

Das Kapital.

tik der politischen Oekonomie.

Von

Karl Marx.

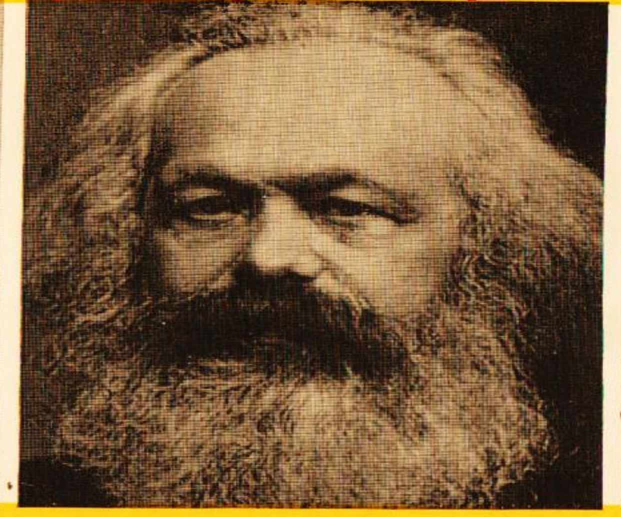
Dritter Band, erster Theil.

Buch III:
Der Gesammtprocess der kapitalistischen Produktion.
Kapitel I bis XXVIII.

Herausgegeben von Friedrich Engels.

Das Recht der Uebersetzung ist vorbehalten.

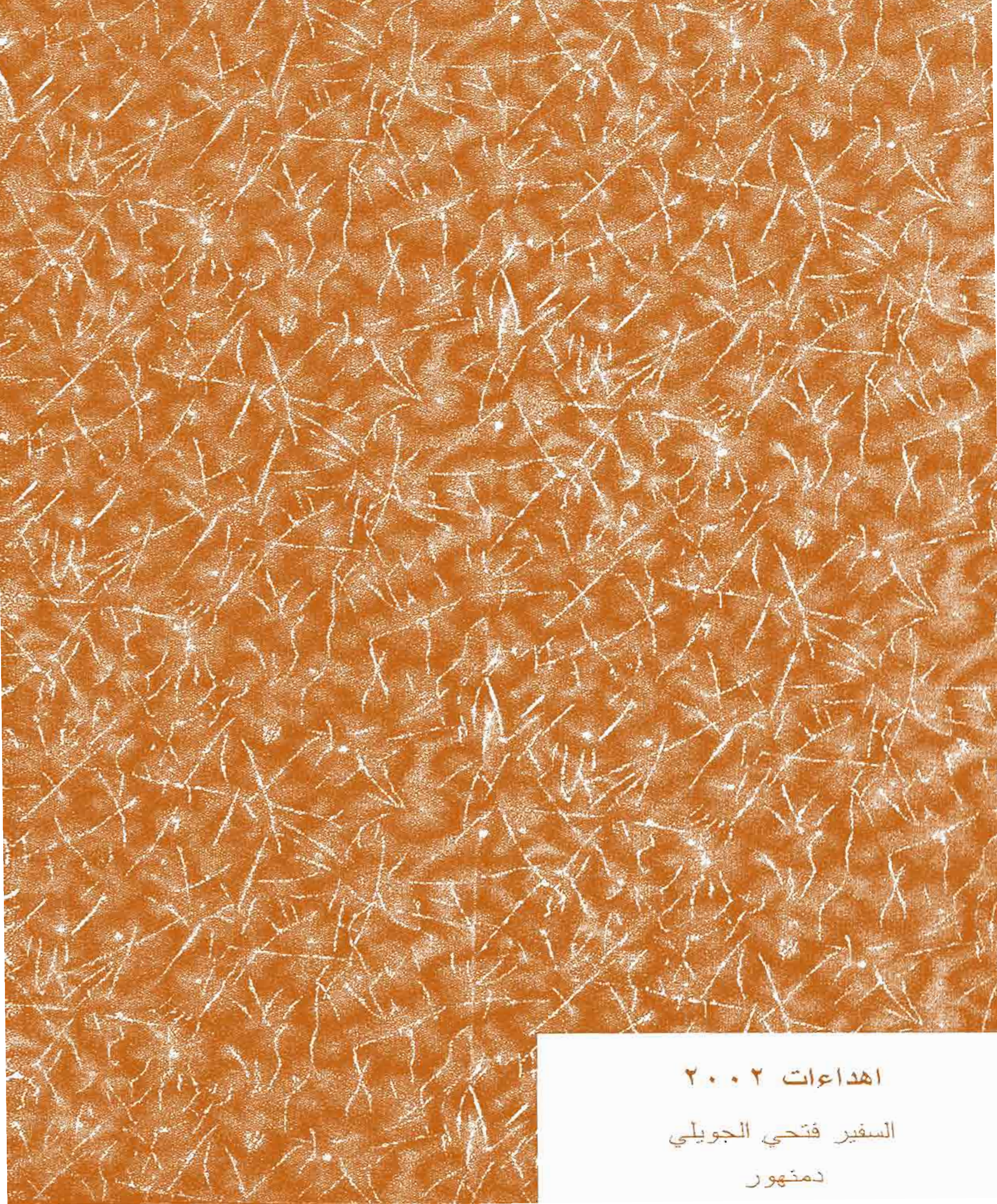
Hamburg
Verlag von Otto Meissner.
1894.







دار التقدم
موسكو


اهداءات ٢٠٠٢
السفير فتحي الجويلي
دمنهور

يا عمال العالم ، اتحدوا !

كارل ماركس

رأس المال

نقد الاقتصاد السياسى

المجلد

الاول

الكتاب الاول:

عملية انتاج الرأسمال

الجزء ١ (الفصول ١-١٣)

دار التقدم . موسكو

ترجمة الدكتور فهد كم‌نقش

К. Маркс

КАПИТАЛ

Том I, часть I

На арабском языке

طبع في الاتحاد السوفييتي

$М \frac{0101010000—167}{014(01)—85} 205—84$

من الدار

ان نص هذه الطبعة العربية للمجلد الأول من كتاب « رأس المال » لكارل ماركس مطابق لنص الطبعة الألمانية للمجلد الأول من « رأس المال» (K. Marx, F. Engels. Werke. B. 23, Diet-Werlag, Berlin,1962) المنقولة عن الطبعة الالمانية الرابعة للمجلد الأول الذي صدر بمراجعة انجلس عام ١٨٩٠ في هامبورغ .

عند اعداد المجلد الثالث والعشرين من مؤلفات ماركس وانجلس للنشر باللغة الروسية ، الذي يتضمن المجلد الأول من « رأس المال » والذي نُقلت عنه هذه الترجمة العربية المعروضة على القراء ، قام العاملون في معهد الماركسية-اللينينية لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي (موسكو) ومعهد الماركسية-اللينينية لدى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الألماني الموحد (برلين) بضبط المقتطفات والاحالات من جديد استناداً الى مصادرها الأولية ، ودققوا الأرقام والمعطيات الأخرى ، وأزالوا الهفوات والأخطاء المطبعية التي اكتشفت في النص الألماني .

وتسهيلاً للقراء العرب يصدر المجلد الأول من « رأس المال » في جزئين .

يتضمن الجزء الأول الأقسام الأربعة الأولى من المجلد الأول .

وترد في نهاية هذا الجزء ملاحظات الناشر ودليل الأسماء ودليل

الشخصيات الأدبية والأسطورية وكذلك دليل الكتب المقتطف منها والمحال اليها .

أما دليل المواضيع لكلا الجزئين فيرد في نهاية الجزء الثاني من المجلد الأول لـ « رأس المال » .

رسالة ماركس الى انجلس

الساعة الثانية ليلاً ،
١٦ آب (أغسطس) ١٨٦٧ :

عزيزي فريد !

انتهيت لتوي من تصحيح الملزمة الأخيرة (التاسعة والأربعين) من الكتاب . ويشغل الملحق الخاص بأشكال القيمة والمطبوع بأحرف صغيرة ١/٤ ١ ملزمة .

ولقد صححت المقدمة أيضاً وأرسلتها البارحة . وهكذا أصبح هذا المجلد جاهزاً . اني مدين لك وحدك بأن ذلك أصبح ممكناً ! فبدون تضحيتك بالنفس من أجلي لما استعطت اطلاقاً انجاز العمل بكل ضخامته في المجلدات الثلاثة . أعانقك وقلبي مفعم بالشكر !

أرفق طياً ملزمتين جاهزتين للطباعة .

استلمت الخمسة عشر جنيهاً استرلينياً ، وشكراً جزيلاً .

تحياتي يا صديقي الحميم المخلص !

المخلص لك . ماركس

لن أحتاج الى الملازم الجاهزة الا حين صدور الكتاب بكامله .

الاهداء

الى صديقي الذي لا ينسى
رائد البروليتاريا المناضل الشجاع ،
المخلص ، النبيل

ولهلم فولف

ولد في تارناو في ٢١ حزيران (يونيو) عام ١٨٠٩ .
توفي في المهجر في مانشستر
في ٩ أيار (مايو) عام ١٨٦٤ .

مقدمة الطبعة الاولى (١)

المؤلَّف ، الذي أقدم للجمهور المجلد الأول منه ، يشكل مواصلة لكتابي « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » المنشور عام ١٨٥٩ . وان الانقطاع الطويل بين البداية والتكملة مرده الى مرض كان يعاودني ويقطع عليّ عملي مرة بعد أخرى لسنوات كثيرة .

ان مضمون المؤلف المبكر المشار اليه آنفاً يرد بصورة ملخصة في الفصل الأول من هذا المجلد (٢) . وقد فعلت ذلك ليس بغية المزيد من ترابط الدراسة واكتمالها وحسب . بل لقد تحسن العرض ذاته . فالكثير من النقاط التي بالكاد ارتسمت معالمها هناك جرت هنا مواصلة تطويرها بقدر ما كانت مادة الدراسة تسمح بذلك ، وعلى العكس فالأحكام التي عولجت بالتفصيل هناك لم ترد الاشارة اليها هنا سوى بصورة موجزة . ومن البديهي انه أُغفلت هنا تماماً الأقسام المتعلقة بالتطور التاريخي لنظرية القيمة والنقد . الا أن القارئ الذي اطلع على كتاب « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » يجد في الملاحظات الواردة في الفصل الأول من المؤلف الحالي مصادر جديدة فيما يتعلق بتاريخ هذه النظريات .

ان البداية ، كل بداية ، صعبة دائماً ، وهذه الحقيقة تصدق على كل علم من العلوم . وفي حالتنا هذه ، تتمثل اكبر الصعوبات في فهم الفصل الأول ، ولا سيما ذلك البند الذي يتضمن تحليل

البضاعة . أما ما يتعلق خاصة بتحليل ماهية القيمة ومقدار القيمة فقد جعلته مبسطاً قدر الامكان * . ان شكل القيمة الذي يحصل على صورته النهائية في الشكل النقدي هو اولي وبسيط جداً . ومع ذلك حاول العقل البشري عبثاً أن يدركه في سياق اكثر من ٢٠٠٠ سنة ، بينما أفلح من جهة أخرى ، ولو بصورة تقريبية على الأقل ، في تحليل أشكال أغنى مضموناً واكثر تعقيداً . فلماذا ؟ ذلك لأن دراسة الجسم المتطور أسهل من دراسة خلية هذا الجسم . زد على ذلك أنه لا يمكن لدى تحليل الأشكال الاقتصادية استخدام المجهر او الكواشف الكيماوية . بل يجب على قوة التجريد أن تحل محل هذا وتلك . ولكن الشكل البضاعي لناتج العمل ، او شكل قيمة البضاعة ، هو شكل الخلية الاقتصادية للمجتمع البرجوازي . ويبدو تحليل هذا الشكل بالنسبة لغير المطلع مجرد تفلسف بصدد دقائق الأمور . وانها لدقائق بالفعل ، ولكنها دقائق من شاكلة تلك التي يتعامل بها التشريح المجهري مثلاً .

وباستثناء البند المتعلق بشكل القيمة لن يكون هذا الكتاب صعباً على الفهم . وبالطبع فانا أقصد أولئك القراء الذين يرغبون بتعلم شيء جديد ما ، وبالتالي ، يرغبون بالتفكير بصورة مستقلة .

ان الفيزيائي اما أن يلاحظ عمليات الطبيعة هناك حيث تتجلى

---

* لقد بدا ذلك ضرورياً على وجه الخصوص بسبب أن أخطاء كبيرة توجد حتى في ذلك القسم من مؤلف ف . لاسال الموجه ضد شولتسه-ديليتش حيث ترد ، كما يعلن المؤلف ، «خلاصة فكرية» لدراستي في هذا الموضوع (٣) . وبالمناسبة : اذا كان ف . لاسال قد اقتبس كافة الأحكام النظرية العامة لمؤلفاته الاقتصادية ، مثلا ، بصدد الطابع التاريخي للرأسمال وحول الصلة بين علاقات الانتاج وأسلوب الانتاج والخ ، من مؤلفاتي بصورة حرفية تقريباً ، بما في ذلك حتى الاصطلاحات التي وضعتها ، علماً بأنه لم يشر الى المصدر ، فان هذا يعزى بالطبع الى اعتبارات الدعاية . ومن البديهي أنني لا أتكلم عن الأحكام الخاصة وتطبيقها العملي ، الأمر الذي لا دخل لي به البتة .

بأوضح شكل وحيث قلما تظللها التأثيرات المشوشة ، واما أنه يجري تجربة ، اذا كان ذلك ممكناً ، في ظروف تؤمن سير العملية بصورة صافية . وان موضوع دراستي في هذا الكتاب هو الأسلوب الراسمالي للانتاج وما يناسبه من علاقات الانتاج والتبادل . ولا تزال انكلترا حتى الآن البلد الكلاسيكي لأسلوب الانتاج هذا . وذلك هو السبب في أنها تشكل المصدر الرئيسي لشرح استنتاجاتي النظرية . ولكن اذا راح القارئ الألماني يهز كتفيه على طريقة الفريسيين بصدد الظروف المحيطة بالعمال الصناعيين والزراعيين الانكليز ، أو أنه تخطر على باله تهدئة نفسه بصورة متفائلة بأن الامور في ألمانيا ليست سيئة الى هذا الحد ، فسأضطر لأن أقول له : De te fabula narratur ! [أليست هذه قصتك أنت !] (٤) .

والقضية ، بحد ذاتها لا تنحصر هنا في هذه الدرجة أو تلك من تطور التناحرات الاجتماعية الناجمة عن القوانين الطبيعية للانتاج الرأسمالي . بل انها تنحصر في هذه القوانين ذاتها ، في هذه الميول التي يسري مفعولها وتتحقق بضرورة من حديد . فبلد اكثر تطوراً من الناحية الصناعية لا يُظهر لبلد أقل تطوراً منه سوى لوحة مستقبله هو .

ولكن ليس هذا كل ما في الامر. فحيثما استقر الانتاج الرأسمالي عندنا بصورة كاملة، مثلاً، في الفبارك بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة ، فان ظروفنا أسوأ كثيراً من الظروف الانكليزية نظراً لأننا لا نملك ثقلاً موازناً بصورة قوانين الفبارك . ونحن نعاني في جميع المجالات الباقية ، كما هو شأن البلدان القارية الأخرى في أوربا الغربية ، ليس فقط من تطور الانتاج الرأسمالي ، بل من عدم تطوره بشكل كاف أيضاً . والى جانب مصائب العهد الحديث يرهقنا الكثير من المصائب الموروثة التي لا تزال قائمة بسبب أن أساليب الانتاج العتيقة البالية وما يلازمها من علاقات اجتماعية

وسياسية متقادمة العهد لا تزال تحيا حياة بلادة وخمول . فنحن لا نعاني من الأحياء فقط ، بل ومن الأموات أيضاً . Le mort saisit le vif ! [الميت يمسك بتلابيب الحي !]

ان الاحصاء الاجتماعي في ألمانيا وبقية البلدان القارية في أوربا الغربية هو في وضع بائس بالمقارنة مع مثيله الانكليزي . الا أنه يزيح الحجاب الى درجة تكفي لرؤية رأس ميدوزا من ورائه . وان أوضاعنا الخاصة ستدب الذعر في قلوبنا فيما لو أقدمت حكوماتنا وبرلماناتنا ، بصورة دورية ، على تعيين لجان ، على غرار انكلترا ، لاستقصاء الظروف الاقتصادية ، وفيما لو خوّلت هذه اللجان بصلاحيات ، كما في انكلترا ، لاستجلاء الحقيقة ، وفيما لو أمكن لهذا الهدف ايجاد رجال متضلعين ونزيهين وحازمين كمفتشي الفبارك الانكليز ، والأطباء الانكليز الذين يضعون التقارير عن « Public Health » (« صحة السكان ») ، وكأعضاء اللجان الانكليزية التي كانت تستقصي شروط استغلال النساء والأطفال ، وحالة المساكن والغذاء والخ .. لقد كان فرساوس بحاجة الى طاقية الاخفاء لمطاردة الغيلان . أما نحن فنسدل طاقية الاخفاء على العيون والآذان لنتمكن من نفي وجود الغيلان .

لا ينبغي الاخلاد الى الاوهام . فكما أن حرب الاستقلال الامريكية في القرن الثامن عشر قرعت ناقوس الخطر للبرجوازية الأوربية ، كذلك اضطلعت الحرب الأهلية الأمريكية في القرن التاسع عشر بهذا الدور بالنسبة للطبقة العاملة في أوربا . وان عملية الانقلاب في انكلترا قد أصبحت محسوسة تماماً . وبعد بلوغها درجة معينة ، ستعتور القارة من كل بد ، وستتخذ هنا أشكالاً اشد قسوة او اكثر انسانية تبعاً لمستوى تطور الطبقة العاملة نفسها . وهكذا ، والى جانب بواعث ما اكثر سمواً ، فان المصلحة الملحة جداً للطبقات السائدة حالياً تحتّم

ازالة كل ما يمكن اخضاعه للضبط التشريعي من عقبات تعرقل تطور الطبقة العاملة . وبالمناسبة ، فلذلك بالذات خصصت في هذا المجلد مكاناً كبيراً لتاريخ ومضمون ونتائج التشريع المصنعي الانكليزي . ان كل أمة يمكن لها ويجب عليها ان تتعلم لدى الأمم الأخرى . ولا يمكن للمجتمع ، حتى ولو عثر على أثر القانون الطبيعي لتطوره — علماً بأن الهدف النهائي لمؤلفي هو الكشف عن القانون الاقتصادي لحركة المجتمع المعاصر — لا أن يقفز عبر الأطوار الطبيعية للتطور ، ولا أن يلغيها بمراسيم . ولكنه يستطيع أن يقلّص ويخفف آلام المخاض.

لا بد من بضع كلمات لتجنب ما قد يقع من سوء فهم . فأنا بعيد عن أن أرسم صورتي الرأسمالي والملاك العقاري بألوان وردية . ولكن الكلام لا يرد عن الأشخاص هنا الا بقدر ما يعتبرون تجسيداً لمقولات اقتصادية وحاملين لعلاقات ومصالح طبقية معينة . وأنا أنظر الى تطور التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية كما الى عملية تاريخية طبيعية ، ولذلك فمن وجهة نظري يمكن الى درجة أقل من أية وجهة نظر أخرى اعتبار الفرد مسؤولاً عن تلك الظروف التي يبقى هو نفسه ناتجاً لها من حيث المغزى الاجتماعي ، مهما ارتفع فوقها ذاتياً .

ان البحث العلمي الحر في مجال الاقتصاد السياسي لا يواجه فقط أولئك الأعداء الذين يواجههم في المجالات الأخرى . فالطابع المتميز للمادة التي يدرسها الاقتصاد السياسي يستدعي الى حلبة الصراع ضد البحث العلمي الحر اهواء النفس البشرية الأشد ضراوة وخسة وشناعة — أي ضوارى المصلحة الخاصة . ومثلاً ، فالكنيسة الانكليزية العليا تصفح بالأحرى عن التعدي على ٣٨ من ٣٩ بنداً من بنود رمز ايمانها ولا تصفح عن التعدي على ١/٣٩ من دخلها النقدي . وان الالحاد ذاته في أيامنا هو culpa levis [اثم بسيط] بالمقارنة مع نقد العلاقات

التقليدية للملكية . ولكن ثمة تقدم لا ريب فيه هنا أيضاً . وأنا أشير ، على سبيل المثال ، الى الكتاب الأزرق (٥) الذي نشر في الأسابيع الأخيرة :
« Correspondence with Her Majesty's Missions Abroad, regarding Industrial Questions and Trades Unions » فممثلو التاج الانكليزي في الخارج يصرحون هنا بلا مواربة اطلاقاً بأن التغير الجذري في العلاقات القائمة بين الرأسمال والعمل هو ملموس ومحتوم في ألمانيا وفرنسا — وبكلمة ، في كافة الدول المتمدنة في القارة الأوروبية — بالدرجة ذاتها كما في انكلترا . وفي وقت واحد مع ذلك كان السيد أويد ، وهو نائب رئيس الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية ، قد أعلن في اجتماع عام على الطرف الآخر من المحيط الأطلسي : بعد تصفية العبودية يرد في جدول الأعمال التغيير الجذري لعلاقات الرأسمال وعلاقات الملكية العقارية . تلك هي علائم الزمن ، ولا يمكن حجبها عن العين لا بمعطف أرجواني ولا بغفّارة سوداء . وهذا لا يعني بطبيعة الحال ان الأعجوبة ستحدث غداً . ولكنه يدل على أن الطبقات السائدة نفسها بدأت تشعر بصورة مبهمة بأن المجتمع الراهن ليس بلوراً صلباً ، بل عضوية قابلة للتحولات وهو في عملية تحول مستمرة .

ان المجلد الثاني من هذا المؤلف سيتناول عملية تداول الرأسمال (الكتاب الثاني) وأشكال العملية الرأسمالية ككل (الكتاب الثالث) ، أما المجلد الثالث والأخير (الكتاب الرابع) فسيخصص لتاريخ النظريات الاقتصادية .

وسأكون سعيداً بكل حكم نابع من النقد العلمي . أما ما يتعلق بأوهام ما يسمى بالرأي العام ، الذي لم أتنازل أمامه ابداً ، فان شعاري لا يزال ، كما كان ، كلمات الفلورنسي العظيم :

Segui il tuo corso, e lascia dir le genti! (٦)

كارل ماركس

لندن ، ٢٥ تموز (يوليو) ١٨٦٧

تذييل الطبعة الثانية

يجب عليّ بادئ ذي بدء أن أطلع قراء الطبعة الأولى على التغييرات التي أجريت في الطبعة الثانية . وما يبرز من الوهلة الأولى هو الترتيب الأدق للكتاب . وترد الاشارة الى الملاحظات الاضافية في كل مكان كملاحظات للطبعة الثانية . أما ما يتعلق بالنص ذاته ففيما يلي أهم ما طرأ عليه .

في البند الأول من الفصل الأول جرى بمزيد من الصرامة العلمية استنتاج القيمة من تحليل المعادلات التي يعبر من خلالها عن أية قيمة تبادلية ، كما تم الاعراب بوضوح عن الصلة بين ماهية القيمة وتحديد مقدارها بوقت العمل الضروري اجتماعياً ، تلك الصلة التي بالكاد وردت الاشارة اليها في الطبعة الأولى . وأعيد بالكامل تحرير البند الثالث من الفصل الأول (« شكل القيمة ») : وكان لا بد من ذلك نظراً لأن العرض ورد مرتين في الطبعة الأولى . وبالمناسبة ، فان صديقي الدكتور ل . كوغلمان من هانوفر هو الذي دفعني الى هذا العرض المزدوج . فلقد زرته ربيع عام ١٨٦٧ ، عندما وصلت من هامبورغ المسودات الطباعية الأولى ، واقنعني بأنه لا بد بالنسبة لغالبية القراء من شرح اضافي ، بل وتعليمي لشكل القيمة . — وجرى الى درجة كبيرة تعديل البند الأخير من الفصل الأول « الصنمية البضاعية والخ . » . وأعيد النظر بدقة في

البند الأول من الفصل الثالث (« مقياس القيم ») لأن هذا البند كان قد كتب بقلة اكتراث في الطبعة الأولى ، حيث جرت احالة القراء الى العرض الوارد في كتاب « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، برلين، ١٨٥٩. واعيدت الى حد كبير صياغة الفصل السابع ، ولا سيما البند الثاني .

ولربما من غير المجدي الاشارة الى كافة التعديلات التي طرأت على النص اذ أنها محض أسلوبية في بعض الأحيان . فهي تتخلل الكتاب كله . ولكنني أجد الآن ، وأنا أراجع النص من أجل الترجمة الفرنسية التي تصدر في باريس ، أن بعض أقسام الأصل الألماني تتطلب في عدة مواضع اعادة صياغتها بصورة جدية ، وتصحيح الأسلوب في مواضع أخرى أو ازالة الهفوات العرضية بكل دقة . بيد أنه لم يكن لدي الوقت لذلك ، حيث أنني لم أعلم سوى في خريف عام ١٨٧١ ، وكنت آنذاك مشغولاً بأعمال عاجلة أخرى ، ان الكتاب قد نفد وأن طباعة الطبعة الثانية ستبدأ في كانون الثاني (يناير) عام ١٨٧٢ .

ان التفهم الذي سرعان ما حظي به « رأس المال » في الأوساط الواسعة للطبقة العاملة الألمانية هو خير مكافأة على عملي . لقد كان السيد ماير ، وهو صاحب فابريكة في فيينا وانسان يعتنق وجهة النظر البرجوازية في المسائل الاقتصادية ، على حق حين أشار في كراس (٧) صدر ابان الحرب الفرنسية-البروسية الى أن القدرات البارزة على التفكير النظري ، التي كانت تعتبر ملكاً وراثياً للألمان ، قد تلاشت تماماً لدى ما يسمى بالطبقات المثقفة في ألمانيا ، ولكنها تتفتح من جديد لدى طبقتها العاملة (٨) .

ان الاقتصاد السياسي بقي في ألمانيا حتى الوقت الراهن علماً اجنبياً . ولقد أوضح غوستاف غوليخ الى حد كبير في كتابه «Geschichtliche Darstellung des Handels, der Gewerbe etc.» ولا سيما في المجلدين

الأولين من هذا المؤلف اللذين صدرا عام ١٨٣٠ ، تلك الظروف التاريخية التي عرقلت تطور الأسلوب الرأسمالي للانتاج عندنا ، وبالتالي تشكّل المجتمع البرجوازي المعاصر . اذن ، لم تكن ثمة تربة حيوية للاقتصاد السياسي . وكان هذا الأخير يستورد من انكلترا وفرنسا على شكل بضاعة جاهزة ، وبقي أساتذة الاقتصاد السياسي الألمان تلامذة . وتحوّل على أيديهم التعبير النظري عن واقع غريب الى مجموعة من العقائد الجامدة التي أوّلوها بروح العالـَم الرجوازي الصغير المحيط بهم ، أي بصورة خاطئة . ولكونهم غير قادرين على أن يكبتوا في أنفسهم الشعور بعجزهم العلمي والادراك غير المستطاب بأنهم مضطرون لأن يلعبوا دور المعلمين في مجال غريب عنهم في واقع الأمر ، فقد حاولوا أن يتستروا بالغنى التظاهري لسعة معارفهم الأدبية-التاريخية أو باقتباس مواد غريبة تماماً من مجال ما يسمى بالعلوم الادارية والمالية والاقتصادية ، — من هذا المزيج من المعلومات المتنوعة للغاية التي يجب أن يجتاز نارها الأعرافية كل مرشح تعمر الآمال صدره بالانخراط في صفوف البيروقراطيين الألمان .

منذ عام ١٨٤٨ تطور الانتاج الرأسمالي بسرعة في ألمانيا ، وهو يمر في الوقت الراهن بحمى ازدهاره المقامر . ولكن القدر لا يزال ، كما كان في السابق ، غير رؤوف بعلمائنا المحترفين . فعندما كانت متوفرة لديهم الامكانية للاشتغال بالاقتصاد السياسي بلا تحيز ، لم تكن العلاقات الاقتصادية المعاصرة موجودة اذ ذاك في الواقع الألماني . أما عندما ظهرت هذه العلاقات فقد وجدت ملابسات لم تعد تسمح بامكان دراسة هذه العلاقات بلا تحيز ضمن اطر الأفق البرجوازي. ولكون الاقتصاد السياسي برجوازياً ، أي نظراً لأنه لا يعتبر النظام الرأسمالي درجة تطور عابرة تاريخياً ، بل على العكس يعتبره شكلا مطلقاً ، نهائياً للانتاج

الاجتماعي ، فلا يمكن أن يظل علمياً الا اذا بقي الصراع الطبقي في حالة كامنة أو تجلى في مظاهر فردية وحسب .

لنأخذ انكلترا . فاقتصادها السياسي الكلاسيكي يعود الى مرحلة لم يكن فيها الصراع الطبقي متطوراً بعد. وان ريكاردو ، الممثل العظيم الأخير للاقتصاد السياسي الكلاسيكي الانكليزي ، يتخذ عن وعي في نهاية المطاف تضاد المصالح الطبقية ، الأجرة والربح ، الربح والريع العقاري كنقطة انطلاق لأبحاثه ، ويعتبر هذا التضاد بسذاجة قانوناً طبيعياً للحياة الاجتماعية . وفي وقت واحد مع ذلك بلغ العلم الاقتصادي البرجوازي حده الأخير الذي لا يمكن تجاوزه . وكان ريكاردو لا يزال على قيد الحياة عندما نشأ ، وبصورة معارضة له ، نقد الاقتصاد السياسي البرجوازي بشخص سيسموندي * .

والمرحلة التالية ، سنوات ١٨٢٠ – ١٨٣٠ ، تتميز في انكلترا بالانتعاش العلمي في مجال الاقتصاد السياسي . وكانت تلك مرحلة ابتذال وانتشار نظرية ريكاردو وفي الوقت ذاته مرحلة نضالها ضد المدرسة القديمة . ولقد جرت جولات رائعة . وان ما قام به الاقتصاديون آنذاك معروف قليلاً في القارة الأوربية لأن المناظرة مبعثرة بمعظمها في المقالات الصحفية والكتيبات الساخرة والكراريس العرضية . ويعزى الطابع غير المتحيز الذي ارتدته هذه المناظرة الى ملابسات ذلك الزمن وذلك على الرغم من أن نظرية ريكاردو كانت تُستخدم وقتئذ ، على سبيل الاستثناء ، كأداة للهجوم على الاقتصاد البرجوازي . فمن جهة ، كانت الصناعة الكبيرة ذاتها قد خرجت لتوها من سن الطفولة كما يتضح ذلك من واقع أن الدورات المرحلية لحياتها المعاصرة لم تبتدئ الا بأزمة

---

* أنظر كتابي «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» . برلين ، ١٨٥٩ ، ص ٣٩ .

عام ١٨٢٥ . ومن جهة أخرى ، كان الصراع الطبقي بين الرأسمال والعمل قد أزيح الى المرتبة الثانية : ففي المجال السياسي حجبه النزاع بين الاقطاعيين والحكومات الملتفة حول الحلف المقدس من جهة ، وبين الجماهير الشعبية التي تقودها البرجوازية من جهة أخرى ؛ وفي المجال الاقتصادي حجبته الخصومات بين الرأسمال الصناعي والملكية العقارية الأرستقراطية ، تلك الخصومات التي كانت تتستر في فرنسا وراء تضاد مصالح الملكية الصغيرة والكبيرة للأرض ، والتي كانت تتكشف في انكلترا بجلاء منذ أيام قوانين الحبوب . وان الأدبيات الاقتصادية الانكليزية لذلك العهد تذكّر بمرحلة العاصفة والهجوم في مجال الاقتصاد السياسي في فرنسا عقب وفاة الدكتور كينيه ، ولكن فقط كما تذكّر أيام الخريف المشمسة بالربيع . وفي عام ١٨٣٠ جاءت الأزمة التي حلت كل شيء دفعة واحدة .

لقد استولت البرجوازية على السلطة السياسية في فرنسا وانكلترا . ومذ ذاك أخذ الصراع الطبقي ، العملي والنظري ، يرتدي اشكالاً متزايدة الجلاء والخطر . وفي الوقت ذاته دقت ساعة احتضار الاقتصاد السياسي البرجوازي العلمي . ومنذ ذلك الحين لم تعد القضية تتلخص في صواب أم عدم صواب هذه النظرية أو تلك ، بل في كونها مفيدة للرأسمال أم ضارة له ، ملائمة أم غير ملائمة ، تتفق مع الاعتبارات البوليسية أم لا . ويخلي البحث النزيه المكان لمعارك المخربشين المأجورين ، ويحل التبرير المتصف بالتحامل والمداراة محل الاستقصاءات العلمية النزيهة . وعلى أية حال فالبحوث التافهة التي أصدرتها رابطة معارضة قوانين الحبوب (٩) برئاسة الصناعيين كوبدن وبرايت كانت لها مع ذلك ، بمناظرتها ضد الأرستقراطية العقارية ، أهمية معينة ان لم تكن علمية فتاريخية على الأقل . ولكن منذ أيام السير روبرت بيل فان تشريع التجارة الحرة

انتزع بلا رأفة هذه الشوكة الأخيرة من الاقتصاد السياسي المبتذل.

ولقد انعكست ثورة عام ١٨٤٨ القارية على انكلترا أيضاً . فالناس الذين كانوا لا يزالون يدّعون بالأهمية العلمية ولم يكتفوا بدور السفسطائيين والمتملقين الاذلاء للطبقات السائدة ، سعوا لأن يوفقوا الاقتصاد السياسي للرأسمال مع مطالب البروليتاريا التي لم يعد بالامكان تجاهلها . ومن هنا المذهب التوفيقي التافه الذي يمثله على أفضل نحو جون ستيوارت ميل . وما ذلك سوى افلاس الاقتصاد السياسي البرجوازي ، الأمر الذي برهن عليه بصورة رائعة المفكر والناقد الروسي العظيم ن . تشيرنيشيفسكي في مؤلفه « دراسات في الاقتصاد السياسي (حسب ميل) » .

وهكذا ، لم ينضج الأسلوب الرأسمالي للانتاج في ألمانيا الا بعد أن تكشف طابعه التناحري في انكلترا وفرنسا خلال المعارك الصاخبة للصراع التاريخي ، علماً بأنه كان لدى البروليتاريا الألمانية وعي طبقي نظري أوضح بكثير مما لدى البرجوازية الألمانية . اذن ، فما كادت تنشأ هنا الظروف التي بدا فيها الاقتصاد السياسي البرجوازي ممكناً كعلم ، حتى أصبح مستحيلاً من جديد .

وانقسم ممثلوه ، والحالة هذه ، الى معسكرين : فبعضهم من العمليين العقلاء الساعين الى الربح انضووا تحت راية باستيا ، الممثل الاكثر تفاهة ، ولذلك والاكثر حظاً ، للتبريرية الاقتصادية المبتذلة . واقتفى الآخرون ، المعتزون عزة الأساتذة بكرامة علمهم ، اثر جون ستيوارت ميل في محاولته التوفيق بين ما لا يمكن التوفيق بينه . وبقي الألمان في مرحلة انحطاط الاقتصاد السياسي البرجوازي ، كما في مرحلته الكلاسيكية ، مجرد تلامذة معجبين بالخارج ومقلدين له وباعة متجولين صغار لمنتجات البيوتات الأجنبية الكبيرة .

اذن ، ان خصائص التطور التاريخي للمجتمع الألماني تنفي

امكانية أية صياغة أصيلة للاقتصاد السياسي البرجوازي ، ولكنها لا تنفي امكانية نقده . وبما أن هذا النقد يمثل بوجه عام طبقة معينة ، فهو لا يمكن أن يمثل سوى تلك الطبقة التي تتلخص رسالتها التاريخية في تحقيق الانقلاب في الأسلوب الرأسمالي للانتاج وتصفية الطبقات نهائياً ، أي أنه لا يمكن أن يمثل سوى البروليتاريا .

لقد حاول العلماء وغير العلماء من ممثلي البرجوازية الألمانية أن يقضوا على « رأس المال » بالصمت في البداية ، مثلما تمكنوا من ذلك فيما يتعلق بكتبي السابقة . ولكن عندما لم يعد هذا التكتيك يستجيب لظروف الزمن فقد نشروا ، بذريعة نقد كتابي ، عدداً من النصائح بغية « تهدئة الضمير البرجوازي » ، الا أنهم واجهوا في الصحافة العمالية — أنظر ، على سبيل المثال ، مقالات يوسف ديتزغن في «Volksstaat» (١٠) — خصوماً رائعين لم يتلقوا حتى اليوم جواباً منهم * .

لقد ظهرت ترجمة روسية رائعة لـ « رأس المال » في بطرسبورغ ربيع عام ١٨٧٢ . وان الطبعة التي صدرت بـ ٣٠٠٠ نسخة قد نفدت

* ان ثرثاري الاقتصاد السياسي الألماني المبتذل ذوي الالسنة المعوجة يعنفون أسلوب وطريقة العرض في «رأس المال» . وانني أدرك العيوب الأدبية لمؤلفي أفضل من أي شخص آخر . ومع ذلك فسأورد رأيين نقديين أحدهما انكليزي والآخر روسي لما فيه العبرة والغبطة لهؤلاء السادة وجمهورهم . فان «Saturday Review» التى لا مجال للشك في عدائها لآرائي ، كتبت في مقالة لها بصدد الطبعة الألمانية الأولى أن «العرض يضفي فتنة (charm) اخاذة حتى على اكثر المسائل الاقتصادية جفافاً» . ولاحظت صحيفة «سانت بطرسبورغسكيه فيدوموستي» في عددها الصادر في ٨ (٢٠) نيسان (أبريل) عام ١٨٧٢ فيما لاحظت : «ان العرض فى مؤلفه (باستثناء بعض المواضع الخاصة للغاية) يتميز بالوضوح وسهولة الفهم لدى الجميع ، كما يتميز ، على الرغم من المستوى العلمي الرفيع للموضوع ، بالحيوية المدهشة أيضاً . وان مؤلف الكتاب من هذه الناحية... لا يشبه البتة غالبية العلماء الألمان الذين... يكتبون مؤلفاتهم بلغة غامضة وجافة يتحطم منها الرأس لدى البشر العاديين» . وان شيئاً آخر تماماً غير الرأس يتحطم لدى قراء أدب الأساتذة الليبرالي القومي الألماني الحديث هؤلاء.

الآن تقريباً . وكان السيد ن . زيبر ، أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كييف ، قد بيّن منذ عام ١٨٧١ في كتابه « نظرية القيمة والرأسمال عند د . ريكاردو » أن نظريتي عن القيمة والنقد والرأسمال تعتبر بسماتها الأساسية تطويراً لاحقاً ضرورياً لنظرية سميث — ريكاردو . ومما يدهش القارئ الأوربي الغربي عند قراءة هذا الكتاب القيّم هو الالتزام الثابت بوجهة النظر النظرية الصرفة المعتنقة .

ان الطريقة المستخدمة في « رأس المال » قد أسيء فهمها ، وهذا ما تدل عليه التقييمات المتناقضة لهذه الطريقة .

فمجلة « Revue Positiviste » (١١) الصادرة في باريس تلومني ، من جهة ، على أنني أعالج الاقتصاد السياسي بصورة ميتافيزيائية ، ومن جهة أخرى — فلتخمنوا : على أي شيء ؟ — على أنني اكتفي بالتجزئة الانتقادية لما هو موجود ، ولا أعطي وصفات (على غرار كونت ؟) من أجل مطابخ المستقبل . فيما يتعلق باللوم على الميتافيزيائية يلاحظ البروفيسور زيبر :

«طالما أن الكلام يدور عن النظرية بالذات فان طريقة ماركس هي الطريقة الاستدلالية الملازمة للمدرسة الانكليزية بكاملها ، وأن نقائص هذه الطريقة ومحاسنها أيضاً يتقاسمها أفضل الاقتصاديين-النظريين» (١٢) .

ويكتشف السيد م . بلوك في كراس « Les Théoriciens du Socialisme en Allemagne. Extrait [du « Journal des Économistes », juillet et août 1872 » أن طريقتي تحليلية ويقول فيما يقول :

«لقد أثبت السيد ماركس بهذا الكتاب أنه واحد من أبرز أصحاب العقول التحليلية» .

ان المعلقين الألمان يزعقون ، بطبيعة الحال ، بصدد السفسطائية الهيغلية . أما مجلة « فيستنيك يفروبي » الصادرة في بطرسبورغ فتجد ، في مقالة مكرسة على وجه الحصر لطريقة « رأس المال » (عدد أيار

(مايو) عام ١٨٧٢ ، ص ٤٢٧ — ٤٣٦) (١٣) أن طريقة بحثي واقعية بصورة صارمة ، أما طريقة العرض فهي ، لسوء الحظ ، ديالكتيكية على نحو ألماني . يقول المؤلف :

«في الظاهر ، اذا حكمنا بموجب الشكل الخارجي للعرض ، يبدو ماركس فيلسوفاً مثالياً كبيراً ، علماً بأن ذلك بالمعنى «الالماني» ، أي الرديء ، لهذه الكلمة . أما في حقيقة الأمر فهو واقعي اكثر الى ما لا نهاية له من جميع أسلافه فى قضية النقد الاقتصادي ... ولا يمكن اعتباره مثالياً بأي حال من الأحوال» .

وليس باستطاعتي أن أردّ على المؤلف بصورة أفضل من أن أرد ببعض المقتطفات من نقده بالذات ، علماً بأن هذه المقتطفات لا تخلو من طرافة بالنسبة للكثيرين من قرائي الذين ليس بوسعهم قراءة الأصل الروسي .

فبعد أن يورد المؤلف مقطعاً من مقدمتي لـ « مساهمة في نقد **الاقتصاد السياسي** » ، برلين ، ١٨٥٩ ، ص ٤ — ٧ ، حيث عرضت **الأساس المادي لطريقتي** ، يستطرد قائلاً :

« ان ماركس يهتم بأمر واحد هو : ايجاد قانون تلك الظواهر التي يبحثها . علماً بأنه من الهام له ليس فقط القانون الواحد الذي يسير تلك الظواهر طالما أنها تتخذ شكلاً معيناً وطالما بقيت فى علاقتها المتبادلة التي تلاحظ في وقت معين . بل من الهام له أيضاً ، بالاضافة الى ذلك ، قانون تغيرها وتطورها ، أي انتقالها من شكل الى آخر ، ومن نظام للعلاقات المتبادلة الى آخر . وبما أنه قد اكتشف هذا القانون فهو يبحث بتفصيل اكبر العواقب التي يتجلى القانون من خلالها في الحياة الاجتماعية ... ووفقاً لذلك يعنى ماركس بأمر واحد هو : أن يبرهن بالبحث العلمي الدقيق على ضرورة أنظمة معينة للعلاقات الاجتماعية ، وأن يثبت بصورة لا شائبة فيها قدر المستطاع الوقائع التي تشكل نقاط الانطلاق والاستناد له . ومن الكافي له تماماً أنه ، اذ برهن على ضرورة النظام الراهن ، فقد برهن كذلك على ضرورة نظام آخر لا بد من الانتقال اليه من النظام الأول ، سواء كانوا يفكرون بذلك أم لا ، يدركون ذلك أم لا . ويعتبر ماركس الحركة الاجتماعية عملية طبيعية تاريخية تسيرها قوانين لا تقتصر على كونها لا تخضع لارادة الانسان ووعيه ومقاصده ، بل وتحدد هي ذاتها ارادته ووعيه ومقاصده ... واذا كان العنصر الواعي في تاريخ الحضارة يلعب مثل هذا الدور الخاضع ، فمن المفهوم أن

النقد ، الذي يتمثل موضوعه في الحضارة ذاتها ، هو أقل الأمور قابلية لأن يكون أساسه شكلا ما من أشكال الوعي أو نتيجة ما من نتائجه . أي ان الظاهرة الخارجية ، وليس الفكرة ، هي وحدها التي تستطيع أن تشكل نقطة الانطلاق للنقد . وسينحصر النقد في مقارنة ومقابلة ومضاهاة واقع ما مع واقع آخر وليس مع الفكرة . ومن الهام للنقد أمر واحد فقط هو أن تتم دراسة كلا الواقعين بأدق نحو ممكن وأن يكونا بالفعل درجتين مختلفتين من التطور ، ومن الهام علاوة على ذلك أن تجري بصورة لا تقل دقة دراسة الترتيب والتتابع والصلة التي تتجلى فيها درجتا التطور هاتين ... وهنا قد يخطر على بال أحد القراء مثل هذا السؤال ... أفليست القوانين العامة للحياة الاقتصادية هي عينها سواء طبقت على الحياة الحاضرة أم الماضية ؟ ولكن هذا بالذات ما لا يعترف به ماركس . فلا وجود لمثل هذه القوانين العامة بنظره ... بل على العكس ، فبرأيه أن لكل مرحلة تاريخية كبيرة قوانينها ... ولكن ما ان تجتاز الحياة مرحلة معينة من التطور وتخرج من هذه المرحلة وتدخل في أخرى حتى تشرع تدار بقوانين أخرى . وبكلمة ، فان الحياة الاقتصادية تقدم لنا في هذه الحالة ظاهرة مماثلة تماماً لما نلاحظه في الصنوف الأخرى للظواهر البيولوجية ... ان الاقتصاديين القدامى لم يفهموا طبيعة القوانين الاقتصادية حيث اعتبروها متجانسة مع قوانين الفيزياء والكيمياء ... ولكن تحليل الظواهر تحليلا أعمق قد بين أن العضويات الاجتماعية تتميز عن بعضها البعض بصورة لا تقل عمقاً عن اختلاف العضويات النباتية والحيوانية ... فالظاهرة عينها تخضع لقوانين مختلفة تماماً ، وذلك بحكم الفرق في بنية هذه العضويات ، وتباين أعضائها ، واختلاف الظروف التي تعمل الأعضاء فيها ، والخ . وعلى سبيل المثال ، يرفض ماركس الاعتراف بأن قانون نمو السكان هو نفسه على الدوام وفي كل مكان وبالنسبة لجميع الأزمنة وجميع الأمكنة . وهو يؤكد على العكس ، أن لكل درجة من التطور قانونها للتكاثر ... وتبعاً للفوارق في مستوى تطور القوى المنتجة تتغير العلاقات والقوانين التي تضبطها . واذ استهدف ماركس ، بالتالي ، دراسة وتفسير النظام الرأسمالي للاقتصاد ، فانه لم يفعل الا أن صاغ بصورة علمية محض الهدف الذي يمكن أن تبتغيه الدراسة الدقيقة للحياة الاقتصادية ... وان القيمة العلمية لهذه الدراسة تنحصر في ايضاح تلك القوانين الخاصة التي يخضع لها نشوء ووجود وتطور وموت العضوية الاجتماعية المعنية وحلول عضوية أخرى ، أعلى منها ، محلها . وان كتاب ماركس يملك هذه القيمة بالفعل» .

ان المؤلف ، بوصفه على هذا النحو الموفق لما يسميه بطريقتي الفعلية وبنظرته بعين الرضاء الى أساليبي الشخصية لتطبيق هذه الطريقة ، لم يصف بذلك شيئاً آخر سوى الطريقة الديالكتيكية .

صحيح ، ان أسلوب العرض لا يمكنه من ناحية الشكل الا أن يتميز عن أسلوب البحث . فعلى البحث أن يحيط بالمادة في تفاصيلها وأن يحلل شتى أشكال تطورها وأن يتتبع الصلة الداخلية لهذه الأشكال . وفقط بعد أن يتم انجاز هذا العمل يمكن تصوير الحركة الفعلية كما ينبغي . واذا أفلحنا في ذلك وحصلت حياة المادة على انعكاسها الأمثل فقد يبدو أننا امام بنيان مجرد صرف .

ان طريقتي الديالكتيكية من حيث أساسها لا تختلف عن طريقة هيغل وحسب ، بل وتناقضها بصورة مباشرة . وبالنسبة الى هيغل فان عملية التفكير ، التي يحولها حتى تحت اسم الفكرة الى ذات مستقلة ، هي ديميورغ * الواقع الذي لا يشكل سوى مجرد مظهر لتجليها الخارجي . أما عندي فعلى العكس ، فالمثالي ما هو الا مادي منقول الى رأس الانسان ومحول فيه .

ولقد انتقدت الجانب الصوفي من ديالكتيك هيغل قبل حوالى ٣٠ عاماً حينما كان هذا الديالكتيك لا يزال على الموضة . بيد أنه عندما كنت منهمكاً في كتابة المجلد الأول من « رأس المال » شرع المقلدون (١٤) الصاخبون ، المتصنعون ، والتافهون للغاية ، الذين يلعبون الدور الأول في المانيا المعاصرة المثقفة ، يستهينون بهيغل ، مثلما كان المقدام موزيس مندلسون في عهد ليسنغ يستهين بسبينوزا كـ « كلب ميت » . ولذلك أعلنت عن نفسي بصراحة أنني تلميذ لهذا المفكر العظيم ، وحتى أنني عمدت في بعض مواضع الفصل المتعلق بنظرية القيمة الى محاكاة طريقة هيغل في التعبير . وان الطابع الصوفي الذي ارتداه الديالكتيك على يدي هيغل لم يحل اطلاقاً دون أن يكون

---

* خالق ، مبدع . الناشر .

هيغل بالذات أول من قدم تصويراً شاملاً وواعياً للأشكال العامة لحركته. فالديالكتيك يقف على رأسه عند هيغل . بينما ينبغي ايقافه على قدميه بغية الكشف عن اللب العقلاني تحت القشرة الصوفية .

لقد أصبح الديالكتيك بشكله الصوفي موضة ألمانية ، لأنه بدا وكأنه يمجد الأوضاع القائمة . وان الديالكتيك بشكله العقلاني لا يثير لدى البرجوازية وايديولوجييها المتحذلقين الجامدين سوى الحقد والذعر ، اذ أنه يتضمن الى جانب الفهم الايجابي لما هو موجود فهم نفيه ايضا وهلاكه المحتوم ، وينظر الى كل شكل مجسد من خلال الحركة ، وبالتالي من خلال جانبه العابر أيضاً ، والديالكتيك لا يعبد أي شيء وهو انتقادي وثوري من حيث جوهره ذاته .

ان حركة المجتمع الرأسمالي الحافلة بالتناقضات تتجلى للبرجوازي العملي بصورة ملموسة للغاية في تقلبات الدورة المتكررة الملازمة للصناعة المعاصرة ، والتي تشكل الازمة العامة نقطة الأوج فيها . وها هي ذي الأزمة تزحف من جديد على الرغم من أنها لا تزال في مرحلتها الأولية بعد، وهي ، بفضل تنوع وشدة مفعولها ستُقحم الديالكتيك حتى في رؤوس الأدعياء المغرورين في الامبراطورية البروسية الألمانية المقدسة الجديدة .

كارل ماركس

لندن ، ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٨٧٣

مقدمة الطبعة الفرنسية

الى المواطن موريس لاشاتر :

أيها المواطن العزيز !

أستحسن فكرتك بصدد اصدار ترجمة «رأس المال» على شكل أجزاء تصدر دورياً . فالمؤلف يصبح على هذا الشكل أسهل منالاً بالنسبة للطبقة العاملة ، وهذا الأمر هو الاعتبار الحاسم بالنسبة لي .

ذلك هو وجه الميدالية . ولكن هناك جانبها الخلفي أيضاً : فطريقة البحث التي أستخدمها ، والتي لم تستخدم قبل الآن في المسائل الاقتصادية ، تجعل من الصعب جداً قراءة الفصول الأولى . وثمة خشية من أن الجمهور الفرنسي ، الذي يتطلع بلهفة على الدوام الى النتائج النهائية ويتوق لمعرفة الصلة التي تربط المبادئ العامة بالمسائل التي تشغل باله مباشرة ، سيفقد اهتمامه بالكتاب اذا شرع بالقراءة ولم يتمكن على الفور من مواصلتها .

ولا أستطيع أن أساعد هنا الا بشيء واحد : تنبيه القارئ المتعطش للحقيقة وتحذيره منذ البداية من هذه الصعوبة . ليس في العلم طريق واسع وممهد ، ولا يستطيع بلوغ ذراه المشرقة سوى ذاك الذي لا يخشى عناء تسلق مسالكه الوعرة .

تقبّل ، أيها المواطن العزيز اخلاصي الاكيد .

كارل ماركس

لندن ، ١٨ آذار (مارس) ١٨٧٢ .

تذييل الطبعة الفرنسية

لقد وعد السيد ج . روا بأن يقدم ترجمة دقيقة قدر الامكان وحتى حرفية . وقد أدى مهمته بأمانة . ولكن أمانته ودقته على وجه الضبط أرغمتاني على تحرير نص الترجمة وتعديله لجعله أسهل منالاً بالنسبة للقراء . وقد جرى ادخال هذه التعديلات على قدر صدور أجزاء الكتاب وليس بدقة متساوية ، الأمر الذي أسفر عن عدم انسجام الأسلوب .

ولكنني ، اذ شرعت بالعمل في المراجعة ، وجدت نفسي مضطراً لتعميمها على النص الأساسي للأصل أيضاً (الطبعة الألمانية الثانية) بغية تبسيط بعض المواضع وتوسيع غيرها ، واعطاء مواد اضافية تاريخية أو احصائية ، واضافة ملاحظات انتقادية والخ . ومهما كانت النقائص الأدبية لهذه الطبعة الفرنسية الا أنها تنطوي على قيمة علمية مستقلة الى جانب الأصل ، ولذلك ينبغي أن يستخدمها أيضاً القراء الذين يعرفون اللغة الألمانية .

وأدرج فيما يلي مقاطع من تذييل الطبعة الألمانية الثانية حيث يدور الكلام عن تطور الاقتصاد السياسي في ألمانيا وعن الطريقة المستخدمة في هذا المؤلف :

كارل ماركس

لندن ، ٢٨ نيسان (أبريل) ١٨٧٥ .

مقدمة الطبعة الثالثة

لم يكتب لماركس أن يعد بنفسه هذه الطبعة الثالثة للنشر . فالمفكر الجبار، الذي ينحني أمام عظمته الآن حتى خصومه ، قد توفي في ١٤ آذار (مارس) عام ١٨٨٣ .

ويقع عليّ، أنا الذي فقدت بشخص ماركس انساناً ربطتني به صداقة وثقى على مدى اربعين عاماً وصديقاً ادين له بأكثر مما يمكن التعبير عنه بالكلمات ، يقع عليّ الآن واجب اصدار هذه الطبعة الثالثة للمجلد الأول ، وكذلك المجلد الثاني الذي تركه ماركس على هيئة مخطوطة . وها أنا أقدم هنا تقريراً للقارئ عن تنفيذي للقسم الأول من هذا الواجب .

كان ماركس يعتزم في البداية اعادة تحرير القسم الاكبر من نص المجلد الأول ، وأن يصوغ على نحو أوضح بعض الأحكام النظرية، ويضيف اليها أحكاماً جديدة ، ويستكمل المواد التاريخية والاحصائية بمعطيات جديدة تشمل الوقت الراهن. ولكن المرض وضرورة الانهماك بالمراجعة النهائية للمجلد الثاني اضطراه للعدول عن ذلك . وجرى الاقتصار على التعديلات الاكثر ضرورة وادخال تلك الاضافات فقط التي تضمنتها الترجمة الفرنسية الصادرة آنذاك («Le Capital», par Karl Marx. Paris, Lachâtre, 1872-1875).

وبين الكتب التي تركها ماركس ، عثرنا على نسخة ألمانية لـ « رأس

المال » تتضمن في بعض مواضعها تعديلات واستشهادات بالطبعة الفرنسية ؛ كما عثرنا على نسخة فرنسية أشير فيها بكل دقة الى جميع المواضع التي كان ماركس يود استخدامها في الطبعة الجديدة . وتقتصر هذه التعديلات والاضافات ، ما عدا بعض الاستثناءات ، على الجزء الأخير من الكتاب ، قسم « عملية تراكم الرأسمال » . وان نص هذا القسم لم يتعرض حتى الآن سوى لأقل التعديلات بالمقارنة مع المسودة الأولى للكتاب ، بينما جرت بصورة جذرية اعادة تحرير نص الأقسام السابقة له . ولذلك كان الأسلوب هنا اكثر حيوية واكثر اكتمالاً ، ولكن ، وفي الوقت ذاته ، أقل اتقاناً منه في الأقسام الأخرى : حيث تصادف فيه التعابير الانكليزية ، ويعتوره الغموض في بعض الأماكن ، وتتخلل سير العرض فجوات هنا وهناك اذ أن بعض النقاط الهامة كانت معروضة بايجاز وحسب .

اما ما يتعلق بالأسلوب فان ماركس نفسه أعاد النظر بدقة وامعان في بعض الأقسام ودلّني بهذا ، وكذلك بالعديد من الاشارات الشفهية ، على المدى الذي ينبغي فيه ازالة التعابير التكنيكية الانكليزية وسائر التعابير الانكليزية . وبالطبع كان ماركس سيعيد صياغة الحواشي والاضافات ويستبدل اللغة الفرنسية اللينة بلغته الألمانية المحكمة . أما أنا فلا بد لي أن أقتصر على مجرد ادخالها في المواضع المناسبة من الكتاب وعلى جعلها تنسجم بأفضل نحو ممكن مع النص الأصلي .

وهكذا ، فأنا لم أغير في هذه الطبعة الثالثة ولا كلمة واحدة اذا لم اكن على أتم اليقين من أن المؤلف نفسه كان سيغيرها . وبطبيعة الحال لم يخطر على بالي اطلاقاً أن أدخل في « رأس المال » تلك اللغة الدارجة التي يعبر بها الاقتصاديون الألمان عن أفكارهم ، تلك الرطانة التي يُسمى فيها من يحصل على عمل الآخرين لقاء الدفع نقداً بمعطي العمل

[Arbeitgeber] ، بينما يسمى ذاك الذي ينتزعون منه عمله لقاء الأجرة بالحاصل على العمل [Arbeitnehmer] . والفرنسيون يستخدمون في الحياة اليومية أيضاً كلمة « travail » [« العمل »] بمعنى « المهنة » . ولكن الفرنسيين كانوا سيعتبرون مجنوناً ، طبعاً ، ذلك الاقتصادي الذي تخطر على باله تسمية الرأسمالي donneur de travail [معطي العمل] والعامل receveur de travail [الحاصل على العمل] .

واعتبرت من غير الجائز أيضاً ارجاع وحدات النقود والمقاييس والأوزان الانكليزية المستخدمة في كل مكان في الكتاب الى معادلاتها الألمانية الجديدة . فعند ظهور الطبعة الأولى من « رأس المال » كان في ألمانيا من وحدات المقاييس والأوزان المختلفة ما يبلغ عدده عدد أيام السنة ؛ علماً بأنه كان هناك نوعان من الماركات (فالمارك الامبراطوري لم يكن له وجود آنذاك سوى في رأس زوتبر الذي اخترعه في نهاية الثلاثينات) ، ونوعان من الغولدن ، وثلاثة أنواع على أقل تقدير من التالر من بينها واحد هو « الثلثان الجديدان » (١٥) . وكان النظام المتري يسود في العلوم الطبيعية ، بينما كانت المقاييس والأوزان الانكليزية هي السائدة في السوق العالمية . وفي ظل هذه الظروف كان استخدام وحدات القياس الانكليزية طبيعياً تماماً في الكتاب الذي اضطر مؤلفه لأن يستمد المعطيات الفعلية من مجال العلاقات الصناعية الانكليزية على وجه الحصر تقريباً . وهذه الاعتبارات الأخيرة لا تزال سارية المفعول حتى الوقت الراهن ، لا سيما وان العلاقات المعنية لم تتغير تقريباً في السوق العالمية ، ولا سيما أن المقاييس والأوزان الانكليزية لا تزال سائدة تماماً تقريباً حتى الآن في المجالين الحاسمين للصناعة ــ صناعة الحديد وصناعة الأقمشة القطنية .

وفي الختام بضع كلمات عن طريقة الاستشهاد بالمراجع التي يستخدمها ماركس والتي لم تُفهم لدرجة كافية . فعندما يتعلق الأمر بمجرد عرض

الوقائع أو الوصف فمن البديهي أن الشواهد ، مثلاً من الكتب الزرقاء الانكليزية ، هي مجرد استشهاد بالوثائق . الا أن الأمر مغاير لذلك عندما يجري الاستشهاد بالآراء النظرية للاقتصاديين الآخرين . فهنا لا يراد من الاستشهاد سوى أن يبيّن أين ومتى ومن عبر بوضوح للمرة الأولى عن هذه الفكرة أو تلك التي تشكل درجة معينة في تطور النظريات الاقتصادية . ولا يقصد بذلك في هذه الحالة سوى الاشارة الى أمر واحد : ان الرأي المعني للاقتصادي يتسم بالأهمية بالنسبة لتاريخ العلم ، وانه يمثل تعبيراً نظرياً عن الظروف الاقتصادية في زمنه مطابقاً لها الى هذه الدرجة أو تلك . ولكن تبقى على الهامش تماماً مسألة ما اذا كان الرأي المعني يتسم بأية أهمية مطلقة أو نسبية من وجهة نظر المؤلف نفسه أو أنه يمثل بالنسبة له أهمية تاريخية وحسب . وهكذا ، فهذه المقتطفات ما هي الا تعليق متواصل على النص مقتبس من تاريخ العلم الاقتصادي ، وهي تشير الى تواريخ وأصحاب بعض أهم الانجازات في مجال النظرية الاقتصادية . وهذا العمل كان ضرورياً على وجه الخصوص في علم لم يتميز مؤرخوه حتى الآن سوى بجهل الوصوليين المتحيز . والى هذا انما يعزى أيضاً لماذا لم يستشهد ماركس ، طبقاً لما جاء في تذييل الطبعة الثانية ، بالاقتصاديين الألمان الا بصورة نادرة جداً .

واني لآمل بأن يتسنى اصدار المجلد الثاني في عام ١٨٨٤ .

فريدريك انجلس

لندن، ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٨٣

مقدمة الطبعة الانكليزية

ما من حاجة لاثبات ضرورة اصدار ترجمة انكليزية لـ « رأس المال » . بل على العكس ، لربما من الأصح توقع تفسير أسباب تأخر اصدارها حتى الآن ، على الرغم من أن النظريات التي تعالج في هذا الكتاب تشكل منذ عدة سنوات موضوعاً دائماً للمناقشة والتهجمات والدفاع والتآويل والتشويهات في الصحافة الدورية والأدب الجاري سواء في انكلترا أم في أمريكا .

وعندما أصبحت ضرورة اصدار طبعة انكليزية لهذا الكتاب واضحة للعيان ، اثر وفاة مؤلف «رأس المال» عام ١٨٨٣ ، فان السيد صاموئيل مور — الصديق القديم لماركس ولكاتب هذه السطور ، والملم بموضوع هذا الكتاب ربما اكثر من أي شخص آخر — وافق على أن يتولى ترجمته التي سعى منفذو وصايا ماركس الأدبية لنشرها . وكان عليّ ، من جانبي ، أن أقارن المخطوطة مع الأصل وأن أدخل التعديلات التي أراها ضرورية . الا أنه تبين أن الأشغال المهنية للسيد مور تمنعه من انجاز الترجمة بالسرعة التي كنا نتوخاها جميعاً . ولذلك تقبلنا بطيب خاطر اقتراح الدكتور ايفلينغ بأن يأخذ قسماً من العمل على عاتقه . وفي الوقت ذاته أقدمت السيدة ايفلينغ ، ابنة ماركس الصغرى ، على مراجعة الشواهد وايجاد المقاطع العديدة من كتب المؤلفين الانكليز والكتب

الزرقاء في نصها الأصلي والتي كان ماركس قد ترجمها الى اللغة الألمانية . ولقد انجزَتْ هذا العمل بالكامل ما عدا بعض الاستثناءات القليلة الحتمية .

لقد ترجم الدكتور ايفلينغ الأقسام التالية من الكتاب : ١) الفصل العاشر (يوم العمل) والفصل الحادي عشر (معدل وحجم القيمة الزائدة) ؛ ٢) القسم السادس (الأجرة ، الفصول من التاسع عشر الى الثاني والعشرين) ؛ ٣) من البند الرابع من الفصل الرابع والعشرين (الظروف التي تعين مقادير التراكم والخ .) حتى نهاية الكتاب ، بما في ذلك القسم الأخير من الفصل الرابع والعشرين ، والفصل الخامس والعشرون والقسم الثامن بكامله (الفصول السادس والعشرون – الثالث والثلاثون) ؛ ٤) كلتا مقدمتي المؤلف (١٦) . وترجم السيد مور كل ما تبقى من الكتاب . وهكذا ، فان كلاً من المترجمين مسؤول فقط عن القسم الذي تولاه من العمل ، أما المسؤولية العامة عن العمل بأسره فأتحملها أنا بكاملها .

ان الطبعة الألمانية الثالثة ، التي اتخذت أساساً لمجمل عملنا ، كنت قد أعددتها في عام ١٨٨٣ . وقد استخدمتُ عند اعدادها الملاحظات التي تركها المؤلف والتي أشار فيها الى أجزاء من نص الطبعة الثانية ينبغي استبدالها بمقاطع من النص الفرنسي الصادر في أعوام ١٨٧٢ – ١٨٧٥ * . اذن ، ان التعديلات التي أجريت على نص الطبعة الثانية تتطابق على العموم مع تلك التعديلات التي اقترحها ماركس نفسه في عدد من تعليماته الكتابية من أجل الترجمة الانكليزية التي كان من المزمع الشروع بها

---

* «Le Capital», par Karl Marx. Traduction de M. J. Roy, entièrement revisée par l'auteur. Paris, Lachâtre. وهذه الترجمة تتضمن ، ولا سيما في القسم الأخير من الكتاب ، تعديلات واضافات هامة بالمقارنة مع الطبعة الألمانية الثانية .

قبل عشر سنوات تقريباً في أمريكا ، ولكنها لم تتحقق أساساً بسبب عدم وجود مترجم صالح تماماً . وقد استلمنا المخطوطة التي تتضمن هذه التعليمات من صديقنا القديم ف . أ . زورغه من هوبوكن في ولاية نيوجرسي . وأشير فيها أيضاً الى عدد من الحواشي الاضافية من الطبعة الفرنسية ؛ ولكن نظراً لأن هذه المخطوطة كانت قد كتبت قبل عدة سنوات من تلك التعليمات التي وضعها ماركس من أجل الطبعة الالمانية الثالثة ، فقد اعتبرت أن لي الحق في الاّ ألجأ اليها سوى في بعض الحالات وبصورة رئيسية عندما كانت تساعدنا في التغلب على صعوبات معينة . وفي غالبية المواضع الصعبة اعتبرنا النص الفرنسي بمثابة مرشد لنا يدلنا على ما كان المؤلف نفسه مستعداً للتضحية به عندما كان ينبغي ، في أثناء الترجمة ، التضحية بشيء ما ذي أهمية من النص الأصلي .

ولكن ثمة صعوبة لم نستطع تجنيب القارئ اياها . وهي استخدام بعض الاصطلاحات بمعنى يختلف عن المعنى الذي تنطوي عليه ليس في الحياة اليومية وحسب ، بل أيضاً في الاقتصاد السياسي العادي. بيد أنه لا مفر من ذلك . ففي العلم تستتبع كل وجهة نظر جديدة ثورة في اصطلاحاته التكنيكية . ويتضح ذلك على أفضل نحو من مثال الكيمياء التي تتغير اصطلاحاتها كلها بصورة جذرية كل عشرين سنة تقريباً ، بحيث بالكاد يمكن العثور على تركيب عضوي واحد لم يمر بعدد من التسميات المختلفة . ولقد اعتاد الاقتصاد السياسي على اخذ اصطلاحات الحياة التجارية والصناعية بالصورة التي وجدها فيها ، واستعملها دون أن يلاحظ البتة أنه يقيد نفسه بذلك بدائرة ضيقة من المفاهيم التي تعبر عنها هذه الاصطلاحات . مثلاً ، كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يعرف معرفة اليقين أن الربح والريع لا يشكلان سوى جزئين ، سوى حصتين من ذلك القسم غير مدفوع الأجر من الناتج

الذي يجب على العامل أن يقدمه لرب عمله (الذي هو أول من يستأثر به ، ولكنه ليس مالكه الأخير الوحيد) . ولكن ، حتى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لم يتجاوز حدود الآراء الشائعة بصدد الربح والريع ، ولم يدرس أبداً هذا القسم غير المدفوع الأجر من الناتج (الذي يسميه ماركس الناتج الزائد) بمجمله ، بوصفه كلاً واحداً . ولذلك فهو لم يتوصل أبداً الى الفهم الواضح سواء لمنشأ هذا القسم من الناتج وطبيعته ، أم للقوانين التي تضبط توزيع قيمته فيما بعد . وعلى النحو ذاته يجري أيضاً شمل جميع أنواع الانتاج بلا تفريق ، باستثناء الزراعة والحرف ، تحت اصطلاح المانيفاكتورة . وبذلك انما ينمحي الفرق بين المرحلتين الكبيرتين والمختلفتين جداً في التاريخ الاقتصادي : مرحلة المانيفاكتورة بالذات القائمة على تقسيم العمل اليدوي ، ومرحلة الصناعة الحديثة القائمة على استخدام الماكينات . ولذلك فمن البديهي أنه ينبغي للنظرية ، التي تتناول الانتاج الرأسمالي الحديث بوصفه مرحلة عابرة ولا اكثر في تاريخ البشرية الاقتصادي ، أن تستخدم اصطلاحات تتميز عن الاصطلاحات العادية للمؤلفين الذين يعتبرون شكل الانتاج هذا خالداً ونهائياً .

ولن يكون من نافلة القول التحدث بايجاز عن طريقة المؤلف في ايراد المقتطفات . ففي غالبية الحالات تعتبر المقتطفات بالنسبة له ، وكما هو متعارف عليه ، براهين وثائقية تدعم الأحكام الواردة في النص . الا أن مقاطع من مؤلفات الاقتصاديين تُقتطف في الكثير من الحالات بغية تبيان متى وأين ومن عبر بوضوح للمرة الأولى عن حكم معين . ويجري ذلك في تلك الحالات عندما يكون الحكم المقتطف هاماً بوصفه تعبيراً مطابقاً الى هذه الدرجة أو تلك لظروف الانتاج الاجتماعي والتبادل السائدة في هذا الزمن أو ذاك . علماً بأنه يجري ايراد المقتطف

في هذا المجال بصرف النظر تماماً عما اذا كان الحكم الوارد يتفق مع رأي ماركس أم لا ، أو بعبارة اخرى ، عما اذا كان يتسم بأهمية عامة أم لا . اذن ، فهذه المقتطفات تكمل النص بتعليقات عابرة مستمدة من تاريخ العلم .

ان ترجمتنا لا تشمل سوى الكتاب الأول من هذا المؤلف . ولكن هذا الكتاب الأول يعتبر كلاً ناجزاً الى درجة كبيرة ، وحظي على مدى عشرين عاماً بمكانة المؤلف المستقل . وان الكتاب الثاني الذي أصدرته في ألمانيا عام ١٨٨٥ هو ، بلا ريب ، غير كامل بدون الكتاب الثالث الذي لا يمكن نشره قبل نهاية عام ١٨٨٧ . وعندما سيصدر الأصل الألماني للكتاب الثالث سيحين الوقت للتفكير باعداد طبعة انكليزية للكتابين كليهما .

غالباً ما يطلقون على « رأس المال » في القارة تسمية « توراة الطبقة العاملة » . وان أحداً ممن يعرفون الحركة العمالية لن ينكر أن الاستنتاجات الواردة في « رأس المال » تغدو اكثر فاكثر ومن يوم الى آخر المبادئ الأساسية للحركة العظيمة للطبقة العاملة ليس في ألمانيا وسويسرا فحسب ، بل وأيضاً في فرنسا وهولندا وبلجيكا وأمريكا وحتى في ايطاليا واسبانيا ؛ وأن الطبقة العاملة في كل مكان تعترف بأن هذه الاستنتاجات هي التعبير الأدق عن وضعها وعن أمانيها . وفي انكلترا أيضاً تمارس نظريات ماركس في الوقت الراهن بالذات تأثيراً ضخماً على الحركة الاشتراكية التي تنتشر في أوساط الناس « المثقفين » بصورة لا تقل عن انتشارها في صفوف الطبقة العاملة . ولكن هذا ليس كل ما في الأمر . فبسرعة يقترب ذلك الوقت عندما سيصبح البحث المعمق للوضع الاقتصادي في انكلترا ضرورة قومية ملحة . وان حركة النظام الصناعي في هذا البلد ، التي تستحيل بدون التوسيع الدائم والسريع للانتاج ، وبالتالي بدون توسيع

الأسواق ، تقترب من النقطة الميتة . وحرية التجارة قد استنفدت امكانياتها ، وحتى مانشستر يساورها الشك في انجيلها الاقتصادي الذي لم يكن عرضة للشك يوماً من الأيام * . وان الصناعة المتطورة بسرعة في البلدان الأخرى تعترض في كل مكان طريق الانتاج الانكليزي ، وذلك ليس فقط في الأسواق التي تتمتع برسوم الحماية ، بل وأيضاً في الأسواق الحرة وحتى على هذا الجانب من المانش . واذا كانت القوى المنتجة تنمو بموجب متوالية هندسية فان الأسواق تتوسع بموجب متوالية حسابية في أفضل الحالات . وان دورة العشر سنوات من الركود والازدهار وفيض الانتاج والأزمة ، والتي تكررت على الدوام من عام ١٨٢٥ حتى عام ١٨٦٧ ، تبدو وكأنها قد أنجزت طريقها بالفعل ، ولكن فقط لتلقي بنا في مستنقع قنوط من الكساد المستمر والمزمن . وفترة الازدهار المنتظرة بشوق بالغ لا تود أن تحل . وما ان نبدأ بملاحظة أعراض وكأنما تدل على اقترابها حتى تزول هذه الأعراض على الفور . والحال ففي مطلع كل شتاء ينطرح أمامنا من جديد السؤال الكبير : « ما عسانا نفعل مع العاطلين عن العمل ؟ » . وعلى الرغم من أن عددهم يزداد من سنة الى أخرى ، فما من أحد يستطيع أن يجيب على هذا السؤال ، وبوسعنا تقريباً أن نحسب وقت حلول تلك اللحظة التي سيفرغ فيها صبر العاطلين عن العمل فيأخذون مصيرهم في أيديهم . ولا ريب في أنه سيصبح مسموعاً في تلك اللحظة صوت الانسان الذي تعتبر نظريته نتيجة للدراسة التي

---

* في الاجتماع الفصلي الدوري لغرفة تجارة مانشستر الذي انعقد اليوم نشبت مناقشة حامية بصدد مسألة حرية التجارة . وقد أقترح القرار التالي : «بعد ٤٠ عاماً من الآمال الباطلة بأن الأمم الأخرى ستحذو حذو انكلترا في مسألة حرية التجارة ، ترى الغرفة أن الوقت قد حان لاعادة النظر في موقفها» . ولقد رفض هذا القرار بغالبية صوت واحد فقط ، حيث نال ٢١ صوتاً وعارضه ٢٢ صوتاً . «Evening Standard» ، ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٨٦ .

امتدت طوال حياته لتاريخ انكلترا الاقتصادي ووضعها ، صوت الانسان الذي آلت به دراسته هذه الى استنتاج أن انكلترا هي البلد الوحيد ، في أوربا على أقل تقدير ، حيث يمكن للثورة الاجتماعية المحتومة أن تتحقق كلياً بالوسائل السلمية والعلنية. وطبعاً لم يكن ينسى أبداً أن يضيف الى ذلك أنه من المستبعد جداً توقع خضوع الطبقات السائدة في انكلترا لهذه الثورة السلمية والعلنية بدون « تمرد دفاعاً عن العبودية » (١٧) .

فريدريك انجلس

٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٨٦

مقدمة الطبعة الرابعة

لقد رأيت أنه من أجل الطبعة الرابعة لا بد من اقرار صياغة نهائية قدر الامكان سواء للنص ذاته أم للملاحظات . وأبين فيما يلي بايجاز كيف نفذتُ هذه المهمة .

بعد أن قارنت مرة أخرى الطبعة الفرنسية وملاحظات ماركس المخطوطة أخذت من الطبعة الفرنسية عدة اضافات جديدة الى النص الألماني . وهي ترد في الصفحة ٨٠ (الصفحة ٨٨ من الطبعة الثالثة) ، والصفحات ٤٥٨ ـ ٤٦٠ (الصفحتان ٥٠٩ ـ ٥١٠ من الطبعة الثالثة) ، والصفحات ٥٤٧ ـ ٥٥١ (الصفحة ٦٠٠ من الطبعة الثالثة) ، والصفحات ٥٩١ ـ ٥٩٣ (الصفحة ٦٤٤ من الطبعة الثالثة) ، والصفحة ٥٩٦ (الصفحة ٦٤٨ من الطبعة الثالثة) ، وفي الملاحظة رقم ٧٩ . وما عدا ذلك فقد أدخلت في النص ، على غرار الطبعتين الفرنسية والانكليزية (الصفحات ٤٦١ ـ ٤٦٧ من الطبعة الرابعة) ، الملاحظة الطويلة المتعلقة بعمال المناجم (الصفحات ٥٠٩ ـ ٥١٥ من الطبعة الثالثة) . أما التعديلات الطفيفة المتبقية فهي ذات طابع تكنيكي صرف .

وعلاوة على ذلك وضعت عدة ملاحظات توضيحية اضافية ، وبالضبط حيث بدا لي أن تغير الظروف التاريخية يتطلب ذلك . وان هذه الملاحظات الاضافية كلها محصورة ضمن المعقفين [ ] وموقعة بالحرفين الأولين من اسمي .

وتبين أنه لا بد من المراجعة التامة للمقتطفات العديدة من أجل الطبعة الانكليزية الصادرة في تلك الأثناء . وأخذت ابنة ماركس الصغرى ، ايليونورا ، على عاتقها مهمة ايجاد جميع المقتطفات في أصولها بغية ايراد المقتطفات الانكليزية ، التي تشكل الغالبية الساحقة ، بالنص الانكليزي الأصلي وليس بشكل اعادة ترجمتها من الألمانية . وهكذا ، كان عليّ أن أراعي في الطبعة الرابعة هذا النص الذي تم ارجاعه الى أصله . وقد ظهرت هنا وهناك هفوات طفيفة : احالات خاطئة الى الصفحات يعزى قسم منها الى الهفوات عند النسخ من الدفاتر وقسم آخر الى الأخطاء المطبعية التي تراكمت في سياق الطبعات الثلاث ؛ وعدم وضع الأهلة أو علامات الحذف في مواضعها الصحيحة ، وهي أغلاط لا مفر منها عند الاستشهاد على نطاق واسع من دفاتر المقتطفات ؛ كما أن ثمة في بعض الحالات كلمات اختيرت بصورة غير موفقة في أثناء الترجمة . وجرى ايراد المقتطفات في بعض المواضع من الدفاتر القديمة التي كانت قد سجلت في باريس خلال أعوام ١٨٤٣ – ١٨٤٥ ، عندما لم يكن ماركس يلم بالانكليزية بعد وكان يقرأ مؤلفات الاقتصاديين الانكليز من خلال الترجمة الفرنسية ؛ وقد رجعتُ الى النص الانكليزي هناك حيث أدت الترجمة المزدوجة الى انحراف معنى المقتطف عنه في أصله لدرجة ما – مثلاً المقتطفات من ستيوارت ويور والخ . ومن هذا النوع أيضاً سائر الأغلاط والهفوات البسيطة . وبوسع القارئ أن يقتنع ، من خلال مقارنة الطبعة الرابعة بالطبعات السابقة ، بأن عملية التدقيق المجهدة هذه لم تسفر عن أي تعديل يذكر في الكتاب . ولم نفلح في العثور على مقتطف واحد مأخوذ من ريتشارد جونز (الصفحة ٥٦٢ من الطبعة الرابعة ، الملاحظة ٤٧) ؛ وأغلب الظن أن ماركس اخطأ في عنوان الكتاب (١٨) . أما كافة المقتطفات الباقية فانها تحتفظ تماماً بقوة الاثبات ، أو أن

هذه القوة قد ازدادت في الصياغة الراهنة الاكثر دقة للمقتطفات .

ولكني مضطر هنا للرجوع الى قصة قديمة .

فأنا شخصياً لا أعرف سوى حالة واحدة تعرضت فيها للشك صحة مقتطف أورده ماركس . ولكن بما أن قصة هذا المقتطف قد أثيرت بعد وفاة ماركس أيضاً فلا أستطيع أن أضرب عنها صفحاً (١٩) .

في ٧ آذار (مارس) عام ١٨٧٢ نشرت في مجلة « Concordia » الصادرة في برلين ، وهي لسان حال اتحاد اصحاب الفبارك الألمان ، مقالة مغفلة من التوقيع بعنوان « كيف يستشهد كارل ماركس بالمراجع » . وان صاحب هذه المقالة ، بعد أن صب وفرة وفيرة للغاية من السخط الأخلاقي والتعابير غير البرلمانية ، زعم بأن ماركس قد شوّه المقتطف من خطاب الميزانية الذي ألقاه غلادستون في ١٦ نيسان (أبريل) عام ١٨٦٣ (ورد هذا المقتطف في البيان التأسيسي لجمعية العمال العالمية عام ١٨٦٤ ، وكرر في « رأس المال » ، المجلد الأول ، الصفحة ٦١٧ من الطبعة الرابعة ، الصفحة ٦٧١ من الطبعة الثالثة) . ويقول صاحب المقالة المذكورة أنه ليس في محضر « Hansard » الاختزالي (الرسمي المزعوم) ولا اشارة الى الجملة التي أوردها ماركس : « هذه الزيادة المذهلة للثراء والجبروت ... تقتصر بكليتها على الطبقات الموسرة » . « ولكن هذه الجملة لا وجود لها في خطاب غلادستون . بل ان العكس تماماً هو ما قيل فيه » (وبعد ذلك يرد بأحرف بارزة) : « لقد لفّق ماركس هذه الجملة شكلاً ومضموناً » .

ان ماركس ، الذي استلم هذا العدد من « Concordia » في أيار (مايو) قد رد على الكاتب المجهول في « Volksstaat » في العدد الصادر بتاريخ ١ حزيران (يونيو) . وبما أنه لم يستطع أن يتذكر من محضر أي صحيفة اقتبس مقتطفه ، فقد اكتفى بأن أورد مقتطفين مطابقين

لذلك تماماً من حيث المعنى مأخوذين من مصدرين انكليزيين ، وأورد بعد ذلك محضر « Times » حيث قال غلادستون بموجبه :

«تلك هي حالة بلدنا من وجهة نظر الثراء . وأرى لزاماً علي الاعتراف بأني كنت سأنظر باضطراب وألم تقريباً الى هذه الزيادة المذهلة للثراء والجبروت فيما لو كنت واثقاً بأنها تقتصر على الطبقات الموسرة وحدها . بيد أن هذه الوقائع لا تقدم لنا أية معطيات بصدد حالة السكان العمال . وان زيادة الثراء التي وصفتها لتوي ، معتمداً على المعطيات الدقيقة تماماً برأيي ، تقتصر بكليتها على الطبقات الموسرة» .

وهكذا ، يقول غلادستون هنا انه سيتألم فيما لو كان الأمر على هذا النحو ، ولكن الأمر هو كذلك بالضبط في الواقع : فهذه الزيادة المذهلة للجبروت والثراء تقتصر بكليتها على الطبقات الموسرة ؛ أما ما يتعلق بـ «Hansard» الرسمي المزعوم فان ماركس يستطرد قائلاً : « لقد كان السيد غلادستون حصفاً الى حد أنه حذف من صيغة خطابه هذه التي طبخت فيما بعد موضعاً يسيء اليه بلا شك بوصفه ناظر الخزينة الانكليزي ؛ وهذا على كل حال تقليد برلماني مألوف في انكلترا ، وليس اطلاقاً اختراعاً من لاسكر القميء (٢٠) موجهاً ضد بيبل » .

ولكن الكاتب المجهول تثور ثائرته أشد فأشد . فهو في رده («Concordia» ، ٤ تموز – يوليو) ينحي جانباً كافة المصادر غير الأصلية ويصر ، بعفاف ، على « عادة » الاستشهاد بالخطابات البرلمانية من المحاضر الاختزالية فقط ؛ ولكن محضر «Times» (الذي يتضمن الجملة « الملفقة ») ومحضر «Hansard» (الذي يخلو من هذه الجملة) هما ، كما يؤكد هذا الكاتب فيما بعد ، « متفقان تماماً فيما بينهما من حيث المضمون » ، وأن محضر «Times» يتضمن كذلك ، على حد زعمه ، تصريحاً « يتناقض كلياً مع المقطع السيئ الصيت الوارد في البيان التأسيسي » ، علماً بأن هذا السيد يجهد لتجاهل واقع أن « المقطع

السيئ الصيت » يرد مباشرة الى جانب هذا التصريح الذي « يتناقض كلياً » ، على حد زعمه . وبغض النظر عن كل ذلك يشعر الكاتب المجهول بأنه وقع في ورطة وأنه لا ينقذه غير احتيال جديد . فهو يبتدئ مقالته ، الطافحة « بالكذب الوقح » كما تم اثبات ذلك لتوه ، بشتائم مقذعة مثل : « mala fides» [«قلة الذمة »] ، « عدم الشرف » ، « الاحالات الكاذبة » ، « هذا المقتطف الكاذب » ، « الكذب الوقح » ، « المقتطف المزور بكامله » ، « هذا التزوير » ، « بصفاقة ولا اكثر » . الا أنه يحاول في الوقت ذاته أن ينقل بصورة غير ملحوظة المسألة موضوع الجدال الى صعيد جديد ، ويعد بأن « يبيّن في مقالة أخرى الأهمية التي نعيرها نحن (أي الكاتب المجهول « غير الكاذب ») لمضمون كلمات غلادستون » . وكأن رأيه ، الذي لا يكترث به البتة أي أحد ، له شأن ما في المسألة! ولقد نشرت هذه المقالة الأخرى في « Concordia » بتاريخ ١١ تموز (يوليو) .

رد ماركس مرة أخرى في « Volksstaat » بتاريخ ٧ آب (أغسطس) مع ايراد المقطع المعني المأخوذ هذه المرة من «Morning Star» و «Morning Advertiser» بتاريخ ١٧ نيسان (أبريل) عام ١٨٦٣ . وطبقاً لهذين المصدرين كليهما قال غلادستون انه كان سينظر بقلق والخ . الى الزيادة المذهلة للثراء والجبروت فيما لو كان واثقاً بأنها تقتصر على الطبقات الغنية وحدها (classes in easy circumstances) ، ولكن هذه الزيادة لا تمس في الواقع سوى الطبقات التي تتمتع بالملكية (entirely confined to classes possessed of property)؛ اذن ، ففي هذين المحضرين أيضاً تتكرر حرفياً الجملة « التي لفقها » ماركس ، على حد زعمهم . ومن ثم يثبت ماركس مرة أخرى ، عن طريق مقارنة نصي «Times» و «Hansard» أن الجملة، التي يتأكد أصلها الحقيقي بكل وضوح

من التطابق الحرفي في هذه النقطة بين محاضر ثلاث صحف صدرت في الصباح التالي ومستقلة عن بعضها البعض ، أن هذه الجملة لا وجود لها في محضر «Hansard» الذي راجعه الخطيب طبقاً « للعادة » المعروفة ، وأن غلادستون « قد نشلها فيما بعد » ، حسب تعبير ماركس ؛ ويعلن ماركس في الختام أنه ليس لديه وقت لمواصلة الجدال مع الكاتب المجهول . وبدا أن الأخير قد تلقى ما يكفي أيضاً ، وعلى الأقل لم يرسلوا بعد ذلك الى ماركس اعداداً أخرى من « Concordia » .

ولاح أن القضية قد استنفدت وغدت طي النسيان نهائياً . صحيح أنه تناهت الى مسامعنا مرة أو مرتين من أناس لهم صلات مع جامعة كمبردج اشاعات مبهمة عن اثم أدبي رهيب ارتكبه ماركس في « رأس المال » ، على حد زعمهم ؛ بيد أنه رغم كل دقة الاستقصاءات في هذا الاتجاه لم يتسن التوصل الى اثبات اي شيء محدد بتاتاً . ولكن في **٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٨٣** ، بعد ٨ أشهر من وفاة ماركس ، **تظهر** في «Times» رسالة من كلية ترينيتي في كمبردج بتوقيع سيدلي تايلور ، قدم لنا فيها أخيراً وبصورة مفاجئة تماماً ، هذا الشخص التافه المنهمك في المجال التعاوني الوديع ، ايضاحاً ليس فقط بصدد نمائم كمبردج ، بل وفيما يتعلق أيضاً بالشخص المتكتم وراء الكاتب المجهول من «Concordia» .

يكتب الشخص التافه من كلية ترينيتي : «مما يبدو مدهشاً بخاصة أن البروفيسور برينتانو (كان آنذاك رئيس كرسي في برسلافل ، وحالياً في ستراسبورغ) قد تمكن ... من كشف النقاب عن تلك mala fides التي لا شك في أنها أملت المقتطف من خطاب غلادستون في البيان (التأسيسي) للأممية . وان السيد كارل ماركس ... الذي حاول الدفاع عن المقتطف سرعان ما صرعته ضربات برينتانو السديدة ، الا أنه تجرأ ، وهو في سكرات الموت (deadly shifts)، على الزعم بأن السيد غلادستون قد طبخ المحضر لـ «Hansard» بعد أن نشر خطابه بصورته الأصلية في «Times» بتاريخ ١٧ نيسان (أبريل) عام ١٨٦٣ ، وبأنه قد

حذف مقطعاً يسيء اليه بوصفه ناظر الخزينة الانكليزي . وحين برهن برينتانو ، عن طريق مضاهاة النصين بالتفصيل، على أن محضري «Times» و «Hansard» متطابقان بما يدحض دحضاً مطلقاً ذلك المعنى الذي أضفي على كلمات غلادستون بواسطة مقتطفات متفرقة مستلة ببراعة ، عندها امتنع ماركس عن مواصلة الجدال بذريعة ضيق الوقت ! »

« ذاك هو اذن من كان في الكلب مختبئاً! » (٢١) . ويا لها من صورة رائعة تلك التي اتخذتها في المخيلة الانتاجية-التعاونية لكمبردج الحماة المتكتمة للسيد برينتانو في «Concordia» . وهكذا وقف هو ، هذا القديس جرجس لاتحاد أصحاب الفبارك الألمان ، وهكذا لوّح بسيفه (٢٢) موجهاً « الضربات السديدة » ، بينما لفظ النفس الأخير عند قدميه « في سكرات الموت » التنين الجهنمي ماركس « الذي سرعان ما صرع » !

ومع ذلك ، فان كل هذا الوصف للمعركة بأسلوب أريوستو ما هو الا تغطية لاحاييل صاحبنا القديس جرجس . فهنا لا يرد الكلام عن « الكذب الملفق » وعن « التزوير » ، بل يقتصر الحديث على « استلال المقتطفات البارع » (craftily isolated quotation) . وتنقل المسألة بكاملها الى صعيد آخر تماماً ، ويدرك القديس جرجس وحامل أسلحته الكمبردجي جيداً جداً سبب القيام بذلك .

ردت ايليونورا ماركس على تايلور في المجلة الشهرية «To-Day» (شباط – فبراير ١٨٨٤) ، نظراً لأن «Times» رفضت قبول مقالتها . وقد رجعت بالجدال بادئ ذي بدء الى تلك النقطة الوحيدة التي دار الكلام حولها : هل « لفّق » ماركس الجملة المذكورة أم لا ؟ وأجاب السيد سيدلي تايلور على ذلك أنه ، برأيه ، في المساجلة بين ماركس وبرينتانو

«كانت مسألة وجود أو عدم وجود هذه الجملة في خطاب غلادستون تلعب دوراً ثانوياً تماماً بالمقارنة مع مسألة ما اذا جرى ايراد المقتطف بهدف التعبير عن معنى كلمات غلادستون أم لتشويهه» .

وهو يوافق من ثم على أن محضر «Times» « يتضمن فعلاً تناقضاً في الكلام » ، ولكن النص كله ، بشرط تأويله بصورة صحيحة ، أي بالمعنى الليبرالي-الغلادستوني ، يبيّن ، على حد زعمه ، ما أراد غلادستون قوله («To-Day» ، آذار – مارس ١٨٨٤) . وان اكثر ما يبعث على الضحك هنا هو أن صاحبنا التافه من كمبردج يستشهد بالخطاب بعناد ليس حسب «Hansard» ، الأمر الذي يعتبر « عادة » كما يقول برينتانو المتكتم ، بل حسب «Times» التي يعتبر محضرها « غير دقيق بالضرورة » كما يقول برينتانو نفسه أيضاً . وكيف يمكن للأمر أن يكون على خلاف ذلك ؟ فالجملة المشؤومة لا وجود لها في «Hansard» !

ولم يقتض الأمر من ايليونورا ماركس جهداً كبيراً لدحض هذه الحجة على صفحات العدد ذاته من «To-Day». فواحد من اثنين . اما أن السيد تايلور قرأ جدال عام ١٨٧٢ ، وعندها فهو « يكذب » الآن ، علماً بأن كذبه يتلخص ليس فقط في « تلفيق » ما لم يكن ، بل وأيضاً في « انكار » ما كان . واما أنه لم يقرأ اطلاقاً هذا الجدال ، وعندها لم يكن له الحق في فتح فمه . ومهما يكن الأمر فهو لم يجرؤ على تأييد الاتهام الذي تقدم به صديقه برينتانو بأن ماركس « لفق » المقتطف . وعلى العكس ، فماركس لم يعد يُتهم الآن بأنه « لفّق » ، بل بأنه حذف جملة واحدة هامة . ولكن في الواقع فان هذه الجملة ترد في الصفحة الخامسة من البيان التأسيسي قبل عدة أسطر من تلك الجملة « الملفقة » كما يزعمون . أما بخصوص « التناقض » الذي ينطوي عليه خطاب غلادستون أفليس ماركس هو الذي يتكلم (الصفحة ٦١٨ من « رأس المال » ، الملاحظة ١٠٥ ، الصفحة ٦٧٢ من الطبعة الثالثة) عن « التناقضات الصارخة الدائمة في خطابي غلادستون حول الميزانية لعامي ١٨٦٣ و١٨٦٤ »! الا أنه لا يحاول تمييع هذه التناقضات à la سيدلي تايلور في

مشاعر عاطفية ليبرالية متسامحة. والخلاصة الختامية لرد إ . ماركس تقول : « في الحقيقة لم يحذف ماركس أي شيء يستحق الذكر ولم « يلفق » اطلاقاً أي شيء . ولكنه بعث وانقذ من النسيان جملة من خطاب غلادستون ، لا شك في أنها قيلت ولكنها تبخرت على نحو ما من محضر «Hansard» » .

وبعد ذلك هدأ السيد سيدلي تايلور أيضاً . وكانت نتيجة كل هذه الحملة البروفيسورية التي استطالت على مدى عقدين من الزمن وشملت بلدين كبيرين ، أن أحداً لم يجروء بعد ذلك على المس بنزاهة ماركس الأدبية . وأرجح الظن أن السيد سيدلي تايلور قلما سيصدق بلاغات السيد برينتانو الطنانة عن انتصاراته الأدبية مثلما قلما سيصدق السيد برينتانو عصمة «Hansard» البابوية .

ف . انجلس

لندن ، ٢٥ حزيران (يونيو) ١٨٩٠

الكتاب الاول

عملية انتاج الرأسمال



القسم الاول

البضاعة والنقد

الفصل الأول

البضاعة

١ – عاملا البضاعة : القيمة الاستعمالية والقيمة (ماهية القيمة ، مقدار القيمة)

تبرز ثروة المجتمعات ، التي يسودها الأسلوب الرأسمالي للانتاج ، بوصفها « تكديساً هائلاً من البضائع » * ، بينما تبرز كل بضاعة على حدة كشكل أوّلي لهذه الثروة . لذلك يبتدئ بحثنا بتحليل البضاعة .

ان البضاعة هي في بادئ الأمر مادة خارجية ، شيء ، يلبي ، بفضل خصائصه ، حاجة ما من الحاجات البشرية . وطبيعة هذه الحاجات – سواء كان مصدرها المعدة أم الخيال - لا تغير في الأمر شيئاً ** . كما أن القضية لا تنحصر في كيف يلبي الشيء المعني الحاجة البشرية : بصورة مباشرة كوسيلة للمعيشة ، أي كمادة للاستعمال ، أم بصورة غير مباشرة كوسيلة للانتاج .

ويمكن النظر الى كل شيء نافع ، مثل الحديد والورق والخ . من وجهتي نظر : من الجانب الكيفي ومن الجانب الكمي . فكل من هذه الأشياء هو مجموع للكثير من الخصائص ولذلك يمكنه أن يكون نافعاً

---

* كارل ماركس . «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» . برلين ، ١٨٥٩ ، ص ٣ .

** «ان الرغبة تفترض الحاجة ، فهي شهية الروح ، وهذه الشهية تلازم الروح بصورة طبيعية مثلما يلازم الجوع الجسد... وان معظم الاشياء لها قيمة لانها تلبي حاجات الروح » . *Nicholas Barbon*. «A Discourse concerning Coining the New Money Lighter. In Answer to Mr. Locke's Considerations etc.». London, 1696, p. 2, 3.

بمختلف جوانبه . وان الكشف عن هذه الجوانب المختلفة ، وبالتالي عن الأساليب المتنوعة لاستخدام الأشياء هو من عمل التطور التاريخي * . ويجدر قول الشيء ذاته فيما يتعلق بايجاد المقاييس الاجتماعية من أجل الجانب الكمي للأشياء النافعة . فالاختلافات في مقاييس البضائع اما أنها تعود الى اختلاف طبيعة المواد موضع القياس واما أنها تعتبر اصطلاحية .

ان منفعة الشيء تجعله قيمة استعمالية ** . ولكن هذه المنفعة ليست معلقة في الهواء . فهي لكونها مشروطة بخصائص جسد البضاعة لا توجد بدون هذا الأخير . ولذلك فان جسد البضاعة ، كالحديد والحنطة والماس والخ . ، هو بحد ذاته قيمة استعمالية أو خيرة من الخيرات . وطابعه هذا لا يتوقف على كثرة أو قلة العمل الذي يقتضيه من الانسان تملك خصائصه الاستعمالية . ولدى النظر في القيم الاستعمالية يقتضي الأمر دائماً تحديدها كمياً ، مثلاً : دزينة من الساعات وذراع من النسيج وطن من الحديد والخ . وتشكل القيم الاستعمالية للبضائع موضوع

---

* «للأشياء خاصية داخلية ملازمة لها» (vertue — وهذا هو لدى باربون التعريف المميز للقيمة الاستعمالية) ، «تبقى فى كل مكان على حالها بدون تغير ؛ مثلاً ، قدرة المغناطيس على اجتذاب الحديد» (*N. Barbon* ، المؤلف المذكور ، ص ٦) . وان خاصية المغناطيس المتمثلة في اجتذاب الحديد لم تصبح نافعة الا عندما تم بواسطة ذلك الكشف عن الاستقطاب المغناطيسي .

* * «تكمن القيمة الطبيعية [natural worth] لأي شيء في قدرته على تلبية حاجات أو تسهيل الحياة البشرية » (*John Locke.* «Some Considerations of the Consequences of the Lowering of Interest, 1691, in «Works». London, 1777, v. II, p. 28) وغالباً ما نجد لدى الكتاب الانكليز في القرن السابع عشر كلمة «worth» للتعبير عن القيمة الاستعمالية وكلمة «value» للتعبير عن القيمة التبادلية : وهذا ما يتفق تماماً مع روح اللغة الانكليزية التي تحب التعبير عن الأشياء الملموسة بكلمات ذات أصل جرماني ، بينما تعبر عن انعكاسات الأشياء بكلمات ذات أصل روماني .

علم خاص هو علم البضائع * . ولا تتحقق القيمة الاستعمالية الا من خلال الاستعمال أو الاستهلاك . وان القيم الاستعمالية تشكل المضمون المادي للثروة مهما كان الشكل الاجتماعي لهذه الثروة . وفي ظل شكل المجتمع الذي نحن بصدده تعتبر القيم الاستعمالية في الوقت ذاته حاملات مادية للقيمة التبادلية .

وتبدو القيمة التبادلية قبل كل شيء كعلاقة كمية ، كنسبة يجري بموجبها تبادل قيم استعمالية من نوع ما بقيم استعمالية من نوع آخر ** ، علاقة متغيرة على الدوام تبعاً للزمان والمكان . ولهذا تتراءى القيمة التبادلية وكأنها أمر عرضي ونسبي محض ، أما القيمة التبادلية الداخلية الملازمة للبضاعة ذاتها [valeur intrinsèque] فتبدو وكأنها contradictio in adjecto [تناقض في التعريف] *** . فلننظر في القضية عن كثب .

ان بضاعة معينة ، كوارتر من الحنطة مثلاً ، تجري مبادلته بمقدار س من دهان الأحذية ، أو ص من الحرير ، أو ع من الذهب وما الى ذلك ، وباختصار ببضائع أخرى باكثر النسب تبايناً . وبالتالي ،

* يسود في المجتمع البرجوازي fictio juris [وهم حقوقي] وكأن كل انسان يملك ، كمشتر للبضائع ، معارف موسوعية في ميدان علم البضائع .

** «القيمة هي تلك العلاقة التي يتبادل فيها شيء ما بغيره ، كمية معينة من ناتج ما بكمية معينة من ناتج آخر» (*Le Trosne*. «De l'Intérêt Social», «Physiocrates», éd. Daire. Paris, 1846, p. 889)

*** «لا يمكن أن تكون لأي شيء قيمة داخلية» (*N. Barbon*، المؤلف المذكور ، ص ٦) . أو كما يقول باتلر :

«The value of a thing
Is just as much as it will bring»

[«ان الشيء يساوي تماماً ما يعود به»] (٢٣) .

فليست للحنطة قيمة تبادلية واحدة وحيدة بل لها كثير من القيم التبادلية . ولكن بما أن **س** من دهان الأحذية و **ص** من الحرير و ع من الذهب وما الى ذلك تشكل القيمة التبادلية للكوارتر من الحنطة ، فان **س** من دهان الأحذية و **ص** من الحرير و ع من الذهب وما اليها يجب أن تكون قيماً تبادلية قادرة على أن تحل محل بعضها البعض ، أي أن تكون متساوية فيما بينها . ومن هنا ينجم ، اولاً ، أن القيم التبادلية المختلفة للبضاعة بعينها تعبر عن شيء ما واحد ، وثانيا ، أن القيمة التبادلية بصورة عامة لا يمكن أن تكون سوى أسلوب للتعبير عن مضمون ما يختلف عنها ، سوى « شكل لتجلي » هذا المضمون .

لنأخذ من ثم بضاعتين ، ولتكونا الحنطة والحديد على سبيل المثال . فمهما تكن علاقتهما التبادلية يمكن على الدوام التعبير عنها بمعادلة تتعادل فيها كمية معينة من الحنطة مع كمية معينة من الحديد ، مثلاً : كوارتر واحد من الحنطة = **أ** كنتالات من الحديد . فعلامَ تدل هذه المعادلة ؟ على أنه يوجد في كل من الشيئين المختلفين — كوارتر واحد من الحنطة و **أ** كنتالات من الحديد — أمر ما مشترك ذو مقدار واحد . اذن ، ان كلاً من هذين الشيئين مساو لشيء ما ثالث ليس هو بحد ذاته لا الأول ولا الثاني منهما . وبالتالي لا بد من أن يكون كل منهما ، باعتباره قيمة تبادلية ، قابلاً للارجاع الى هذا الشيء الثالث .

لنوضح ذلك بمثال هندسي بسيط . فمن أجل قياس ومقارنة مساحات كافة الأشكال المستقيمة الأضلاع يجري تقسيمها الى مثلثات . ويتم ارجاع المثلث ذاته الى تعبير يختلف تماماً عن مظهره المرئي ، الى نصف حاصل ضرب قاعدته بارتفاعه . وكذلك بالضبط لا بد من ارجاع القيم التبادلية للبضائع الى شيء ما مشترك فيما بينها ، شيء تمثل هذه القيم كميات اكبر أو أصغر منه .

وهذا الشيء المشترك لا يمكن أن يكون متمثلاً في خصائص هندسية أو فيزيائية أو كيماوية أو أية خصائص طبيعية أخرى للبضائع . فخصائصها الجسدية لا تؤخذ بالاعتبار على وجه العموم الا بقدر ما تتوقف عليها منفعة البضائع ، أي بقدر ما تجعل من البضائع قيماً استعمالية . وجلي للعيان من جهة أخرى أن العلاقة التبادلية للبضائع تتصف بالتجرد عن قيمها الاستعمالية . وفي حدود العلاقة التبادلية للبضائع تساوي كل قيمة استعمالية معنية تماماً ما تساويه قيمة استعمالية أخرى ، وذلك بشرط أن تتوافر بالنسبة اللازمة . أو كما يقول باربون العجوز :

«ان نوعاً من البضائع هو صالح تماماً كأي نوع آخر اذا كانت قيمتاهما التبادليتان متساويتين . ولا فرق أو اختلاف بين الأشياء ، التي لها قيم تبادلية متساوية» * .

وتتمايز البضائع عن بعضها البعض بوصفها قيماً استعمالية من الناحية الكيفية بالدرجة الأولى ، أما بوصفها قيماً تبادلية فلا يمكن أن تختلف الا من الناحية الكمية ، وبالتالي فانها لا تنطوي ولا على ذرة واحدة من القيمة الاستعمالية .

واذا تجردنا عن القيمة الاستعمالية لأجساد البضائع فلا يتبقى لدى هذه الأجساد سوى خاصية واحدة هي أنها منتجات للعمل . ولكن ناتج العمل ذاته يكتسب الآن شكلاً جديداً اطلاقاً . وفي الواقع ، فبما أننا قد تجردنا عن قيمته الاستعمالية فاننا قد تجردنا أيضاً في الوقت

---

* «ان نوعاً من البضائع هو صالح تماماً كأي نوع آخر اذا كانت قيمتاهما التبادليتان متساويتين . ولا فرق أو اختلاف بين الأشياء التي لها قيم تبادلية متساوية... فكمية من الحديد أو الرصاص بمئة جنيه استرليني لها نفس القيمة التبادلية كما لكمية من الفضة أو الذهب بمئة جنيه استرليني» . (*N. Barbon* ، المؤلف المذكور ، ص ٥٣ و ص ٧) .

ذاته عن تلك الأقسام المكونة والأشكال لجسده البضاعي التي تجعله قيمة استعمالية . فليس هذا الآن طاولة أو بيتاً أو غزولا أو أي شيء نافع آخر ، اذ أن كافة الخصائص التي تدرك بالحواس قد اضمحلت فيه . وهو لم يعد كذلك ناتجاً لعمل النجار أو البناء أو الغزال أو أي عمل انتاجي معين آخر على وجه العموم . ومع الطابع النافع لناتج العمل يختفي أيضاً الطابع النافع لأنواع العمل المتمثلة فيه ، وتختفي بالتالي الأشكال الملموسة المختلفة لأنواع العمل هذه التي لا تعود تتمايز فيما بينها ، بل ترجع كلها الى العمل البشري المتماثل الواحد ، الى العمل البشري المجرد .

لننظر الآن ماذا بقي من منتجات العمل . لم يبق منها سوى شبح شيء مشترك لها كلها ، سوى مجرد كتلة من العمل البشري غير المتمايز ، أي انفاق قوة العمل البشرية بصرف النظر عن شكل هذا الانفاق . وكافة هذه الأشياء الآن ما هي الا تعبير عن أنه جرى خلال انتاجها انفاق قوة عمل بشرية ، وتراكم عمل بشري . وهي لكونها بلّورات لهذه الماهية الاجتماعية المشتركة لها كلها ، تعتبر قيماً — قيماً بضاعية .

في العلاقة التبادلية ذاتها للبضائع بدت لنا قيمتها التبادلية كشيء مستقل اطلاقاً عن قيمها الاستعمالية . واذا تجردنا فعلاً عن القيمة الاستعمالية لمنتجات العمل لحصلنا على قيمتها كما عرّفناها لتونا . اذن ، ان ذلك المشترك الذي يتجلى في العلاقة التبادلية ، أو القيمة التبادلية للبضائع ، هو قيمتها بالذات . وسيؤدي بنا سياق البحث من جديد الى القيمة التبادلية بوصفها أسلوباً ضرورياً للتعبير عن القيمة ، أو شكلاً لتجليها ؛ بيد أنه ينبغي تناول القيمة في البداية بغض النظر عن هذا الشكل .

هكذا اذن فالقيمة الاستعمالية أو احدى الخيرات ليست لها

قيمة الا لأنه تجسد أو تجسم فيها عمل بشري مجرد . فكيف سنقيس مقدار قيمتها ؟ من الواضح أن ذلك سيكون بكمية ما تتضمنه من العمل الذي هو « الماهية الخالقة للقيمة » . أما كمية العمل ذاته فتقاس بطوله ، بوقت العمل ، بينما يجد وقت العمل ، بدوره ، معاييره في أجزاء محددة من الزمن كالساعة واليوم والخ .

واذا كانت قيمة البضاعة رهناً بكمية العمل المنفق خلال انتاجها فقد يتراءى وكأن قيمة البضاعة ستكون اكبر كلما كان الشخص الذي ينتجها اكثر خمولا وأقل براعة ، اذ أن صنع البضاعة سيتطلب منه ، والحالة هذه ، زمناً أطول . بيد أن ذلك العمل الذي يخلق ماهية القيم هو عمل بشري متجانس ، أي انفاق لقوة عمل بشرية واحدة بالذات . وان قوة العمل الكلية للمجتمع ، التي تتجلى في قيم عالم البضائع ، تظهر هنا كقوة عمل بشرية واحدة بالذات ، وان كانت تتألف من قوى عمل فردية لا حصر لها . وان كلاً من قوى العمل الفردية هذه ، مثلها مثل أي قوة أخرى ، هي نفس قوة العمل البشرية ما دامت ذات طابع قوة عمل اجتماعية متوسطة وتعمل كقوة عمل اجتماعية متوسطة ، وبالتالي فانها لا تنفق لانتاج البضاعة المعنية الا وقت العمل الضروري بالمتوسط أو وقت العمل الضروري اجتماعياً . ووقت العمل الضروري اجتماعياً هو وقت العمل اللازم لصنع قيمة استعمالية ما في ظل ظروف الانتاج القائمة العادية اجتماعياً وفي ظل المستوى المتوسط للمهارة وشدة العمل في المجتمع المعني . ففي انكلترا ، مثلاً ، صار تحويل كمية معينة من الغزول الى نسيج ، بعد تطبيق الأنوال البخارية ، يتطلب ربما نصف العمل الذي كان يقتضيه الأمر سابقاً . ومن الطبيعي أن النساج اليدوي الانكليزي ظل ينفق لهذا التحويل بعد ذلك أيضاً نفس الكمية السابقة ن وقت العمل ، ولكن ناتج ساعة عمله الفردية صار يمثل الآن نصف

ساعة عمل اجتماعية وحسب ، ولذا فقد انخفضت قيمة هذا الناتج الى النصف .

وهكذا ، فان مقدار قيمة القيمة الاستعمالية المعنية لا يتحدد الا بكمية العمل ، أو بكمية وقت العمل الضروري اجتماعياً لصنعها * . وان كل بضاعة على حدة لا أهمية لها في هذه الحالة الا بوصفها نسخة متوسطة لنوعها ** . ولذلك فان البضائع التي تتضمن كميات متساوية من العمل ، أو التي يمكن صنعها في خلال وقت عمل متساو ، لها مقدار واحد من القيمة . وان قيمة احدى البضائع تتناسب مع قيمة كل بضاعة أخرى مثلما يتناسب وقت العمل الضروري لانتاج البضاعة الأولى مع وقت العمل الضروري لانتاج الثانية . « ان كافة البضائع ، بوصفها قيماً ، ما هي الا كميات معينة من وقت العمل المتبلور » *** .

اذن ، سيظل مقدار قيمة البضاعة ثابتاً فيما لو ظل وقت العمل الضروري لانتاجها ثابتاً . ولكن وقت العمل يتغير مع كل تغير في قوة العمل المنتجة . وتتحدد قوة العمل المنتجة بعوامل مختلفة ، منها الدرجة المتوسطة لمهارة العامل ، ومستوى تطور العلم ومدى استخدامه

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . «ان قيمتها» (مواد الاستهلاك) «تحددها ، عندما تتبادل احداها بالأخرى ، كمية العمل الضروري والمنفق عادياً لانتاجها» («Some Thoughts on the Interest of Money in general, and particularly in the Public Funds etc.». London, p. 36). ان تاريخ اصدار هذا المؤلف الرائع المغفل من الاسم والعائد للقرن الماضي غير وارد . ولكن يتضح من مضمونه أنه قد صدر في عهد جورج الثاني ، عام ١٧٣٩ أو ١٧٤٠ على وجه التقريب .

** «كافة المنتجات المتجانسة تشكل ، من حيث الجوهر ، كتلة واحدة يجري تحديد سعرها بالجملة بغض النظر عن الملابسات الخاصة» (*Le Trosne* ، المؤلف المذكور ، ص ٨٩٣) .

*** كارل ماركس . «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» . برلين ، ١٨٥٩ ، ص ٦ .

التكنولوجي ، والتركيب الاجتماعي لعملية الانتاج ، وأبعاد وفعالية وسائل الانتاج ، والظروف الطبيعية . مثلاً ، ان كمية واحدة من العمل تتمثل في ٨ بوشل من الحنطة في سنة ملائمة ، وفي ٤ بوشل فقط في سنة غير ملائمة . كما أن كمية واحدة من العمل تعطي في المناجم الغنية مقداراً من المعدن اكبر مما في المناجم الفقيرة ، والخ . ومن النادر العثور على قطع الماس في القشرة الأرضية ، ولذا فان التنقيب عنها يقتضي بالمتوسط وقت عمل كبيراً . وبالتالي ، يتمثل عمل ضخم في حجمها الضئيل . ويشك جاكوب في أنه قد جرى الدفع مقابل الذهب يوماً ما وفقاً لقيمته الكاملة (٢٤) . ويصح هذا القول الى درجة اكبر على قطع الماس . وبرأي ايشفيغه ان سعر الناتج الكلي على مدى ثمانين عاماً في مناجم الماس البرازيلية لم يبلغ في عام ١٨٢٣ السعر المتوسط لناتج سنة ونصف السنة في مزارع السكر أو البن البرازيلية ، على الرغم من أنه كان يتمثل في الناتج الأول عمل ، وبالتالي قيمة ، اكبر بكثير . ومع اكتشاف مناجم أغنى يمكن للكمية ذاتها من العمل أن تتمثل بكمية اكبر من قطع الماس وستنخفض قيمتها . ولو كان بالمقدور تحويل الفحم الى ماس بنفقات قليلة من العمل لانخفضت قيمة الماس الى ما دون قيمة الحجارة . وعلى وجه العموم ، فبقدر ما تزداد قوة العمل المنتجة بقدر ما ينخفض وقت العمل الضروري لانتاج حاجة معينة وبقدر ما تنخفض كتلة العمل المتبلورة فيها وتقل قيمتها . وعلى العكس ، فبقدر ما تنخفض قوة العمل المنتجة بقدر ما يزداد وقت العمل الضروري لانتاج الحاجة وترتفع قيمتها . اذن ، ان مقدار قيمة البضاعة يتغير طرداً مع كمية العمل وعكساً مع قوة العمل المنتِجة ، ذلك العمل المتجسد في هذه البضاعة .

ويمكن للشيء أن يكون قيمة استعمالية دون أن يكون قيمة . ويحصل

ذلك عندما لا تكون منفعة هذا الشيء للانسان ناجمة عن العمل . ومن أمثلة ذلك : الهواء والأراضي العذراء والمراعي الطبيعية والغابات البرية والخ . كما يمكن للشيء أن يكون نافعاً وأن يكون ناتجاً لعمل الانسان دون أن يكون بضاعة . فالشخص الذي يلبي بناتج عمله حاجته الذاتية انما يخلق قيمة استعمالية ولا يخلق بضاعة . فلكي ينتج بضاعة ينبغي عليه أن ينتج ليس مجرد قيمة استعمالية ، بل قيمة استعمالية من أجل الآخرين ، قيمة استعمالية اجتماعية . [وليس فقط من أجل الآخرين بصورة عامة . فقسم من القمح الذي كان ينتجه الفلاح في القرون الوسطى كان يذهب على شكل الجزية الى الاقطاعي ، وقسم على شكل العشر الى القساوسة . ولكن لا القمح المنتزع على شكل الجزية ولا القمح المنتزع على شكل العشر لم يصبحا بضاعة لمجرد أنهما أنتجا من أجل الآخرين . فلكي يصبح الناتج بضاعة ينبغي أن يسلم عن طريق التبادل الى شخص آخر يستخدمه كقيمة استعمالية * .] وأخيراً لا يمكن للشيء أن يكون قيمة بدون أن يكون شيئاً معداً للاستعمال . فاذا كان الشيء غير نافع فان العمل المبذول في صنعه غير نافع أيضاً ، ولا يعتبر عملاً ، ولا يخلق بالتالى أية قيمة .

٢ – الطابع المزدوج للعمل الذي تتضمنه البضائع

في البدء ، مثلت البضاعة أمامنا كشيء مزدوج : كقيمة استعمالية وقيمة تبادلية . وفيما بعد تبين أن العمل ، باعتباره متمثلاً في القيمة ،

* [ملاحظة للطبعة الرابعة . لقد أدرجت الكلمات المحصورة ضمن معقفين ، لأنه كثيراً جداً ما كان يقع سوء فهم بدونها وكأن ماركس يقصد أن كل ناتج يستهلكه غير الذي أنتجه يعتبر بضاعة . ف . ا .]

لم يعد يتسم هو أيضاً بتلك العلائم التي تلازمه بوصفه خالقاً للقيم الاستعمالية . ولقد كنت أول من أثبت بصورة انتقادية هذه الطبيعة المزدوجة للعمل الذي تتضمنه البضاعة * . ونظراً لأن هذه النقطة تشكل نقطة الانطلاق لفهم الاقتصاد السياسي فيجدر بنا أن نوضحها هنا باسهاب اكبر .

لنأخذ بضاعتين ولتكونا ، مثلاً ، سترة و١٠ أذرع من النسيج . ولنفرض أن قيمة الأولى تعادل ضعف قيمة الثانية بحيث أنه اذا كانت ١٠ أذرع من النسيج=و ، لكانت السترة = ٢ و .

ان السترة قيمة استعمالية تلبي حاجة معينة . وكان لا بد لصنعها من وجود نوع معين من النشاط الانتاجي . ويتحدد هذا النوع من النشاط الانتاجي بهدفه وطابع عملياته وموضوعه ووسائله ونتيجته . وسنطلق ببساطة تسمية العمل النافع على العمل الذي يتمثل نفعه على هذا النحو في القيمة الاستعمالية لناتجه ، أو في أن ناتجه يعتبر قيمة استعمالية . ومن وجهة النظر هذه ينظر الى العمل دائماً بالارتباط مع مردوده النافع .

وكما أن السترة والنسيج قيمتان استعماليتان مختلفتان كيفياً ، كذلك فان النوعين من العمل اللذين يدين لهما كل من السترة والنسيج بوجودهما ، أي الخياطة والنسج ، مختلفان كيفياً . وفيما لو لم يكن هذان الشيئان قيمتين استعماليتين مختلفتين كيفياً ، وبالتالي ناتجين لنوعين من العمل النافع مختلفين كيفياً ، لما كان بامكانهما أن يتواجها كبضاعتين . فالسترة لا تبادل بالسترة ، كما لا تبادل القيمة الاستعمالية المعنية بالقيمة الاستعمالية نفسها .

وفي المجموع الكلي للقيم الاستعمالية المتباينة ، أو أجساد البضائع ، يتجلى المجموع الكلي للأعمال النافعة المتباينة أيضاً والتي

---

* كارل ماركس . «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» . برلين ، ١٨٥٩ ، ص ١٢ و ١٣ وغيرهما .

تنقسم بالدرجة ذاتها الى أجناس وأصناف وفصائل وأنواع فرعية وأضراب متباينة ، وبكلمة واحدة : يتجلى التقسيم الاجتماعي للعمل . وهذا التقسيم يشكل شرطاً لوجود الانتاج البضاعي رغم أن الانتاج البضاعي لا يعتبر ، على العكس ، شرطاً لوجود التقسيم الاجتماعي للعمل . وثمة في المشاعة الهندية القديمة تقسيم اجتماعي للعمل ، بيد أن منتجاته لا تغدو بضائع . أو لنأخذ مثالاً اكثر قرباً : ان العمل في كل فابريكة مقسم بشكل منتظم ، ولكن هذا التقسيم لا يجري على نحو يتبادل العمال معه منتجات عملهم الفردي . وفقط منتجات الأعمال الخاصة المستقلة عن بعضها البعض هي التي تتواجه كبضائع .

وهكذا ، تتضمن القيمة الاستعمالية لكل بضاعة من البضائع نشاطاً انتاجياً معيناً هادفاً ، أو عملاً نافعاً . ولا يمكن للقيم الاستعمالية أن تتواجه كبضائع اذا لم تكن تتضمن انواعاً مختلفة كيفياً من العمل النافع . وفي المجتمع الذي ترتدي منتجاته ، كقاعدة عامة ، شكل البضائع ، أي في مجتمع منتجي البضائع فان هذا الاختلاف الكيفي لأنواع العمل النافع ، التي تنفذ هنا بمعزل عن بعضها البعض، كقضية خاصة بالمنتجين المستقلين ، يتطور الى نظام متعدد الحلقات ، أي الى تقسيم اجتماعي للعمل .

فالأمر سيان بالنسبة للسترة سواء ارتداها الخياط نفسه أم أحد زبائنه . فهي تؤدي وظيفتها كقيمة استعمالية في كلتا الحالتين . كذلك قلّما تتغير العلاقة بين السترة والعمل الذي ينتجها من جراء صيرورة الخياطة مهنة خاصة وحلقة مستقلة في التقسيم الاجتماعي للعمل . وكان الانسان يخيط الثياب على مدى آلاف السنين قبل أن يصبح خياطاً حيثما كانت الحاجة الى الكساء تتطلب ذلك . بيد أن السترة والنسيج ، وبشكل عام أي عنصر من عناصر الثروة المادية لا نجده بشكل جاهز في الطبيعة ،

يجب صنعه على الدوام بواسطة نشاط انتاجي متخصص هادف يكيّف شتى موجودات الطبيعة للحاجات البشرية المعينة . وبالتالي ، فان العمل بوصفه خالقاً للقيم الاستعمالية ، بوصفه عملاً نافعاً ، هو شرط لوجود الناس مستقل عن جميع الأشكال الاجتماعية ، هو ضرورة طبيعية أبدية : فبدونه لاستحال التفاعل بين الانسان والطبيعة ، أي لاستحالت الحياة البشرية ذاتها .

ان القيم الاستعمالية : السترة والنسيج وما اليهما ، وباختصار — أجساد البضائع هي بمثابة اتحاد عنصرين هما : أحد اشياء الطبيعة والعمل . واذا حذفنا المجموع الكلي لمختلف أنواع العمل النافعة التي تتضمنها السترة والنسيج وما اليهما لبقي هناك على الدوام أساس مادي معين موجود من الطبيعة بدون أي مساهمة من قبل الانسان . ولا يستطيع الانسان أن يفعل في مجرى الانتاج الا كما تفعل الطبيعة ذاتها ، أي انه لا يمكنه أن يغير سوى أشكال الاشياء* . ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل انه في سياق هذا العمل الرامي الى تغيير أشكال الاشياء يعتمد دائماً على مساهمة قوى الطبيعة . اذن ، فالعمل ليس المصدر الوحيد للقيم

---

* «ان كافة ظواهر الكون ، سواء كانت مصنوعة بيد الانسان أم ناجمة عن القوانين العامة للطبيعة ، لا تقدم لنا فكرة الخلق الفعلي للمادة بل تقدم لنا فقط فكرة تغير شكلها . فالضم والفصل هما العنصران الوحيدان اللذان يكتشفهما العقل البشري بتحليله لفكرة الانتاج . ان انتاج القيمة» (القيمة الاستعمالية ، بالرغم من أن فيري في جداله مع الفيزيوقراطيين هنا لا يعلم هو نفسه علم اليقين عن أي نوع من أنواع القيمة يتكلم) «والثروة يجري على حد سواء في الحالة التي يتحول فيها التراب والهواء والمياه الى حنطة في الحقول ، أو في حالة تحويل ما تفرزه الحشرات من مادة لزجة الى حرير بفعل يد الانسان ، أو في حالة تركيب قطع من المعدن لتشكل ساعة» . (*Pietro Verri*. «Meditazioni sulla Economia Politica» (صدر للمرة الأولى عام ١٧٧١) في طبعة كوستودي لمؤلفات الاقتصاديين الايطاليين ، Parte Moderna, t. XV, p. 21, 22).

الاستعمالية ، الثروة المادية التي ينتجها . وكما يقول وليم بيتي : ان العمل أبو الثروة والأرض امها (٢٥) .

لننتقل الآن من البضاعة كمادة للاستعمال الى قيمة البضاعة .

فللسترة ، حسب افتراضنا ، ضعف قيمة النسيج . ولكن هذا ليس سوى الفارق الكمي الذي لا يهمنا بعد . ولذا نذكّر بأنه اذا كانت قيمة السترة الواحدة تعادل ضعف قيمة ١٠ اذرع من النسيج ، فان لعشرين ذراعاً من النسيج وللسترة الواحدة قيمة ذات مقدار واحد . وان السترة والنسيج ، بوصفهما قيمتين ، شيئان من ماهية واحدة ، وتعبيران موضوعيان عن العمل المتجانس . ولكن الخياطة والنسج هما نوعان مختلفان كيفياً من العمل . بيد أنه ثمة ظروف اجتماعية يقوم فيها الشخص الواحد بالخياطة حيناً وبالنسج حيناً آخر ، وبالتالي فهذان النوعان المختلفان من العمل ما هما سوى مجرد ضربين من عمل الفرد نفسه وليسا وظيفتين مستقلتين كلياً يؤديهما فردان مختلفان ، اي تماماً كما لا نعتبر السترة التي يخيطها الخياط اليوم والسراويل التي يصنعها غداً سوى ضربين من العمل الفردي بعينه . ثم ان التجربة اليومية تبيّن أن حصة معينة من العمل الاجتماعي تعرض بصورة متناوبة في المجتمع الرأسمالي طوراً على شكل الخياطة وطوراً على شكل النسج ، وذلك تبعاً للتغير في اتجاه الطلب على العمل . ومن الطبيعي أن هذا التغير في شكل العمل لا يجري بدون احتكاكات معينة ، ولكنه يجب أن يجري . واذا تجردنا عن الطابع المعين للنشاط الانتاجي ، وبالتالي عن الطابع النافع للعمل ، فلا يتبقى فيه سوى أمر واحد هو أنه انفاق لقوة العمل البشرية . فالخياطة والنسج هما على حد سواء ، وبغض النظر عن الاختلاف الكيفي بين هذين النوعين من النشاط الانتاجي ، عبارة عن

انفاق انتاجي لدماغ الانسان وعضلاته وأعصابه ويديه والخ ، وهما بهذا المعنى عمل بشري بعينه . وما ذلك سوى شكلين مختلفين لانفاق قوة العمل البشرية . وبالطبع يجب على قوة العمل البشرية ذاتها أن تكون متطورة لهذه الدرجة أو تلك بغية انفاقها بهذا الشكل أو ذاك . ولكن ما يتمثل في قيمة البضاعة هو محض عمل بشري ، انفاق العمل البشري بوجه عام . ومثلما يلعب الجنرال أو المصرفي في المجتمع البرجوازي دوراً كبيراً بينما يلعب الانسان البسيط دوراً بائساً جداً * ، كذلك هو الحال هنا أيضاً فيما يخص العمل البشري . فهو انفاق قوة العمل البسيطة التي تتمتع بها بالمتوسط العضوية الجسدية لكل انسان عادي لا يتميز بتطور فائق . وعلى الرغم من أن العمل البسيط المتوسط يرتدي طابعاً مختلفاً في البلدان المختلفة وفي العصور الحضارية المختلفة الا أنه يعتبر شيئاً محدداً بالنسبة لكل مجتمع معين . وان العمل المعقد نسبياً ما هو الا عمل بسيط مرفوع الى أسّ ، أو بالأحرى عمل بسيط مضاعف ، بحيث أن كمية أقل من العمل المعقد تعادل كمية اكبر من العمل البسيط . وتدل التجربة على أن مثل هذا الارجاع للعمل المعقد الى العمل البسيط يجري على الدوام . فالبضاعة يمكن أن تكون ناتجاً لأعقد الأعمال على الاطلاق ، ولكن قيمتها تجعلها تتعادل مع ناتج عمل بسيط ، وبالتالي فان القيمة ذاتها لا تمثل سوى كمية معينة من العمل البسيط ** . وان النسب المختلفة التي يتم بها ارجاع أنواع مختلفة من العمل الى العمل البسيط كوحدة لقياسها تحددها العملية الاجتماعية من وراء ظهور المنتجين ، ولذا تبدو لهم

---

* قارن : *Hegel.* «Philosophie des Rechts». Berlin, 1840, S. 250, § 190.

** ينبغي على القارئ أن يأخذ بالاعتبار أن المقصود هنا ليس الأجرة ، أو القيمة ، التي يحصل عليها العامل لقاء يوم عمل واحد مثلا ، بل قيمة البضائع التي يتجسد فيها مادياً يوم عمله . أما مقولة الأجرة فلا وجود لها بعد بصورة عامة بالنسبة لنا عند هذه الدرجة من عرضنا .

محددة بفعل العادة : من باب التسهيل سنتناول في عرضنا اللاحق كل نوع من أنواع قوة العمل مباشرة كقوة عمل بسيطة ، مما سيعفينا من ضرورة ارجاع العمل المعقد الى عمل بسيط في كل حالة من الحالات .

اذن ، فكما تتلاشى في قيمتي السترة والنسيج فوارق قيمتيهما الاستعماليتين ، كذلك تتلاشى في العمل المتمثل في هاتين القيمتين فوارق شكليه النافعين : الخياطة والنسج . واذا كانت القيمتان الاستعماليتان : السترة والنسيج مجرد اتحاد للنشاط الانتاجي الهادف مع الجوخ والغزول ، فان السترة والنسيج بصفتهما قيمتين ما هما سوى كتلتين متجانستين من العمل ؛ كما أن ما يتسم بأهمية في نفقات العمل التي تتضمنها هاتان القيمتان ليس هو علاقتها الانتاجية بالجوخ والغزول ، بل انفاق قوة العمل البشرية وحسب . وان الخياطة والنسج لا يعتبران عنصرين خالقين للقيمتين الاستعماليتين : السترة والنسيج الا بحكم خصائصهما المختلفة كيفياً ؛ كما لا يغدوان ماهيتين لقيمتي السترة والنسيج الا بقدر ما يجري التجرد عن صفاتهما المميزة ، وبقدر ما يملكان كيفية بعينها ، كيفية العمل البشري .

ولكن السترة والنسيج ليسا قيمتين بصورة عامة وحسب ، بل هما قيمتان من مقدار معين : فللسترة ، بموجب افتراضنا ، ضعف قيمة ١٠ أذرع من النسيج . فمن أين جاء هذا الفرق بين مقداري قيمتيهما ؟ ان سبب ذلك هو أن النسيج لا يتضمن سوى نصف العمل الذي تتضمنه السترة ، ولذا فان انتاج هذه الأخيرة يتطلب انفاق قوة عمل في خلال فترة زمنية تعادل ضعف ما يتطلبه انتاج الأول .

ولهذا ، فاذا كانت كيفية العمل الذي تتضمنه البضاعة هي وحدها التي تمثل أهمية بالنسبة لقيمتها الاستعمالية ، فان كمية العمل الذي كان قد تم ارجاعه الى العمل البشري بدون اية كيفية لاحقة ، هي

وحدها التي تمثل أهمية بالنسبة لمقدار القيمة . والمقصود في الحالة الأولى هو كيف يجري العمل وماذا ينتج ، أما في الحالة الثانية فهو كم ينفق من العمل وكم يدوم من الوقت . وبما أن مقدار قيمة البضاعة لا يعبر الا عن كمية ما تتضمنه من العمل ، فان البضائع المأخوذة بنسبة معينة يجب أن تكون قيماً ذات مقادير متساوية على الدوام .

واذا بقيت القوة المنتجة لجميع أنواع العمل النافعة الضرورية لانتاج السترة الواحدة على حالها بلا تغير ، فان مقدار قيمة السُتَر يزداد طرداً مع ازدياد كميتها . فاذا كانت السترة الواحدة تمثل **س** من أيام العمل ، فان السترتين تمثلان ٢ **س** من أيام العمل والخ . ولكن لنفترض أن العمل الضروري لانتاج السترة الواحدة يزداد بمقدار الضعف أو ينخفض بمقدار النصف . ففي الحالة الأولى تساوي السترة الواحدة ما كانت تساويه سترتان سابقاً ، أما في الحالة الثانية فان السترتين تساويان ما كانت تساويه السترة الواحدة سابقاً ، وذلك على الرغم من أن الخدمات التي تؤديها السترة تبقى بدون تغير في كلتا الحالتين ، كما تبقى بدون تغير كذلك كيفية العمل النافع الذي تتضمنه . بيد أنه تغيرت كمية العمل المبذول على انتاجها .

وان كمية اكبر من القيمة الاستعمالية تشكل بحد ذاتها ثروة مادية اكبر : فالسترتان اكثر من السترة الواحدة . وبالسترتين يمكن أن نكسو شخصين ، بينما لا تكفي السترة الواحدة الا لشخص واحد ، وهلم جراً . ومع ذلك يمكن أن يرافق الكتلة المتعاظمة من الثروة المادية انخفاضُ مقدار قيمتها في الوقت ذاته . وتنشأ هذه الحركة المتعاكسة من الطابع المزدوج للعمل . فالقوة المنتجة هي بالطبع وعلى الدوام قوة منتجة لعمل نافع ملموس ، ولا تحدد ، في الواقع ، سوى درجة فعالية النشاط الانتاجي الهادف في خلال فترة زمنية معينة . وبالتالي ، يصبح

العمل النافع مصدراً اكثر أو أقل غزارة للمنتجات ، وذلك بصورة تتناسب طرداً مع ارتفاع أو انخفاض قوته المنتجة . وعلى العكس ، فالتغير في القوة المنتجة لا يمس اطلاقاً بحد ذاته العمل المتمثل في قيمة البضاعة . ونظراً لأن القوة المنتجة تعود لشكل نافع ملموس من العمل ، فلا يمكنها ، بالطبع ، أن تمس العمل ، اذ أنه يجري التجرد عن شكله النافع الملموس . اذن ، ان العمل نفسه يخلق دائماً في فترات زمنية متساوية قيماً متساوية من حيث المقدار مهما تغيرت قوته المنتجة . ولكنه يعطي في ظل هذه الظروف في فترات زمنية متساوية كميات مختلفة من القيم الاستعمالية : اكبر عندما تنمو القوة المنتجة ، وأقل عندما تنخفض . وان ذلك التغير بالذات في القوة المنتجة الذي يزيد من مردود العمل ، ويزيد لذلك كتلة القيم الاستعمالية الناجمة عنه ، ينقص ، بالتالي ، مقدار قيمة هذه الكتلة المتزايدة نظراً لأنه يقلص كمية وقت العمل الضروري لانتاجها . والعكس بالعكس .

ان أي عمل هو ، من جهة ، انفاق لقوة العمل البشرية بالمعنى الفيسيولوجي ، وهو بصفته هذه ، كعمل بشري متماثل أو مجرد ، يشكل قيمة البضائع . كما أن أي عمل هو ، من جهة ثانية ، انفاق لقوة العمل البشرية بشكل خاص هادف ، وهو بصفته هذه ، كعمل نافع ملموس ، يخلق القيم الاستعمالية * .

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . بغية البرهنة على أن «العمل وحده هو المقياس النهائي والواقعي الذي نستطيع بواسطته تقدير قيم كافة البضائع ومقارنتها ببعضها في جميع الأزمان» ، كتب آدم سميث : «ان الكميات المتساوية من العمل يجب أن تكون في جميع الأزمان وفي كل مكان ذات قيمة واحدة بالنسبة للعامل . فلا بد له ، لدى تمتعه بالحالة العادية لصحته وقوته ونشاطه وبالدرجة المتوسطة للمهارة ، من أن يقدم دائماً الجزء ذاته من راحته وحريته وسعادته» («Wealth of Nations», v. I, ch. V). من جهة ، يخلط آدم سميث هنا (وليس في كل مكان) بين تحديد القيمة بكمية العمل المنفق على انتاج البضاعة وبين تحديد قيم البضائع بقيمة العمل ذاته ، ولذا يحاول البرهنة على أن لكميات العمل المتساوية قيمة واحدة على الدوام .

٣ – شكل القيمة ، أو القيمة التبادلية

تظهر البضائع الى الوجود بشكل قيم استعمالية ، او أجساد بضائع ، كالحديد والنسيج والحنطة وما الى ذلك . وهذا هو شكلها الطبيعي الأولي . ولكنها لا تغدو بضائع الا بحكم طابعها المزدوج ، الا لكونها مواد للاستعمال وحاملات للقيمة في آن واحد . وبالتالي فانها لا تعتبر بضائع ، أو تتخذ الشكل البضاعي ، الا بقدر ما يلازمها هذا الشكل المزدوج : الشكل الطبيعي وشكل القيمة .

ان قيمة [Wertgegenständlichkeit] البضائع تختلف عن أرملة كويكلي بأن المرء لا يعرف من أين ينالها (٢٦) . فعلى النقيض من الشيئية الفظة حسياً لأجساد البضائع ، لا تدخل في القيمة -Wertgegen]

وهو يشعر ، من جهة ثانية ، بأن العمل ، باعتباره يتمثل في قيمة البضائع ، لا يعني سوى انفاق لقوة العمل ، ولكنه مع ذلك لا يصور هذا الانفاق الا على أنه تضحية بالراحة والحرية والسعادة دون أن يرى في هذا الانفاق النشاط الحيوي العادي أيضاً. صحيح أنه كان أمام ناظريه العامل المأجور المعاصر . – وان سلف آدم سميث المجهول ، الذي أوردنا أقواله في ملاحظة للطبعة الثانية على الصفحة ٦٠ ، يتناول هذه المسألة على نحو اكثر توفيقاً : «أنفق فلان أسبوعاً على صنع حاجة استهلاكية معينة ... وان الذي يعرض عليه حاجة أخرى مقابلها يقدر على أفضل نحو ماذا يعتبر المعادل المناسب للحاجة الأولى اذا احتسب تلك الكمية من حاجته التي كلفته القدر نفسه من العمل [labour] والوقت . وتتلخص القضية هنا في أن العمل الذي انفقه شخص على انتاج شيء معني في خلال وقت معين تجري مبادلته بعمل أنفقه شخص آخر في خلال الوقت ذاته على انتاج شيء آخر» («Some Thoughts on the Interest of Money in general etc.», p. 39).

[للطبعة الرابعة. تتمتع اللغة الانكليزية بأفضلية أنه توجد فيها كلمتان مختلفتان للتعبير عن جانبين مختلفين للعمل . فالعمل المحدد كيفياً والذي يخلق القيم الاستعمالية يسمى work بعكس كلمة labour ؛ أما العمل الخالق للقيمة والذي لا يقاس الا من الناحية الكمية فيسمى labour بعكس كلمة work. أنظر ملاحظة للترجمة الانكليزية ، ص ١٤ . ف . ا .] [أنظر هذا الجزء ، ص ٥٤ ، الملاحظة الثانية]

ständlichkeit] ذرة واحدة من مادة الطبيعة . وبوسعكم أن تلمسوا كل بضاعة وأن تمعنوا النظر فيها وأن تتصرفوا بها على هواكم ، الا أنها تبقى مستعصية على الادراك كقيمة [Wertding] . ولكن اذا تذكرنا أن البضائع لا تملك قيمة [Wertgegenständlichkeit] الا بقدر ما هي تعبير عن الوحدة الاجتماعية عينها ، ألا وهي العمل البشري ، وأن قيمتها [Wertgegenständlichkeit] ترتدي لذلك طابعاً اجتماعياً صرفاً ، لأصبح مفهوماً لنا أنه لا يمكن لها أن تتجلى الا من خلال العلاقة الاجتماعية بين بضاعة وأخرى . وفي الحقيقة فاننا ننطلق من القيمة التبادلية ، أو العلاقة التبادلية للبضائع بغية العثور على أثر القيمة الكامنة فيها . وعلينا الآن أن نعود الى هذا الشكل لتجلي القيمة .

ان كل شخص يعرف – حتى ولو لم يكن يعرف أي شيء آخر – أن البضائع تملك شكل القيمة المشترك لها جميعاً والذي يتناقض بصورة حادة مع الأشكال الطبيعية المتنوعة لقيمها الاستعمالية ، أي انها تملك الشكل النقدي للقيمة . ويتوجب علينا هنا أن نقوم بما لم يعمد الاقتصاد السياسي البرجوازي حتى الى محاولة القيام به ، وبالذات اظهار منشأ هذا الشكل النقدي، أي تتبع تطور تعبير القيمة الذي تتضمنه علاقة القيمة بين البضائع ، ابتداء من أبسط ملامحه الملحوظة بالكاد وحتى الشكل النقدي الباهر . والى جانب ذلك سيزول لغز النقد ايضاً .

ان أبسط علاقة قيمة هي ، كما يبدو ، علاقة قيمة بين بضاعة وبضاعة واحدة ما من نوع آخر مهما كان هذا النوع . وتعطي علاقة القيمة بين البضاعتين ، بالتالي ، أبسط تعبير عن قيمة البضاعة المعنية .

أ ــ الشكل البسيط ، المنفرد ، أو العرضي للقيمة

س بضاعة **أ** = **ص** بضاعة **ب** أو : **س** بضاعة **أ** يساوي **ص** بضاعة **ب** (٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة ، أو : ٢٠ ذراعاً من النسيج تساوي سترة واحدة) .

١) قطبا التعبير عن القيمة : الشكل النسبي للقيمة والشكل المعادل

ان سر أي شكل للقيمة يكمن في هذا الشكل البسيط للقيمة . ولذا فان تحليله يشكل الصعوبة الرئيسية .

ان البضاعتين **أ** و**ب** المختلفتين نوعاً ، وهما في مثالنا النسيج والسترة ، تضطلعان هنا ، كما يبدو ، بدورين مختلفين . فالنسيج يعبر عن قيمته من خلال السترة ، بينما تكون السترة مادة لهذا التعبير عن القيمة . **والبضاعة الأولى تلعب دوراً نشيطاً** والثانية دوراً خاملاً . وقيمة البضاعة **الأولى تتمثل كقيمة نسبية** ، أو أن البضاعة تكون في الشكل النسبي للقيمة . وتؤدي البضاعة الثانية وظيفة المعادل ، أو أنها تكون في الشكل المعادل .

وان الشكل النسبي للقيمة والشكل المعادل هما جانبان متناسبان ويشترطان بعضهما البعض ولا انفصام لهما ، ولكنهما في الوقت ذاته ينفيان بعضهما البعض أو أنهما طرفان متناقضان ، أي قطبان للتعبير نفسه عن القيمة ؛ وهما يتوزعان على الدوام بين البضاعتين المختلفتين اللتين يضعهما التعبير عن القيمة في علاقة متبادلة. فأنا لا أستطيع ، مثلاً ، التعبير عن قيمة النسيج من خلال النسيج . فان ٢٠ ذراعاً من النسيج = ٢٠ ذراعاً من النسيج ليست تعبيراً عن القيمة . بل ان هذه المعادلة تقول ، بالأحرى ، العكس : ٢٠ ذراعاً من النسيج ما هي الا ٢٠ ذراعاً

من النسيج ، أي كمية معينة من المادة الاستعمالية التي هي النسيج . اذن ، لا يمكن التعبير عن قيمة النسيج الا نسبياً ، أي من خلال بضاعة أخرى . ولذا ، فان الشكل النسبي لقيمة النسيج يفترض أن بضاعة ما أخرى تواجهه في الشكل المعادل . ومن جهة ثانية لا يمكن لهذه البضاعة الأخرى التي تؤدي وظيفة المعادل أن تكون في الشكل النسبي للقيمة في الوقت ذاته . فليست هي التي تعبر عن قيمتها . اذ لا تفعل غير أن تقدم مادة للتعبير عن قيمة بضاعة أخرى .

صحيح أن تعبير ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة ، أو ٢٠ ذراعاً من النسيج تساوي سترة واحدة ، يتضمن العلاقة العكسية أيضاً : سترة واحدة = ٢٠ ذراعاً من النسيج ، أو سترة واحدة تساوي ٢٠ ذراعاً من النسيج . ولكنني أضطر ، بالتالي ، لقلب المعادلة بغية اعطاء التعبير النسبي عن قيمة السترة ، وبما أنني أفعل ذلك فان النسيج يصبح المعادل بدلاً من السترة . وبالتالي ، لا يمكن للبضاعة ذاتها أن تتخذ في التعبير ذاته عن القيمة الشكلين كليهما معاً في آن واحد . بل ان هذين الأخيرين هما على طرفي نقيض .

اما وجود البضاعة المعنية في الشكل النسبي للقيمة او في الشكل المعادل المناقض له ، فذلك يتوقف حصرا على مكانها في التعبير المعني عن القيمة ، أي على كونها بضاعة يجري التعبير عن قيمتها ، أم بضاعة يجري من خلالها التعبير عن القيمة .

٢) الشكل النسبي للقيمة

أ) مضمون الشكل النسبي للقيمة

لكي نبيّن كيف يكمن التعبير البسيط عن قيمة بضاعة في علاقة القيمة بين بضاعتين لا بد قبل كل شيء من معالجة هذه الأخيرة بغض

النظر عن جانبها الكمي . ولكنهم يفعلون العكس تماماً عادة بحيث لا يرون في علاقة القيمة سوى النسبة التي يعادلون بها بين كميتين معينتين من صنفين مختلفين من البضائع . وهم ينسون في اثناء ذلك أن الأشياء المختلفة لا تصبح قابلة للمقارنة من الناحية الكمية الا بعد ارجاعها الى الوحدة ذاتها . ولا تكون هذه الأشياء مقادير ذات اسم واحد وقابلة للمقارنة فيما بينها بالتالي الا بوصفها تعابير عن الوحدة ذاتها * .

وسواء أكانت ٢٠ ذراعاً من النسيج تعادل سترة واحدة ، أو أنها = ٢٠ أو س من الستر ، أو بعبارة أخرى — سواء أكانت كمية معنية من النسيج تساوي الكثير أم القليل من الستر ، فان وجود هذه النسبة يفترض دائماً ، على كل حال ، أن النسيج والستر كمقادير للقيمة هي تعابير عن الوحدة ذاتها ، هي أشياء ذات طبيعة واحدة . النسيج = السترة ، هذا هو أساس المعادلة .

بيد أن هاتين البضاعتين اللتين جرت المعادلة فيما بينهما من الناحية الكيفية لا تلعبان الدور نفسه . فان قيمة النسيج وحدها هي التي تجد التعبير عنها. وكيف يحدث ذلك ؟ عن طريق علاقته بالسترة بوصفها «معادلاً» له ، أي بشيء ما يمكن مبادلة النسيج به . وفي هذه العلاقة تكون السترة شكلاً لوجود القيمة ، تجسيداً للقيمة [Wertding] ، لأنها لا تتطابق مع النسيج الا بوصفها قيمة . ومن جهة أخرى ، فان وجود النسيج ذاته بوصفه قيمة يتكشف هنا او يكتسب تعبيراً مستقلا ، لأن النسيج لا

---

* ان أولئك الاقتصاديين القلائل، ومنهم س . بيلي على سبيل المثال ، الذين انهمكوا بتحليل شكل القيمة لم يتمكنوا من التوصل الى أية نتيجة ، وذلك ، من جهة ، لأنهم يخلطون بين شكل القيمة والقيمة ذاتها ، ومن جهة أخرى ، لانهم بوقوعهم تحت تأثير البرجوازي العملي الفظ يولون الاهتمام منذ البداية الى التحديد الكمي على وجه الحصر للعلاقة التبادلية . «امتلاك الكمية... يكون القيمة» («Money and its Vicissitudes». London, 1837, p. 11). المؤلف س . بيلي .

يمكنه الا بوصفه قيمة أن يدخل في علاقة مع السترة باعتبارها شيئاً متكافئاً معه أو قابلاً للمبادلة به . مثلا ، ان حامض الزيت والأثير البروبيلي لحامض النمل هما مادتان مختلفتان. الا أنهما يتكونان من عناصر كيماوية واحدة هي الكربون (C) والهيدروجين (H) والأوكسيجين (O) ، علماً بأنهما يحتويان هذه العناصر بالنسبة نفسها وهي $C_4 H_8 O_2$. ولو اعتبرنا حامض الزيت متكافئاً مع الأثير البروبيلي لحامض النمل لعنى ذلك ضمن المعادلة المذكورة ، اولاً ، أن الأثير البروبيلي لحامض النمل ما هو الا شكل لوجود $C_4 H_8 O_2$ ، وثانياً، أن حامض الزيت يتألف أيضاً من $C_4H_8O_2$. وعن طريق معادلة الأثير البروبيلي لحامض النمل مع حامض الزيت يجري ، بالتالي ، التعبير عن ماهيتهما الكيماوية خلافاً لشكلهما الفيزيائي .

وعندما نقول ان البضائع ، بوصفها قيماً ، هي مجرد كتل مكثفة من العمل البشري فان تحليلنا يرجع البضائع الى القيمة المجردة دون أن يضفي عليها شكل القيمة المتميز عن شكلها الطبيعي . والأمر على خلاف ذلك في علاقة القيمة بين بضاعة وأخرى . فالطابع القيمي للبضاعة يتكشف هنا في علاقتها الذاتية مع بضاعة أخرى .

مثلاً ، عندما يعادلون السترة ، كقيمة [Wertding] ، مع النسيج فان العمل الذي تتضمنه الأولى يعادلونه مع العمل الذي يتضمنه الثاني . ومن الطبيعي أن عمل الخياطة الذي يخلق السترة هو عمل ملموس من نوع مغاير لعمل النسّاج الذي يصنع النسيج . ولكن جعل الخياطة متعادلة مع النسج يرجعها في الواقع الى ما هو متماثل فعلاً في كلا النوعين من العمل ، الى طابعهما المشترك من العمل البشري . وبهذا الطريق الملتوي انما يتأكد بالتالي أن النسج ، باعتباره ينسج القيمة ، لا يتميز عن الخياطة ، واذن فهو عمل بشري مجرد . وان التعبير عن تعادل البضائع

المتنوعة هو وحده الذي يكشف عن الطابع الخاص للعمل المكوّن للقيمة ، اذ أن هذا التعبير يرجع فعلاً انواع العمل المتباينة التي تتضمنها البضائع المتنوعة الى ما هو مشترك بينها ، أي الى العمل البشري على وجه العموم * .

الا أنه لا يكفي التعبير عن الطابع الخاص للعمل الذي تتألف منه قيمة النسيج . فقوة العمل البشرية في حالتها المتحركة ، أو العمل البشري ، تكوّن القيمة ، ولكن العمل ذاته ليس قيمة . وهو يصبح قيمة في الحالة المتجمدة ، في الشكل المادي . ولكي يتم التعبير عن قيمة النسيج بشكل كتلة مكثفة من العمل البشري يجب التعبير عنها « كمادة » خاصة ، مختلفة من الناحية الشيئية عن النسيج ذاته ومشتركة في الوقت نفسه له وللبضاعة الأخرى . ولقد تم حل هذه المسألة .

في علاقة النسيج مع السترة من حيث القيمة تظهر السترة كشيء مماثل كيفياً للنسيج ، كشيء من النوع ذاته لكونها قيمة . وهي تلعب هنا دور الشيء الذي تتجلى فيه القيمة ، أو الذي يمثل القيمة بشكله الطبيعي المحسوس . وبالطبع فان السترة — جسد بضاعة السترة — ما هي الا قيمة استعمالية . والسترة قلما تعبر بنفسها عن أية قيمة شأنها في ذلك شأن أية قطعة نسيج نصادفها . ولكن هذا لا يدل سوى على أن السترة

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . ان فرانكلين الشهير ، وهو أحد أوائل الاقتصاديين الذي استشف ، بعد وليم بيتي ، طبيعة القيمة ، يقول : «بما أن التجارة ما هي ، عموماً ، سوى تبادل عمل بعمل آخر فان تقدير قيمة كافة الأشياء بالعمل هو أصح ما يكون» («The Works of *B. Franklin* etc., edited by Sparks». Boston, 1836, v. II, p. 267). ولم يتفهم فرانكلين أنه بتقديره قيمة كافة الأشياء «بالعمل» يتجرد بالتالي عن الاختلافات بين أنواع العمل التي يجري تبادلها وأنه يرجعها ، اذن ، الى العمل البشرى المتماثل . وعلى الرغم من أنه لا يعرف ذلك الا أنه يعبر عنه بصورة عفوية . فهو يتكلم في البداية عن «أحد الأعمال» ومن ثم عن «عمل آخر» وفي النهاية عن «العمل» بدون متابعة التحديد بوصفه ماهية لقيمة كافة الأشياء .

في حدود علاقة القيمة بينها وبين النسيج تعني اكثر مما تعنيه خارج هذه العلاقة ــ مثلما يعني أناس عديدون مرتدون سترة موشاة بالذهب اكثر مما يعنون بدونها .

في انتاج السترة أنفقت بالفعل قوة عمل بشرية على شكل عمل الخياطة . اذن ، لقد تكدس فيها عمل بشري . ومن هذا الجانب تعتبر السترة « حاملة للقيمة » رغم أن خاصيتها هذه لا تتجلى من خلال قماشها مهما يكن شفافاً . وهي في علاقتها القيمية مع النسيج لا تتبدى الا بجانبها هذا ، أي كقيمة مجسدة ، كجسد قيمي . وعلى الرغم من أن السترة تظهر مزررة بكل الأزرار ، الا أن النسيج يعرف فيها الروح الرائعة للقيمة التي تربطه بها وشائج القربى . ولكن السترة لا تستطيع أن تمثل القيمة في عيني النسيج بدون أن تتخذ القيمة بالنسبة للأخير شكل السترة . فالفرد **أ** لا يستطيع أن ينظر الى الفرد **ب** على أنه صاحب الجلالة بدون أن تتخذ الجلالة بالنسبة لـ**أ** مظهر **ب** الجسدي ــ وهذا هو السبب في أن ما تتميز به الجلالة من ملامح الوجه والشعر والكثير من الأمور الأخرى تتغير كل مرة يتبدل فيها صاحب الأمر والنهي في البلد .

اذن ، ففي علاقة القيمة تلك التي تكوّن فيها السترة معادل النسيج ، يلعب شكل السترة دور شكل القيمة . ولذا ، فقيمة البضاعة النسيج يجري التعبير عنها في جسد البضاعة السترة ، كما يجري التعبير عن قيمة بضاعة في القيمة الاستعمالية لبضاعة أخرى . وان النسيج بوصفه قيمة استعمالية شيء يتميز حسياً عن السترة ؛ أما بوصفه قيمة فهو « مشابه للسترة » ويبدو كالسترة تماماً . وهكذا يكتسب النسيج شكل القيمة المختلف عن شكله الطبيعي . ويتجلى وجوده القيمي في مشابهته للسترة كما تتجلى طبيعة المسيحي الخروفية في تشبيه نفسه بحَمَل الرب .

اننا نرى أن كل ما قاله لنا تحليل القيمة البضاعية سابقاً يحدثنا به النسيج ذاته طالما يدخل في علاقة مع بضاعة أخرى ، مع السترة . الا أنه يعبر عن أفكاره باللغة الوحيدة التي يتقنها ، بلغة البضائع . ولكي يعبر عن أن العمل بخاصيته المجردة كعمل بشري يشكل قيمته هو ، قيمة النسيج ، فانه يقول ان السترة ، باعتبارها مساوية له ولكونها قيمة بالتالي ، تتألف من العمل ذاته الذي يتألف منه هو نفسه ، النسيج . ولكي يعبر عن أن المادة السامية لقيمته [Wertgegenständlichkeit] تتميز عن جسده الكتاني الخشن ، فهو يقول ان للقيمة هيئة سترة ، ولذلك فانه هو نفسه بوصفه قيمة [Wertding] يشبه السترة شبه قطرة ماء بأخرى . ونلاحظ بالمناسبة أن لغة البضائع تملك ، الى جانب العبرية ، الكثير من اللهجات الأخرى المتطورة الى هذا الحد أو ذاك . وان الكلمة الألمانية «Wertsein» [« القيمة ، الوجود القيمي »] مثلاً ، تعبر بشكل أقل وضوحاً من الفعل الروماني valere, valer, valoir [ساوى] عن واقع أن جعل البضاعة **ب** تتعادل مع البضاعة **أ** هو تعبير عن القيمة الذاتية للبضاعة **أ** . Paris vaut bien une messe ! (٢٧) .

وهكذا ، فبواسطة علاقة القيمة يصبح الشكل الطبيعي للبضاعة **ب** شكلاً لقيمة البضاعة **أ** ، أو أن جسد البضاعة **ب** يصبح مرآة لقيمة البضاعة **أ** * . وان البضاعة **أ** ، اذ تقف من البضاعة **ب** موقفها من جسد قيمي ، من تجسيد للعمل البشري ، تجعل من القيمة الاستعمالية

---

* ثمة وجه شبه بين الانسان والبضاعة من بعض النواحي . فبما أنه لا يولد والمرآة بين يديه وليس كالفيلسوف عند فيخته : «أنا هو أنا» ، لذا ينظر الانسان الى نفسه في البداية ، كما في المرآة ، من خلال انسان آخر . وعندما يشرع الانسان زيد باعتبار الانسان عمرو شخصاً على صورته ومثاله ، عندها فقط يبتدئ باعتبار نفسه انساناً . وفي الوقت ذاته فان عمرو كما هو ، بكل جسمانيته العمروية ، يصبح بالنسبة له شكلا لتجلي جنس «الانسان» .

ب مادة للتعبير عن قيمتها هي . وان قيمة البضاعة أ المعبر عنها على هذا النحو بالقيمة الاستعمالية للبضاعة ب ، ترتدي شكل القيمة النسبية ».

ب) التحديد الكمي للشكل النسبي للقيمة

ان كل بضاعة ينبغي التعبير عن قيمتها ، هي عبارة عن كمية معينة من مادة الاستعمال المعينة ، مثلاً ١٥ مداً من الحنطة و ١٠٠ رطل من القهوة والخ . وتتضمن هذه الكمية من البضاعة كمية معينة من العمل البشري . اذن ، ان شكل القيمة لا ينبغي أن يعبر عن القيمة بوجه عام وحسب ، بل ايضاً عن القيمة المحددة كمياً أو مقدار القيمة . ولذا ففي العلاقة القيمية للبضاعة أ مع البضاعة ب ، النسيج مع السترة ، لا يتم مجرد تأكيد أن البضاعة من نوع السترة مطابقة من الناحية الكيفية للنسيج بوصفه جسداً قيمياً بوجه عام ، بل تجري أيضاً المساواة بين كمية معينة من جسد قيمي ، أو معادل ، كسترة واحدة مثلاً ، مع كمية معينة من النسيج ، مثلاً ٢٠ ذراعاً .

ان المعادلة « ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة ، أو ٢٠ ذراعاً من النسيج تساوي سترة واحدة » تفترض أن السترة الواحدة تتضمن من ماهية القيمة القدر نفسه الذي تتضمنه ٢٠ ذراعاً من النسيج ، وأن كلاً من هاتين الكميتين من البضاعتين يكلف عملاً متساوياً ، او قدراً متساوياً من وقت العمل . ولكن وقت العمل الضروري لانتاج ٢٠ ذراعاً من النسيج أو سترة واحدة يتغير مع كل تغير يطرأ على قوة العمل المنتجة في الخياطة أو النسج . وسندرس الآن بتفصيل اكبر تأثير مثل هذا التغير على التعبير النسبي عن مقدار القيمة .

I – لنفترض أن قيمة النسيج تتغير * ، بينما تبقى قيمة السترة ثابتة . فاذا تضاعف وقت العمل الضروري لانتاج النسيج ، مثلاً بسبب انخفاض خصوبة التربة التي يزرع الكتان فيها ، تتضاعفت قيمته أيضاً . وبدلاً من معادلة ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة نحصل على ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترتين ، ذلك لأن السترة الواحدة لا تتضمن الآن سوى نصف وقت العمل الذي تتضمنه ٢٠ ذراعاً من النسيج . وعلى العكس ، فاذا انخفض وقت العمل الضروري لانتاج النسيج الى النصف ، نتيجة لتحسين أنوال النسج مثلاً ، تهبط قيمة النسيج الى النصف أيضاً . وطبقاً لذلك نحصل الآن على : ٢٠ ذراعاً من النسيج = $\frac{١}{٢}$ سترة . ففي حالة ثبات قيمة البضاعة **ب** فان القيمة النسبية للبضاعة **أ** ، أي قيمتها المعبر عنها بالبضاعة **ب** ، ترتفع أو تنخفض بصورة تتناسب طردياً مع قيمة البضاعة **أ** .

II – لنفترض أن قيمة النسيج تبقى ثابتة ، بينما تتغير قيمة السترة . فاذا تضاعف في هذه الحالة وقت العمل الضروري لانتاج السترة ، مثلاً بسبب رداءة جز الصوف ، فبدلاً من ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة نحصل على ٢٠ ذراعاً من النسيج = $\frac{١}{٢}$ سترة . وعلى العكس ، فاذا انخفضت قيمة السترة الى النصف أصبحت ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترتين . ففي حالة ثبات قيمة البضاعة **أ** فان قيمتها النسبية المعبر عنها بالبضاعة **ب** تهبط أو ترتفع بصورة تتناسب عكسياً مع تغير القيمة **ب** .

عند مقارنة الحالتين المختلفتين I و II نجد أن التغير نفسه لمقدار القيمة النسبية يمكن أن ينجم عن أسباب مختلفة تماماً . مثلاً ، بدلاً من معادلة ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة يمكن أن نحصل على

---

* يستخدم تعبير «القيمة» هنا ، كما في بعض المواضع سابقاً ، للدلالة على القيمة المحددة كمياً ، أي مقدار القيمة .

معادلة ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترتين اما لأن قيمة النسيج تتضاعف واما لأن قيمة السترة تهبط الى النصف ؛ ومن جهة أخرى نحصل على معادلة ٢٠ ذراعاً من النسيج = ½ سترة بدلاً من المعادلة الأولية اما لأن قيمة النسيج تهبط الى النصف واما لأن قيمة السترة ترتفع الى الضعف .

III – لنفترض أن كميتي العمل الضروريتين لانتاج النسيج والسترة تتغيران في وقت واحد وباتجاه واحد وبنسبة واحدة . في هذه الحالة ، مهما تتغير قيمة هاتين البضاعتين ، تبقى معادلة ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة على حالها . ولا يمكننا اكتشاف تغير قيمتيهما الا بالمقارنة مع بضاعة ثالثة تبقى قيمتها ثابتة . وفيما لو ارتفعت أو هبطت قيم جميع البضائع في وقت واحد وبنسبة واحدة لبقيت قيمها النسبية بلا تغير . وان التغير الفعلي لقيم البضائع لن يتبدى في هذه الحالة الا في أنه سيتم خلال وقت العمل ذاته ، عموماً ، انتاج كميات من البضائع اكبر أو أقل من السابق .

IV – لنفترض أن وقت العمل الضروري لانتاج النسيج والسترة ، وبالتالي قيمتيهما أيضاً ، تتغير معاً باتجاه واحد ولكن بدرجة مختلفة ، أو أنها تتغير في اتجاه معاكس والخ . ان تأثير كافة التراكيب المحتملة من هذا النوع على القيمة النسبية للبضاعة يتحدد بمجرد استخدام الحالات I و II و III .

ان التغيرات الفعلية لمقدار القيمة لا تتبدى ، كما نرى ، بما يكفي من الوضوح والكمال في التعبير النسبي لمقدار القيمة ، أو في مقدار القيمة النسبية . فالقيمة النسبية للبضاعة يمكن أن تتغير رغم أن قيمتها تبقى ثابتة . ويمكن لقيمتها النسبية أن تبقى ثابتة رغم أن قيمتها تتغير ، وأخيراً ، فان التغيرين اللذين يطرآن في وقت واحد على مقدار

القيمة والتعبير النسبي عن مقدار القيمة هذا لا يتطابقان البتة بصورة كاملة وعلى الدوام * .

٣) الشكل المعادل

لقد رأينا أنه عندما تعبر بضاعة ما **أ** (النسيج) عن قيمتها في القيمة الاستعمالية لبضاعة أخرى متميزة عنها **ب** (السترة) ، فانها تضفي في الوقت نفسه على هذه الأخيرة شكلاً خاصاً للقيمة ، شكل المعادل . فالبضاعة النسيج تظهر وجودها القيمي الذاتي من خلال واقع أن السترة ، دون أن تتخذ أي شكل للقيمة يختلف عن شكلها الجسدي ، تتعادل مع النسيج . وهكذا ، يعبر النسيج فعلياً عن وجوده القيمي من خلال

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . ان عدم التطابق هذا بين مقدار القيمة وتعبيره النسبي يستخدمه **الاقتصاد السياسي المبتذل بالدهاء المألوف له** . مثلا : «ما عليكم سوى القبول بأن **أ** تهبط **لأن ب التي تتبادل بها ترتفع ، ولكن** مع العلم أن العمل الذي ينفق على **أ** لا يقل عن السابق ، حتى ينهار مبدأكم العام عن القيمة... وبما أننا قبلنا بأن قيمة **ب** تهبط بالمقارنة مع **أ** نتيجة لأن قيمة **أ** ترتفع بالمقارنة مع **ب** ، فبذلك يتم ، بالتالي ، تحطيم الأساس الذي يبني عليه ريكاردو حكمه العظيم القائل بأن قيمة البضاعة تتحدد دائماً بكمية العمل المتجسد فيها . لأنه اذا كان التغير في تكاليف انتاج **أ** لا يغير فقط قيمتها الذاتية بالمقارنة مع **ب** التي تتبادل بها ، بل يغير أيضاً قيمة **ب** بالمقارنة مع **أ** على الرغم من أنه لم يطرأ أي تغير على كمية العمل الضروري لانتاج **ب** ، فلا تنهار فقط النظرية القائلة بأن قيمة البضاعة تضبط بكمية العمل المنفق عليها ، بل تنهار كذلك النظرية القائلة بأن تكاليف انتاج البضاعة المعنية تضبط قيمتها» (*J. Broadhurst*. «Political Economy». London, 1842, p. 11, 14).

وكان بوسع السيد برودهيرست أن يقول بمثل هذا الحق أيضاً : أمعنوا النظر في النسب العددية $\frac{10}{20}$ ، $\frac{10}{50}$ ، $\frac{10}{100}$ والخ . فالعدد ١٠ يبقى بلا تغير ، ومع ذلك فان مقداره النسبي ، مقداره بالمقارنة مع المخارج ٢٠ ، ٥٠ ، ١٠٠ والخ ينخفض باستمرار . وبالتالي ينهار المبدأ العظيم الذي يقول بأن مقدار العدد الصحيح ، ١٠ مثلاً ، «يضبط» بكمية الوحدات التي يتضمنها .

واقع أن السترة يمكن أن تتبادل به مباشرة . ولذا ، فالشكل المعادل لبضاعة ما انما هو شكل قابليتها للتبادل المباشر ببضاعة أخرى .

اذا كان نوع معيّن من البضاعة ، الستر مثلاً ، معادلاً بالنسبة لنوع آخر من البضاعة ، النسيج مثلاً ، واذا كانت الستر تكتسب ، بالتالي ، خاصية مميزة هي وجودها في شكل يتبادل مباشرة بالنسيج ، فان هذا الأمر لا يشير البتة الى النسبة التي يمكن للستر والنسيج أن يتبادلا فيها ببعضهما البعض . فهي رهن بمقدار قيمة الستر ، نظراً لأن مقدار قيمة النسيج معروف . وسواء كانت السترة معادلاً والنسيج قيمة نسبية ، أم على العكس : النسيج معادلاً والسترة قيمة نسبية ، فان مقدار قيمة السترة يتحدد في جميع الحالات بوقت العمل الضروري لانتاجها ، وبالتالي بصورة مستقلة عن شكل قيمتها . ولكن بما أن البضاعة من نوع السترة تشغل مكان المعادل في التعبير عن القيمة فان مقدار قيمتها ، كما هو عليه ، لا يحصل على أي تعبير . بل ان هذا المقدار لا يظهر في معادلة القيمة سوى بوصفه كمية محددة من الشيء المعني .

مثلا : ٤٠ ذراعاً من النسيج « تساوي » — ماذا ؟ انها تساوي سترتين . وبما أن البضاعة من نوع السترة تلعب هنا دور المعادل وأن القيمة الاستعمالية السترة تواجه النسيج بوصفه جسداً قيمياً ، فتكفي كمية محددة من الستر للتعبير عن مقدار محدد من قيمة النسيج . ولذا يمكن لسترتين أن تعبرا عن مقدار قيمة ٤٠ ذراعاً من النسيج ، ولكنهما لا تستطيعان اطلاقاً التعبير عن مقدار قيمتهما الذاتية ، مقدار قيمة السترتين . وان الفهم السطحي لهذا الواقع — أي أن المعادل في المعادلة القيمية يرتدي على الدوام شكل كمية فقط من شيء معين ، من قيمة استعمالية معينة — قد أوقع في الضلال بيلي ودفعه ، كما هو الأمر بالنسبة للكثيرين من أسلافه وأتباعه ، الى أن يرى في تعبير القيمة علاقة

كمية فقط . أما في الواقع فلا يتضمن الشكل المعادل للبضاعة أي تحديد كمي للقيمة .

ان الخاصية الأولى التي تسترعي النظر لدى معالجة الشكل المعادل هي أن القيمة الاستعمالية تصبح شكلاً لتجلي نقيضها ، أي القيمة . ويصبح الشكل الطبيعي للبضاعة شكلاً للقيمة . ولكن nota bene [لاحظوا جيداً] : فبالنسبة للبضاعة ب (السترة أو الحنطة أو الحديد ، الخ) لا يتحقق هذا quid pro quo [ظهور شيء مكان الآخر] الا في حدود العلاقة القيمية التي تدخل فيها معها أية بضاعة أخرى أ (النسيج والخ) ، وفي حدود هذه العلاقة وحسب . وبما أنه لا يمكن لأية بضاعة أن تعتبر معادلاً لنفسها ، ولا تستطيع بالتالي أن تجعل من مظهرها الطبيعي تعبيراً عن قيمتها الذاتية ، فيجب عليها أن تعتبر بضاعة أخرى معادلاً لها أو أن تجعل من المظهر الطبيعي لبضاعة أخرى شكلاً ذاتياً للقيمة .

وللمزيد من الوضوح سنصور ذلك بمثال تلك المقاييس التي تقاس بها أجساد البضائع كما هي ، أي كقيم استعمالية . فقالب السكر كجسد مادي يملك ثقلاً معيناً ، وزناً ، ولكن ما من قالب سكر يتيح امكانية رؤية أو لمس وزنه مباشرة . ولذلك نأخذ بضع قطع من الحديد نعرف وزنها مسبقاً . وان الشكل الجسدي للحديد ، اذا ما نظرنا اليه بحد ذاته ، قلما يعتبر شكلاً لتجلي الثقل ، شأنه في ذلك شأن الشكل الجسدي لقالب السكر . ومع ذلك ، فبغية التعبير عن قالب السكر بوصفه ثقلاً نضعه في علاقة وزنية مع الحديد . ويظهر الحديد في هذه النسبة كجسد لا يمثل سوى الثقل . ولذلك تعتبر كميات الحديد مقياساً لوزن السكر ولا تمثل بالنسبة للجسد المادي للسكر سوى تجسيد الثقل ، أو شكلاً لتجلي الثقل . ولا يضطلع الحديد بهذا الدور الا في حدود تلك العلاقة فقط التي يدخل فيها معه السكر أو أي جسد آخر يراد

تحديد وزنه . فاذا لم يكن لهذين الجسدين كليهما ثقل لما أمكنهما الدخول في هذه العلاقة ، ولما أمكن لأحدهما أن يصبح تعبيراً عن ثقل الآخر . وعندما نضعهما على كفتي الميزان نقتنع بأنهما كليهما متطابقان بالفعل كثقل ، ولذلك لهما وزن واحد اذا أخذناهما بنسبة معينة . وكما أن جسد الحديد بصفته مقياساً للوزن لا يمثل بالنسبة لقالب السكر سوى ثقل ، كذلك جسد السترة في تعبيرنا عن القيمة لا يمثل بالنسبة للنسيج سوى قيمة .

ولكن التشابه ينقطع هنا . فالحديد يمثل في التعبير عن وزن قالب السكر خاصية طبيعية مشتركة لكلا الجسدين ، وهي الثقل ، بينما تمثل السترة في التعبير عن قيمة النسيج خاصية لاطبيعية لكلا الشيئين هي قيمتاهما ، أي أمر اجتماعي صرف .

وبما أن الشكل النسبي لقيمة البضاعة ، النسيج مثلاً ، يعبر عن وجودها القيمي كشيء متميز تماماً عن جسدها وخصائص هذا الأخير ، كشيء « شبيه بالسترة » مثلاً ، فان هذا التعبير ذاته يشير الى أنه ثمة علاقة اجتماعية معينة تكمن وراءه . الا أن الشكل المعادل يتسم بطابع مناقض تماماً . فهو يتلخص على وجه الضبط في أن جسد البضاعة المعني ، السترة مثلاً ، الشيء المعني كما هو ، يعبر عن القيمة ، وبالتالي يلازمه شكل القيمة من حيث طبيعته ذاتها . بيد أنه لا يصح هذا الا في حدود علاقة القيمة التي تقف فيها البضاعة النسيج تجاه البضاعة السترة كمعادل * . ولكن بما أن خصائص الشيء المعني لا تنجم عن علاقته مع الأشياء الأخرى ، بل تتكشف فقط في هذه العلاقة ، فيبدو وكأن السترة

---

* ان هذه التحديدات التناسبية تعتبر ، عموماً ، شيئاً ما متميزاً للغاية . مثلا ، ان هذا الشخص ملك فقط لأن الناس الآخرين يقفون منه موقف الرعايا . ولكنهم يظنون ، على العكس ، أنهم رعايا لسبب أنه ملك .

تملك من الطبيعة شكلها المعادل وقابليتها للتبادل المباشر ، تماماً كما هو الشأن بالنسبة للثقل أو قابلية الاحتفاظ بالحرارة . ومن هنا لغز الشكل المعادل الذي لا يشد نظرة الاقتصادي البرجوازية الفظة الا عندما يمثل هذا الشكل أمامه بهيئته الجاهزة ، أي بصورة النقد . وعندئذ يحاول الاقتصادي التخلص من الطابع الصوفي للذهب والفضة ، واضعاً مكانهما بضائع أقل بهراً للأعين ومردداً بارتياح متزايد قائمة تلك الحثالة من البضائع التي اضطلعت في حينها بدور المعادل البضاعي . ولكنه لا يستشعر مطلقاً أن أبسط تعبير عن القيمة : ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة ، يعطي حل لغز الشكل المعادل .

ان جسد البضاعة التي تقوم بدور المعادل ، يبدو على الدوام كتجسيد للعمل البشري المجرد ويعتبر دائماً في الوقت نفسه ناتجاً لعمل محدد نافع وملموس . وهكذا يغدو هذا العمل الملموس تعبيراً عن العمل البشري المجرد . واذا كانت السترة مثلاً ، مجرد شيء تحقق فيه العمل البشري المجرد ، فان عمل الخياطة المتحقق فيها فعلاً ليس غير شكل لتحقق العمل البشري المجرد . وفي التعبير عن قيمة النسيج يتبدى كون عمل الخياطة نافعاً ليس في واقع أنه يصنع ثياباً ، وبالتالي ناساً أيضاً * ، بل في أنه ينتج شيئاً نرى فيه على الفور قيمة ، أي كتلة مكثفة من العمل الذي لا يتميز بشيء عن العمل المتجسد في قيمة النسيج . وبغية صنع مثل هذه المرآة للقيمة ينبغي للخياطة نفسها أن لا تعكس في ذاتها سوى خاصيتها المجردة وهي أن تكون عملاً بشرياً بشكل عام .

في شكل الخياطة ، كما في شكل النسج ، تنفق قوة العمل البشرية .

---

* في الأصل تحوير للمثل الألماني الذائع «Kleider machen Leute» (حرفياً : «الثياب تصنع الناس» ، ومن حيث المعنى : «ألبس أرومة الشجرة حلة قشيبة فتصبح جميلة أو : يحكمون على الناس بثيابهم») . الناشر .

اذن ، فلهذين النشاطين طابع مشترك هو العمل البشري ، وينبغي النظر اليهما في بعض الحالات المعينة ، عند انتاج القيمة مثلاً ، من وجهة النظر هذه فقط . وليس في هذا أي شيء من الصوفية . ولكن الأمر يتخذ مظهراً آخر في التعبير عن قيمة البضاعة . مثلاً ، بغية التعبير عن أن النسج يخلق قيمة النسيج ليس بشكله الملموس بل بوصفه عملاً بشرياً بشكل عام ، فان الخياطة تواجه النسج بوصفها عملاً ملموساً يخلق معادل النسيج ، بوصفها شكلاً جلياً لتحقيق العمل البشري المجرد .

وهكذا تكمن الخاصية الثانية للشكل المعادل في أن العمل الملموس يصبح هنا شكلاً لتجلي نقيضه ، العمل البشري المجرد .

ولكن بما أن هذا العمل الملموس ، الخياطة ، يبرز هنا كتعبير بسيط عن العمل البشري غير المتمايز فانه يكتسب شكل المساواة مع العمل الآخر ، مع العمل الذي يتضمنه النسيج ، لذا ، ورغم كونه عملاً خاصاً شأنه شأن أي عمل آخر منتج للبضائع ، فانه عمل في الشكل الاجتماعي المباشر . ولذلك بالذات فهو يتجلى في الناتج القادر على التبادل مباشرة ببضاعة أخرى . وعلى هذا النحو تكمن الخاصية الثالثة للشكل المعادل في أن العمل الخاص يصبح شكلاً لنقيضه ، أي عملاً في الشكل الاجتماعي المباشر .

ان الخاصيتين الأخيرتين للشكل المعادل ستصبحان اكثر وضوحاً بالنسبة لنا اذا رجعنا الى الباحث العظيم الذي حلل للمرة الأولى شكل القيمة الى جانب الكثير جداً من أشكال التفكير والأشكال الاجتماعية والأشكال الطبيعية . انني أقصد أرسطو .

قبل كل شيء يشير أرسطو بوضوح تام الى أن الشكل النقدي للبضاعة ما هو الا مواصلة تطور الشكل البسيط للقيمة ، أي التعبير عن قيمة بضاعة من خلال بضاعة أخرى ؛ وهو يقول في الحقيقة :

« ٥ أسرّة = بيتاً واحداً » («κλίναι πέντε ἀντὶ οἰκίας»)

« لا تتميز » عن :

« ٥ أسرّة = كمية معينة من النقود »

(«κλίναι πέντε ἀντὶ... ὅσου αἱ πεντε κλίναι»).

وهو يفهم ، من ثم ، أن علاقة القيمة التي تتضمن هذا التعبير عن القيمة تدل بدورها على التطابق الكيفي بين البيت والسرير وعلى أن هذين الشيئين المختلفين حسياً لم يكن بامكانهما أن يقف بعضهما من البعض كمقدارين قابلين للقياس لولا هذا التطابق بين جوهريهما . وهو يقول : « ان التبادل لا يمكن أن يتم بدون المساواة ، والمساواة لا تتم بدون القابلية للقياس » («οὔτ ἰσότης μὴ οὔσης συμμετρίας») . ولكنه يقف هنا حائراً ويكف عن الاستمرار في تحليل شكل القيمة . « بيد أنه يستحيل في الواقع («τῇ μὲν οὖν ἀληθείᾳ ἀδύνατον») أن يكون هذان الشيئان المتباينان الى هذا الحد قابلين للقياس » ، أي متساويين كيفياً . ومثل هذا التساوي لا يمكن أن يكون الا أمراً غريباً عن الطبيعة الحقيقية للاشياء ، وما هو بالتالي سوى « أسلوب مصطنع لتلبية الحاجة العملية » (٢٨) .

وهكذا يشير لنا أرسطو نفسه الى ما جعل من المستحيل مواصلة تحليله : انه عدم وجود مفهوم القيمة . وفيمَ يكمن ذلك الأمر الواحد ، أي تلك الماهية المشتركة التي يمثلها البيت بالنسبة للأسرّة في التعبير عن قيمة الأسرة ؟ يقول أرسطو انه « لا يمكن أن يوجد في الواقع » أي شيء من هذا القبيل . لماذا ؟ ان البيت يقابل السرير كشيء ما مساو باعتبار أنه يمثل ذلك الأمر الواحد فعلاً في كليهما ، في السرير وفي البيت . وذلك هو العمل البشري .

ولكن واقع أن جميع أنواع العمل يعبر عنها في شكل قيم البضائع بوصفها عملاً بشرياً متماثلاً ، وبالتالي عملاً بشرياً متعادلاً ، — ان هذا الواقع لم يستطع

ارسطو ان يستشفه من شكل القيمة نفسه، لأن المجتمع الاغريقي كان يقوم على العمل العبودي ولذا فان أساسه الطبيعي كان عدم المساواة بين الناس وقوى عملهم . ان المساواة والتعادل بين جميع أنواع العمل ، باعتبارها عملاً بشرياً بشكل عام ، ان هذا السر للتعبير عن القيمة لا يمكن كشفه الا اذا كانت فكرة المساواة البشرية قد اكتسبت رسوخ الوهم الشعبي . بيد أن هذا غير ممكن الا في مجتمع يكون فيه الشكل البضاعي الشكل العام لناتج العمل ، وتكون بالتالي علاقة الناس المتبادلة بوصفهم مالكي بضائع ، العلاقة الاجتماعية السائدة . وعبقرية أرسطو تتكشف على وجه الضبط في أنه اكتشف علاقة المساواة في التعبير عن قيمة البضائع . وان الحدود التاريخية للمجتمع الذي كان يعيش فيه هي فقط التي منعته من أن يكتشف في أي شيء تكمن علاقة المساواة هذه « في الواقع » .

٤) الشكل البسيط للقيمة ككل

ان الشكل البسيط لقيمة البضاعة يكمن في علاقتها القيمية مع بضاعة غير متجانسة معها ، أو في علاقتها التبادلية مع هذه الأخيرة . فقيمة البضاعة **أ** يعبر عنها كيفياً في قابلية البضاعة **ب** للتبادل مباشرة بالبضاعة **أ** . ويعبر عنها كمياً في قابلية كمية معينة من البضاعة **ب** للتبادل بكمية معينة من البضاعة **أ** . وبعبارة أخرى : ان قيمة البضاعة تحصل على تعبير مستقل عندما تتمثل بوصفها « قيمة تبادلية » . وعندما قلنا في بداية هذا الفصل ، متمسكين بالعرف الشائع ، ان البضاعة هي قيمة استعمالية وقيمة تبادلية ، فان ذلك كان غير صحيح اذا توخينا الدقة التامة . فالبضاعة هي قيمة استعمالية أو مادة للاستعمال ، و« قيمة » . وهي تكشف عن طبيعتها المزدوجة هذه عندما تحصل قيمتها على شكل خاص للتجلي يختلف عن الشكل الطبيعي للبضاعة ، أي بالضبط شكل

القيمة التبادلية ، علماً بأن البضاعة المأخوذة على حدة لا تملك هذا الشكل أبداً ، ولكنها تملكه دائماً في العلاقة القيمية فقط أو في العلاقة التبادلية مع بضاعة أخرى من جنس آخر . وحين نتذكر ذلك فان التعبير غير الدقيق المشار اليه آنفاً لا يؤدي الى الأخطاء بل يستخدم للاختصار فقط .

لقد بيّن تحليلنا أن شكل قيمة البضاعة ، أو التعبير عن قيمتها ، ينجم عن طبيعة القيمة البضاعية ، وليس على العكس ، حيث لا تنجم القيمة ومقدار القيمة عن أسلوب التعبير عنها كقيمة تبادلية . ولكن انما على هذا النحو بالذات يتصور الأمر المركنتليون والمعجبون المعاصرون بهم من أمثال فيريه وغانيل* ، وكذلك مناقضوهم الوكلاء المتجولون المعاصرون للتجارة الحرة مثل باستيا وشركاه . ينقل المركنتليون مركز الثقل الى الجانب الكيفي من التعبير عن القيمة ، الى الشكل المعادل للبضاعة الذي يجد تعبيره الناجز في النقد ، أما الغيورون المعاصرون على التجارة الحرة الذين ينبغي لهم تصريف بضائعهم مهما كلف الأمر فانهم ، على العكس ، يولون الاهتمام الرئيسي الى الجانب الكمي من الشكل النسبي للقيمة . وبالتالي فان القيمة ومقدار القيمة للبضاعة لا يوجدان بالنسبة لهم الا في ذلك التعبير الذي يحصلون عليه في العلاقة التبادلية للبضائع ، أي فقط في أعمدة القائمة الجارية لأسعار البضائع . وان الاسكوتلندي ماكليود ، الذي ينحصر واجبه المهني في اضفاء مسحة سعة الاطلاع العلمي باكبر قدر ممكن على التصورات المشوشة لأصحاب

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . *F. L. A. Ferrier* (sous-inspecteur des douanes) «Du Gouvernement considéré dans ses rapports avec le commerce». Paris, 1805. وكذلك *Charles Ganilh*. «Des Systèmes de l'Économie Politique», 2ème éd. Paris, 1821.

المصارف في لومبارد ستريت (٢٩) ، هو تركيب موفق بين المركنتليين الموسوسين وبين المتنورين الغيورين على التجارة الحرة .

ان النظر عن كثب في التعبير عن قيمة البضاعة **أ** الذي تتضمنه علاقتها القيمية بالبضاعة **ب** ، قد بيّن لنا أن الشكل الطبيعي للبضاعة **أ** ليس هو، في حدود هذه العلاقة ، غير مظهر للقيمة الاستعمالية ، أما الشكل الطبيعي للبضاعة **ب** فما هو سوى شكل للقيمة ، أو مظهر للقيمة . فان التضاد الداخلي بين القيمة الاستعمالية والقيمة الكامن في البضاعة يجد التعبير عنه ، بالتالي ، من خلال التضاد الخارجي ، أي من خلال العلاقة بين بضاعتين حيث تلعب احداهما مباشرة — أي تلك التي يعبّر عن قيمتها — دور القيمة الاستعمالية فقط ، بينما تلعب البضاعة الأخرى مباشرة — أي تلك التي يعبر عن القيمة فيها — دور القيمة التبادلية فقط . اذن ، فالشكل البسيط لقيمة البضاعة هو شكل بسيط لتجلي التضاد الكامن فيها بين القيمة الاستعمالية والقيمة .

ان ناتج العمل في أي مجتمع هو مادة للاستهلاك ، ولكن عهداً معيناً تاريخياً من التطور هو وحده الذي يحوّل ناتج العمل الى بضاعة ، وهو بالذات ذلك العهد الذي يبرز في ظله العمل المنفق على انتاج الشيء النافع كخاصية « مادية » لهذا الشيء ، أي كقيمته . وينجم من هنا أن الشكل البسيط لقيمة البضاعة هو في الوقت ذاته شكل بضاعي بسيط لناتج العمل ، وأن تطور الشكل البضاعي يتفق بالتالي مع تطور شكل القيمة .

يتضح من الوهلة الأولى عدم كفاية الشكل البسيط للقيمة ، هذا الشكل الجنيني الذي لا ينضج الى شكل السعر الا بعد أن يمر بعدد من التحولات .

ان التعبير عن قيمة البضاعة **أ** من خلال بضاعة ما **ب** يميز قيمة البضاعة **أ** عن قيمتها الاستعمالية الذاتية فقط ويضعها لذلك في علاقة تبادلية فقط مع بضاعة منفردة ما تتميز عنها ؛ ولكنه لا يعبر عن تطابقها

الكيفي وتناسبها الكمي مع جميع البضائع الأخرى . وان الشكل النسبي البسيط لقيمة بضاعة ما يناسبه شكل معادل منفرد لبضاعة أخرى . فالسترة ، مثلاً ، لا تملك في التعبير النسبي عن قيمة النسيج ، الشكل المعادل ، أو شكل قابلية التبادل المباشر ، الا تجاه هذه البضاعة المنفردة ، أي النسيج .

ومع ذلك ينقلب الشكل المنفرد للقيمة تلقائياً الى شكل اكمل . وعلى الرغم من أن قيمة البضاعة **أ** لا يعبر عنها بواسطة الشكل المنفرد الا من خلال بضاعة واحدة من نوع آخر ، الا أنه ليس من المهم اطلاقاً في هذه الحالة كيفية هذه البضاعة ، أي ما اذا كانت سترة أم حديداً أم حنطة والخ . فبقدر ما تدخل البضاعة نفسها في علاقات قيمة مع هذا النوع من البضائع أو ذاك تنشأ عن قيمتها تعابير بسيطة مختلفة * . وان عدد التعابير الممكنة عن قيمة هذه البضاعة لا يحصره الا عدد أنواع البضائع المتميزة عنها . وهكذا ، فان التعبير المنفرد عن قيمة البضاعة يتحول الى سلسلة من التعابير البسيطة المختلفة عن قيمتها ، علماً بأنه من الممكن اطالة هذه السلسلة كما نشاء :

ب ـ الشكل الكامل ، أو الموسع ، للقيمة

ع بضاعة **أ** = **ف** بضاعة **ب** ، أو = **ح** بضاعة **ج** ، أو = **و** بضاعة **د** ، أو = **س** بضاعة **هـ** ، أو = الخ .

(٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة ، أو = ١٠ أرطال من الشاي ، أو = ٤٠ رطلاً من البن ، أو = كوارتراً من الحنطة ، أو = أوقيتين من الذهب ، أو = $\frac{١}{٢}$ طن من الحديد ، أو = الخ) .

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . عند هوميروس ، مثلا ، يعبر عن قيمة أحد الأشياء من خلال جملة من الأشياء المتنوعة .

١) الشكل النسبي الموسع للقيمة

يعبر الآن عن قيمة البضاعة المعنية ، النسيج مثلاً ، بعناصر أخرى لا حصر لها من عالم البضائع . ويصبح كل جسد بضاعي آخر مرآة لقيمة النسيج * . وهكذا ، الآن فقط تبرز هذه القيمة ذاتها ، بالفعل ، ككتلة مكثفة من العمل البشري غير المتمايز . وذلك لأن العمل الذي يخلقها يعبر عنه الآن بصورة واضحة تمام الوضوح كعمل مساو لأي عمل بشري آخر ، بغض النظر عن الشكل الطبيعي الذي يملكه هذا الأخير وعما اذا كان يتجسد في السترة أم في الحنطة أم في الحديد أم في الذهب والخ . لذا يدخل النسيج الآن ، بحكم شكل قيمته ، في علاقة اجتماعية ليس مع بضاعة واحدة فقط من نوع آخر ، بل مع عالم البضائع بأسره . فهو ، بصفته بضاعة ، مواطن في هذا العالم . وفي الوقت ذاته تدل السلسلة اللامتناهية للتعابير عن قيمة

---

* لذلك يتكلمون عن القيمة السترية للنسيج اذا جرى التعبير عن قيمته بالستر ، وعن قيمته القمحية اذا عبر عنها بالقمح ، والخ . وان كل تعبير مثل هذا يعني أنه تتجلى في القيمة الاستعمالية للسترة والقمح والخ ، قيمة النسيج ، لا غير . «بما أن قيمة كل بضاعة تعني علاقتها التبادلية... يمكننا أن نتحدث عن هذه القيمة ... كقيمة قمحية وقيمة جوخية وما الى ذلك ، تبعا لاية بضاعة أخرى تقارن بها البضاعة المعنية ؛ وهكذا توجد آلاف الأنواع المختلفة من القيمة ، أى عدد من أنواع القيمة يساوي تماماً عدد البضائع ، وهي جميعاً على درجة واحدة من الواقعية والاسمية» («A Critical Dissertation on the Nature, Measures, and Causes of Value; chiefly in reference to the writings of Mr. Ricardo and his followers. By the Author of Essays on the Formation etc. of Opinions». London, 1825, p. 39). ان س . بيلي، صاحب هذا المؤلف المغفل من الاسم والذي أثار في حينه ضجة كبيرة في انكلترا، يتخيل أنه ، بالاشارة الى هذه التعابير النسبية المتباينة عن القيمة البضاعية ذاتها ، قد قضى على أية امكانية لتحديد مفهوم القيمة . ومما يدل على أنه ، بالرغم من كل محدوديته ، قد لمس مع ذلك أماكن الضعف في نظرية ريكاردو، هو ذلك الامتعاض الذي هاجمته به مدرسة ريكاردو ، مثلا في «Westminster Review» .

البضاعة على أن هذه القيمة تتخذ موقفاً لامبالياً اطلاقاً تجاه أي شكل خاص للقيمة الاستعمالية تتجلى فيه :

في الشكل الأول — ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة — قد يبدو من قبيل الصدفة البحت أن هاتين البضاعتين تتبادلان ببعضهما البعض بنسبة كمية معينة . اما في الشكل الثاني ، فعلى العكس ، يتبين على الفور الأساس الكامن وراء ذلك والذي يحدد المظهر العرضي ويختلف عنه جوهرياً . فقيمة النسيج تبقى هي هي من حيث مقدارها بغض النظر عما اذا عبر عنها بالسترة أم بالبن أم بالحديد والخ ، أي ببضائع متنوعة لا نهاية لها تعود الى مالكين مختلفين للغاية . وتزول العلاقة العرضية بين مالكيْن فرديين للبضائع . ويغدو بديهياً أن ليس التبادل هو الذي يضبط مقدار قيمة البضاعة ، بل على العكس فمقدار قيمة البضاعة هو الذي يضبط علاقاتها التبادلية .

٢) الشكل المعادل الخاص

ان كل بضاعة : السترة ، الشاي ، الحنطة ، الحديد والخ تظهر في التعبير عن قيمة النسيج بمثابة معادل ولذلك بمثابة جسد قيمي . وان الشكل الطبيعي المحدد لكل من هذه البضائع هو الآن شكل معادل خاص الى جانب الكثير من الأشكال الأخرى . وكذلك لا تظهر الآن الأنواع المتعددة المعينة والملموسة للعمل النافع الذي تتضمنه أجساد البضائع المختلفة الا بوصفها أشكالاً خاصة لتحقق وتجلي العمل البشري عموماً .

٣) نقائص الشكل الكامل ، أو الموسع ، للقيمة

اولاً ، ان التعبير النسبي عن قيمة البضاعة غير مكتمل هنا لأن سلسلة التعابير عن قيمتها لا تنتهي أبداً . وان السلسلة ، التي تتألف حلقاتها

من معادلات القيمة ، يمكن تطويلها في اية لحظة عن طريق ادخال كل نوع جديد من البضائع يقدم مادة لتعبير جديد عن القيمة . ثانياً ، تشكل مثل هذه السلسلة فسيفساء مبرقشة للتعابير المفتتة والمتباينة عن القيمة . وأخيراً ، اذا جرى في هذا الشكل الموسع التعبير عن القيمة النسبية لكل بضاعة ، وهذا ما ينبغي أن يجري ، فان الشكل النسبي لقيمة كل بضاعة هو سلسلة لامتناهية من التعابير عن القيمة تختلف عن تعبير الشكل النسبي لقيمة أية بضاعة أخرى . وتنعكس نقائص الشكل النسبي الموسع للقيمة بدورها كذلك على الشكل المعادل المطابق له . وبما أن الشكل الطبيعي لكل نوع من البضاعة على حدة يكون هنا شكلاً معادلاً خاصاً الى جانب الأشكال المعادلة الخاصة الأخرى التي لا حصر لها ، فليس ثمة ، عموماً ، سوى أشكال معادلة محدودة ينفي كل واحد منها البقية جميعاً . وكذلك ، فان نوع العمل المحدد والملموس والنافع ، الذي يحتويه كل معادل بضاعي خاص ، ما هو الا شكل خاص ، وبالتالي غير شامل ، لتجلي العمل البشري . صحيح أن هذا الأخير يحصل على شكله الكامل أو الشامل للتجلي في مجموع هذه الأشكال الخاصة للتجلي . ومع ذلك فهو لا يملك هنا شكلاً واحداً موحداً للتجلي .

وعلى أية حال ، لا يتألف الشكل النسبي الموسع للقيمة الا من مجموع تعابير نسبية بسيطة للقيمة ، أو معادلات ، من الشكل الأول مثل :

٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة ،

٢٠ ذراعاً من النسيج = ١٠ أرطال من الشاي والخ .

ولكن كلاً من هذه المعادلات تتضمن المعادلة العكسية المطابقة لها :

سترة واحدة = ٢٠ ذراعاً من النسيج ،

١٠ أرطال من الشاي = ٢٠ ذراعاً من النسيج والخ .

وبالفعل ، اذا كان أحدهم يبادل نسيجه بالكثير من البضائع الأخرى ، وبالتالي يعبر عن قيمته بطائفة من البضائع الأخرى ، فمن الجلي أنه لا بد للكثيرين من مالكي البضائع الآخرين من أن يبادلوا بضائعهم بالنسيج أيضاً وأن يعبروا ، بالتالي ، عن قيمة بضائعهم المختلفة بالبضاعة الثالثة ذاتها ، أي النسيج . وهكذا فلنقلب السلسلة : ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة ، أو = ١٠ أرطال من الشاي ، أو = الخ ، أي لنعبر عن تلك العلاقة المعكوسة فقط التي تحتويها هذه السلسلة من حيث جوهر الأمر ، وعندئذ ينجم لدينا :

ج – الشكل العام للقيمة

سترة واحدة =	٢٠ ذراعاً من النسيج
١٠ أرطال من الشاي =	
٤٠ رطلاً من البن =	
كوارتر واحد من الحنطة =	
أوقيتان من الذهب =	
$\frac{1}{2}$ طن من الحديد =	
س من البضاعة أ =	
والخ	

١) الطابع المعدل لشكل القيمة

تعبر البضائع الآن عن قيمها : ١) بنحو بسيط ، اذ أنها تعبر عنها من خلال بضاعة واحدة وحيدة ، و٢) بنحو موحد ، اذ أنها تعبر

عنها من خلال البضاعة نفسها . وان شكل قيمتها بسيط ومشترك لها جميعاً ، اذن فهو عام .

ان الشكلين I و II لم يتوصلا سوى الى أن قيمة البضاعة المعنية كانت يعبر عنها كشيء يتميز عن قيمتها الاستعمالة الذاتية ، أو عن جسدها البضاعي .

لقد أعطى الشكل الأول معادَلات للقيمة من النوع التالي : سترة واحدة = ٢٠ ذراعاً من النسيج ، ١٠ أرطال من الشاي = ½ طن من الحديد والخ . فقيمة السترة يعبر عنها كشيء مساو للنسيج ، وقيمة الشاي كشيء مساو للحديد والخ . بيد أن هذين الشيئين المساويين للنسيج والحديد ، هذين التعبيرين عن قيمة السترة والشاي ، يختلفان فيما بينهما اختلاف النسيج عن الحديد . ومن الواضح أن هذا الشكل لا يصادف في الواقع الا عند ظهور بوادر التبادل ، عندما لا تتحول منتجات العمل الى بضائع الا بواسطة المبادلات المنفردة والعرضية .

والشكل الثاني يميز على نحو اكمل من الأول ، قيمة البضاعة عن قيمتها الاستعمالية الذاتية ، وذلك لأن القيمة ، قيمة السترة مثلاً ، تواجه هنا الشكل الطبيعي للبضاعة بجميع انواعه الممكنة ، كشيء مساو للنسيج ، مساو للحديد ، مساو للشاي والخ – مساو لأي شيء كان ، ولكن ليس للسترة ذاتها . ومن جهة أخرى ، ينتفي هنا مباشرة أي تعبير مشترك عن قيمة البضائع لأن كافة البضائع الأخرى لا تظهر في التعبير عن قيمة كل بضاعة على حدة الا بشكل المعادِلات . ولا يظهر الشكل الموسع للقيمة للمرة الأولى في واقع الأمر الا عندما تجري مبادلة ناتج ما للعمل ، المواشي مثلاً ، بالكثير من البضائع الأخرى ليس على سبيل الاستثناء ، بل بصورة عادية .

وان الشكل الثالث الذي استحدثناه يعبر عن قيم عالم البضائع من

خلال بضاعة واحدة عينها مأخوذة منه ، من خلال النسيج مثلاً ، ويمثل ، بالتالي ، قيم جميع البضائع من خلال مساواتها بالنسيج . وان قيمة كل بضاعة ، بوصفها شيئاً مساوياً للنسيج ، تتميز الآن ليس عن قيمتها الاستعمالية الذاتية فقط ، بل عن أية قيمة استعمالية اخرى ، وبذلك تعبر بنفسها عما هو مشترك لدى البضاعة المعنية مع جميع البضائع الأخرى . اذن ، فهذا الشكل فقط هو الذي يقيم فعلاً العلاقات بين البضائع بوصفها قيماً ، أو يجعلها تقف تجاه بعضها البعض كقيم تبادلية .

ان الشكلين السابقين كليهما يعبران عن قيمة كل بضاعة اما من خلال بضاعة واحدة غير متجانسة معها واما من خلال سلسلة من بضائع كثيرة متميزة عنها . وان اكتساب شكل للقيمة هو في كلتا الحالتين قضية خاصة ، كما يقال ، لكل بضاعة على حدة ، وهي تحقق ذلك بدون مساهمة بقية البضائع . ولا تلعب هذه الأخيرات تجاه تلك البضاعة سوى دوراً خاملاً ، دور المعادل . وعلى العكس ، لا ينشأ الشكل العام للقيمة الا كقضية مشتركة لعالم البضائع بأسره . فلا تكتسب البضاعة المعنية التعبير العام عن القيمة الا لأن جميع البضائع الأخرى تعبر ، في وقت واحد معها ، عن قيمتها من خلال المعادل ذاته ، ويجب على كل بضاعة جديدة أن تحاكي ذلك . ويتكشف بالاضافة الى ذلك أنه بما أن مادة قيمة البضائع هي مجرد « وجود اجتماعي » لهذه الأشياء ، فلا يمكن اذن أن يعبر عنها الا من خلال علاقتها الاجتماعية الشاملة وأن شكل البضائع القيمي ينبغي أن يكون لذلك شكلاً معترفا به على الصعيد الاجتماعي.

ان البضائع كافة بشكل مساواتها للنسيج لا تغدو الآن متساوية كيفياً وحسب ، أي قيماً عامة ، بل وكذلك مقادير للقيمة قابلة للمقارنة فيما بينها من الناحية الكمية . ونظراً لأنها تعكس مقادير قيمها في المادة نفسها ، في النسيج ، فان مقادير القيمة هذه ينعكس

أحدها في الآخر بصورة متبادلة . مثلاً ، ١٠ أرطال من الشاي = ٢٠ ذراعاً من النسيج ، و٤٠ رطلاً من البن = ٢٠ ذراعاً من النسيج . ينجم اذن ، أن ١٠ أرطال من الشاي = ٤٠ رطلاً من البن . أو : لا يتضمن الرطل الواحد من البن سوى ربع كمية ماهية القيمة ، أي العمل ، التي يتضمنها الرطل الواحد من الشاي .

ان الشكل النسبي العام لقيمة عالم البضائع يضفي على البضاعة ـ المعادل ، أي النسيج ، المستثناة من هذا العالم ، طابع المعادل العام . ويصبح الشكل الطبيعي الذاتي للنسيج مظهراً للقيمة مشتركاً لعالم البضائع بأسره ، ويكتسب النسيج قابلية المبادلة مباشرة بجميع البضائع الأخرى . ويضطلع شكله الجسدي بدور التجسيد المنظور ، الغلاف الاجتماعي العام لأي عمل بشري . فالنسج ، هذا العمل الخاص الذي ينتج النسيج ، يرتدي في الوقت ذاته الشكل العام والاجتماعي ، شكل المساواة مع جميع أنواع العمل الأخرى . وان المعادلات التي لا حصر لها ، والتي يتألف منها الشكل العام للقيمة ، تجعل العمل المتحقق في النسيج يتعادل على التتابع بجميع أنواع العمل التي تتضمنها كل بضاعة أخرى ، وبذلك تجعل من النسج شكلاً عاماً لتجلي العمل البشري على وجه العموم . وهكذا ، فالعمل المتجسد في قيمة البضاعة يحصل ليس على تعبير سلبي فقط بوصفه عملاً مجرداً من كافة الأشكال الملموسة والخصائص النافعة لأنواع العمل الفعلية ، بل وتبرز بوضوح أيضاً طبيعته الذاتية الايجابية . أما كنه هذه الأخيرة فهو أن كافة أنواع العمل الفعلية ملخصة في طابع العمل البشري المشترك لها جميعاً ، أي في انفاق قوة العمل البشرية .

ان الشكل العام للقيمة ، الذي يمثل منتجات العمل على هيئة مجرد كتل مكثفة من العمل البشري غير المتمايز ، يدل بتركيبه ذاته على أنه عبارة عن التعبير الاجتماعي عن عالم البضائع . وهو يبيّن ،

بالتالي ، أن الطابع البشري العام للعمل يشكل ، في حدود هذا العالم ، طابعه الاجتماعي الخاص .

٢) العلاقة بين تطور الشكل النسبي للقيمة والشكل المعادل

ان درجة تطور الشكل النسبي للقيمة تناسبها درجة تطور الشكل المعادل . ولكن — ومن الهام الاشارة الى ذلك — تطور الشكل المعادل ما هو الا تعبير ونتيجة لتطور الشكل النسبي للقيمة .

وان الشكل النسبي البسيط ، أو المنفرد ، لقيمة البضاعة يجعل البضاعة الأخرى معادلاً منفرداً . أما الشكل الموسع للقيمة النسبية — وهو التعبير عن قيمة البضاعة من خلال جميع البضائع الأخرى — فيضفي على هذه الأخيرات شكل معادِلات خاصة متنوعة . وأخيراً ، يكتسب نوع واحد خاص من البضائع شكل المعادل العام لأن كافة البضائع الأخرى تجعل من هذا النوع مادة للشكل الشامل العام لقيمتها .

وبالدرجة ذاتها التي يتطور بها شكل القيمة عموماً يتطور أيضاً التضاد بين قطبيه : الشكل النسبي للقيمة والشكل المعادل .

ان الشكل الأول — ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة يتضمن هذا التضاد ، ولكنه لا يثبته . وحسب كيفية قراءتنا لهذه المعادلة ، من اليمين الى اليسار أو على العكس ، فان كلاً من هذين القطبين البضاعيين ، النسيج والسترة ، سيتخذ بالتناوب اما الشكل النسبي للقيمة واما الشكل المعادل . ولا يزال من الصعب الى حد ما هنا تثبيت التضاد بين القطبين .

وفي الشكل II يمكن تماماً لنوع واحد من البضائع أن يوسع كل مرة قيمته النسبية ، أو أنه لايملك هو نفسه الشكل النسبي الموسع للقيمة الا بسبب وبقدر ما تواجهه كافة البضائع الأخرى بالشكل المعادل .

وهنا لا يمكن تغيير مكان طرفي معادلة القيمة كليهما ، مثلاً ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة ، أو = ١٠ أرطال من الشاي ، أو = كوارترا من الحنطة والخ ، دون تغيير طابع المعادلة العام ودون تحويلها من الشكل الكامل الى شكل عام للقيمة .

وأخيراً ، يضفي الشكل الأخير ، الشكل III ، على عالم البضائع الشكل النسبي العام اجتماعياً للقيمة بسبب وبقدر ما تستثنى هنا كافة الأنواع المنتمية الى عالم البضائع – ما عدا نوعاً واحداً – من الشكل المعادل العام . فبضاعة واحدة ، النسيج ، تكون في الشكل الذي يمكنها من التبادل مباشرة بجميع البضائع الأخرى ، أي في الشكل الاجتماعي مباشرة ، بسبب وبقدر ما لا تكون كافة البضائع الأخرى في هذا الشكل * .

وعلى العكس ، فالبضاعة التي تلعب دور المعادل العام معدومة الشكل الموحد ، وبالتالي النسبي العام ، لقيمة عالم البضائع . وفيما

---

* ان شكل قابلية التبادل المباشر الشامل لا يظهر ، عند النظرة الأولى اليه ، كونه شكلا بضاعياً متناقضاً يرتبط بشكل قابلية التبادل غير المباشر ارتباطاً وثيقاً ، تماماً كما يرتبط القطب الايجابي للمغناطيس بقطبه السلبي . ولذا ، فمن الممكن كذلك أن نتصور أنه يمكن ختم جميع البضائع في وقت واحد بخاتم قابلية التبادل المباشر تماماً كما من المسموح التصور أنه يمكن تنصيب جميع الكاثوليك باباوات . وطبيعي ، أنه من المرغوب فيه للغاية بالنسبة للبرجوازي الصغير ، الذي يرى في الانتاج البضاعي nec plus ultra [ذروة] الحرية الانسانية والاستقلال الشخصي ، ازالة النواقص المرتبطة بهذا الشكل ، وعلى وجه الخصوص تلك النقيصة للبضائع التي تتلخص في أنها عديمة القابلية للتبادل المباشر . وان تنميق هذه الطوباوية المنافقة هو ما يشكل اشتراكية برودون التي لا تتسم ، كما أظهرت في مكان آخر (٣٠) ، حتى بالأصالة بل تعيد وتكرر فقط ما قاله قبل ذلك بكثير وبصورة أفضل غراي وبراي وغيرهما . ولكن ذلك لا يعيق هذه الحكمة عن الانتشار في أيامنا تحت اسم «العلم» بين أوساط معينة . وما من مدرسة تشدقت بكلمة «العلم» كما فعلت ذلك المدرسة البرودونية ، لأنه :

«عندما تعوزك الافكار
تستطيع الاستعاضة عنها بالكلام» (٣١) .

لو اشترك النسيج ، أو ، على العموم ، أية بضاعة أخرى مرتدية شكل المعادل العام ، في الشكل النسبي العام للقيمة في الوقت ذاته ، لكان عليه أن يؤدي وظيفة المعادل لنفسه بنفسه ، ولحصلنا آنذاك على : ٢٠ ذراعاً من النسيج = ٢٠ ذراعاً من النسيج ، أي على تكرار لا يعبر عن القيمة ولا عن مقدار القيمة . فبغية التعبير عن القيمة النسبية للمعادل العام ينبغي علينا ، بالعكس ، أن نقلب الشكل III . فالمعادل العام لا يملك شكل القيمة النسبي المشترك مع جميع البضائع الأخرى ، بينما يجري التعبير عن قيمته نسبياً في سلسلة لا تنتهي من كافة أجساد البضائع الأخرى . اذن ، ان الشكل النسبي الموسع للقيمة ، أو الشكل II ، يظهر بوصفه شكلاً نسبياً خاصاً لقيمة البضاعة-المعادل .

٣) الانتقال من الشكل العام للقيمة الى الشكل النقدي

ان الشكل المعادل العام هو شكل للقيمة بوجه عام . وبالتالي يمكن أن يعود لأية بضاعة . ومن جهة أخرى ، لا تكون أية بضاعة في الشكل المعادل العام (الشكل III) الا عندما وبقدر ما تستبعدها ، بوصفها معادلاً ، كافة البضائع الأخرى من بيئتها . وفقط منذ ما يصبح هذا الفرز مصيراً نهائياً لنوع واحد خاص من البضاعة ، مذ ذاك فقط يكتسب الشكل النسبي الموحد لقيمة عالم البضائع ثباتاً موضوعياً واعترافاً اجتماعياً عاماً .

ان البضاعة الخاصة التي يلتحم اجتماعياً الشكل المعادل بشكلها الطبيعي تصبح بضاعة نقدية أو تقوم بوظيفة النقد . وتصبح تأدية دور المعادل العام في عالم البضائع وظيفة اجتماعية خاصة لها ، وبالتالي احتكاراً اجتماعياً لها . وهذا المركز المتميز بين البضائع ، التي كانت ماثلة في الشكل II كمعادِلات خاصة للنسيج ، والتي كانت جميعها في

الشكل III تعبر عن قيمتها النسبية من خلال النسيج ، قد أحرزته تاريخياً بضاعة معينة هي الذهب . فلنضع لذلك البضاعة الذهب مكان البضاعة النسيج في الشكل III . فنحصل على :

د ـ الشكل النقدي

٢٠ ذراعاً من النسيج	=	أوقيتين من الذهب
سترة واحدة	=	
١٠ أرطال من الشاي	=	
٤٠ رطلاً من البن	=	
كوراتر من الحنطة	=	
$\frac{1}{2}$ طن من الحديد	=	
س بضاعة أ	=	

لدى الانتقال من الشكل I الى الشكل II ومن الشكل II الى الشكل III تحدث تغيرات هامة . وعلى العكس ، فالشكل IV لا يختلف عن الشكل III الا بأن شكل المعادل العام يعود الآن للذهب بدلاً من النسيج . فالذهب يضطلع في الشكل IV بالدور ذاته الذي يضطلع به النسيج في الشكل III ، أي بدور المعادل العام . وينحصر التقدم في أن شكل قابلية التبادل المباشر العام ، أو الشكل المعادل العام ، قد التحم الآن نهائياً ، بحكم العرف الاجتماعي ، بالشكل الطبيعي الخاص للبضاعة الذهب.

والذهب لا يواجه البضائع الأخرى بصفته نقداً الا لأنه كان يواجهها سابقاً بصفته بضاعة . وكان يؤدي ، شأنه شأن سائر البضائع الأخرى ، وظيفة المعادل أيضاً ، أي المعادل المنفرد أثناء التبادلات المنفردة وكذلك المعادل الخاص الى جانب البضائع المعادِلات الأخرى . وشيئاً فشيئاً

أخذ يؤدي دور المعادل العام في أوساط اكثر أو أقل اتساعاً . وما ان أحرز لنفسه احتكار هذا المركز في التعبير عن قيم عالم البضائع حتى أصبح بضاعة نقدية ، ومذ ذاك فقط ، أي بعد أن غدا هذه البضاعة النقدية ، أخذ الشكل IV يتميز عن الشكل III ، أو بعبارة أخرى ، تحول الشكل العام للقيمة الى الشكل النقدي .

ان التعبير النسبي البسيط عن قيمة بضاعة ما ، النسيج مثلاً ، من خلال بضاعة تؤدي دور البضاعة النقدية ، الذهب مثلاً ، هو شكل السعر . وبالتالي ، فان « شكل السعر » للنسيج هو كما يلي :

٢٠ ذراعاً من النسيج = أوقيتين من الذهب ،

أو ، اذا كان جنيهان استرلينيان يشكلان التسمية النقدية لأوقيتين من الذهب فان :

٢٠ ذراعاً من النسيج = جنيهين استرلينيين .

ان صعوبة فهم الشكل النقدي تنحصر في صعوبة فهم الشكل المعادل العام ، وبالتالي الشكل العام للقيمة عموماً ، أي الشكل III . يُستخلص الشكل III بالرجوع الى الشكل II ، أي الى الشكل الموسع للقيمة ، بينما العنصر المكون لهذا الأخير هو الشكل I : ٢٠ ذراعاً من النسيج = سترة واحدة ، أو **س** بضاعة **أ** = **ص** بضاعة **ب** . ولذا ، فالشكل البضاعي البسيط هو جنين الشكل النقدي .

٤ – الصنمية البضاعية وسرها

تبدو البضاعة للوهلة الأولى شيئاً بسيطاً جداً ومبتذلاً . بيد أن تحليلها يبين أنها شيء مليء بالغرابات والتفاصيل الميتافيزيائية والأحاييل اللاهوتية . فهي بصفتها قيمة استعمالة لا تنطوي على ما هو مبهم ، سواء نظرنا اليها من وجهة نظر كونها تلبي بخصائصها الحاجات البشرية ، أم من

وجهة نظر كونها تكتسب هذه الخصائص كناتج للعمل البشري . ومن البديهي أن الانسان يغير بنشاطه أشكال موجودات الطبيعة في الاتجاه المفيد له . فأشكال الخشب تتغير مثلاً عندما يصنعون منه طاولة . ومع ذلك تبقى الطاولة خشباً ، أي شيئاً عادياً يدرك بالحواس . ولكن ما ان تصبح بضاعة حتى تتحول الى شيء حسي عصي على الادراك . فهي لا تقف على قوائمها على الأرض وحسب ، بل تقف على رأسها أمام سائر البضائع الأخرى ، وان رأسها الخشبي هذا يخلق الغرابات التي فيها من المدهش اكثر بكثير مما لو بادرت الطاولة الى الرقص من تلقاء ذاتها * .

فالطابع الصوفي للبضاعة لا ينجم اذن عن قيمتها الاستعمالية . وهو لا ينجم أيضاً عن مضمون تحديدات القيمة ، لأنه ، أولاً ، مهما كانت الأنواع المختلفة من العمل النافع أو من النشاط الانتاجي متباينة ، فان ذلك هو من الناحية الفسيولوجية عبارة عن وظائف لجسم الانسان ، وان كل وظيفة من هذه الوظائف ، مهما كان مضمونها وشكلها ، هي ، من حيث الجوهر ، انفاق لدماغ الانسان وأعصابه وعضلاته وأعضاء حواسه والخ . وثانياً ، ان ما يشكل أساس تحديد مقدار القيمة ، أي بالذات مدة هذا الانفاق أو كمية العمل ، يتميز بكل وضوح عن كيفية العمل . وان وقت العمل الذي يستغرقه انتاج وسائل المعيشة كان لا بد أن يهم الناس في أي مجتمع من المجتمعات ، وان كان ذلك بدرجات مختلفة في مراحل التطور المختلفة ** . وأخيراً ، فبما أن الناس يعملون

---

* نعيد الى الأذهان أن الصين والطاولات شرعت بالرقص – pour encourager les autres [لتشجيع الآخرين] – في ذلك الوقت بالضبط عندما كان يبدو العالم الباقي بأسره ساكناً تماماً (٣٢) .

** ملاحظة للطبعة الثانية . كان مقدار مورغن من الأرض يقاس لدى الجرمانيين القدماء بعمل يوم واحد ، ومن هنا تسميات المورغن: Tagwerk (او Tagwanne) (jurnale أو jurnalis ، terra jurnalis ، jornalis أو diurnalis) ، Mannwerk ، Mannskraft ،

لبعضهم البعض مهما كان الأمر ، فان عملهم يكتسب بالتالي الشكل الاجتماعي .

فمن أين اذن ينشأ الطابع الغامض لناتج العمل ما ان يتخذ هذا الأخير شكل البضاعة ؟ من الواضح أنه ينشأ من هذا الشكل ذاته . فالمساواة بين مختلف أنواع العمل البشري تتجسّد في اتخاذ منتجات العمل شكلا شيئياً من قيمة واحدة ؛ ويتخذ قياس انفاقات قوة العمل البشرية بمدة هذه الانفاقات شكل مقدار قيمة منتجات العمل ؛ وأخيراً ، فان تلك العلاقات بين المنتجين التي تتحقق فيها تحديداتهم الاجتماعية للعمل تتخذ شكل العلاقة الاجتماعية بين منتجات العمل .

اذن ، يتلخص غموض الشكل البضاعي ببساطة في أن هذا الشكل هو مرآة تعكس للناس الطابع الاجتماعي لعملهم هم كطابع شيئي لمنتجات العمل ذاتها ، كخصائص اجتماعية فطرية للأشياء المعنية ؛ ولذا ، فان علاقة المنتجين الاجتماعية مع العمل الاجمالي تبدو لهم كذلك علاقة اجتماعية بين الأشياء خارجة عنهم . وبفضل هذا quid pro quo [حلول شيء مكان الآخر] تصبح منتجات العمل بضائع ، أشياء حسية وعصية على الادراك في آن معاً ، أو أشياء اجتماعية. فالتأثير الضوئي لشيء ما على العصب البصري لا يدرك كانفعال ذاتي للعصب البصري نفسه ، بل كشكل موضوعي للشيء الواقع خارج العين . ولكن الضوء يسقط فعلاً في المدركات البصرية من شيء ، من الجسم الخارجي الى شيء آخر ، الى العين . ان ذلك هو علاقة جسمية بين أشياء جسمية . بيد أن الشكل البضاعي وتلك العلاقة بين قيم منتجات

Mannsmaad ، Mannshauet والخ. أنظر *Georg Ludwig von Maurer*. «Einleitung zur Geschichte der Mark-, Nof-, u. s. w. Verfassung». München, 1854, S. 129 sq.

العمل التي يتجلى من خلالها ، ليس لهما على الاطلاق أي جامع يجمعهما بالطبيعة الجسمية للأشياء وما ينجم عن ذلك من علاقات بين الأشياء . وما ذلك سوى علاقة اجتماعية محددة بين الناس أنفسهم ، تلك العلاقة التي تتخذ في أعينهم شكلاً خيالياً للعلاقة بين الأشياء . وفيما لو توخينا ايجاد شبيه لهذا الأمر لكان علينا أن نتوغل في المجالات الضبابية لعالم الدين . فهنا تبدو منتجات الدماغ البشري كائنات مستقلة لها حياتها الذاتية وعلاقات محددة مع الناس ومع بعضها البعض . وهذا ما يحصل أيضاً لمنتجات الأيدي البشرية في عالم البضائع . اني أسمي هذا بالصنمية ، التي تلازم منتجات العمل ما ان يتم انتاجها كبضائع ، والتي لا تنفصل بالتالي عن الانتاج البضاعي .

ان هذا الطابع الصنمي لعالم البضائع ينجم ، كما أظهر التحليل السابق ، عن الطابع الاجتماعي المتميز للعمل المنتج للبضائع .

وان أشياء الاستهلاك لا تصبح بضائع بشكل عام الا لأنها منتجات لأعمال خاصة مستقلة بعضها عن البعض . وان مجموع هذه الأعمال الخاصة يشكل العمل الاجمالي للمجتمع . وبما أن المنتجين لا يدخلون في اتصال اجتماعي فيما بينهم الا عن طريق تبادل منتجات عملهم ، فان الطابع الاجتماعي المتميز لأعمالهم الخاصة يتجلى في أطر هذا التبادل فقط . وبعبارة أخرى ، فان الأعمال الخاصة لا تتحقق واقعياً كحلقات للعمل الاجتماعي الاجمالي الا من خلال تلك العلاقات التي يقيمها التبادل بين منتجات العمل ، وبواسطتها بين المنتجين أنفسهم أيضاً . ولذا ، تبدو للأخيرين ، أي للمنتجين ، العلاقات الاجتماعية لأعمالهم الخاصة كما هي عليه في الواقع ، أي ليس علاقات اجتماعية مباشرة بين الأشخاص أنفسهم في عملهم ، بل على العكس علاقات شيئية بين الأشخاص وعلاقات اجتماعية بين الأشياء .

ولا تحصل منتجات العمل الا في أطر تبادلها على شكل قيمي موحد اجتماعياً ومتميز عن أشكالها الاستعمالية المتباينة حسياً . وهذا التقسيم لناتج العمل الى شيء نافع وشيء قيمي لا يتحقق في الواقع الا بعد أن ينتشر التبادل انتشاراً كافياً ويكتسب أهمية بحيث أن الأشياء النافعة تنتج للتبادل خصيصاً ، ولذلك يؤخذ الطابع القيمي للاشياء بالاعتبار لدى انتاجها بالذات . ومنذ هذه اللحظة تكتسب الأعمال الخاصة للمنتجين طابعاً اجتماعياً مزدوجاً بالفعل . فمن جهة يجب عليها باعتبارها أنواعاً محددة من العمل النافع أن تلبي حاجة اجتماعية معينة وأن تبرر على هذا النحو مهمتها كحلقات للعمل الاجمالي ، كحلقات نظام للتقسيم الاجتماعي للعمل نشأ عفوياً . ومن جهة أخرى فهي لا تلبي الا حاجات متنوعة لمنتجيها ذاتهم ، لأن كل نوع متميز من العمل الخاص النافع يمكن أن يبادل بأي نوع متميز آخر من العمل الخاص النافع ، وبالتالي فهو مساو له . والمساواة بين أنواع العمل المختلفة عن بعضها البعض toto coelo [في جميع النواحي] لا يمكن أن تتجلى الا من خلال التجرد عن عدم المساواة الفعلية فيما بينها ، ومن خلال ارجاعها الى طابع مشترك لها تملكه بوصفها انفاقات لقوة العمل البشرية ، بوصفها عملاً بشرياً مجرداً . بيد أن دماغ المنتجين الخاصين يعكس هذا الطابع الاجتماعي المزدوج لأعمالهم الخاصة بتلك الأشكال التي تبرز في الممارسة اليومية ، في تبادل المنتجات : اذن فهو يعكس الطابع النافع اجتماعياً لأعمالهم الخاصة على شكل أن ناتج العمل يجب أن يكون نافعاً ، ولكن ليس للمنتج نفسه بل للناس الآخرين ؛ وهو يعكس الطابع الاجتماعي للمساواة بين أنواع العمل المختلفة على شكل أن هذه الأشياء المتباينة مادياً ، أي منتجات العمل ، هي قيم .

اذن ، يقابل الناس منتجات عملهم كقيم ليس لسبب أن هذه

الأشياء تعتبر بالنسبة لهم مجرد غلف شيئية للعمل البشري المتجانس . بل على العكس . فالناس ، اذ يعادلون عند التبادل منتجاتهم المختلفة أحدها بالآخر كقيم ، انما يعادلون أنواع عملهم المختلفة أحدها بالآخر كعمل بشري . انهم لا يدركون ذلك ولكن يفعلونه * . وهكذا ، فماهية القيمة غير مكتوبة على جبينها . بل اكثر من ذلك ، فان القيمة تحول كل ناتج من منتجات العمل الى هيروغليف اجتماعي . وفيما بعد يسعى الناس لحل لغز هذا الهيروغليف وللتغلغل في سر ناتجهم الاجتماعي الخاص ، لأن تحديد مواد الاستهلاك كقيم هو ناتج اجتماعي للناس لدرجة ليست أقل من اللغة مثلاً . ثم ان الاكتشاف العلمي الذي جاء فيما بعد والقائل بأن منتجات العمل لا تمثل ، لكونها قيماً ، سوى تعبير شيئي عن العمل البشري المنفق على انتاجها ، يشكل عهداً في تاريخ تطور البشرية ، الا أنه لا يبدد اطلاقاً المظهر الشيئي الذي يرتديه الطابع الاجتماعي للعمل . ومن المحق القول بالنسبة للشكل المعين الخاص من الانتاج فقط ، أي للانتاج البضاعي ، أن الطابع الاجتماعي المتميز للأعمال الخاصة المستقلة عن بعضها البعض يتجلى في تساويها بوصفها عملاً بشرياً بوجه عام وأنه يتخذ شكل الطابع القيمي لمنتجات العمل . ومع ذلك فللناس الذين تشملهم علاقات الانتاج البضاعي تبدو هذه المزايا الخاصة لهذا الأخير — سواء قبل الاكتشاف المذكور أم بعده — ذات أهمية شاملة مثلما تبقى خواص الهواء — شكله الجسدي المادي — قائمة رغم أن العلم قد حلل الهواء الى عناصره الأساسية .

وعملياً يهتم الأشخاص الذين يتبادلون المنتجات أول ما يهتمون بالسؤال التالي : كم من منتجات الآخرين يمكن الحصول عليها لقاء منتجاتهم ،

---

* ملاحظة للطبعة الثانية. لذلك ، عندما يقول غاليياني : ان القيمة هي علاقة بين شخصين «La Ricchezza è una ragione tra due persone» — كان يجب عليه أن يضيف : علاقة مغطاة بغلاف شيئي (Galiani. «Della Moneta» ، ص ٢٢١ ، المجلد ٣ ،

أي ما هي النسب التي تتبادل بها المنتجات فيما بينها ؟ وعندما تبلغ هذه النسب رسوخاً معيناً وتصبح مألوفة يبدو عندئذ وكأنها مشترطة بطبيعة منتجات العمل ذاتها. وعلى سبيل المثال فان تساوي قيمة طن من الحديد وأوقيتين من الذهب ينظر اليه تماماً كواقع أن لرطل من الذهب ورطل من الحديد وزناً واحداً بغض النظر عن اختلاف الخواص الفيزيائية والكيمياوية لهذين الجسدين . وفي الواقع لا يتأكد الطابع القيمي لمنتجات العمل الا من خلال تجليها كقيم ذات مقدار معين . وتتغير مقادير القيم بصورة متواصلة بغض النظر عن رغبة وتنبؤ ونشاط الأشخاص الذين يتبادلون المنتجات . وبنظر هؤلاء الأخيرين تتخذ حركتهم الاجتماعية شكل حركة للأشياء يخضعون لها بدلاً من أن يخضعوها لأنفسهم. ولا بد من وجود الانتاج البضاعي المتطور تماماً كي ينشأ من التجربة ذاتها الفهم العلمي لواقع أن الأعمال الخاصة المنفردة التي تتحقق بصورة مستقلة عن بعضها البعض ، ولكن المرتبطة فيما بينها من جميع النواحي بوصفها حلقات في التقسيم الاجتماعي للعمل الناشئ طبيعياً ، ترجع على الدوام الى تناسبها الكمي اجتماعياً . ولنشوء هذا الفهم العلمي لا بد من وجود الانتاج البضاعي المتطور تماماً لأن وقت العمل الضروري اجتماعياً لانتاج المنتجات لا يشق لنفسه الطريق عبر العلاقات التبادلية العرضية والمتأرجحة باستمرار لمنتجات الأعمال الخاصة الا بالعنف ، كقانون ضبط طبيعي يفعل على غرار قانون الجاذبية عندما ينهار بيت على الرؤوس * . ولذا فان تحديد مقدار القيمة بوقت العمل هو سر يختفي وراء حركة القيم النسبية للبضائع المرئية للعين . وان الكشف عن

اصدار كوستودي : Scrittori Classici Italiani di Economia Politica». Parte Moderna, Milano, 1803).

* «ما الذي ينبغي علينا أن نفكر به بصدد قانون لا يستطيع أن يشق لنفسه الطريق الا بواسطة ثورات دورية ؟ انه قانون طبيعي يقوم على أساس أن المشتركين هنا يفعلون بصورة

هذا السر يزيل الوهم الذي يصور أن مقدار قيمة منتجات العمل يتحدد بمحض الصدفة ، ولكنه لا يزيل اطلاقاً الشكل الشيئي لتحديد مقدار القيمة .

ان التأمل في أشكال الحياة البشرية ، وبالتالي التحليل العلمي لهذه الأشكال ، يختاران بصورة عامة طريقاً يناقض تطورها الفعلي . فهو يبدأ post festum [بعد وقوع الأمر] ، أي أنه ينطلق من النتائج الجاهزة لعملية التطور . والأشكال التي تمهر منتجات العمل بطابع البضاعة ، والتي تعتبر لذلك مقدمات للتداول البضاعي ، كانت قد اكتسبت ثبات الأشكال الطبيعية للحياة الاجتماعية قبل أن قام الناس بأول محاولة لأن يدركوا ليس الطابع التاريخي لهذه الأشكال — وهذه الأخيرة قد اتخذت ، على العكس ، طابع الثبات بالنسبة لهم — بل مجرد مضمونها . اذن ، ان تحليل أسعار البضائع هو وحده الذي أدى الى تحديد مقدار القيمة ، وان التعبير النقدي العام عن البضائع هو فقط الذي أتاح امكانية اثبات طابعها كقيم . ولكن هذا الشكل الناجز بالذات لعالم البضائع — أي شكله النقدي — يخفي وراء الأشياء الطابع الاجتماعي للأعمال الخاصة ، وبالتالي العلاقات الاجتماعية بين العاملين الخاصين أيضاً ، بدلاً من كشف هذه العلاقات بكل صفائها . وعندما أقول : ان علاقة السترة والحذاء والخ بالنسيج هي علاقتها بالتجسيد العام للعمل البشري المجرد ، فان سخف هذه العبارة يفقأ العين . ولكن عندما يقوم منتجو الستر والأحذية والخ بمقارنة هذه البضائع بالنسيج أو — وهذا لا يغير من الأمر شيئاً — بالذهب والفضة على اعتبارهما المعادل

لاواعية» (فريدريك انجلس. «مسودات لنقد الاقتصاد السياسي» في مجلة «Deutsch-Französische Jahrbücher» التي يصدرها ارنولد روغه وكارل ماركس . باريس ، ١٨٤٤) .

العام ، فان علاقة أعمالهم الخاصة بالعمل الاجتماعي الاجمالي تبدو لهم على هذا الشكل السخيف بالذات .

ان اشكالاً من هذا النوع هي بالذات التي تشكل مقولات الاقتصاد البرجوازي . انها أشكال فكرية اجتماعية الشأن ، وبالتالي أشكال موضوعية لعلاقات الانتاج الملازمة للأسلوب الاجتماعي المعني المحدد تاريخياً للانتاج ، ألا وهو الانتاج البضاعي . ولذلك ، فان كل صوفية عالم البضائع ، وكل الغرابات والأشباح التي تضبب منتجات العمل في ظل سيادة الانتاج البضاعي ، كل ذلك يزول في الحال ما ان ننتقل الى أشكال أخرى للانتاج .

وبما أن الاقتصاد السياسي يهوى الروبنسونيات * فلنتصور بادئ الأمر روبنسون في جزيرته . فمهما كان متواضعاً في عاداته ، كان لا بد له مع ذلك من أن يلبي حاجاته المتنوعة وأن ينفذ لذلك اعمالاً نافعة متنوعة : أن يصنع الأدوات والأثاث ، ويدجن حيوان اللاما ، ويصطاد السمك ، ويذهب الى الصيد ، والخ . ولا نتكلم هنا عن الصلاة وما اليها نظراً لأن صاحبنا روبنسون يجد فيها متعة وينظر الى هذا النوع من النشاط على أنه من باب الراحة . وبالرغم من تنوع وظائفه الانتاجية فهو يعرف أنها جميعاً ليست سوى أشكال مختلفة لنشاط روبنسون

* ملاحظة للطبعة الثانية . حتى ريكاردو نفسه لم يستطع أن يستغني عن روبنسونيته . «فهو يجعل صياد السمك البدائي والصياد البري البدائي في الحال ، بوصفهما مالكين للبضائع ، يتبادلان السمك والغنيمة بمقادير تتناسب مع وقت العمل المتجسد في هاتين القيمتين التبادليتين . كما أنه يرتكب عند ذلك خطأ في تسلسل تواريخ الحوادث هو أن صياد السمك البدائي والصياد البري البدائي يستخدمان ، لدى حساب أدوات عملهما ، جداول الأقساط المئوية السنوية السارية المفعول في بورصة لندن عام ١٨١٧ . ولربما ان «متوازيات أضلاع السيد أوين» (٣٣) كانت الشكل الوحيد للمجتمع الذي عرفه بالاضافة الى الشكل البرجوازي» (كارل ماركس. «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» . برلين ، ١٨٥٩ ، ص ٣٨ ، ٣٩) .

نفسه ، أي بالتالي أنواع مختلفة للعمل البشري . وبحكم الضرورة ينبغي عليه أن يوزع بدقة وقت عمله على الوظائف المختلفة . أما أن هذه الوظيفة أو تلك تستغرق وقتاً اكثر أو أقل في نشاطه الاجمالي فذلك يتوقف على مقدار اكثر أو أقل من الصعوبات التي عليه أن يتجاوزها لبلوغ النتيجة النافعة المرجوة . فان التجربة تعلمه ذلك ، وينكب صاحبنا روبنسون ، الذي أنقذ من السفينة الغارقة ساعة ودفتراً للحسابات الجارية وحبراً وريشة ، على القيام فوراً بجرد نفسه بنفسه كما يليق ذلك بانكليزي اصيل . ويتضمن سجل جرده قائمة بمواد الاستهلاك التي يملكها ومختلف العمليات الضرورية لانتاجها ، وأخيراً يشار فيه الى وقت العمل الذي يبذله بالمتوسط لصنع كميات معينة من هذه المنتجات المختلفة . وان كافة العلاقات بين روبنسون والأشياء التي تكوّن ثروته التي صنعها بنفسه هي على ذاك القدر من البساطة والشفافية بحيث يستطيع حتى السيد ماكس فيرت أن يستوعبها بدون اجهاد كبير للعقل . ومع ذلك فهي تتضمن كافة التحديدات الهامة للقيمة .

ولكن ، فلنغادر جزيرة روبنسون المضيئة وننتقل الى القرون الوسطى المظلمة في أوربا . فبدلاً من صاحبنا المستقل نجد هنا أناساً تابعين جميعهم : الأقنان والاقطاعيون ، الأتباع والأسياد ، العامة والقساوسة . وان التبعية الشخصية تميز هنا العلاقات الاجتماعية للانتاج المادي وكذلك مجالات الحياة القائمة على أساسه . ولكن نظراً لأن علاقات التبعية الشخصية بالذات هي التي تشكل أساس هذا المجتمع ، فان العمل والمنتجات لا تضطر لاتخاذ شكل خيالي يتميز عن وجودها الرسمي . بل انها تدخل في الدورة الاجتماعية كخدمات عينية وفرائض عينية . وان الشكل الاجتماعي المباشر للعمل يتمثل هنا في شكله الطبيعي ، في خاصيته ، وليس في عموميته كما في مجتمع يقوم على أساس الانتاج

البضاعي . فعمل السخرة يقاس أيضاً بالوقت ، شأنه شأن العمل المنتج للبضائع ، ولكن كل قن يعرف أنه ينفق على خدمة سيده كمية معينة من قوة عمله الذاتية الشخصية . وان ضريبة العشر التي يجب عليه دفعها للقسيس هي شيء اكثر وضوحاً بما لا يقاس من تلك البَركة التي يحصل عليها منه . وهكذا ، مهما يكن تقييم تلك الأقنعة المميزة التي يظهر بها أناس القرون الوسطى تجاه بعضهم البعض فان العلاقات الاجتماعية للأشخاص في عملهم تتجلى هنا على أية حال كعلاقات شخصية لهم بالذات ، ولا تكتسي ثوب علاقات اجتماعية بين الاشياء ، بين منتجات العمل.

ومن أجل دراسة العمل العام ، أي العمل المعمم مباشرة ، ليست بنا حاجة للرجوع الى شكله البدائي الذي نجده على عتبة تاريخ جميع الشعوب المتمدنة * . ويقدم لنا مثالاً اكثر قرباً الانتاج الأبوي الريفي في العائلة الفلاحية التي تنتج من أجل استهلاكها الذاتي القمح والمواشي والغزول والنسيج والملابس والخ . وهذه الأشياء المختلفة تواجه هذه العائلة كمنتجات مختلفة لعملها العائلي ، الا أنها لا تواجه بعضها البعض كبضائع . وان الأعمال المختلفة التي تصنع هذه المنتجات : فلاحة الأرض وتربية المواشي والغزل والنسج والخياطة والخ ، تعتبر وظائف اجتماعية

* ملاحظة للطبعة الثانية . «لقد انتشر في الآونة الأخيرة وهم مثير للضحك يزعم أن شكل الملكية المشاعية البدائية هو شكل سلافي خاص أو حتى شكل روسي محض . انه ذلك الشكل البدائي الذي يمكن أن نتتبعه لدى الرومان والجرمانيين والكلتيين ؛ وتوجد حتى اليوم الراهن لدى الهنود نماذج كثيرة متنوعة منه وان بصورة منقوصة جزئياً . وان الدراسة بمزيد من الدقة للأشكال الآسيوية ، وخاصة الهندية ، الملكية المشاعية من شأنها أن تبين كيف تنجم من الأشكال المختلفة للملكية المشاعية البدائية أشكال تفسخها المختلفة . وعلى سبيل المثال فان الأشكال المختلفة والأصيلة للملكية الخاصة الرومانية والجرمانية يمكن اشتقاقها من مختلف أشكال الملكية المشاعية الهندية» (كارل ماركس. «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي». برلين ، ١٨٥٩ ، ص ١٠) .

في شكلها الطبيعي لأنها وظائف للعائلة التي يوجد فيها ، كما في الانتاج البضاعي ، تقسيم للعمل خاص بها نشأ بصورة طبيعية . وان الفوارق في الجنس والعمر ، وكذلك ظروف العمل الطبيعية المتغيرة تبعاً لتعاقب فصول السنة تضبط توزيع العمل بين أفراد العائلة ووقت عمل كل فرد على حدة . ولكن انفاق قوى العمل الفردية الذي يقاس بالوقت يظهر هنا منذ البداية كتحديد اجتماعي للأعمال ذاتها ، لأن قوى العمل الفردية لا تعمل هنا منذ البداية الا بوصفها أعضاء لقوة العمل الاجمالية للعائلة .

وأخيراً ، فلنتصور ، على سبيل التنويع ، اتحاداً لأناس أحرار يعملون بوسائل انتاج مشتركة وينفقون بصورة منهاجية [selbstbewußt] قوى عملهم الفردية كقوة عمل اجتماعية واحدة . وتتكرر هنا كافة تحديدات عمل روبنسون ولكن على النطاق الاجتماعي وليس الفردي . فكافة منتجات عمل روبنسون كانت ناتجاً شخصياً له على وجه الحصر ، وبالتالي مواد استهلاك له نفسه مباشرة . ان كل ناتج اتحاد الناس الأحرار هو ناتج اجتماعي . ويعاد من جديد استخدام قسم من هذا الناتج كوسائل انتاج . وهذا القسم يبقى اجتماعياً . ولكن القسم الآخر يستهلك كوسائل معيشة من قبل أعضاء الاتحاد . ولذلك يجب توزيعه فيما بينهم . وسيتغير أسلوب هذا التوزيع تبعاً لطابع العضوية الانتاجية-الاجتماعية ذاتها ودرجة التطور التاريخي للمنتجين . ونفترض ، من أجل وضع خط الموازاة مع الانتاج البضاعي فقط ، أن حصة كل منتج في وسائل المعيشة تتحدد بوقت عمله . وبهذا الشرط يمكن لوقت العمل أن يضطلع بدور مزدوج . فتوزيعه المنهاجي-الاجتماعي يقيم العلاقة اللازمة بين مختلف وظائف العمل ومختلف الحاجات . ومن جهة أخرى يعتبر وقت العمل بالاضافة الى ذلك مقياساً لمساهمة المنتجين الفردية في العمل الاجمالي ، وبالتالي في القسم المستهلك فردياً من كل الناتج .

وتبقى العلاقات الاجتماعية للناس تجاه عملهم ومنتجات عملهم واضحة شفافة هنا سواء في الانتاج أم في التوزيع .

وبالنسبة لمجتمع منتجي البضائع ، حيث تتلخص علاقته الانتاجية الاجتماعية العامة في أن المنتجين يعتبرون هنا منتجات عملهم بضائع ، وبالتالي قيماً ، وحيث تقف أعمالهم الخاصة بهذا الشكل الشيئي تجاه بعضها البعض كعمل بشري متجانس ، بالنسبة لهذا المجتمع يكون شكل الدين الاكثر ملاءمة هو المسيحية بعبادتها للانسان المجرد ، ولا سيما في مظاهرها البرجوازية كالبروتستانتية والربوبية والخ . وفي ظل أساليب الانتاج الآسيوية واليونانية والرومانية القديمة فان تحول الناتج الى بضاعة وبالتالي كون الناس منتجين للبضائع يلعبان دوراً خاضعاً لكنه يصبح اكثر أهمية كلما يزداد انحطاط نمط الحياة المشاعي . ان الشعوب التجارية البحتة موجودة ، مثل آلهة أبيقور ، في الرحاب الكونية فقط (٣٤) للعالم القديم ، أو مثل اليهود في مسام المجتمع البولوني . وان هذه العضويات الانتاجية-الاجتماعية القديمة هي اكثر بساطة ووضوحاً بما لا يقاس من العضوية البرجوازية ، ولكنها تقوم اما على أساس عدم نضوج الانسان الفرد الذي لم ينفصل بعد عن الحبل السري للصلات العشائرية الطبيعية مع الناس الآخرين ، واما على أساس العلاقات المباشرة للسيطرة والخضوع . وان شرط وجودها هو الدرجة المنخفضة لتطور قوى العمل المنتجة وما يناسب ذلك من محدودية علاقات الناس بأطر العملية المادية لانتاج الحياة ، أي بالتالي ، محدودية جميع علاقاتهم فيما بينهم ومع الطبيعة . وهذه المحدودية الفعلية انما تنعكس بصورة مثالية في الأديان القديمة التي تؤله الطبيعة وفي التصورات الدينية الشعبية . والانعكاس الديني للعالم الواقعي لا يمكن أن يزول على العموم الا عندما ستتجلى علاقات حياة الناس العملية اليومية في صلاتهم الشفافة والمعقولة

فيما بينهم ومع الطبيعة أيضاً . وان بناء العملية المعيشية الاجتماعية ، أي العملية المادية للانتاج ، لن ينفض عن نفسه الغطاء الضبابي الصوفي الا عندما يغدو ناتجاً للاتحاد الاجتماعي الحر بين الناس وعندما سيقع تحت رقابتهم المنهاجية الواعية . ولكن لا بد لذلك من أساس مادي معين للمجتمع أو عدد من الظروف المادية المعينة للوجود هي بمثابة ناتج نشأ بصورة طبيعية لعملية التطور الطويلة والمبرحة .

صحيح أن الاقتصاد السياسي قد حلل – وان لم يكن بصورة كافية * –

---

* سيرد عرض عدم كفاية تحليل ريكاردو لمقدار القيمة – وهو أفضل تحليل – في الكتابين الثالث والرابع من هذا المؤلف . أما ما يتعلق بالقيمة عموماً فان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لا يميز مباشرة في أي مكان بصورة واضحة وواعية تماماً بين العمل كما يعبر عنه في القيمة ، وبين العمل ذاته كما يعبر عنه في القيمة الاستعمالية للناتج . وبالطبع ، فان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يميز ذلك في الواقع لأنه يعالج العمل في الحالة الأولى من جانبه الكمي وفي الحالة الثانية من جانبه الكيفي . ولكنه لا يخطر على باله أن الفارق الكمي الصرف بين أنواع العمل يفترض وحدتها أو مساواتها الكيفية ، وبالتالي ارجاعها الى العمل البشري المجرد . فريكاردو ، مثلا ، يعلن أنه موافق على الكلمات التالية لدستوت دي تراسي : «بما أنه من الواضح تماماً أن قدراتنا الجسدية والروحية هي الثروة الأولية الوحيدة فان استخدام هذه القدرات ، أي العمل ، يعتبر كنزنا الأولي الوحيد . وهذا الاستخدام فقط هو الذي يخلق جميع الأشياء التي نسميها الثروة ... وواضح أيضاً أن هذه الأشياء جميعاً لا تمثل سوى العمل الذي خلقها ، واذا كانت لها قيمة أو حتى قيمتان مختلفتان فلا تنجم هذه القيمة الا عن قيمة العمل الذي يخلق هذه الأشياء» . (*Ricardo*. «The Principles of Political Economy», 3rd ed. London, 1821, p. 334). ونكتفي بملاحظة أن ريكاردو ينسب الى دستوت فهمه هو الأعمق للمسألة . صحيح أن دستوت يقول من جهة ان كافة الأشياء التي تؤلف ثروتنا «تمثل العمل الذي خلقها» ، لكنه يزعم من جهة أخرى أن «القيمتين المختلفتين» لها (الاستعمالية والتبادلية) تستمدان من «قيمة العمل» . وهو بذلك يكرر تفاهات الاقتصاد السياسي المبتذل الذي يفترض قيمة احدى البضائع (العمل في هذه الحالة) من أجل أن يتم بواسطتها فيما بعد تحديد قيمة البضائع الأخرى . أما ريكاردو فيقرأه على النحو التالي : في القيمة **الاستعمالية** وفي القيمة التبادلية أيضاً يتمثل العمل (وليس قيمة العمل) . ولكن ريكاردو نفسه يميز الطابع المزدوج للعمل ، المتمثل بصورة مزدوجة أيضاً ، بنحو سيئ الى حد أنه يضطر على مدى

القيمة ومقدار القيمة وكشف عن المضمون الكامن في هذين الشكلين . الا أنه لم يطرح ولا مرة واحدة السؤال التالي : لماذا يتخذ هذا المضمون ذاك الشكل ، وبكلمات أخرى : لماذا يعبر عن العمل من خلال القيمة ، بينما يعبر عن وقت العمل ، كمقياس له ، من خلال مقدار قيمة ناتج العمل ؟ * ان الصيغ الممهورة بخاتم الانتماء الى تلك التشكيلة الاجتماعية التي تسيطر فيها عملية الانتاج على الناس ، وليس الانسان هو الذي يسيطر على عملية الانتاج ، ان هذه الصيغ تبدو للوعي البرجوازي

فصل كامل «القيمة والثروة وخواصهما المميزة» لأن ينهمك في معالجة تفاهات سيد مثل ج . ب . ساي . ويلاحظ باندهاش في نهاية المطاف أن دستوت ، على الرغم من اعترافه سوية معه بأن العمل هو مصدر القيمة ، يصبح في الوقت ذاته موافقاً مع ساي أيضاً في تحديده لمفهوم القيمة .

* تتلخص احدى النقائص الأساسية للاقتصاد السياسي الكلاسيكي في أنه لم يفلح أبداً في أن يستخلص من تحليل البضاعة، وخاصة القيمة البضاعية ، ذلك الشكل للقيمة الذي يجعل منها قيمة تبادلية . فهذا الاقتصاد بشخص أفضل ممثليه آدم سميث وريكاردو يعتبر شكل القيمة شيئاً ما لامبالياً اطلاقاً وحتى شيئاً خارجياً بالنسبة لطبيعة البضاعة . ولا يقتصر سبب ذلك على ان تحليل مقدار القيمة يستأثر بكل اهتمام هذا الاقتصاد . بل ان هذا السبب هو أعمق من ذلك . فشكل قيمة ناتج العمل هو الشكل الاكثر تجريداً وفي الوقت ذاته الشكل الاكثر عمومية لأسلوب الانتاج البرجوازي الذي يتصف بهذا الشكل بالذات كطراز متميز للانتاج الاجتماعي، ويتصف به تاريخياً مع ذلك . واذا نظرنا الى أسلوب الانتاج البرجوازي على أنه شكل طبيعي خالد للانتاج الاجتماعي فلا مفر من أن تبقى خفية أيضاً الخصائص المميزة لشكل القيمة ، وبالتالي خصائص شكل البضاعة ، وفي التطور اللاحق – خصائص شكل النقد وشكل الرأسمال والخ . ولذلك فلدى الاقتصاديين ، الذين يعترفون بأن مقدار القيمة يقاس بوقت العمل نجد اكثر التصورات تنوعاً وتناقضاً عن النقد ، أي عن المعادل العام بصورته الناجزة . ويبرز ذلك بجلاء خاص ، مثلا ، عند دراسة الشؤون المصرفية حيث لا تصلح التحديدات الدارجة المبتذلة للنقود . ومقابل ذلك ظهر النظام المركنتلي المجدد (غانيل والآخرون) الذي لا يرى في القيمة سوى شكل اجتماعي أو ، من الأفضل القول ، وميض لا ماهية له لهذا الشكل. – ألاحظ مرة والى الأبد أني أقصد بالاقتصاد السياسي الكلاسيكي مجمل الاقتصاد السياسي ابتداء من و. بيتي ، ذلك الاقتصاد الذي يدرس الترابطات الداخلية لعلاقات الانتاج

لهذا الاقتصاد شيئاً بديهياً وطبيعياً وضرورياً ضرورة العمل المنتج ذاته . ولذلك فانه يستخف بالأشكال ما قبل البرجوازية للعضوية الانتاجية الاجتماعية على الطريقة ذاتها تقريباً التي يستخف بها آباء الكنيسة بالأديان السابقة للمسيحية * .

البرجوازية . وخلافاً له فان الاقتصاد السياسي المبتذل يراوح فقط في مجال الترابطات الخارجية الموهومة ، ويجتر من جديد وجديد الموضوع الذي عالجه الاقتصاد السياسي العلمي منذ زمن بعيد ، وذلك بهدف ايجاد تفسير مقبول لدى البرجوازية لاكثر الظواهر فظاظة ، كما يقال ، في الحياة الاقتصادية وتكييفها مع حياة البرجوازي المنزلية . أما ما يتعلق بالباقي فيكتفي هذا الاقتصاد بأن ينظم بحذلقة التصورات البالية والمغرورة لرجال الانتاج البرجوازيين عن عالمهم الذاتي بوصفه افضل العوالم ويعلن ان هذه التصورات هي حقائق خالدة.

* «يستخدم الاقتصاديون أسلوباً غريباً جداً في أحكامهم . فلا يوجد بالنسبة لهم سوى نوعين من المؤسسات : بعضها مصطنعة والأخرى طبيعية . فالمؤسسات الاقطاعية مصطنعة ، والبرجوازية طبيعية . والاقتصاديون في هذه الحالة يشبهون علماء اللاهوت الذين يقيمون أيضاً نوعين من الأديان . فكل دين غير دينهم هو من اختلاق البشر ، بينما دينهم ، هم ، هو من لدن الله ...وهكذا كان ثمة حتى اليوم تاريخ ، أما الآن فلم يعد له وجود» (كارل ماركس. «بؤس الفلسفة . رد على «فلسفة البؤس »للسيد برودون» ، ١٨٤٧ ، ص ١١٣) . وان من يثير الضحك حقاً هو السيد باستيا الذي يتخيل أن الاغريق والرومان القدماء عاشوا على النهب وحده . فاذا كان هناك أناس يعيشون على النهب قروناً كاملة فيجب أن يكون موجوداً على الدوام شيء ما يمكن نهبه ، وبكلمات أخرى يجب أن يجري بصورة متواصلة تجديد انتاج مادة النهب. ولذلك ينبغي الظن بأنه كانت لدى الاغريق والرومان عملية انتاج ما ، اقتصاد ما كان يشكل البناء التحتي المادي لعالمهم مثلما يشكل الاقتصاد البرجوازي البناء التحتي للعالم المعاصر . أم لربما يود باستيا القول بأن أسلوب الانتاج القائم على أساس عمل العبيد يقوم بالتالي على أساس نظام النهب ؟ انه يلج ، والحالة هذه ، في طريق خطر . ولكن اذا كان مفكر عملاق كأرسطو قد أخطأ في تقديره لعمل العبيد فلماذا يجب أن نتوقع تقديراً صائباً للعمل المأجور من اقتصادي قزم كباستيا ؟ – انني أنتهز هذه المناسبة لأرد بايجاز على الاعتراض الذي ظهر في احدى الصحف الألمانية الأمريكية على كتابي «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» ، ١٨٥٩ . فبرأي الصحيفة ان وجهة نظري القائلة بأن أسلوب الانتاج المعين والعلاقات الانتاجية التي تناسبه، أي باختصار– «البنية الاقتصادية للمجتمع تشكل البناء التحتي

مما يدل على مدى اضلال بعض الاقتصاديين بسبب الصنمية الملازمة لعالم البضائع ، أو المظهر الشيئي لتحديدات العمل الاجتماعية هو الجدل الممل والبليد حول دور الطبيعة في عملية خلق القيمة التبادلية . فبما أن القيمة التبادلية ما هي الا أسلوب اجتماعي معين للتعبير عن العمل المنفق على انتاج الشيء ، فمن البديهي أن القيمة التبادلية لا تتضمن من المادة التي تقدمها الطبيعة اكثر مما يتضمن منها سعر صرف الحوالات مثلاً .

ونظراً لأن شكل البضاعة هو الشكل الاكثر عمومية وغير المتطور للانتاج البرجوازي ، ومن جراء ذلك ينشأ مبكراً جداً وان لم يكن الشكل السائد وبالتالي المميز في العصور السابقة كما هو عليه في أيامنا هذه ، فيبدو أنه من السهل نسبياً اجتلاء طابعه الصنمي . ولكن في الأشكال الاكثر ملموسية يختفي حتى مظهر البساطة هذا . فمن أين تنشأ أوهام

الواقعي الذي يقوم عليه البناء الفوقي الحقوقي والسياسي والذي تناسبه أشكال معينة من الوعي الاجتماعي» وبأن «أسلوب انتاج الحياة المادية يحدد العمليات الاجتماعية والسياسية والروحية للحياة بصورة عامة» ، كل ذلك يصلح ، برأي الصحيفة ، للعالم المعاصر حيث تسود المصالح المادية ، ولكنه لا يصلح لا للعصور الوسطى عندما كانت تسود الكاثوليكية ولا لاثينا القديمة أو روما حيث كانت تسود السياسة . ومما يثير الدهشة قبل كل شيء أنه لا يزال يوجد شخص يمكنه الافتراض بأن هذه الجمل الدارجة عن العصور الوسطى والعالم القديم يجهلها ولو أحد ما . ومن الواضح على أية حال أن العصور الوسطى لم تستطع أن تعيش على الكاثوليكية كما لم يستطع العالم القديم أن يعيش على السياسة . بل على العكس ، فذلك الأسلوب الذي كانوا يحصلون بواسطته في كل من العهدين المذكورين على وسائل المعيشة يفسر لماذا كانت السياسة تضطلع بالدور الرئيسي في احدى الحالتين والكاثوليكية في الأخرى . وما عدا ذلك ، لا ينبغي للمرء أن يتمتع بمعارف عميقة جداً ، مثلا فيما يتعلق بتاريخ الجمهورية الرومانية ، ليعرف أن سر تاريخها يكمن في تاريخ ملكية الأرض . ومن جهة أخرى لقد تعين على دون كيشوت أن يدفع ثمناً باهظاً جزاء خطئه عندما تصور أن الفروسية الجوالة تتلاءم على حد سواء مع جميع اشكال المجتمع الاقتصادية .

النظام النقدي ؟ من واقع أن هذا النظام لم ير أن الذهب والفضة يمثلان ، بصفتهما نقداً ، علاقة انتاجية اجتماعية ، ولكن على شكل أشياء طبيعية ذات خواص اجتماعية غريبة . أو خذوا الاقتصاد السياسي الحديث الذي ينظر من علُ الى النظام النقدي : أفلا تصبح صنميته جلية الوضوح ما ان يشرع في دراسة الرأسمال ؟ وهل منذ أمد بعيد اختفى وهم الفيزيوقراطيين بأن الريع العقاري ينشأ من الأرض وليس من المجتمع ؟

ولكن بغية عدم استباق الحوادث نكتفي هنا بمثال آخر يتعلق بشكل البضاعة ذاته . فيما لو امتلكت البضائع موهبة الكلام لقالت : ان قيمتنا الاستعمالية قد تهم الناس . أما نحن ، بوصفنا أشياء ، فلا تخصنا . أما ما له شأن بطبيعتنا الشيئية فهو القيمة . وان تداولنا نحن كأشياء-بضائع هو أفضل دليل على ذلك . فنحن ننظر الى بعضنا البعض كقيم تبادلية وحسب . ولنسمع الآن كيف تنطق روح البضاعة على لسان الاقتصادي :

«ان القيمة» (القيمة التبادلية) «هي خاصية للأشياء ، والثروة» (القيمة الاستعمالية) «هي خاصية للانسان . وبهذا المعنى تفترض القيمة التبادل بالضرورة ، أما الثروة فلا» * . «ان الثروة» (القيمة الاستعمالية) «هي صفة للانسان ، والقيمة صفة للبضاعة . فالانسان أو المجتمع ثريان ، واللؤلؤة أو الماسة ثمينتان ... وللؤلؤة أو الماسة قيمة بوصفهما لؤلؤة أو ماسة» ** .

وحتى الآن لم يكتشف ولا كيماوي واحد قيمة تبادلية في اللؤلؤة أو الماسة . ولكن الاقتصاديين المخترعين لهذه المادة « الكيماوية » ، والذين يدعون لأنفسهم العمق الانتقادي للفكر ، يرون أن القيمة الاستعمالية

---

* «Observations on certain verbal disputes in Political Economy, particularly relating to Value, and to Demand and Supply». London, 1821, p. 16.

** *S. Bailey.* «A Critical Dissertation on the Nature etc. of Value», p. 165.

للأشياء لا تتوقف على خواصها الشيئية ، في حين أن القيمة تلازمها كأشياء . ومما يرسخ قناعتهم في ذلك أمر مدهش هو أن القيمة الاستعمالية للأشياء تتحقق بالنسبة للناس بدون تبادل ، أي من خلال العلاقة المباشرة بين الشيء والانسان ، في حين أن القيمة لا يمكن أن تتحقق الا من خلال التبادل ، أي في عملية اجتماعية معينة . وكيف يمكن للمرء ألاّ يتذكر هنا دوغبري الطيب الذي يلقن الحارس الليلي سيكول (٣٥) قائلا : « ان بهاء الطلعة هو هبة من الظروف ، أما فن القراءة والكتابة فموهبة من الطبيعة » * .

---

* ان مؤلف «Observations» وكذلك س . بيلي يتهمان ريكاردو بأنه لم يلاحظ الطابع النسبي للقيمة التبادلية وحولها الى شيء ما مطلق . أما في الواقع فعلى العكس : فهو قد أرجع تلك النسبية الظاهرية التى تتسم بها هذه الأشياء ، الماسة واللؤلؤة مثلا ، بصفتها قيماً تبادلية ، الى العلاقة الحقيقية المختفية وراء ظاهريتها هذه ، الى نسبيتها كمجرد تعابير عن العمل البشري. واذا كان أنصار ريكاردو قد ردوا على بيلي بفظاظة ، ولكن بلا براهين دامغة ، فما ذلك الا لأنهم لم يجدوا لدى ريكاردو نفسه ما يشير الى الصلة الداخلية بين القيمة وشكل القيمة ، أو القيمة التبادلية .

الفصل الثاني

عملية التبادل

ليس بوسع البضائع أن تذهب الى السوق من تلقاء ذاتها وأن تتبادل فيما بينها . اذن ، يجب علينا أن نيمم وجهنا شطر خزانها ، شطر مالكي البضائع . والبضائع هي أشياء ، ولذلك فهي عاجزة عن ابداء المقاومة في وجه الانسان . فاذا لم تذهب عن طيب خاطر فباستطاعته استخدام القوة ، أي أخذها عنوة * . ولكي تستطيع هذه الأشياء ان تدخل في علاقات مع بعضها البعض كبضائع ، يتوجب على مالكي البضائع أن يدخلوا مع بعضهم البعض في علاقات كأشخاص تتصرف اراداتهم بهذه الأشياء : اذن ، فأحد مالكي البضائع لا يستطيع الا بارادة الآخر ، وبالتالي لا يستطيع كل منهما الا عن طريق الفعل الارادي الواحد المشترك لهما ، أن يستأثر ببضاعة الغير متخلياً عن بضاعته هو . وبالتالي يجب أن يعترفا ببعضهما البعض بوصفهما مالكين خاصين . وهذه العلاقة الحقوقية ، التي يعتبر العقد شكلها — سواء كان موثقاً بالقانون أم لا — هي علاقة ارادية تنعكس فيها العلاقة الاقتصادية . وان مضمون

---

* في القرن الثاني عشر ، المجيد جداً بتقواه ، غالباً ما كانت ترد بين البضائع أشياء جد لطيفة . وعلى سبيل المثال فان كاتباً فرنسياً من ذلك الزمن يذكر من بين البضائع الموجودة في سوق لاندي (٣٦) ، الى جانب الأقمشة والأحذية والجلود والأدوات الزراعية والفراء والخ ، كذلك «femmes folles de leur corps» [المومسات] .

هذه العلاقة الحقوقية أو الارادية قد نجم عن العلاقة الاقتصادية ذاتها * .
ولا يوجد الأشخاص هنا بالنسبة لبعضهم البعض سوى كممثلين للبضائع ، أي كمالكي البضائع . وفي سياق البحث سنرى بشكل عام أن الأقنعة الاقتصادية المميزة للأشخاص ما هي الا تجسيد للعلاقات الاقتصادية التي يواجه هؤلاء الأشخاص بعضهم البعض بوصفهم حاملين لها .

ان ما يميز مالك البضاعة عن بضاعته هو بالضبط حقيقة أن كل جسد بضاعي آخر ما هو بالنسبة للبضاعة المعنية سوى شكل لتجلي قيمتها هي . والبضاعة ، التي هي المساوي والماجن بالفطرة ، مستعدة دوماً لأن تبادل ليس الروح وحسب ، بل والجسد أيضاً مع أية بضاعة أخرى حتى ولو كانت هذه الأخيرة ذات طلعة أقل جاذبية من طلعة ماريتورن . ويعوض مالك البضاعة عن افتقار البضاعة هذا الى ادراك الخواص الملموسة للأجساد البضاعية الأخرى بحواسه الخاصة الخمس وحتى اكثر . فبضاعته لا تمثل بالنسبة له قيمة استعمالية مباشرة .

---

* يستمد برودون في البداية مثله الأعلى للعدالة الأبدية ، justice éternelle ، من العلاقات الحقوقية التي تناسب الانتاج البضاعي، ونقول بالمناسبة أنه يقدم بذلك البرهان المهدئ جداً لجميع ذوي الذهنية الضيقة الأفق على أن شكل الانتاج البضاعي خالد خلود العدالة . وهو يسعى فيما بعد ، على العكس ، لأن يغير ، طبقاً لهذا المثل الأعلى عن العدالة ، الانتاج البضاعي الفعلي وما يطابقه من الحقوق الفعلية . فماذا يسعنا القول في كيماوي يو ، بدلا من أن يدرس القوانين الفعلية للتمثيل الغذائي ويحل على أساسها مهمات معينة ، أن يغير التمثيل الغذائي طبقاً «للأفكار الأبدية » «naturalité» و«affinité» [«للطبيعة» و«القر بة»] ؟ وعندما يقولون لنا ان الربا يتعارض مع «justice éternelle» [«العدالة الأبدية»] «équite éternelle» و«mutualité éternelle» [«الحق الابدي» و«التآزر الأبدي»] وغير ذلك من «verités éternelles» [«الحقائق الابدية»] ، فهل نعرف عن الربا اكثر ولو قليلا مما كان يعرفه آباء الكنيسة عندما كانوا يقولون ان الربا يتعارض مع «grâce éternelle» و«foi éternelle» و«volonté éternelle de Dieu» [«الرحمة الأبدية» و«الايمان الأبدي» و«ارادة الله الأبدية»] ؟

والا لما حملها الى السوق . بل انها تملك قيمة استعمالية بالنسبة للآخرين . أما بالنسبة لمالك البضاعة فان قيمتها الاستعمالية المباشرة كلها تنحصر في أنها تعتبر حاملة للقيمة التبادلية ، واذن فهي وسيلة للتبادل * . ولذلك يسعى مالك البضاعة لأن يصرفها عن طريق مبادلتها ببضائع أخرى يحتاج الى قيمتها الاستعمالية . وان كافة البضائع هي قيم غير استعمالية بالنسبة لمالكيها ، وقيم استعمالية بالنسبة لغير مالكيها . وبالتالي ، يجب عليها أن تنتقل على الدوام من يد الى أخرى . بيد أن هذا الانتقال من يد الى أخرى انما هو تبادلها ، وفي التبادل يواجه بعضها البعض كقيم ويجري تصريفها كقيم . اذن ، يجب للبضائع أن تصرّف كقيم قبل أن تكتسب امكانية التصريف كقيم استعمالية .

ومن جهة أخرى يجب على البضائع ، قبل أن تتمكن من التصريف كقيم ، أن تثبت وجود قيمتها الاستعمالية ، ذلك لأن العمل المنفق على انتاجها لا يؤخذ بالحساب الا بقدر ما تم انفاقه بشكل عمل نافع للآخرين . ولكن التبادل وحده هو القادر على اثبات ما اذا كان العمل نافعاً فعلاً للآخرين وما اذا كان ناتجه يلبي حاجة من حاجات الغير .

ان كل مالك بضاعة لا يرغب في تصريف بضاعته سوى بمبادلتها ببضائع تستطيع قيمتها الاستعمالية أن تلبي حاجاته . ولذلك فان التبادل بالنسبة له عملية فردية صرفة . وهو يرغب من جهة أخرى في تصريف بضاعته كقيمة ، أي في مبادلتها ببضاعة أخرى ذات القيمة

* «لان استخدام كل شيء نوعان . — الأول يلازم الشيء كما هو ، والثاني لا ؛ فالصندل يمكن استخدامه كحذاء وللتبادل أيضاً . وهذا وذاك هما قيمتان استعماليتان للصندل لأن حتى ذلك الذي يبادل الصندل بشيء ما يحتاج اليه ، كالغذاء مثلاً ، انما يستخدم الصندل كصندل . بيد أن ذلك ليس الأسلوب الطبيعي لاستخدامه . لأنه موجود ليس من أجل التبادل» . (*Aristoteles*. «De Republica»، الكتاب الأول ، الفصل ٩) .

بغض النظر عما اذا كانت بضاعته تملك قيمة استعمالية بالنسبة لمالكي البضائع الأخرى أم لا . ولذلك فان التبادل بالنسبة له عملية اجتماعية عامة . ولكن العملية عينها لا يمكنها أن تكون في وقت واحد فردية فقط واجتماعية عامة فقط بالنسبة لجميع مالكي البضائع .

واذا أمعنّا النظر في القضية رأينا أن أي بضاعة غريبة تضطلع بالنسبة لكل مالك بضاعة بدور المعادل الخاص تجاه بضاعته ، وعليه فان بضاعته تضطلع بدور المعادل العام تجاه سائر البضائع الأخرى . ولكن ، بما أن جميع مالكي البضائع متماثلون في هذا الأمر ، فما من بضاعة تعتبر معادلاً عاماً ، ولذلك لا تملك البضائع أيضاً شكل القيمة النسبي العام الذي يمكن أن تتطابق فيه بوصفها قيماً وأن تقارن مع بعضها البعض بوصفها مقادير للقيمة . وهكذا ، فهي لا تواجه بعضها البعض كبضائع عموماً ، بل فقط كمنتجات أو كقيم استعمالية .

وفي هذا الوضع الحرج يحاكم أصحابنا مالكو البضائع على غرار فاوست : « في البداية كان الفعل » (٣٧) . وهم قد فعلوا الفعل قبل أن يشرعوا في المحاكمة . فقوانين طبيعة البضائع تتجلى في الغريزة الطبيعية لمالكي البضائع . ولا يمكنهم أن يعادلوا بضائعهم ببعضها البعض بوصفها قيماً ، وبالتالي بوصفها بضائع ، الا عن طريق مقارنتها ببضاعة أخرى ، أي الا عن طريق وضعها في مواجهة تلك البضاعة باعتبارها معادلاً عاماً . وهذا ما بيّنه تحليل البضاعة . ولكن الفعل الاجتماعي فقط هو الذي يستطيع تحويل بضاعة معينة الى معادل عام . ولذا فان الفعل الاجتماعي لكافة البضائع الأخرى يُفرِد بضاعة معينة واحدة تعبر من خلالها كل هذه البضائع عن قيمها . وبذلك يصبح الشكل الطبيعي لهذه البضاعة شكل المعادل المعترف به اجتماعياً . وبواسطة

العملية الاجتماعية المشار اليها تصبح وظيفة المعادل العام وظيفة اجتماعية مميزة للبضاعة التي تم افرادها . فتغدو هذه الأخيرة نقداً .

«هؤلاء لهم رأي واحد ويعطون الوحش قدرتهم وسلطانهم». «وأن لا يقدر أحد أن يشتري أو يبيع الا من له السمة أو اسم الوحش أو عدد اسمه» (رؤيا يوحنا اللاهوتي) (٣٨).

والبلورة النقدية ناتج ضروري ينبثق من عملية التبادل التي تتعادل فيها بالفعل منتجات العمل المتباينة مع بعضها البعض وتتحول بذلك الى بضائع بالفعل . وان العملية التاريخية لاتساع التبادل وتعمقه تطور التضاد الكامن في طبيعة البضائع بين القيمة الاستعمالية والقيمة . وان الحاجة الى اعطاء تعبير خارجي ، من أجل التداول ، لهذا التضاد تؤدي الى نشوء شكل مستقل لقيمة البضاعة ولا تتوقف حتى يتم ايجاد حل نهائي لهذه المسألة عن طريق تقسيم البضاعة الى بضاعة ونقد. وبالتالي، فبالقدر ذاته الذي يتحقق به تحول منتجات العمل الى بضائع يتحقق أيضاً تحول البضاعة الى نقد* .

ان مقايضة المنتجات مباشرة تملك ، من جهة ، شكل التعبير البسيط عن القيمة ، لكنها ، من جهة أخرى ، لم تكتسبه بعد . فهذا الشكل كما رأينا هو : **س** بضاعة **أ** = **ص** بضاعة **ب** . أما شكل مقايضة المنتجات مباشرة فهو : **س** من مادة الاستهلاك **أ** = **ص** من مادة الاستهلاك **ب**** . وان الشيئين **أ** و **ب** لا يعتبران هنا قبل التبادل

---

* نستطيع الآن أن نقدر كما يجب احتيالات الاشتراكية البرجوازية الصغيرة التي تود تخليد الانتاج البضاعي وفي الوقت ذاته ازالة «التضاد بين النقد والبضاعة» ، أي ازالة النقد ذاته باعتبار أنه لا يوجد سوى كاحدى مقومات هذا التضاد . ولربما يمكن السعي بنفس القدر من النجاح لالغاء البابا مع الحفاظ في الوقت ذاته على الكاثوليكية. لتفصيل اكبر في هذا الموضوع أنظر كتابي «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»، ص ٦١ وما بعدها .

** طالما لا يتحقق تبادل شيئين استعماليين مختلفين، بل تعرض كتلة مختلطة من الأشياء بمثابة معادل لقاء شيء واحد ، وهذا ما نجده لدى المتوحشين غالباً، يعني ذلك أنه حتى مقايضة المنتجات مباشرة لم تمض الى أبعد من عتبتها .

بضاعتين ، ولا يصبحان بضاعتين الا بفضل التبادل . والمقدمة الأولى الضرورية لأن تصبح مادة الاستهلاك قيمة تبادلية تنحصر في واقع أن مادة الاستهلاك هذه موجودة كقيمة غير استعمالية ومتوفرة بكمية تزيد عن الحاجات المباشرة لمالكها . وان الأشياء بحد ذاتها هي خارجية بالنسبة للانسان ، ولذلك فهي قابلة للاغتراب . ولكي يصبح هذا الاغتراب متبادلاً لا ينبغي على الناس سوى أن يعاملوا بعضهم البعض ضمنياً معاملة المالكين الخاصين لهذه الأشياء القابلة للاغتراب وبالتالي كأشخاص مستقلين عن بعضهم البعض أيضاً . الا أن علاقة الاغترا ب المتبادل من هذا النوع لا وجود لها بين أفراد المشاعة الناشئة طبيعياً سواء كانت أسرة بطريركية أم مشاعة هندية قديمة أم دولة الانكا (٣٩) ، والخ . فتبادل البضائع يبتدئ هناك حيث تنتهي المشاعة ، في نقاط تماسها مع المشاعات الغريبة أو أفراد المشاعات الغريبة . ولكن ما ان تتحول الأشياء الى بضائع في العلاقات الخارجية حتى تصبح بضائع داخل المشاعة أيضاً عن طريق الفعل العكسي . وتكون نسبتها الكمية التبادلية في البداية عرضية تماماً . وهي لا تدخل في التبادل الا لأن مالكيها يرغبون في تصريفها لبعضهم البعض . وفي أثناء ذلك تزداد شيئاً فشيئاً الحاجة الى مواد الاستهلاك الغريبة . وان التكرار الدائم للتبادل يجعل منه عملية اجتماعية منتظمة . ولذا فمع مرور الوقت يبدأ انتاج قسم على الاقل من منتجات العمل بصورة مقصودة لأجل التبادل . ومنذئذ يترسخ ، من جهة ، التمايز بين منفعة الشيء للاستهلاك المباشر وبين منفعته للتبادل . وتنفصل قيمته الاستعمالية عن قيمته التبادلية . ومن جهة أخرى تصبح تلك النسبة الكمية التي تتبادل بها الأشياء تابعة لانتاجها ذاته . وان العادة تثبّتها كمقادير قيمية .

ان كل بضاعة في مقايضة المنتجات مباشرة هي وسيلة تبادل

مباشرة بالنسبة لمالكها ومعادل بالنسبة لغير مالكها ، ولكن ذلك فقط بشرط أن هذه البضاعة تشكل قيمة استعمالية بالنسبة للأخير . اذن ، ان المادة التي يجري تبادلها لا تحصل بعد على أي شكل للقيمة مستقل عن قيمتها الاستعمالية الخاصة ، أو عن الحاجات الفردية للأشخاص القائمين بالتبادل . ولكن ضرورة هذا الشكل تزداد بازدياد عدد وتنوع البضائع التي تدخل في عملية التبادل . وتنبثق المسألة مع وسائل حلها في آن واحد . فتداول البضائع ، الذي يتبادل فيه مالكو البضائع مصنوعاتهم الخاصة بمصنوعات مختلفة أخرى ويعادلونها ببعضها البعض ، لا يتحقق أبداً دون أن ُتبادل في سياقه مختلف البضائع العائدة لمختلف مالكيها ، ضمن حدود تداولاتها ، ببضاعة ثالثة عينها ودون أن ُتعادل بها كقيم . واذ تصبح هذه البضاعة الثالثة معادلاً لمختلف البضائع الأخرى فانها تكتسب مباشرة الشكل العام أو الاجتماعي للمعادل وان يكن في حدود ضيقة . وان هذا الشكل العام للمعادل ينشأ ويزول مع نشوء وزوال ذلك الاتصال الاجتماعي الخاطف الذي استدعاه الى الوجود . ويكون هذا الشكل بصورة متناوبة وخاطفة من نصيب هذه البضاعة تارة أو تلك تارة أخرى . ولكنه يترسخ بصورة وطيدة ، مع تطور التبادل البضاعي ، في أنواع معينة من البضائع على وجه الحصر ، أو يتبلور بشكل النقد . أما نوع البضاعة الذي يلتحم معه هذا الشكل فذلك من قبيل الصدفة في البداية . الا أن ظرفين يضطلعان هنا بالدور الحاسم على وجه العموم والاجمال . فشكل النقد يلتحم اما مع أهم المواد التي يجري الحصول عليها من الخارج عن طريق التبادل والتي تمثل بالفعل شكلاً نشأ بصورة طبيعية لتجلي القيمة التبادلية للمنتجات المحلية ، واما مع مادة استهلاك تشكل العنصر الرئيسي في الممتلكات المحلية التي يجري التنازل عنها ، كالمواشي مثلاً . وان الشعوب

الرحّل هي أول من تُطور لديها شكل النقد لأن كافة ممتلكاتها توجد في الشكل المنقول وبالتالي في الشكل القابل للتنازل عنه مباشرة ، وكذلك لأن نمط حياتها يؤدي بها على الدوام الى التماس مع المشاعات الغريبة ويدفعها بذلك الى تبادل المنتجات . ولم يكن من النادر أن حوّل الناس الانسان نفسه بشخص العبد الى مادة نقدية أولية ، الا أنهم لم يحوّلوا الارض ابداً الى هذه المادة . فلم يكن بوسع هذه الفكرة أن تنشأ الا في المجتمع البرجوازي المتطور . وهي لم تظهر سوى في الثلث الأخير من القرن السابع عشر ، أما محاولة تحقيقها على النطاق الوطني فقد جرت للمرة الأولى بعد مئة سنة ، ابان الثورة البرجوازية الفرنسية .

وبقدر ما يحطم تبادل البضائع قيوده المحلية الضيقة ، وتنقلب لذلك قيمة البضاعة الى التجسيد المادي للعمل البشري بوجه عام ، فان شكل النقد ينتقل الى البضائع الصالحة على الأخص ، بحكم طبيعتها ذاتها ، لأداء الوظيفة الاجتماعية للمعادل العام ، وبالذات الى المعادن الثمينة .

أما أن « الذهب والفضة ليسا نقداً من حيث طبيعتهما ، ولكن النقد هو من حيث طبيعته ذهب وفضة » * فهذا ما يثبته اتفاق الخواص الطبيعية لهذين المعدنين مع وظائف النقد ** . ولكننا لا نعرف بعد سوى وظيفة واحدة للنقد : أن يكون شكلاً لتجلي قيمة البضاعة ، أو مادة تجد فيها مقادير قيم البضائع التعبير الاجتماعي عنها . وان الشكل

---

* كارل ماركس . «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» ، ص ١٣٥ . «ان المعادن الثمينة ... هي نقد من حيث طبيعتها» (*Galiani*. «Della Moneta» في طبعة كوستودي ، Parte Moderna ، المجلد ٣ ، ص ١٣٧) .

** لتفصيل اكبر في هذا الموضوع أنظر مؤلفي الآنف الذكر ، بند «المعادن الثمينة».

المتماثل لتجلي القيمة ، أو التجسيد المادي للعمل البشري المجرد ، وبالتالي العمل المتماثل ، لا يمكن أن يكون سوى تلك المادة التي تملك جميع نسخها خاصية واحدة . ومن جهة أخرى ، بما أن الفرق بين مقادير القيمة يرتدى طابعاً كمياً بحتاً فيجب أن تكون البضاعة النقدية قابلة لفوارق كمية بحتة ، أي أنه يجب أن تتمتع بتلك الصفات التي تتيح تقسيمها الى أجزاء صغيرة حسب الرغبة وتركيبها من هذه الأجزاء من جديد . وان الذهب والفضة يتمتعان بهذه الصفات من الطبيعة .

ان القيمة الاستعمالية للبضاعة النقدية تصبح مزدوجة . فالبضاعة النقدية ، بالاضافة الى قيمتها الاستعمالية الخاصة العائدة لها بوصفها بضاعة ــ فالذهب مثلاً يستخدم لحشو الأسنان ، كما أنه يعتبر مادة أولية لصنع الكماليات والخ ــ تكتسب قيمة استعمالية صورية تنجم عن وظائفها الاجتماعية المتميزة .

وبما أن كافة البضائع الأخرى ما هي الا معادلات خاصة للنقد ، وبما يعتبر النقد معادلها العام ، فانها بوصفها بضائع خاصة تقف من النقد موقفها من البضاعة العامة * .

لقد رأينا سابقاً أن شكل النقد ما هو الا الانعكاس المتثبت في بضاعة واحدة لعلاقات كافة البضائع الأخرى بها . وبالتالي ، فواقع أن النقد يعتبر بضاعة ** لا يمكن أن يبدو اكتشافاً الا لذلك الذي ينطلق

* «النقد بضاعة شاملة» (*Verri* ، المؤلف المذكور ، ص ١٦) .

** «ان الذهب والفضة بحد ذاتهما ، واللذين يمكن أن نطلق عليهما اسماً عاماً هو المعدن النقدي ، هما ... بضاعتان ... ترتفع قيمتهما تارة وتنخفض تارة أخرى ... وان قيمة المعدن النقدي تعتبر أعلى عندما تصبح كمية منه أقل وزناً كافية لشراء كمية اكبر من منتجات البلد الزراعية أو الصناعية» والخ . ([*S. Clement.*] «A Discourse of the General Notions of Money, Trade, and Exchanges, as they stand in relation each to other».

من الشكل الجاهز للنقد بغية تحليله بعد وقوع الأمر . وان عملية التبادل تضفي على البضاعة ، التي تحولها الى نقد ، لا قيمتها بل مجرد شكلها الخاص للقيمة . وان الخلط بين هذين التحديدين يؤدي الى اعتبار قيمة الذهب والفضة وهمية * . وبما أن النقد بوظائفه المعروفة يمكن الاستعاضة عنه بمجرد رموز للنقد فقد نجم من هنا خطأ آخر : اعتبار أن النقد هو رموز ولا اكثر . ومن جهة أخرى يشف عن هذا الضلال حدس مبهم بأن الشكل النقدي للأشياء هو أمر جانبي ما بالنسبة لها ذاتها وبأن هذا الشكل ما هو الا شكل لتجلي العلاقات البشرية المستترة وراءه . وبهذا المعنى كان من شأن كل بضاعة ان تمثل رمزاً ليس الا ،

By a Merchant. London, 1695, p. 7). «ان الذهب والفضة ، سواء كانا مسكوكين أو غير مسكوكين ، وعلى الرغم من أنهما يستخدمان كمقياس لسائر الأشياء الأخرى ، هما مع ذلك بضاعتان بدرجة لا تقل عن الخمر والتبغ والزبدة والألبسة أو القماش» ([*J. Child.*] «A Discourse concerning Trade, and that in particular of the East-Indies etc.». London, 1689, p. 2). «ان رأسمال وثروة المملكة لا يقتصران على النقود فقط ، كما لا ينبغي اخراج الذهب والفضة من عداد البضائع» ([*Th. Papillon*] «The East-India Trade a most Profitable Trade». London, 1677, p. 4).

* «ان الذهب والفضة يملكان قيمتهما بوصفهما معدنين قبل أن يصبحا نقداً » (*Galiani* المؤلف المذكور) ويقول لوك : «ان الاتفاق الشامل بين الناس قد أضفى على الفضة قيمة وهمية وذلك بحكم صفاتها التي تجعلها صالحة لأداء دور النقد» . وعلى العكس يقول جون لو : «كيف يمكن للأمم المختلفة ان تضفي على شيء ما قيمة وهمية ؟ .. وكيف يمكن لهذه القيمة الوهمية أن تحافظ على نفسها ؟ » أما مدى سوء فهمه هو نفسه لجوهر القضية فتدل عليه كلماته التالية : «لقد جرى تبادل الفضة بتلك القيمة الاستعمالية التي كانت تملكها ، أي بقيمتها الفعلية ؛ وبفضل رسالتها المتلخصة في أداء دور النقد اكتسبت قيمة اضافية أخرى (une valeur additionnelle)» (*Jean Law.* «Considérations sur le numéraire et le commerce» في طبعة دير : «Économistes Financiers du XVIII siècle», p. 469, 470).

لأنها كقيمة ليست سوى غلاف شيئي للعمل البشري المنفق عليها * . ولكن القول بأن تلك الخواص الاجتماعية التي تكتسبها الأشياء على أساس أسلوب انتاج معين ، أو تلك الأشكال الشيئية التي تكتسبها التحديدات الاجتماعية للعمل على أساس أسلوب الانتاج هذا ، رموز بسيطة انما يعني القول بأنها ناتج ارادي للعقل البشري . هكذا كان الأسلوب المحبب لدى منوري القرن الثامن عشر الذين استخدموه ليزيحوا أغطية السرية ، ولو موقتاً على الأقل ، عن تلك الأشكال الغامضة التي اتخذتها العلاقات البشرية والتي لم يكونوا يعرفون تفسير منشئها بعد .

---

* «النقد هو رمزها» (أى رمز البضائع) (*V. de Forbonnais.* «Éléments du Commerce». Nouv. Édit. Leyde, 1766, t. II, p. 143). «ان البضائع تجتذبه باعتباره رمزاً» (المصدر السابق ، ص ١٥٥) . «النقد هو رمز الشيء وممثله» (*Montesquieu.* «Esprit des Loix». Oeuvres. London, 1767, t. II, p. 3). «ان النقد ليس رمزاً بسيطاً لأنه هو نفسه الثروة ؛ وهو ليس ممثلا للقيمة بل هو قيمة بحد ذاته» (Le Trosne ، المؤلف المذكور ، ص ٩١٠) . «عندما نوجه الاهتمام الى مفهوم القيمة عندئذ نعتبر الشيء نفسه مجرد رمز ، وهذا الشيء يتسم بأهمية ليس بحد ذاته بل من حيث ما يساويه» (*Hegel.* «Philosophie des Rechts», S. 100) ولقد سبق الحقوقيون الاقتصاديين بوقت طويل في تقديم تصور عن الذهب بوصفه رمزاً بسيطاً ومجرد قيمة وهمية للمعادن الثمينة . وكان هؤلاء الحقوقيون ، تملقاً منهم للسلطة الملكية ، يعللون على مدى القرون الوسطى كلها حق الملوك في تزوير العملة بتقاليد الامبراطورية الرومانية وبالمفاهيم عن النقد الواردة في البانديكتات (٤٠) . ويقول فيليب فالوا ، التلميذ المخلص لهؤلاء الحقوقيين ، في أحد مراسيم عام ١٣٤٦ : «لا يجرأن أحد على أن يشك ولا يجوز لأحد أن يشك في أن لنا ولجلالتنا الملكية وحدنا الحق ... في سك العملة والتزويد بالنقود واصدار كافة الأوامر المتعلقة بالعملة ، والحق في وضعها في التداول وبالسعر الذي نريد تعيينه ونعتبره خيراً» . وكان من مبادئ الحقوق الرومانية أن يقر الامبراطور بمرسوم منه قيمة النقد . وكان من المحظور قطعاً التصرف بالنقد تصرف البضاعة . «ولا يجوز لأحد أن يشتري النقود لأنها موضوعة من أجل أن يستخدمها الجميع ، ولذا لا يجوز أن تكون بضاعة» . وهناك ايضاحات جيدة بهذا الموضوع عند بانيني *G. F. Pagnini.* «Saggio sopra il giusto pregio delle cose», 1751 في طبعة كوستودي ، Parte Moderna ، المجلد الثاني . مثلا ، يتجادل بانيني مع السادة الحقوقيين في القسم الثاني من مؤلفه .

وكما أشير سابقاً ، فان الشكل المعادل للبضاعة لا يتضمن تحديداً كمياً لمقدار قيمتها . واذا كنا نعرف أن الذهب هو نقد ، أي أنه قابل للتبادل مباشرة بكافة البضائع الأخرى ، فاننا لا نعرف البتة كم تساوي ، مثلاً ، ١٠ أرطال من الذهب . ولا يستطيع الذهب ، شأنه في ذلك شأن أية بضاعة أخرى ، أن يعبر عن مقدار قيمته هو الا بصورة نسبية ، الا من خلال البضائع الأخرى . وتتحدد قيمته بوقت العمل الذي يقتضيه انتاجه ، ويعبر عنها بكمية من أية بضاعة أخرى تبلور فيها مقدار مماثل من وقت العمل*. وان مثل هذا التحديد للمقدار النسبي لقيمة الذهب يجري عملياً في مكان انتاجه ، من خلال المقايضة المباشرة . وتكون قيمته معطاة سلفاً عندما يدخل في التداول كنقد . واذا كان تحليل النقد في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر قد بيّن أن النقد هو بضاعة ، فان ذلك لم يكن سوى بداية التحليل . ولا تنحصر الصعوبة في فهم أن النقد هو بضاعة ، بل في ايضاح كيف ولماذا تصبح البضاعة نقداً** .

---

* «اذا كان بالامكان استخراج أوقية من الفضة من مناجم بيرو وايصالها الى لندن بانفاق نفس الوقت الذي لا بد منه لانتاج بوشل من القمح فان الناتج الأول من هذين الناتجين سيشكل السعر الطبيعي للثاني ؛ واذا أصبح بالامكان ، نتيجة لاكتشاف مناجم جديدة وأغنى ، استخراج أوقيتين من الفضة بالسهولة ذاتها التي تستخرج بها الآن أوقية واحدة ، فان caeteris paribus [اذا استوت سائر الأحوال] بوشلا من القمح سيساوي ١٠ شلنات اذا كان يساوي سابقاً ٥ شلنات» (*William Petty*. «A Treatise of Taxes and Contributions». London, 1667, p. 31).

** يعلمنا السيد البروفيسور روشر : «يمكن تقسيم التحديدات الخاطئة للنقد الى مجموعتين أساسيتين : التحديدات التي تعتبر النقد شيئاً ما اكثر من البضاعة ، والتحديدات التي تعتبر النقد شيئاً ما أقل من البضاعة» . ويأتي بعد ذلك سرد مبرقش للمؤلفات عن النقد لا يمكن فيه ايجاد حتى مجرد اشارة الى فهم التاريخ الفعلي لنظرية النقد . وترد في الختام العظة التالية :

لقد رأينا أنه ينشأ في التعبير الأبسط عن القيمة : **س** بضاعة **أ** = **ص** بضاعة **ب** ، وهم وكأن الشيء الذي يجري من خلاله التعبير عن مقدار قيمة شيء آخر ، يملك شكله المعادل بغض النظر عن هذه العلاقة بين البضاعتين ، يملكه بوصفه خاصية اجتماعية ملازمة له من الطبيعة . ولقد تتبعنا كيف يترسخ هذا الوهم . وهو يظهر بصورته الناجزة عندما يلتحم شكل المعادل العام بالشكل العيني لبضاعة معنية ، أو يتبلور بشكل النقد . ويتولد هنا انطباع وكأنما ليس بضاعة معنية تصبح نقداً لسبب أن سائر البضائع الأخرى تعبر عن قيمها من خلالها ، بل على العكس ، وكأن هذه البضائع الأخرى تعبر عن قيمها من خلال البضاعة المعينة لسبب أن هذه البضاعة هي نقد . وتتلاشى الحركة الوسيطة في نتيجتها الذاتية دون أن تترك أثراً . وتجد البضائع ، دون أن تساهم في ذلك أية مساهمة ، صورة جاهزة لقيمتها في هيئة جسد بضاعة موجود خارجها والى جانبها . وان هذين الشيئين — الذهب والفضة — في الهيئة التي يخرجان بها من أحشاء الأرض يظهران في الوقت ذاته تجسيداً مباشراً لأي عمل بشري . ومن هنا ينجم الطابع السحري للنقد . وان علاقات الناس في عملية الانتاج الاجتماعية هي ذرية بحتة في

«ومع ذلك لا يمكن انكار واقع أن غالبية الاقتصاديين الحديثين تولي اهتماماً غير كاف للخصائص التي تميز النقد عن البضائع الأخرى» (أولا يعني هذا أن النقد هو مع ذلك شيء ما اقل من البضاعة أو شيء ما اكثر من البضاعة ؟) «... وبما أن الأمر هو كذلك فان لرد الفعل شبه المركنتلي لغانيل وغيره بعض المبررات» (*Wilhelm Roscher*. «Die Grundlagen der Nationalökonomie», 3. Aufl., 1858, S. 207—210). «اكثر – أقل – غير كاف – فان – بعض» ! وذلك يسمى بتحديد المفاهيم ! وهذا النوع من اللغو الانتقائي البروفيسوري قد أطلق عليه السيد روشر بتواضع تسمية «الأسلوب التشريحي-الفيسيولوجي» في الاقتصاد السياسي! وعلى أية حال فالعلم مدين له باكتشاف واحد هو بالضبط أن النقد «بضاعة لطيفة» .

نظام المجتمع الذي ندرسه الآن . ونتيجة لذلك تتخذ علاقاتهم الانتاجية طابعاً شيئياً مستقلاً عن اشرافهم ونشاطهم الفردي الواعي . ويتجلى ذلك اول ما يتجلى في ان منتجات عملهم تتخذ شكل البضائع على وجه العموم . وهكذا ، فلغز صنم النقد ما هو الا لغز صنم البضاعة ، ذلك اللغز الذي أصبح مرئياً ويبهر الأبصار .

الفصل الثالث

النقد ، أو تداول البضائع

١ – مقياس القيم

انني أفترض ، بغية التبسيط ، في كل مكان من هذا المؤلف أن الذهب هو البضاعة النقدية .

تتلخص الوظيفة الأولى للذهب في أن يقدم لعالم البضائع مادة من أجل التعبير عن القيمة ، أي من أجل التعبير عن قيم البضائع بوصفها مقادير من ذات الاسم متماثلة كيفياً وقابلة للمقارنة كمياً . وهو يؤدي بالتالي وظيفة المقياس العام للقيم ، وبحكم هذه الوظيفة بالدرجة الأولى يصبح الذهب – هذه البضاعة المعادلة الخاصة – نقداً .

ليس النقد هو الذي يجعل البضائع قابلة للقياس فيما بينها . بل على العكس . فنظراً لأن كافة البضائع بوصفها قيماً هي عبارة عن عمل بشري متجسد وبالتالي قابلة بحد ذاتها للقياس فيما بينها ، لذلك بالضبط يمكنها جميعاً أن تقيس قيمها ببضاعة خاصة بعينها محولة اياها بذلك الى مقياس للقيم عام بالنسبة لها ، أي الى نقد . وان النقد كمقياس للقيمة هو شكل ضروري لتجلي مقياس القيمة الكامن في البضائع ، ألا وهو وقت العمل * .

---

* ان السؤال القائل لماذا لا يمثل النقد مباشرة وقت العمل بالذات ، لماذا مثلا لا يمثل الرمز النقدي الورقي س من ساعات العمل ، ينحصر ببساطة في السؤال التالي : لماذا ينبغي لمنتجات العمل أن تتخذ على أساس الانتاج البضاعي شكل البضائع ، حيث أن شكل البضاعة

ان التعبير عن قيمة البضاعة من خلال الذهب : **س** بضاعة أ = **ص** بضاعة نقدية ، هو الشكل النقدي للبضاعة ، أو سعرها . وتكفي الآن معادلة واحدة : طن واحد من الحديد = أوقيتين من الذهب بغية عرض قيمة الحديد بشكل معترف به اجتماعياً . وهذه المعادلة لم تعد بحاجة لأن تسير جنباً الى جنب في صف المعادلات القيمية للبضائع الأخرى لأن البضاعة المعادلة ، وهي الذهب ، يلازمها طابع النقد . لذلك فالشكل النسبي العام لقيم البضائع يعود الآن من جديد الى صورته الأولية ، أي الى الشكل النسبي البسيط أو المنفرد للقيمة . ومن جهة أخرى ، فان التعبير النسبي الموسع عن القيمة ، أو السلسلة اللامتناهية من التعابير النسبية عن القيمة ، يصبح شكلاً نسبياً خاصاً لقيمة البضاعة النقدية . ولكن هذه السلسلة معطاة الآن اجتماعياً في أسعار البضائع . فاذا قرأتم بطريقة معكوسة علامات أية لائحة للأسعار وجدتم التعبير عن مقدار قيمة النقد في كافة البضائع الممكنة . الا أن النقد لا سعر له . ولكي يشترك النقد في هذا الشكل النسبي الموحد لقيمة البضائع الأخرى لا بد له أن يعتبر نفسه معادلاً لذاته .

ان السعر ، أو الشكل النقدي للبضائع ، شأنه شأن شكلها القيمي

يفترض انقسام تلك المنتجات الى بضائع وبضاعة نقدية ، أو في السؤال : لماذا لا يمكن النظر الى العمل الخاص كعمل اجتماعي مباشرة ، أي كنقيضه هو . ولقد عالجت بالتفصيل في مكان آخر الطوباوية التافهة «لأوراق العمل النقدية» على أساس الانتاج البضاعي («مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» ، ص ٦١ وما بعدها) . وأقتصر هنا على الاشارة الى أن «أوراق العمل النقدية» لأوين ، مثلا ، قليلة الشبه «بالنقود» كبطاقة المسرح اذا شئتم . فان اوين يفترض عملا معمماً مباشرة ، أي شكلا للانتاج يتناقض تماماً مع الانتاج البضاعي . ولا تثبت قسيمة العمل سوى الحصة الفردية لمشاركة المنتج في العمل العام وحصة حقوقه الفردية في ذلك القسم من الناتج العام المخصص للاستهلاك . ولكن أوين لم يخطر على باله حتى افتراض الانتاج البضاعي والسعي في الوقت ذاته لازالة شروطه الضرورية بواسطة الأحابيل النقدية .

على العموم أيضاً ، هو شيء ما متميز عن شكلها الجسدي الواقعي المدرك حسياً ، وبالتالي ما هو الا شكل مثالي موجود في التصور فقط . وان قيمة الحديد والنسيج والحنطة والخ توجد في هذه الأشياء ذاتها وان بصورة غير مرئية ؛ ويعبر عنها من خلال مساواة هذه الأشياء بالذهب ، ومن خلال علاقتها مع الذهب ، تلك العلاقة التي لا وجود لها ، اذا جاز القول ، سوى في رأس تلك الأشياء . ولذلك يتعين على خازن البضائع أن يعيرها لسانه أو أن يعلق عليها بطاقات ورقية من أجل اعلام العالم الخارجي عن أسعارها * . وبما أن التعبير عن قيم البضائع من خلال الذهب يرتدي طابعاً مثالياً ، فلا يمكن أن يستخدم في هذه العملية الا ذهب تصوري أو مثالي أيضاً . وان كل مالك بضاعة يعرف أنه لا يزال بعيداً عن تحويل بضائعه الى ذهب حقيقي حين أضفى على قيمتها شكل السعر ، أي الذهب التصوري ، وأنه ليس بحاجة الى ذرة من الذهب الحقيقي لكي يعبر من خلال الذهب عن قيم بضائع بملايين عديدة . اذن ، يؤدي النقد وظيفته كمقياس للقيم بوصفه

---

* ان المتوحش وشبه المتوحش يستخدمان لسانيهما على نحو مغاير بعض الشيء في هذه الحالة . فالكابتن باري يتحدث عن سكان الشاطئ الغربي من خليج بافين : «في هذه الحالة» (عند مقايضة المنتجات) «... يلحسونه» (الشيء المعروض عليهم للمقايضة) «مرتين ، وبعد ذلك يعتبرون ، على ما يبدو ، أن الصفقة قد عقدت بصورة مرضية» (٤١) . وكان المقايض عند الاسكيمو الشرقيين يلحس كذلك دائماً الشيء عند استلامه . فاذا كان اللسان يعتبر في الشمال عضواً للتملك ، فليست ثمة مدعاة للدهشة في أن البطن يعتبر في الجنوب عضواً لتراكم الملكية ؛ وان الفرد من قبائل الكفير ، مثلا ، يقيم الشخص الثري بحجم كرشه . فالكفير ، كما نرى ، شعب فطن جداً : فبينما يشير تقرير الحكومة الانكليزية عن صحة السكان لعام ١٨٦٤ الى نقصان المواد التي تكون الشحم لدى قسم كبير من الطبقة العاملة ، في تلك السنة ذاتها بلغ مقاماً بارزاً شخص يدعى الدكتور هارفي (ليس ذاك الذي اكتشف الدورة الدموية) بواسطة وصفات مشعوذة تعد البرجوازية والأرستقراطية بالتخلص من فائض الشحم .

نقداً تصورياً أو مثالياً وحسب . ولقد خلق هذا الأمر اكثر نظريات النقد خراقة * . وعلى الرغم من أن وظيفة مقياس القيم تؤديها النقود التصورية ، الا أن السعر يتوقف كلياً على المادة النقدية الواقعية . فالقيمة ، أي كمية العمل البشري التي يتضمنها طن واحد من الحديد مثلاً ، يعبر عنها من خلال كمية تصورية من البضاعة النقدية تتضمن المقدار ذاته من العمل . وبالتالي ، اذا كان الذهب أو الفضة أو النحاس مقياساً للقيمة ، فان قيمة الطن من الحديد يعبر عنها بأسعار مختلفة تماماً ، أو بكميات مختلفة تماماً من الذهب أو الفضة أو النحاس .

واذا كان مقياس القيمة تمثله في آن واحد بضاعتان مختلفتان ، كالذهب والفضة مثلاً ، فان أسعار جميع البضائع تحصل على تعبيرين مختلفين : الأسعار الذهبية والأسعار الفضية ؛ وان هذه وتلك تتعايش في هدوء طالما بقيت بدون تغير النسبة بين قيمتي الذهب والفضة البالغة مثلاً ، ١ الى ١٥ . ولكن أي تغير يطرأ على هذه النسبة بين القيمتين يخرق النسبة القائمة بين الأسعار الذهبية والفضية للبضائع ويبرهن عملياً على أن ازدواجية مقياس القيمة تتناقض مع وظيفته ** .

---

* أنظر : كارل ماركس . «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» . «نظريات الوحدة النقدية للقياس» ، ص ٥٣ وما بعدها .

** ملاحظة للطبعة الثانية . «هناك ، حيث يؤدي الذهب والفضة في آن واحد ، بموجب القانون ، وظيفة النقد ، أي وظيفة مقياس القيم ، بذلت دائماً محاولات باطلة لاعتبارهما مادة واحدة . وان الافتراض بأن وقت عمل متساوياً يتجسد على الدوام في نسب متساوية من الفضة والذهب يعني في واقع الأمر الافتراض بأن الفضة والذهب هما مادة واحدة وأن كمية معينة من المعدن الأقل قيمة، أي الفضة ، تشكل جزءاً كسرياً ثابتاً من كمية معينة من الذهب . وان تاريخ التداول النقدي الانكليزي ، اعتباراً من حكم ادوارد الثالث وحتى أيام جورج الثاني، كان عبارة عن سلسلة متواصلة من خروقات هذا التداول الناجمة عن التصادم بين التناسب المحدد بموجب القانون بين قيمة الذهب وقيمة

ان البضائع المحددة أسعارها تتخذ جميعاً الشكل التالي : أ بضاعة **أ**=**س** من الذهب ؛ ب بضاعة **ب**=**ص** من الذهب ؛ ج بضاعة **ج**=**ع** من الذهب والخ . ، حيث أ ، ب ، ج تمثل كتلاً محددة من البضائع أ ، **ب** ، **ج** ، بينما تمثل **س** ، **ص** ، ع كتلاً محددة من الذهب . وهكذا تحولت القيم البضاعية الى كميات تصورية مختلفة المقدار من الذهب ، أي أنها تحولت ، بغض النظر عن التنوع المتباين لأجسادها البضاعية ، الى مقادير من ذات الاسم ، الى مقادير من الذهب . وانها بوصفها كميات مختلفة من الذهب تقارن فيما بينها وتقاس ببعضها البعض ، علماً بأنه تنشأ ضرورة تكنيكية لارجاعها الى كمية مثبتة ما

الفضة وبين التقلبات الفعلية لقيمتيهما . فتارة كان الذهب يقيم بعلو مفرط ، وتارة الفضة . وكان المعدن الذي كان يقيم بانخفاض مفرط يسحب من التداول ويعاد صبه في سبائك ويصدر الى الخارج . وعندها كان التناسب بين قيمتي المعدنين يغير قانونياً من جديد ، ولكن سرعان ما كانت القيمة الاسمية الجديدة تدخل في نزاع، شأنها في ذلك شأن القديمة ، من ذات النوع مع التناسب الفعلي بين القيمتين. — وفي أيامنا هذه فان انخفاضاً طفيفاً جداً وعابراً في قيمة الذهب بالمقارنة مع الفضة ، نتيجة للطلب على الفضة من قبل الهند والصين ، قد احدث في فرنسا على أوسع نطاق الظاهرة ذاتها ألا وهي تصدير الفضة وازاحتها من التداول من قبل الذهب . ففي خلال أعوام ١٨٥٥ و١٨٥٦ و١٨٥٧ تجاوز استيراد الذهب الى فرنسا تصديره منها بمبلغ ٤١٥٨٠٠٠٠ جنيه استرليني، بينما تجاوز تصدير الفضة استيرادها بمبلغ ٣٤٧٠٤٠٠٠ جنيه استرليني . وفي واقع الأمر ، ففي تلك البلدان التي يعتبر فيها المعدنان كلاهما مقياساً للقيم بموجب القانون ولذلك يجب أنْ يقبلا كلاهما في المدفوعات — علماً بأنه يمكن لكل شخص أن يدفع بالذهب أو الفضة حسب رغبته — فان المعدن الذي ترتفع قيمته يكتسب زيادة ويقيس سعره ، كأية بضاعة أخرى ، من خلال المعدن الذي تم تقييمه بعلو مفرط ، بينما يستخدم هذا الأخير وحده كمقياس للقيم . وان التجربة التاريخية بمجملها في هذا المجال تنحصر ببساطة في أنه حيثما كانت وظيفة مقياس القيم تعطى بموجب القانون لبضاعتين ، لم تثبت هذه الوظيفة دائماً في واقع الأمر الا لواحدة منهما» (كارل ماركس . «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» ، ص ٥٢ ، ٥٣) .

من الذهب كوحدة للقياس . ووحدة القياس هذه تصبح معياراً عن طريق مواصلة تقسيمها الى أقسام محددة . وان الذهب والفضة والنحاس يلازمها حتى قبل تحولها الى نقد مثل هذا المعيار بصورة التقسيمات الوزنية : مثلاً ، اذا كان الرطل يتخذ بمثابة وحدة للقياس فانه يقسم ، من جهة ، الى أوقيات والخ ، ومن جهة ثانية ، فعن طريق جمع الأرطال تتكون الكنتالات والخ * . ولذلك ، ففي حالة التداول المعدني تشكل التسميات الجاهزة للمعيار الوزني على الدوام التسميات الأولية أيضاً للمعيار النقدي ، أو معيار الأسعار .

ان النقد بوصفه مقياساً للقيم ومعياراً للأسعار يؤدي وظيفتين مختلفتين تماماً . فهو يعتبر مقياساً للقيم بوصفه تجسيداً اجتماعياً للعمل البشري ، بينما يعتبر معياراً للأسعار بوصفه وزناً مثبتاً من المعدن . وهو بوصفه مقياساً للقيمة يستخدم من أجل تحويل قيم البضائع اللامتناهية التنوع الى أسعار ، لى كميات تصورية من الذهب ؛ أما بوصفه معياراً للأسعار فيقيس هذه الكميات من الذهب . وبمقياس القيم تقاس البضائع بوصفها قيماً ؛ في حين يقيس معيار الأسعار الكميات المختلفة من الذهب بكمية معينة من الذهب ، وليس قيمة الكمية المعينة من الذهب بوزن كمياته الأخرى . ومن أجل معيار الأسعار يجب أن يكون وزن محدد من الذهب مثبتاً كوحدة للقياس . وهنا ، كما هو الأمر بالنسبة لأي تحديد آخر لمقادير

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . ان ذلك الواقع الغريب ، وهو أن أوقية الذهب باعتبارها الوحدة النقدية للقياس في انكلترا لا تقسم الى عدد صحيح من الأقسام المتساوية ، يعزى الى ما يلي : «ان نظام عملتنا كان مكيفاً في البداية لاستخدام الفضة وحدها ، ولذلك فالأوقية الواحدة من الفضة يمكن أن تنقسم على الدوام الى عدد محدد من القطع النقدية المتساوية ؛ ولكن بما أن الذهب أدخل فيما بعد في نظام العملة المكيف للفضة على وجه الحصر فلا يمكن للأوقية الواحدة من الذهب أن تنقسم الى عدد صحيح من القطع النقدية المتساوية» (*Maclaren.* «History of the Currency». London, 1858, p. 16).

من ذات الاسم ، تعود الأهمية الحاسمة الى ثبات تناسب المقاييس . وبالتالي ، يؤدي معيار الأسعار وظيفته على نحو أفضل كلما كانت كمية بعينها من الذهب تبقى بلا تغير كوحدة للقياس . ولا يمكن للذهب أن يكون مقياساً للقيم سوى لأنه هو نفسه عبارة عن ناتج للعمل ، وبالتالي عبارة عن قيمة تنطوي على امكانية التغير * .

من الواضح قبل كل شيء أن تغير قيمة الذهب لا ينعكس البتة على وظيفته كمعيار الأسعار . ومهما تغيرت قيمة الذهب فان التناسب بين قيم كميات محددة منه يبقى على حاله . وحتى لو هبطت قيمة الذهب بألف مرة فان قيمة ١٢ أوقية من الذهب ستبقى كالسابق اكبر بـ ١٢ مرة من قيمة أوقية الذهب الواحدة ، علماً بأن الأمر لا يمس عند تحديد الأسعار سوى تناسب كميات مختلفة من الذهب فيما بينها . ومن جهة أخرى ، فبما أنه عند انخفاض أو ارتفاع قيمة الذهب يبقى وزن الأوقية الواحدة منه ثابتاً ، فان وزن أجزاء الأوقية يبقى ثابتاً ؛ وبالتالي يؤدي الذهب على الدوام بوصفه معياراً مثبتاً للأسعار الخدمات ذاتها مهما تغيرت قيمته .

وان تغير قيمة الذهب لا يعرقل كذلك وظيفته كمقياس للقيمة . فهذا التغير يمس جميع البضائع في وقت واحد ولذلك caeteris paribus [اذا استوت سائر الأحوال] لا يغير قيمها النسبية المتبادلة ، على الرغم من أن هذه الأخيرة يعبر عنها بأسعار ذهبية أعلى تارة وأدنى تارة أخرى مما كان يعبر عنها سابقاً .

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . ثمة في كتب المؤلفين الانكليز خلط يفوق التصور بين مفهومي «مقياس القيم» (measure of value) و«معيار الأسعار» (standard of value) . فعلى الدوام يخلطون بين هاتين الوظيفتين ، وبالتالي بين تسميتيهما أيضاً .

وكما هو الشأن عند التعبير عن قيمة احدى البضائع في القيمة الاستمعالية لأية بضاعة أخرى ، كذلك لا يفترض عند تقييم البضائع بالذهب سوى أمر واحد : ان انتاج كمية محددة من الذهب يساوي في وقت معين كمية معينة من العمل . أما ما يتعلق بحركة أسعار البضائع على وجه العموم فهي تخضع لقوانين التعبير النسبي البسيط عن القيمة التي شرحت سابقاً .

ففي حالة ثبات قيمة النقد لا يمكن أن يطرأ ارتفاع عام على أسعار البضائع الا بشرط أن ترتفع قيم البضائع ؛ وفي حالة ثبات قيمة البضائع لا يطرأ هذا الارتفاع الا بشرط أن تنخفض قيمة النقد . والعكس بالعكس . ففي حالة ثبات قيمة النقد لا يمكن أن تنخفض جميع أسعار البضائع الا بشرط أن تنخفض قيم البضائع ؛ وفي حالة ثبات قيم البضائع لا تنخفض هذه الأسعار الا بشرط أن ترتفع قيمة النقد . ولا ينجم من هنا البتة أن ارتفاع قيمة النقد يؤدي دائماً الى انخفاض مناسب لأسعار البضائع ، وأن انخفاض قيمة النقد يؤدي الى ارتفاع متناسب لأسعار البضائع . فهذا لا يصلح الا للبضائع التي تبقى قيمتها ثابتة . مثلا تحافظ البضائع التي ترتفع قيمتها في وقت واحد، وبنفس النسبة مع قيمة النقد ، على أسعارها ثابتة . واذا ارتفعت قيمتها بصورة أبطأ أو أسرع من قيمة النقد ، فان انخفاض أو ارتفاع أسعارها يتحددان بالفرق بين حركة قيمتها وحركة قيمة النقد ، وهلمجراً .

فلنرجع الى تناول شكل السعر .

ان التسميات النقدية لكميات المعدن المحددة من حيث الوزن تنفصل شيئاً فشيئاً ، نظراً لعدد من الأسباب المختلفة ، عن تسمياتها الوزنية الأولية . ومن عداد هذه الأسباب كانت الحاسمة تاريخياً هي التالية : ١) ادخال النقد الأجنبي لدى الشعوب ذات درجات التطور

المنخفضة نسبياً . وعلى سبيل المثال كانت القطع النقدية الذهبية والفضية تتداول في روما القديمة في البداية كبضائع أجنبية . ولقد اختلفت ، طبعاً ، تسميات هذه النقود الأجنبية عن تسميات الوحدات الوزنية المحلية . ٢) مع نمو الثروة تجري ازاحة المعدن الادنى في وظيفته كمقياس للقيمة من قبل المعدن الأثمن : فالفضة تزيح النحاس ، والذهب يزيح الفضة ، رغم أن هذا التعاقب يتعارض مع التسلسل الزمني الشاعري (٤٢) للقرنين الذهبي والفضي * . ومثلاً ، كان الجنيه الاسترليني هو التسمية النقدية لرطل فعلي من الفضة . ولكن عندما أزاح الذهب الفضة كمقياس للقيمة فان هذه التسمية ذاتها أصبحت تطلق على كمية من الذهب ربما أنها تشكل $\frac{١}{١٥}$ من الرطل والخ تبعاً للنسبة بين قيمة الذهب وقيمة الفضة . ولقد انفصل الآن الجنيه بوصفه تسمية نقدية عن الجنيه** بوصفه تسمية وزنية عادية لكمية معينة من الذهب*** . ٣) على مدى قرون كان العواهل والملوك يزيفون النقد بصورة متواصلة ، الأمر الذي لم تبق بنتيجته من الوزن الأولي للقطع النقدية فعلاً سوى التسميات**** .

وبفضل هذه العمليات التاريخية فان انفصال التسمية النقدية للكميات الوزنية من المعدن عن تسمياتها الوزنية العادية يغدو عادة شعبية . ونظراً

---

* وعلى أية حال لا نجد هذا التسلسل عند جميع الشعوب .

** في اللغة الانكليزية تستحدم كلمة واحدة هى pound (باون) للتعبير عن الجنيه الاسترليني كوحدة نقدية وعن الرطل كوحدة وزنية معا . الناشر .

*** ملاحظة للطبعة الثانية . مثلا ، ان الجنيه الانكليزي يمثل أقل من $\frac{١}{٣}$ وزنه الأولي ، والجنيه الاسكوتلندي لم يمثل سوى $\frac{١}{٣٦}$ من وزنه عشية الاتحاد (٤٣) ، والليبرة الفرنسية $\frac{١}{٧٤}$، والمارافيدي الاسباني أقل من $\frac{١}{١٠٠٠}$ ، والريس البرتغالي أقل من ذلك .

**** ملاحظة للطبعة الثانية . «ان القطع النقدية التي تسمياتها الآن ليست سوى مثالية هي أقدم القطع النقدية لدى كل أمة ؛ وكانت جميعها واقعية فيما مضى ، وبما أنها كانت واقعية فان الحساب كان يجري بها» (*Galiani*. «Della Moneta», p. 153).

لأن المعيار النقدي هو ، من جهة ، اصطلاحي تماماً ، بينما يجب أن يحظى ، من جهة أخرى ، بالاعتراف العام ، فانه يضبط بالقانون في نهاية المطاف . فكمية وزنية محددة من المعدن الثمين ، أوقية من الذهب مثلاً ، تقسم رسمياً الى أجزاء محددة تطلق عليها ، لدى تعميدها العلني هذا ، أسماء معينة كالجنيه والتالر والخ . ومثل هذا الجزء ، الذي يعتبر الوحدة النقدية للقياس ، يقسم بدوره الى أجزاء جديدة يطلق عليها بموجب القانون تسمياتها : شلن ، بنس ، والخ * . وعلى كل حال تبقى الكميات الوزنية المحددة من المعدن كالسابق معياراً للنقود المعدنية . ولا يتغير سوى أسلوب التقسيم الى أجزاء وتسميات هذه الأجزاء .

وهكذا ، فالأسعار ، أو كميات الذهب التي تتحول اليها قيم البضائع مثالياً ، يعبر عنها الآن في التسميات النقدية أو في التسميات الحسابية المقررة تشريعياً للمعيار الذهبي . فبدلاً من القول أن كوارتراً واحداً من الحنطة يساوي أوقية واحدة من الذهب ، يقول الانكليزي انه يساوي ٣ جنيهات استرلينية و١٧ شلناً و½ ١٠ بنس . وعلى هذا النحو تُظهر البضائع في تسمياتها النقدية ما تساويه ، ويؤدي النقد دور نقد حسابي كلما يتطلب الأمر تثبيت شيء ما كقيمة ، أي في الشكل النقدي ** .

ان تسمية شيء ما لا تمت بصلة الى طبيعته . فأنا لا أعرف أي شيء اطلاقاً عن شخص معين اذا كنت أعرف فقط أن اسمه يعقوب . والأمر

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . ان السيد دافيد أوركهارت في كتابه «Familiar Words» ينعت بالفظيع (!) واقع أن الجنيه (الجنيه الاسترليني) ، وحدة المعيار الانكليزي للنقد ، يساوي حالياً زهاء ¼ الأوقية من الذهب ويقول: «ان ذلك تزييف للمقياس وليس تعيين معياره» . ويرى في هذه «التسمية الخادعة» لوزن الذهب ، كما في كل مكان، اليد المزيفة للحضارة .

** ملاحظة للطبعة الثانية . «عندما سألوا اناخارسيس لأي غرض يستخدم الاغريق النقد ، أجاب : من أجل الحساب» (*Athenaeus.* «Deipnosophistarum [libri quindecim]», I, IV, 49, v. II, ed. Schweighäuser, 1802 [p. 120]).

كذلك بالضبط بالنسبة للتسميات النقدية أيضاً – الجنيه ، التالر ، الفرنك ، الدوكات ، والخ – حيث يتلاشى فيها أي أثر لعلاقة القيم . ومما يزيد من التشوش فيما يتعلق بالمغزى المستتر لهذه الرموز السحرية أن التسميات النقدية تعبر في وقت واحد عن قيمة البضائع وعن جزء محدد من وزن المعدن المعين ، اي المعيار النقدي* . ومن جهة أخرى لا بد من أن ترتقي القيمة ، خلافاً لأجساد العالم البضاعي المتباينة في تنوعها ، الى هذا الشكل الشيئي لاعقلياً والاجتماعي المحض في الوقت ذاته** .

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . «بما أن الذهب بوصفه معياراً للأسعار يظهر تحت التسميات الحسابية ذاتها التي تظهر تحتها أسعار البضائع – مثلا ، يعبر عن أوقية الذهب مثلما يعبر عن قيمة طن الحديد بـ ٣ جنيهات استرلينية و١٧ شلناً و $\frac{1}{2}$ ١٠ بنس – فقد أطلق على هذه التسميات الحسابية للذهب اسم سعر عملته المسكوكة. ومن هنا نشأ التصور الغريب وكأن الذهب (أو الفضة) يقيم بمادته هو ويحصل من الدولة ، خلافاً لسائر البضائع الأخرى ، على سعر ثابت . وان اقرار التسميات الحسابية لكميات وزنية محددة من الذهب قد فهم خطأ كاقرار قيمة هذه الكميات الوزنية» (كارل ماركس. « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» ، ص ٥٢) .

** قارن «نظريات الوحدة النقدية للقياس» في «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» ، ص ٥٣ وما بعدها . ان التخيلات المتعلقة بارتفاع أو انخفاض «سعر القطعة النقدية» تنحصر جميعها في أن يتم عن طريق قرار سلطة الدولة نقل التسميات النقدية المقررة بالقانون من الكميات الوزنية للذهب أو الفضة الى أجزاء وزنية اكبر أو أصغر بحيث يمكن في المستقبل مثلا سك ٤٠ شلناً عوضاً عن ٢٠ شلناً من $\frac{1}{4}$ أوقية من الذهب. وان كافة التخيلات من هذه الشاكلة ، نظراً لانها ليست مجرد تلاعبات مالية فظة موجهة ضد الدائنين الخاصين والحكوميين ، بل تهدف الى ايجاد «دواء عام» اقتصادي، قد وصفها بيتي بصورة رائعة في «Quantulum-cunque concerning Money. To the Lord Marquis of Halifax, 1682» وان تحليل بيتي يستنفد المسألة الى حد أن خلفيه المباشرين السير دادلي نورث وجون لوك ، ناهيك عن المتأخرين ، لم يفعلا شيئاً سوى ابتذال أفكاره . فهو يقول فيما يقول : «لو أمكن مضاعفة ثروة البلد الى عشرة أضعاف بواسطة مرسوم لكان من المدهش لماذا لم يصدر حكامنا مثل هذه المراسيم منذ عهد بعيد جداً» (الكتاب المذكور للتو ، ص ٣٦) .

ان السعر هو تسمية نقدية للعمل المتجسد في البضاعة . وبالتالي فان تعادل البضاعة وتلك الكمية من النقد ، التي تمثل تسميتها سعر البضاعة ، هو تكرار الكلام ، كما أن التعبير النسبي عن قيمة البضاعة هو ، عموماً ، في الوقت ذاته تعبير عن تعادل بضاعتين * . ولكن اذا كان السعر كمؤشر لمقدار قيمة البضاعة هو في الوقت ذاته مؤشر لعلاقتها التبادلية بالنقد ، فلا يتأتى من هنا الحكم العكسي بأن مؤشر العلاقة التبادلية للبضاعة بالنقد يجب أن يكون حتماً مؤشراً لمقدار القيمة . لنفترض أنه يجري التعبير عن مقدارين متساويين من العمل الضروري اجتماعياً من خلال كوارتر من الحنطة ومن خلال جنيهين استرلينيين (حوالى $\frac{1}{2}$ أوقية من الذهب) . فالجنيهان الاسترلينيان هما التعبير النقدي عن مقدار قيمة الكوارتر من الحنطة ، أو سعره . ولكن فيما لو سمحت الظروف بتعيين سعر هذا الكوارتر بـ ٣ جنيهات استرلينية ، أو أرغمت على تخفيضه الى جنيه استرليني واحد ، فمن الواضح ان الجنيه الاسترليني الواحد هو تعبير قليل جداً ، بينما الثلاثة جنيهات استرلينية هي تعبير كبير جداً عن مقدار قيمة الحنطة ، — ومع ذلك فالجنيه الواحد والثلاثة جنيهات هما سعرا الحنطة ، وذلك اولاً ، لأنهما يعتبران شكلاً لقيمتها ، يعتبران نقداً ، وثانياً ، لأنهما يعتبران مؤشرين لعلاقتها التبادلية بالنقد . وفي حالة ثبات ظروف الانتاج أو ثبات قوة العمل المنتجة يجب انفاق كمية واحدة من وقت العمل الاجتماعي في جميع الحالات لتجديد انتاج كوارتر واحد من الحنطة . وهذا الاعتبار لا يتوقف على ارادة منتجي الحنطة ولا على ارادة مالكي البضائع الآخرين . وهكذا يعبر مقدار قيمة البضاعة عن علاقة البضاعة، تلك العلاقة الضرورية

---

* «والا ينبغي الاعتراف بأن مليوناً من النقد يساوي اكثر من قيمة مساوية من البضائع» (*Le Trosne*، المؤلف المذكور ، ص ٩١٩) ، اذن «فاحدى القيم تساوي اكثر من قيمة أخرى مساوية لها» .

الكامنة في عملية خلقها ، بوقت العمل الاجتماعي . ومع تحول مقدار القيمة الى سعر تتجلى هذه العلاقة الضرورية كعلاقة تبادلية للبضاعة المعنية بالبضاعة النقدية الموجودة خارجها. ولكن يمكن ان يعبر من خلال هذه العلاقة التبادلية عن مقدار قيمة البضاعة، وكذلك عن الزيادة أو النقصان بالمقارنة مع هذا المقدار، اللذين يرافقان اغتراب البضاعة في ظل الظروف القائمة . اذن ، ان امكانية عدم التطابق الكمي للسعر مع مقدار القيمة ، أو امكانية انحراف السعر عن مقدار القيمة ، تكمن في شكل السعر ذاته . وذلك لا يعتبر نقيصة لهذا الشكل ، بل على العكس ، فهذه السمة المميزة بالذات انما تجعله شكلاً متماثلاً مع أسلوب للانتاج لا يمكن للقاعدة في ظله أن تشق الطريق لنفسها عبر الفوضى والتشوش سوى كقانون للمقادير المتوسطة يفعل فعله عشوائياً .

ولكن شكل السعر لا يفترض امكانية عدم التطابق الكمي وحسب لمقدار القيمة مع السعر ، أي لمقدار القيمة مع تعبيره النقدي الذاتي ، بل يمكنه أيضاً أن يحتوي على تناقض كيفي ، بحيث يكف السعر على العموم ، عن أن يكون بنتيجة ذلك تعبيراً عن القيمة ، على الرغم من أن النقد ليس سوى شكل لقيمة البضائع . وان الأشياء التي لا تعتبر بضائع بحد ذاتها كالضمير والشرف والخ مثلاً ، يمكنها أن تصبح بالنسبة لأصحابها مادة للبيع ، وتكتسب ، بالتالي ، الشكل البضاعي بفضل سعرها . اذن ، يمكن أن يكون للشيء سعر شكلياً دون أن تكون له قيمة . ويكون التعبير عن السعر وهمياً هنا ، شأنه شأن المقادير المعلومة في الرياضيات . ومن جهة أخرى قد يحتوي الشكل الوهمي للسعر — مثلاً سعر الأرض غير المفلوحة التي ليست لها قيمة نظراً لأنه لا يتجسد فيها عمل بشري — على علاقة قيمية فعلية أو علاقة مشتقة منها .

والسعر ، شأنه شأن الشكل النسبي للقيمة بوجه عام ، يعبر عن قيمة

البضاعة ، طن من الحديد مثلاً ، على نحو يمكن معه لكمية محددة من المعادل ، أوقية واحدة من الذهب مثلاً ، أن تبادل على الدوام بالحديد مباشرة ، الا أنه لا ينجم عن ذلك العكس اطلاقاً : أن الحديد يمكنه بدوره أن يبادل بالذهب مباشرة . اذن ، ينبغي للبضاعة من أجل أن تظهر في الواقع بمثابة قيمة تبادلية أن تتخلص من جسدها الطبيعي ، وأن تتحول من ذهب تصوري الى ذهب فعلي ، ولو أن عملية التحول هذه كانت بالنسبة لها «اكثر مرارة» من الانتقال من الضرورة الى الحرية بالنسبة «للمفهوم» الهيغلي ، ومن الانسلاخ عن القشرة الصدفية بالنسبة للسرطان البحري ، أو نجاة القديس جيروم من آدم الازلي* . فالبضاعة الى جانب مظهرها الواقعي ، مظهر الحديد مثلاً ، يمكنها أن تملك في السعر مظهراً مثالياً للقيمة ، أو مظهراً تصورياً للذهب ، ولكنها لا يمكن أن تكون في وقت واحد حديداً فعلياً وذهباً فعلياً . ولاضفاء السعر عليها تكفي مساواتها بذهب تصوري . بيد أنه لا بد من احلال ذهب فعلي محلها لكي تضطلع بدور المعادل العام بالنسبة لمالكها . فلو أن مالك الحديد مثلاً واجه مالك بضاعة أنيقة ما ، وقال ان سعر الحديد هو الشكل النقدي ، لأجابوه كما أجاب القديسُ بطرس في الفردوس دانتي الذي عرض أمامه جوهر الايمان :

«ما من خلل
في وزن ومزيج العملة المفحوصة
ولكن هل هي في جيبك» (٤٤) .

---

* اذا كان على جيروم في شبابه أن يبذل جهداً كبيراً لتطويع جسده المادي ، كما يدل على ذلك صراعه في الصحراء ضد الأطياف النسائية الفتانة ، فقد كان من الصعب عليه كذلك عندما تقدمت به السن أن يسيطر على جسده الروحي . فهو يقول مثلا : «لقد تصورت أنني أقف في حضرة ديان العالم» . وسأل الصوت «من أنت ؟» . «انني مسيحي» . فدوى صوت ديان العالم كالرعد «تكذب ، ما أنت الا شيشروني» (٤٥) .

ان شكل السعر يفترض أن البضائع قابلة للاغتراب لقاء النقد وضرورة مثل هذا الاغتراب . ومن جهة أخرى فالذهب لا يؤدي وظيفة مقياس مثالي للقيمة الا لأنه يتداول كبضاعة نقدية في عملية التبادل . اذن ، ففي المقياس المثالي للقيم يتستر النقد الرنان .

٢ – وسيلة التداول

أ) تحول البضائع

لقد رأينا أن عملية تبادل البضائع تتضمن علاقات متناقضة وتنفي بعضها البعض . وان تطور البضاعة لا يزيل هذه التناقضات ، بل يخلق شكلاً لحركتها . وذلك هو، بوجه عام ، الأسلوب الذي تحل بواسطته التناقضات الفعلية . فان واقع أن جسماً يقع بصورة متواصلة على جسم آخر ويبتعد عنه بصورة متواصلة أيضاً يمثل تناقضاً . وان الاهليلج هو أحد أشكال الحركة الذي يتحقق فيه هذا التناقض ويحل في وقت واحد .

وبما أن عملية التبادل تنقل البضائع من أيد حيث تعتبر قيماً غير استعمالية الى أيد حيث تعتبر قيماً استعمالية ، فان هذه العملية هي بمثابة التمثيل الغذائي الاجتماعي . ويحل ناتج نوع نافع من العمل محل ناتج نوع نافع آخر من العمل . وما ان تبلغ البضاعة النقطة التي تعتبر فيها قيمة استعمالية حتى تخرج من مجال التبادل البضاعي وتنتقل الى مجال الاستهلاك . ولا يهمنا هنا الا المجال الأول . ولذا سنعالج العملية كلها من جانب الشكل فقط ، وبالتالي فقط من وجهة نظر تغير أشكال البضائع أو تحولها الذي يجري بواسطته التمثيل الغذائي الاجتماعي .

ان الفهم غير المقبول اطلاقاً لتغير الأشكال هذا يعزى ، حتى اذا

لم نأخذ بالاعتبار الغموض في فهم القيمة ذاته ، الى واقع أن كل تغير لشكل البضاعة يتم عن طريق تبادل بضاعتين : بضاعة بسيطة وبضاعة نقدية . وعندما يركزون الاهتمام على هذا الجانب المادي فقط ، على تبادل بضاعة بالذهب ، يغيب عن بالهم ما تجب رؤيته بالدرجة الأولى ، أي بالتحديد ما يحدث لشكل البضاعة . يغيب عن بالهم حقيقة أن الذهب المأخوذ كبضاعة فقط ، ليس نقداً بعد وأن البضائع الأخرى تنسب نفسها ، بواسطة أسعارها ، الى الذهب بوصفه مظهرها النقدي .

تدخل البضائع في عملية التبادل غير مذهبة وغير محلاة ، بل كما ولدتها امها. وتلد عملية التبادل انشطار البضاعة الى بضاعة ونقد، تلد تضاداً ظاهرياً تعبر البضائع فيه عن التضاد الكامن فيها بين القيمة الاستعمالية والقيمة . وفي هذا التضاد تواجه البضائعُ بوصفها قيمة استعمالية النقدَ بوصفه قيمة تبادلية . ومع ذلك فان كلاً من جانبي هذا التضاد هو بضاعة ، أي وحدة القيمة الاستعمالية والقيمة . ولكن وحدة الاضداد هذه تتمثل في كل من القطبين بصورة متضادة ، ولذا فانها تعبر بالاضافة الى ذلك عن علاقتهما المتبادلة . والبضاعة هي قيمة استعمالية واقعياً : فوجودها القيمي يتجلى مثالياً فقط في السعر المعبر عن علاقتها بالذهب الذي يواجهها كمظهر واقعي لقيمتها . وعلى العكس ، لا تلعب مادة الذهب سوى دور تجسيد القيمة ، أي النقد . ولذلك ، فالذهب واقعياً هو قيمة تبادلية . وقيمته الاستعمالية لا تتجلى بعد الا مثالياً في سلسلة من التعابير النسبية عن القيمة التي يقف بواسطتها ازاء البضائع المواجهة له كمجموع أشكاله الاستعمالية الواقعية . وهذان الشكلان المتضادان للبضائع هما شكلان واقعيان لحركتها في عملية التبادل .

لنرافق الآن أحد مالكي البضائع ، وليكن صاحبنا القديم نساج النسيج ، الى ميدان عملية التبادل ، الى سوق البضائع . فلبضاعته ، ٢٠

ذراعاً من النسيج ، سعر محدد . وهذا السعر يساوي جنيهين استرلينيين . وهو يبادل النسيج بالجنيهين الاسترلينيين ، وبوصفه شخصاً عريق العادات يبادل هذين الجنيهين الاسترلينيين من جديد بالتوراة للأسرة بالسعر ذاته . وان النسيج ــ الذي هو بالنسبة له مجرد بضاعة ، مجرد حامل للقيمة ــ يجري التنازل عنه مقابل الذهب ، شكل قيمته ، ومن هذا الشكل يتحول من جديد الى بضاعة أخرى ، الى التوراة التي ستتجه ، مع ذلك ، الى بيت النساج بصفتها مادة للاستهلاك وستلبي هناك الحاجة الى تلاوة معزية . فعملية تبادل البضاعة تتحقق اذن بصورة تحولين متضادين ومكملين لبعضهما البعض : تحول البضاعة الى نقد وتحولها العكسي من نقد الى بضاعة * . وان جانبي تحول البضاعة هما في الوقت ذاته عبارة عن صفقتين يقوم بهما مالك البضاعة : البيع أو مبادلة البضاعة بالنقد ؛ والشراء أو مبادلة النقد بالبضاعة ، وعن وحدة هذين الفعلين : البيع بقصد الشراء .

واذا وجه النساج اهتمامه الى النتيجة النهائية فقط للصفقة التجارية فيتضح أنه بدلاً من النسيج يمتلك التوراة ، وبدلاً من بضاعته الأولية يمتلك بضاعة أخرى من نفس القيمة ولكن ذات منفعة أخرى . وبالطريقة نفسها يحصل على كافة وسائل المعيشة ووسائل الانتاج الأخرى الضرورية له . ومن وجهة نظره لا تفعل هذه العملية كلها غير أن تتوسط في تبادل ناتج عمله بناتج عمل آخر ، أي أنها تتوسط في تبادل المنتجات .

---

* يقول هيراقليطس : «ان كل شيء يبادل بالنار ، والنار تبادل بكل شيء ، كما تبادل البضائع بالذهب ويبادل الذهب بالبضائع» (*F. Lassalle.* «Die Philosophie Herakleitos des Dunkeln». Berlin, 1858, Bd. I, S. 222). وان لاسال ، في الملاحظة المتعلقة بهذا الموضع ، ص ٢٢٤ ، الملاحظة ٣ ، يعتبر النقد ، على نحو خاطئ ، مجرد رمز للقيمة .

وهكذا ، تتحقق عملية تبادل البضاعة بالصورة التالية لتغير الأشكال :

بضاعة — نقد — بضاعة

ب — ن — ب

وهذه الحركة هي ، من حيث مضمونها المادي ، عبارة عن **ب — ب** ، تبادل بضاعة ببضاعة ، تبادل موجودات العمل الاجتماعي ، تبادل الموجودات الذي تتلاشى في نتيجته النهائية العملية ذاتها أيضاً .

ب — ن . التحول الأول للبضاعة ، أو البيع . ان انتقال القيمة البضاعية من جسد البضاعة الى جسد النقد هو ، كما سميت ذلك في موضع آخر ، salto mortale للبضاعة . فاذا لم يتحقق ذلك خابت الآمال ، ان لم يكن للبضاعة ذاتها فلمالكها . وان التقسيم الاجتماعي للعمل يجعل عمل هذا الأخير وحيد الجانب بنفس القدر الذي تتنوع به حاجاته . ولذلك بالضبط فان ناتجه لا يخدمه سوى كقيمة تبادلية. ولا يكتسب هذا الناتج شكل معادل عام اجتماعي الشأن الا في النقد، ولكن النقد موجود فى جيب الغير . وبغية سحبه منه ينبغي أن تمثل البضاعة قبل كل شيء قيمة استعمالية لمالك النقد ، أي ان العمل المنفق عليها يجب أن يكون منفقاً في شكل نافع اجتماعياً ، أو أن يكون حلقة فعلية في التقسيم الاجتماعي للعمل . ولكن تقسيم العمل هو عضوية انتاجية نمت عفوياً وحيكت خيوطها ولا تزال تحاك من وراء ظهور منتجي البضائع . وقد تكون البضاعة ناتجاً لنوع جديد من العمل يدعي تلبية حاجة ناشئة مجدداً ، أو يرغب في أن يستثير ، على مسؤوليته ، حاجة ما . كما أن عملية عمل معينة ، كانت البارحة واحدة من وظائف عديدة لمنتج بضائع ذاته ، قد تقطع اليوم هذه الصلة وتنفصل كشيء مستقل ما ، ولذلك بالضبط ترسل

الى السوق ناتجها الجزئي بوصفه بضاعة مستقلة . ويمكن أن تكون الظروف الاجتماعية ناضجة بصورة كافية أو غير كافية لعملية الانفصال هذه . واليوم يلبي ناتج معين حاجة اجتماعية معينة . وقد يأتي غداً ناتج آخر مشابه له ليزيحه من مكانه كلياً أو جزئياً . وحتى اذا كان عمل منتج بضائع معين ، صاحبنا النساج على سبيل المثال ، حلقة معترفاً بها للتقسيم الاجتماعي للعمل ، فان ذلك لا يضمن البتة أن ٢٠ ذراعاً من النسيج العائدة له بالذات ستكون لها قيمة استعمالية . فاذا كانت الحاجة الاجتماعية الى النسيج ، التي لها حدود كما لكل شيء ، قد لبيت من قبل مزاحمي هذا النساج ، فان ناتج صاحبنا سيظهر فائضاً ، زائداً عن اللزوم ، وبالتالي عديم النفع . صحيح أن الناس لا يفحصون أسنان الحصان المقدم على سبيل الهدية ، ولكن نساجنا لم يأت الى السوق لتقديم الهدايا اطلاقاً . ومع ذلك لنفترض أن ناتجه يملك قيمة استعمالية في الواقع ، وبالتالي فهذه البضاعة تجتذب النقد . ولكن كم من النقد يا ترى ؟ صحيح أن الجواب متضمن سلفاً في سعر البضاعة ، في مؤشر مقدار قيمتها . واننا ندع جانباً هنا الأخطاء الذاتية الصرفة في حسابات مالك البضاعة والتي تصححها السوق موضوعياً على الفور . ولنعتبر أن المنتج لم ينفق على ناتجه سوى متوسط وقت العمل الضروري اجتماعياً . وبالتالي ، فان سعر البضاعة ما هو الا التسمية النقدية لكمية العمل الاجتماعي المتجسدة فيها . ولكن الظروف الانتاجية التقليدية لنسج النسيج أخذت تتحرك بدون اذن نساجنا ومن وراء ظهره . فما كان البارحة يمثل بصورة لا مراء فيها وقت العمل الضروري اجتماعياً لانتاج ذراع من النسيج كف اليوم عن أن يكون كذلك ، ويعرض مالك النقد هذا الاعتبار بالحاح على صاحبنا مشيراً له الى الأسعار التي طلبها مزاحموه المختلفون . ولسوء حظه يوجد الكثيرون من النساجين في الدنيا . ولنفترض أخيراً أن كل قطعة

نسيج موجودة في السوق لا تتضمن سوى وقت العمل الضروري اجتماعياً . ومع ذلك يمكن أن يتضمن المجموع العام لهذه القطع وقت عمل منفق بصورة فائضة . واذا عجزت السوق عن ابتلاع كمية النسيج كلها بالسعر العادي ، أي بشلنين للذراع ، فهذا يبيّن أن قسماً كبيراً للغاية من مجموع وقت عمل المجتمع قد أنفق بشكل نسج النسيج . والنتيجة هي ذاتها كما لو أن كل نساج على حدة أنفق على ناتجه الفردي وقتاً اكبر من وقت العمل الضروري اجتماعياً . وهنا ينطبق المثل التالي : «قبضوا عليهما معاً وشنقوهما معاً» . فان النسيج كله يتمثل في السوق كبضاعة واحدة ، ولا تتمثل كل قطعة منه سوى كقسم من هذه البضاعة الواحدة . وبالفعل ، فقيمة كل ذراع فردي ما هي الا تجسيد للكمية ذاتها المحددة اجتماعياً من العمل البشري المتجانس * .

وكما نرى ، فالبضاعة تحب النقد ، و لكن «the course of true love never does run smooth» (٤٦). وان الصدفة العفوية التي تميز البنية الكيفية للجسم الانتاجي الاجتماعي الذي يظهر membra disjecta [أعضاء مبعثرة] (٤٧) له في نظام تقسيم العمل ، تميز بنيته الكمية أيضاً . وهكذا يكتشف أصحابنا مالكو البضائع أن تقسيم العمل ذاته الذي يجعلهم منتجين خاصين مستقلين ، يجعل في الوقت نفسه عملية الانتاج الاجتماعي وعلاقاتهم هم في هذه العملية مستقلة عنهم أنفسهم ، وأن استقلال الأشخاص عن بعضهم البعض يستكمل بنظام تبعية شاملة من خلال الاشياء .

---

* في رسالة الى ن . ف . دانييلسون (نيقولاي – ون) بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٨٧٨ اقترح ماركس تعديل هذه الجملة على النحو التالي : «وبالفعل ، فقيمة كل ذراع فردي ما هي الا تجسيد لقسم من ذلك العمل الاجتماعي الذي أنفق على كمية الأذرع كلها» . وقد ورد تعديل مماثل أيضاً في نسخة ماركس الشخصية من الطبعة الألمانية الثانية للمجلد الأول من «رأس المال» ، ولكن ليس بخط ماركس في الحقيقة . الناشر .

ان تقسيم العمل يحول ناتج العمل الى بضاعة ولذلك يجعل من الضروري تحولها الى نقد . وهو في الوقت ذاته يجعل نجاح هذا التحول متوقفاً على الصدفة. ولكن علينا هنا أن نعالج الظاهرة في صورتها الصافية، ونفترض بالتالي أنها تجري بصورة عادية . وعلى أية حال ، فاذا كانت هذه العملية تتحقق بوجه عام ، أي اذا بيعت البضاعة ، فان تحول الشكل يتحقق على الدوام ، وذلك على الرغم من أن الماهية ـ مقدار القيمة ـ قد تكون منخفضة أو مرتفعة في الحالات غير العادية لتحول الشكل هذا .

وبالنسبة لأحد مالكي البضائع يحل الذهب محل بضاعته ، وبالنسبة لآخر تحل البضاعة محل ذهبه . و تتلخص الظاهرة المدركة حسياً في أن البضاعة والذهب ، ٢٠ ذراعاً من النسيج وجنيهين استرلينيين ، ينتقلان من يد الى أخرى أو من مكان الى آخر ، أي أنهما يبادلان ببعضهما البعض . ولكن بماذا تبادل البضاعة ؟ انها تبادل بالشكل العام لقيمتها الذاتية . والذهب ؟ انه يبادل بنوع خاص لقيمته الاستعمالية . ولماذا يواجه الذهب النسيج بمثابة نقد ؟ لأن سعر النسيج ، الجنيهين الاسترلينيين ، أي تسمية النسيج النقدية ، يعبر بحد ذاته عن علاقة النسيج بالذهب بوصفه نقداً . ويتم انسلاخ الشكل البضاعي الأولي عن طريق التخلي عن البضاعة ، أي بالتالي في اللحظة التي تشرع فيها القيمة الاستعمالية للبضاعة تجتذب اليها فعلاً الذهب الممثل في سعر البضاعة تصورياً وحسب . وعليه فان تحقيق السعر ، أو الشكل المثالي لقيمة البضاعة وحسب ، هو ، من جهة أخرى ، تحقيق للقيمة الاستعمالية المثالية وحسب للنقد ـ فتحول البضاعة الى نقد هو في الوقت ذاته تحول النقد الى بضاعة . اذن ، ان هذه العملية الواحدة هي عملية مزدوجة : فأحد قطبيها ـ من جانب مالك البضاعة ـ هو البيع ، والقطب المضاد ـ من

جانب مالك النقد ــ هو الشراء . ان البيع هو شراء ، ان **ب ــ ن** هي في الوقت ذاته **ن ــ ب** * .

اننا لا نعرف حتى الآن سوى علاقة اقتصادية واحدة بين الناس ، هي علاقة مالكي البضائع التي لا يمتلك فيها مالكو البضائع ناتج عمل الغير الا عن طريق التخلي عن ناتجهم هم . وبالتالي لا يستطيع مالك للبضاعة ان يواجه ، بوصفه مالك نقد ، مالك بضاعة آخر الا لأن ناتج عمله يملك الشكل النقدي بالفطرة ، أي أنه يكون مادة نقدية ، ذهباً والخ ، أو لأن بضاعته قد غيرت جلدها ، قد انسلخت عن شكلها الاستعمالي الأولي . وكي يؤدي الذهب وظيفة النقد ، يجب عليه ، طبعاً ، أن يدخل السوق البضاعية في نقطة ما . وهذه النقطة تقع في أماكن استخراجه ، هناك حيث يبادل بوصفه ناتجاً مباشراً للعمل بناتج آخر للعمل من القيمة ذاتها . ولكنه ابتداء من هذه اللحظة يعبر بصورة متواصلة عن الأسعار المحققة للبضائع** . واذا تركنا جانباً تبادل الذهب بالبضاعة في أماكن استخراج الذهب ، فان الذهب يمثل في أيدي كل مالك للبضاعة مظهراً منفصلاً لبضاعته التي تخلى عنها ، ناتجاً للبيع ، أو التحول الأول للبضاعة: **ب ــ ن** ***. ولقد أصبح الذهب نقداً مثالياً ، أو مقياساً للقيمة ، لأن كافة البضائع قاست قيمها من خلاله وجعلته بالتالي نقيضاً تصورياً

---

* «ان أي بيع هو شراء في الوقت ذاته» (Dr. *Quesnay*. «Dialogues sur le Commerce et les Travaux des Artisans». «Physiocrates», ed. Daire, partie I, Paris, 1846, p. 170) أو كما يقول كينيه ذاته : «ان البيع يعني الشراء» (٤٨) .

** «لا يمكن دفع سعر بضاعة الا بسعر بضاعة أخرى » (*Mercier de la Rivière*. «L'Ordre Naturel et Essentiel des Sociétés Politiques», «Physiocrates», ed. Daire, partie II, p. 554).

*** «من أجل أن تملك النقد يجب أن تبيع أولا» (المصدر السابق ، ص ٥٤٣) .

لشكلها الاستعمالي ، مظهراً لقيمتها . وهو يصبح نقداً واقعياً لأن البضائع تجعله ، في مجرى التخلي الشامل عنها ، شكلاً منفصلاً عنها بالفعل ومحوّلاً لقيمتها الاستعمالية ، وبالتالي ، مظهراً فعلياً لقيمتها . وان البضاعة بوصفها مظهراً للقيمة تمسح عن نفسها أي أثر لقيمتها الاستعمالية الناشئة طبيعياً وأي أثر للعمل النافع المتميز الذي خلقها ، وتتحول الى تجسيد اجتماعي متجانس للعمل البشري غير المتمايز . ولا نستطيع أن نتبين في النقد ما هو صنف البضائع الذي انقلب اليه . فكل بضاعة في شكلها النقدي تظهر كأي بضاعة أخرى تماماً . وقد يكون النقد زبلاً ، على الرغم من أن الزبل ليس نقداً اطلاقاً . فلنفترض أن القطعتين الذهبيتين ، اللتين باع بهما صاحبنا النساج بضاعته ، هما شكل محوّل لكوارتر من الحنطة . فبيع النسيج ، **ب — ن** ، هو شراء له في الوقت ذاته ، **ن — ب** . ولكن هذه العملية بوصفها بيعاً للنسيج انما تفتتح الحركة التي تنتهي بنقيض هذا الفعل ، أي شراء التوراة ؛ أما فيما يخص شراء النسيج فان العملية ذاتها تنهي الحركة التي ابتدأت من نقيض هذا الفعل ، أي من بيع الحنطة . وان **ب — ن** (النسيج — النقد) ، أي الطور الأول من عملية **ب — ن — ب** (النسيج — النقد — التوراة) ، هي في الوقت ذاته **ن — ب** (النقد — النسيج) ، أي الطور الأخير من العملية الأخرى **ب — ن — ب** (الحنطة — النقد — النسيج) . وان التحول الأول للبضاعة ، أي تحولها من الشكل البضاعي الى نقد ، هو على الدوام وفي الوقت ذاته التحول الثاني المناقض لبضاعة أخرى ما ، أي التحول العكسي لهذه الأخيرة من الشكل النقدي الى بضاعة * .

---

* يشكل استثناء من ذلك ، كما أشرنا سابقاً ، منتج الذهب أو الفضة الذي يبادل ناتجه بدون بيعه المسبق .

ن ــ ب . التحول الثاني ، أو الختامي ، للبضاعة ، أي الشراء .
وبما أن النقد هو مظهر لسائر البضائع الأخرى منفصل عنها أو ناتج للتخلي العام عنها ، فهو بضاعة يمكن التخلي عنها في مطلق الاحوال . وهو يقرأ جميع الأسعار في الاتجاه المعاكس وينعكس بذلك في سائر أجساد البضائع كما في مادة مطواعة لتحوله الى بضاعة . ومع ذلك ، فان الأسعار ، هذه النظرات الغرامية التي تلقيها البضائع على النقد ، تشير لهذا الأخير الى حدود مقدرته على التقمص ، أي الى كميته هو . وبما أن البضاعة تتلاشى كبضاعة بتحولها الى نقد ، فلا تبقى على النقد آثار تدل على كيف وقع في يدي مالكه ولا على ما تَحوّل الى نقد . فان النقد non olet [لا تفوح منه رائحة] (٤٩) مهما كان اصله . واذا كان النقد يمثل ، من جهة ، بضاعة مباعة ، فانه يمثل ، من جهة اخرى ، البضائع التي يمكن شراؤها * .

ان **ن ــ ب** ، أي الشراء ، هي في الوقت ذاته البيع أو **ب ــ ن** ، وبالتالي فان التحول الأخير للبضاعة المعنية هو في الوقت ذاته التحول الأول لبضاعة أخرى ما . وبالنسبة لصاحبنا النساج ينتهي طريق حياة بضاعته بالتوراة التي حوّل اليها الجنيهين الاسترلينيين اللذين حصل عليهما . ولكن بائع التوراة يحوّل الجنيهين الاسترلينيين اللذين قبضهما من النساج الى خمر . اذن **ن ــ ب** ، الطور الختامي من عملية **ب ــ ن ــ ب** (النسيج ــ النقد ــ التوراة) هي في الوقت ذاته **ب ــ ن** ، الطور الأول من عملية **ب ــ ن ــ ب** (التوراة ــ النقد ــ الخمر) . ونظراً لأن منتج البضاعة يأتي الى السوق بناتج وحيد الجانب فقط ، فانه يبيعه بمقادير كبيرة عادة ؛

* «يمثل النقد في أيدينا الأشياء التي يمكننا أن نرغب في شرائها، وفي الوقت ذاته الأشياء التي بعناها مقابل هذا النقد» (*Mercier de la Rivière*، المؤلف المذكور ، ص ٥٨٦) .

بينما ترغمه حاجاته المتنوعة على أن يقسّم دوماً السعر المحقق ، أو المبلغ النقدي الذي يقبضه ، على المشتريات العديدة . وهكذا يؤدي البيع الواحد الى الكثير من أفعال شراء بضائع متنوعة . اذن ، يكوّن التحول الختامي للبضاعة الواحدة مجموعاً من التحولات الأولى لبضائع أخرى .

واذا تناولنا الآن تحول بضاعة ما ، النسيج مثلاً ، على اكمله ، لرأينا بادئ ذي بدء أن هذا التحول يتألف من حركتين متضادتين ومكملتين لبعضهما البعض : **ب ـ ن ون ـ ب** . وان هذين التحولين المتضادين للبضاعة يتحققان في فعلين اجتماعيين متضادين لمالك البضاعة وينعكسان في الدورين الاقتصاديين المتضادين لهذا الأخير . فهو بائع كفاعل البيع ، وشار كفاعل الشراء . ولكن بما أن البضاعة لدى كل من تحوليها موجودة بشكليها في آن معاً ـ البضاعي والنقدي ـ اللذين يقعان في قطبين متضادين ، فان مالك البضاعة نفسه باعتباره بائعاً يواجهه الآخر بوصفه شارياً ، أما باعتباره شارياً فيواجهه الآخر بوصفه بائعاً . ومثلما تقوم البضاعة نفسها بالتحولين المتضادين على التتابع ـ أي من البضاعة الى نقد ومن النقد الى بضاعة ـ يستبدل مالك البضاعة ذاته كذلك دور البائع بدور الشاري . اذن ، ان هذين الدورين غير مثبتين بصورة راسخة ، بل دوران ينتقلان على الدوام في سياق التداول البضاعي من شخص الى آخر .

ان التحول الكامل للبضاعة ، بأبسط أشكاله ، يفترض أربعة اقطاب وثلاثة personae dramatis [شخوص فاعلة] . في البداية تواجه البضاعة النقد بوصفه مظهراً لقيمتها متمتعاً «في الجانب الآخر» ، في جيب الغير ، بواقعيته الشيئية الملموسة . اذن ، فان مالك البضاعة يواجهه مالك النقد . وما ان تتحول البضاعة الى نقد حتى يصبح هذا الأخير شكلاً معادلاً عابراً لها توجد قيمته الاستعمالية ، أو مضمونه ، «في هذا الجانب» ،

في أجساد البضائع الأخرى . وان النقد ، الذي هو نقطة النهاية للتحول الأول للبضاعة ، هو في الوقت ذاته نقطة الانطلاق للتحول الثاني . وبالتالي ، فالبائع في الفعل الأول للعملية هو شارٍ في الفعل الثاني ، حيث يواجهه مالك بضاعة ثالث كبائع * .

وان الطورين المتجهين بصورة متعاكسة لحركة التحول البضاعي يشكلان دورة : الشكل البضاعي ، انسلاخ الشكل البضاعي ، العودة الى الشكل البضاعي . وعلى كل حال تتحدد البضاعة ذاتها هنا بصورة متضادة . فهي في نقطة الانطلاق قيمة غير استعمالية ، بينما هي قيمة استعمالية في نقطة النهاية بالنسبة لمالكها . كذلك بالضبط يظهر النقد في البداية كبلّور صلد للقيمة تتحول اليه البضاعة ، ويتميع من ثم متحولاً الى شكل معادل عابر للبضاعة .

وان التحولين اللذين يكوّنان الدورة الكاملة لبضاعة واحدة ، هما في الوقت ذاته عبارة عن التحولين الجزئيين المتضادين لبضاعتين أخريين . فالبضاعة نفسها (النسيج) تفتتح سلسلة من تحولاتها هي وتختتم في الوقت ذاته التحول الكامل لبضاعة أخرى (الحنطة) . وفي أثناء تحولها الأول ، في فعل البيع ، تقوم شخصياً بكلا هذين الدورين . أما عندما تتحول الى دمية ذهبية تجتاز في هيئتها الطريق الذي يجتازه أي جسد بضاعي ، فانها تختتم مع ذلك التحول الأول لبضاعة ثالثة ما . اذن ، ان الدورة التي ترسمها سلسلة تحولات كل بضاعة ، تتشابك بصورة وثيقة مع دورات البضائع الأخرى . وتشكل هذه العملية ككل تداول البضائع .

والتداول البضاعي يتميز عن مقايضة المنتجات مباشرة ليس من حيث الشكل

---

* «اذن توجد هنا... أربعة اقطاب متطرفة وثلاثة متعاقدين يتدخل أحدهم مرتين» (*Le Trosne*، المؤلف المذكور ، ص ٩٠٩) .

وحسب ، بل ومن حيث جوهر الأمر أيضاً . وبالفعل ، فلنمعن النظر في العملية التي وصفناها لتونا . لا ريب في أن النساج قد بادل النسيج بالتوراة ، أي بضاعته هو ببضاعة الغير . بيد أن هذه الظاهرة لا وجود لها كما هي الا بالنسبة له وحده . فبائع التوراة ، الذي يفضل مشروباً مسكراً على البر البارد ، لم يفكر مطلقاً بأن النسيج يبادل بتوراته ؛ مثلما لا يخطر ببال النساج بتاتاً أن الحنطة قد جرى تبادلها بنسيجه ، وهلمجراً . ان بضاعة الشخص **ب** تحل محل بضاعة الشخص **أ** ، ولكن **أ** و**ب** لا يتبادلان ببضاعتيهما مباشرة . وقد يحدث عملياً أن **أ** و**ب** يشتريان من بعضهما البعض مباشرة ، ولكن هذا التطابق العرضي لا ينجم البتة عن الشروط العامة لتداول البضائع. فمن جهة نرى هنا كيف أن تبادل البضائع يحطم الحدود الفردية والمحلية لمقايضة المنتجات مباشرة ويطور تبادل منتجات العمل البشري . ومن جهة أخرى تتطور هنا دائرة كاملة من الصلات الاجتماعية التي تقع خارج رقابة الشخوص الفاعلة وترتدي طابع العلاقات المعطاة من الطبيعة . فالنساج لا يستطيع أن يبيع النسيج الا لأن الفلاح قد باع الحنطة ، ولا يستطيع هاوي الخمرة بيع التوراة الا لأن النساج باع نسيجه ؛ ولا يستطيع صانع الخمور أن يبيع مشروبه المسكر الا لأن شخصاً آخر باع شراب الحياة الأبدية ، والخ .

وبنتيجة ذلك لا تنتهي عملية التداول ، بخلاف مقايضة المنتجات، بعد أن يتم تبادل الأماكن من قبل القيم الاستعمالية ومالكيها . ولا يختفي النقد بسبب أنه يخرج في النهاية من سلسلة تحولات البضاعة المعنية . بل انه يترسب من جديد وجديد في تلك النقاط من عملية التداول التي تخليها هذه البضاعة أم تلك . وعلى سبيل المثال ، ففي التحول العام للنسيج : النسيج ـ النقد ـ التوراة ، يخرج النسيج اولاً من التداول ، ويشغل النقد مكانه ، ومن ثم تخرج التوراة من التداول ، ويشغل النقد

مكانها . وبفضل حلول بضاعة محل أخرى تلتصق البضاعة النقدية بيدي شخص ثالث * . فالتداول ينضح العرق النقدي باستمرار .

من الصعب على المرء أن يتصور تفاهة تفوق تلك العقيدة الجامدة التي تزعم وكأن التداول البضاعي يخلق حتماً التوازن بين أفعال الشراء وأفعال البيع لأن كل بيع هو شراء في الوقت ذاته ، وvice versa [العكس بالعكس] . فاذا كانوا يقصدون بذلك أن عدد أفعال البيع المتحققة فعلاً مساو لعدد أفعال الشراء ، فان هذا تكرار فارغ للكلام . الا أنهم يودون البرهنة بهذه العقيدة الجامدة على أن البائع يجر وراءه الشاري الخاص به الى السوق . ان الشراء والبيع يمثلان فعلاً واحداً كعلاقة متبادلة بين شخصين متعارضين قطبياً : مالك النقد ومالك البضاعة . ولكن البيع والشراء بوصفهما فعلين يقوم بهما الشخص نفسه ، يشكلان فعلين متعارضين قطبياً . وبالتالي ، فان تماثل الشراء والبيع يفترض أن البضاعة تصبح عديمة النفع اذا كانت ، بعد ما ألقيت في الأنبيق السيميائي للتداول ، لا تخرج منه بصورة النقد ، أي لا يبيعها مالكها ولا يشتريها مالك النقد بالتالي . ثم ان هذا التماثل يفترض أيضاً أن عملية التبادل ، اذا تحققت ، هي فترة انقطاع ما ، هي مرحلة معينة في حياة البضاعة قد تطول أو تقصر . وبما أن التحول الأول للبضاعة هو بيع وشراء في آن واحد ، فان هذه العملية الجزئية تشكل في الوقت ذاته عملية مستقلة . فلدى الشاري بضاعة ، ولدى البائع نقد ، أي البضاعة المحتفظة بالشكل القابل للتداول بغض النظر عن دخولها عملياً السوق من جديد عاجلاً أم آجلاً . وما من أحد يستطيع أن يبيع بدون أن يشتري أحد ما آخر . ولكن ما من أحد ملزم بالشراء في

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . مهما كانت هذه الظاهرة تخرق العين ، فان الاقتصاديين ، ولا سيما أنصار التجارة الحرة vulgaris ، عاجزون عن ملاحظتها في غالبية الحالات .

الحال لسبب أنه قد باع شيئاً ما . وتداول البضائع انما يحطم الحدود الزمانية والمكانية والفردية لتبادل المنتجات لسبب هو بالذات أن التماثل المباشر بين تنازل المرء عن ناتج عمله وبين حصوله ، بدلاً منه ، على ناتج عمل الغير ، ينقسم الى فعلين متضادين : البيع والشراء . واذا كانت العمليتان المتواجهتان بوصفهما عمليتين مستقلتين تماماً تشكلان وحدة داخلية معينة ، فهذا يعني بالضبط أن وحدتهما الداخلية تتحقق في حركة الأضداد الخارجية . وعندما يبلغ الانعزال الخارجي لعمليتين غير مستقلتين داخلياً ، أي مكملتين لبعضهما البعض ، نقطة معينة فان وحدتهما تتكشف عنوة ، أي بشكل أزمة . وان التضاد الكامن في البضاعة ، أي تضاد القيمة الاستعمالية والقيمة ، تضاد العمل الخاص الذي يجب عليه في الوقت ذاته أن يعبر عن نفسه بوصفه عملاً اجتماعياً مباشرة ، تضاد العمل المميز والملموس الذي يعني في الوقت ذاته عملاً عاماً مجرداً وحسب ، تضاد تشخيص الأشياء وتجسيد الأشخاص بالأشياء — ان هذا التناقض الكامن يكتسب في ضدّي التحول البضاعي اشكالاً متطورة لحركته . وبالتالي ، فحتى هذه الأشكال تنطوي على امكانية — ولكن مجرد امكانية — نشوب الأزمات . وان تحول هذه الامكانية الى واقع يتطلب توفر مجموعة من العلاقات التي لا وجود لها مطلقاً بعد في أطر التداول البضاعي البسيط * .

---

* قارن ملاحظاتي بصدد جيمس ميل : «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» ، ص ٧٤ — ٧٦ . ثمة نقطتان مميزتان هنا لأسلوب التبريرية الاقتصادية . أولا ، اعلان التماثل بين تداول البضائع ومقايضة المنتجات مباشرة ، وذلك عن طريق التجرد عن الفوارق بينهما . وثانياً ، محاولة نفي التناقضات الملازمة لعملية الانتاج الرأسمالية ؛ ويتم التوصل الى ذلك عن طريق ارجاع العلاقات بين فعلة الانتاج الرأسماليين الى العلاقات البسيطة الناجمة عن التداول البضاعي . ولكن انتاج البضائع وتداول البضائع هما ظاهرتان ملازمتان لاكثر أساليب الانتاج

ويكتسب النقد ، بوصفه وسيطاً في عملية تداول البضائع ، وظيفة وسيلة التداول .

ب) تداول النقد

ان تعاقب الأشكال الذي يتحقق في ظله التبادل المادي لمنتجات العمل ، **ب ـ ن ـ ب** ، يشترط واقع أن القيمة نفسها اذ تشكل ، بوصفها بضاعة ، نقطة الانطلاق للعملية ، تعود من جديد الى نفس هذه النقطة بصورة بضاعة . وهكذا ، فان حركة البضائع هذه تمثل دورة . ومن جهة أخرى ، ينفي الشكل نفسه دورة النقد . ونتيجة هذا الشكل هي الابتعاد المتواصل للنقد عن نقطة انطلاقه ، وليس رجوعه اليها . وطالما بقيت البضاعة في يدي البائع محتفظة بصورتها المحوّلة ، بصورة النقد ، فان هذه البضاعة توجد في مرحلة تحولها الأول ، أي أنها لم تحقق سوى النصف الأول من تداولها . وعندما تكون العملية ـ البيع بقصد الشراء ـ قد انتهت ، يكون النقد بدوره قد غادر يدي مالكه الأول . صحيح أنه اذا كان النساج ، بعد شرائه التوراة ، يبيع نسيجه مرة أخرى ، فان النقد يعود الى يديه من جديد . ولكنه يعود ليس بنتيجة تداول الـ ٢٠ ذراعاً الأولى من النسيج ، ذاك التداول الذي نقل النقد ، على العكس ، من يدي النساج الى يدي بائع التوراة . فالنقد لا يستطيع العودة الا لأن البضاعة الجديدة تجدد

تنوعاً ، على الرغم من أن حجمهما وأهميتهما يختلفان جداً . وبالتالي فنحن لا نعرف شيئاً على الاطلاق عن differentia specifica [الخصائص المميزة] لأساليب الانتاج المعنية ، ولا نستطيع أن نقول عنها شيئاً ، اذا كنا لا نعرف عنها سوى المقولات المجردة للتداول البضاعي العامة بالنسبة لها جميعاً . وما من علم يضاهي الاقتصاد السياسي في التشدق بمثل هذا التصنع بالمواضع البديهية العامة . وعلى سبيل المثال ، ينصب جان باتيست ساي نفسه قاضياً للحكم على الأزمات دون أن يعرف سوى : ان البضاعة هي ناتج .

أو تكرر عملية التداول ذاتها التي تختتم بالنتيجة ذاتها كالعملية الأولى . وبالتالي ، فشكل الحركة الذي يضفيه تداول البضائع مباشرة على النقد يمثل ابتعاد النقد على الدوام عن نقطة الانطلاق ، انتقاله من يدي أحد مالكي البضائع الى يدي آخر ، أو تداوله (currency, cours de la monnaie).

ان تداول النقد هو تكرار رتيب دائم للعملية ذاتها . فالبضاعة توجد على الدوام الى جانب البائع ، والنقد يوجد على الدوام الى جانب الشاري بوصفه وسيلة شرائية . وهو يؤدي وظيفة وسيلة شرائية ، اذ يحقق سعر البضاعة . ولكن النقد ، اذ يحقق هذا السعر ، ينقل البضاعة من يدي البائع الى يدي الشاري ، وفي الوقت ذاته يغادر هو نفسه يدي الشاري الى يدي البائع لكي يكرر العملية ذاتها مع بضاعة أخرى ما. أما واقع أن هذا الشكل الوحيد الجانب لحركة النقد ينشأ عن الشكل المزدوج لحركة البضاعة فيبقى متنكراً . وان طبيعة التداول البضاعي ذاتها تولد مظهراً معاكساً لذلك . فالتحول الأول للبضاعة ليس ، من حيث صورته الخارجية ، حركة النقد وحده ، بل انه حركة البضاعة ذاتها أيضاً ؛ أما التحول الثاني للبضاعة فيظهر ، على العكس ، كحركة للنقد وحده . وتشغل البضاعة في النصف الأول من تداولها مكان النقد . كما أن البضاعة ، بوصفها قيمة استعمالية ، تخرج من مجال التداول وتنتقل الى مجال الاستهلاك * . ويحل مكانها مظهر قيمة البضاعة ، أو قناعها النقدي . وتجتاز البضاعة النصف الثاني من التداول ليس في صورتها الطبيعية ، بل في حلّتها الذهبية . اذن ، ان تواصل الحركة يلازم النقد فقط ؛ وعليه فالحركة ذاتها التي تنقسم بالنسبة للبضاعة الى عمليتين متضادتين ، ان هذه الحركة

---

* وحتى لو كانت البضاعة تباع مرة تلو أخرى – وتلك ظاهرة لا وجود لها بعد بالنسبة لنا – فانها تنتقل منذ لحظة بيعها النهائي من مجال التداول الى مجال الاستهلاك لتصبح هنا وسيلة للمعيشة أو وسيلة للانتاج .

بوصفها حركة النقد ذاته ، هي دائماً عملية واحدة يشغل النقد في سياقها مكان بضاعة تلو أخرى . ولذلك يبدو الأمر وكأن نتيجة التداول البضاعي ، حلول بضاعة مكان أخرى ، تنجم ليس عن تحول أشكالها هي ، بل عن وظيفة النقد بوصفه وسيلة للتداول ، وكأن وسائل التداول بالذات تحرك البضائع غير القابلة للتحرك بحد ذاتها ، وتنقلها من أيد لا تعتبر فيها قيماً استعمالية الى أيد تعتبر فيها قيماً استعمالية ، علماً بأنها تنقلها على الدوام في اتجاه معاكس لحركة النقد ذاته . ويقصي النقد البضائع باستمرار من مجال التداول ويحل محلها في التداول مبتعداً بالتالي عن نقطة انطلاقه ذاته . ولذا ، فرغم أنه لا يتجلى في حركة النقد غير تداول البضائع ، فان الأمر من الناحية الظاهرية يبدو على العكس ، أي أن تداول البضائع ما هو الا نتيجة لحركة النقد * .

ومن جهة أخرى لا تلازم النقد وظيفة وسيلة التداول الا لأنه عبارة عن قيمة للبضائع غدت مستقلة . ولذلك ، فان حركته بوصفه وسيلة للتداول ما هي في الواقع الا حركة شكل البضاعة بحد ذاته. وبالتالي يجب أن تنعكس هذه الحركة في تداول النقد وبنحو مرئي . فالنسيج ، مثلاً ، يحوّل أولاً شكله البضاعي الى شكله النقدي . وان القطب الثاني لتحوله الأول **ب ــ ن** ، أي الشكل النقدي ، يصبح فيما بعد القطب الأول لتحوله الأخير **ن ــ ب** ، أي تحوله العكسي الى توراة . ولكن كلاً من هذين التحولين للشكل يتحقق عن طريق تبادل البضاعة والنقد ، عن طريق تنقلهما المتبادل . فالنقد ذاته يأتي الى البائع كمظهر للبضاعة تم التخلي عنه ، ويغادره كمظهر للبضاعة يمكن التخلي عنه بصورة مطلقة . انه يغير المكان مرتين . فالتحول

---

* «لا حركة له» (أي للنقد) «سوى تلك التي كانت المنتجات قد أضفتها عليه» . (*Le Trosne*، المؤلف المذكور ، ص ٨٨٥) .

الأول للنسيج ينقل هذا النقد الى جيب النساج ، بينما يسحبه التحول الثاني من هناك مجدداً . وهكذا ، فان التغيرين المتضادين لشكل البضاعة نفسها ينعكسان في تنقل النقد مرتين باتجاهين متعاكسين .

وبالعكس ، اذا حدثت تحولات بضاعية وحيدة الجانب فقط ــ سواء أفعال الشراء أم البيع البسيطة ــ فان النقد ذاته لا يغير مكانه الا مرة واحدة . ويعبر تنقله الثاني دائماً عن التحول الثاني للبضاعة ، أي عن تحولها العكسي من النقد . وفي التنقل المتكرر المتوالي للنقد ذاته لا تنعكس سلسلة تحولات بضاعة ما وحسب ، بل ينعكس أيضاً تشابك التحولات التي لا حصر لها لكل عالم البضائع بمجمله . وعلى أية حال ، فمن البديهي أن ذلك كله لا ينطبق الا على شكل التداول البضاعي البسيط الذي نعالجه هنا .

ان كل بضاعة عندما تخطو خطوتها الأولى في عملية التداول ، عندما تغير شكلها للمرة الأولى بالذات ، تخرج من مجال التداول وتحل محلها فيه على الدوام بضاعة جديدة . وعلى العكس ، فان النقد بوصفه وسيلة للتداول يبقى دائماً في مجال التداول ويجوس فيه باستمرار . ومن هنا ينبثق السؤال التالي : كم من النقد يستطيع أن يمتص هذا المجال بصورة متواصلة ؟

في كل بلد تحدث للبضائع يومياً تحولات وحيدة الجانب عديدة ومتواقتة ، وبالتالي متجاورة مكانياً ، أو بعبارة أخرى تجري أفعال البيع فقط من طرف وأفعال الشراء فقط من طرف آخر . وكانت البضائع قد تمت مساواتها من خلال أسعارها بكميات محددة تصورياً من النقد . وبما أن الشكل المباشر للتداول الذي عالجناه هنا يضع على الدوام البضاعة والنقد في مواجهة بعضهما البعض جسدياً ــ الأولى في قطب البيع والثاني في قطب الشراء المضاد ــ فان كتلة وسائل التداول الضرورية لعملية تداول

البضائع قد تم تحديدها بمبلغ أسعار هذه الأخيرة . وبالفعل ، لا يمثل النقد واقعياً سوى ذلك المبلغ من الذهب الذي كان قد نال تعبيراً مثالياً عنه في مبلغ أسعار البضائع . وبالتالي ، فتساوي هذين المبلغين أمر بديهي . بيد أننا نعرف أن أسعار البضائع تتغير في حالة ثبات قيمتها مع تغير قيمة الذهب (المادة النقدية) ذاته : فهي ترتفع بنسبة انخفاض قيمته ، وبالعكس ، تنخفض بنسبة ارتفاع هذه الأخيرة . والى جانب هذا الارتفاع أو الهبوط لمبلغ أسعار البضائع ينبغي أن تزداد أو تنقص بالنسبة ذاتها كتلة النقد المتداول . وعلى كل حال فان سبب تغير كتلة وسائل التداول هو هنا النقد ذاته ، ولكن ليس بوظيفته وسيلة للتداول ، بل بوظيفته مقياساً للقيمة . ففي البداية يتغير سعر البضائع بنسبة عكسية لتغير قيمة النقد ، ومن ثم تتغير كتلة وسائل التداول بنسبة طردية لتغير سعر البضائع . ولحدثت الظاهرة المماثلة تماماً فيما لو أن قيمة الذهب لم تنخفض مثلاً ، بل حلت الفضة محله كمقياس للقيمة ، أو على العكس ، فيما لو أن قيمة الفضة لم ترتفع ، بل ان الذهب أزاح الفضة من وظيفة مقياس القيمة . ولكان يجب في الحالة الأولى أن تتداول الفضة بكمية اكبر مما كان يتداول الذهب سابقاً ، ولكان يجب في الحالة الثانية أن يتداول الذهب بكمية أقل مما كانت تتداول الفضة سابقاً . ولتغيرت في كلتا الحالتين قيمة المادة النقدية ، أي البضاعة التي تؤدي وظيفة مقياس القيم ، ولتغير لذلك أيضاً التعبير عن القيم البضاعية في الأسعار ، ولتغيرت بالتالي كتلة النقد المتداول المستخدم لتحقيق هذه الأسعار . لقد رأينا أن لمجال تداول البضائع ثغرة يتسلل عبرها اليه الذهب (والفضة وأية مادة نقدية على العموم) كبضاعة ذات قيمة معينة . ويُفترض وجود هذه القيمة حتى لدى تأدية النقد وظيفة مقياس القيمة ، أي لدى تحديد الأسعار . واذا انخفضت ، مثلاً ، قيمة مقياس القيمة ذاته فان ذلك يتجلى قبل كل شيء في تغير

سعر تلك البضائع التي تُبادل بالمعدن الثمين بصفته بضاعة في أماكن استخراج هذا المعدن مباشرة . الا أن قسماً كبيراً من البضائع الأخرى ، ولا سيما في الدرجات الدنيا لتطور المجتمع البرجوازي ، يبقى لوقت طويل يقيّم بقيمة مقياس القيمة التي غدت وهمية وعتيقة . ولكن ، بقدر ما تدخل البضائع في علاقات قيمية مع بعضها البعض فان بضاعة تُعْدي الأخرى ، وتتعادل شيئاً فشيئاً الأسعار الذهبية والفضية للبضائع طبقاً للنسب التي تحددها قيم البضائع بالذات ، الى أن يتم أخيراً تقييم كافة القيم البضاعية طبقاً للقيمة الجديدة للمعدن النقدي . ويرافق عملية التعادل هذه النمو المتواصل لكمية المعادن الثمينة المتدفقة لتحل محل البضائع التي تبادل بها مباشرة . ولذلك فبالقدر الذي تنتشر به هذه الأسعار الجديدة ، المعدلة بين البضائع ، أو الذي تقيّم به قيم البضائع بالقيمة الجديدة للمعدن ، التي هبطت وتستمر بالهبوط حتى نقطة معينة ، بهذا القدر ذاته تتواجد الكتلة الاضافية من المعدن الثمين الضرورية لتحقيق هذه الأسعار الجديدة . وان الملاحظة الوحيدة الجانب للوقائع التي اعقبت اكتشاف مكامن جديدة للذهب والفضة ، أدّت في القرن السابع عشر وخاصة في القرن الثامن عشر الى استنتاج خاطئ وكأن أسعار البضائع قد ارتفعت لأن كمية اكبر من الذهب والفضة أخذت تؤدي وظيفة وسيلة التداول . وفيما بعد سنعتبر قيمة الذهب مقداراً معطى سلفاً ، كما هو الأمر فعلاً في لحظة تعيين الأسعار .

اذن ، ان كتلة وسائل التداول يحددها في ظل هذا الافتراض مبلغ الأسعار البضاعية الواجب تحقيقها . واذا افترضنا أيضاً أن سعر كل نوع بضاعي معطى سلفاً فان مبلغ أسعار البضائع سيكون وكما هو واضح ، رهناً بكمية البضائع قيد التداول . وفي الواقع ، لا يتطلب الأمر عناء كبيراً لكي يدرك المرء أنه اذا كان الكوارتر الواحد من الحنطة يكلف جنيهين استرلينيين

فان ١٠٠ كوارتر منها ستكلف ٢٠٠ جنيه استرليني ، و٢٠٠ كوارتر ستكلف ٤٠٠ جنيه استرليني وهكذا دواليك ، وبالتالي فالى جانب ازدياد كتلة الحنطة يجب أن تزداد كتلة النقد الذي يحل مكان الحنطة عند بيعها .

واذا افترضنا أن كتلة البضائع معطاة سلفاً ، فان كتلة النقد الموجود في التداول ستزداد وتنقص تبعاً لتقلبات أسعار البضائع . فهي تنمو وتتقلص تبعاً لما اذا كان مبلغ أسعار البضائع يزداد أو ينخفض بنتيجة تغير مقدار الأسعار . وليس من الحتمي في هذه الحالة أن ترتفع أو تنخفض أسعار جميع البضائع في آن واحد . فيكفي ارتفاع أسعار عدد من البضائع الرئيسية في حالة ، وانخفاض أسعارها في حالة أخرى ، لكي يرتفع أو ينخفض بصورة ملحوظة المبلغ الواجب تحقيقه لأسعار كافة البضائع المتداولة ، وبالتالي لكي تُجتذب الى مجال التداول كمية اكبر أو أقل من النقد. وسواء كان تغير أسعار البضائع يعكس التغير الفعلي لقيمتها أم يمثل مجرد تقلب لأسعار السوق ، فان التأثير على كتلة وسائل التداول هو عينه في كلتا الحالتين .

لنفرض أن هناك عدداً معيناً من المبيعات أو التحولات الجزئية غير المرتبطة فيما بينها والمتواقتة زمنيا والمتجاورة مكانياً بالتالي ، أي مثلاً ، مبيعات كوارتر من الحنطة ، و٢٠ ذراعاً من النسيج ، والتوراة ، و٤ غالونات من الخمر . فاذا كان سعر كل من هذه البضائع يساوي جنيهين استرلينيين ومبلغ الأسعار الواجب تحقيقه يساوي بالتالي ٨ جنيهات استرلينية فينبغي أن تدخل في التداول اذن كتلة من النقد تساوي ٨ جنيهات استرلينية . ولكن اذا كانت البضائع ذاتها تشكل حلقات في سلسلة التحولات التي درسناها أعلاه : كوارتر من الحنطة — جنيهان استرلينيان — ٢٠ ذراعاً من النسيج — جنيهان استرلينيان — التوراة — جنيهان استرلينيان — ٤ غالونات من الخمر — جنيهان استرلينيان، فان الجنيهين الاسترلينيين نفسيهما يجعلان

جميع هذه البضائع تتداول احداها تلو الأخرى محققين أسعارها بالتتابع ، وينجم بالتالي أن هذين الجنيهين الاسترلينيين يحققان مبلغ الأسعار الذي يساوي ٨ جنيهات استرلينية ليستقرا في نهاية المطاف في يدي صانع الخمور . فهما يقومان بأربعة دورانات . وان هذا التنقل المتكرر للنقد ذاته يعبر عن التغير المزدوج لشكل البضاعة ، عن حركته عبر المرحلتين المتضادتين للتداول وعن تشابك تحولات البضائع المختلفة في الوقت ذاته *. وان الأطوار المتضادة والمكملة لبعضها البعض لهذه العملية لا تستطيع أن تتحقق جنباً الى جنب من حيث المكان ، ولكنها يجب أن تتتالى من حيث الزمان . ولذلك فالفترات الزمنية المحددة تشكل مقياساً لطولها ، أي أن عدد دورانات الوحدات النقدية ذاتها خلال وقت معين يتخذ مقياساً لسرعة تداول النقد. فلنفترض أن عملية تداول البضائع الأربع المشار اليها سابقاً استغرقت يوماً واحداً على سبيل المثال . وعندها سيساوي مبلغ الأسعار الواجب تحقيقه ٨ جنيهات استرلينية ، وسيساوي عدد دورانات الوحدات النقدية ذاتها خلال اليوم الواحد ٤ دورانات وستساوي كتلة النقد المتداول جنيهين استرلينيين . اذن ، فلأجل عملة التداول خلال فترة زمنية معينة :

$$\text{كتلة النقد} = \frac{\text{مبلغ أسعار البضائع}}{\text{عدد دورانات الوحدات النقدية من ذات الاسم}}$$

الذي يؤدي وظيفة وسائل التداول . ولهذا القانون أهمية شاملة . ففي خلال فترة زمنية معينة تشمل عملية التداول لكل بلد ، من جهة ، العديد من

---

* «ان المنتجات بالذات هي التي تحركه» (أي النقد) «وترغمه على التداول... وان سرعة حركته» (أي النقد) «تعوض عن كميته . وعندما تظهر الحاجة الى النقد فانه ينتقل من أيد الى اخرى دون أن يتوقف ولا لدقيقة واحدة» (*Le Trosne*، المؤلف المذكور ، ص ٩١٥، ٩١٦).

أفعال البيع (وكذلك أفعال الشراء) المتفرقة والمتواقتة والمتحققة جنباً الى جنب من حيث المكان ، أو التحولات الجزئية التي يغير فيها النقد نفسه المكان مرة واحدة فقط أو يقوم بدوران واحد فقط ؛ ومن جهة أخرى تشمل العملية ذاتها مجموع العديد من سلاسل التحولات المتوازية جزئياً والمتشابكة جزئياً والغنية بالحلقات الى هذه الدرجة أو تلك ، والتي يقوم النقد ذاته خلالها بعدد كبير لهذه الدرجة أو تلك من الدورانات . الا أن العدد العام لدورانات كافة الوحدات النقدية من ذات الاسم الموجودة في التداول يعطينا العدد المتوسط لدورانات كل وحدة نقدية على حدة ، أو السرعة المتوسطة لتداول النقد . وان كتلة النقد التي تدخل التداول في بداية عملية تداول اليوم الواحد مثلاً تتحدد طبعاً بمبلغ أسعار البضائع المتداولة بصورة متواقتة وجنباً الى جنب من حيث المكان . ولكن في حدود العملية تصبح كل وحدة نقدية مسؤولة عن البقية ، اذا جاز القول . فاذا أسرعت واحدة منها بتداولها فانها تبطئ بذلك من سرعة تداول الأخرى ، علماً بأن هذه الأخيرة قد تطير نهائياً من مجال التداول نظراً لأن هذا المجال لا يستطيع امتصاص سوى تلك الكتلة من الذهب التي ، اذا ضربت بالعدد المتوسط لدورانات عناصرها المنفردة ، تساوي مبلغ الأسعار الواجب تحقيقها . وعليه ، فاذا نما عدد دورانات النقد نقصت كتلة النقد الموجودة في التداول . واذا نقص عدد دوراناته نمت كتلته. وبما أن كتلة النقد التي يمكن أن تؤدي وظيفة وسيلة للتداول هي معطاة سلفاً في ظل السرعة المتوسطة المعنية لتداول النقد ، فيكفي أن نلقي في التداول كمية محددة من البنكنوتات من فئة الجنيه الواحد مثلاً ، لكي نسحب منه كمية مساوية من الجنيهات الذهبية ، وهذه حيلة تعرفها جيداً المصارف جميعها .

واذا كانت تتجلى في تداول النقد بوجه عام عملية تداول البضائع وحسب ، أي دورتها عن طريق التحولات المتضادة ، ففي سرعة تداول

النقد تتجلى سرعة تعاقب أشكال البضائع ، ويتجلى التشابك المتواصل لسلسلة من التحولات مع غيرها ، واندفاع تبادل المنتجات هذا ، والاختفاء السريع للبضائع من مجال التداول وحلول بضائع جديدة محلها بالسرعة ذاتها . اذن ، تتجلى في سرعة التدنول النقدي الوحدة السائلة للطورين المتضادين اللذين يكملان بعضهما البعض : تحول الشكل الاستعمالي للبضاعة الى مظهر للقيمة والتحول العكسي لمظهر القيمة الى شكل استعمالي ، أي وحدة العمليتين كلتيهما : البيع والشراء . وعلى العكس ، ففي تباطؤ التداول النقدي يتجلى انقسام وانعزال هاتين العمليتين بصورة قطبين متعاكسين ، أي توقف تحول الأشكال ، وبالتالي توقف تبادل المنتجات أيضاً . ومن خلال التداول بحد ذاته يستحيل ، طبعاً ، رؤية مبعث هذا التوقف . فالتداول لا يُظهر الا وجود هذه الظاهرة ذاته . فالرأي الشائع المطروق يعزو الى نقصان كمية وسائل التداول واقع أن النقد في ظل تباطؤ التداول النقدي يبدأ يظهر ويختفي أندر فأندر في كافة النقاط الواقعة في أطراف التداول * .

---

* «نظراً لأن النقد ... هو مقياس عام للشراء والبيع ، فان كل من يملك شيئاً ما للبيع ، ولكنه لا يجد من يشتريه ، يميل الى الظن بأن نقصان النقد في البلد هو سبب عدم تمكنه من تصريف بضائعه ؛ فها هي الشكاوى تجأر في كل مكان من نقصان النقد . ولكن هذا خطأ بالغ... فماذا يريد أولئك الذين يشكون من نقصان النقد ؟.. المزارع يشكو... وهو يظن أنه لو كان في البلد نقد اكثر لاستطاع أن يبيع منتجاته بأسعار جيدة . اذن ، فليس النقد هو ما يلزمه ، بل السعر الجيد لقاء قمحه ومواشيه التي يود بيعها ولكنه لا يتمكن من ذلك... ولكن لماذا لا يتمكن من الحصول على سعر جيد لقاءها؟.. ١) اما لأنه يوجد في البلد الكثير جداً من القمح والمواشي ، بحيث أن غالبية الناس الذين يأتون الى السوق يحتاجون مثله لأن يبيعوا هذه المنتجات ، والقليلون فقط يحتاجون لشرائها . ٢) واما لأنه قد تقلص التصدير العادي لهذه المنتجات الى الخارج... ٣) واما لأن الاستهلاك يتقلص كما يحدث ذلك عندما ينفق الناس على المعيشة أقل من السابق بسبب الفقر . اذن ، فليست زيادة كمية النقد هي القادرة على مساعدة المزارع في تصريف بضائعه ، بل ازالة هذه الأسباب الثلاثة

وهكذا، فان الكمية العامة للنقد الذي يؤدي وظيفة وسائل التداول ، في غضون كل حقبة زمنية معينة ، تتحدد من جهة بمجموع أسعار كافة البضائع المتداولة ، ومن جهة أخرى بسرعة اكبر أو أقل لعمليات التداول البضاعي ذات الاتجاهات المتعاكسة ، الأمر الذي يتوقف عليه مقدار ذلك القسم من المجموع العام للأسعار الذي يمكن تحقيقه بواسطة وحدة نقدية عينها . ولكن مجموع أسعار البضائع هذا يتوقف على كتلة كل نوع من أنواع البضائع وعلى سعره سواء بسواء . وان هذه العوامل الثلاثة : حركة الأسعار ، وكتلة البضائع المتداولة ، وسرعة تداول النقد ، يمكن أن تتغير في اتجاهات مختلفة وبنسب مختلفة ؛ ولذا فان مجموع الأسعار الواجب تحقيقه، وبالتالي كتلة وسائل التداول المشترطة به ، يمكن أن يتعرضا أيضاً للعديد من التراكيب . ولا نتطرق هنا سوى الى التراكيب التي تضطلع بالدور الأهم في تاريخ أسعار البضائع .

ففي ظل ثبات أسعار البضائع يمكن لكتلة وسائل التداول أن تنمو ، اذا ازدادت كتلة البضائع المتداولة أو تضاءلت سرعة تداول النقد أو اذا كان هذان العاملان يفعلان معاً . وعلى العكس ، يمكن لكتلة وسائل التداول أن تتضاءل اذا تضاءلت كتلة البضائع أو ازدادت سرعة التداول .

التي تؤدي الى الكساد في السوق فعلا . وبهذا المعنى على وجه الضبط يحتاج الى النقد أيضاً التاجر وصاحب الدكان ، أي أنهما يحتاجان الى بيع تلك البضائع التي يتاجران بها ، وذلك بنتيجة الكساد في السوق. وان الأمة تزدهر على أفضل نحو عندما تنتقل الثروات بصورة متواصلة من يد الى يد» (Sir *Dudley North*. «Discourses upon Trade». London, 1691, p. 11—15 passim) وان كل الاختلاقات المشعوذة لهيرنشفاند تنحصر في الزعم بأن التناقضات الناجمة عن طبيعة البضاعة بالذات والمتجلية بالتالي في تداول البضائع ، يمكن ازالتها عن طريق زيادة كمية وسائل التداول . ولكن ، اذا كان عزو التوقفات في عملية الانتاج والتداول الى نقصان وسائل التداول ما هو الا وهم شائع ، فان ذلك لا يعني أن النقصان الفعلي في وسائل التداول ، نتيجة للتلاعبات الرسمية ، مثلا ، في مجال «regulation of currency» [«ضبط وسائل التداول»] ، لا يمكنه ، بدوره ، أن يؤدي الى التوقف .

وفي ظل الارتفاع العام لأسعار البضائع يمكن لكتلة وسائل التداول أن تبقى ثابتة اذا تضاءلت كتلة البضائع المتداولة بالنسبة ذاتها التي ينمو بها سعر هذه البضائع ، أو اذا ازدادت سرعة تداول النقد بصورة تتناسب طردياً مع نمو الأسعار ، علماً بأن كتلة البضائع المتداولة تبقى ثابتة . ويمكن أن تتضاءل كتلة وسائل التداول اذا تضاءلت كتلة البضائع أو ازدادت سرعة التداول بأسرع من ارتفاع الأسعار .

وفي ظل الانخفاض العام لأسعار البضائع يمكن لكتلة وسائل التداول أن تبقى ثابتة اذا ازدادت كتلة البضائع بالنسبة ذاتها التي ينخفض بها سعرها ، أو اذا تضاءلت سرعة تداول النقد بالنسبة ذاتها كالأسعار . ويمكن أن تنمو كتلة وسائل التداول اذا نمت كتلة البضائع أو تضاءلت سرعة التداول بأسرع من انخفاض أسعار البضائع .

ويمكن لتراكيب العوامل المختلفة أن تعوّض عن بعضها البعض بصورة متبادلة بحيث أنه ، على الرغم من تقلبها الدائم ، يبقى المجموع العام لأسعار البضائع الواجب تحقيقها ثابتاً ، ولذلك تبقى كتلة النقد المتداولة ثابتة أيضاً . ولذا يتبين ، ولا سيما لدى النظر في مراحل طويلة نسبياً ، أن لكتلة النقد المتداول في كل بلد معني مستوى متوسطاً أثبت بكثير وانحرافات عن هذا المستوى المتوسط أقل بكثير مما كان يمكن توقعه للوهلة الأولى ؛ وتشكل استثناء من ذلك مراحل الهزات الشديدة التي تسببها الأزمات الصناعية والتجارية أو — وذلك بنحو أندر — التغيرات في قيمة النقد ذاته .

ان القانون الذي تتحدد بموجبه كمية وسائل التداول بمجموع أسعار البضائع المتداولة وبالسرعة المتوسطة لتداول النقد * يمكن صياغته على

---

* «ان تجارة الأمة تتطلب النقد بكمية محددة أو بنسبة محددة : فان كمية من النقد اكبر أو أقل من ذلك من شأنها أن تلحق الضرر بالتجارة . والأمر كذلك بالضبط حيث لا بد في تجارة المفرق الصغيرة من كمية محددة من الفارتنغات لصرف القطعة النقدية الفضية

النحو التالي أيضاً : اذا علمنا مبلغ قيم البضائع والسرعة المتوسطة لتحولاتها فان كمية النقد المتداول أو المادة النقدية تتوقف على القيمة الذاتية لهذه الأخيرة . أما التوهم بأن الأمور تجري على العكس تماماً ، وكأن أسعار البضائع تتحدد بكتلة وسائل التداول ، وأن هذه الأخيرة تتحدد ، بدورها ، بكتلة المادة النقدية الموجودة في التداول في البلد المعني * ، فانه يكمن

أو اجراء المدفوعات التي لا يمكن تنفيذها حتى بواسطة أصغر القطع النقدية الفضية ... وكما أن عدد الفارتنغات المطلوبة للتجارة يتحدد بعدد السكان وبتواتر الصفقات التبادلية التي يحققونها ، وبصورة رئيسية ، بقيمة أصغر قطعة نقدية فضية ، كذلك فان كمية النقود» (الذهبية والفضية) «المطلوبة للتجارة ، تتحدد بتواتر الأفعال التبادلية وبمقادير المدفوعات » (*William Petty*. «A Treatise of Taxes and Contributions». London, 1667, p. 17) **وقد دافع** أ . يونغ عن نظرية هيوم ، ضد ج . ستيوارت وغيره ، وذلك في كتابه «Political Arithmetic». London, 1774 حيث كرس لها فصل خاص: «الأسعار تتوقف على كمية النقد» ، **ص ١١٢ وما بعدها . وقد أوردت في مؤلفي** «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» ، ص ١٤٩ ، **الملاحظة التالية : «انه (آ . سميث) يتجنب بصمت** مسألة كمية العملة الموجودة في **التداول معتبراً النقد بصورة خاطئة تماماً مجرد بضاعة» .** ولا ينطبق ذلك سوى على تلك المواضع **في كتاب آ . سميث التي يتناول فيها النقد** ex officio [خصيصاً] . ففي بعض الحالات ، **مثلا** في معرض انتقاده لمذاهب الاقتصاد السياسي السابقة ، يفصح عن رأي صائب : «ان كمية العملة المعدنية في كل بلد تتحدد بقيمة البضائع المتداولة فيه... وان قيمة البضائع التي تشترى وتباع في خلال سنة في بلد معين تتطلب كمية محددة من النقد لتداولها وتوزيعها بين المستهلكين المعنيين ولا يمكن أن تتيح استخدام كمية اضافية من النقد. وتمتص قنوات التداول بالضرورة مبلغاً كافياً لملئها ، ولا تتسع أبداً لاكثر من ذلك» («Wealth of Nations», b. IV, ch. I). وعلى النحو نفسه يبدأ آ . سميث كتابه ex officio بتمجيد تقسيم العمل ، بينما يكرر ، في الكتاب الأخير حول مصادر دخل الدولة حيث يتناول مسألة تقسيم العمل تناولا خاطفاً ، استنكار استاذه أ . فرغوسون لتقسيم العمل .

* «ان أسعار بضائع كل أمة لا بد أن ترتفع ، بالطبع ، كلما ازدادت كمية الذهب والفضة المتداولة بين السكان ؛ وبالتالي ، اذا تضاءلت كمية الذهب والفضة المتوفرة لدى الأمة المعنية فلا بد أن تهبط الأسعار بصورة تتناسب طردياً مع هذا التضاؤل لكمية النقد» (*Jacob Vanderlint*. «Money answers all Things». London, 1734, p. 5) وان المقارنة

لدى أصحابه الأوائل في تلك الفرضية الخرقاء القائلة بأن البضائع تدخل عملية التداول بلا سعر ، ويدخلها النقد بلا قيمة ، ومن ثم يتبادل في هذه العملية قسم معين من الخليط البضاعي بقسم مناسب من الكومة المعدنية * .

الاكثر قرباً بين كتاب فاندرلينت و«Essays» لهيوم لم تترك لدي أي شك في أن هيوم قد عرف واستخدم هذا الكتاب لفاندرلينت الهام جداً بوجه عام . وان الرأي القائل بأن كتلة وسائل التداول تحدد الأسعار نجده أيضاً لدى باربون وكذلك لدى المؤلفين السابقين له . ويقول فاندرلينت : «لا يمكن أن تتسبب أية مشقة عن التجارة غير المقيدة ، بل انها لا تسفر الا عن أفضليات كبيرة ، لأنه اذا أخذت النقود تتناقص لدى أمة ما تحت تأثير حرية التجارة ، الأمر الذي يتوخون الحيلولة دونه بواسطة قيود الحظر ، فلا مناص من أن ترتفع جميع الأسعار لدى تلك الأمم التي يذهب النقد اليها ، اذ أن كتلة النقد تزداد لديها . ولكن مواد انتاجنا المانيفاكتوري وسائر البضائع الأخرى سرعان ما سيهبط سعرها الى حد بحيث أن الميزان التجاري سينقلب لصالحنا ولذا سيعود النقد أدراجه » (المؤلف المذكور ، ص ٤٣ ، ٤٤) .

* من البديهي أن سعر كل نوع من البضائع على حدة يشكل عنصراً لمجموع أسعار كافة البضائع المتداولة . بيد أنه يستعصي على الادراك تماماً كيف يمكن لقيم استعمالية غير قابلة للقياس مع بعضها البعض أن تتبادل، في كتلتها العامة، بكتلة الذهب والفضة الموجودة في البلد المعني . فاذا تجرأنا في تخيلنا على اعتبار عالم البضائع بضاعة اجمالية واحدة وحيدة بحيث تشكل كل بضاعة على حدة قسماً منها ، حصلنا على المعادلة الطريفة التالية : البضاعة الاجمالية = س كنتالات من الذهب ، البضاعة أ = قسماً معيناً من البضاعة الاجمالية = القسم ذاته من س كنتالات من الذهب . وهذا بالضبط ما يقوله مونتسكيو : «اذا وضعنا الكتلة الاجمالية للذهب والفضة الموجودين في العالم مقابل المجموع الاجمالي للبضائع الموجودة في العالم لتبين لنا أن كلا من هذه المنتجات أو البضائع تناسبه حصة معينة من الكتلة الاجمالية للذهب والفضة... فلنفترض أنه لا يوجد في العالم سوى نوع واحد وحيد من المنتجات أو من البضاعة ، أو أنه لا يوجد سوى نوع واحد يباع وأنه قابل للقسمة كالنقد . فقسم محدد من هذه البضاعة سيناسب قسماً محدداً من الكتلة الاجمالية للنقد : نصف مجموع البضاعة سيناسب نصف مجموع النقد ، وهلمجراً... وان تعيين أسعار الأشياء يتوقف في أساسه دائماً على النسبة بين مجمل الأشياء ومجمل الرموز» (*Montesquieu* ، المؤلف المذكور ، المجلد ٣ ، ص ١٢ ، ١٣) . وفيما يتعلق بمواصلة تطوير هذه النظرية عند ريكاردو وتلامذته جيمس ميل

ج) العملة . رمز القيمة

ان شكل العملة الذي يتخذه النقد ينشأ عن وظيفته كوسيلة للتداول . وان الجزء الوزني من الذهب ، المتمثل ذهنياً في سعر البضائع أو في تسميتها النقدية ، يجب أن يقابل البضائع في عملية التداول كقطعة ذات الاسم نفسه من الذهب ، أو العملة . وكما هو الأمر بالنسبة لتعيين معيار الأسعار ، فان سك العملات يقع في يدي الدولة . وفي تلك الأزياء القومية المختلفة التي يرتديها الذهب والفضة بوصفهما عملات والتي يخلعانها من جديد عند ظهورهما في السوق العالمية ، انما يتجلى الانفصال بين المجال الداخلي ، أو القومي ، للتداول البضاعي وبين المجال الشامل للسوق العالمية .

اذن ، ان العملة الذهبية والذهب على شكل سبائك لا يختلفان فيما بينهما الا من حيث المظهر الخارجي ، ويمكن تحويل الذهب على الدوام

واللورد أوفرستون وغيرهما أنظر «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» ص ١٤٠–١٤٦ وص ١٥٠ وما بعدها . –وان السيد جون ستيوارت ميل يتفنن بما يلازمه من منطق انتقائي ليتمسك في وقت واحد بآراء أبيه جيمس ميل وبالآراء المناقضة لها . فاذا قارنا ، على سبيل المثال ، نص تعليمه «Principles of Political Economy» بالمقدمة (للطبعة الأولى) ، حيث يتكلم عن نفسه بوصفه آ. سميث المعاصر ، تساورنا الحيرة فيما يتعلق بما يثير دهشتنا لدرجة اكبر : سذاجة هذا الرجل أم سذاجة الجمهور الذي صدق بأنه آ. سميث على الرغم من أن وجه الشبه بينه وبين هذا الأخير هو ، تقريباً ، كما بين الجنرال وليم كارس كارسكي وبين الدوق ولنغتون . وان الأبحاث الخاصة للسيد جون ستيوارت ميل في ميدان الاقتصاد السياسي التي لا تتصف لا بالاتساع ولا بغنى المضمون ، قد احتوتها كلها كراسته الصادرة في عام ١٨٤٤ «Some Unsettled Questions of Political Economy» ويقول لوك صراحة ان عدم وجود القيمة لدى الذهب والفضة يرتبط بواقع أن قيمتهما تتحدد بكميتهما . «لقد اتفق الناس على اضفاء قيمة تصورية على الذهب والفضة... وان القيمة الداخلية لهذين المعدنين ما هي الا الكمية» («Some Considerations of the Consequences of the Lowering of Interest, 1691». Works, ed. 1777, vol. II, p. 15).

من شكل الى آخر * . والطريق الذي يلج فيه الذهب بعد أن يخرج من دار السك يؤدي به في نهاية المطاف الى بوتقة الصهر . ففي التداول تبلى قطع العملة الذهبية ، احداها اكثر واحداها أقل . وشيئاً فشيئاً يبتدئ الانفصال بين تسمية العملة الذهبية وكمية ماهيتها الذهبية ، بين مضمونها الاسمي ومضمونها الواقعي . وتكتسب قطع العملة الذهبية من ذات الاسم قيماً مختلفة لأن لها الآن اوزاناً مختلفة . وينحرف الذهب بوصفه وسيلة للتداول عن الذهب بوصفه معياراً للاسعار ، ويكف بالاضافة الى ذلك عن أن يكون معادلاً فعلياً للبضائع التي يحقق أسعارها . وان تاريخ هذا الاضطراب يشكل المضمون الرئيسي لتاريخ سك العملة خلال القرون الوسطى والعصر الحديث حتى القرن الثامن عشر . والميل الطبيعي لعملية التداول الذي يسعى لتحويل الوجود الذهبي للعملة الى مظهر للذهب ، أي جعل العملة مجرد رمز لمضمونها المعدني الرسمي ، هذا الميل تعترف به حتى أحدث التشريعات ،

---

* من البديهي أن مهمتي ليست اطلاقاً معالجة تفاصيل كرسوم العملة وما شابه ذلك . أما ما يتعلق بالواشي الرومانتيكي آدم موللر المعجب «بالسخاء الكريم» للحكومة الانكليزية التي تسك العملة «مجاناً » (٥٠) ، فيكفي أن نعارضه بالكلمات التالية للسير دادلي نورث : «للفضة والذهب ، شأنهما شأن البضائع الأخرى ، مدهما وجزرهما . فبعد الحصول على كمية معينة من الفضة من اسبانيا... ترسل هذه الفضة الى تاور وتسك هناك . وعقب ذلك بقليل قد يظهر طلب جديد على سبائك الذهب أو الفضة للتصدير . ولكن ما العمل اذا لم يكن المعدن بشكل السبائك متوفراً نظراً لأنه استخدم بكامله لسك العملة ؟ من الواضح أنه ينبغي صهر العملة من جديد ؛ ولن تنجم من جراء ذلك خسارة ، اذ أن السك لا يكلف مالكي المعدن شيئاً . فان الأمة وحدها تتكبد خسارة وتضطر لبعثرة نقودها أدراج الرياح . وفيما لو أن التاجر» (ولقد كان نورث نفسه أحد كبار التجار في عهد شارل الثاني) «كان عليه أن يدفع الرسم لقاء السك ، لما أرسل بدون أسباب وجيهة فضته الى تاور ، ولكانت للعملة المسكوكة في هذه الحالة قيمة أعلى ، بلا شك ، من قيمة الفضة بشكل السبائك» (*North* ، المؤلف المذكور ، ص ١٨) .

حيث أن هذه الأخيرة تحدد درجة ضياع المعدن التي تجعل العملة الذهبية غير صالحة للتداول ، أي تنزع عنها صفة العملة .

واذا كان تداول النقد ذاته يفصل المضمون الواقعي للعملة عن المضمون الاسمي ، ويفصل وجودها المعدني عن وجودها الوظيفي ، فتكمن فيه ، اذن ، امكانية الاستعاضة عن النقد المعدني في وظيفته كعملة برموز من مادة أخرى أو بمجرد رموز . وان دور الرموز الفضية والنحاسية بوصفها بديلات للعملة الذهبية يفسر تاريخياً من جهة بالصعوبات التكنيكية في سك كميات وزنية ضئيلة للغاية من الذهب أو الفضة ، ومن جهة أخرى بواقع أن المعادن الدنيا قد استخدمت قبل المعادن العليا — الفضة قبل الذهب والنحاس قبل الفضة — كمقياس للقيمة ، وبالتالي فقد كان يجري تداولها بوصفها نقداً في اللحظة التي خلعها فيها معدن أثمن من العرش . وهي تحل محل الذهب في تلك المجالات للتداول البضاعي حيث تدور العملة باكبر سرعة ، وبالتالي تبلى باكبر سرعة ، أي هناك حيث تتجدد أفعال الشراء والبيع دوماً على أصغر نطاق . وبغية اعاقة استقرار توابع الذهب هذه مكان الذهب ذاته يقر القانون مقادير ضئيلة جداً للمدفوعات التي يعتبر قبول هذه التوابع بدلاً من الذهب الزامياً في حدودها . وبالطبع ، فان تلك المجالات الخاصة التي يجري فيها تداول مختلف أنواع العملات تتشابك فيما بينها. وتظهر عملة الصرف الى جانب الذهب من أجل دفع كسور أصغر قطع العملات الذهبية ؛ ويدخل الذهب باستمرار في تداول المفرق ويطرد منه باستمرار أيضاً عن طريق الصرف الى قطع نقدية صغيرة * .

---

* «اذا كانت الفضة موجودة دائماً بالقدر الضروري فقط للمدفوعات الصغيرة فلا يمكن تكديسها أبداً بكميات تكفي لمدفوعات اكبر ... وان استخدام الذهب في المدفوعات الكبيرة

ان القانون يحدد بصورة اعتباطية المحتوى المعدني للرموز الفضية والنحاسية . وهي تبلى في التداول أسرع مما تبلى العملة الذهبية . ولذلك تصبح وظيفتها كعملة مستقلة بالفعل استقلالاً تاماً عن وزنها ، أي مستقلة عن أية قيمة . وينفصل وجود الذهب كعملة نهائياً عن ماهيته القيمية . وبفضل ذلك تكتسب الأشياء ، التي ليست لها أية قيمة نسبياً — الأوراق ، امكانية تأدية وظيفة العملة بدلاً من الذهب . وفي الرموز النقدية المعدنية يظل طابعها الرمزي الخالص مستتراً حتى درجة معينة . الا أن هذا الطابع يبرز بكل وضوح في النقد الورقي . فاننا نرى ، اذن ، أن ce n'est que le premier pas qui coûte [ان الخطوة الأولى فقط هي الصعبة].

ونحن لا نقصد هنا سوى النقد الورقي ذي السعر الالزامي الذي تصدره الدولة . وهو ينجم مباشرة عن التداول المعدني . وعلى العكس ، فان النقد الائتماني يفترض شروطاً غير معروفة لنا اطلاقاً طالما بقينا في حدود التداول البضاعي البسيط . ونكتفي باشارة عابرة الى أنه على غرار ما ينشأ النقد الورقي بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة عن وظيفة النقد كوسيلة للتداول ، كذلك يكمن الجذر الطبيعي للنقد الائتماني في وظيفة النقد كوسيلة للدفع*.

يؤدي حتماً الى استخدامه أيضاً في تجارة المفرق : ان أولئك الذين لديهم عملة ذهبية يدفعونها لقاء المشتريات الصغيرة ويحصلون مع البضاعة المشتراة على الباقي من الفضة ؛ وعن هذا الطريق فان ذلك الفائض من الفضة الذي يمكن أن يتراكم في حالة العكس لدى تاجر المفرق يسحب منه وينتشر في التداول العام . ولكن ، لو كانت الفضة موجودة على الدوام بما يكفي لتحقيق المشتريات الصغيرة ، دون اللجوء الى الذهب ، لاستلم تاجر المفرق الفضة حصراً لقاء المشتريات الصغيرة ، ولأخذت الفضة تتراكم في يديه حتماً» . *(David Buchanan.* «Inquiry into the Taxation and Commercial Policy of Great Britain». Edinburgh, 1844, p. 248, 249).

* تجرأ فان ماو اين مأمور المالية في الصين وعرض على ابن السماء مشروعاً يهدف بصورة مقنعة الى تحويل الأوراق النقدية للدولة الصينية الى بنكنوتات قابلة الصرف . وقد تعرض جزاء

ان الأوراق التي طبعت عليها تسمياتها النقدية ، مثلاً جنيه استرليني ، ٥ جنيهات استرلينية والخ ، تلقيها الدولة في التداول من خارجه . وبما أنه يجري تداولها فعلاً بدلا من مبالغ الذهب ذات الاسم نفسه ، فانها لا تعكس في حركتها سوى قوانين التداول النقدي ذاته . ولا يمكن للقانون المتعلق بتداول النقد الورقي أن ينبثق الا من نسبته الى الذهب ، الا من واقع أنه يعتبر ممثلاً للذهب . ويرجع هذا القانون الى مجرد واقع أن اصدار النقد الورقي يجب أن يتحدد بكميته التي يتداول بها فعلاً ما يمثله رمزياً من ذهب (أو فضة) . صحيح أن كمية الذهب التي يمكن لمجال التداول أن يستوعبها تتأرجح على الدوام ، مرتفعة تارة فوق المستوى المتوسط المعين ومنخفضة تارة أخرى دونه . الا أن كتلة وسائل التداول في البلد المعني لا تهبط اطلاقاً دون حد أدنى معين يمكن أن يتحدد تجريبياً . وواقع أن هذه الكتلة الدنيا تغير على الدوام أقسامها المكونة ، أي أنها تتكون كل مرة من أجزاء أخرى من الذهب ، لا يؤثر أبداً بالطبع على أحجامها وعلى وجودها الدائم في مجال التداول . ولذا يمكن الاستعاضة عنها بالرموز

ذلك للتأنيب الشديد ، وذلك في تقرير لجنة الأوراق النقدية عن نيسان (ابريل) عام ١٨٥٤ . الا أنه ليست هناك أخبار تفيد هل حصل على عدد مناسب من الضربات بالخيزرانة أم لا . وورد في ختام التقرير «ان اللجنة قد وزنت مشروعه باهتمام ووجدت أن كل شيء فيه موجه لمصلحة التجار ولا يعد التاج بأية فوائد» («Arbeiten der Kaiserlich Russischen Gesandtschaft zu Peking über China». Aus dem Russischen von Dr. K. Abel und F. A. Mecklenburg. Erster Band. Berlin, 1858, S. 47 sq.) وقد قال أحد مدراء البنك الانكليزي في شهاداته أمام لجنة مجلس اللوردات (بصدد مسألة «القوانين المصرفية») فيما يتعلق بخسارة المعدن الدائمة في العملات الذهبية نتيجة للتداول ما يلي : «كل سنة يخف كثيراً وزن فئة جديدة من السلاطين» (ليس المقصود السلاطين ، بل «sovereign» وهي تسمية الجنيه الاسترليني (٥١)) . «فتلك منها التي كانت تتداول في خلال السنة بوزنها الكامل تفقد بسبب البلى في خلال هذه الفترة ما يكفي لجعلها تميل كفة الميزان ضدها في السنة القادمة»(House of Lords' Committee 1848, №429).

الورقية . ولكن ، لو ملأنا اليوم كافة قنوات التداول بالنقد الورقي الى حد اشباعها الكامل ، قد تصبح غداً مليئة زيادة عن اللزوم نتيجة لتأرجحات ما في التداول البضاعي . فيضيع كل مقياس . ولكن اذا تجاوزت الأوراق مقياسها ، أي تلك الكمية من قطع العملة الذهبية ، ذات الاسم نفسه والتي يمكن أن توجد فعلاً في التداول ، فانها تعتبر الآن في عالم البضائع ، ناهيك عن خطر فقدان الثقة بها بصورة عامة ، مجرد ممثلات لتلك الكمية من الذهب التي يمكن أن تمثلها على العموم ، أي الكمية التي تتحدد بالقوانين الكامنة لعالم البضائع . وعلى سبيل المثال ، اذا كانت كتلة معينة من الأوراق تمثل من حيث تسميتها أوقيتين من الذهب ، بينما تمثل واقعياً أوقية واحدة ، فان الجنيه الاسترليني الواحد يصبح في واقع الأمر التسمية النقدية لـ $\frac{1}{8}$ أوقية ذهب بدلاً من $\frac{1}{4}$ أوقية سابقاً . وتحصل النتيجة ذاتها كما لو أن الذهب تعرض للتغير في وظيفته كمقياس للأسعار. فنفس القيم التي كانت يعبر عنها سابقاً بسعر يعادل جنيهاً استرلينياً واحداً يعبر عنها الآن بسعر يعادل جنيهين استرلينيين .

ان النقد الورقي هو رمز للذهب ، أو رمز للنقد . وعلاقته بالقيم البضاعية تنحصر في أن هذه الأخيرة يعبر عنها مثالياً بنفس كميات الذهب التي تحصل في الأوراق على تعبير رمزي يدرك حسياً . ويعتبر النقد الورقي رمزاً للقيمة فقط لأنه يعتبر ممثلاً لكميات معينة من الذهب ، أما كمية الذهب ، شأنها شأن أية كميات أخرى من البضائع ، فهي في الوقت ذاته كمية القيمة * .

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . ان الموضع التالي المأخوذ من فولارتون يدل مثلا على مدى الابهام الذي يفهم به حتى أفضل المؤلفين في مسائل النقد وظائف النقد على اختلافها : «طالما أن الأمر يخص تجارتنا الداخلية فان كافة الوظائف النقدية التي تؤديها عادة العملات الذهبية والفضية ، يمكن أن يؤديها بنفس النجاح تداول الأوراق النقدية غير القابلة للصرف

واخيراً ينبثق السؤال التالي : لماذا تمكن الاستعاضة عن الذهب برموز له لا تملك أية قيمة خاصة بها ؟ ولكن لا يمكن ، كما رأينا ، الاستعاضة عنه الا بقدر ما ينعزل ويكتسب الاستقلالية في وظيفته كعملة ، أو كوسيلة للتداول . صحيح أن انعزال هذه الوظيفة لا وجود له بالنسبة لقطع العملة الذهبية المنفردة ، على الرغم من انه يتجلى في أن القطع البالية تستمر في التداول . ولا تبقى قطع الذهب عملات فقط ، أو وسيلة للتداول فقط ، الا طالما بقيت في التداول فعلاً . ولكن ما لا ينطبق على قطع العملة الذهبية المنفردة ينطبق على تلك الكتلة الدنيا من الذهب التي يمكن الاستعاضة عنها بالنقد الورقي . وهذه الكتلة توجد في مجال التداول على الدوام وتؤدي وظيفة وسيلة للتداول بصورة متواصلة ولذلك توجد كحاملة لهذه الوظيفة على وجه الحصر . اذن ، فان حركتها لا تمثل سوى التحول المتواصل لعمليات التحول البضاعي المتضادة **ب ـــ ن ـــ ب** الذي ما ان يواجه فيه البضاعةَ مظهر قيمتها حتى يختفي على الفور من جديد . وان التعبير المستقل عن القيمة التبادلية للبضاعة لا يعتبر هنا سوى ظاهرة عابرة . فيستعاض عنه في الحال ببضاعة أخرى . ولذا يكفي الوجود الرمزي المحض للنقد في العملية التي ينتقل فيها النقد من أيد الى أخرى . وان الوجود الوظيفي للنقد يبتلع ، اذا جاز القول ، وجوده المادي . والنقد بصفته

والتى لا تملك سوى قيمة وهمية وشرطية أقرها القانون . وهذا واقع ، أعتقد أن أحداً لن ينكره . فالقيمة من هذا النوع يمكنها أن تلبي تماماً الحاجات التي تلبيها حالياً العملات الكاملة القيمة ، كما يمكنها أن تؤدي وظيفة مقياس القيم والأسعار بشرط ألا تتجاوز كمية الأوراق النقدية ، التي يجري اصدارها لأجل التداول الحدود الواجبة» (*Fullarton*. «Regulation of Currencies», 2nd ed. London, 1845, p. 21). اذن لا لزوم البضاعة النقدية بوصفها مقياساً للقيم ولا بوصفها معياراً للأسعار لسبب واحد هو انه يمكن الاستعاضة عنها في التداول بمجرد رمز للقيمة!

انعكاساً عابراً ذا طابع موضوعي لأسعار البضائع ما هو سوى رمز لنفسه ، ولذلك تمكن الاستعاضة عنه برموز بسيطة * . وليس من الضروري سوى أن يحصل رمز النقد على أهميته الخاصة الاجتماعية موضوعياً ، وان الرمز الورقي يحصل عليها بواسطة السعر الالزامي . وهذا الالزام من جانب الدولة لا يسري فعله الا في حدود الدولة المعنية ، أو في مجال التداول الداخلي ، وهنا فقط يذوب النقد تماماً في وظيفته كوسيلة للتداول أو كعملة ، ويستطيع بالتالي أن يوجد على هيئة النقد الورقي منعزلاً من الناحية الخارجية عن ماهيته المعدنية وبصورة وظيفية محضة .

٣ – النقد

ان البضاعة التي تؤدي وظيفة مقياس للقيمة ، وتؤدي لذلك أيضاً بصورة مباشرة أم من خلال بديلاتها وظيفة وسيلة للتداول ، هي النقد . ولذا فالذهب (أو الفضة) نقد . ويؤدي الذهب وظيفة نقد ، من جهة ، في تلك الحالات عندما يجب أن يظهر في جسده الذهبي (أو الفضي) كبضاعة نقدية ، أي هناك حيث يظهر ليس مثالياً صرفاً – كما في وظيفة مقياس القيمة – وليس كشيء قابل للاستعاضة عنه ببديلاته – كما في وظيفة وسيلة التداول . ومن جهة ثانية يؤدي الذهب (أو الفضة) وظيفة

---

* نظراً لأن الذهب والفضة ، اذ يؤديان وظيفة العملة ، أي وسيلة للتداول على وجه الحصر ، يصبحان رمزين لنفسهما فان نيكولاس باربون يستخلص من ذلك حق الحكومات في «to raise money» [«رفع قيمة العملة»] ، أي مثلا تسمية كمية من الفضة كانت تسمى حتى الآن غروشاً باسم كمية اكبر من الفضة كتالر مثلا ، وبذلك تدفع للدائنين غروشات مكان التالرات. «ان العملة تبلى وتصبح أخف عند انتقالها المتكرر من أيد الى أخرى ... وفي الشؤون التجارية يهتم الناس بالتسمية وشكل السك ، وليس بكمية الفضة ...وان هيبة الحكومة تجعل من قطعة المعدن نقداً» (*N. Barbon* ، المؤلف المذكور ، ص ٢٩ ، ٣٠ ، ٢٥) .

نقد في تلك الحالات عندما توثّق له وظيفته — بغض النظر عما اذا كان يؤدي هذه الوظيفة هو ذاته ، بشخصه ، أم من خلال بديلاته — دور المظهر الوحيد للقيمة ، أو الوجود المماثل الوحيد للقيمة التبادلية ، في مواجهة سائر البضائع الأخرى التي لا تظهر الا كقيم استعمالية .

أ) الاكتناز

ان الدورة المتواصلة للتحولين البضاعيين المتضادين ، أو التعاقب الدائم لأفعال البيع والشراء ، تتجلى في التداول الذي لا يهدأ للنقد أو في وظيفته perpetuum mobile [الآلية العاملة بصورة متواصلة] للتداول . ويثبت النقد أو يتحول ، كما يقول بواغيلبر ، من meuble [منقول] الى immeuble [غير منقول] (٥٢) ، من عملة الى نقد ، ما ان تنقطع سلسلة التحولات ولا يستكمل البيع بالشراء الذي يعقبه مباشرة .

منذ البدايات الأولى للتداول البضاعي تنشأ الضرورة والرغبة المندفعة في التمسك بناتج التحول الأول ، أي بالشكل المحوّل للبضاعة ، أو دميتها الذهبية * . فالبضاعة لا تباع من أجل شراء بضائع أخرى ، بل من أجل استبدال الشكل البضاعي بالشكل النقدي . ومن حلقة وسيطة بسيطة في تبادل المنتجات ينقلب تغير الشكل هذا الى هدف بحد ذاته . ويجد الشكل المتخلى عنه للبضاعة عوائق لأن يعمل كشكل للبضاعة يمكن التخلي عنه في جميع الاحوال أو كشكلها النقدي العابر فقط . وبنتيجة ذلك يتحجر النقد على شكل كنز ، ويصبح بائع البضائع مكتنزاً .

---

* «ان الثروة بالنقد ما هي الا ... ثروة بالمنتجات المحولة الى نقد» (*Mercier de la Rivière* المؤلف المذكور ، ص ٥٧٣) . «وان القيمة الموجودة في المنتجات لم تغير سوى شكلها» (المصدر السابق ، ص ٤٨٦) .

وفي المرحلة الأولية بالذات للتداول البضاعي لا يتحول الى نقد سوى فائض القيم الاستعمالية . وهكذا يصبح الذهب والفضة بحد ذاتهما تعبيراً اجتماعياً عن الفائض ، أو الثروة . ويتخلد هذا الشكل الساذج للاكتناز لدى تلك الشعوب التي تتناسب لديها دائرة ثابتة من الحاجات مع أسلوب الانتاج التقليدي المحسوب من أجل الاستهلاك الذاتي . ونرى ذلك مثلاً لدى الآسيويين ، وخاصة لدى الهنود . ويتساءل فاندرلينت ، الذي يتوهم أن أسعار البضائع تتحدد بكتلة الذهب والفضة الموجودة في بلد معني ، لماذا البضائع الهندية رخيصة الى هذا الحد ؟ الجواب : لأن الهنود يدفنون نقودهم . ويقول انهم من عام ١٦٠٢ الى عام ١٧٣٤ دفنوا فضة بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه استرليني كانت قد نقلت في البداية من أمريكا الى أوربا * . ومن عام ١٨٥٦ الى عام ١٨٦٦ ، أي في خلال عقد واحد ، صدرت انكلترا الى الهند والصين (علماً بأن المعدن المصدّر الى الصين يتوجه بقسمه الكبير الى الهند أيضاً) فضة بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه استرليني كانت قد استبدلت سابقاً بالذهب الاسترالي .

ومع تطور الانتاج البضاعي لاحقاً يجب على كل منتج للبضائع أن يؤمن لنفسه nexus rerum ، «ضمانة» معينة «معترفاً بها اجتماعياً» ** . وتنشأ لديه حاجات جديدة وجديدة بصورة متواصلة وتحثه دائماً على أن يشتري بضائع الغير ، بينما يتطلب انتاج وبيع بضاعته هو وقتا ويتوقفان على الصدف . ومن أجل أن يشتري دون أن يبيع ، يجب عليه أولاً أن يبيع دون أن يشتري . يبدو أن هذه العملية تناقض نفسها بنفسها اذا ما

---

* «بفضل هذه الممارسة بالذات يحافظون على أسعار منخفضة الى هذا الحد لبضائعهم كلها» (*Vanderlint*) ، المؤلف المذكور ، ص ٩٥ ، ٩٦) .

** «النقود — ضمانة» (*John Bellers*. «Essays about the Poor, Manufactures, Trade, Plantations, and Immorality». London, 1699, p. 13).

تصورناها كقاعدة عامة . ولكن المعادن الكريمة تبادل مباشرة في أماكن استخراجها بالبضائع الأخرى . وهنا نجد البيع (من جانب مالكي البضائع) بدون الشراء (من جانب مالكي الذهب أو الفضة) * . وان المبيعات التالية دون أن تعقبها أفعال الشراء لا تؤدي سوى بصورة غير مباشرة الى توزيع المعادن الكريمة لاحقاً بين جميع مالكى البضائع . وعلى هذا النحو تتراكم في كافة نقاط التداول كنوز ذهبية وفضية باكثر الأحجام تنوعاً . وينشأ التعطش الى الذهب مع امكانية الاحتفاظ بالبضاعة كقيمة تبادلية أو بالقيمة التبادلية كبضاعة . ومع اتساع التداول البضاعي ينمو سلطان النقد ، هذا الشكل الاجتماعي المطلق للثروة والموجود دائماً في حالة الاستعداد القتالي .

«ان الذهب لشيء عجيب ! فمن يملكه يصبح سيداً لكل ما يرغب به . وبامكان الذهب أن يفتح الطريق الى الجنة حتى أمام الأرواح» (كولومبوس ، في رسالة من جامايكا ، عام ١٥٠٣) .

وبما أنه يستحيل أن نعرف من مظهر النقد ما الذي تحول اليه بالذات ، فيتحول الى نقد كل شيء : سواء البضائع أم غير البضائع . ويصبح كل شيء موضوعاً للشراء والبيع . ويصبح التداول أنبيقاً اجتماعياً هائلاً يدخل فيه كل شيء ليخرج من هناك على هيئة بلورة نقدية . ولا تستطيع أن تقاوم هذه السيمياء حتى عظام القديسين ، ناهيك عن res sacrosanctae, extra commercium hominum [الأشياء المقدسة المحذوفة من تجارة الناس] الأقل خشونة ** . وكما أنه تنمحي في النقد كافة الفوارق الكيفية بين

---

* ان الشراء بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة يفترض أن الذهب والفضة هما الشكل المحول للبضاعة ، أي ناتج البيع .

** ان هنري الثالث ، ملك فرنسا الأشد تمسكاً بالمسيحية ، ينهب من الأديرة والخ ذخائرها المقدسة ليحولها الى فضة . ومعروف أي دور لعبه في تاريخ اليونان نهب أهالي

البضائع ، كذلك يمحي النقد بدوره ، وبوصفه مسوياً جذرياً ، أية فوارق * . ولكن النقد هو بذاته بضاعة ، شيء خارجي بوسعه أن يصبح

فوكيدا للنفائس من معبد ديلفس . وان اله البضائع لدى الشعوب القديمة كان يقطن في المعابد كما هو معروف . فالمعابد كانت «مصارف مقدسة» . وكان الفينيقيون ، هذا الشعب التجاري par excellence [على الأغلب] ، يعتبرون النقد شكلا آخر لجميع الأشياء . ولهذا كان من الطبيعي تماماً أن العذارى اللواتي ضاجعهن الأغراب في أعياد الهة الحب كن يقدمن للالهة قطعة نقدية حصلن عليها لقاء ذلك .

* «الذهب ! معدن
لماع ، جميل ، ثمين ...
هنا من ذهب ما يكفي
لجعل كل ما هو كالح السواد ناصع البياض ،
وكل ما هو شنيع جميلا ، وكل اثم
صدقاً ، وكل ما هو دنيء سامياً ،
والجبان مقداماً شهماً ،
والعجوز فتياً نضراً !
لماذا كل هذا لي ، يا آلهة ؟
قولوا ، يا خالدون ، لماذا ؟ ان هذا
سوف يبعد خدامكم عن المحاريب ،
وينزع الوسائد من تحت رؤوس المرضى...
نعم ، ان هذا الخداع اللماع سيشرع
في عقد وفسخ العهود ،
ومباركة ما هو ملعون ، وجعل
الناس يسجدون أمام قرحة مزمنة ،
واحاطة الأشقياء بالاجلال والاكرام ،
ومنحهم الامتيازات والركوع أمامهم ،
برفعهم عالياً ، الى مقاعد
الشيوخ . وسيعطي الأرملة
التي هرمت من زمان عرساً ...
فلتغربي ... ايتها الارض الملعونة ،
يا محظية كلية الوجود»
(شكسبير . «تيمون الأثيني») .

ملكية خاصة لأي شخص . وهكذا ، تغدو القوة الاجتماعية قوة خاصة لشخص ما . لذلك يلعن المجتمع القديم النقد بوصفه عملة ينحل اليها كل نمط حياته الاقتصادي والاخلاقي * . أما المجتمع الحديث الذي أخرج منذ طفولته الاله بلوتو من أحشاء الأرض بجذبه من شعر رأسه ** ، فيرّحب بالذهب كتجسيد رائع لمبدأ حياته المكنون .

ان البضاعة بوصفها قيمة استعمالية تلبي حاجة متميزة ما وتكوّن عنصراً متميزاً للثراء المادي . ولكن قيمة البضاعة تقيس درجة قوتها الجاذبة بالنسبة لجميع عناصر الثراء المادي ، وبالتالي فهي تقيس الثراء الاجتماعي لمالكها . وبالنسبة لمالك البضاعة البدائي بصورة همجية ، وحتى بالنسبة للفلاح الأوربي الغربي ، لا تنفصل القيمة عن شكل القيمة ولذلك يعتبر الاكتناز بهيئة الذهب والفضة تراكماً للقيمة في نظره . صحيح أن قيمة النقد تتغير بنتيجة تغير قيمته الخاصة أو بنتيجة تغير قيمة البضائع . بيد أن ذلك لا يعرقل الأمر التالي وهو ، أولاً ، ان ٢٠٠ أوقية من الذهب تتضمن دائماً قيمة اكبر من ١٠٠ أوقية ، و٣٠٠ أوقية اكبر من ٢٠٠

---

* «ليس لدى الناس في الدنيا شيء
أسوأ من النقد . انه يحطم المدن ،
ويطرد الأهالي من البيوت .
ويعلم القلوب النبيلة
اقتراف الرذائل ،
ويلقن الناس كيفية القيام بالفظائع
ويدفعهم الى الاتيان بالفضائح»
(سوفوكليس . «انتيغونا») .

** «كان الجشع يأمل باخراج بلوتو بالذات من أحشاء الأرض بجذبه من شعر رأسه» (*Athenaeus.* «Deipnosophistarum [libri quindecim», 1. VI, 23, v. II, ed. Schweighäuser, 1802, p. 397]).

أوقية والخ . ، وثانياً ، أن الشكل العيني المعدني للشيء المعني يبقى الشكل المعادل العام لجميع البضائع وتجسيداً اجتماعياً مباشراً لأي عمل بشري . وان السعي الى الاكتناز لا يعرف النهاية بطبيعته . والنقد لا حدود له سواء من حيث الكيفية أم من حيث شكله ، أي أنه يعتبر ممثلاً عاماً للثراء المادي ، وذلك لأنه يمكن أن يحوّل مباشرة الى أي بضاعة . ولكن كل مبلغ نقدي واقعي هو محدود في الوقت ذاته من حيث الكمية ، ولذلك يعتبر وسيلة شرائية ذات قوة محدودة . وهذا التناقض بين حدود النقد الكمية ولامحدوديته الكيفية يرغم المكتنز على أن يقوم بالتجميع من جديد وجديد باذلاً في ذلك عملاً كعمل سيزيف . وانه ليشبه في ذلك فاتح العالم الذي لا يحصل مع كل بلد جديد يفتحه الا على حدود جديدة .

ومن أجل الاحتفاظ بالذهب كنقد ، أي كعنصر للاكتناز ، ينبغي منع تداوله وذوبانه كوسيلة شرائية في وسائل الاستهلاك . اذن ، يضحّي المكتنز بحاجات بدنه من أجل الصنم الذهبي . وهو يحمل انجيل الزهد محمل الجد . ولكنه من جهة أخرى لا يستطيع أن يسحب من التداول على هيئة نقد سوى ما يعطيه للتداول على هيئة بضاعة . فكلما أنتج اكثر يستطيع أن يبيع اكثر . فالمثابرة والحرص والبخل هي ، اذن ، أفضاله الأساسية ؛ ويتلخص اقتصاده السياسي كله في أن يبيع الكثير ويشتري القليل * .

والى جانب الشكل المباشر للكنز يتطور أيضاً شكله الجمالي ، امتلاك الأدوات الذهبية والفضية . وينمو هذا الأخير مع نمو ثراء المجتمع

---

* «أن يزيد عدد بائعي جميع البضائع قدر ما يمكن وأن يقلص عدد المشترين قدر ما يمكن ، تلك هي المسألة الأساسية التي تنحصر فيها كافة تدابير الاقتصاد السياسي » (*Verri*، المؤلف المذكور ، ص ٥٢) .

البرجوازي» « Soyons riches ou paraissons riches » [«لنكن أثرياء أو لنظهر بمظهر الأثرياء»] (ديدرو) (٥٣) . وهكذا ، تنشأ من جهة ، سوق للذهب والفضة متسعة اكثر فاكثر وغير مرتبطة بوظيفتهما النقدية ، وينشأ من جهة أخرى مصدر كامن لتقديم النقد يعمل بنشاط على وجه الخصوص في مراحل العواصف الاجتماعية .

وينفذ الاكتناز وظائف متنوعة في ظل التداول المعدني . وتتولد أقرب وظائفه من ظروف تداول العملة الذهبية والفضية . لقد رأينا أن التقلبات الدائمة لمقادير التداول البضاعي وتقلبات الأسعار وسرعة التداول البضاعي تستدعي المد والجزر على الدوام بالنسبة للكتلة النقدية الموجودة في التداول . وبالتالي ، ينبغي لهذه الكتلة أن تكون قادرة على الاتساع والتقلص . فتارة ينبغي اجتذاب النقد بوصفه عملة ، وتارة ينبغي طرد العملة بوصفها نقداً . ولكي تكون الكتلة النقدية الدائرة فعلاً متطابقة على الدوام مع درجة الاشباع الكامل لمجال التداول ، يجب أن تكون كمية الذهب والفضة في كل بلد اكبر مما يتطلبه الأمر بالنسبة لوظيفة العملة في كل لحظة معنية . ويتحقق هذا الشرط بفضل تحول النقد الى كنز . وتستخدم خزانات الكنوز كقنوات للتصريف والملء في وقت واحد بالنسبة للنقد المتداول ، ولذلك لا تفيض قنوات التداول بالنقد أبداً * .

---

* «لكي تتمكن الأمة من تسيير تجارتها لا بد من مبلغ معين من النقود قابل للتغير بحيث يزداد تارة ويتضاءل تارة أخرى تبعاً للظروف ... وهذه التقلبات ، عمليات المد والجزر هذه للنقد ، تتكيف للظروف المتغيرة من تلقاء ذاتها وبدون أي تدخل من جانب الحكومة . فالدلاء تعمل بالتناوب : عندما ينقص النقد تسك العملة من السبائك ، وعندما ينقص المعدن النقدي يعاد سبك العملة في السبائك من جديد» (*North*، المؤلف المذكور ، التذييل ، ص ٣) . ويزعم جون ستيوارت ميل ، الذي بقي لمدة طويلة في خدمة شركة الهند الشرقية (٥٤) ، أن الحلى الفضية لا تزال في الهند تؤدي مباشرة وظيفة الكنز . «ان الحلى الفضية...

ب) وسيلة الدفع

في الشكل المباشر للتداول البضاعي الذي عالجناه كان مقدار القيمة نفسه بصورة مزدوجة على الدوام : بصورة البضاعة في قطب ، وبصورة النقد في القطب المعاكس . ولذا لم يتصل مالكو البضائع فيما بينهم سوى بصفتهم ممثلين لمعادلات متقابلة موجودة بالفعل . الا أنه تتطور ، مع تطور التداول البضاعي ، العلاقات التي يصبح بموجبها اغتراب البضائع منفصلاً من حيث الزمن عن تحقيق سعرها . ويكفي هنا أن نشير فقط الى أبسط هذه العلاقات . فأحد أنواع البضائع يتطلب وقتاً أطول ، بينما يتطلب نوع آخر وقتاً أقصر لانتاجه . ويرتبط انتاج البضائع المختلفة بفصول مختلفة من السنة . ان احدى البضائع تولد عند سوقها مباشرة ، بينما يجب على بضاعة أخرى أن تجتاز الطريق الى سوق بعيدة . ولذا يمكن لأحد مالكي البضائع أن يظهر بصفة البائع قبل أن يظهر آخر بصفة الشاري . وعند التكرار المتواتر لنفس الصفقات بين نفس الأشخاص ، فان شروط بيع البضائع تضبط بشروط انتاجها . ومن جهة أخرى ، فان استعمال نوع معين من البضائع ، المنزل مثلاً ، يباع لفترة زمنية معينة . وفي هذه الحالات لا يحصل الشاري فعلاً على القيمة الاستعمالية للبضاعة الا بعد انقضاء الموعد . ولذا فهو يشتري البضاعة

ترسل الى دار السك عندما يرتفع مستوى الفائدة المئوية ، وترجع الى صورتها السابقة عندما يهبط مستوى الفائدة المئوية» (شهادة ج . س . ميل في ,«Reports on Bankacts 1857» №2084, 2101). وبموجب احدى الوثائق البرلمانية لعام ١٨٦٤ فيما يتعلق بتوريد الذهب والفضة الى الهند وتصديرهما من هناك (٥٥) ، فان توريد الذهب والفضة قد تجاوز التصدير في عام ١٨٦٣ بمبلغ ١٩٣٦٧٧٦٤ جنيهاً استرلينياً . وفي خلال السنوات الثماني الأخيرة التي سبقت عام ١٨٦٤ بلغت زيادة توريد المعادن الكريمة على تصديرها ١٠٩٦٥٢٩١٧ جنيهاً استرلينياً . وجرى خلال القرن الحالي في الهند سك العملة بمبلغ يزيد كثيراً على ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني .

قبل أن يدفع لقاءها . وأحد مالكي البضائع يبيع البضاعة الموجودة ، بينما يقوم الآخر بالشراء بوصفه مجرد ممثل للنقد أو ممثل للنقد المقبل . ويصبح البائع دائناً والشاري مديناً . وبما أنه قد تغير هنا تحول البضاعة ، أو تطور شكلها القيمي ، فان النقد يكتسب أيضاً وظيفة أخرى . انه يصبح وسيلة للدفع * .

ينشأ دورا الدائن والمدين هنا من التداول البضاعي البسيط . وان تغير شكل هذا الأخير يمهر البائع والشاري بهذا الخاتم الجديد . وبالتالي ، يكون هذان الدوران في البداية عابرين ينفذهما عملاء التداول أنفسهم بالتناوب تماماً كدوري البائع والشاري . ولكن هذا التعارض يرتدي منذ البداية طابعاً ليس بريئاً الى تلك الدرجة ، ويكشف عن القدرة على تبلور اكثر ثباتاً ** . بيد أنه يمكن أن ينشأ هذان الدوران أيضاً بصورة مستقلة عن التداول البضاعي . ففي العالم القديم مثلاً كان الصراع الطبقي يجري على الغالب بشكل الصراع بين المدين والدائن ، وانتهى في روما بهلاك المدين العامي الذي يحل محله العبد . وهذا الصراع انتهى في القرون الوسطى بهلاك المدين الاقطاعي الذي فقد سلطته السياسية مع فقدان قاعدتها الاقتصادية . الا أن الشكل النقدي – والواقع أن علاقة المدين بالدائن تمتلك شكل العلاقة النقدية – لا يعكس في نفسه هنا سوى تناحر الشروط الاقتصادية الأعمق للحياة .

---

* يميز لوثر بين النقد كوسيلة للشراء وبين النقد كوسيلة للدفع . «انك تسبب لي ضرراً مزدوجاً – فهنا لا أستطيع الدفع ، وهناك لا أستطيع الشراء» . (*Martin Luther*. «An die Pfarrherrn, wider den Wucher zu predigen». Wittemberg, 1540).

** بصدد العلاقات بين المدينين والدائنين في أوساط التجار الانكليز في مطلع القرن الثامن عشر : «تسود هنا في انكلترا بين أناس التجارة روح القسوة بدرجة لا تجدها لدى أية فئة اجتماعية أخرى أو في أي بلد آخر في العالم» («An Essay on Credit and the Bankrupt Act». London, 1707, p. 2).

ولكن لنعد الى مجال التداول البضاعي . فلقد توقف ظهور المعادلين ، البضاعة والنقد ، في وقت واحد في القطبين المتعاكسين لعملية البيع . ويؤدي النقد الآن أولاً ، وظيفة مقياس للقيمة عند تحديد سعر البضاعة المباعة . وان سعر البضاعة الذي يحدده العقد يقيس التزام الشاري ، أي ذاك المبلغ النقدي الذي ينبغي أن يدفعه في موعد معين . وثانياً ، يؤدي النقد وظيفة وسيلة شرائية مثالية . وعلى الرغم من أنه لا يوجد الا بهيئة التزام نقدي للشاري ، الا أنه يحقق انتقال البضاعة من يد الى يد . ولا تدخل وسيلة الدفع في التداول فعلاً الا عند حلول موعد الدفع ، أي أنها تنتقل من يد الشاري الى يد البائع . ان وسيلة التداول انقلبت الى كنز لأن عملية التداول قد انقطعت في الطور الأول ، أي أن النقد ، هذا الشكل المحوَّل للبضاعة ، قد سحب من التداول . وتدخل وسيلة الدفع في التداول ، ولكن فقط بعد أن تخرج البضاعة منه . ولا يعود النقد مسبباً لهذه العملية ، بل ينهيها بصورة مستقلة بوصفه وجوداً مطلقاً للقيمة التبادلية ، أو بوصفه بضاعة عامة . ولقد حوّل البائع البضاعة الى نقد ليلبي بواسطته حاجة ما ، بينما حولها المكتنز من أجل الاحتفاظ بالبضاعة في الشكل النقدي ، وحولها المدين الشاري من أجل امتلاك امكانية الدفع . فلو لم يدفع بيعت أملاكه قسراً . وهكذا ، فالآن ، ونظراً للضرورة الاجتماعية الناشئة عن علاقات عملية التداول ذاتها ، فان مظهر قيمة البضاعة ، أي النقد ، يصبح بحد ذاته هدفاً للبيع .

ان الشاري يحول النقد من جديد الى بضاعة قبل أن يكون قد حول البضاعة الى نقد ، أي أنه ينجز التحول الثاني للبضاعة قبل التحول الأول . وتتداول بضاعة البائع ، ولكنها لا تحقق سعرها عند ذلك الا على صورة مطلب القانون الخاص للحصول على النقد . وتتحول الى قيمة استعمالية

قبل أن تكون قد تحولت الى نقد . ولا يتحقق تحولها الأول الا بصورة تراجعية * .

ان الالتزامات التي يحل بموجبها أجل الدفع هي في كل مرحلة معنية من عملية التداول عبارة عن مجموع أسعار تلك البضائع التي نجمت هذه الالتزامات عن بيعها . وان كتلة النقد الضرورية لتحقيق مجموع الأسعار هذا تتوقف بالدرجة الأولى على سرعة تداول وسائل الدفع . وهي تشترط بظرفين : ترابط علاقات الدائنين والمدينين ، أي عندما يستلم **أ** النقد من مدينه **ب** ويدفعه لدائنه **ج** وهلمجراً ، وطول الفترات بين آجال الدفع المختلفة . وان سلسلة المدفوعات التي يتبع أحدها الآخر ، أو التحولات الأولى التي تتحقق بصورة تراجعية ، تتميز جوهرياً عن تشابك سلاسل التحولات الذي عالجناه سابقاً . وليست الصلة بين البائعين والشارين هي فقط التي تتجلى في حركة وسائل التداول ، فهذه الصلة لا تنشأ الا في التداول النقدي ومعه . بل على العكس ، فحركة وسائل الدفع تعبر عن الصلة الاجتماعية الموجودة بصورة جاهزة قبلها .

ان تزامن وتوازي المبيعات يحدان من امكانية التعويض عن كتلة العملات بزيادة سرعة تداولها . وعلى العكس ، فهذه الظروف ذاتها تخلق

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . ان المقتطف التالي من مؤلفي الصادر عام ١٨٥٩ يبين لماذا لم يؤخذ الشكل المعاكس بالاعتبار في النص : «وعلى العكس ، ففي عملية **ن** – **ب** يمكن أن يتم التخلي عن النقد كوسيلة شرائية فعلية كما يمكن لسعر البضاعة أن يتحقق على هذا النحو قبل أن تتحقق القيمة الاستهلاكية للنقد أو قبل أن يتم التخلي عن البضاعة . وهذا ما يحصل مثلا في الشكل المألوف للدفع مقدماً ، أو في ذلك الشكل الذي تشتري به الحكومة الانكليزية الأفيون من المزارعين في الهند ... بيد أن النقد لا يؤدي وظيفته هنا الا بشكل الوسيلة الشرائية المعروف لنا ... ومن الطبيعي أنه يجري تسليف الرأسمال أيضاً بشكل النقد ... ولكن وجهة النظر هذه تتجاوز حدود التداول البسيط» («مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» . برلين ، ١٨٥٩ ، ص ١١٩ ، ١٢٠) .

رافعة جديدة للاقتصاد في وسائل الدفع . وبقدر ما تتركز المدفوعات في مكان واحد تتطور طبيعياً مؤسسات وطرائق خاصة لتسديد المدفوعات بصورة متبادلة . مثلاً ، اضطلعت virements [حوالات الديون] بمثل هذا الدور في مدينة ليون ابان القرون الوسطى . ويكفي آن نضع ديون **أ** تجاه **ب** ، و**ب** تجاه **ج** ، و**ج** تجاه **أ** والخ في مقابلة بعضها البعض لتسديدها بصورة متبادلة في حدود معينة بوصفها مقادير ايجابية وسلبية . وسينبغي دفع الفرق فقط . فكلما ازداد تركز المدفوعات كلما نقص الميزان نسبياً ، وتضاءلت بالتالي كتلة وسائل الدفع المتداولة .

وتنطوي وظيفة النقد كوسيلة للدفع على تناقض مباشر . فبما أن المدفوعات تسدد بصورة متبادلة فان النقد يؤدي وظيفته مثالياً فقط كنقد حسابي ، أو مقياس للقيمة . ولكن بما أنه يجب اجراء المدفوعات الفعلية فان النقد يظهر ليس كوسيلة للتداول ، وليس كشكل عابر ومسبب لتبادل المنتجات ، بل كتجسيد فردي للعمل الاجتماعي ، كوجود مستقل للقيمة التبادلية ، أو بضاعة مطلقة . ويتكشف هذا التناقض بقوة خاصة في تلك اللحظة للأزمات الانتاجية والتجارية التي تسمى بالأزمة النقدية*. ولا يمكن أن تنشب هذه الأخيرة الا حيث تبلغ حد النمو الكامل سلسلة المدفوعات المتوالية ونظام مصطنع لتسديدها بصورة متبادلة . وعندما تقع خروقات عامة في سير هذه الآلية ، بغض النظر عن منشئها ، ينقلب النقد بغتة وبصورة مباشرة من مظهر مثالي محض للنقد الحسابي الى نض . ولا يعود

* ينبغي تمييز هذه الأزمة النقدية ، التي يرد تعريفها في النص كطور خاص لأية أزمة عامة انتاجية وتجارية ، عن ذاك النوع الخاص من الأزمة التي تسمى أيضاً بالأزمة النقدية ، ولكن التي يمكن أن تنشأ بصورة مستقلة ولا تمس الصناعة والتجارة الا عن طريق رد الفعل المعاكس . وهذه الأزمات هي تلك التي يعتبر الرأسمال النقدي مركز حركتها ، بينما يتمثل مجالها المباشر في المصارف والبورصات والمالية . (ملاحظة ماركس للطبعة الثالثة) .

بالامكان الآن أن تحل محله البضاعة العادية . وتفقد القيمة الاستعمالية للبضاعة قيمتها ، بينما تتلاشى قيمة البضاعة أمام شكلها القيمي . وبالأمس فقط كان البرجوازي الثمل بازدهار الصناعة ينظر الى النقد من خلال سديم الفلسفة التنويرية ويعلن أن النقد ما هو الا وهم فارغ : «البضاعة وحدها هي النقد» . أما اليوم ، فأولئك البرجوازيون أنفسهم يزعقون في جميع أرجاء السوق العالمية : «النقد وحده هو البضاعة!» . وكما يتعطش الظبي الى الماء القراح كذلك تتعطش روح البرجوازي الآن الى النقد ، هذا الثراء الوحيد* . وفي أثناء الأزمة ينمو التضاد بين البضاعة ومظهر قيمتها ، النقد ، ليصبح تضاداً مطلقاً . ولذا ، فان شكل تجلي النقد لا أهمية له هنا أيضاً . ولا يغير الجوع النقدي توتره ، سواء جرى الدفع بالذهب أم بالنقد الائتماني ، بالبنكنوتات مثلاً** .

---

* «ان هذا التحول المباغت لنظام التسليف الى نظام العملة يضيف الى الذعر العملي **هلعاً نظرياً ، فترتعد فرائص عملاء** التداول أمام السر المبهم لعلاقاتهم الخاصة . (كارل ماركس . **«مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»** . برلين، ١٨٥٩ ، ص ١٢٦) . «يجلس الفقير بلا **عمل لأن الغني ليس بوسعه أن يقدم** له العمل بسبب نقص النقد ، وذلك على الرغم من أنهما **يملكان نفس الأرض ونفس** الأيدي التي كانت لهما سابقاً أيضاً لانتاج وسائل المعيشة **والألبسة ؛** وهذا بالذات ما يشكل الثروة الفعلية للأمة ، وليس النقد على الاطلاق» (*John Bellers.* «Proposals for Raising a College of Industry». London, 1696, p. 3).

** هاكم كيف يستغل مثل هذه الأوقات «amis du commerce» [« أصدقاء التجارة »] : « ذات مرة » (في عام ١٨٣٩) « رفع مصرفي عجوز جشع » (من سيتي) « غطاء الطاولة التي كان يجلس اليها في مكتبه ، وبعد أن أبرز لصديقه ربطة من البنكنوتات أعلن بفرحة سافرة أنه ههنا ٦٠٠٠٠٠ جنيه استرليني احتجزها لديه ليزيد من تفاقم الحاجة الى النقد ، ولكنه سيلقي بها في الدوران اليوم بعد الساعة الثالثة » ([*H. Roy.*] «The Theory of the Exchanges. The Bank Charter Act of 1844». London, 1864, p. 81) ولاحظت صحيفة «The Observer» شبه الرسمية في عددها بتاريخ ٢٤ نيسان (أبريل) عام ١٨٦٤ أنه : « ينتشر عدد من الاشاعات الغريبة جداً بصدد تلك التدابير التي لجأوا اليها لخلق نقص في البنكنوتات ... ومهما بدا مريباً الافتراض القائل بأنه تم فعلاً اتخاذ مثل هذه التدابير ، الا أن الاشاعات المذكورة قد راجت على نطاق واسع بحيث أنه تجدر الاشارة اليها فعلاً » .

واذا تناولنا الآن المجموع العام للنقد الموجود في التداول في خلال فترة زمنية معينة ، لرأينا أنه يساوي – في ظل سرعة معنية لدوران وسائل التداول والدفع – مجموع أسعار البضائع الواجب تحقيقها ، زائداً مجموع المدفوعات التي حل موعدها ، ناقصاً المدفوعات التي تسدد بصورة متبادلة ، وأخيراً ناقصاً مجموع الدورانات التي يقوم فيها نفس النقد بوظيفة وسيلة للتداول ووسيلة للدفع بالتناوب . مثلاً ، يبيع الفلاح قمحه لقاء جنيهين استرلينيين يؤديان على هذا النحو وظيفة وسيلة للتداول . ومع حلول موعد الدفع يدفع هذين الجنيهين لقاء النسيج الذي كان النساج قد قدمه له سابقاً . وفي هذه الحالة يؤدي الجنيهان نفسهما الآن وظيفة وسيلة للدفع . ومن ثم يشتري النساج التوراة بالدفع نقداً ، وعندها يؤدي الجنيهان نفسهما من جديد وظيفة وسيلة للتداول ، وهكذا دواليك . لذلك ، وحتى لو كانت معلومة الأسعار وسرعة التداول النقدي واقتصاد المدفوعات ، فان كتلة النقد الموجود في التداول في خلال فترة معينة ، يوم واحد مثلاً ، لا تعود تتطابق مع كتلة البضائع المتداولة . فيتداول النقد الممثل لتلك البضائع التي سحبت منذ أمد بعيد من عملية التداول . وتتداول البضائع التي لن يظهر معادلها النقدي الا فيما بعد . ومن جهة أخرى تعتبر التزامات المدفوعات التي تعقد يومياً وتسدد يومياً ، مقادير غير قابلة للقياس فيما بينها اطلاقاً* .

* « ان مجموع المبيعات أو العقود المعقودة في أثناء يوم معني لن يؤثر على كمية النقد المتداول في هذا اليوم بالذات ، ولكنه في معظم الحالات سيتجلى بشكل عدد كبير من الالتزامات المتباينة للغاية بمبلغ من النقد الذي يستطيع أن يدخل التداول فقط في آجال لاحقة قد تطول أو تقصر ... ولا يجب البتة على السندات المسحوبة أو الائتمانات المقدمة اليوم أن تكون على تماثل ما من حيث الكمية ، من حيث المجموع العام أو طول الآجال ، مع تلك الصفقات التسليفية التي قد تعقد غداً أو بعد غد ؛ وما عدا ذلك ، فان الكثير من السندات المسحوبة اليوم والائتمانات المقدمة اليوم سوف تتطابق من حيث آجال الدفع مع الكثير

تنشأ النقد الائتماني بصورة مباشرة من وظيفة النقد كوسيلة للدفع ، علماً بأن التزامات الديون لقاء البضائع المباعة تبدأ بالتداول بدورها ناقلة استحقاقات الديون من شخص الى آخر . ومن جهة أخرى ، تتسع وظيفة النقد كوسيلة للدفع مع اتساع الائتمان . ويكتسب النقد بصفته وسيلة للدفع أشكالاً خاصة للوجود يجد بها لنفسه مكاناً في مجال الصفقات التجارية الكبيرة ، بينما تزاح العملة الذهبية والفضية الى مجال تجارة المفرق بصورة رئيسية * .

من الالتزامات التي يرجع عقدها الى عدد من التواريخ السابقة غير المحددة اطلاقاً ؛ وان السندات لـ ١٢ و٦ و٣ أشهر ولشهر واحد غالباً ما تتطابق فيما بينها ، وبذلك تزيد من المجموع العام للالتزامات التي يحل موعدها في نفس اليوم » («The Currency Theory Reviewed; in a Letter to the Scottish People». By a Banker in England. Edinburgh, 1845, p. 29, 30 passim).

* نورد هنا معطيات احدى كبريات الشركات التجارية في لندن (موريسون وديلون وشركاهما) فيما يتعلق بوارداتها ومدفوعاتها النقدية السنوية ، وذلك مثالا على الدور الضئيل للغاية الذي يلعبه النقد الفعلي في العمليات التجارية البحتة . ولقد خفضنا عملياتها لعام ١٨٥٦ ، والتي بلغت ملايين كثيرة من الجنيهات الاسترلينية ، بصورة تناسبية وأرجعناها الى مقياس ١٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني

الواردات :		المدفوعات	
سندات المصرفيين والتجار المستحقة	٥٣٣٥٩٦	سندات مستحقة	٣٠٢٦٧٤
شيكات المصرفيين والخ. عند الطلب	٣٥٧٧١٥	شيكات على المصرفيين اللندنيين	٦٦٣٦٧٢
بنكنوتات للمصارف الريفية	٩٦٢٧	بنكنوتات المصرف الانكليزي	٢٢٧٤٣
بنكنوتات للمصرف الانكليزي	٦٨٥٥٤	ذهب	٩٤٢٧
ذهب	٢٨٠٨٩	فضة ونحاس	١٤٨٤
فضة ونحاس	١٤٨٦		
حوالات بريدية	٩٣٣		
المجموع ١٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني		المجموع ١٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني	

(«Report from the Select Committee on the Bankacts». July 1858, p. LXXI).

وعند مستوى معين من تطور الانتاج البضاعي ، واتخاذه ابعاداً واسعة كفاية ، تتجاوز وظيفة النقد كوسيلة للدفع حدود مجال التداول البضاعي . ويصبح النقد بضاعة عامة لالتزامات العقود * . وتتحول الريوع والاتاوات والخ من تسليمات عينية الى مدفوعات نقدية . ومما يدل على مدى اشتراط هذا التحول بالطابع العام لعملية الانتاج هو ، مثلاً ، المحاولة التي أخفقت مرتين والتي بذلتها الامبراطورية الرومانية بغية جباية كافة الضرائب نقداً . وان الفقر المدقع الذي كان يعاني منه السكان الزراعيون في فرنسا في عهد لويس الرابع عشر ، والذي ندد به ببلاغة بواغيلبر والمارشال فوبان وغيرهما ، لم يكن ناجماً عن ارتفاع الضرائب وحسب ، بل وعن تحولها من الضرائب العينية الى ضرائب نقدية ** . ومن جهة أخرى ، اذا كان الشكل العيني للريع العقاري – وهو يشكل في آسيا العنصر الاساسي للضرائب التي تجبيها الدولة – يقوم على العلاقات الانتاجية التي يتجدد انتاجها بثبات العلاقات الطبيعية ، فان هذا الشكل للمدفوعات يحافظ على الأشكال الانتاجية القديمة عن طريق التأثير العكسي . وهو يشكل احدى الوسائل المبهمة لبقاء الامبراطورية التركية . واذا كانت التجارة الخارجية ، التي فرضتها أوربا على اليابان ، ستسبب في هذه الأخيرة

---

* « لقد تغير طابع التجارة على نحو بحيث أنه بدلا من تبادل البضائع بالبضائع ، وبدلا من تسليمها واستلامها ، يجري الآن البيع والدفع . وتنحصر كافة الصفقات الآن ... في العمليات النقدية الصرفة » ([*D. Defoe.*] «An Essay upon Public Credit», 3 ed. London, 1710, p. 8).

** « لقد أصبح النقد جلاداً عاماً » . والفن المالي هو « أنبيق للتقطير يحولون فيه الى بخار كمية هائلة من الخيرات ووسائل المعيشة ليستخلصوا هذه العصارة المشؤومة » . « ان النقد يعلن الحرب على الجنس البشري بكامله » (*Boisguillebert.* «Dissertation sur la Nature des Richesses, de l'Argent et des Tributs», édit. Daire, «Économistes financiers». Paris, 1843, t. I, p. 413, 419, 417).

تحوّل الريع العيني الى ريع نقدي فستحل ساعة نهاية الزراعة النموذجية في اليابان . فالظروف الاقتصادية لوجود هذه الزراعة والتي تقيدها أطر ضيقة ستتعرض للتفسخ .

يجري في كل بلد تحديد آجال عامة معينة للمدفوعات . وتعتمد آجال المدفوعات هذه الى حد ما على الظروف الطبيعية للانتاج المرتبطة بتعاقب فصول السنة ، أما العوامل الأخرى لدورية تجديد الانتاج فاننا نتركها جانباً . ويجري بواسطة هذه الآجال أيضاً ضبط تلك المدفوعات التي لا تنشأ مباشرة عن التداول البضاعي ، كالضرائب والريوع والخ . وان كتلة النقد التي تتطلبها في أيام معينة من السنة هذه المدفوعات المبعثرة في جميع أرجاء البلد تثير اضطرابات دورية ، ولكنها سطحية تماماً في اقتصاد وسائل الدفع * . وينجم من قانون سرعة تداول وسائل الدفع أن كتلة وسائل الدفع ، الضرورية لكافة المدفوعات الدورية مهما

---

* قال السيد كريغ أمام اللجنة البرلمانية عام ١٨٢٦ : « في عيد العنصرة عام ١٨٢٤ حدث في ادنبرة طلب هائل على البنكنوتات بحيث أنه لم يكن تحت تصرفنا عند الساعة ١١ ولا بنكنوت واحد . وتوجهنا الى مختلف المصارف واحداً بعد الآخر بهدف استقراض البنكنوتات الا أننا لم نفلح في الحصول على أي شيء ، فاضطررنا لاجراء صفقات كثيرة بواسطة slips of paper [قصاصات من ورق] . ولكن ما ان حلت الساعة ٣ بعد الظهر حتى عادت كافة البنكنوتات الى المصارف التي كانت قد انطلقت منها . فهي لم تفعل سوى أن انتقلت عبر عدة أيد » . وعلى الرغم من أن متوسط عدد البنكنوتات المتداولة فعلا في اسكوتلندا لا يصل حتى الى ٣ ملايين جنيه استرليني ، الا أن كافة البنكنوتات الموجودة لدى المصرفيين ، أي بمبلغ ٧ ملايين جنيه استرليني تقريباً ، تشرع بالعمل في تلك الأيام من السنة التي تجري فيها شتى المدفوعات . وعند ذلك تنفذ البنكنوتات وظيفة واحدة وحيدة متميزة ، وما ان يتم تنفيذ هذه الوظيفة حتى ترجع البنكنوتات فوراً الى تلك المصارف التي خرجت منها (*John Fullarton*. «Regulation of Currencies» 2 nd ed. London, 1845, p. 86, . (الملاحظة وللايضاح نضيف أنه عند صدور كتاب فولارتون كانوا في اسكوتلندا يعطون مقابل الودائع لا شيكات ، بل بنكنوتات .

كان مصدرها ، هي في تناسب عكسي * مع طول فترات الدفع ** .

وان تطور النقد كوسيلة للدفع يستدعي ضرورة تجميع النقد قبل حلول آجال الدفع . وبينما يزول الاكتناز ، كشكل مستقل للاثراء ، مع تطور المجتمع البرجوازي ، فانه ينمو على العكس مع هذا الأخير بشكل تجميع رصيد احتياطي لوسائل الدفع .

ج) النقد العالمي

عندما يخرج النقد من أطر المجال الداخلي للتداول ، يخلع عن نفسه الأشكال المحلية التي كان قد اكتسبها في هذا المجال — معيار الأسعار ، العملة ، عملة الصرف ، رموز القيمة — ويظهر من جديد بشكله الأولي كسبائك من المعادن الكريمة . وفي التجارة العالمية تعبر البضائع عن قيمتها بصورة عمومية . ولذلك ، فالمظهر المستقل لقيمتها

---

* على ما يبدو وقعت هنا لدى ماركس زلة قلم ، اذ أن هناك تبعية طردية ، وليس عكسية ، بين كتلة وسائل الدفع الضرورية وطول فترات الدفع . الناشر .

** يجيب بيتي ، بما يعرف عنه من مهارة ، على سؤال : « اذا اقتضى الأمر اجراء مدفوعات في خلال سنة بـ ٤٠ مليوناً ، فهل تكفي هذه الملايين الستة » (ذهباً) « لكافة الدورانات التي قد تتطلبها التجارة في هذه الحالة ؟ » فيقول : « انني أجيب : نعم ، فلو كانت كافة الدورانات فترات قصيرة ، أسبوعاً مثلا ، وهذا ما يحدث بين فقراء الحرفيين والعمال الذين يقبضون النقود ويدفعونها كل يوم سبت ، لكان المبلغ اللازم لاجراء مدفوعات بـ ٤٠ مليوناً هو $\frac{٤٠}{٥٢}$ مليون . أما اذا كان الدوران يجري خلال ربع سنة ، وهذا ما يتطابق مع دفعنا للريع والضرائب عادة ، لاقتضى الأمر ١٠ ملايين . اذن ، وبافتراض أن فترات المدفوعات هي بشكل عام مقدار متوسط بين أسبوع واحد و١٣ أسبوعاً ، فيجب أن نجمع ١٠ ملايين مع $\frac{٤٠}{٥٢}$ مليون ونأخذ نصف الحاصل وهو ٥$\frac{١}{٢}$ مليون . وهكذا ، اذا كان لدينا ٥$\frac{١}{٢}$ مليون لكان لدينا ما يكفي من النقد » (*William Petty.* «Political Anatomy of Ireland 1672», edit. London, 1691, p. 13, 14) (٥٦).

يقف في مواجهتها هنا بصورة النقد العالمي . وانما في السوق العالمية فقط يؤدي النقد على اكمل وجه وظيفة البضاعة التي شكلها العيني هو في الوقت نفسه الشكل الاجتماعي مباشرة لتحقيق العمل البشري in abstracto . ويصبح أسلوب وجوده متماثلاً مع مفهومه .

وفي مجال التداول الداخلي لا يمكن سوى لبضاعة واحدة ما أن تصبح مقياساً للقيمة ، وبالتالي نقداً . أما في السوق العالمية فيسود مقياس مزدوج للقيمة — الذهب والفضة * .

---

* تتضح من هنا خراقة أية تدابير تشريعية تفرض على المصارف الوطنية الا تدخر سوى ذلك المعدن الكريم الذي يؤدي وظيفة النقد داخل البلد . ومعروفة للجميع على سبيل المثال « العوائق اللطيفة » التي أقامها مصرف انكلترا بنفسه على طريق نشاطه . راجع : كارل ماركس « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، ص ١٣٦ وما بعدها ، بصدد العهود التاريخية الكبرى للتغير النسبي لقيمة الذهب والفضة . اضافة للطبعة الثانية . حاول السير روبرت بيل في قانون المصارف الذي وضعه عام ١٨٤٤ ان يتخلص من المشكلة بأن سمح لمصرف انكلترا باصدار بنكنوتات تكون تغطيتها بالفضة (في السبائك) ، علماً بأنه يجب على احتياطي الفضة الا يتجاوز ربع احتياطي الذهب . وتتحدد قيمة الفضة عند ذلك بموجب سعرها في السوق (بالسعر الذهبي) في سوق لندن . [للطبعة الرابعة . اننا نعيش من جديد عهد التغير النسبي الشديد لقيمة الذهب والفضة . فقبل ٢٥ عاماً تقريباً كانت النسبة بين قيمتي الذهب والفضة ١٥½ : ١ ، اما الآن فهي تبلغ تقريباً ٢٢ : ١ ، وان قيمة الفضة بالمقارنة مع الذهب لا تزال في انخفاض . وفي الحقيقة ، ينجم ذلك عن الانقلاب في أسلوب استخراج هذين المعدنين . فسابقاً كان الذهب يستخرج على وجه الحصر تقريباً بواسطة تصويل الطبقات الرسوبية المحتوية على الذهب ، أي منتجات تعرية الصخور المحتوية على الذهب . بيد أن هذا الأسلوب لم يعد كافياً الآن حيث تزيحه المعالجة المباشرة لعروق الكوارتز المحتوية على الذهب ، وهذه الطريقة كانت معروفة ، والحق يقال ، حتى للأقدمين (*Diodor*, III, 12—14) ، ولكنها لم تكن تستخدم حتى الآن سوى كطريقة ثانوية . ومن جهة أخرى ، لا يقتصر الأمر على اكتشاف رواسب هائلة جديدة من الفضة في القسم الغربي من جبال روكي ، بل أصبح من الأسهل أيضاً ، بفضل السكك الحديدية التوصل اليها وكذلك الى مناجم الفضة في المكسيك ، الأمر الذي غدا من الممكن بواسطته نقل الماكينات الحديثة والوقود بلا انقطاع ، وبالتالي توسيع

ان النقد العالمي يؤدي وظيفة وسيلة عامة للدفع ، ووسيلة شرائية عامة ، وتجسيد اجتماعي مطلق للثروة (universal wealth) على وجه العموم. وان الغلبة هي لوظيفة وسيلة الدفع ، أي الوسيلة المستخدمة لاجراء الحسابات في الموازين الدولية . ومن هنا ينبثق شعار النظام المركنتلي : الميزان التجاري* . ويؤدي الذهب والفضة وظيفة وسيلة شرائية دولية

استخراج الفضة الى حد كبير وتخفيض التكاليف . الا أن أشكال وجود هذين المعدنين في العروق متباينة جداً . فالذهب يصادف عادة بصورة خالصة ، ولكن بكميات ضئيلة جداً ومبعثرة في الكوارتز ؛ ولذا ينبغي تفتيت كتلة العرق بكاملها وبعد ذلك تصويل الذهب أو استخراجه بواسطة الزئبق . وفي هذه الحالة يستخرج من ١٠٠٠٠٠٠ غرام من الكوارتز ما يتراوح بين ١ و ٣ غرامات ، ومن النادر جداً ٣٠ — ٦٠ غراماً من الذهب . ويندر أن نجد الفضة بصورة خالصة ، ولكنها تصادف عادة في فلزات خاصة يسهل نسبياً فصلها عن بقية كتلة العرق وتتضمن كمية كبيرة تتراوح بين ٤٠ و٩٠ ٪ من الفضة ؛ أو أنها توجد بكميات غير كبيرة في فلزات تستحق المعالجة ، كفلزات النحاس والرصاص والخ . ويتضح من ذلك أنه بينما كان العمل المنفق على استخراج الذهب قد ازداد على الأرجح ، فان العمل المنفق على استخراج الفضة قد تضاءل كثيراً ، ولذلك فان انخفاض قيمة الفضة يفسر بصورة طبيعية تماماً . ولربما كان من الممكن التعبير عن انخفاض القيمة هذا بانخفاض اكبر أيضاً في السعر فيما لو لم يكن يجري حتى في الوقت الراهن الحفاظ على سعر الفضة بمستوى معين بوسائل اصطناعية . ولكنه لا يعالج حتى الوقت الراهن سوى قسم صغير من رواسب الفضة الأمريكية ، ولذا لا تزال الفرص كلها متاحة لأن تستمر قيمة الفضة بالانخفاض لوقت طويل . ويؤثر في الاتجاه نفسه الانخفاض النسبي للطلب على الفضة لاستخدامها كمواد الاستهلاك والزينة ، والاستعاضة عنها بمصنوعات من الصفيح المطلي والألومينيوم والخ . ومن هنا تتضح كل طوباوية الأوهام المتعلقة بنظام المعدنين والقائلة بأنه يمكن عن طريق سعر العملة الدولي المحدد بصورة اجبارية رفع قيمة الفضة الى النسبة السابقة ١ : ١٥½ . بل من الأرجح أن الفضة ستفقد اكثر فاكثر ميزتها كنقد في السوق العالمية . ف . ا .]

* ان خصوم النظام المركنتلي ، الذي يعتبر أن هدف التجارة العالمية ينحصر في الحصول على الذهب والفضة بمقدار رصيد الميزان التجارى النشيط ، لم يفهموا اطلاقاً بدورهم في أي شيء تكمن وظيفة النقد العالمي . ولقد أظهرت بالتفصيل ، على مثال ريكاردو ، أن الفهم الخاطىء للحركة الدولية للمعادن الكريمة لا تعكس سوى الفهم الخاطىء القوانين

أساساً عندما يختل على حين غرة توازن تبادل المنتجات القائم عادة بين الأمم المختلفة . وأخيراً ، يؤديان وظيفة التجسيد الاجتماعي المطلق للثروة هناك حيث لا يتعلق الأمر بالشراء أو الدفع ، بل بنقل الثروة من بلد الى آخر ، وحيث يستحيل هذا النقل بالشكل البضاعي اما بسبب حالة السوق البضاعية واما بسبب الهدف الموضوع بحد ذاته * .

ان كل بلد بحاجة الى رصيد احتياطي معين سواء لأجل التداول الداخلي ، أم لأجل التداول في السوق العالمية . اذن ، فوظائف الكنز تنشأ جزئياً عن وظيفة النقد كوسيلة للتداول ووسيلة للدفع في السوق الداخلية ، وجزئياً عن وظيفته كنقد عالمي ** . ويتطلب الأمر دائماً من أجل الدور

الضابطة لكتلة وسائل التداول (« مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، ص ١٥٠ وما بعدها) . وان عقيدته الخاطئة بصدد أن : « الميزان التجاري غير الملائم لا ينشأ أبداً سوى كنتيجة لفيض وسائل التداول ... وأن تصدير العملة ينجم عن رخصها ولا يعتبر نتيجة ، بل سبباً الميزان غير الملائم » (٥٧) ، هذه العقيدة نجدها من قبل عند باربون : « ان تعادل الميزان التجاري (اذا جرى ذلك) ليس سبباً لتصدير نقد الأمة المعنية : بل ان هذا التصدير يجري نتيجة للفرق في قيمة المعادن الكريمة في البلدان المختلفة » (*N. Barbon*، المؤلف المذكور ، ص ٥٩) . وان ماكـكولوخ في «The Literature of Political Economy a classified catalogue». London, 1845 يمتدح باربون على سبقه هذا لريكاردو ، لكنه يتجنب في تعقل التنويه ولو بكلمة واحدة بتلك الأشكال الساذجة التي تتخذها لدى باربون المقدمات السخيفة «currency principle» (٥٨) . وان انعدام الروح الانتقادية ، بل وانعدام الأمانة تماماً في هذا الفهرس يبلغان أوجهما في الأقسام المكرسة لتاريخ نظرية النقد ؛ وان ماكـكولوخ يداهن هنا اللورد أوفرستون (المصرفي لويد سابقاً) الذي هو ، أي ماكـكولوخ واشية له والذي يسميه «facile princeps argentariorum» [« أمير المصرفيين الحقيقي »] .

* مثلا ، عند تقديم الاعانات المالية والقروض النقدية لشن الحروب أو بهدف مساعدة المصارف على استئناف المدفوعات نقداً والخ ، يجب أن تكون القيمة بالشكل النقدي بالذات .

** ملاحظة للطبعة الثانية . « في واقع الأمر بالكاد يمكن للمرء أن يأمل بدليل اكثر اقناعاً على أن آلية الأرصدة الاحتياطية في البلدان ذات التداول المعدني تتيح امكانية تغطية

الأخير وجود البضاعة النقدية الفعلية ، الذهب والفضة بكل جسديتهما ، ولذلك يصف جيمس ستيوارت الذهب والفضة بأنهما money of the world [نقد عالمي] خلافاً لبديلاتهما المحلية .

ان حركة التيار الذهبي والفضي هي ذات طابع مزدوج . ومن جهة ، اذ ينطلق هذا التيار من منابعه ، فانه ينتشر في جميع أرجاء السوق العالمية ، وتتلقفه بدرجات مختلفة شتى مجالات التداول الوطني ، ويدخل في قنواتها الداخلية للتداول ، ويحل محل العملات الذهبية والفضية البالية ، ويقدم المادة لصنع الكماليات ، ويتجمد على هيئة كنوز * . وهذه الحركة الأولى تتم بواسطة التبادل المباشر للعمل الوطني المتحقق في البضائع بالعمل المتحقق في المعادن الكريمة للبلدان المستخرجة للذهب والفضة . ومن جهة أخرى ، يتنقل الذهب والفضة على الدوام الى هنا

كافة الالتزامات الدولية الضرورية بدون أى دعم ملحوظ من جانب الرصيد العام للتداول من تلك السهولة التي تمكنت بها فرنسا ، التي كانت قد فاقت لتوها من الضربة التي أنزلها بها الغزو الأجنبي المدمر ، من أن تدفع في غضون ٢٧ شهراً الغرامة الحربية بمبلغ ٢٠ مليوناً تقريباً [من الجنيهات الاسترلينية] التي فرضتها عليها الدول المتحالفة ، علماً بأنها دفعت قسماً كبيراً من هذه الغرامة نقداً وبدون أي تقليص ملحوظ أو اضطراب في تداولها النقدي الداخلي وحتى بدون أية تقلبات مقلقة في سعر سحب السندات» (*Fullarton*، المؤلف المذكور ، ص ١٤١) . [للطبعة الرابعة . ثمة مثال اكثر جلاء أيضاً هو تلك السهولة التي تمكنت بها فرنسا نفسها في سنوات ١٨٧١ – ١٨٧٣ من أن تدفع في خلال ٣٠ شهراً ونقداً بالأساس أيضاً، غرامة حربية بمبلغ يزيد عن تلك عشر مرات ونيف . ف . أ] .

* «يتوزع النقد بين الأمم المختلفة طبقاً لتلك الحاجة التي تعاني منها هذه الأمم ... وتجتذبه البضائع في كل مكان» (*Le Trosne*، المؤلف المذكور ، ص ٩١٦) . «وان المناجم التي تعطي الذهب والفضة بصورة متواصلة ، انما تعطيهما بكمية تكفي لتلبية حاجات كل أمة» (*J. Vanderlint*، المؤلف المذكور ، ص ٤٠) .

وهناك بين مجالات التداول للأمم المختلفة، وهما يتّبعان، في حركتهما هذه، التقلبات المتواصلة لسعر سحب السندات* .

وان البلدان ذات الانتاج البرجوازي المتطور تحدد الكنوز المكدسة بكميات كبيرة في خزائن المصارف بالحد الأدنى الضروري لوظائفها المتميزة** . وفيما عدا بعض الاستثناءات ، فان التكديس المفرط للكنوز في الخزائن ، بالمقارنة مع المستوى المتوسط ، يدل على ركود التداول البضاعي ، أو على توقف جريان التحولات البضاعية*** .

---

* «ترتفع أسعار سحب السندات وتنخفض في كل أسبوع ، وتبلغ في أوقات معينة من السنة درجة غير ملائمة لاحدى الأمم ، بينما تبلغ في فترات أخرى الدرجة نفسها من عدم الملاءمة بالنسبة لمنافساتها » (*N. Barbon* ، المؤلف المذكور ، ص ٣٩) .

** يمكن لهذه الوظائف المتباينة أن تدخل فيما بينها في نزاع خطير بمجرد أن تنضم اليها وظيفة القيام بدور رصيد يؤمن صرف البنكنوتات .

*** « ان كمية النقد التي يزيد عما هو ضروري على الاطلاق للتجارة الداخلية هي رأسمال ميت ... ولا تعود بأي ربح على ذلك البلد الذي يملك هذا النقد ؛ فهذا النقد يصدر ويعاد من جديد بواسطة التجارة الخارجية » (*John Bellers*. «Essays about the Poor». London, 1699, p. 13). « ولكن ما العمل اذا كان لدينا كثير جداً من العملات ؟ يمكننا أن نصهر أثقل هذه العملات ونحولها الى آنية ثمينة والى أوعية وأدوات ذهبية أو فضية ، أو نرسلها كبضاعة الى هناك حيث يحتاجون اليها أو يرغبون بالحصول عليها ، أو نسلفها بفائدة هناك حيث الفائدة المئوية مرتفعة » (*W. Petty*. «Quantulumcunque concerning Money, 1682», p. 39). « ان النقد لا يتجاوز كونه شحماً للجسم السياسي ، فالكمية الزائدة منه تجعل هذا الجسم ثقيل الحركة ، أما نقصه فيسبب له المرض ... وكما أن الشحم يخدم بمثابة زيت التشحيم لحركة العضلات ، ويغذي في حالة نقص الغذاء ، ويملأ الفجوات ، ويجمل الجسم ، كذلك بالضبط يعمل النقد في الدولة ، فهو يسرع نشاطها ، ويغذي بالاغذية الأجنبية في حالة رداءة الموسم في الوطن ، ويسدد الديون ... وهو يزين كل شيء؛ وعلى أية حال » ، — هكذا يختتم الكاتب قوله ساخراً — « ان هذا الأمر الأخير يخص بصورة رئيسية أولئك الذين يملكون النقد بوفرة » (*W. Petty*. «Political Anatomy of Ireland», p. 14, 15) (٥٩).

القسم الثاني

تحول النقد الى رأسمال

الفصل الرابع
تحول النقد الى رأسمال

١ - الصيغة العامة لرأس المال

ان التداول البضاعي هو نقطة انطلاق رأس المال . والمقدمات التاريخية لنشوء رأس المال هي الانتاج البضاعي والتداول البضاعي المتطور ، اي التجارة . وان التجارة العالمية والسوق العالمية تفتتحان في القرن السادس عشر التاريخ الجديد لرأس المال .

اذا تركنا جانباً المضمون المادي للتداول البضاعي ، تبادل شتى القيم الاستعمالية ، وأخذنا ننظر فقط في الأشكال الاقتصادية التي تولدها هذه العملية ، لرأينا أن النقد هو الناتج الأخير لها . وهذا الناتج الأخير للتداول البضاعي هو الشكل الأول لتجلي رأس المال .

وتاريخياً يقف رأس المال في كل مكان في مواجهة الملكية العقارية في البداية بشكل النقد ، كممتلكات نقدية ، كرأسمال تجاري وربوي * . ولكن لا حاجة للرجوع الى تاريخ نشوء رأس المال للاقتناع بأن النقد هو الشكل الأول لتجلّيه . فهذا التاريخ ماثل أمام نظرنا يومياً . وكل رأسمال جديد عندما يظهر للمرة الأولى في الحلبة ، أي في سوق البضائع ،

---

* ثمة مثلان فرنسيان شائعان يعبران جيداً عن التضاد بين سلطة الملكية العقارية القائمة على علاقات الخضوع والسيطرة الشخصيين وبين السلطة عديمة الشخصية للنقد : «Nulle terre sans seigneur». — «L'argent n'a pas de maître» [« لا أرض بدون سيد » . - « ليس للنقد صاحب »] .

سوق العمل أو السوق النقدية ، انما يظهر دائماً بصورة النقد ، النقد الذي يجب عليه أن يتحول بواسطة عمليات معينة الى رأسمال .

في البداية لا يتميز النقد كنقد والنقد كرأسمال عن بعضهما البعض سوى باختلاف شكل التداول .

فالشكل المباشر للتداول البضاعي هو **ب ــ ن ــ ب** ، أي تحول البضاعة الى نقد والتحول العكسي للنقد الى بضاعة ، أي البيع من أجل الشراء . بيد أننا نجد الى جانب هذا الشكل شكلاً آخر يتميز نوعياً عنه وهو **ن ــ ب ــ ن** ، أي تحول النقد الى بضاعة والتحول العكسي للبضاعة الى نقد ، أي الشراء من أجل البيع . وان النقد الذي يقوم في حركته بهذه الدورة الأخيرة يتحول الى رأسمال ، يصبح رأسمالاً ويمثل من حيث غايته رأس المال .

لنمعن النظر عن كثب في تداول **ن ــ ب ــ ن** . انه يمر على **غرار التداول البضاعي** البسيط بطورين متضادين . الطور الأول **ن ــ ب** ، **الشراء ، هو تحول** النقد الى بضاعة . والطور الثاني **ب ــ ن** ، أو البيع ، **هو التحول العكسي** للبضاعة الى نقد . وتشكل وحدة الطورين كليهما حركة موحدة يبادل فيها النقد بالبضاعة ومن ثم تبادل هذه البضاعة نفسها بالنقد من جديد ، أي أن البضاعة تشترى من أجل البيع ، أو ، اذا تركنا جانباً الفوارق الشكلية بين الشراء والبيع ، فبالنقد تشترى البضاعة وبالبضاعة يشترى النقد * . وان النتيجة التي تتلاشى فيها العملية كلها هي مبادلة النقد بالنقد ، **ن ــ ن** . فاذا اشتريتُ بـ ١٠٠ جنيه استرليني ٢٠٠٠ رطل من القطن ، وبعت من ثم هذه الـ ٢٠٠٠ رطل من القطن

---

* « يشترون بالنقد البضاعة ويشترون بالبضاعة النقد » (*Mercier de la Rivière.* «L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques», p. 543).

بـ ١١٠ جنيهات استرلينية ، فانني اكون قد بادلت في نهاية المطاف ١٠٠ جنيه استرليني بـ ١١٠ جنيهات استرلينية ، أي بادلت النقد بالنقد .

من الواضح بادئ ذي بدء أن عملية تداول **ن ـ ب ـ ن** ستكون خرقاء وفارغة المضمون تماماً فيما لو كانت تمثل مجرد طريق غير مباشر من أجل مبادلة قيمة نقدية معينة بنفس القيمة النقدية ، مثلاً ١٠٠ جنيه استرليني بـ ١٠٠ جنيه استرليني . وانها لمن الأبسط والأضمن بما لا يقاس طريقة المكتنز الذي يحتفظ لديه بجنيهاته الاسترلينية المئة بدلاً من أن يعرضها لأخطار التداول . ومن جهة أخرى ، فعندما يبيع التاجر القطن الذي كان قد اشتراه بـ ١٠٠ جنيه استرليني ، فان نقوده ، بغض النظر اطلاقاً عما اذا كان سيحصل على ١١٠ جنيهات استرلينية أم على ١٠٠ جنيه استرليني أم على ٥٠ جنيهاً استرلينياً فقط ، ستمر بطريق متميز وأصيل يختلف تماماً عن التداول البضاعي البسيط ، عندما يبيع الفلاح ، مثلاً ، القمح ويشتري لنفسه ألبسة بالنقود التي يحصل عليها . وهكذا ، يجب علينا قبل كل شيء أن نصف الفرق الشكلي بين الدورتين **ن ـ ب ـ ن** و**ب ـ ن ـ ب** . وسوف يتضح بالاضافة الى ذلك الفرق من حيث الجوهر ، ذلك الفرق المستتر وراء هذه الفوارق الشكلية .

فلننظر في البداية ما هو مشترك بين هذين الشكلين .

ان الدورتين كلتيهما تنقسمان الى الطورين المتضادين نفسيهما : **ب ـ ن** ، البيع ، و**ن ـ ب** ، الشراء . وفي كل من هذين الطورين يقف نفس العنصرين الماديين في مواجهة بعضهما البعض ، أي البضاعة والنقد ، وكذلك شخصان يظهران بنفس القناعين الاقتصاديين المميزين لهما ، أي الشاري والبائع . كما أن كلاً من الدورتين تعتبر وحدة الطورين المتضادين نفسيهما ، وفي كلتا الحالتين تتحقق هذه الوحدة

بواسطة ثلاثة أطراف ، الواحد منهم يبيع فقط ، والثاني يشتري فقط ، أما الثالث فهو يشتري ويبيع بصورة متناوبة .

ولكن ما يقسم منذ البداية الدورتين **ب — ن — ب** و**ن — ب — ن** ، هو ذلك الترتيب العكسي لطوري التداول المتضادين نفسيهما . فالتداول البضاعي البسيط يبتدئ بالبيع وينتهي بالشراء ، بينما يبتدئ تداول النقد كرأسمال بالشراء وينتهي بالبيع . فالبضاعة هناك والنقد هنا يشكلان نقطة انطلاق الحركة ونقطة نهايتها . وفي الشكل الأول يضطلع النقد بدور الوسيط في العملية بأسرها ، وعلى العكس ، ففي الشكل الثاني تضطلع البضاعة بهذا الدور .

وفي تداول **ب — ن — ب** يتحول النقد في نهاية المطاف الى بضاعة تستخدم كقيمة استعمالية . واذن ، يجري انفاق النقد هنا نهائياً . وعلى العكس ، ففي الشكل المضاد **ن — ب — ن** لا ينفق الشاري **النقد الا ليحصل على النقد بصفته بائعاً . وعندما يشتري البضاعة يلقي النقد في التداول بغية استخلاصه من هناك مجدداً عن طريق بيع البضاعة ذاتها . ولا يطلق النقد من يديه الا بقصد خفي هو الاستحواذ عليه من** جديد. وعلى ذلك ، فالنقد انما يجري تسليفه وحسب هنا* .

وفي الشكل **ب — ن — ب** يغيّر النقد نفسه مكانه مرتين . فالبائع يستلمه من الشاري ويدفعه لبائع آخر . والعملية كلها بوجه عام التي تبتدئ باستلام النقد مقابل البضاعة ، تنتهي بتسليم النقد لقاء البضاعة . أما العملية في الشكل **ن — ب — ن** فتجري بصورة معكوسة . فليس

---

* « عندما يشترون شيئاً ما بهدف بيعه من جديد ، فان المبلغ المستخدم في هذه الحالة يسمى بالنقد المسلف ؛ أما اذا كان الشيء يشترى ليس لبيعه من جديد ، فيمكن القول ان النقد قد أنفق » (*James Steuart*. «Works» etc., edited by General Sir James Steuart, his son. London, 1805, v. I, p. 274).

النقد نفسه ، بل البضاعة نفسها تغير هنا مكانها مرتين . فالشاري يستلمها من يدي البائع ويسلمها من جديد الى يدي شار آخر . وكما هو الأمر في التداول البضاعي البسيط حيث أن تنقل النقد نفسه مرتين يؤدي الى انتقاله النهائي من أيد الى أخرى ، كذلك يرجع هنا تغيير البضاعة نفسها للمكان مرتين بالنقد الى نقطة انطلاقه .

ولا تتوقف عودة النقد الى نقطة انطلاقه على ما اذا كانت البضاعة تباع بثمن أغلى مما اشتريت به ، أم لا . فهذا لا يؤثر الا على مقدار المبلغ النقدي العائد . وان ظاهرة العودة تحدث لأن البضاعة المشتراة تباع من جديد ، أي لأنه تحدث الدورة **ن ــ ب ــ ن** بكاملها . اذن ، نجد هنا فرقاً يدرك بالاحساس بين تداول النقد كرأسمال وبين تداوله كمجرد نقد .

ان الدورة **ب ــ ن ــ ب** تنتهي تماماً بمجرد انفاق النقد الوارد من بيع بضاعة على شراء بضاعة أخرى . واذا كانت عودة النقد الى نقطة الانطلاق تحدث هنا على كل حال ، فما ذلك الا بفضل تجدد أو تكرار العملية بأسرها . فاذا بعتُ كوارتراً من القمح لقاء ٣ جنيهات استرلينية واشتريت بهذه الجنيهات الاسترلينية الثلاثة ثوباً ، فان هذه الجنيهات الاسترلينية الثلاثة قد أنفقت نهائياً بالنسبة لي . وليست لي بعد ذلك أية علاقة بها . فهي تعود لتاجر الثياب . واذا بعت كوارتراً ثانياً من الحنطة فان النقد سيعود اليّ ، ولكن ليس بنتيجة الصفقة الأولى ، بل بسبب تكرارها فقط . ويبتعد النقد عني من جديد اذا أنجزت هذه الصفقة حيث قمت بشراء جديد . وعلى ذلك ، فان انفاق النقد في التداول **ب ــ ن ــ ب** لا علاقة له اطلاقاً بعودة النقد . بل على العكس ، فعودة النقد في التداول **ن ــ ب ــ ن** تنجم عن طابع انفاقه بالذات . وبدون هذه العودة يجب الاعتراف بأن العملية بأسرها فشلت أو أنها

عملية قطع جريانها ولم تكتمل بعد نظراً لانعدام طورها الثاني : البيع الذي يكمل وينهي الشراء .

ان نقطة انطلاق الدورة **ب ـ ن ـ ب** بضاعة ، ونقطة نهايتها بضاعة أخرى تخرج من التداول وتدخل في الاستهلاك . وبذلك ، فان الاستهلاك ، الاستعمال ، تلبية الحاجات ، وبكلمة : القيمة الاستعمالية هي الهدف النهائي لهذه الدورة . وعلى العكس ، فان نقطة انطلاق الدورة **ن ـ ب ـ ن** هي القطب النقدي ، وهذه الدورة تعود في نهاية المطاف الى القطب نفسه . ولذا ، فالقيمة التبادلية بالذات هي الباعث المحرك للدورة وهدفها الرئيسي .

وفي التداول البضاعي البسيط يتخذ القطبان كلاهما شكلاً اقتصادياً واحداً . فهما كلاهما بضاعتان . علماً بأنهما بضاعتان متعادلتا القيمة . ولكنهما بالمقابل قيمتان استعماليتان مختلفتان كيفياً ، مثلاً القمح والثوب . وان تبادل المنتجات ، تبادل المواد المختلفة التي يتجسد فيها العمل الاجتماعي ، يشكل هنا مضمون الحركة . والأمر مغاير لذلك في التداول **ن ـ ب ـ ن** . فهو يبدو للوهلة الأولى عديم المضمون نظراً لطابعه المتكرر . فللقطبين شكل اقتصادي واحد . فهما كلاهما نقد ، وبالتالي لا يعتبران قيمتين استعماليتين مختلفتين كيفياً لأن النقد هو ذلك المظهر المحوَّل للبضائع الذي تلاشت فيه جميع القيم الاستعمالية المتميزة لهذه البضائع . فالعملية التي تجري خلالها أولاً مبادلة ١٠٠ جنيه استرليني بالقطن ، ومن ثم مبادلة هذا القطن من جديد بـ ١٠٠ جنيه استرليني ، أي مبادلة النقد بالنقد بطريق غير مباشر ، مبادلة الشيء بالشيء نفسه ، ان هذه العملية تبدو عديمة

الهدف وخرقاء على حد سواء * . ولا يمكن لمبلغ نقدي أن يتميز بوجه عام عن مبلغ نقدي آخر الا من حيث الحجم . ولذا ، فعملية **ن — ب — ن** مدينة بمحتواها ليس للفرق الكيفي بين نقطتيها المتطرفتين — حيث أنهما كلتيهما نقد — ، بل فقط للفرق الكمي بينهما . وبنتيجة هذه العملية يستخرج من التداول نقد اكثر مما ألقي فيه في البداية . فالقطن الذي تم شراؤه مثلاً بـ ١٠٠ جنيه استرليني يباع من جديد بـ ١٠٠ + ١٠ جنيهات استرلينية ، أو بـ ١١٠ جنيهات استرلينية . ولذلك يعبر عن الشكل الكامل

---

* « لا يبادلون النقد بالنقد » ، — هكذا يقول مرسيه دي لا ريفيير موجهاً كلامه الى المركنتليين (*Mercier de la Rivière* ، المؤلف المذكور ، ص ٤٨٦) . ونقرأ في كتاب يعالج خصيصاً « التجارة » و« المضاربة » ما يلي : « ان أية تجارة تتلخص في تبادل الأشياء غير المتجانسة ؛ وان الفائدة » (بالنسبة للتاجر ؟) « تنشأ بنتيجة عدم التجانس هذا بالذات . فمبادلة رطل من القمح برطل من القمح لا يمكن أن تعود باقل فائدة ... ومن هنا التضاد المفيد بين التجارة والمقامرة التي ليست سوى مبادلة النقد بالنقد » (*Th. Corbet*. «An Inquiry into the Causes and Modes of the Wealth of Individuals; or the Principles of Trade and Speculation explained». London, 1841, p. 5). ومع أن كوربيت لا يرى أن **ن — ن** ، أي مبادلة النقد بالنقد ، هي شكل للتداول مميز ليس للرأسمال التجاري فقط ، بل ولأي رأسمال بوجه عام ، الا أنه يعترف على أي حال بأن هذا الشكل لأحد أنواع التجارة ، أي المضاربة بالذات ، يشبه المقامرة ؛ ولكن يأتي بعد ذلك ماك‌كولوخ ويرى أن أي شراء بقصد البيع هو مضاربة ، وبذلك يزول تماماً الفرق بين المضاربة والتجارة . « ان أية صفقة يشتري فيها فرد ما ناتجاً بقصد بيعه من جديد هي مضاربة فعلا » (*MacCulloch*. « A Dictionary Practical etc. of Commerce». London, 1847, p. 1009). وان بينتو ، وهو بنداروس بورصة أمستردام ، اكثر سذاجة بكثير حيث يقول : « التجارة هي مقامرة » (وهو يقتبس هذه الفكرة من لوك) « ومن الطبيعي أنه يستحيل الربح من المقامرة مع من لا يملك شيئاً . ولذا ، فاذا كان أحد ما يربح في خلال وقت طويل وعلى الدوام من الجميع فسيضطر لأن يعيد طوعاً القسم الاكبر من ربحه بغية البدء بالمقامرة من جديد » (*Pinto*. «Traité de la Circulation et du Crédit». Amsterdam, 1771, p. 231).

لهذه العملية على النحو التالي : **ن ــ ب ــ ن′**، حيث **ن′ = ن + Δ ن** ، أي يساوي المبلغ الموظف في البداية زائداً بعض الزيادة . واني أسمّي هذه الزيادة ، أو الفائض على القيمة الأولية بالقيمة الزائدة (surplus value) . وهكذا ، فالقيمة الموظفة في البداية لا تقتصر على بقائها في التداول وحسب ، بل انها تغير حجمها أيضاً ، وتضم لنفسها القيمة الزائدة ، أو أنها تزداد . وهذه الحركة بالذات هي التي تحولها الى رأسمال .

صحيح أنه من الممكن أن تكون في صيغة **ب ــ ن ــ ب** النقطتان المتطرفتان كلتاهما **ب** و**ب** ، القمح والثوب مثلاً ، عبارة عن قيمتين مختلفتين كمياً . فالفلاح قد يبيع قمحه بأعلى من قيمته أو يشتري الثوب بأدنى من قيمته . كما يمكن من جهة أخرى أن يخدعه تاجر الثياب . ولكن مثل هذه الفوارق في القيمة لا تمثل بالنسبة لشكل التداول هذا سوى شيء عرضي تماماً . وشكل التداول هذا ، بخلاف **ن ــ ب ــ ن** ، لا يفقد شيئاً من مغزاه وأهميته اذا كان القطبان ، القمح والثوب مثلاً ، يعادلان بعضهما البعض . بل اكثر من ذلك فان تساوي قيمتيهما يمثل هنا شرطاً لسير العملية سيراً طبيعياً .

ان تكرار أو تجدد البيع بقصد الشراء ، شأنهما شأن هذه العملية ذاتها ، يجدان المقياس والمغزى في الهدف النهائي القائم خارج هذه العملية ، أي في الاستهلاك ، في تلبية حاجات معينة . وعلى العكس ، فعند الشراء بقصد البيع تمثل البداية والنهاية شيئاً واحداً هو النقد ، القيمة التبادلية ، ولهذا السبب وحده تصبح هذه الحركة بلا نهاية . ومهما يكن الأمر فمن **ن** نتج **ن + Δن** ؛ من ١٠٠ جنيه استرليني نتجت ١٠٠ + ١٠ جنيهات استرلينية . بيد أن الـ ١١٠ جنيهات استرلينية ، اذا تناولناها من الناحية الكيفية وحسب ، هي نفس الـ ١٠٠ جنيه استرليني ، أي النقد . ومن الناحية الكمية أيضاً فان الـ ١١٠ جنيهات استرلينية هي مبلغ

محدد من القيمة مثل الـ ١٠٠ جنيه استرليني . واذا أُنفقت هذه الـ ١١٠ جنيهات استرلينية كنقد لكفّت عن أداء دورها . ولكفت آنذاك عن أن تكون رأسمالاً . فانها ، اذا ما سحبت من التداول تجمدت على هيئة كنز ولن تزيد قرشاً واحداً ولو بقيت مخزونة الى يوم القيامة . اذن ، بما أن الأمر يتعلق بازدياد القيمة فان الحاجة الى هذا الازدياد تلازم الـ ١١٠ جنيهات استرلينية كما تلازم الـ ١٠٠ جنيه استرليني ، لأن هذين المبلغين كليهما هما تعبيران محددان عن القيمة التبادلية ، فلهما ، بالتالي ، ميل واحد هو الاقتراب من الثراء المطلق عن طريق زيادة حجمهما . صحيح أن القيمة الموظفة في البداية بمبلغ ١٠٠ جنيه استرليني تختلف للحظة واحدة عن ١٠ جنيهات استرلينية من القيمة الزائدة التي نمت على القيمة الموظفة في سياق التداول ، الا أن هذا الاختلاف لا يلبث أن يتلاشى على الفور من جديد . ولا تسفر العملية عن أن نجد في أحد الجانبين القيمة الأولية بمبلغ ١٠٠ جنيه استرليني وفي الجانب الآخر القيمة الزائدة بمبلغ ١٠ جنيهات استرلينية . بل تنجم قيمة واحدة بـ ١١٠ جنيهات استرلينية . ولهذه القيمة شكل صالح لبدء عملية الازدياد من جديد كما للـ ١٠٠ جنيه استرليني الأولية . وما أن ينهي النقد الحركة حتى يشكل بداية جديدة لها * . وبالتالي ، فان نهاية كل دورة منفردة يتحقق فيها الشراء بقصد البيع ، تشكل بحد ذاتها بداية دورة جديدة . وان التداول البضاعي البسيط — أي البيع

* « الرأسمال ... ينقسم الى الرأسمال الأولي والربح ، أي زيادة الرأسمال ... غير أن الواقع العملي يضم على الفور هذا الربح الى الرأسمال من جديد ويدفعه واياه الى الدوران » (ف . انجلس . « مسودات مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » في مجلة «Deutsch-Französische Jahrbücher» التي يصدرها أرنولد روغه وكارل ماركس . باريس، ١٨٤٤، ص ٩٩).

بقصد الشراء – انما هو وسيلة لاحراز الهدف النهائي القائم خارج التداول ، أي لامتلاك القيم الاستعمالية ، لتلبية الحاجات . وعلى العكس ، فتداول النقد بمثابة رأسمال هو هدف بحد ذاته نظراً لأن ازدياد القيمة لا يتحقق الا في حدود هذه الحركة المتجددة على الدوام . ولذا ، لا تعرف حركة الرأسمال الحدود * .

---

* يضع أرسطو الاقتصاد في مواجهة فن تكوين الثروة . وهو ينطلق من الاقتصاد . وبما أن الاقتصاد يمثل فن الاقتناء فهو ينحصر في اقتناء الخيرات الضرورية للمعيشة أو النافعة للبيت والدولة . « ان الثروة الحقيقية (ὁ ἀληθινός πλοῦτος) تتألف من مثل هذه القيم الاستعمالية ؛ لأن كمية الملكية من هذا النوع الضرورية للمعيشة الجيدة ليست غير محدودة . الا أنه ثمة فن اقتناء من نوع آخر يسمونه عادة وبصورة صحيحة تماماً فن تكوين الثروة ؛ ليس لهذا الأخير على ما يبدو حدود للثراء والملكية . وان التجارة البضاعية » («ἡ καπηλική» تعني حرفياً تجارة المفرق ، وأرسطو يستخدم هذا الشكل لأن الدور الحاسم فيه تلعبه القيمة الاستعمالية) « لا تعود من حيث طبيعتها الى فن تكوين الثروة ، نظراً لأن التبادل لا يشمل هنا سوى المواد الضرورية لهم أنفسهم » (الشارين والبائعين) . ويضيف قائلا : لذلك كان الشكل الأولي للتجارة البضاعية هو التجارة التبادلية ، ولكن مع اتساعها ينشأ النقد بالضرورة. ومع اختراع النقد كان على التجارة التبادلية أن تتطور حتماً الى καπηλική ، الى التجارة البضاعية ، وهذه الأخيرة انقلبت ، خلافاً لميلها الأولي ، الى فن تكوين الثروة . ثم ان فن تكوين الثروة يتميز عن الاقتصاد بأن « التداول هو مصدر الثراء بالنسبة له (ποιητικὴ χρημάτων... διὰ χρημάτων μεταβολῆς) وهو بمجمله مبني على النقد ، لأن النقد هو بداية ونهاية هذا النوع من التبادل (τὸ [γάρ νόμισμα στοιχεῖον καὶ πὲρας τῆς ἀλλαγης ἐστίν). ولذا ، فالثراء الذي يسعى فن تكوين الثروة اليه هو غير محدود أيضاً . وكما أنه غير محدود في سعيه ذلك الفن الذي لا يعني هدفه الوسيلة ، بل الهدف النهائي الأخير ، لأن مثل هذا الفن يسعى للاقتراب اكثر فاكثر من هذا الهدف ، – بينما أن تلك الفنون التي لا تهدف الا ايجاد وسيلة من أجل هدف معين ليست غير محدودة لأن الهدف ذاته يضع حدوداً لها ، – كذلك فان فن تكوين الثروة لا يعرف حدوداً لهدفه ، حيث أن هدفه هو الاثراء المطلق . وان للاقتصاد ، وليس لفن تكوين الثروة ، حداً ... فالأول يهدف الى شيء ما متميز عن النقد ، بينما لا يسعى الثاني

ان مالك النقد ، بوصفه حاملاً واعياً لهذه الحركة ، يصبح رأسمالياً . وان شخصه ، أو بالأحرى جيبه ، هو تلك النقطة التي ينطلق النقد منها واليها يعود . والمضمون الموضوعي لهذا التداول — ازدياد القيمة — انما هو هدفه الذاتي ، وبما أن الاستملاك المتزايد للثراء المجرد هو الباعث المحرك الوحيد لعملياته فلذلك — ولذلك فقط — يعمل كرأسمالي ، أي كرأسمال مشخص يتمتع بالارادة والوعي . ولذا ، لا يجوز اعتبار القيمة الاستعمالية أبداً الهدف المباشر للرأسمالي * . والأمر كذلك أيضاً حيث أن الحصول على الربح المنفرد لا يعتبر هدفه ، بل ان هدفه هو حركة هذا الربح الدائمة ** . وهذا السعي نحو الاثراء المطلق ، وهذا الركض المتحمس وراء القيمة *** هما من الأمور المشتركة للرأسمالي

الا لزيادة النقد ... وان الخلط بين هذين الشكلين اللذين يتحول أحدهما الى آخر قد أتاح لبعضهم ذريعة اعتبار الحفاظ على النقد وزيادة كميته الى ما لا نهاية بمثابة الهدف النهائي للاقتصاد » (*Aristoteles.* «De Republica», edit. Bekker) ، الكتاب الأول ، الفصلان ٨ و ٩ ، في مواضع مختلفة) .

* « ليست البضاعة » (بمعنى القيمة الاستعمالية هنا) « هي التي تتسم بالأهمية الحاسمة بالنسبة للرأسمالي الصناعي ... بل ان النقد هو هدفه النهائي » — .*Th. Chalmers*) «On Political Economy etc.», 2nd edit. Glasgow, 1832, p. 165, 166).

** «لا يقدر التاجر اطلاقاً تقريباً الربح المحقق، ولكنه يسعى الى الربح الجديد على الدوام » (*A. Genovesi.* «Lezioni di Economia Civile» (1765), طبعة كوستودي لمؤلفات الاقتصاديين الايطاليين ، Parte Moderna, t. VIII, p.139).

*** « ان الرغبة الجامحة في الربح auri sacra fames [العطش المقدس للذهب] تحكم نشاط الرأسماليين على الدوام » (*MacCulloch.* «The Principles of Political Economy».London, 1830, p. 179). ومن البديهي أن وجهة النظر هذه لا تمنع ماكـكولوخ وشركاه اطلاقاً ، حين يتعلق الأمر بالصعوبات النظرية ، مثلا عند معالجة فيض الانتاج ، من تحويل الرأسمالي نفسه الى مواطن طيب لا تلزمه سوى القيم الاستعمالية والذي تقض مضجعه شهية الذئاب حقاً للأحذية والقبعات والبيض والشيت والقيم الاستعمالية الاخرى التي تمت بصلة مباشرة للغاية الى الحياة العائلية .

وللمكتنز على السواء ، ولكن بينما لم يكن المكتنز سوى رأسمالي متهوس ، فان الرأسمالي هو مكتنز عاقل . وان ازدياد القيمة المتواصل الذي يسعى المكتنز لاحرازه عن طريق انقاذ* النقد من التداول ، يحققه الرأسمالي الاكثر فطنة بواسطة القاء النقد في التداول المرة تلو المرة** .

ان الأشكال المستقلة – الأشكال النقدية – التي تتخذها قيمة البضائع في سياق التداول البسيط لا تفعل شيئاً سوى التعبير بصورة غير مباشرة عن تبادل البضائع وتتلاشى في النتيجة النهائية للحركة . وعلى العكس ، ففي تداول **ن – ب – ن** لا تعمل البضاعة والنقد الا كأسلوبين مختلفين لوجود القيمة بالذات : النقد كأسلوب عام ، والبضاعة كأسلوب خاص ، أسلوب مموه ، اذا جاز القول ، لوجودها*** . وتنتقل القيمة على الدوام من شكل الى آخر ، الا أنها لا تضيع أبداً في هذه الحركة ، وتتحول على هذا النحو الى ذات يفعل بصورة آلية . واذا سجلنا أشكال التجلي المنفردة التي تتخذها القيمة المتزايدة بالتناوب في دورة حياتها لحصلنا على التعريفين التاليين : الرأسمال نقد ، والرأسمال بضاعة**** . ولكن القيمة تصبح هنا في واقع الأمر ذاتاً لعملية ما تغير فيها على الدوام الشكل

---

* «Σώζειν» [« أنقذ »] تعبير مميز للاغريق للدلالة على تكديس الكنوز . وان تعبير «to save» بالانكليزية يعني أيضاً وبالدرجة نفسها « أنقذ » و« وفر » .

** « ان تلك اللانهائية التي لا تبلغها الأشياء عندما تتحرك في اتجاه واحد ، تبلغها عن طريق الدوران » (*Galiani* [المؤلف المذكور ، ص ١٥٦]) .

*** « ليست المادة المعنية هي التي تؤلف الرأسمال ، بل قيمة هذه المادة » (*J. B. Say.* «Traité d'Économie Politique», 3ème éd. Paris, 1817, t. II, p. 429).

**** « ان النقد المتداول [currency] (!) ، المستخدم لهدف انتاجي ، هو رأسمال » (*Macleod.* «The Theory and Practice of Banking». London, 1855, v. I, ch. 1, p. 55) «الرأسمال بضائع» (*James Mill.* «Elements of Political Economy», London, 1821, p. 74).

النقدي بالشكل البضاعي وبالعكس ، وتغير هي نفسها مقدارها ، وتدفع نفسها بوصفها القيمة الزائدة عن نفسها بوصفها القيمة الأولية ، أي أنها تزداد تلقائياً . ذلك لأن الحركة التي تضم فيها الى نفسها القيمة الزائدة هي حركتها هي ، وبالتالي فان ازديادها هو ازدياد تلقائي . فهي قد حصلت على مقدرة سحرية على خلق القيمة نظراً لأنها هي نفسها قيمة . انها تلد أنسالاً حية ، أو تضع بيوضاً من ذهب على أقل تقدير .

ان القيمة بوصفها ذاتاً فعالاً لهذه العملية ، التي تتخذ فيها الشكل النقدي والشكل البضاعي طوراً وتخلعهما طوراً آخر ، وفي الوقت نفسه تبقى دائماً وتزداد في هذه التحولات ، تحتاج قبل كل شيء الى شكل مستقل يمكن أن يعبر عن تطابقها مع نفسها . وليس لها هذا الشكل الا في صورة النقد . ولذا ، يشكل النقد نقطة الانطلاق ونقطة الاختتام لعملية ازدياد القيمة أياً كانت . فهي كانت تساوي ١٠٠ جنيه استرليني ، بينما أصبحت الآن تساوي ١١٠ جنيهات استرلينية والخ . ولكن النقد ذاته لا يضطلع هنا سوى بدور أحد شكلي القيمة ، حيث أنه يوجد شكلان اثنان ههنا . فاذا لم يتخذ النقد الشكل البضاعي لن يستطيع أن يصبح رأسمالاً . وهكذا ، لا يعارض النقد هنا البضائع جدلياً كما هو الحال عند الاكتناز . فالرأسمالي يعرف أن سائر البضائع ، مهما يكن مظهرها رثاً ومهما تكن رائحتها كريهة ، هي نقد من حيث الروح والحقيقة ، هي يهود ذوو ختان داخلي ، يضاف الى ذلك أنها وسيلة عجيبة تتيح أن تُصنع من النقد كمية اكبر منه .

واذا كانت قيمة البضائع في التداول البسيط تحصل في أحسن الحالات مقابل قيمتها الاستعمالية على شكل مستقل يتمثل في النقد ، فانها تظهر هنا فجأة كماهية تنمو تلقائياً وتتحرك تلقائياً ولا تكون البضائع والنقود سوى شكلين لها . والاكثر من ذلك . فبدلاً من أن تعبر من

خلالها عن العلاقة بين البضائع تظهر القيمة الآن في علاقة خاصة تجاه نفسها ، اذا جاز القول . وهي تميز نفسها كقيمة أولية عن نفسها كقيمة زائدة على غرار ما يتميز الرب الأب عن نفسه بوصفه الرب الابن ولو أنهما من سن واحدة وهما شخص واحد في حقيقة الامر . ذلك لأنه فقط بفضل القيمة الزائدة بمبلغ ١٠ جنيهات استرلينية تغدو الـ١٠٠ جنيه استرليني الموظفة رأسمالاً ، وما ان تصبح رأسمالاً ، وما ان يولد الابن ، ومن خلال الابن الأب أيضا ، حتى يزول على الفور الفرق بينهما من جديد ويصبحان كلاهما شيئاً واحداً : ١١٠ جنيهات استرلينية.

وهكذا تصبح القيمة قيمة متحركة تلقائياً ، نقداً متحركاً تلقائياً ، وبصفتها هذه تصبح رأسمالاً . فهي تخرج من مجال التداول ، وتدخله من جديد ، وتحافظ على نفسها وتضاعف نفسها فيه ، وترجع الى الوراء بزيادة وتبدأ من جديد وجديد نفس الدورة * . **ن ــ نَ** ، النقد الذي **يلد النقد** ــ money which begets money ــ ذلك هو الوصف الذي أطلقه على الرأسمال مفسروه الأوائل ، أي المركنتليون .

الشراء بقصد البيع ، أو بالأحرى الشراء بقصد البيع بأغلى ، **ن ــ ب ــ نَ** ، يبدو للوهلة الأولى شكلاً يتميز به نوع واحد فقط من الرأسمال هو الرأسمال التجاري . ولكن الرأسمال الصناعي هو أيضاً نقد يتحول الى بضاعة ومن ثم يتحول من جديد ، عن طريق بيع البضاعة ، الى كمية اكبر من النقد . وان الأفعال التي تحدث خارج مجال التداول ، في الفترة بين الشراء والبيع ، لا تغير اطلاقاً شكل الحركة هذا . وأخيراً ، ففي الرأسمال الذي يعود بالفوائد المئوية يتمثل التداول **ن ــ ب ــ نَ**

---

* « الرأسمال ... هو قيمة تضاعف نفسها بلا انقطاع » (*Sismondi*. «Nouveaux Principes d'Économie Politique», t. I, p. 89).

بصورة مختصرة ، بنتيجته بدون حلقة وسيطة ، بأسلوبه الوجيز ، اذا جاز القول ، بوصفه **ن ــ نَ** ، بوصفه نقداً يساوي كمية اكبر من النقد ، بوصفه قيمة اكبر من نفسها .

وهكذا ، فان **ن ــ ب ــ نَ** هي فعلاً الصيغة العامة لرأس المال كما يتجلى مباشرة في مجال التداول .

٢ – تناقضات الصيغة العامة

ان ذلك الشكل للتداول ، الذي تتحول فيه الدمية النقدية الى رأسمال ، يناقض كافة القوانين التي عرضناها سابقاً بخصوص طبيعة البضاعة والقيمة والنقد والتداول ذاته . ويميزه عن التداول البضاعي البسيط التتابع العكسي للعمليتين المتعارضتين نفسيهما : البيع والشراء . ولكن بأية اعجوبة يمكن لمثل هذا الاختلاف الشكلي الصرف أن يحوّل طبيعة هذه العملية ؟

ولا يقتصر الأمر على ذلك : فهذا الترتيب العكسي يوجد لواحد فقط من هؤلاء الأصدقاء المتعاملين الثلاثة ، الذين يدخلون في صفقة فيما بينهم . فبوصفي رأسمالياً أشتري بضاعة من **أ** وأبيعها من ثم الى **ب** ؛ وبوصفي مالك بضاعة بسيطاً أبيع بضاعة الى **ب** ومن ثم أشتري بضاعة من **أ** . وبالنسبة للصديقين المتعاملين **أ** و**ب** لا وجود لهذا الاختلاف . فهما يظهران بمثابة بائع وشاري البضائع فقط . وأنا نفسي أقف في مواجهتهما كل مرة كمالك بسيط للنقد أو للبضاعة ، كشار أو كبائع . ففي ظل هذا التتابع ، كما في ظل التتابع الآخر للتحولين ، أقف في مواجهة أحدهما كشار فقط ، وفي مواجهة الآخر كبائع فقط : في مواجهة أحدهما بمثابة نقد فقط ، وفي مواجهة الآخر بمثابة بضاعة فقط ، الا أنني لا أقف في مواجهة أي منهما بمثابة رأسمال أو بمثابة رأسمالي ، أي لا أواجههما كممثل لشيء ما يمكن أن يكون اكثر

من النقد أو اكثر من البضاعة ، شيء ما يمكنه أن يقوم بفعل ما غير ذاك المميز للنقد أو للبضائع . وبالنسبة لي يشكل الشراء من **أ** والبيع الى **ب** سلسلة متتابعة واحدة . ولكن الصلة بين هذين الفعلين لا وجود لها سوى بالنسبة لي وحدي . فليس لـ **أ** أية علاقة بصفقتي مع **ب** ، كما ليس لـ **ب** أية علاقة بصفقتي مع **أ** . وفيما لو أردت أن أوضح لهما فضلي الخاص بأنني قلبت ترتيب الصفقتين ، لبرهنا لي على أنني أقع في الضلال فيما يتعلق بهذا الترتيب بالذات ، وعلى أن الصفقة ككل لم تبتدئ بالشراء ولم تختتم بالبيع ، بل بالعكس ، ابتدأت بالبيع واختتمت بالشراء . وفي الحقيقة : فان فعلي الأول ، الشراء ، هو بيع من وجهة نظر **أ** ، وفعلي الثاني ، البيع ، هو شراء من وجهة نظر **ب** . وان **أ** و**ب** ، لا يكتفيان بهذا فيعلنان اضافة الى ذلك أن كل هذا الترتيب ما هو الا لغو فارغ تماماً . فكان بامكان **أ** أن يبيع بضاعته الى **ب** مباشرة ، كما كان بامكان **ب** أن يشتري من **أ** مباشرة . ومع ذلك فان الصفقة كلها تتحول الى فعل وحيد الجانب للتداول البضاعي العادي : البيع من وجهة نظر **أ** ، والشراء من وجهة نظر **ب** . وهكذا ، فعندما قلبنا ترتيب الأفعال لم نخرج اطلاقاً من مجال التداول البضاعي البسيط : لذا علينا أن نبحث هل تسمح طبيعة هذا المجال بالذات بازدياد القيم الموجودة فيه ، وبالتالي بنشوء القيمة الزائدة .

لنأخذ عملية التداول في الشكل الذي تمثل فيه تبادلاً بسيطاً للبضائع . وهذا الشكل موجود في جميع الحالات التي يشتري فيها مالكا بضائع من بعضهما البعض وعندما يحين موعد الدفع يسويان ميزان الالتزامات النقدية المتبادلة . فالنقد يستخدم هنا كنقد حسابي ؛ انه يعبر عن قيم البضائع بأسعارها ، الا أنه لا يقف في مواجهة البضائع مادياً . ومن الواضح أنه يمكن أن يربح كلا الشخصين المتبادلين فيما بينهما طالما

يتعلق الأمر بالقيم الاستعمالية . فهما كلاهما يتخليان عن البضائع غير النافعة لهما كقيم استعمالية ، ويحصلان على البضائع التي يحتاجان لاستعمالها . بيد أن منفعة الصفقة قد لا تقتصر على ذلك . وربما أن **أ** ، الذي يبيع الخمر ويشتري القمح ، ينتج خمراً في خلال وقت عمل معين اكثر مما يستطيع أن ينتجها زارع القمح **ب** في خلال نفس وقت العمل ، وعلى العكس ، فان **ب** ، زارع القمح ، ينتج قمحاً في خلال وقت معين اكثر مما يستطيع أن ينتجه صانع الخمر **أ** . وعلى ذلك ، يحصل **أ** لقاء نفس القيمة التبادلية على قمح اكثر ، كما يحصل **ب** على خمر اكثر ، مما كان سيحصل عليه كل منهما فيما لو اضطرا كلاهما لانتاج الخمر والقمح لنفسيهما ، دون اللجوء الى التبادل . اذن ، يمكن القول فيما يتعلق بالقيمة الاستعمالية ان «التبادل هو صفقة يربح فيها الطرفان كلاهما» * . ولكن الأمر مغاير لذلك فيما يتعلق بالقيمة التبادلية .

«ان شخصاً يملك الكثير من الخمر ، ولكن لا يملك القمح ، يدخل في صفقة مع شخص لديه الكثير من القمح ، ولكن ليس لديه خمر ، ويجري بينهما تبادل الحنطة بقيمة ٥٠ بقيمة ٥٠ من الخمر . وهذا التبادل لا يعتبر ازدياد القيمة التبادلية لا للأول ولا للثاني ، لأن كلا منهما كان يملك قبل التبادل قيمة مساوية لتلك التي يحصل عليها بواسطة هذه العملية» ** .

ولا يغير من الأمر شيئاً أن النقد يقف بين البضاعتين بمثابة وسيلة للتداول وأن فعل الشراء ينفصل بصورة محسوسة عن فعل البيع *** .

* «ان التبادل صفقة عجيبة يربح فيها المتعاملان كلاهما على الدوام» (!) (*Destutt de Tracy*. «Traité de la Volonté et de ses Effets». Paris, 1826, p. 68). وقد صدر هذا الكتاب ذاته بعنوان «Traité d'Économie Politique».

** *Mercier de la Rivière* ، المؤلف المذكور ، ص ٥٤٤ .

*** «لا أهمية للأمر اطلاقاً سواء كانت احدى هاتين القيمتين نقداً أو كانت كلتاهما بضاعتين عاديتين» (*Mercier de la Rivière*، المؤلف المذكور ، ص ٥٤٣) .

ويعبر عن قيمة البضائع بأسعارها قبل أن تدخل في التداول ، وبالتالي فالقيمة مقدمة للتداول وليست نتيجة له * .

واذا نظرنا في العملية بصورة مجردة ، أي اذا تركنا جانباً الظروف التي لا تنجم عن القوانين الكامنة للتداول البضاعي البسيط ، لرأينا هنا ، ما عدا حلول احدى القيم الاستعمالية محل غيرها ، التحول البضاعي فقط ، أي التغير البسيط لشكل البضاعة . فنفس القيمة ، أي نفس الكمية من العمل الاجتماعي المجسد ، توجد في يدي نفس مالك البضاعة بشكل البضاعة أولاً ، ومن ثم بشكل النقد الذي تحولت اليه البضاعة ، وأخيراً بشكل البضاعة من جديد التي تحول اليها النقد . وهذا التحول لشكل لا يتضمن تغير مقدار القيمة . فالتغير الذي تتعرض له قيمة البضاعة ذاتها في هذه العملية يقتصر على تغير الشكل النقدي لقيمة البضاعة . فهي في البداية موجودة على هيئة سعر البضاعة المعروضة للبيع ، ومن ثم على هيئة المبلغ النقدي الذي كان معبراً عنه سابقاً في السعر ، وأخيراً على هيئة سعر البضاعة المعادلة . وان تعاقب الأشكال هذا لا ينطوي بحد ذاته على تغير مقدار القيمة كما هو الحال عند صرف ورقة من فئة الخمسة جنيهات الى جنيهات وأنصاف جنيهات وشلنات . اذن ، بما أن تداول البضاعة لا يشترط سوى تغير شكل قيمتها ، فانه يشترط تبادل المعادلات اذا جرت الظاهرة بصورة خالصة . وحتى الاقتصاد السياسي المبتذل ، بغض النظر عن عدم فهمه اطلاقاً لما هي القيمة ، يفترض ، في كل مرة يحاول فيها أن ينظر على طريقته الخاصة في الظاهرة بصورتها الخالصة ، أن الطلب والعرض يغطيان

---

* « ليس المتعاملون هم الذين يحددون القيمة ؛ فهذه الأخيرة محددة قبل أن يدخلوا في صفقة » (*Le Trosne* ، المؤلف المذكور ، ص ٩٠٦) .

بعضهما البعض ، أي أن تأثيرهما يزول بوجه عام . وبالتالي ، اذا كان بامكان المتعاملين كليهما أن يربحا فيما يتعلق بالقيمة الاستعمالية ، فلا يمكن أن يربحا كلاهما فيما يتعلق بالقيمة التبادلية . اذ تسود هنا بالأحرى القاعدة القائلة : « حيث توجد المساواة لا وجود للانتفاع » * . ولو أن البضائع يمكن أن تباع بأسعار منحرفة عن قيمها ، فان مثل هذا الانحراف هو خرق لقوانين التبادل البضاعي ** . فهو بصورته الخالصة عبارة عن تبادل للمعادلات ، وبالتالي لا يمكن أن يكون وسيلة لزيادة القيمة *** .

لذلك فخلف محاولات النظر الى تداول البضائع على أنه مصدر القيمة الزائدة يكمن عادة quid pro quo، الخلط بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية . مثلاً ، يقول كونديلياك ما يلي :

«ليس من الصحيح أن قيمة مساوية تبادل بقيمة مساوية في التبادل البضاعي . بل على العكس ، فكل واحد من المتعاملين الاثنين يعطي دائماً قيمة أقل مقابل قيمة اكبر ... ولو أن الناس تبادلوا فعلا قيماً متساوية فقط لما حصل أي انتفاع لأي من المتعاملين . أما في الواقع فكلاهما يحصلان أو ، على الأقل ، يجب أن يحصلا على الانتفاع . فكيف ؟ ان قيمة الأشياء تكمن فقط في علاقاتها بحاجاتنا . وما هو اكثر بالنسبة لأحدهم يكون أقل بالنسبة للآخر ، و العكس بالعكس ... فلا يمكن الافتراض بأننا سنبيع الأشياء الضرورية لاستهلاكنا الذاتي ... اننا نسعى لأن نعطي الشيء غير النافع لنا بغية الحصول على شيء ضروري ؛

* «Dove è eguaglità, non è lucro» ، (Galiani. «Della Moneta» المجلد ٤ من طبعة كوستودي ، Parte Moderna ص 244).

** « يصبح التبادل غير مفيد لأحد الطرفين عندما ينخفض أو يرتفع السعر لسبب جانبي ما : فعندها تخرق المساواة ، ولكن بجريرة هذا السبب الجانبي وليس بجريرة التبادل نفسه » (Le Trosne ، المؤلف المذكور ، ص ٩٠٤) .

*** « ان التبادل بطبيعته بالذات هو اتفاق مساواة تعطى القيمة بموجبه لقاء قيمة مساوية . اذن ، ليس ذلك وسيلة للاثراء اذ يعطون هنا بقدر ما يستلمون بالضبط » (Le Trosne، المصدر السابق ، ص ٩٠٣) .

ونرغب باعطاء أقل مقابل اكثر ... ومن الطبيعي تماماً استخلاص استنتاج بأن قيمة مساوية تعطى مقابل قيمة مساوية في التبادل اذ أن قيمة كل من الشيئين المتبادلين تساوي كمية نفسها من النقد ...ولكن لا بد من أن يؤخذ بالاعتبار جانب آخر من القضية ، فينبثق سؤال : ألا نبادل كلانا شيئاً فائضاً بشيء ضروري بالنسبة لكل منا ؟» * .

ان كونديلياك ، كما نرى ، لا يقتصر على الخلط بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية وحسب ، بل ويضع بسذاجة صبيانية صرفة محل المجتمع ذي الانتاج البضاعي المتطور نظاماً ينتج فيه المنتج نفسه وسائل معيشته ولا يلقي في التداول سوى بالفائض المتبقي بعد تلبية حاجاته الذاتية ** . ومع ذلك يردد الاقتصاديون المعاصرون مراراً حجة كونديلياك ، وبالذات في تلك الحالات التي يتطلب فيها الأمر تصوير الشكل المتطور للتبادل البضاعي ، أي التجارة ، على أنه مصدر للقيمة الزائدة .

يقولون مثلا : «ان التجارة تضم القيمة الى المنتجات ، لأن المنتجات ذاتها تملك في يدي المستهلك قيمة اكبر مما في يدي المنتج ، ولذا ينبغي اعتبار التجارة بالمعنى الحرفي الكلمة (strictly) فعلا للانتاج» *** .

---

* Condillac. «Le Commerce et le Gouvernement» (1776) في كتاب «Mélanges d'Économie Politique», Paris, 1847, p. 267, 290—291 طبعة دير وموليناري .

** « لذلك يرد لو ترون بصورة صحيحة تماماً على صديقه كونديلياك قائلا : « في المجتمع المكتمل التكوين ليس ثمة بوجه عام فائض من أي نوع » [*Le Trosne*، المؤلف المذكور ، ص ٩٠٧] . ولكنه في الوقت نفسه يشاكسه اذ يلاحظ : « لو كان المتعاملان كلاهما يحصلان على نفس الزيادة بالمقارنة مع ما يعطيانه ، لحصل كلاهما اذن على قدر متساو » . ولأن كونديلياك ليس لديه بعد أدنى تصور عن طبيعة القيمة التبادلية ، فقد كان أنسب مرشد للسيد البروفيسور ولهلم روشر عندما وضع هذا الأخير «مفاهيمه الصبيانية الذاتية . أنظر كتابه : «Die Grundlagen der Nationalökonomie». Dritte Auflage, 1858.

*** *S. Ph. Newman.* «Elements of Political Economy», Andover and New York, 1835, p. 175.

ولكنهم لا يدفعون مقابل البضائع مرتين : مرة مقابل قيمتها الاستعمالية ، ومرة أخرى مقابل قيمتها . واذا كانت القيمة الاستعمالية للبضاعة اكثر نفعاً للشاري مما للبائع ، فان الشكل النقدي للبضاعة اكثر نفعاً للبائع مما للشاري . فهل كان سيبيع بضاعته في حالة العكس ؟ لذلك يمكننا بنفس الحق أن نقول ان الشاري ، بالمعنى الحرفي للكلمة (strictly) يقوم بـ « فعل للانتاج » عندما يحوّل ، مثلاً ، جوارب التاجر الى نقد .

اذا تبادلت البضائع أو البضائع والنقد بقيمة تبادلية متساوية ، أي اذا تبادلت معادلات ، فمن الواضح أن أحداً لا يحصل من التداول على قيمة اكبر مما يلقي فيه . ولا يجري في هذه الحالة تكوّن القيمة الزائدة . فان عملية تداول البضائع بشكلها الخالص تشترط تبادل المعادلات . بيد أن العمليات لا تجري في الواقع بصورة خالصة . لذلك نفترض أن ما يجري تبادله ليس معادلات .

على أية حال ففي سوق البضائع لا يقف سوى مالك بضاعة في مواجهة مالك بضاعة آخر ، أما السلطة التي يتمتع بها هذان الشخصان أحدهما تجاه الآخر فما هي الا سلطة بضاعتيهما . والاختلاف المادي بين البضائع هو الأساس المادي للتبادل ، وهو يشترط التبعية المتبادلة بين مالكي البضائع حيث أن أحداً منهم لا يملك مادة نافعة له وكلاً منهم يملك مادة نافعة للآخر . وبالاضافة الى هذا الاختلاف المادي بين القيم الاستعمالية للبضائع لا يوجد بين هذه الأخيرة سوى اختلاف واحد : الاختلاف بين الشكل العيني وشكلها المحوَّل ، أي بين البضائع والنقد . وعلى ذلك ، لا يختلف مالكو البضائع عن بعضهم البعض سوى كبائعين ، مالكي البضاعة ، وكشارين ، مالكي النقد .

لنفترض الآن أن البائع لديه مزية لا يمكن تفسيرها لأن يبيع البضائع بأعلى من قيمتها ، مقابل ١١٠ في حين كانت تساوي ١٠٠ ، أي بزيادة اسمية على السعر تبلغ ١٠ ٪ ، وبذا ، يحصل البائع على قيمة زائدة تساوي ١٠ . ولكنه بعد أن كان بائعاً يصبح شارياً . والآن يلتقي به مالك بضاعة ثالث كبائع ، وهو بدوره يتمتع بمزية بيع البضاعة أغلى بنسبة ١٠ ٪ . فصاحبنا مالك البضاعة كسب ١٠ بوصفه بائعاً ليفقد هذه الـ ١٠ ذاتها بوصفه شارياً * . وعلى العموم انحصرت القضية عملياً في أن جميع مالكي البضائع يبيعون بضائعهم لبعضهم البعض بـ ١٠ ٪ أغلى من قيمتها ، وهذا الأمر شبيه تماماً فيما لو أن البضائع بيعت بقيمتها . وان لمثل هذه الزيادة الاسمية العامة على سعر البضائع نفس أهمية قياس القيم البضاعية بالفضة بدلاً من الذهب مثلاً . فالتسميات النقدية ، أي أسعار البضائع ، ترتفع في حين أن نسب قيمها تبقى ثابتة .

ولنفترض ، على العكس ، أن الشاري يتمتع بمزية اقتناء البضائع بأقل من قيمتها . فهنا ليس ثمة حاجة حتى للتذكير بأن الشاري يصبح بدوره بائعاً . فقد كان بائعاً قبل أن يصبح شارياً . وكان قد فقد ١٠ ٪ كبائع قبل أن يكسب ١٠ ٪ كشار** . فكل شيء يبقى على حاله .

اذن ، لا يمكن أن يفسر تكوّن القيمة الزائدة ، وبالتالي تحول

---

* « عند ازدياد القيمة الاسمية للناتج ... لا يغتني البائعون ... لأنهم يفقدون بوصفهم شارين نفس القدر الذي يكسبونه بوصفهم بائعين » ([*J. Gray.*] «The Essential Principles of the Wealth of Nations etc.». London, 1797, p. 66).

** « اذا اضطر البائعون لأن يبيعوا بـ ١٨ ليرة كمية من المنتجات تساوي ٢٤ ليرة ، فانهم بمجرد أن يستخدموا النقود التي حصلوا عليها من أجل الشراء سيقتنون بدورهم مقابل ١٨ ليرة ما كان يجب أن يدفعوا مقابله ٢٤ ليرة » (*Le Trosne* ، المؤلف المذكور ، ص ٨٩٧) .

النقد الى رأسمال ، لا بأن البائعين يبيعون بضائعهم بأعلى من قيمتها ، ولا بأن الشارين يشترونها بأقل من قيمتها * .

ولن تصبح القضية أبسط على الاطلاق اذا أدخلنا فيها ، عن طريق التهريب ، علاقات غريبة عنها ، اذا قلنا مثلاً مع العقيد تورنس :

«ان الطلب الفعلي يتمثل في مقدرة وميل (!) المستهلكين لأن يعطوا لقاء البضائع عن طريق التبادل المباشر أم غير المباشر كمية اكبر من جميع الأجزاء المكونة للرأسمال مما يكلف انتاجها» ** .

ان المنتجين والمستهلكين يقفون أثناء التداول في مواجهة بعضهم البعض بمثابة بائعين وشارين فقط . أما الزعم بأن القيمة الزائدة تنشأ للمنتجين بسبب أن المستهلكين يدفعون لقاء البضائع أعلى من قيمتها ، فلا يعني سوى التكرار بصورة متسترة للحكم البسيط القائل وكأن مالك البضاعة ، بوصفه بائعاً ، يتمتع بمزية بيع البضائع بسعر أعلى من الحقيقي . ان البائع أنتج بضاعته هو نفسه أو أنه يعتبر ممثلاً لمنتجيها ، ولكن الشاري أيضاً أنتج هو نفسه البضائع المعبر عنها بنقده أو أنه يعتبر ممثلاً لمنتجيها . فالمنتج ، اذن ، يقف في مواجهة المنتج . ولا فارق بينهما سوى أن أحدهما يشتري في حين أن الآخر يبيع . ولن نتقدم خطوة واحدة اذا افترضنا أن مالك البضاعة يبيع بضاعته تحت اسم المنتج بأعلى من القيمة ،

---

* « لا يستطيع أي بائع أن يجعل بضائعه أغلى فأغلى على الدوام دون أن يتعرض لضرورة مثل هذه الديمومة في الدفع أغلى لقاء بضائع البائعين الآخرين ؛ وللسبب نفسه لا يستطيع أي مستهلك أن يدفع بصورة أرخص لقاء كل ما يشتريه بوجه عام دون أن يعرض نفسه لضرورة تخفيض سعر الأشياء التي يبيعها تخفيضاً ملائماً » (*Mercier de la Rivière* ، المؤلف المذكور ، ص ٥٥٥) .

** *R. Torrens.* «An Essay on the Production of Wealth». London, 1821, p. 349.

بينما يشتري هو نفسه البضائع تحت اسم المستهلك بأعلى من قيمتها * .
لذا ، فان الأنصار الثابتين للوهم بأن القيمة الزائده تنشأ عن الزيادة الاسمية على السعر ، أو عن مزية البائعين في بيع البضائع بأغلى بكثير ، يفترضون وجود طبقة تشتري فقط دون أن تبيع ، وبالتالي تستهلك فقط دون أن تنتج . وان وجود مثل هذه الطبقة من وجهة النظر التي توصلنا اليها حتى الآن ، من وجهة نظر التداول البسيط ، لا يمكن تفسيره بعد . ولكن فلنستبق الأحداث . ان النقد الذي تشتري به مثل هذه الطبقة على الدوام يجب أن يأتيها ، كما يبدو ، من مالكي البضائع ذاتهم ، علماً بأن ذلك بدون تبادل ، بدون مقابل ، على أساس حق ما أو على أساس العنف . وان بيع البضائع لممثلي هذه الطبقة بأعلى من القيمة لا يعني سوى استرداد جزء من النقد المعطى بدون مقابل** . مثلاً ، كانت مدن آسيا الصغرى تدفع لروما القديمة اتاوة نقدية سنوية . وكانت روما تشتري بهذه النقود البضائع من تلك المدن علماً بأنها كانت تشتريها بأسعار أعلى من الأسعار الحقيقية . فكان أهل آسيا الصغرى يخدعون الرومانيين ويستردون بالتدليس من غزاتهم عن طريق التجارة جزءاً من

---

* « ان الفكرة القائلة بأن الربح يدفعه المستهلكون هي ، بلا ريب ، فكرة سخيفة تماماً. فمن هم هؤلاء المستهلكون؟ » (*G. Ramsay*. «An Essay on the Distribution of Wealth». Edinburgh, 1836, p. 183.)

** « اذا يتضرر أحد ما من نقصان الطلب فهل ينصحه السيد مالتوس بأن يعطي النقد لشخص آخر لكي يقوم هذا الأخير بشراء البضائع منه ؟ » — هذا هو السؤال الذي يوجهه أحد أنصار ريكاردو ساخطاً الى مالتوس الذي يعظم، كشأن تلميذه القس تشالمرس ، الأهمية الاقتصادية لطبقة الشارين الصرف أو المستهلكين » . أنظر : «An Inquiry into those Principles, respecting the Nature of Demand and the Necessity of Consumption, lately advocated by Mr. Malthus etc.». London, 1831, p. 55.

الاتاوة التي دفعوها لهم . ومع ذلك بقيت الخسارة من نصيب أهل آسيا الصغرى . ففي كل الأحوال كانوا يدفعون لهم بنقودهم هم مقابل بضائعهم . وهذا ليس اطلاقاً أسلوباً للاثراء أو لتكوين القيمة الزائدة .

وسنبقى لذلك في حدود التبادل البضاعي حيث يعتبر البائع شارياً والشاري بائعاً . ولربما أننا وقعنا في صعوبة بسبب أننا نظرنا الى الأشخاص كمقولات مشخصة فقط ، وليس كأفراد .

ان مالك البضاعة **أ** قد يكون غشاشاً بارعاً الى درجة بحيث أنه يغش على الدوام زميليه **ب** و **ج** ، بينما لا يستطيع هذان الأخيران أن يثأراً منه رغم كل رغبتهما في ذلك . فان **أ** يبيع الخمر الى **ب** بقيمة ٤٠ جنيهاً استرلينياً ، ويقتني الحنطة عن طريق التبادل بقيمة ٥٠ جنيهاً استرلينياً . ولقد حوّل **أ** الـ ٤٠ جنيهاً استرلينياً الى ٥٠ جنيهاً . أي أنه صنع من كمية أقل من النقد كمية اكبر منه وحوّل بضاعته الى رأسمال . فلننظر في الأمر بامعان اكبر . فقبل التبادل كان هناك خمر بـ ٤٠ جنيهاً استرلينياً في يدي **أ** ، وحنطة بـ ٥٠ جنيهاً استرلينياً في يديْ **ب** ، وبذلك كان مجموع القيمة ٩٠ جنيهاً استرلينياً . وبعد التبادل نجد نفس القيمة الاجمالية بـ ٩٠ جنيهاً استرلينياً . فالقيمة الموجودة في التداول لم تزدد ولا بذرّة واحدة ، بل تغير فقط توزيعها بين **أ** و**ب**. فما يعتبر هنا قيمة زائدة لأحد الطرفين يعتبر قيمة ناقصة بالنسبة للآخر ، والزيادة لأحدهما هي نقصان للآخر . وستحدث النتيجة ذاتها فيما لو أن **أ** لم يتستر بعملية التبادل ، بل سرق مباشرة ١٠ جنيهات استرلينية من **ب** . ومن الواضح أن مبلغ القيم الموجودة في التداول لا يمكن زيادته بأي تغيير لتوزيع هذه القيم ، تماماً كما أن اليهودي الذي يتاجر بالعملات القديمة لن يزيد مطلقاً كمية المعدن الكريم في بلده اذا باع الفارتنغ

من زمن الملكة آنّا بجنيه . ولا تستطيع طبقة الرأسماليين بأسرها في بلد معني أن تثري بوجه عام على حساب نفسها * .

ومهما حاولنا الخروج من الصعوبة فان الواقع يبقى واقعاً ، وهو أنه اذا تبادلت المعادلات لا تنشأ أية قيمة زائدة ، واذا تبادلت غير المعادلات فلا تنشأ كذلك أية قيمة زائدة ** . فالتداول ، أو التبادل البضاعي ، لا يخلق أية قيمة *** .

يتضح من هنا لماذا لن نتطرق اطلاقاً بعد ، في تحليلنا للشكل الأساسي للرأسمال ، أي الشكل الذي يحدد الرأسمال فيه التنظيم الاقتصادي للمجتمع الراهن ، الى شكلي الرأسمال الاكثر شهرة ، الشكلين لما قبل الطوفان ، اذا جاز القول ، أي الرأسمال التجاري والرأسمال الربوي .

---

* ان دستوت دي تراسي ، بغض النظر عن أنه عضو المعهد (٦٠) ، وربما لانه كذلك بالذات ، كان يتمسك بوجهة نظر مخالفة . فهو يقول ان الرأسماليين الصناعيين **يحصلون على الربح** « لأنهم يبيعون كل البضائع بأغلى مما يكلف انتاجها . فلمن يبيعونها ؟ أولا ، **لبعضهم البعض** » (*Destutt de Tracy* ، المؤلف المذكور ، ص ٢٣٩) .

** « ان تبادل قيمتين متساويتين لا يزيد ولا ينقص الكتلة العامة للقيم الموجودة في المجتمع. وان تبادل قيمتين غير متساويتين... لا يغير اطلاقاً كذلك مجموع القيم الاجتماعية ...، بل يضم فقط الى ممتلكات أحدهم ما يأخذه من ممتلكات الآخر » (*J. B. Say.* «Traité d'Économie Politique», 3ème éd. Paris, 1817, t. II, p. 443, 444). وان ساي يقتبس هذا الحكم بصورة حرفية تقريباً من الفيزيوقراطيين ، علماً بأنه لا يفكر أبداً ، بالطبع ، بالاستنتاجات الناجمة عنه . ويتضح من المثال التالي المدى الذي استغل به ساي مؤلفات الفيزيوقراطيين، التي كانت منسية تماماً تقريباً في أيامه، بغية زيادة « قيمته » الخاصة . فالحكم « الشهير » للسيد ساي : « ان المنتجات تشترى بالمنتجات فقط » (المصدر السابق ، المجلد ٢ ، ص ٤٤١) ، يرد في الأصل عند الفيزيوقراطي (*Le Trosne*، المؤلف المذكور، ص ٨٩٩) على النحو التالي: « يدفع مقابل المنتجات بالمنتجات فقط » .

*** « ان التبادل لا يضفي بوجه عام أية قيمة على المنتجات » (*F. Wayland.* «The Elements of Political Economy». Boston, 1843, p. 169).

ان شكل **ن ــ ب ــ نَ** ، أي الشراء بقصد البيع بأغلى ، يتجلى بأصفى صورة في الرأسمال التجاري بالذات . ومن جهة أخرى تجري حركته كلها في أطر مجال التداول . ولكن بما أنه يستحيل أن نفسر من التداول بحد ذاته تحوّل النقد الى رأسمال ، تكوّن القيمة الزائدة ، فان الرأسمال التجاري يبدو غير ممكن نظراً لأن التبادل يجري بين معادلات * ؛ ولذا لا يمكن استخلاص وجوده الا على أنه نتيجة الغش الثنائي لمنتجي البضائع الشارين والبائعين من قبل التاجر الذي يتأصل بينهم بصورة طفيلية . وبهذا المعنى يقول فرانكلين : « الحرب نهب ، والتجارة غش » ** . ومن أجل تفسير ازدياد الرأسمال التجاري بغير الغش البسيط لمنتجي البضائع لا بد من سلسلة طويلة من الحلقات الوسيطة التي لا توجد بعد اطلاقاً هنا حيث مقدمتنا الوحيدة هي التداول البضاعي وعناصره البسيطة .

وما قلناه عن الرأسمال التجاري ينطبق بدرجة اكبر على الرأسمال الربوي . ففي الرأسمال التجاري تكون النقطتان المتطرفتان كلتاهما ــ النقد الملقى في السوق والنقد الزائد المستخلص من السوق ــ متصلتين ، على الأقل ، بواسطة البيع والشراء ، بواسطة حركة التداول . أما في الرأسمال

* « في ظل سيطرة المعادلات غير المتغيرة كانت التجارة مستحيلة » (G. Opdyke. «A Treatise on Political Economy». New York, 1851, p. 66—69). « يكمن في أساس الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة التبادلية واقع أن قيمة الشيء تختلف عما يسمى بالمعادل الذي يعطى مقابله في التجارة ، أي أن هذا المعادل لا يعتبر معادلا » (ف . انجلس . « مسودات مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » في مجلة «Deutsch-Französische Jahrbücher» التي يصدرها أرنولد روغه وكارل ماركس. باريس، ١٨٤٤، ص ٩٥، ٩٦) .

** *Benjamin Franklin*. «Works», vol. II, edit. Sparks, in «Positions to be examined, concerning National Wealth», p. 376.

الربوي فان شكل **ن ـ ب ـ نَ** مختصر ، والنقطتان المتطرفتان تتصلان بلا أية حلقة وسيطة : ان **ن ـ نَ** ، أي النقد المبادل بكمية اكبر من النقد ـ شكل مناقض لطبيعة النقد بالذات ولذا لا يمكن تفسيره من وجهة نظر التبادل البضاعي . لذلك يقول أرسطو :

«يوجد نوعان من فن تكوين الثروة : أحدهما يتعلق بالتجارة ، والآخر بالاقتصاد ؛ وهذا الأخير ضروري وجدير بالمديح ، أما الأول فيقوم على التداول ولذلك يندد به عن حق وصواب (لأنه يقوم لا على طبيعة الأشياء ، بل على الغش المتبادل) . وهكذا يكره الجميع الربا بحق ، لأن النقد بالذات يعتبر هنا مصدر الكسب ويستخدم ليس من أجل الغاية التي تم اختراعه من أجلها . فهو قد نشأ من أجل التبادل البضاعي ، بينما تصنع الفائدة المئوية من النقد نقداً جديداً . ومن هنا تسميتها («τόκος» ـ «الفائدة المئوية» و«المولود») . لأن المولود شبيه بالوالد . الا أن الفائدة المئوية هي نقد من نقد ، ولذا فان فرع الكسب هذا أشد مناقضة للطبيعة من بين سائر فروع الكسب» * .

سنكتشف في سياق بحثنا أن الرأسمال الذي يعود بالفائدة المئوية ، شأنه شأن الرأسمال التجاري ، هو أيضاً شكل مشتق ، وسنرى مع ذلك لماذا نشآ كلاهما تاريخياً قبل الشكل الأساسي الحديث للرأسمال .

كما نرى لا يمكن للقيمة الزائدة أن تنشأ من التداول ؛ اذن لا بد من أجل نشوئها من أن يحدث خلف ظهر التداول شيء ما غير مرئي في عملية التداول بالذات ** . ولكن هل يمكن للقيمة الزائدة أن تنشأ من جهة أخرى ما غير عملية التداول ؟ ان التداول هو مجموع كل العلاقات التبادلية لمالكي البضائع . وخارج التداول لا يحتفظ مالك البضاعة الا بالعلاقة تجاه بضاعته هو . وبما أن الأمر يتعلق بالقيمة فهذه العلاقة تقتصر على أن بضاعة الشخص المعني تتضمن كمية معينة من عمله

---

* *Aristoteles.* «De Republica» ، الكتاب الأول ، الفصل ١٠ [ص ١٧] .

** « ان الربح لا ينجم عن التبادل في ظل الظروف العادية للسوق. فاذا لم يكن موجوداً سلفاً فلا يمكنه أن يوجد بعد هذه الصفقة أيضاً» (*Ramsay* ، المؤلف المذكور ، ص ١٨٤) .

الخاص الذي يقاس بموجب قوانين اجتماعية محددة . و ُيعبر عن كمية العمل هذه بمقدار قيمة بضاعته ، وبما أن مقدار القيمة يعبر عنه بالنقد الحسابي ، فان هذه الكمية يعبر عنها بسعر البضاعة ، بـ ١٠ جنيهات استرلينية مثلاً . ولكن عمله لا ُيعبر عنه بقيمة البضاعة مع بعض الزيادة ، لا يعبر عنه بسعر يساوي ١٠ ويساوي ١١ في الوقت ذاته ، لا يعبر عنه بقيمة تفوق نفسها . فمالك البضاعة يمكنه أن يخلق بعمله قيماً وليس قيماً متزايدة . ويمكنه أن يرفع قيمة البضاعة بضم قيمة جديدة الى القيمة الموجودة عن طريق عمل جديد ، مثلاً بصنع حذاء من الجلد . فالمادة نفسها تملك الآن قيمة اكبر حيث أنها تتضمن كمية عمل اكبر . ولذلك يملك الحذاء قيمة اكبر من قيمة الجلد ، ولكن قيمة الجلد بقيت كما كانت . وهي لم تتزايد ، ولم تضم الى نفسها قيمة زائدة في أثناء صنع الحذاء . اذن ، لا يمكن لمنتج البضائع أن يزيد القيمة وبذلك يحول النقد أو البضاعة الى رأسمال خارج مجال التداول ، دون أن يدخل في تماس مع مالكي البضائع الآخرين .

وهكذا ، لا يمكن للرأسمال أن ينشأ من التداول ، كما لا يمكنه أن ينشأ خارج التداول . ينبغي أن ينشأ في التداول وخارج التداول في الوقت ذاته .

اننا قد حصلنا اذن على نتيجة ثنائية .

يجب الكشف عن تحول النقد الى رأسمال على أساس القوانين الكامنة لتبادل البضائع ، أي يجب أن يشكل تبادل المعادلات نقطة الانطلاق لنا * . فصاحبنا مالك النقد ، الذي ليس بعد سوى يرقة الرأسمالي ،

---

* بعد كل ما سبق عرضه ، يدرك القارئ بطبيعة الحال أن ذلك لا يعني سوى شيء واحد : ان تكون الرأسمال ينبغي أن يكون ممكناً كذلك في حالة تساوي أسعار البضائع

يجب عليه أن يشتري البضائع بقيمتها وأن يبيعها بقيمتها وأن يحصل مع ذلك في نهاية هذه العملية على قيمة اكبر مما وظفه فيها . وان تحوله الى فراشة ، الى رأسمالي حقيقي ، ينبغي أن يحدث في مجال التداول وخارج مجال التداول في الوقت ذاته . تلك هي شروط القضية . Hic Rhodus,hic salta ! (٦١) .

٣ – شراء وبيع قوة العمل

ان تغير قيمة النقد الذي يتعين عليه أن يتحول الى رأسمال ، لا يمكن أن يحدث في النقد نفسه ، لأن النقد بوصفه وسيلة للشراء ووسيلة للدفع لا يقوم الا بتحقيق سعر البضائع التي تشترى به أو التي يُدفع لقاءها به ، بينما يتحول ، عندما يتجمد في شكله الخاص ، الى متحجرات

وقيمها . ولا يمكن تفسير هذا التكون انطلاقاً من انحرافات أسعار البضائع عن القيم البضاعية . فاذا كانت الأسعار تنحرف فعلا عن القيم فلا بد من ارجاعها أولا الى هذه الأخيرة ، اي التجرد عن هذا الظرف بوصفه ظرفاً عرضياً تماماً ، وذلك بغية رؤية ظاهرة تكون الرأسمال بالصورة الصافية على أساس التبادل البضاعي ودون الوقوع ، عند بحث هذه الظاهرة ، في ضلال بسبب الظروف الثانوية التي تبهم السير الحقيقي للعملية . ومن المعروف على كل حال أن مثل هذا الارجاع لا يعتبر البتة مجرد طريقة علمية ، أسلوبية . فالتقلبات الدائمة لأسعار السوق ، ارتفاعها وانخفاضها ، تعوض عنها وتلغى بصورة متبادلة وترجع بحد ذاتها الى السعر المتوسط كمعدل داخلي لها . ويعتبر السعر المتوسط النجم الهادي ، مثلا للتاجر أو للصناعي في كل مشروع محسوب لمدة تطول الى هذا الحد أو ذاك . اذن ، فمالك البضاعة يعلم أنه لدن النظر الى فترة طويلة نوعاً ككل ، فان البضائع لا تباع فعلا بأسعار مرتفعة أو منخفضة ، بل بأسعارها المتوسطة على وجه الضبط . واذا كان من مصلحته على العموم أن يفكر بطريقة غير مغرضة ، لكان عليه أن يطرح قضية تكون الرأسمال على النحو التالي : كيف يمكن للرأسمال أن ينشأ لدى ضبط الأسعار بالسعر المتوسط ، أي بقيمة البضاعة في نهاية المطاف ؟ وأنا أقول « في نهاية المطاف » لأن الأسعار المتوسطة لا تتطابق مباشرة مع مقادير قيمة البضائع كما كان يظن آ . سميث وريكاردو والخ .

من المقادير الثابتة للقيمة * . والاحتمال ضعيف بنفس القدر أيضاً في أن ينشأ هذا التغير من الفعل الثاني للتداول ، من اعادة بيع البضاعة ، لأن هذا الفعل يقتصر على تحويل البضاعة من شكلها العيني الى شكل نقدي من جديد . اذن ، ينبغي أن يحدث التغير للبضاعة المشتراة في الفعل الأول **ن ــ ب** ، وليس لقيمتها لأن التبادل يجري بين معادلات ، علماً بأنه ُيدفع لقاء البضائع حسب قيمتها . وعلى ذلك ، لا يمكن أن ينشأ هذا التغير الا من القيمة الاستعمالية للبضاعة كما هي ، أي من استهلاكها فقط . ولكن صاحبنا مالك النقد لن يفلح في استدرار القيمة من استهلاك البضاعة الا اذا أسعده الحظ فاكتشف في حدود مجال التداول ، أي في السوق ، بضاعة تتمتع قيمتها الاستعمالية ذاتها بخاصية أصيلة لأن تكون مصدراً للقيمة ، بضاعة يكون استهلاكها الفعلي تجسيداً للعمل ، وبالتالي خلقاً للقيمة . وان مالك النقد يجد في السوق مثل هذه البضاعة الخاصة ؛ انها القدرة على العمل ، أو قوة العمل .

اننا نقصد بقوة العمل ، أو القدرة على العمل ، مجموع القدرات الجسدية والروحية التي تملكها عضوية الانسان ، شخصيته الحية والتي يستخدمها في كل مرة ينتج فيها قيماً استعمالية ما .

ولكن لا بد من تنفيذ شروط شتى لكي يستطيع مالك النقد أن يجد في السوق قوة العمل كبضاعة . فتبادل البضائع لا يتضمن بحد ذاته أية علاقات تبعية غير تلك التي تنجم عن طبيعته الخاصة . وبما أن الأمر هو كذلك فلا يمكن لقوة العمل أن تظهر في السوق كبضاعة الا عندما وبقدر ما يحملها الى السوق أو يبيعها صاحبها الخاص ، أي

---

* « ان الرأسمال بشكل النقد... لا ينتج أي ربح » (*Ricardo.* «Principles of Political Economy», 3rd ed. London, 1821, p. 267).

ذلك الشخص الذي تُعتبر قوة عمل له . ولكي يتمكن صاحبها من بيعها كبضاعة يجب أن يتمتع بامكانية التصرف بها ، وبالتالي يجب أن يكون مالكاً حراً لقدرته على العمل ، مالكاً لشخصيته * . ويلتقي هو ومالك النقد في السوق ويدخلان فيما بينهما في علاقات كمالكي بضائع يتمتعان بحقوق متساوية ولا يختلفان الا بشيء واحد هو أن أحدهما شار والآخر بائع ، وبالتالي ، فهما شخصان متساويان حقوقياً . ويتطلب الأمر من أجل الحفاظ على هذه العلاقة أن يقوم مالك قوة العمل ببيعها على الدوام لوقت معين فقط ، لأنه اذا باعها بصورة كاملة مرة والى الأبد لكان قد باع نفسه أيضاً وتحول من انسان حر الى عبد ، من مالك بضاعة الى بضاعة . وباعتباره شخصية ينبغي عليه الاحتفاظ دوماً بعلاقة تجاه قوة عمله بوصفها ملكاً له ، وبالتالي بوصفها بضاعته الخاصة ، ولكن هذا غير ممكن الا بقدر ما يسمح دوماً للشاري باستخدام قوة عمله أو باستهلاكها بصورة موقتة فقط ، لأجل محدد فقط ، اذن بقدر ما لا يتنازل عن حقه في ملكية قوة العمل عندما يغترب عنها ** .

---

* يمكن أن نجد في الموسوعات المتعلقة بوقائع الحياة في العصور القديمة الكلاسيكية زعماً أخرق حول أن الرأسمال كان متطوراً تماماً في العالم القديم ، « ولم يكن ينقص سوى وجود العامل الحر والمؤسسات التسليفية ». وان السيد مومزن في كتابه «Römische Geschichte» يرتكب كذلك quid pro quo [سخافة] اثر أخرى .

** لذلك تحدد شتى التشريعات الأجل الأقصى لعقد العمل . وعند الشعوب التي يعتبر العمل حراً لديها يحدد التشريع على الدوام شروط فسخ عقد الاستئجار . وفي بعض البلدان ، ولا سيما في المكسيك (وقبل الحرب الأهلية في أمريكا كذلك في الأراضي المغتصبة من المكسيك ، وفي حقيقة الأمر في مقاطعتي الدانوب أيضا حتى انقلاب كوزا (٦٢)) ، توجد العبودية بشكل مستور ، على صورة ما يسمى « البيونية » . بواسطة القروض التي يجب تسديدها بالعمل والالتزامات الخاصة بها التي تنتقل من جيل الى جيل ، فليس العامل المنفرد بل وأسرته بكاملها أيضا تصبح فعلياً ملكية لشخص آخر وأسرته . وقد ألغى هوارس « البيونية » .

والشرط الهام الثاني الضروري لكي يستطيع مالك النقد أن يجد في السوق قوة العمل كبضاعة يكمن في أنه ينبغي أن يكون صاحب قوة العمل محروماً من امكانية بيع البضائع التي يتجسد فيها عمله ، وعلى العكس ، ينبغي أن يكون مضطراً لبيع قوة العمل ذاتها كبضاعة والتي لا وجود لها الا في عضويته الحية .

ولكي يتمكن أحدهم من بيع بضائع تتميز عن قوة عمله ، يجب عليه ، بالطبع ، أن يملك وسائل للانتاج ، مثلاً الخامات وأدوات العمل والخ . فلا يمكن صنع الحذاء بدون جلد . وبالاضافة الى ذلك لا بد للعامل من وسائل المعيشة . وليس بوسع أحد ، حتى ولا الحالم الذي يؤلف « موسيقى المستقبل » ، أن يعيش بمنتجات المستقبل ، لا يستطيع أن يعيش على حساب القيم الاستعمالية التي لما ينجز انتاجها بعد ؛ فمنذ اليوم الأول لظهور الانسان على الكرة الأرضية كان عليه أن يستهلك يومياً ، أن يستهلك قبل أن يبتدئ بالانتاج وفي الوقت الذي ينتج فيه . واذا كانت المنتجات تنتج كبضائع فيجب أن تباع بعد أن ينتهي انتاجها ، وفقط بعد بيعها يمكنها أن تلبي حاجات المنتج . وينضم الى الوقت الضروري للانتاج الوقت الضروري للبيع .

ولكن الامبراطور المزعوم ماكسيميليان أعادها من جديد بمرسوم وسم بحق في مجلس النواب بواشنطن بأنه مرسوم يعيد العبودية في المكسيك . « أستطيع ان أتخلى لشخص آخر عن مهاراتي الخاصة ، الجسدية والروحية ، وعن قابلياتي للنشاط وعن استخدامها بصورة محددة من حيث الزمن ، وذلك لأنها تكتسب بنتيجة هذا التحديد علاقة خارجية بكمالي وعموميتي . ولكنني اذا تخليت عن كل وقتي ، الذي يصبح ملموساً في سياق العمل ، اذا تخليت عن نشاطي الانتاجي ككل ، فانني اكون قد جعلت جوهر هذا النشاط ، نشاطي العام ووجودي وشخصيتي فعلا ، ملكية للشخص الآخر » (*Hegel*. «Philosophie des Rechts». Berlin, 1840, S. 104, § 67).

وهكذا ، لا يستطيع مالك النقد أن يحول نقده الى رأسمال الا في حالة اذا ما وجد في سوق البضائع عاملاً حراً ، حراً بمعنيين : بمعنى أن العامل فرد حر يتصرف بقوة عمله كبضاعة ، ومن جهة أخرى بمعنى أنه لا يملك للبيع أية بضاعة أخرى ، أي أنه لا يملك غير ريشه ومتحرر من جميع المواد الضرورية لتحقيق قوة عمله .

ان السؤال التالي : لماذا يقف هذا العامل الحر في مواجهة مالك النقد في مجال التداول لا يهم مالك النقد الذي يجد سوق العمل بصورة جاهزة بوصفها فرعاً خاصاً لسوق البضائع . وبالدرجة ذاتها قلما يهمنا هذا السؤال نحن أيضاً . فنحن ننطلق نظرياً من وضع الأشياء الفعلي مثلما ينطلق مالك النقد منه عملياً . وعلى أية حال ثمة أمر واحد لا لبس فيه . ان الطبيعة لا تنتج مالكي النقد والبضائع في جانب وأصحاب قوة العمل وحدها في الجانب الآخر . فهذه العلاقة ليست من صنع الطبيعة ذاتها ، **كما أنها** ليست علاقة اجتماعية يمكن أن تكون مميزة لجميع الأطوار التاريخية . **انها هي نفسها** ، على ما يبدو ، نتيجة للتطور التاريخي السابق ، ناتج للكثير من الانقلابات الاقتصادية ، ناتج لهلاك جملة كاملة من التشكيلات الأقدم للانتاج الاجتماعي .

وان المقولات الاقتصادية التي بحثناها سابقاً مختومة أيضاً بآثار تاريخها . فوجود الناتج بمثابة بضاعة يفترض ظروفاً تاريخية معينة . فمن أجل أن يصبح الناتج بضاعة يجب أن يُنتج ليس كوسيلة مباشرة لمعيشة المنتج نفسه . واذا تقدمنا في بحثنا وطرحنا على انفسنا السؤال التالي : في ظل أية ظروف تتخذ كافة المنتجات ، أو غالبيتها على أقل تقدير ، شكل البضاعة ، لوجدنا أن ذلك لا يجري الا على أساس أسلوب انتاج مميز تماماً ، ألا وهو الأسلوب الرأسمالي للانتاج . بيد أن مثل هذا البحث قد يخرج من أطر تحليل البضاعة . ويمكن

للانتاج البضاعي والتداول البضاعي أن يتواجدا أيضاً عندما تخصص كتلة المنتجات بغالبيتها للاستهلاك الذاتي مباشرة ولا تتحول الى بضائع ، وبالتالي فعملية الانتاج الاجتماعية لا تزال بعيدة بعد عن أن تكون خاضعة بكامل حجمها لسيطرة القيمة التبادلية . فلكي يتحول الناتج الى بضاعة يجب أن يتطور تقسيم العمل داخل المجتمع الى درجة بحيث أن التمايز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ، هذا التمايز الذي يبتدئ في ظل التجارة التبادلية المباشرة ، يكون قد اكتمل . ولكن درجة التطور هذه تلازم تاريخياً أشد التشكيلات الاجتماعية-الاقتصادية تنوعاً.

واذا ركزنا انتباهنا على النقد لرأينا أنه يفترض مستوى معيناً للتبادل البضاعي . فأشكال النقد المتنوعة — المعادل البضاعي البسيط ، أو وسيلة التداول ، أو وسيلة الدفع ، أو الكنز ، أو النقد العالمي — تشير ، حسب تنوع مقادير الاستخدام والغلبة النسبية لهذه الوظيفة أو تلك، الى درجات متنوعة جداً لعملية الانتاج الاجتماعية . ومع ذلك ، وكما تدل الخبرة ، يكفي تطور ضعيف نسبياً للتداول البضاعي كي تتكون كافة هذه الأشكال . الا أن الأمر مغاير لذلك فيما يتعلق بالرأسمال . فالشروط التاريخية لوجوده لا تقتصر البتة على وجود التداول البضاعي والنقدي . ان الرأسمال لا ينشأ الا هناك حيث يجد مالك وسائل الانتاج ووسائل المعيشة في السوق عاملاً حراً بمثابة بائع لقوة عمله ، وان هذا الشرط التاريخي لوحده يتضمن تاريخاً عالمياً كاملاً . لذلك ، فان الرأسمال يؤذن منذ لحظة نشوئه بحلول عهد خاص في عملية الانتاج الاجتماعية * .

---

* يشكل خاصية مميزة للعهد الرأسمالي واقع أن قوة العمل تتخذ بالنسبة للعامل نفسه شكل البضاعة الخاصة به ، ولذا يتخذ عمله شكل العمل المأجور . ومن جهة أخرى ، فابتداء من هذه اللحظة فقط يكتسب الشكل البضاعي لمنتجات العمل طابعاً عاماً .

لننظر الآن عن كثب في هذه البضاعة المتميزة ، قوة العمل . ان لها قيمة كما لسائر البضائع الأخرى * . فبماذا تتحدد هذه القيمة ؟

ان قيمة قوة العمل تتحدد ، كأي بضاعة أخرى ، بوقت العمل الضروري لانتاج مادة التجارة المتميزة هذه ، وبالتالي لتجديد انتاجها . وبما أن قوة العمل هي قيمة ، فلا تتمثل فيها سوى كمية محددة من العمل المتجسد المتوسط اجتماعياً . ولا توجد قوة العمل الا كقدرة للفرد الحي . فانتاج قوة العمل يفترض ، اذن ، وجود هذا الأخير . وبما أن وجود الفرد معطى ، فان انتاج قوة العمل يكمن في تجديد انتاج الفرد نفسه وفي الحفاظ على بقائه . ويحتاج الفرد للحفاظ على بقائه الى مقدار معين من وسائل المعيشة. وهكذا، فان وقت العمل الضروري لانتاج قوة العمل ينحصر في وقت العمل الضروري لانتاج وسائل المعيشة هذه ، أو ان قيمة قوة العمل هي قيمة وسائل المعيشة الضرورية للحفاظ على بقاء صاحبها . ولكن قوة العمل لا تتحقق الا عن طريق تجليها الظاهري ، أي أنها لا تتحقق الا في العمل . ويجري في عملية تحقيقها ، أي في العمل ، انفاق كمية محددة من عضلات الانسان وأعصابه ودماغه والخ ، والتي يجب أن تُعوّض من جديد . وهذا الانفاق المشدّد يفترض تعويضاً مشدداً ** . وصاحب قوة العمل ، الذي يكدح اليوم ، يجب أن يكون في حالة تمكنه من تكرار العملية ذاتها غداً في ظل الشروط

---

* « ان قيمة الانسان ، أو أهميته ، هي سعره كما هو الشأن بالنسبة لجميع الأشياء الأخرى ، أي أنها تشكل مقدار ما يمكن قبضه لقاء استخدام قوته » (*Th. Hobbes.* «Leviathan», in «Works», edit. Molesworth. London, 1839—1844, v. III. p. 76).

** كان villicus، المشرف الذي يترأس العبيد الزراعيين في روما القديمة ، «يحصل على أقل مما يحصل عليه الفعلة لأن العمل الواقع على عاتقه كان أخف وطأة من عملهم» . (*Th. Mommsen.* «Römische Geschichte», 1856, S. 810).

السابقة للقوة والصحة . اذن ، يجب أن يكون مجموع وسائل المعيشة كافياً لبقاء الفرد الكادح كما هو في حالة النشاط الحياتي العادي . وان الحاجات الطبيعية نفسها مثل : الغذاء والكساء والوقود والمسكن والخ تختلف باختلاف الخصائص المناخية والطبيعية الأخرى في هذا البلد أو ذاك . ومن جهة أخرى ، فان مقدار ما يسمى بالحاجات الضرورية ، وأساليب تلبيتها أيضاً هي ناتج للتاريخ وتتوقف الى قدر كبير على المستوى الثقافي للبلد ، والى درجة كبيرة كذلك على الظروف ، وبالتالي على العادات والمطالب المعيشية التي تشكلت فيها طبقة العمال الأحرار * . اذن ، خلافاً للبضائع الأخرى يتضمن تحديد قيمة قوة العمل عنصراً تاريخياً اخلاقياً . الا أن حجم وتركيب وسائل المعيشة الضرورية بالمتوسط للعامل هما مقدار معطى بالنسبة للبلد المعني والمرحلة المعنية .

ان صاحب قوة العمل من الفانين . وبالتالي يجب على بائع قوة العمل ، من أجل أن يظهر في السوق بصورة متواصلة كما يتطلب ذلك تحول النقد الى رأسمال بصورة متواصلة ، أن يخلّد نفسه «كما يخلّد نفسه أي فرد ، أي عن طريق التكاثر» ** . وان قوى العمل التي تذهب من السوق بسبب البلى والموت يجب أن تُبدل دائماً بنفس الكمية على الأقل من قوى العمل الجديدة . ولذا ، يتضمن مجموع وسائل المعيشة الضرورية لانتاج قوة العمل وسائل المعيشة لأولئك البدلاء ، أي أطفال العمال ، وبذلك يُخلد في سوق البضائع جنس مالكي البضائع المتميزين هؤلاء *** .

---

* قارن : W. Th. Thornton. «Overpopulation and its Remedy». London, 1846.

** بيتي .

*** « ان السعر الطبيعي للعمل ... يناسب تلك الكمية من مواد الضرورة ووسائل الرفاهية

وبغية تحويل الطبيعة البشرية العامة على ذاك النحو بحيث تحصل على اعداد ومهارات في فرع معين من العمل وتصبح قوة عمل متطورة ومتميزة ، يتطلب الأمر تعليماً معيناً أو تربية معينة تكلف بدورها مقداراً يكثر أو يقل من المعادلات البضاعية . وتكاليف التعليم هذه تختلف تبعاً لمهارة قوة العمل . وبالتالي ، فان تكاليف التعليم هذه — الضئيلة للغاية بالنسبة لقوة العمل العادية — تدخل في دائرة القيم المنفقة على انتاج قوة العمل .

وهكذا ، تنحصر قيمة قوة العمل في قيمة مجموع معين من وسائل المعيشة . وهي تتغير لذلك مع تغير قيمة وسائل المعيشة هذه ، أي مع تغير مقدار وقت العمل الضروري لانتاج هذه الوسائل .

ان قسماً من وسائل المعيشة ، كالمواد الغذائية والوقود والخ ، يُستهلك يومياً ولذا يجب أن يُعوّض عنه يومياً كذلك . وثمة وسائل معيشة أخرى ، مثل الثياب والأثاث والخ ، تُستهلك في خلال فترات زمنية تطول أو تقصر ، ولذا فهي لا يعوّض عنها الا بعد انقضاء فترة زمنية أطول . وبعض البضائع تشترى أو يدفع لقاءها يومياً ، وبعضها الآخر أسبوعياً أو كل ثلاثة أشهر والخ . ولكن ، مهما توزع مجموع هذه النفقات في خلال سنة مثلاً ، يجب أن يغطى من الدخول المتوسطة الواردة من يوم الى يوم . فاذا كانت كتلة البضائع الضرورية يومياً لانتاج قوة العمل = **أ** ، وكتلة البضائع اللازمة أسبوعياً = **ب** ، وكتلة البضائع اللازمة كل ثلاثة أشهر = **ج** والخ ، فان الكمية المتوسطة اليومية من هذه

المعيشية ، التي لا بد منها حسب ظروف المناخ وبموجب العادات المعيشية في البلد المعني للحفاظ على بقاء العامل نفسه ولتمكينه من اعالة الأسرة القادرة على ضمان عرض العمل بصورة مستمرة في السوق» (*R. Torrens*. «An Essay on the external Corn Trade». London, 1815, p. 62). لقد جرى هنا خطأ استخدام كلمة « العمل » بدلا من « قوة العمل » .

البضائع $= \frac{٣٦٥ أ + ٥٢ ب + ٤ ج + الخ}{٣٦٥}$. لنفترض أن هذه الكتلة البضاعية الضرورية لليوم المتوسط تتضمن ٦ ساعات من العمل الاجتماعي ؛ فعندئذ يتجسد في قوة العمل يومياً نصف يوم من العمل المتوسط الاجتماعي ، أي أن الأمر يتطلب نصف يوم عمل لانتاج قوة العمل يومياً . وكمية العمل هذه الضرورية لانتاج قوة العمل يومياً تشكل قيمتها اليومية ، أو قيمة قوة العمل المجدد انتاجها يومياً . واذا كان نصف اليوم من العمل الاجتماعي المتوسط يُعبَّر عنه بكتلة من الذهب بمبلغ ٣ شلنات ، أو تالر واحد ، فان التالر هو السعر المناسب للقيمة اليومية لقوة العمل . واذا كان صاحب قوة العمل يبيعها يومياً لقاء تالر واحد فان سعر بيعها يساوي قيمتها ، وبموجب افتراضنا فان مالك النقد ، الذي تراوده الرغبة في تحويل تالره الى رأسمال ، يدفع هذه القيمة بالفعل .

ان الحد الأخفض ، أو الأدنى ، لقيمة قوة العمل تشكله قيمة تلك الكتلة البضاعية التي لا يستطيع حامل قوة العمل ، الانسان ، بدون تدفقها اليومي أن يجدد عمليته الحياتية ، أي قيمة وسائل المعيشة الضرورية جسدياً . واذا انخفض سعر قوة العمل حتى هذا الحد الأدنى فانه ينخفض دون القيمة نظراً لأنه لا يمكن لقوة العمل أن تحافظ على بقائها وتتجلى في مثل هذه الظروف الا بصورة واهنة . بيد أن قيمة أي بضاعة انما تتحدد بوقت العمل اللازم لانتاج البضاعة ذات النوعية السوية .

وانه لمن العاطفية الرخيصة للغاية اعتبار هذا التحديد لقيمة قوة العمل ، الذي ينجم من جوهر القضية بالذات ، فظاً جداً ، والتشكي على غرار روسّي :

«ان النظر الى القدرة على العمل (puissance de travail) بمعزل عن وسائل المعيشة الضرورية للعمل في أثناء عملية الانتاج ، انما يعني النظر الى تصور ذاتي مختلق (être de raison) . وان التكلم عن العمل ، التكلم عن القدرة على العمل ، يعني التكلم في الوقت ذاته عن العامل وعن وسائل حياته ، عن العامل والأجرة» * .

ان القدرة على العمل لا تعني العمل بعد ، كما أن القدرة على هضم الغذاء لا تتطابق البتة بعد مع هضم الغذاء فعلياً . فلكي تتحقق هذه العملية الأخيرة لا يكفي ، كما هو معروف ، وجود معدة جيدة . ومن يتكلم عن القدرة على العمل لا يتجرد عن وسائل المعيشة الضرورية للحفاظ عليها . فان قيمتها تعبر على وجه الضبط عن قيمة وسائل المعيشة هذه . واذا تعذر بيع القدرة على العمل لن تعود على العامل بأي نفع . وعلاوة على ذلك فان العامل يعتبر في هذه الحالة من الضرورة الطبيعية القاسية واقع أن قدرته على العمل قد تطلب كمية معينة من وسائل المعيشة لانتاجها وتقتضيها مرة بعد مرة لتجديد انتاجها . وعندئذ يقوم مع سيسموندي بالاكتشاف التالي : « ان القدرة على العمل ... هي لا شيء اذ لا يمكن بيعها » ** .

والطبيعة المتميزة لهذه البضاعة الخاصة ، أي قوة العمل ، تتجلى ، فيما تتجلى ، في أن قيمتها الاستعمالية لا تنتقل فعلياً بعد الى يدي الشاري بعد عقد العقد بين الشاري والبائع . فقيمتها ، شأن قيمة أية بضاعة أخرى ، كانت قد تحددت قبل أن تدخل في التداول ، ذلك لأن كمية معينة من العمل الاجتماعي كانت قد أنفقت على انتاج قوة العمل ، ولكن قيمتها الاستعمالية لا تكمن سوى في مظاهر تجليها الفعالة اللاحقة . وعلى ذلك ، فان التخلي عن القوة وتجلّيها الفعلي ،

---

* *Rossi*. «Cours d'Économie Politique». Bruxelles, 1843, p. 370, 371.

** *Sismondi*. «Nouveaux Principes d'Économie Politique», t. I, p. 113.

أي الوجود الفعلي بمثابة قيمة استعمالية ، ينفصلان عن بعضهما البعض من حيث الزمن . ولكن نقد الشاري يقوم عادة بوظيفة وسيلة للدفع عند بيع تلك البضائع التي ينفصل التخلي الشكلي عن قيمتها الاستعمالية من حيث الزمن عن تسليمها الفعلي الى الشاري * . وفي جميع البلدان ذات الأسلوب الرأسمالي للانتاج لا يدفع لقاء قوة العمل الا بعد أن كانت تعمل في خلال أجل يحدده العقد عند شرائها ، في نهاية كل أسبوع مثلاً . وهكذا ، يسلّف العامل للرأسمالي في كل مكان القيمة الاستعمالية لقوة عمله ؛ فهو يتيح للشاري استهلاك قوة عمله قبل أن يدفع هذا الأخير سعرها ، وبكلمة : يقرض العاملُ الرأسماليَّ في كل مكان . أما أن القرض ليس مجرد اختلاق ، فذلك ما يدل عليه ليس فقط فقدان المقرض أجرته في حالة افلاس الرأسمالي ** ، بل وجملة كاملة من الوقائع التي تمارس تأثيراً أطول*** . الا أن طابع التبادل البضاعي

---

* « يجري الدفع لقاء أي عمل عند انتهائه فقط » («An Inquiry into those Principles, respecting the Nature of Demand etc.», p. 104). «ينبغي الاعتبار أن بداية القرض التجاري تعود الى لحظة تمكن فيها العامل – هذا المصدر لكل انتاج ، – بفضل مدخراته ، من انتظار الأجر لقاء عمله حتى نهاية الأسبوع أو الأسبوعين أو الشهر أو الثلاثة أشهر والخ » (*Ch. Ganilh.* «Des Sustèmes d'Économie Politique», 2ème édit. Paris, 1821, t. II, p. 150).

** يقول شتورخ : « ان العامل ... يقرض قوته الانتاجية » ، ولكنه ، يضيف شتورخ بدهاء ، « لا يخاطر بشيء » سوى « فقدان أجرته ... حيث أن العامل لا يسهم في الانتاج بأي شيء مادي » (*Storch.* «Cours d'Économie Politique». Pétersbourg, 1815, II, t. p. 36, 37).

*** هاكم مثالا . يوجد في لندن نوعان من الخبازين : «full priced» الذين يبيعون الخبز بكامل قيمته ، و «undersellers» الذين يبيعونه بأقل من القيمة . وهذه الفئة الأخيرة من الخبازين تشكل زهاء ٣/٤ عددهم الاجمالي (الصفحة XXXII من «Report» القوميسير الحكومي هـ . س. تريمنهير بصدد «Grievances complained of by the journeymen

ذاته لا يتغير سواء قام النقد بوظيفة وسيلة للشراء أم وسيلة للدفع . ان سعر قوة العمل قد تم تحديده عند عقد العقد ، الا أنه لا يتحقق ، مثل أجرة السكن ، الا فيما بعد . فقوة العمل قد بيعت ، الا أن أجرتها لن

bakers etc.». London, 1862). وان هؤلاء undersellers يبيعون على وجه الحصر تقريباً خبزاً مخلوطاً بالشب والصابون والأشنان والجير وطحين دربيشير الحجري وغير ذلك من العناصر اللذيذة المغذية والصحية . (أنظر الكتاب الأزرق الذي اقتطفنا منه سابقاً، وكذلك تقرير «Committee of 1855 of the Adulteration of Bread» ومؤلف الدكتور هاسل، «Adulterations Detected», 2nd edit. London, 1861). وادلى السير جون غوردون في شهاداته أمام لجنة ١٨٥٥ بأنه «نتيجة لهذا الغش فالفقير الذي يتألف رزقه اليومي من رطلين من الخبز لا يحصل الآن في الواقع حتى على ربع العناصر المغذية التي تحتويها كمية مماثلة من الخبز غير المغشوش ، ناهيك عن الضرر الذي تلحقه الشوائب بصحته» . وعلى السؤال التالي : لماذا ، اذن ، يشتري «قسم كبير من الطبقة العاملة» ، رغم كونه على علم اكيد بهذا الغش ، الشب والطحين الحجري الخ ، يجيب تريمنهير («Report» المذكور ، ص XLVIII) بأن العمال «مضطرون أن يأخذوا من فرانهم أو من «chandler's shop» [«دكانهم»] ذلك الخبز الذي يتفضلون بعرضه عليهم» . بما أن عملهم لا يدفع لقاءه سوى في نهاية أسبوع العمل فانهم بدورهم «لا يستطيعون سوى في نهاية الأسبوع الدفع لقاء الخبز الذي استهلكته أسرهم في خلال الأسبوع» ، ويضيف تريمنهير مؤكداً ذلك بافادات الشهود : «لقد أثبت بما لا يقبل الشك أن الخبز بمثل هذه الشوائب يصنع خصيصاً للشارين من هذا النوع» («It is notorious that bread composed of those mixtures, is made expressly for sale in this manner»). «في الكثير من المناطق الزراعية في انكلترا» (وخاصة في اسكوتلندا) «تدفع الأجرة مرة كل أسبوعين وحتى مرة في الشهر . ويضطر العامل الزراعي في مثل هذه الآجال الطويلة للدفع لأن يشتري البضائع لنفسه بالدين ... ويكون عليه أن يدفع أسعاراً مرتفعة ، وهو مرتبط واقعياً بصاحب الدكان الذي يبيعه بالدين . ففي هورنينغسام في ويلتس مثلا ، حيث تدفع الأجرة مرة في الشهر ، يدفع العامل الزراعي شلنين و ٤ بنسات لقاء ستون من نفس الطحين الذي يمكنه أن يشتريه في مكان آخر بشلن و ١٠ بنسات لقاء الستون الواحد» («Sixth Report on «Public Health» by «The Medical Officer of the Privy Council etc.», 1864, p. 264). «تمكن عمال طباعة الشيت اليدويون في بيسلي وكيلمارنوك» (اسكوتلندا الغربية) «في عام ١٨٥٣ من تقليص موعد

يُحصل عليها الا بصورة متأخرة . ولكنه من المفيد أن نفترض موقتاً ، بغية بحث هذه العلاقة في صورتها الصافية ، أن صاحب قوة العمل يحصل دائماً على السعر المحدد في العقد في وقت واحد مع بيعها .

لقد تعرفنا الآن على طريقة تحديد القيمة التي يدفعها مالك النقد لصاحب هذه البضاعة المتميزة ، أي قوة العمل . وان قيمتها الاستعمالية ، التي يحصل عليها مالك النقد بدوره عند التبادل ، لا تتبدى الا في عملية الاستخدام الفعلي ، في عملية استهلاك قوة العمل . وان كل الأشياء الضرورية لهذه العملية ، كالمادة الخام وما شابه ذلك ، يشتريها مالك النقد في سوق البضائع ويدفع سعرها بالكامل . وان عملية استهلاك قوة العمل هي في الوقت ذاته عملية انتاج البضاعة والقيمة الزائدة . ويجرى استهلاك قوة العمل ، كأي بضاعة أخرى ، خارج حدود السوق ، أو مجال التداول . فلنترك اذن هذا المجال الصاخب ، حيث يجري كل شيء على السطح وعلى مرأى من جميع الناس ، ولنيمم وجهنا مع مالك النقد وصاحب قوة العمل شطر الأحشاء الخفية للانتاج المكتوب على مدخلها : No admittance except on business [ممنوع الدخول للغرباء] . وسنرى هنا ليس فقط كيف يُنتِج الرأسمال ، بل وأيضاً

الدفع من شهر الى ١٤ يوماً، وذلك بواسطة الاضراب » («Reports of the Inspectors of Factories for 31st October 1853», p. 34). ويمكن للمرء أن يعتبر بمثابة خطوة ماكرة لاحقة في تطوير القرض، الذي يقدمه العامل للرأسمالي، تلك الطريقة التي يتبعها الكثيرون من أرباب صناعة الفحم الانكليز الذين يدفعون أجرة العامل في نهاية الشهر، بينما يقدمون له سلفاً قبل القبض ، وغالباً على شكل بضائع يضطر العامل لأن يدفع لقاءها بأعلى من سعرها في السوق (Trucksystem). « لقد أصبح من عادة أرباب صناعة الفحم الدفع مرة في الشهر وتقديم سلف للعمال في نهاية كل أسبوع. وتقدم السلفة في الدكان » (وبالذات في tommy-shop، أي في الدكان التي تعود لصاحب المشروع)؛ « فالعمال يقبضون النقود في زاوية منها ويدفعونها على الفور في زاوية أخرى » («Children's Employment Commission, 3rd Report». London, 1864, p. 38, № 192).

كيف يجري انتاجه هو نفسه . ولا بد من أن ينكشف أمامنا أخيراً سر استخلاص الربح .

ان مجال التداول ، أو تبادل البضائع ، الذي يتحقق في أطره شراء وبيع قوة العمل هو جنّة حقيقية لحقوق الانسان الفطرية . فهنا تسود فقط الحرية والمساواة والملكية وبنتام . الحرية ! ذلك لأن شاري وبائع البضاعة ، قوة العمل مثلاً ، لا يخضعان سوى لما تأمره ارادتهما الحرة . وهما يتعاقدان بوصفهما شخصين حرين ومتكافئين حقوقياً . والعقد انما هو تلك النتيجة النهائية التي تجد فيها ارادتهما تعبيراً حقوقياً عاماً . المساواة ! ذلك لأنهما لا يتواجهان بعضهما البعض الا كمالكي بضاعة ويبادلان المعادل بالمعادل . الملكية ! ذلك لأن كلاً منهما لا يتصرف الا بما يعود اليه . بنتام ! ذلك لأن كل واحد لا يهتم الا بنفسه وحسب . والقوة الوحيدة التي تربطهما معا انما هي سعي كل واحد نحو منفعته الخاصة ، هي الأنانية والمصلحة الشخصية . ولكن ، لأن كل واحد لا يهتم الا بنفسه ولا أحد يهتم بالآخر ، فانهم جميعاً لا يحققون ، نظراً لانسجام الأشياء المسبق أو بفضل الحكمة الكلية الحيلة ، الا المنفعة المتبادلة والصالح العام والمصلحة العامة .

واذ نغادر مجال التداول البسيط هذا ، أو تبادل البضائع ، الذي يستمد منه نصير التجارة الحرة vulgaris كل آرائه ومفاهيمه وأبعاد كافة أحكامه عن مجتمع الرأسمال والعمل المأجور ، اذ نغادر هذا المجال نلاحظ أن سحن dramatis personae [اشخاصنا الفعلة] تأخذ بالتغير بعض الشيء . فمالك النقد السابق يسير في المقدمة كرأسمالي ، وصاحب قوة العمل يتبع أثره كعامل له ؛ أحدهما يبتسم ابتسامة ذات مغزى وتشتعل به الرغبة للشروع بالعمل ؛ والآخر يسير في اكتئاب ويحرن كشخص باع في السوق جلده الخاص ولذا لا يرى أمامه أي أفق سوى أمر واحد : ان هذا الجلد سيكون عرضة للدبغ .

القسم الثالث

انتاج القيمة الزائدة المطلقة

الفصل الخامس

عملية العمل وعملية ازدياد القيمة

١ – عملية العمل

ان استهلاك قوة العمل هو العمل بالذات . فشاري قوة العمل يستهلكها بارغام بائعها على العمل . ونتيجة لذلك يصبح هذا الأخير قوة عمل تحقق نفسها ، يصبح عاملاً actu [بالفعل] ، بينما لم يكن كذلك في السابق سوى potentia [بصورة كامنة] . ولكي يعبر عن عمله في بضائع ينبغي عليه قبل كل شيء أن يعبر عنه في قيم استعمالية ، في أشياء تقوم بتلبية هذه الحاجات أو تلك . اذن ، يرغم الرأسمالي العامل على صنع قيمة استعمالية خاصة ما ، على صنع شيء محدد ما . وواقع أن انتاج القيم الاستعمالية ، أو الخيرات ، يجري من أجل الرأسمالي وتحت اشرافه لا يغير البتة الطبيعة العامة لهذا الانتاج . لذا لا بد من معالجة عملية العمل في البداية بصورة مستقلة عن أي شكل اجتماعي محدد .

ان العمل هو قبل كل شيء عملية تجري بين الانسان والطبيعة ، عملية يسبب الانسان في سياقها بنشاطه الذاتي ويضبط ويشرف على تبادل المواد بينه وبين الطبيعة . وهو يواجه مادة الطبيعة بوصفه احدى قواها . وبغية الاستحواذ على مادة الطبيعة بالشكل الصالح لحياته هو فانه يحرّك ما يعود لجسده من قوى طبيعية : اليدين والرجلين والرأس

والأصابع . وهو ، اذ يؤثر بواسطة هذه الحركة على الطبيعة الخارجية ويغيرّها ، يغيّر في الوقت نفسه طبيعته الذاتية . فهو ينمّي القوى الهاجعة فيها ويخضع لعب هذه القوى لسيطرته الذاتية . ولن نعالج هنا أشكال العمل الأولى الغريزية الشبيهة بالأعمال الحيوانية . فثمة فاصل عظيم بين حالة المجتمع عندما يدخل العامل سوق البضائع كبائع لقوة عمله الذاتية وبين حالته المتوغلة في أعماق العصور البدائية عندما لم يكن العمل البشري قد تخلص بعد من شكله البدائي الغريزي . بل اننا نفترض العمل في الشكل الذي يؤلف به ملك الانسان حصراً . فالعنكبوت يؤدي عمليات تذكّر بعمليات النساج ، والنحلة تُخجل ببناء خلاياها الشمعية بعض المهندسين المعماريين من الناس . بيد أن أسوأ المهندسين المعماريين يتميز منذ البداية عن أفضل نحلة بأنه قبل أن يبني خلية من الشمع يكون قد بناها في رأسه . وفي نهاية عملية العمل تحصل النتيجة التي كانت موجودة منذ بداية هذه العملية في تصور الانسان ، أي مثالياً . ان الانسان لا يقتصر على تغيير شكل ما تقدمه الطبيعة ؛ بل انه يحقق مع ذلك في ما تقدمه الطبيعة هدفه الواعي الذي يحدد كالقانون أسلوب وطابع أفعاله والذي يجب عليه اخضاع ارادته له . وهذا الاخضاع ليس فعلاً منفرداً . فما عدا توتر الأعضاء التي يُنفذ العمل بواسطتها ، لا بد في خلال كل وقت العمل من الارادة الملائمة التي تتجلى في الانتباه ، علماً بأنه لا بد منها بقدر اكبر كلما كان العمل يجذب العامل بمحتواه وأسلوب تنفيذه بصورة أقل ، وبالتالي كلما كان العامل يتمتع بالعمل كلعب للقوى الجسدية والذهنية بصورة أقل .

ان العناصر البسيطة لعملية العمل هي التالية : النشاط الملائم أو العمل ذاته ، وموضوع العمل ، ووسائل العمل .

ان الأرض (وتنتمي اليها المياه أيضاً من وجهة النظر الاقتصادية) ،

التي تؤمن للانسان في البداية الغذاء ، ووسائل المعيشة الجاهزة * ، توجد بدون أي مساهمة من جانبه بوصفها الموضوع العام للعمل البشري . وان سائر المواد التي ليس على العمل سوى أن ينتزعها من ارتباطها المباشر بالأرض ، هي مواضيع العمل التي تقدمها الطبيعة . مثلاً ، الأسماك التي يصطادونها ، يفصلونها عن بيئتها الحياتية التي هي المياه ، والأشجار التي يقطعونها في الغابات العذراء ، والفلزات التي يستخرجونها من أحشاء الأرض . وعلى العكس ، اذا كان موضوع العمل قد مر ، اذا جاز القول ، بمصفاة العمل السابق فاننا نسميه بالمادة الخام ، مثلاً الفلزات المستخرجة التي تمر بعملية التصفية . وان أي مادة خام هي موضوع للعمل ، ولكن ليس أي موضوع للعمل بالمادة الخام . ولا يعتبر موضوع العمل مادة خاماً الا اذا طرأ عليه تغير معين بواسطة العمل .

ووسيلة العمل هي شيء أو مجموعة من الأشياء التي يضعها الانسان بينه وبين موضوع العمل والتي تخدمه بمثابة موصل لتأثيراته في هذا الموضوع . وهو يستخدم الخصائص الميكانيكية والفيزيائية والكيماوية للأشياء من أجل استعمالها طبقاً لهدفه كأدوات للتأثير في الأشياء الأخرى ** . وان المادة التي يحوزها الانسان مباشرة — ونحن لا نتكلم عن جني وسائل المعيشة الجاهزة ، كالثمار مثلاً ، عندما تتمثل وسائل

* « يبدو — وان الأمر كذلك في الواقع — أن منتجات الأرض الأولية ، الموجودة بكمية محدودة ، والتي توجد بصورة مستقلة عن الانسان كلياً ، تقدمها الطبيعة تماماً كما يعطى لشاب مبلغ صغير من المال بغية توجيهه الى طريق العمل النافع والنجاح » (*James Steuart*. «Principles of Political Economy», edit. Dublin, 1770, v. I, p. 116).

** « ان العقل داهية بقدر ما هو جبار . والدهاء يكمن على العموم في الفعالية المسببة التي ، اذ تشترط التأثير المتبادل والتحويل المتبادل للمواد طبقاً لطبيعتها بدون تدخل مباشر في هذه العملية، تحقق هدفها » (*Hegel*. «Encyklopädie». Erster Theil. «Die Logik». Berlin, 1840, S. 382).

العمل في أعضاء جسد العامل فقط ـ ليست موضوعاً للعمل بل وسيلة للعمل . وهكذا ، فما تقدمه الطبيعة بالذات يصبح عضواً لنشاطه ، عضواً يضمه الى أعضاء جسده مطولاً على هذا النحو الأبعاد الطبيعية لهذا الأخير خلافاً لما تقوله التوراة . وان الأرض باعتبارها المخزن الأولي لغذائه تعتبر كذلك الترسانة الأولية لوسائل عمله . فهي تقدم له على سبيل المثال الحجر الذي يستخدمه للقذف والحك والضغط والقطع والخ . والأرض بحد ذاتها هي وسيلة للعمل ، الا أن قيامها بوظيفة وسيلة عمل في الزراعة يفترض بدوره سلسلة من وسائل العمل الأخرى وتطوراً عالياً نسبياً لقوة العمل * . وبشكل عام ، فعندما تتطور عملية العمل ولو الى حد ما تصبح بحاجة الى وسائل عمل مشغّلة سابقاً . واننا نجد في كهوف الانسان الأقدم أدوات وأسلحة حجرية . والى جانب الأحجار والأخشاب والعظام والأصداف المشغلة اضطلعت بالدور الرئيسي ، كوسيلة للعمل ، في الدرجات الأولى للتاريخ البشري الحيوانات الداجنة ، أي الحيوانات المعدّلة بواسطة العمل والتي رباها الانسان ** . وان استخدام وصنع وسائل العمل ، على الرغم من وجودها بالشكل الجنيني لدى بعض أنواع الحيوانات ، يشكلان سمة مميزة لعملية العمل البشرية ولذا يعرّف فرانكلين الانسان بوصفه « a toolmaking animal » ، حيواناً يصنع الأدوات . فبالنسبة لدراسة التشكيلات الاجتماعية-الاقتصادية البائدة تتسم بقايا وسائل العمل بنفس أهمية بنية بقايا العظام بالنسبة لدراسة تركيب أنواع

---

* في سياق المناظرة مع الفيزيوقراطيين يشير غانيل بصورة موفقة الى عدد كبير من عمليات العمل التي تشكل المقدمة للزراعة بالذات ، وذلك في كتابه التافه عموماً «Théorie de l'Économie Politique». Paris, 1815 [t. I, p. 266].

** يوضح تورغو بصورة جيدة في «Réflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses» (1766) أهمية الحيوانات الداجنة في الدرجات الأولية للحضارة.

الحيوانات المنقرضة . ولا تتميز العصور الاقتصادية بما يُنتَج ، بل بأي طريقة يُنتَج وبأي وسائل للعمل* . ووسائل العمل ليست فقط مقياساً لتطور قوة العمل البشرية ، بل هي أيضاً مؤشر لتلك العلاقات الاجتماعية التي يتحقق العمل في ظلها . وان وسائل العمل الميكانيكية ، التي يمكن تسمية مجموعها بالجهاز العظمي والعضلي للانتاج ، تشكل من بين وسائل العمل سمات مميزة لعصر معين من الانتاج الاجتماعي اكثر بكثير من وسائل العمل تلك التي تستخدم فقط لحفظ مواضيع العمل والتي يمكن تسمية مجموعها عموماً بالجهاز الوعائي للانتاج مثل الأنابيب والبراميل والسلال والأوعية والخ . وهي لا تلعب دوراً هاماً سوى في الانتاج الكيماوي** .

وما عدا الأشياء التي يؤثر العمل بواسطتها في موضوع العمل والتي تخدم لذلك على هذا النحو أو ذاك كموصلات لنشاطه ، تنتمي الى وسائل عملية العمل بمعنى أوسع كافة الظروف والشروط المادية التي لا بد منها بشكل عام لكي تتمكن العملية من أن تتحقق . وهي لا تدخل فيها مباشرة ، ولكن العملية بدونها تستحيل اطلاقاً أو تجري بصورة غير مكتملة . وان الأرض هي هذه المرة أيضاً وسيلة عمل عمومية من هذا النوع لأنها تقدم للعامل locus standi [المكان الذي يقف فيه] وتقدم لعمليته مجال النشاط (field of oemployment). ويمكن أن تكون

---

* ان الكماليات تتسم بأقل الاهمية من بين سائر البضائع لدى المقارنة التكنولوجية لمختلف عصور الانتاج .

** ملاحظة للطبعة الثانية . على الرغم من أن علم التاريخ قليلا ما يعرف حتى الآن عن تطور الانتاج المادي ، وبالتالي أساس الحياة الاجتماعية بأسرها ، ولذا التاريخ الفعلي بأسره ، الا أن عصور ما قبل التاريخ على الأقل تقسم الى فترات ليس على أساس ما يسمى بالأبحاث التاريخية ، بل على أساس الأبحاث العلمية الطبيعية ، أي حسب مادة الأدوات والأسلحة : العصر الحجري والعصر البرونزي والعصر الحديدي .

مثالاً على هذا النوع من وسائل العمل أيضاً مباني العمل والقنوات والطرقات الخ مع أنها قد تعرضت لعملية العمل مسبقاً .

اذن ، يسبب نشاط الانسان في موضوع العمل أثناء عملية العمل وبواسطة وسائل العمل تغييراً مرسوماً مسبقاً . وتتلاشى العملية في الناتج . وان ناتج عملية العمل هو قيمة استعمالية ، مادة من مواد الطبيعة مكيفة للحاجات البشرية بواسطة تعديل الشكل . فالعمل اتحد بموضوع العمل . لقد تجسد العمل في الموضوع والموضوع قد تمت معالجته . وما كان قد تجلى في جانب العامل بشكل النشاط [Unruhe] يبرز الآن في جانب الناتج بشكل صفة ساكنة [ruhende Eigenschaft] ، بشكل الوجود . فالعامل غزَل ، والناتج غزْل .

اذا تناولنا العملية بأسرها من وجهة نظر نتيجتها ، أي الناتج ، لوجدنا أن وسيلة العمل وموضوع العمل يبرزان كلاهما كوسيلتين للانتاج * ، بينما يبرز العمل ذاته كعمل منتج ** .

وعندما تخرج قيمة استعمالية على شكل الناتج من عملية العمل ، تدخل فيها قيم استعمالية أخرى ، منتجات عمليات العمل السابقة ، وذلك بمثابة وسائل انتاج . وان قيمة استعمالية بعينها ، باعتبارها ناتجاً لنوع من العمل ، تخدم كوسيلة انتاج لنوع آخر من العمل . ولذلك ليست المنتجات نتيجة وحسب ، بل هي في الوقت ذاته شرط لعملية العمل .

وباستثناء الصناعة الاستخراجية التي تجد موضوع عملها في الطبيعة ،

* ويبدو من التناقض الظاهري أن نسمي مثلا الأسماك التي لم يتم اصطيادها وسيلة انتاج لصيد الأسماك . ولكن لم يتم حتى الآن اختراع فن صيد الأسماك في مياه لا وجود لها فيها .

** ان هذا التعريف للعمل المنتج الناشىء من وجهة نظر عملية العمل البسيطة غير كامل اطلاقاً بالنسبة لعملية الانتاج الرأسمالية.

ـ كالتعدين والصيد في البر والبحر والخ (والزراعة بقدر ما تفلح التربة العذراء للمرة الأولى) ، ـ فان كافة فروع الصناعة لها موضوع يمثل المادة الخام ، أي موضوع عمل مر بمصفاة عملية العمل ويعتبر هو ذاته ناتجاً للعمل . ومن ذلك البذور في الزراعة على سبيل المثال . وان الحيوانات والنباتات التي يعتبرونها عادة منتجات للطبيعة ، هي في الواقع منتجات عمل ليس من السنة الماضية فقط ، بل وبأشكالها المعاصرة هي منتجات تحولات كانت تجري على مدى أجيال عديدة تحت رقابة الانسان وبواسطة العمل البشري . أما ما يتعلق بوسائل العمل بالذات فان غالبيتها العظمى تكشف عن آثار العمل الماضي حتى لاكثر النظرات سطحية .

ويمكن للمادة الخام أن تشكل الماهية الرئيسية للناتج أو أن تشترك في تشكيله كمادة مساعدة فقط . والمادة المساعدة تستهلكها وسائل العمل كما تستهلك ، مثلاً ، الآلة البخارية الفحم ، والعجلات زيت التشحيم ، وحصان الجر العلف ، أو أنها تضاف الى المادة الخام بغية اجراء تعديل تركيبي فيها ـ كما يضاف ، مثلاً ، الكلور الى الخيش غير المبيض ، والفحم الى الحديد ، والصبغة الى الصوف ـ أو أنها تسهم في تحقق العمل ذاته كالمواد التي تستخدم ، مثلاً ، لاضاءة وتدفئة مباني العمل . وفي الانتاج الكيماوي الصرف يزول الفرق بين المادة الرئيسية والمادة المساعدة لأنه لا تظهر ولا مادة واحدة من المواد الخام المستخدمة من جديد بمثابة ماهية الناتج * .

وبما أن كل شيء يملك خصائص عديدة ويصلح لذلك لأساليب

* يفرق شتورخ بين المادة الخام الأصلية بوصفها «matière» وبين المواد المساعدة بوصفها «matériaux» (٦٣) . ويسمي شربولييه المواد المساعدة بانها «matières instrumentales» (٦٤) .

استخدام مختلفة ، فان ناتجاً بعينه يمكن أن يكون مادة خاماً في عمليات عمل جد مختلفة . فالحبوب ، مثلاً ، هي مادة خام للطحّان وصانع النشاء وصانع الخمر ومربي المواشي والخ . وهي بوصفها بذوراً تصبح مادة خاماً لانتاجها هي . وعلى هذا النحو تماماً يخرج الفحم من الصناعة التعدينية كناتج ويدخل فيها كوسيلة انتاج .

ويمكن لناتج بعينه أن يكون في عملية العمل بعينها وسيلة عمل ومادة خاماً . فالمواشي مثلاً تعتبر عند تسمينها مادة خاماً تتعرض للمعالجة وفي الوقت ذاته وسيلة لتحضير السماد .

ويمكن للناتج الموجود بشكل جاهز للاستهلاك أن يصبح من جديد مادة خاماً لناتج آخر ، مثلاً العنب يصبح مادة خاماً للخمر . أو أن العمل يبقي ناتجه بتلك الأشكال التي لا يستطيع الأخير أن يُستخدم فيها الا كمادة خام . وفي هذه الحالة تسمى المادة الخام بالمصنوع شبه الجاهز ، ولعله من الأدق تسميتها بالمصنوع الوسيط كالقطن والخيوط والغزول والخ . بيد أنه لا بد للمادة الخام الأولية ، بعد أن تصبح ناتجاً ، من أن تمر بسلسلة من العمليات المختلفة التي تؤدي فيها في كل مرة من جديد وبشكل متغير على الدوام وظيفة المادة الخام حتى عملية العمل الأخيرة التي تخرج منها كوسيلة معيشة جاهزة أو وسيلة عمل جاهزة .

وهكذا ، فان ظهور قيمة استعمالية معينة بمظهر المادة الخام أو وسيلة العمل أو الناتج يتوقف كلياً على وظيفتها المحددة في عملية العمل وعلى المكان الذي تشغله فيها ، وبتغير هذا المكان تتغير تعاريفها .

لذلك تفقد المنتجات طابع المنتجات عندما تدخل كوسائل انتاج في عمليات العمل الجديدة . وهي لا تؤدي هنا سوى وظيفة عوامل مادية للعمل الحي . فالمغزل بالنسبة للغزال مجرد وسيلة يغزل بها ، والكتان

مجرد مادة يغزلها . ومن الطبيعي أنه يستحيل الغزل بدون مادة الغزل وبدون المغزل . لذلك يفترض وجود هذين الناتجين لحظة بداية الغزل . ولكن واقع أن الكتان والمغزل هما ناتجان عن العمل الماضي ليس بذي شأن بالنسبة الهذه العملية نفسها مثلما ليس بذي شأن بالنسبة لعملية التغذية واقع أن الخبز هو ناتج عن العمل الماضي للفلاح والطحان والخباز والخ. وعلى العكس . اذا كانت وسائل الانتاج تكشف مع ذلك في عملية العمل عن طابعها بوصفها منتجات من العمل الماضي فذلك ليس الا بسبب نواقصها . فالسكين التي لا تقطع والغزول التي تتقطع على الدوام والخ تذكر بسرعة وجلاء بصانع السكاكين أ والغزال ب . ويمحّي في الناتج الجيد أي أثر لاشتراك العمل الماضي في تكوين خواصه الاستعمالية .

ان الآلة التي لا تخدم في عملية العمل لا نفع منها . وهي تتعرض علاوة على ذلك الى التأثير المدمر للتمثيل الغذائي الطبيعي . فالحديد يصدأ والخشب يتعفن . والغزول التي لا تستخدم للنسج أو الحياكة هي قطن فاسد . وعلى العمل الحي أن يشمل هذه الأشياء ويبعثها من الموت ويحولها من مجرد قيم استعمالية محتملة الى قيم استعمالية فعلية وفاعلة . واذ يشملها لهيب العمل الذي يمثلها كجسده ، ويطلب منها ان تؤدي في عملية العمل الوظائف المطابقة لفكرتها وغايتها ، فانها على الرغم من أنها تُستهلك الا أنها تُستهلك بصورة ملائمة كعناصر لتكوين قيم استعمالية جديدة ومنتجات جديدة قادرة على الدخول كوسائل معيشة في مجال الاستهلاك الفردي أو كوسائل انتاج في عملية عمل جديدة .

اذن ، اذا كانت المنتجات الموجودة لا تعتبر نتيجة لعملية العمل فحسب ، بل وشروطاً لها أيضاً ، فان دخولها في عملية العمل ، أي اتصالها بالعمل الحي هو ، من جهة أخرى ، الوسيلة الوحيدة للحفاظ

على منتجات العمل الماضي هذه واستخدامها كقيم استعمالية .

ان العمل يستهلك عناصره المادية وموضوعه ووسائله ، ويلتهمها ، ولذلك يعتبر عملية استهلاك . وهذا الاستهلاك الانتاجي يتميز عن الاستهلاك الفردي بأن المنتجات تُستهلك في الأخير كوسائل معيشة للفرد الحي ، بينما تُستهلك في الأول كوسائل معيشة للعمل ، أي قوة العمل الفاعلة لهذا الفرد . لذا ، فناتج الاستهلاك الفردي هو المستهلِك نفسه ، أما نتيجة الاستهلاك الانتاجي فهي الناتج المتميز عن المستهلِك .

وبما أن وسائل العمل وموضوع العمل تعتبر منتجات ، فان العمل يستهلك المنتجات لانتاج المنتجات أو أنه يستخدم المنتجات كوسائل انتاج للمنتجات . ولكن ، كما أن عملية العمل لا تتحقق في البدء الا بين الانسان والأرض ، الموجودة بدون مساهمة من قبله ، كذلك الآن لا تزال تشترك في عملية العمل وسائل الانتاج التي قدمتها الطبيعة والتي ليست اتحاداً لمادة الطبيعة بالعمل البشري .

ان عملية العمل التي صورناها بحالاتها البسيطة والمجردة هي نشاط ملائم لتكوين القيم الاستعمالية ، واستملاك ما قدمته الطبيعة من أجل الحاجات البشرية ، والشرط العام لتبادل الموجودات بين الانسان والطبيعة ، والشرط الطبيعي الأبدي للحياة البشرية ، ولذلك فهي لا تتوقف على أي شكل من أشكال هذه الحياة ، بل على العكس هي عامة على حد سواء لكافة أشكالها الاجتماعية . لذلك لم تكن لدينا ضرورة لمعالجة العامل في علاقته مع العمال الآخرين . الانسان وعمله في جانب ، والطبيعة وموادها في الجانب الآخر ـ هذا هو ما كان يكفي . وكما أنه تستحيل معرفة زارع الحنطة من طعمها ، كذلك لا تتضح من عملية العمل الظروف التي تجرى في ظلها : هل تجري تحت السوط المؤلم لناظر العبيد أم تحت النظرة المهمومة للرأسمالي ، وهل يقوم بها تسيتنسيناتوس

الذي يفلح دونماته المعدودة ، أم المتوحش الذي يقتل الوحش بالحجر* .

ولكن لنرجع الى صاحبنا الرأسمالي in spe [في المستقبل] . فلقد تركناه بعد أن اشترى في سوق البضائع كافة العناصر الضرورية لعملية العمل : العناصر المادية أو وسائل الانتاج ، والعنصر الشخصي أو قوة العمل . وبنظرة ماكرة من العارف ببواطن الأمور وجد وسائل الانتاج وقوى العمل الضرورية لمشروعه الخاص : مغزل ، فابريكة أحذية والخ . وهكذا يشرع صاحبنا الرأسمالي باستهلاك البضاعة التي اشتراها ، قوة العمل ، أي أنه يرغم حامل قوة العمل ، العامل ، على استهلاك وسائل الانتاج بواسطة عمله . ومن الطبيعي أن الطابع العام لعملية العمل لا يتغير من أن العامل يحققها للرأسمالي وليس لنفسه . كما أن ذلك الأسلوب المحدد الذي تصنع به الأحذية أو تغزل به الغزول لا يمكن أن يتغير فوراً بنتيجة تدخل الرأسمالي . فعلى هذا الأخير أن يأخذ في البداية قوة العمل كما يجدها في السوق ، وبالتالي عليه أن يأخذ العمل أيضاً كما تطوّر في تلك المرحلة التي لم يكن بها رأسماليون بعد . وان تغير أسلوب الانتاج نفسه كنتيجة لاخضاع العمل للرأسمال لا يمكن أن يجري الا فيما بعد ، لذا فمعالجة ذلك يجب أن تأتي فيما بعد .

ان عملية العمل ، بوصفها عملية استهلاك قوة العمل من قبل الرأسمالي ، تكشف عن خاصيتين متميزتين .

---

* يكتشف العقيد تورنس هنا بأعلى درجة من الأساس المنطقي أن حجر المتوحش هو بداية الرأسمال . «في الحجر الأول الذي يرميه المتوحش على الوحش الطريد ، وفي العصا الأولى التي يتناولها لجذب الثمار التي لا يستطيع قطفها بيديه ، نرى استملاك شيء بهدف الحصول على شيء آخر ، وبذلك نكتشف بداية الرأسمال» (*R. Torrens.* «An Essay on the Production of Wealth etc.», p. 70, 71) ان وجود هذه العصا الأولى [stock] يوضح أيضا ، على ما يبدو ، لماذا تعتبر «stock» في اللغة الانكليزية مرادفاً للرأسمال.

فالعامل يعمل تحت رقابة الرأسمالي الذي يعود عمل العامل له . ويسهر الرأسمالي على أن يجري العمل حسب النظام المقرر وعلى أن تستهلك وسائل الانتاج بصورة ملائمة ، وبالتالي على ألاّ تبدد المادة الخام عبثاً ، وعلى أن يجري استخدام أدوات العمل بعناية وحرص ، أي على أن تدمّر فقط بقدر ما يتطلبه استخدامها في العمل .

وثانياً : الناتج هو ملكية للرأسمالي وليس للمنتج المباشر ، أي ليس للعامل . فالرأسمالي يدفع ، على سبيل المثال ، قيمة يوم واحد لقاء استخدام قوة العمل . اذن ، فان استهلاكها ، كأي بضاعة أخرى — مثلا الحصان الذي يستأجره ليوم واحد — يعود له على مدى اليوم . وشاري البضاعة يعود له استهلاك البضاعة ، وصاحب قوة العمل ، عندما يقدم عمله ، لا يقدم عملياً سوى القيمة الاستعمالية التي باعها . ومنذ اللحظة التي يدخل فيها مشغل الرأسمالي تعود القيمة الاستعمالية لقوة عمله ، أي استهلاكها ، العمل ، الى الرأسمالي . وبشراء قوة العمل ضم الرأسمالي العمل بالذات كخميرة حية الى عناصر تكوين الناتج الميتة التي تعود له ايضاً . ومن وجهة نظره ليست عملية العمل سوى استهلاك البضاعة التي اشتراها ، استهلاك قوة العمل ، ولكنه لا يستطيع استهلاكها الا بشرط ضم وسائل الانتاج اليها . فعملية العمل هي عملية بين الأشياء التي اشتراها الرأسمالي ، بين الأشياء التي تعود له . لذا ، فان ناتج هذه العملية يعود له بنفس القدر الذي يعود له به ناتج عملية التخمر في قبو خموره * .

---

* « ان المنتجات تستملك قبل أن تتحول الى رأسمال ؛ وان هذا التحول لا يجنبها مثل هذا الاستملاك » (*Cherbuliez*. «Richesse ou Pauvreté», édit. Paris, 1841, p. 54) « والبروليتاري ، اذ يبيع عمله لقاء كمية معينة من وسائل المعيشة (approvisionnement) ، يمتنع اطلاقاً عن أي نصيب من الناتج . ويبقى استملاك المنتجات على حاله كما كان سابقاً ؛

٢ – عملية ازدياد القيمة

ان الناتج – ملكية الرأسمالي – هو قيمة استعمالية معينة : غزول ، أحذية ، الخ . ومع أن الأحذية ، مثلاً ، تشكل على نحو ما قاعدة للتقدم الاجتماعي ومع أن صاحبنا الرأسمالي هو تقدماني حازم ، الا أنه ينتج الأحذية ليس من أجل الأحذية نفسها . فالقيمة الاستعمالية في ظل الانتاج البضاعي ليست على العموم عبارة عن شيء «qu'on aime pour lui-même» [«يحبونه من أجل نفسه»] . بل ان القيم الاستعمالية تُنتج هنا على العموم فقط وبقدر ما تعتبر أساساً مادياً ، حاملات للقيمة التبادلية . وصاحبنا الرأسمالي يهتم بأمور من نوعين . انه يرغب ، اولاً ، بانتاج قيمة استعمالية ذات قيمة تبادلية ، شيء مخصص للبيع ، أي بضاعة . وهو يرغب ، ثانياً ، بانتاج بضاعة تكون قيمتها اكبر من مجموع قيم البضائع اللازمة لانتاجها ، أي اكبر من مجموع قيم وسائل الانتاج وقوة العمل التي وظف فيها نقوده في سوق البضائع . وهو يرغب في أن ينتج ليس قيمة استعمالية فقط ، بل بضاعة أيضاً ، ليس قيمة استعمالية فقط ، بل قيمة أيضاً ، وليس قيمة فقط ، بل وقيمة زائدة أيضاً .

وفي الواقع ، بما أن الكلام يدور هنا عن الانتاج البضاعي فمن الواضح أننا لم نعالج حتى الآن سوى جانب واحد من العملية . فكما أن البضاعة

ولا يغير فيه شيئاً العقد المذكور. ويعود الناتج على وجه الحصر الى الرأسمالي الذي أحضر المواد الخام وapprovisionnement. وهذه عاقبة حتمية لقانون الاستملاك الذي كان مبدأه الأساسي، على العكس، حق الملكية المطلق لكل شغيل في ناتجه» (*James Mill.* «Elements of Political Economy etc.». London, 1821, p. 58) «بما أن العمال يعملون لقاء أجرة... فان الرأسمالي ليس مالك الرأسمال وحسب» (والمقصود هنا وسائل الانتاج)، «بل والعمل أيضاً (of the labour also). واذا كانوا يدخلون في مفهوم الرأسمال، وهذا ما يفعلونه عادة، ما يعطى بشكل الأجرة، فمن السخف التحدث عن العمل في معزل عن الرأسمال. فكلمة الرأسمال بهذا المعنى تشمل هذا وذاك، أي الرأسمال والعمل» (المصدر السابق، ص ٧٠، ٧١).

بالذات هي وحدة القيمة الاستعمالية والقيمة ، كذلك يجب أن تكون عملية انتاج البضاعة وحدة عملية العمل وعملية تكوين القيمة .

فلنعالج الآن اذن عملية الانتاج بوصفها عملية تكوين القيمة أيضاً .

نحن نعرف أن قيمة كل بضاعة تتحدد بكمية العمل المجسد في القيمة الاستعمالية للبضاعة ، بوقت العمل الضروري اجتماعياً لانتاجها . وينطبق ذلك أيضاً على الناتج الذي حصل عليه صاحبنا الرأسمالي كنتيجة لعملية العمل . وبالتالي لا بد قبل كل شيء من حساب العمل المجسد في هذا الناتج .

وليكن ذلك الغزل على سبيل المثال .

لا بد لانتاج الغزل قبل كل شيء من وجود المادة الخام المناسبة ، ١٠ أرطال من القطن مثلاً . ولسنا بحاجة هنا للبحث عن قيمة القطن لأن الرأسمالي قد اشتراه في السوق بقيمته ، بـ ١٠ شلنات على سبيل المثال . وان العمل اللازم لانتاج القطن قد وجد التعبير عنه في سعر القطن بوصفه عملاً اجتماعياً متوسطاً . ولنفترض من ثم أن المغازل ، التي نعتبرها ممثلات لكافة وسائل العمل المستخدمة هنا ، قد استهلكت في سياق معالجة القطن بكمية تبلغ قيمتها شلنين . فاذا كانت كمية من الذهب تساوي ١٢ شلناً تشكل ناتج ٢٤ ساعة عمل ، أو يومي عمل ، فينتج من ذلك بالدرجة الأولى أن يومي عمل تجسدا في الغزل .

ولا يجب أن يضللنا واقع أن القطن قد غيّر شكله وأن القسم المستهلك من المغازل قد اندثر تماماً . مثلاً ، اذا كانت قيمة ٤٠ رطلاً من الغزل = قيمة ٤٠ رطلاً من القطن + قيمة مغزل غير مستعمل ، أي اذا كان الأمر يتطلب وقت عمل مساوياً لانتاج طرفي هذه المعادلة ، فان ١٠ أرطال من الغزل هي ، بموجب القانون العام للقيمة ، معادل لـ ١٠ أرطال من القطن و ¼ مغزل . وفي هذه الحالة قد تجسد وقت عمل متماثل مرة في

القيمة الاستعمالية للغزل ومرة أخرى في القيمتين الاستعماليتين للقطن والمغزل . وبالتالي لا تبالي القيمة اطلاقاً أتجلّت في الغزل أم المغزل أم القطن . وواقع أن المغزل والقطن ، بدلاً من أن يرقدا بهدوء أحدهما الى جانب الآخر ، يشكلان في سياق عملية الغزل مركباً يغير شكليهما الاستعماليين ويحولهما الى غزل ، ان هذا الواقع لا يؤثر كذلك على قيمتهما ، كما لو أنهما قد استبدلا بواسطة التبادل البسيط بكمية معادلة لهما من الغزل .

ان وقت العمل الضروري لانتاج القطن هو جزء من وقت العمل الضروري لانتاج الغزل (فالقطن يعتبر مادته الخام) ، ولذلك فان الغزل يتضمنه . كذلك هو الأمر بالضبط بالنسبة لوقت العمل الضروري لانتاج تلك الكمية من المغازل التي لا يمكن تحويل القطن الى غزل بدون تلفها أو استهلاكها * .

وهكذا ، بما ان المقصود هو قيمة الغزل ، أي وقت العمل الضروري لانتاج هذا الأخير ، فيمكننا أن نعتبر عمليات العمل المختلفة المتميزة والمتباعدة عن بعضها البعض من حيث الزمان والمكان ، والتي ينبغي تحقيقها من أجل انتاج القطن بالذات والمغازل المستهلكة أيضاً ، ومن ثم انتاج الغزل من القطن والمغازل ، يمكننا أن نعتبر هذه العمليات أطواراً متتابعة مختلفة لعملية العمل الواحدة . وان كامل العمل الذي يتضمنه الغزل هو عمل ماض . ولا يتسم بأية أهمية اطلاقاً واقع أن وقت العمل الضروري لانتاج عناصر تكوين الغزل قد انقضى ويعود الى الزمن الماضي البعيد ، في حين أن العمل المنفق مباشرة على العملية الختامية ، على عملية

---

* « ان ما يؤثر على قيمة البضائع ليس فقط العمل المنفق مباشرة على انتاجها ، بل وأيضاً العمل المنفق على الأدوات والعدد والمباني الضرورية لتحقيق العمل » (*Ricardo.* «The Principles of Political Economy», 3rd ed. London, 1821, p. 16).

الغزل ، هو أقرب الى الوقت الحاضر ويعتبر مجرد وقت ماض . فاذا كانت تلزم لبناء بيت كمية معينة من العمل ، مثلاً ٣٠ يوم عمل ، فان الكمية الاجمالية لوقت العمل المضمن في البيت لا تتغير من أن اليوم الثلاثين شرع بالانتاج بعد ٢٩ يوماً من اليوم الأول . لذلك يمكننا أن ننظر الى وقت العمل المضمن في مادة العمل وفي وسائل العمل تماماً كما لو أنه قد أنفق في مرحلة ابكر لعملية الغزل فحسب ، قبل ذلك العمل الذي جرى ضمه في النهاية بشكل عملية الغزل .

اذن ، ان قيم وسائل الانتاج ، القطن والمغازل ، المعبر عنها بـ ١٢ شلناً ، تشكّل اقساماً مكوّنة لقيمة الغزل ، أو قيمة الناتج .

بيد انه يجب أن يتحقق هنا شرطان . أولاً ، يجب أن يخدم القطن والمغازل فعلاً لانتاج قيمة استعمالية معينة . وفي حالتنا هذه يجب أن ينتج منها الغزل . ولا تبالي القيمة بالقيمة الاستعمالية التي هي حاملة لها ، ولكن حاملتها يجب أن تكون على كل حال قيمة استعمالية ما . وثانياً ، يفترض أنه لم ينفق سوى وقت العمل الضروري في ظل ظروف الانتاج الاجتماعية المعنية . اذن ، اذا كان ينبغي رطل واحد فقط من القطن لغزل رطل واحد من الغزول ، فيمكن استهلاك رطل واحد فقط من القطن لصنع رطل واحد من الغزل . والأمر كذلك بالنسبة للمغازل . فلو خطر على بال الرأسمالي استخدام مغازل ذهبية بدلا من الحديدية ، فلن يدخل مع ذلك في قيمة الغزل سوى العمل الضروري اجتماعياً ، أي وقت العمل الضروري لانتاج المغازل الحديدية .

اننا نعلم الآن ذلك الجزء من قيمة الغزل الذي تكونه وسائل الانتاج، القطن والمغازل . فهو يساوي ١٢ شلناً ، أو أنه عبارة عن تجسيد ليومي عمل . اذن ، فالمقصود الآن ذلك الجزء من القيمة الذي يضمه عمل الغزال بالذات الى القطن .

وعلينا أن نعالج الآن هذا العمل من وجهة نظر مغايرة تماماً لتلك التي عالجنا منها عملية العمل . فهناك كان المقصود النشاط الملائم ، أي تحويل القطن الى غزل . وكلما كان العمل اكثر ملاءمة ، كلما كان الغزل أفضل في حالة تساوي سائر الظروف والشروط الأخرى . وكان عمل الغزال يختلف بصورة متميزة عن الأنواع الأخرى للعمل المنتج ، وهذا الاختلاف تجلى ، ذاتياً وموضوعياً ، في الهدف المتميز لعملية الغزل ، وفي الطابع المتميز لعملياته ، وفي الطبيعة المتميزة لوسائل انتاجه ، وفي القيمة الاستعمالية المتميزة لناتجه . القطن والمغازل ضرورية لعمل الغزل ، ولكن لا يمكن بواسطتها صنع مدافع محززة المواسير . بل على العكس ، فبما أن عمل الغزال يخلق قيمة ، أي يعتبر مصدراً للقيمة ، فانه لا يختلف بشيء عن عمل صانع الأسلحة أو ، وهذا أقرب الينا في هذه الحالة ، عن زارع القطن وصانع المغازل المتجسد في وسائل انتاج الغزل . وبفضل هذا التشابه فقط يمكن لزراعة القطن وانتاج المغازل وعمل الغزل أن تكوّن اقساماً للقيمة العامة نفسها ، قيمة الغزل ، تلك الأقسام التي لا يختلف أحدها عن الآخر الا من الناحية الكمية . فالمقصود هنا ليس الكيفية ، وليس خصائص ومضمون العمل ، بل كميته فقط . ومن السهل حساب هذه الأخيرة . ونحن نفترض أن عمل الغزل هو عمل بسيط ، عمل اجتماعي متوسط . وسنرى فيما بعد أن الافتراض المعا كس لذلك لا يغير في الأمر شيئاً .

في سياق عملية العمل ينتقل العمل على الدوام من شكل النشاط الى شكل الوجود ، من شكل الحركة الى شكل المادة . فبعد ساعة واحدة تتمثل حركة عمل الغزل في كمية معينة من الغزول ، وبالتالي ، فان كمية محددة من العمل ، ساعة عمل واحدة ، تتجسد في القطن . ونحن نقول : ساعة عمل ، أي انفاق القوة الحيوية للغزال في خلال ساعة واحدة ،

لأنه ليس من أهمية لعمل الغزل هنا الا بقدر ما يعتبر انفاقاً لقوة العمل ، وليس لأنه عمل غزل متميز .

وها هي الأهمية الحاسمة تعود الى أن يستهلك في سياق العملية ، أي في أثناء تحويل القطن الى غزل ، وقت العمل الضروري اجتماعياً فقط . واذا كان يجب في خلال ساعة عمل واحدة ان يحول **أ** رطل من القطن الى **ب** رطل من الغزل في ظل ظروف الانتاج العادية ، أي الاجتماعية المتوسطة ، فان يوم عمل من ١٢ ساعة لا يكون الاّ يوم العمل ذاك الذي يحوّل **أ** رطل من القطن×١٢ الى **ب** رطل من الغزل×١٢ . ذلك لأن وقت العمل الضروري اجتماعياً هو فقط الذي يؤخذ بالحساب عند تكوين القيمة .

ان العمل ذاته ، شأنه شأن المادة الخام والناتج تظهر هنا في ضوء مغاير تماماً مما من وجهة نظر عملية العمل الصرفة . فالمادة الخام لا تتسم هنا بأهمية الا بوصفها شيئاً يمتص كمية محددة من العمل . وبواسطة هذا الامتصاص تتحول فعلاً الى غزل ، لأن قوة العمل قد أنفقت وتم ضمها اليها على شكل عمل الغزل . أما الناتج ، أي الغزل ، فما هو الآن سوى مقياس للعمل الذي امتصه القطن . واذا تمت في خلال ساعة واحدة معالجة ١$\frac{٢}{٣}$ رطل من القطن ، أو تم تحويله الى ١$\frac{٢}{٣}$ رطل من الغزل ، فان ١٠ أرطال من الغزل تشير الى ٦ ساعات عمل ممتصة . وان كميات معينة من الناتج تحددها التجربة ما هي الآن سوى كميات معينة من العمل ، سوى كتل معينة من وقت العمل المتجمد . وما هي سوى تجسيد لساعة واحدة ، لساعتين ، ليوم واحد من العمل الاجتماعي .

وواقع أن العمل هو عمل الغزل بالذات ، ومادته هي القطن ، وناتجه هو الغزل ، لا تتسم هنا بأهمية شأنه شأن واقع أن موضوع العمل ذاته قد أصبح ناتجاً ، وبالتالي مادة خاماً . ولو لم يكن العامل يعمل في مشغل

الغزل ، بل في منجم للفحم ، لكانت الطبيعة هي التي قدمت موضوع العمل ، أي الفحم . ومع ذلك فان كمية معينة من الفحم المستخرج من طبقات الأرض ، كنتالاً واحداً مثلاً ، كانت ستمثل كمية معينة من العمل الممتص .

وكان من المفترض عند بيع قوة العمل أن قيمتها اليومية تساوي ٣ شلنات ، وأنه تجسدت في هذه الأخيرة ٦ ساعات عمل ، وبالتالي أن الأمر يتطلب هذه الكمية من العمل لانتاج مقدار متوسط من وسائل معيشة العامل ليوم واحد . فاذا كان صاحبنا الغزّال يحوّل في خلال ساعة عمل واحدة ١ $\frac{2}{3}$ رطل من القطن الى ١ $\frac{2}{3}$ رطل من الغزل * ، فانه يحوّل في خلال ٦ ساعات ١٠ أرطال من القطن الى ١٠ أرطال من الغزل . اذن ، يمتص القطن في عملية الغزل ٦ ساعات عمل . ووقت العمل هذا بالذات يعبر عنه بكمية من الذهب تعادل ٣ شلنات . وهكذا ضم عمل الغزل الى القطن قيمة تبلغ ٣ شلنات .

فلننظر الآن الى القيمة الاجمالية للناتج ، أي لهذه الأرطال العشرة من الغزل . لقد تجسد فيها ٢ $\frac{1}{2}$ يوم عمل : يومان يتضمنهما القطن والمغازل ، و $\frac{1}{2}$ يوم عمل تم امتصاصه في سياق عملية الغزل . ويعبر عن وقت العمل هذا بكمية من الذهب تبلغ ١٥ شلناً . اذن ، ان سعر هذه الأرطال العشرة من الغزل ، المطابق لقيمتها ، هو ١٥ شلناً ، وسعر الرطل الواحد من الغزل هو شلن واحد و٦ بنسات .

ان صاحبنا الرأسمالي في حيرة . فقيمة الناتج تساوي قيمة الرأسمال الموظف . ولم تزدد القيمة الموظفة ، ولم تُنتج قيمة زائدة ، وهذا يعني أن النقد لم يتحول الى رأسمال . وسعر هذه الأرطال العشرة من الغزل يساوي

* الأرقام هنا اعتباطية تماماً .

١٥ شلناً ، ولقد أنفقت نفس الـ ١٥ شلناً في سوق البضائع على عناصر تكوين الناتج ، أو ، والأمر سواء بسواء ، على عوامل عملية العمل : ١٠ شلنات على القطن ، وشلنان على كمية المغازل المستهلكة ، و٣ شلنات على قوة العمل . ولم تأت القيمة المتضخمة للغزل بأية منفعة لأن هذه القيمة هي مجرد مجموع القيم التي كانت موزعة سابقاً بين القطن والمغازل وقوة العمل ، والحال ان القيمة الزائدة لا يمكن أن تنجم أبداً عن مثل هذا الجمع البسيط للقيم الموجودة * . وان هذه القيم جميعها متركزة الآن في شيء واحد ، ولكنها كانت متركزة على هذا النحو أيضاً في المبلغ النقدي البالغ ١٥ شلناً قبل أن يتجزأ نتيجة لشراء البضائع الثلاث .

وهذه النتيجة بحد ذاتها ليست مدهشة . فقيمة الرطل الواحد من الغزل شلن واحد و٦ بنسات ، ولذلك لكان على صاحبنا الرأسمالي أن يدفع ١٥ شلناً في سوق البضائع لقاء ١٠ أرطال من الغزل . وسواء اشترى لنفسه بيتاً جاهزاً في سوق البضائع أو بنى هذا البيت بنفسه فلا هذه العملية ولا تلك لن تزيد من كمية النقد المنفق على اقتناء البيت .

قد يقول الرأسمالي الذي يفقه شيئاً ما في الاقتصاد السياسي المبتذل انه وظّف نقوده ونيته تتلخص في أن يصنع منها كمية اكبر من النقد . ولكن الطريق الى جهنم مبلط بالنوايا الطيبة ، ويمكن أن تراود هذا

---

* هذا هو الحكم الأساسي الذي تقوم عليه نظرية الفيزيوقراطيين بصدد عدم انتاجية أي عمل غير زراعي ، وهو حكم لا يدحض بالنسبة للاقتصادى المحترف . « هذه الطريقة في اضافة قيمة أشياء كثيرة أخرى الى أحد الأشياء (مثلا اضافة قيمة المواد التي استهلكها النساج الى القماش) ، ووضع عدة قيم طبقة فوق طبقة على احدى القيم ، اذا جاز التعبير ، تؤدي الى تضخم القيمة بما يتطابق مع ذلك ... واصطلاح الجمع يعكس جيداً تلك الطريقة التي يتكون بها سعر منتجات العمل : فهذا السعر ما هو الا مجموع الكثير من القيم المستهلكة والمجموعة معاً ؛ ولكن الجمع لا يعني الضرب » (*Mercier de la Rivière* ، المؤلف المذكور ، ص ٥٩٩) .

الرأسمالي أيضاً نية الحصول على النقد دون أن ينتج شيئاً * . ويشرع بالتهديد والوعيد . ففي المرة الثانية لن يخدعه أحد . وسيأخذ مستقبلاً بشراء البضائع جاهزة في السوق بدلاً من أن ينتجها . ولكن كيف سيكون الأمر فيما لو تصرف اخوانه الرأسماليون جميعهم على هذا النحو بالذات أيضاً ، فأين سيجد عندها البضائع في السوق ؟ والحال انه لا يستطيع أن يتغذى بالنقود . فيروح يتشدق بالمواعظ . يقول انه ينبغي أخذ زهده بعين الاعتبار . فقد كان بمستطاعه أن يبذّر شلناته الخمسة عشر . وبدلاً من ذلك أنفقها بصورة منتجة وصنع منها غزلاً . ولكنه يملك الآن الغزل بدلاً من تأنيب الضمير . ولا يليق به أبداً أن يجنح الى دور المكتنز الذي عرض لنا ماذا يحدث في حالة النسك . وبالاضافة الى ذلك ، لا جود الاّ بالموجود . ومهما يكن شأن تنسكه لا يحصل شيء يمكن دفعه لقاء هذا التنسك بصورة خاصة لأن قيمة الناتج الخارج من العملية تساوي فقط مجموع القيم البضاعية الملقاة في هذه العملية . أفليس من الأفضل له أن يقنع بأن جزاء الفضيلة هو الفضيلة . ولكن ، بدلاً من ذلك ، يصبح الرأسمالي اكثر لجاجة . انه ليس بحاجة الى الغزل . فقد كان ينتجه من أجل البيع . حسناً ، فليبعه أو ، وهذا أبسط ، فلينتج في المستقبل الأشياء اللازمة لاستهلاكه الخاص فقط ، وهذه هي الوصفة التي كتبها له ذات مرة طبيبه العائلي ماك ـ كولوخ كوسيلة ناجعة ضد وباء فيض الانتاج . الا أن الرأسمالي يغدو عنيداً وحروناً . فهل ان العامل يصنع المنتجات بواسطة يديه فقط ، وهل انه يصنع البضائع من لا شيء ؟ أوليس هو ، الرأسمالي ، من أعطى العامل المادة التي فيها وبواسطتها فقط استطاع تجسيد عمله ؟ وباعتبار

---

* انه سحب ، مثلا ، من الانتاج في سنوات ١٨٤٤ – ١٨٤٧ قسماً من رأسماله بغية المضاربة بأسهم السكك الحديدية ، كذلك أغلق ابان الحرب الأهلية في أمريكا الفبارك والقى بعمال الفبارك على قارعة الطريق وشرع بالسمسرة في بورصة القطن في ليفربول .

أن القسم الأعظم من المجتمع يتألف من أمثال هؤلاء المعدمين الحقراء أفليس هو من قدّم بوسائله للانتاج وبقطنه ، بمغازله خدمة سنية للمجتمع وللعامل نفسه الذي زوّده ، بالاضافة لذلك ، بوسائل المعيشة أيضاً ؟ أفلا يجدر به أن يسجل هذه الخدمة في الحساب أيضاً ؟ ولكن ، ألم يقدم العامل من جانبه خدمة للرأسمالي بتحويل القطن والمغازل الى غزل ؟ وما عدا ذلك ، فان القضية لا تنحصر هنا اطلاقاً في الخدمات* . فالخدمة ما هي الا فعل نافع لهذه القيمة الاستعمالية أو تلك — سواء كانت بضاعة أم عملاً** . ولكن أمامنا هنا القيمة التبادلية . فالرأسمالي دفع للعامل قيمة تبلغ ٣ شلنات . وأعاد له العامل معادِلاً مساوياً على شكل قيمة تبلغ ٣ شلنات تم ضمها الى القطن ، أعاد له قيمة مقابل قيمة . وصاحبنا ، الذي كان يتغطرس لتوه برأسماله ، يتخذ على حين غرة المظهر المتواضع لعامله بالذات . أفلم يعمل هو نفسه ؟ أولم يؤد عمل الملاحظة والمراقبة

* « امتدح نفسك وتأنق في ملبسك وتهندم ... ولكن من يأخذ اكثر أو أفضل » (مما أعطى) « فهو مراب ، وهذا يعني أنه لم يؤد خدمة بل ألحق الأذى بقريبه ، كما يحدث ذلك في حالة السرقة والنهب . وليس كل ما يدعونه خدمة وحسنة بالخدمة والحسنة للقريب . فالزاني والزانية يقدمان أيضاً لبعضهما البعض خدمة ومتعة كبيرتين . والفارس المرتزق يقدم للقاتل والمحرق عمداً خدمة فروسية كبيرة عندما يساعده على السلب في الطرقات والهجوم على البلد والناس . والبابويون يقدمون لجماعتنا خدمة جلية اذ أنهم لا يغرقونهم ويحرقونهم ويقتلونهم ويتركونهم يتعفنون في السجون عن بكرة أبيهم ، بل يبقون البعض منهم على قيد الحياة ويطردونهم أو يسلبون منهم كل ما لديهم . والشيطان نفسه يسدي لأتباعه خدمة عظيمة لا حد لها ... وباختصار ، ان العالم طافح بالخدمات والحسنات الجلية ، العظيمة ، اليومية » (*Martin Luther*. «An die Pfarrherrn, wider den Wucher zu predigen etc.». Wittemberg, 1540 [s. 8—9]).

** ألاحظ بهذا الصدد ، فيما ألاحظ ، في « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » . برلين ، ١٨٥٩ ، ص ١٤ : « من الواضح أية « خدمة » يجب أن تقدمها مقولة « الخدمة » («service») للاقتصاديين من شاكلة ج . ب . ساي وف . باستيا » .

على الغزال ؟ أفلا يخلق عمله هذا قيمة بدوره ؟ ولكن هنا يأخذ ناظره ومدير أعماله بهز اكتافهما . الا أنه يعود بابتسامة جذلى ليضفي على وجهه مظهره السابق . فكل ما في الأمر أنه كان يعابثنا بمناحاته . وكل ذلك لا يساوي شروى نقير . وهذه وما يشابهها من الأحابيل والتلاعبات الفارغة انما يتركها لأساتذة الاقتصاد السياسي الذين يقبضون أجرهم لقاء ذلك . أما هو ، فانه رجل عملي ، قد لا يمعن الفكر دائماً فيما يقول عما لا يخص أموره ، الا أنه يعرف دائماً ما يفعل في مجال أعماله .

فلننظر في القضية عن كثب . ان القيمة اليومية لقوة العمل تبلغ ٣ شلنات ، لأنه قد تجسد فيها نصف يوم عمل ، أي لأن وسائل المعيشة اللازمة يومياً لانتاج قوة العمل تساوي نصف يوم عمل . ولكن العمل الماضي الذي تتضمنه قوة العمل وذلك العمل الحي الذي يمكنها تنفيذه ، أي التكاليف اليومية لصيانتها وانفاقها اليومي ، هما مقداران مختلفان تماماً . فالأول يحدد قيمتها التبادلية ، بينما يشكل الثاني قيمتها الاستعمالية . وواقع أنه يكفي نصف يوم عمل لادامة حياة العامل في خلال ٢٤ ساعة لا يعيق العامل اطلاقاً عن العمل يوماً كاملاً . وبالتالي ، فان قيمة قوة العمل والقيمة التي يتم خلقها في سياق استهلاكها هما مقداران مختلفان . وعندما أقدم الرأسمالي على شراء قوة العمل أخذ بالاعتبار هذا الفرق في القيمة . فخاصيتها النافعة ، مقدرتها على انتاج الغزل أو الأحذية ، لم تكن سوى conditio sine qua non [شرط ضروري]، لأنه لا بد من انفاق العمل بشكل نافع من أجل خلق القيمة . بيد أن الأهمية الحاسمة كانت تعود للقيمة الاستعمالية المتميزة لهذه البضاعة ، لخاصيتها بأن تكون مصدراً للقيمة ، علماً بأن هذه القيمة هي اكبر مما تملكها هي ذاتها . وهذه هي الخدمة المتميزة التي ينتظرها الرأسمالي منها . وهو يتصرف هنا طبقاً للقوانين الأبدية للتبادل البضاعي . وفي واقع الأمر فان بائع قوة العمل ،

كبائع أي بضاعة أخرى ، يحقق قيمتها التبادلية ويتخلى عن قيمتها الاستعمالية . فهو لا يستطيع الحصول على الأولى دون أن يتخلى عن الثانية . والقيمة الاستعمالية لقوة العمل ، أي العمل نفسه ، لا تعود لبائعها كما أن القيمة الاستعمالية للزيت المباع لا تعود لتاجر الزيوت . لقد دفع مالك النقد القيمة اليومية لقوة العمل ، ولذلك يعود اليه استهلاكها في خلال اليوم ، أي العمل اليومي . أما واقع أن الاعاشة اليومية لقوة العمل لا تساوي سوى نصف يوم العمل ، بينما تستطيع قوة العمل أن تفعل وتعمل اليوم بكامله ، وأن القيمة التي يخلقها استهلاك قوة العمل في خلال يوم واحد اكبر لذلك بمرتين من قيمتها اليومية ، ان هذا الواقع ما هو الا من الحظ الخاص للشاري لكنه لا يشكّل أي اجحاف بحق البائع .

لقد توقع صاحبنا الرأسمالي هذه الحادثة سلفاً ، وهذا ما حمله على الابتسام (٦٥) . ولذلك يجد العامل في المشغل وسائل الانتاج اللازمة ليس لعملية عمل من ست ساعات وحسب ، بل ولعملية عمل من اثنتي عشرة ساعة أيضاً . واذا كانت ١٠ أرطال من القطن تمتص ٦ ساعات عمل وتحولت الى ١٠ أرطال من الغزل ، فان ٢٠ رطلاً من القطن تمتص ١٢ ساعة عمل وتتحول الى ٢٠ رطلاً من الغزل . فلننظر اذن في ناتج عملية العمل المطوّلة . لقد تجسدت الآن في هذه الأرطال العشرين من الغزل خمسة أيام عمل : ٤ أيام في الكمية المستهلكة من القطن والمغازل ، ويوم واحد امتصه القطن في سياق عملية الغزل . ولكن التعبير النقدي عن ٥ أيام عمل هو ٣٠ شلناً ، أو جنيه استرليني و١٠ شلنات . وهذا هو بالتالي سعر ٢٠ رطلاً من الغزل . ولا يزال سعر الرطل الواحد من الغزل يساوي شلناً واحداً و٦ بنسات كما كان . الا أن مجموع قيم البضائع التي ألقيت في العملية كان ٢٧ شلناً . وها هي قيمة الغزل تبلغ ٣٠ شلناً . فقيمة الناتج نمت بـ $\frac{1}{9}$ بالمقارنة مع القيمة الموظفة من أجل انتاجه . وهكذا ،

تحولت ٢٧ شلناً الى ٣٠ شلناً . فهي قد أتت بقيمة زائدة تبلغ ٣ شلنات . لقد نجحت الحيلة أخيراً . وتحول النقد الى رأسمال .

لقد تم التقيد بكافة شروط المسألة ، ولم تُخرق قوانين التبادل البضاعي اطلاقاً . فالمعادِل كان يبادَل بالمعادِل . وكان الرأسمالي قد دفع ، بوصفه شارياً ، مقابل كل بضاعة — القطن والمغازل وقوة العمل — حسب قيمتها . وبعد ذلك فعل ما يفعله أي شار آخر للبضائع . لقد استهلك قيمتها الاستعمالية . وان عملية استهلاك قوة العمل ، هذه العملية التي تعتبر في الوقت ذاته عملية انتاج البضاعة ، أعطت ناتجاً ، ٢٠ رطلاً من الغزل ، تبلغ قيمته ٣٠ شلناً . والآن يعود الرأسمالي ، الذي اشترى البضائع سابقاً ، الى السوق ويبيع البضاعة . ويبيع الرطل من الغزل بشلن واحد و ٦ بنسات ، أي لا أغلى ولا أرخص بفلس واحد من قيمته . ومع ذلك يستخلص من التداول ما يزيد بثلاثة شلنات عما كان قد ألقى فيه في البدء . وان هذه العملية بكاملها ، أي تحول نقده الى رأسمال ، تتحقق في مجال التداول وتتحقق خارجه . انها تتحقق بواسطة التداول ، لأنها مشترطة بشراء قوة العمل في سوق البضائع . وخارج التداول ، لأن هذا يقتصر على التمهيد لعملية ازدياد القيمة ، بينما هي تتحقق في مجال الانتاج . وهكذا « tout pour le mieux dans le meilleur des mondes possibles » (٦٦) .

والرأسمالي ، اذ يحوّل النقد الى بضائع تشكل عناصر مادية لناتج جديد ، أو عوامل لعملية العمل ، واذ يضم الى مادتها الميتة قوة العمل الحية ، يحوّل القيمة — العمل الماضي ، المجسد ، الميت — الى رأسمال ، الى قيمة تزداد ذاتياً ، الى هولة حية تشرع «تعمل» «وكأنما تحت تأثير أجيج الشوق المستعر فيها» (٦٧) .

واذا عقدنا الآن المقارنة بين عملية تكوين القيمة وعملية ازدياد القيمة

لاتضح أن عملية ازدياد القيمة ما هي الا عملية تكوين القيمة التي تستمر لأبعد من نقطة معلومة . فاذا كانت عملية تكوين القيمة لا تستمر الا الى تلك النقطة التي يستعاض فيها عن قيمة قوة العمل التي دفع الرأسمال مقابلها بمعادل جديد ، فهذه كانت عملية بسيطة لتكوين القيمة . أما اذا استمرت عملية تكوين القيمة الى أبعد من هذه النقطة ، فانها تصبح عملية لازدياد القيمة .

وبعد ، اذا عقدنا المقارنة بين عملية تكوين القيمة وعملية العمل لرأينا أن الأخيرة تتلخص في العمل النافع الذي ينتج القيم الاستعمالية . وتجري معالجة الحركة هنا من الجانب الكيفي ، من جانب طابعها الخاص وهدفها ومحتواها . أما في عملية تكوين القيمة فان عملية العمل نفسها تظهر من الجانب الكمي حصراً . والقضية هنا تتلخص فقط في ذلك الوقت الذي يتطلبه العمل من أجل عمليته ، أو فقط في ديمومة الفترة التي تنفق فيها قوة العمل بصورة منتجة . وان البضائع التي تدخل في عملية العمل لها هنا أهمية ليس بوصفها عوامل مادية محددة وظيفياً لقوة العمل التي تعمل بصورة ملائمة . فهي لا تؤخذ بالاعتبار الا ككميات محددة من العمل المجسد . ولا يؤخذ العمل أيضاً بالاعتبار الا من حيث كمية الوقت ، سواء كان هذا العمل متمثلاً في وسائل الانتاج أم أنه يجري ضمه بواسطة قوة العمل . فهو يشكل عدداً ما من الساعات والأيام الخ .

ولكنه لا يؤخذ بالحسبان الا بقدر ما يكون الوقت ، المنفق على انتاج القيمة الاستعمالية ، ضرورياً اجتماعياً . ويخص ذلك عدداً من الحالات المختلفة . فقوة العمل يجب أن تؤدي وظيفتها في شروط عادية . فاذا كانت آلة الغزل وسيلة العمل السائدة اجتماعياً عند الغزل فلا يجوز تزويد العامل بالمغزل القديم . وينبغي له أن يستلم القطن من نوعية عادية وليس

النفايات التي تتقطع كل لحظة . والاّ لكان عليه في كلتا الحالتين أن ينفق على انتاج رطل واحد من الغزل وقت عمل يفوق وقت العمل الضروري اجتماعياً ، ولكن هذا الوقت الزائد لن ينتج قيمة أو نقداً . الا أن الطابع العادي لعوامل العمل المادية لا يتوقف على العامل ، بل على الرأسمالي . والشرط الآخر هو الطابع العادي لقوة العمل نفسها . فيجب عليها أن تتمتع في ذلك الاختصاص الذي تستخدم فيه ، بالدرجة المتوسطة المتوضعة من المهارة والاعداد والسرعة . بيد أن صاحبنا الرأسمالي اشترى في سوق العمل قوة عمل من كيفية عادية . ويجب أن تنفق هذه القوة بالدرجة المتوسطة العادية من التوتر ، بالدرجة العادية اجتماعياً من الشدة . ويسهر الرأسمالي على ذلك بنفس الاهتمام الذي يسهر به على الاّ تضيع ولا دقيقة واحدة سدى ، بدون عمل . فهو قد اشترى قوة العمل لأجل محدد . وهو يرغب في الحصول على ما يعود اليه . وهو لا يرغب في أن يسرقوه . وأخيراً — وتوقعاً لهذه الحالة يوجد لدى هذا السيد نفسه code pénal [قانون جنائي] خاص به — لا يجب أن يكون هناك استهلاك غير مجد للمادة الخام ووسائل العمل ، لأن المادة ووسائل العمل المنفقة بصورة غير حكيمة تعني كميات من العمل المجسد منفقة زيادة عن اللزوم ، وبالتالي فهي لا تُحسب ولا تسهم في تكوين قيمة الناتج * .

---

* هذه هي احدى الملابسات التي تؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج القائم على العبودية. وان العامل ، حسب تعبير القدماء الصائب ، لا يتميز هنا سوى بوصفه instrumentum vocale [أداة ناطقة] عن الحيوان بوصفه instrumentum semivocale [أداة مصوتة] وعن أداة العمل الجامدة بوصفها instrumentum mutum [أداة خرساء]. ولكن العامل نفسه يشعر الحيوان وأداة العمل بأنه غير شبيه بهما ، بأنه انسان . وبإساءة استخدامهما وافسادهما con amore [بشهوانية] يدرك تميزه عنهما. لذلك فالمبدأ الاقتصادي لأسلوب الانتاج هذا ينحصر في استخدام أدوات العمل الاكثر فظاظة وغلاظة التي يصعب افسادها نظراً لفظاظتها وغلاظتها . ولذلك ، فقبل الحرب الأهلية كانت تستخدم في الولايات الاسترقاقية المتاخمة لخليج المكسيك

وهكذا ، فالفرق بين العمل بوصفه خالقاً للقيمة الاستعمالية ، والعمل نفسه بوصفه خالقاً للقيمة ، هذا الفرق الذي استخلصناه سابقاً من تحليل البضاعة ، يظهر الآن كفرق بين جانبين مختلفين لعملية الانتاج .

ان العملية الانتاجية ، بوصفها وحدة لعملية العمل وعملية تكوين القيمة ، هي عملية انتاج البضائع ؛ وبوصفها وحدة لعملية العمل وعملية ازدياد القيمة هي عملية الانتاج الرأسمالية ، هي الشكل الرأسمالي للانتاج البضاعي .

لقد وردت الاشارة سابقاً الى أن عملية ازدياد القيمة لا تبالي اطلاقاً بما اذا كان العمل الذي استملكه الرأسمالي عملاً بسيطاً ، عملاً اجتماعياً

حاريث من تصميم صيني قديم تحفر الأرض كالخنزير أو الخلد ، دون أن تعمل التلم ودون أن تقلب التربة . قارن J. E. *Cairnes.* «The Salve Power». London, 1862, p. 46 sqq. ويقول اولمستيد فيما يقوله في كتابه «Sea Board Slave States» : « لقد أظهروا لي هنا أدوات لا يسمح أي انسان عاقل لنفسه بأن يرهق بها العامل المأجور ؛ لثقلها وغلاظتها المفرطان يزيدان العمل ، حسب اعتقادي ، بنسبة ١٠ ٪ على أقل تقدير بالمقارنة مع تلك الأدوات التي تستخدم عندنا عادة . ولكنهم أكدوا لي أنه سيكون من غير المجدي اقتصادياً ، في ظل الاستخدام الغليظ والفظ الذي تتعرض له هذه الأدوات من قبل العبيد ، أن تقدم لهؤلاء الأخيرين أدوات أقل وزناً وفظاظة ، وأن تلك الأدوات التي نقدمها لعمالنا على الدوام ، علماً بأننا نستدر منفعة من ذلك ، لم تكن لتبقى سليمة يوماً واحداً في حقول القمح في فرجينيا على الرغم من أن التربة هنا أكثر سهولة للفلاحة وأقل اكتظاظاً بالحجارة مما لدينا . وكان الأمر كذلك أيضاً عندما سألت لماذا استبدلت الخيول بالبغال في سائر المزارع ، فان الحجة الأولى ، والاكثر اقناعاً بالطبع ، كانت التالية وهي أن الخيول لا تستطيع تحمل تلك المعاملة التي تتعرض لها على الدوام من جانب الزنوج ؛ فالخيول تهلك أو تتشوه دائماً بسرعة من جراء ذلك ، في حين أن البغال تتحمل الضرب ونقص العلف ولا يلحق بها من ذلك ضرر ملحوظ ، ولا تصاب بالبرد ولا تمرض اذا أهمل أمرها أو أرهقت بالعمل . ومع ذلك ، ما ان اقترب من نافذة الغرفة التي اكتب فيها ، حتى أرى في كل مرة تقريباً معاملة المواشي بصورة لو رآها أي مزارع تقريباً في الشمال لأقدم فوراً على طرد العامل » [ص ٤٦ ، ٤٧] .

متوسطاً ، أم عملاً اكثر تعقيداً ، عملاً ذا ثقل نوعي أعلى . وان العمل الذي له شأن عمل أعلى وأعقد بالمقارنة مع العمل الاجتماعي المتوسط ، هو مظهر لقوة عمل يتطلب تكوينها تكاليف أعلى ويتطلب انتاجها وقتاً أطول ، ولذلك فهي تملك قيمة أعلى من قيمة قوة العمل البسيطة . واذا كانت قيمة هذه القوة أعلى فانها تتجلى مقابل ذلك في عمل أعلى ، وتتجسد لذلك في قيم أعلى نسبياً خلال فترات زمنية متساوية . ولكن مهما يكن الفرق في الدرجة بين عمل الغزّال وعمل الصائغ ، فان تلك الحصة من العمل التي لا يعوّض بها الصائغ الا عن قيمة قوة عمله الذاتية ، لا تتميز كيفياً بشيء عن تلك الحصة الاضافية من العمل التي يخلق بها القيمة الزائدة . وفي كلتا الحالتين لا تنجم القيمة الزائدة الا بنتيجة الفائض الكمي من العمل ، بنتيجة ديمومة أطول لعملية العمل بعينها : في احدى الحالتين عملية انتاج الغزل ، وفي الحالة الأخرى عملية انتاج المصوغات * .

---

* ان الفرق بين العمل المعقد والعمل البسيط ، بين «skilled» [« المؤهل »] و«unskilled labour» [« العمل غير المؤهل »] يقوم جزئياً على مجرد الأوهام ، أو على الأقل ، على الفوارق التي كفت منذ زمن بعيد عن أن تكون واقعية ولا تزال قائمة الا بوصفها اعراف تقليدية ؛ وجزئياً على وضع اكثر ضعفاً لفئات معينة من الطبقة العاملة ، الأمر الذي لا تتمكن هذه الفئات بسببه من أن تتوصل الى الحصول ، كالآخرين ، على مقابل قوة عملها حسب قيمتها . وان الملابسات الصدفية تلعب في ذلك دوراً كبيراً الى حد بحيث أن أنواعاً واحدة بعينها من العمل تتبادل الأماكن . وعلى سبيل المثال ، فحيث ضعفت القوى الجسدية للطبقة العاملة ونضبت نسبياً ، كما يلاحظ ذلك في سائر البلدان ذات الانتاج الرأسمالي المتطور ، فان تلك الأعمال الفظة التي تتطلب قوة عضلية كبيرة تشغل على العموم درجة أعلى بالمقارنة مع أعمال اكثر دقة بكثير ، وتهبط هذه الأخيرة الى درجة العمل البسيط ؛ مثلا يشغل عمل bricklayer [راصف الآجر] درجة اكثر علواً بكثير في انكلترا من عمل نساجي الأقمشة الموشاة . ومن جهة أخرى نجد أن عمل fustian cutter (جزاز الصوف) يدرج في عداد « العمل البسيط » على الرغم من أنه يتطلب جهداً جسدياً كبيراً وهو ، بالاضافة الى ذلك ، ضار جداً بالصحة . بيد أنه لا ينبغي الظن أن ما يسمى «skilled labour» يشغل

ومن جهة ثانية ففي كل عملية لتكوين القيمة يجب ارجاع العمل الأعلى دائماً الى العمل الاجتماعي المتوسط ، مثلاً ارجاع يوم واحد من العمل الأعلى الى **س** يوم من العمل البسيط * . وبالتالي ، فاننا نتجنب عملية لا لزوم لها ونبسّط التحليل اذا افترضنا أن العامل الذي يستخدمه الرأسمال ينفّذ عملاً بسيطاً ، عملاً اجتماعياً متوسطاً .

مكاناً كبيراً من الناحية الكمية في العمل القومي . وتدل حسابات لينج على أن معيشة اكثر من ١١ مليوناً في انكلترا (وويلز) تقوم على أساس العمل البسيط . واذا طرحنا من أصل ١٨ مليوناً ، هو عدد السكان في وقت كتابة مؤلفه ، مليوناً من الارستقراطيين ومليوناً ونصف المليون من المعدمين والمتشردين والمجرمين والأشخاص الذين يعيشون على العهر والخ ، لتبقى لدينا ٤ ٦٥٠ ٠٠٠ شخص من الطبقة المتوسطة ، بمن في ذلك أصحاب الدخل الثابت والموظفون والكتاب والرسامون ومعلمو المدارس والخ . وبغية الحصول على ٤ ٢/٣ مليون هذه فانه يدرج في عداد القسم العامل من الطبقة المتوسطة ، بالاضافة الى المصرفيين والخ ، كافة « عمال الفبارك » الذين يحصلون على أجور أفضل ! وحتى ان bricklayers يدخلون في فئة « عمال العمل المعقد » . وبعد ذلك يبقى لديه عدد ١١ مليوناً آنف الذكر . (*S. Laing.* «National Distress etc.». London, 1844 [p. 51—52]). « ان الطبقة الكبيرة ، التي لا تستطيع ان تقدم شيئاً مقابل الغذاء ما عدا العمل البسيط ، تشكل الكتلة الرئيسية من الشعب » (*James Mill* في مقالة «Colony» . ملحق «Encyclopaedia Britannica», 1831).

* « عندما يشيرون الى العمل كمقياس للقيمة يفترضون بالضرورة عملا من نوع معين ... ومن السهل تحديد نسبته الى الأنواع الأخرى من العمل » ([*J. Cazenove.*] «Outlines of Political Economy». London, 1832, p. 22, 23).

الفصل السادس

رأس المال الثابت ورأس المال المتغير

ان العوامل المختلفة لعملية العمل تشترك على نحو مختلف في تكوين قيمة الناتج .

فالعامل يضم قيمة جديدة الى موضوع العمل اذ يضم اليه كمية معينة من العمل مهما كان المحتوى الملموس والهدف والطابع التكنيكي لهذا العمل . ومن جهة أخرى نجد من جديد قيم وسائل الانتاج المستهلكة على صورة أقسام مكونة لقيمة الناتج ، مثلاً قيمة القطن والمغازل في قيمة الغزل . اذن ، تُحفظ قيمة وسائل الانتاج بانتقالها الى الناتج . ويجري هذا الانتقال في اثناء تحول وسائل الانتاج الى ناتج ، أي في عملية العمل ، وهو يتحقق بواسطة العمل . ولكن على أي نحو ؟

ان العامل لا يعمل بصورة مزدوجة في وقت واحد بالذات : مرة من أجل أن يضم بعمله القيمة الى القطن ، ومرة أخرى من أجل الحفاظ على قيمة القطن القديمة ، أو والأمر سواء بسواء ، من أجل أن ينقل الى الناتج ، الى الغزل ، قيمة القطن الذي يعالجه وقيمة المغازل التي يعمل بها . انه يحافظ على القيمة القديمة عن طريق مجرد ضم القيمة الجديدة . ولكن بما أن ضم القيمة الجديدة الى موضوع العمل والحفاظ على القيم القديمة في الناتج هما نتيجتان مختلفتان تماماً ، يتوصل اليهما العامل خلال وقت واحد بالذات ، على الرغم من أنه لا يعمل في هذا الوقت

بصورة مزدوجة ، فمن الواضح أن ازدواجية النتيجة هذه لا يمكن أن تفسر سوى بالطابع المزدوج لعمله نفسه . ففي وقت واحد بالذات يجب على العمل أن يخلق القيمة بفضل خاصيته المعينة ، كما يجب عليه أن يحفظ القيمة أو ينقلها بفضل خاصيته الأخرى .

فعلى أي نحو يضم كل عامل وقت العمل ، ولذلك والقيمة أيضاً ؟ دائماً وفقط بشكل عمله المنتج المتميز . فالغزال لا يضم وقت العمل الا بالغزل ، والنساج بالنسج والحداد بالحدادة . وليس الا بنتيجة ذلك الشكل الملائم الذي يضمون به العمل بوجه عام ، ولذلك والقيمة الجديدة أيضاً ، أي بنتيجة الغزل والنسج والحدادة ، بنتيجة ذلك تصبح وسائل الانتاج — القطن والمغازل ، والغزل والمنسج ، والحديد والسندان — عناصر لتكوين الناتج ، لتكوين قيمة استعمالية جديدة * . ويتلاشى الشكل القديم لقيمتها الاستعمالية ولكن فقط ليتجلى فيما بعد في شكل جديد للقيمة الاستعمالية . ولكن لقد تبين عند معالجة عملية تكوين القيمة أنه بقدر ما تُستهلك القيمة الاستعمالية بصورة مجدية لانتاج قيمة استعمالية جديدة ، فان وقت العمل ، الضروري لتكوين القيمة الاستعمالية المُستعملة ، يشكل قسماً من وقت العمل الضروري لتكوين القيمة الاستعمالية الجديدة ، أي أنه عبارة عن وقت العمل المنقول من وسائل الانتاج المستهلكة الى الناتج الجديد . اذن ، فالعامل يحافظ على قيم وسائل الانتاج المستهلكة أو ينقلها الى الناتج كأجزاء مكوّنة لقيمة الأخير ليس عن طريق ضم عمله بصورة عامة ، بل بنتيجة الطابع النافع الخاص ، بنتيجة الشكل المنتِج المتميز لهذا العمل الذي يجري ضمه . والعمل بوصفه

---

* « ان العمل يخلق شيئاً جديداً مكان الشيء الذي أفناه » («An Essay on the Political Economy of Nations». London, 1821, p. 13).

نشاطاً انتاجياً ملائماً — الغزل والنسج والحدادة — يبعث وسائل الانتاج من الأموات بمجرد أن يمسها ، واذ يحيي وسائل الانتاج هذه يحولها الى عوامل لعملية العمل ويتحد معها في المنتجات .

لو لم يكن العمل المنتج المتميز للعامل هو الغزل لما حوّل القطن الى غزل ، ولما نقل بالتالي قيمة القطن والمغازل الى الغزل . وبالعكس ، لو غيّر ذاك العامل نفسه المهنة وأصبح نجاراً ، فانه سيضم بيوم عمله القيمة الى المادة المناسبة . اذن ، انه يضمها بعمله ليس لأن الأخير هو عمل غزل أو عمل نجارة ، بل لأنه عمل مجرد ، عمل اجتماعي بوجه عام ، وهو يضم مقداراً محدداً من القيمة ليس لأن عمله يملك مضموناً نافعاً خاصاً ، بل لأنه يستمر في خلال وقت محدد . وهكذا ، فعمل الغزال بخاصيته المجردة العامة ، بوصفه انفاقاً لقوة العمل البشرية ، يضم قيمة جديدة الى قيمة القطن والمغازل ، بينما ينقل بخاصيته الملموسة الخاصة النافعة ، بوصفه عملية غزل ، قيمة وسائل الانتاج هذه الى الناتج ، وبذلك يحافظ على قيمتها في الناتج . ومن هنا ازدواجية نتيجة العمل المتحقق في وقت واحد بعينه .

ان القيمة الجديدة تُضم بمجرد ضم كمية من العمل ، أما بنتيجة الكيفية الخاصة للعمل المضموم فيحافظ في الناتج على القيم القديمة لوسائل الانتاج . وان هذا التأثير ذا الجانبين لعمل واحد بعينه ، كنتيجة للطابع المزدوج لهذا الأخير يتكشف بجلاء في ظواهر مختلفة .

لنفترض أن اختراعاً ما يتيح للغزال امكانية غزل كمية من القطن في خلال ٦ ساعات قدر ما كان يغزله سابقاً في خلال ٣٦ ساعة . وان عمله بوصفه نشاطاً منتجاً مجدياً قد ازداد قوة ٦ أمثال . وتضاعف ناتجه ٦ أمثال : ٣٦ رطلاً من القطن بدلاً من ٦ أرطال . ولكن هذه الأرطال الـ٣٦ من القطن تمتص الآن وقت عمل بقدر ما كانت تمتصه سابقاً ٦

أرطال . و يُضم اليها عمل جديد يقل بـ ٦ أمثال مما كان في ظل الأساليب السابقة ، ولذلك لا يضم سوى سدس تلك القيمة التي كانت تضم سابقاً . ومن جهة أخرى ، فان الناتج ، أي ٣٦ رطلاً من الغزل ، يحتوي الآن ستة أمثال قيمة القطن . وفي خلال هذه الساعات الـ ٦ لعملية الغزل قد حفظ ونقل الى الناتج ٦ أمثال قيمة المادة الخام ، وذلك على الرغم من أنه تُضم الآن الى الكمية نفسها من المادة الخام قيمة جديدة أقل بـ ٦ أمثال . وهذا ما يدل على مدى تميز خاصية العمل التي يحافظ بفضلها على القيم في خلال عملية متصلة واحدة بعينها ، عن خاصيته تلك التي يخلق القيمة بفضلها . وبقدر ما يكون وقت العمل الضروري المنفق في أثناء عملية الغزل على كمية معينة من القطن اكبر فان القيمة الجديدة المضمومة الى القطن تكون اكبر ، ولكن بقدر ما تكون كمية أرطال القطن المغزولة في خلال هذا القدر من وقت العمل اكبر فان القيمة القديمة المحفوظة في الناتج تكون اكبر .

لنفترض ، على العكس ، أن انتاجية عمل الغزل بقيت ثابتة بلا تغير ، اذن فمن أجل تحويل رطل واحد من القطن الى غزل يحتاج الغزال الى نفس المقدار من الوقت الذي كان يحتاج اليه سابقاً . ولكن لنفترض ، أن القيمة التبادلية للقطن تغيرت وأن سعره ارتفع أو انخفض الى ستة أمثال . ففي كلتا الحالتين يستمر الغزال في ضم وقت العمل نفسه ، وبالتالي القيمة نفسها ، الى الكمية المعنية من القطن ، وهو ينتج في كلتا الحالتين الكمية نفسها من الغزل في خلال الوقت ذاته . الا أن القيمة التي ينقلها من القطن الى الغزل ، أي الى الناتج ، تكون في احدى الحالتين اقل بـ ٦ أمثال ، وفي الحالة الأخرى اكبر بـ ٦ أمثال مما كانت عليه سابقاً . ويحدث الأمر نفسه أيضاً اذا أصبحت وسائل العمل أغلى أو أرخص ، الا أنها ستبقى تؤدي كالسابق الخدمة نفسها في عملية العمل .

واذا بقيت الشروط التكنيكية لعملية الغزل بلا تغير ، ولم تطرأ كذلك أية تغيرات على قيمة وسائل الانتاج المناسبة ، فان الغزال سيستهلك في خلال وقت العمل بعينه كمية نفسها من المواد الخام كما في السابق ، وماكينات بالقيمة نفسها كما في السابق . وفي هذه الحالة فان القيمة التي يحافظ عليها في الناتج تتناسب طردياً مع تلك القيمة الجديدة التي يضمها . فهو يضم في غضون أسبوعين عملاً اكبر بمرتين مما في أسبوع واحد ، وبالتالي قيمة اكبر بمرتين ، وفي الوقت ذاته فانه يستهلك مادة اكثر بمرتين تمثل قيمة اكبر بمرتين ، ويُبلي ماكينات اكثر بمرتين تمثل قيمة اكبر بمرتين ؛ وبذلك فانه يحافظ في ناتج الأسبوعين على قيمة اكبر بمرتين مما في ناتج الأسبوع الواحد . وفي ظل شروط الانتاج المعنية غير المتغيرة يحافظ العامل على قيمة اكبر بقدر ما تكون القيمة التي يضمها اكبر ؛ ولكنه يحافظ على قيمة اكبر ليس لأنه يضم قيمة اكبر ، بل لأنه يضمها في ظل ظروف غير متغيرة وغير متوقفة على عمله الذاتي .

وبالطبع يمكن القول بمعنى نسبي معين ان العامل يحافظ دوماً على القيم القديمة بنفس النسبة التي يضم بها القيمة الجديدة . فمهما تغيرت قيمة القطن ، سواء ارتفع سعره من شلن واحد الى شلنين أم أصبح أرخص بـ ٦ بنسات ، فان العامل يحافظ دوماً في ناتج الساعة الواحدة على قيمة للقطن أقل بمرتين مما في ناتج الساعتين . ومن ثم ، اذا تغيرت انتاجية عمله ، اذا ارتفعت أو انخفضت ، فانه يغزل في خلال ساعة عمل واحدة مثلاً قطناً اكثر أو أقل مما في السابق ، وطبقاً لذلك يحافظ في ناتج ساعة العمل الواحدة على قيمة للقطن اكبر أو أقل . ولكنه في كافة الحالات يحافظ في ساعتي عمل على قيمة اكبر بمرتين مما في ساعة عمل واحدة .

ان القيمة ، اذا تركنا جانباً تعبيرها الرمزي الصرف برمز القيمة ، لا توجد الا في هذه القيمة الاستعمالية أو تلك ، في هذا الشيء أو ذاك .

(ان الانسان نفسه ، اذا جرى اعتباره مجرد وجود لقوة العمل ، هو مادة من مواد الطبيعة ، هو شيء ، وان كان شيئاً حياً ، شيئاً واعياً ، أما العمل نفسه فهو التجلي المادي لهذه القوة) . لذلك فاذا ُفقدت القيمة الاستعمالية ُفقدت القيمة أيضاً . أما وسائل الانتاج فهي لا تفقد قيمتها في وقت واحد مع قيمتها الاستعمالية ، وذلك لأنها لا تفقد بنتيجة عملية العمل الشكل الأولي لقيمتها الاستعمالية الا لتحصل بالفعل في الناتج على شكل قيمة استعمالية أخرى . ولكن مهما كان هاماً بالنسبة للقيمة أن توجد بمظهر قيمة استعمالية ما ، فانها عديمة الاكتراث ، كما يدل على ذلك تحول البضائع ، في أية قيمة استعمالية بالذات توجد . وينجم من ذلك أن القيمة لا تنتقل في عملية العمل من وسائل الانتاج الى الناتج الا بذلك القدر الذي تفقد به وسائل الانتاج قيمتها التبادلية مع قيمتها الاستعمالية المستقلة . وهي لا تنقل الى الناتج سوى تلك القيمة التي تفقدها كوسائل انتاج . ولكن الأمر يختلف من هذه الناحية بالنسبة للعوامل المادية المختلفة لعملية العمل .

ان الفحم الذي يحرقونه في موقد الماكينة يزول بلا أثر شأنه شأن الشحم الذي يشحمون به محور العجلة والخ . وتزول الأصبغة وغيرها من المواد المساعدة ، ولكنها تتجلى في خصائص الناتج . والمادة الخام تشكل ماهية الناتج ، الا أنها تغير شكلها هي . وبالتالي ، فان المادة الخام والمواد المساعدة تفقد ذلك الشكل المستقل الذي دخلت به في عملية العمل بوصفها قيماً استعمالية . ولكن الأمر يختلف بالنسبة لوسائل العمل بالذات . فالأداة والماكينة ومبنى الفابريكة والبرميل والخ لا تخدم في عملية العمل الا طالما بقيت محافظة على شكلها الأولي ، طالما بقيت قادرة على الدخول في عملية العمل غداً بذلك الشكل نفسه الذي دخلت به فيها البارحة . وكشأنها في حياتها ، أي ابّان عملية العمل ، فانها تحافظ تجاه الناتج

على شكلها المستقل كما تحافظ عليه بعد موتها . وان جثث الماكينات والأدوات والمشاغل والخ تواصل وجودها كالسابق بصورة مستقلة عن المنتجات التي ساهمت هي في تكوينها . واذا نظرنا الآن الى كامل الفترة التي تخدم في خلالها وسيلة العمل هذه ، منذ يوم دخولها المشغل وحتى اليوم الذي تلقى فيه الى موضع القمامة ، لرأينا أن قيمتها الاستعمالية قد استهلكت بالكامل من قبل العمل في خلال تلك الفترة ، ولذلك انتقلت قيمتها التبادلية بكاملها الى الناتج . مثلاً ، اذا قضت ماكينة غزل نحبها في خلال ١٠ سنوات فان قيمتها تكون قد انتقلت بالكامل في سير عملية العمل لمدة ١٠ سنوات الى ناتج السنوات العشر . اذن ، ان فترة حياة وسيلة العمل تشمل عدداً اكبر أو أقل من عمليات العمل التي تتكرر بواسطتها على الدوام من جديد وجديد . والأمر بالنسبة لوسيلة العمل هو كشأنه بالنسبة للانسان أيضاً . فحياة كل انسان تتناقص يومياً بـ ٢٤ ساعة . ولكن ليس مكتوباً على جبين الانسان بكم يوم نقصت حياته . الا أن ذلك لا يعرقل شركات التأمين على الحياة من استخلاص استنتاجات صائبة جداً ، والأهم من ذلك نافعة جداً ، انطلاقاً من متوسط طول حياة الناس . والأمر نفسه فيما يتعلق بوسائل العمل أيضاً . فمعروف من الخبرة كم من الوقت بالمتوسط يمكن أن توجد وسيلة العمل المعنية ، كنوع معين من الماكينات مثلاً . لنفترض، أن هذه الماكينة يمكنها الحفاظ على قيمتها الاستعمالية في عملية العمل لمدة ستة أيام فقط . فهي تفقد في هذه الحالة $\frac{1}{6}$ قيمتها الاستعمالية بالمتوسط في كل يوم عمل ، ولذلك تنقل الى الناتج اليومي $\frac{1}{6}$ قيمتها . وبهذه الطريقة يحسب بلى جميع وسائل العمل ، مثلاً الفقدان اليومي لقيمتها الاستعمالية وما يطابق ذلك من نقل يومي لقيمتها الى الناتج .

من هنا يتبين بوضوح تام أن وسيلة الانتاج لا تعطي أبداً للناتج قيمة اكبر مما تفقده في عملية العمل بنتيجة افناء قيمتها الاستعمالية الذاتية .

واذا لم تكن وسيلة الانتاج تملك قيمة ولذلك لم يكن لديها ما تفقده ، أي لو لم تكن هي نفسها ناتجاً للعمل البشري ، لما نقلت الى الناتج اذن أية قيمة . ولكانت تخدم في تكوين القيمة الاستعمالية دون أن تشترك في تكوين القيمة التبادلية . هكذا هو الأمر فيما يتعلق بسائر وسائل الانتاج التي قدمتها الطبيعة بدون مساهمة الانسان ، أي الأرض ، والرياح والمياه ، والحديد في عروق الفلزات ، والشجر في الغابات العذراء ، والخ .

وتبرز هنا أمامنا ظاهرة هامة أخرى . لنفترض أن قيمة الماكينة تساوي مثلاً ١٠٠٠ جنيه استرليني ، ولنفترض أنها تبلى في غضون ١٠٠٠ يوم . ففي هذه الحالة ينتقل $\frac{١}{١٠٠٠}$ من قيمة الماكينة يومياً منها الى ناتجها اليومي . وفي الوقت ذاته تستمر الماكينة بكاملها ، وان كان بقوة حيوية متناقصة ، بالعمل في عملية العمل . وبذلك يظهر أن عنصراً معيناً لعملية العمل ، وسيلة الانتاج المعينة ، يشترك اشتراكاً كاملاً في عملية العمل ، بينما لا يشتركان الا جزئياً في عملية تكوين القيمة . وان الفرق بين عملية العمل وعملية تكوين القيمة ينعكس هنا على عواملهما المادية بحيث أن وسيلة انتاج واحدة بعينها ، بوصفها عنصراً لعملية العمل ، تدخل بالكامل في عملية الانتاج المعنية ، بينما تدخل بأجزاء ، بوصفها عنصراً لتكوين القيمة *.

---

* لا يدور الكلام هنا عن تصليح وسائل العمل ، الماكينات والمباني والخ . فالماكينة التي يجري تصليحها تظهر ليس كوسيلة عمل ، بل كمادة للعمل . ولا يجري العمل بواسطتها ، بل يعالجونها هي نفسها من أجل ازالة الأعطال في قيمتها الاستعمالية . وبغية خدمة هدفنا يمكننا على الدوام اعتبار أعمال التصليح هذه داخلة في ذلك العمل الذي يقتضيه الأمر من أجل انتاج وسيلة العمل . ان الكلام في النص يدور عن ذلك البلى الذي لا يمكن لأي طبيب أن يداويه ، والذي يؤدي الى الموت رويداً رويداً ، عن « ذلك النوع من البلى الذي يستحيل اصلاحه من آونة الى اخرى ، والذي ، عندما يتعلق الأمر بالسكين مثلا ، يؤدي بها في نهاية المطاف الى حالة تجعل السكاكيني يقول انها لم تعد تستحق الاصلاح » . ولقد رأينا في النص أن الماكينة مثلا تدخل بالكامل في كل عملية عمل على حدة ، ولكنها لا تدخل الا

ومن جهة أخرى ، فعلى العكس ، يمكن لوسيلة الانتاج أن تدخل بالكامل في عملية تكوين القيمة ، على الرغم من أنها لا تدخل في عملية العمل الا بجزء فقط . لنفترض أنه يجري عند الغزل فقدان ١٥ رطلاً من القطن يومياً من أصل ١١٥ رطلاً ، وتلك الأرطال لا تنتج غزلا ، بل devil's dust [غبار الشيطان] فقط . ولكن ، اذا كانت هذه الفضلات البالغة ١٥ رطلاً تعتبر عادية ، واذا كان يستحيل تجنبها في ظل الظروف المتوسطة لمعالجة القطن ، فان قيمة هذه الأرطال الـ ١٥ من القطن ، التي لا تشكل عنصراً للغزل ، تدخل تماماً في قيمة الغزل شأنها شأن قيمة الـ ١٠٠ رطل التي تشكل مادة الغزل . فمن أجل انتاج ١٠٠ رطل من الغزل يقتضي الأمر تحويل القيمة الاستعمالية لـ ١٥ رطلاً من القطن الى غبار . اذن ، ان هلاك هذا القطن هو شرط لانتاج الغزل . ولذلك بالذات فهو ينقل قيمته الى الغزل . وينطبق ذلك على كافة مخلفات عملية العمل ، على أقل تقدير طالما أن هذه المخلفات لا تشكل من جديد وسائل انتاج جديدة ولذا لا تشكل من جديد قيماً استعمالية مستقلة . ومثلاً يمكن في الفبارك

بالأجزاء في عملية تكوين القيمة ككل . ولذا يمكننا أن نقدر على النحو الواجب الخلط التالي للمفاهيم : « يقول السيد ريكاردو عن ذلك الجزء من عمل صنع الماكينات المنفق على انتاج ماكينة للجوارب » انه متضمن في قيمة زوج من الجوارب مثلا. «الا أن كل العمل الذي ينتج كل زوج من الجوارب ... يشمل كل عمل صانع الماكينات ، وليس جزءاً منه ؛ ذلك لأنه على الرغم من أن الماكينة الواحدة تصنع أزواجاً عديدة ، الا أنه لا يمكن صنع ولا زوج واحد من هذه الأزواج بدون استخدام كافة أجزاء الماكينة ». («Observations on certain verbal disputes in Political Economy, particularly relating to Value, and to Demand and Supply». London, 1821, p. 54). ان المؤلف ، «wiseacre» [« المتعالم »] المعجب للغاية بنفسه، محق في تشوشه وفي جدله أيضاً فقط بمعنى واحد ، وهو أنه لا ريكاردو ولا أي اقتصادي آخر لا قبله ولا بعده ، لم يميزوا بدقة بين جانبي العمل ، ولذلك لم يقدموا تحليلا لدوريهما المختلفين في تكوين القيمة .

الكبيرة لصناعة الماكينات بمنانشستر رؤية جبال من مخلفات الحديد على شكل نثارة تنتج عن عمل ماكينات هائلة ؛ وفي المساء يجري نقل هذه المخلفات في عربات ضخمة من الفابريكة الى مصنع الحدائد ، ومن هناك تعود من جديد في اليوم التالي الى الفابريكة على شكل حديد مصمت .

وفقط بقدر ما تفقد وسائل الانتاج في خلال عملية العمل القيمة التي كانت موجودة بشكل القيم الاستعمالية القديمة لوسائل الانتاج هذه ، فانها تنقل قيمة الى الشكل الجديد للناتج . وان الحد الأقصى للقيمة التي يمكن أن تفقدها في عملية العمل محدد ، على ما يبدو ، بذلك المقدار الأولي للقيمة الذي كانت قد دخلت به في عملية العمل ، أو بوقت العمل الضروري لانتاجها هي نفسها . لذا لا تستطيع وسائل الانتاج أبداً أن تضم الى الناتج قيمة اكبر من تلك التي تملكها هي ، وذلك بغض النظر عن عملية العمل التي تخدم فيها . ومهما كانت نافعة مادة العمل المعينة والماكينة المعينة ووسيلة الانتاج المعينة ، الا أنها اذا كانت تساوي ١٥٠ جنيهاً استرلينياً ، ٥٠٠ يوم عمل على سبيل الافتراض ، فانها لن تضم أبداً اكثر من ١٥٠ جنيهاً استرلينياً الى ذلك الناتج الذي تُستخدم هي من أجل صنعه . وان قيمتها تتحدد ليس بعملية العمل تلك التي تدخل فيها كوسيلة انتاج ، بل بعملية العمل تلك التي تخرج منها كناتج . وهي لا تخدم في عملية العمل الا كقيمة استعمالية ، الا كشيء ذي خصائص نافعة ، ولذلك فانها لن تقدم للناتج أية قيمة ان لم تكن هي مالكة للقيمة قبل دخولها في العملية * .

---

* من السهل لذلك فهم كل خراقة ج . ب . ساي السخيف الذي يريد اشتقاق القيمة الزائدة (الفائدة المئوية ، والربح ، والريع) من «services productifs» [« الخدمات المنتجة »] التي تقدمها وسائل الانتاج – الأرض ، والأدوات ، والجلود ، والخ – بواسطة قيمها الاستعمالية في عملية العمل . وان السيد ولهلم روشر ، الذي لا يني أبداً عن أن يسجل

عندما يحول العمل المنتج وسائل الانتاج الى عناصر لتكوين الناتج الجديد ، يجري نوع من تناسخ الروح في قيمتها . فهي تتناسخ من الجسد المستهلَك الى الجسد المتكون مجدداً . ولكن تناسخ الروح هذا يبدو وكأنه يجري من خلف ظهر العمل الفعلي . فلا يمكن للعامل أن يضم عملاً جديداً ، ولا يمكنه بالتالي أن يخلق قيمة جديدة ، بدون الحفاظ على القيم القديمة ، ذلك لأنه يجب عليه أن يضم العمل في كل مرة بشكل نافع معيّن ، الا أنه لا يستطيع أن يضمه بشكل نافع بدون تحويل المنتجات الى وسائل انتاج للناتج الجديد وبدون نقل قيمتها بذلك الى الناتج الجديد . اذن ، ان حفظ القيمة بواسطة ضم القيمة هو هبة من الطبيعة تتجلى في فعل قوة

بالأسود على الأبيض تلفيقات تبريرية بارعة ، يهتف : « ان ج . ب . ساي («Traité», t. I, ch. 4) يلاحظ بصورة صحيحة جداً : « ان القيمة التي ينتجها معصر زيت ، بعد اقتطاع جميع التكاليف ، هي عبارة عن شيء جديد ما يختلف جوهرياً عن العمل الذي كان قد خلق معصر الزيت نفسه » » («Die Grundlagen der Nationalökonomie», 3. Aufl., 1858, S. 82, الملاحظة) صحيح جداً ! فان « الزيت » الذي أنتجه معصر الزيت هو شيء يختلف جداً عن العمل الذي اقتضاه تشييد المعصر . وان السيد روشر يقصد بـ « القيمة » شيئاً مثل « الزيت » ، لأن « الزيت » يملك قيمة ، ولكن وباعتبار أنه يوجد « في الطبيعة » زيت معدني ، وان لم يكن « بصورة كبيرة جداً » نسبياً ، فانه يسجل ملاحظة أخرى : « انها » (الطبيعة) « لا تنتج اطلاقاً تقريباً قيماً تبادلية ! » [المصدر السابق ، ص ٧٩] . وان شأن طبيعة روشر مع القيمة التبادلية لهو كشأن الفتاة الحمقاء مع الطفل الذي « كان صغيراً جداً » . وهذا « العالم » نفسه («savant sérieux») يلاحظ أيضاً فيما يتعلق بالامر المذكور أعلاه : « ان مدرسة ريكاردو تدخل عادة ضمن مفهوم العمل الرأسمال أيضاً باعتباره « عملا موفراً » . وهذا ليس بارعاً (!) ، لأن (!) مالك الرأسمال (!) قد (!) قام مع ذلك (!) باكثر (!) من مجرد (؟ !) الانتاج (؟) و(؟ ؟) حفظه (ماذا ؟) : وبالذات (؟ ! ؟) لقد كبح نفسه عن الاستمتاع ، ومقابل ذلك فانه يطلب مثلا (! ! !) الفائدة المئوية » (المصدر السابق [ص ٨٢]) . ولكم هو « بارع » هذا « الأسلوب التشريحي- الفيسيولوجي » في الاقتصاد السياسي ، الذي يشتق « القيمة » من « المطلب » بكل بساطة !

العمل ـ العمل الحي ، هبة من الطبيعة لا تكلف العامل شيئاً ، ولكنها تعود على الرأسمالي بالكثير ، أي أنها تؤمن له الحفاظ على القيمة الأساسية الموجودة * . وطالما بقيت الأمور تسير بنجاح ، فان الرأسمالي يكون مشغولاً جداً باستدرار الربح مما يحول بينه وبين ملاحظة هبة العمل المجانية هذه . وان التوقفات الارغامية لعملية العمل ، الأزمات ، تجعل هذه الهبة ملحوظة من قبل الرأسمالي الى حد يستطيع معه لمسها ** .

تستهلك في وسائل الانتاج على العموم قيمتها الاستعمالية التي يخلق

---

* « ان العمل البشري ... من بين سائر أدوات الانتاج المزرعي ، هو الذي يمكن للمزارع أن ينتظر منه بالدرجة الأولى استعادة رأسماله . أما الأداتان الأخريان – مواشي الجر و ... عربات النقل والمحاريث والرفوش والخ ، فليستا بشيء على الاطلاق بدون التوحد مع كمية معينة من الأول » (*Edmund Burke.* «Thoughts and Details on Scarcity, originally presented to the Rt. Hon. W. Pitt in the Month of November 1795», edit. London, 1800, p. 10).

** في عدد « التايمز » بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٨٦٢ يتشكى أحد الصناعيين الذي يشتغل في فابريكته للغزل ٨٠٠ عامل وتستهلك فيها أسبوعيا بالمتوسط ١٥٠ بالة من قطن الهند الشرقية أو حوالى ١٣٠ بالة من القطن الأمريكي ، يتشكى هذا الصناعي الى الجمهور من التكاليف السنوية الناجمة عن توقف العمل في الفابريكة . وهو يقدر هذه التكاليف بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه استرليني . ونجد بين هذه التكاليف غير الانتاجية الكثير من البنود التي لا تهمنا هنا ، مثل : الريع العقاري ، والضرائب ، وأقساط التأمينات ،ورواتب العاملين المستأجرين لمدة سنة ، المدير والمحاسب والمهندس والخ . ولكنه يضيف الى هنا أيضاً فيما بعد ١٥٠ جنيهاً استرلينياً تنفق على الفحم من أجل تدفئة الفابريكة من آن الى آخر وتشغيل الماكينة البخارية ، كما يضيف الى ذلك أجور العمال الذين يحافظون بعملهم المرحلي « على جاهزية » كل تجهيزات الماكينات . وأخيراً ، ثمة ١٢٠٠ جنيه استرليني على تلف الماكينات ، نظراً لأن « الطقس والقوى المدمرة الطبيعية لا تكف عن فعلها بسبب أن الماكينة البخارية متوقفة » . وهو يقول صراحة بهذا الصدد انه يؤخذ هذا المبلغ غير الكبير – ١٢٠٠ جنيه استرليني – فقط لأن الماكينات توجد في حالة بلى كبير .

العمل المنتجات عن طريق استهلاكها . أما قيمتها فلا تستهلك * في الواقع ، ولذلك لا يمكن أن يتجدد انتاجها . ويتم حفظها ، ولكن ليس لأنه تجري معها نفسها عملية ما في أثناء عملية العمل ، بل لأن تلك القيمة الاستعمالية التي وجدت هي بها في البداية ، على الرغم من أنها تزول ، الا أنها لا تزول سوى لتظهر في قيمة استعمالية أخرى . ولذا ، فان قيمة وسائل الانتاج تظهر من جديد في قيمة الناتج ، ولكن لا يتجدد انتاجها اذا توخينا الدقة . بل يجري انتاج قيمة استعمالية جديدة تظهر فيها مجدداً القيمة التبادلية القديمة ** .

ولكن الأمر مغاير لذلك فيما يتعلق بالعامل الذاتي لعملية العمل ، أي بالنسبة لقوة العمل التي تتجلى عندما تفعل . وفي حين أن العمل ينقل ، بفضل شكله الملائم ، قيمة وسائل الانتاج الى المنتجات وبذلك يحفظ

---

* « الاستهلاك الانتاجي : يشكل استهلاك البضاعة في ظله جزءاً من عملية الانتاج ... ولا تستهلك القيمة في هذه الحالات » (*S. Ph. Newman* ، المؤلف المذكور ، ص ٢٩٦) .

** نقرأ في أحد الكتب الدراسية الأمريكية الشمالية الذي صدر ربما في ٢٠ طبعة : « لا أهمية اطلاقاً للشكل الذي يظهر فيه الرأسمال مجدداً » . وبعد الاسترسال في تعداد شتى عناصر الانتاج التي تظهر قيمتها من جديد في الناتج ، يرد في الخاتمة : « ان شتى أنواع المواد الغذائية والألبسة والمساكن ، الضرورية لمعيشة وراحة الانسان ، تتعرض للتغير أيضاً . فهي تستهلك من وقت الى آخر ، وتظهر قيمتها مجدداً في القوة الجسدية والذهنية الجديدة للانسان التي يتشكل منها رأسمال جديد يمكن استخدامه في الانتاج من جديد » (*F. Wayland* ، المؤلف المذكور ، ص ٣١ ، ٣٢) . ودون الخوض في سائر الغرائب الأخرى نكتفي بالاشارة ، على سبيل المثال ، الى أنه ليس سعر الخبز ، بل عناصره المكونة للدم هي التي تظهر من جديد بقوة متجددة . وعلى العكس ، فما يظهر من جديد بمثابة قيمة للقوة ليست هي وسائل المعيشة ، بل قيمتها . وان وسائل المعيشة نفسها ، اذا كانت تساوي أقل بمرتين ، ستنتج القدر نفسه تماماً من العضلات والعظام والخ ، وباختصار نفس القوة بالضبط ، ولكن قوة لا تملك القيمة السابقة نفسها . وان هذا التحول « للقيمة » الى « قوة » ، وكل هذا الغموض المرائي يغطيان محاولة – باطلة بالطبع – لاشتقاق القيمة الزائدة من الواقع البسيط لعودة القيم الموظفة .

هذه القيمة ، فان كل لحظة في حركته تخلق قيمة اضافية ، قيمة جديدة . لنفترض أن عملية الانتاج تنقطع عند النقطة التي يكون العامل قد أنتج فيها معادل قيمة قوة عمله الذاتية ، عندما يكون قد ضم بعمله لمدة ٦ ساعات ، مثلاً ، قيمة بـ ٣ شلنات . وهذه القيمة تشكل فائضاً في قيمة الناتج علاوة على تلك العناصر لهذه الأخيرة التي تدين بمنشئها لقيمة وسائل الانتاج . وهذه انما هي القيمة الجديدة الوحيدة الناشئة في هذه العملية ، انما هي ذلك الجزء الوحيد في قيمة الناتج الذي أنتجته هذه العملية نفسها . وبالطبع ، فانها تعوّض ببساطة عن تلك النقود التي وظفها الرأسمالي عند شراء قوة العمل والتي أنفقها العامل نفسه على وسائل المعيشة . وازاء هذه الشلنات الثلاثة المنفقة فان القيمة الجديدة بـ ٣ شلنات تظهر كمجرد تجديد انتاج للأولى . ولكنها منتَجة مجدداً بالفعل ، وليس فقط بصورة ظاهرية ، كقيمة وسائل الانتاج . وان التعويض عن قيمة بقيمة أخرى يشترط هنا بخلق قيمة جديدة .

ولكننا نعلم الآن أن عملية العمل تستمر خارج تلك الحدود التي يتجدد فيها انتاج مجرد معادل قيمة قوة العمل ويُضم الى موضوع العمل . فبدلاً من الساعات الـ ٦ التي يمكن أن تكون كافية لذلك ، تستمر العملية ١٢ ساعة مثلاً . اذن ، ان مفعول قوة العمل لا يقتصر على تجديد انتاج قيمتها هي ، بل ويجري بالاضافة الى ذلك انتاج فائض في القيمة . وهذه القيمة الزائدة تشكل فائضاً في قيمة الناتج علاوة على قيمة العناصر المستهلكة من أجل تكوين الناتج ، أي علاوة على قيمة وسائل الانتاج وقوة العمل .

اننا بتصويرنا لتلك الأدوار المختلفة التي تضطلع بها العوامل المختلفة لعملية العمل في تكوين قيمة الناتج انما وصفنا بذلك وظائف مختلف الأقسام المكونة للرأسمال في عملية ازدياده الذاتي . ان الفائض في مجمل قيمة الناتج علاوة على مجموع قيمة العناصر التي تشترك في تكوينه ،

هو فائض للرأسمال الذي ازداد في قيمته علاوة على القيمة الأساسية الموظفة في البداية . وان وسائل الانتاج من جهة ، وقوة العمل من جهة أخرى ما هي الا أشكال مختلفة للوجود اتخذتها القيمة الأساسية الأولية بنتيجة نزعها للشكل النقدي عن نفسها وتحولها الى عوامل لعملية العمل .

وهكذا ، ان ذلك القسم من الرأسمال الذي يتحول الى وسائل انتاج ، أي الى مادة خام ومواد مساعدة ووسائل عمل ، لا يغير مقدار قيمته في عملية الانتاج . لذلك فأنا أسميه بالقسم الثابت للرأسمال ، أو باختصار ، الرأسمال الثابت .

وعلى العكس ، فذلك القسم من الرأسمال الذي تحول الى قوة عمل ، يغير قيمته في عملية الانتاج . فهو يجدد انتاج معادله الذاتي وعلاوة على ذلك فائضاً ، قيمة زائدة يمكنها أن تتغير بدورها وأن تكون اكبر أو أقل . وهذا القسم للرأسمال يتحول بصورة متواصلة من مقدار ثابت الى متغير . ولذلك فأنا أسميه بالقسم المتغير للرأسمال ، أو باختصار ، الرأسمال المتغير . وان تلك الأقسام المكونة للرأسمال التي تتمايز من وجهة نظر عملية العمل كعوامل موضوعية وذاتية ، كوسائل انتاج وقوة عمل ، تتمايز هي نفسها من وجهة نظر عملية ازدياد القيمة كرأسمال ثابت ورأسمال متغير .

ان مفهوم الرأسمال الثابت لا ينفي اطلاقاً الثورة في قيمة أقسامه المكونة . لنفترض أن رطل القطن يساوي اليوم ٦ بنسات ، وأن سعره سيرتفع غداً الى شلن واحد نتيجة لسوء محصول القطن . وان القطن السابق ، الذي يستمرون بمعالجته ، كان قد اشتري بقيمة ٦ بنسات ولكنه يضم الآن الى قيمة الناتج قسماً بشلن واحد . أما القطن الذي تم غزله ، والذي ربما يتداول في السوق بصورة غزل ، فانه يضم الى الناتج مقداراً اكبر بمرتين أيضاً من قيمته الأولية . ولكننا نرى أن هذه التغيرات في القيمة لا تتصل اطلاقاً بازدياد قيمة القطن في عملية الغزل نفسها . فلو أن القطن القديم لم

يدخل بعد في عملية العمل لأمكن الآن بيعه بشلن بدلاً من ٦ بنسات . وعلى العكس : فكلما قل عدد عمليات العمل التي مر بها كلما كانت هذه النتيجة أصح . ولذلك فقاعدة المضاربة هي : عند حدوث مثل هذه الثورات في القيمة تجب المضاربة بالمادة الخام بأقل شكل من أشكالها معالجة ، أي بالغزل قبل النسيج ، وبالقطن قبل الغزل . وينشأ تغير القيمة هنا في تلك العملية التي يجري فيها انتاج القطن ، وليس في تلك العملية التي يؤدي فيها وظيفة وسيلة الانتاج وبالتالي وظيفة الرأسمال الثابت . ومع أن قيمة البضاعة تتحدد بكمية ما تتضمنه من عمل ، الا أن هذه الكمية نفسها تتحدد اجتماعياً . فاذا تغير وقت العمل الضروري اجتماعياً لانتاج البضاعة ــ والحال ان كمية واحدة بعينها من القطن ، مثلاً ، في ظل ظروف غير مناسبة تمثل كمية عمل اكبر مما في ظل ظروف مناسبة ــ فان ذلك يمارس تأثيراً معاكساً على البضاعة القديمة التي تضطلع على الدوام بدور النسخة المنفردة وحسب لنوعها * ، والتي تقاس قيمتها على الدوام بالعمل الضروري اجتماعياً ، واذن فانها تقاس على الدوام بالعمل الضروري في ظل الظروف الاجتماعية القائمة في الوقت المعني .

وكشأن قيمة المادة الخام يمكن أن تتغير أيضاً قيمة وسائل العمل والماكينات والخ ، التي تشترك منذ حين في عملية الانتاج ، ولذا يمكن أن يتغير أيضاً ذلك القسم من القيمة الذي تنقله الى الناتج . ومثلاً ، اذا أسفر اختراع جديد عن امكانية صنع ماكينات من نوع معين بنفقات عمل أقل ، فان الماكينات القديمة تهبط قيمتها الى هذا الحد أو ذاك ، ولهذا السبب تنقل الى الناتج قيمة أقل نسبياً . ولكن ، ففي هذه الحالة أيضاً

---

* « ان كافة المنتجات التي هي من نوع واحد تشكل ، في الحقيقة ، كتلة واحدة يتحدد سعرها معاً بغض النظر عن الظروف الخاصة لكل حالة على حدة » (*Le Trosne* ، المؤلف المذكور ، ص ٨٩٣) .

ينشأ تغير القيمة خارج عملية الانتاج تلك التي تؤدي فيها الماكينة وظيفة وسيلة الانتاج . وهي في هذه العملية لا تنقل أبداً قيمة اكبر من تلك التي تملكها بغض النظر عن هذه العملية .

وكما أن التغير في قيمة وسائل الانتاج ، على الرغم من أنه يمارس تأثيره الراجع بعد دخولها في عملية الانتاج ، لا يغير طابعها كرأسمال ثابت ، كذلك بالضبط فان تغير النسبة بين الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير لا يمس اختلافهما الوظيفي . وعلى سبيل المثال ، فان الظروف التكنيكية لعملية العمل قد تتغير الى حد أنه حيث كان سابقاً ١٠ عمال يعالجون بـ ١٠ أدوات قليلة القيمة كمية غير كبيرة نسبياً من المادة الخام ، فان عاملاً واحداً الآن يعالج بواسطة ماكينة غالية كمية من المادة الخام اكبر بمئة مرة . وفي هذه الحالة فان الرأسمال الثابت ، أي كتلة قيمة وسائل الانتاج المستخدمة ، يزداد كثيراً ، بينما ينقص كثيراً القسم المتغير من الرأسمال الموظف لقوة العمل . الا أن هذا التغير لا يمس سوى النسبة بين مقداري الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير ، أو تلك النسبة التي ينقسم بها الرأسمال بمجمله الى قسمين مكونين ثابت ومتغير ، ولكنه ، على العكس ، لا يمس الاختلاف بين الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير .

الفصل السابع

معدل القيمة الزائدة

١ – درجة استغلال قوة العمل

ان القيمة الزائدة ، أو ازدياد القيمة الأساسية الموظفة ، التي ولّدها الرأسمال الموظف **ر** في عملية الانتاج ، تظهر قبل كل شيء كفائض في قيمة الناتج علاوة على مجمل قيمة عناصر انتاجه .

ينقسم الرأسمال **ر** الى قسمين : مبلغ نقدي ث منفق على وسائل الانتاج ، ومبلغ نقدي آخر م منفق على قوة العمل ؛ وان ث هو عبارة عن ذلك القسم من القيمة المحوّل الى رأسمال ثابت ، وم ذلك القسم من القيمة المحوّل الى رأسمال متغير . ففي البداية ، اذن ، يكون **ر** = ث + م ، مثلاً ، الرأسمال الموظف بمبلغ **٥٠٠** جنيه استرليني = **٤١٠** (ث) جنيهات استرلينية + **٩٠** (م) جنيهاً استرلينياً . وفي نهاية عملية الانتاج تنجم بضاعة قيمتها = ث + م + ق ز ، حيث ق ز هي القيمة الزائدة ، مثلاً ، **٤١٠** (ث) جنيهات استرلينية + **٩٠** (م) جنيهاً استرلينياً + **٩٠** (ق ز) جنيهاً استرلينياً. وقد تحوّل الرأسمال الأولي **ر** الى **رَ** ، من **٥٠٠** جنيه استرليني الى **٥٩٠** جنيهاً استرلينياً . والفرق بينهما = ق ز ، أي القيمة الزائدة بمبلغ **٩٠** . وبما أن قيمة عناصر الانتاج مساوية لقيمة الرأسمال الموظف فيكون من تكرار

الكلام بالفعل القول بأن الفائض في قيمة الناتج علاوة على قيمة عناصر انتاجه يساوي ازدياد قيمة الرأسمال الموظف ، أو يساوي القيمة الزائدة المنتَجة .

الا أن هذا التكرار للكلام يتطلب تحديداً أدق . فالمقارنة تجري بين قيمة الناتج وقيمة عناصر الانتاج المستهلكة عند تكوينه . ولكننا قد رأينا أن قسماً من الرأسمال الثابت المستخدم ، القسم المتألف من وسائل العمل ، لا ينقل الى الناتج سوى قسم من قيمته ، بينما يبقى القسم الآخر بالشكل السابق لوجوده . ونظراً لأن هذا القسم الأخير لا يضطلع بأي دور في تكوين القيمة فبامكاننا التجرد عنه هنا . فادخاله في الحسابات لن يغير شيئاً . لنفترض أن ث = ٤١٠ جنيهات استرلينية ويتألف من المادة الخام بمبلغ ٣١٢ جنيهاً استرلينياً ، والمواد المساعدة بمبلغ ٤٤ جنيهاً استرلينياً ، والماكينات التي تبلى في العملية بمبلغ ٥٤ جنيهاً استرلينياً ؛ أما قيمة الماكينات المستخدمة فعلاً فتبلغ ١٠٥٤ جنيهاً استرلينياً . ونحن لا نعتبر قيمةً موظفة لانتاج قيمة الناتج سوى قيمة بمبلغ ٥٤ جنيهاً استرلينياً تفقدها الماكينات بنتيجة عملها وتنقلها بسبب ذلك الى الناتج . ولو أننا أدخلنا في الحساب أيضاً تلك الا ١٠٠٠ جنيه استرليني التي تستمر في الوجود بشكلها السابق ، — كالماكينة البخارية والخ — ، لكان علينا أن ندخلها في الحساب في كلا الجانبين ، في جانب القيمة الموظفة وفي جانب قيمة الناتج * ، ولكنا حصلنا بذلك على ١٥٠٠ جنيه استرليني و١٥٩٠ جنيهاً استرلينياً على التتابع . ولبقي الفرق ، أو القيمة الزائدة ، على

* « اذا أخذنا في الحساب قيمة الرأسمال الأساسي ، المستخدم كقسم من الرأسمال الموظف بمجمله ، لتوجب علينا في نهاية السنة ان نأخذ بالحساب بقية قيمة مثل هذا الرأسمال كقسم من الدخل السنوي» (*Malthus*. «Principles of Political Economy», 2nd ed. London, 1836, p. 269).

حاله بمبلغ ٩٠ جنيهاً استرلينياً . ولذا ، فهناك حيث لا ينجم من السياق العام للعرض معنى عكسي ، فاننا لا نقصد على الدوام بالرأسمال الثابت ، الموظف لانتاج القيمة ، سوى قيمة وسائل الانتاج المستهلكة في الانتاج .

وبعد أن افترضنا ذلك لنرجع الى الصيغة ر = ث + م ، التي تتحول الى رَ = ث + م + ق ز ، الأمر الذي بفضله يتحول ر الى رَ . ونحن نعلم أن قيمة الرأسمال الثابت تقتصر على الظهور في الناتج من جديد . اذن ، فان القيمة المنتَجة بالفعل من جديد في العملية تختلف عن القيمة الاجمالية للناتج الناجمة عن العملية ، ولذلك فهي لا تساوي ث + م + ق ز ، أو

ث   م   ق ز

لا تساوي ٤١٠ جنيهات استرلينية + ٩٠ جنيهاً استرلينياً + ٩٠ جنيهاً استرلينياً ، كما يبدو للوهلة الأولى ، بل م + ق ز ، أو

م   ق ز

٩٠ جنيهاً استرلينياً + ٩٠ جنيهاً استرلينياً ، أي ليس ٥٩٠ جنيهاً استرلينياً ، بل ١٨٠ جنيهاً استرلينياً . واذا كان ث ، الرأسمال الثابت = ٠ ، وبكلمات أخرى ، فيما لو وجدت فروع صناعية لا يضطر الرأسمالي فيها الى استخدام أية وسائل انتاج منتَجة ، ولا مادة خام ، ولا مواد مساعدة ، ولا أدوات عمل ، وليس عليه أن يستخدم سوى المواد التي قدمتها الطبيعة وقوة العمل ، لما انتقل الى الناتج أي قسم من القيمة الثابتة . ولكان هذا العنصر في قيمة الناتج ، وهو بالنسبة لمثالنا مبلغ ٤١٠ جنيهات استرلينية ، قد زال ، الا أن القيمة المنتجة من جديد بمبلغ ١٨٠ جنيهاً استرلينياً ، والتي تتضمن مبلغ ٩٠ جنيهاً استرلينياً قيمة زائدة ، كانت ستحافظ على نفس المقادير كما في حالة لو أن ث أصبح يمثل مبلغاً ضخماً للغاية من القيمة . ولكان لدينا ر = ٠ + م = م ، ورَ ، الرأسمال الذي ازداد من حيث القيمة ، = م + ق ز ، رَ − ر = ق ز كالسابق . وعلى العكس ،

فاذا كانت ق ز = ٠ ، وبكلمات أخرى ، اذا كانت قوة العمل ، التي يجري توظيف قيمتها بشكل الرأسمال المتغير ، لا تنتج سوى معادل لها ، لكان ر = ث + م ، ورَ (قيمة الناتج) = ث + م + ٠ ، ولذا فان ر = رَ . ولما كان قد ازداد الرأسمال الموظف من حيث قيمته .

لقد أصبحنا نعلم فعلاً أن القيمة الزائدة هي مجرد نتيجة لذلك التغير في القيمة الذي يطرأ على م ، أي على القسم من الرأسمال المحول الى قوة عمل ، وأنه ، بالتالي ، م + ق ز = م + Δ م (م زائداً ازدياد م) . ولكن التغير الفعلي للقيمة ، والنسبة التي تتغير بها القيمة ، يبهمهما الواقع التالي ، وهو أن الرأسمال الموظف يزداد بمجمله نتيجة لازدياد قسمه المكوّن المتغير . فلقد كان سابقاً ٥٠٠ ، بينما أصبح الآن ٥٩٠ . اذن ، ان تحليل العملية بشكلها الصافي يقتضي أن نتجرد بصورة مطلقة عن ذلك القسم من قيمة الناتج الذي يقتصر فيه الأمر على ظهور القيمة الأساسية الثابتة من جديد ، أي أن نجعل الرأسمال الثابت ث مساوياً للصفر ، وبذلك نكون قد طبقنا ذلك القانون الرياضي الذي تعمل الرياضيات بواسطته بمقادير متغيرة وثابتة عندما لا يكون المقدار الثابت مرتبطاً بالمقدار المتغير الا بواسطة الجمع والطرح .

وتنشأ صعوبة أخرى من الشكل الأولي للرأسمال المتغير . ففي المثال الذي أوردناه أعلاه فان رَ = ٤١٠ جنيهات استرلينية رأسمالاً ثابتاً + ٩٠ جنيهاً استرلينياً رأسمالاً متغيراً + ٩٠ جنيهاً استرلينياً قيمة زائدة . ولكن ٩٠ جنيهاً استرلينياً مقدار معلوم ، وبالتالي فهو ثابت ، ولذا يبدو من الخراقة النظر اليها كمقدار متغير . ولكن ٩٠ جنيهاً استرلينياً ، أو ٩٠ جنيهاً استرلينياً رأسمالاً متغيراً ، لا تعتبر هنا في الواقع سوى رمز لتلك العملية التي تمر هذه القيمة من خلالها . وان القسم من الرأسمال ، الموظف

لشراء قوة العمل ، هو كمية معينة من العمل المجسد ، وبالتالي فانه مقدار ثابت من القيمة كقيمة قوة العمل المشتراة . ولكن في عملية الانتاج نفسها تظهر قوة العمل الفاعلة مكان الـ ٩٠ جنيهاً استرلينياً الموظفة ، والعمل الحي مكان العمل الميت ، والمقدار الجاري مكان المقدار الجامد ، والمقدار المتغير مكان المقدار الثابت . والنتيجة هي تجديد انتاج م زائداً ازدياد م . ومن وجهة نظر الانتاج الرأسمالي تعتبر هذه العملية بمجملها حركة ذاتية للقيمة الثابتة الأولية التي حولت الى قوة عمل . وتعزى الى القيمة الثابتة الأولية العملية بمجملها ونتيجتها . لذلك ، فاذا كانت صيغة : ٩٠ جنيهاً استرلينياً رأسمالاً متغيراً ، أو القيمة المتزايدة ، تبدو شيئاً ما متناقضاً فانها لا تعبر سوى عن التناقض الكامن في الانتاج الرأسمالي .

يبدو من الغريب للوهلة الأولى جعل الرأسمال الثابت مساوياً للصفر . ولكن هذا الأمر يجري على الدوام في الحياة اليومية . فاذا أرادوا ، مثلاً ، حساب ربح انكلترا من الصناعة القطنية ، فانهم يحسمون قبل كل شيء سعر القطن المدفوع الى الولايات المتحدة والهند ومصر والخ ، أي أنهم يجعلون صفراً تلك القيمة الأساسية التي تظهر ببساطة من جديد في قيمة الناتج .

وبالطبع ، فان نسبة القيمة الزائدة ليس فقط الى ذلك القسم من الرأسمال ، الذي تنشأ منه مباشرة والذي تمثل تغير قيمته ، بل والى مجمل الرأسمال الموظف ، تنطوي على أهميتها الاقتصادية الكبيرة . ولذلك سنعالج هذه النسبة معالجة مستفيضة في الكتاب الثالث . ومن أجل أن يزداد قسم من الرأسمال بواسطة تحويله الى قوة عمل ، لا بد من تحويل القسم الآخر من الرأسمال الى وسائل انتاج . ومن أجل أن يعمل الرأسمال المتغير ، لا بد من توظيف الرأسمال الثابت بنسب معينة تتطابق مع الطابع التكنيكي المعين لعملية العمل . ولكن واقع أن الأمر يقتضي وجود أنابيق وأوعية

أخرى من أجل عملية كيماوية معينة لا يحول أبداً دون التجرد عن الأنبيق نفسه عند التحليل . وبما أن خلق القيمة وتغير القيمة يعالجان بحد ذاتهما ، أي بصورة صافية ، فان وسائل الانتاج ، هذه الصور الشيئية للرأسمال الثابت ، لا تهيئ سوى المادة التي يجب أن تتثبت فيها القوة الجارية الخالقة للقيمة . وذلك هو السبب في أنه لا تنطوي على أية أهمية اطلاقاً طبيعة هذه المادة سواء كانت قطناً أم حديداً . كما لا تنطوي على أهمية قيمة هذه المادة . ولا بد فقط من أن تكون كتلتها كافية بحيث تستطيع امتصاص كمية العمل المنفقة في أثناء عملية الانتاج . وعندما تكون هذه الكتلة معلومة ـــ سواء ارتفعت قيمتها أم انخفضت ، أو أنها كانت بلا أية قيمة مثل الأرض والبحر ـــ فان عملية خلق القيمة وتغير القيمة لن تتأثر اطلاقاً من جراء ذلك * .

وهكذا ، فان أول ما نفعله هو أننا نجعل القسم الثابت من الرأسمال مساوياً للصفر . وعندها ينحصر الرأسمال الموظف ث + م في م ، بينما تنحصر قيمة الناتج ث + م + ق ز في القيمة المنتَجة مجدداً م + ق ز . واذا كانت معلومة القيمة المنتجة مجدداً = ١٨٠ جنيهاً استرلينياً ، التي يتمثل فيها العمل المستمر على مدى عملية الانتاج كلها ، لتوجب علينا اذن أن نطرح قيمة الرأسمال المتغير = ٩٠ جنيهاً استرلينياً لكي نحصل على القيمة الزائدة = ٩٠ جنيهاً استرلينياً . وهذا الرقم ٩٠ جنيهاً استرلينياً = ق ز يعبر هنا عن المقدار المطلق للقيمة الزائدة المنتجة . أما مقدارها النسبي ،

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . من البديهي بحد ذاته انه ، كما يقول لوكريتيوس ، «nil posse creari de nihilo» ـــ لا يمكن خلق شيء من لا شيء (٦٨) . «ان خلق القيمة» هو تحويل قوة العمل الى عمل . وبدورها ، فان قوة العمل هي بالدرجة الأولى مادة الطبيعة التي تحولت الى عضوية بشرية .

أي النسبة التي نما بها الرأسمال المتغير ، فمن الظاهر أنه يتحدد بنسبة القيمة الزائدة الى الرأسمال المتغير ، أو يعبر عنه بالكسر $\frac{\text{قز}}{\text{م}}$ ، وبالتالي فبالنسبة للمثال الوارد أعلاه يعبر عنه بـ $\frac{٩٠}{٩٠}$ = ١٠٠٪ . وانني أسمي هذا النمو النسبي للرأسمال المتغير أو المقدار النسبي للقيمة الزائدة ، بمعدل القيمة الزائدة * .

لقد رأينا سابقاً أن العامل ينتج في خلال قسم من عملية العمل قيمة قوة عمله فقط ، أي قيمة وسائل المعيشة الضرورية له . وباعتبار أنه يقوم بالانتاج في ظل علاقات تقوم على أساس التقسيم الاجتماعي للعمل ، فانه ينتج وسائل معيشته ليس بصورة مباشرة ، بل بشكل بضاعة خاصة ما ، كالغزل مثلاً ، انه ينتج قيمة معادلة لقيمة وسائل معيشته أو معادلة لتلك النقود التي يشتري بها هذه الوسائل . وان ذلك القسم من يوم عمله ، الذي يستخدمه من أجل ذلك ، سيكون اكبر أو أصغر تبعاً لقيمة وسائل معيشته اليومية المتوسطة ، أي تبعاً لمتوسط وقت العمل اللازم يومياً لانتاجها . واذا كانت تتجسد في قيمة وسائل معيشة العامل اليومية ٦ ساعات عمل مجسمة بالمتوسط ، فيتعين على العامل أن يعمل ٦ ساعات بالمتوسط في اليوم من أجل أن ينتج هذه القيمة . ولو أنه كان يعمل ليس للرأسمالي ، بل لنفسه ، وبصورة مستقلة ، لكان عليه أن يعمل بالمتوسط كالسابق ، في حالة تساوي الظروف الأخرى ، نفس ذلك القسم من اليوم لكي ينتج قيمة قوة عمله ويقتني بذلك وسائل المعيشة الضرورية للحفاظ على

---

* هكذا بالضبط كما يقول الانكليز «rate of profits» ، «rate of interest» [« معدل الربح » ، « معدل الفائدة المئوية »] والخ . وسيرى القارئ من الكتاب الثالث أنه من السهل فهم معدل الربح عندما تصبح قوانين القيمة الزائدة معروفة . ويستحيل في حالة العكس فهم ni l'un, ni l'autre [لا هذا ولا ذاك] .

نفسه ، أو تجديد انتاجه بصورة دائمة . ولكن ، بما أنه لا ينتج في ذلك القسم من يوم العمل ، الذي ينتج في خلاله القيمة اليومية لقوة العمل ، ولنفترض أنها ٣ شلنات مثلاً ، سوى ما يعادل تلك القيمة التي كان الرأسمالي قد دفعها له * ، أي أنه ببساطة يعوّض بالقيمة المخلوقة مجدداً عن القيمة الأساسية المتغيرة الموظفة ، فان هذا الانتاج للقيمة هو مجرد تجديد الانتاج . وهكذا ، فأنا أسمي بوقت العمل الضروري ذلك القسم من يوم العمل الذي يجري في خلاله تجديد الانتاج هذا ، أما العمل الذي ينفق في خلال هذا الوقت فأسميه بالعمل الضروري ** . وهو ضروري بالنسبة للعمال لأنه مستقل عن الشكل الاجتماعي لعملهم . وهو ضروري بالنسبة للرأسمال والعالم الرأسمالي لأن استمرار بقاء العامل في الوجود يشكل الأساس لهما .

والفترة الثانية من عملية العمل ـ تلك التي يعمل العامل في خلالها خارج حدود العمل الضروري ـ على الرغم من أنها تكلف العامل عمله ونفقات قوة العمل ، الا أنها لا تكوّن أية قيمة للعامل . بل هي تكوّن القيمة الزائدة التي تغوي الرأسمالي بكل فتنة خلق شيء من لا شيء . وأنا أسمي هذا القسم من يوم العمل بوقت العمل الزائد ، وأسمي العمل المنفق

---

* [ملاحظة للطبعة الثالثة. يستخدم المؤلف هنا اللغة الاقتصادية الدارجة . ونعيد الى الأذهان أنه ، كما هو مبين في الصفحة ١٣٧ [ص ٢٥٢ من هذا الجزء] ، فليس الرأسمالي هو الذي « يسلف » العامل ، بل ان العامل هو الذي « يسلف » الرأسمالي في الواقع . ف . ا .]

** لقد استخدمنا في هذا المؤلف حتى الآن كلمات « وقت العمل الضروري » للدلالة على وقت العمل الضروري اجتماعياً بشكل عام من أجل انتاج بضاعة معينة . أما الآن فسنستخدمها أيضاً فيما يتعلق بوقت العمل الضروري من أجل انتاج البضاعة الخاصة التي هي قوة العمل . وان استخدام termini technici [اصطلاحات تكنيكية] واحدة بعينها بمعنى مختلف هو أمر غير ملائم ، ولكن ليس بالوسع تجنب ذلك بصورة كاملة في أي علم . قارن ، على سبيل المثال ، الأقسام العليا والدنيا للرياضيات .

في خلاله بالعمل الزائد (surplus labour) . وبقدر ما هو هام بالنسبة لادراك القيمة على العموم اعتبارها مجرد وقت عمل متجمد ، مجرد عمل متجسم ، كذلك من الهام بالنسبة لادراك القيمة الزائدة اعتبارها مجرد وقت زائد متجمد ، مجرد عمل زائد متجسم . وان الشكل الذي ينتزع به هذا العمل الزائد من المنتِج المباشر ، من العامل ، هو وحده الذي يميز التشكيلات الاقتصادية للمجتمع ، مثل المجتمع القائم على أساس العبودية ، عن مجتمع العمل المأجور * .

وبما أن قيمة الرأسمال المتغير تساوي قيمة قوة العمل التي اشتراها ، وبما أن قيمة قوة العمل هذه تحدد القسم الضروري من يوم العمل ، بينما تتحدد القيمة الزائدة بدورها بالقسم الزائد من يوم العمل ، فينجم من ذلك : ان نسبة القيمة الزائدة الى الرأسمال المتغير هي كنسبة العمل الزائد الى العمل الضروري ، أو أن معدل القيمة الزائدة $\frac{\text{ق ز}}{\text{م}} = \frac{\text{العمل الزائد}}{\text{العمل الضروري}}$. ويعبر طرفا النسبة كلاهما عن العلاقة الواحدة بعينها بشكل مختلف : بشكل العمل المتجسم في احدى الحالتين ، وبشكل العمل الجاري في الحالة الأخرى .

---

* يكتشف السيد ولهلم ثوقيديدس روشر (٦٩) بعبقرية غوتشدية (٧٠) حقاً أنه اذا كانت القيمة الزائدة أو الناتج الزائد والتراكم المرتبط بهما تدين بمنشئها في الوقت الراهن « لتوفير » الرأسمالي ، الذي « يطلب لقاء ذلك فائدة مئوية مثلا » فـ« في الدرجات الأولى للحضارة » على العكس حيث أن « ... الأقوياء يرغمون الضعفاء على التوفير » (المؤلف المذكور ، ص ٨٢ ، ٧٨) . على توفير العمل ؟ أم على توفير فائض المنتجات الذي لا وجود له ؟ والى جانب الجهل الفعلي فان الهلع التبريري أمام التحليل النزيه للقيمة والقيمة الزائدة وأمام ما قد ينجم فجأة من نتيجة مغرية وغير مقبولة من وجهة نظر الشرطة ، ذلك هو ما يرغم روشر وشركاه على تحويل بواعث الرأسمالي المعللة الى هذا الحد أو ذاك ، والتي يبرر بها استملاك القيمة الزائدة الموجودة ، الى تعليل لمنشئها .

لذلك ، فان معدل القيمة الزائدة هو تعبير دقيق عن درجة استغلال الرأسمال لقوة العمل ، او الرأسمالي للعامل * .

ث ع

بموجب افتراضنا كانت قيمة الناتج = ٤١٠ جنيهات استرلينية + ٩٠ جنيهاً استرلينياً + ٩٠ جنيهاً استرلينياً (قز) ، وكان الرأسمال الموظف = ٥٠٠ جنيه استرليني . وبما أن القيمة الزائدة = ٩٠ ، بينما الرأسمال الموظف = ٥٠٠ فيمكن بموجب أسلوب الحساب العادي استخلاص أن معدل القيمة الزائدة (الذي يخلطون بينه وبين معدل الربح) = ١٨٪ ، — وهي النسبة التي من شأن مستواها المنخفض أن يؤثر في عواطف السيد كيري ودعاة «الانسجام» الآخرين . أما في الواقع فان معدل القيمة الزائدة يساوي ليس $\frac{\text{قز}}{\text{ر}}$ ، أو $\frac{\text{قز}}{\text{ث+م}}$ ، بل $\frac{\text{قز}}{\text{م}}$ ، وبالتالي ليس $\frac{٩٠}{٥٠٠}$ ، بل $\frac{٩٠}{٩٠}$ = ١٠٠٪ ، أي أنه يتجاوز الى اكثر من خمس مرات درجة الاستغلال الظاهرية . وعلى الرغم من أننا في هذه الحالة لا نعرف لا المقدار المطلق ليوم العمل ، ولا الفترة التي تستمر عملية العمل في خلالها (يوم ، أسبوع والخ) ، وأخيراً ، لا عدد العمال الذين يحركهم في آن واحد الرأسمال المتغير البالغ ٩٠ جنيهاً استرلينياً ، الا أن معدل القيمة الزائدة $\frac{\text{قز}}{\text{م}}$ ، نظراً لأنه بالمستطاع تحويله الى $\frac{\text{العمل الزائد}}{\text{العمل الضروري}}$ يبيّن بكل الدقة النسبة بين القسمين المكونين

* ملاحظة للطبعة الثانية . على الرغم من أن معدل القيمة الزائدة هو تعبير دقيق عن درجة استغلال قوة العمل ، الا أنه لا يعبر اطلاقاً عن المقدار المطلق للاستغلال . مثلا ، اذا كان العمل الضروري = ٥ ساعات والعمل الزائد = ٥ ساعات ، فان درجة الاستغلال = ١٠٠ ٪ . ويقاس مقدار الاستغلال هنا بـ ٥ ساعات . أما اذا كان العمل الضروري = ٦ ساعات والعمل الزائد = ٦ ساعات فان درجة الاستغلال تبقى على حالها ١٠٠٪ ، بينما يزداد مقدار الاستغلال بنسبة ٢٠٪ ، من ٥ الى ٦ ساعات .

ليوم العمل. وهذه النسبة تبلغ ١٠٠ ٪ . اذن ، كان العامل يعمل نصف يوم لنفسه ، بينما كان يعمل النصف الآخر للرأسمالي .

وهكذا ، فان طريقة حساب معدل القيمة الزائدة هي ، باختصار ، كما يلي : نأخذ كامل قيمة الناتج ونساوي بالصفر القيمة الأساسية الثابتة التي تقتصر على الظهور من جديد في قيمة الناتج . ومجموع القيمة المتبقي هو القيمة الوحيدة المنتَجة من جديد فعلاً في عملية تكوين البضاعة . واذا كانت القيمة الزائدة معطاة فاننا نطرحها من هذه القيمة المنتَجة مجدداً بغية ايجاد الرأسمال المتغير . أما اذا كان الرأسمال المتغير معطى ونحن نبحث عن القيمة الزائدة ، فاننا نفعل العكس . واذا كانت معطاة القيمة الزائدة والرأسمال المتغير أيضاً ، فلا يتبقى سوى اجراء العملية الختامية وهي حساب نسبة القيمة الزائدة الى الرأسمال المتغير ، $\frac{ق ز}{م}$.

ومهما تكن هذه الطريقة بسيطة الا أنه يبدو من المناسب اتاحة الامكانية للقارئ لأن يستوعب بواسطة عدة أمثلة المبدأ القائم في أساس هذه الطريقة وغير العادي بالنسبة للقارئ .

لنضرب أولاً مثال فابريكة الغزل التي تضم ١٠٠٠٠ مغزل من مغازل المول الآلية ، وتغزل فيها من القطن الأمريكي خيوط الغزل رقم ٣٢ ، وينتج كل مغزل رطلاً في الأسبوع . وتبلغ المخلفات ٦٪ . وبالتالي ، ففي كل أسبوع يجري تحويل ١٠٦٠٠ رطل من القطن الى ١٠٠٠٠ رطل من الغزل و ٦٠٠ رطل من المخلفات . وفي نيسان (أبريل) عام ١٨٧١ كان سعر الرطل من هذا القطن يبلغ $7\frac{3}{4}$ بنس ، أي أن ١٠٦٠٠ رطل كانت تساوي ٣٤٢ جنيهاً استرلينياً تقريباً . وهذه المغازل الـ ١٠٠٠٠ ، وكذلك الماكينات التي تعالج القطن قبل غزله مباشرة والماكينة البخارية تساوي جنيهاً استرلينياً واحداً لكل مغزل ، وبالتالي فانها تساوي ١٠٠٠٠ جنيه استرليني . وهي تبلى سنوياً بنسبة ١٠٪ ، أو ١٠٠٠ جنيه استرليني ، أو

٢٠ جنيهاً استرلينياً في الأسبوع . وتبلغ أجرة مبنى الفابريكة ٣٠٠ جنيه استرليني ، أو ٦ جنيهات استرلينية في الأسبوع . والفحم (٤ أرطال في الساعة للحصان البخاري الواحد ، لـ ١٠٠ حصان بخاري (بموجب المؤشرات) و٦٠ ساعة في الأسبوع ، بما في ذلك تدفئة المبنى) ١١ طناً في الأسبوع ، بسعر ٨ شلنات و٦ بنسات للطن الواحد ، اذن فهو يكلف ٤½ جنيه استرليني تقريباً في الأسبوع ؛ والغاز — جنيهاً استرلينياً واحداً في الأسبوع ، والزيت — ٤½ جنيه استرليني في الأسبوع ، وبالتالي فان المواد المساعدة كلها تكلف ١٠ جنيهات استرلينية في الأسبوع . وبذلك يبلغ القسم الثابت من القيمة ٣٧٨ جنيهاً استرلينياً في الأسبوع . وتبلغ الأجور ٥٢ جنيهاً استرلينياً في الأسبوع . واذا كان سعر الرطل من الغزل ١٢¼ بنس فان الـ ١٠٠٠٠ رطل يبلغ سعرها ٥١٠ جنيهات استرلينية ؛ واذن ، فان القيمة الزائدة : ٥١٠ جنيهات استرلينية — ٤٣٠ جنيهاً استرلينياً = ٨٠ جنيهاً استرلينياً . ونجعل القسم الثابت من الرأسمال والبالغ ٣٧٨ جنيهاً استرلينياً مساوياً للصفر لأنه لا يسهم في تكوين القيمة في خلال الأسبوع . وتبقى القيمة الأسبوعية المنتجة مجدداً والبالغة ١٣٢ = ٥٢ (م) جنيهاً استرلينياً + ٨٠ (ق ز) جنيهاً استرلينياً . وهكذا ، فان معدل القيمة الزائدة = $\frac{٨٠}{٥٢}$ = ١ $\frac{١١}{١٣}$ = ١٥٣٪ . وفي حالة يوم العمل من ١٠ ساعات بالمتوسط نجد : ان العمل الضروري = ٣ $\frac{٣١}{٣٣}$ ساعة والعمل الزائد = ٦ $\frac{٢}{٣٣}$ ساعة * .

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . ان مثال فابريكة الغزل ، الوارد في الطبعة الأولى والذي يعود الى عام ١٨٦٠ ، قد تضمن بعض الأخطاء الواقعية . وان المعطيات الدقيقة تماماً الواردة في النص قد أخبرني بها أحد صناعيي مانشستر . — وتجدر الاشارة الى أن قوة الحصان البخاري القديمة كانت تحسب في انكلترا بموجب قطر الأسطوانة ، أما الجديدة فتحسب بموجب القوة الفعلية التي يدل عليها المؤشر .

واذ يفترض جاكوب أن سعر الكوارتر من الحنطة هو ٨٠ شلناً ، وأن المحصول المتوسط هو ٢٢ بوشلاً من كل فدان ، بحيث أن الفدان الواحد يعود بـ ١١ جنيهاً استرلينياً ، فانه يورد بالنسبة لعام ١٨١٥ الحساب التالي (٧١) ، الذي تعتوره نواقص جدية ــ نظراً لأنه ترد فيه بنود مختلفة تغطي بعضها البعض بصورة مسبقة ــ ولكنه كاف لهدفنا :

انتاج القيمة في الفدان الواحد

البذور (الحنطة)	١ جنيه استرليني و ٩ شلنات	الأعشار والضرائب	١ جنيه استرليني و ١ شلن
الأسمدة	٢ جنيه استرليني و ١٠ شلنات	الريع	١ جنيه استرليني و ٨ شلنات
الأجور	٣ جنيهات استرلينية و ١٠ شلنات	ربح المزارع والفائدة المئوية	١ جنيه استرليني و ٢ شلن
المجموع	٧ جنيهات استرلينية و ٩ شلنات	**المجموع** . . .	٣ جنيهات استرلينية و ١١ شلناً

ان القيمة الزائدة ، في ظل الافتراض الدائم بأن سعر الناتج مساو لقيمته ، تتوزع هنا بين بنود مختلفة : الربح ، الفائدة المئوية ، الأعشار ، والخ . وهذه البنود لا تهمنا . فنجمعها ونحصل على قيمة زائدة بمبلغ ٣ جنيهات استرلينية و١١ شلناً . أما تلك الـ ٣ جنيهات استرلينية و١٩ شلناً ، التي تكلفها البذور والأسمدة ، فاننا نجعلها صفراً باعتبارها القسم الثابت من الرأسمال. ويتبقى لدينا الرأسمال المتغير الموظف البالغ ٣ جنيهات استرلينية و١٠ شلنات الذي أنتجت محله قيمة جديدة بمبلغ ٣ جنيهات استرلينية و١٠ شلنات + ٣ جنيهات استرلينية و١١ شلناً .

وهكذا ، فان (ق ز / م) تبلغ (٣ جنيهات استرلينية و ١١ شلناً) / (٣ جنيهات استرلينية و ١٠ شلنات) أي اكثر من ١٠٠٪ .

ويستخدم العامل اكثر من نصف يوم عمله لانتاج القيمة الزائدة التي يتقاسمها أشخاص مختلفون بذرائع مختلفة *.

٢ – التعبير عن قيمة الناتج في الأجزاء النسبية للناتج

لنرجع الآن الى ذلك المثال الذي أظهر لنا كيف يصنع الرأسمالي من النقد رأسمالاً . ان العمل الضروري لغزّاله يبلغ ٦ ساعات والعمل الزائد – نفس المقدار أيضاً ، ولذا فدرجة استغلال قوة العمل – ١٠٠٪ .

ويشكل ناتج يوم عمل من اثنتي عشرة ساعة ٢٠ رطلاً من الغزل تبلغ قيمتها ٣٠ شلناً . وان ما لا يقل عن $\frac{٨}{١٠}$ قيمة هذا الغزل (٢٤ شلناً) تكوّن من قيمة وسائل الانتاج المستهلكة ، تلك القيمة التي اقتصرت على الظهور من جديد (٢٠ رطلاً من القطن بـ ٢٠ شلناً ، والمغازل وغيرها بـ ٤ شلنات) ، أو أنه يتألف من الرأسمال الثابت . أما $\frac{٢}{١٠}$ الباقية فهي عبارة عن القيمة الجديدة البالغة ٦ شلنات التي ظهرت في أثناء عملية الغزل ، والتي يعوض نصفها عن القيمة اليومية الموظفة لقوة العمل ، أو الرأسمال المتغير ، بينما يشكل النصف الآخر القيمة الزائدة بمبلغ ٣ شلنات . اذن ، تتألف القيمة الاجمالية لهذه الأرطال الـ ٢٠ من الغزل على الشكل التالي :

قيمة الغزل ٣٠ شلنا = $\underbrace{٢٤}_{ث}$ شلناً + $\underbrace{٣}_{غ}$ شلنات + $\underbrace{٣}_{قز}$ شلنات .

وبما أن هذه القيمة كلها تتجسد في الناتج بمجمله = ٢٠ رطلاً من

---

* لم نورد هذه الحسابات الا كايضاح . وننطلق في ذلك من افتراض أن الأسعار مساوية للقيم . وسنرى في الكتاب الثالث أن هذه المساواة لا يتم تحقيقها بمثل هذا الطريق البسيط حتى بالنسبة للاسعار المتوسطة .

الغزل ، فيمكن التعبير عن العناصر المختلفة للقيمة في الأجزاء التناسبية للناتج .

اذا كانت القيمة البالغة ٣٠ شلناً توجد بصورة ٢٠ رطلاً من الغزل ، فان $\frac{٨}{١٠}$ هذة القيمة ، أو قسمها الثابت البالغ ٢٤ شلناً ، تنحصر في $\frac{٨}{١٠}$ الناتج ، أي في ١٦ رطلاً من الغزل . وان $١٣\frac{١}{٣}$ رطل من أصلها تمثل قيمة المادة الخام ، أي القطن المغزول بمبلغ ٢٠ شلناً ، بينما تمثل $٢\frac{٢}{٣}$ رطل قيمة ما استهلك من مواد مساعدة ووسائل عمل ومغازل والخ بمبلغ ٤ شلنات .

وهكذا ، ان $١٣\frac{١}{٣}$ رطل من الغزل تمثل مجمل القطن المستهلك لصنع الناتج بأسره ، لصنع ٢٠ رطلاً من الغزل ، وهي تمثل المادة الخام للناتج بمجمله ولا شيء اكثر من ذلك . وعلى الرغم من أنه لا يوجد فيها سوى $١٣\frac{١}{٣}$ رطل من القطن تبلغ قيمتها $١٣\frac{١}{٣}$ شلن ، الا أن قيمتها الاضافية البالغة $٦\frac{٢}{٣}$ شلن تكوّن معادل القطن المستهلك لل $٦\frac{٢}{٣}$ رطل الباقية من الغزل . والأمر هو كما لو أنه تم نتف القطن بأسره من ال $٦\frac{٢}{٣}$ رطل الأخيرة وكما لو أن القطن بأسره ، المستهلك على صنع الناتج بأسره ، قد حشر في $١٣\frac{١}{٣}$ رطل من الغزل . ولكن بالمقابل فهذه الأرطال $١٣\frac{١}{٣}$ من الغزل لا تتضمن الآن ولا ذرة واحدة من قيمة المواد المساعدة ووسائل العمل المستهلكة ، ولا ذرة واحدة من القيمة الجديدة التي تم تكوينها في عملية الغزل .

وكذلك بالضبط فان ال $٢\frac{٢}{٣}$ رطل الأخرى من الغزل التي ينحصر فيها المتبقي من الرأسمال الثابت (البالغ ٤ شلنات) لا تمثل أي شيء آخر سوى قيمة المواد المساعدة ووسائل العمل المستهلكة لصنع الناتج بأسره ، لصنع ٢٠ رطلاً من الغزل .

لذلك ، فان $\frac{٨}{١٠}$ الناتج ، أو ١٦ رطلاً من الغزل ، وان كانت ، اذا نظرنا اليها جسدياً ، بوصفها قيمة استعمالية ، بوصفها غزلاً ، تعتبر

مخلوقة بواسطة عمل الغزل ، شأنها في ذلك شأن بقية أقسام الناتج ، الا أنها في هذا الصدد لا تحتوي على عمل الغزل ، العمل الممتص في أثناء عملية الغزل بالذات . والأمر هو كما لو أنها تحولت الى خيوط مغزولة بدون غزل ، وكما لو أن شكل الغزل الذي ترتديه كان مجرد خداع بخداع . وفي حقيقة الأمر فاذا باعها الرأسمالي بـ ٢٤ شلناً واشترى من جديد بهذه النقود وسائل انتاج له ، لغدا من الواضح أن ١٦ رطلاً من الغزل ما هي سوى قطن ومغازل وفحم والخ قد غيرت ملابسها .

وعلى العكس ، فان الـ $\frac{٢}{١٠}$ الباقية من الناتج ، أو ٤ أرطال من الغزل ، لا تمثل الآن أي شيء آخر سوى القيمة الجديدة البالغة ٦ شلنات والمنتجة في خلال عملية الغزل التي استمرت ١٢ ساعة . وان ما احتوته من قيمة المواد الخام ووسائل العمل المستهلكة كان قد انتزع منها ودخل في تركيب الـ ١٦ رطلاً الأولى من الغزل . وان عمل الغزل المجسد في ٢٠ رطلاً من الغزل يتركز في $\frac{٢}{١٠}$ الناتج . والأمر هو كما لو أن الغزال غزل ٤ أرطال من الغزل من الهواء ، أو من قطن وبمغازل قدمتها الطبيعة وظهرت بدون مساهمة العمل البشري ، ولذلك فهي لا تضم أية قيمة الى الناتج .

ومن هذه الأرطال الـ ٤ من الغزل ، التي تحتوي ، اذن ، على مجمل القيمة المنتجة من جديد أثناء عملية الغزل في خلال يوم ، يمثل أحد النصفين فقط القيمة التي تعوض عن قيمة قوة العمل المستهلكة ، أي فقط الرأسمال المتغير البالغ ٣ شلنات ، أما الرطلان الباقيان من الغزل فيمثلان فقط القيمة الزائدة البالغة ٣ شلنات .

بما أن ١٢ ساعة عمل من عمل الغزال تتجسم في ٦ شلنات ، ففي ٣٠ شلناً من قيمة الغزل تتجسم ٦٠ ساعة عمل . وهي توجد في ٢٠ رطلاً من الغزل ، $\frac{٨}{١٠}$ منها ، أو ١٦ رطلاً ، هي تجسيد لـ ٤٨ ساعة عمل كانت قد انقضت قبل بداية الغزل ، تجسيد لذلك العمل بالذات المتجسم في

وسائل انتاج الغزل ، بينما $\frac{٢}{١٠}$ ، أو ٤ أرطال ، هي تجسيد لـ ١٢ ساعة عمل أنفقت في عملية الغزل بالذات .

لقد رأينا سابقاً أن قيمة الغزل مساوية لمجمل القيمة الجديدة المخلوقة في أثناء انتاج خيوط الغزل ، زائداً القيم التي كانت موجودة من قبل في وسائل انتاجها . ونرى الآن كيف يمكن للأقسام المكونة المختلفة وظيفياً أو من حيث المفهوم لقيمة الناتج أن تتمثل في الأجزاء النسبية للناتج نفسه .

ان هذا الانقسام للناتج ـ لنتيجة عملية الانتاج ـ الى كمية من الناتج لا تمثل سوى العمل الذي تتضمنه وسائل الانتاج ، أو القسم الثابت من الرأسمال ، والى كمية أخرى لا تمثل سوى العمل الضروري الذي تم ضمه في عملية الانتاج ، أو القسم المتغير من الرأسمال ، والى كمية ثالثة وأخيرة من الناتج لا تمثل سوى العمل الزائد الذي تم ضمه في هذه العملية نفسها ، أو القيمة الزائدة ، ـ ان هذا الانقسام بسيط بقدر ما هو هام كما سيظهر ذلك تطبيقه لاحقاً على قضايا عويصة لا تزال معلقة .

لقد عالجنا الآن الناتج بأسره بوصفه نتيجة جاهزة ليوم العمل من اثنتي عشرة ساعة . ولكن كان باستطاعتنا أن نتتبعه في عملية نشوئه أيضاً وأن نصور ، مع ذلك ، المنتجات الجزئية على أنها أقسام للناتج مختلفة وظيفياً .

ان الغزال ينتج في ١٢ ساعة ٢٠ رطلاً من الغزل ، وبالتالي فهو ينتج في الساعة الواحدة ١$\frac{٢}{٣}$ رطل ، وفي ٨ ساعات ١٣$\frac{١}{٣}$ رطل ، أي ناتجاً جزئياً يمثل مجمل قيمة القطن المغزول في خلال يوم العمل بكامله . وكذلك بالضبط فالناتج الجزئي لساعة واحدة و٣٦ دقيقة تالية = ٢ $\frac{٢}{٣}$ رطل من الغزل ، ولذلك فهو يمثل قيمة وسائل العمل المستهلكة في خلال ١٢ ساعة عمل . وكذلك بالضبط ففي خلال ساعة واحدة و١٢ دقيقة تالية ينتج الغزال رطلين من الغزل = ٣ شلنات ، وهذه هي قيمة الناتج المساوية

لمجمل القيمة الجديدة التي يخلقها في ٦ ساعات من العمل الضروري . وأخيراً ، ففي $\frac{٦}{٥}$ الساعة الأخيرة ينتج أيضاً رطلين من الغزل قيمتهما مساوية للقيمة الزائدة التي أنتجها عمله الزائد المتألف من نصف يوم . ان أسلوب الحساب هذا يخدم الصناعي الانكليزي في تدبير شؤونه ، وهو يقول ، مثلاً ، انه في خلال الساعات الثماني الأولى ،أو $\frac{٢}{٣}$ يوم العمل ، يسترد ببساطة مصروفات قطنه والخ . ونحن نرى أن الصيغة صحيحة ، وأنها فعلاً مجرد الصيغة الأولى المنقولة من المكان ، حيث تقع أقسام الناتج الجاهزة الواحدة بجنب الأخرى ، الى الزمان حيث تتبع الواحدة منها الأخرى . ولكن يمكن لهذه الصيغة أن ترافقها أيضاً اكثر التصورات همجية ، ولا سيما في الرؤوس المهتمة عملياً سواء بزيادة القيمة أم بتقديم تصور نظري باطل عن هذه العملية . وقد يتخيلون ، على سبيل المثال ، أن صاحبنا الغزال ينتج في الـ ٨ ساعات الأولى من يوم عمله قيمة القطن أو يعوض عنها ، وفي ساعة واحدة و٣٦ دقيقة تالية قيمة وسائل العمل المستهلكة ، وفي ساعة واحدة و١٢ دقيقة تالية قيمة الأجرة ، وفقط «الساعة الأخيرة» المشهورة يكرسها لصاحب الفابريكة ، لانتاج القيمة الزائدة . وهم ينسبون الى الغزال ، على هذا النحو ، معجزة مزدوجة : فينجم أولاً ، أنه ينتج القطن والمغازل والماكينة البخارية والفحم والزيت والخ في تلك اللحظة ذاتها التي يغزل فيها بواسطتها ، وثانياً ، انه يحول يوم عمل واحد ذا درجة شدة معنية الى خمسة من مثل هذه الأيام . وفي حالتنا هذه يتطلب انتاج المادة الخام ووسائل العمل ، فيما يتطلب ، $\frac{٢٤}{٦}$ ، أي ٤ أيام يتألف كل منها من ١٢ ساعة ، كما يتطلب تحويلها الى غزل يوم عمل آخر من ١٢ ساعة أيضاً . وان المثال التالي الذي اكتسب شهرة تاريخية يدل على أن التعطش الى الربح يحمل على تصديق مثل هذه العجائب ، وعلى أنه ليس ثمة نقص في أصحاب المذاهب المتملقين الذليلين الذين يبرهنون على هذه العجائب .

٣ – «الساعة الأخيرة» لسنيور

في صباح بديع من عام ١٨٣٦ استدعي من اكسفورد الى مانشستر ناساو و . سنيور ، المشهور بمعارفه الاقتصادية وبأسلوبه الرائع ، وهو كلاورن من نوع ما بين الاقتصاديين الانكليز ، وذلك ليتعلم هنا الاقتصاد السياسي بدلاً من أن يعلّمه في اكسفورد . وقد اختاره الصناعيون مناضلاً ضد قانون الفبارك (٧٢) الذي كان قد صدر منذ وقت قريب ، وضد التحريض الجاري من أجل يوم العمل من عشر ساعت ، ذلك التحريض الذي تمادى الى أبعد من ذلك . وقد أدركوا بفطنتهم العملية المألوفة أن السيد البروفيسور « wanted a good deal of finishing » [« لا يزال يحتاج كثيراً الى صقل نهائي »] . ولذلك وصفوا له القيام بسفرة الى مانشستر . وقام السيد البروفيسور من جهته بتدبيج الدروس التي تلقاها من الصناعيين في مانشستر بأسلوبه ، وأصدر كتيباً بعنوان : « Letters on the Factory Act, as it affects the cotton manufacture ». London, 1837. ويمكن للمرء أن يقرأ هنا الموعظة التالية :

«في ظل قانون الفبارك الحالي لا يمكن لأية فابريكة ، يعمل فيها أشخاص تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ، أن تعمل اكثر من ١١$\frac{1}{2}$ ساعة في اليوم ، أي ١٢ ساعة في الأيام الخمسة الاولى من الأسبوع و٩ ساعات في يوم السبت . ويبين التحليل التالي (!) أن الربح الصافي بمجمله في فابريكة مثل هذه انما ينجم من الساعة الأخيرة . فصاحب الفا بريكة ينفق ١٠٠٠٠٠ جنيه استرليني : ٨٠٠٠٠ جنيه استرليني على مباني الفابريكة والماكينات ، و٢٠٠٠٠ جنيه استرليني على المادة الخام والأجور . وبافتراض أن الرأسمال يدور مرة واحدة في السنة وأن الربح الاجمالي يبلغ ١٥٪ ، فان الدوران السنوي لبضائع هذه الفابريكة يجب أن يبلغ قيمة تقدر بـ ١١٥٠٠٠ جنيه استرليني ... وان كلا من أنصاف ساعة العمل الـ ٢٣ ، التي تؤلف يوم العمل ، ينتج $\frac{5}{115}$ ، أو $\frac{1}{23}$ ، من هذه الـ ١١٥٠٠٠ جنيه استرليني . ومن هذه الـ $\frac{23}{23}$ ، التي تشكل مجموع هذه الـ ١١٥٠٠٠ جنيه استرليني (constituting the whole ١١٥٠٠٠ جنيه استرليني) تعوض $\frac{20}{23}$ ، أي ١٠٠٠٠٠ من أصل ١١٥٠٠٠ ، عن الرأسمال؛ و $\frac{1}{23}$ ، أو ٥٠٠٠ جنيه استرليني من أصل الـ ١٥٠٠٠ جنيه استرليني التى تؤلف الربح

الاجمالي (!) تعوض عن بلى الفابريكة والماكينات . وان الـ $\frac{٢}{٢٣}$ المتبقية ، أي نصفي الساعة الأخيرين من كل يوم ، تنتج الربح الصافي بنسبة ١٠٪ . لذا ، فاذا استطاعت الفابريكة أن تعمل ١٣ ساعة بدلا من $١١\frac{١}{٢}$ ساعة مع ثبات الاسعار ، فانه في حالة زيادة الرأسمال الدائر بما يقارب ٢٦٠٠ جنيه استرليني لازداد الربح الصافي الى اكثر من الضعف . ومن جهة أخرى فلو تقلص يوم العمل بساعة واحدة لاختفى الربح الصافي ، أما اذا تقلص بـ $١\frac{١}{٢}$ ساعة فاختفى الربح الاجمالي أيضاً» * .

---

* Senior. «Letters on the Factory Act etc.». London, 1837, p. 12, 13
لا نتوقف عند بعض الطرائف التي لا أهمية لها بالنسبة لهدفنا ، ومنها مثلا ، الزعم القائل وكأن أصحاب الفبارك يدخلون في الربح ، بروتو أو نيتو ، أي الاجمالي او الصافي ، التعويض عن قيمة الماكينات البالية والخ ، أي أحد الأقسام المكونة للرأسمال . ولا نتوقف كذلك عند كون المعطيات الرقمية صحيحة أم مزيفة . ولقد برهن ليونارد هورنر في «A Letter to Mr. Senior etc.». London, 1837 [p. 30—42] على أن هذه الأرقام لا تساوي اكثر من « التحليل » المزعوم . وليونارد هورنر ، وهو أحد أعضاء لجنة عام ١٨٣٣ لتقصي ظروف عمل عمال الفبارك ومفتش الفبارك ومراقب الفبارك في حقيقة الأمر حتى عام ١٨٥٩ ، أدى خدمات خالدة للطبقة العاملة الانكليزية . وقد ناضل طيلة حياته ليس فقط ضد أصحاب الفبارك الحاقدين ، بل وضد الوزراء أيضاً الذين كان من الأهم بما لا يقاس بالنسبة لهم أن يحصوا « أصوات » أصحاب الفبارك في مجلس العموم من احصاء ساعات « الأيدي العاملة » في الفابريكة .

اضافة الى الملاحظة السابقة . بغض النظر عن زيف المضمون ، فان عرض سنيور مشوش . وما أراد أن يقوله هو بالضبط : ان صاحب الفابريكة يرغم العامل على العمل يومياً $١١\frac{١}{٢}$ أو $\frac{٢٣}{٢}$ ساعة . وان العمل السنوي بمجمله ، شأنه شأن يوم العمل الواحد ، يتألف من $١١\frac{١}{٢}$ أو $\frac{٢٣}{٢}$ ساعة (مضروبة في عدد أيام العمل في السنة) . وبموجب هذا الافتراض فان $\frac{٢٣}{٢}$ ساعة عمل تنتج ناتجاً سنوياً بمبلغ ١١٥٠٠٠ جنيه استرليني ؛ و $\frac{١}{٢}$ ساعة عمل تنتج ١١٥٠٠٠ جنيه استرليني × $\frac{١}{٢٣}$ ؛ و $\frac{٢٠}{٢}$ ساعة عمل تنتج ١١٥٠٠٠ جنيه استرليني × $\frac{٢٠}{٢٣}$ = ١٠٠٠٠٠ جنيه استرليني ، أي أنها تقتصر على التعويض عن الرأسمال الموظف . وتبقى $\frac{٣}{٢}$ ساعة عمل تنتج ١١٥٠٠٠ جنيه استرليني × $\frac{٣}{٢٣}$ = ١٥٠٠٠ ، أي الربح الاجمالي . ومن هذه الـ $\frac{٣}{٢}$ ساعة عمل تنتج $\frac{١}{٢}$ ساعة عمل ١١٥٠٠٠ جنيه استرليني × $\frac{١}{٢٣}$ = ٥٠٠٠ جنيه استرليني ، أي أنها تنتج فقط ما يعوض عن بلى

وهذا ما يدعوه السيد البروفيسور « تحليلاً » ! فلو أنه صدق صياح أصحاب الفبارك بالفعل بأن العمال ينفقون القسم الاكبر من اليوم على الانتاج ، وبالتالي على تجديد انتاج قيمة المباني والماكينات والقطن والفحم والخ ، أو على التعويض عنها ، لما كان ثمة لزوم لأي تحليل . وكان بوسعه أن يجيب ببساطة : سادتي الكرام ! اذا قمتم بالارغام على العمل ١٠ ساعات بدلاً من ١١½ ساعة ، فان الاستهلاك اليومي من القطن والماكينات والخ ، في حالة تساوي الظروف الأخرى ، سيتقلص بـ ١½ ساعة . وبالتالي ، فأنتم تربحون بقدر ما تخسرون بالضبط . وفي المستقبل سيصبح عمالكم ينفقون على تجديد انتاج القيمة الأساسية الموظفة ، أو على التعويض عنها ، ما يقل بـ ١½ ساعة . أما اذا لم يكن سنيور يصدّق أقوالهم واعترف ، بوصفه شخصاً خبيراً ، بأنه لا بد من اجراء تحليل خاص ، لكان عليه قبل كل شيء أن يرجو السادة أصحاب الفبارك ، بخصوص المسألة المتعلقة حصراً بنسبة الربح الصافي الى مقدار يوم العمل ، ألاّ يكدّسوا في كومة واحدة الماكينات ومباني الفابريكة ، والمادة الخام والعمل ، بل أن يتفضلوا بفرز الرأسمال الثابت المحتوى في مباني الفابريكة والماكينات والمادة الخام والخ ، من جهة ، والرأسمال الموظف للأجور في جهة أخرى . واذا ظهر آنذاك ، مثلاً ، بموجب حسابات أصحاب الفبارك أن العامل يجدد انتاج الأجرة ، أو يعوض عنها ، في ٢/٢ ساعة عمل ، أو في ساعة واحدة ، لكان على محللنا أن يواصل قائلاً :

طبقاً لمعطياتكم ينتج العامل في الساعة ما قبل الأخيرة أجرته ،

الفابريكة والماكينات . وان نصفي ساعة العمل الأخيرين ، أي ساعة العمل الأخيرة ، تنتجان ١١٥٠٠٠ جنيه استرليني × ٢/٢٣ = ١٠٠٠٠ جنيه استرليني ، أي الربح الصافي . وفي النص يحول سنيور الـ ٢/٢٣ الأخيرين من الناتج الى قسمين ليوم العمل نفسه .

بينما ينتج في الساعة الأخيرة قيمتكم الزائدة ، أو الربح الصافي . وبما أنه في فترات زمنية متساوية ينتج قيماً متساوية ، فان ناتج الساعة ما قبل الأخيرة هو ذو قيمة مساوية لقيمة ناتج الساعة الأخيرة . ومن ثم ، فالعامل لا ينتج قيمة الا بشرط اذا كان ينفق عملاً واذا كانت كمية عمله تقاس بوقت عمله . وهذا الأخير يبلغ ، طبقاً لمعطياتكم ، ١١½ ساعة في اليوم . وهو يستخدم قسماً من هذه الـ ١١½ ساعة لانتاج أجرته ، أو للتعويض عنها ، وقسماً آخر لانتاج ربحكم الصافي . ولا يفعل أي شيء اكثر من ذلك في خلال يوم العمل . وبما أن أجرته والقيمة الزائدة التي يقدمها هما قيمتان من مقدار واحد ، طبقاً لزعمكم ، فمن الواضح أنه ينتج أجرته في ٥¾ ساعة وينتج ربحكم الصافي في الـ ٥¾ ساعة الباقية . ومن ثم ، بما أن قيمة الناتج المنتج في خلال ساعتين من عملية الغزل تعادل مجموع قيمة أجرته زائداً ربحكم الصافي ، فان قيمة الغزل هذه يجب أن تقاس بـ ١١½ ساعة عمل : ناتج الساعة ما قبل الأخيرة من ٥¾ ساعة عمل ، وناتج الساعة الأخيرة — ditto [كذلك] . ونقترب الآن من نقطة حساسة . اذن ، انتباه ! ان ساعة العمل ما قبل الأخيرة هي ساعة عمل عادية شأنها شأن ساعة العمل الأولى . Ni plus, ni moins [لا اكثر ولا أقل]. لذا ، كيف يمكن للغزال اذن أن ينتج في ساعة عمل واحدة قيمة غزل تمثل ٥¾ ساعة عمل ؟ انه لا يأتي في الواقع بمثل هذه المعجزة . وان تلك القيمة الاستعمالية ، التي ينتجها في ساعة عمل واحدة ، هي كمية معينة من الغزل . وتقاس قيمة هذا الغزل بـ ٥¾ ساعة عمل ، منها ٤¾ محتواة ، دون مساهمة من جانبه ، في وسائل الانتاج ، في القطن والماكينات والخ ، المستهلكة في خلال ساعة ، أما ¼ ، أو ساعة واحدة ، فانه ضمها هو نفسه . وهكذا ، بما أن أجرته يجري انتاجها في ٥¾

ساعة ، وأن الناتج المنتج في ساعة غزل واحدة يتضمن كذلك ٥ ٣/٤ ساعة عمل ، فليس هناك اطلاقاً أي سحر في أن القيمة الجديدة التي إنتجها في خلال ٥ ٣/٤ ساعة غزل تساوي قيمة ناتج ساعة غزل واحدة . ولكنكم تقعون في الضلال تماماً اذا اعتقدتم أنه ينفق ولو ذرة واحدة من يوم عمله على تجديد انتاج قيم القطن والماكينات والخ ، أو على « التعويض » عنها . فبفضل أن عمله يجعل من القطن والمغازل غزلاً ، بفضل أنه يغزل ، تنتقل قيمة القطن والمغازل بحد ذاتها الى خيوط الغزل . وهذه نتيجة لكيفية عمله وليس لكميته . وطبعاً ، فهو ينقل الى الغزل في خلال ساعة واحدة قيمة من القطن والخ اكبر مما في ١/٢ ساعة ، ولكن فقط بسبب أنه يغزل في ساعة واحدة قطناً اكثر مما في ١/٢ ساعة . وهكذا ترون : ان زعمكم بأن العامل ينتج في الساعة ما قبل الأخيرة قيمة أجرته ، بينما ينتج في الساعة الأخيرة الربح الصافي ، **لا يعني سوى أنه تتجسد في خيوط الغزل التي تمثل ناتج ساعتين من يوم عمله ، سواء كانت هاتان الساعتان أوليين أم أخيرتين ،** ١١ ١/٢ ساعة عمل ، **أي** بالضبط بقدر ما يتضمنه يوم عمله بكامله . أما الزعم بأنه ينتج في ال ٥ ٣/٤ ساعة الأولى اجرته ، بينما ينتج في ال ٥ ٣/٤ ساعة الأخيرة ربحكم الصافي ، فلا يعني سوى أنكم تدفعون مقابل ال ٥ ٣/٤ ساعة الأولى ، بينما لا تدفعون مقابل ال ٥ ٣/٤ ساعة الأخيرة . وأنا أتكلم عن الدفع مقابل العمل ، وليس عن الدفع مقابل قوة العمل ، استخداماً مني للغتكم الاصطلاحية . والآن ، أيها السادة ، اذا أخذتم نسبة وقت العمل ، الذي تدفعون مقابله ، الى وقت العمل ذاك الذي لا تدفعون مقابله ، لرأيتم أنها تعادل نسبة نصف يوم الى نصف يوم ، أي ١٠٠ ٪ ، وهذه نسبة جيدة جداً بلا ريب . ولا يثير أي شك أيضاً أنكم اذا أرغمتم عمالكم على العمل ١٣ ساعة بدلاً من ١١ ١/٢ ،

وأضفتم الـ ١½ ساعة الزائدة الى العمل الزائد ، وهذا من طباعكم تماماً ، فان هذا العمل الزائد سيرتفع من ٥¾ ساعة الى ٧¼ ساعة ، ولذا سيرتفع معدل القيمة الزائدة من ١٠٠ ٪ الى ١٢٦ ٢/٢٣ ٪ . ولكنكم دمويو المزاج الى حد مفرط اذا كنتم تأملون بأن هذا المعدل سيزداد ، بنتيجة اضافة ١½ ساعة ، من ١٠٠ ٪ الى ٢٠٠ ٪ وحتى اكثر من ٢٠٠ ٪ ، أي أنه « يزداد الى اكثر من الضعف » . ومن جهة أخرى — وقلب الانسان شيء عجيب ، لا سيما اذا كان الانسان يحمله في حافظة نقوده — فأنتم متشائمون كالحون الى حد مفرط اذا كنتم تخشون من أن ربحكم الصافي سيذهب أدراج الرياح مع تقلص يوم العمل من ١١½ الى ١٠½ ساعة . كلا ، ابداً . ففي حالة تساوي الظروف الأخرى سينخفض العمل الزائد من ٥¾ ساعة الى ٤¾ ساعة ، وهذا ما لا يزال يعطي معدل قيمة زائدة كبيراً جداً ، هو ٨٢ ١٤/٢٣ ٪ بالضبط . ولكن « ساعتكم الأخيرة » القدرية ، التي تروون عنها الأقاصيص اكثر مما يفعل الهيلياسيون (٧٣) عن يوم الحساب ، هي « all bosh » [« هراء في هراء »] . وان فقدانها لن ينتزع منكم « الربح الصافي » ، كما لن ينتزع من الأولاد من كلا الجنسين الذين تستخدمونهم « الصفاء الروحي » * .

---

* اذا كان سنيور قد برهن على أنه يتوقف على « ساعة العمل الأخيرة » ربح أصحاب الفبارك الصافي ووجود الصناعة القطنية الانكليزية ووضع انكلترا في السوق العالمية ، فان الدكتور اندرو يور برهن بدوره بالاضافة الى ذلك (٧٤) على أنه اذا لم يجر حجز الأولاد والأحداث دون ١٨ سنة من العمر العاملين في الفبارك ليعملوا ١٢ ساعة كاملة في الجو الدافىء والصافي أخلاقياً لمبنى الفابريكة ، بل دفعهم قبل الموعد المضروب « بساعة واحدة » الى العالم الخارجي الفاسد غير المريح ، فان التبطل والرذيلة سيحرمانهم من الصفاء الروحي . منذ عام ١٨٤٨ لا يكل مفتشو الفبارك في «Reports» نصف السنوية عن السخرية بأصحاب الفبارك « بالساعة الأخيرة » « القدرية » . ومثلا ، يقول السيد هاويل في تقريره الخاص بالفبارك

وعندما تدق فعلاً « سويعتكم الأخيرة » فتذكروا ذلك البروفيسور من اكسفورد . والى أن يحين ذلك فالى لقاء سعيد في عالم أفضل .

بتاريخ ٣١ أيار (مايو) ١٨٥٥ : « لو كان الحساب الظريف التالي » (ويقتطف ما أورده سنيور) « صحيحاً ، لظهر أن كل فابريكة قطن في المملكة المتحدة قد اشتغلت بخسارة منذ عام ١٨٥٠ » («Reports of the Inspectors of Factories for the half year ending 30th April 1855», p. 19, 20). وفي عام ١٨٤٨ بعد أن صادق البرلمان على مشروع قانون العشر ساعات فان أصحاب فبارك غزل الكتان الريفية المبعثرة بين كونتية دورست وكونتية سومرست ، أرغموا بعض العمال الذين شملهم تحديد يوم العمل، على اقرار عريضة مضادة ورد فيها في جملة ما ورد: « نحن ، الملتمسين بصفتنا والدين نرى أن ساعة اضافية من التبطل لا يمكن أن تسفر عن أية نتيجة أخرى سوى افساد أخلاق أبنائنا ، لأن التبطل أم الرذائل كلها » . وبهذا الصدد يشير التقرير الخاص بالفبارك بتاريخ ١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٨٤٨ الى أن : « هواء فبارك غزل الكتان ، حيث يعمل أولاد هؤلاء الاباء الحنونين الفاضلين ، مشبع بالغبار وذرات ألياف المادة الخام الى درجة تجعل من غير المستطاب اطلاقاً المكوث ولو ١٠ دقائق في مشغل الغزل لأن غبار الكتان ، الذي لا مفر منه أبداً ، يثير آلاماً مبرحة بتغلغله في العينين والأذنين والأنف والفم . وان العمل نفسه ، نظراً للسرعة الجنونية للماكينات ، يتطلب الخفة والحركة على الدوام بالاضافة الى الانتباه الشديد الدائم ، ويبدو من القساوة الى حد ما ارغام الآباء على استخدام كلمة « التكاسل » بحق أبنائهم المقيدين لمدة ١٠ ساعات بالتمام والكمال ، ما عدا الوقت المخصص لتناول الطعام ، الى مثل هذا العمل وفي مثل هذا الجو ... وهؤلاء الأولاد يشتغلون وقتاً أطول من العمال الزراعيين المأجورين في القرى المجاورة . وهذه الاتهامات القاسية « بالتبطل والرذالة » ينبغي ادانتها بوصفها نفاقاً خالصاً ومراءاة وقحة ... وان ذلك القسم من المجتمع ، الذي اعترته الدهشة قبل ١٢ عاماً تقريباً من جراء الثقة بالذات التي أعلنوا بها جهاراً وبكل جدية وبالاعتماد على مصادقة ذوي النفوذ العالي أن كل « الربح الصافي » الذي يجنيه صاحب الفابريكة انما ينجم من « الساعة الأخيرة » للعمل ولذلك فان تقليص يوم العمل ساعة واحدة يقضي على الربح الصافي بأسره ، نقول ان هذا القسم من المجتمع يكاد لا يصدق عينيه عندما يرى أن الاكتشاف الأصيل المتعلق بفضائل « الساعة الأخيرة » قد تحسن منذ ذلك الوقت بحيث أنه يتضمن الآن بدرجة واحدة « الأخلاق » و « الربح » معاً ، فاذا تقلص طول وقت عمل الأولاد الى ١٠ ساعات كاملة لتبخرت أخلاق الاولاد أيضاً بالاضافة الى الربح الصافي لأرباب العمل لأن هذا وذاك يتوقفان على هذه الساعة الأخيرة ، هذه « الساعة القدرية » («Reports of Insp. of Fact. for 31st Oct. 1848,

Addio !.. [الى اللقاء] * . وان اشارة « الساعة الأخيرة » التي اكتشفها سنيور عام ١٨٣٦ ، قد أطلقت من جديد في ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٨٤٨ في مجلة « Economist » اللندنية ، وذلك على يد جيمس ويلسون ، وهو أحد المأمورين الاقتصاديين الرئيسيين ، في جدله ضد قانون يوم العمل من ١٠ ساعات .

٤ – الناتج الزائد

اننا نسمي بالناتج الزائد (surplus produce, produit net) ذلك القسم من الناتج ($\frac{1}{10}$ من ٢٠ رطلاً من الغزل أو رطلين من الغزل في المثال الوارد في البند ٢) ، الذي يعبر فيه عن القيمة الزائدة . وكما

---

p. 101). ويورد نفس هذا التقرير فيما بعد عينات من « أخلاق » و« فضائل » هؤلاء السادة أصحاب الفبارك ، عينات من تلك الأحابيل والخدع والغوايات والتهديدات والتزويرات والخ التي استخدموها من أجل ارغام قلة من العمال الضعاف المذعنين على توقيع عرائض من هذا النوع ، وتصوير هذه العرائض من ثم أمام البرلمان كعرائض لفرع صناعي كامل ولكونتيات بكاملها . – ولا يزال مميزاً الى أقصى الدرجات للوضع المعاصر لما يسمى « بالعلم » الاقتصادي أنه لا سنيور نفسه – الذي يشرفه أنه وقف فيما بعد بهمة الى جانب قانون الفبارك – ولا خصومه المتقدمين والمتأخرين لم يفلحوا في ادراك الاستنتاجات الخادعة « للاكتشاف الأصيل » . بل اقتصروا على الاستعانة بالوقائع والخبرة . أما wherefore, why [كيف ولماذا] فقد بقيا سراً بالنسبة لهم .

* ولكن السيد البروفيسور قد جنى مع ذلك لنفسه بعض الفائدة من جولته في مانشستر . ففي «Letters on the Factory Act» فان الدخل الصافي بجمله – « الربح » و« الفائدة المئوية » وحتى «something more» [« شيء ما اكثر من ذلك »] – يتوقف على ساعة عمل واحدة غير مدفوعة الأجر العامل ! وقبل سنة من ذلك ، وفي كتابه «Outline of Political Economy» المؤلف لطلبة اكسفورد ولذوي الذهنية الضيقة الأفق المتعلمين ، كان سنيور قد « اكتشف » ، في جداله ضد تحديد ريكاردو للقيمة بوقت العمل ، أن الربح ينجم من عمل الرأسمالي ، أما الفائدة المئوية فتنجم من تقشفه ، من «Abstinenz» [« زهده »] . ان التلفيقة كانت قديمة ، ولكن كلمة «Abstinenz» كانت جديدة .

أن معدل القيمة الزائدة يتحدد بنسبة هذه الأخيرة ليس الى مبلغ الرأسمال الاجمالي ، بل فقط الى قسمه المكوّن المتغير ، فان مستوى الناتج الزائد يتحدد كذلك بنسبة هذا الأخير ليس الى مجمل الناتج الباقي ، بل فقط الى ذلك القسم من الناتج الذي يعبر فيه عن العمل الضروري . وكما أن انتاج القيمة الزائدة هو الهدف الرئيسي للانتاج الرأسمالي ، فان درجة الثروة تقاس كذلك ليس بالمقدار المطلق للناتج ، بل بالمقدار النسبي للناتج الزائد* .

ولقد ترجمها السيد روشر الى اللغة الألمانية ترجمة صائبة بكلمة «Enthaltung»[« الزهد »] . ولكن مواطنيه الأقل اطلاعاً على اللاتينية – من أمثال فيرت وشولتس وغيرهما من أضراب ميخيل – حولوا « الزهد » الى «Entsagung» [« نسك »] رهباني .

* « ان شخصاً يملك رأسمالا بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه استرليني يعود عليه سنوياً بربح يبلغ ٢٠٠٠ جنيه استرليني ، لا يكترث اطلاقاً بما اذا كان رأسماله يقدم العمل لـ ١٠٠ او لـ ١٠٠٠ شخص وبما اذا كانت البضاعة المنتجة تباع لقاء ١٠٠٠٠ أو ٢٠٠٠٠ جنيه استرليني ، وذلك بشرط ألا ينقص الربح الذي يحصل عليه في كل حالة عن ٢٠٠٠ جنيه استرليني . أفليس على هذا النحو أيضاً الاهتمام الحقيقي للأمة بأسرها ؟ فاذا لم يتغير دخلها الواقعي الصافي وريعها وربحها فليس من الأهمية أبداً لما اذا كان عدد أفراد هذه الأمة ١٠ ملايين أو ١٢ مليون نسمة » (*Ricardo*. «The Principles of Political Economy», 3rd ed. London, 1821, p. 416) وقبل ريكاردو بوقت طويل كان آرثر يونغ ، وهو أحد المتعصبين للناتج الزائد ومؤلف ثرثار بشكل عام لا يملك ذهناً انتقادياً ، والذي تتناسب سمعته عكساً مع خدماته ، قد كتب في جملة ما كتبه : « ما النفع الذي يمكن أن تجنيه دولة معاصرة من مقاطعة بكاملها ، تكون أرضها ، على الرغم من جودة فلاحتها ، مقسمة حسب النموذج الروماني القديم بين فلاحين مستقلين صغار ؟ ولأي هدف تخدم هذه الأرض عدا ذلك الهدف الوحيد وهو أن الناس يتوالدون عليها («the mere purpose of breeding men») مما يمثل بحد ذاته هدفاً عديم النفع على الاطلاق ؟ » («is a most useless purpose») (*Arthur Young*. «Political Arithmetic etc.». London, 1774, p. 47).

اضافة للملاحظة السابقة . يبدو مستغرباً « الميل الشديد ... لتصوير الثراء الصافي كشيء نافع للطبقة العاملة ... ومن الواضح تماماً مع ذلك أنه نافع ليس لأنه صاف » (*Th. Hopkins*. «On Rent of Land etc.». London, 1828, p. 126).

ان مجموع العمل الضروري والعمل الزائد ، مجموع الفترتين الزمنيتين اللتين ينتج العامل فيهما القيمة التي تعوض عن قوة عمله ، والقيمة الزائدة ، يشكل المقدار المطلق لوقت عمله ، أي يوم العمل (working day) ؛

الفصل الثامن

يوم العمل

١ – حدود يوم العمل

لقد انطلقنا من افتراض أن قوة العمل تشرى وتباع بقيمتها . وان قيمتها ، شأنها شأن قيمة أية بضاعة أخرى ، تتحدد بوقت العمل الضروري لانتاجها . وبالتالي ، فاذا كان الأمر يقتضي ٦ ساعات لانتاج وسائل معيشة العامل التي يستهلكها بالمتوسط يومياً ، فيجب عليه أن يعمل بالمتوسط ٦ ساعات في اليوم من أجل أن ينتج يومياً قوة عمله ، أو من أجل تجديد انتاج القيمة التي يحصل عليها عند بيع قوة عمله . وفي هذه الحالة فان القسم الضروري من يوم عمله يبلغ ٦ ساعات ، ويعتبر لذلك مقداراً معطى في حالة عدم تغير الظروف الأخرى . ولكن لا يتحدد بذلك بعد مقدار يوم العمل ذاته .

لنفترض أن الخط أ ــــب يمثل امتداد أو طول وقت العمل الضروري الذي يساوي ٦ ساعات مثلاً . وطبقاً لاستمرار العمل خارج حدود أب لمدة ١ أو ٣ أو ٦ ساعات والخ نحصل على ثلاثة خطوط مختلفة :

يوم العمل I

أ ـــــــــــــ ب ـــــ ج

يوم العمل II

أ ـــــــــــــ ب ـــــ ج

يوم العمل III

أ ـــــ ب ـــــــ ج

تمثل ثلاثة أيام عمل مختلفة من ٧ و٩ و١٢ ساعة . وان الخط ب ج ، الذي هو استمرار للخط أب ، يمثل طول العمل الزائد . وبما أن يوم العمل = أب + ب ج ، أو أج ، فانه يتغير مع المقدار المتغير ب ج . وبما أن أب هو مقدار معطى ، فان نسبة ب ج الى أب يمكن قياسها على الدوام . فهي تبلغ $\frac{١}{٦}$ في يوم العمل I ، و$\frac{٣}{٦}$ في يوم العمل II ، و$\frac{٦}{٦}$ في يوم العمل III . ومن ثم ، بما أن نسبة $\frac{\text{وقت العمل الزائد}}{\text{وقت العمل الضروري}}$ تحدد معدل القيمة الزائدة ، فان هذا الأخير يصبح معطى اذا أصبحت معروفة نسبة هذين الخطين . وهو يبلغ في أيام العمل الثلاثة الواردة أعلاه ١٦$\frac{٢}{٣}$ ٪ و٥٠ ٪ و١٠٠ ٪ على التتابع . وعلى العكس ، فان معدل القيمة الزائدة لوحده لا يمكن أن يعطينا مقدار يوم العمل. فاذا بلغ هذا المعدل ١٠٠ ٪ مثلاً ، فيمكن ليوم العمل أن يستمر ٨ أو ١٠ أو ١٢ ساعة والخ . انه يشير الى أن القسمين المكونين ليوم العمل ، أي العمل الضروري والعمل الزائد ، متساويان من حيث مقدارهما ، ولكنه لا يشير الى مقدار كل من هذين القسمين .

وهكذا ، فيوم العمل مقدار متغير وليس مقداراً ثابتاً . صحيح أن أحد قسميه يتحدد بوقت العمل الضروري من أجل تجديد الانتاج الدائم للعامل نفسه ، الا أن مقداره العام يتغير مع تغير طول أو امتداد العمل الزائد . لذا ، فان يوم العمل قابل للتحديد ، ولكنه بحد ذاته مقدار غير محدد * .

اذن ، وان كان يوم العمل مقداراً غير ثابت ، بل مقداراً جارياً ، الا أنه ، من جهة أخرى ، لا يمكن أن يتغير الا ضمن حدود معينة .

---

* « ان يوم العمل مقدار غير محدد ؛ فقد يكون طويلا أو قصيراً » («An Essay on Trade and Commerce; containing Observations on Taxes etc.». London, 1770, p. 73).

ولكن حدوده الدنيا غير قابلة للتحديد . وفي الحقيقة ، إذا افترضنا أن الخط ب ج ، الذي هو استمرار للخط أ ب ، أو العمل الزائد ، = صفراً ، فاننا نحصل على الحد الأدنى ، وبالذات على ذلك القسم من اليوم الذي يجب على العامل بالضرورة أن يشتغل فيه للحفاظ على وجوده هو . ولكن العمل الضروري في ظل الأسلوب الرأسمالي للانتاج يشكل على الدوام قسماً فقط من يوم عمله ، أي أن يوم العمل لا يمكن أبداً أن يتقلص الى هذا الحد الأدنى . وبالمقابل ثمة حد أقصى ليوم العمل . فلا يمكن تطويله خارج حد معين . وهذا الحد الأقصى يتم تحديده بصورة مزدوجة . أولاً ، بالحد الجسدي لقوة العمل . فالانسان لا يستطيع أن ينفق في خلال اليوم ، الذي يبلغ طوله الطبيعي ٢٤ ساعة ، سوى كمية معينة من القوة الحيوية . والحصان ، مثلاً ، لا يستطيع أن يعمل من يوم لآخر سوى ٨ ساعات يومياً . ويجب للقوة أن تستريح وتنام في خلال قسم من اليوم ، ويجب للانسان في خلال القسم الآخر من اليوم أن يلبي حاجات جسدية أخرى كالتغذية ، والحفاظ على النظافة ، واللبس والخ . وما عدا هذه الحدود الجسدية الصرفة يصطدم تطويل يوم العمل بحدود ذات طابع أخلاقي : فلا بد للعامل من وقت لتلبية الحاجات الذهنية والاجتماعية التي يتحدد حجمها وكميتها بالحالة الثقافية العامة . لذلك تجري تغيرات يوم العمل ضمن الحدود الجسدية والاجتماعية . ولكن هذه الحدود وتلك على السواء مطاطة للغاية وتتيح امكانيات واسعة جداً . ونجد مثلاً يوم عمل من ٨ و١٠ و١٢ و١٤ و١٦ و١٨ ساعة ، أي من اطوال مختلفة جداً .

لقد اشترى الرأسمالي قوة العمل بقيمتها اليومية . فهو يمتلك قيمتها الاستعمالية في خلال يوم عمل واحد . واكتسب على هذا النحو حق ارغام العامل على العمل لصالحه في خلال يوم عمل واحد . ولكن ما

هو يوم العمل ؟* انه ، على كل حال ، شيء ما أقل من اليوم الطبيعي في الحياة. ولكن بكم؟ ان للرأسمالي وجهة نظره بصدد هذه ultima Thule**، بصدد الحد الضروري ليوم العمل . فبصفته رأسمالياً ما هو الا رأسمال مشخص . وروحه هي روح الرأسمال . ولكن ليس لدى الرأسمال سوى رغبة حياتية واحدة وحيدة هي الرغبة في الازدياد ، في خلق القيمة الزائدة ، في أن يمتص بقسمه الثابت ، أي بوسائل الانتاج ، اكبر قدر ممكن من العمل الزائد*** . ان الرأسمال عمل ميت لا ينتعش ، مثله مثل مصاص الدماء ، الا عندما يمتص العمل الحي ويعيش حياة اكثر تدفقاً كلما ازداد ابتلاعه للعمل الحي . وان الوقت الذي يعمل العامل في خلاله هو ذلك الوقت الذي يستهلك الرأسمالي في خلاله قوة العمل التي اشتراها **** . أما اذا كان العامل يستهلك لنفسه وقت عمله فانه يسرق الرأسمالي ***** .

---

* ان هذا السؤال لهو اكثر أهمية بما لا نهاية له من السؤال الشهير الذي وجهه السير روبرت بيل الى غرفة تجارة برمنهغام : « ما هو الجنيه الاسترليني ؟ » – ذلك السؤال الذي لم يكن بالوسع طرحه الا لأن بيل كان يفهم طبيعة النقد فهماً سيئاً شأنه شأن «little shilling men» (٧٥) من برمنهغام .

** – حرفياً : فولا النائية ؛ وهذا التعبير يستخدم هنا بمعنى الحد الأقصى . (فولا بلد جزيري يقع في أقصى شمال أوربا كما كان يتصورها القدماء .) الناشر .

*** « ان مهمة الرأسمالي تكمن في أن يحصل بواسطة الرأسمال المنفق على اكبر قدر ممكن من العمل » (*J. G. Courcelle-Seneuil.* «Traité théorique et pratique des entreprises industrielles», 2ème édit. Paris, 1857, p. 62).

**** « ان فقدان ساعة عمل واحدة في اليوم يلحق بالدولة التجارية ضرراً فادحاً » . « يلاحظ استهلاك واسع جداً للكماليات من قبل العمال الفقراء في هذه المملكة ، ولا سيما من قبل السكان المانيفاكتوريين ؛ وهم يستهلكون وقت عملهم أيضاً وهذا أشد أنواع الاستهلاك ضرراً » («An Essay on Trade and Commerce etc.». London, 1770, p. 47, 153).

***** « اذا أخلد العامل الحر للحظة الى الراحة فان الاقتصاد الشحيح ، الذي يراقبه بقلق ، يشرع بالزعم بأنه يسرقه » (*N. Linguet.* «Théorie des Loix Civiles etc.». London, 1767, t. II, p. 466).

وهكذا ، يستشهد الرأسمالي بقانون التبادل البضاعي . وهو ، كأي شار آخر ، يتوخى استخلاص اكبر نفع ممكن من القيمة الاستعمالية لبضاعته . ولكن على حين غرة يدوي صوت العامل الذي كانت تخفته حتى الآن ضجة وجلبة [Sturm und Drang]عملية الانتاج .

ان البضاعة التي بعتها لك تختلف عن سائر البضائع الاخرى بأن استهلاكها يخلق قيمة ، علماً بأن هذه القيمة اكبر مما تساويه هي نفسها . ولهذا بالذات اشتريتها . وان ما يعتبر بالنسبة لك ازدياداً للرأسمال هو بالنسبة لي انفاق زائد عن اللزوم لقوة العمل . انني واياك لا نعرف في السوق سوى قانون واحد : قانون تبادل البضائع . فاستهلاك البضاعة لا يعود الى البائع ، الذي يبيع البضاعة ، بل للشاري الذي يقتنيها . ولذا يعود اليك استهلاك قوة عملي اليومية . ولكن يتوجب عليّ ، بواسطة ذلك السعر الذي أبيع به قوة العمل كل يوم ، أن أجدد انتاجها يومياً لكي يصبح من الممكن بيعها مجدداً بعد ذلك . وبدون التطرق الى التلف الطبيعي بسبب الهرم والخ ، يجب أن تكون لديّ امكانية العمل غداً بحالة عادية من القوة والصحة والنضارة كحالتي اليوم . انك تعظني على الدوام بانجيل « التوفير » و« الزهد » . حسناً . انني أريد ، كأي مالك حكيم وموفر ، أن أحافظ على ثروتي الوحيدة ، أي على قوة عملي وأن أمتنع عن أي تبديد مجنون لها . ولن أضعها في حالة الجريان يومياً ، ولن أحولها الى حركة ، الى عمل ، الا بقدر ما لا يضر ذلك بالاستمرارية العادية لوجودها وتطورها العادي . انك تستطيع بواسطة التطويل المفرط ليوم العمل أن تحرك في يوم واحد مقداراً من قوة عملي اكبر مما أستطيع تجديد انتاجه في ثلاثة أيام . وما تربحه أنت في العمل ، أخسره أنا في ماهية العمل . وان استعمال قوة عملي واختلاسها أمران مختلفان اطلاقاً . واذا كانت المدة المتوسطة ، التي يستطيع العامل المتوسط في

خلالها العيش في ظل مقادير معقولة للعمل ، تبلغ ٣٠ سنة ، فان قيمة قوة عملي التي تدفع لي مقابلها من يوم الى آخر = $\frac{1}{30 \times 365}$ ، أو $\frac{1}{10950}$ من قيمتها الاجمالية . ولكن اذا كنت تستهلكها في غضون ١٠ سنوات وتدفع لي يومياً $\frac{1}{10950}$ بدلاً من $\frac{1}{3650}$ من قيمتها الاجمالية ، أي $\frac{1}{3}$ قيمتها اليومية فقط ، فانك تسرق مني بذلك يومياً $\frac{2}{3}$ قيمة بضاعتي . انك تدفع لي مقابل قوة عمل يوم واحد على الرغم من أنك تستهلك قوة عمل ثلاثة أيام . وهذا مناقض لاتفاقنا ولقانون تبادل البضائع . اذن ، انني أطالب بيوم عمل ذي استمرارية عادية ، وأنا أطالب به دون أن أستعطف قلبك لأن القلب يصمت اذا كان الأمر يتعلق بالشؤون المالية . قد تكون مواطناً نموذجياً ، ولربما حتى عضواً في جمعية الرفق بالحيوانات ، وتتمتع ما عدا ذلك بسمعة القداسة ، الا أن ذلك الشيء الذي تمثله أنت تجاهي لا يحمل قلباً في صدره . أما اذا بدا أن هناك شيئاً ما ينبض فيه فما ذلك سوى نبضات قلبي . انني أطالب بيوم عمل عادي لأنني ، كأي بائع آخر ، أطالب بقيمة بضاعتي * .

اننا نرى أنه اذا لم نأخذ بالاعتبار حدود يوم العمل المطاطة للغاية ، فان طبيعة التبادل البضاعي لا تضع بحد ذاتها أية حدود ليوم العمل ، وللعمل الزائد بالتالي . وان الرأسمالي يمارس حقه كشار عندما يسعى لأن يطيل يوم العمل قدر الامكان ، ولأن يجعل من يوم عمل واحد يومي عمل اذا كان ذلك ممكناً . ومن جهة أخرى فان الطبيعة المتميزة

---

* في أثناء الاضراب الكبير في عامي ١٨٦٠ — ١٨٦١ لعمال البناء اللندنيين الذين طالبوا بتقليص يوم العمل الى ٩ ساعات ، نشرت لجنتهم بياناً يتطابق تقريباً مع خطاب صاحبنا العامل . وأشير في هذا البيان بصورة لا تخلو من السخرية الى أن المدعو السير م . بيتو ، وهو اكثر « رجال الأعمال في البناء » جشعاً ، يتمتع « بسمعة القداسة » . (وبيتو هذا نفسه انتهى بعد عام ١٨٦٧ على نحو ما انتهى به شتراوسبرغ !)

للبضاعة المباعة تشترط حداً لاستهلاكها من قبل الشاري ، ويمارس العامل حقه كبائع عندما يسعى لتحديد يوم العمل بمقدار عادي معين . اذن ، يحدث هنا تناقض بين أمرين منطقيين ، والحق يعارض بالحق ، علماً بأنهما كليهما يقرهما بدرجة واحدة قانون التبادل البضاعي . وعند التصادم بين حقين متساويين فالحل انما يعود للقوة . وعلى هذا النحو يظهر تعيين يوم العمل في تاريخ الانتاج الرأسمالي كصراع من أجل حدود يوم العمل ، ـ صراع بين الرأسمالي الاجمالي ، أي طبقة الرأسماليين ، وبين العامل الاجمالي ، أي الطبقة العاملة .

٢ – التعطش الذي لا يرتوى الى العمل الزائد . صاحب الفابريكة وصاحب الأطيان

لم يخترع الرأسمال العمل الزائد . ففي كل مكان حيثما يمتلك قسم من المجتمع احتكار وسائل الانتاج يتوجب على العامل ، الحر أم غير الحر ، أن يضم الى وقت العمل الضروري من أجل اعالة نفسه ، وقت عمل فائضاً لكي ينتج وسائل المعيشة لمالك وسائل الانتاج * ، سواء كان هذا المالك καλὸς κἀγαθός [أرستقراطياً] من أثينا ، أم تيوقراطياً اتروريا ، أم civis romanus [مواطن روما] ، أم باروناً نورمندياً ، أم مالك عبيد أمريكياً ، أم صاحب أطيان من فالاشيا ، أم مالكاً عقارياً معاصراً أو رأسمالياً ** . ومن الواضح مع ذلك أنه اذا كانت الأهمية

* « ان أولئك الذين يعملون ... يطعمون بالفعل المتقاعدين ... ، أي من يسمون بالأثرياء ... وأنفسهم أيضاً » (*Edmund Burke*. «Thoughts and Details on Scarcity». London, 1800, p. 2, 3).

** سجل نيبور ملاحظة ساذجة جداً في كتابه «Römische Geschichte» : « لا داعي للاخفاء أن تحفاً كالتحف الاترورية التي لا تزال تدهشنا حتى ببقاياها ، تفترض وجود

الأولى في تشكيلة اجتماعية اقتصادية ما تعود ليس الى القيمة التبادلية ، بل الى القيمة الاستعمالية للناتج ، فان العمل الزائد يتحدد بدائرة ضيقة الى هذا الحد أو ذاك من الحاجات ، الا أنه لا تنجم بعد من طابع الانتاج ذاته الحاجة غير المحدودة الى العمل الزائد . وكان العمل المفرط يصبح فظيعاً في العصور القديمة عندما كان الأمر يتعلق باستخراج القيمة التبادلية بشكلها النقدي المستقل ، أي في انتاج الذهب والفضة . وان العمل الارغامي الذي يقتل العامل يعتبر هنا الشكل الرسمي للعمل المفرط . ويكفي أن نقرأ ديودور الصقلي * . الا أن هذه استثناءات بالنسبة للعالم القديم . ولكن ما ان تُجتذب الشعوب ، التي لا يزال الانتاج يجري لديها بالأشكال المتدنية نسبياً للعمل العبودي والعمل بالسخرة والخ ، الى السوق العالمية التي يسود فيها الأسلوب الرأسمالي للانتاج والتي تجعل شاغلها الأهم بيع منتجات هذا الانتاج الى الخارج ، حتى تنضم الفظاعة المتمدنة للعمل المفرط الى الفظاعات الهمجية للعبودية والقنانة والخ . ولهذا السبب كان عمل الزنوج في الولايات الجنوبية للاتحاد الأمريكي يرتدي طابعاً بطريركياً معتدلاً طالما بقي هدف الانتاج بصورة رئيسية هو التلبية المباشرة للحاجات الذاتية . ولكن بقدر ما كان تصدير القطن يغدو الشاغل الحياتي لهذه الولايات فان العمل المفرط للزنجي ،

الأسياد والعبيد في الدول الصغيرة (!) » . ولاحظ سيسموندي على نحو أعمق كثيراً أن « مخرمات بروكسل » تفترض وجود أرباب العمل والعمال المأجورين .

* « لا يمكن للمرء أن يرى هؤلاء التعساء » (العاملين في مناجم الذهب الواقعة بين مصر وأثيوبيا وجزيرة العرب) « دون أن تعتريه رأفة تجاه مصيرهم الفظيع ، وهم محرومون حتى من امكانية العناية بنظافة أجسادهم أو ستر عريهم . اذ ليس هنا مكان للعطف أو الشفقة على المرضى والمشوهين والمسنين وعلى الضعف النسائي . ويجب على الجميع أن يعملوا ، وهم مرغمون على ذلك تحت ضربات السوط ، والموت فقط هو الذي يضع نهاية لآلامهم وبؤسهم » («Diodor's von Sicilien historische Bibliothek», Buch 3, cap. 13).

الذي كان يصل به في بعض الحالات الى استهلاك حياته في غضون سبع سنوات من العمل ، كان يصبح عاملاً من عوامل النظام المحسوب والحاسب . ولم يعد الأمر محصوراً في أن تؤخذ منه غصباً كمية معينة من المنتجات النافعة . بل انحصرت القضية في انتاج القيمة الزائدة بالذات . وحدث الأمر نفسه أيضاً فيما يتعلق بعمل السخرة في امارتي الدانوب مثلاً .

وتنطوي على أهمية خاصة مقارنة التعطش الذي لا يرتوى الى العمل الزائد في امارتي الدانوب بمثل هذا التعطش في الفبارك الانكليزية ، ذلك لأن العمل الزائد في ظل السخرة يملك شكلاً مستقلاً قابلاً للادراك بالحس .

لنفترض أن يوم العمل يتألف من ٦ ساعات عملاً ضرورياً و٦ ساعات عملا زائداً . وفي هذه الحالة يقدم العامل الحر للرأسمالي أسبوعياً ٦ × ٦ ، أو ٣٦ ساعة من العمل الزائد . وهذا ما يوازي كما لو أنه عمل ٣ أيام في الأسبوع لنفسه و٣ أيام في الأسبوع للرأسمالي بالمجان . الا أن هذا الانقسام ليوم العمل غير ملحوظ . فالعمل الضروري والعمل الزائد يندمجان معاً . لذلك أستطيع التعبير عن هذه النسبة ذاتها بصورة أخرى ، مثلا أن العامل يشتغل في خلال كل دقيقة ٣٠ ثانية لنفسه و٣٠ ثانية للرأسمالي ، والخ . ولكن الأمر مغاير لذلك بالنسبة لعمل السخرة . وان العمل الضروري الذي يؤديه مثلاً الفلاح الفالاشي من أجل الحفاظ على وجوده منفصل من حيث المكان عن عمله الزائد لصالح صاحب الأطيان . فهو يقوم بالعمل الأول في حقله الخاص ، بينما يقوم بالعمل الثاني في ممتلكات السيد . لذا ، يوجد قسما وقت العمل بصورة مستقلة ، أحدهما الى جانب الآخر . وان العمل الزائد بشكل عمل السخرة منفصل على نحو دقيق عن العمل الضروري . ومن الواضح أن هذا الاختلاف في شكل التجلي لا يغير شيئاً في النسبة الكمية بين

العمل الزائد والعمل الضروري . فثلاثة أيام من العمل الزائد في الأسبوع هي ثلاثة أيام من العمل الذي لا يخلق معادلاً بالنسبة للعامل نفسه ، سواء كان هذا العمل يسمى بعمل السخرة أم بالعمل المأجور . ولكن التعطش الذي لا يرتوى الى العمل الزائد يتجلى لدى الرأسمالي في النزوع الى التطويل المفرط ليوم العمل ، بينما يتجلى لدى صاحب الأطيان بصورة أبسط : في الركض المباشر وراء أيام السخرة * .

كان عمل السخرة في امارتي الدانوب يندمج بالريوع العينية وغيرها من الأمور المميزة لنظام القنانة ، الا أنه كان يشكل الجزية الأساسية المدفوعة الى الطبقة السائدة . وحيثما كان ذلك قائماً ، نادراً ما كانت السخرة تنشأ عن نظام القنانة ، بل على العكس ، فان نظام القنانة نشأت عن السخرة عادة ** . وهذا ما كان عليه الأمر في مقاطعتي رومانيا .

---

* ما يلي ينطبق على الوضع الذي كان قائماً في مقاطعتي رومانيا قبل الانقلاب (٧٦) الذي حدث عقب حرب القرم .

** [ملاحظة للطبعة الثالثة . ينطبق ذلك على ألمانيا أيضاً ، ولا سيما على بروسيا شرقي الالب . فالفلاح الألماني في القرن الخامس عشر ، على الرغم من أنه كان ملزماً في كل مكان تقريباً بتقديم فروض معينة بالمنتجات والعمل ، الا أنه كان على العموم ، وواقعياً على الأقل ، شخصاً حراً . وان المستوطنين الألمان في براندنبورغ وبوميرانيا وسيليزيا وبروسيا الشرقية كان يعترف بهم أحراراً من الناحية الحقوقية أيضاً . وجاء انتصار النبلاء في حرب الفلاحين ليضع نهاية لذلك . ولم يقتصر الأمر على أن الفلاحين المهزومين في ألمانيا الجنوبية قد أصبحوا اقناناً من جديد ، بل واعتباراً من أواسط القرن السادس عشر فان الفلاحين الأحرار في بروسيا الشرقية وبراندنبورغ وبوميرانيا وسيليزيا ، وبعد فترة وجيزة في شليزفيغ-هولشتاين كذلك ، قد تم ايصالهم الى وضع الأقنان أيضاً (*Maurer*. «Geschichte der Fronhöfe, der Bauernhöfe und Hofverfassung in Deutschland». Bd IV; *Meitzen*. «Der Boden und die landwirtschaftlichen Verhältnisse des preussischen Staates nach dem Gebietsumfange vor 1866»; *Hanssen*. «Leibeigenschaft in Schleswig-Holstein».) ف . ا .]

فأسلوب الانتاج الأولي فيهما كان يقوم على أساس الملكية المشاعية ، ولكن ليس بشكليها السلافي أو الهندي . وكان قسم من الأرض يفلحه بصورة مستقلة أعضاء المشاعة كملكية خاصة حرة ، بينما كانوا يفلحون القسم الآخر — ager publicus [الحقل المشاعي] — بصورة مشتركة . وكانت منتجات هذا العمل المشترك تشكل بقسم منها رصيداً احتياطياً في حالة سوء المواسم وغير ذلك من الأمور العارضة ، وكانت تشكل بقسمها الآخر رصيداً للدولة من أجل تغطية النفقات الحربية والكنسية وغيرها من النفقات المشاعية . ومع مرور الزمن اغتصب الوجهاء العسكريون والدينيون مع الملكية المشاعية ما يرتبط بها من فروض أيضاً . وتحول عمل الفلاحين الأحرار في أرضهم المشاعية الى عمل بالسخرة لصالح سارقي الأرض المشاعية . وفي وقت واحد مع ذلك تطورت علاقات القنانة ، ولكن من الناحية الواقعية فقط ، وليس من الناحية الحقوقية ، الى أن أضفت عليها روسيا ، «محررة» العالم ، الصفة القانونية بذريعة الغاء نظام القنانة . وطبعاً ، فان مجموعة قوانين أعمال السخرة ، التي أصدرها الجنرال الروسي كيسيليوف عام ١٨٣١ ، كانت قد أمليت من قبل أصحاب الأطيان أنفسهم . وهكذا اكتسبت روسيا بضربة واحدة طغاة امارتي الدانوب وحظيت بتصفيق الاستحسان من قبل البلهاء الليبيراليين في أوربا بأسرها .

بموجب «Règlement organique» (٧٧) ، كما تسمى مجموعة قوانين أعمال السخرة هذه ، كان كل فلاح فالاشي ملزماً تجاه المالك العقاري المزعوم ، والى جانب الكثير من الفروض العينية المسجلة بالتفصيل : ١) ب ١٢ يوم عمل بدون تحديد طابع العمل ؛ ٢) بيوم واحد من العمل في الحقل و٣) بيوم واحد لنقل الأخشاب . والمجموع ١٤ يوماً في السنة . ولكن ، وبفهم عميق للاقتصاد السياسي ، فان

يوم العمل يؤخذ ليس بمعناه العادي ، بل كيوم عمل ضروري لانتاج الناتج اليومي المتوسط ؛ أما الناتج اليومي المتوسط فقد تم تعريفه بدهاء على ذاك النحو بحيث ليس بمقدور أي عملاق أسطوري أن ينتجه في خلال ٢٤ ساعة . لذلك فان « Règlement » نفسها توضح في تعابير جافة ، وبسخرية روسية أصيلة ، أنه ينبغي أن يفهم من ١٢ يوم عمل ناتج ٣٦ يوم عمل يدوي ؛ وأن يوم العمل في الحقل يعني ثلاثة أيام ، ويوم نقل الأخشاب ثلاثة أيام كذلك . والمجموع ٤٢ يوم سخرة . ولكن تضاف الى هنا أيضاً ما تسمى « *Jobagie* »، أي الخدمات التي تقدم للمالك العقاري في حالة الحاجات الانتاجية الطارئة . ويجب على كل قرية أن تقدم ، تبعاً لعدد سكانها ، بموجب « Jobagie » كمية معينة من الأيدي العاملة . ويتحدد عمل السخرة الاضافي هذا بـ ١٤ يوماً بالنسبة لكل فلاح فالاشي . وبذلك فان عمل السخرة المقرر يبلغ ٥٦ يوم عمل سنوياً . ونتيجة للمناخ السيئ لا تبلغ السنة الزراعية في فالاشيا سوى ٢١٠ أيام ، يجب أن تطرح منها ٤٠ يوماً من أيام الآحاد والأعياد و٣٠ يوماً بالمتوسط ذات جو رديء ، والمجموع ٧٠ يوماً . وهكذا يتبقى ١٤٠ يوم عمل . وان نسبة عمل السخرة الى العمل الضروري التي هي $\frac{٥٦}{٨٤}$ ، أو ٦٦$\frac{٢}{٣}$ ٪ ، تعبر عن معدل للقيمة الزائدة أقل بكثير من ذلك المعدل المميز لعمل العامل الزراعي أو الصناعي الانكليزي . ولكن هذا هو عمل السخرة الذي ينص عليه القانون فقط . والحال فان « Règlement organique » تتيح الامكانية بـ « ليبيرالية » اكبر من التشريع المصنعي الانكليزي ، لتجاوز نصوصها هي . فبعد أن تم تحويل ١٢ يوماً الى ٥٦ ، فان الواجب اليومي المقرر في كل من أيام السخرة الستة والخمسين هذه يتحدد على نحو لا يمكن معه انجازه بدون اضافات تنقل الى الأيام التالية . مثلا ، يجب في يوم واحد استئصال

الأعشاب الطفيلية من قطعة أرض تقتضي مساحتها ضعف ذلك الوقت للقيام بهذه العملية ، ولا سيما في حقل مزروع بالذرة . وان الواجب اليومي الذي يحدده القانون لأنواع الأعمال الزراعية على حدة يمكن ان يؤوّل على نحو بحيث أن بداية اليوم تقع في أيار (مايو) ونهايته في تشرين الأول (اكتوبر) . وهذه المقررات أشد قساوة بالنسبة لمولدافيا .

يهتف أحد أصحاب الأطيان المنتشي بخمرة النصر : «ان اثني عشر يوم سخرة بموجب «Règlement organique» تشكل ٣٦٥ يوماً في السنة ! » * .

واذا كانت « Règlement organique » لامارتي الدانوب تعبيراً موجباً عن التعطش الذي لا يرتوى الى العمل الزائد ، الذي يضفي عليه الصبغة القانونية كل بند ، فان قوانين الفبارك الانكليزية هي تعبير سالب عن هذا التعطش نفسه . فهذه القوانين تلجم نزوع الرأسمال الى امتصاص قوة العمل الذي لا يعرف الحدود ، وذلك بتحديدها ليوم العمل بصورة اجبارية من قبل الدولة ، علماً بأنهاالدولة التي يسود فيها الرأسمالي والمالك العقاري . وفضلاً عن الحركة العمالية المتصاعدة التي تزداد رهبة من يوم الى آخر ، فان تحديد العمل المصنعي قد أملته تلك الضرورة نفسها التي أرغمت على سكب سماد الجوانو في الحقول الانكليزية . وان ذلك الجشع الأعمى الذي أنهك التربة في احدى الحالا ت هو نفسه الذي قوّض من الجذور القوة الحيوية للأمة في حالة أخرى . وان الأوبئة المتكررة دورياً قد تكلمت هنا باقناع يماثل نقصان قامة الجنود في ألمانيا وفي فرنسا ** .

---

* يمكن ايجاد المزيد من التفاصيل لدى *É . Regnault.* «Histoire politique et sociale des Principautés Danubiennes», Paris, 1855 [p. 304 sq.].

** « ان تجاوز القامة المتوسطة يدل الى درجة معينة بشكل عام على ازدهار الكائن الحي ... وتناقص قامة الانسان اذا ألحقت الضرر برفاهيته ظروف طبيعية أو اجتماعية ... وفي جميع البلدان الأوروبية التي يوجد فيها نظام الخدمة الالزامية تناقصت منذ تطبيقه القامة المتوسطة

ان قانون الفبارك الصادر عام ١٨٥٠ والساري المفعول حتى الآن (عام ١٨٦٧) يحدد المتوسط الأسبوعي ليوم العمل بـ ١٠ ساعات ، وبالذات ففي غضون الأيام الخمسة الأولى من الأسبوع ١٢ ساعة كل يوم ، من السادسة صباحاً وحتى السادسة مساء — علماً بأنه يخصص من أصل هذا الوقت بموجب القانون ½ ساعة للفطور وساعة واحدة للغداء ، بحيث تتبقى ½١٠ ساعة عمل — ، وفي يوم السبت ٨ ساعات ، من السادسة صباحاً وحتى الثانية بعد الظهر ، تخصص من أصلها ½ ساعة للفطور . وبذلك تتبقى ٦٠ ساعة عمل ، ½١٠ يومياً في الأيام الخمسة الأولى من الأسبوع ، و½٧ في اليوم الأخير من الأسبوع * . وجرى تعيين مراقبين خاصين يسهرون على تنفيذ هذا القانون ويخضعون لوزارة الداخلية مباشرة وهم مفتشو الفبارك الذين ينشر البرلمان تقاريرهم مرة كل نصف سنة . وهم يقدمون ، على هذا النحو ،

للرجال وصلاحيتهم العامة للخدمة العسكرية . فقبل الثورة (عام ١٧٨٩) كان الحد الأدنى بالنسبة لجندي المشاة في فرنسا يعادل ١٦٥ سم ، وأصبح في عام ١٨١٨ (قانون ١٠ آذار — مارس) ١٥٧ سم ، و ١٥٦ سم بموجب قانون ٢١ آذار عام ١٨٣٢ . وبالمتوسط فان اكثر من نصف المدعوين لتأدية الخدمة العسكرية في فرنسا يعترف بهم غير صالحين بسبب قصر القامة والعيوب الجسدية . وفي عام ١٧٨٠ كان الحد الأدنى في سكسونيا ١٧٨ سم ، أما الآن فهو ١٥٥ سم . وهو الآن في بروسيا ١٥٧ سم . وتدل معطيات الدكتور ماير ، المنشورة في «Bayerische Zeitung» بتاريخ ٩ أيار (مايو) عام ١٨٦٢ ، على أنه في بروسيا في خلال فترة زمنية تبلغ ٩ سنوات كان من أصل ١٠٠٠ مجند بالمتوسط ٧١٦ شخصاً من غير الصالحين للخدمة العسكرية : ٣١٧ منهم بسبب قصر القامة ، و٣٩٩ لعيوب جسدية ... وفي عام ١٨٥٨ لم تستطع برلين تقديم الملاك الواجب من المجندين : حيث نقصها ١٥٦ شخصاً» (*J. v. Liebig*. «Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agrikultur und Physiologie». 7. Aufl. 1862, Band I, S. 117, 118).

* يرد تاريخ قانون الفبارك لعام ١٨٥٠ في سياق العرض اللاحق لهذا الفصل .

معطيات احصائية متواصلة ورسمية فيما يتعلق بالتعطش الرأسمالي الى العمل الزائد .

فلنصغ لحظة الى مفتشي الفبارك* .

« ان صاحب الفابريكة ، الذي يلجأ الى الخداع ، يبدأ العمل بربع ساعة – أحياناً اكثر وأحياناً أقل من ربع ساعة – قبل السادسة صباحاً ، وينهيه بربع ساعة – أحياناً اكثر وأحياناً أقل – بعد السادسة مساء . وينتزع ٥ دقائق من بداية ونهاية نصف الساعة المخصصة للفطور ، ويختطف ١٠ دقائق من بداية ونهاية الساعة المخصصة للغداء . وفي يوم السبت ينتهي العمل لديه بربع ساعة – أحياناً اكثر وأحياناً أقل من ربع ساعة – بعد الثانية بعد الظهر . وهكذا ، فهو يربح :

قبل السادسة صباحاً	١٥ دقيقة	المجموع في خمسة أيام : ٣٠٠ دقيقة .
بعد السادسة مساء	١٥ دقيقة	
من وقت الفطور	١٠ دقائق	
من وقت الغداء	٢٠ دقيقة	
	٦٠ دقيقة	

---

* لا أتناول الفترة الممتدة بين نشوء الصناعة الكبيرة في انكلترا وحتى عام ١٨٤٥ الا في بعض المواضع ، وانني أحيل القارئ من أجل الاطلاع عليها الى كتاب ف . انجلس « وضع الطبقة العاملة في انكلترا » .لايبزيغ ، ١٨٤٥ . ومما يدل على مدى فهم انجلس العميق لروح الأسلوب الرأسمالي للانتاج هي تقارير مفتشي الفبارك وتقارير مفتشي المناجم والخ التي ظهرت بعد عام ١٨٤٥ ؛ أما كيف أنه رسم بصورة مدهشة تفاصيل وضع الطبقة العاملة فهذا ما تدل عليه مقارنة سريعة جداً لكتابه مع التقارير الرسمية للجنة استقصاء ظروف عمل الأطفال (١٨٦٣ – ١٨٦٧) ، التي ظهرت متأخرة ١٨ – ٢٠ سنة . وتتعلق هذه التقارير بتلك الفروع الصناعية بالذات التي لم يطبق فيها التشريع المصنعي قبل عام ١٨٦٢ ، ولا يطبق جزئياً حتى الآن . اذن ، ففي هذه الفروع لم تدخل من الخارج في الحالة التي صورها انجلس أية تغييرات تستحق الذكر . وان أمثلتي تنطبق بصورة رئيسية على فترة التجارة الحرة بعد عام ١٨٤٨ ، تلك الفترة الفردوسية التي كثيراً ما سمع الألمان عن عجائبها من أولئك المروجين لافكار التجارة الحرة الذين لا تقل ثرثرتهم عن تفاهتهم من الناحية العلمية . – وعلى كل حال ، فان انكلترا لا توضع في المرتبة الأولى هنا الا لأنها الممثلة الكلاسيكية للانتاج الرأسمالي ، وفقط لأنها تملك احصائيات رسمية متواصلة في المسائل موضوع البحث .

في أيام السبت :

قبل السادسة صباحاً . . . . ١٥ دقيقة		المجموع ٤٠ دقيقة
من وقت الفطور . . . . ١٠ دقائق		
بعد الثانية بعد الظهر . . . . ١٥ دقيقة		

وهذا يشكل ٥ ساعات و٤٠ دقيقة في الأسبوع ، مما يقدم ، اذا ضرب في ٥٠ أسبوع عمل ، باستثناء أسبوعين للأعياد والتوقفات الطارئة عن العمل ، ٢٧ يوم عمل» * .

«اذا جرى تطويل يوم العمل ٥ دقائق يومياً فان ذلك يشكل $\frac{1}{2}$ ٢ يوم عمل في السنة» ** .

«ان الساعة الزائدة في اليوم ، التي يتم الحصول عليها عن طريق اختطاف جزء من وقت العمل تارة هنا وتارة هناك ، تجعل في السنة ١٣ شهراً بدلا من ١٢» *** .

وان الأزمات ، التي يتوقف الانتاج في خلالها . ولا يجري العمل الا « بوقت غير كامل » ولعدة أيام في الأسبوع فقط ، لا تغير شيئاً ، بالطبع ، في النزوع الى تطويل يوم العمل . فبقدر ما تتقلص الأعمال بقدر ما يجب أن يزداد الربح من كل عمل . وبقدر ما يقصر وقت استمرارية العمل بقدر ما يجب أن يطول وقت العمل الزائد . اليكم ما يقوله مفتشو الفبارك عن فترة أزمة ١٨٥٧ — ١٨٥٨ .

«قد يبدو من غير المنطقي امكانية العمل المفرط في الوقت الذي تسير فيه التجارة بصورة سيئة ، ولكن حالتها السيئة تدفع عديمي الحياء الى انتهاكات القانون ؛ وهم يضمنون لأنفسهم ربحاً اضافياً عن هذا الطريق...» ويقول ليونارد هورنر : «في الوقت الذي كفت فيه عن الوجود نهائياً ١٢٢ فابريكة في دائرتي ، و١٤٣ توقفت عن العمل ، أما البقية الباقية فتعمل وقتاً غير كامل ، فان انتهاكات وقت العمل الذي ينص عليه القانون ترتكب كالسابق» **** .

---

* «Suggestions etc. by Mr. L. Horner, Inspector of Factories», in «Factories Regulation Acts. Ordered by the House of Commons to be printed 9 August 1859», p. 4, 5.

** «Reports of the Insp. of Fact. for the half year, October 1856», p. 35.

*** «Reports etc. 30th April 1858», p. 9.

**** «Reports etc. 30th April 1858», p. 10

ويقول السيد هاويل : «على الرغم من أن غالبية الفبارك لا تعمل سوى نصف الوقت ، بسبب وضع الأمور السيئ ، الا أنني لا أزال أستلم كالسابق القدر نفسه من الشكاوى بأنه تختطف (snatched) من العمال يومياً ½ أو ¾ ساعة عن طريق التطاول على ذلك الوقت الذي يخصصه القانون لتناول الطعام والراحة» * .

وتتكرر نفس هذه الظاهرة على نطاق أضيق في خلال أزمة القطن الرهيبة من عام ١٨٦١ الى عام ١٨٦٥ ** :

«اذا كنا نجد العمال يشتغلون في وقت الغداء أو في أي وقت آخر غير مخصص للعمل ، كانوا يقولون لنا أحياناً من باب التبرير أنهم لا يريدون مغادرة الفابريكة مهما كلف الامر بحيث يتوجب ارغامهم على الكف عن العمل» (تنظيف الماكينات والخ) ، «وخاصة في السبت مساء . ولكن اذا بقيت «الأيدي» في الفابريكة بعد ايقاف الماكينات فذلك لا يحدث الا لأنه لا يخصص لهم في الفترة بين السادسة صباحاً والسادسة مساء . أي في ساعات العمل التي يحددها القانون ، وقت للقيام بهذه الأعمال» *** .

---

* «Reports etc. 30 th April 1858», p.25.

** «Reports etc. for the half year ending 30 th April 1861». أنظر الملحق رقم٢ ؛ «Reports etc. 31st October 1862», p. 7, 52, 53. وتزداد الانتهاكات هنا في النصف الثاني من عام ١٨٦٣ . قارن «Reports etc. ending 31st October 1863», p. 7.

*** «Reports etc. 31st October 1860», p. 23. ان الحادثة الطريفة التالية تدل على مدى الغيرة التي تعارض بها ، بموجب شهادة أصحاب الفبارك في المحكمة ، « أيديهم » المصنعية أي توقف للعمل في للفابريكة . ففي بداية حزيران (يونيو) عام ١٨٣٦ جرى اخبار القاضي في ديوسبري (يوركشير) بأن أصحاب ٨ فبارك كبيرة بالقرب من باتلي ينتهكون قانون الفبارك . وقد أتهم قسم من هؤلاء السادة بأنهم أرغموا خمسة صبيان تتراوح أعمارهم بين ١٢ — ١٥ سنة على العمل من السادسة صباحاً يوم الجمعة الى الرابعة بعد الظهر يوم السبت ، دون أن يتيحوا لهم أدنى فرصة للراحة ما عدا وقت الطعام وساعة واحدة للنوم عند منتصف الليل . وكان على هؤلاء الأطفال الاشتغال ٣٠ ساعة من العمل المتواصل في «shoddy hole» ، هكذا يسمى الجحر الذي تنتف فيه مزق الصوف والذي جوه مشبع بالغبار والندف والخ الى درجة يضطر معها حتى العمال البالغون لتغطية أفواههم على الدوام بمناديل لحماية رئاتهم ! وبدلا من حلف اليمين قدم السادة المتهمون تأكيدات —

«ان الربح الاضافي الناجم عن العمل علاوة على الوقت الذي يحدده القانون يغوي الى حد كبير الكثيرين من أصحاب الفبارك بحيث لا يستطيعون مقاومة هذا الاغواء . وهم يعولون على أن أمرهم لن يكشف ، ويأملون بأنه حتى لو تم اكتشاف ذلك فان ضآلة مبالغ الغرامات النقدية وتكاليف المحاكمة ستضمن لهم مع ذلك ميزاناً رابحاً» * . «في تلك الحالات عندما يجري اكتساب العمل الاضافي عن طريق ضم السرقات الصغيرة («a multiplication of small thefts») الى بعضها البعض والتي تتم في خلال اليوم، فان المفتشين يصطدمون بصعوبات لا يمكن التغلب عليها تقريباً عندما يريدون تقديم الأدلة على خرق القانون» ** .

ان هذه « السرقات الصغيرة » التي يقوم بها الرأسمال على حساب وقت الطعام ووقت استراحة العمال ، يسميها مفتشو الفبارك « petty pilferings of minutes » سرقة الدقائق*** ، « snatching a few minutes » اختطاف الدقائق**** ، أو حسب التعبير التكنيكي للعمال « nibbling and cribbling at meal times » [« الاقتلاع والكشط من الوقت المخصص لتناول الطعام »]***** .

فباعتبارهم من الصاحبيين فقد كانوا أناساً حريصين على شكليات دينهم مما يمنعهم عن اداء القسم – بأنهم انطلاقاً من شفقتهم الكبيرة سمحوا لهؤلاء الأطفال بالنوم لمدة ٤ ساعات ، الا أن هؤلاء المشاكسين لم يرغبوا اطلاقاً بالاستلقاء في الفراش ! وقد حكم على الصاحبيين بغرامة بمبلغ ٢٠ جنيهاً استرلينياً . لقد بادر درايدن هؤلاء الصاحبيين عندما قال :

« ثعلب يفيض قداسة بتصنع وبهتان
يخشى اداء القسم ولكن يكذب كشيطان
لقد انقلب الى صائم ورع النظرات
فلا يقترف اثماً قبل أن يتلو الصلاة ! » (٧٨)

* «Reports etc. 31st October 1856», p. 34.

** المصدر السابق، ص ٣٥ .

*** المصدر السابق ، ص ٤٨

**** المصدر السابق .

***** المصدر السابق .

اننا نرى أن تكوين القيمة الزائدة بواسطة العمل الزائد لا يعتبر سراً في هذا الجو .

«ذات مرة قال أحد أصحاب الفبارك الموقر جداً : اذا سمحتم بارغام العمال على العمل يومياً لمدة ١٠ دقائق فقط زيادة على الوقت المحدد لوضعتم في جيبي ١٠٠٠ جنيه استرليني في السنة» * . «ان ذرات الوقت هي عناصر الربح» ** .

وليس ثمة ما هو أبلغ دلالة في هذا المجال من الرمز بكلمتي « full times » [«الوقت الكامل »] الى العمال الذين يعملون وقتاً كاملاً ، وبكلمتي «half times» [« نصف الوقت »] الى الأطفال دون ١٣ سنة الذين لا يسمح لهم بأن يعملوا سوى ٦ ساعات *** . فالعامل هنا ما هو الا وقت عمل مشخص . وكل الفوارق الفردية تنحصر في الاختلاف بين « Vollzeitler » [« العامل الذي يعمل وقتاً كاملاً »] و « Halbzeitler» [« العامل الذي يعمل نصف وقت »] .

٣ – فروع الصناعة الانكليزية التي لا يضع القانون فيها حدوداً للاستغلال

لقد تناولنا حتى الآن النزوع الى تطويل يوم العمل والشراهة الذئبية حقاً الى العمل الزائد في ذلك المجال الذي استدعت فيه أخيراً أعمال التعسف التي تفوق الخيال ، والتي لا تفوقها حتى قساوات الاسبان تجاه ذوي البشرة الحمراء في أمريكا**** كما يقول أحد الاقتصاديين البرجوازيين

---

* «Reports etc. 31st October 1856», p. 48.

** «Reports of the Insp. etc. 30th April 1860», p. 56.

*** يتمتع هذا التعبير بحق المواطنة الرسمي سواء في الفبارك أم في التقارير الخاصة بالفبارك .

**** « جشع أصحاب الفبارك الذين يقدمون، ركضاً منهم وراء الربح، على القيام بفظائع بالكاد يمكن أن تتجاوزها فظائع الاسبان عند الاستيلاء على أمريكا ركضاً منهم وراء الذهب »

الانكليز ، ضرورة لجم الرأسمال بلجام الضبط التشريعي . فلنتتبع الآن بعض فروع الانتاج التي لا يزال امتصاص قوة العمل فيها غير مقيد اطلاقاً حتى الآن ، أو أنه لم يكن مقيداً بأي شيء حتى الآونة الأخيرة .

«أعلن السيد بروتون قاضي الصلح في الكونتية ، بصفته رئيس الاجتماع الحاشد الذي عقد في مقر بلدية نوتنغهام في ١٤ كانون الثاني (يناير) عام ١٨٦٠ ، أنه يسود بين ذلك القسم من سكان المدينة الذي يشتغل بصنع المخرمات بؤس وحرمانات لا تعرفها بقية العالم المتمدن ... ففي الساعة ٢ ، ٣ ، ٤ صباحاً ينتزعون الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ — ١٠ سنوات من فرشهم القذرة ويرغمونهم على العمل مقابل معيشة بائسة حتى الساعة ١٠ ، ١١ ، ١٢ ليلا ، الأمر الذي يسفر عن ضمور أطرافهم ، وتنحل أجسادهم ، وتكتسب قسمات وجوههم تعبيراً بليداً ، ويتسمر الكائن كله في تحجر أخرس يبعث مجرد مظهره الرهبة في النفوس . ولا يدهشنا أن السيد ماليت وغيره من أصحاب الفبارك قد وقفوا ضد مناقشات اياً كانت ... ان النظام المماثل لذلك الذي وصفه الكاهن مونتغيو فالبي هو نظام للعبودية غير المحدودة ، العبودية في المجال الاجتماعي والجسدي والأخلاقي والذهني ... فما الذي يمكن قوله عن مدينة تعقد اجتماعاً حاشداً علنياً بهدف التقدم بالتماس من أجل أن يتحدد وقت عمل الرجال بـ ١٨ ساعة في اليوم !.. اننا نكثر في الخطابة ضد مزارعي فرجينيا وكارولينا . ولكن هل ان متاجرتهم بالزنوج بكل فظائع السوط والسمسرة باللحم البشري هي اكثر اثارة للتقزز من قتل البشر البطيء هذا الذي يتم من يوم الى آخر من أجل صنع البراقع والقبات لما فيه منفعة الرأسماليين ؟ » * .

في خلال السنوات الـ ٢٢ الأخيرة كانت صناعة الفخار (Pottery) في ستافوردشير موضوعاً لثلاثة تحقيقات برلمانية . وترد نتائج هذه التحقيقات

(*John Wade*. «History of the Middle and Working Classes», 3rd ed London, 1835, p. 114). وان القسم النظري من هذا الكتاب ، الذي هو بمثابة موجز للاقتصاد السياسي ، يتضمن شيئاً ما من الأصالة بالنسبة لزمنه كالرأي بصدد الأزمات التجارية مثلا. أما ما يتعلق بالقسم التاريخي فانه عبارة عن انتحال وقح من كتاب Sir *M. Eden*. «The State of the Poor». London, 1797.

* «Daily Telegraph» اللندنية ، ١٧ كانون الثاني (يناير) عام ١٨٦٠ .

في تقرير السيد سكريڤين المرفوع عام ١٨٤١ الى لجنة استقصاء شروط عمل الأطفال ، وفي تقرير الدكتور غرينهاو عن عام ١٨٦٠ والمنشور بأمر من المفتش الطبي للمجلس السري ,« Public Health, 3rd Report» I, 102-113) وأخيراً في تقرير السيد لونج عن عام ١٨٦٣ في « First Report of the Children's Employment Commission» بتاريخ ١٣ حزيران (يونيو) ١٨٦٣ . ويكفي من أجل مهمتي أن أستخلص من تقريري ١٨٦٠ و١٨٦٣ بعض الافادات التي أدلى بها الأطفال الذين تعرضوا للاستغلال . وبمعرفة وضع الأطفال يمكن الحكم على وضع البالغين ، ولا سيما الفتيات والنساء ، خصوصاً في ذلك الفرع الصناعي الذي يبدو غزل القطن بالمقارنة معه عملاً مريحاً وصحياً جداً * .

وليم وود ، في التاسعة من العمر « ابتدأ العمل عندما كان عمره ٧ سنوات و١٠ أشهر ». في البداية كان « ran moulds » (ينقل الى غرفة التجفيف البضاعة المصنوعة في القوالب ويعود من ثم بالقوالب الفارغة) . وهو يأتي يومياً في السادسة صباحاً وينتهي حوالى التاسعة مساء . « انني أعمل الأسبوع كله حتى التاسعة مساء كل يوم . وهذا ما كان عليه الأمر مثلاً في غضون الـ ٧ — ٨ أسابيع الأخيرة » . وهكذا ، خمس عشرة ساعة من العمل بالنسبة لطفل في السابعة من العمر ! وأفاد ج . ماري وهو طفل في الثانية عشرة من عمره :

«I run moulds and turn jigger» («انني [أنقل القوالب و] أدير العجلة») . «وأنا أجيء في السادسة وأحياناً في الرابعة صباحاً . ولقد عملت طيلة الليلة الماضية حتى الساعة السادسة من صباح اليوم . ولم أستلق في الفراش منذ الليلة ما قبل الماضية . والى جانبي عمل ٨ أو ٩ صبيان طيلة الليلة الماضية . وقد رجعوا من جديد جميعهم ، باستثناء واحد فقط ،

---

* قارن ف . انجلس . « وضع الطبقة العاملة في انكلترا » . لايبزيغ ، ١٨٤٥ ، ص ٢٤٩ — ٢٥١ .

اليوم صباحاً . وأنا أقبض ٣ شلنات و٦ بنسات في الأسبوع (تالر واحد و٥ غروشات) . ولا يضيفون الى ذلك شيئاً عندما أعمل طول الليل بلا توقف . ولقد اشتغلت ليلتين في الأسبوع الماضي» . وقال فرنيهاف ، وهو صبي في العاشرة : «انني لا أحصل دائماً على ساعة كاملة للغداء ، بل نصف ساعة على الغالب ، وهذا ما يحدث كل خميس وجمعة وسبت» * .

وحسب ما أدلى به الدكتور غرينهاو فان الحياة قصيرة جداً في دائرتي ستوك-اون-ترينت وفولستانتون المعروفتين بصنع الفخار . وعلى الرغم من أنه لا يشتغل في انتاج الفخار سوى ٣٦,٦ ٪ في دائرة ستوك و٣٠,٤ ٪ في فولستانتون من أصل السكان الرجال الذين يتجاوز عمرهم ٢٠ عاماً ، الا أنه تعود الى الدائرة الأولى اكثر من نصف الوفيات الناجمة عن الأمراض الصدرية بين الرجال من هذا العمر ، بينما تبلغ هذه النسبة حوالى ٪٢/٥ في الدائرة الثانية . ويقول الدكتور بوترويد ، وهو طبيب يمارس مهنته في هنلي :

«ان كل جيل لاحق من عمال الفخار يتميز بقامة أقصر وصحة أضعف من الجيل السابق» .

وهذا نفسه ما يقوله طبيب آخر هو السيد ماك-بين :

«منذ أن ابتدأت بمزاولة مهنتي بين عمال الفخار ، – وكان ذلك منذ ٢٥ سنة خلت ، – فان انحطاط هذه الطبقة الذي يفقأ العين يتجلى في تناقص القامة والوزن بصورة مطردة» .

ان هذه الافادات مستقاة من تقرير عام ١٨٦٠ للدكتور غرينهاو** . ونقتبس من تقرير أعضاء لجنة عام ١٨٦٣ ما يلي . الدكتور ج . ت . آرليدج ، وهو كبير أطباء مستشفى ستافوردشير الشمالية ، يقول :

«ان عمال الفخار ، رجالا ونساء ، بوصفهم طبقة يمثلون ... سكانا يدب الانحطاط فيهم سواء من الناحية الجسدية أم الأخلاقية . فهم ، عادة ، قصار القامة وضعاف البنية وغالباً

* «Children's Employment Commission. First Report etc.», 1863, Appendix, p. 16, 19, 18.

** «Public Health. 3rd. Report etc.». p. 103, 105.

ما يعانون من تشوه القفص الصدري . انهم يشيخون قبل الأوان ولا يعيشون طويلا ؛ ويتصفون بفتور المزاج وفقر الدم ، ويكشفون عن ضعف بنيتهم بالنوبات الحادة لعسر الهضم واختلال عمل الكبد والكليتين والرماتيزم . ولكنهم عرضة بصورة رئيسية للأمراض الصدرية : التهاب الرئتين ، والسل ، والنزلة الشعبية ، والربو . وثمة شكل من أشكال الربو يلازم مهنتهم على وجه الحصر ويعرف بتسمية ربو الفخارين ، أو تدرن الفخارين . ويعاني من داء الخنازير – المرض الذي يصيب الغدد والعظام وغيرها من أجزاء الجسم – اكثر من ثلثي عمال الفخار . واذا كان انحطاط (degenerescence) سكان هذه الدائرة لا يبلغ أبعاداً اكبر ، فان ذلك يعزى على وجه الحصر الى تدفق عناصر جديدة من الأماكن المجاورة والتزاوج مع سكان أوفر صحة» .

وفي رسالة الى عضو اللجنة لونج يقول السيد تشارلز بارسونس ، وكان طبيباً جراحاً حتى وقت قريب في ذلك المستشفى ذاته ، في جملة ما يقول :

«بوسعي الكلام على أساس ملاحظاتي الشخصية فقط وليس بالاعتماد على المعطيات الاحصائية ، ولكنني أستطيع التأكيد لكم أن الامتعاض كان يعتمل في صدري من جديد وجديد كلما رأيت هؤلاء الأطفال التعساء الذين تذهب صحتهم ضحية لجشع والديهم وأرباب العمل» .

وهو يعدد أسباب الأمراض بين عمال الفخار ويشير في الخاتمة الى أن السبب الرئيسي هو «long hours» («ساعات العمل الطويلة») . ويعرب تقرير اللجنة عن الأمل بأن

«المانيفاكتورة ، التي تحتل هذا الوضع البارز في نظر العالم بأسره ، لن تستكين بعد الآن لذلك الواقع المخزي وهو أن نجاحاتها البارزة يرافقها الانحطاط الجسدي والآلام الجثمانية المتنوعة والموت قبل الأوان عند العمال الذين تدين هذه النتائج الضخمة بوجودها الى عملهم ومهارتهم» * .

وما قيل هنا عن انتاج الفخار في انكلترا ينطبق على انتاج الفخار في اسكوتلندا أيضاً ** .

* «Children's Employment Commission», 1863, p. 22, 24, XI.

** المصدر السابق، p. XLVII.

ان مانيفاكتورة الثقاب تستمد بدايتها من عام ١٨٣٣ ، أي منذ اختراع أسلوب تثبيت الفوسفور على أعواد الثقاب . ومنذ عام ١٨٤٥ شرعت تتطور بسرعة في انكلترا وانتشرت من أقسام لندن الغاصة بالسكان الى مانشستر وبرمنغهام وليفربول وبريستول ونوريدج ونيوكاسل وغلاسكو ؛ والى جانب ذلك انتشر بسرعة أيضاً تشنج العضلات المضغية الذي سمّاه أحد أطباء فيينا منذ عام ١٨٤٥ بالمرض المميز للعمال المشتغلين بانتاج الثقاب . وان نصف العمال هم من الأطفال الذين يقل عمرهم عن ١٣ سنة والأحداث الذين لم يبلغوا بعد ١٨ سنة . وهذه المانيفاكتورة معروفة بتأثيرها الضار على صحة العمال وظروفها الكريهة الى درجة بحيث أن القسم الاكثر بؤساً فقط من الطبقة العاملة – الأرامل شبه الجائعات والخ – هو الذي يرسل اليها الأطفال ، « الأطفال المرتدين الأسمال الرثة ، والذين يكادون يموتون جوعاً ، المتروكين لتحكم القدر والمحرومين من أية تربية » * . ومن بين الشهود الذين استمع اليهم عضو اللجنة وايت (عام ١٨٦٣) ٢٧٠ لم يبلغوا ١٨ سنة من العمر ، و ٤٠ كانوا أقل من ١٠ سنوات ، و١٠ كان عمرهم ٨ سنوات فقط ، و٥ كان عمرهم ٦ سنوات فقط . ويتراوح طول يوم العمل بين ١٢ – ١٤ و ١٥ ساعة ، وهناك العمل الليلي ، والتغذية غير المنتظمة التي تتم بقسمها الأعظم في مباني المشاغل نفسها المسممة بالفوسفور . ولو أن دانتي شاهد ذلك لوجد أن هذا الفرع من المانيفاكتورة يفوق أفظع لوحات الجحيم الرهيبة التي رسمتها مخيلته .

في فابريكة ورق الجدران يجري طبع الاصناف الاكثر خشونة بواسطة الماكينات ، بينما تطبع الاصناف الاكثر رقة بالأسلوب اليدوي (block

* «Children's Employment Commission», 1863, p. LIV.

printing) . وينتعش هذا الانتاج الى الحد الأقصى في الفترة الممتدة من أوائل تشرين الأول (اكتوبر) وحتى نهاية نيسان (أبريل) . وغالباً ما يستمر العمل في هذه الفترة ، علماً بأنه يجري بدون توقف تقريباً ، من السادسة صباحاً وحتى العاشرة مساء وما بعد ذلك أيضاً ، الى وقت متأخر من الليل .

أفاد ج . ليتش : «في الشتاء الماضي» (عام ١٨٦٢) «تغيبت ٦ فتيات ، من أصل ١٩ فتاة ، أصبن بالمرض بسبب العمل المفرط . وكان علي أن أصرخ في وجههن على الدوام بغية ألا ينمن» . وقال و. دافي : «غالباً ما كان الأولاد لا يستطيعون الحفاظ على عيونهم مفتوحة بسبب الارهاق ؛ وفي الواقع بالكاد كنا نتمكن نحن أيضاً من ذلك أحياناً كثيرة» . ج . لايتبورن : «عمري ١٣ سنة ... كنا نعمل في الشتاء الماضي حتى التاسعة مساء . أما في شتاء السنة ما قبل الماضية فكنا نعمل حتى العاشرة . وفي الشتاء الماضي كنت أصرخ كل مساء تقريباً بسبب الألم في الرجلين اللتين تقرحتا» . ج . أسبدن : «عندما كان ابني الصغير في السابعة من عمره كنت أحمله يومياً على ظهري ذهاباً واياباً فوق الثلج ، وكان يشتغل عادة ١٦ ساعة في اليوم !.. وغالباً ما كنت أركع على ركبتي لاطعامه عندما كان يقف الى جانب الماكينة حيث لم يكن يحق له الابتعاد عنها أو ايقافها» . ويقول سميث ، وهو شريك ومدير لاحدى فبارك مانشستر : «اننا» (وهو يقصد تلك «الأيدي» التي تعمل «لنا») «نعمل بلا توقف من أجل تناول الطعام، وبذلك فان يوم العمل المتألف من ١٠ ١/٢ ساعة ينتهي في الساعة ٤ ١/٢ مساء ، وكل ما بعد ذلك هو عبارة عن وقت اضافي» * . (ومن المهم أن نعلم هل كان السيد سميث لا يأكل حقاً ولا مرة واحدة في خلال عشر ساعات ونصف ؟) «وكنا» (والكلام لسميث نفسه) «نادراً ما ننهي العمل قبل السادسة مساء» (انه يقصد : ننهي استهلاك «ماكيناتنا» الحية التي هي عبارة عن قوة العمل) ، «بحيث اننا» (iterum Crispinus (٧٩)) «نعمل

* لا ينبغي اعتبار ذلك وقت عمل زائداً بالمعنى الذي نفهمه به . فهؤلاء السادة يعتبرون العمل من ١٠ ١/٢ ساعة يوم عمل عادياً يضمن ، بالتالي ، العمل الزائد العادي . وبعد ذلك يبتدئ « الوقت الاضافي » الذي يدفع مقابله أجر أفضل بعض الشيء . وسنرى فيما بعد أن استخدام قوة العمل في خلال ما يسمى باليوم العادي يدفع مقابله أقل من قيمتها ، وبذلك فان « الوقت الاضافي » ما هو الا خدعة يلجأ اليها الرأسماليون لاستدرار المزيد من « العمل الزائد » ؛ وعلى كل حال يحدث ذلك أيضاً حتى في حالة الدفع بالكامل فعلا مقابل قوة العمل المستخدمة في خلال « اليوم العادي » .

وقتاً اضافياً على مدار السنة بكاملها في واقع الأمر ... ان الأولاد والبالغين» (١٥٢ طفلا وحدثاً دون ١٨ سنة من العمر و ١٤٠ بالغاً) «كانوا يعملون على قدم المساواة في خلال ١٨ شهراً ٧ أيام و ٥ ساعات في الأسبوع، أو $78\frac{1}{2}$ ساعة بالمتوسط على أقل تقدير . وكان هذا الرقم المتوسط أعلى من ذلك بالنسبة للأسابيع الستة المنتهية في ٢ أيار (مايو) من هذه السنة» (١٨٦٣) ، «حيث بلغ ٨ أيام ، أو ٨٤ ساعة في الأسبوع ! »

ومع ذلك فان السيد سميث هذا ، المولع الى هذه الدرجة بـpluralis majestatis * ، يضيف بابتسامة على شفتيه : « ان العمل الآلي سهل » . أما أصحاب الفبارك الذين يستخدمون block printing فيقولون : « ان العمل اليدوي أصح من العمل الآلي » . وعلى العموم يقف السادة أصحاب الفبارك بسخط ضد اقتراح « ايقاف الماكينات أثناء وقت الطعام على الأقل » . واليكم ما يقوله بهذا الصدد السيد اوتلي مدير فابريكة ورق الجدران في بورو (في لندن) :

«ان قانوناً يجيز لنا يوم عمل بطول من السادسة صباحاً وحتى التاسعة مساء هو مرغوب به للغاية من قبلنا (!) ، ولكن يوم العمل بطول من السادسة صباحاً وحتى السادسة مساء الذي يمليه قانون الفبارك لا يلائمنا (!) ... اننا نوقف الماكينات لوقت الغداء» (يا له من كرم !). «وهذا التوقف لا يسفر عن أية خسارة جدية بالورق والطلاء» . ويضيف بلهجة تنم عن التعاطف : «الا أنني أفهم جيداً أن الخسارة المرتبطة بذلك ليست بالأمر المستطاب» .

ويعتبر تقرير اللجنة بسذاجة أن خشية بعض « الشركات الرئيسية » من أن تحرم من الوقت ، أي من الوقت الذي يجري في خلاله استملاك عمل الآخرين ، و« الحرمان من الربح » بذلك ، ليست بعد مبرراً كافياً لأن « يحرم من الطعام » أطفال لم يبلغوا الثالثة عشرة من عمرهم

---

* – عادة التكلم عن النفس بلغة الجمع كما هو متعارف عليه لدى الأعيان المتوجين . الناشر .

وأحداث دون الثامنة عشرة ، على مدى ١٢ — ١٦ ساعة ، أو أن يزودوا بالطعام كما تزود وسائل الانتاج بالمواد المساعدة : الماكينة بالماء والفحم ، والصوف بالصابون ، والعجلات بالزيت والخ ، أي ابان عملية الانتاج بالذات * .

ليس ثمة فرع واحد آخر من فروع الصناعة في انكلترا ما عدا الخبازة (علماً بأننا ندع جانباً المخابز الآلية التي شرعت تشق الطريق لنفسها للتو فقط) لا يزال قائماً فيه مثل هذا الأسلوب العتيق ، بل وحتى — وذلك ما يمكن الاقتناع به عند قراءة شعراء الامبراطورية الرومانية — الأسلوب ما قبل المسيحي للانتاج . ولكن الرأسمال ، كما أشرنا سابقاً ، يكون عديم الاكتراث في البداية بالطابع التكنيكي لعملية العمل التي يشملها . فهو يأخذها في البداية كما يجدها .

ان غش الخبز بصورة فظيعة ، ولا سيما في لندن ، قد افتضح أمره للمرة الأولى من قبل لجنة مجلس العموم بمسألة « حول غش المواد الغذائية » (١٨٥٥ — ١٨٥٦) ، وكذلك في مؤلف الدكتور هاسل « Adulteration detected » **. وجاء نتيجة لهذه الافتضاحات قانون ٦ آب (أغسطس) عام ١٨٦٠ «for preventing the adulteration of articles of food and drink » [« من أجل الحيلولة دون غش المواد الغذائية والمشروبات »] ، ذلك القانون الذي لم يترك أي تأثير نظراً لأنه يراعي بطبيعة الحال أعلى درجات اللياقة تجاه كل رجل من انصار التجارة الحرة يعتزم « to turn an honest penny » [« اكتساب القرش

---

* «Children's Employment Commission», 1863, Evidence, p. 123, 124, 125, 140, LXIV.

** ان حجر الشب المطحون بصورة دقيقة أو الممزوج بالملح يعتبر مادة عادية للتجارة، تلك المادة التي تحمل تسمية ذات دلالة «baker's stuff» [« مسحوق الخبازين »] .

الحلال »] بواسطة شراء وبيع المواد المغشوشة * . وأعربت اللجنة نفسها بما يكفي من السذاجة عن اقتناعها بأن حرية التجارة تعني في حقيقة الأمر التجارة بالمنتجات المغشوشة أو ، حسب تعبير الانكليز الظريف ، التجارة « بالمنتجات المسفسطة » . وبالفعل ، فان هذا النوع من « السفسطة » أمهر من بروتاغوراس في جعل الأبيض أسود والأسود أبيض ، وأمهر من الايليين (٨٠) في البرهنة ad oculos [عياناً] على الوهمية الكاملة لكل ما هو واقعي ** .

وعلى كل حال فقد لفتت اللجنة نظر الجمهور الى « خبزه اليومي » ، وبذلك الى الخبازة أيضاً . وفي الوقت ذاته تعالت في الاجتماعات الحاشدة العلنية وفي العرائض المرفوعة الى البرلمان شكاوى مساعدي الخبازين اللندنيين من العمل المفرط ، والخ . ودوت هذه الشكاوى بشكل ملح

* ان السخام ، كما هو معروف ، شكل مركز للغاية من أشكال الكربون ويشكل سماداً يبيعه منظفو المداخن الرأسماليون الى المزارعين الانكليز . وفي عام ١٨٦٢ جرت محاكمة كان على المحلف البريطاني أن يبت في قضية ما اذا كان السخام المخلوط دون علم الشاري بنسبة ٩٠٪ من الغبار والرمل يعتبر سخاماً « حقيقياً » بالمعنى « التجاري » للكلمة أم سخاماً « مغشوشاً » بالمعنى «القانوني ». وقد قرر «amis du commerce» [« أصدقاء التجارة »] أن هذا السخام هو سخام تجاري « حقيقي » وأسقطوا دعوى المزارع الذي كان عليه بالاضافة الى ذلك أن يدفع تكاليف المحاكمة .

** يذكر الكيماوي الفرنسي شيفالييه في مقالته حول وقائع « سفسطة » البضائع ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ أسلوباً من مختلف أساليب الغش بالنسبة للكثير من المنتجات التي يعالجها والتي ينوف عددها على ٦٠٠ . ويضيف أنه لا يعرف جميع الأساليب ، ولا يذكر جميع الأساليب التي يعرفها . ويشير الى ٦ أساليب لغش السكر ، و٩ لزيت الزيتون ، و١٠ للزبدة ، و١٢ للملح ، و١٩ للحليب ، و٢٠ للخبز ، و٢٣ للمشروبات الكحولية ، و٢٤ للطحين ، و٢٨ للشوكولاته ، و٣٠ للخمور ، و٣٢ للبن ، والخ . وحتى الرب الرحيم لم يتمكن من تجنب هذه القسمة. أنظر : *Rouard de Card.* «De la falsification des substances sacramentelles». Paris, 1856.

الى درجة بحيث أن السيد هـ . س . تريمنهير الذي كان كذلك عضواً في لجنة عام ١٨٦٣ التي ورد ذكرها اكثر من مرة ، جرى تعيينه مفوضاً ملكياً للتحقيق . ولقد أثار تقريره * ، مع افادات الشهود ، شعور الجمهور — ليس قلبه ، بل معدته . صحيح أن الانكليزي المتبحر في التوراة كان يعلم جيداً أن رسالة الانسان ، ان لم يكن بفضل الرب رأسمالياً او مالكاً للأرض أو من ذوي الوظائف العاطلة ، تنحصر في أن يأكل خبزه بعرق جبينه ، ولكنه لم يكن يعلم أنه يجب عليه أن يلتهم في خبزه يومياً مقداراً ما من العرق البشري الممزوج بالقيح وأنسجة العناكب والصراصير الميتة والخمائر الألمانية العفنة ، ناهيك عن حجر الشب والرمل وغيرهما من الشوائب المعدنية التي لا تقل لذة عن ذلك . لهذا ، وبصرف النظر عن صاحبة القداسة « حرية التجارة » ، فقد أخضعوا انتاج الخبز ، الذي كان لما يزل « حراً » حتى ذلك الوقت ، لرقابة مفتشي الدولة (في نهاية الدورة البرلمانية لعام ١٨٦٣) ، علماً بأن ذلك القانون البرلماني نفسه حظر على مساعدي الخبازين الذين يقل عمرهم عن ١٨ عاماً العمل بين الساعة التاسعة مساء والخامسة صباحاً . ويتكلم البند الأخير بصورة اكثر بلاغة من مجلدات بكاملها عن العمل المفرط في هذا الفرع الصناعي الذي يعبق بمثل هذه الروح البطريركية .

«يبتدئ عمل مساعد الخباز في لندن في الساعة الحادية عشرة ليلا عادة . انه يصنع العجين في هذا الوقت ، وهذه عملية شاقة جداً تستغرق من ١/٢ الى ٣/٤ الساعة تبعاً لمقدار الخبز ونوعيته. ثم يضطجع على خشبة العجن التي تستخدم في الوقت ذاته غطاء للمعجن الذي يصنع فيه العجين ، وينام حوالى الساعتين واضعاً أحد أكياس الطحين تحت رأسه ويلتحف بكيس آخر . وبعد ذلك يبتدئ عمل عاجل لا يتوقف لمدة خمس ساعات : فيجب عجن العجين ، ووزنه ،

---

* «Report etc. relative to the Grievances complained of by the Journey-men Bakers etc.». London, 1862, وكذلك «Second Report etc.». London, 1863.

واكسابه الشكل المناسب ، ووضعه في الفرن ، واخراجه منه ، والخ . وتتراوح درجة الحرارة في المخبز بين ٧٥° و ٩٠° [حسب فهرنهايت ، أو ٢٤° – ٣٢° مئوية] ، علماً بانها تكون أعلى من ذلك في المخابز الصغيرة وليس أدنى . وعندما تصبح الأرغفة والطلم والخ جاهزة يبتدئ توزيع الخبز ، وان قسماً كبيراً من العمال بعد انتهائه من العمل الليلي المرهق الذي وصفناه لتونا يحمل الخبز في خلال النهار في سلال أو ينقله بعربات اليد من بيت الى بيت ، وفي فترات فاصلة يقوم أحياناً بأداء عمل ما في المخبز . وتبعاً لفصول السنة وحجم المشروع ينتهي العمل بين الساعة الواحدة والسادسة بعد الظهر ، بينما يبقى قسم آخر من العمال مشغولا في المخبز الى ساعة متأخرة من المساء» * . «في أثناء موسم لندن فان مساعدي الخبازين ، المشتغلين في المخابز التي تصنع الخبز «الكامل القيمة» في اوست-اند ، يبتدئون العمل بانتظام في الساعة الحادية عشرة ليلاً وينهمكون في خبز الخبز حتى الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي دون أن ينالوا سوى فترتي راحة قصيرتين جداً . وبعد ذلك يشتغلون حتى الساعة الرابعة أو الخامسة أو السادسة بل والسابعة بتوزيع الخبز أو بصنع البسكويت في المخبز . وبعد انتهاء للعمل يحل وقت النوم الذي يستمر لوقت لا يزيد من ٦ ساعات ، وغالباً ما يكون ٥ أو ٤ ساعات فقط . وفي أيام الجمعة يبتدئ العمل دائماً قبل ذلك ، في حوالى الساعة العاشرة ، ويستمر بلا أي انقطاع ، تارة في صنع الخبز وتارة في توزيعه ، حتى الثامنة من مساء السبت وفي غالبية الحالات حتى الرابعة أو الخامسة من صباح الأحد . وحتى في المخابز الجديرة بالاعتبار ، والتي تبيع الخبز «بالسعر الكامل» ، يجري في أيام الأحد لمدة ٤ – ٥ ساعات عمل تحضيري لليوم التالي ... وان يوم عمل مساعدي الخبازين العاملين لدى «underselling masters» (أصحاب المخابز الذين يبيعون الخبز بسعر مخفض) هو أطول من ذلك ، علماً بأن هؤلاء يشكلون اكثر من $\frac{3}{4}$ خبازي لندن كما سبق القول ؛ ولكن عملهم محصور في المخبز بالكامل تقريباً نظراً لأن أرباب عملهم لا يبيعون الخبز الا في مخابزهم ، وذلك اذا غضضنا النظر عن الدكاكين الصغيرة التي ينقلونه اليها . وفي نهاية الأسبوع ... أي في أيام الخميس ، يبتدئ العمل هنا في الساعة العاشرة مساء ويستمر مع فترة انقطاع صغيرة حتى وقت متأخر من ليلة السبت الى الأحد» ** .

أما ما يتعلق بـ « underselling masters » فحتى وجهة النظر البرجوازية تعترف بأن «عمل العمال غير المدفوع الأجر (the unpaid labour

* المصدر السابق، «First Report etc.», p. VI

** «First Report etc.» p. LXXI.

« full priced وان .* « هو الذي يشكل أساس مزاحمتهم (of the men baker» [« صاحب المخبز الذي يبيع الخبز بالسعر الكامل »] يكشف النقاب أمام لجنة التحقيق عن منافسيه من « underselling» بوصفهم سارقين لعمل الغير وغشاشين .

«انهم لا يصيبون النجاح الا لأنهم يخدعون الجمهور ويأخذون من عمالهم غصباً ١٨ ساعة عمل دون أن يدفعوا لهم سوى مقابل ١٢ ساعة» ** .

ان غش الخبز وظهور فئة أصحاب المخابز الذين يبيعون الخبز بأقل من سعره الكامل ، ان هاتين الظاهرتين تتطوران في انكلترا منذ مطلع القرن الثامن عشر ، أي منذ ذلك الوقت الذي تفسخ فيه الطابع الطائفي للحرفة وتقدم الرأسمالي من وراء ظهر المعلم الخباز الاسمي بصورة الطحان أو تاجر الطحين *** . وبذلك تم ارساء الأساس للانتاج الرأسمالي والتطويل المفرط ليوم العمل والأعمال الليلية على الرغم من أن هذه الأخيرة لم تنتشر بصورة جدية حتى في لندن الا اعتباراً من عام ١٨٢٤ **** .

---

* George Read «The History of Baking». London, 1848, p. 16.

** «Report (First) etc. Evidence» افادة «full priced baker» تشيزمان، ص١٠٨.

*** George Read. «The History of Baking». London, 1848. في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر كان Factors (الوسطاء) ، الذين يتغلغلون في كل ما يخطر على البال من الحرف ، يوصفون رسمياً بأنهم «public nuisances» [« منتهكو النظام العام »] . ومثلا ، تقدمت هيئة المحلفين الكبرى (٨١) في أثناء الدورة الربعية لقضاة الصلح في كونتية سومرست بمذكرة الى مجلس العموم جاء فيها في جملة ما جاء : « ان هؤلاء الوسطاء من بلاكويل-هول هم من منتهكي النظام العام ويسببون الضرر لتجارة الثياب، وبصفتهم هذه يجب استئصالهم » (The Case of our Englisch Wool» etc.». London, 1865, p. 6, 7.

**** «First Report etc. relative to the Grievances Complained of by the Journeymen Bakers etc.». London, 1862, p. VIII.

بعد كل ما سبق عرضه يغدو من الواضح لماذا أدرج تقرير اللجنة مساعدي الخبازين في فئة العمال ذوي الحياة القصيرة ؛ فهم نادراً ما يعيشون الى سن ٤٢ سنة ، هذا اذا أسعفهم الحظ ونجوا من خطر الوقوع ضحية لموت الأطفال الرهيب الملازم لجميع فئات الطبقة العاملة . ومع ذلك فان حرفة الخباز تطفح بالمرشحين دوماً . وان المصادر التي تستمد لندن منها « قوى العمل » هذه هي اسكوتلندا والدوائر الزراعية الغربية فى انكلترا وكذلك ألمانيا .

في سنوات ١٨٥٨ — ١٨٦٠ نظم مساعدو الخبازين في ارلندا ، على نفقاتهم الخاصة ، عدداً من الاجتماعات الحاشدة الكبيرة للتحريض ضد العمل ليلاً وفي أيام الأحد . وقد وقف الجمهور الى جانبهم بما هو معروف عن الارلنديين من حماس ، كما حدث مثلاً عام ١٨٦٠ في اجتماع أيار (مايو) في دوبلن . وتمثلت نتيجة هذه الحركة في التطبيق الناجح للعمل النهاري على وجه الحصر في وكسفورد وكيلكني وكلونمل ووترفورد والخ .

«في ليميريك، حيث تتجاوز عذابات العمال المأجورين كل الحدود كما هو معروف ، تحطمت هذه الحركة على مقاومة أصحاب المخابز ، وخاصة الخبازين الطحانين . وقد أثار مثال ليميريك حركة تراجعية في انيس وتيبيراري . وفي كورك، حيث تجلى الاستياء العام على أنشط صورة، أخمد أرباب العمل الحركة باستخدام حقهم في قذف العمال الى قارعة الطريق . وفي دوبلن أبدى أرباب العمل مقاومة حازمة، وبملاحقة المساعدين الذين تزعموا التحريض أرغموا الباقين على التنازل والموافقة على العمل ليلا وفي أيام الأحد» * .

وان لجنة الحكومة الانكليزية المسلحة حتى أسنانها في ارلندا تعظ ، والدموع تغرورق في عيونها ، أصحاب المخابز القساة في دوبلن وليميريك وكورك والخ .

«Report of Committee on the Baking Trade in Ireland for 1861». *

«ترى اللجنة أن وقت العمل محدد بقوانين طبيعية لا يمكن خرقها بلا عقاب . وان أرباب العمل بارغامهم لعمالهم ، عن طريق التهديد بالتسريح ، على انتهاك معتقداتهم الدينية وعدم الانصياع لقوانين البلد وتجاهل الرأي العام» (وهذا كله يتعلق بالعمل في أيام الأحد) ، «انما يغرسون العداء بين الرأسمال والعمل ، ويضربون مثالا خطيراً بالنسبة للدين والأخلاق والنظام العام... وترى اللجنة أن تطويل يوم العمل اكثر من ١٢ ساعة يعتبر اقتحاماً اغتصابياً في حياة العامل العائلية والخاصة ويسفر عن عواقب أخلاقية مهلكة بسبب التدخل في الحياة العائلية للانسان وتنفيذه لواجباته العائلية كابن وأخ وزوج وأب . وان العمل الذي يستمر لأكثر من ١٢ ساعة يتسم بميله الى تحطيم صحة العامل والى شيخوخته قبل الأوان وموته المبكر ، وبذلك فانه يؤدي الى تعاسة أسر العمال التي تفقد («are deprived») رعاية ودعامة أربابها في وقت يكون فيه ذلك ضرورياً الى أقصى الدرجات» * .

لقد تعرفنا على ارلندا لتونا . وفي الجانب الآخر من المضيق ، في اسكوتلندا ، يشير العامل الزراعي ، انسان المحراث ، باستياء الى عمله لمدة ١٣ - ١٤ ساعة في المناخ القاسي جداً ومع العمل الاضافي لمدة ٤ ساعات في أيام الأحد (وذلك في بلد يقدس يوم الأحد الى هذه الدرجة) ** ؛ وفي الوقت ذاته مثل أمام هيئة المحلفين الكبرى في لندن

* المصدر السابق .

** الاجتماع الحاشد العلني للعمال الزراعيين في لاسويد بالقرب من غلاسكو في ٥ كانون الثاني (يناير) عام ١٨٦٦ (أنظر «Workman's Advocate» بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٨٦٦) . وان تأسيس تريديونيون العمال الزراعيين في نهاية عام ١٨٦٥ ، وفي اسكوتلندا باديء الأمر ، يعتبر حدثاً تاريخياً . وفي باكينغهامشير ، التي هي واحدة من أشد الدوائر الزراعية تعرضاً للاضطهاد في انكلترا ، نظم العمال المأجورون اضرابا كبيراً في آذار (مارس) عام ١٨٦٧ بهدف زيادة الأجرة الأسبوعية من ٩ - ١٠ شلنات الى ١٢ شلناً . (يتضح مما سبق أن حركة البروليتاريا الزراعية الانكليزية التي تحطمت تماماً منذ قمع مظاهراتها القوية بعد عام ١٨٣٠ ، ولا سيما عقب تطبيق قانون الفقراء الجديد ، قد ابتدأت من جديد في الستينات ، وأخيراً افتتحت عهداً جديداً في عام ١٨٧٢ . ولكنني سأعود الى هذا الموضوع ، كما سأعود الى الكتب الزرقاء التي صدرت بعد عام ١٨٦٧ عن وضع العامل الزراعي الانكليزي ، في المجلد الثاني . اضافة للطبعة الثالثة) .

ثلاثة من عمال السكك الحديدية : كمساري قطار للركاب ، وسائق قاطرة ، وعامل اشارات . فقد وقعت كارثة سكك حديدية كبيرة أودت بحياة مئات الركاب . وكان سبب هذه الكارثة الاهمال من جانب عمال السكك الحديدية . وأعلن هؤلاء العمال بالاجماع أمام المحلفين أن عملهم قبل ١٠ – ١٢ سنة كان يستمر ٨ ساعات في اليوم فقط . وفي خلال الـ ٥ – ٦ سنوات الأخيرة فقد أوصلوا وقت العمل الى ١٤ و١٨ و٢٠ ساعة ، أما عندما يتدفق المسافرون بصورة كبيرة على وجه الخصوص ، مثلاً في أوج موسم السياحة ، فانه غالباً ما يستمر ٤٠ – ٥٠ ساعة بلا انقطاع . ولكنهم هم ، عمال السكك الحديدية ، بشر عاديون وليسوا عمالقة أسطوريين . وفي لحظة معينة تكف قوة عملهم عن اطاعتهم . فيقفون في حالة من الذهول ، ويكف الرأس عن التفكير والعينان عن الرؤية . وقد أجاب « respectable British Juryman » [« المحلف البريطاني الوقور »] تماماً على هذه الافادات بالحكم بتحويل القضية ، التي أعتُبرت manslaughter (قتلاً) الى مرجع أعلى، وعبّر بصورة لطيفة في بند اضافي عن الرجاء الكريم بأن يعمد السادة طغاة الرأسمال في السكك الحديدية في المستقبل الى ابداء سخاء اكبر عند شراء الكمية الضرورية من « قوى العمل » ، وأن يبدوا الى درجة اكبر « الزهد » أو « انكار الذات » أو « التوفير » عند امتصاص قوة العمل المشتراة * .

---

* «Reynolds' Newspaper»، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٨٦٦ . هذه الجريدة الأسبوعية ذاتها تخبر فيما بعد من عدد الى عدد عن كوارث السكك الحديدية تحت « عناوين مثيرة » : « كوارث رهيبة » ، « مآس تهز المشاعر » ، والخ . وقد أجاب على ذلك عامل من خط ستافوردشير الشمالية للسكك الحديدية الاجابة التالية : « يعرف الجميع ما هي العواقب التي يسفر عنها ضعف انتباه سائق القاطرة والوقاد ولو لدقيقة واحدة . ولكن هل يمكن للأمر

ومن بين جمهور العمال المتنوع جداً ، من جميع المهن والأعمار ومن كلا الجنسين ، الذين يلاحقوننا بعناد يفوق عناد أرواح الموتى في ملاحقتها لعولس ، اولئك العمال الذين يدل مظهرهم من الوهلة الأولى على العمل المفرط ، حتى ولو لم تكن الكتب الزرقاء تحت متناول اليد ، من بين جمهور العمال هذا سنأخذ شخصيتين أخريين هما : خياطة للسيدات وحداد . وان التباين الصارخ بينهما يبيّن على أفضل نحو أن الناس جميعاً متساوون أمام الرأسمال .

في الأيام الأخيرة من حزيران (يونيو) عام ١٨٦٣ نشرت صحف لندن جميعها خبراً تحت عنوان «مثير» : « Death from simple overwork» (« وفاة بسبب العمل المفرط على وجه الحصر ») . وكان الكلام يدور عن وفاة الخياطة للسيدات البالغة ٢٠ عاماً من العمر ماري آن ووكلي التي كانت تعمل في مشغل خياطة محترم جداً يخدم البلاط وتستثمره سيدة تحمل اسم اليز اللطيف . وانكشفت هنا من جديد حكاية قديمة

أن يكون على خلاف ذلك في ظل التطويل اللامحدود لوقت العمل على الرغم من الظروف الجوية القاسية للغاية وعدم وجود الفرص والراحة اطلاقاً ؟ فلنأخذ على سبيل المثال الحادثة التالية التي تلاحظ يومياً : يوم الاثنين الماضي ابتدأ الوقاد العمل منذ الصباح الباكر . وانهاه بعد ١٤ ساعة و ٥٠ دقيقة . وما لبثوا أن استدعوه للعمل من جديد حتى قبل أن يتمكن من احتساء الشاي ... وهكذا ، فقد عمل بلا انقطاع ٢٩ ساعة و ١٥ دقيقة. واشتغل بقية أيام الأسبوع على النحو التالي : الأربعاء ١٥ ساعة ؛ الخميس ١٥ ساعة و ٣٥ دقيقة ؛ الجمعة $14\frac{1}{2}$ ساعة ؛ السبت ١٤ ساعة و ١٠ دقائق ، والمجموع ٨٨ ساعة و ٣٠ دقيقة في الأسبوع . ولا يصعب بعد هذا تصور مبلغ دهشته عندما لم يدفعوا له سوى مقابل ٦ أيام عمل . وكان هذا الرجل عاملا جديداً ، وقد رجا أن يفسروا له ما المقصود بيوم العمل . الجواب : ١٣ ساعة ، أي ٧٨ ساعة في الأسبوع . ولكن هل يدفع له في هذه الحالة مقابل ١٠ ساعات و ٣٠ دقيقة اضافية ؟ وبعد مماحكات طويلة تمكن من الحصول على تعويض بمقدار ١٠ بنسات » . (الجريدة ذاتها بتاريخ ٤ شباط - فبراير ١٨٦٦)

غالباً ما تتكرر * هي أن هؤلاء الفتيات يعملن بالمتوسط ½ ١٦ ساعة في اليوم ، وكثيراً ما يشتغلن في أثناء الموسم ٣٠ ساعة بلا انقطاع ، علماً بأن « قوة العمل » التي تخونهن كان تجري تقويتها بين آونة أوخرى بمقادير معينة من خمور الشري والبورتو والقهوة . وكان الموسم في أوجه . وكان ينبغي صنع أزياء فاخرة للسيدات النبيلات من أجل حفلة راقصة ستقام على شرف أميرة ويلز المستوردة حديثاً . وقد اشتغلت ماري آن ووكلي ½ ٢٦ ساعة بلا انقطاع مع ٦٠ فتاة أخرى ، كل ٣٠ منهن في غرفة بالكاد تملك ⅓ السعة التكعيبية الضرورية ، علماً بأنهن كن يضطررن للنوم كل اثنتين في فراش واحد معاً وفي واحد من تلك الأخصاص النتنة التي تفصل غرفة النوم فيها بحاجز من ألواح خشبية ** . ويجدر

---

* انظر ف . انجلس . « وضع الطبقة العاملة في انكلترا » . لايبزيغ ، ١٨٤٥ ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

** ان الدكتور ليتبي ، وهو طبيب من مجلس حماية الصحة ، أشار آنذاك الى أنه : «يجب ان يكون الحد الأدنى لحجم غرفة نوم الشخص البالغ ٣٠٠ قدم مكعب ، بينما يجب أن يكون الحد الأدنى لغرفة السكن ٥٠٠ قدم مكعب » . واليكم ما يقوله الدكتور ريتشاردسون كبير الأطباء في أحد مشافي لندن : « ان المشتغلات بالخياطة على اختلافهن : الخياطات للسيدات والخياطات وخياطات البياضات يتعرضن لثلاثة أنواع من المحن : العمل المفرط ، ونقصان الهواء ، ونقصان التغذية أو عسر الهضم . وبشكل عام فان هذا النوع من العمل يناسب النساء على أية حال اكثر من الرجال . ولكن تعاسة هذه الحرفة تتلخص في كونها محتكرة ، ولا سيما في العاصمة ، من قبل ٢٦ رأسمالياً ولا اكثر ، يعتصرون من العمل توفيراً ، بواسطة وسائل الضغط التي يولدها الرأسمال (that spring from capital) « force economy out of labour) ؛ يريد ريتشاردسون القول انهم يوفرون عن طريق تبديد قوة العمل) . « وتلمس أثر سطلتهم طبقة العاملات هذه بأسرها . فاذا تمكنت خياطة من اكتساب ولو دائرة ضيقة من الزبونات فان المنافسة سترغمها على العمل في البيت حتى تنهك قواها بغية الاحتفاظ بهؤلاء الزبونات ، ويجب عليها بالضرورة أن ترهق مساعداتها بمثل هذا العمل المفرط أيضاً . واذا لم ينجح مشروعها أو اذا لم تفلح في تدبير شؤونها بصورة مستقلة فانها تتجه الى مؤسسة ما حيث يتعين عليها أن تعمل ليس أقل ، ولكن الأجر سيكون

القول ان ذلك كان واحداً من أفضل مشاغل الأزياء في لندن . لقد مرضت ماري آن ووكلي يوم الجمعة وتوفيت يوم الأحد دون أن تتمكن حتى من انجاز آخر ثوب احتفالي ، وهذا ما أثار أشد الدهشة لدى السيدة اليز . وان الطبيب ، السيد كيز ، الذي استدعي بتأخر كبير الى فراش موتها، أدلى بلا مواربة أمام « Coroner's Jury » [« محلفي الكشف على الجثث »] بقوله :

«توفيت ماري آن ووكلي بسبب العمل الطويل المفرط في المشغل المزدحم وبسبب أنها نامت في مكان ضيق جداً ورديء التهوية» .

وبغية تلقين الطبيب درساً في حسن التأدب أعلن « Coroner's Jury » في ردهم على افادته :

«لقد ماتت بداء السكتة ، ولكن ثمة أساس للظن بأن العمل المفرط في المشغل المزدحم والخ من شأنه أن يسرع في موتها» .

« عبيد »نا « البيض » هتفت بهذا الصدد « Morning Star » ، وهي لسان حال السيدين كوبدن وبرايت من أنصار حرية التجارة ، « ان عبيدنا البيض يشتغلون حتى القبر ، ويهلكون ويموتون بلا أي ضجيج » * .

اكثر ضماناً . وهكذا تتحول الى عبدة حقيقية تتقاذفها كل موجة اجتماعية مهما كانت ضئيلة الشأن ؛ فهي تارة تعاني من الجوع في البيت في حجرة صغيرة أو أنها تكون قريبة من الجوع ؛ وتعمل تارة أخرى لمدة ١٥ و١٦ وحتى ١٨ ساعة في اليوم في هواء بالكاد يمكن استنشاقه ، وتتناول غذاء لا يمكن للجسم أن يهضمه ، حتى ولو كان الغذاء جيداً بحد ذاته ، نظراً لعدم وجود الهواء النقي . تلك هي الضحايا التي يتغذى بها السل الرئوي الذي ما هو الا مرض يسببه الهواء الفاسد » (Dr. *Richardson*: «Work and Overwork» in «Social Science Review» ١٨ تموز (يوليو) ١٨٦٣) .

* «Morning Star» ٢٣ حزيران (يونيو) ١٨٦٣ . وقد انتهزت جريدة «Times» الفرصة للدفاع عن مالكي العبيد الأمريكيين ضد برايت والخ . كتبت «Times» : « يعتقد الكثيرون جداً منا أنه طالما بقينا نحن أنفسنا نعذب بالعمل الى حد الموت نساءنا الشابات ،

«الاشتغال حتى الموت – ذلك هو ما يرد في جدول الأعمال ليس في مشاغل الثياب النسائية وحسب ، بل وفي ألف مكان آخر أيضاً ، وبالأحرى في كل مكان حيث تسير الأمور بصورة جيدة ... فاسمحوا لنا بايراد مثال الحداد . اذا صدقنا الشعراء فليس في الدنيا شخص آخر أقوى وأسعد وأمرح من الحداد . انه يستيقظ باكراً ويشرع بقدح الشرارات قبل شروق الشمس ؛ وليس ثمة انسان آخر يأكل ويشرب وينام مثله . واذا أخذنا بالاعتبار الشروط الجسدية فقط فان وضع الحداد ، في ظل عمل معتدل ، هو من أفضل الأوضاع فعلا . ولكن فلنتتبعه في المدينة ولنلق نظرة الى عبء العمل الملقى على عاتقيه القويين ، ولننظر الى ذلك المكان الذي يشغله في احصائيات الوفيات في بلدنا . تبلغ وفيات الحدادين في ميريليبون» (أحد اكبر أحياء لندن) « ٣١ لكل ١٠٠٠ سنوياً ، أي ما يتجاوز بـ ١١ متوسط وفيات الرجال البالغين في انكلترا . وهذه المهنة ، التي هي بمثابة فن غريزي تقريباً لدى الانسان ولا عيب فيها بحد ذاتها ، تغدو مدمرة للانسان بسبب العمل المفرط . فبامكانه أن يضرب بالمطرقة عدداً معيناً من الضربات في اليوم ، ويقوم بعدد معين من الخطوات ، ويتنفس عدداً معيناً من المرات ، وينفذ عملا ما ويعيش بالمتوسط ٥٠ سنة مثلا . ولكنهم يرغمونه على القيام بعدد اكبر بكذا ضربة من الضربات ، والمشي عدداً اكبر بكذا خطوة من الخطوات ، والتنفس

بتهديدهن بعقاب التجويع بدلاً من الجلد بالسوط ، فمن المشكوك فيه أننا نملك الحق في أن نبرق ونرعد ضد تلك الأسر التي ولد أفرادها مالكين للعبيد ، والذين يطعمون عبيدهم بشكل حسن على الأقل ولا يطالبونهم سوى بعمل معتدل » («Times» ، ٢ تموز – يوليو ١٨٦٣) . وبهذه الروح نفسها وبخت جريدة حزب المحافظين «Standard» [١٥ آب – أغسطس ١٨٦٣] القس نيومان هول بقولها : « انه يحرم من الكنيسة مالكي العبيد ، ولكنه يتلو الصلاة مع أناس شطار يرغمون على العمل لقاء أجر زهيد حوذية وكمسارية حافلات الأومنيبوس في لندن والخ لمدة ١٦ ساعة فقط في اليوم » . وأخيراً دوى صوت العراف ، السيد توماس كارليل ، الذي كتبت عنه في عام ١٨٥٠ : « في عبادة العبقرية ... لقد ذهبت العبقرية الى الشيطان ، بينما بقيت العبادة » (٨٢) . ففي أمثولة موجزة يرجع الحدث العظيم الوحيد في التاريخ المعاصر ، أي الحرب الأهلية في أمريكا ، الى الظرف التالي وهو أن بطرس من الشمال يسعى بكل قواه لتحطيم جمجمة بولص من الجنوب ، ذلك لأن بطرس من الشمال يستأجر عامله «بالمياومة» في حين أن بولص من الجنوب يستأجره «مدى الحياة» («Macmillan's Magazine». «Ilias Americana in nuce» آب – أغسطس ١٨٦٣) . وهكذا انفقعت أخيراً فقاعة صابون تعاطف حزب المحافظين مع العمال المأجورين في المدن – وليس اطلاقاً مع للعمال المأجورين الزراعيين ! وان جوهر هذا التعاطف يسمى بالعبودية !

بوتيرة متسارعة، وهذا ما يزيد عموماً من هدر قواه الحيوية الى مقدار الربع . انه يبذل جهوده بهذا الاتجاه ، وتكون النتيجة أنه ينفذ في غضون فترة معينة من الوقت أعمالا تزيد بمقدار الربع ويموت في سن السابعة والثلاثين بدلا من الخمسين» * .

٤ – العمل النهاري والليلي . نظام النوبات

من وجهة نظر عملية ازدياد القيمة لا توجد وسائل الانتاج ، أي الرأسمال الثابت ، الا من أجل امتصاص العمل ومن أجل أن تمتص مع كل قطرة من العمل كمية مناسبة من العمل الزائد . واذ أنها لا تقوم بذلك فان مجرد وجودها يشكل خسارة سلبية بالنسبة للرأسمالي ، لأنه في خلال كل الوقت الذي تبقى فيه وسائل الانتاج بلا استخدام فانها تكون بمثابة رأسمال موظف بصورة عديمة النفع ؛ وتنقلب هذه الخسارة الى ايجابية اذا اصبحت النفقات الاضافية ضرورية بفعل استئناف الانتاج المنقطع . وان تطويل يوم العمل خارج حدود النهار الطبيعي ، اي التطويل على حساب الليل لا يعمل سوى كعلاج ملطف ، ولا يروي سوى الى درجة معينة تعطش مصاص الدماء الى دم العمل الحي . ولذلك فان استملاك العمل على مدى ٢٤ ساعة بكاملها في اليوم يعتبر رغبة كامنة في الانتاج الرأسمالي . ولكن ، بما أنه يتعذر جسدياً امتصاص قوى عمل واحدة بعينها ليلاً ونهاراً فان الأمر يقتضي من أجل اجتياز العوائق الجسدية اجراء تناوب بين قوى العمل التي تُستهلك نهاراً وتلك التي تُستهلك ليلاً ، تناوب يجيز طرائق مختلفة ، منها مثلاً تنظيمه على نحو بحيث يقوم قسم من العمال بالعمل نهاراً في أسبوع وليلاً في الأسبوع التالي وهلمجرا . وكما هو معرف كان مثل هذا النظام للنوبات ،

---

* Dr. *Richardson* ، المقالة المذكورة .

مثل هذا الاقتصاد المتناوب ، سائداً في الفترة الفتية المزدهرة للصناعة القطنية الانكليزية والخ ، ويزدهر في الوقت الراهن ، مثلاً ، في فبارك غزل القطن في محافظة موسكو . وكنظام ، توجد عملية الانتاج هذه ، المتألفة من ٢٤ ساعة ، حتى الآن أيضاً في الكثير من فروع صناعة بريطانيا العظمى التي لما تزل « حرة » ، مثلاً في الأفران العالية ، وورشات الحدادة ، ومصانع المدلفنات الحديدية وغيرها من مانيفاكتورات المعادن في انكلترا وويلز واسكوتلندا . وتستمر عملية العمل لمدة ٢٤ ساعة ليس في كل من أيام العمل الستة في الأسبوع وحسب ، بل تشمل في غالبية الحالات ٢٤ ساعة من الآحاد كذلك . ويدخل في قوام العمال الرجال والنساء ، البالغون والأطفال من كلا الجنسين . ونجد الأطفال والأحداث من جميع الأعمار ، من الثامنة (وحتى من السادسة في بعض الحالات) وحتى الثامنة عشرة * . وفي بعض الفروع تشتغل الفتيات والنساء ليلاً جنباً الى جنب مع الرجال ** .

وبدون التطرق الى العواقب الضارة العامة للعمل الليلي *** ، فان عملية

---

* «Children's Employment Commission. Third Report». London, 1864, p. IV, V, VI.

** « في ستافوردشير وجنوب ويلز تعمل الفتيات والنساء في مناجم الفحم الحجري وأفران الكوك ليس نهاراً وحسب ، بل وليلا أيضاً . ولقد أشير مراراً الى هذه الظاهرة في التقارير المرفوعة الى البرلمان على أنها سبب لشر مستطير يعرفه الجميع . فالنساء ، العاملات الى جانب الرجال واللواتي يصعب تمييزهن عنهم بملابسهن ، والمغطيات بالأوساخ والسخام ، يتعرضن لخطر فقدان صفاتهن الأخلاقية بسبب فقدان احترامهن لأنفسهن ، وهذا ما يسفر عنه حتماً عمل ليس من طبيعة النساء » (المصدر السابق ، ١٩٤) ، ص XXVI قارن «Fourth Report» (1865), №61, p. XIII ونجد الأمر نفسه في مصانع الزجاج أيضاً.

*** يقول أحد أصحاب مصانع الصلب ، الذي يستخدم لديه عمل الأطفال ليلا : «يبدو من الطبيعي أن الأحداث الذين يعملون ليلا لا يملكون امكانية النوم نهاراً وأخذ قسطهم الضروري

الانتاج المتواصلة لمدة أربع وعشرين ساعة تتيح امكانية ملائمة الى أقصى الدرجات لتجاوز حدود يوم العمل الاسمي . وعلى سبيل المثال ففي فروع الصناعة التي ذكرناها آنفاً ، والتي تتطلب توتراً كبيراً ، يبلغ يوم العمل الرسمي بالنسبة لكل عامل على الاكثر ١٢ ساعة من ساعات الليل أو النهار . ولكن العمل الاضافي الذي يتجاوز هذه الحدود، هو في حالات كثيرة « مرعب حقاً » (« truly fearful ») حسب تعبير التقرير الانكليزي الرسمي * .

يرد في التقرير : «ليس بوسع أي عقل بشري أن يتصور ذلك الحجم من العمل الذي ينفذه ، بموجب افادات الشهود ، أولاد تتراوح أعمارهم بين ٩ — ١٢ سنة ، وأن لا يتوصل

من الراحة ، بل انهم مرغمون على التسكع طيلة اليوم التالي بلا راحة» («Children's Employment Commission. Fourth Report», №63,p. XIII) واليكم ما يقوله ، مثلا ، أحد الأطباء بصدد أهمية ضوء الشمس بالنسبة لحماية الجسم ونموه : « يمارس الضوء تأثيراً مباشراً على أنسجة الجسم التي يمنحها القوة والمرونة . وان عضلات الحيوانات التي لا تحصل على مقدار كاف من الضوء تغدو مترهلة وتفقد مرونتها ، وبسبب عدم وجود المنبه تفقد القوة العصبية فعاليتها ، ويتأخر تطور كل ما هو قيد النمو ... أما فيما يتعلق بالأطفال فينطوي على أهمية خاصة بالنسبة لصحتهم تدفق ضوء النهار بصورة غزيرة ودائمة وكذلك التأثير المباشر لأشعة الشمس في غضون قسم من النهار . ويسهم الضوء في تحويل الغذاء الى دم نقي جيد ويقوي الألياف المتكونة مجدداً . ويؤثر أيضاً كمهيج على أجهزة الرؤية ويثير بذلك عملا أنشط لمختلف وظائف الدماغ» . ويكتب السيد سترايننج ، وهو كبير أطباء «General Hospital» في وستر والذي اقتبسنا هذه الفقرة من كتابه المتعلق بـ « مصادر الصحة » (٨٣) (عام ١٨٦٤) ، في رسالة الى السيد وايت عضو لجنة التحقيق : «كانت لدي الامكانية سابقاً لأن ألاحظ في لانكشير تأثير العمل الليلي على أولاد الفبارك ، وانني أؤكد بكل حزم ، خلافاً لما يزعمه بعض أرباب العمل عادة ، أن هذا العمل سرعان ما يلحق الضرر بصحة الأولاد» («Children's Employment Commission. 4th Report», № 284, p. 55). وان كون مثل هذه الأشياء تشكل على العموم موضوعاً لجدالات جدية انما يبين على أفضل نحو كيف يؤثر الانتاج الرأسمالي على « وظائف الدماغ » لدى الرأسماليين وأعوانهم .

* المصدر السابق ، الرقم ٥٧ ، ص ١٢ .

بعد ذلك الى الاستنتاج الحتمي التالي وهو أنه لا يمكن الصبر بعد الآن على سوء استخدام السلطة هذا من قبل الآباء وأرباب العمل »* .

«ان واقع ارغام الأولاد بشكل عام على العمل بالتناوب ، في النهار تارة وفي الليل تارة أخرى ، يؤدي وحده سواء في أثناء انتعاش الأعمال ، أم في أثناء سيرها سيراً عادياً ، الى تطويل مخز ليوم العمل . ويرتدي هذا التطويل في الكثير من الحالات طابعاً ليس قاسياً وحسب ، بل ويصعب تصديقه أيضاً . فعلى الدوام يحدث أن يتغيب لهذا السبب أو ذاك أحد الأولاد الذين يتوجب عليهم الحلول محل اولئك الذين أنهوا العمل . وفي هذه الحالة يتعين على واحد أو على بضعة من الأولاد الموجودين ، والذين قد أنهوا يوم عملهم ، أن يشغلوا مكان المتغيب . وهذا النظام معروف للجميع الى درجة أن مدير أحد مصانع الدلفنة أجاب على سؤالي بصدد كيفية شغل مكان الأولاد المتغيبين بقوله : «انني متأكد من أنكم تعرفون هذا الأمر جيداً كما أعرفه أنا»، واعترف بهذا الواقع في غير تردد» ** .

«في أحد مصانع الدلفنة ، حيث يستمر يوم العمل الاسمي من السادسة صباحاً الى الخامسة والنصف مساء ، عمل أحد الأولاد أربع ليال كل أسبوع حتى الثامنة والنصف على أقل تقدير من مساء اليوم التالي ... واستمر الحال على هذا المنوال في خلال ٦ أشهر» . «وكان ولد آخر في التاسعة من عمره يعمل أحياناً ثلاث نوبات على التوالي تستمر كل منها ١٢ ساعة ، بينما عمل ولد في سن العاشرة نهارين وليلتين بلا انقطاع» . «وولد ثالث ، وهو الآن في سن العاشرة ، عمل من السادسة صباحاً وحتى الثانية عشرة ليلا على مدى ثلاث ليال متوالية وحتى التاسعة مساء على مدى الليالي الباقية» . «والرابع ، الذي هو الآن في الثالثة عشرة من عمره ، عمل أسبوعاً كاملا من السادسة مساء وحتى الثانية عشرة من النهار التالي ، وكان يعمل أحياناً ثلاث نوبات متوالية ، مثلا من صباح الاثنين وحتى ليلة الثلاثاء» . «والخامس ، الذي عمره الآن ١٢ سنة ، كان يعمل في مصنع لصب الحديد الزهر في ستايفلي من السادسة صباحاً وحتى الثانية عشرة ليلا على مدى أسبوعين ؛ وهو لا يستطيع الآن الاستمرار في مثل هذا العمل» . جورج آلينسورت في التاسعة من العمر : «لقد جئت الى هنا يوم الجمعة الماضي . وكان علينا أن نبدأ العمل في الساعة الثالثة من صباح اليوم التالي . ولذلك مكثت هنا طيلة الليل . وأنا أسكن على بعد خمسة أميال من هنا . ولقد نمت على الأرض مفترشاً المئزر الجلدي وملتحفاً جاكتة. وجئت في اليومين التاليين في السادسة صباحاً . فيا له من مكان حار ! وقبل المجيء الى هنا عملت سنة كاملة أخدم الفرن العالي . وكان ذلك مصنعاً كبيراً جداً يقع في

---

* المصدر السابق («4th Report», 1865) الرقم ٥٨ ، ص ١٢ .

** المصدر السابق .

منطقة ريفية . وكان عملي يبتدئ هناك أيضاً في السبت من الثالثة صباحاً ، ولكنني كنت أستطيع على الأقل الذهاب للنوم في البيت حيث كنت أسكن على مقربة . وفي بقية الأيام كنت أبتدئ العمل في السادسة صباحاً وأنهيه في السادسة أو السابعة مساء» والخ * .

---

* المصدر السابق ، ص ١٣ . ان مستوى تطور هذه « القوى العاملة » يجب أن يكون بالتأكيد على هذا النحو الذي يبدو فيه في الحوار التالي مع أحد أعضاء لجنة التحقيق : جريمايا هاينس ، ١٢ سنة : «...أربعة في أربعة ٨ ، ولكن أربع أربعات (4 fours) ١٦ ... والملك (A king is him that has all the money and gold) في نظره هو الذي يملك كل النقود وكل الذهب. ونحن لدينا ملك ؛ ويقال أنه ملكة ويسمونها الأميرة الكسندرا . ويقال أنها تزوجت من ابن الملكة . ان الأميرة رجل » . و. تورنر ، ١٢ سنة : « أنا أقطن ليس في انكلترا . وأعتقد انه يوجد بلد كهذا ، ولكنني لم أعرف عنه شيئاً حتى الآن » . جون موريس ، ١٤ سنة : « سمعت أن الله خلق العالم وأن الشعب قد غرق كله ما عدا شخصاً واحداً ؛ وسمعت أن هذا الشخص كان طيراً صغيراً » . وليم سميث ، ١٥ سنة : « الله خلق الرجل ، والرجل خلق المرأة » . ادوارد تايلور ، ١٥ سنة : « لا أعرف أي شيء عن لندن » . هنري ماتيومن ، ١٧ سنة : « ترددت على الكنيسة عدة مرات ... وثمة اسم يعظون به هو المدعو يسوع المسيح ، ولكنني لا أستطيع ذكر أسماء أخرى كما لا أستطيع قول أي شيء عنه . وهو لم 'يقتل، بل مات كما يموت سائر الناس . لقد كان يتميز نوعاً ما عن بقية الناس نظراً لأنه كان متديناً نوعاً ما بينما كان الآخرون غير متدينين (He was not the same as 'other people in some ways, because he was religious in some ways, and others isn't)» (المصدر السابق ، رقم ٧٤ ، ص ١٥) . « الشيطان كائن طيب . لكنني لا أعرف أين يعيش ». « كان المسيح انساناً شريراً » («The devil is a good person. I don't know where he lives». «Christ was a wicked man») « هذه البنت (١٠ سنوات) تتهجى بدلا من كلمة God [الله] كلمة Dog [الكلب] ، ولا تعرف اسم الملكة » («Children's Employment Commission, 5th Report», 1866, p. 55, № 278). ومثل هذا النظام القائم في مانيفاكتورات المعادن المذكورة ، يسود كذلك في فبارك الزجاج والورق . ففي فبارك الورق التي يجري فيها انتاج الورق بواسطة الماكينات يطبق العمل الليلي ، كقاعدة عامة ، بالنسبة لجميع العمليات ما عدا تصنيف الخرق البالية . وبفضل النوبات يستمر العمل الليلي في بعض الحالات طيلة الأسبوع ، من ليلة الأحد عادة وحتى الثانية عشرة من ليلة السبت التالي . وان العمال الموجودين في النوبة النهارية يعملون خمسة أيام في الأسبوع لمدة ١٢ ساعة يومياً ويوماً واحداً لمدة ١٨ ساعة ، بينما يعمل الموجودون في النوبة الليلية خمس ليال لمدة ١٢ ساعة وليلة واحدة لمدة ٦ ساعات . وفي حالات أخرى

لنسمع الآن كيف يصوّر الرأسمال نفسه هذا النظام من ٢٤ ساعة . انه يضرب صفحاً ، بطبيعة الحال ، عن تطرفات هذا النظام وحالات سوء استعماله بهدف التطويل « القاسي والذي لا يصدق » ليوم العمل . وهو لا يتكلم الا عن النظام في صورته « العادية » .

اليكم ما يقوله السيدان نايلور وفيكرز ، وهما من أصحاب مصانع الصلب ويستخدمان من ٦٠٠ الى ٧٠٠ عامل ، منهم ١٠ ٪ فقط لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر ، علماً بأنه بين هؤلاء الأخيرين ٢٠ ولداً فقط يعملون في النوبة الليلية :

«ان الأولاد لا يعانون من الحر اطلاقاً . فدرجة الحرارة تصل على الأرجح الى ٨٦° - ٩٠° [بموجب مقياس فهرنهايت ؛ ٣٠ - ٣٢ درجة مئوية ... ويشتغل العمال بالتناوب ليلا ونهاراً في مشغلي الحدادة والدلفنة ، وعلى العكس من ذلك فالعمل نهاري على وجه الحصر

تعمل كل نوبة في أيام تبديل النوبات ٢٤ ساعة والواحدة تلو الأخرى . فاحدى النوبتين تعمل ٦ ساعات يوم الاثنين و١٨ ساعة يوم السبت من أجل استكمال ٢٤ ساعة . ويطبق في حالات أخرى نظام متوسط يعمل بموجبه جميع العمال المشتغلين على ماكينات صنع الورق ١٥ - ١٦ ساعة كل يوم من أيام الأسبوع . ويقول لورد عضو لجنة التحقيق ان هذا النظام كأنما يجمع في نفسه كل شرور نظامي النوبات من ١٢ ساعة و٢٤ ساعة . وفي ظل نظام العمل الليلي هذا يعمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٣ سنة ، والأحداث الذين هم دون ١٨ سنة ، والنساء . ويتوجب عليهم أحياناً في ظل نظام ١٢ ساعة أن يعملوا نوبة مضاعفة ، ٢٤ ساعة ، ليحلوا محل العمال المتغيبين. وتبرهن افادات الشهود على أن الأولاد والفتيات كثيراً جداً ما يعملون عملا اضافياً يمتد لمدة ٢٤ ساعة وحتى ٣٦ ساعة من العمل المتواصل . ومن الممكن في « عملية » الصقل « المتواصلة والثابتة » رؤية فتيات في الثانية عشرة من العمر يعملن شهراً بكامله ١٤ ساعة في اليوم « بدون أية راحة منتظمة أو فرصة في العمل ، ما عدا اثنتين أو ثلاث ، كحد أقصى ، من الفرص التي تدوم الواحدة منها نصف ساعة لأجل تناول الطعام » . وفي بعض الفبارك ، التي ألغي فيها تماماً العمل الليلي المنتظم ، يصل طول الوقت الاضافي الى أبعاد مرعبة ، و « غالباً ما يحدث ذلك في ظل العمليات الاكثر قذارة ، والاكثر حرارة ، والاكثر رتابة » .(«Children's Employment Commission. 4th Report», 1865, p. XXXVIII, XXXIX).

في كافة المشاغل الأخرى ، من السادسة صباحاً وحتى السادسة مساء . ويعملون في مشغل الحدادة من الساعة ١٢ حتى الساعة ١٢ . ويعمل عدد من العمال في الليل بصورة دائمة دون أن ينتقلوا من العمل الليلي الى النهاري... ونحن لا نرى أن العمل النهاري والليلي يمارسان تأثيراً مختلفاً على الصحة» (صحة السيدين نايلور وفيكرز ؟) ، «وأغلب الظن أن الناس ينامون بصورة أفضل عندما يستريحون في وقت معين بالذات مما عندما يتغير وقت الراحة ... وثمة حوالى ٢٠ ولداً دون ١٨ سنة من العمر يعملون في النوبة الليلية ... وليس باستطاعتنا الاستغناء (not well do) عن العمل الليلي للأولاد دون ١٨ سنة من العمر . واعتراضنا — زيادة تكاليف الانتاج . فليس من السهل ايجاد الأيدي الماهرة ورؤساء الأقسام ، بينما يمكن الحصول على أي عدد من الأولاد ... وطبعاً اذا أخذنا بالاعتبار العدد القليل نسبياً للأولاد المشتغلين عندنا ، فان تحديد العمل الليلي لن يكون له أهمية كبيرة أو أثر بالغ بالنسبة لنا» * .

السيد ج . أليس ، من مصانع صب الصلب والحدائد التابعة لشركة السادة جون براون وشركاه ، والتي يشتغل فيها ٣٠٠٠ من الرجال والأحداث ، علماً بأنه يجري تنفيذ قسم من الأعمال المرهقة في انتاج الصلب والحديد « ليلا ونهاراً بالتناوب » ، يصرح بأنه في الظروف الصعبة لمصانع صب الصلب يوجد حدث أو اثنان مقابل كل اثنين من البالغين . ويعمل في مشروعهم ٥٠٠ حدث دون ١٨ سنة من العمر ومنهم ١٧٠ ، أو حوالى الثلث ، دون ١٣ سنة من العمر . وفيما يتعلق بالتعديل المقترح للقانون يقول السيد أليس :

«لا أعتقد أنه سيكون هناك ما يستحق اللوم كثيراً (very objectionable) اذا حظروا ارغام الأشخاص ، الذين لم يبلغوا ١٨ سنة من العمر ، على العمل أكثر من ١٢ ساعة في اليوم . ولكنني لا أعتقد أنه يمكن ايراد أية براهين تؤكد أنه بالمستطاع الاستغناء في العمل الليلي عن الأحداث الذين تزيد أعمارهم عن ١٢ سنة . واننا لنرحب باتخاذ قانون يحظر على العموم استخدام عمل الأولاد الذين لم يبلغوا ١٣ ، أو حتى ١٥ سنة من العمر ، اكثر من ترحيبنا بقانون يحظر العمل الليلي للأحداث المشتغلين لدينا . فالأحداث المشتغلون في النوبة النهارية يجب أن يشتغلوا بالتناوب في النوبة الليلية أيضاً ، حيث لا يستطيع العمال البالغون العمل ليلا على الدوام ، اذ أن ذلك يؤثر على صحتهم بصورة مدمرة . بيد أننا نعتبر أن العمل

* «Fourth Report. etc.», № 79, p. XVI.

الليلي ، مع فاصل أسبوع ، لا يلحق ضرراً» . (على العكس من ذلك كان السيدان نايلور وفيكرز يعتبران ، دفاعاً منهما عن مصالح مشروعهما ، أنه ليس العمل المتواصل ، بل العمل الليلي المتناوب دورياً يمكن أن يلحق الضرر) . «وها نحن نرى أن الناس المشتغلين بالعمل الليلي ، مع التناوب بالعمل النهاري ، أصحاء كأولئك الذين لا يشتغلون الا نهاراً ... اننا نعارض حظر العمل الليلي للأحداث دون ١٨ سنة من العمر لأن ذلك من شأنه أن يزيد التكاليف ، ولكن في ذلك انما يكمن أيضاً السبب الوحيد» . (يا لها من وقاحة ساذجة !) «ونظن أن زيادة التكاليف هذه قد تتجاوز ما يمكن للمشروع أن يتحمله (the trade) دون الاضرار بنجاحاته (As the trade with due regard to etc. could fairly bear!)» (يا لها من هلامية التعابير !) «أن العمل هنا نادر ، ويمكن أن يصبح غير كاف في ظل مثل هذا التنظيم» (أي أن أليس وبراون وشركاهما قد يقعون في وضع حرج يضطرون معه لدفع قيمة قوة العمل بالكامل) * .

«ان مصانع صب الصلب والحدائد «سيكلوب» للسادة كاميل وشركاه تدار بنفس هذه الأبعاد الضخمة التي يدار بها مشروع جون براون وشركاه الذين سبق ذكرهم . وكان المدير الاداري قد سلم الى عضو اللجنة الحكومية وايت افاداته الخطية ، بيد أنه وجد من الأنسب فيما بعد اخفاء النسخة المخطوطة التي أعيدت اليه للمراجعة . ولكن السيد وايت يملك ذاكرة حسنة . فهو يتذكر جيداً جداً أن حظر عمل الأولاد والأحداث ليلا يعتبر بالنسبة لهؤلاء السادة السيكلوبيين «شيئاً مستحيلا ؛ وسيكون ذلك موازياً لاغلاق مصانعهم» ، ومع كل ذلك يعد مشروعهم ما يزيد قليلا على ٦٪ من الأحداث دون ١٨ سنة من العمر و ١٪ فقط دون ١٣ سنة ! » ** .

السيد أ . ف . ساندرسون من شركة ساندرسون اخوان وشركاهم لمصانع صب الصلب ودلفنة الحديد والحدادة في آتركليف يقول بصدد هذه المسألة نفسها ما يلي :

«يمكن لحظر العمل الليلي للأحداث دون ١٨ سنة من العمر أن يسفر عن صعوبات كبيرة ؛ وتنحصر الصعوبة الرئيسية في زيادة التكاليف التي ستؤدي اليها بالضرورة الاستعاضة عن عمل الأولاد بعمل الرجال البالغين . ولا أستطيع التكهن بكم ستكون كلفة ذلك ، ولكن من المرجح أن زيادة التكاليف لن تكون كبيرة الى درجة يستطيع معها الصناعي رفع سعر

---

* المصدر السابق ، الرقم ٨٠ ، ص ١٦ .

** «Fourth Report etc.», 1865, № 82, p. XVII.

الصلب ، وبالتالي فان الخسارة ستقع عليه نظراً لأن العمال» (يا لهم من أناس عنيدين !) «سيرفضون بطبيعة الحال تحملها» . والسيد ساندرسون لا يعرف كم يدفع للأولاد ، ولكن «أغلب الظن أن ذلك يتراوح بين ٤ و ٥ شلنات للشخص في الأسبوع ... وان عمل الأولاد تكفيه تماماً على العموم» («generally» ، طبعاً ليس دائماً «على الخصوص») «قوة الأحداث ، ولذلك فان القوة الاكبر للعمال البالغين لن تعود بنفع يمكن أن يعوض عن الخسارة ، أو أن ذلك لن يحدث الا في حالات نادرة ، عندما يتعلق الأمر بمعدن ثقيل جداً . ومن المشكوك فيه أن العمال البالغين سوف يريدون ألا يكون الأحداث تحت تصرفهم ، حيث أن الرجال البالغين أقل طاعة وامتثالا . وعلاوة على ذلك ينبغي على الأولاد الشروع بالعمل في سن مبكرة بغية تعلم الصنعة . وان قصر عمل الأحداث على العمل النهاري حصراً سيعرقل بلوغ هذا الهدف » .

ولكن لماذا ؟ لماذا لا يستطيع الأحداث تعلم « صنعتهم » في النهار ؟ ما هي حججكم ؟

«لأن العمال البالغين المشتغلين بالتناوب أسبوعاً في النهار وأسبوعاً آخر في الليل والمفصولين عن أحداث نوبتهم طيلة هذا الوقت ، سيفقدون نصف ذلك النفع الذي بامكانهم أن يستدروه منهم . فالتدريب الذي يحصل عليه الأحداث من البالغين يحسب كقسم من أجور الأحداث ، وهذا ما يتيح للعمال البالغين الحصول على عمل الأحداث بصورة أرخص . واذن سيفقد كل عامل بالغ نصف أرباحه» .

وبكلمات أخرى : كان سيتوجب على السادة ساندرسون أن يدفعوا من جيوبهم القسم المعني من أجر العمال البالغين ، بدلاً من دفعه بواسطة عمل الأحداث الليلي . ويمكن في هذه الحالة أن تتقلص أرباح السادة ساندرسون الى حد ما ، وهذا ما يشكل أساساً جيداً لآل ساندرسون يفسر به لماذا لا يستطيع الأحداث تعلم صنعتهم نهاراً * . يضاف الى

* « في عصرنا المتعقل والغني بالتأملات فان كل انسان لا يحسن ايجاد أساس جيد لكل ما يخطر على البال ، بما في ذلك حتى لأتفه وأحط الأفكار والتصرفات ، انما هو شخص ضيق الأفق جداً. فان كل ما فسد في العالم قد فسد على أسس جيدة » ، (*Hegel.* «Encyklopädie». Erster Theil. «Die Logik». Berlin, 1840, S. 249).

ذلك أن هذا الأمر سيلقي بالعمل الليلي المنتظم بكامله على كواهل البالغين ، الذين يستعاض عنهم بالأحداث الآن ، ولن يكون بامكانهم تحمل ذلك . وبايجاز ، فان الصعوبات ستكون كبيرة الى حد يمكن أن تسفر عنده ، على الأرجح ، عن التصفية الكاملة للعمل الليلي . ويقول أ . ف . ساندرسون : «فيما يتعلق بانتاج الصلب على وجه التحديد فان ذلك لن يشكل أي فرق ، ولكن !..» ولكن السادة ساندرسون لا يقتصرون على مجرد انتاج الصلب من أجل الصلب . فانتاجه ما هو الا وسيلة وحسب لانتاج الربح . ويجب على أفران الصهر ومصانع الدلفنة والخ ، والمباني والماكينات والحديد والفحم والخ ، ان تفعل ما هو اكثر من مجرد التحول الى صلب . فهي توجد من أجل امتصاص العمل الزائد ، وهي تمتص منه في ٢٤ ساعة اكثر مما في ١٢ ساعة بالطبع . وبالفعل ، فان امتلاكها يقدم ، بموجب القوانين الالهية والبشرية ، الحق لآل ساندسون في وقت عمل عدد معين من الأيدي في خلال يوم كامل ؛ وهي تفقد طابعها كرأسمال ولذلك تمثل خسارة خالصة بالنسبة لآل ساندرسون بمجرد توقف وظيفتها في امتصاص العمل .

«ولكن الخسارة ستنجم في هذه الحالة بسبب أن الماكينات الغالية جداً ستتوقف لنصف الوقت ، وسنكون مضطرين عندئذ لمضاعفة حجم المباني وعدد الماكينات من أجل أن ننتج كمية من المنتجات بمقدورنا انتاجها في ظل النظام الحالي ، وهذا ما سيضاعف التكاليف» .

ولكن لماذا يدّعي آل ساندرسون هؤلاء بامتياز خاص بالمقارنة مع بقية الرأسماليين الذين يسمح لمشاريعهم بالعمل نهاراً فقط والذين «تتعطل» لديهم في الليل المباني والماكينات والمواد الخام ؟

يجيب أ . ف . ساندرسون باسم آل ساندرسون جميعاً : «هذا صحيح ، صحيح أن الخسارة الناجمة عن تعطل الماكينات تشمل جميع المشاريع التي يعملون فيها في النهار فقط .

ولكن استخدام أفران الصهر سيسفر في حالتنا هذه عن خسائر خارقة للعادة . فاذا بقيت مشتعلة سيتبدد الوقود» (بدلا من حياة العمال التي تتبدد في الوقت الراهن) ، «أما اذا جرى اطفاؤها فسيهدر الوقت على اشعال النار من جديد والحصول على درجة الحرارة الضرورية» (بينما تعتبر خسارة الأطفال حتى في سن الثامنة لوقت النوم كسباً في وقت العمل بالنسبة لآل ساندرسون جميعاً) ، «علماً بأن الأفران نفسها ستتضرر من جراء تقلبات درجة الحرارة» (بينما لا يلحق أي ضرر بهذه الأفران نفسها من جراء تناوب العمل نهاراً وليلا) * .

---

* «Children's Employment Commission. 4th Report etc.», 1865, № 85, p. XVII. رداً على مثل هذه الأحكام اللطيفة لأحد السادة من أصحاب معامل الزجاج بصدد أنه يستحيل تعيين «وقت طعام منتظم» للأولاد لأن ذلك قد يسفر «عن خسارة خالصة» و«تبديد» مقدار معين من الحرارة التي تشعها الأفران ، يقول عضو لجنة التحقيق وايت الذي لا يشبه اطلاقاً يور وسنيور وأضرابهما ، ومقلديهم الألمان الحقراء من شاكلة روشر والآخرين ، الذين تتأثر عواطفهم من جراء «زهد» الرأسماليين و«انكارهم للذات» و«توفيرهم» في انفاق نقودهم ، و«تبديدهم» على طريقة تيمورلنك في انفاق الحياة البشرية ، يقول : «حتى لو جرى انفاق كمية اضافية ما من الحرارة بالمقارنة مع المستوى الحالي بسبب تطبيق وقت طعام منتظم ، فان هذا الانفاق ، حتى لو جرى التعبير عنه بالقيمة النقدية ، لا يمكن مقارنته اطلاقاً بتبديد القوة الحيوية («the waste of animal power») الذي تتكبده المملكة حالياً لأن الأطفال المشتغلين في معامل الزجاج ، والذين يمرون بفترة النمو ، لا يتمتعون بوقت فراغ لتناول الطعام وهضمه بهدوء» (المصدر السابق ، ص ٤٥) . وهذا في «عام الازدهار» — عام ١٨٦٥ ! وبالاضافة الى هدر القوة اللازمة لرفع ونقل الأثقال يجب على الطفل ، الذي ينفذ عمله بلا توقف في المعامل التي تصنع الزجاجات والزجاج الصواني، أن يجتاز ١٥ — ٢٠ ميلا (انكليزياً) في غضون ٦ ساعات ! أما العمل فغالباً ما يستمر ١٤ — ١٥ ساعة ! ويسود في الكثير من معامل الزجاج نظام نوبات من ٦ ساعات كالذي في معامل الغزل في موسكو . «في خلال وقت العمل الأسبوعي يبلغ الحد الأقصى للراحة المتصلة ٦ ساعات . ولكن ينبغي أن يحذف من هنا الوقت اللازم للذهاب الى الفابريكة والاياب منها والاغتسال وارتداء الملابس وتناول الطعام ، وكل ذلك يتطلب الوقت . وهكذا ، لا يبقى في الواقع للراحة سوى وقت وجيز جداً . فاذا لم يجر اقتطاع الوقت من النوم فلا مجال أبداً للعب وتنفس الهواء الطلق ، الأمر الضروري جداً للأولاد المشتغلين بمثل هذا العمل المتوتر وفي ظل درجة الحرارة العالية هذه ... ولكن حتى نوم الطفل القصير المدى يكون مضطرباً في الليل خشية التأخر عن العمل ، وفي النهار من جراء الضجيج الآتي من الخارج» . ويذكر السيد وايت حالات عندما اشتغل حدث لمدة

٥ – النضال من أجل يوم العمل العادي . القوانين الارغامية حول تطويل يوم العمل منذ منتصف القرن الرابع عشر وحتى نهاية القرن السابع عشر

« ما هو يوم العمل ؟ » وما هو مدى ذلك الوقت الذي يستطيع الرأسمال في خلاله استهلاك قوة العمل التي يدفع قيمتها اليومية ؟ والى أي مدى يمكن تطويل يوم العمل علاوة على وقت العمل الضروري لتجديد انتاج قوة العمل نفسها ؟ يجيب الرأسمال على هذه الاسئلة كما رأينا : ان يوم العمل يعد ٢٤ ساعة كاملة في اليوم ، باستثناء تلك الساعات القليلة من الراحة التي تصبح قوة العمل بدونها غير صالحة اطلاقاً لاستئناف خدمتها . ومن البديهى في هذا المجال أن العامل على مدى حياته كلها ما هو الا قوة عمل ، ولذا فان مجمل الوقت الذي يملكه هو بصورة طبيعية ومحقة وقت عمل ، ويعود ، اذن ، بالكامل الى عملية الازدياد التلقائي لقيمة الرأسمال . أما فيما يتعلق بالوقت الضروري للانسان من أجل التعلم والنمو الذهني ، وتأدية الوظائف الاجتماعية ، والمعاشرة الرفاقية ، والنشاط الحر للقوى الجسدية والذهنية ، وحتى من أجل تعييد يوم الأحد – حتى ولو كان ذلك

---

٣٦ ساعة بلا انقطاع ، وعندما يشتغل أولاد في الثانية عشرة من العمر حتى الساعة الثانية ليلا وينامون بعد ذلك في المصنع حتى الخامسة صباحاً (٣ ساعات !) ليستأنفوا من ثم العمل النهاري من جديد ! ويقول تريمنهير وتافنيل ، محررا نص التقرير العام : « ان كمية العمل التي ينفذها الأولاد والفتيات والنساء في أثناء النوبة النهارية أو الليلية (spell labour) هي كمية خيالية حقاً » (المصدر السابق ، ص ٤٣ و ٤٤) . وفي هذه الأثناء ربما أن رأسمالياً من أصحاب معامل الزجاج ، والذي « تطفح نفسه بانكار الذات » ، يترنح من النبيذ في طريق عودته الى البيت من النادي ليلا مترنماً كالأبله : «Britons never, never, shall be slaves!» [« لا ، أبداً ، أبداً لن يكون البريطانيون عبيداً ! »] (٨٤) .

في بلد يقدسون فيه يوم الأحد الى هذه الدرجة * — ، فما ذلك كله سوى هراء في هراء ! ولكن الرأسمال ، بنزوعه الأعمى غير المحدود وبنهمه الذئبي للعمل الزائد ، يجتاح ليس فقط الحدود المعنوية ليوم العمل ، بل وأيضاً حدوده الجسدية الصرف القصوى . انه يغتصب الوقت الضروري لنمو الجسد وتطوره والمحافظة الصحية عليه . انه يسرق الوقت الضروري للعامل من أجل التمتع بالهواء الطلق وضوء الشمس . انه يقلص وقت الطعام ويدخله قدر المستطاع في عملية الانتاج ذاتها ، اذ أن الغذاء يقدم للعامل بوصفه وسيلة انتاج بسيطة على غرار ما يجري تقديم الفحم للمرجل البخاري والشحم أو الزيت للماكينات . ويختصر الرأسمال النوم السليم ، الذي لا بد منه لاستعادة وتجديد وانعاش القوة الحيوية ، في عدد من ساعات التهويم الضرورية على الاطلاق لانعاش الجسم الذي أصابه الاعياء بالكامل . وهكذا ، فليس الحفاظ العادي على قوة العمل هو

---

* مثلا ، يحكمون في شتى المناطق الريفية بانكلترا بين حين وآخر على عامل ما بالسجن لأنه قد انتهك قداسة يوم الأحد بعمله في حاكورة صغيرة أمام منزله . ويحل العقاب بهذا العامل نفسه جزاء خرق العقد ان لم يذهب يوم الأحد ، حتى ولو كان ذلك لبواعث دينية ، الى فابريكة ما للتعدين أو الورق أو الزجاج . وان البرلمان القويم المتمسك بالعقيدة أصم تجاه انتهاك قداسة يوم الأحد اذا جرى ذلك في «عملية ازدياد قيمة» الرأسمال . ويرد في احدى المذكرات (آب – أغسطس – ١٨٦٣) التي تقدم بها العمال المياومون اللندنيون المشتغلون في تجارة الأسماك والدواجن ، والتي يطالبون فيها بالغاء العمل يوم الأحد ، أن عملهم يستمر في الأيام الستة الأولى من الأسبوع ١٥ ساعة بالمتوسط يومياً ، بينما يستمر في يوم الأحد ٨ — ١٠ ساعات . ويتضح من تلك المذكرة ذاتها أن «عمل يوم الأحد» هذا يشجعه النهم المتقلب الأهواء للمنافقين الأرستقراطيين من اكسيتر هول (٨٥) . ان هؤلاء «القديسين» المتحمسين جداً «in cute curanda» [«في العناية بسلامتهم الجسدية»] يؤكدون ورعهم بواسطة تلك الاستكانة التي يتحملون بها ما يعانيه غيرهم من العمل المفرط والحرمانات والجوع . Obsequium ventris istis (العمال) perniciosius est [ان البطنة مهلكة لهم (العمال) كثيراً] .

الذي يعيّن هنا حدود يوم العمل بل ، على العكس ، ان الانفاق اليومي الاكبر قدر المستطاع لقوة العمل ، مهما كانت درجة عنفه وايلامه ، هو الذي يضع الحدود لراحة العامل . والرأسمال لا يسأل عن مدى طول حياة قوة العمل . بل ان الشيء الوحيد الذي يهمه هو ذلك الحد الأقصى لقوة العمل الذي يمكن تحريكه في خلال يوم العمل . وهو يبلغ هذا الهدف عن طريق تقليص حياة قوة العمل ، على غرار ما يتوصل المزارع الجشع الى زيادة مردود الأرض عن طريق تبديد خصوبة التربة .

وهكذا ، فان الانتاج الرأسمالي ، الذي هو في حقيقة الأمر انتاج للقيمة الزائدة ، يؤدي بامتصاصه للعمل الزائد وبواسطة تطويل يوم العمل ، ليس فقط الى انحطاط قوة العمل البشرية التي تُسلب منها الشروط العادية المعنوية والجسدية للتطور والنشاط . انه يؤدي كذلك الى استنفاد وفناء قوة العمل نفسها قبل الأوان * . فهو يطيل لأمد معيّن الوقت الانتاجي لعامل ما ، ولكنه يبلغ ذلك عن طريق تقليص طول حياة هذا العامل .

بيد أن قيمة قوة العمل تتضمن قيمة البضائع الضرورية لتجديد انتاج العامل أو لتكاثر الطبقة العاملة . وهكذا ، اذا كان تطويل يوم العمل المخالف للطبيعة ، والذي يطمح اليه الرأسمال بالضرورة في نزوعه غير المحدود الى الازدياد التلقائي ، يقلص فترة حياة العمال المنفردين ، وفي الوقت ذاته استمرارية فعل قوة عملهم ، فيغدو من الضروري التعويض بصورة أسرع عن قوى العمل المستهلكة ، أي أن تكاليف تجديد انتاج قوة العمل يجب أن تكون اكبر ، تماماً كما أن ذلك القسم من قيمة الماكينة الواجب تجديد انتاجه يومياً يكون اكبر كلما ازدادت سرعة بلى الماكينة . لذلك يبدو

---

* « لقد أوردنا في التقارير السابقة آراء مختلف أصحاب الفبارك الخبيرين فيما يتعلق بأن العمل المفرط ... يؤدي بصورة لا جدال فيها الى استنفاد قوة العمل البشرية قبل الأوان »
(«Children's Employment Commission. 4th Report», 1865, № 64, p. XIII).

وكأن مصلحة الرأسمال بالذات تقتضي ضرورة تطبيق يوم عمل عادي .
ان مالك العبيد يشتري عامله كما يشتري حصانه . فاذا فقد العبد فقد بذلك الرأسمال الذي يتوجب عليه التعويض عنه بانفاق جديد في سوق الرقيق .

ولكن «مهما يكن تأثير حقول الرز في جورجيا ومستنقعات الميسيسيبي مدمراً ومهلكاً لجسم الانسان ، الا أن تدمير الحياة البشرية هذا ليس كبيراً الى حد أنه يستحيل التعويض عنه من «المحميات» الوفيرة في فيرجينيا وكينتوكي . وان الاعتبارات الاقتصادية ، التي بامكانها أن تكون ضمانة معينة لمعاملة العبد معاملة انسانية نظراً لأنها تماثل بين مصلحة السيد وبين الحفاظ على العبد ، تتحول مع بداية تجارة الرقيق ، على العكس من ذلك ، الى سبب لمعاملة العبد معاملة جائرة للغاية اذ أنه طالما يمكن استبداله بعبد جديد مجلوب من «المحميات» الزنجية العائدة للاخرين فان استمرارية حياته تصبح أقل أهمية من انتاجيته وهو على قيد الحياة . لذا ، فان القاعدة السارية المفعول في اقتصاد مالكي العبيد في تلك البلدان التي تستجلب العبيد هي : ان التوفير الاكثر جدوى يتلخص في اعتصار اكبر قدر ممكن من العمل من البهائم البشرية (human cattle) في أقصر فترة ممكنة من الوقت . وفي بلدان المزروعات الاستوائية بالذات ، التي غالباً ما يكون الربح السنوي مساوياً فيها لمجمل رأسمال المزارع ، تجري التضحية بحياة الزنوج بشكل جائر الى أقصى حد. وان زراعة جزر الهند الغربية، التي هي مهد لثروات أسطورية على مدار عدة قرون ، قد ابتلعت ملايين الناس من العرق الافريقي . وفي أيامنا هذه ، ففي كوبا ، حيث تعد الدخول بالملايين وحيث يعتبر المزارعون أمراء ، نرى أن طبقة العبيد تطعم بالغذاء الاكثر خشونة ومحكوم عليها بالعمل المتصل الاكثر انهاكاً ، ناهيك عن أن قسماً كبيراً منها يقضي نحبه من سنة الى أخرى نتيجة للتعذيب البطيء من جراء العمل المفرط وعدم كفاية النوم والراحة» * .

Mutato nomine de te fabula narratur! (٨٦) لنستعض عن تجارة الرقيق بسوق العمل، وعن كينتوكي وفيرجينيا بارلندا والدوائر الزراعية في انكلترا واسكوتلندا وويلز، وعن افريقيا بألمانيا! لقد رأينا كيف أن العمل المفرط يفتك بصفوف الخبازين في لندن، ومع ذلك فان سوق العمل اللندنية مزدحمة

* *J. E. Cairnes* ، المؤلف المذكور ، ص ١١٠ ، ١١١ .

على الدوام بالمرشحين الألمان وغيرهم للموت في حرفة الخبازة . وانتاج الفخار ، كما رأينا ، فرع من فروع الصناعة حيث طول حياة العمال أقصر ما يكون . ولكن هل يلاحظ بسبب ذلك نقصان في عدد عمال الفخار ؟ ان جوزايا ودجوود ، مخترع انتاج الفخار الحديث ، وهو نفسه عامل عادي من حيث الأصل ، صرح عام ١٧٨٥ أمام مجلس العموم بأن هذا الانتاج بمجمله يستخدم من ١٥ الى ٢٠ الف شخص * . وفي عام ١٨٦١ بلغ عدد سكان مراكز هذه الصناعة في المدن فقط في بريطانيا العظمى ١٠١٣٠٢ نسمة .

«لقد مضى على وجود الصناعة القطنية ٩٠ عاماً ... وفي خلال حياة ثلاثة أجيال من العرق الانكليزي التهمت هذه الصناعة تسعة أجيال» ** .

صحيح أن سوق العمل أظهرت في بعض فترات النهوض المحموم نقصاً جدياً في عرض قوة العمل . وذلك ما حدث مثلاً في عام ١٨٣٤ ولكن السادة أصحاب الفبارك اقترحوا هنا على لجنة قانون الفقراء توجيه «فائض سكان» الدوائر الزراعية الى الشمال ، وصرحوا قائلين «ان هذا الفائض سيبتلعه ويستخدمه أصحاب الفبارك» ***. تلك هي كلماتهم بالذات.

«بموافقة لجنة قانون الفقراء جرى ارسال عملاء الى مانشستر . وقد أعدت وسلمت الى هؤلاء العملاء قوائم بالعمال الزراعيين . وهرع أصحاب الفبارك الى المكتب ، وبعد أن اختاروا لأنفسهم ما كانوا بحاجة اليه ، جرى ارسال عائلات بكاملها من جنوب انكلترا . ونقلت هذه الشحنات البشرية ، التي ألصقت عليها بطاقات كما على طرود البضائع ، بالقنوات ومركبات البضائع ، وجاء بعضهم مشياً على الأقدام ، وضل الكثيرون منهم الطريق وهاموا على وجوههم شبه جائعين في الدوائر الصناعية . وتحول ذلك كله الى فرع تجاري حقيقي . ويكاد مجلس

---

* *John Ward*. «The Borough of Stoke-upon-Trent etc.». London, 1843, p. 42.

** خطاب فيراند في مجلس العموم ، ٢٧ نيسان (أبريل) عام ١٨٦٣ .

*** «سيبتلعه ويستخدمه أصحاب الفبارك . ذلك هو بالحرف الواحد تصريح أصحاب الفبارك القطنية» (المصدر السابق) .

العموم يصدق ذلك . فهذه التجارة المنتظمة ، هذا الاتجار باللحم البشري ، استمرت بلا انقطاع ، وكان الناس يباعون ويشرون من قبل عملاء مانشستر لأصحاب فبارك مانشستر بصورة منتظمة على غرار ما يباع الزنوج لأصحاب مزارع القطن في الولايات الجنوبية ... وكان عام ١٨٦٠ نقطة الأوج بالنسبة للصناعة القطنية ... ومن جديد ظهر نقصان الأيدي العاملة. ومن جديد توجه أصحاب الفبارك الى العملاء المتخصصين ببيع اللحم البشري ... وراح هؤلاء ينقبون في كافة كثبان دورست وهضاب ديفون وسهول ويلتس، ولكن فائض السكان كان قد ألتهم».

اشتكت جريدة «Bury Guardian» بمرارة من أنه كان يمكن ابتلاع ١٠ آلاف من «الأيدي الاضافية» عقب عقد المعاهدة التجارية الأنكلوفرنسية، علماً بأن الحاجة اليها سرعان ما كان يمكن أن تصل الى ٣٠ — ٤٠ ألفاً . وبعد أن نقّب العملاء ومندوبوهم المتخصصون بالتجارة باللحم البشرى الدوائر الزراعية بلا نجاح على الغالب في عام ١٨٦٠ ، فان :

«وفداً من أصحاب الفبارك توجه الى السيد فيليرز ، رئيس مجلس رعاية الفقراء ، برجاء أن يسمح لهم من جديد بأخذ الأيتام وأطفال الفقراء من المآوي للعمل في الفبارك» *.

---

* المصدر السابق . كان فيليرز مرغماً ، بموجب « القانون » وخلافاً لرغبته هو ، على رفض مطامح أصحاب الفبارك . الا أن هؤلاء السادة توصلوا الى هدفهم بفضل مجاملة الهيئات المحلية لرعاية الفقراء . ويعلن مفتش الفبارك السيد أ . ريدغريف أن « النظام » ، الذي يعتبر الأيتام وأطفال الفقراء في ظله « وبموجب القانون » apprentices (تلامذة) ، « لم ترافقه » هذه المرة « حالات سوء الاستخدام السابقة » (عن حالات سوء الاستخدام هذه انظر ف . انجلس . « وضع الطبقة العاملة في انكلترا » ، لايبزيغ ، ١٨٤٥) ، — وذلك على الرغم ، طبعاً ، من أنه في حالة من الحالات « وقع سوء استخدام النظام تجاه الفتيات والشابات اللواتي جيء بهن من الدوائر الزراعية في اسكوتلندا الى لانكشير وتشيشير » . ويتلخص « النظام » في أن صاحب الفابريكة يوقع عقداً لأجل معين مع ادارة مآوي رعاية الفقراء . وهو يؤمن للأطفال الغذاء والكساء والمسكن ويدفع لهم قليلا من النقود . وتبدو غريبة ملاحظة السيد ريدغريف التالية ، ولا سيما اذا أخذنا بالاعتبار أن عام ١٨٦٠ يعتبر عاماً متميزاً حتى بين أعوام ازدهار الصناعة القطنية الانكليزية وأن الأجور وصلت الى مستوى عال خارق للعادة ، نظراً لأن الطلب المفرط على العمال اصطدم بتناقص سكان ارلندا والهجرة التي لا سابق لها من الدوائر الزراعية الانكليزية والاسكوتلندية الى اوستراليا وأمريكا ، وبتناقص

وعلى العموم ، فان الخبرة تدل الرأسمالي على أنه يوجد بصورة دائمة فيض معين من السكان ، أي فيض السكان بالنسبة الى حاجة الرأسمال للازدياد في كل ظرف معين ، وذلك على الرغم من أن فيض السكان هذا يتألف من أجيال بشرية واهنة ، سريعة الانقراض ، تزيح بعضها البعض ،

السكان الايجابي في بعض الدوائر الزراعية الانكليزية ، الأمر الذي نجم جزئياً عن التقويض الذي حصل للقوة الحيوية ، وجزئياً عن أن تجار اللحم البشري كانوا قد استخدموا السكان الفائضين كلهم . وبغض النظر عن ذلك كله يقول السيد ريدغريف : « ومع ذلك فان عمل هذا الصنف » (عمل الأطفال من مآوي رعاية الفقراء) « لا يستخدم الا عندما يتعذر ايجاد أي عمل آخر لأنه غال (high priced labour) . ان الأجرة العادية للحدث في الثالثة عشرة من عمره تساوي ٤ شلنات تقريباً في الأسبوع ؛ ولكن تقديم الغذاء والكساء والمسكن لـ ٥٠ أو ١٠٠ من أمثال هؤلاء الأحداث ، وتأمين الخدمة الطبية لهم والاشراف اللازم عليهم ، ودفع مبلغ نقدي صغير لهم علاوة على كل ذلك ، فان ٤ شلنات للشخص في الأسبوع لا تكفي » («Reports of the Insp. of Factories for 30th April 1860», p. 27) ولكن السيد ريدغريف ينسى ان يقول كيف يستطيع العامل نفسه أن يضمن كل ذلك لأطفاله بأجرتهم البالغة ٤ شلنات اذا لم يكن بوسع صاحب الفابريكة أن يفعل ذلك لـ ٥٠ أو ١٠٠ حدث يعيشون معاً ويأكلون معاً ويخضعون لاشراف عام . وبغية تجنب استخلاص استنتاجات خاطئة من النص يتوجب علي أن أشير الى أن الصناعة القطنية الانكليزية ، منذ اخضاعها لقانون الفبارك لعام ١٨٥٠ مع ضبطه لوقت العمل والخ ، يجدر اعتبارها بمثابة الصناعة النموذجية في انكلترا . فالعامل في الصناعة القطنية الانكليزية يقف على مستوى أعلى من جميع النواحي بالمقارنة مع رفيقه من حيث المصير في القارة . « ان العامل المصنعي البروسي يعمل على أقل تقدير ١٠ ساعات في الأسبوع اكثر من منافسه الانكليزي ، أما اذا كان يعمل في بيته وعلى نوله فيزول هذا الحد أيضاً في ساعات العمل الاضافية » («Reports of Insp. of Fact. 31st Oct. 1855», p. 103) ان مفتش الفبارك ريدغريف الآنف الذكر قد توجه عقب المعرض الصناعي عام ١٨٥١ الى القارة ، وعلى وجه الخصوص الى فرنسا وبروسيا ، لدراسة أنظمة الفبارك في هذين البلدين . وهذا ما يقوله عن العامل المصنعي البروسي : « انه يحصل على أجرة تكفي لشراء ذلك الطعام البسيط ووسائل الراحة القليلة تلك التي اعتاد عليها والتي يرضى بها ... انه يعيش أسوأ ويعمل اكثر من منافسه الانكليزي » .
(«Reports of Insp. of Fact. 31st Oct. 1853», p. 85).

ومقطوفة ، اذا جاز القول ، قبل أن حان نضجها * . ومن جهة أخرى تدل الخبرة المتأمل الممعن الفكر على كيف أن الانتاج الرأسمالي ، الذي ولد البارحة فقط من وجهة النظر التاريخية ، قد قوض بسرعة وعمق قوة الشعب الحيوية من الجذور ، وكيف أن انقراض السكان الصناعيين لا يتباطأ الا بفعل الابتلاع الدائم لعناصر الريف الحيوية البكر ، وكيف أن الهلاك قد أخذ يدب بالعمال الزراعيين أيضاً على الرغم من الهواء النقي وسريان مفعول قانون الانتقاء الطبيعي بصورة غير محدودة بينهم ، الأمر الذي يشترط بقاء أقوى الأفراد وحسب على قيد الحياة ** . والرأسمال ، الذي يملك مثل هذه «المبررات الجيدة» لانكار آلام جيل العمال المحيط به ، لا يهتم في حركته العملية باحتمال انحطاط البشرية في المستقبل وهلاكها المحتوم في نهاية المطاف سوى اهتمامه باحتمال سقوط الأرض على الشمس لا اكثر ولا أقل . فعند كل مضاربة بالأسهم يعلم كل شخص أن

---

* « ان الناس يموتون من العمل المرهق بسرعة مكربة ؛ ولكن أمكنة الذين يموتون تمتلىء من جديد على الفور ، ولا يؤدي تغير الشخوص المتكرر الى أي تغير على المسرح » (المؤلف – ا . ع. ويكفيلد «England and America». London, 1833, v. I, p. 55).

** أنظر «Public Health. Sixth Report of the Medical Officer of the Privy Council, 1863». المنشور في لندن عام ١٨٦٤ . ويرد الكلام في هذا التقرير عن العمال الزراعيين بصورة خاصة. «لقد صوروا كونتية ساترلاند وكأنه قد تحققت فيها تحسينات جدية، ولكن بحثاً أجري منذ وقت قريب أظهر أن سكان دوائر هذه المقاطعة ، التي اشتهرت في وقت من الأوقات بجمال الرجال وشجاعة الجنود ، قد انحطوا الى عرق من الناحلين والمعتلين . وفي أفضل الأماكن من الناحية الصحية الواقعة على منحدرات الهضاب المطلة على البحر ، نجد أن وجوه الأطفال نحيلة وشاحبة كما لو أن هؤلاء الأطفال كانوا يعيشون في الجو الفاسد لزقاق من أزقة لندن » (*Thornton* ، المؤلف المذكور ، ص ٧٤ ، ٧٥) . **انهم في حقيقة الأمر** يشبهون أولئك ٣٠٠٠٠ من «gallant Highlanders» [« الجبليين البواسل »] الذين يقبعون مع المومسات واللصوص في wynds و closes [الأحياء القذرة والأوكار] في غلاسكو .

العاصفة ستنفجر يوماً ما ، ولكن كل شخص يأمل بأنها ستنفجر فوق رأس قريبه بعد أن يتمكن هو من جني المطر الذهبي واخفائه في مكان أمين Après moi le déluge ! (٨٧) – ذلك هو شعار كل رأسمالي وكل أمة رأسمالية . ولذا ، فان الرأسمال عديم الرأفة تجاه صحة العامل وحياته في كل مكان لا يرغمه المجتمع فيه على اتخاذ موقف آخر * . وهو يرد على الشكاوى بصدد التشوه الجسدي والروحي ، والموت المبكر ، والعذابات بالعمل المفرط ، بقوله : كيف يمكن لهذه الآلام أن تعذبنا اذا كانت تزيد متعتنا (أرباحنا) ؟ بيد أن ذلك لا يتوقف اجمالاً على الارادة الطيبة أو الشريرة للرأسمالي المنفرد . ففي ظل المزاحمة الحرة يسري مفعول القوانين الفطرية للانتاج الرأسمالي كقانون ارغامي خارجي ازاء الرأسمالي المنفرد ** .

---

* « على الرغم من أن صحة السكان تشكل عنصراً هاماً جداً في الرأسمال القومي ، الا أننا مضطرون للاعتراف ، مع الأسف ، بأن الرأسماليين لا يميلون اطلاقاً الى حفظ وتقييم هذه الثروة ... ان الاهتمام بصحة العمال كان أمراً اضطرارياً لدى أصحاب الفبارك » («Times» ، ٥ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٨٦١) . « ان رجال أوست رايدينغ قد تحولوا الى منتجي الجوخ للبشرية بأسرها ... لقد جرت التضحية بصحة السكان العاملين ، ولولا رد الفعل لكان العرق قد انقرض تماماً على مدى بضعة أجيال . وتم تحديد ساعات عمل الأطفال والخ » («Twenty-second Report of the Registrar General». London, 1861).

** ولذا نرى على سبيل المثال أن ٢٦ شركة ، تملك معامل واسعة لانتاج الفخار في ستافوردشير ، بما فيها شركة ودجود وأبناؤه ، قد تقدمت في مطلع عام ١٨٦٣ بمذكرة خاصة التمست فيها « تدخل سلطة الدولة » . فان « المزاحمة مع الرأسماليين الآخرين » لا تتيح لهم تطبيق أي تحديد « طوعي » لوقت عمل الأطفال والخ . « ولذا ، فمهما تذمرنا من الشر المذكور ، الا أنه من المستحيل ازالته بواسطة اتفاق ما بين أصحاب الفبارك ... وبمراعاة كافة هذه الاعتبارات توصلنا الى اقتناع بأنه لا بد من قانون ارغامي » («Children's Employment Commission. 1st Report», 1863, p. 322).

اضافة للملاحظة السابقة . ثمة مثال اكثر سطوعاً يقدمه لنا الماضي القريب جداً . ان

ان تطبيق يوم العمل العادي قد جاء نتيجة للصراع على مدى قرون بين الرأسمالي والعامل . ولكن تيارين متضادين يتكشفان في تاريخ هذا الصراع . فلنقارن على سبيل المثال التشريع المصنعي الانكليزي في عصرنا مع قوانين العمل الانكليزية منذ القرن الرابع عشر وحتى أواسط القرن الثامن عشر * . واذا كان قانون الفبارك الحديث يقلص يوم العمل بصورة ارغامية ، فان تلك القوانين تسعى لتطويله بصورة ارغامية . وفي الحقيقة ، فان ادعاءات الرأسمال ، وهو في الحالة الجنينية ، أي عندما كان لا يزال في طور النشوء ، وبالتالي يؤمن حقه في امتصاص قدر كاف من العمل الزائد لا بقوة العلاقات الاقتصادية لوحدها ، بل بمساهمة سلطة الدولة أيضاً ، ان هذه الادعاءات تبدو متواضعة جداً اذا ما قورنت بتلك التنازلات التي يجب عليه ، على الرغم من تذمره ومقاومته ، أن يقدمها وهو في سن الرشد . لقد اقتضى الأمر قروناً من أجل أن يوافق العامل «الحر» طواعية بنتيجة تطور الأسلوب الرأسمالي للانتاج ، أي أنه كان مرغماً بواسطة الظروف الاجتماعية ، على أن يبيع لقاء وسائل المعيشة العادية كل وقت حياته

أسعار القطن المرتفعة في فترة سير الأعمال المحموم قد دفعت أصحاب فبارك النسيج القطني في بلاكبرن لأن يقلصوا في فباركهم ، باتفاق مشترك فيما بينهم ، وقت العمل لأجل معين . ولقد انقضى هذا الأجل في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) على وجه التقريب (عام ١٨٧١) . وفي أثناء ذلك عمد أصحاب الفبارك الأغنى من غيرهم ، والذين كان الغزل يقترن بالنسج عندهم ، الى استخدام تقليص الانتاج ، الذي نص عليه هذا الاتفاق ، من أجل توسيع أعمالهم الخاصة واستدرار أرباح كبيرة عن هذا الطريق على حساب رجال الأعمال الصغار . وفي هذه الظروف الحرجة لجأ هؤلاء الأخيرون الى عمال الفبارك ودعوهم الى الاشتغال جدياً بالتحريض من أجل المطالبة بيوم عمل من تسع ساعات ، واعدين اياهم بالمساعدة النقدية لهذا الهدف !

* ان قوانين العمل هذه ، التي نجدها في الوقت ذاته في فرنسا وهولندا والخ ، لم يجر الغاؤها شكلياً في انكلترا الا في عام ١٨١٣ ، وذلك بعد أن كانت العلاقات الانتاجية بالذات قد أزالتها منذ وقت بعيد .

النشيط ، أي مقدرته بالذات على العمل ، أن يبيع بكوريته لقاء صحن من حساء العدس (٨٨) . ولذا ، فمن الطبيعي أن ذلك التطويل ليوم العمل ، الذي يسعى الرأسمال بواسطة سلطة الدولة لارغام العمال البالغين عليه منذ أواسط القرن الرابع عشر وحتى نهاية القرن السابع عشر ، يتطابق تقريباً مع تلك الحدود لوقت العمل التي تضعها الدولة هنا وهناك اعتباراً من النصف الثاني للقرن التاسع عشر لتحويل دم الأطفال الى رأسمال . وان ما تم اعلانه الآن ، مثلاً في ولاية ماساشوستس ، التي كانت حتى وقت قريب الولاية الاكثر حرية في جمهورية أمريكا الشمالية ، حداً قانونياً لعمل الأطفال دون ١٢ سنة من العمر ، كان في انكلترا في منتصف القرن السابع عشر يوم عمل عادياً للحرفيين الموفوري الصحة والأجراء الزراعيين الأقوياء البنية والحدادين العمالقة * .

---

* « لا يجب على أي طفل دون ١٢ سنة من العمر أن يعمل في أي مشروع مانيفاكتوري مهما كان شأنه اكثر من ١٠ ساعات في اليوم » («General Statutes of Massachusetts» ، الفصل ٦٠ ، البند ٣) . (لقد صدرت هذه القرارات في أعوام ١٨٣٦ – ١٨٥٨) «ان العمل على مدى ١٠ ساعات في اليوم في جميع فبارك القطن والصوف والحرير والورق والزجاج والكتان ، وفي مصانع المنتجات الحديدية والنحاسية ، يجب اعتباره عملا في خلال اليوم يقره القانون . ويقرر أيضاً أن يحظر من الآن فصاعداً ارغام أي حدث يعمل في أي فابريكة على العمل أو ابقاؤه فيه اكثر من ١٠ ساعات في اليوم أو ٦٠ ساعة في الاسبوع ، وألا يقبل من الآن فصاعداً أي حدث لم يبلغ العاشرة من عمره كعامل في أي فابريكة داخل حدود هذه الولاية » («State of New-Jersey. An act to limit the hours of labour etc.» البندان ١ و ٢ . القانون الصادر بتاريخ ١٨ آذار – مارس – عام ١٨٥١) . « لا يجوز ارغام الأحداث ، الذين بلغوا ١٢ سنة ولكنهم لم يبلغوا ١٥ سنة من العمر ، في أي مشروع مانيفاكتوري على العمل اكثر من ١١ ساعة في اليوم ، علماً بأن ذلك لا يجب أن يكون قبل الخامسة صباحاً وبعد السابعة والنصف مساء »(«Revised Statutes of the State of Rhode Island etc.» ، الفصل ١٣٩ ، البند ٢٣ ، ١ تموز – يوليو – ١٨٥٧) .

وكانت الذريعة المباشرة لاصدار قانون العمل الأول (في السنة الثالثة والعشرين من حكم ادوارد الثالث ، عام ١٣٤٩) (ولم يكن ذلك سبباً لأن القوانين من هذا النوع تصدر أيضاً على مدى قرون بكاملها بعد أن زالت تلك الذريعة) هي وباء الطاعون الكبير (٨٩) الذي قلص عدد السكان الى درجة بحيث ، كما قال أحد التوريين ، «ان صعوبة ايجاد عمال بأسعار معقولة» (أي بأسعار تبقي لأرباب عملهم مقداراً معقولاً من العمل الزائد) «قد أصبحت لا تطاق حقاً» * . ولذلك فان الأجرة «المعقولة» قد أمليت بطريقة الارغام التشريعي ، وكذلك أمليت حدود يوم العمل . وان البند الأخير ، الذي يهمنا هنا لوحده ، قد أعيد في قانون عام ١٤٩٦ (في عهد هنري السابع) . وكان يجب أن يستمر يوم عمل جميع الحرفيين (artificers) والعمال الزراعيين اعتباراً من آذار (مارس) وحتى أيلول (سبتمبر) من الخامسة صباحاً وحتى السابعة أو الثامنة مساء – بيد ان ذلك لم يوضع حيز التطبيق العملي – علماً بأن الوقت المخصص لتناول الطعام كان يبلغ ساعة واحدة للفطور و $1\frac{1}{2}$ ساعة للغداء ونصف ساعة للعصرونية ، أي ما يزيد مرتين عما ينص عليه قانون الفبارك الساري المفعول حالياً ** . وفي

* [J. B. Byles.] «Sophisms of Free Trade», 7th edit. London, 1850, p. 205. ويضيف هذا التوري مع ذلك قائلا : «ان القوانين البرلمانية الناظمة للاجور بشكل يضر بالعمال ويفيد مستأجري العمل بقيت قائمة في خلال فترة طويلة على مدى ٤٦٤ سنة . ولكن السكان ازدادوا عدداً . وأصبحت هذه القوانين الآن لا حاجة اليها ومرهقة» (المصدر السابق ، ص ٢٠٦) .

** يلاحظ ج . أويد بصدد هذا القانون ما يلي بصورة محقة : «ينجم من قانون عام ١٤٩٦ أن الانفاق على الطعام كان يعتبر معادلا لـ $\frac{1}{3}$ دخل الحرفي و $\frac{1}{2}$ دخل العامل الزراعي ، وهذا ما يدل على أن وضع العمال كان آنذاك اكثر استقلالية مما هو عليه الآن ، اذ أن طعام العمال الزراعيين والمانيفاكتوريين يشكل قسماً اكبر من أجورهم» (*J. Wade*، المؤلف المذكور ، ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٥٧٧) . أما فيما يتعلق بالرأي القائل بأن هذا الفرق

الشتاء كان يجب أن يستمر العمل ، مع نفس هذه الانقطاعات ، من الخامسة صباحاً وحتى حلول الظلام . وان قانون اليزابيث لعام ١٥٦٢ بالنسبة لجميع العمال «المستأجَرين بأجر يومي أو أسبوعي» لا يغير طول يوم العمل ، ولكنه يسعى لتحديد الانقطاعات بـ ٢½ ساعة في الصيف وساعتين في الشتاء . فكان يجب أن يستمر الغداء ساعة واحدة فقط ، أما «القيلولة بعد الغداء لمدة نصف ساعة» فلا يسمح بها الا منذ أواسط أيار (مايو) وحتى أواسط آب (أغسطس) . ويقتطع بنس واحد من الأجرة لقاء كل ساعة غياب . ولكن الشروط في الواقع العملي كانت اكثر ملاءمة بكثير بالنسبة للعمال مما بموجب القوانين . وان وليم بيتي ، أبا الاقتصاد السياسي ومخترع علم الاحصاء الى حد ما ، يقول في مؤلف له صدر في الثلث الأخير من القرن السابع عشر :

«ان العمال» (labouring men ، والمقصود بهم العمال الزراعيون آنذاك) «يعملون ١٠ ساعات في اليوم ويأكلون ٢٠ مرة في الأسبوع ، أي ثلاث مرات في كل يوم من أيام العمل ومرتين في يوم الأحد ؛ ويتضح من هنا أنه فيما لو ارادوا الصيام يوم الجمعة مساء واستخدام ١½ ساعة للغداء ، في حين أنهم يستخدمون لذلك ساعتين الآن من الحادية عشرة وحتى الواحدة ، أي فيما لو أنهم عملوا لمدة تزيد بنسبة $\frac{1}{20}$ من الوقت ، وقلصوا مدة الوقت المهدور بنفس هذه النسبة ، فان ذلك سيكون كافياً لتغطية نسبة $\frac{1}{10}$ من الضريبة المذكورة آنفاً» * .

ألم يكن الدكتور اندرو يور على حق عندما صرخ بأن مشروع قانون الاثنتي عشرة ساعة لعام ١٨٣٣ هو عبارة عن رجوع الى ظلمات الماضي ؟

يعزى الى الفرق بين سعر الطعام والألبسة حالياً وآنذاك ، فذلك ما يدحضه الاطلاع السريع جداً على «Chronicon Preciosum etc.». By Bishop *Fleetwood.* 1st edit., London, 1707, 2 nd edit., London, 1745.

(٩٠). *W. Petty.* «Political Anatomy of Ireland, 1672», edit. 1691, p. 10 *

وبالطبع ، فان أحكام القوانين والأحكام التي يذكرها بيتي تشمل أيضاً « apprentices» (المتدربين) . ولكن يمكن الحكم على ما كان عليه عمل الأطفال في أواخر القرن السابع عشر بالاستناد الى الشكوى التالية :

«ان فتياننا في انكلترا لا يفعلون شيئاً الى أن يحل الوقت الذي يصبحون فيه متدربين ؛ ونتيجة لذلك يقتضي الأمر منهم ، بطبيعة الحال ، الكثير من الوقت – سبع سنوات – من أجل ان يصبحوا حرفيين بارعين» .

وعلى العكس ، تُمتدح ألمانيا لأن الأطفال هناك «يجري تعويدهم ، ولو قليلاً ، على العمل» منذ المهد * .

---

* «A Discourse of the Necessity of Encouraging Mechanic Industry». London, 1690, p. 13. ان ماكولي ، الذي زيف تاريخ انكلترا لمصلحة الفيغيين والبرجوازية ، يسترسل في القاء الخطابات الرنانة التالية : « ان عادة الحاق الأطفال بالعمل قبل الأوان ... كانت سائدة في القرن السابع عشر الى درجة تكاد لا تصدق بالنسبة لحالة الصناعة آنذاك . ففي نوريدج ، المركز الرئيسي لصناعة الصوف ، كان الطفل في السادسة من عمره يعتبر قادراً على العمل . ويذكر كتاب مختلفون من ذلك الزمن – بينهم ممن كانوا يعتبرون من ذوي الأفكار الخيرة الى أقصى درجة – بـ «exultation» (اعجاب) أن عمل الأولاد والبنات وحدهم في هذه المدينة يخلق ثروة تزيد بـ ١٢٠٠٠ جنيه استرليني في السنة علاوة عما يلزم لمعيشتهم . وكلما تمعنا في دراسة تاريخ الماضي نجد أسساً اكثر لعدم الموافقة على رأي أولئك الذين يرون أن عصرنا هذا خصب بالبلايا الاجتماعية الجديدة ... والجديد انما هو السعة في المعارف التي تكشف عن هذه البلايا ، وكذلك الروح الانسانية التي تشفيها » (417 .«History of England», v. I, p) لقد كان بوسع ماكولي أن يحكي أيضاً عن أن amis du commerce [أصدقاء التجارة] « ذوي الأفكار الخيرة الى أقصى درجة » من القرن السابع عشر يتحدثون بـ «exultation» عن كيف جرى في أحد مآوي رعاية الفقراء في هولندا ارغام طفل في الرابعة من عمره على العمل ، علماً بأن هذا المثال «vertu mise en pratique» [« عن الفضيلة المطبقة عملياً »] يرد في جميع مؤلفات الانسانيين á la ماكولي حتى أيام آ . سميث . وفي الحقيقة ، فمع نشوء المانيفاكتورة ، خلافاً للحرفة ، تظهر دلائل استغلال الأطفال الذي كان موجوداً الى درجة معينة منذ زمن بعيد لدى الفلاحين والذي كان يتطور اكثر فاكثر على مدار ازدياد وطأة الاضطهاد الجاثم على

على مدى الشطر الاكبر من القرن الثامن عشر ، وحتى عصر الصناعة الكبيرة ، لم يتمكن الرأسمال الانكليزي ، الذي كان يدفع مقابل القيمة الأسبوعية لقوة العمل ، من اغتصاب أسبوع العامل بكامله ، علماً بأن العمال الزراعيين يشكلون استثناء في هذا المجال ، أما واقع أن العمال كان باستطاعتهم العيش أسبوعاً كاملاً بأجرة أربعة أيام ، فلم يكن يعتبر بالنسبة لهم أساساً كافياً لأن يعملوا لصالح الرأسمالي في خلال اليومين الباقيين . وقد تهجم قسم من الاقتصاديين الانكليز ، خدمة منهم للرأسمال ، تهجماً عنيفاً جداً على العمال بسبب هذا العناد ، بينما دافع القسم الآخر عنهم . ولنصغ على سبيل المثال الى الجدال بين بوسلتوايت ، الذي كان قاموسه التجاري يحظى آنذاك بشهرة كالشهرة التي تحظى بها الآن المؤلفات المشابهة لماك‌كولوخ وماك‌غريغور ، وبين الكاتب الذي اقتطفنا سابقاً من كتابه : « Essay on Trade and Commerce » * .

الفلاح. ان ميل الرأسمال جلي الوضوح ، ولكن الوقائع نفسها لا تزال ترتدي طابعاً استثنائياً كولادة أطفال برأسين . لذلك ، فان «amis du commerce» المملوئين بهاجس المستقبل صوروا بـ «exultation» هذه الوقائع ، لما فيه عظة للمعاصرين والأخلاف ، على أنها شيء يستحق الاعتبار والاعجاب بوجه خاص وأوصوهم بمحاكاتها . وان نفس هذا الواشي والثرثار الاسكوتلندي ماكولي يقول : « في الوقت الراهن لا نسمع سوى عن الارتداد ، ولكننا لا نرى سوى التقدم » . فيا لها من عيون ، والأهم من ذلك يا لها من آذان !

* ان اكثر متهمي العمال حقداً هو المؤلف المجهول الذي أشرنا اليه في النص لكتاب «An Essay on Trade and Commerce: containing Observations on Taxes etc.». London, 1770. وقبل ذلك قد ظهر بهذه الصورة في كتابه «Considerations on Taxes». London, 1765. وينبغي أن يدخل هنا أيضاً آرثور يونغ ، وهو من أضراب بولونيوس ، الثرثار الذي لا يمكن تصور مثله في الاحصائيات . ويبرز بين المدافعين عن العمال : جاكوب فاندرليبنت في كتابه «Money answers all Things». London, 1734 والقس ناتانييل فورستر ، الدكتور في علم اللاهوت ، في كتابه «An Enquiry into the Causes of the Present High Price of Provisions». London, 1767;

يقول بوسلتوايت في جملة ما يقول :

«في ختام هذه الملاحظات القليلة ليس بوسعي الا أن ألفت النظر الى تلك العبارة المبتذلة التي يسمعونها من أفواه العديدين جداً والقائلة ان العامل (industrious poor) اذا كان بامكانه أن يكسب في خلال خمسة أيام من العمل ما يكفي لمعيشته ، فلن يرغب بالعمل ستة أيام كاملة . ولذا يتوصلون الى استنتاج أنه لا بد من رفع أسعار وسائل المعيشة حتى الضرورية منها ، بواسطة الضرائب أو أية أساليب أخرى ، وذلك من أجل ارغام الحرفيين والعمال المانيفاكتوريين على العمل المتواصل في خلال ستة أيام في الأسبوع . وعلي أن أرجو السماح لي باعتناق رأي مغاير لرأي هؤلاء الساسة العظام الذين ينادون بالاستعباد الأبدي للسكان العاملين في هذه المملكة («the perpetual slavery of the working people») انهم يتناسون المثل القائل «all work and no play» (العمل دوماً دون لهو يؤدي الى البلاهة) . أفلا يفتخر الانكليز بموهبة وبراعة حرفييهم وعمالهم المانيفاكتوريين الذين ضمنوا للبضائع البريطانية لحد الآن الاعتراف والشهرة الشاملين ؟ فالى أي شيء ندين بذلك ؟ على الأرجح لا ندين الى أي شيء آخر سوى الى ذلك الأسلوب الذي يعرف شعبنا العامل ، هذا الشعب المفطور على الاستبشار بالحياة ، كيف يرفه به عن نفسه . فلو أنهم كانوا مرغمين على العمل طيلة السنة بلا انقطاع ، ستة أيام كلها في الأسبوع ، منفذين من يوم الى يوم عملا واحداً بالذات ، أفلن يخمد هذا قدراتهم ويحولهم من ناشطين بارعين الى بلهاء خاملين ؛ ألن يفقد عمالنا سمعتهم تحت وطأة هذا الاستعباد الأبدي ، وهل سيكون بمقدورهم المحافظة عليها ؟ .. وما هي المهارة التي يمكن للمرء أن يتوقعها من حيوانات تطارد بمثل هذه القسوة (hard driven animals)?.. وان الكثيرين منهم ينفذون في ٤ أيام مقداراً من العمل لا ينفذه الفرنسي سوى في ٥ أو ٦ أيام . ولكن اذا كان سيحكم على الانكليز بالعمل المرهق الى الأبد فقد يخشى من أنهم سينحطون (degenerate) اكثر من الفرنسيين . واذا كان شعبنا مشهوراً ببسالته في الحرب أفلا نقول اننا مدينون بذلك ، من جهة ، الى قطع اللحم المشوي الجيدة والبودنغ الانكليزي اللذيذ التي يتناولها ، ومن جهة أخرى ، وبدرجة لا تقل عن ذلك ، الى روح الحرية الدستورية لدينا ؟ ولماذا لا تكون درجة اكبر من القدرات والطاقة والمهارة لدى حرفيينا وعمالنا المانيفاكتوريين تدين بأصلها الى تلك الحرية التي يرفهون بها عن أنفسهم على طريقتهم

والدكتور برايس ، وعلى وجه الخصوص بوسلتوايت سواء في الملحق لقاموسه «Universal Dictionary of Trade and Commerce» أم في «Great Britain's Commercial Interest explained and improved 2nd edit. London, 1759. والوقائع نفسها يذكرها الكثيرون من المؤلفين الآخرين من ذلك الزمن ، وبينهم جوزايا تاكير .

الخاصة ؟ وانني لأعرب عن الأمل بألا يحرموا في يوم من الأيام لا من هذه الامتيازات ولا من تلك الشروط الجيدة للحياة التي تنجم عنها مهارتهم في العمل وشجاعتهم على السواء» * .

وقد قدم مؤلف «Essay on Trade and Commerce» الرد التالي على ذلك:

«اذا كان الاحتفال باليوم السابع من الأسبوع يعتبر ارادة الهية ، فيفترض بذلك أن أيام الأسبوع الباقية تعود للعمل» (وكما سنرى الآن يريد أن يقول : تعود للرأسمال) ، «وان الارغام عنفاً على تحقيق هذه الفريضة الالهية لا يمكن تسميته بالقسوة ... أما أن البشرية مفطورة بوجه عام على الميل الى الراحة والكسل ، فذلك ما تقنعنا به الخبرة المشؤومة المستمدة من سلوك رعاعنا في المانيفاكتورات الذين لا يعملون بالمتوسط اكثر من ٤ أيام في الأسبوع ، باستثناء حالات ارتفاع أسعار وسائل المعيشة ... فلنفترض أن البوشل من الحنطة يمثل كافة وسائل معيشة العامل ، وأنه يساوي ٥ شلنات ، وأن العامل يكسب بعمله شلناً واحداً في اليوم . اذن ، يتوجب عليه في هذه الحالة أن يعمل ٥ أيام فقط في الأسبوع ، و ٤ أيام فقط في الأسبوع اذا كان البوشل يساوي ٤ شلنات ... ولكن ، بما أن الأجرة في هذه المملكة أعلى كثيراً بالمقارنة مع سعر وسائل المعيشة ، فان عامل المانيفاكتورة ، الذي يعمل ٤ أيام ، يملك فائضاً نقدياً يمكنه أن يعيش به بقية الأسبوع متبطلا ... آمل أنني قد قلت ما يكفي للبرهنة على أن العمل المعتدل في خلال ٦ أيام في الأسبوع لا يعتبر استعباداً . فعمالنا الزراعيون يشتغلون ٦ أيام في الأسبوع وهم أوفر سعادة من العمال (labouring poor) حسبما تشير كل الدلائل ** ، كما أن الهولنديين يشتغلون في المانيفاكتورات القدر نفسه من الأيام ويتركون انطباعاً بأنهم شعب سعيد جداً ، ويعمل الفرنسيون على هذا النحو أيضاً اذا لم تدخل أيام الأعياد الكثيرة العدد في أسبوع العمل ... *** ولكن رعاعنا أقحموا في رؤوسهم فكرة انه ، بوصفهم من الانكليز ، يعود اليهم بحق الولادة امتياز التمتع بقدر من الحرية والاستقلالية اكبر» (من الشعب العامل) «مما في أي بلد أوربي آخر . وبما أن هذه الفكرة تؤثر على

---

* Postlethwayt. المصدر السابق . «First Preliminary Discourse», p. 14.

** «An Essay on Trade and Commerce etc.». London, 1770 ويتحدث هذا المؤلف نفسه في الصفحة ٩٦ عما كانت تمثله «سعادة» العمال الزراعيين الانكليز منذ عام ١٧٧٠ . «ان قوة عملهم («their working powers») متوترة دوماً الى أقصاها («on the stretch») ؛ ولم يكن بامكانهم أن يعيشوا أسوأ مما يعيشون («they cannot live cheaper than they do») ولا أن يعملوا بصورة اكثر ارهاقاً مما يعملون («nor work harder»)».

*** تضطلع البروتستانتية بدور هام في نشوء الرأسمال لأنها تحول أيام الأعياد التقليدية كلها تقريباً الى أيام عمل .

شجاعة جنودنا فانها قد تعود بنفع ما ؛ ولكن كلما قل انتشار عدواها بين العمال المانيفاكتوريين ، كلما كان ذلك أفضل لهم وللدولة أيضاً . ولا يجب للعمال أبداً أن يعتبروا أنفسهم مستقلين عن رؤسائهم («independent of their superiors») ... وانه لمن الخطر البالغ التغاضي عن الأوباش في دولة صناعية كدولتنا والتي ربما أن $\frac{٧}{٨}$ سكانها ليست لهم سوى ملكية صغيرة ، أو ليست لهم أية ملكية على الاطلاق ... * ولن يكون العلاج كاملا طالما أن فقراءنا الصناعيين لم يوافقوا على العمل في خلال ٦ أيام لقاء المبلغ نفسه الذي يتقاضونه الآن في ٤ أيام» ** .

ومن أجل هذه الأهداف ، كما من أجل «اجتثاث الكسل والفساد والخيالات الرومانسية الفارغة عن الحرية» ، ditto [وكذلك] من أجل «تخفيض الضرائب لصالح الفقراء ، وتشجيع روح المبادرة ، وخفض سعر العمل في المانيفاكتورات» ، يقترح صاحبنا إكارت البطل المخلص لرأس المال وسيلة مجربة : احتجاز العمال المحتاجين الى الرعاية الاجتماعية ، أي الفقراء ، في «بيت مثالي للشغل» (an ideal workhouse) . «وهذا البيت يجب جعله بيتاً للرعب (house of terror) *** وفي «بيت الرعب» هذا ، في هذا «المثال السامي لبيت الشغل» ، يجب أن يستمر العمل ١٤ ساعة في اليوم ولكن يدخل هنا وقت الطعام أيضاً ، بحيث تبقى للعمل ١٢ ساعة كاملة» **** .

---

* «An Essay on Trade and Commerce etc.». London, 1770, p. 41, 15, 96, 97, 55, 56, 57.

** «An Essay on Trade and Commerce etc.». London, 1770, p. 69.
وكان جاكوب فاندرلينت قد أوضح في عام ١٧٣٤ أن سر كافة شكاوى الرأسماليين من كسل العمال يتلخص بكل بساطة في أن الرأسماليين يرغبون بالحصول لقاء الأجرة السابقة على ٦ أيام عمل بدلا من أربعة .

*** المصدر السابق ، ص ٢٤٢ — ٢٤٣ : «ومثل هذا البيت المثالي للشغل يجب جعله «بيتاً للرعب» ، وليس مأوى للفقراء يحصلون فيه على طعام وفير وألبسة دافئة ولائقة ويعملون فيه قليلا جداً» .

**** المصدر السابق [ص ٢٦٠] . ويقول المؤلف : «ان الفرنسيين يستهزئون بأفكارنا الحماسية عن الحرية» (المصدر السابق ، ص ٧٨) .

يوم عمل من ١٢ ساعة في «ideal workhouse» ، في بيت رعب عام ١٧٧٠ ! وبعد انقضاء ٦٣ سنة ، في عام ١٨٣٣ ، عندما خفّض البرلمان الانكليزي في أربعة فروع صناعية يوم عمل الأطفال ، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٨ سنة ، الى ١٢ ساعة عمل كاملة ، بدا وكأنه قد حانت ساعة نهاية الصناعة الانكليزية ! وفي عام ١٨٥٢ عندما حاول لويس بونابرت أن يتطاول على يوم العمل المحدد بواسطة القانون ، بغية تعزيز مواقعه في نظر البرجوازية ، فان الشعب العامل الفرنسي هتف بصوت واحد : «ان القانون الذي قلّص يوم العمل الى ١٢ ساعة هو الخير الوحيد الذي بقي لنا من تشريع الجمهورية ! »* . وفي زوريخ يتحدد عمل الأطفال الاكبر من ١٠ سنوات بـ ١٢ ساعة ؛ وفي آرجاو جرى عام ١٨٦٢ تقليص طول عمل الأطفال ، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٦ سنة ، من ١٢½ الى ١٢ ساعة ؛ وفي عام ١٨٦٠ جرى في النمسا تقليص طول عمل الأطفال ، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ سنة ، ditto الى ١٢ ساعة** . ولربما هتف ماكولي بـ «exultation» : يا له «من تقدم منذ عام ١٧٧٠ ! »

---

* « لقد مانعوا على وجه الخصوص فيما يتعلق بالعمل الذي يستمر لاكثر من ١٢ ساعة ، لأن القانون الذي يحدد مثل يوم العمل هذا هو الخير الوحيد الذي بقي لهم من تشريع الجمهورية » («Reports of Insp. of Fact. 31st Octob. 1855», p. 80) وان القانون الفرنسي بتاريخ ٥ أيلول (سبتمبر) ١٨٥٠ حول يوم العمل من ١٢ ساعة ، الذي هو نسخة محورة على الطريقة البرجوازية من مرسوم الحكومة المؤقتة بتاريخ ٢ آذار (مارس) ١٨٤٨ ، يشمل بمفعوله جميع المشاغل بلا تفريق . وقبل هذا القانون كان يوم العمل في فرنسا غير محدد . وكان طوله في الفبارك يبلغ ١٤ و ١٥ ساعة واكثر . أنظر «Des classes ouvrières en France pendent l'année 1848». Par *M. Blanqui.* وقد كلفت الحكومة السيد بلانكي – الاقتصادي ، وليس الثوري – بالقيام بدراسة وضع العمال .

** لقد برهنت بلجيكا على أنها دولة برجوازية نموذجية فيما يتعلق بضبط يوم العمل أيضاً . فاللورد هاوارد دو ولدن ، المبعوث الانكليزي في بروكسل ، أخبر وزارة الخارجية الانكليزية

ان «بيت الرعب» للفقراء الذي كانت الروح الرأسمالية تحلم به عام ١٧٧٠ ، قد ظهر الى الوجود عقب انقضاء عدة أعوام بصورة «بيت الشغل» الضخم للعمال المانيفاكتوريين أنفسهم . وكان يسمى بالفابريكة . بيد أن المثال السامي قد شحب هذه المرة بالمقارنة مع الواقع...

٦ - النضال من أجل يوم العمل العادي . التحديد الارغامي لوقت العمل تشريعياً . التشريع المصنعي الانكليزي لسنوات ١٨٣٣-١٨٦٤

بعد أن اقتضى الأمر من الرأسمال قروناً بكاملها لتطويل يوم العمل الى حدوده العادية القصوى ، ومن ثم الى ما بعد هذه الحدود حتى حد اليوم الطبيعي من اثنتي عشرة ساعة * ، ابتدأت منذ نشوء الصناعة الكبيرة في

بتاريخ ١٢ أيار (مايو) ١٨٦٢ : « لقد قال لي الوزير روجيه ان عمل الأطفال لا يحدد اطلاقاً لا بواسطة القانون العام ولا بواسطة القرارات المحلية ؛ وان الحكومة كانت تراودها في كل جلسة من جلساتها على مدار السنوات الثلاث الأخيرة فكرة تقديم مشروع قانون حول هذه المسألة الى المجلسين، ولكنها كانت تواجه على الدوام عقبة كأداء تتمثل في الهلع الأناني أمام أي تشريع يتناقض مع مبدأ حرية العمل الكاملة ! »

* « لا شك أن من الأمور التي تدعو للأسف الكبير واقع أن طبقة ما من الناس يجب أن تقضي في العمل ١٢ ساعة يومياً . واذا أضفنا الى ذلك الوقت المستخدم لتناول الطعام والذهاب الى المشغل والاياب منه ، لأصبح ذلك في الواقع ١٤ ساعة من أصل ٢٤ ساعة في اليوم . وانني لآمل ، بدون التطرق بالكلام عن الصحة ، بأن أحداً لن ينكر أن هذا الابتلاع الكامل لوقت الطبقات الكادحة الذي يجري باستمرار ، منذ سن الثالثة عشرة المبكرة وحتى منذ سن أبكر من ذلك ، في الفروع « الحرة » للصناعة ، انما هو ، من وجهة النظر الأخلاقية ، مضر جداً وعبارة عن شر رهيب ... ولما فيه مصلحة الأخلاق العامة ، وبهدف تنشئة سكان أصحاء ، ومن أجل أن تضمن لغالبية الشعب امكانية التمتع المعقول بالحياة ، لا بد من الاصرار على أن يخصص في كافة فروع الصناعة قسم من كل يوم عمل للراحة والفراغ » (ليونارد هورنر في «Reports of Insp. of Fact. for 31st December 1841»).

الثلث الأخير من القرن الثامن عشر في هذا الميدان حركة مندفعة كالسيل الجارف تكنس كل الحواجز في طريقها . وتحطمت كافة الحدود التي تضعها العادات والطبيعة والعمر والجنس وتعاقب الليل والنهار. بل ان مفهومي الليل والنهار البسيطين على الطريقة الفلاحية بالنسبة للقوانين القديمة ، قد اكتنفهما الابهام والغموض بحيث أن قاضياً انكليزياً كان عليه أن يبدي حكمة تلمودية حقاً في عام ١٨٦٠ بغية أن يوضح «عن طريق قرار المحكمة» ما هو النهار وما هو الليل * . لقد كان الرأسمال يقيم حفلاته التهتكية .

ما كادت الطبقة العاملة ، التي أصمّها هدير الانتاج ، تعود لرشدها الى درجة ما ، حتى شرعت تبدي المقاومة ، وقبل كل شيء في موطن الصناعة الكبيرة ، في انكلترا . بيد أن التنازلات التي احرزتها في خلال ثلاثة عقود من السنين كانت تنازلات اسمية محض . ففي الفترة من عام ١٨٠٢ الى عام ١٨٣٣ أصدر البرلمان ٥ قوانين بصدد العمل ، ولكنه كان على درجة من المكر والدهاء بحيث أنه لم يقر بالتصويت ولا فلساً واحداً لتنفيذها بصورة ارغامية ولتعيين الموظفين الضروريين ، والخ ** . وهكذا

---

* أنظر «Judgement of. Mr. J. H. Otway, Belfast, Hilary Sessions, County Antrim 1860».

** من المميز جداً لنظام لويس فيليب ، ملك البرجوازيين ، أن قانون الفبارك الوحيد الذي صدر في عهده بتاريخ ٢٢ آذار (مارس) عام ١٨٤١ لم يوضع موضع التنفيذ اطلاقاً . وهذا القانون لم يكن يخص سوى عمل الأطفال . وهو ينص على يوم عمل من ثماني ساعات للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و١٢ سنة ، ومن اثنتي عشرة ساعة للأطفال بين ١٢ و١٦ سنة من عمرهم والخ ، علماً بأنه ينص على الكثير من الاستثناءات التي تجيز العمل الليلي حتى للاطفال في الثامنة سن العمر . وان السهر على تطبيق هذا القانون والأرغام على تنفيذه قد تركا لحسن ارادة «amis du commerce» [«أصدقاء التجارة»] ، وذلك في بلد يقع فيه كل فأر تحت رقابة البوليس . وفقط في عام ١٨٥٣ تم في مقاطعة واحدة وحيدة ،

بقيت حبراً على ورق. «من الحقائق أنه الى ما قبل قانون عام ١٨٣٣ كان الأطفال والأحداث مرغمين على العمل (« were worked ») طيلة الليل وطيلة النهار أو نهاراً وليلاً ad libitum [«بصورة تعسفية»]»* .

وفقط مع قانون الفبارك لعام ١٨٣٣ ، الذي شمل فبارك القطن والصوف والكتان والحرير ، ابتدأ يوم العمل العادي للصناعة الحديثة . وليس ثمة شيء آخر يصف روح الرأسمال كتاريخ التشريع المصنعي الانكليزي من عام ١٨٣٣ الى عام ١٨٦٤ !

يعلن قانون عام ١٨٣٣ أن يوم العمل العادي في الفابريكة يجب أن يبتدئ في الساعة ٥½ صباحاً وينتهي في الساعة ٨½ مساء . ويجيز القانون ضمن هذه الفترة البالغة ١٥ ساعة استخدام عمل الأحداث (أي الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٨ سنة) في أي وقت كان ، ولكن بشرط ألاّ يعمل الشخص بعينه من هذا العمر اكثر من ١٢ ساعة في اليوم ، باستثناء بعض الحالات المنصوص عليها بصورة خاصة . وتنص المادة السادسة من هذا القانون على أنه «في خلال كل يوم يجب أن تقدم لكل شخص ذي وقت عمل محدود ١½ ساعة على الأقل لتناول الطعام» . وحظر استخدام عمل الأطفال دون التاسعة من العمر باستثناء وحيد سيرد ذكره فيما بعد ؛ وجرى تحديد عمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ و ١٣ سنة بثماني ساعات في اليوم . وتم حظر العمل الليلي ، أي بموجب هذا القانون العمل بين الساعة ٨½ مساء والساعة ٥½ صباحاً ، بالنسبة لجميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ و ١٨ سنة .

هي مقاطعة نور ، استحداث منصب المفتش الحكومي المدفوع الأجر . ومن الأمور المميزة بصورة لا تقل عن ذلك بالنسبة لتطور المجتمع الفرنسي هو على العموم أن قانون لويس فيليب بقي الى ما قبل ثورة عام ١٨٤٨ القانون الوحيد في هذا المجال على الرغم من أن الفابريكة التشريعية الفرنسية تحيط بشبكتها كافة نواحي الحياة !

* «Reports of Insp. of Fact. for 30th April 1860», p. 50.

ان المشرعين كانوا بعيدين عن الرغبة بالتطاول على الامتصاص الحر من قبل الرأسمال لقوة عمل البالغين ، أو على «حرية العمل» كما كانوا يسمون ذلك ، بحيث أنهم اختلقوا نظاماً خاصاً للحيلولة دون مثل هذه العاقبة الرهيبة لقانون الفبارك .

ورد في أول تقرير لمجلس اللجنة المركزي بتاريخ ٢٥ حزيران (يونيو) ١٨٣٣ : «ان الشر العظيم لنظام الفبارك ، كما هو عليه حالياً ، ينحصر في أنه يخلق ضرورة تطويل عمل الأطفال الى الحدود القصوى ليوم عمل البالغين . وان الوسيلة الوحيدة لمكافحة هذا الشر ، والتي لا تفترض تحديد عمل البالغين ، الأمر الذي من شأنه أن يسفر عن شر أعظم من هذا الشر الذي يراد التخلص منه ، ان هذه الوسيلة الوحيدة هي خطة تطبيق النوبات المزدوجة للأطفال» (٩١) .

وقد تم تنفيذ هذه « الخطة » تحت تسمية Relaissystem « System of Relays» ؛ وتعني Relay بالانكليزية كما بالفرنسية تبديل خيول البريد في المحطات المختلفة) ؛ وبموجب ذلك تكدح نوبة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ و ١٣ سنة منذ الساعة ٥½ صباحاً وحتى الساعة ١½ بعد الظهر مثلاً ، بينما تكدح النوبة الأخرى من الساعة ١½ بعد الظهر وحتى الساعة ½ ٨ مساء ، والخ .

وكمكافأة لقاء تجاهل السادة أصحاب الفبارك بأوقح شكل لكافة قوانين عمل الأطفال الصادرة خلال السنوات ٢٢ المنصرمة ، فان الحبّة التي كان عليهم أن يبتلعوها كانت محلّاة هذه المرة أيضاً . فقد قرر البرلمان أنه لا ينبغي أن يعمل في فابريكة اكثر من ٨ ساعات اعتباراً من ١ آذار (مارس) ١٨٣٤ ولا طفل واحد يقل عمره عن ١١ عاماً ، واعتباراً من ١ آذار ١٨٣٥ ولا طفل واحد يقل عمره عن ١٢ عاماً ، واعتباراً من ١ آذار ١٨٣٦ ولا طفل واحد يقل عمره عن ١٣ عاماً ! وهذه « الليبرالية » المتسامحة الى هذا الحد تجاه « الرأسمال » استحقت المزيد من الاعتراف

بالجميل بحيث أن الدكتور فاري والسير أ. كارلايل والسير ب . برودي والسير ش . بيل والسيد غاتري وغيرهم — أي أبرز الأطباء الباطنيين والجراحين في لندن — قد أعلنوا في افاداتهم أمام مجلس العموم ان « periculum in mora ! » (٩٢) . وعبّر الدكتور فاري عن رأيه بصورة اكثر حدة :

«ان التشريع ضروري على السواء بهدف الحيلولة دون الموت السابق لأوانه مهما كانت الأشكال التي يحدث فيها ، ويجب الاعتراف طبعاً بأن هذا الأسلوب» (أسلوب الفبارك) «هو أحد أقسى أساليب حدوثه» * .

وذلك البرلمان « المصلّح » نفسه الذي حكم ، انطلاقاً من المشاعر الرقيقة تجاه السادة أصحاب الفبارك ، لسنوات طويلة على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٣ عاماً بجحيم العمل في الفبارك ٧٢ ساعة في الأسبوع ، حظر على المزارعين ، بموجب مرسوم العتق الذي كان يعطي الحرية بالقطرات أيضاً ، أن يرغموا في المستقبل الزنوج العبيد على العمل اكثر من ٤٥ ساعة في الأسبوع !

ولكن الرأسمال الذي لم يشف له غليل اطلاقاً شن آنذاك حملة تحريض صاخبة استمرت عدة سنوات . ودارت تلك الحملة بصورة رئيسية حول عمر الفئات التى كان يتوجب عليها تحت اسم الأطفال ان تعمل ما لا يزيد عن ٨ ساعات والتي كانت تخضع للتعليم الالزامي الى درجة معينة . وبموجب الأنثروبولوجيا الرأسمالية كان عمر الطفولة ينتهي في سن العاشرة أو الحادية عشرة على أبعد تقدير . وكلما كان يقترب موعد التنفيذ الكامل لقانون الفبارك ، أي عام ١٨٣٦ المحتوم ، كان أصحاب الفبارك الأوغاد يزدادون حقداً وغيظاً . وقد أفلحوا فعلاً في ترويع الحكومة

---

* «Legislation is equally necessary for the prevention of death, in any form in which it can be prematurely inflicted, and certainly this must be viewed as a most cruel mode of inflicting it» (٩٣).

الى درجة بحيث اقترحت هذه الأخيرة في عام ١٨٣٥ تخفيض الحد الأقصى لعمر الطفولة من ١٣ الى ١٢ سنة . وفي تلك الأثناء ازداد بصورة رهيبة pressure from without [الضغط من الخارج] . ولقد خانت الشجاعة مجلس العموم . فرفض أن يلقي بالاطفال دون ١٣ عاماً من العمر تحت عجلة جاغرناوت (٩٤) العائدة للرأسمال اكثر من ٨ ساعات في اليوم ، وهكذا سرى قانون عام ١٨٣٣ بكامل مفعوله . وقد بقي بلا تغيير حتى حزيران (يونيو) عام ١٨٤٤ .

في خلال ذلك العقد الذي كان هذا القانون يضبط فيه العمل في الفبارك جزئياً في البداية ، وبالكامل فيما بعد ، كانت التقارير الرسمية لمفتشي الفبارك تفيض بالشكاوى المتعلقة باستحالة تنفيذه . فبما أن قانون عام ١٨٣٣ كان يترك للسادة الرأسماليين حرية التصرف في أن يعينوا على هواهم في حدود فترة ١٥ ساعة ، من الساعة ½٥ صباحاً وحتى الساعة ½٨ مساء ، تلك الساعة التي يجب فيها على كل «حدث» وكل «طفل» أن يبتدئ عمله لمدة ١٢ ساعة او ٨ ساعات ، وأن يوقفه وينهيه ، ويترك لهم كذلك حرية التصرف في أن يعينوا على هواهم ساعات مختلفة لتناول الطعام بالنسبة لمختلف الأشخاص ، فان هؤلاء السادة سرعان ما اخترعوا « Relaissystem » جديداً لم تكن خيول العمل تستبدل بموجبه في محطات بريد معينة، بل تقرن من جديد وجديد في محطات تبديل. ولا نتوقف بتفصيل اكبر عند مفاتن هذا النظام اذ يتوجب علينا الرجوع اليه فيما بعد . بيد أنه يتضح من الوهلة الأولى أن هذا النظام لم يقض على روح كل قانون الفبارك وحسب ، بل وعلى نصه أيضاً . فكيف كان يمكن لمفتشي الفبارك في مثل هذه المحاسبة المعقدة لكل طفل على حدة ولكل حدث على حدة أن يرغموا أصحاب الفبارك على التقيد بوقت العمل الذي أقره القانون والانقطاعات القانونية لتناول الطعام ؟ وسرعان ما راحت الشناعة القاسية

السابقة تستشري من جديد بلا عقاب في الكثير من الفبارك. وعند اللقاء بوزير الداخلية (عام ١٨٤٤) برهن مفتشو الفبارك على استحالة أية رقابة في ظروف Relaissystem الحديث الاختلاق * . وفي تلك الاثناء تغيرت الظروف تغيراً شديداً . فقد جعل عمال الفبارك ، ولا سيما اعتباراً من عام ١٨٣٨ ، مشروع قانون الساعات العشر شعاراً اقتصادياً لهم على غرار ما أصبح الميثاق (٩٥) شعارهم السياسي. وحتى ان البعض من أصحاب الفبارك ، الذين نظموا الانتاج في فباركهم بموجب قانون عام ١٨٣٣ ، أمطروا البرلمان وابلاً من المذكرات بصدد «المزاحمة» اللاأخلاقية من جانب «الاخوان المزيفين» الذين تتيح لهم صفاقتهم الاكبر أو الظروف المحلية الأفضل أن يخرقوا القانون . يضاف الى ذلك أن ايديولوجيي طبقة أصحاب الفبارك وزعماءها السياسيين قد نصحوا ، على الرغم من الرغبة الشديدة لدى بعض أصحاب الفبارك باطلاق العنان لجشعهم المتأصل ، باتباع سلوك آخر واستخدام لغة أخرى ازاء العمال . ولقد شنوا الحملة من أجل الغاء قوانين الحبوب وكانوا يحتاجون الى مساعدة العمال من أجل النصر ! ولذلك لم يقتصروا على الوعد برغيف الخبز المضاعف الحجم (٩٦) ، بل وباقرار مشروع قانون الساعات العشر في ظل ملكوت التجارة الحرة على مدى ألف سنة **. وبالتالي ضعفت مقاومتهم للتدبير الذي ما كان عليه سوى وضع قانون عام ١٨٣٣ موضع التنفيذ العملي . وأخيراً ، فان التوريين الذين خيم الخطر على أقدس مصالحهم ، أي الريع العقاري ، قد انفجروا بالسخط المشبع بحب الانسان بصدد «السلوك المشين» *** لأعدائهم .

---

* «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1849», p. 6.

** «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1848», p. 98.

*** يستخدم ليونارد هورنر حتى رسمياً تعبير «nefarious practices» [«السلوك المشين»] («Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1859», p. 7).

وهكذا ظهر قانون فبارك اضافي بتاريخ ٧ حزيران (يونيو) عام ١٨٤٤. وأصبح ساري المفعول اعتباراً من ١٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٨٤٤ . وقد وضع تحت حماية القانون فئة جديدة من العمال ، وبالذات : النساء اللواتي تزيد أعمارهن عن ١٨ عاماً . وجرت مساواتهن مع الأحداث من جميع النواحي ، حيث تحدد وقت عملهن بـ ١٢ ساعة ، وحظر عملهن في الليل والخ . وبالتالي ، فان التشريع كان مرغماً للمرة الأولى على فرض رقابة مباشرة ورسمية على عمل البالغين كذلك . ويرد الكلام بسخرية في التقرير الخاص بالفبارك لعامي ١٨٤٤ ـ ١٨٤٥ :

«لم ينته الى علمنا ولا حادث واحد تذمرت فيه النساء البالغات من هذا التدخل في حقوقهن»*.

وجرى تخفيض عمل الأطفال دون ١٣ سنة من العمر الى ٦½ ساعة ، وفي ظل ظروف معينة الى ٧ ساعات في اليوم**.

وبغية تجنب سوء استخدام Relaissystem الكاذب فقد نص القانون، في جملة أشياء أخرى ، على التدقيقات الهامة التالية :

«يجب حساب يوم عمل الأطفال والأحداث منذ اللحظة التي يبتدئ فيها ولو طفل أو حدث واحد العمل صباحاً في الفابريكة» .

وهكذا ، فاذا ابتدأ أ ، مثلاً ، العمل في الساعة ٨ صباحاً بينما ابتدأه ب في العاشرة ، فان يوم العمل يجب أن ينتهي بالنسبة الى ب في نفس الساعة التي ينتهي فيها بالنسبة الى أ . ويجب أن تتحدد بداية يوم العمل بواسطة ساعة عامة ما ، ولتكن أقرب ساعة للسكك الحديدية على سبيل المثال ، ويجب أن يضبط جرس الفابريكة عليها . وصاحب الفابريكة

---

* «Reports etc. for 30th Sept. 1844., p. 15»

** يجيز القانون استخدام عمل الأطفال حتى ١٠ ساعات في اليوم اذا كانوا لا يعملون يومياً ، بل يعملون يوماً ويستريحون آخر . ولقد بقي هذا الشرط بلا تنفيذ على العموم .

ملزم بأن يعلق في الفابريكة جدولاً مطبوعاً بأحرف كبيرة يتضمن أوقات بداية ونهاية وانقطاعات يوم العمل . وان الأطفال الذين يبتدئون عملهم قبل الساعة ١٢ ظهراً لا يجوز ارغامهم على العمل من جديد عقب الساعة الواحدة بعد الظهر . واذن ، فان نوبة ما بعد الظهر يجب ألاّ تتألف من الأطفال الذين تتألف منهم النوبة الصباحية . وان الـ ١½ ساعة التي تعطى للغداء يجب أن تعطى لجميع العمال ، الموجودين تحت حماية القانون ، في وقت واحد بالذات من النهار ، علماً بأن ساعة واحدة على أقل تقدير يجب أن تعطى قبل الساعة الثالثة بعد الظهر . ولا يجب أن يعمل الأطفال أو الأحداث قبل الساعة الواحدة نهاراً اكثر من ٥ ساعات بدون انقطاع لتناول الطعام يمتد نصف ساعة على الاقل . وفي خلال انقطاع الطعام لا يجب أن يبقى الأطفال والأحداث أو النساء في مبنى الفابريكة الذي تجري فيه عملية عمل ما ، والخ .

لقد رأينا أن هذه القرارات التافهة ، التي تضبط على الطريقة العسكرية وبدق الجرس وقت وحدود وانقطاعات العمل ، لم تكن البتة نتاجاً من المختلقات البرلمانية . بل انها تطورت بالتدريج من علاقات معنية كقوانين طبيعية لأسلوب الانتاج الحديث . وجاءت صياغتها واعتراف الدولة بها رسمياً واعلانها نتيجة للصراع الطبقي الطويل . وتمثلت احدى عواقبها المباشرة في أن الممارسة قد أخضعت يوم عمل عمال الفبارك البالغين أيضاً لنفس القيود ، ذلك لأنه لا بد في غالبية عمليات الانتاج من تعاون الأطفال والأحداث والنساء . لذلك ، ففي فترة أعوام ١٨٤٤ — ١٨٤٧ كان يوم العمل المتألف من ١٢ ساعة ينتشر على العموم وبصورة اجمالية انتشاراً عاماً ومتماثلاً في كافة فروع الصناعة الخاضعة للتشريع المصنعي .

ولكن أصحاب الفبارك لم يسمحوا بمثل هذا «التقدم» بدون تعويض على

شكل «الارتداد» . فتحت الحاحاتهم خفّض مجلس العموم الحد الأدنى لعمر الأطفال الخاضعين للاستغلال من سن التاسعة الى الثامنة ، وذلك لكي يضمن للرأسمال بموجب كافة القوانين الالهية والبشرية ما يحتاجه من «عرض اضافي من أولاد الفبارك» * .

ان سنتي ١٨٤٦ — ١٨٤٧ تشكلان عهداً في تاريخ انكلترا الاقتصادي. الغاء قوانين الحبوب ، والغاء رسوم الاستيراد على القطن وغيره من المواد الخام ، واعلان حرية التجارة بمثابة النجم الهادي للتشريع ! وباختصار ، جاء ملكوت الألف سنة . ومن جهة أخرى بلغت نقطة الأوج في هاتين السنتين الحركة الشارتية والتحريض من أجل يوم العمل من ١٠ ساعات . ووجدا حلفاء لهما في شخص التوريين المتعطشين للانتقام . وعلى الرغم من المقاومة المهووسة التي أبداها جيش التجارة الحرة الغادر برئاسة برايت وكوبدن ، فقد أقر البرلمان مشروع قانون يوم العمل من ١٠ ساعات الذي جاهدوا من أجله على مدى حقبة طويلة من الزمن .

نص قانون الفبارك الجديد الصادر بتاريخ ٨ حزيران (يونيو) عام ١٨٤٧ على أنه، اعتباراً من ١ تموز (يوليو) ١٨٤٧ ، يسري مفعول التخفيض التمهيدي ليوم العمل الى ١١ ساعة بالنسبة «للأحداث» (من ١٣ الى ١٨ سنة) وبالنسبة لجميع العاملات ، واعتباراً من ١ أيار (مايو) ١٨٤٨ يسري مفعول التحديد النهائي ليوم عمل تلك الفئات نفسها من العمال بـ ١٠ ساعات . أما من حيث جميع الجوانب الأخرى فلم يكن هذا القانون الا تعديلاً وتكميلاً الى حد ما لقانوني ١٨٣٣ و ١٨٤٤ .

شن الرأسمال حملة تمهيدية بهدف عرقلة التنفيذ الكامل للقانون في

---

* بما أن تقليص ساعات وقت عملهم سيؤدي الى زيادة عدد الأطفال اللازمين للعمل ، فقد تقرر أن عرض الأطفال الاضافي في عمر يتراوح بين ٨ و ٩ سنوات يمكن له أن يغطي الطلب المتزايد («Reports etc. for 30th Sept. 1844», p. 13).

١ أيار (مايو) ١٨٤٨ . زد على ذلك أن العمال أنفسهم ، الذين بدا وكأن الخبرة قد حنكتهم ، كان عليهم أن يسهموا في تدمير قضيتهم هم . لقد كان اختيار اللحظة مناسباً .

«لا بد من التذكير أنه نتيجة لأزمة ١٨٤٦ – ١٨٤٧ الرهيبة ساد بؤس شديد بين عمال الفبارك نظراً لأن الكثير من الفبارك لم تكن تعمل سوى وقت غير كامل ، بينما توقف بعضها الآخر تماماً. ولذلك كان عدد كبير من العمال في ضائقة عصيبة وكان الكثيرون منهم مدينين . ولذا كان يمكن الافتراض بدرجة كافية من الثقة أنهم يفضلون يوم عمل أطول بغية التعويض عن الخسائر التي نزلت في الماضي ، وقد يمكن تسديد الديون ، أو فك رهن الأثاث ، أو اقتناء أمتعة جديدة بدلا من المباعة ، أو شراء ألبسة جديدة لهم ولأسرهم» * .

لقد حاول السادة أصحاب الفبارك تقوية المفعول الطبيعي لهذه الظروف بتخفيض عام للأجور بنسبة ١٠٪ . وكان ذلك ، ان جاز القول ، عيد تكريس العصر الجديد للتجارة الحرة . وبعدئذ ، ما ان تم تقليص يوم العمل الى ١١ ساعة حتى جرى تخفيض الأجور لاحقاً بنسبة ٨⅓٪ ، ومن ثم تخفيض يعادل ضعف ذلك عندما جرى تقليص يوم العمل بصورة نهائية الى ١٠ ساعات . لذلك ، فحيثما سمحت الظروف جرى تخفيض الأجور بنسبة ٢٥٪ على أقل تقدير **. وفي ظل هذه الظروف المعدّة بصوة مناسبة ابتدأ التحريض في أوساط العمال من أجل الغاء قانون عام ١٨٤٧ . ولم يتورعوا من استخدام أية وسيلة من وسائل الخداع والاغراء والتهديد ، الا أن ذلك كله كان عديم الجدوى . واذا

* «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1848», p. 16.

** « لقد اقتنعت بأن الناس الذين يحصلون على ١٠ شلنات في الأسبوع قد خفضت أجورهم بشلن واحد نظراً لتخفيض الأجور العام بنسبة ١٠ ٪ ، وبعد ذلك تم تخفيض آخر بشلن و ٦ بنسات نظراً لتقليص وقت العمل – والمجموع شلنان و ٦ بنسات ، – وعلى الرغم من ذلك وقفت الغالبية بصلابة الى جانب مشروع قانون العشر ساعات » («Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1848», p. 16).

كانوا قد أفلحوا في جمع نصف دزينة من العرائض التي يتشكى فيها العمال من « اضطهاد هذا القانون لهم » ، فان الموقعين على العرائض أنفسهم أعلنوا عند استجوابهم شفهياً أنهم كانوا مرغمين على توقيعها . «انهم مضطهدون ، هذا صحيح ، ولكن من قبل جهات أخرى وليس من قبل قانون الفبارك » * . واذ لم يفلح أصحاب الفبارك في ارغام العمال على الكلام كما يحلو لهم ، فقد راحوا يزعقون بمزيد من القوة باسم العمال في الصحافة وفي البرلمان . وشتموا مفتشي الفبارك ناعتين اياهم نوعاً من مفوضي الكونفسيون (٩٧) ، الذين يضحون دون رأفة بالعمال التعساء على مذبح أوهامهم الباطلة بتحسين العالم . ولكن هذه المناورة لم يكتب لها النجاح أيضاً . فان مفتش الفبارك ليونارد هورنر جمع شخصياً وبواسطة مساعديه العديد من افادات الشهود في فبارك لانكشير . وعبر حوالى ٧٠٪ من العمال الذين جرى استفتاؤهم عن تأييدهم ليوم العمل من ١٠ ساعات ، وأقل من ذلك بكثير من أيد يوم العمل من ١١ ساعة ، وعبرت أقلية ضئيلة جداً عن تأييدها ليوم العمل القديم من ١٢ ساعة ** .

وتمثلت مناورة «لطيفة » أخرى في ارغام العمال الرجال البالغين على

---

* « عندما وقعت العريضة أعلنت في الوقت ذاته أنني أرتكب فعلا سيئاً ما . — ولكن لماذا وقعت عليها اذن والحالة هذه ؟ — لأنهم كانوا سيرمون بي الى قارعة الطريق فيما لو رفضت التوقيع . وقد كان هذا الشخص يحس أنه « مضطهد » في حقيقة الأمر ، ولكن ليس من قبل قانون الفبارك اطلاقاً » («Reporst of Insp. of Fact. for 31st October 1848», p. 102).

** «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1848», p. 17 جرى على هذه الصورة في دائرة السيد هورنر استفتاء ١٠٢٧٠ من العمال الرجال البالغين في ١٨١ فابريكة . ويمكن العثور على افاداتهم في ملحق تقرير تفتيش الفبارك لنصف السنة المنتهي في تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٤٨ . وهذه الافادات تقدم مادة قيمة من النواحي الأخرى أيضاً .

العمل ١٢ ــ ١٥ ساعة ، ومن ثم اعلان هذا الواقع على أنه أصدق تعبير عن الرغبات البروليتارية الحقيقية . ولكن مفتش الفبارك ليونارد هورنر « العديم الرحمة » يقف بالمرصاد هنا أيضاً . فقد أعلنت غالبية الذين « يعملون عملاً اضافياً » أنهم

«لكانوا قد فضلوا عن طيب خاطر العمل ١٠ ساعات لقاء أجرة أقل ، ولكن لم يكن لديهم خيار : فبينهم الكثيرون جداً من العاطلين عن العمل ، والكثيرون جداً من الغزالين المضطرين للعمل كعمال فتل وبرم بسطاء ، بحيث أنهم لو رفضوا تطويل يوم العمل لشغل الآخرون أماكنهم على الفور ، وبالتالي فان المسألة كانت تنحصر بالنسبة لهم فيما يلي: اما أن يعملوا لوقت أطول واما أن يجدوا أنفسهم على قارعة الطريق» * .

لقد انتهت حملة الرأسمال التمهيدية بالاخفاق ، وأصبح قانون يوم العمل من ١٠ ساعات نافذ المفعول اعتباراً من ١ أيار (مايو) عام ١٨٤٨ . وفي أثناء ذلك ، فان فشل الحزب الشارتي ، الذي ألقي زعماؤه في غياهب السجون ودُمر تنظيمه ، قد زعزع ثقة الطبقة العاملة في انكلترا بقوتها . وبعد ذلك بقليل جاءت انتفاضة حزيران (يونيو) في باريس واخمادها بالدم ليوحدا تحت الشعار العام لانقاذ المُلكية والدين والأسرة والمجتمع ، سواء في أوربا القارية أم في انكلترا نفسها ، كافة كتل الطبقات السائدة : الملاكين العقاريين والرأسماليين ، وذئاب البورصة وأصحاب الدكاكين ، وأنصار مذهب الحماية الجمركية وأنصار حرية التجارة ، والحكومة والمعارضة ، والقساوسة والاباحيون ، والعاهرات الصبايا والراهبات العجائز ! وجوبهت الطبقة العاملة في كل مكان باللعن والحرمان ، وتعرضت للملاحقات ،

* أنظر الافادات التي «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1848». جمعها ليونارد هورنر نفسه ذات الارقام ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٩٢ ، ٩٣ ، وكذلك الافادات التي جمعها مساعد المفتش أ . ذات الارقام ٥١ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٠ في «Appendix». وحتى ان أحد أصحاب الفبارك عبر عن رأيه بلا مواربة . أنظر المصدر السابق ، الافادة رقم ١٤ التي تأتي عقب الرقم ٢٦٥ [ص ٣٧] .

وطّبق عليها « قانون المشبوهين » (٩٨) . وهكذا أصبح بمستطاع السادة أصحاب الفبارك ألا يتكلفوا . فشنوا عصياناً سافراً ليس فقط ضد قانون العشر ساعات ، بل كذلك ضد مجمل التشريع الذي حاول ، اعتباراً من عام ١٨٣٣ ، أن يلجم الى حد ما الامتصاص « الحر » لقوة العمل . لقد كان ذلك عصياناً دفاعاً عن العبودية (٩٩) بصورة مصغرة ، واستمر لاكثر من سنتين بوقاحة صفيقة وبهمة ارهابية ، ومما كان يزيد من بساطة ذلك ان الرأسمالي العاصي لم يكن يخاطر بأي شيء سوى جلْد عامله .

ولفهم ما يتلو لا بد من التذكير بأن قوانين الفبارك لأعوام ١٨٣٣ و ١٨٤٤ و ١٨٤٧ تحتفظ ثلاثتها بقوتها القانونية حيث أن أحدها لا يدخل أية تغييرات على غيره ، وأن اياً منها لا يحدد يوم عمل العمال الرجال الاكبر من ١٨ سنة ، وأن فترة الخمس عشرة ساعة ، من الساعة ٥½ صباحاً وحتى الساعة ٨½ مساء ، بقيت منذ عام ١٨٣٣ بمثابة « اليوم » القانوني الذي كان يجب أن يتوضع في حدوده بالذات ، بموجب الشروط التي يرسمها القانون ، يوم عمل الأحداث والنساء المتألف في البداية من ١٢ ساعة وأصبح ١٠ ساعات فيما بعد .

ابتدأ أصحاب الفبارك في بعض الأماكن بطرد قسم من الأحداث والنساء العاملين لديهم ، ووصل في بعض الحالات الى النصف ، وعادوا بدلاً من ذلك الى تطبيق العمل الليلي للعمال الرجال البالغين الذي كان قد زال تقريباً . واكدوا أن قانون يوم العمل من ١٠ ساعات لا يدع لهم مخرجاً آخر ! * .

وكانت الخطوة الثانية تخص الانقطاعات لتناول الطعام التي نص عليها القانون . فلنصغ الى ما يقوله مفتشو الفبارك :

* «Reports etc. for 31 st October 1848», p. 133, 134.

«يزعم أصحاب الفبارك منذ تحديد يوم العمل بعشر ساعات ، وذلك على الرغم من أنهم لا يطبقون بعد آراءهم الى النهاية في واقع الحياة ، أنهم ينفذون نصوص القانون الى درجة كافية ، اذا كانوا يعطون ، مثلا ، عند العمل من الساعة ٩ صباحاً الى الساعة ٧ مساء ، ساعة من أجل الطعام قبل التاسعة صباحاً و ½ساعة بعد السابعة مساء ، مقدمين بذلك للعمال ½١ ساعة لتناول الطعام . وهم يعطون الآن في بعض الحالات نصف ساعة أو ساعة كاملة للغداء ، ولكنهم يصرون في الوقت ذاته على أنهم غير ملزمين اطلاقاً في ادخال أي جزء كان من هذه الـ ½١ ساعة في يوم العمل المتألف من عشر ساعات» * .

وهكذا ، كان السادة أصحاب الفبارك يزعمون أن أحكام قانون عام ١٨٤٤ الدقيقة الى حد الحذلقة فيما يتعلق بالوقت المخصص للطعام ، لا تقدم للعمال سوى الاذن بالأكل والشرب قبل مجيئهم الى إلفابريكة وبعد خروجهم منها ، أي في بيوتهم ! ولماذا لا يتغدى العمال قبل الساعة ٩ صباحاً ؟ ولكن الحقوقيين الملكيين قرروا أن الوقت الذي ينص عليه القانون من أجل الطعام

«يجب أن يعطى في انقطاعات يوم العمل الفعلي وأنه من المخالف للقانون الارغام على العمل بلا انقطاع ١٠ ساعات متواصلة من التاسعة صباحاً وحتى السابعة مساء» ** .

وبعد هذه التظاهرات السمحة قام الرأسمال ، استعداداً منه للعصيان ، بخطوة كانت تتفق مع نص قانون عام ١٨٤٤ ، وبالتالي كانت خطوة شرعية .

ان قانون عام ١٨٤٤ قد حظر ، طبعاً ، أن يستخدم في العمل بعد الساعة الواحدة نهاراً اولئك الأطفال بين سن ٨ و ١٣ سنة الذين عملوا قبل الساعة الثانية عشرة نهاراً . ولكنه لم يكن يضبط ابداً عمل الأطفال لفترة ½٦ ساعة والذين كان وقت عملهم يبدأ في الساعة ١٢ أو بعد ذلك ! لهذا فان الأطفال البالغين الثامنة من العمر ، والذين يبتدئون العمل في الساعة ١٢

* «Reports etc. for 30th April 1848», p. 47.

** «Reports etc. for 31st October 1848», p. 130.

نهاراً ، كان بالامكان استخدامهم من الساعة ١٢ الى الساعة الواحدة ، أي ساعة واحدة ، ومن الساعة ٢ الى الساعة ٤ بعد الظهر ، أي ساعتين ، من الساعة ٥ الى الساعة ½٨ مساء ، أي ½٣ ساعة ، والمجموع ½٦ ساعة قانونية ! أو بالحري . فمن أجل مطابقة استخدام عمل الأطفال مع عمل العمال الرجال البالغين الذين كانوا يعلمون حتى الساعة ½٨ مساء ، كان يكفي لأصحاب الفبارك ألاّ يعطوا للأطفال عملاً قبل الساعة ٢ بعد الظهر ، ومن ثم تركهم في الفابريكة بدون أية انقطاعات حتى الساعة ½٨ مساء !

«أما الآن فيجري الاعتراف صراحة بأنه شاعت في الآونة الأخيرة في انكلترا ، ونتيجة لرغبة أصحاب الفبارك الجشعة بابقاء الماكينات قيد التشغيل اكثر من ١٠ ساعات في اليوم ، ممارسة ارغام الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٣ سنة من كلا الجنسين على العمل ، بعد ذهاب جميع الأحداث والنساء ، مع الرجال البالغين وحدهم حتى الساعة ½٨ مساء» * .

لقد احتج العمال ومفتشو الفبارك لاعتبارات صحية ومعنوية . الا أن الرأسمال أجاب :

«فلتقع أوزار تصرفاتي على
رأسي . انني أطالب بمحاكمة
قانونية ، انني أطالب
بدفع الكمبيالة» (١٠٠) .

وفي حقيقة الأمر ، فبموجب المعطيات الاحصائية التي قدمت الى مجلس العموم بتاريخ ٢٦ تموز (يوليو) عام ١٨٥٠ ، تعرض في ١٥ تموز ١٨٥٠ لهذه «الممارسة» ، رغم كل الاحتجاجات ، ٣٧٤٢ طفلاً في ٢٥٧ فابريكة **. ولكن حتى هذا لا يكفي ! فعين الرأسمال

* «Reports etc. for 31st October 1848», p. 142.

** «Reports etc. for 31st October 1850», p. 5, 6.

الشبيهة بعين الوشق اكتشفت أن قانون عام ١٨٤٤ لا يسمح بالعمل لمدة خمس ساعات ما قبل الغداء بدون انقطاع من أجل الراحة يستمر ٣٠ دقيقة على الأقل ، ولكنه لا ينص على أي شيء من هذا القبيل فيما يتعلق بالعمل ما بعد الغداء . لذا فقد طالب واحرز ما يرضيه بارغام الأطفال العمال في الثامنة من العمر ليس فقط على ارهاق أنفسهم في العمل ، بل وعلى الجوع بصورة متواصلة من الساعة ٢ بعد الظهر وحتى الساعة $\frac{1}{2}$٨ مساء !

«نعم ، صدره ؛ ذلك ما ينص عليه الايصال ! » * . (١٠١)

ان هذا التعلق، الجدير بشيلوك، بحرفية قانون عام ١٨٤٤، حيث أنه يضبط عمل الأطفال، كان يراد منه ببساطة التمهيد للعصيان السافر ضد هذا القانون ذاته ، حيث أنه يضبط عمل « الأحداث والنساء » . ولا بد من التذكير بأن القضاء على «Relaissystem الباطل» يشكل الهدف الرئيسي والمضمون الرئيسي لهذا القانون . وقد ابتدأ أصحاب الفبارك عصيانهم باعلان بسيط حول أن مواد قانون عام ١٨٤٤ ، التي تحظر الاستخدام التعسفي لقوة عمل الأحداث والنساء في انقطاعات وجيزة ارادية خلال يوم العمل المصنعي المتألف من خمس عشرة ساعة ، كانت

---

* ان طبيعة الرأسمال هي واحدة سواء في أشكاله غير المتطورة أم المتطورة . جاء في مجموعة القوانين التي فرضتها قبيل بداية الحرب الأهلية في أمريكا سيطرة مالكي العبيد على أراضي المكسيك الجديدة ما يلي : « ان العامل ، اذ اشترى الرأسمالي قوة عمله ، انما هو نقد له (للرأسمالي) » («The labourer is his (the capitalist's) money») وكان مثل هذا الرأي دارجاً لدى أشراف روما أيضاً . فالنقود التي كانوا يسلفونها الى المدين الدهماوي كانت تتحول بواسطة وسائل المعيشة الى لحم ودم المدين . لذلك كان هذان « اللحم والدم نقداً » لهم . ومن هنا جاء قانون الجداول العشرة (١٠٢) على طريقة شيلوك ! وان فرضية لينغه (١٠٣) القائلة بأن الدائنين الأشراف كانوا يقيمون من آونة الى أخرى على الضفة الأخرى من نهر التيبر ولائم احتفالية يقدم فيها لحم المدينين المسلوق لا تزال بحاجة الى البرهنة عليها شأنها شأن فرضية داومير بصدد القربان المسيحي (١٠٤) .

«غير ضارة نسبياً (comparatively harmless) طالما كان وقت العمل محدداً بـ ١٢ ساعة . أما في ظل قانون العمل من ١٠ ساعات فهي اجحاف لا يمكن تحمله (hardship)»*.

لذلك أعلنوا للمفتشين ببرود بلغ حده الأقصى أنهم لن يراعوا بعد ذلك نص القانون وانهم يعتزمون تطبيق النظام القديم بسلطتهم الذاتية **. وزعموا أن ذلك سيكون لصالح العمال أنفسهم الذين حرفتهم عن جادة الصواب نصائح طالحة ، حيث أن ذلك

«سوف يتيح امكانية دفع أجور أعلى لهم» . «وتلك هي الوسيلة الوحيدة للحفاظ على تفوق بريطانيا العظمى الصناعي في ظل قانون الساعات العشر» ***. «من المحتمل أنه من الصعب بعض الشيء في ظل نظام النوبات الكشف عن انتهاكات القانون ، ولكن ما ضير ذلك ؟ (what of that?) فهل يجوز النظر الى المصالح الصناعية الكبرى لهذا البلد كما الى أمر ثانوي ، وذلك فقط من أجل تخفيف هموم (some little trouble) مفتشي الفبارك ومساعديهم الى حد ما؟» **** .

ولكن كل هذه الحيل لم تساعد أبداً بطبيعة الحال . فلقد شرع مفتشو الفبارك برفع الدعاوى القضائية . الا أنه سرعان ما انهالت على وزير الداخلية السير جورج غراي اكوام من عرائض أصحاب الفبارك بحيث نصح مفتشي الفبارك في توجيه دوري بتاريخ ٥ آب (أغسطس) ١٨٤٨ بأن

«لا يلاحقوا بشكل عام انتهاكات نص القانون ما لم يتم اثبات أن Relaissystem يساء استخدامه على نحو يرغمون فيه الأحداث والنساء على العمل اكثر من ١٠ ساعات» .

وبعد ذلك أباح مفتش الفبارك ج. ستيوارت ما يسمى بنظام النوبات في خلال اليوم المصنعي المتألف من ١٥ ساعة بالنسبة لاسكوتلندا بأسرها حيث

* «Reports etc. for 31st October 1848», p. 133.

** من بين الذين أعلنوا ذلك أيضاً أشوورت المحب لصنع الخير في رسالة الى ليونارد هورنر كريهة على شاكلة الصاحبيين «Reports etc. April 1849», p. 4.

*** «Reports etc. for 31st October 1848», p. 138.

**** «Reports etc. for 31st October 1848», p. 140.

سرعان ما ازدهر كسابق عهده . وعلى العكس من ذلك أعلن مفتشو الفبارك الانكليز أن الوزير لا يتمتع بسلطة ديكتاتورية تخوّله ايقاف سريان مفعول القوانين، وواصلوا اجراءات المحاكمة القضائية ضد proslavery rebels [العصاة دفاعاً عن العبودية] .

ولكن ما الفائدة من الجلب الى المحاكمة اذا كان القضاة county magistrates* يصدرون احكاماً بالبراءة ؟ فلقد تربع على كراسي هذه المحاكم السادة أصحاب الفبارك لكي يحاكموا أنفسهم بأنفسهم . ولنضرب مثالاً . ان المدعو اسكريغه ، من شركة كيرشو وليز وشركاهما للغزل ، قدم لمفتش الفبارك في دائرته رسماً بيانياً لـ Relaissystem مخصصاً لفابريكته . وعندما جوبه بالرفض لم يقدم في البداية على اتخاذ أية خطوات لاحقة . وعقب مرور بضعة أشهر مثل شخص يحمل اسم روبنسون ، وهو من أصحاب فبارك الغزل أيضاً وكان اسكريغه قريبه ان لم يكن خادمه المطيع «جمعة» ، أمام محكمة محلية في ستوكبورت بتهمة أنه طبّق لديه نظام نوبات مماثل لذلك النظام الذي اخترعه اسكريغه . وكان القضاة أربعة ، بمن فيهم ثلاثة من أصحاب فبارك الغزل ، برئاسة اسكريغه نفسه . ولقد برّأ اسكريغه ساحة روبنسون وأعلن أن ما هو مشروع لروبنسون مشروع لاسكريغه أيضاً . وبالاستناد الى الحكم الذي أصدره هو ، والذي اكتسب قوة القانون ، عمد على الفور الى تطبيق هذا النظام في فابريكته أيضاً**. وبالطبع فان قوام هذه المحاكم بحد ذاته يعتبر خرقاً سافراً للقانون*** .

---

* ان هؤلاء «county magistrates», «great unpaid» [« الكبار الذين لا يتقاضون أجراً »] ، كما يسميهم او . كوبيت هم قضاة صلح بلا أجر يجري اختيارهم من بين أعيان الكونتيات . وهم في حقيقة الأمر يشكلون المحاكم الخاضعة للطبقات السائدة .

** «Reports etc. for 30th April 1849», p. 21, 22. قارن أمثلة مشابهة أيضاً في المصدر نفسه ، ص ٤ ، ٥ .

*** ان قانون السنتين الأولى والثانية من حكم وليم الرابع، الفصل ٣٩ ، المادة ١٠ ،

ويهتف المفتش هاويل قائلا : «ان المهازل القضائية من هذا النوع تصرخ بضرورة وضع حد لذلك ... يجب الخيار من أمرين : فاما أن تكيفوا القانون لهذه الأحكام القضائية ، واما أن تتركوا حق اصدار القرارات لمحكمة أقل عيباً تصدر قراراتها وفقاً للقانون ... في مثل هذه الحالات جميعها . وان المرء ليرغب شديد الرغبة بأن يكون منصب القاضي مدفوع الأجر!»*.

وأعلن الحقوقيون الملكيون أن تأويل أصحاب الفبارك لقانون عام ١٨٤٨ هو تأويل سخيف ، ولكن منقذي المجتمع لم يسمحوا بتحييرهم .

يقول ليونارد هورنر : «بعد أن حاولت أن أرغم على تنفيذ القانون ، اذ رفعت ١٠ دعاوى في ٧ دوائر قضائية مختلفة ولم أنل تأييد القضاة سوى في حالة واحدة ... أجد أنه لا جدوى من متابعة الملاحقات بسبب خرق القانون . وان ذلك القسم من القانون ، الذي وضع من أجل تأمين التماثل فيما يتعلق بساعات العمل ... ، لم يعد له وجود بالنسبة للانكشير . زد على ذلك أنه ليس لدي ، كما ليس لدى مساعدي ، أية وسائل اطلاقاً للتأكد من أن الفبارك التي يسودها ما يسمى بـ Relaissystem لا يرغمون فيها فعلا الأحداث والنساء على العمل اكثر من ١٠ ساعات ... ففي نهاية نيسان (أبريل) عام ١٨٤٩ كانت تعمل بموجب هذه الطريقة في دائرتي ١١٤ فابريكة ، علماً بأن عددها يزداد بصورة مندفعة في الآونة الأخيرة . وبشكل عام تعمل الآن ١٣½ ساعة ، من الساعة ٦ صباحاً وحتى الساعة ٧½ مساء ؛ وتعمل في بعض الحالات ١٥ ساعة ، من الساعة ٥½ صباحاً وحتى الساعة ٨½ مساء» ** .

وفي كانون الأول (ديسمبر) عام ١٨٤٨ كانت لدى ليونارد هورنر قائمة بـ ٦٥ من أصحاب الفبارك و ٢٩ من مراقبي الفبارك الذين اكدوا بالاجماع أنه في ظل هذا Relaissystem لا يمكن لأي نظام رقابة أن يحول دون انتشار العمل المفرط على أوسع نحو***. فاما أن أطفالاً

المعروف باسم قانون الفبارك للسير جون هوبهاوز ، يحظر على أي شخص كان من أصحاب فبارك الغزل أو النسج ، وكذلك على أب وابن أو أخ هذا الشخص ، القيام بواجبات قاضي الصلح في الحالات التي يتعلق الأمر فيها بتنفيذ قانون الفبارك .

* «Reports etc. for 30 th April 1849» [p. 22].

** المصدر السابق ، ص ٥ .

*** «Reports etc. for 31st October 1849», p. 6.

وأحداثاً بعينهم ينقلون من مشغل الغزل الى مشغل النسج والخ ، واما أنهم ينقلون (shifted) في خلال ١٥ ساعة من فابريكة الى أخرى * . فكيف تأمرون بمراقبة مثل هذا النظام

«الذي يسيء استخدام كلمة النوبة من أجل أن يخلط العمال بتنوع لا نهاية له ، كورقات اللعب ، ومن أجل أن يغير يومياً ساعات عمل واستراحة مختلف الأشخاص بحيث أنه يستحيل اطلاقاً على جماعة بعينها من العمال أن تعمل بقوامها الكامل في نفس المكان ونفس الوقت ! »**.

ولكن هذا Relaissystem، كما يسمونه ، قد جاء بصورة مستقلة تماماً عن العمل المفرط الفعلي نتاجاً لمخيلة الرأسمال بشكل لم يستطع تجاوزه حتى فوريه في لمحاته الفكاهية « courtes séances » (١٠٥) ؛ صحيح أن قوة جاذبية العمل تحولت هنا الى قوة جاذبية للرأسمال . فلننظر الى هذه الرسوم البيانية التي وضعها أصحاب الفبارك والتي مجدتها الصحافة الحسنة النية بوصفها نموذجاً لما «يمكن صنعه في ظل درجة معقولة من الدقة والمنهجية» (« what a reasonable degree of care and method can accomplish ».) وكانت جماعة العمال تُقسم أحياناً الى ١٢ — ١٥ فئة ، وكانت أقسامها المكونة بدورها في تبدل مستمر . ولقد كان الرأسمال في خلال اليوم المصنعي المتألف من ١٥ ساعة يجذب العامل لمدة ٣٠ دقيقة تارة ، ولمدة ساعة تارة أخرى ، ويدفعه بعد ذلك ليجذبه من جديد الى الفابريكة ويدفع به مرة أخرى قاذفاً به هنا وهناك في غضون فترات زمنية وجيزة ، ولكن دون أن يفلته من تحت سيطرته الى أن ينتهي تماماً العمل المتألف من عشر ساعات . وان هذا لشبيه بما يجري على خشبة المسرح حيث يتعين على أشخاص بعينهم أن يؤدوا بالتناوب أدواراً في مشاهد مختلفة من الفصول المختلفة . ولكن ، وكما أن الممثل هو ملك لخشبة المسرح على

---

* «Reports etc. for 30th April 1849», p. 21

** «Reports etc. for 31st October 1848», p. 95.

مدى المسرحية كلها ، كذلك كان العمال الآن ملكاً للفابريكة على مدى الساعات الخمس عشرة جميعها ، دون حساب الوقت الذي يقتضيه الطريق الى الفابريكة ذهاباً واياباً . وهكذا تحولت ساعات الراحة الى ساعات للتبطل الاضطراري كانت تقذف بالأحداث الى الحانة وبالعاملات الشابات الى دار البغاء . وان كل ما كان يبتكره الرأسمالي من حيل جديدة يومياً ، سعياً منه لابقاء ماكيناته قيد التشغيل ١٢ أو ١٥ ساعة دون زيادة عدد العمال ، قد أدى الى أن العامل كان عليه أن يزدرد طعامه بصورة خاطفة في أوقات مختلفة . وفي أثناء التحريض من أجل يوم العمل من عشر ساعات تعالى صراخ أصحاب الفبارك بأن العمال الأوباش يقدمون العرائض آملين بالحصول على أجرة ١٢ ساعة مقابل العمل ١٠ ساعات . أما الآن فقد قلبوا الميدالية . انهم دفعوا أجرة عشر ساعات مقابل التصرف بالقوى العاملة في غضون ١٢ و ١٥ ساعة * . وفي ذلك بالذات انما كانت تنحصر القضية كلها ، وكانت تلك هي طبعة أصحاب الفبارك لقانون الساعات العشر ! انهم هم أنفسهم أنصار حرية التجارة اولئك ، المعسولون والناضحون بحب الانسانية ، الذين كانوا في أثناء التحريض ضد قوانين الحبوب يحسبون للعمال طيلة عشر سنوات بدقة تصل الى القروش أنه سيكون من الكافي تماماً ، في ظل الاستيراد الحر للحبوب ، العمل لمدة عشر ساعات من أجل اثراء الرأسماليين بواسطة الوسائل التي تملكها الصناعة الانكليزية ** .

---

* أنظر : «Reports etc. for 30th April 1849», p. 6 والتفسير المطول hifting system [نظام النقول] الذي يورده مفتشا الفبارك هاويل وساندرس في Reports etc. for 31st October 1848». أنظر كذلك العريضة التي رفعها الى الملكة ضد هذا النظام رجا الدين في آشتون وضواحيها ربيع عام ١٨٤٩ .

** قارن على سبيل المثال R. *H. Greg*. «The Factory Question and the Ten Hours Bill», 1837.

ان عصيان الرأسمال الذي استمر سنتين قد تكلل أخيراً بقرار احدى المؤسسات القضائية الأربع العليا في انكلترا ، وهي محكمة الخزينة ، التي أصدرت في ٨ شباط (فبراير) عام ١٨٥٠ في قضية رفعت اليها قراراً جاء فيه أنه على الرغم من أن أصحاب الفبارك قد تصرفوا بما يخالف مغزى قانون ١٨٤٤ ، الا أن هذا القانون نفسه يتضمن بعض الكلمات التي تجعله فارغ المعنى . «وبهذا القرار تم الغاء قانون اليوم من عشر ساعات»*. وان جمهور أصحاب الفبارك ، الذين كانوا يخشون حتى ذلك الوقت تطبيق Relaissystem على الأحداث والعاملات ، تمسكوا به الآن بكلتا يديهم**.

ولكن حل على الفور انعطاف بعد انتصار الرأسمال هذا الذي بدا نهائياً . فلقد كان العمال يبدون حتى هذا الحين مقاومة خاملة وان كانت عنيدة ومتجددة يومياً . أما الآن فقد راحوا يحتجون بصوت عال في الاجتماعات الحاشدة الجبارة في لانكشير ويوركشير . اذن ، ان ما يسمى بقانون الساعات العشر ما هو الا مجرد احتيال وخداع برلماني ولم يكن له وجود اطلاقاً ! وحذّر مفتشو الفبارك الحكومة بالحاح من أن التناحر الطبقي قد بلغ درجة لا تصدق من التوتر . وحتى أن قسماً من أصحاب الفبارك تذمر قائلا :

«ان القرارات المتناقضة للمحاكم قد أفضت الى وضع غير طبيعي اطلاقاً وفوضوي . فقانون في يوركشير ، وقانون آخر في لانكشير ، وقانون ثالث في واحدة من جهات لانكشير ،

---

* ف. انجلس . «مشروع القانون الانكليزي عن يوم العمل من عشر ساعات» (في «Neue Rheinische Zeitung. Politisch-ökonomische Revue» التي كنت أصدرها ، عدد نيسان (أبريل) عام ١٨٥٠ ، ص ١٣ . وان تلك المحكمة «السامية» نفسها اكتشفت في أثناء الحرب الأهلية في أمريكا ذريعة لفظية حولت القانون ضد تسليح سفن القراصنة الى نقيضه.

** «Reports etc for 30th April 1850».

ورابع على مقربة منها. وأصحاب الفبارك في المدن الكبيرة يملكون امكانية التملص من القانون، أما أصحاب الفبارك في الريف فلا يجدون العاملين الضروريين من أجل Relaissystem ، ناهيك عن انهم لا يجدون العمال لنقلهم من فابريكة الى اخرى وهلمجرا».

والحال ، ان المساواة في استغلال قوة العمل هي بالنسبة للرأسمال أول حق من حقوق الانسان .

وفي ظل هذه الظروف تمت بين أصحاب الفبارك والعمال مساومة حظيت بمصادقة البرلمان في قانون الفبارك الاضافي الجديد بتاريخ ٥ آب (أغسطس) عام ١٨٥٠ . فلقد زيد يوم عمل « الأحداث والنساء » من ١٠ ساعات الى ١٠½ ساعة في الأيام الخمسة الأولى من الأسبوع وتحدد بـ ٧½ ساعة في يوم السبت . ويجب أن يجري العمل من السادسة صباحاً وحتى السادسة مساء * ، مع ١½ ساعة من انقطاعات لتناول الطعام يجب أن تقدم للعمال في وقت واحد بالذات وطبقاً لقرار عام ١٨٤٤ والخ. وهذا ما قضى مرة والى الأبد على Relaissystem ** . واحتفظ قانون عام ١٨٤٤ بمفعوله بالنسبة لعمل الأطفال .

وضمنت فئة من أصحاب الفبارك لنفسها هذه المرة ، كما في السابق أيضاً ، حقوق السيادة الخاصة على الأطفال البروليتاريين . وكان هؤلاء هم أصحاب فبارك الحرير . ففي عام ١٨٣٣ زعقوا مهددين بأنه « اذا انتزعوا منهم حرية ارغام الأطفال من جميع الأعمار على العمل ١٠ ساعات في اليوم ، فانهم بذلك يوقفون فباركهم » («if the liberty of working children of any age for 10 hours a day were taken away, it

---

* كان من المسموح به تغيير هذا الوقت شتاء من السابعة صباحا والى السابعة مساء.

** « هذا القانون » (لعام ١٨٥٠) « كان مساومة امتنع العمال بموجبها عن فوائد قانون العشر ساعات مقابل أفضلية الوقت الموحد لبداية ونهاية عمل أولئك الذين كان عملهم محدداً » («Reports etc. for 30th April 1852», p. 14).

would stop their works »). وزعموا أنه ليس بمقدورهم شراء عدد كاف من الأولاد الاكبر من ١٣ سنة. وقد احرزوا ما كانوا يرغبون به من امتياز . وعند التحقيق الذي جرى فيما بعد ظهر أن الذريعة كانت كذباً بكذب * ، ولكن ذلك لم يمنعهم أن يسحبوا غزول الحرير على مدار عقد من الزمن خلال ١٠ ساعات كل يوم من دم الأطفال الصغار الذين كان لا بد من وضعهم على الكراسي لتنفيذ العمل المكلفين به ** . وعلى الرغم من أن قانون عام ١٨٤٤ قد « سرق » منهم « حرية » استغلال الأطفال دون ١١ سنة من العمر اكثر من ٦ ½ ساعة في اليوم ، الا أنه ضمن لهم مقابل ذلك امتياز استغلال الأطفال بين ١١ — ١٣ سنة ١٠ ساعات في اليوم وألغى ما هو مفروض بالنسبة لأطفال الفبارك الآخرين من الذهاب الالزامي الى المدرسة . وقدمت هذه المرة الذريعة التالية :

«ان رقة النسيج تتطلب نعومة الأصابع التي لا يمكن اكتسابها الا بشرط الالتحاق المبكر بالفابريكة» *** .

ومن أجل نعومة الأصابع كانوا يقتلون الأطفال كما يذبحون الأبقار في جنوب روسيا من أجل جلدها وشحمها . وأخيراً ، ففي عام ١٨٥٠ لم تعد تتمتع بامتياز عام ١٨٤٤ سوى مشاغل البرم واللف؛ ولكن من أجل التعويض عن خسائر الرأسمال المحروم من «حريته» جرى تطويل وقت عمل الأطفال بين ١١ و١٣ سنة من ١٠ ساعات الى ١٠ ½ ساعة. والذريعة: «ان العمل في فبارك الحرير أخف منه في غيرها وأقل ضرراً للصحة» ****. أما التحقيق الطبي الرسمي فقد أظهر فيما بعد أنه على العكس :

* «Reports etc. for 30 th Sept. 1844», p. 13.

** المصدر السابق .

*** «Reports etc. for 31st October 1846», p. 20.

**** «Reports etc. for 31st October 1861», p. 26.

«فنسبة الوفيات في دوائر انتاج الحرير مرتفعة بصورة استثنائية، وهي أعلى بالنسبة للقسم النسائي من السكان حتى مما في دوائر الصناعة القطنية في لانكشير» * .

---

* «Reports etc. for 31st October 1861», p. 27. ان الحالة الجسدية للسكان العاملين ، الذين يشملهم مفعول قانون الفبارك ، قد تحسنت على العموم الى حد كبير . وان كل آراء الأطباء متفقة في هذا المجال، كما أن ملاحظاتي الشخصية التي تعود الى فترات مختلفة قد أقنعتني بذلك . ومع ذلك ، وبدون التطرق الى نسبة وفيات الأطفال العالية جداً في السنوات الأولى من الحياة ، فان تقارير الدكتور غرينهاو الرسمية تشير الى الحالة الصحية السيئة في الدوائر المصنعية بالمقارنة مع « الدوائر الزراعية ذات الحالة الصحية العادية » . وللدلالة على ذلك أورد ، في جملة أمور أخرى ، الجدول التالي من تقريره عام ١٨٦١ :

النسبة المئوية للرجال البالغين العاملين في الصناعة	نسبة الوفيات بسبب الأمراض الرئوية بين كل ١٠٠٠٠٠ من الرجال	اسماء الدوائر	نسبة الوفيات بسبب الأمراض الرئوية بين كل ١٠٠٠٠٠ من النساء	النسبة المئوية للنساء البالغات العاملات في الصناعة	نوع عمل النساء
١٤,٩	٥٩٨	اويغان	٦٤٤	١٨,٠	القطن
٤٢,٦	٧٠٨	بلاكبيرن	٧٣٤	٣٤,٩	القطن
٣٧,٣	٥٤٧	هاليفاكس	٥٦٤	٢٠,٤	الصوف
٤١,٩	٦١١	برادفورد	٦٠٣	٣٠,٠	الصوف
٣١,٠	٦٩١	ماكلسفيلد	٨٠٤	٢٦,٠	الحرير
١٤,٩	٥٨٨	ليك	٧٠٥	١٧,٢	الحرير
٣٦,٦	٧٢١	ستوك‌ابون‌ترينت	٦٦٥	١٩,٣	المصنوعات الفخارية
٣٠,٤	٧٢٦	وولستانتون	٧٢٧	١٣,٩	»
—	٣٠٥	٨ دوائر زراعية سليمة	٣٤٠	—	—

ورغم احتجاجات مفتشي الفبارك ، التي كانت تتكرر كل نصف سنة ، لا تزال هذه الشناعة مستمرة حتى الوقت الراهن * .

ان قانون عام ١٨٥٠ قد اقتصر على أن حوّل فترة الخمس عشرة ساعة بالنسبة « للأحداث والنساء » فقط ، من الساعة ½٥ صباحاً وحتى ½٨ مساء ، الى فترة الاثنتي عشرة ساعة من السادسة صباحاً وحتى السادسة مساء . وبالتالي فهو لم يشمل الأطفال الذين كان لا يزال بالامكان استغلالهم ½ ساعة قبل بداية هذه الفترة و ½٢ ساعة بعد نهايتها ، وذلك على الرغم من أن طول عملهم العام ما كان يجب أن يتجاوز ½٦ ساعة . وعند مناقشة القانون قدم مفتشو الفبارك الى البرلمان معطيات احصائية عن حوادث سوء الاستخدام المخزية التي يسفر عنها هذا الانحراف . ولكن عبثاً . فالنية الخفية كانت تتلخص في التوصل بواسطة الأطفال أثناء سنوات الازدهار الى زيادة يوم عمل العمال البالغين الى ١٥ ساعة من جديد . وأظهرت خبرة السنوات الثلاث التالية أن هذه المحاولة كان عليها أن تتحطم على مقاومة العمال الرجال البالغين ** . لذلك فقد استكمل قانون عام ١٨٥٠ أخيراً في عام ١٨٥٣ بحظر « استخدام عمل الأطفال صباحاً قبل بداية عمل الأحداث والنساء ، ومساء بعد انتهائه » . ومنذ ذلك الوقت أصبح قانون الفبارك لعام ١٨٥٠ يضبط ، مع استثناءات قليلة ، يوم عمل جميع العمال في فروع الصناعة التي يشملها ***. وكان قد انقضى نصف قرن منذ صدور قانون

* من المعروف بأي مدى من عدم الرغبة رفض « أنصار التجارة الحرة » الانكليز منح رسوم حماية لمانيفاكتورة الحرير . ويستعاض الآن عن الحماية ضد التصدير الفرنسي بعدم حماية أولاد الفبارك في انكلترا .

** «Reports etc. for 30th April 1853», p. 31.

*** عندما كانت الصناعة القطنية الانكليزية في سنوات أوجها ، في عامي ١٨٥٩ و ١٨٦٠ ، حاول بعض أصحاب الفبارك أن يستميلوا الغزالين من الرجال البالغين والخ الى

الفبارك الأول وحتى ذلك الوقت * .

لقد تجاوز التشريع للمرة الأولى حدود مجاله الأولي في «Printworks' Act» (قانون فبارك طباعة الأقمشة القطنية والخ) الصادر عام ١٨٤٥ . وان الاستياء ، الذي سمح به الرأسمال بهذا « الطيش » الجديد ، يتخلل كل سطر من سطور القانون ! فهو يحدد يوم عمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٣ سنة والنساء ب ١٦ ساعة ، من السادسة صباحاً وحتى العاشرة مساء ، دون أن ينص على أي انقطاع قانوني لتناول الطعام . وهو يسمح بانهاك العمال الذكور الذين تجاوزوا ١٣ عاماً طوال النهار والليل حسب المشيئة ** . انه جهيض برلماني *** .

زيادة يوم العمل ، وذلك عن طريق اغرائهم بأجرة عالية مقابل الوقت الاضافي . ولكن الغزالين العاملين على مغازل المول اليدوية والآلية وضعوا حداً لهذه التجربة برسالة الى أرباب عملهم ورد فيها في جملة ما ورد : « لنقل صراحة أن حياتنا عبء ثقيل علينا ، وطالما بقينا مقيدين الى الفابريكة قرابة اليومين في الأسبوع « (لمدة ٢٠ ساعة) « اكثر من العمال الآخرين ، فنحن نشعر بأننا عبيد في البلد ونلوم أنفسنا لأننا نعمل على تخليد نظام مثل هذا الذي يلحق الضرر بنا وبذريتنا جسدياً ومعنوياً ... لذا نحيطكم علماً بكل احترام بأننا اعتباراً من اول يوم في السنة الجديدة لن نعمل ولا دقيقة واحدة زيادة على ٦٠ ساعة في الأسبوع ، من الساعة السادسة وحتى الساعة السادسة ، ما عدا الانقطاعات التي يحددها القانون بمدة ١ ½ ساعة» («Reports etc. for 30th April 1860», p. 30)

* فيما يتعلق بوسائل انتهاك هذا القانون ، والتي تقدمها صياغته بالذات ، أنظر التقرير البرلماني : «Factories Regulation Acts» (٦ آب ١٨٥٩) . وكذلك المصدر السابق : *Leonard Horner*. «Suggestions for Amending the Factory Acts to enable the Inspectors to prevent illegal working, now become very prevalent».

** « خلال النصف سنة الأخير » (عام ١٨٥٧) « يعذبون عملياً في دائرتي الأطفال من سن الثامنة والاكبر منهم من السادسة صباحاً وحتى التاسعة مساء » («Reports etc. for 31st October 1857», p. 39).

*** « يعترف بأن Printworks' Act فاشل سواء في القسم المتعلق بالتدريب ، أم في القسم المتعلق بحماية العمل » . («Reports etc. for 31st October 1862», p. 52)

ومع ذلك أحرز المبدأ نصراً حاسماً بانتصاره في الفروع الصناعية الكبيرة التي تعتبر وليداً متميزاً لأسلوب الانتاج الحديث . وان التطور المدهش لهذه الفروع في فترة ١٨٥٣ – ١٨٦٠ ، الذي جرى يداً بيد مع الانبعاث الجسدي والمعنوي لعمال الفبارك ، قد أرغم حتى اكثرهم عماية على الرؤية . أما أصحاب الفبارك أنفسهم ، الذين اقتضى الأمر نصف قرن من الحرب الأهلية لُينتزع منهم خطوة فخطوة التحديد والضبط القانونيان ليوم العمل ، فقد كانوا يشيرون بتبجح الى التباين بين هذه الفروع الصناعية وتلك المجالات للاستغلال التي كانت لا تزال « حرة » * . وأسرع فريسيو « الاقتصاد السياسي » للاعلان عن فكرة ضرورة الضبط القانوني ليوم العمل على انها مكسب جديد مميز « لعلمهم » ** . ومن السهل ادراك أنه بعد أن أضطر طغاة الفابريكة الى الخضوع لما هو حتمي والاستكانة له فان قوة المقاومة لدى الرأسمال قد ضعفت بالتدريج ، بينما على العكس تنامت قوة هجوم الطبقة العاملة مع نمو عدد حلفائها في الفئات الاجتماعية غير المهتمة اهتماماً مباشراً . ويعزى ذلك الى التقدم السريع نسبياً منذ عام ١٨٦٠ .

في عام ١٨٦٠ أخضعت فبارك الصباغة والتبييض *** ، وفي عام

---

* ذلك ما يعبر عنه مثلا اي . بوتير في رسالة الى « Times » بتاريخ ٢٤ آذار (مارس) عام ١٨٦٣ وقد ذكرته « التايمز » بعصيان أصحاب الفبارك ضد قانون العشر ساعات .

** هذا ما عبر عنه ، في جملة أشياء أخرى ، السيد او . نيومارتش ناشر «History of Prices» لتوك وأحد مؤلفيه . فهل من التقدم العلمي : القيام بتنازلات جبانة أمام الرأي العام ؟

*** ينص قانون فبارك التبييض والصباغة الصادر عام ١٨٦٠ على أن يوم العمل سيقلص تمهيدياً ، اعتباراً من ١ آب (أغسطس) عام ١٨٦١ ، الى ١٢ ساعة ، أما اعتباراً من ١ آب ١٨٦٢ فسيقلص نهائياً الى ١٠ ساعات ، أي الى $\frac{1}{2}$ ١٠ ساعة في أيام الأسبوع العادية و $\frac{1}{2}$ ٧ ساعة في يوم السبت . ولكن عندما حل عام ١٨٦٢ المشؤوم تكررت المهزلة القديمة . فقد تقدم السادة أصحاب الفبارك الى البرلمان بعريضة يلتمسون فيها الاصطبار سنة واحدة

١٨٦١ فبارك المخرمات ومشاغل الجوارب ، لقانون الفبارك الصادر عام ١٨٥٠ . وكانت نتيجة التقرير الأول للجنة استقصاء شروط عمل الأطفال (عام ١٨٦٣) أن ذلك المصير ذاته حل بكافة مانيفاكتورات المصنوعات الخزفية (وليس المؤسسات الفخارية وحسب) ، وانتاج الثقاب والكبسولات والخراطيش ، وفبارك أوراق الجدران ، وتشذيب القطيفة (fustian cutting) ، والعمليات العديدة التي توحد بتسمية عامة هي «finishing» (الانجاز) . وفي عام ١٨٦٣ أخضعت «فبارك التبييض في الهواء الطلق» * والمخابز

وحيدة أخرى من عمل الأحداث والنساء لمدة ١٢ ساعة ... «في ظل الوضع المعاصر للصناعة» (أثناء جوع القطن) «من المفيد جداً للعمال أن يسمحوا لهم بالعمل ١٢ ساعة في اليوم والحصول على اكبر أجرة ممكنة ... ولقد تسنى تقديم مشروع قانون مصاغ بهذه الروح الى مجلس العموم . ولكنه أحبط من جراء تحريض العمال في فبارك التبييض في اسكوتلندا» («Reports etc. for 31st October 1862», p. 14, 15) ان الرأسمال ، الذي ضربه أولئك العمال أنفسهم الذين كان يتكلم باسمهم حسب مزاعمه ، قد اكتشف الآن بواسطة النظارات الحقوقية أن قانون عام ١٨٦٠ ، شأنه شأن جميع القوانين البرلمانية بخصوص «حماية العمل» ، والمصاغ بعبارات تبهم المعنى ، يقدم ذريعة لعدم سريان مفعوله على فئتي العمال : «calenderers» [«عمال الكبس»] و «finishers» [«عمال الانجاز»] . وان القضاء الانكليزي ، الخادم الأمين للرأسمال على الدوام ، قد صادق على هذا التلاعب عن طريق محكمة الحق العام . «لقد أثار ذلك سخطاً كبيراً بين العمال ، ومن المؤسف جداً أن نوايا التشريع البينة تحبط نظراً للتعاريف غير المرضية» (المصدر السابق ، ص ١٨) .

* أعفيت «فبارك التبييض في الهواء الطلق» من سريان مفعول قانون عام ١٨٦٠ حول فبارك التبييض ، وذلك بواسطة تصريح كاذب بأن النساء لا يعملن فيها ليلا . وقد اكتشف الكذب مفتشو الفبارك ، وفي الوقت نفسه كانت عرائض العمال قد زعزعت تصورات البرلمان الرعوية عن «فبارك التبييض في الهواء الطلق» وفي «المروج المنعشة الناضحة بالشذى» . ففي فبارك التبييض الهوائية هذه توجد غرف تجفيف تبلغ درجة الحرارة فيها ٩٠ — ١٠٠ درجة فهرنهايت [٣٢ — ٣٨ درجة مئوية] وتعمل فيها الفتيات بصورة رئيسية. وحتى أنه يوجد تعبير تكنيكي «cooling» (التبريد) يقصد به الخروج من آونة الى أخرى من غرفة التجفيف الى الهواء الطلق . «في غرفة التجفيف ١٥ فتاة والحرارة ٨٠° — ٩٠° [٢٧ — ٣٢ درجة مئوية]

لمفعول قانونين خاصين يحظر الأول منهما ، في جملة أمور أخرى ، عمل الأطفال والأحداث والنساء ليلاً (من الثامنة مساء وحتى السادسة صباحاً) ، ويحظر الثاني استخدام عمل مساعدي الخبازين الذين

للتيل، و١٠٠° [٣٨ درجة مئوية] واكثر للباتيستة. وثمة ١٢ فتاة يقمن بكي وطي (الباتيستة وغيرها) في غرفة صغيرة طولها وعرضها ١٠ أقدام تقريباً مع مدفأة مسدودة باحكام في وسطها. وتتحلق الفتيات حول المدفأة التي تنفث حرارة هائلة وتجفف الباتيستة بسرعة لتتلقفها عاملات الكي. وان عدد الساعات بالنسبة لهذه «الأيدي» غير محدود. فعندما تكون الأشغال كثيرة يعملن أياماً كثيرة على التوالي حتى التاسعة أو الثانية عشرة ليلا «Reports etc. for 31st October 1862», p. 56). وقد أعلن أحد الأطباء : « ليست هناك ساعات مخصصة للتبريد ، ولكن اذا أصبحت درجة الحرارة لا تطاق أبداً ، أو أن أيدي العاملات تتلوث من العرق ، فيسمح لهن بالغياب عن العمل لبضع دقائق ... وان خبرتي في معالجة أمراض هؤلاء العاملات تحملني على القول بأن حالتهن الصحية أسوأ كثيراً من الحالة الصحية لعاملات غزل القطن » (بينما صورهن الرأسمال في عرائضه الى البرلمان ، بأسلوب روبنس ، بأنهن يرفلن بأثواب الصحة والعافية) . « وان الأمراض التي غالباً ما يصبن بها هي : التدرن الرئوي ، والتهاب الشعب ، وأمراض الرحم ، والهيستيريا بأشد أشكالها فظاعة ، والروماتيزم . وكما أعتقد فان كافة هذه الأمراض تنجم بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن الجو الحار الى درجة الافراط في المشاغل ومن نقصان الألبسة الدافئة الملائمة التي بامكانها حمايتهن عند ايابهن الى البيوت من الرطوبة والبرد في أشهر الشتاء » (المصدر السابق ، ص ٥٦ ، ٥٧) . ويلاحظ مفتشو الفبارك بخصوص القانون الاضافي لعام ١٨٦٣ ، الذي فرض بصعوبة كبيرة على أصحاب « فبارك التبييض في الهواء الطلق » المرحة : « ان هذا القانون لا يقتصر على كونه لا يبلغ هدف حماية عمل العمال التي يبدو أنه يكفلها لهم ... بل انه مصاغ على نحو بحيث أن الأحكام المتعلقة بالحماية لا يسري مفعولها الا في حالة رؤية الأطفال والنساء في العمل بعد الساعة الثامنة مساء ، ولكن حتى في هذه الحالة فان أسلوب تقديم الأدلة الذي ينص عليه هذا القانون يتميز بتلاعب بحيث بالكاد يمكن معاقبة المذنبين بخرقه » (المصدر السابق ، ص ٥٢) . « وهذا القانون غير صالح اطلاقاً بمعنى بلوغ الأهداف الانسانية والتربوية . فمن المشكوك فيه أنه من الانسانية السماح للنساء والأطفال ، أو – والأمر نفسه – ارغامهم على العمل ١٤ ساعة في اليوم ، ولربما اكثر من ذلك ، مع انقطاعات لتناول الطعام أو بدونها ، كيفما اتفق ، دون وضع قيود تبعاً للعمر والجنس ، ودون الاهتمام بالعادات الاجتماعية للأسر التي تعيش في جوار مشاغل التبييض » .(«Reports etc. for 30th April 1863», p. 40)

تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً بين التاسعة مساء والخامسة صباحاً . وسنرجع فيما بعد الى اقتراحات اللجنة المذكورة التي تقدمت بها في وقت لاحق والتي تهدد بانتزاع « الحرية » من كافة الفروع الهامة للانتاج الانكليزي ، باستثناء الزراعة والتعدين والنقل* .

٧ – النضال من أجل يوم العمل العادي . تأثير التشريع المصنعي الانكليزي على البلدان الأخرى

يذكر القارئ أن انتاج القيمة الزائدة ، أو استخلاص العمل الزائد ، يشكل المضمون المتميز والهدف للانتاج الرأسمالي بغض النظر عن تلك التغيرات في أسلوب الانتاج نفسه التي تنجم عن خضوع العمل للرأسمال . وهو يذكر أنه من وجهة النظر التي طورناها حتى الآن ، فليس سوى العامل المستقل ، وبالتالي البالغ سن الرشد حقوقياً ، هو الذي يعقد ، بوصفه بائع بضاعة ، صفقة مع الرأسمالي . لذا ، فاذا كانت تضطلع بالدور الرئيسي في عرضنا التاريخي الصناعة الحديثة من جهة ، وعمل غير البالغين جسدياً وحقوقياً من جهة أخرى ، فان الأولى لا تنطوي على أهمية بالنسبة لنا سوى بوصفها مجالا خاصاً لامتصاص العمل ، والثاني بوصفه مثالاً ساطعاً على نحو خاص لهذا الامتصاص . ولكن ، ودون استباق الحوادث ، فاننا نستخلص ، على أساس الترابط العام للوقائع التاريخية وحسب ، الاستنتاجات التالية :

اولاً . في الفروع الصناعية التي حدثت فيها قبل غيرها ثورة بفضل المياه والبخار والماكينات ، في هذه التكوينات الأولى لأسلوب الانتاج

* (ملاحظة للطبعة الثانية .) منذ عام ١٨٦٦ ، عندما كتبت هذه السطور ، جاءت الرجعية من جديد .

الحديث ، في المغازل والمناسج القطنية والصوفية والكتانية والحريرية ، يتحقق بالدرجة الأولى سعي الرأسمال لاطالة يوم العمل بصورة غير محدودة لا تعرف الرحمة . وان تغيرات الأسلوب المادي للإنتاج وما يناسبها من تغيرات في العلاقات الاجتماعية للمنتجين * ، تخلق في البداية اتساعاً غير محدود لحدود يوم العمل ، وتستثير من ثم ، بصورة رد الفعل ، الرقابة الاجتماعية التي تحدد عن طريق التشريع يوم العمل مع انقطاعاته وتضبطه وتجعله متماثلاً . ولذلك لم تكن هذه الرقابة يقررها التشريع على مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر سوى بصورة استثنائية ** . ولكن ما ان انطبقت هذه الرقابة على المجال الأولي لأسلوب الانتاج الجديد حتى ظهر أن الكثير من فروع الانتاج الأخرى قد وقعت تحت تأثير نظام الفبارك بكل معنى الكلمة ، وليس ذلك وحسب ، بل ان المانيفاكتورات أيضاً ذات طرق الانتاج المتقادمة الى هذه الدرجة أو تلك كمشاغل الفخار ومشاغل الزجاج والخ مثلاً ، والحرف العريقة كالخبازة مثلاً ، وأخيراً حتى ما يسمى بالعمل المنزلي المشتت كحرفة صنع المسامير مثلاً ، والخ *** ، قد وقعت منذ زمن بعيد وبالقدر نفسه تحت تأثير الاستغلال الرأسمالي شأنها شأن الفابريكة . ولذلك كان التشريع مضطراً لأن يتخلى بالتدريج عن طابعه الاستثنائي أو — حيث

---

* « ان سلوك كل من هاتين الطبقتين » (الرأسماليين والعمال) « قد جاء نتيجة لتلك العلاقات المتبادلة التي وضعتا فيها » .(«Reports etc. for 31st October 1848», p. 113).

** « كانت أنواع العمل ، التي شملها التحديد ، مرتبطة بانتاج البضائع النسيجية الذي تستخدم فيه قوة البخار أو الماء . وكان لا بد من توفر شرطين من أجل أن يخضع هذا الفرع أو ذاك من فروع العمل للمراقبة : استخدام قوة البخار أو الماء ومعالجة نوع معين من الألياف » .(«Reports etc. for 31st October 1864», p. 8).

*** تقدم التقارير الأخيرة للجنة استقصاء شروط عمل الأطفال مادة غنية جداً عن وضع هذه الصناعة التي تسمى بالمنزلية .

كان يتّبع نهج السفسطة الرومانية كما في انكلترا — أن يعلن بصورة تعسفية أن كل بيت يعملون فيه هو فابريكة (factory) *.

ثانياً . ان تاريخ ضبط يوم العمل في بعض فروع الانتاج ، والصراع الذي لا يزال دائراً من أجل هذا الضبط في فروع أخرى ، يبرهنان بوضوح على أن العامل المنعزل ، العامل بوصفه بائعاً « حراً » لقوة عمله ، ليس بوسعه ابداء أية مقاومة مهما كان شأنها عند درجة معينة من نضوج الانتاج الرأسمالي . لذا ، فان اقرار يوم عمل عادي يعتبر ناتجاً لحرب الأهلية الطويلة ، والخفية الى هذا الحد أو ذاك ، بين طبقة الرأسماليين والطبقة العاملة . وبما أن الصراع يفتتح في مجال الصناعة الحديثة ، فانه ينشب بادئ ذي بدء في موطن هذه الصناعة ، أي في انكلترا ** . لقد كان عمال الفبارك الانكليز مناضلين طليعيين ليس للطبقة العاملة الانكليزية وحسب ، بل وللطبقة العاملة المعاصرة على العموم ، تماماً

* « ان قوانين الدورة الأخيرة » (عام ١٨٦٤) « ... تخص صناعات مختلفة تتباين طرائقها الانتاجية تبايناً كبيراً ؛ وان استخدام القوة الميكانيكية لتحريك الماكينات لم يعد يشكل ، كما كان الأمر سابقاً ، شرطاً ضرورياً لأن يعتبر المشروع « فابريكة » بلغة القانون » .(«Reports etc. for 31st October 1864», p. 8)

** ان بلجيكا ، التي هي فردوس لليبرالية في القارة ، لا تبدى أثراً لهذه الحركة . فحتى في مناجم الفحم والمعادن فيها يستهلك العمال من كلا الجنسين ومن كافة الأعمار « بحرية » كاملة في أي وقت ولأية مدة . ومن بين كل ١٠٠٠ شخص يشتغلون في هذه الفروع الصناعية يوجد ٧٣٣ رجلا و٨٨ امرأة و١٣٥ حدثاً و٤٤ فتاة دون ١٦ سنة من العمر ؛ وفي خدمة الأفران العالية والخ يوجد بين كل ١٠٠٠ شخص ٦٦٨ رجلا و١٤٩ امرأة و٩٨ حدثاً و٨٥ فتاة دون ١٦ سنة من العمر. يضاف الى ذلك أيضاً الأجرة المنخفضة لقاء الاستغلال الهائل للقوى العاملة الناضجة وغير الناضجة والتي تبلغ بالمتوسط شلنين و٨ بنسات في اليوم للرجال ، وشلناً واحداً و٨ بنسات للنساء ، وشلناً واحداً و $\frac{1}{2}$ ٢ بنس للأحداث . ومقابل ذلك ، ففي عام ١٨٦٣ بالمقارنة مع عام ١٨٥٠ ضاعفت بلجيكا تقريباً كمية وقيمة صادراتها من الفحم والحديد والخ .

كما أن نظرييهم كانوا أول من تحدوا النظرية الرأسمالية * . لذلك فان فيلسوف الفابريكة يور يصم الطبقة العاملة الانكليزية بعار لا يمحى لكونها قد سجلت على رايتها « عبودية قوانين الفبارك » ، وذلك خلافاً للرأسمال الذي يناضل برجولة من أجل « حرية العمل الكاملة » ** .

ان فرنسا تجر قدميها ببطء وراء انكلترا . ولقد اقتضى الأمر ثورة شباط (فبراير) من أجل أن يظهر الى الوجود قانون الاثنتي عشرة ساعة *** الذي هو اردأ الى حد كبير من أصله الانكليزي . وعلى الرغم من ذلك تبدي الطريقة الثورية الفرنسية مزاياها الخاصة أيضاً . فهي تملي دفعة واحدة على جميع المشاغل والفبارك بلا تفريق حداً واحداً بالذات ليوم

---

* عندما لم يكتف روبرت أوين في بداية العقد الثاني من هذا القرن بمجرد المناداة النظرية بضرورة تحديد يوم العمل ، بل وطبق بالفعل يوم العشر ساعات في فابريكته في نيو لانارك ، فقد سخروا من هذه التجربة بوصفها طوباوية شيوعية ، تماماً كما سخروا من « جمعه بين العمل المنتج وتربية الأطفال » ، أو ما أنشأه من مشاريع العمال التعاونية . وحالياً انقلبت الطوباوية الأولى الى قانون للفبارك ، بينما توجد الثانية بصورة جملة رسمية في كل قانون يتعلق بالفبارك ، أما الثالثة فستخدم كستار لتغطية الشعوذة الرجعية .

** *Ure* (الترجمة الفرنسية) : «Philosophie des Manufactures»· Paris, 1836, t. II, p. 39, 40, 67, 77 etc.

*** يرد في تقرير « المؤتمر الاحصائي الدولي في باريس عام ١٨٥٥ » في جملة ما يرد : « ان القانون الفرنسي الذي يحدد طول العمل اليومي في الفبارك والمشاغل بـ ١٢ ساعة لا ينص بالنسبة لهذا العمل على ساعات معينة ثابتة » (فترات زمنية) « وفقط بالنسبة لعمل الأطفال ينص على فترة بين الخامسة صباحاً والتاسعة مساء . لذلك ينتهز قسم من أصحاب الفبارك الحق الذي يقدمه لهم هذا السكوت المشؤوم من أجل الارغام على العمل من يوم الى آخر بلا انقطاع ، ربما باستثناء أيام الأحد . ويستخدمون من أجل ذلك نوبتين مختلفتين من العمال لا تمضي ولا واحدة منهما اكثر من ١٢ ساعة في المشغل ، الا أن العمل في المؤسسة يستمر ليلا ونهاراً . ان القانون يراعى ، ولكن هل تراعى الانسانية ؟ » ويرد التأكيد أيضاً على أنه الى جانب « التأثير المدمر للعمل الليلي على عضوية الانسان هناك التأثير المهلك للتواجد الليلي المشترك لكلا الجنسين في مشاغل واحدة ضئيلة الانارة » .

العمل ، في حين أن التشريع الانكليزي يتراجع على مضض منه أمام ضغط الظروف تارة في هذه النقطة وتارة في تلك ويختار الطريق الأسلم لخلق الجديد والجديد من الاحتيالات الحقوقية * . ومع ذلك فان ما يعلنه القانون الفرنسي بمثابة مبدأ لا يكتسب في انكلترا الا للأطفال والقاصرين والنساء ، و لم يشرعوا بالمطالبة به كحق عام سوى في الآونة الأخيرة ** .

في الولايات المتحدة لأمريكا الشمالية بقيت كل حركة عمالية مستقلة بحالة شلل طالما كانت العبودية تشوه قسماً من الجمهورية . فلا يمكن لعمل البيض أن يتحرر هناك حيث يحمل عمل السود وصمة العار . ولكن موت العبودية أسفر على الفور عن حياة يانعة جديدة : وتمثلت الثمرة الأولى للحرب الأهلية في التحريض من أجل يوم العمل من ثماني ساعات ، هذا التحريض الذي خطا بخطوات قاطرة ، كل خطوة سبعة أميال ، من المحيط الأطلسي الى المحيط الهادي ، ومن انكلترا الجديدة الى كاليفورنيا . وأعلن المؤتمر العمالي العام في بلتيمور (١٠٦) (آب ١٨٦٦) :

---

* « في دائرتي مثلا نجد أن صاحب فابريكة بعينها ، وفي مبنى فابريكة واحد ، يخضع بصفته مبيضاً وصباغاً « لقانون فبارك التبييض والصباغة » ، وبصفته طباعاً يخضع «لقانون فبارك طباعة القماش»، وبصفته finisher (عامل انجاز) يخضع « لقانون الفبارك » » (تقرير السيد بيكر في «Reports etc. for 31st October 1861», p. 20) وبعد أن يعدد الأحكام المختلفة لهذه القوانين والاحتيالات التي تنجم عن ذلك يقول السيد بيكر : « اننا نرى كم هو صعب ضمان تنفيذ هذه القوانين البرلمانية الثلاثة عندما يريد صاحب الفابريكة أن يراوغ القانون » . ولكن هذا الأمر يضمن للسادة الحقوقيين الدعاوى بصورة اكيدة .

** هكذا يعتزم مفتشو الفبارك القول أخيراً : « ان هذه الاعتراضات » (اعتراضات الرأسمال على التحديد القانوني لوقت العمل) « يجب ان تنهار أمام المبدأ الواسع لحقوق العمل ... تحل لحظة يتوقف فيها حق رب العمل في عمل عامله ، ويصبح وقت هذا الأخير ملكاً له حتى اذا لم تكن قد أثيرت بعد مسألة الاستنفاد » («Reports etc. for 31st October 1862», p. 54)

«ان المطلب الأول والعظيم في العصر الحديث والذي لا بد منه لتحرير العمل في هذا البلد من العبودية الرأسمالية هو اصدار قانون يعترف بيوم العمل من ثماني ساعات يوم عمل عادياً في كافة ولايات الاتحاد الأمريكي . ولقد قررنا بذل كل جهودنا لبلوغ هذه النتيجة المجيدة»*.

وفي الوقت ذاته (أوائل أيلول – سبتمبر – عام ١٨٦٦) قرر مؤتمر جمعية العمال العالمية في جنيف بموجب اقتراح المجلس العام في لندن : « ان الشرط الأولي ، الذي بدونه تبوء بالفشل كافة المحاولات اللاحقة لتحسين وضع العمال وتحريرهم ، هو تحديد يوم العمل ... اننا نقترح تحديد يوم العمل بـ ٨ ساعات بصورة تشريعية » (١٠٧) .

وهكذا ، فان الحركة العمالية التي نمت بشكل غريزي على جانبي المحيط الأطلسي من العلاقات الانتاجية بالذات ، تبرر تصريح مفتش الفبارك الانكليزي ر. ج. ساندرس :

«يستحيل القيام بخطوات لاحقة على طريق اصلاح المجتمع ، مع أمل ما بالنجاح ، اذا لم يتم قبل ذلك تحديد يوم العمل واذا لم تتم مراعاة صارمة الزامية لحدوده المقررة» ** .

ونضطر للاعتراف بأن عاملنا يخرج من عملية الانتاج وهو شخص مغاير للذي دخلها . ففي السوق كان يقف في مواجهة مالكي البضائع الأخرى بوصفه مالك بضاعة « قوة العمل » ، أي كمالك بضاعة حيال مالك بضاعة . وان العقد الذي باع بموجبه للرأسمالي قوة عمله يسجّل

---

* « نحن ، عمال دانكرك ، نعلن أن طول وقت العمل ، المطلوب في ظل النظام الحالي ، كبير جداً ولا يدع للعامل وقتاً للراحة والتطور ، والاكثر من ذلك انه يوصله الى حالة من الاستعباد ليست أفضل من العبودية سوى بقليل («a condition of servitude but little better than slavery») ولذلك قررنا أن ثماني ساعات تكفي من أجل يوم عمل واحد وهذا ما يجب الاعتراف به رسمياً ؛ واننا نناشد الصحافة ، هذه الأداة الجبارة ، أن تساعدنا ... وسنعتبر كل من يرفض تقديم هذه المساعدة عدواً للاصلاح العمالي وللحقوق العمالية » (قرار العمال في دانكرك ، ولاية نيويورك ، عام ١٨٦٦) .

** «Reports etc. for 31st October 1848», p. 112.

بالأسود على الأبيض ، ان جاز القول ، أنه يتصرف بنفسه بحرية . ولكن يتبين بعد ابرام الصفقة أنه لم يكن البتة « عميلاً حراً » ، وان الوقت الذي في اختياره أن يبيع قوة عمله في خلاله ما هو سوى ذلك الوقت الذي يكون العامل مرغماً على بيعها في خلاله *، وان مصاص الدماء لا يتركه في الواقع ما دام «من الممكن امتصاص قطرة دم أخرى منه، واعتصار جهد آخر من عضلاته وعروقه » **. ويجب على العمال من أجل أن « يحموا» أنفسهم من « أفعى آلامهم » (١٠٨) أن يتحدوا ، أو ، بوصفهم طبقة ، أن يُرغموا على اصدار قانون حكومي ، حاجز اجتماعي جبار ، بامكانه أن يعرقلهم من أن يبيعوا أنفسهم وذريتهم للموت والعبودية بموجب عقد طوعي مع الرأسمال ***. ومكان الفهرس الفاخر المتضمن « حقوق الانسان الثابتة »

---

* « ان هذه التصرفات » (مناورات الرأسمال في سنوات ١٨٤٨ — ١٨٥٠ على سبيل المثال) « قدمت ، بالاضافة الى ذلك ، دليلا لا يدحض على بطلان ذلك الزعم الذي غالباً ما يأتون به وهو أن العمال ليسوا بحاجة الى الحماية ، وأنه ينبغي اعتبارهم عملاء يتصرفون بحرية تامة بالملكية الوحيدة التي لديهم ، أي بعمل أيديهم وعرق جبينهم » («Reports etc. for 30th April 1850», p. 45). « ان العمل الحر ، اذا كان بالامكان تسميته على هذا النحو عموماً ، يتطلب من أجل حمايته ، حتى في بلد حر ، يد القانون القوية » («Reports etc. for 31 st October 1864», p. 34). « السماح ... أو ، والأمر نفسه ، الارغام على العمل ١٤ ساعة في اليوم مع انقطاعات لتناول الطعام أو بدونها والخ » («Reports etc. for 30th April 1863», p. 40).

** فريدريك انجلس . « مشروع القانون الانكليزي عن يوم العمل من عشر ساعات » (في «Neue Rheinische Zeitung» عدد نيسان (أبريل) عام ١٨٥٠ ، ص ٥ .

*** ان مشروع قانون العشر ساعات في الفروع الصناعية الخاضعة له « قد أنقذ العمال من الانقراض التام ووضع صحتهم الجسدية تحت حمايته » («Reports etc. for 31st October 1859», p. 47). « ان الرأسمال » (في الفبارك) « ليس بامكانه ابقاء الماكينا في حالة الحركة اكثر من الفترة الزمنية المحددة دون أن يلحق الضرر بصحة وأخلاق العمال الذين يستخدمهم، وأما هم فليس بوسعهم حماية أنفسهم بأنفسهم » (المصدر السابق، ص ٨).

يحل Magna Charta (١٠٩) المتواضع ليوم العمل المحدد بالقانون «ويقرر بالضبط أخيراً متى ينتهي الوقت الذي يبيعه العامل ، ومتى يبتدئ الوقت الذي يعود اليه هو نفسه» * . Quatum muntatus ab illo. (١١٠) .

* « تتمثل نعمة اكبر من ذلك في أنه قد ارتسمت بوضوح أخيراً الحدود بين وقت العامل ووقت رب عمله . فالعامل يعرف الآن متى ينتهي ذلك الوقت الذي يبيعه ، ومتى يبتدئ وقته هو ، ولمعرفته لهذا الأمر مسبقاً وبصورة دقيقة ، فبامكانه اذن أن يوزع دقائقه لاغراضه الخاصة » (المصدر السابق ، ص ٥٢) . « وانها » (أي قوانين الفبارك) « بجعلها العامل صاحباً لوقته الخاص ، فقد أعطته قوة معنوية توجهه نحو حيازة السلطة السياسية » (المصدر السابق ، ص ٤٧) . ويلمح مفتشو الفبارك ، بسخرية متحفظة وبعبارات جد حذرة ، الى أن قانون يوم العمل من عشر ساعات المعمول به حالياً قد خلص الى درجة ما الرأسمالي أيضاً من الفظاظة الفطرية الملازمة له بوصفه تجسيداً بسيطاً للرأسمال ، وقدم له الوقت « للتثقف » الى حد ما . ففي السابق « لم يكن لدى رب العمل وقت لأي شيء آخر سوى لكسب النقود ، ولم يكن لدى العامل وقت لأي شيء آخر سوى للعمل » (المصدر السابق ، ص ٤٨) .

الفصل التاسع

معدل وحجم القيمة الزائدة

في هذا الفصل نفترض ، كما في السابق ، أن قيمة قوة العمل ، وبالتالي ذلك القسم من يوم العمل الضروري لتجديد انتاج قوة العمل أو الحفاظ عليها ، هي عبارة عن مقدار معطى وثابت .

وفي ظل هذا الافتراض يعطى ، مع معدل القيمة الزائدة ، ذلك الحجم منها الذي يقدمه العامل المنفرد للرأسمالي خلال فترة زمنية معينة . فاذا كان العمل الضروري يبلغ ٦ ساعات في اليوم مثلاً ، أي أنه يبلغ اذا ما حولناه الى ذهب ٣ شلنات ، وهذا ما يعادل تالراً واحداً ، فان التالر الواحد هو عبارة عن قيمة اليوم الواحد لقوة عمل واحدة ، أو القيمة الأساسية الموظفة لشراء قوة عمل واحدة . ومن ثم ، اذا كان معدل القيمة الزائدة = ١٠٠ ٪ فان هذا الرأسمال المتغير ، الذي يبلغ تالراً واحداً ، ينتج حجماً من القيمة الزائدة يبلغ تالراً ، أو أن العامل يقدم يومياً حجماً من العمل الزائد يبلغ ٦ ساعات .

ولكن الرأسمال المتغير هو التعبير النقدي عن القيمة الاجمالية لجميع قوى العمل التي يستخدمها الرأسمالي في وقت واحد . اذن ، ان قيمته تعادل القيمة المتوسطة لقوة عمل واحدة مضروبة بعدد قوى العمل المستخدمة . لذلك ، ففي ظل القيمة المعنية لقوة العمل فان مقدار الرأسمال المتغير يتناسب طردياً مع عدد العمال المشتغلين في وقت واحد .

وهكذا ، اذا كانت قيمة اليوم الواحد لقوة عمل واحدة = ١ تالر ، فلا بد من توظيف رأسمال بمبلغ ١٠٠ تالر من أجل استغلال ١٠٠ قوة عمل ، ولا بد من ن تالر من أجل استغلال ن قوة عمل يومياً .

كذلك بالضبط ، اذا كان الرأسمال المتغير بمبلغ تالر واحد ، أي قيمة اليوم الواحد لقوة عمل واحدة ، ينتج يومياً قيمة زائدة بمبلغ تالر واحد ، فان رأسمالاً متغيراً بمبلغ ١٠٠ تالر ينتج يومياً قيمة زائدة بمبلغ ١٠٠ تالر ، كما أن رأسمالاً بمبلغ ن تالر ينتج يومياً قيمة زائدة بمبلغ تالر واحد × ن . اذن ، ان حجم القيمة الزائدة المنتَجة يعادل القيمة الزائدة التي يقدمها يوم عمل عامل منفرد مضروبة بعدد العمال المستخدمين . ولكن ، بما أن حجم القيمة الزائدة التي ينتجها العامل المنفرد يتحدد ، في ظل القيمة المعنية لقوة العمل ، بمعدل القيمة الزائدة فينجم من هنا القانون الأول التالي : ان حجم القيمة الزائدة المنتَجة يعادل مقدار الرأسمال المتغير الموظف مضروباً بمعدل القيمة الزائدة ، أو أنه يتحدد بالنسبة المركبة بين عدد قوى العمل التي يستغلها رأسمالي بعينه في وقت واحد وبين درجة استغلال قوة عمل منفردة * .

وهكذا ، اذا اعتبرنا أن حجم القيمة الزائدة هو ز ، والقيمة الزائدة التي يقدمها عامل منفرد في اليوم بالمتوسط هي ق ز ، والرأسمال المتغير الذي يوظف يومياً لشراء قوة عمل واحدة هو م ، والمبلغ الاجمالي للرأسمال المتغير هو م ، وقيمة قوة العمل المتوسطة هي ك ، ودرجة استغلالها هي $\left(\frac{\text{أ' العمل الزائد}}{\text{أ العمل الضروري}}\right)$ وعدد العمال المستخدمين هو ن ، فنحصل على :

---

* في الطبعة الفرنسية التي راجعها المؤلف يرد القسم الثاني من هذا الحكم على النحو التالي : « أو أنه يعادل قيمة قوة عمل واحدة مضروبة بدرجة استغلالها ومضروبة بعدد القوى المستخدمة في وقت واحد » . الناشر .

$$ز = \begin{cases} \frac{\text{قز}}{\text{م}} \times \text{م} \\ \text{ك} \times \frac{\text{أ}'}{\text{أ}} \times \text{ن} \end{cases}$$

ونحن نفترض دائماً أن قيمة قوة العمل المتوسطة هي مقدار ثابت ، وليس ذلك وحسب بل وان العمال الذين يستخدمهم الرأسمالي يُرجعون الى العامل المتوسط . وهناك حالات استثنائية لا تزداد فيها القيمة الزائدة المنتَجة بصورة طردية مع عدد العمال المستغَلين ، ولكن قيمة قوة العمل عندئذ لا تبقى ثابتة .

لذلك ، فعند انتاج حجم معين من القيمة الزائدة يمكن التعويض عن نقص أحد العوامل بزيادة غيره . فاذا نقص الرأسمال المتغير وازداد في الوقت نفسه معدل القيمة الزائدة بالنسبة ذاتها ، فان حجم القيمة الزائدة المنتَجة يبقى بلا تغير . واذا تعين على الرأسمالي ، في حالة بقاء الافتراضات السابقة على حالها ، توظيف ١٠٠ تالر من أجل أن يستغل يومياً ١٠٠ عامل ، واذا كان معدل القيمة الزائدة ٥٠ ٪ ، فان هذا الرأسمال المتغير البالغ ١٠٠ تالر يقدم قيمة زائدة بمبلغ ٥٠ تالراً ، أو ٣ × ١٠٠ ساعة عمل . واذا تضاعف معدل القيمة الزائدة أو استطال يوم العمل ليس من ٦ الى ٩ ساعات ، بل من ٦ الى ١٢ ساعة ، فان الرأسمال المتغير الذي نقص الى النصف ، أي الرأسمال البالغ ٥٠ تالراً ، يعود بقيمة زائدة هذه المرة أيضاً بمبلغ ٥٠ تالراً أو ٦ × ٥٠ ساعة عمل . اذن ، يمكن التعويض عن نقصان الرأسمال المتغير بزيادة مناسبة لمعدل استغلال قوة العمل ، أو يمكن التعويض عن نقصان عدد العمال المشتغلين بتطويل مناسب ليوم العمل . وهكذا ، ففي حدود معينة يكون عرض العمل ، الذي يُجبِر عليه الرأسمال ، مستقلا

عن عرض العمال * . وعلى العكس ، فان نقصان معدل القيمة الزائدة يُبقي حجم القيمة الزائدة المنتَجة دون تغير اذا ازداد بشكل متناسب مقدار الرأسمال المتغير أو عدد العمال المشتغلين .

الا أن التعويض عن عدد العمال ، أو عن مقدار الرأسمال المتغير ، بزيادة معدل القيمة الزائدة أو بتطويل يوم العمل ، له حدود ليس بوسعه أن يتخطاها . فمهما تكن قيمة قوة العمل ، وسواء أكان وقت العمل ، الضروري للحفاظ على العامل ، يبلغ ساعتين أو ١٠ ساعات ، ففي كل حالة ستكون القيمة الاجمالية ، التي يمكن للعامل أن ينتجها يوماً بعد يوم ، أقل من القيمة التي تتجسم فيها ٢٤ ساعة عمل ، ستكون أقل من ١٢ شلناً أو ٤ تالرات اذا كان هذا المبلغ هو التعبير النقدي عن هذه الـ ٢٤ ساعة من العمل المجسم . وفي ظل افتراضنا السابق الذي لا بد بموجبه من ٦ ساعات عمل من أجل تجديد انتاج قوة العمل نفسها أو القيمة الأساسية الموظفة لشرائها ، فان الرأسمال المتغير بمبلغ ٥٠٠ تالر الذي يستخدم ٥٠٠ عامل ينتج يومياً ، اذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ ٪ أو اذا كان يوم العمل متألفاً من ١٢ ساعة ، قيمة زائدة بمبلغ ٥٠٠ تالر أو ٦ × ٥٠٠ ساعة عمل . وان الرأسمال بمبلغ ١٠٠ تالر الذي يستخدم يومياً ١٠٠ عامل ينتج ، اذا كان معدل القيمة الزائدة ٢٠٠ ٪ أو اذا كان يوم العمل متألفاً من ١٨ ساعة ، حجماً من القيمة الزائدة بمبلغ ٢٠٠ تالر فقط أو ١٢ × ١٠٠ ساعة عمل . وان كل القيمة التي خلقها من جديد ، اي معادل الرأسمال المتغير الموظف زائداً القيمة الزائدة ، لا يمكن أن تصل أبداً في أي يوم من الأيام الى

---

* يبدو ان هذا القانون البسيط غير معروف للسادة من معسكر الاقتصاد السياسي المبتذل حيث أنهم ، وكل منهم أرخميدس معكوس ، يتخيلون أنهم وجدوا في تحديد أسعار العمل في السوق بواسطة الطلب والعرض نقطة استناد ليس من أجل قلب العالم بل من أجل ايقافه .

مبلغ ٤٠٠ تالر أو ٢٤ × ١٠٠ ساعة عمل . وان الحد المطلق ليوم العمل المتوسط ، الذي هو أقل من ٢٤ ساعة بحكم الطبيعة ، يشكل الحد المطلق للتعويض عن تناقص الرأسمال المتغير بزيادة معدل القيمة الزائدة ، أو عن تناقص عدد العمال المستغَلين برفع درجة استغلال قوة العمل . وهذا القانون الثاني الجلي الوضوح لدرجة اللمس هام بالنسبة لتفسير الكثير من الظواهر الناجمة عن ميل الرأسمال الذي سنتكلم عنه فيما بعد ، أي الميل لأن يقلص اكثر ما يمكن عدد العمال الذين يشغّلهم أو أن يقلّص قسمه المكوّن المتغير الذي يجري تحويله الى قوة عمل ، الأمر الذي يتناقض مع ميله الآخر ، أي الميل الى انتاج اكبر حجم ممكن من القيمة الزائدة . وعلى العكس . اذا ازدادت كتلة قوى العمل المستخدمة ، أو ازداد مقدار الرأسمال المتغير ، ولكن ليس بنسبة تناقص معدل القيمة الزائدة ، فان حجم القيمة الزائدة المنتَجة ينخفض .

وينجم القانون الثالث من تحديد حجم القيمة الزائدة المنتَجة بعاملين اثنين هما : معدل القيمة الزائدة ومقدار الرأسمال المتغير الموظف . فاذا كان معلوماً معدل القيمة الزائدة أو درجة استغلال قوة العمل ، وقيمة قوة العمل أو مقدار وقت العمل الضروري ، فيغدو من الواضح بحد ذاته أنه كلما ازداد الرأسمال المتغير ازداد حجم القيمة المنتَجة والقيمة الزائدة . واذا كان معلوماً حد يوم العمل ، وكذلك حد قسمه المكوّن الضروري ، فمن الواضح أن حجم القيمة والقيمة الزائدة ، الذي ينتجه رأسمالي منفرد ، يتوقف حصراً على حجم العمل الذي يحرّكه . أما حجم العمل الذي يحرّكه فهو يتوقف في ظل هذه الافتراضات على حجم قوة العمل ، أو على عدد العمال الذين يستغلهم ، علماً بأن هذا العدد يتحدد بدوره بمقدار الرأسمال المتغير الذي يوظفه هذا الرأسمالي . اذن ، في ظل المعدل المعني للقيمة الزائدة وفي ظل

القيمة المعنية لقوة العمل فان أحجام القيمة الزائدة المنتَجة تتناسب طردياً مع مقادير الرساميل المتغيرة الموظفة . ولكننا نعرف الآن أن الرأسمالي يقسم رأسماله الى قسمين . القسم الأول ينفقه على وسائل الانتاج . وهذا هو القسم الثابت من رأسماله . ويحوّل القسم الآخر الى قوة عمل حية . وهذا القسم يشكل رأسماله المتغير . وعلى قاعدة أسلوب انتاج واحد بالذات يقوم في فروع الانتاج المختلفة تقسيم مختلف للرأسمال الى القسمين المكوّنين الثابت والمتغير . وفي داخل فرع انتاجي واحد بالذات تتغير هذه النسبة مع تغير الأساس التكنيكي والتركيب الاجتماعي لعملية الانتاج. ولكن مهما كانت نسبة انقسام الرأسمال المعني الى القسمين المكونين الثابت والمتغير ، وسواء كانت نسبة الثاني الى الأول ١ : ٢ أو ١ : ١٠ أو ١ : س ، فان هذا لا يمس اطلاقاً القانون الذي صغناه لتوّنا ، وذلك لأن قيمة الرأسمال الثابت ، طبقاً للتحليل السابق ، على الرغم من أنها تظهر من جديد في قيمة الناتج الا أنها لا تدخل في القيمة المخلوقة مجدداً . فمن أجل استخدام ١٠٠٠ غزّال يتطلب الأمر بطبيعة الحال كمية من المادة الخام والمغازل والخ اكبر مما لاستخدام ١٠٠ غزّال . ولكن سواء ازدادت قيمة وسائل الانتاج الاضافية هذه أم انخفضت أم بقيت ثابتة ، وسواء كانت كبيرة أم صغيرة ، فانها لا تمارس في أية حالة من الحالات أي تأثير على عملية ازدياد القيمة المتحققة بواسطة قوى العمل التي تحرك وسائل الانتاج هذه . وبالتالي فان القانون المدوَّن أعلاه يتخذ الشكل التالي : عندما تكون القيمة معينة ودرجة الاستغلال واحدة لقوة العمل فان أحجام القيمة والقيمة الزائدة التي تنتجها رساميل مختلفة تتناسب طرداً مع مقادير الأقسام المكوّنة المتغيرة لهذه الرساميل ، أي مع أقسامها المكوّنة المحولة الى قوة عمل حية .

وهذا القانون يتناقض بصورة جلية مع كل التجربة القائمة على أساس المظهر الخارجي للظواهر . فكل انسان يعرف أن صاحب فابريكة غزل القطن الذي يستخدم ، من حيث النسبة المئوية الى كل الرأسمال المستخدم ، رأسمالاً ثابتاً كبيراً نسبياً ورأسمالاً متغيراً صغيراً نسبياً ، لا يحصل من ذلك على ربح أقل أو قيمة زائدة أقل من صاحب المخبز الذي يحرّك رأسمالاً متغيراً كبيراً نسبياً ورأسمالاً ثابتاً صغيراً نسبياً . ومن أجل حل هذا التناقض الظاهري يتطلب الأمر الكثير أيضاً من الحلقات الوسيطة كما يتطلب الأمر في الجبر الأولي الكثير من الحلقات الوسيطة لفهم أن $\frac{\text{صفر}}{\text{صفر}}$ يمكن ان تمثّل مقداراً فعلياً . وعلى الرغم من أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لم يصغ أبداً هذا القانون الا أنه يتمسك به بصورة غريزية لأن هذا القانون هو بشكل عام عبارة عن نتيجة حتمية لقانون القيمة . ويحاول الاقتصاد السياسي الكلاسيكي انقاذه من تناقضات الظاهرة بواسطة التجريد القسري . وسنرى فيما بعد* كيف أن مدرسة ريكاردو زلت قدمها عند حجر العثرة هذا . أما الاقتصاد السياسي المبتذل الذي « لم يتعلم شيئاً بالفعل » (١١١) فانه يتمسك هنا ، كما في كل مكان آخر ، بالمظهر الخارجي للظاهرة خلافاً لقانون الظاهرة. وهو يظن، على عكس سبينوزا ، أن « الجهل أساس كاف » (١١٢).

ان العمل الذي يحركه من يوم الى آخر الرأسمال الاجمالي للمجتمع يمكن اعتباره يوم عمل واحداً وحيداً . فاذا كان عدد العمال مليوناً واحداً على سبيل المثال ، وكان يوم العمل المتوسط للعامل يتألف من ١٠ ساعات ، فان يوم العمل الاجتماعي يتألف من ١٠ ملايين ساعة . وفي حالة كون طول يوم العمل هذا معلوماً ــ سواء كانت حدوده تتعين

* سيرد الكلام عن ذلك بتفصيل اكبر في « الكتاب الرابع » .

بالشروط الجسدية أم الاجتماعية ــ فلا يمكن زيادة حجم القيمة الزائدة الا بواسطة زيادة عدد العمال ، أي السكان العاملين . وتشكل زيادة السكان هنا الحد الرياضي لانتاج القيمة الزائدة من قبل الرأسمال الاجتماعي الاجمالي . وعلى العكس . ففي حالة كون عدد السكان معلوماً فان هذا الحد يتعين بالتطويل الممكن ليوم العمل* . وسنرى في الفصل التالي أن هذا القانون لا يتسم بأهمية الا بالنسبة لذلك الشكل من القيمة الزائدة الذي عالجناه حتى الآن .

ينجم عن المعالجة السابقة لانتاج القيمة الزائدة أن ليس كل مبلغ اعتباطي من النقود أو القيمة يمكن تحويله الى رأسمال ، بل على العكس فالمقدمة لهذا التحويل هي حد أدنى معين من النقود أو القيم التبادلية في يدي مالك نقود أو بضائع منفرد . والحد الأدنى من الرأسمال المتغير هو سعر تكاليف قوة عمل واحدة تستخدم من يوم الى يوم على مدى سنة بكاملها بهدف استخلاص القيمة الزائدة . فلو أنه كانت لدى العامل وسائل انتاج خاصة به ، ولو أنه قنع بحياة العامل ، لكان من الكافي بالنسبة له وقت العمل الضروري لتجديد انتاج وسائل معيشته ، وليكن ذلك ٨ ساعات في اليوم . وبالتالي ، لاقتضى الأمر أن تكون لديه وسائل انتاج لثماني ساعات عمل فقط . وعلى العكس ، فالرأسمالي الذي يرغم العامل على أن ينفذ ، ما عدا هذه الساعات الثماني ، ٤ ساعات من العمل الزائد مثلاً ، يحتاج الى مبلغ نقدي اضافي لاقتناء

---

* « ان عمل المجتمع ، أي الوقت المستخدم في الاقتصاد ، هو مقدار معلوم ، وليكن ١٠ ساعات في اليوم لكل واحد من مليون ساكن أو عشرة ملايين ساعة ... وان للرأسمال حداً للازدياد . ومن الممكن بلوغ هذا الحد في كل فترة معلومة بواسطة استخدام مجمل الوقت الموجود تحت التصرف من أجل الاستخدام المنتج » («An Essay on the Political Economy of Nations». London, 1821, p. 47, 49).

وسائل انتاج اضافية . ولكنه كان سيضطر بموجب افتراضنا لأن يستخدم عاملين اثنين من أجل أن يعيش بالقيمة الزائدة التي يستملكها يومياً على ذاك النحو الذي يعيش به العامل ، أي امتلاك امكانية تلبية حاجاته الضرورية . ولكان الهدف من انتاجه في هذه الحالة هو مجرد الحفاظ على الحياة وليس ازدياد الثروة ؛ ولكن هذا الأخير انما هو ما يُفترض في ظل الانتاج الرأسمالي . ومن أجل أن يعيش أفضل من العامل العادي بمرتين فقط وأن يحول من جديد الى رأسمال نصف القيمة الزائدة المنتَجة لكان عليه أن يزيد مع عدد العمال الحد الأدنى للرأسمال الموظف الى ثماني مرات . وبالطبع يمكنه ، على غرار عامله ، أن يشتغل بيديه في عملية الانتاج مباشرة ولكنه سيصبح عندئذ شيئاً ما وسطاً بين الرأسمالي والعامل ، سيصبح « رب عمل صغيرا » . والمستوى المعين للانتاج الرأسمالي يتطلب أن يستطيع الرأسمالي استخدام كل الوقت الذي يؤدي في خلاله وظيفة الرأسمالي ، أي وظيفة الرأسمال المشخص ، من أجل استملاك عمل الغير ، وبالتالي من أجل الاشراف عليه وبيع منتجات هذا العمل * . وكانت الطوائف المهنية القروسطية تسعى لأن تعرقل

---

* « ليس بامكان المزارع أن يعتمد على عمله الخاص ، ولكنه اذا فعل ذلك فانني أقرر أنه يخسر من جراء ذلك . ويجب أن يتركز شغله في الرقابة العامة على كل شيء : فتجب الرقابة على الدارس والا فان أجرة هذا الأخير ستذهب أدراج الرياح اذ أن الحبوب لن تدرس بالعناية ؛ وعليه أن يراقب حصاد حبوبه وعشبه والخ ؛ ويجب عليه أن يتفحص باستمرار حالة الأسيجة ؛ ويتوجب عليه الاهتمام بألا تقع أية اهمالات ، وهي حتمية اذا كان مقيداً بمكان واحد فقط » ([J. *Arbuthnot*.] «An Inquiry into the Connection between the present Price of Provisions, and the Size of Farms etc.». By a Farmer. London, 1773, p. 12). ان هذا المؤلف ممتع جداً . فبه يمكن دراسة أصل « المزارع-الرأسمالي » أو « المزارع- التاجر » ، كما هو مسمى هنا مباشرة ، وسماع تبجحه أمام « المزارع الصغير » الذي يكافح في حقيقة الأمر من أجل وسائل المعيشة . « ان طبقة الرأسماليين تتحرر ، جزئياً في البداية وبالكامل في نهاية المطاف ، من ضرورة العمل

بالعنف تحول المعلّم الحرفي الى رأسمالي ، وذلك عن طريق تحديد عدد العمال الذين يسمح لمعلّم واحد بتشغيلهم لديه بالحد الأقصى الضئيل جداً . وان مالك النقود أو البضائع لا يتحول الى رأسمالي فعلاً الا عندما يتجاوز المبلغ الأدنى الموظف في الانتاج الى درجة بعيدة الحد الأقصى القروسطي . وهنا ، كما في العلوم الطبيعية ، تتأكد صحة ذلك القانون الذي اكتشفه هيغل في كتابه « المنطق » من أن التغيرات الكمية البحتة تتحول عند درجة معينة الى اختلافات كيفية * .

ان ذلك القدر الادنى من القيمة ، الذي يجب لمالك نقود أو بضائع منفرد أن يمتلكه ليتحول الى رأسمالي ، يتغير في مختلف درجات تطور الانتاج الرأسمالي ، علماً بأنه يختلف عند درجة معينة من التطور في مختلف مجالات الانتاج تبعاً لظروفها التكنيكية المتميزة . وتتطلب بعض فروع الانتاج منذ بداية الانتاج الرأسمالي حداً أدنى من الرأسمال لا يملكه في ذلك الوقت أفراد منفردون . وهذا ما يستدعي من جهة أولى

الجسدي» («Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations». By the Rev. *Richard Jones*. Hertford, 1852, Lecture III, p. 39).

* ان النظرية الجزيئية المعتمدة في الكيمياء الحديثة ، والتي تطورت علمياً للمرة الأولى على أيدي لوران وجيرار ، تقوم على أساس هذا القانون بالذات . [اضافة للطبعة الثالثة . من أجل ايضاح هذه الملاحظة الغامضة نوعاً ما بالنسبة لغير الكيماويين نشير الى أن المؤلف يتحدث هنا عن المركبات الكربونية التي سماها جيرار للمرة الأولى عام ١٨٤٣ بـ « السلاسل المتماثلة » التي تملك كل منها صيغتها الجبرية الخاصة . مثال ذلك سلسلة البارافينات : $C_nH_{2n}+2$؛ وسلسلة الكحولات العادية : $C_nH_{2n}+O_2$؛ وسلسلة الحوامض الدهنية العادية : $C_nH_{2n}O_2$ والكثير غيرها . وفي الأمثلة التي أوردناها نحصل في كل مرة على جسم مختلف من الناحية الكيفية بواسطة الاضافة الكمية البسيطة من CH_2 الى الصيغة الجزيئية. أما ما يتعلق بمساهمة لوران وجيرار في تقرير هذا الواقع الهام، تلك المساهمة التي بالغ بها ماركس، فقارن: *Kopp*. «Entwicklung der Chemie». München, 1873, S. 709, 716 *Schorlemmer*. «Rise and Development of Organic Chemistry». London, 1879, p. 54, ف . ا.] .

اسكوتلندا الغربية وأجلها قدراً ، شركة كارلايل وابنائه وشركاه القائمة منذ عام ١٧٥٢ والتي تترأسها أسرة واحدة بالذات من جيل الى آخر » ، ان هذا الجنتلمان المفرط الثقافة كتب في « Glasgow Daily Mail » بتاريخ ٢٥ نيسان (أبريل) عام ١٨٤٩ رسالة * بعنوان «Relaissystem» نجد فيها في جملة ما نجد الموضع التالي الساذج الى حد الضحك :

«لننظر في تلك المآسي التي تنجم عن تقليص وقت العمل من ١٢ الى ١٠ ساعات ... انها «تنحصر» في أفدح الضرر بالنسبة لآفاق وملكية صاحب الفابريكة . فاذا كان» (أي «أيديه») «يعمل ١٢ ساعة ، بينما سيعمل في المستقبل ١٠ ساعات فقط ، فان كل ١٢ ماكينة أو مغزلا في مؤسسته ستتقلص الى ١٠ («then every 12 machines or spindles, in his establishment, shrink to 10») واذا أراد أن يبيع فابريكته فان الماكينات والمغازل ستقدر كعشر فقط ، وبذلك ستفقد كل فابريكة في جميع أرجاء البلد سدس قيمتها» **.

في هذا الرأس الرأسمالي المتوارث من اسكوتلندا الغربية تندمج قيمة وسائل الانتاج - المغازل والخ - مع ميزة ازديادها التلقائي الرأسمالية ، أو ابتلاعها يومياً لكمية معلومة من عمل الآخرين المجاني ، اندماجاً وثيقاً بحيث أن رئيس شركة كارلايل وشركاه يتوهم فعلاً أنه عند بيع الفابريكة يدفعون له ليس قيمة المغازل وحسب بل ، وعلاوة على ذلك ، ازدياد قيمتها أيضاً ، ليس العمل الذي تتضمنه والضروري لانتاج مغازل من هذا النوع ذاته وحسب ، بل وأيضاً العمل الزائد الذي يُمتص بواسطتها يومياً من الاسكوتلنديين الغربيين البواسل في بيسلي ؛ ولهذا السبب بالذات ، كما يظن ، سينخفض مع تقليص يوم العمل بساعتين سعر كل ١٢ ماكينة غزل الى حدود سعر ١٠ ماكينات !

---

* «Reports of Insp. of Fact. for 30th April 1849», p. 59

** «Reports of Insp. of Fact. for 30th April 1849», p. 60 ان مفتش الفبارك ستيوارت وهو اسكوتلندي ومفتون تماماً ، خلافاً لمفتشي الفبارك الانكليز ، بنمط التفكير الرأسمالي ، يقول صراحة ان هذه الرسالة ، التي أدرجها في تقريره ، « هي أنفع افادة قدمها في يوم ما أحد أصحاب الفبارك الذين يستخدمون «Relaissystem» ، وتهدف على وجه الخصوص الى ازالة الأوهام والاعتراضات على هذا النظام » .

القسم الرابع

انتاج القيمة الزائدة النسبية

الفصل العاشر

مفهوم القيمة الزائدة النسبية

ان ذلك القسم من يوم العمل ، الذي لا ينتج سوى معادل قيمة قوة العمل التي يدفعها الرأسمال ، قد اعتبرناه حتى الآن مقداراً ثابتاً ، وهو بالفعل مقدار ثابت في ظل ظروف الانتاج المعينة عند درجة معينة من التطور الاقتصادي للمجتمع . وعلاوة على وقت العمل الضروري هذا بامكان العامل أن يعمل ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ والخ ساعات . ويتوقف على أبعاد هذا التطويل معدل القيمة الزائدة ومقدار يوم العمل . وهكذا ، اذا كان وقت العمل الضروري يعتبر ثابتاً فان يوم العمل بمجمله هو ، على العكس ، مقدار متغير . ولنفترض الآن أننا نعلم طول يوم العمل الاجمالي وكذلك انقسامه الى العمل الضروري والعمل الزائد . وعلى سبيل المثال ليكن الخط أ ج ، أــــب ــج ، يمثل يوم عمل من ١٢ ساعة ، والمقطع أ ب يمثل عشر ساعات من العمل الضروري ، والمقطع ب ج يمثل ساعتين من العمل الزائد . وينبثق سؤال : على أي نحو يمكن زيادة انتاج القيمة الزائدة ، وبكلمات أخرى على أي نحو يمكن تطويل العمل الزائد بدون أي تطويل لاحق لـ أ ج أو بصورة مستقلة عن أي تطويل لاحق لـ أ ج ؟

على الرغم من أن حدود يوم العمل أ ج معطاة فيمكن، على ما

اسكوتلندا الغربية وأجلها قدراً ، شركة كارلايل وابنائه وشركاه القائمة منذ عام ١٧٥٢ والتي تترأسها أسرة واحدة بالذات من جيل الى آخر » ، ان هذا الجنتلمان المفرط الثقافة كتب في « Glasgow Daily Mail » بتاريخ ٢٥ نيسان (أبريل) عام ١٨٤٩ رسالة * بعنوان «Relaissystem» نجد فيها في جملة ما نجد الموضع التالي الساذج الى حد الضحك :

«لننظر في تلك المآسي التي تنجم عن تقليص وقت العمل من ١٢ الى ١٠ ساعات ... انها «تنحصر» في أفدح الضرر بالنسبة لآفاق وملكية صاحب الفابريكة . فاذا كان» (أي «أيديه») «يعمل ١٢ ساعة ، بينما سيعمل في المستقبل ١٠ ساعات فقط ، فان كل ١٢ ماكينة أو مغزلا في مؤسسته ستتقلص الى ١٠ («then every 12 machines or spindles, in his establishment, shrink to 10») واذا أراد أن يبيع فابريكته فان الماكينات والمغازل ستقدر كعشر فقط، وبذلك ستفقد كل فابريكة في جميع أرجاء البلد سدس قيمتها» **.

في هذا الرأس الرأسمالي المتوارث من اسكوتلندا الغربية تندمج قيمة وسائل الانتاج — المغازل والخ — مع ميزة ازديادها التلقائي الرأسمالية، أو ابتلاعها يومياً لكمية معلومة من عمل الآخرين المجاني ، اندماجاً وثيقاً بحيث أن رئيس شركة كارلايل وشركاه يتوهم فعلاً أنه عند بيع الفابريكة يدفعون له ليس قيمة المغازل وحسب بل ، وعلاوة على ذلك ، ازدياد قيمتها أيضاً ، ليس العمل الذي تتضمنه والضروري لانتاج مغازل من هذا النوع ذاته وحسب ، بل وأيضاً العمل الزائد الذي يُمتص بواسطتها يومياً من الاسكوتلنديين الغربيين البواسل في بيسلي ؛ ولهذا السبب بالذات ، كما يظن ، سينخفض مع تقليص يوم العمل بساعتين سعر كل ١٢ ماكينة غزل الى حدود سعر ١٠ ماكينات !

* «Reports of Insp. of Fact. for 30th April 1849», p. 59

** «Reports of Insp. of Fact. for 30th April 1849», p. 60 ان مفتش الفبارك ستيوارت وهو اسكوتلندي ومفتون تماماً ، خلافاً لمفتشي الفبارك الانكليز ، بنمط التفكير الرأسمالي ، يقول صراحة ان هذه الرسالة ، التي أدرجها في تقريره ، « هي أنفع افادة قدمها في يوم ما أحد أصحاب الفبارك الذين يستخدمون «Relaissystem»، وتهدف على وجه الخصوص الى ازالة الأوهام والاعتراضات على هذا النظام » .

القسم الرابع

انتاج القيمة الزائدة النسبية

الفصل العاشر

مفهوم القيمة الزائدة النسبية

ان ذلك القسم من يوم العمل ، الذي لا ينتج سوى معادل قيمة قوة العمل التي يدفعها الرأسمال ، قد اعتبرناه حتى الآن مقداراً ثابتاً ، وهو بالفعل مقدار ثابت في ظل ظروف الانتاج المعينة عند درجة معينة من التطور الاقتصادي للمجتمع . وعلاوة على وقت العمل الضروري هذا بامكان العامل أن يعمل ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ والخ ساعات . ويتوقف على أبعاد هذا التطويل معدل القيمة الزائدة ومقدار يوم العمل . وهكذا ، اذا كان وقت العمل الضروري يعتبر ثابتاً فان يوم العمل بمجمله هو ، على العكس ، مقدار متغير . ولنفترض الآن أننا نعلم طول يوم العمل الاجمالي وكذلك انقسامه الى العمل الضروري والعمل الزائد . وعلى سبيل المثال ليكن الخط أ ج ، أ‍ـــــب‍ـج ، يمثل يوم عمل من ١٢ ساعة ، والمقطع أ ب يمثل عشر ساعات من العمل الضروري ، والمقطع ب ج يمثل ساعتين من العمل الزائد . وينبثق سؤال : على أي نحو يمكن زيادة انتاج القيمة الزائدة ، وبكلمات أخرى على أي نحو يمكن تطويل العمل الزائد بدون أي تطويل لاحق لـ أ ج أو بصورة مستقلة عن أي تطويل لاحق لـ أ ج ؟

على الرغم من أن حدود يوم العمل أ ج معطاة فيمكن، على ما

يبدو ، تطويل ب ج ان لم يكن بواسطة التمدد الى ما وراء نقطة ج النهائية
التي تعتبر في الوقت نفسه النقطة النهائية ليوم العمل أ ج ، فبواسطة ازاحة
نقطة البداية ب في الاتجاه المعاكس ، أي باتجاه أ . وليكن المقطع
بَ ــ ب في الخط أ ـــــ بَ ــ ب ــ ج مساوياً لنصف ب ج
أي أنه يعادل ساعة عمل واحدة . واذا افترضنا الآن أن النقطة ب في
يوم العمل المتألف من ١٢ ساعة أ ج تزاح الى النقطة بَ ، فان ب ج
يتمدد الى أبعاد بَ ج ، ويزداد العمل الزائد الى النصف ، أي من ساعتين
الى ثلاث ساعات ، علماً بأن يوم العمل يبقى متألفاً من ١٢ ساعة
كالسابق . ولكن من الواضح أنه يستحيل هذا التمدد للعمل الزائد من
ب ج الى بَ ج ، من ساعتين الى ثلاث ساعات ، بدون تقلص العمل
الضروري في الوقت ذاته من أ ب الى أ بَ ، من ١٠ الى ٩ ساعات
ولكان تطويل العمل الزائد قد تناسب في هذه الحالة مع تقليص العمل
الضروري ، أو أن ذلك القسم من وقت العمل الذي كان العامل يستخدم
حتى الآن لنفسه في الواقع يجب أن يتحول الى وقت عمل ينفق لصالح
الرأسمالي . ولكان قد تعرض للتغير في هذه الحالة ليس طول يوم العمل
بل تلك النسبة التي ينقسم بها يوم العمل الى عمل ضروري وعمل زائد

وجليّ من جهة أخرى أن مقدار العمل الزائد نفسه يصبح معلوم
عندما يكون معلوماً طول يوم العمل وقيمة قوة العمل . وان قيمة قوة العمل
أي وقت العمل الضروري لانتاجها ، تعيّن وقت العمل الضروري
لتجديد انتاج قيمتها . فاذا كان يُعبّر عن ساعة عمل واحدة بكمية
من الذهب تعادل نصف شلن ، أو ٦ بنسات ، واذا كانت قيمة اليوم
الواحد لقوة العمل تبلغ ٥ شلنات ، فيجب على العامل أن يعمل عشر
ساعات يومياً ليعوض عن قيمة اليوم الواحد لقوة عمله التي دفعها له
الرأسمال ، أو لينتج معادلاً لقيمة وسائل المعيشة الضرورية له يومياً

وان قيمة قوة عمله * معطاة في قيمة وسائل المعيشة هذه ، وان مقدار الوقت الضروري له معطى في قيمة قوة عمله . ولكن الحصول على مقدار العمل الزائد يتم عن طريق طرح وقت العمل الضروري من يوم العمل بمجمله . وعند طرح عشر ساعات من اثنتي عشرة ساعة تبقى ساعتان ، وليس من المفهوم ، بموجب الشروط المعنية ، كيف يمكن زيادة العمل الزائد خارج حدود هاتين الساعتين . وبطبيعة الحال يمكن للرأسمالي أن يدفع للعامل بدلاً من الخمس شلنات ٤ شلنات و٦ بنسات فقط وحتى أقل . ومن أجل تجديد انتاج هذه القيمة البالغة ٤ شلنات و ٦ بنسات تكفي ٩ ساعات عمل ، وهكذا يمكن أن تبلغ حصة العمل الزائد الآن من أصل يوم العمل المتألف من ١٢ ساعة ثلاث ساعات بدلاً من ساعتين ، أما القيمة الزائدة نفسها فترتفع من شلن واحد الى شلن و٦ بنسات . ولكن لا يمكن التوصل الى مثل هذه النتيجة الا بواسطة تخفيض أجرة العامل الى ما دون قيمة قوة عمله . وهو ، اذ يملك ٤

---

* تتعين قيمة الأجرة اليومية المتوسطة بما يحتاج اليه العامل « من أجل العيش والعمل والتكاثر » (*William Petty*. «Political Anatomy of Ireland, 1672», p. 64). « ان سعر العمل يتألف دائماً من سعر وسائل المعيشة » . ولا يحصل العامل على الأجرة الواجبة ، « اذا ... كانت الأجرة التي يحصل عليها العامل لا تتيح له امكانية أن يعيل ، بما يتناسب مع منزلته ووضعه المتدنيين كعامل ، أسرة كالتي غالباً ما يملك الكثيرون منهم مثلها » (*J. Vanderlint* ، المؤلف المذكور ، ص ١٥) . « ان العامل البسيط ، الذي ليس لديه سوى اليدين والمهارة في العمل ، لا يملك الا بقدر ما يحصل عليه من بيع عمله للآخرين ... في جميع فروع العمل يجب أن تتعين أجرة العامل ، وهي تتعين فعلا ، بما هو ضروري له حتماً للحفاظ على الحياة » (*Turgot*. «Réflexions sur la Formation et la Distribution des Richesses». «Oeuvres», éd. Daire, t. I, p. 10). «ان سعر وسائل المعيشة هو في الواقع قيمة انتاج العمل » (*Malthus*. «Inquiry into the Nature and Progress of Rent and the Principles by which it is regulated». London, 1815, p. 48 الملاحظة) .

شلنات و٦ بنسات فقط ينتجها في خلال ٩ ساعات ، يتمتع بكمي
من وسائل المعيشة تقل بنسبة ١/١٠ عن السابق ، وبالتالي لا يحدث
تجديد انتاج قوة عمله الا بصورة منقوصة . وفي هذه الحالة لا يمكن
تطويل العمل الزائد الا عن طريق خرق حدوده العادية ، ولا يمكن
توسيع مجاله الا بواسطة اغتصاب قسم من وقت العمل الضروري
وعلى الرغم من أن هذه الطريقة لزيادة العمل الزائد تضطلع بدور ها
جداً في الحركة الفعلية للأجور ، الا أنه يجب استثناؤها هنا حيث أن
جميع البضائع ، بموجب افتراضنا ـ وبالتالي قوة العمل أيضاً ـ تباع
وتشرى بقيمتها الكاملة . وبما أننا قد افترضنا ذلك فان سبب تخفيض
وقت العمل الضروري لانتاج قوة العمل أو لتجديد انتاج قيمتها يمكن
أن يكون ليس تخفيض أجرة العامل الى ما دون قيمة قوة عمله ، بل فقط
تخفيض هذه القيمة نفسها . وفي حالة الطول المعني ليوم العمل يجري
ازدياد العمل الزائد نتيجة لتقليص وقت العمل الضروري وليس على
العكس : تقليص وقت العمل الضروري نتيجة لازدياد العمل الزائد
ومن أجل أن يتناقص وقت العمل الضروري في مثالنا بنسبة ١/١٠
أي من ١٠ الى ٩ ساعات ، وبالتالي من أجل أن يزداد العمل الزائد
من ساعتين الى ثلاث ساعات ، لا بد من التخفيض الفعلي لقيمة قوة
العمل بنسبة ١/١٠ .

ولكن مثل هذا التخفيض لقيمة قوة العمل بنسبة العُشر يفترض بدور
أن تلك الكمية نفسها من وسائل المعيشة التي كانت تُنتَج سابقاً في
خلال ١٠ ساعات ، تنتج الآن في خلال ٩ ساعات . الا أن هذ
يستحيل بدون زيادة قوة العمل المنتجة . وليكن مثلاً بامكان الحذا
أن يصنع بواسطة وسائل انتاج معينة زوجاً واحداً من الأحذية في خلا
يوم عمل يتألف من ١٢ ساعة . ولكي يستطيع صنع زوجين من الأحذ

خلال هذه الفترة نفسها يجب أن تتضاعف قوة عمله المنتجة ، ولكنها لا يمكن أن تتضاعف بدون تغير وسائل أو أساليب عمله أو هذه وتلك معاً . وبالتالي يجب أن تحدث ثورة في الظروف الانتاجية لعمله ، أي في أسلوب انتاجه ، ولذا في عملية العمل نفسها أيضاً . ونقصد برفع قوة العمل المنتجة هنا أي تغير على العموم في عملية العمل يؤدي الى تقليص وقت العمل الضروري اجتماعياً لانتاج البضاعة المعنية ، بحيث أن كمية أقل من العمل تكتسب المقدرة على انتاج كمية اكبر من القيمة الاستعمالية* . وهكذا ، اذا كنا عند دراسة انتاج القيمة الزائدة في شكلها الذي عالجناها به حتى الآن قد افترضنا أن أسلوب الانتاج هو شيء معطى ، فالآن من أجل فهم انتاج القيمة الزائدة عن طريق تحويل العمل الضروري الى عمل زائد ، لا يكفي اطلاقاً افتراض أن الرأسمال يستحوذ على عملية العمل بشكلها القائم والموروث تاريخياً ولا يفعل سوى زيادة طولها[1] . لا بد من انقلاب في الظروف التكنيكية والاجتماعية لعملية العمل ، وبالتالي في أسلوب الانتاج نفسه لكي ترتفع قوة العمل المنتجة وتنخفض قيمة قوة العمل ، نتيجة لارتفاع قوة العمل المنتجة ، ويتقلص بذلك قسم يوم العمل الضروري لتجديد انتاج هذه القيمة .

انني أسمي القيمة الزائدة المنتَجة عن طريق تطويل يوم العمل بالقيمة الزائدة المطلقة . وعلى العكس ، أسمي بالقيمة الزائدة النسبية

---

* « في مجرى اتقان الحرف تنحصر القضية في اكتشاف أساليب جديدة يمكن بفضلها تنفيذ العمل المعين بعدد أقل من الناس أو (والأمر نفسه) في زمن أقصر من السابق » (*Galiani*، المؤلف المذكور ، ص ١٥٨ ، ١٥٩) . « ان التوفير في تكاليف الانتاج لا يمكن أن يكون شيئاً آخر سوى التوفير في كمية العمل المستخدمة للانتاج » (*Sismondi*. «Études etc.», t. I, p. 22).

تلك القيمة الزائدة التي تنجم عن تقليص وقت العمل الضروري وما يتبعه من تغير التناسب بين مقداري كلا القسمين المكونين ليوم العمل .

ولكي تنخفض قيمة قوة العمل ينبغي أن يشمل رفع انتاجية العمل تلك الفروع من الصناعة التي تحدد منتجاتها قيمة قوة العمل ، أي اما التي أصبحت في عداد وسائل المعيشة العادية ، واما التي يمكنها حلول محل هذه الأخيرة . ولكن قيمة البضاعة تتحدد ليس بكمية ذلك العمل الذي يُكسِب البضاعة الشكل النهائي وحسب ، بل وأيضاً بكمية العمل الذي تتضمنه وسائل انتاج هذه البضاعة . مثلاً ، تتحدد قيمة الأحذية ليس بعمل الحذّاء وحسب ، بل وبقيمة الجلد والقطران والخيوط المقطرنة والخ . وبالتالي ، ان رفع قوة العمل المنتجة وما يناسب ذلك من ترخيص البضائع في تلك الفروع الصناعية التي تقدم العناصر الشيئية للرأسمال الثابت ، أي وسائل العمل ومواد العمل ، من أجل صنع وسائل المعيشة الضرورية ، يخفضان كذلك قيمة قوة العمل . وعلى العكس ، فان رفع القوة المنتجة في فروع الانتاج تلك التي لا تقدم لا وسائل المعيشة الضرورية ولا وسائل الانتاج من أجل صنعها ، يُبقي قيمة قوة العمل دون أي تغير .

وبالطبع ، ان ترخيص البضاعة لا يخفض قيمة قوة العمل الا pro tanto ، أي الا بما يتطابق مع القدر الذي تسهم به هذه البضاعة في تجديد انتاج قوة العمل . فالقميص مثلاً هو وسيلة معيشة ضرورية ، ولكنها وسيلة واحدة فقط من وسائل كثيرة . وان ترخيص هذه البضاعة لا يخفّض الا نفقات العامل على القمصان . ولكن المجموع العام لوسائل المعيشة الضرورية يتألف من بضائع مختلفة هي منتجات فروع صناعية متميزة ، وقيمة كل بضاعة منها تشكل على الدوام قسماً مناسباً

من قيمة قوة العمل . وهذه القيمة تتضاءل بتضاؤل وقت العمل الضروري لتجديد انتاجها الذي يعادل تقلصه العام مجموع تقلصاته في كافة فروع الانتاج المتميزة هذه . ونحن نعالج هذه النتيجة العامة هنا كما لو أنها نتيجة مباشرة وهدف مباشر في كل حالة على حدة . فعندما يقوم رأسمالي منفرد بترخيص بضاعته ، القمصان مثلاً ، عن طريق رفع قوة العمل المنتجة فلربما أنه لا يضع نصب عينيه اطلاقاً هدف تخفيض قيمة قوة العمل ، وبالتالي وقت العمل الضروري pro tanto ؛ ولكن بما أنه يساهم في هذه النتيجة في نهاية المطاف فانه يساهم في رفع المعدل العام للقيمة الزائدة * . ويجدر تمييز الميول العامة والضرورية للرأسمال عن أشكال تجليها .

ليس هنا المكان لأن نعالج بأية طريقة بالذات تتجلى القوانين الفطرية للانتاج الرأسمالي في الحركة الخارجية للرساميل ، وتفعل فعلها كقوانين ارغامية للمزاحمة ، ويعيها الرأسمالي المنفرد بصورة البواعث المحركة لنشاطه . ومن الواضح على أية حال أمر واحد : ان التحليل العلمي للمزاحمة لا يغدو ممكناً الا بعد معرفة الطبيعة الداخلية للرأسمال ، بالضبط تماماً كما أن الحركة المرئية للأجرام السماوية لا تغدو مفهومة الا بالنسبة لمن يعرف حركتها الفعلية ، ولكنها غير قابلة للادراك بالحواس . الا أنه من أجل فهم انتاج القيمة الزائدة النسبية وفقط على أساس نتائج تحليلنا التي تم بلوغها ، لا بد من الاشارة الى ما يلي :

اذا كان يُعبّر عن ساعة عمل واحدة بكمية من الذهب تعادل

---

* « عندما يضاعف صاحب الفابريكة الناتج الذي يحصل عليه وذلك عن طريق تحسين الماكينات ... فانه يربح (في نهاية المطاف) بقدر ما أنه يحصل بفضل ذلك على امكانية أن يكسو العامل بصورة أرخص ... وبقدر ما تتضاءل بالتالي حصة العامل من الناتج بكامله » (Ramsay ، المؤلف المذكور ، ص ١٦٨ ، ١٦٩) .

٦ بنسات ، أو $\frac{1}{2}$ شلن ، فسيتم في خلال يوم العمل المتألف من ١٢ ساعة انتاج قيمة تبلغ ٦ شلنات . لنفترض أنه يتم ، عند مستوى معيّن لقوة العمل المنتجة ، صنع ١٢ قطعة من البضاعة في خلال ساعات العمل الاثنتي عشرة هذه . ولتكن قيمة وسائل الانتاج، المادة الخام والخ، المستخدمة لكل قطعة من البضاعة تساوي ٦ بنسات . وفي ظل هذه الظروف ستساوي كل بضاعة لوحدها شلناً واحداً ، وبالضبط : ٦ بنسات قيمة وسائل الانتاج و٦ بنسات القيمة المنضمة اليها من جديد في أثناء الصنع . لنفترض الآن أن رأسمالياً ما يتمكن من مضاعفة قوة العمل المنتجة بحيث أنه ينتج في خلال يوم العمل المتألف من ١٢ ساعة ليس ١٢ قطعة ، بل ٢٤ قطعة بضاعة من هذا النوع . واذا بقيت قيمة وسائل الانتاج بلا تغير ، فان قيمة القطعة الواحدة من البضاعة تنخفض الآن الى ٩ بنسات ، وبالضبط : ٦ بنسات قيمة وسائل الانتاج و٣ بنسات قيمة يضمها من جديد العمل الأخير . وعلى الرغم من مضاعفة قوة العمل المنتجة فان يوم العمل يخلق الآن أيضاً ، كما في السابق ، قيمة جديدة بمبلغ ٦ شلنات ، الا أن هذه الأخيرة تتوزع على كمية من البضائع اكبر بمرتين . ولذا لا يصيب كلّ ناتج على حدة سوى $\frac{1}{24}$ بدلاً من $\frac{1}{12}$ من هذه القيمة العامة ، أي ٣ بنسات بدلاً من ٦ بنسات ، أو — والأمر نفسه — لا ينضم الآن الى وسائل الانتاج عند تحولها الى ناتج جاهز ، بالحساب الى كل قطعة ، سوى نصف ساعة عمل وليس ساعة كاملة كما كان في السابق . وان القيمة الفردية لهذه البضاعة هي الآن أدنى من قيمتها الاجتماعية ، أي أن البضاعة تكلف وقت عمل أقل مما تكلفه كتلة المنتجات الضخمة من النوع نفسه والمُنتَجة بموجب الشروط الاجتماعية المتوسطة . وتساوي قطعة البضاعة بالمتوسط شلناً واحداً ، أو أنها تمثل ساعتين من العمل الاجتماعي ؛ أما في ظل

أسلوب الانتاج الجديد فهي لا تساوي سوى ٩ بنسات ، أي أنها لا تتضمن الا ١ ١/٢ ساعة عمل . ولكن القيمة الفعلية للبضاعة ليست قيمتها الفردية بل قيمتها الاجتماعية ، أي أن القيمة الفعلية تقاس ليس بكمية وقت العمل التي اقتضتها البضاعة فعلاً من منتجها في الحالة المعنية ، بل بوقت العمل الضروري اجتماعياً لانتاج البضاعة . اذن ، اذا كان الرأسمالي الذي يستخدم الطريقة الجديدة يبيع بضاعته بقيمتها الاجتماعية بمبلغ شلن واحد ، فانما يبيعها بثلاثة بنسات أعلى من قيمتها الفردية ويحقق على هذا النحو قيمة زائدة اضافية بمبلغ ثلاثة بنسات . ومن جهة أخرى فان يوم العمل المتألف من ١٢ ساعة يتجلى بالنسبة اليه الآن في ٢٤ قطعة بضاعة بدلاً من الـ ١٢ قطعة السابقة . وبالتالي ، فمن أجل أن يبيع ناتج يوم عمل واحد لا بد له الآن من أن يزيد الى الضعف التصريف أو السوق لبضاعته . وفي حالة تساوي الظروف الأخرى لا يمكن لبضائعه ان تستحوذ لنفسها على سوق أوسع الا عن طريق انخفاض أسعارها . لذا سيبيعها الرأسمالي بأعلى من قيمتها الفردية ولكن بأخفض من قيمتها الاجتماعية ، بعشرة بنسات للقطعة مثلاً . وهكذا سيحصل على قيمة زائدة اضافية بمبلغ بنس واحد عن كل قطعة . وهذه العلاوة على القيمة الزائدة سيحصل عليها بغض النظر عما اذا كانت بضاعته في عداد وسائل المعيشة الضرورية أم لا ، وسواء أكانت تدخل أم لا تدخل كعنصر محدّد في القيمة العامة لقوة العمل ، اذن ، وبغض النظر عن هذا الظرف الأخير فان كل رأسمالي منفرد يهتم بترخيص البضاعة عن طريق رفع قوة العمل المنتجة .

ولكن حتى في هذه الحالة التي نعالجها فان الانتاج المتزايد للقيمة الزائدة ينجم عن تقليص وقت العمل الضروري وما يناسب ذلك من

تطويل العمل الزائد* . فليكن وقت العمل الضروري مساوياً ١٠ ساعات ، أو أن قيمة اليوم الواحد لقوة العمل تساوي ٥ شلنات ، والعمل الزائد يساوي ساعتين ، والقيمة الزائدة المنتَجة يومياً تساوي شلناً واحداً . ولكن صاحبنا الرأسمالي ينتج الآن ٢٤ قطعة بضاعة يبيعها بـ ١٠ بنسات للقطعة الواحدة ، أي يبيعها بـ ٢٠ شلناً فقط . وبما أن قيمة وسائل الانتاج تساوي ١٢ شلناً فان ١٤ ٢/٥ قطعة بضاعة تقتصر على التعويض عن الرأسمال الثابت الموظف . ويُعبّر عن يوم العمل المتألف من ١٢ ساعة في القطع ٩ ٣/٥ الباقية . وبما أن سعر قوة العمل ٥ شلنات ، ففي ٦ قطع بضاعة يُعبّر عن وقت العمل الضروري ، وفي ٣ ٣/٥ قطعة عن العمل الزائد . وان نسبة العمل الضروري الى العمل الزائد ، التي كانت في ظل الظروف الاجتماعية المتوسطة ٥ : ١ ، لا تبلغ الآن سوى ٥ : ٣ . ويمكن الحصول على تلك النتيجة ذاتها بالصورة التالية . ان قيمة ناتج يوم العمل المتألف من ١٢ ساعة = ٢٠ شلناً . منها ١٢ شلناً تصيب قيمة وسائل الانتاج التي تظهر من جديد فقط في قيمة الناتج . وبالتالي ، تبقى ٨ شلنات كتعبير نقدي عن القيمة التي يتمثل فيها يوم العمل . وهذا التعبير النقدي اكبر من التعبير النقدي عن العمل المتوسط اجتماعياً من النوع ذاته والذي لا يُعبّر عن ١٢ ساعة منه سوى بمبلغ ٦ شلنات . وان العمل ذا القوة المنتجة العالية بصورة استثنائية هو بمثابة عمل مركّب ،

---

* « ان الربح الذي يحصل عليه الشخص لا يتوقف على أنه يفرض سيادته على ناتج عمل الناس الآخرين ، بل على أنه يفرض سيادته على هذا العمل نفسه . واذا كان يستطيع بيع منتجاته بسعر أعلى ، بينما تبقى أجرة عماله بلا تغير ، فمن الواضح أنه يحصل على منفعة ... وعندها يكفي قسم أصغر مما انتجه ، من أجل تحريك هذا العمل ، وبالتالي يبقى القسم الاكبر له نفسه » ([*J Cazenove*] «Outlines of Political Economy». London, 1832, p. 49, 50).

أي أنه يخلق في فترات زمنية متساوية قيمة ذات مقدار اكبر مما يخلقه العمل الاجتماعي المتوسط من النوع ذاته . ولكن صاحبنا الرأسمالي لا يزال كالسابق يدفع ٥ شلنات فقط لقاء قيمة اليوم الواحد لقوة العمل . وبالتالي ، يتطلب الأمر بالنسبة للعامل الآن ٧ ½ ساعة فقط بدلاً من عشر ساعات سابقاً من أجل تجديد انتاج هذه القيمة . ولذلك ينمو عمله الزائد بـ ٢ ½ ساعة ، وتنمو القيمة الزائدة التي ينتجها من شلن واحد الى ٣ شلنات . وهكذا ، فان الرأسمالي الذي يستخدم أسلوب الانتاج المحسَّن يستملك بصورة العمل الزائد قسماً من يوم العمل اكبر مما يستملكه الرأسماليون الآخرون في الفرع الانتاجي نفسه . انه يقوم بصورة فردية بالشيء نفسه الذي يقوم به الرأسمال كله بشكل عام واجمالي عند انتاج القيمة الزائدة النسبية . ولكن من جهة أخرى فهذه القيمة الزائدة الاضافية تتلاشى ما ان ينتشر أسلوب الانتاج الجديد على النطاق العام ويتلاشى مع ذلك الفرق بين القيمة الفردية للبضاعة المنتَجة بصورة أرخص وبين قيمتها الاجتماعية . وان قانون تحديد القيمة بوقت العمل ، الذي يفرض نفسه على الرأسمالي الذي طبق طريقة الانتاج الجديدة بحيث يتوجب عليه بيع بضاعته دون قيمتها الاجتماعية ، ان هذا القانون نفسه بوصفه قانوناً ارغامياً للمزاحمة يرغم منافسي صاحبنا الرأسمالي على أن يطبقوا لديهم طريقة الانتاج الجديدة * . وهكذا ،

* « اذا كان جاري ، اذ ينتج اكثر بكمية أقل من العمل ، يستطيع أن يبيع بصورة أرخص ، فيتوجب علي السعي لأن أبيع بصورة رخيصة مثله . وهكذا ، فان أي اختراع أو أداة أو ماكينة تتيح تدبير الأمور بكمية أقل من الأيدي ، وتتيح بالتالي الانتاج بصورة أرخص ، تثير لدى الآخرين نوعاً ما من الضرورة والتنافس اما في استخدام مثل هذا الاختراع والأداة والماكينة ، واما في اختراع ما يشبهها بحيث يصبح الجميع في ظروف متساوية ولا يمتكن أحد من البيع أرخص من جاره » («The Advantages of East-India Trade to England». London, 1720, p. 67).

لا تمس كل هذه العملية المعدل العام للقيمة الزائدة الا عندما يشمل ازدياد قوة العمل المنتجة تلك الفروع الانتاجية ويرخّص بالتالي تلك البضائع التي تدخل في دائرة وسائل المعيشة الضرورية وتشكل لذلك عناصر لقيمة قوة العمل .

ان قيمة البضائع تتناسب عكسياً مع قوة العمل المنتجة . وينطبق ذلك على قيمة قوة العمل أيضاً لأنها تتحدد بقيم البضائع . وعلى العكس ، فالقيمة الزائدة النسبية تتناسب طردياً مع قوة العمل المنتجة . فهي ترتفع مع ارتفاع قوة العمل المنتجة وتهبط مع هبوطها . وان يوم العمل الاجتماعي المتوسط المتألف من ١٢ ساعة ينتج دائماً ، في حالة ثبات قيمة النقود ، قيمة جديدة واحدة بالذات بمبلغ ٦ شلنات مهما تكن نسبة انقسام مجموع القيمة هذا الى معادل لقيمة قوة العمل والقيمة الزائدة . ولكن اذا حدث بنتيجة ارتفاع قوة العمل المنتجة أن هبطت قيمة وسائل المعيشة اليومية ، وبالتالي قيمة اليوم الواحد لقوة العمل ، من ٥ الى ٣ شلنات ، فان القيمة الزائدة تنمو من شلن واحد الى ٣ شلنات . ومن أجل تجديد انتاج قيمة قوة العمل كان لا بد سابقاً من ١٠ ساعات عمل ، أما الآن فلا يتطلب الأمر سوى ٦ ساعات عمل . لقد تحررت أربع ساعات عمل يمكن ضمها الى مجال العمل الزائد . ومن هنا انما ينجم السعي الكامن والميل الدائم للرأسمال لأن يرفع قوة العمل المنتجة بهدف ترخيص البضائع ، وبواسطة ترخيص البضائع ترخيص العامل نفسه * .

---

* « بالنسبة ذاتها التي تنخفض بها نفقات العامل تنخفض أيضاً أجرته اذا لم تكن هناك في الوقت ذاته أية قيود للصناعة » («Considerations concerning taking off the Bounty on Corn exported etc.», London, 1753, p. 7). « تتطلب مصالح الصناعة والتجارة أن يكون الخبز وكل المواد الغذائية على العموم رخيصة قدر الامكان ؛ لأن ما يجعلها غالية انما يجعل العمل غالياً أيضاً ... وفي كل البلدان التي لا قيود للصناعة فيها

ان الرأسمالي الذي ينتج البضاعة عديم الاكتراث بالقيمة المطلقة بحد ذاتها لهذه البضاعة . فالرأسمالي لا يهتم الا بالقيمة الزائدة التي تتضمنها البضاعة والتي تتحقق عند بيعها . وان تحقيق القيمة الزائدة يفترض بحد ذاته التعويض عن القيمة الموظفة . وبما أن القيمة الزائدة النسبية تنمو بتناسب طردي مع نمو قوة العمل المنتجة ، في حين أن قيمة البضائع تهبط بنسبة معاكسة لهذا النمو ، — وبكلمات أخرى ، بما أن العملية الواحدة بعينها ترخّص البضائع وتزيد من القيمة الزائدة التي تتضمنها ، فبذلك انما يُحَل اللغز المتمثل في أن الرأسمالي ، الذي لا يهتم الا بانتاج القيمة التبادلية ، يسعى طيلة الوقت لتخفيض القيمة التبادلية لبضائعه ، — فهذا تناقض كان كينيه ، وهو أحد مؤسسي الاقتصاد السياسي ، يعذب به خصومه الذين لم يتمكنوا من اعطاء رد له بصدده .

يقول كينيه : «تعتقدون أنه كلما كان بالامكان التوفير اكثر على حساب النفقات والأعمال الباهظة التكاليف عند صنع المنتجات الصناعية دون الحاق الضرر بالانتاج ، فان هذا التوفير يكون اكثر نفعاً نظراً لأنه يقلل من سعر الناتج . وعلى الرغم من ذلك تظنون أن انتاج الثراء ، الذي ينجم عن عمل الصناعيين ، يكمن في زيادة القيمة التبادلية لمنتجاتهم»*.

وهكذا ، ان التوفير على حساب العمل**، الذي يتم بلوغه بفضل

يجب أن ينعكس سعر المواد الغذائية على سعر العمل . وهذا الأخير ينخفض دائماً عندما تصبح وسائل المعيشة الضرورية أرخص» (المصدر السابق ، ص ٣) . «تنخفض الأجرة بالنسبة ذاتها التي تنمو بها قوى الانتاج . والماكينات ترخص طبعاً وسائل المعيشة الضرورية ، الا أنها ترخص العمال أيضاً» («A Prize Essay on the comparative merits of Competition and Co-operation». London, 1834, p. 27).

* *Quesnay*. «Dialogues sur le Commerce et sur les Travaux des Artisans», p. 188, 189.

** «على هذا النحو يوفر هؤلاء المضاربون على حساب عمل العمال الذي كان عليهم أن يدفعوا مقابله» (*J. N. Bidaut*. «Du Monopole qui s'établit dans les arts industriels et le commerce». Paris, 1828, p. 13) «ان رب العمل سيجهد دائماً

انماء قوة العمل المنتجة ، لا يهدف اطلاقاً في ظل الانتاج الرأسمالي الى تقليص يوم العمل . وهذا التوفير لا يهدف الاّ الى تقليص وقت العمل الضروري لانتاج كمية معينة من البضائع . فاذا أخذ العامل ، نتيجة لارتفاع انتاجية عمله ، ينتج في خلال ساعة بضائع اكثر بعشر مرات من السابق مثلاً ، وبالتالي يستخدم لانتاج كل قطعة من البضائع وقت عمل أقل بعشر مرات ، فان ذلك لا يمنع ابداً من أنهم يرغمونه الآن أيضاً على العمل ١٢ ساعة في اليوم كما في السابق وعلى انتاج ١٢٠٠ قطعة بضاعة في خلال ١٢ ساعة بدلاً من ١٢٠ قطعة . ويمكن ليوم عمله أن يستطيل أيضاً بحيث أنه سينتج الآن في خلال ١٤ ساعة ١٤٠٠ قطعة والخ . لذلك فعند الاقتصاديين من شاكلة ماك.كولوخ ويور وسنيور et tutti quanti [وأشباههم] تقرأون على صفحة من الصفحات أنه يجب على العامل أن يكون شاكراً للرأسمال على انماء القوى المنتجة باعتبار أنه يقلّص وقت العمل الضروري ، بينما تقرأون على الصفحة التالية أنه يجب على العامل أن يبرهن على شكره هذا بعمله في المستقبل ١٥ ساعة في اليوم بدلا من ١٠ ساعات . وان انماء قوة العمل المنتجة يهدف في ظل الانتاج الرأسمالي الى تقليص ذلك القسم من يوم العمل الذي يجب على العامل في خلاله أن يعمل لنفسه ، وعن هذا الطريق بالذات تطويل القسم الآخر من يوم العمل الذي يعمل العامل في خلاله لصالح الرأسمالي مجاناً . أما الى أية درجة يمكن احراز هذه النتيجة بدون ترخيص البضائع فهذا ما يتكشف عند النظر في الطرائق الخاصة لانتاج القيمة الزائدة النسبية ، الأمر الذي ننتقل اليه الآن .

لتوفير الوقت والعمل » *Dugald Stewart.* «Works», ed. by Sir W. Hamilton. Edinburgh, 1855, v. VIII. «Lectures on Political Economy», p. 318)
« تكمن مصلحتهم » (مصلحة الرأسماليين) « في زيادة القوة المنتجة للعمال الذين يستخدمونه الى اكثر ما يمكن . ولذلك ينصب اهتمامهم ، وعلى وجه الحصر تقريباً ، على زيادة هذ القوة » R. Jones. «Text-book of Lectures on the Political Economy of Nations». Hertford, 1852, Lecture III [ص ٣٩]) .

الفصل الحادي عشر

التعاون

يبتدئ الانتاج الرأسمالي في واقع الأمر كما رأينا منذ اللحظة التي يستخدم فيها رأسمال فردي واحد بالذات الكثيرين من العمال في وقت واحد ، وبالتالي توسّع عملية العمل أبعادها وتقدّم الناتج بكمية كبيرة . وان شغل الكثيرين من العمال في وقت واحد بالذات وفي مكان واحد بالذات (أو ، ان شئتم ، في حقل عمل واحد بالذات) لانتاج نوع واحد بالذات من البضائع ، وتحت امرة رأسمالي واحد بالذات ، يشكل تاريخياً ومنطقياً نقطة الانطلاق للانتاج الرأسمالي . أما ما يتعلق بأسلوب الانتاج نفسه ، فالمانيفاكتورة مثلاً بالكاد تتميز في شكلها الجنيني عن الانتاج الحرفي في الطوائف المهنية بأي شيء آخر سوى عدد اكبر من العمال الذين يشغّلهم في وقت واحد رأسمال واحد بالذات . لقد اقتصر الأمر على أن مشغل المعلم التابع لطائفة ما قد توسع .

وهكذا ، فالفرق في البداية هو كمي بحت . وكما رأينا فان حجم القيمة الزائدة ، الذي ينتجه رأسمال معين ، يساوي تلك القيمة الزائدة التي يقدمها عامل منفرد مضروبة بعدد العمال المشتغلين في وقت واحد. وان هذا العدد بحد ذاته لا يؤثر أبداً على معدل القيمة الزائدة أو درجة استغلال قوة العمل ؛ أما ما يتعلق بالتغيرات الكيفية في عملية العمل فانها تبدو على العموم غير ذات أهمية بالنسبة لانتاج قيمة البضاعة . وهذا ناجم عن طبيعة

القيمة . فاذا كان يوم عمل واحد متألف من ١٢ ساعة يتجسم في ٦ شلنات ، فان ١٢٠٠ من مثل أيام العمل هذه تتجسم في ٦ شلنات × ١٢٠٠. ففي احدى الحالتين تجسد في الناتج ١٢ × ١٢٠٠ ساعة عمل ، وفي الحالة الأخرى ١٢ ساعة عمل . وفي انتاج القيمة لا ينطوي التعدد دائماً على أهمية سوى أهمية مجموع الكثير من الوحدات المنفردة . اذن ، من وجهة نظر انتاج القيمة لا أهمية اطلاقاً لما اذا كان يقوم ١٢٠٠ عامل بالانتاج كل على حدة ، أم أنهم كانوا موحدين معاً تحت امرة رأسمال واحد بالذات .

ومع ذلك يحدث تغير ما هنا ضمن حدود معينة . فالعمل المتجسم في القيمة هو عمل من كيفية اجتماعية متوسطة ، أي تجلّي قوة العمل المتوسطة . ولكن المقدار المتوسط هو على الدوام متوسط الكثير من المقادير الفردية المختلفة من نوع واحد بالذات . وفي كل فرع من فروع الصناع ينحرف العامل الفرد ، بطرس أو بولص ، الى هذه الدرجة أو تلك عن العامل المتوسط . واذ نأخذ عدداً كبيراً من العمال فان هذه الانحرافات الفردية ، التي تسمى « بالأخطاء » في لغة الرياضيين ، تعوّض بعضها البعض وتزول . بل ان السفسطائي والواشية المعروف ادموند بورك ، يزعم على أساس خبرته العملية بوصفه مزارعاً ، أن كافة الاختلافات الفردية في العمل تزول منذ أن يتعلق الأمر « بجماعة ضئيلة » تتألف من ٥ أجراء زراعيين ، واذا فان أول خمسة أجراء زراعيين بالغين انكليز نصادفهم ينفذون معاً في وقت واحد بالذات نفس العمل تماماً الذي ينفذه أية خمسة أجراء زراعيين انكليز آخرين * . ومن الواضح على أية حال أن يوم العمل الاجمالي لعد

* « لا جدال في أنه ثمة فرق كبير بين قيمة عمل الناس المختلفين تبعاً للاختلاف في الق والمهارة والاجتهاد . ولكنني مقتنع تماماً على أساس ملاحظاتي الدقيقة بأن أول خمسة أشخاص نصادفهم يقدمون بشكل عام كمية عمل مساوية لعمل أية خمسة أشخاص آخرين من الع

كبير من العمال المشتغلين في وقت واحد يعتبر بحد ذاته ، ولكونه مقسماً على عدد العمال ، يوم عمل اجتماعي متوسط . ليكن يوم عمل شخص واحد يستمر ١٢ ساعة على سبيل المثال . عندئذ يؤلف يوم العمل لاثني عشر من العمال المشتغلين في وقت واحد يوم عمل اجمالياً يبلغ ١٤٤ ساعة ؛ وعلى الرغم من أن عمل كل واحد من دزينة العمال هذه ينحرف الى هذا الحد أو ذاك عن العمل الاجتماعي المتوسط ، وعلى الرغم من أن كل عامل منفرد يستخدم لهذا السبب وقتاً يزيد بعض الشيء أو يقل بعض الشيء من أجل تنفيذ عمل واحد بالذات ، فان يوم عمل العامل المنفرد الذي نعتبره $\frac{1}{12}$ من يوم العمل الاجمالي المتألف من ١٤٤ ساعة ، هو مع ذلك ذو كيفية اجتماعية متوسطة . ولكن بالنسبة للرأسمالي الذي يستخدم دزينة عمال لا وجود ليوم العمل سوى كيوم عمل اجمالي للدزينة بكاملها. ولا وجود ليوم عمل كل عامل منفرد الا كقسم مناسب من يوم العمل الاجمالي مستقل تماماً عما اذا كان هؤلاء الأشخاص الاثنا عشر يكدحون معاً ، أم أن كل الصلة بين عملهم تكمن فقط في أنهم يعملون لصالح رأسمالي واحد بالذات . أما اذا حصل كل اثنين من هؤلاء العمال الاثني عشر على شغل لدى رب عمل صغير فبالصدفة فقط يمكن لكل واحد من أرباب العمل هؤلاء أن ينتج قدراً متساوياً من القيمة ، وبالتالي أن يحقق المعدل العام للقيمة الزائدة . وهنا تتجلى الانحرافات الفردية . فاذا استهلك

الذي أشرت اليه ؛ وهذا يعني أنه بين هؤلاء الخمسة سيظهر واحد يتمتع بكل مزايا العامل الجيد ، وآخر سيكون عاملا رديئاً ، أما الثلاثة الباقون فهم متوسطون يقتربون من الأول تارة ومن الثاني تارة أخرى . وهكذا ، تجدون حتى في مثل هذه الجماعة المتألفة من ٥ أشخاص تشكيلة كاملة لكل ما يمكن أن يقدمه على العموم خمسة أشخاص » (E, Burke. «Thoughts and Details on Scarcity». London, 1800, p. 15, 16) قارن كذلك أقوال كيتله عن الفرد المتوسط (١١٣) .

العامل لانتاج البضاعة وقتاً اكبر بكثير مما هو ضروري اجتماعياً ، واذا كان وقت العمل الضروري له فردياً ينحرف كثيراً عن وقت العمل الضروري اجتماعياً ، أو وقت العمل المتوسط ، فان عمله لا يعتبر عملاً متوسطاً ، كما أن قوة عمله لا تعتبر قوة عمل متوسطة . ومثل قوة العمل هذه اما أنها لا تجد من يشتريها على الاطلاق ، واما أنها تباع بأقل من القيمة المتوسطة لقوة العمل . وهكذا يُفترض وجود حد أدنى معين للقدرة على العمل : وسنرى فيما بعد أن الانتاج الرأسمالي يجد أسلوباً لقياس هذا الحد الأدنى ومع ذلك ينحرف هذا الحد الأدنى عن المستوى المتوسط على الرغم من أنه يتعين الدفع مقابل قوة العمل بموجب قيمتها المتوسطة . ولذلك يستخلص بعض أرباب العمل الصغار الستة هؤلاء قيمة زائدة اكبر بينما يستخلص بعضهم الآخر قيمة زائدة أصغر مما يتناسب مع المعدل العام للقيمة الزائدة . وتتوازن الانحرافات بالنسبة للمجتمع ككل ، ولكن ليس بالنسبة لرب العمل المنفرد . اذن ، لا يتحقق قانون ازدياد القيمة بالكامل على العموم بالنسبة للمُنتِج المنفرد الا عندما يقوم هذا الأخير بالانتاج كرأسمالي ويستخدم عمالا كثيرين في وقت واحد ، أي أنه يحرك منذ البداية عملا اجتماعياً متوسطاً * .

وحتى في حالة عدم تغير أسلوب العمل يُحدث استخدام عدد كبير من العمال في وقت واحد ثورة في الظروف المادية لعملية العمل . وا المباني التي يعمل فيها الكثيرون من الناس ، ومستودعات المواد الخام والخ

---

* يخبرنا السيد البروفيسور روشر عن اكتشافه بأن خياطة تعمل عند السيدة زوج في خلال يومين تقدم عملا اكبر مما تقدمه خياطتان تعملان معاً عند السيدة زوجته في خلا يوم واحد (١١٤) . لقد كان من الأجدر بالسيد البروفيسور أن يقوم بملاحظاته حـ عملية الانتاج الرأسمالي ليس في غرفة الأطفال ، وليس هناك حيث لا وجود للشخصية الرئيسية أي الرأسمالي .

والأوعية والأدوات والأجهزة والخ التي تخدم الكثيرين في وقت واحد أو بالتناوب ، وباختصار ، ان قسماً من وسائل الانتاج يستخدم الآن في عملية العمل بصورة مشتركة . ومن جهة ، فان القيمة التبادلية للبضائع ، وبالتالي لوسائل الانتاج أيضاً ، لا ترتفع أبداً بنتيجة الاستغلال المشدد لقيمتها الاستعمالية . ومن جهة أخرى يزداد مقدار وسائل الانتاج المستخدمة بصورة مشتركة . فالحجرة التي يعمل فيها ٢٠ نساجاً على ٢٠ نولاً يجب أن تكون أوسع من حجرة يعمل فيها نساج مستقل مع مساعدين اثنين ، الا أن تشييد مشغل لعشرين عاملاً يتطلب كمية عمل أقل من تشييد ١٠ مشاغل يتسع كل منها لعاملين اثنين ، وبشكل عام فان قيمة وسائل الانتاج المتركزة على نطاق واسع والمستخدمة بصورة مشتركة تنمو ليس بما يتناسب مع أبعادها ونتيجتها النافعة . وان وسائل الانتاج المستخدمة بصورة مشتركة تنقل الى الوحدة الواحدة من الناتج قسماً أقل من قيمتها ، وذلك جزئياً لأن كل القيمة التي تقدمها تتوزع في وقت واحد على كتلة اكبر من المنتجات ، وجزئياً لأنها ، بالمقارنة مع وسائل الانتاج المستخدمة على حدة ، تدخل في عملية الانتاج بقيمة اكبر بصورة مطلقة ، ولكنها أقل نسبياً فيما يتعلق بمجال فعلها . وبذلك ينخفض ذلك القسم المكوّن للقيمة الذي يذهب للرأسمال الثابت ، وبالتالي تنخفض ، بما يتناسب مع مقداره ، القيمة الاجمالية للبضاعة أيضاً . وتكون النتيجة كما لو أن وسائل انتاج البضائع أصبحت تُنتَج بصورة أرخص . وهذا التوفير في استخدام وسائل الانتاج لا ينجم الا بفضل استهلاكها المشترك في سير عمل أشخاص كثيرين . وان وسائل الانتاج تكتسب هذا الطابع لشروط العمل الاجتماعي أو الشروط الاجتماعية للعمل ، خلافاً لوسائل الانتاج المبعثرة والغالية نسبياً للعمال المستقلين المنفردين أو أرباب العمل الصغار ، حتى في حالة كون العمال الكثيرين متحدين من حيث المكان فقط وليس بوحدة العمل نفسه .

ويكتسب قسم من وسائل العمل هذا الطابع الاجتماعي حتى قبل أن تكتسبه عملية العمل نفسها .

ينبغي على العموم معالجة التوفير على حساب وسائل الانتاج من وجهة نظر مزدوجة . اولا ، نظراً لكونه يرخّص البضائع ويخفض بذلك قيمة قوة العمل . وثانياً ، نظراً لكونه يغير نسبة القيمة الزائدة الى مجمل الرأسمال الموظف ، أي الى مجموع قيمتي قسميه المكونين الثابت والمتغير . ولن نعمد الى معالجة النقطة الأخيرة سوى في القسم الأول من الكتاب الثالث لهذا المؤلف حيث سندرج هناك أيضاً ، بغية الترابط الداخلي للعرض ، الكثير من الأمور الأخرى المتعلقة بالموضوع الذي تطرقنا اليه هنا. وان تقسيم المادة على هذا النحو يقتضيه سير التحليل، كما أنه يتطابق مع روح الانتاج الرأسمالي . وبما أن شروط العمل في ظل الانتاج الرأسمالي تواجه العامل كشيء ما مستقل فان التوفير على حسابها يبدو كعملية متميزة لا تمس العامل اطلاقاً ، وبالتالي فهي منعزلة عن الطرائق التي ترفع انتاجيته الفردية

ان ذلك الشكل من العمل ، الذي يعمل في ظله الكثيرون من الأشخاص بصورة منهاجية جنباً الى جنب وبالتفاعل فيما بينهم في عملية انتاج واحدة بالذات ، أو في عمليات انتاج مختلفة ولكنها مترابطة فيما بينها ، يسمى بالتعاون * .

وكما أن قوة هجوم كتيبة من الخيالة أو قوة مقاومة فوج من المشاة تختلف اختلافاً جوهرياً عن مجموع قوى الهجوم والمقاومة التي بامكان الفرسان أو المشاة المنفردين أن يبدوها ، كذلك يختلف المجموع الميكانيكي لقوى العمال المنفردين عن تلك القوة الاجتماعية التي تنمو عندما تشترك أيد كثيرة في وقت واحد في تنفيذ عملية واحدة غير مقسمة ، عندما يقتضي

---

* «Concours des forces» [« اتحاد القوى »] (*Destutt de Tracy*، المؤلف المذكور ص ٨٠) .

الأمر مثلاً رفع ثقل أو تدوير عجلة أو ازاحة عائق من الطريق * . وفي مثل هذه الحالات كلها نجد أن نتيجة العمل المشترك اما أنه لا يمكن احرازه اطلاقاً بواسطة الجهود المتفرقة ، أو انها لا يمكن أن تتحقق الا في غضون وقت أطول بكثير ، أو على نطاق ضيق جداً . ولا يقتصر الأمر هنا على مجرد زيادة القوة المنتجة الفردية بواسطة التعاون ، بل المقصود أيضاً خلق قوة منتجة جديدة هي قوة جماهيرية من حيث جوهرها بالذات ** .

ولكن ، بالاضافة الى تلك القوة الجديدة التي تنجم من اندماج الكثير من القوى في قوة واحدة عامة نرى في غالبية الأعمال الانتاجية أن الاحتكاك الاجتماعي بحد ذاته يحدث التنافس واثارة من نوع أصيل للطاقة الحيوية (animal spirits) مما يزيد الانتاجية الفردية للأشخاص المنفردين ، بحيث أن ١٢ شخصاً ينتجون في خلال يوم عمل مشترك متألف من ١٤٤ ساعة ناتجاً اكبر بكثير مما ينتجه ١٢ عاملاً منعزلين عن بعضهم البعض ويعمل كل منهم ١٢ ساعة ، أو مما ينتجه عامل واحد في خلال ١٢ يوم عمل متوالية ***. وسبب ذلك يكمن في أن الانسان هو حيوان من حيث

---

* « ثمة الكثير من العمليات بسيطة الى حد بحيث يتعذر تقسيمها الى أجزاء. ولا يمكن تنفيذ هذه العمليات بدون تعاون الكثير من الأيدي العاملة . ومن ذلك مثلا تحميل جذع شجرة كبيرة على عربة ... وبالاختصار ، كل أمر لا يمكن تنفيذه الا بواسطة عدد كبير من الناس الذين يساعدون بعضهم البعض في وقت واحد وفي عملية واحدة غير مقسمة» (*E. G. Wakefield*. «A View of the Art of Colonization». London, 1849, p. 168).

** «اذا كان يستحيل اطلاقاً على شخص واحد أن يرفع ثقلا وزنه طن ، بينما لا يستطيع ١٠ أشخاص أن يفعلوا ذلك الا بتوتير قواهم كلها ، فبامكان ١٠٠ شخص أن يتوصلوا الى ذلك بتحريك كل منهم لاصبع واحد فقط» (*John Bellers*. «Proposals for Raising a College of Industry». London, 1696, p. 21).

*** «هنا» (أي عندما يستخدم مزارع واحد في ٣٠٠ فدان العدد نفسه من العمال الذين استخدمهم ١٠ مزارعين صغار في ٣٠ فداناً لكل منهم) «تتجلى كذلك أفضلية العدد الكبير

طبيعته ، ان لم يكن حيواناً سياسياً كما كان يعتقد أرسطو * ، فهو حيوان اجتماعي على أية حال .

وعلى الرغم من أن الكثيرين ينفذون في وقت واحد وبصورة مشتركة عملاً واحداً بالذات أو عملاً من ذات النوع فان العمل الفردي لكل عامل على حدة ، بوصفه قسماً من العمل الاجمالي ، يمكنه أن يمثّل مع ذلك أطواراً مختلفة من عملية العمل يمر بها موضوع العمل بصورة أسرع نتيجة للتعاون . مثلاً ، اذا ألّف البناؤون سلسلة متوالية من أجل تمرير الطوب من أسفل صقائل البناء حتى أعلاها فان كلاً منهم يفعل الشيء نفسه بالذات ، ولكن عملياتهم المنفردة هي مع ذلك عبارة عن درجات متصلة لعملية مشتركة واحدة ، هي أطوار خاصة يجب على كل طوبة أن تمر بها في عملية العمل ، وبفضلها تنقل الأيدي الأربع والعشرون للعامل الاجمالي الطوب الى المكان المقصود بصورة أسرع مما تفعله يدا العامل المنفرد الذي يصعد الصقائل تارة ويهبط منها تارة أخرى ** . ويجتاز موضوع

من العاملين المشتغلين معاً والتي يصعب فهمها على الناس غير الملمين بالقضية ؛ وبالفعل ، من سيجادل بأن نسبة ١ الى ٤ هي كنسبة ٣ الى ١٢ ؛ ولكن هذه القاعدة غير صحيحة فيما يتعلق بالممارسة العملية : ففي أثناء الحصاد أو بعض الأعمال العاجلة الأخرى يجري العمل بصورة أفضل وأنجح اذا توحد عدد كبير من الأيدي معاً : وعلى سبيل المثال فان اثنين من السواقين واثنين من الحمالين واثنين من المناولين واثنين من الجارفين وبضعة أشخاص يقومون بالتكديس أو يعملون في البيدر ينفذون اكثر بمرتين مما ينفذه نفس العدد من الأيدي العاملة المبعثرة فرقاً صغيرة في مزارع منفردة» ([*J. Arbuthnot.*] «An Inquiry into the Connection between the present Price of Provisions and the Size of Farms». By a Farmer. London, 1773, p. 7. 8).

* ان تعريف أرسطو يؤكد ، على وجه التدقيق ، أن الانسان هو من حيث طبيعته مواطن في جمهورية المدينة . وهذا الأمر مميز للعهود القديمة الكلاسيكية بنفس الدرجة التي يتميز بها عصر اليانكي بتعريف فرانكلين للانسان بأنه صانع الأدوات .

** «ينبغي أن نلاحظ بالاضافة الى ذلك أن مثل هذا التقسيم الجزئي للعمل يمكن أن يحدث

العمل المسافة نفسها بوقت أقصر . ومن جهة ثانية يحدث العمل المركّب أيضاً في حالة الشروع بتشييد المبنى مثلاً من جهات مختلفة في وقت واحد وان كان العاملون المتعاونون فيما بينهم يقومون بعمل واحد بالذات أو بعمل من ذات النوع . وفي ظل يوم العمل المركّب المتألف من ١٤٤ ساعة يتعرض موضوع العمل للمعالجة في وقت واحد من جوانب مختلفة نظراً لأن العامل المركّب أو الاجمالي يملك الأعين والأيدي من الأمام ومن الخلف ويعتبر الى درجة معينة موجوداً في كل مكان . وفي هذه الحالة يتقدم الناتج الاجمالي نحو نهايته بصورة أسرع مما في حالة يوم عمل متألف من ١٢ ساعة لاثني عشر عاملاً منعزلاً الى هذا الحد أو ذاك والذين يضطرون للشروع بموضوع العمل على نطاق أضيق . وهنا تنضج في وقت واحد أقسام الناتج المختلفة من حيث المكان .

لقد اكدنا أن العمال الكثيرين الذين يكملون بعضهم البعض ينفذون عملاً مماثلاً أو عملاً من ذات النوع ، نظراً لأن هذا النوع الاكثر بساطة من العمل المشترك يضطلع بدور كبير أيضاً في أنواع التعاون الأكثر رقياً . فاذا كانت عملية العمل معقدة فان واقع توحيد جمهور كبير نوعاً من العاملين معاً يتيح بحد ذاته توزيع العمليات المختلفة على مختلف

حتى في حالة ما اذا كان العمال جميعاً يعملون في عمل واحد بالذات . فالبناؤون مثلا الذين يمررون الطوب من يد الى يد لايصاله الى الصقائل العالية ينفذون جميعهم عملا واحداً بالذات ، ولكن يوجد فيما بينهم مع ذلك نوع من تقسيم للعمل ينحصر في أن كلا منهم يمرر الطوب لمسافة معينة وأنهم جميعاً يوصلونه الى المكان المقصود على نحو أسرع بكثير مما لو نقل كل منهم بصورة مستقلة الطوب لنفسه الى الصقائل العالية» (*F. Skarbek.* «Théorie des Richesses Sociales», 2ème éd. Paris, 1840, t. I, p. 97, 98).

العمال وبالتالي تنفيذها في وقت واحد ، وعلى هذا النحو تقليص وقت العمل الضروري لصنع الناتج الاجمالي * .

هناك في كثير من فروع الانتاج لحظات حرجة ، أي تلك الفترات الزمنية التي تحددها طبيعة عملية العمل بحد ذاتها والتي ينبغي في خلالها احراز نتائج معينة في العمل . فاذا كان من المتوجب مثلاً جز قطيع من الأغنام أو حصد عدد معين من الأفدنة المزروعة قمحاً ، فان كمية وكيفية الناتج الحاصل تتوقفان على ابتداء وانتهاء هذه العملية في وقت معين . وان الفترة الزمنية التي يجب انجاز عملية العمل في خلالها تتحدد هنا مسبقاً كما في اصطياد سمك الرنجة مثلاً . وليس بامكان الشخص المنفرد أن يقتطع من اليوم الطبيعي اكثر من يوم عمل واحد ، ١٢ ساعة على سبيل المثال ، بينما يوسع التعاون بين ١٠٠ شخص مثلاً ، يوم العمل المتألف من ١٢ ساعة الى يوم عمل يتألف من ١٢٠٠ ساعة . ويجري التعويض عن قصر أمد العمل بمقدار كتلة العمل التي توجّه في اللحظة الحاسمة الى حلبة الانتاج . وان الحصول على النتيجة في الوقت المناسب يتوقف هنا على استخدام الكثير من أيام العمل المركّبة في وقت واحد ، وتتوقف مقادير النتيجة النافعة على عدد العمال ؛ ولكن عدد هؤلاء الأخيرين هو دائماً أقل من عدد أولئك العمال الذين كانوا سينفذون ، وهم يعملون على انفراد ، ذلك العمل نفسه في خلال تلك الفترة الزمنية نفسها ** . وبسبب من عدم

---

* «اذا اقتضى الأمر تنفيذ عمل معقد فيجب تنفيذ عمليات مختلفة في وقت واحد . فأحدهم يعمل شيئاً والآخر شيئاً آخر ، والجميع معاً يسهمون في احراز النتيجة التي يستحيل اطلاقاً تحقيقها بجهود شخص واحد . واحد يجدف ، بينما يدير الثاني دفة القيادة ، والثالث يلقي الشبكة أو يطعن الأسماك بالحربة ، ويعود صيد السمك بنتيجة لم يكن يمكن الحصول عليها بدون مثل هذا الاتحاد» (*Destutt de Tracy* المؤلف المذكور ، ص ٧٨) .

** «ان تنفيذها» (الأعمال الزراعية) «في اللحظة الحرجة ينطوي على أهمية ضخمة» ([*J. Arbuthnot.*] «An Inquiry into the Connection between the present Price

وجود مثل هذا النوع من التعاون تتلف سنوياً كمية كبيرة من القمح في غرب الولايات المتحدة ، بينما تتلف كمية كبيرة من القطن في تلك الأقسام من الهند الشرقية التي دمر فيها الحكم الانكليزي المشاعة القديمة *.

ان التعاون يتيح من جهة توسيع المجال المكاني للعمل ، ولذا ففي ظل عمليات عمل معينة يتطلبه موقع مواضيع العمل من حيث المكان ؛ وهو ضروري على سبيل المثال عند القيام بأعمال التجفيف وتشييد السدود وأعمال الري وشق القنوات ومد الطرق البرية والسكك الحديدية والخ . ومن جهة أخرى يتيح التعاون تضييق مجال الانتاج من حيث المكان بصورة نسبية ، أي بالمقارنة مع نطاق الانتاج . وهذا التحديد للمجال المكاني للعمل مع توسيع مجال تأثيره في وقت واحد الذي يجري بنتيجته تقليص تكاليف الانتاج غير الانتاجية (faux frais) ، يتولد من جراء حشد عدد كبير من العمال ، واندماج عمليات العمل المختلفة ، وتركز وسائل الانتاج ** .

---

etc.», p. 7) «ليس في الزراعة من عامل اكثر أهمية من عامل الوقت» (*Liebig*. «Ueber Theorie und Praxis in der Landwirtschaft», 1856, S. 23)

* «ان شراً مستطيراً من هذا النوع ، يمكن بالكاد أن يتوقعه أحد في بلد يصدر العمل اكثر من أي بلد آخر في العالم ، ربما باستثناء الصين وانكلترا ، يكمن في استحالة ايجاد عدد كاف من الأيدي العاملة لجني القطن . ونتيجة ذلك هي واقع أن قسماً كبيراً من المحصول يبقى بلا جني ، بينما يلتقطون القسم الآخر من الأرض بعد أن يكون القطن قد تساقط وفقد لونه طبعاً وتعفن جزئياً . وهكذا فنتيجة لنقصان الأيدي العاملة في الوقت اللازم يضطر المزارع واقعياً لأن يخسر قسماً كبيراً من المحصول الذي تصوب اليه انكلترا نظراتها بمثل هذا النهم» («Bengal Hurkaru». Bi-Monthly Overland Summary of News, 22nd July 1861).

** «بفضل تقدم الزراعة فان كل تلك الكمية من الرأسمال والعمل — ولربما اكثر من ذلك بكثير — التي كانت تستخدم في وقت ما في ٥٠٠ فدان تتركز الآن لفلاحة ١٠٠ فدان بصورة اكثر اتقاناً» . وعلى الرغم «من أن المكان قد نقص بالقياس الى الكمية المستخدمة

ان يوم العمل المركّب ينتج بالمقارنة مع مقدار مساو من أيام العمل الفردية كتلاً اكبر من القيم الاستعمالية ويقلّص لذلك وقت العمل الضروري من أجل احراز نتيجة نافعة معينة . وفي كل حالة على حدة يمكن التوصل الى مثل هذه الزيادة لقوة العمل المنتجة بأساليب مختلفة : اما أنه تزداد القوة الميكانيكية للعمل ، واما أنه يتسع مجال تأثيرها مكانياً ، واما أن حلبة الانتاج تتقلص مكانياً بالمقارنة مع نطاق الانتاج ، واما أنه توضع قيد التشغيل في اللحظة الحرجة كمية كبيرة من العمل في خلال فترة زمنية وجيزة ، واما أنه ينشأ التنافس بين الأشخاص المنفردين وتتوتر طاقتهم الحيوية ، واما أن عمليات من ذات النوع لكثيرين من الناس تمهر بخاتم التواصل وتعدد الجوانب ، واما أن العمليات المختلفة تنفذ في وقت واحد ، واما أنه يجري توفير وسائل الانتاج بفضل استخدامها المشترك ، واما أن العمل الفردي يكتسب طابع العمل الاجتماعي المتوسط . ولكن القوة المنتجة المتميزة ليوم العمل المركّب هي في جميع هذه الحالات قوة عمل منتجة اجتماعية ، أو قوة منتجة للعمل الاجتماعي . انها تنشأ من التعاون نفسه . فالعامل في التعاون المنهاجي مع الآخرين يتجاوز الحدود الفردية وينمي قدراته من حيث هو نوع * .

اذا لم يكن بوسع العمال على العموم أن يتعاونوا مباشرة ، عندما لا يكونون متواجدين معاً ، واذا كان لذلك تركزهم في نقطة معينة شرط

من الرأسمال والعمل ، فان مجال الانتاج قد اتسع بالمقارنة مع ذلك المجال الانتاجي الذي كا ينحصر ضمن أطره سابقاً نشاط كل مشترك مستقل منفرد في الانتاج» *R. Jones.* «An Essay on the Distribution of Wealth», «On Rent». London, 1831, p. 191).

* «ان قوة كل انسان ضئيلة ، ولكن اتحاد هذه القوى الضئيلة يخلق قوة عامة اكبر م مجموع تلك القوى الجزئية ، فبفضل اتحادها تستطيع تقليص وقت تأثيرها وزيادة مجالها *G. R. Carli*) ملاحظة في كتاب ?. *Verri.* «Meditazioni sulla Economia Politica» في طبعة كوستودي لمؤلفات الاقتصاديين الايطاليين Parte Moderna, t. XV, p. 196)

لتعاونهم ، فان هذا يعني أن العمال المأجورين لا يمكن أن يتعاونوا الا اذا قام رأسمال واحد بالذات ورأسمالي واحد بالذات باستخدامهم في وقت واحد ، أي أنه يشتري قوى عملهم في وقت واحد . اذن ، ان القيمة الاجمالية لقوى العمل هذه ، أو مجموع أجور العمال في يوم أو أسبوع والخ ، يجب أن تكون قد توحدت في جيب الرأسمالي قبل أن تتحد قوى العمل هذه في عملية الانتاج . ومن أجل الدفع مقابل عمل ٣٠٠ عامل دفعة واحدة ، ولو عن يوم واحد فقط ، يقتضي الأمر انفاق الرأسمال بقدر اكبر مما للدفع من أسبوع الى آخر مقابل عمل عدد أقل من العمال في خلال سنة كاملة . وهكذا فان عدد العمال المتعاونين ، أو نطاق التعاون ، يتوقف قبل كل شيء على مقدار ذلك الرأسمال الذي يمكن لرأسمالي منفرد أن ينفقه على شراء قوة العمل ، أي على تلك الأبعاد التي يتصرف بها كل رأسمالي منفرد بالوسائل المعيشية للكثيرين من العمال .

وينطبق ذلك ليس على الرأسمال المتغير وحسب ، بل وعلى الرأسمال الثابت أيضاً . مثلاً ، ان انفاق المادة الخام بالنسبة لرأسمالي لديه ٣٠٠ عامل هو اكبر الى ٣٠ مرة من انفاق كل رأسمالي من أصل ٣٠ رأسمالياً لدى كل منهم ١٠ عمال . صحيح أن كمية وسائل العمل المستخدمة معاً تنمو ، سواء من حيث قيمتها أم من حيث كتلتها الشيئية ، ليس بتلك النسبة التي ينمو بها عدد العمال المشتغلين ، ولكنها تنمو نمواً كبيراً على أية حال . وهكذا فان تركز كتل كبيرة من وسائل الانتاج في أيدي رأسماليين منفردين هو شرط مادي لتعاون العمال المأجورين ، وان أبعاد التعاون ، أو نطاق الانتاج ، تتوقف على درجة هذا التركز .

في البداية كان القدر الأدنى المعلوم من الرأسمال الفردي ضرورياً لكي يكون عدد العمال المستغَلين في وقت واحد ، وبالتالي حجم القيمة الزائدة التي ينتجونها كافيين لتحرر المستغِل نفسه من العمل الجسدي

ولتحول رب العمل الصغير الى رأسمالي ولاقامة علاقة رأسمالية شكلاً . أما الآن فهذا الحد الأدنى يعتبر شرطاً مادياً لتحويل الكثير من عمليات العمل الفردية والمشتتة وغير المرتبطة ببعضها البعض الى عملية عمل اجتماعية مشتركة .

كذلك ، فان امرة الرأسمال على العمل لم تكن في البداية سوى نتيجة شكلية لواقع أن العامل لا يكدح لنفسه بل للرأسمالي ، وبالتالي تحت سلطة الرأسمالي . ومع نمو تعاون الكثير من العمال المأجورين تصبح امرة الرأسمال ضرورية لتنفيذ عملية العمل نفسها ، وتغدو شرطاً فعلياً للانتاج . وتصبح امرة الرأسمالي في ميدان الانتاج ضرورية الآن كضرورة امرة الجنرال في ميدان المعركة .

ان أي عمل اجتماعي مباشرة أو مشترك ، يجري على نطاق كبير نسبياً ، يحتاج بهذه الدرجة أو تلك الى ادارة تقوم بالتنسيق بين الأعمال الفردية وتنفذ الوظائف العامة الناجمة عن حركة العضوية الانتاجية بأسرها خلافاً لحركة اعضائها المستقلة . فعازف الكمان المنفرد يدير نفسه بنفسه : أما الاوركسترا فبحاجة الى قائد . وتصبح وظائف الادارة والرقابة والتنسيق وظائف للرأسمال بمجرد أن يتحول العمل الخاضع له الى عمل تعاوني ولكن وظيفة الادارة ، باعتبارها وظيفة متميزة للرأسمال ، تكتسب سمات مميزة خاصة .

ان الباعث المحرك والهدف المحدد لعملية الانتاج الرأسمالية هما ، قبل كل شيء ، اكثر ما يمكن من الازدياد التلقائي للرأسمال * ، اي انتاج اكثر ما يمكن من القيمة الزائدة ، وبالتالي اكثر ما يمكن من استغلال الرأسمالي لقوة العمل . ومع نمو كتلة العمال المشغلين في وقت واحد تنمو

---

* «الربح ... هو الهدف الوحيد للانتاج» (*J. Vanderlint*) ، المؤلف المذكور ص ١١) .

أيضاً مقاومتهم ونظراً لذلك ينمو بصورة لا مفر منها ضغط الرأسمال الرامي الى اخماد هذه المقاومة. ان ادارة الرأسمالي ليست مجرد وظيفة خاصة تنجم عن طبيعة عملية العمل الاجتماعية بحد ذاتها وتتعلق بهذه الأخيرة ، بل انها في الوقت ذاته وظيفة لاستغلال عملية العمل الاجتماعية ، وبصفتها هذه فهي مشترطة بالتناحر الحتمي بين المستغِل ومادة استغلاله الخام . كذلك بالضبط ، على قدر ما تنمو أبعاد وسائل الانتاج التي تواجه العامل المأجور كملكية غريبة ، تنمو أيضاً ضرورة الرقابة على استخدامها بصورة ملائمة * . ومن ثم ، ان تعاون العمال المأجورين ما هو الا نتيجة لتصرفات الرأسمال الذي يستخدم هؤلاء العمال في وقت واحد . وان ترابط وظائفهم ووحدتهم كعضوية مُنتِجة اجمالية يقع خارجهم ، في الرأسمال الذي يوحدهم ويبقيهم معاً . لذلك فان ترابط أعمالهم يواجههم مثالياً كخطة ، ويواجههم عملياً كنفوذ للرأسمالي ، كسلطة لارادة الغير التي تخضع نشاطهم لأهدافها .

وهكذا ، اذا كانت الادارة الرأسمالية ترتدي من حيث مضمونها طابعاً ازدواجياً يتناسب مع ازدواجية العملية الانتاجية نفسها الخاضعة لها والتي

---

* تفيد المجلة الأسبوعية «Spectator» وهي مجلة ذوي الذهنية الضيقة الأفق الانكليز ، في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ أيار (مايو) عام ١٨٦٦ أنه بعد اقامة نوع من المشاركة بين الرأسماليين والعمال في شركة مانشستر لانتاج الأسلاك «كانت النتيجة الأولى لذلك هي الانخفاض المفاجئ في تبديد المواد حيث أن الناس قد أدركوا أنه ليس من مصلحتهم ، شأنهم شأن أي أصحاب ملكية آخرين ، تبذير ما هو ملك لهم ، ولربما كان التبديد ، بعد الديون الميئوس منها ، هو أضخم مصدر للخسائر في الصناعة» . وتكتشف هذه المجلة ذاتها النقص الجذري التالي في التجارب التعاونية الروشديلية (١١٥) : «لقد أظهرت أنه بامكان الروابط العمالية أن تدير بنجاح الدكاكين والفبارك وكافة أشكال الصناعة تقريباً ، ولقد حسنت وضع العمال أنفسهم الى حد كبير جداً ، ولكنها (!) لا تترك على الاطلاق مكاناً ملحوظاً للرأسمالي». Quelle horreur! [يا للفظاعة !]

هي من جهة – عملية عمل اجتماعية لصنع الناتج ، ومن جهة ثانية – عملية لازدياد الرأسمال ، فان الادارة الرأسمالية هي استبدادية من حيث شكلها . ومع نمو التعاون على نطاق واسع يطور هذا الاستبداد أيضاً أشكاله المتميزة . وكما أن الرأسمالي يتحرر في البداية من العمل الجسدي بمجرد أن يبلغ رأسماله ذلك الحد الأدنى الذي يبتدئ عنده الانتاج الرأسمالي بالذات ، فهو ينقل الآن كذلك وظائف الرقابة المباشرة والدائمة على العمال المنفردين وعلى جماعات العمال الى فئة خاصة من العاملين المأجورين . وكما أن الجيش يحتاج الى ضباطه وضباط صفه ، كذلك بالضبط يحتاج جمهور العمال الموحد بالعمل المشترك تحت امرة رأسمال واحد بالذات الى الضباط الصناعيين (المديرين ، managers) وضباط الصف الصناعيين (المراقبين ، foremen, overlookers, contre-maitres) الذين يعود اليهم الأمر والنهي في أثناء عملية العمل باسم الرأسمال . ويتثبت عمل الرقابة كوظيفة لهم على وجه الحصر . وعند مقارنة أسلوب انتاج الفلاحين المستقلين أو الحرفيين المستقلين مع اقتصاد المزارع القائم على العبودية فان الاقتصادي يدرج عمل الرقابة هذا في عداد faux frais الانتاج * . وعلى العكس ، فعندما يعالج الاقتصادي الأسلوب الرأسمالي للانتاج يماثل بين وظيفة الادارة باعتبارها تنجم عن طبيعة عملية العمل المشتركة وبين تلك الوظيفة نفسها باعتبارها تنجم عن الطابع الرأسمالي ، وبالتالي المتناحر ، لهذه العملية ** . والرأسمالي لا يعتبر رأسمالياً لأنه يدير المشروع الصناعي ،

* بعد أن أشار البروفيسور كيرنس الى «الرقابة على العمل» كسمة مميزة للانتاج العبودي في الولايات الجنوبية من أمريكا الشمالية ، يواصل قائلا : «ان الفلاح المالك» (في الشمال) «الذي يستملك مجمل ناتج عمله لا يحتاج الى أية حوافز أخرى على العمل . والرقابة هنا لا لزوم لها اطلاقاً» (*Cairnes* ، المؤلف المذكور ، ص ٤٨ ، ٤٩) .

** ان السير جيمس ستيوارت ، الذي يتميز على العموم بأنه يرى السمات الاجتماعية المميزة لأساليب الانتاج المختلفة ، يقول : «لماذا تدمر المشاريع الكبيرة في الصناعة الانتاج

بل على العكس ، فهو يصبح قائداً للصناعة لأنه رأسمالي . وتغدو السلطة العليا في الصناعة صفة ملازمة للرأسمال على غرار ما كانت السلطة العليا في شؤون الحرب والقضاء في عصر الاقطاعية صفة ملازمة للملكية العقارية * .

ان العامل لا يعتبر مالكاً لقوة عمله الا طالما بقي بصفته بائعاً لهذه الأخيرة يساوم الرأسمالي ، ولكنه لا يستطيع أن يبيع سوى ما يملكه ، سوى قوة عمله الفردية الخاصة . وهذه العلاقة لا تتغير أبداً من جراء أن الرأسمالي يشتري ١٠٠ قوة عمل بدل واحدة ، ويبرم عقداً ليس مع عامل واحد بل مع مئة عامل غير مرتبطين ببعضهم البعض . وبمقدور الرأسمالي أن يستخدم هؤلاء العمال المئة دون أن يقيم بينهم أي تعاون . اذن ، انه يدفع مقابل قيمة ١٠٠ قوة عمل مستقلة ، ولكنه لا يدفع مقابل قوة العمل المشتركة لمئة . وان العمال بوصفهم شخصيات مستقلة يعتبرون أفراداً دخلوا في علاقة معينة مع رأسمال واحد بالذات ، ولكن ليس مع بعضهم البعض . ولا يبتدئ تعاونهم سوى في عملية العمل ، الا أنهم في عملية العمل يكفّون عن أن يكونوا ملكاً لأنفسهم . ولقد تحولوا بدخولهم في عملية العمل الى قسم من الرأسمال : والعمال بوصفهم متعاونين فيما بينهم ، بوصفهم أعضاء في عضوية فاعلة واحدة ، ما هم سوى عبارة عن أسلوب خاص لوجود الرأسمال . لذا ، فان تلك القوة المنتجة ، التي ينميها العامل بوصفه عاملاً اجتماعياً ، هي قوة منتجة للرأسمال . وتتطور قوة العمل المنتجة الاجتماعية بلا مقابل بمجرد أن يوضع العامل في ظروف معينة ، والرأسمال انما يضعه في هذه الظروف بالذات . وبما أن قوة العمل

الصغير ، أليس لأنها تقترب اكثر من بساطة العبودية ؟ » («Principles of Political Economy», London, 1767, v. I, p. 167, 168).

* لذلك كان بامكان أوغست كونت وأتباعه أن يبرهنوا بصورة جيدة أيضاً على الضرورة الأبدية للسادة الاقطاعيين كما برهنوا على ضرورة السادة الرأسماليين .

المنتجة الاجتماعية لا تكلف الرأسمال شيئاً ، وبما أن العامل لا ينميها من جهة أخرى قبل أن يعود عمله الى الرأسمال ، فانها تبدو قوة منتجة تعود الى الرأسمال من حيث طبيعته بالذات ، قوة منتجة فطرية للرأسمال .

يتجلى فعل التعاون البسيط على نطاق هائل في تلك المنشآت العملاقة التي شيدها قدماء الآسيويين والمصريين والاتروريين والخ .

«حدث في الأزمنة القديمة أن هذه الدول الآسيوية بعد أن كانت تصرف النفقات على حاجاتها المدنية والحربية وجدت نفسها مالكة لفائض ما من وسائل المعيشة كان باستطاعتها استخدامه لتشييد منشآت رائعة أو نافعة . وبما أنه كانت توجد في قبضتها الأيدي العاملة لجميع السكان غير الزراعيين تقريباً ... وبما أن الحق المطلق في التصرف بالفائض المذكور كان يعود الى الملك والكهنة ، فانها امتلكت الوسائل لتشييد تلك الآثار الجبارة التي غطت بها البلاد ... وعند نصب التماثيل الهائلة ونقل الأثقال الضخمة ، وهو أمر يثير الدهشة ، كان يستخدم باسراف وتبديد العمل البشري على وجه الحصر تقريباً ... وكان يكفي لذلك عدد كبير من العمال وتركيز جهودهم . هكذا تنهض من أعماق المحيط شعاب مرجانية ضخمة وتشكل جزراً ويابسة ، على الرغم من أن كل مشترك فرد (depositary) في هذه العملية هو ضئيل وضعيف وتافه . وان العمال غير الزراعيين في مملكة آسيوية ما قلما كان بوسعهم الاسهام في الأمر بغير قواهم الجسدية الفردية ، ولكن تعدادهم بحد ذاته كان قوة ، وان جبروت الادارة الموحدة لهذه الجماهير قد خلق هذه المنشآت العملاقة . وان تركيز تلك الدخول ، التي كان العمال يعيشون على حسابها ، في يدي شخص واحد أو قلة من الأشخاص هو بالذات الذي جعل بالامكان مثل هذا النوع من المنشآت» * .

هذه السلطة التي كانت للملوك الآسيويين والمصريين أو الكهنة الاتروريين والخ ، انتقلت في المجتمع الحديث الى الرأسمالي ، علماً بأنه لا أهمية هنا لكونه رأسمالياً منفرداً أم رأسمالياً مشتركاً كما في الشركات المساهمة .

ان ذلك الشكل من التعاون في عملية العمل الذي نجده عند الدرجات

R. *Jones*. «Text-book of Lectures etc.». Hertford, 1852, p. 77, 78 *
ان المجموعات الآشورية والمصرية القديمة وغيرها الموجودة في لندن والعواصم الأوربية الأخرى تعتبر بالنسبة لنا شاهداً على عمليات العمل التعاونية هذه .

الأولية للحضارة البشرية ، عند الشعوب التي تتعيش من الصيد* أو المشاعات الزراعية في الهند مثلاً ، يقوم من جهة على الملكية المشتركة لشروط الانتاج ، ومن جهة أخرى على أن الفرد الواحد لا يزال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بواسطة الحبل السري بالقبيلة أو المشاعة كارتباط النحلة المنفردة بقفير النحل . وهذا وذاك يميزان هذا التعاون عن التعاون الرأسمالي . وان الاستخدام العرضي للتعاون على نطاق كبير في العالم القديم وفي العصور الوسطى وفي المستعمرات الحديثة يقوم على أساس علاقات السيطرة والخضوع المباشرين ، وعلى العبودية غالباً . أما الشكل الرأسمالي للتعاون فهو ، على العكس ، يفترض منذ البداية وجود العامل المأجور الحر الذي يبيع قوة عمله للرأسمال . ولكن الشكل الرأسمالي للتعاون يتطور تاريخياً بصورة مناقضة للاقتصاد الفلاحي والانتاج الحرفي المستقل ، سواء كان هذا الأخير يتخذ شكل الطائفة أم لا** . وبالمقارنة معهما لا يظهر التعاون الرأسمالي كشكل تاريخي خاص للتعاون ، لا بل ان التعاون نفسه يقف في مواجهتهما كشكل تاريخي مميز لعملية الانتاج الرأسمالية ويشكل سمة مميزة لها .

وكما أن قوة العمل المنتجة الاجتماعية التي ازدادت بفضل التعاون تبدو قوة منتجة للرأسمال ، كذلك يبدو التعاون نفسه شكلاً مميزاً لعملية الانتاج الرأسمالية على خلاف عملية الانتاج لدى العاملين المستقلين

---

* ربما كان لينغه على حق في كتابه «Théorie des Lois Civiles» عندما يسمي الصيد بالشكل الأول للتعاون ، وصيد الناس (الحرب) بأحد الأشكال الأولى للصيد .

** ان الاقتصاد الفلاحي الصغير والانتاج الحرفي المستقل على السواء يشكلان جزئياً الأساس للأسلوب الاقطاعي للانتاج ، ويستمران في الوجود جزئياً ، بعد تفسخه ، الى جانب الانتاج الرأسمالي . وفي الوقت ذاته يشكلان الأساس الاقتصادي للمجتمع الكلاسيكي في الفترة الاكثر ازدهاراً لوجوده بعد أن تكون الملكية العامة الشرقية الأولية قد تفسخت ، بينما لم تتمكن العبودية بعد من تملك الانتاج الى درجة كبيرة ما .

المشتتين أو أرباب العمل الصغار . وهذا هو التغير الأول الذي تتعرض له عملية العمل نفسها بنتيجة خضوعها للرأسمال . ويطرأ هذا التغير بصورة عفوية . فاستخدام الكثيرين من العمال المأجورين في وقت واحد وفي عملية عمل واحدة بالذات يشكل ، بسبب كونه شرطاً لهذا التغير ، نقطة الانطلاق للانتاج الرأسمالي . وهو يتطابق مع وجود الرأسمال نفسه . لذلك ، اذا كان الأسلوب الرأسمالي للانتاج يعتبر ، من جهة ، ضرورة تاريخية لتحول عملية العمل الى عملية اجتماعية ، فان الشكل الاجتماعي لعملية العمل هو ، من جهة أخرى ، أسلوب يستخدمه الرأسمال لاستغلال هذه العملية على نحو اكثر ربحاً بواسطة زيادة قوتها المنتجة .

ان التعاون بصورته البسيطة التي عالجناه بها أعلاه يتطابق مع الانتاج على نطاق واسع ، ولكنه لا يكّون أي شكل وطيد مميز لعهد خاص من تطور الانتاج الرأسمالي . وأقصى ما يكون أنه يظهر بهذا الشكل تقريباً في المرحلة الجنينية للمانيفاكتورة * وفي ذلك النوع من الزراعة الكبيرة الذي يتناسب مع مرحلة المانيفاكتورة ، دون أن يتميز جوهرياً عن الاقتصاد الفلاحي سوى بكثرة العمال المستخدمين في وقت واحد وبمقادير وسائل الانتاج المتركزة . والتعاون البسيط هو دائماً الشكل السائد في تلك الفروع من الانتاج التي يعمل فيها الرأسمال على نطاق واسع ، بينما لا يضطلع تقسيم العمل والماكينات بدور كبير بعد .

ان التعاون يبقى الشكل الأساسي للأسلوب الرأسمالي للانتاج ، على الرغم من أنه بصورته البسيطة ليس هو نفسه سوى شكل خاص الى جانب أشكاله الأخرى الاكثر تطوراً .

---

* «أليس جمع مهارة الكثيرين وجدهم وتنافسهم في عمل واحد بالذات هو أسلوب لدفعه الى الأمام ؟ وهل كان بوسع انكلترا أن توصل بواسطة أي أسلوب آخر صناعتها الصوفية الى مثل هذا المستوى العالي من الاتقان؟» (*Berkeley*. «The Querist». London, 1750, p. 56, § 521).

الفصل الثاني عشر

تقسيم العمل والمانيفاكتورة

١ – الأصل المزدوج للمانيفاكتورة

ان التعاون القائم على أساس تقسيم العمل يكتسب شكله الكلاسيكي في المانيفاكتورة . وهو ، كشكل مميز لعملية الانتاج الرأسمالية ، يسود في خلال مرحلة المانيفاكتورة بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة ، أي على وجه التقريب منذ أواسط القرن السادس عشر وحتى الثلث الأخير في القرن الثامن عشر .

والمانيفاكتورة تنشأ بأسلوب مزدوج .

في الحالة الأولى يتحد في مشغل واحد وتحت امرة رأسمالي واحد بالذات عمال حرف مستقلة متنوعة يجب أن يمر بأيديهم بالتعاقب الناتج الى أن يصبح جاهزاً نهائياً . مثلاً ، كانت عربة الكارو في البداية ناتجاً عاماً لأعمال عدد كبير من الحرفيين المستقلين : صانع العجلات ، والسرّاج ، والخياط ، والبرّاد ، والنحّاس ، والخراط ، والمقصب ، والزجّاج ، والعامل بالورنيش ، والدهّان والمذهّب ، والخ . ومانيفاكتورة عربات الكارو توحّد جميع هؤلاء الحرفيين المختلفين في مشغل واحد ، حيث يعملون في وقت واحد وبتفاعل مع بعضهم البعض . ومن الطبيعي أنه لا يمكن تذهيب العربة قبل صنعها . ولكن عندما تنتج عربات كثيرة في وقت واحد يمكن لقسم منها أن يمر بصورة مستمرة بالتذهيب ، بينما يجتاز القسم الآخر الأطوار الأسبق لعملية الانتاج . ولا نزال على أرضية

التعاون البسيط الذي يجد مادته البشرية والشيئية جاهزة . الا أنه سرعان ما يطرأ تغير هام . فالخياط ، أو البراد ، أو النحاس والخ ، اذ لا يعمل سوى في صنع العربات ، يفقد رويداً رويداً الملكة ومعها القدرة أيضاً على الاشتغال بحرفته السابقة بحجمها الكامل. ومن جهة أخرى فان نشاطه الوحيد الجانب في هذا المجال الضيق يكتسب الآن الأشكال الاكثر ملاءمة . في البداية كانت مانيفاكتورة عربات الكارو عبارة عن تركيب للحرف المستقلة . وبالتدريج ينقسم انتاج العربات الى عمليات خاصة مختلفة تتبلور كل منها في وظيفة محصورة لعامل واحد ، وينفذ مجموعها اتحادُ هؤلاء العمال الجزئيين . وعلى هذا النحو بالذات ، وبنتيجة تركيب حرف مختلفة تحت امرة رأسمال واحد بالذات انما نشأت مانيفاكتورة الجوخ وجملة كاملة من المانيفاكتورات الأخرى * .

ولكن المانيفاكتورة تنشأ عن طريق معاكس أيضاً . فكثيرون من الحرفيين الذين ينفذون عملاً واحداً بالذات أو عملاً من ذات النوع ، مثلاً

---

* بغية ضرب مثال اكثر حداثة على هذا الأسلوب لنشوء المانيفاكتورة نورد المقتطف التالي . ان غزل الحرير والنسج في ليون ونيم «يرتديان طابعاً بطريركياً تماما ؛ وهذان الفرعان الصناعيان يستخدمان الكثير من النساء والأولاد ، ولكن دون أن يضنيا قواهم ويشوهاهم ؛ بل انهم يبقون في بطاحهم الرائعة – دروم وفار وايزير وفوكلوز حيث يربون دود القز ويفضون شرانقه ؛ ولا يتخذ هذا الانتاج أبداً طابع الفابريكة الحقيقية . واذا أمعنا النظر عن قرب ... فان مبدأ تقسيم العمل يكشف هنا عن خصائص متميزة . وحقاً يوجد من يقومون باللف والفتل والصباغة والتركيز ، وأخيراً نساجون أيضاً ؛ ولكنهم ليسوا متحدين في مبنى واحد بالذات ولا يتبعون لرب عمل واحد بالذات ؛ بل انهم جميعهم يعملون بصورة مستقلة» .*A. Blanqui*) «Cours d'Économie Industrielle». Recueilli par A Blaise. Paris, 1838—1839, p. 79). لقد حدثت تغيرات منذ الوقت الذي كتب فيه بلانكي ذلك ، وقد تم الآن توحيد قسم من العمال المستقلين سابقاً في الفبارك . [للطبعة الرابعة. منذ الوقت الذي كتب فيه ماركس ذلك توطد نول النسج الميكانيكي في هذه الفبارك ويزيح النول اليدوي بسرعة. وتصلح صناعة الحرير في كريفيلد لأن تكون مثالا ساطعاً على ذلك . ف . ا .]

الذين يصنعون الورق أو حروف الطباعة أو الابر ، يوحدهم رأسمالي واحد في مشغل عام . وهذا تعاون في شكله الأبسط . فكل واحد من هؤلاء الحرفيين يصنع (ربما مع مساعد واحد أو مساعدين اثنين) البضاعة بكاملها ، أي أنه ينجز على التعاقب العمليات المختلفة الضرورية لصنعها . ويحتفظ عمله بطابعه الحرفي القديم . ولكن الظروف الخارجية سرعان ما ترغم على أن يجري على نحو مغاير استخدام تحشد العمال في مبنى واحد وأداء أعمالهم في وقت واحد . مثلاً ، ينبغي تقديم كمية كبيرة من البضاعة الجاهزة في أجل معين . ولذلك يجري تقسيم العمل . وبدلاً من تكليف حرفي واحد بالذات بالتنفيذ المتعاقب لعمليات مختلفة ، يتم فصل هذه العمليات احداها عن الأخرى وعزلها ووضعها الى جانب بعضها البعض من حيث المكان ، علماً بأنه يعهد بكل منها الى حرفي لوحده وينفذها جميعها في وقت واحد العاملون المتعاونون فيما بينهم . ويتكرر هذا التقسيم العرضي ويظهر الأفضليات المميزة له ويتبلور شيئاً فشيئاً في تقسيم منهجي للعمل . وتتحول البضاعة من ناتج فردي للحرفي المستقل ، الذي ينفذ عمليات كثيرة ، الى ناتج اجتماعي لاتحاد الحرفيين الذين لا ينفذ كل منهم بصورة متواصلة سوى عملية جزئية واحدة بالذات . وان تلك العمليات ذاتها التي اندمجت مع بعضها البعض في سلسلة من الأعمال المتعاقبة التي ينفذها المعلم الألماني من طائفة انتاج الورق ، تغدو في مانيفاكتورة الورق الهولندية مستقلة وتجري جنباً الى جنب وفي وقت واحد كعمليات جزئية لكثيرين من العمال المتعاونين فيما بينهم . وان معلم الطائفة من نورنبرغ الذي يصنع الابر يشكّل العنصر الأساسي لمانيفاكتورة الابر الانكليزية . ولكن بينما ينفذ الحرفي من نورنبرغ على التعاقب عمليات ربما كانت ٢٠ احداها تلو الأخرى ، نجد أنه يعمل في المانيفاكتورة الانكليزية ٢٠ حرفياً في وقت واحد ، وكل منهم ينفذ عملية واحدة فقط من أصل ٢٠ ،

علماً بأنه تجري على أساس التجربة مواصلة تشطير هذه العمليات وعزلها وفصلها بوصفها وظائف لعمال منفردين على وجه الحصر .

وهكذا ، ان أسلوب نشوء وتكّون المانيفاكتورة من الحرفة يعتبر مزدوجاً . فهي تنشأ من جهة من تركيب حرف متنوعة مستقلة تفقد استقلاليتها وتصبح وحيدة الجانب الى درجة أنها تمثل مجرد عمليات جزئية تكمل بعضها البعض في عملية انتاج بضاعة واحدة بالذات . ومن جهة أخرى تنشأ المانيفاكتورة من تعاون حرفيين من ذات النوع ، وتقسم الحرفة الفردية المعنية الى عمليات مختلفة منفصلة وتعزل هذه الأخيرة وتجعلها مستقلة الى درجة أن كلاً منها تصبح وظيفة لعامل مخصوص على وجه الحصر . لذلك ، فمن جهة ُتدخل المانيفاكتورة في عملية الانتاج تقسيم العمل أو تطوره لاحقاً ، ومن جهة أخرى ُتركّب الحرف التي كانت مستقلة سابقاً . ولكن ، مهما كانت نقطة انطلاقها في هذه الحالة الخاصة أو تلك فان شكلها النهائي هو واحد على الدوام : آلية انتاجية أعضاؤها من الناس .

من أجل الفهم الصحيح لتقسيم العمل داخل المانيفاكتورة من الهام لفت الانتباه الى النقاط التالية . قبل كل شيء ان تجزئة عملية الانتاج الى أطوارها المتميزة تتطابق تماماً في هذه الحالة مع تحلل النشاط الحرفي الى عملياته الجزئية المختلفة . وسواء أكانت كل عملية معقدة أم بسيطة فان تنفيذها يحتفظ على أية حال بطابعه الحرفي ويتوقف بالتالي على قوة وبراعة وسرعة كل عامل وثقته بنفسه وعلى مهارته في استعمال أداته . وتبقى الحرفة هي الأساس . وهذا الأساس التكنيكي الضيق ينفي امكانية التجزئة العلمية حقاً لعملية الانتاج ، لأن كل عملية جزئية يمر الناتج بها يجب أن تنفذ كعمل حرفي جزئي . وبسبب أن الفن الحرفي يبقى على هذا النحو أساس عملية الانتاج فان كل عامل يتكيف لأداء وظيفة جزئية

واحدة على وجه الحصر ، وتتحول قوة عمله على مدى حياته الى جهاز لهذه الوظيفة الجزئية . وأخيراً ، ان تقسيم العمل هذا هو بحد ذاته نوع خاص من التعاون ، والكثير من أفضلياته انما ينجم عن الجوهر العام للتعاون على العموم وليس عن شكله الخاص المعني .

٢ – العامل الجزئي وأداته

اذ نشرع في تحليل مفصل يتوجب علينا بالدرجة الأولى أن نقرر الواقع التالي الجلي الوضوح وهو أن العامل الذي ينفذ طيلة حياته عملية بسيطة واحدة بالذات يحوّل جسمه بالكامل الى عضو أوتوماتيكي وحيد الجانب لها ، ولذلك يستخدم لهذه العملية وقتاً أقل من الحرفي الذي يقوم بسلسلة كاملة من العمليات بالتناوب . ولكن العامل الاجمالي المركّب ، الذي يكوّن الآلية الحية للمانيفاكتورة ، يتألف على وجه الحصر من مثل هؤلاء العمال الجزئيين الوحيدي الجانب . لذلك يجري هنا انتاج ناتج اكبر في غضون وقت أقصر بالمقارنة مع الحرفة المستقلة ، أي أنه تزداد قوة العمل المنتِجة * . وترتقي كذلك طريقة العمل الجزئي نفسها بعد أن انفصلت لتصير وظيفة لشخص واحد على وجه الحصر . وان التكرار الدائم لعملية محدودة واحدة بالذات وتركيز الانتباه عليها يعلّمان عن طريق التجربة احراز النتيجة النافعة المرسومة بأقل النفقات من القوة . وبما أن أجيالاً مختلفة من العمال تعيش في وقت واحد وتعمل معاً في مانيفاكتورات

* «كلما ازداد توزيع الوظائف في المانيفاكتورة المعقدة بين مختلف العاملين كلما حصل الناتج بصورة أفضل وأسرع وكلما تضاءل هدر الوقت والعمل» («The Advantages of the East-India Trade». London, 1720, p. 71)

واحدة بالذات ، فان أساليب المهارة التكنيكية المكتسبة ترسخ وتتراكم وتتناقل بسرعة من جيل الى آخر * .

والمانيفاكتورة ، اذ تعيد داخل المشغل وتطور بانتظام الى أقصى الحدود الانفصال التقليدي للحرف الذي تجده في المجتمع ، انما تخلق بذلك حذاقة العمال الجزئيين . ومن جهة أخرى ، فان واقع انها تحول العمل الجزئي الى رسالة حياتية لشخص معني يتطابق مع سعي المجتمعات السابقة لأن تجعل الحرف وراثية ولأن تضفي عليها أشكالاً متحجرة للطبقات المنغلقة ، أو ــ عندما تسفر ظروف تاريخية معينة عن ميل الأفراد للتغير بما لا يتفق مع وجود الطبقات المنغلقة ــ أشكال الطوائف . وان الطبقات المنغلقة والطوائف تنشأ تحت تأثير قانون طبيعي كالذي يضبط نشوء الأنواع والفصائل في عالم الحيوان والنبات ، مع فارق واحد فقط هو أن وراثة الطبقات المنغلقة وتفرد الطوائف يتقرران عند درجة معينة من التطور كقانون اجتماعي ** .

---

* «العمل السهل انما هو ... مهارة متوارثة» (*Th. Hodgskin*. «Popular Political Economy». London, 1827, p. 48).

** «والحرف كذلك ... بلغت في مصر درجة عالية من الرقي . ذلك لأنه في هذا البلد الوحيد فقط لم يكن يسمح للحرفيين اطلاقاً بتعاطي المهن الخاصة بطبقات أخرى من المواطنين ، ولكن كان يتوجب عليهم أن يشتغلوا حصراً بتلك المهنة التي فرضها القانون وراثياً لعشيرتهم ... ونجد لدى شعوب أخرى أن الحرفيين يوزعون انتباههم بين مواضيع متنوعة غاية التنوع ... فتارة يحاولون زراعة الأرض ، وتارة يتعاطون التجارة ، وتارة أخرى يشتغلون بحرفتين أو ثلاث في وقت واحد . وفي الدول الحرة يترددون عادة على جمعيات شعبية ... أما في مصر ، فعلى العكس ، حيث أن كل حرفي يتدخل في شؤون الدولة ، أو يتعاطى عدة حرف في وقت واحد ، يتعرض لعقوبات شديدة . وهكذا ، لا شيء يمكن أن يعرقله عن الانصراف كلياً الى مهنته ... يضاف الى ذلك أنهم ، اذ يرثون الكثير من القواعد عن الأجداد ، يسعون جهدهم بكل حمية لاختراع الجديد من التحسينات» («Diodor's von Sicilien Historische Bibliothek», Buch I, cap .74 [S. 117, 118]).

«لم يتفوق أحد أبداً بعد على موصلين داكا من حيث رقته ، ولا على شيت كوروماندیل وأقمشتها الأخرى من حيث روعتها وثبات أصبغتها. ومع ذلك فهي تنتج بدون رأسمال ، وبدون ماكينات ، وبدون تقسيم عمل ؛ ولا تستخدم في انتاجها أية طريقة من تلك التي تقدم أفضليات كبيرة للصنع الأوربي . فالنساج هناك هو فرد منفصل يصنع النسيج حسب طلب المستهلك ، يعمل على نول من أبسط التصاميم يتألف أحياناً من عوارض خشبية جمعت الى بعضها بصورة فظة . وليست لديه حتى أية أداة لشد السداة ، ولذلك يجب أن يبقى النول طيلة الوقت ممدوداً بكامل طوله ؛ ونتيجة ذلك فهو أخرق ويشغل حيزاً من المكان بحيث لا يتسع له كوخ المنتج الذي يقوم بعمله لهذا السبب في الهواء الطلق وينقطع عنه عند كل تقلب غير مناسب من تقلبات الطقس» * .

ان المهارة المتخصصة المتراكمة من جيل الى جيل والتي تنتقل بالوراثة من الأب الى الابن هي وحدها التي تُكسب الهندي ، كالعنكبوت ، حذاقته . ومع ذلك ، فبالمقارنة مع غالبية العمال المانيفاكتوريين ينفذ هذا النساج الهندي عملاً معقداً جداً .

والحرفي الذي يقوم بعمليات جزئية مختلفة واحدة تلو الأخرى عند انتاج الناتج ينبغي عليه أن ينتقل من مكان الى مكان طوراً ، وأن يستبدل الأدوات طوراً آخر . وان الانتقال من عملية الى أخرى يقطع مجرى عمله ويشكل نوعاً من المسام في يوم عمله . وهذه المسام تضيق اذا كان ينفذ في خلال اليوم بكامله عملية واحدة بالذات بصورة متواصلة ، وهي تزول بالقدر نفسه الذي يقل به تبدل العمليات . وينجم ازدياد انتاجية العمل هنا اما عن ازدياد صرف قوة العمل في خلال فترة معينة من الزمن ، أي عن شدة العمل المتنامية ، واما عن تناقص الاستهلاك غير الانتاجي لقوة العمل . مثلاً ، ان الانفاق الفائض للقوى ، الذي يتطلبه كل انتقال من السكون الى الحركة ، يجري التعويض عنه بتطويل وقت العمل ذي السرعة

---

* «Historical and descriptive Account of British India etc.» by *Hugh Murray, James Wilson* etc. Edinburgh, 1832, v. II, p. 449. ان نول النسيج الهندي هو ذو شريحة خشبية تتحرك عمودياً ، أي أن السداة تشد عليه عمودياً .

العادية التي تم بلوغها . ومن جهة أخرى ان رتابة العمل المتواصلة تضعف حدة الانتباه ونهوض الطاقة الحيوية اذ أنها تحرم العامل من تلك الراحة وذلك التهيج اللذين يخلقهما واقع تبديل نوع النشاط بحد ذاته .

ولكن انتاجية العمل لا تتوقف على حذاقة العامل وحسب ، بل وعلى درجة كمال أدواته أيضاً . فأدوات من نوع واحد بالذات ، مثل أدوات القطع والثقب والحفر والطرق والخ ، تستخدم في عمليات عمل مختلفة ؛ ومن جهة أخرى تستخدم أداة واحدة بالذات للقيام بأعمال مختلفة في عملية عمل واحدة بالذات . ولكن بمجرد أن انفصلت العمليات المختلفة لعملية العمل عن بعضها البعض واتخذت كل عملية جزئية في يدي العامل الجزئي شكلاً ملائماً الى الحد الأقصى ، ولهذا السبب شكلاً استثنائياً ، منذ تلك اللحظة تنشأ ضرورة التغييرات في الأدوات التي كانت تصلح في السابق لأهداف مختلفة . وان اتجاه هذا التغيير لأشكالها يظهر من التجربة التي تبيّن ما هي الصعوبات الخاصة بالضبط التي يسفر عنها استخدام الأدوات بشكلها غير المتغير . وتتميز المانيفاكتورة بتنويع أدوات العمل ، الأمر الذي تكتسب بفضله أدوات من نوع واحد بالذات أشكالا ثابتة خاصة بالنسبة لكل استخدام خاص لها ، كما تتميز بتخصص الأدوات الذي بفضله لا تعمل كل أداة خاصة مثل هذه بمداها الكامل الا في يدي العامل الجزئي المخصوص . وفي برمنغهام لوحدها يجري صنع قرابة ٥٠٠ نوع من المطارق ، علماً بأن الأمر لا يقتصر على أن كلاً منها تستخدم لعملية انتاجية خاصة ، بل غالباً ما تستخدم عدة مطارق مختلفة لأعمال متفرقة في عملية واحدة بالذات . وان مرحلة المانيفاكتورة تبسّط وتحسّن وتنوّع أدوات العمل عن طريق تكييفها مع الوظائف الخاصة الاستثنائية للعمال الجزئيين * . وبذلك فانها تشكل احدى المقدمات

* فيما يتعلق بالأعضاء الطبيعية للنباتات والحيوانات يقول داروين في كتابه «أصل

المادية للماكينة التي هي عبارة عن تركيب للكثير من الأدوات البسيطة .

ان العامل الجزئي وأداته يكوّنان عنصرين بسيطين للمانيفاكتورة . فلننظر الآن في المانيفاكتورة بكاملها .

٣ – الشكلان الأساسيان للمانيفاكتورة : المانيفاكتورة غير المتجانسة والمانيفاكتورة العضوية

تنقسم المانيفاكتورات من حيث بناؤها الداخلي الى شكلين أساسيين ، وهما على الرغم من تشابكهما أحياناً الا أنهما يمثلان نوعين مختلفين اختلافاً هاماً ، ويضطلعان بدور مختلف تماماً عند تحول المانيفاكتورة فيما بعد الى صناعة آلية كبيرة . وهذا الطابع المزدوج للمانيفاكتورة ينجم عن طبيعة الناتج نفسها . فهذا الأخير يتكون اما عن طريق التجميع الميكانيكي الصرف للمنتجات الجزئية المستقلة ، واما أنه مدين بشكله الجاهز لسلسلة متعاقبة من العمليات والمعالجات المترابطة فيما بينها .

وعلى سبيل المثال تتألف القاطرة من اكثر من ٥٠٠٠ جزء مستقل . الا أنها لا تصلح لأن تكون في الحقيقة مثالاً على المانيفاكتورة بالذات من النوع الأول نظراً لكونها من منتجات الصناعة الكبيرة . ولكننا نجد مثالاً رائعاً في الساعة التي يستخدمها وليم بيتي من أجل توضيح التقسيم المانيفاكتوري للعمل . لقد تحولت الساعة من ناتج فردي لحرفي في نورنبرغ الى ناتج

الأنواع» الذي يؤلف عهداً كاملاً: «ربما أن سبب تغير الأعضاء في الحالات التي ينفذ فيها عضو واحد بالذات أعمالا مختلفة يكمن في أن الانتقاء الطبيعي يؤيد أو يقمع هنا بصورة أقل دقة كل انحراف صغير في الشكل مما في تلك الحالات التي يخصص فيها عضو واحد لمهمة منفصلة معينة فقط . وعلى سبيل المثال فان السكاكين المخصصة لقطع اكثر الأشياء تنوعاً يمكنها أن تحتفظ على العموم بشكل واحد الى هذه الدرجة أو تلك ؛ ولكن بما أن الأداة تخصص لاستخدام واحد ما فيجب أن تغير شكلها عند الانتقال الى استخدام آخر» .

اجتماعي لعدد كبير من العمال الجزئيين . انهم : عامل التحضير ؛ والعامل الذي يصنع نوابض الساعة ؛ والذي يصنع الموانئ ؛ والذي يصنع النوابض الشعرية ؛ والعامل الذي يصنع الأحجار للساعة ؛ وصانع المرتكزات الياقوتية ؛ والعامل الذي يصنع العقارب ؛ والعامل الذي يصنع علبة الساعة ؛ والعامل الذي يصنع البراغي ؛ والمذهّب مع التقسيم الى الكثير من الاختصاصات ؛ ومن ثم العامل الذي يصنع العجلات (علماً بأنه يصنع العجلات من الشبَه على حدة والعجلات الفولاذية على حدة) ؛ والعامل الذي يصنع المحاور ؛ والذي يصنع آلية ملء الساعة وتحويل العقارب ؛ acheveur de pignon (الذي يثبّت العجلات على المحاور ويصقل النهايات الحادة والخ) ؛ وصانع مرتكزات العمدان ؛ planteur de finissage (الذي يركب مختلف العجلات والمحاور في الآلية) : finisseur de barillet (الذي يسنّن العجلات ، ويوسع الثقوب الى الأحجام المطلوبة ، ويثبت نابض سقاطة الترس والسقاطة) ؛ والعامل الذي يصنع ضابط سرعة الحركة ، والذي يصنع الأسطوانات أيضاً اذا كانت آلية الحركة أسطوانية ؛ والذي يصنع عجلات الحركة ؛ والعامل الذي يصنع الرقّاص ؛ والعامل الذي يصنع الصاروخ (آلة لضبط الساعة) ؛ planteur d'echappement (العامل الذي يركب ضابط سرعة الحركة)؛ وبعد ذلك repasseur de barillet (الذي ينجز تجميع الدارة للنوابض وتجميع السقاطة) ؛ والذي يصقل الفولاذ ؛ والذي يصقل العجلات ؛ والذي يصقل البراغي ؛ والذي يرسم الأرقام ؛ والطلاّء (الذي يضع الميناء على النحاس) ؛ fabricant de pendants (الذي يصنع فقط القوس أو الحلقة لعلبة الساعة) ؛ finisseur de charnière (الذي يركّب مسمار التوصيل الشبَهي في مفصّلة العلبة والخ)؛ faiseur de secret (الذي يركّب على العلبة نابضاً يفتح الغطاء) ؛ والنقّاش ؛ و الحفّار ؛ والذي يصقل علبة الساعة والخ ، والخ ، وأخيراً عامل التجميع

الذي يجمع نهائياً آلية الساعة بكاملها ويشغّلها . وان أجزاء قليلة فقط من الساعة تمر بعدة أيد ، وكل هذه membra disjecta [الأعضاء المبعثرة] (١١٦) لا تتركز في يدي شخص واحد الا عندما ينبغي تجميعها في كل ميكانيكي واحد. وهذه العلاقة الخارجية البحت للناتج الجاهز مع أقسامه المكوّنة المتنوعة تجعل من الصدفة هنا ، كما في أنواع الانتاج المماثلة الأخرى ، اجتماع العمال الجزئيين في مشغل واحد . ويمكن للأعمال الجزئية بدورها أن تُنفّذ بشكل حرف مستقلة منفردة ؛ وهذا ما نجده في كانتوني فآدت ونيفشاتل بينما توجد في جنيف مثلاً مانيفاكتورات كبيرة لصنع الساعات ، أي أنه يتحقق تعاون مباشر بين العمال الجزئيين تحت ادارة رأسمال واحد . ولكن في هذه الحالة الأخيرة أيضاً نادراً ما يجري صنع الموانئ والنوابض والعلبة في المانيفاكتورة نفسها. فالانتاج المانيفاكتوري المركّب لا يكون نافعاً هنا الا في حالات استثنائية نظراً لأن التنافس شديد جداً بين العمال الذين يعملون في بيوتهم ، والحال ان تقسيم الانتاج الى عدد كبير من العمليات غير المتجانسة ينفي تقريبا الاستخدام المشترك لوسائل العمل ؛ كما أن الرأسمالي يتخلص في حالة تبعثر الانتاج مكانياً من تكاليف مباني الفابريكة والخ * . بيد أنه تجدر الاشارة الى أن وضع

---

* في عام ١٨٥٤ أنتجت جنيف ٨٠٠٠٠ ساعة ، أي ما يشكل أقل من خمس انتاج الساعات في كانتون نيفشاتل . وان شو-دو-فون لوحدها ، التي يمكن اعتبارها مانيفاكتورة واحدة للساعات ، تنتج في السنة اكثر من جنيف بمرتين . ومن عام ١٨٥٠ الى عام ١٨٦١ صنعت جنيف ٧٢٠٠٠٠ ساعة. أنظر «Report from Geneva on the Watch Trade» في «Report by H. M's Secretaries of Embassy and Legation on the Manufactures, Commerce etc.», № 6, 1863 واذا كان استقلال العمليات المنفردة التي ينقسم اليها انتاج ناتج معقد يجعل بحد ذاته من الصعب الى أقصى الدرجات تحويل مثل هذه المانيفاكتورات الى انتاج آلي للصناعة الكبيرة، ففي انتاج الساعات نجد عقبتين خاصتين اضافيتين: المقاييس الصغيرة ودقة العناصر المكونة ، وأيضاً واقع كون الساعات ، باعتبارها مادة من مواد الترف ،

هؤلاء العمال الجزئيين الذين يعملون في بيوتهم ، ولكن ليس لأنفسهم بل للرأسمالي (fabricant, établisseur) ، يختلف تماماً عن وضع الحرفي المستقل الذي يعمل لزبائنه فقط* :

والنوع الآخر من المانيفاكتورة ، أي شكلها الناجز ، ينتج منتجات تمر بأطوار نمو مترابطة ، بسلسلة متعاقبة من العمليات ؛ ومن هذا النوع مثلاً مانيفاكتورة الابر التي يمر السلك فيها بأيدي ٧٢ وحتى ٩٢ من العمال الجزئيين المتميزين .

وبما أن مثل هذه المانيفاكتورة تجمع حرفاً كانت مشتتة بادئ الأمر ، فانها تقلل الفراغ المكاني الفاصل بين الأطوار المنفردة لانتاج الناتج ويتقلص الوقت الضروري لانتقال الناتج من مرحلة الى أخرى شأنه شأن العمل المنفق على هذه الانتقالات** . وبذلك يتم التوصل الى قوة منتجة اكبر بالقياس الى الحرفة ، علماً بأن نموها ينجم عن الطابع التعاوني العام للمانيفاكتورة . ومن جهة أخرى، فان مبدأ تقسيم العمل الملازم للمانيفاكتورة يؤدي الى عزل أطوار الانتاج المختلفة التي تنفصل عن بعضها البعض على شكل عدد مناسب من الأعمال الجزئية المستقلة ذات الطابع الحرفي . وان اقامة الصلة بين الوظائف المنعزلة والحفاظ عليها تستدعي ضرورة التنقلات

تتميز بتنوع الأشكال الى حد كبير جداً . وان أفضل شركات لندن بالكاد تنتج دزينة من الساعات المتشابهة في خلال سنة كاملة . وان فابريكة ساعات فاشرون وكونستانتن ، التي تستخدم الماكينات بنجاح ، تصنع ٣ – ٤ أنواع على الاكثر من الساعات من حيث الحجم والشكل .

* على مثال انتاج الساعات ، هذا المثال الكلاسيكي للمانيفاكتورة غير المتجانسة من المفيد بوجه خاص دراسة انقسام النشاط الحرفي الذي سبق ذكره وما ينجم عنه من تنوع وتخصص أدوات العمل .

** «في ظل هذا الاكتظاظ للناس يجب أن يكون عمل النقل أقل الى أدنى حد» («The Advantages of the East-India Trade», p. 106).

الدائمة للناتج من أيد الى أخرى ، ومن عملية الى أخرى : ومن وجهة نظر الصناعة الكبيرة يظهر هذا الأمر كمحدودية مميزة تزيد التكاليف وفطرية لمبدأ المانيفاكتورة نفسه * .

اذا نظرنا الى كمية معينة من المادة الخام ، مثلاً الخرق البالية في مانيفاكتورة للورق أو الأسلاك في مانيفاكتورة للابر ، لبدا انها تجتاز في أيدي عمال جزئيين مختلفين سلسلة من أطوار الانتاج التي يتلو أحدها الآخر من حيث الزمن الى أن يكتسب الناتج شكله النهائي . ولكن اذا نظرنا الى المشغل كآلية انتاجية واحدة لبدا أن المادة الخام تتواجد في جميع أطوار الانتاج في وقت واحد . فالعامل الاجمالي المتألف من العمال الجزئيين يسحب السلك بقسم من أيديه العديدة المتسلحة بالأدوات ، بينما تنهمك أيديه وأدواته الأخرى في الوقت ذاته بتسوية هذا السلك وتقطيعه وشحذ النهايات والخ . وان التوضع المتعاقب من حيث الزمن للمراحل المنفردة للعملية قد تحول الى توضعها الى جانب بعضها البعض من حيث المكان . وتكون النتيجة الحصول على كمية اكبر من البضاعة الجاهزة في خلال فترة زمنية معنية ** . وعلى الرغم من أن هذا التواقت ينجم عن الشكل التعاوني العام للعملية الاجمالية ، الا أن المانيفاكتورة لا تقتصر على كونها تجد شروط

---

* «ان عزل مختلف مراحل الانتاج التي يمر الناتج بها في المانيفاكتورة ، هذا الأمر الذي لا مفر منه عند استخدام العمل اليدوي ، يزيد تكاليف الانتاج للغاية ، علماً بأن الخساره تنجم بصورة رئيسية نتيجة للانتقال من عملية الى أخرى» .«The Industry of Nations» London, 1855, Part II, p. 200).

** «انه» (تقسيم العمل) «يخلق أيضاً توفير الوقت بتقسيمه للعمل الى عمليات مختلفة يمكن تنفيذ كل منها في وقت واحد ... وبفضل تنفيذ كافة عمليات العمل المختلفة معاً ، والتي كان على الشخص المنفرد أن ينجزها بالتعاقب احداها تلو الأخرى ، تتاح مثلا امكانية صنع العديد من الدبابيس الجاهزة تماماً في خلال وقت كالذي لا بد منه في حالة العكس لتقطيع أو شحذ دبوس واحد فقط» ((*Dugald Stewart*، المؤلف المذكور ، ص ٣١٩) .

التعاون بصورة جاهزة ، بل انها توفر بنفسها هذه الشروط جزئياً بتقسيمها للنشاط الحرفي الى عناصر مكوّنة . ومن جهة أخرى فانها لا تتوصل الى هذا التنظيم الاجتماعي لعملية العمل الا عن طريق تسمير العامل بقطعة ناتج واحدة بالذات .

وبما أن الناتج الجزئي لكل عامل جزئي ما هو في الوقت ذاته سوى درجة معينة في نمو ناتج واحد بالذات ، فان أحد العمال يقدم للآخر ، أو احدى جماعات العمال تقدم للأخرى مادتها الخام . وتشكل نتيجة عمل أحدهم نقطة الانطلاق لعمل الآخر . وعلى هذا النحو يقدم أحد العمال هنا العمل للآخر بصورة مباشرة . وان وقت العمل الضروري لبلوغ النتيجة النافعة المرسومة في كل عملية جزئية يتحدد بالتجربة ، وتقوم الآلية الاجمالية للمانيفاكتورة على أساس الشرط التالي وهو أنه يجب احراز نتيجة معينة في خلال وقت عمل معين. وبهذا الشرط فقط يمكن لعمليات العمل المختلفة والتي تكمل بعضها البعض أن تجري بصورة متواصلة والى جانب بعضها البعض في الزمان والمكان . ومن الواضح أن هذه التبعية المتبادلة المباشرة للأعمال المنفردة ، وبالتالي للعمال أيضاً ، ترغم كل واحد منهم على ألاّ يستخدم لأداء وظيفته سوى وقت العمل الضروري، الأمر الذي ينشأ بنتيجته بصورة مغايرة تماماً لما في الحرفة المستقلة : وحتى لما في التعاون البسيط ، تواصل العمل وتماثله وانتظامه وانضباطه * : وعلى وجه الخصوص شدته . وواقع أنه لا يجب أن ينفق على صنع البضاعة سوى وقت العمل الضروري اجتماعياً يبدو في ظل الانتاج البضاعي على العموم كارغام المزاحمة الخارجي ، ذلك لأنه يجب على

* «كلما ازداد التنوع بين العاملين في المانيفاكتورة ... كلما ازداد انضباط وانتظام كل عمل ونقصت كمية ما ينفق عليه من وقت وجهد» (The Advantages of the East-India Trade». London, 1720, p. 68).

كل مُنتِج منفرد ، اذا عبّرنا بصورة سطحية ، أن يبيع بضاعته بسعر السوق . والحال ، فان صنع كمية معينة من الناتج في المانيفاكتورة في خلال وقت عمل معين يصبح قانوناً تكنيكياً لعملية الانتاج نفسها * .

بيد أن العمليات المختلفة تتطلب وقتاً مختلفاً ، ولذلك فهي تعطي في فترات زمنية متساوية كميات مختلفة من المنتجات الجزئية . وبالتالي ، اذا كان يجب على كل عامل أن ينفذ على الدوام من يوم الى يوم عملية واحدة بالذات ، فمن الضروري اذن عدد مختلف من العمال من أجل العمليات المختلفة ، مثلاً في مانيفاكتورة صب أحرف الطباعة يقتضي الأمر مقابل كل ٤ من عمال الصب وجود اثنين من عمال الفصل وعامل واحد للصقل ، حيث أن عامل الصب يسبك في الساعة ٢٠٠٠ حرف ، وعامل الفصل يفصل ٤٠٠٠ حرف ، بينما يصقل عامل الصقل ٨٠٠٠ حرف . وهنا يعود مبدأ التعاون الى شكله الأبسط : الى الاستخدام في وقت واحد لعمل الكثيرين من الناس الذين ينفذون عملاً من ذات النوع ؛ الا أن هذا المبدأ يعبّر الآن عن علاقة عضوية معينة . وهكذا ، فان التقسيم المانيفاكتوري للعمل لا يقتصر على مجرد تبسيط وتنويع الأعضاء المختلفة كيفياً للعامل الاجمالي الاجتماعي ، بل ويقيم أيضاً نسباً رياضية ثابتة للأبعاد الكمية لهذه الأعضاء ، أي لعدد العمال النسبي أو للحجم النسبي لجماعات العمال في كل وظيفة خاصة . وبالاضافة الى التجزئة الكيفية يطور هذا التقسيم معدلات ونسباً كمية لعملية العمل الاجتماعية .

وبما أن التجربة تحدد من أجل انتاج معين النسبة العددية الاكثر ملاءمة بين جماعات العمال الجزئيين المختلفة ، فلا يمكن اذن توسيع

---

* على كل حال ، ففي الكثير من فروع الانتاج لا تتوصل المشاريع المانيفاكتورية الى هذه النتيجة الا بصورة منقوصة ، نظراً لأنه ليس بمقدور المانيفاكتورة أن تتحكم بدقة بالشروط الكيماوية والفيزيائية للعملية الانتاجية .

نطاق الانتاج الا بمضاعفة عدد عمال كل من هذه الجماعات *
يضاف الى ذلك أيضاً أنه يمكن لفرد واحد بالذات تنفيذ أعمال معينة بدرج
واحدة من السهولة ، سواء جرت تلك الأعمال بمقادير كبيرة أم صغيرة :
ومنها مثلاً عمل المراقبة العليا ، ونقل المنتجات الجزئية من طور انتاجي
الى آخر ، والخ . وان فرز هذه الأعمال في وظائف مستقلة ينفذها عمال
خاصون لا يصبح لذلك مفيداً الا عند زيادة عدد العمال المشتغلين بالانتاج :
بيد أن هذه الزيادة يجب أن تمس في وقت واحد كل الجماعات بنفس
هذه النسبة .

ان كل جماعة منفردة ، أي العدد المعين من العمال الذين يؤدو
وظيفة جزئية واحدة بالذات ، تتألف من عناصر متجانسة وتشكل عض
خاصاً في الآلية الاجمالية . الا أن مثل هذه الجماعات هي في بعض
المانيفاكتورات عبارة عن جسم عامل مجزأ ، بينما تتشكل الآلية الاجمالي
عن طريق تكرار أو مضاعفة هذه العضويات الانتاجية الأولية . ولنأخذ على
سبيل المثال مانيفاكتورة الزجاجات . انها تنقسم الى ثلاثة أطوار تختلف
عن بعضها البعض اختلافاً جوهرياً . أولاً ، الطور الاعدادي : تحضير
الحشوة — مزيج من الرمل والجير والخ — وصهر هذا المزيج في كتا
زجاجية سائلة ** . وفي هذا الطور الأول ، كما في الطور الختامي -

---

* «بما أن التجربة قد أظهرت ، تبعاً لطبيعة الناتج الخاصة في كل مانيفاكتورة معنية الى كم من العمليات الجزئية ينبغي أن تقسم عملية الانتاج على أنفع نحو وما هو عدد العم الذين تتطلبهم كل عملية ، فان كافة المشاريع التي لا تحافظ بدقة على المضاعفات التي عينت التجربة لهذه الأعداد ستنتج بتكاليف اكبر ... وذلك هو واحد من أسباب التوسيع الها للمشاريع الصناعية» (Ch. Babbage. «On the Economy of Machinery». London, 1832, ch. XXI, p. 172, 173)

** فرن الصهر في انكلترا منفصل عن فرن الزجاج الذي يعالج الزجاج فيه ، أما في بلجيكا ، مثلا ، فان فرناً ذاته يستخدم للعمليتين كلتيهما .

اخراج الزجاجات من فرن الحرق ، وتصنيفها ورزمها والخ — يشتغل عمال جزئيون مختلفون . وبين هذين الطورين يوجد انتاج الزجاج بالمعنى الدقيق للكلمة ، أي معالجة الكتلة الزجاجية السائلة . وتعمل عند فتحة الفرن الواحد جماعة كاملة تسمى في انكلترا «hole» (نافذة) وهي تتألف من عامل واحد bottle maker [صانع زجاجات] أو finisher [مُنجِز] ، وعامل واحد blower [نافخ] ، وعامل واحد gatherer [عامل قطرميزات] ، وعامل واحد putter up [عامل تنحية] أو whetter off [عامل سحب] ، وعامل واحد taker in [عامل نقل] . وهؤلاء العمال الجزئيون الخمسة يشكلون خمسة أعضاء خاصة للجسم العامل الواحد الذي لا يمكنه أن يؤدي الوظيفة الا بصورة كلية ، أي فقط كتعاون مباشر بين خمسة أشخاص . ويصبح الجسم كله مشلولاً اذا نقص أحد أعضائه الخمسة . الا أن فرن الزجاج الواحد نفسه له عدة فتحات — من ٤ الى ٦ فتحات في انكلترا مثلاً — لكل منها بوتقة للصهر مقاومة للنار تحتوي على الزجاج السائل ، وتعمل عند كل بوتقة جماعة عمال خاصة بها تتألف من خمسة أفراد . وان تجزئة كل جماعة منفردة تقوم هنا مباشرة على أساس تقسيم العمل ، في حين أن الاتحاد بين مختلف الجماعات المتجانسة هو عبارة عن تعاون بسيط يجري ، بفضل الاستهلاك المشترك في ظله ، استخدام احدى وسائل الانتاج ، فرن الزجاج في هذه الحالة ، بصورة اكثر توفيراً . وان كل فرن زجاج مثل هذا ، بجماعاته الأربع أو الست ، يبدو وكأنه يشكل مشغلاً مستقلاً لصنع الزجاج ، أما مانيفاكتورة الزجاج فتشمل عدة مشاغل من هذا النوع مع أدواتها وعمالها لأطوار الانتاج الأولية والختامية .

وأخيراً ، فالمانيفاكتورة على غرار ما تنشأ هي نفسها جزئياً من تركيب الحرف المختلفة ، يمكنها بدورها أن تنمو الى تركيب من المانيفاكتورات المختلفة . وعلى سبيل المثال تصنع مشاريع الزجاج الكبيرة في انكلترا

بنفسها لنفسها بواتق الصهر المقاومة للنار ، حيث أنه تتوقف الى درجة كبيرة على كيفية هذه الأخيرة جودة الناتج أو رداءته . وان مانيفاكتورة وسيلة الانتاج ترتبط هنا بمانيفاكتورة الناتج . وعلى العكس ، يمكن لمانيفاكتورة الناتج أن ترتبط بالمانيفاكتورات التي يستخدم هذا الناتج فيها كمادة خام أو أنه يتحد فيما بعد بمنتجات هذه المانيفاكتورات . وعلى سبيل المثال ، تتحد مانيفاكتورة الزجاج الصواني أحياناً مع مانيفاكتورة صقل الزجاج ومانيفاكتورة سبك الشبَه التي تصنع الأطر المعدنية لمختلف المصنوعات الزجاجية . وفي هذه الحالة تشكّل المانيفاكتورات المختلفة المتحدة مع بعضها البعض فروعاً منفصلة مكانياً الى هذه الدرجة أو تلك لمانيفاكتورة اجمالية واحدة، وهي في الوقت ذاته عبارة عن عمليات انتاج مستقلة عن بعضها البعض لكل منها تقسيم للعمل خاص بها . وعلى الرغم من بعض أفضليات المانيفاكتورة المركّبة الا أنها لا تتوصل ، على أساسه الذاتي ، الى الوحدة التكنيكية الحقيقية . ولا تنشأ هذه الوحدة الا عندما تتحول المانيفاكتورة الى انتاج آلي .

ان مرحلة المانيفاكتورة ، التي سرعان ما أعلنت تقليص وقت العمل الضروري لانتاج البضائع مبدأ واعياً لها * ، تطّور أيضاً بصورة عرضية استخدام الماكينات ولاسيما عند تنفيذ بعض العمليات التحضيرية البسيطة التي تتطلب عدداً كبيراً من الناس وانفاقاً كبيراً للقوة . ففي مانيفاكتورة الورق مثلاً سرعان ما راحوا ينشئون طواحين خاصة لسحق الخرق البالية ؛ كما أصبحوا ينشئون في الميتالورجيا مطاحن لجرش الفلزات ** . وا[د]

* يتضح ذلك ، فيما يتضح ، من مؤلفات و . بيتي ، وجون بيلليرس ، واندرو يارانتون ومن كتاب «The Advantages of the East-India Trade» ومن مؤلفات ج . فاندرلينت

** حتى في أواخر القرن السادس عشر كانوا يستخدمون الهاون والمنخل في فرنسا لتفتيت وغسل الفلزات .

الماكينة بشكلها الأولي هي ارث عن الامبراطورية الرومانية بصورة الطاحونة المائية * . وتركت لنا مرحلة الحرفة اكتشافات كبيرة كذلك : البوصلة ، والبارود ، وطباعة الكتب ، والساعة الأوتوماتيكية . ولكن حتى بعد ذلك تستمر الماكينة على العموم بتأدية ذلك الدور الثانوي الذي يخصصه لها آدم سميث الى جانب تقسيم العمل** . واضطلع بدور هام جداً الاستخدام العرضي للماكينات في القرن السابع عشر ، نظراً لأنه قدّم لعلماء الرياضيات العظام في ذلك الزمان نقاط استناد عملية وحوافز لوضع علم الميكانيكا المعاصر .

وتبقى الآلية المميزة لمرحلة المانيفاكتورة هي العامل الاجمالي المتألف من عمال جزئيين كثيرين . وان العمليات المختلفة ، التي يقوم بها منتج البضاعة بالتناوب والتي تندمج في كل واحد في أثناء عملية عمله ، تقدم له متطلبات متنوعة . ففي حالة ما ينبغي عليه أن يبدي قوة اكبر ، وفي حالة أخرى براعة اكبر ، وفي حالة ثالثة انتباهاً اكبر والخ ، الا أن الفرد الواحد بعينه لا يتمتع بجميع هذه الصفات بقدر متساو . وبعد تقسيم وفصل

---

* من الممكن متابعة مجمل تاريخ الماكينات على مثال تطور طواحين الدقيق . ولا تزال الفابريكة حتى الآن تسمى بالانكليزية [mill الطاحونة] . ونجد كذلك في المؤلفات الألمانية المتعلقة بالتكنولوجيا في العقود الأولى من القرن التاسع عشر كلمة Mühle [الطاحونة] للدلالة ليس فقط على الماكينات التي تحركها قوى الطبيعة ، بل وبصورة عامة على أية مانيفاكتورة تستخدم أجهزة ميكانيكية .

** كما سيرى القارئ في الكتاب الرابع من هذا المؤلف فان آ . سميث لم يأت بأي حكم جديد فيما يتعلق بتقسيم العمل . أما ما يميزه كاقتصادي معمم لمرحلة المانيفاكتورة فهو ذلك الاهتمام الذي يوليه لتقسيم العمل . ومع تطور الصناعة الكبيرة أثار رأيه ، الذي يخصص للماكينات دوراً خاضعاً وحسب ، الاعتراض من قبل لودرديل ، وفيما بعد من قبل يور . وما عدا ذلك يخلط آ . سميث بين تنوع الأدوات ، الذي اضطلع بدور كبير فيه عمال المانيفاكتورة الجزئيون أنفسهم ، وبين اختراع الماكينات . والذين لعبوا دوراً في هذا المجال الأخير ليسوا هم عمال المانيفاكتورة، بل العلماء والحرفيون وحتى الفلاحون (برينديلي) وهلمجرا .

وعزل العمليات المختلفة يجري تقسيم العمال وتصنيفهم وتجميعهم في جماعات طبقاً لقدراتهم الغالبة . واذا كانت الخصائص الطبيعية للعمال تشكل على هذا النحو التربة التي ينمو عليها تقسيم العمل ، فان المانيفاكتورة من جهة أخرى ، اذ تم تطبيقها ، تنمي قوى العمل التي لا تصلح من حيث طبيعتها سوى لتأدية وظائف متميزة وحيدة الجانب . ويتمتع العامل الاجمالي الآن بكافة الصفات الانتاجية بدرجة واحدة من الحذاقة ، وينفقها في الوقت نفسه على النحو الاكثر توفيراً، نظراً لأنه يستخدم كل عضو من أعضائه يتجلى بصورة فردية في عامل خاص أو في جماعة خاصة من العمال ، لتأدية الوظيفة المتميزة المنوطة به على وجه الحصر * . واذ محدودية وحتى نقصان العامل الجزئي يصبحان من محاسنه ما ان يظهر كعضو للعامل الاجمالي ** . وان التعود على وظيفة وحيدة الجانب يحوّله الى عضو يعمل بثقة غريزية ، في حين أن ارتباط الآلية الاجمالية يضطره للعمل بانتظام جزء من أجزاء الماكينة *** .

وبما أن الوظائف المختلفة للعامل الاجمالي يمكن أن تكون أبسط أو أعقد ومن درجة أخفض أو أعلى ، فان أعضاءه ، أي قوى العمل

---

* «بما أن العمل ينقسم في المانيفاكتورة الى عدة عمليات مختلفة ، تتطلب كل منها درجة مختلفة من المهارة والقوة ، فبامكان صاحب المانيفاكتورة أن يضمن لنفسه الكمية الضرورية بالضبط لكل عملية من القوة والمهارة . أما اذا كانت عملية صنع الناتج بمجملها تنفذ من قبل عامل واحد فيجب على فرد واحد بالذات أن يملك ما يكفي من المهارة لأدق العمليات وما يكفي من القوة لأشقها» (*Ch. Babbage*، المؤلف المذكور ، الفصل ١٩) .

** مثلا، النمو الوحيد الجانب للعضلات ، وتشوه العظام والخ .

*** السيد و . مارشال ، وهو المدير العام لاحدى مانيفاكتورات الزجاج ، أجاب بصورة جيدة جداً على سؤال عضو لجنة التحقيق المتعلق بكيفية الاحتفاظ بشدة عمل العمال الأحداث «ليس بوسعهم اهمال عملهم ؛ فاذا باشروا العمل توجب عليهم الاستمرار فيه ؛ فكأنهم أجزاء في ماكينة واحدة» (Children's Employment Commission. Fourth Report», 1865, p. 247).

الفردية ، تحتاج الى درجات مختلفة جداً من التعليم، ولذلك فهي ذات قيمة مختلفة جداً . وهكذا تطور المانيفاكتورة تسلسلاً هرمياً لقوى العمل يناسبه سلم الأجور . واذا كان العامل الفردي يتكيف من جهة مع تلك الوظيفة الوحيدة الجانب التي يرتبط بها طيلة حياته ، فمن جهة أخرى تتكيف عمليات العمل المختلفة بالقدر نفسه مع هذا التسلسل الهرمي للقدرات الطبيعية والمكتسبة * . والحال ، ان كل عملية انتاجية تتطلب أفعالاً بسيطة معينة بامكان كل شخص القيام بها على حد سواء . وهذه الأفعال تقطع الآن صلتها غير الوطيدة بجوانب أغنى مضموناً من النشاط وتتحجر على شكل وظائف استثنائية .

لذلك تخلق المانيفاكتورة في كل حرفة تستولي عليها فئة من يسمون بالعمال غير المتدربين الذين كان الانتاج الحرفي يستبعدهم بصورة صارمة . والمانيفاكتورة بتطويرها الى حد الحذاقة للاختصاص الوحيد الجانب على حساب المقدرة على العمل بوجه عام انما تحول عدم وجود أية خبرة الى اختصاص متميز . والى جانب الدرجات المتسلسلة هرمياً يبرز التقسيم البسيط للعمال الى متدربين وغير متدربين . وتتلاشى تماماً تكاليف التدريب بالنسبة للأخيرين ، بينما هي بالنسبة للأولين أقل ، نتيجة لتبسيط وظائفهم ،

---

* يلاحظ الدكتور يور ، في تمجيده للصناعة الكبيرة ، الطابع المتميز للمانيفاكتورة بصورة اكثر حدة من الاقتصاديين السابقين الذين لم يكن لديهم اهتمام جدلي ، وحتى بصورة اكثر حدة من معاصريه ومنهم باباج الذي كان يتفوق على يور كعالم رياضيات وميكانيكي ، الا أنه عالج الصناعة الكبيرة ، اذا أردنا الدقة في التعبير ، من وجهة نظر المانيفاكتورة فقط . يقول يور : «ان تكيف العامل مع كل عملية جزئية يشكل جوهر تقسيم العمل» . ومن جهة أخرى يسمي هذا التقسيم «تكيف الأعمال مع مختلف القدرات الفردية» ، ويصف أخيراً مجمل نظام المانيفاكتورة بأنه «نظام للتدرج حسب درجات المهارة» ، وبأنه «تقسيم للعمل حسب مختلف درجات المهارة» والخ. (*Ure*. «Philosophy of Manufactures», p. 19—23, passim).

مما هي بالنسبة للحرفيين . وفي كلتا الحالتين تهبط قيمة قوة العمل * . وتلاحظ استثناءات عندما يخلق انقسام عملية العمل وظائف جديدة مترابطة لم يكن لها وجود على الاطلاق في الانتاج الحرفي ، أو كانت موجودة على نطاق محدود . وان التدني النسبي لسعر قوة العمل ، الناجم عن تلاشي أو انخفاض تكاليف التدريب ، يعني بصورة مباشرة ازدياداً اكبر للرأسمال ، ذلك لأن كل ما يقلّص الوقت الضروري لتجديد انتاج قوة العمل انما يوسّع مجال العمل الزائد .

٤ – تقسيم العمل داخل المانيفاكتورة وتقسيم العمل داخل المجتمع

لقد عالجنا في البداية منشأ المانيفاكتورة ، ومن ثم عناصرها البسيطة — العامل الجزئي وأداته — وأخيراً ، آليتها بشكل عام . ولنبحث الآن بايجاز العلاقة بين التقسيم المانيفاكتوري للعمل والتقسيم الاجتماعي للعمل ، والذي يشكل الأساس العام لأي انتاج بضاعي .

اذا أخذنا بالاعتبار العمل نفسه فقط ، لأمكننا أن نسمي تقسيم الانتاج الاجتماعي الى مجالاته الكبيرة ، كالزراعة والصناعة والخ ، بالتقسيم العام [im Allgemeinen] للعمل ، وانقسام مجالات الانتاج هذه الى أنواع وفروع بالتقسيم الخاص [im Besonderen] للعمل ، وتقسيم العمل داخل المشغل بالتقسيم الفردي [im Einzelnen] للعمل ** .

---

* «ان كل عامل محترف ... بحصوله على امكانية التطور عن طريق التمرن باتجاه واحد ... يصبح أرخص ثمنا» (*Ure*. «Philosophy of Manufactures», p. 19).

** «ان تقسيم العمل ، الذي يبتدئ بانفصال المهن المتنوعة جداً ، يصل الى ذلك التقسيم الذي ينقسم في ظله العمال المشتغلون بصنع ناتج واحد بالذات ، الأمر الذي نجده في المانيفاكتورة» (*Storch*. «Cours d'Économie Politique» ، طبعة باريس ، المجلد الأول ، ص ١٧٣) .

ان تقسيم العمل داخل المجتمع وما يتناسب معه من حصر الفرد بمجال مهنة معينة ، يملك ، شأنه شأن تقسيم العمل داخل المانيفاكتورة ، نقطتي انطلاق للتطور على نقيض بعضهما البعض . ففي حدود العائلة * — ومع التطور اللاحق في حدود العشيرة أيضاً — ينشأ تقسيم طبيعي للعمل بنتيجة الفوارق من حيث الجنس والعمر ، أي على تربة فيسيولوجية صرفة ، وهو يوسع مجاله مع اتساع الحياة الاجتماعية ، ومع ازدياد عدد السكان ، وعلى الأخص مع ظهور النزاعات بين العشائر المختلفة واخضاع عشيرة ما لغيرها . ومن جهة أخرى ، وكما أشرت سابقاً ، ينشأ تبادل المنتجات في تلك النقاط التي تحتك فيها العائلات والعشائر والمشاعات المختلفة ، ذلك لأنه في بداية الحضارة البشرية لم يكن الأفراد ، بل العائلات والعشائر والخ هي التي تدخل في علاقات مع بعضها البعض كوحدات مستقلة . وتجد المشاعات المختلفة وسائل انتاج مختلفة ووسائل معيشة مختلفة في الطبيعة المحيطة بها . ولذا فهي تتميز عن بعضها البعض من حيث أسلوب

«نجد لدى الشعوب التي بلغت درجة معينة من الحضارة ثلاثة أنواع لتقسيم العمل : الأول ، الذي نسميه بالعام ، ينحصر في تقسيم المنتجين الى زراعيين وصناعيين وتجار ، وهذا التقسيم يتطابق مع الفروع الأساسية الثلاثة للانتاج الوطني ؛ والثاني ، الذي يمكن تسميته بالخاص ، هو تقسيم كل مجال من مجالات الانتاج الى أنواع ... وأخيراً ، التقسيم الثالث للانتاج ، الذي يمكن تسميته بتقسيم الشغل أو العمل بالمعنى الحرفي للكلمة ، نجده داخل أطر الحرف أو المهن المنفردة ... نجده في غالبية المانيفاكتورات والمشاغل» (*Skarbek* ، المؤلف المذكور ، ص ٨٤ ، ٨٥) .

* [ملاحظة للطبعة الثالثة . ان دراسات لاحقة عميقة جداً عن الحالة البدائية للبشرية قادت المؤلف الى استنتاج هو أن العائلة ليست هي التي تطورت الى عشيرة في البدء ، بل على العكس فالعشيرة كانت الشكل الأولي الذي تكون طبيعياً للمجتمع البشري القائم على أساس قرابة الدم ، واذن فان الأشكال المختلفة للعائلة لا تتطور الا فيما بعد ، عندما تبتدئ الروابط العشائرية بالانحلال . ف . ا .]

الانتاج ونمط الحياة والناتج الذي تنتجه . تلك هي الفوارق الناشئة طبيعياً التي تؤدي عند احتكاك المشاعات الى تبادل المنتجات ، وبالتالي الى تحول هذه المنتجات تدريجياً الى بضائع . والتبادل لا يخلق فوارق بين مجالات الانتاج ، ولكنه يقيم الصلة بين المجالات التي قد أصبحت مختلفة ويحولها الى فروع للانتاج الاجتماعي الاجمالي يتوقف أحدها على الآخر الى هذه الدرجة أو تلك . وهنا ينشأ التقسيم الاجتماعي للعمل بواسطة التبادل بين مجالات الانتاج المختلفة في البدء ولكن غير المتوقفة على بعضها البعض. وهناك ، حيث يشكل نقطة الانطلاق التقسيم الفيسيولوجي للعمل ، فان الأعضاء الخاصة للكل المترابط مباشرة تتفكك وتتحلل — علماً بأن تبادل البضائع مع المشاعات الغريبة هو الذي يقدم الدافع الرئيسي لهذا التحلل — وتغدو مستقلة دون أن تحافظ فيما بينها سوى على تلك الصلة التي تقوم بين الأعمال المتفرقة بواسطة تبادل منتجاتها بصفتها بضائع . ففي احدى الحالتين يفقد الاستقلالية ما كان مستقلاً سابقاً ، وفي الحالة الثانية يكتسب الاستقلالية ما لم يكن مستقلاً سابقاً .

ان انفصال المدينة عن الريف هو الأساس لأي تقسيم للعمل متطور وناجم عن تبادل البضائع * . ويمكن القول ان مجمل التاريخ الاقتصادي للمجتمع يتلخص في حركة هذا التعارض ، غير أننا لن نتوقف عنده هنا .

اذا كان عدد معين من العمال المشتغلين في وقت واحد هو المقدمة المادية لتقسيم العمل داخل المانيفاكتورة ، فان مثل هذه المقدمة بالنسبة

---

* ألقى السير جيمس ستيوارت الأضواء على هذه النقطة بصورة أفضل من غيره . وممـا يدل على قلة شهرة مؤلفه في الوقت الراهن ، وهو الذي صدر قبل كتاب آدم سميث «Wealth of Nations» بعشر سنوات ، هو أن المعجبين بمالتوس لا يعرفون أن الطبعة الأولى من مؤلف مالتوس عن «السكان» منتحلة بالكامل تقريباً ، هذا اذا صرفنا النظر عن قسمه الخطابي الصرف ، من ستيوارت وكذلك من الكاهنين والاس وتاونسند .

لتقسيم العمل داخل المجتمع هي عدد السكان وكثافتهم اللذان يلعبان هنا دوراً كالذي يلعبه تجمع الناس في مشغل واحد بالذات* . ولكن كثافة السكان هذه شيء ما نسبي . فبلد سكانه قليلون نسبياً ولكنه يملك وسائل مواصلات متطورة ، هو ذو كثافة سكان اكبر من بلد عدد سكانه اكثر ولكن وسائل مواصلاته غير متطورة ؛ وبهذا المعنى فان كثافة السكان في الولايات الشمالية للاتحاد الأمريكي هي أعلى مما في الهند مثلاً** .

وبما أن الانتاج البضاعي والتداول البضاعي يشكلان المقدمة العامة للأسلوب الرأسمالي للانتاج ، فان التقسيم المانيفاكتوري للعمل يتطلب تقسيم العمل داخل المجتمع ، ذلك التقسيم الذي بلغ درجة معينة من النضج : وعلى العكس ، فعن طريق التأثير المعاكس ينمّي التقسيم المانيفاكتوري للعمل ويوسع التقسيم الاجتماعي للعمل . وعلى قدر تنوع أدوات العمل تتنوع أيضاً اكثر فاكثر تلك الفروع الانتاجية التي تصنع فيها هذه الأدوات*** . وعندما ينتشر الانتاج المانيفاكتوري في فرع صناعي ما ، كان حتى ذلك الحين مرتبطاً مع الفروع الأخرى كفرع رئيسي

---

* يقتضي الأمر كثافة سكان معينة سواء بالنسبة لأن يصبح بالامكان أن تتطور الاتصالات الاجتماعية ، أم من أجل أن ينشأ تركيب للقوى تنمو في ظله انتاجية العمل (*James Mill.* «Elements of Politcal Economy». London, 1821, p. 50). «عندما يزداد عدد العمال ... تنمو قوة المجتمع المنتجة بصورة طردية مع حاصل ضرب هذا النمو بنتيجة تقسيم العمل» (*Th. Hodgskin.* «Popular Political Economy», p. 120).

** منذ عام ١٨٦١ ، وبسبب الطلب الكبير على القطن اتسع في بعض أقاليم الهند الشرقية المكتظة بالسكان ، انتاج القطن على حساب انتاج الرز . وقد استشرى الجوع في بعض الأماكن لأنه ، بسبب نقصان وسائل المواصلات وعدم كفاية الصلة الطبيعية بنتيجة ذلك ، لم يكن بالامكان التعويض عن نقصان انتاج الرز في اقليم ما بجلبه من الأقاليم الأخرى.

*** في هولندا مثلا أصبح انتاج الأنوال المكوكية يشكل فرعاً خاصاً في الصناعة منذ القرن السابع عشر .

أم ثانوي ويتحقق من قبل منتِج واحد بالذات ، فيجري على الفور الانقسام والانفصال المتبادل . واذا استولت المانيفاكتورة على درجة ما من انتاج بضاعة معينة فان درجات انتاجها المختلفة تصبح حرفاً مستقلة . ولقد أشرنا سابقاً الى أنه هناك حيث يكون الناتج الجاهز عبارة عن توحيد ميكانيكي صرف لمنتجات جزئية ، يمكن للأعمال الجزئية بدورها أن تنفصل لتصبح حرفاً مستقلة . ومن أجل تحقيق تقسيم العمل داخل المانيفاكتورة بصورة اكمل يتم تقسيم الفرع الانتاجي الواحد بالذات — تبعاً للفارق في مواده الخام وللأشكال المختلفة التي قد تتخذها مادة خام واحدة بالذات — الى مانيفاكتورات مختلفة ، بل وجديدة تماماً في بعض الأحيان . وعلى سبيل المثال ففي النصف الأول من القرن الثامن عشر كان يُنتج في فرنسا لوحدها اكثر من ١٠٠ نوع من الأقمشة الحريرية المتنوعة ، وكان يسري في أفينيون مثلاً مفعول قانون يقول : « يجب على كل متدرب أن يكرس نفسه كلية لتعلّم نوع واحد من الانتاج وأن لا يدرس في وقت واحد أساليب صنع عدة منتجات» .

ان التقسيم الاقليمي للعمل الذي يخصص فروعاً معينة من الانتاج لأقاليم معينة في البلد يتلقى دفعة جديدة بفضل الانتاج المانيفاكتوري الذي يستغل الخصائص من أي نوع كان * . وتنجم مادة غنية في المرحلة المانيفاكتورية لتقسيم العمل داخل المجتمع عن اتساع السوق العالمية والنظام الاستعماري اللذين يدخلان في دائرة الشروط العامة لوجود المرحلة

---

* أفليست صناعة الصوف الانكليزية منقسمة الى أقسام أو فروع مختلفة متركزة في أماكن معينة حيث ينحصر الانتاج بكامله أو على الأغلب في هذه الفروع : فالأجواخ الناعمة تنتج في سومرسيتشير ، والخشنة في يوركشير ، والمزدوجة العرض في اكسيتير ، والحرير في سادبري ، والكريب في نوريج ، والأقمشة شبه الصوفية في كندال ، والملاحف في أويتني والخ» (*Berkeley*. «The Querist», 1750, § 520).

المانيفاكتورية . وليس هنا المكان المناسب لأن ندرس على أي نحو يشمل تقسيم العمل الى جانب المجال الاقتصادي كافة مجالات المجتمع الأخرى ويرسي في كل مكان الأساس لذلك الاحتراف الضيق والتخصص ولتلك التجزئة للانسان ، الأمر الذي هتف فرغسون ، معلم آ . سميث ، بصدده : «اننا أمة من العبيد ، وليس ثمة بيننا أناس أحرار !» * .

ولكن ، وبغض النظر عن أوجه الشبه العديدة والارتباط بين تقسيم العمل داخل المجتمع وتقسيم العمل داخل المشغل فان هذين الطرازين مختلفان فيما بينهما ليس من حيث الدرجة وحسب ، بل ومن حيث الجوهر أيضاً . ويظهر الشبه لا جدال فيه على أبرز نحو هناك حيث تشمل الصلة الداخلية فروع الانتاج المختلفة . فمربي المواشي مثلاً ينتج الجلود ، والدباغ يحولها الى جلود مدبوغة ، والحذّاء يحول الجلود المدبوغة الى أحذية . وكل واحد منهم لا يصنع هنا سوى ناتج شبه جاهز ، أما الشيء الجاهز النهائي فهو ناتج مركّب لهذه الأعمال المنفردة . وتضاف الى هنا أيضاً مختلف فروع العمل التي تقدم لمربي المواشي وللدباغ وللحذّاء وسائل انتاجهم . ويمكن للمرء أن يتخيل ، على غرار آ . سميث ، وكأن هذا التقسيم الاجتماعي للعمل لا يتميز عن التقسيم المانيفاكتوري سوى ذاتياً ، أي فقط بالنسبة للمراقب الذي يشمل في المانيفاكتورة بنظرة واحدة مختلف الأعمال الجزئية المتوحدة مكانياً ، في حين أن هذه الصلة يحجبها في الانتاج الاجتماعي تبعثر فروعه المتفرقة على مساحة واسعة والعدد الكبير للعمال المشتغلين في كل فرع ** . ولكن ما الذي يقيم الصلة بين الأعمال

---

* A. *Ferguson*. «History of Civil Society». Edinburgh, 1767, Part IV, sect. II, p. 285

** انه يقول : في المانيفاكتورات بكل معنى الكلمة يبدو تقسيم العمل ذا أهمية اكبر لأن «العمال هنا المشتغلين في كل فرع من فروع العمل المختلفة يمكن جمعهم أغلب الأحيان

المستقلة لمربي المواشي والدباغ والحذاء ؟ انه كون منتجاتهم عبارة عن بضائع . وعلى العكس ، ما الذي يميز تقسيم العمل في المانيفاكتورة ؟ انه واقع كون العامل الجزئي لا ينتج بضاعة هنا * . وانما الناتج العام فقط للكثيرين من العمال الجزئيين هو الذي يتحول الى بضاعة ** . وان تقسيم

في مشغل واحد ، وبذلك تشملهم جميعاً نظرة المراقب دفعة واحدة . وعلى العكس ، ففي تلك المانيفاكتورات الكبيرة (!) ، التي تنحصر غايتها في تلبية الحاجات الواسعة للسكا العديدين ، يستخدم كل فرع منفرد من فروع العمل عدداً كبيراً من العمال بحيث يتعذ توحيدهم جميعاً في مشغل واحد بالذات ... وان تقسيم العمل بعيد عن أن يكون واضحاً للعيان (*A. Smith.* «Wealth of Nations», b. I, ch. I) وان المقطع الشهير من ذلك الفص نفسه والذي يبتدئ بكلمات : «أنظروا الى وسائل الراحة المعيشية التي هي من نصيب حر بسيط أو عامل مياوم في بلد متمدن ومزدهر...» ومن ثم يشار فيه بتعابير منمقة الى كث فروع الانتاج التي توحد جهودها لتلبية حاجات العامل البسيط ، — ان هذا المقطع منق حرفياً تقريباً من الملاحظات لكتاب ب . مانديفيل able of the Bees, or Private Vices, Publick Benefits (صدرت الطبعة الأولى بلا ملاحظات في عام ١٧٠٥ ، وصدر الطبعة مع الملاحظات في عام ١٧١٤) .

* «لم يعد هنا وجود لما يمكن تسميته بالمكافأة الطبيعية للعمل الفردي . فكل عامل ينتج سوى جزء من الكل ، وبما أن كل جزء لا يملك بحد ذاته أية قيمة أو منفعة ، فلي هنا ما يمكن للعامل أن يأخذه ويقول : «هذا ناتجي ، واني أحتفظ به لنفسي» Labour Defended against the Claims of Capital». London, 1825, p. 25) ان صاحب ه المؤلف الممتاز هو ت . هودسكين الذي اقتطفنا منه سابقاً .

** ملاحظة للطبعة الثانية . هذا الفارق بين التقسيم الاجتماعي والمانيفاكتورى للعمل ك موضحاً عملياً بالنسبة لليانكي . فمن الضرائب الجديدة التي اختلقت في واشنطن أثناء الحر الأهلية كان هناك رسم انتاج قدره ٦٪ على «جميع المنتجات الصناعية» . بيد أنه ينجم سؤال : هو الناتج الصناعي ؟ يجيب المشرع بقوله : ان كل شي هو ناتج «اذ أنه قد صنع» hen it is made) ، وهو قد صنع اذ أنه جاهز للبيع . وهذا واحد من أمثلة كثيرة . كانت مانيفاكتورا نيويورك وفيلادلفيا «تصنع» في السابق المظلات مع كل لوازمها . ولكن بما أن المظلة mixtum compositum [تجميع] لأقسام مكونة متنوعة غاية التنوع فان صنع هذه الأخ أصبح شيئاً فشيئاً موضوعاً لفروع انتاج خاصة مستقلة عن بعضها البعض وقائمة في أما

العمل داخل المجتمع ينجم عن شراء وبيع منتجات فروع العمل المختلفة ؛ اما الارتباط بين الأعمال الجزئية داخل المانيفاكتورة فينجم عن بيع قوى العمل المختلفة لرأسمالي واحد بالذات يستخدمها كقوة عمل مركّبة . ويفترض التقسيم المانيفاكتوري للعمل تركيز وسائل الانتاج في يدي رأسمالي واحد ، بينما يفترض التقسيم الاجتماعي للعمل بعثرة وسائل الانتاج بين الكثيرين من منتجي البضائع المستقلين عن بعضهم البعض . وفي المانيفاكتورة نجد أن القانون الحديدي للنسب والعلاقات المحددة بكل صرامة يوزع جماهير العمال بين الوظائف المختلفة ؛ وعلى العكس تحدد اللعبة الطائشة للصدفة والاعتباط توزيع منتجي البضائع ووسائل انتاجهم بين مختلف فروع العمل الاجتماعي . حقاً ، ان مجالات الانتاج المختلفة تنزع باستمرار نحو التوازن ، ذلك ، من جهة ، لأنه يجب على كل منتج بضائع أن ينتج قيمة استعمالية ، أي أن يلبي حاجة إجتماعية معينة ، — علماً بأن مقادير هذه الحاجات مختلفة كمياً والحاجات المختلفة مرتبطة داخلياً فيما بينها في نظام طبيعي واحد — ومن جهة أخرى يحدد قانون قيمة البضائع ما هو ذلك القسم من وقت العمل الواقع تحت تصرف المجتمع والذي يمكن أن ينفقه على انتاج كل نوع معين من البضاعة . بيد أن هذا الميل الدائم لمختلف مجالات الانتاج نحو التوازن ما هو الا رد فعل ضد الخرق الدائم لهذا التوازن . وان القاعدة التي يسري مفعولها في ظل تقسيم العمل داخل المشغل a priori [بصورة مسبقة] ومنهاجية ، لا تعمل في

مختلفة . وكانت منتجاتها الجزئية تدخل كبضائع مستقلة الى مانيفاكتورة المظلات التي كانت تقتصر على تجميع أقسامها المكونة معاً . ولقد أطلق اليانكي على مثل هذا النوع من المنتجات تسمية assembled articles (المصنوعات المجمعة) ، وهي استحقت هذه التسمية فعلا كنقاط تجميع للضرائب . وهكذا ، فالمظلة «تجمع» ٦٪ كضريبة على سعر كل عنصر من عناصرها و ٦٪ أخرى، على سعر الناتج الجاهز .

ظل تقسيم العمل داخل المجتمع الا a posteriori [بصورة متأخرة] ؛ كضرورة طبيعية داخلية عمياء ، تتخطى الاعتباط الذي لا نظام فيه لمنتجي البضائع ، ولا يتم ادراكها الا بهيئة التقلبات البارومترية لأسعار السوق . ويفترض التقسيم المانيفاكتوري للعمل سلطة الرأسمالي المطلقة على الناس الذين يشكلون حلقات بسيطة في الآلية الاجمالية العائدة له ؛ أما التقسيم الاجتماعي للعمل فيضع منتجي البضائع المستقلين في مواجهة بعضهم البعض ، أولئك الذين لا يعترفون بأي سلطان آخر سوى سلطان المزاحمة ، سوى ذلك الارغام الذي يعتبر نتيجة لصراع مصالحهم المتبادلة ــ مثلما أن bellum omnium contra omnes (١١٧) في مملكة الحيوان هي شرط الى هذه الدرجة أو تلك لوجود جميع الأنواع . لذلك ، فان الوعي البرجوازي الذي يمجد التقسيم المانيفاكتوري للعمل ، وتثبيت العامل مدى الحياة بعملية واحدة ما ، وخضوع العامل الجزئي خضوعاً مطلقاً للرأسمال ، باعتبار ذلك تنظيماً للعمل يزيد من قوته المنتجة ، ــ ان هذا الوعي البرجوازي نفسه يشتم بالحدة نفسها أية رقابة اجتماعية واعية وأي ضبط لعملية الانتاج الاجتماعية باعتبار ذلك اعتداء على الحقوق الثابتة لملكية وحرية و « العبقرية » الفذة للرأسمالي الفردي . ومما له دلالته الكبيرة أن المنافحين الغيورين عن نظام الفبارك لا يجدون اعتراضاً ضد التنظيم العام للعمل الاجتماعي أقوى من الاشارة الى أن هذا التنظيم قد يحوّل المجتمع بأسره الى فابريكة .

اذا كانت فوضى التقسيم الاجتماعي للعمل واستبداد تقسيمه المانيفاكتوري يشترطان بعضهما البعض في المجتمع ذي الأسلوب الرأسمالي للانتاج ، فان الأشكال الأبكر من ذلك للمجتمع ، والتي يتطور فيها انفصال الحرف طبيعياً ، ويتبلور من ثم ، ويوثقه القانون في نهاية المطاف ، تمثل ، على العكس ، من جهة أولى لوحة للتنظيم المنهاجي والمتسلط للعمل

الاجتماعي ، وتنفي تماماً ، من جهة أخرى ، تقسيم العمل داخل المشغل أو أنها تطوره على نطاق ضئيل جداً ، واما بصورة عرضية وبالصدفة فقط*.

وعلى سبيل المثال ، فان المشاعات الهندية الصغيرة البدائية ، التي لا تزال موجودة جزئياً حتى الآن ، تقوم على أساس التملك المشاعي للأرض ، وعلى الجمع المباشر بين الزراعة والحرفة ، وعلى تقسيم مترسخ للعمل يخدم كخطة جاهزة ونموذج عند تأسيس كل مشاعة جديدة. وكل مشاعة مثل هذه تشكل وحدة انتاجية كاملة ذات اكتفاء ذاتي ويشمل مجال انتاجها من ١٠٠ الى عدة آلاف فدان . ويجري انتاج الكتلة الرئيسية من الناتج من أجل الاستهلاك المباشر للمشاعة نفسها ، وليس بصفة بضاعة ، ولذلك فالانتاج نفسه لا يتوقف على ذلك التقسيم للعمل في المجتمع الهندي بأسره والناجم عن تبادل البضائع . وفائض الناتج فقط يتحول الى بضاعة ، علماً بأن ذلك لا يحصل الا بصورة جزئية في يدي الدولة التي تذهب اليها منذ غابر الأزمان كمية معينة من الناتج على شكل الريع العيني . ويجد المرء في مختلف أنحاء الهند أشكالاً مختلفة من المشاعات . ففي المشاعات من الطراز الأبسط تجري زراعة الأرض بصورة مشتركة ويوزع الناتج بين أعضاء المشاعة ، في حين أن كل عائلة تشتغل بالغزل والنسج والخ بصورة مستقلة كحرفة منزلية اضافية . والى جانب هذا الجمهور المشتغل بعمل متجانس نجد : « رئيس » المشاعة الذي يجمع في شخص واحد بين القاضي والشرطي وجابي الاتاوات ؛ ونجد كذلك المحاسب الذي يتولى

---

* «من الممكن ... أن نثبت كقاعدة عامة أنه كلما قلت هيمنة السلطة على تقسيم العمل داخل المجتمع ، كلما قوي تطور تقسيم العمل داخل المشغل وكلما اشتد خضوعه هناك لسلطة شخص واحد . وهكذا ، فان السلطة في المشغل والسلطة في المجتمع تتناسبان عكسياً مع بعضهما البعض فيما يتعلق بتقسيم العمل» (كارل ماركس . «بؤس الفلسفة» . باريس ، ١٨٤٧ ، ص ١٣٠ ، ١٣١) .

الحساب في الزراعة والمساحة ؛ والموظف الثالث الذي يلاحق المجرمين ويحرس المسافرين الأجانب ويرافقهم من قرية الى أخرى ؛ ورجل الحدود الذي يحرس حدود المشاعة من اعتداء المشاعات المجاورة ؛ ومراقب خزانات المياه الذي يوزع من الخزانات العامة المياه الضرورية لري الحقول ؛ والبرهمي الذي يؤدي وظائف رجل الدين ؛ ومعلم المدرسة الذي يعلم أطفال المشاعة على الرمل القراءة والكتابة ؛ والبرهمي التقويمي الذي يحدد بوصفه منجّماً وقت البذر والحصاد وبشكل عام الأوقات المناسبة وغير المناسبة للقيام بمختلف الأعمال الزراعية ؛ والحداد والنجار اللذين يصنعان ويصلحان كافة الأدوات الزراعية ؛ وصانع الفخار الذي يصنع الآنية للقرية كلها ؛ والحلاق ؛ والغسال الذي يغسل الملابس ، وصائغ الفضة ، وفي بعض الحالات الشاعر الذي ينوب عن صائغ الفضة في بعض المشاعات وعن معلم المدرسة في بعضها الآخر . وهذه الدزينة من الأشخاص تعيش على حساب المشاعة كلها . واذا ازداد عدد السكان تتأسس في أرض غير مزروعة مشاعة جديدة على طراز القديمة . وتكشف آلية المشاعة عن تقسيم منهاجي للعمل ، الا أن تقسيمه المانيفاكتوري مستحيل نظراً لأن السوق بالنسبة للحداد والنجار والخ تبقى ثابتة ، وفي أفضل الحالات ، وتبعاً لحجم القرى ، نجد بدلاً من الحداد الواحد أو صانع الفخار الواحد والخ اثنين أو ثلاثة * . وان القانون الذي يحكم التقسيم المشاعي للعمل يسري مفعوله هنا بقوة لا مرد لها كقانون الطبيعة : فكل حرفي على حدة ، كالحداد والخ مثلاً ، ينفذ جميع العمليات الداخلة في نطاق

---

* Mark Wilks, Lieutenant Colonel. «Historical Sketches of the South of India». London, 1810—1817, v. I, p. 118—120. من الممكن العثور على وصف جيد لمختلف أشكال المشاعات الهندية في كتاب : George Campbell. «Modern India». London, 1852

مهنته بأسلوب تقليدي ، ولكن بصورة مستقلة تماماً دون أن يعترف بأية سلطة عليه في حدود المشغل . وان بساطة الآلية الانتاجية لهذه المشاعات ذات الاكتفاء الذاتي ، التي تجدد انتاج نفسها على الدوام بشكل واحد بالذات ، وتنشأ من جديد ، اذا ما دُمرت ، في الموضع ذاته وبالاسم ذاته * ، ان هذه البساطة تكشف عن سر ثبات المجتمعات الآسيوية الذي يتباين بصورة صارخة مع خراب الدول الآسيوية ونشوئها من جديد على الدوام والتبدل السريع لأسرها الحاكمة . وتظل بنية العناصر الاقتصادية الأساسية لهذا المجتمع في منأى عن العواصف التي تهب في جو السياسة المتلبد بالغيوم .

كما سبق القول كانت قوانين الطوائف المهنية ، بتحديدها الصارم لعدد مساعدي المعلم الذين يحق للمعلم الواحد استخدامهم في العمل ، تعيق بصورة مقصودة تحوله الى رأسمالي . وكذلك كان بامكان المعلم استخدام مساعديه على وجه الحصر في الحرفة التي كان هو نفسه معلماً فيها . وكانت الطائفة المهنية تحمي نفسها بكل غيرة من أية تطاولات من جانب الرأسمال التجاري ـ هذا الشكل الحر للرأسمال والوحيد الذي يقف في مواجهة الطوائف المهنية . وكان بامكان التاجر أن يشتري أية بضائع ما عدا العمل بوصفه بضاعة . وما كانوا يصبرون عليه سوى بدور المشتري بالجملة لمنتجات الحرفة . واذا كانت الظروف الخارجية قد استدعت

---

* «في هذه الأشكال البسيطة ... عاش سكان البلد منذ غابر الأزمان . ونادراً ما كانت تتغير حدود القرى المنفردة ؛ وعلى الرغم من أن القرى نفسها كان يحل بها الخراب أحياناً وتقفر من سكانها نهائياً بسبب الحرب أو المجاعة أو الأوبئة ، الا أنها كانت تنشأ من جديد بالاسم نفسه ، وفي الحدود نفسها ، وبالمصالح نفسها ، وحتى بالعائلات نفسها واستمرت في الوجود قروناً بكاملها . وقلما كان سكان القرى يهتمون بانهيار الدولة أو انقسامها ؛ واذ بقيت القرية سالمة فلا اكتراث لهم بالسلطة التي تقع القرية في ربقتها ولأي سيد يجب أن يخضع ، فحياتهم الاقتصادية الداخلية تبقى بلا تغير» (*Th. Stamford Raffles*, late Lieut. Gov. of Java. «The History of Java». London, 1817, v. I, p. 285).

تقسيماً تصاعدياً للعمل ، فان الطوائف المهنية الموجودة تفككت الى فروع أصغر أو تأسست طوائف مهنية جديدة الى جانب القديمة ولكن بدون توحيد الحرف المختلفة في مشغل واحد بالذات . اذن ، على الرغم من أن فصل وعزل وتطوير الحرف من قبل التنظيم الطائفي المهني قد شكلت المقدمة المادية لمرحلة المانيفاكتورة ، الا أن التنظيم الطائفي المهني نفسه كان ينفي امكانية التقسيم المانيفاكتوري للعمل . وعلى العموم والاجمال كان العامل ملتحماً بوسائل انتاجه على نحو وثيق كالتحام الحلزون بالمحارة ، وبالتالي لم يتوفر الأساس الأول للمانيفاكتورة : أي انفصال وسائل الانتاج بصفة رأسمال يقف في مواجهة العامل .

وفي حين أن تقسيم العمل على نطاق المجتمع ككل — بغض النظر عما اذا كان ناجماً عن تبادل البضائع أم لا — هو أمر مميز لأشد التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية تنوعاً ، فان التقسيم المانيفاكتوري للعمل هو ابتداع خاص بالأسلوب الرأسمالي للانتاج على وجه الحصر .

٥ — الطابع الرأسمالي للمانيفاكتورة

ان تحشد عدد كبير من العمال تحت امرة رأسمال واحد بالذات يشكّل نقطة الانطلاق الطبيعية للتعاون عموماً وللمانيفاكتورة على السواء . وبدوره فان التقسيم المانيفاكتوري للعمل يجعل من النمو العددي للعمال المستخدمين ضرورة تكنيكية . فالحد الأدنى من العمال الذين يجب على الرأسمالي المنفرد استخدامهم انما يفرضه الآن تقسيم العمل القائم . ومن جهة أخرى تُشترط فوائد تقسيم العمل لاحقاً بزيادة جديدة لعدد العمال : زيادة لا يمكن تحقيقها الا على نحو تزداد معه دفعة واحدة بنسب معينة الجماعات الانتاجية كلها في المشغل المعني . ولكن يجب أن ينمو مع نمو القسم المكوّن المتغير للرأسمال قسمه الثابت ، علماً بأنه الى جانب

ازدياد الشروط العامة للانتاج ، ـ كالمباني والأفران والخ ، ينبغي أن تزداد ـ وبأسرع كثيراً من ازدياد عدد العمال ـ كمية المادة الخام . وان كتلة المواد الخام التي يستخدمها في غضون فترة زمنية معينة عدد معين من العمال تزداد بنسبة طردية مع نمو القوة المنتجة للعمل بنتيجة تقسيمه . اذن ، ان نمو المقدار الأدنى من الرأسمال الضروري للرأسمالي المنفرد ، أو التحول المتنامي لوسائل المعيشة الاجتماعية ووسائل الانتاج الى رأسمال ، هو قانون ينجم عن نفس الطابع التكنيكي للمانيفاكتورة * .

في المانيفاكتورة ، كما في التعاون البسيط ، يكون الجسم العمالي العامل عبارة عن شكل لوجود الرأسمال . فالآلية الانتاجية الاجتماعية ، المتألفة من الكثيرين من العمال الجزئيين الفرديين ، انما تعود الى الرأسمالي . وبنتيجة ذلك تبدو القوة المنتجة ، الناشئة عن تركيب أنواع مختلفة من العمل ، قوة منتجة للرأسمال . والمانيفاكتورة ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، لا تقتصر على اخضاع العامل المستقل سابقاً الى امرة وانضباط الرأسمال ، بل انها تنشئ علاوة على ذلك تقسيماً متسلسلاً هرمياً للعمال أنفسهم . وفي حين أن التعاون البسيط يترك أسلوب عمل الأشخاص المنفردين بلا تغيير على وجه العموم والاجمال ، فان المانيفاكتورة تثوّره من الأسفل الى

---

* «ليس من الكافي بعد أن يكون الرأسمال» (كان ينبغي القول : وسائل المعيشة ووسائل الانتاج) «الضروري من أجل التقسيم المعين للحرف موجوداً في المجتمع ؛ بل لا بد بالاضافة الى ذلك من أن يتركز هذا الرأسمال في أيدي أرباب العمل بمقادير كبيرة الى حد الكفاية بحيث تتيح القيام بالانتاج على نطاق واسع ... وعلى قدر ما يتطور تقسيم العمل فان عدداً ثابتاً من العمال المشتغلين يتطلب نفقات اكبر فاكبر من الرأسمال بشكل الأدوات والمواد الخام والخ» (*Storch.* «Cours d'Économie Politique» طبعة باريس ، المجلد الأول ، ص ٢٥٠ ، ٢٥١) . «ان تركز أدوات الانتاج وتقسيم العمل لا ينفصل أحدهما عن الأخر مثلما لا ينفصل في ميدان السياسة تركز سلطة الدولة عن اختلاف المصالح الخاصة» (كارل ماركس . «بؤس الفلسفة» . باريس ، ١٨٤٧ ، ص ١٣٤) .

الأعلى وتصيب قوة العمل الفردية في جذورها بالذات . والمانيفاكتورة تشوّ
العامل اذ تربي فيه بصورة مصطنعة مهارة واحدة فقط ووحيدة الجانب
وتكبت عالم ميوله ومواهبه الانتاجية على غرار ما يذبحون في الأرجنتين
حيواناً بغية الحصول على جلده أو دهنه . ولا يقتصر الأمر على أن أعمالاً
جزئية متفرقة تتوزع بين الأفراد المختلفين ، بل ان الفرد نفسه يتجز
أيضاً ويتحول الى أداة أوتوماتيكية للعمل الجزئي المعين * ، وبذا تتحقق
أسطورة مينينوس أغريبا المبتذلة (١١٨) التي تصور الانسان على أن
جزء من جسده بالذات ** . واذا كان العامل في البدء يبيع قوة عمل
للرأسمال لأنه ليست لديه الوسائل المادية لانتاج البضاعة ، فان قوة عمل
الفردية نفسها لا يمكن استخدامها الآن الا اذا بيعت للرأسمال . وليس
بمقدورها أن تعمل الا بالارتباط مع القوى الأخرى ، وهذا الارتباط لا
يتحقق الا بعد البيع وفي مشغل الرأسمالي . والعامل المانيفاكتوري الذي
أصبح عاجزاً عن فعل أي شيء بصورة مستقلة يقوم بالنشاط الانتاجي
كمجرد شيء تابع لمشغل الرأسمالي *** . وكما كان مكتوباً على جبين
الشعب المختار أنه ملكية يهوه ، كذلك تماماً يسم تقسيم العمل العام
المانيفاكتوري بخاتم ملكية الرأسمال .

---

* يسمي دوغالد ستيوارت العمال المانيفاكتوريين بـ«الأجهزة الأوتوماتيكية الحية . المستخدمة من أجل عمليات العمل الجزئية» (*Dugald Stewart* ، المؤلف المذكور ، ص ٣١٨

** عند المرجان يمثل كل فرد فعلا معدة للجماعة كلها . ولكنه يقدم للجماعة الم. المغذية ولا ينتزعها منها كما انتزعها أشراف روما من العوام .

*** «ان العامل الذي يتقن حرفته بكل أبعادها يمكنه أن يزاول النشاط الانتاجي في مكان وأن يكسب لنفسه وسائل المعيشة ؛ أما الثاني» (العامل المانيفاكتوري) «فعلى العكس ما هو سوى ملحق لا يملك بمعزل عن رفاقه لا القدرة على العمل ولا الاستقلالية الضرور لذلك ، وهو مرغم على قبول تلك الشروط التي يحلو لرب العمل أن يعرضها عليه» *torch.* ours d'Économic Politique», édit. Pétersbourg, 1815, t. I, p. 204).

ان المعارف والتبصر والارادة التي يبديها الفلاح المستقل أو الحرفي المستقل ، وان على نطاق ضيق ، ـ مثلما أن كل فن الحرب لدى المتوحش يتجلى كدهاء شخصي ـ لا تُطلب هنا سوى من المشغل ككل . وتوسع فعاليات الانتاج الروحية مجالها في جهة واحدة لأنها تتلاشى تماماً في الكثير من الجهات الأخرى . وما يفقده العمال الجزئيون يتركز خلافاً لهم في الرأسمال * . ويسفر التقسيم المانيفاكتوري للعمل عن أن الفعاليات الروحية لعملية الانتاج المادية تواجه العمال كملكية غريبة وكقوة تسيطر عليهم . وعملية الفصل هذه تبتدئ في التعاون البسيط حيث يمثل الرأسمالي تجاه العامل المنفرد وحدة وارادة عضوية العمل الاجتماعية . وتتطور من ثم في المانيفاكتورة التي تشوّه العامل بتحويلها اياه الى عامل جزئي . وتختتم في الصناعة الكبيرة التي تفصل العلم ، كفعالية انتاج مستقلة ، عن العمل وتجبره على خدمة الرأسمال ** .

ان اثراء العامل الاجمالي وبالتالي الرأسمال في المانيفاكتورة بالقوى المنتجة الاجتماعية مُشتَرط بافقار العامل بالقوى المنتجة الفردية .

«الجهالة أم الصناعة كما هي أم الخرافات . وقوة التفكير والخيال عرضة للأخطاء ؛ ولكن عادة تحريك اليد أو الرجل ليست مرهونة لا بهذا ولا بذاك . ولذا تزدهر المانيفاكتورات على أفضل نحو هناك حيث تكون الحياة الروحية مكبوتة بأشد صورة ، واذن يمكن اعتبار المشغل دالة يؤلف الناس أجزاءها» *** .

---

* A. Ferguson ، المؤلف المذكور ، ص ٢٨١ ؛ « لقد كسب الواحد ما فقده الآخر» .

** «ينفصل رجل العلم عن العامل المنتج بهوة حقيقية ، وبدلا من أن يخدم العلم في يدي العامل كوسيلة لزيادة قوته المنتجة ، يضع نفسه في مواجهته في كل مكان تقريباً ... وتغدو المعرفة أداة قادرة على الانفصال عن العمل وتقف ازاءه موقفاً معادياً» (W. Thompson. «An Inquiry into the Principles of the Distribution of Wealth». London ,1824, p. 274).

*** A. Ferguson ، المؤلف المذكور ، ص ٢٨٠ .

وبالفعل كانت بعض المانيفاكتورات في أواسط القرن الثامن عشر تفضّل استخدام شبه المعتوهين لتنفيذ بعض العمليات البسيطة ولكن التي تشكل سراً من أسرار الفابريكة * .

يقول آ . سميث : « ... ان القدرات الذهنية وتطور القسم الاعظم من الناس تتكون بالضرورة طبعاً لأشغالهم المعتادة . فالانسان الذي تنقضي حياته كلها في تنفيذ عمليات بسيطة قليلة ... ليست له فرصة ولا ضرورة لشحذ قدراته الذهنية أو لتمرين ذكائه ... ويصبح على الدرجة القصوى من البلاهة والجهل التي يمكن لكائن بشري أن يصل اليها» .

وبعد أن وصف آ . سميث بلاهة العامل الجزئي يواصل قوله :

« ان رتابة حياته الراكدة تقوض بصورة طبيعية شجاعة طابعه ... وانها تضعف حتى نشاط جسده وتفقده القدرة على توتير قواه بغية القيام ولو في خلال فترة زمنية قصيرة بعمل آخر ما غير الذي اعتاده . وهكذا تبدو مهارته وبراعته في مهنته الخاصة مكتسبتين على حساب سماته الذهنية والاجتماعية والحربية . ولكن في كل مجتمع متمدن متطور لا مفر من أن يقع في مثل هذه الحالة بالذات الكادحون الفقراء (the labouring poor) ، أي الجمهور الأساسي من الشعب » ** .

---

* *J. D. Tuckett*. «A History of the Past and Present State of the Labouring Population». London, 1846, v. I, p. 148.

** *A. Smith*. «Wealth of Nations», b. V, ch. I, art. II كان لدى آ . سميث بوصفه تلميذاً لفرغسون، الذي أظهر العواقب الضارة لتقسيم العمل، وضوح كامل في هذا الصدد. ففي بداية مؤلفه ، حيث يمجد تقسيم العمل ex professo [خصيصاً] ، يشير اليه بصورة عابرة وحسب بوصفه مصدراً لعدم المساواة الاجتماعية . ولا يورد آراء فرغسون سوى في الكتاب الخامس المكرس لواردات الدولة . ولقد قلت في «بؤس الفلسفة» كل ما هو ضروري بصدد الصلة التاريخية بين فرغسون وآ . سميث وليمونتي وساي في انتقادهم لتقسيم العمل ؛ وهناك أيضاً أشرت للمرة الأولى الى التقسيم المانيفاكتوري للعمل بوصفه شكلا خاصاً للأسلوب الرأسمالي للانتاج . (كارل ماركس . «بؤس الفلسفة» . باريس ، ١٨٤٧ ، ص ١٢٢ وما بعدها) .

وبغية الحيلولة دون الانحطاط الكامل لهذا الجمهور الأساسي من الشعب ، والناجم عن تقسيم العمل ، يوصي آ . سميث بتنظيم الدولة للتعليم الشعبي ، ولكن بجرعات حذرة وضئيلة للغاية . ويقف ضد ذلك بكل ثبات غارنيه ، مترجمه الفرنسي والمعلق عليه ، الذي تحول بصورة طبيعية الى عضو في مجلس الشيوخ في ظل الامبراطورية الأولى . وبرأيه ان التعليم الشعبي يتناقض مع القوانين الأساسية لتقسيم العمل ؛ فاننا بتنظيم التعليم الشعبي

« نحكم بتصفية كامل نظامنا الاجتماعي » . ويقول « ان انفصال العمل الجسدي عن العمل الذهني * ، كأي تقسيم آخر للعمل ، يغدو اكثر عمقاً وحزماً على قدر اثراء المجتمع » (وهو يستخدم بصورة صائبة هذا التعبير للدلالة على الرأسمال والملكية العقارية ودولتهما) . « وتقسيم العمل هذا ، كأي تقسيم آخر ، هو نتيجة للتقدم السابق وسبب للتقدم اللاحق ... فهل يجب على الحكومة اذن أن تعرقل تقسيم العمل هذا وتكبح سيره الطبيعي ؟ هل يجب عليها أن تنفق قسماً من دخول الدولة على تجربة تهدف الى خلط وشبك هذين الصنفين من العمل اللذين ينزعان الى الانقسام والانفصال؟ » **

ان التشوه الروحي والجسدي الى حد ما لا مفر منه حتى في ظل تقسيم العمل داخل المجتمع ككل . ولكن بما أن مرحلة المانيفاكتورة تسير بهذه التجزئة الاجتماعية لمختلف فروع العمل الى أبعد بكثير ، وبما أنه ، من جهة أخرى ، لا يصيب الفردَ في أساس حياته بالذات الا تقسيم العمل المانيفاكتوري المتميز ، فان مرحلة المانيفاكتورة هي وحدها التي تقدم للمرة الأولى المادة والحافز لعلم الأمراض الصناعية *** .

---

* سبق لفرغسون أن قال في «History of Civil Society». Fdinburgh, 1767, p. 281. «ان التفكير نفسه يصبح مهنة خاصة في عصر تقسيم العمل هذا» .

** G. Garnier ، المجلد ٥ من ترجمته [لسميث] ، ص ٤ — ٥ .

*** راماتسيني ، بروفيسور الطب التطبيقي في بادوا ، نشر في عام ١٧٠٠ مؤلفه «De morbis artificum» الذي ترجم من ثم في عام ١٧٧٧ الى اللغة الفرنسية وطبع من جديد عام

« ان تقطيع انسان يسمى اعداماً اذا استحق حكماً بالاعدام ، ويسمى اغتيالا اذا لم يكن قد استحقه . وان تقطيع العمل هو اغتيال للشعب » * .

ان التعاون القائم على أساس تقسيم العمل ، أو المانيفاكتورة ، يكون في البداية عبارة عن تكوين ناشئ بصورة عفوية . ولكن ما ان يكتسب ثباتاً معيناً وينتشر على نطاق واسع كفاية حتى يصبح شكلاً واعياً ومنهاجياً ومنتظماً للأسلوب الرأسمالي للانتاج . ويظهر تاريخ المانيفاكتورة بالمعنى الدقيق للكلمة كيف أن تقسيم العمل المميز لها يكتسب في البداية الأشكال المناسبة بصورة تجريبية بحتة كما لو من وراء ظهر الأشخاص المعنيين بالأمر ، ويسعى من ثم ، على غرار الحرفة الطائفية المهنية ، لأن يثبت بواسطة التقاليد الشكل الذي تم ايجاده مرة ، وانه ليثبته في بعض الحالات لقرون بكاملها . واذا كان هذا الشكل يتعرض للتغير فان ذلك لا يحدث — باستثناء التغيرات الثانوية تماماً — الا

في ١٨٤١ Encyclopédie des Sciences Médicales. 7 éme Division Auteurs:
Classiques». ومن البديهي أن مرحلة الصناعة الكبيرة زادت كثيراً لائحة أمراض العما
المهنية التي وضعها . أنظر مثلا : Hygiène phisique et morale de l'ouvrier dans
es grandes villes en général, et dans la ville de Lyon en particulier». Par le
?. H. Rohatzsch. «Die Krankheiten, وأيضاً Dr. A. L. Fonteret, Paris, 1858
velche verschiedenen Ständen, Altern und Geschlechtern eigenthümlich sind».
6 Bände. Ulm, 1840. (١١٩) وفي عام ١٨٥٤ عينت جمعية الفنون والحرف لج
لدراسة الأمراض الصناعية . ويمكن ايجاد جدول الوثائق ، التي جمعتها هذه اللجنة
في لائحة متحف تويكنهام الاقتصادي . وتقدم مادة هامة جداً «Reports of Public Health
الرسمية . أنظر كذلك Eduard Reich. M. D. «Ueber die Entartung des Menschen».
rlangen, 1868.

* D. Urquhart. «Familiar Words». London, 1855, p. 119. ولقد اعتنق هيغ
وجهات نظر هرطقية جداً فيما يتعلق بتقسيم العمل . فهو يقول في مؤلفه «فلسفة الحق
(١٢٠) : «يجب أن نقصد بالانسان المتعلم بالدرجة الأولى ذلك الشخص الذي يستط
أن يفعل كل ما يفعله الآخرون» .

بنتيجة ثورة في أدوات العمل . والمانيفاكتورة الحديثة — وأنا لا أتكلم هنا عن الصناعة الكبيرة القائمة على أساس استخدام الماكينات — اما أنها تجد disjecta membra poetae (١٢١) بشكل جاهز — مثلاً مانيفاكتورة الألبسة في المدن الكبرى التي تنشأ فيها — وما عليها سوى لم شمل هذه الأعضاء المبعثرة ، واما أن مبدأ التقسيم ينشأ من تلقاء ذاته ولا يتطلب سوى مجرد تسليم بعض عمليات الانتاج الحرفي (في تجليد الكتب مثلاً) الى عمال مخصوصين . وفي مثل هذه الحالات يكفي ما لا يزيد عن أسبوع واحد من التجربة لايجاد التناسب اللازم بين عدد الأيدي الضرورية للقيام بكل وظيفة *.

ان التقسيم المانيفاكتوري للعمل عن طريق تجزئة النشاط الحرفي ، وتخصص أدوات العمل ، وتشكيل العمال الجزئيين ، وضمهم في جماعة وتركيبهم في آلية اجمالية واحدة ، يخلق تجزئة كيفية وتناسباً كمياً لعمليات الانتاج الاجتماعية ، أي أنه يخلق تنظيماً معيناً للعمل الاجتماعي وينمّي في الوقت ذاته قوة عمل منتجة جديدة ، اجتماعية . وان تقسيم العمل بوصفه شكلاً رأسمالياً متميزاً لعملية الانتاج الاجتماعية — وهو لا يستطيع أن يتطور على ذلك الأساس التاريخي الذي نشأ عليه سوى بالشكل الرأسمالي — ما هو الا طريقة خاصة لانتاج القيمة الزائدة النسبية أو لتقوية الازدياد التلقائي للرأسمال على حساب العامل ، الأمر الذي يسمونه عادة بالثروة الاجتماعية

---

* ان الايمان الساذج بالعبقرية الابتكارية التي يبديها a priori [بصورة مسبقة ومستقلة عن التجربة] الرأسماليون المنفردون في مجال تقسيم العمل ، لم تعد موجودة سوى لدى البروفيسورات الألمان من أمثال السيد روشر الذي يخلع على الرأسمالي «شتى الأجور» مكافأة له على تقسيم العمل الذي ينطلق بشكل جاهز من رأس هذا الأخير الشبيه برأس جوبيتر . ان تقسيم العمل لدرجة اكبر أو أقل مرهون في الواقع العملي بحجم حافظة النقود وليس بحجم العبقرية .

أو «ثروة الشعوب» والخ . وهو لا يقتصر على تنمية قوة العمل الاجتماعية المنتجة للرأسمالي وليس للعامل ، بل وينميها عن طريق تشويه العامل الفردي . انه ينتج شروطاً جديدة لسيطرة الرأسمال على العمل . لذلك ، اذا كان يعتبر من جهة تقدماً تاريخياً وجانباً ضرورياً في التطور الاقتصادي للمجتمع ، فانه من جهة أخرى عبارة عن أداة للاستغلال المتمدن والمتفنن .

ان الاقتصاد السياسي ، الذي لا ينشأ كعلم مستقل سوى في مرحلة المانيفاكتورة ، لا يعالج التقسيم الاجتماعي للعمل على العموم الا من وجهة نظر التقسيم المانيفاكتوري للعمل* كوسيلة لانتاج المزيد من البضاعة بالكمية نفسها من العمل ، وبالتالي لترخيص البضائع وتسريع تراكم الرأسمال . وعلى خلاف مباشر لهذا الاهتمام بالجانب الكمي للقضية وبالقيمة التبادلية ، يهتم مؤلفو العصور القديمة الكلاسيكية على وجه الحصر بالكيفية وبالقيمة الاستعمالية**. وبنتيجة تقسيم فروع الانتاج

---

* ان المؤلفين السابقين ، مثل بيتي أو المؤلف المجهول لكتاب Advantages of the East-India Trade» والخ ، يشيرون بصورة اكثر وضوحاً من آ . سميث الى الطابع الرأسمالي للتقسيم المانيفاكتوري للعمل .

** يستثنى من بين مؤلفي العصر الحديث بعض مؤلفي القرن الثامن عشر فقط الذين يكتفون في مسألة تقسيم العمل بتكرار القدماء بصورة مطلقة تقريباً . ومنهم مثلا بيكاريا وجيمس هاريس . يقول بيكاريا : «كل انسان يعرف بتجربته الذاتية أنه ، اذ يستخدم على الدوام يديه وذكاءه في نوع مماثل من العمل ولصنع منتجات واحدة بالذات ، يحرز بسهولة اكبر نتائج اكبر وأفضل ... مما لو كان كل واحد يصنع بنفسه لنفسه الأشياء الضرورية . وهكذا ينقسم الناس لما فيه مصالح النفع العام والفردي الى طبقات ومراتب متباينة» (*Beccaria*. «Elementi di Economia Publica» طبعة كوستودي Parte Moderna, t. XI, p. 28). اما جيمس هاريس ، الذي أصبح فيما بعد الكونت مالمسبري والمشهور بـ«Diaries» [«يومياته»] عن فترة اقامته في بطرسبورغ بصفة سفير ، فيقول نفسه في احد حواشي كتابه (١٢٢) «Dialogue concerning Happiness». London, 1741 (والذ

الاجتماعية يجري صنع البضائع بصورة أفضل ، وتختار ميول ومواهب الناس المختلفة مجال النشاط المناسب لها * ، وانه ليستحيل بدون تحديد مجال النشاط انجاز أي شيء هام في أي ميدان من الميادين **. وبذلك فان الناتج ومُنتِجه أيضاً يكتملان بفضل تقسيم العمل . واذا كان كتّاب العصور القديمة الكلاسيكية يشيرون أحياناً الى نمو كتلة ما يجري انتاجه من منتجات فانهم لا يهتمون في هذا المجال سوى بوفرة القيم الاستعمالية . ولا نجد سطراً واحداً مكرساً للقيمة التبادلية وترخيص البضائع .

أعيد طبعه فيما بعد في 1772 ,«Three Treatises etc.», 3rd ed. London») «ان كافة البراهين على طبيعية المجتمع» (وبالذات البراهين القائمة على أساس مبدأ «تقسيم الأشغال») «... قد أخذتها من الكتاب الثاني لافلاطون «الدولة» .

* هكذا مثلا نقرأ في «الأوديسة» ، النشيد ١٤ ، البيت ٢٢٨ : «ἄλλος γάρ τ'ἄλλοισιν ἀνὴρ ἐπιτέρπεται ἔργοις» [«الناس لا يشبهون بعضهم البعض: فهؤلاء يحبون شيئاً ، وأولئك شيئاً آخر»] ، أما أرخيلوخوس فيقول في أحد مؤلفات سكستوس امبيريكوس : «ἄλλος ἄλλῳ ἐπ] ἔργῳ καρδίην ἰαίνεται» [«أمر يفرح قلب أحدهم ، وأمر آخر يفرح قلب شخص آخر»] (١٢٣).

** «Πολλ' ἠπίστατο ἔργα, κακῶς δ'ἠπίστατο πάντα» [«لقد كان يعرف الكثير من المهن ، ولكن لم يتقن ولا واحدة منها»] . — كان الأثيني بوصفه منتجاً للبضائع يشعر بتفوقه على الاسبرطيين لأن هؤلاء الأخيرين كانوا يملكون من أجل الحرب الناس فقط وليس النقود ، الأمر الذي جعل ثوقيديدس يقول على لسان بيريكليس في الخطاب الذي يدعو فيه أهل أثينا الى الحرب البيلوبونية «σώμασί τε ἑτοιμότεροι οἱ αὐτουργοὶ τῶν ἀνθρώπων ἢ χρήμασι πολεμεῖν» [«ان الناس المنهمكين بالانتاج من أجل استهلاكهم الذاتي قد يفضلون تقديم أجسادهم للحرب على تقديم نقودهم لها»] (ثوقيديدس ، الكتاب الاول ، الفصل ١٤١) . ومع ذلك فان مثالهم الأعلى ، حتى في مجال الانتاج المادي ، كان αὐτάρκεια [الاكتفاء الذاتي] الذي يناقض تقسيم العمل : «παρ' ὧν γὰρ τὸ εὖ παρὰ τούτων καὶ τὸ αὔταρκες» [«من حيث يأتي الرخاء تأتي الاستقلالية أيضاً»] . لا بد من الأخذ بعين الاعتبار في هذا الصدد أنه حتى في عهد خلع الطغاة الثلاثين (١٢٤) لم يبلغ عدد الأثينيين بدون ملكية للأرض ٥٠٠٠ شخص .

وتسود وجهة نظر القيمة الاستعمالية سواء لدى افلاطون * الذي يرى في تقسيم العمل الأساس لانقسام المجتمع الى مراتب، أم لدى كسينوفون **

---

* يستنتج افلاطون تقسيم العمل داخل المشاعة من تعدد جوانب الحاجات والطابع الوحيد الجانب لقدرات الأفراد . ويتلخص حكمه الأساسي في أنه يجب على العامل أن يتكيف مع العمل وليس العمل مع العامل ، – ولكن هذا الأمر الأخير لا مفر منه اذا راح العامل يشتغل بعدة مهن في آن معاً ، أي أنه يقوم بهذه أو تلك منها كعمل عرضي . «ذلك لأنه لا ينبغي للعمل أن ينتظر وقت فراغ المنتج ، بل من الضروري أن يقوم المنتج بعمله بمثابرة وليس كيفما اتفق. – من الضروري . – فان كل شيء ينتج بصورة أسهل وأفضل وبكمية اكبر اذا كان الشخص لا يقوم سوى بعمل واحد يتفق مع ميوله وفي الوقت المناسب غير المشغول بأية أعمال أخرى» («Respublica», 1, II, ed. Baiter, Orelli etc.) ونجد أفكاراً مشابهة عند ثوقيديدس أيضاً ، الكتاب الأول ، الفصل ١٤٢ : «ان الملاحة البحرية فن مثل أي فن آخر ولا يجوز تعاطيها كيفما اتفق وكشغل عرضي ؛ بل الأغلب على العكس ، فهي لا تطيق الى جانبها أي شغل عرضي آخر» . ويقول افلاطون : اذا كان العمل سينتظر العامل ففي أحيان كثيرة ستفوت لحظة الانتاج الحرجة ويفسد الناتج («ἔργου καιρὸν διόλλυται») ونجد هذه الفكرة الافلاطونية أيضاً في احتجاج أصحاب مؤسسات التبييض الانكليز ضد تلك الفقرة من قانون الفبارك التي تحدد ساعة معينة من أجل تناول العمال لطعام الغداء . ويقولون ان انتاجهم لا يمكن أن يتوافق مع العمال حيث أنه «في مختلف عمليات الحرق والغسيل والتبييض والجندرة والتلميع والصباغة يستحيل التوقف في لحظة معينة مسبقاً بدون التعرض لخطر التلف ... وان تحديد فرصة واحدة الزامية لتناول الطعام بالنسبة لجميع العمال قد يعني تعريض المنتجات الثمينة لخطر التلف بسبب عدم انجاز العمليات» . Le platonisme un va-t-il se nicher! [فهل من مكان لا تتغلغل فيه الافلاطونية !]

** يقول كسينوفون ان تناول الطعام من مائدة ملك الفرس هو أمر لطيف ليس لأن ذلك شرف عظيم وحسب ، بل ولأن هذه الأطعمة أطيب مذاقاً من غيرها . «وليس في ذلك ما يثير الدهشة ، لأنه مثلما أن كافة الفنون الأخرى تكون متقنة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص ، كذلك فان الأطعمة الملكية لا نظير لها من حيث جودتها . وفي المدن الصغيرة يقوم شخص واحد بالذات بصنع الأسرة والأبواب والمحاريث والطاولات ؛ وأحياناً يبني البيوت بالاضافة الى ذلك ، ويفرح كثيراً اذا كانت لديه كمية كافية من الطلبات الضرورية للحفاظ على حياته . ومن المستحيل اطلاقاً على الشخص الذي يتعاطى مثل هذه الأعمال المتباينة جداً أن يصنع كل شيء بصورة حسنة . أما في المدن الكبيرة ، حيث يجد كل شغيل الكثير

الذي يقترب ، بحكم ما يتميز به من غريزة برجوازية ، اكثر من غيره من مبدأ تقسيم العمل داخل المشغل . وبما أن تقسيم العمل في جمهورية افلاطون (١٢٥) يعتبر المبدأ الأساسي لبنية الدولة ، فما هي اذن سوى نسخة أثينية مثالية لنظام الطبقات المنغلقة المصري ؛ وكانت مصر بالنسبة للمؤلفين الآخرين المعاصرين لافلاطون ، ومنهم ايزوقراط مثلاً *، نموذج البلد الصناعي ، واحتفظت بأهميتها هذه حتى في أعين الاغريق من عصر الامبراطورية الرومانية** .

في مرحلة المانيفاكتورة بالمعنى الدقيق للكلمة ، أي في المرحلة التي تعتبر المانيفاكتورة فيها الشكل السائد للأسلوب الرأسمالي للانتاج ، يصطدم

من المشترين ، فيكفيه أن يعرف حرفة واحدة ليكسب لقمة عيشه . وفي كثير من الأحيان لا ضرورة حتى لمعرفة الحرفة بالكامل ، ويحدث أن أحدهم يصنع الأحذية الرجالية فقط في حين أن الآخر يصنع الأحذية النسائية فقط . وفي بعض الحالات يقوم أحدهم بخياطة الأحذية فقط ، والآخر بتفصيل الجلد لها فقط أو أن أحدهم يفصل الثوب والآخر يجمع قطع القماش معاً . ومن المحتم أن من ينفذ أبسط الأعمال انما ينفذها على أفضل نحو . والشيء ذاته ينطبق على فن الطهي» . (*Xenophon*. «Cyropaedia», 1. VIII, cap. 2) ان الاهتمام يتجه على وجه الحصر هنا الى كيفية القيمة الاستعمالية ، على الرغم من أن كسينوفون كان يعرف أن نطاق تقسيم العمل يتوقف على ابعاد السوق .

* «انه» (بوزيريس) «قد قسم الجميع الى طبقات منغلقة خاصة ... وأمر بأن يتعاطى اناس معينون بالذات عملا واحداً على الدوام ، ذلك لأنه كان يعرف أن الذين يغيرون اشغالهم كثيراً لا يتقنون ولا واحداً منها كما يجب ؛ أما أولئك الذين يشتغلون على الدوام بعمل واحد فانهم ينفذونه على اكمل نحو . وبالفعل اننا نجد أن المصريين قد تفوقوا في مجال الفنون والحرف على منافسيهم باكثر مما يتفوق به المعلم على العامل غير الماهر ، وأقاموا مؤسسات لحماية السلطة الملكية ونظام الدولة بلغت درجة من الكمال بحيث أن الفلاسفة الشهيرين الذين تطرقوا الى هذه المسألة قد مدحوا نظام الدولة المصري اكثر من أي نظام آخر» (*I socratis*. «Busiris», cap. 8)

** قارن : *Diodorus Siculus* [«Diodor's v. Sicilien Historische Bibliothek», B. I, 1831].

التحقيق الكامل للميول الملازمة لها بعراقيل متنوعة . فعلى الرغم من أن المانيفاكتورة تخلق ، كما رأينا ، الى جانب تجزئة العمال المتسلسلة هرمياً ، تقسيمهم البسيط الى متدربين وغير متدربين ، الا أن عدد هؤلاء الأخيرين يبقى محدوداً جداً نظراً لأهمية الأولين البالغة . وعلى الرغم من أن المانيفاكتورة تكيّف العمليات المنفردة مع مختلف درجات نضج وقوة ونمو أعضائها العمالية الحية ، وتشق بالتالي الطريق أمام الاستغلال المُنتِج للنساء والأطفال ، الا أن هذا الميل يمنى بالاخفاق على وجه العموم والاجمال من جراء مقاومة العمال الرجال البالغين الذين يتناقض هذا الميل مع عاداتهم . وعلى الرغم من أن تفسخ النشاط الحرفي يخفض تكاليف التدريب ، وقيمة العامل لذلك أيضاً ، الا أن فترة التدريب الطويلة تبقى ضرورية بالنسبة للأعمال الجزئية الاكثر صعوبة ويحميها العمال بكل غيرة حتى في الأماكن التي تكون فيها زائدة عن اللزوم . ونرى في انكلترا مثلاً أن laws of apprenticeship [قوانين التلمذة] بفترة تدريبها البالغة سبع سنوات تحتفظ بقوتها كاملة حتى نهاية مرحلة المانيفاكتورة ولا تزيحها سوى الصناعة الكبيرة . وبما أن المهارة الحرفية تبقى أساس المانيفاكتورة ، وبما أن الآلية الاجمالية العاملة فيها محرومة من هيكل موضوعي مستقل عن العمال أنفسهم ، فان الرأسمال مضطر على الدوام لمكافحة انتهاك العمال للخضوع المتسلسل :

يهتف صاحبنا اللطيف يور : «ان الطبيعة البشرية لعلى ذلك النحو من الضعف بحيث أنه كلما ازدادت براعة العامل كلما أصبح اكثر تعنتاً وغدا من الأصعب اخضاعه للانضباط ، وبالتالي ازداد الضرر الذي يلحقه بالآلية الاجمالية من جراء تقلب أهوائه» *

ولذلك لا تنقطع الشكايات طيلة مرحلة المانيفاكتورة من عدم انضباط

Ure. «Philosophy of Manufactures», p. 20 .*

العمال * . وحتى لو لم تكن لدينا افادات من جانب مؤلفي ذلك الزمن ، فان الواقعين التاليين لوحدهما ، وهما أنه ابتداء من القرن السادس عشر وحتى عهد الصناعة الكبيرة لم يتمكن الرأسمال من أن يخضع لنفسه كامل وقت العمل الذي يملكه العامل المانيفاكتوري ، وأن المانيفاكتورات ليست أبدية بل هي تغادر بلداً مع هجرة العمال منه لتظهر في بلد آخر مع هجرة العمال اليه ، ان هذين الواقعين لوحدهما يقولان لنا ما لا يقل عن مكتبات بكاملها . «يجب فرض النظام بهذه الطريقة أو تلك » ، ذلك ما يدعو اليه في عام ١٧٧٠ مؤلف «Essay on Trade and Commerce» الذي اقتطفنا منه اكثر من مرة . وعقب انقضاء ٦٦ عاماً يردد الدكتور اندرو يور قائلا : لم يكن ثمة وجود « للنظام » في المانيفاكتورة القائمة على أساس « العقيدة الكلامية الجامدة لتقسيم العمل » و « ان أركرايت خلق النظام » .

ومع ذلك لم تكن المانيفاكتورة قادرة لا على أن تشمل الانتاج الاجتماعي بحجمه الكامل ، ولا على أن تغيره حتى جذره بالذات . بل انها برزت كزخرفة معمارية على الصرح الاقتصادي الذي كان أساسه العريض يكمن في حرفة المدينة والصنائع الريفية العرضية . وعند درجة معينة من التطور دخلت قاعدتها التكنيكية الضيقة في تناقض مع حاجات الانتاج التي خلقتها هي نفسها .

كان من اكمل ما ابتدعته المانيفاكتورة هو المشغل من أجل انتاج أدوات العمل بالذات ، ولا سيما الأجهزة الميكانيكية المعقدة التي كانت تستخدم في ذلك الوقت .

---

* ما ورد في النص ينطبق على انكلترا اكثر بكثير مما على فرنسا ، وعلى فرنسا اكثر مما على هولندا . ن.

يقول يور : « كان مثل هذا المشغل عبارة عن لوحة لتقسيم العمل بكل درجاته المتعددة . وكان لكل من المثقب والازميل والمخرطة عامله الخاص به والمرتبط بصورة متسلسلة هرمياً مع الآخرين بهذا الأسلوب أو ذاك تبعاً لدرجة مهارته » (١٢٦) .

وان هذا الناتج للتقسيم المانيفاكتوري للعمل كان بدوره ينتج الماكينات . وتزيل هذه الأخيرة الطراز الحرفي للعمل بوصفه المبدأ الأساسي للانتاج الاجتماعي . وبهذا تتم ، من جهة ، ازالة الأساس التكنيكي لتقييد العامل طيلة حياته الى وظيفة جزئية معينة . وتتداعى من جهة أخرى الحواجز التي كان هذا المبدأ لا يزال يقيمها في وجه سيطرة الرأسمال .

الفصل الثالث عشر

الماكينات والصناعة الكبيرة

١ – تطور الماكينات

يقول جون ستيوارت ميل في كتابه « أسس الاقتصاد السياسي » :

« من المشكوك فيه أن كافة الاختراعات الميكانيكية التي تمت حتى الآن قد سهلت عمل ولو كائن بشري واحد » * .

ولكن هذا الهدف لا يقوم اطلاقاً أمام الماكينات المستخدمة رأسمالياً . فيجب عليها ، مثل جميع الطرق الأخرى لانماء قوة العمل المُنتجة ، أن ترخّص البضائع وتقلّص ذلك القسم من يوم العمل الذي يستخدمه العامل من أجل نفسه ، وتطوّل على هذا النحو القسم الآخر من يوم عمله الذي يقدمه الى الرأسمالي بلا مقابل . ان الماكينات وسيلة لانتاج القيمة الزائدة .

في المانيفاكتورة تشكل قوة العمل نقطة الانطلاق للانقلاب في أسلوب الانتاج ، أما في الصناعة الكبيرة فوسيلة العمل هي التي تشكل هذه النقطة . لذا لا بد بادئ ذي بدء من أن نبحث كيف تتحول وسيلة العمل من أداة الى ماكينة ، أو بمَ تتميز الماكينة عن الأداة الحرفية . ومن الطبيعي أن المقصود هو فقط السمات الكبيرة والعامة والمميزة ، ذلك

---

* كان من الأجدر بميل أن يقول : «ولو كائن بشري واحد لا يعيش بعمل الغير» ، لك لأن الماكينات قد زادت ، من دون شك ، الى حد كبير عدد الوجهاء من الكسالى المتعطلين.

لأن عصور تاريخ المجتمع ، مثلها مثل عصور تاريخ الأرض ، لا تنفصل عن بعضها البعض بحدود صارمة بصورة تجريدية .

يقول علماء الرياضيات والميكانيكا – وهذا ما يكرره بعض الاقتصاديين الانكليز – ان الأداة هي ماكينة بسيطة ، وان الماكينة أداة معقدة . وهم لا يرون أي فارق هام بينهما ، بل انهم يسمون حتى أبسط الآليات ، كالعتلة والسطح المائل واللولب والاسفين والخ ، بالماكينات * . وبالفعل تتألف كل ماكينة من اكثر الآليات بساطة مهما تكن أشكالها وتراكيبها ، بيد أن هذا التعريف غير صالح اطلاقاً من وجهة النظر الاقتصادية لأنه لا وجود فيه للجانب التاريخي . ومن جهة أخرى يرون الفرق بين الأداة والماكينة في أن الانسان هو القوة المحركة للأداة ، والقوة المحركة للماكينة هي قوة الطبيعة التي تتميز عن القوة البشرية ، مثل الحيوان والمياه والرياح والخ **. ولكن في هذه الحالة فان المحراث الذي تجره الثيران ، والذي يعود الى اكثر عصور الانتاج اختلافاً ، سيكون ماكينة اذن ، في حين أن آلة الحياكة الدائرية لكلاوسن ، التي تحركها يد عامل واحد وتصنع ٩٦٠٠٠ عروة في الدقيقة ، ستكون أداة بسيطة . وفضلاً عن ذلك فان نول نسج واحداً بالذات سيكون أداة اذا حركته اليد ، وسيكون ماكينة اذا حركه البخار . وبما أن استخدام قوة الحيوانات

---

* أنظر على سبيل المثال «Course of Mathematics» .*Hutton*

** «من وجهة النظر هذه يمكن أيضاً تعيين خط فاصل دقيق بين الأداة والماكينة فالمعزقة والمطرقة والازميل والخ ، ومنظومات العتلات واللوالب التي يعتبر الانسان القوة المحركة لها مهما تكن درجة المهارة التي صنعت بها ... انها جميعاً تدخل تحت مفهوم الأداة أما المحراث مع قوة الحيوانات المحركة له وطواحين الهواء وغيرها من الطواحين والخ فينبغي ادراجها في عداد الماكينات». *Wilhelm Schulz*. «Die Bewegung der Produktion». Zürich, 1843, S. 38) ان هذا الكتاب جدير بالمديح من بعض النواحي .

هو واحد من أقدم اختراعات البشرية فسيبدو اذن أن الانتاج الآلي قد سبق الانتاج الحرفي . وعندما أعلن جون وابيت في عام ١٧٣٥ عن ماكينة الغزل التي اخترعها ، ومع هذا عن الثورة الصناعية للقرن الثامن عشر ، فانه لم ينبس ببنت شفة عن أن الحمار ، وليس الانسان ، هو الذي يحرك هذه الماكينة ، ومع ذلك كان هذا الدور من نصيب الحمار بالفعل . ان الغاية من الماكينة هي « الغزل بدون مساعدة الأصابع » — ذلك ما ورد في برنامج جون وابيت * .

ان أي تكوين آلي متطور يتألف من ثلاثة أقسام تختلف عن بعضها البعض اختلافاً جوهرياً : الماكينة-المحرك ، وآلية نقل الحركة ، وأخيراً الماكينة-الأداة أو ماكينة العمل . وتعمل الماكينة-المحرك كقوة

---

* جرى استخدام ماكينات الغزل قبله أيضاً ، وان كانت بعيدة جداً عن الكمال ، وعلى الأرجح في ايطاليا باديء ذي بدء . وان التاريخ الانتقادي للتكنولوجيا يمكن أن يبين على العموم كيف أن أي اختراع ، مهما يكن شأنه ، من اختراعات القرن الثامن عشر قلما يعود الى هذا الشخص المنفرد أو ذاك . ولكن لا وجود حتى الآن لمثل هذا المؤلف . ولقد اهتم داروين بتاريخ التكنولوجيا الطبيعية ، أي تكون الأعضاء النباتية والحيوانية التي تضطلع بدور أدوات الانتاج في حياة النباتات والحيوانات . أفلا يجدر بمثل هذا الاهتمام أيضاً تاريخ تكون الأعضاء المنتجة للانسان الاجتماعي ، تاريخ هذا الأساس المادي لكل تنظيم اجتماعي خاص ؟ أولم يكن من الأسهل كتابته حيث أن تاريخ البشرية ، حسب تعبير فيكو ، يتميز عن تاريخ الطبيعة بأن الأول قد صنعناه نحن أما الثاني فلم نصنعه نحن ؟ ان التكنولوجيا تكشف عن الموقف النشيط للانسان ازاء الطبيعة ، والعملية المباشرة لانتاج حياته ، وبالاضافة الى ذلك ظروفه الاجتماعية للمعيشة وما ينجم عنها من تصورات روحية. وان أي تاريخ للدين ، اذا ما تجرد عن هذا الأساس المادي ، هو غير انتقادي . وطبعاً ، ان ايجاد النواة الأرضية للتصورات الدينية الضبابية بواسطة التحليل أسهل بكثير مما تستنتج ، على العكس ، من العلاقات المعنية للحياة الواقعية الأشكال الدينية المناسبة لها . والطريقة الأخيرة هي الطريقة المادية الوحيدة ، وبالتالي الطريقة العلمية الوحيدة . وان نواقص المادية المجردة للعلوم الطبيعية ، التي تنفي العملية التاريخية ، تتكشف في التصورات التجريدية والايديولوجية لأنصارها ما ان يهموا بالخروج من نطاق اختصاصهم .

محركة للآلية كلها . وهي اما تولّد بنفسها قوتها المحركة ، كالماكينة البخارية ، والماكينة الحرارية (١٢٧) ، والماكينة الكهرومغناطيسية والخ ، واما تتلقى الدفع من الخارج ، من قوة جاهزة ما في الطبيعة ، كالعجلة المائية من المياه الساقطة ، وجناح الطاحونة من الرياح والخ . أما آلية نقل الحركة التي تتألف من عجلات الموازنة ، والأعمدة المتحركة ، والتروس ، والأقراص المختلفة المركز ، والمحاور ، والأحزمة الناقلة ، والسيور ، والتجهيزات واللوازم الوسيطة المتنوعة للغاية ، فهي تضبط الحركة وتغير شكلها في حال الضرورة ، مثلاً تحول الحركة الرأسية الى حركة دورانية ، وتوزعها وتنقلها الى ماكينات العمل . وهذان القسمان من الآلية لا يوجدان الا لينقلا الحركة الى الماكينة-الأداة ، الأمر الذي بفضله تقبض على موضوع العمل وتغيره بالشكل المناسب . والثورة الصناعية في القرن الثامن عشر انما تنطلق من هذا القسم بالذات ، أي من الماكينة-الأداة . ولا تزال الآن أيضاً تشكل، كل مرة، نقطة الإنطلاق عند تحول الانتاج الحرفي أو المانيفاكتوري الى انتاج آلي .

اذا أمعنا النظر عن كثب في الماكينة-الأداة ، أو في ماكينة العمل بالمعنى الدقيق للكلمة ، لرأينا فيها على وجه العموم والاجمال ، وان يكن غالباً بشكل معدّل جداً ، نفس هذه الأجهزة والأدوات التي يعمل بها الحرفي والعامل المانيفاكتوري ؛ ولكنها لم تعد أدوات الانسان بل أدوات الآلية ، أو أدوات ميكانيكية . ولرأينا اما أن الماكينة كلها م هي سوى عبارة عن طبعة ميكانيكية معدلة الى هذه الدرجة أو تلك للأداة الحرفية القديمة ، كما في حالة نول النسج الميكانيكي * ،

* في الشكل الأولي لنول النسج الميكانيكي على وجه الخصوص يمكن من النظرة الأو معرفة نول النسج القديم . ولكن طرأ عليه تعديل هام في شكله الحديث .

واما أن الأعضاء العاملة المركبة على هيكل ماكينة العمل هي أدوات معروفة منذ القدم ، كالمغازل في ماكينة الغزل ، وصنانير الحياكة في ماكينة صنع الجوارب ، والمناشير في ماكينة نشر الخشب ، والسكاكين في ماكينة القطع والخ . ويتكشف اختلاف هذه الأدوات عن جسم ماكينة العمل بالذات في مرحلة انتاجها . فهذه الأدوات لا تزال تُنتَج بقسمها الأعظم بالأسلوب الحرفي أو المانيفاكتوري ، وتركّب من ثم على جسم ماكينة العمل الذي تم انتاجه بالأسلوب الآلي * . وهكذا فماكينة العمل هي آلية تنفذ بواسطة أدواتها ، بعد أن تتلقى الحركة المناسبة ، العمليات نفسها التي كان ينفذها العامل في السابق بأدوات مماثلة . وسواء أكانت القوة المحركة تأتي من الانسان أم من الماكينة بدورها ، فذلك لا يغير شيئاً في جوهر الأمر . وبعد أن انتقلت الأداة ، بالمعني الدقيق للكلمة ، من الانسان الى الآلية فان الماكينة تحل محل الأداة البسيطة . وان الفرق بين الماكينة والأداة يلفت النظر من الوهلة الأولى حتى ولو أن المحرك الأولي بقي الانسان نفسه . وان عدد أدوات العمل التي يمكن للانسان أن يعمل بها في وقت واحد محدود بعدد أدواته الانتاجية الطبيعية ، أي بعدد أعضاء جسده . ولقد بذلوا في ألمانيا ذات مرة محاولة لارغام الغزّال على تحريك دولابي غزل ، أي أن يعمل بيديه الاثنتين وقدميه الاثنتين في آن واحد . الا أن ذلك كان يتطلب توتراً كبيراً للغاية . واخترعوا فيما بعد دولاب غزل ذا مغزلين يعمل بالقدم ،

* فقط منذ عام ١٨٥٠ على وجه التقريب ابتدأ في انكلترا صنع قسم اكبر فاكبر من الأدوات لماكينات العمل بالأسلوب الآلي ، وان لم يكن من قبل أصحاب الفبارك الذين يصنعون الماكينات نفسها . ومن ماكينات صنع مثل هذه الأدوات الميكانيكية مثلا الماكينة الأوتوماتيكية لصنع البكرات ، وماكينة صنع أدوات التمشيط ، وماكينات انتاج الأمشاط والمغازل لمختلف أنواع ماكينات الغزل .

ولكن الغزالين الحاذقين الذين كان بامكانهم غزل خيطين في آن واحد كانوا نادرين تقريباً ندرة الناس ذوي الرأسين . وعلى العكس فماكينة جيني (١٢٨) تغزل منذ ظهورها بـ ١٢ — ١٨ مغزلاً ، وماكينة صنع الجوارب تحوك بآلاف كثيرة من صنانير الحياكة معاً ، والخ . وهكذا ، فان عدد الأدوات التي تعمل بها ماكينة عمل واحدة بالذات في وقت واحد قد تخلص منذ البداية من تلك القيود العضوية التي تخضع لها أداة العامل اليدوية .

في الكثير من الأدوات اليدوية يتخذ الفرق بين الانسان بوصفه قوة محركة بسيطة ، وبوصفه عاملاً ينفذ العمل بالعمنى الدقيق للكلمة ، شكلاً يُدرَك بالحواس . مثلاً ، عند العمل على دولاب الغزل تعمل القدم كقوة محركة فقط ، في حين أن اليد التي تعمل بالمغزل تنتف وتفتل ، أي أنها تنفذ عملية الغزل بالمعنى الدقيق للكلمة . وان القسم العامل من الأداة الحرفية هو الذي تشمله قبل غيره الثورة الصناعية التي تترك للانسان في بداية الأمر ، الى جانب العمل الجديد المتعلق بمراقبة الماكينة واصلاح أخطائها بيديه ، كذلك دور القوة المحركة ذا الطابع الميكانيكي الصرف . وعلى العكس ، فالأدوات التي كان الانسان يؤثر عليها منذ البداية كمجرد قوة محركة ، مثلاً عند تدوير عمود المطحنة * ، وعند الضخ بالمضخة ، وعند رفع وخفض قبضة منفاخ الحداد ، وعند السحق في الهاون والخ — ان هذه الأدوات تستدعي قبل كل شيء استخدام

---

* يقول موسى المصري : «لا تكم الثور في دراسه» (١٢٩) . وعلى العكس كان المسيحيون الألمان من محبي صنع الخير يعلقون على رقاب أقنانهم الذين كانوا يستخدمونهم كقوة محركة عند طحن الحبوب ، أطواقاً خشبية كبيرة لمنع الأقنان من رفع الطحين الى الفم باليد .

الحيوانات والمياه والرياح * كقوى محركة . وفي مرحلة المانيفاكتورة الى حد ما ، وقبلها بوقت طويل في بعض الحالات ، تتطور هذه الأدوات لتصبح ماكينات ، الا أنها لا تحدث ثورة في أسلوب الانتاج . أما أنها تعتبر ماكينات حتى في شكلها الحرفي فهذا ما يتضح في مرحلة الصناعة الكبيرة . فالمضخات مثلاً التي جفف الهولنديون بواسطتها بحيرة هارلم في ١٨٣٦ — ١٨٣٧ كانت مصممة بموجب مبدأ المضخات العادية ، مع فارق واحد فقط وهو أن تحريك مكابسها ما كان يجري بالأيدي البشرية بل بماكينات بخارية ضخمة . وان منفاخ الحداد العادي والبعيد جداً عن الكمال لا يزال حتى الآن يحوَّل في انكلترا في بعض الأحيان الى منفاخ ميكانيكي بواسطة مجرد وصل قبضته بماكينة بخارية . وحتى الماكينة البخارية ، بالشكل الذي اخترعت به في نهاية القرن السابع عشر ، في مرحلة المانيفاكتورة ، والتي استمر استخدامها الى أوائل الثمانينات من القرن الثامن عشر **، لم تسفر عن أية ثورة صناعية . بل على العكس ، فان صنع ماكينات العمل بالذات هو الذي حتّم الثورة في الماكينة البخارية . ومنذ ذلك الوقت الذي يبتدئ

---

* ان نقصان شلالات المياه أحياناً ، ومكافحة فيض المياه أحياناً في أشكال أخرى قد أرغما الهولنديين على استخدام الرياح كقوة محركة . وكان الهولنديون قد اقتبسوا المحركات الهوائية نفسها في المانيا التي أثار فيها هذا الاختراع صراعاً جدياً بين النبلاء والقساوسة والامبراطور بصدد المسألة التالية : لمن من هؤلاء الثلاثة «تعود» الرياح . وقالوا في المانيا ان الهواء يستعبد ، في حين أن الهواء بالذات حرر هولندا . فهو لم يخضع هنا الهولنديين ، بل أخضع الأرض للهولنديين . ومنذ عام ١٨٣٦ كان في هولندا قيد العمل ١٢٠٠٠ محرك هوائي تعادل ٦٠٠٠ حصان بخاري ومنعت تحول ثلثي أراضي البلد الى مستنقعات من جديد .

** حقاً ، لقد تحسنت كثيراً على يد واط في أول ماكينة بخارية له مسماة بالماكينة البخارية ذات الفعل البسيط ، ولكنها بقيت في هذا الشكل عبارة عن ماكينة بسيطة لضخ المياه ومحلول الملح .

فيه الانسان ، بدلا من التأثير بالأداة على موضوع العمل ، يؤثر كمجرد قوة محركة على ماكينة العمل فان واقع كون العضلات البشرية تعتبر حاملة للقوى المحركة يصبح أمراً من قبيل الصدفة ، ويمكن عندها الاستعاضة عن الانسان بالرياح والمياه والبخار والخ . وبالطبع ، ان ذلك لا ينفي واقع أن مثل هذه الاستعاضة تتطلب غالباً تعديلات تكنيكية كبيرة في الآلية التي كانت قد صنعت في البداية بالحساب الى القوة المحركة البشرية على وجه الحصر . وحالياً ، فان كافة الماكينات ، التي يتوجب عليها أن تشق الطريق لنفسها ، مثلاً ماكينات الخياطة وماكينات صنع الخبز والخ ، اذا كان الهدف منها لا ينفي منذ البداية صغر حجمها ، هي ذات تصميم يجعل القوة المحركة البشرية والقوة المحركة الميكانيكية الصرفة صالحتين لها بدرجة واحدة .

ان الماكينة التي تنبثق الثورة الصناعية منها تحل محل العامل الذي يشتغل في وقت واحد بأداة واحدة فقط ، بآلية تشغّل دفعة واحدة العديد من الأدوات المتشابهة أو المتجانسة وتحركها هي نفسها قوة محركة واحدة مهما يكن شكل هذه الأخيرة * . اننا نجد أمامنا هنا ماكينة ، ولكنها لا تزال بعد بمثابة عنصر بسيط للانتاج الآلي .

ان زيادة أبعاد ماكينة العمل وعدد أدواتها العاملة في وقت واحد تتطلب آلية محركة اكبر ، وهذه الآلية تحتاج الى قوة محركة أقوى من القوة البشرية ، بغية التغلب على مقاومتها الذاتية ، ناهيك عن أننا لا نتكلم هنا عن أن الانسان وسيلة بعيدة جداً عن الكمال لانتاج حركة رتيبة ومتواصلة . وبما أنه من المفترض أن الانسان لا يعمل سوى كقوة

---

* «ان تجميع كافة هذه الأدوات البسيطة ، التي يحركها محرك مشترك واحد ، يؤلف الماكينة» (*Babbage* ، المؤلف المذكور [ص ١٣٦]) .

محركة بسيطة ، وأن الماكينة-الأداة قد حلت محل أداته بالتالي ، فبامكان قوى الطبيعة أن تحل محله كقوة محركة أيضاً . ومن بين جميع القوى المحركة الكبيرة ، الموروثة من مرحلة المانيفاكتورة ، كانت قوة الحصان هي الأسوأ ذلك ، جزئياً ، لأن للحصان رأساً ، وجزئياً ، لأنه يكلف كثيراً ولا يمكن استخدامه في الفبارك الا على نطاقات محدودة * . ومع ذلك كان الحصان يستخدم كثيراً جداً في مرحلة طفولة الصناعة الكبيرة ، وهذا ما تدل عليه ليس فقط شكاوى المهندسين الزراعيين

---

* في كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥٩ ألقى جون ش . مورتون في جمعية الفنون والحرف تقريراً عن «القوى المستخدمة في الزراعة» . ومن جملة ما يتضمنه ما يلي : «ان أي تحسين يضفي على قطعة الأرض شكلا اكثر انتظاماً ، انما يضمن امكانية استخدام الماكينة البخارية لانتاج قوة ميكانيكية صرفة... ولا بد من قوة الحصان في الأماكن التي تجعل فيها الأسيجة المتعرجة والعقبات الأخرى من المستحيل الحركات الرتيبة . وتجري بصورة متزايدة من يوم الى يوم ازالة هذه العقبات . وفي العمليات التي تتطلب قدراً اكبر نسبياً من اظهار قوة الارادة وقدراً أقل من القوة الجسدية فان القوة الوحيدة القابلة للاستخدام هي القوة البشرية بوصفها قوة يوجهها عقل الانسان في كل لحظة» . وبعد ذلك يرجع السيد مورتون قوة البخار وقوة الحصان والقوة البشرية الى وحدة القياس المستخدمة بالنسبة للماكينات البخارية ، أي القوة القادرة على رفع ٣٣٠٠٠ رطل الى ارتفاع قدم في الدقيقة ، ويحسب تكاليف قوة الحصان البخاري الواحد : ٣ بنسات في الساعة في حالة استخدام الماكينة البخارية و ٥½ بنسات في الساعة في حالة استخدام الحصان . وفيما عدا ذلك ، فمن أجل أن يبقى الحصان سليم الصحة لا يجب أن يعمل اكثر من ٨ ساعات في اليوم . وباستخدام قوة البخار لفلاحة الأرض يمكن الاستغناء عن ٣ أحصنة على الأقل من بين كل ٧ أحصنة ، علماً بأن تكاليف الماكينة البخارية في خلال سنة كاملة لن تكون اكثر من تكاليف هذه الأحصنة المستغنى عنها في خلال تلك الـ ٣ أو ٤ أشهر التي تستخدم فيها فعلياً . وأخيراً ، ففي تلك العمليات الزراعية التي يمكن استخدام قوة البخار فيها يكون المحصول ذا نوعية أفضل مما في حالة استخدام قوة الحصان . وينبغي ، من أجل تنفيذ عمل الماكينة البخارية ، استخدام ٦٦ عاملا يقدر المبلغ العام لأجورهم بـ ١٥ شلناً في الساعة ، بينما ينبغي لتنفيذ عمل الحصان استخدام ٣٢ عاملا يقدر المبلغ العام لأجورهم بـ ٨ شلنات في الساعة .

في ذلك الزمن ، بل وأيضاً أسلوب التعبير عن مقدار القوة الميكانيكية بالأحصنة البخارية الذي لا يزال قائماً حتى الآن . أما ما يتعلق بالرياح فهي غير ثابتة اطلاقاً ولا تخضع للسيطرة ؛ يضاف الى ذلك أن استخدام قوة المياه في انكلترا ، في وطن الصناعة الكبيرة ، اكتسب أهمية سائدة منذ مرحلة المانيفاكتورة . ففي القرن السابع عشر بذلت محاولة لتحريك أسطوانتين وحجري رحى طاحون بواسطة عجلة مائية واحدة . الا أن زيادة أبعاد آلية نقل الحركة دخلت في نزاع مع عدم كفاية قوة المياة ، وكان ذلك أحد الاعتبارات التي دفعت الى دراسة قوانين الاحتكاك بصورة اكثر دقة . كذلك ، أدّى عدم انتظام فعل القوة المحركة في المطاحن ، التي كانت تدار بالدفع والجذب بواسطة أذرع ، الى نظرية العجلة الموازنة * واستخدامها عملياً والتي غدت فيما بعد تضطلع بمثل هذا الدور الهام في الصناعة الكبيرة . وعلى هذا النحو طورت مرحلة المانيفاكتورة العناصر العلمية والتكنيكية الأولى للصناعة الكبيرة . وكانت ماكينة غزل أركرايت تُحرَّك بالمياه منذ البداية . ولكن استخدام قوة المياه كقوة محركة سائدة كان مرتبطاً أيضاً بمختلف الصعوبات . فقد كان من المستحيل زيادتها حسب الارادة أو العمل على ظهورها في الأماكن التي لا وجود لها فيها ؛ وكانت تنفد أحياناً ، والأمر الرئيسي أنها كانت ذات طابع محلي صرف ** . وفقط مع اختراع ماكينة واط الثانية ، وهي التي تسمى بالماكينة البخارية ذات الفعل المزدوج ، تم ايجاد المحرك الأولي الذي يستهلك الفحم والماء لينتج القوة المحركة بنفسه والذي تقع قدرته تحت رقابة الانسان كلية ، ذلك المحرك القابل

Faulhaber. 1625. *De Caus*, 1688. *

** ان اختراع العنفات الحديث يحرر الاستغلال الصناعي لقوة المياه من قيود سابقة كثيرة .

للنقل والذي يعتبر هو نفسه وسيلة للتنقل ، والذي لكونه حضرياً ، وليس ريفياً كالعجلة المائية ، يتيح تركيز الانتاج في المدن بدلاً من بعثرته في الريف كما كانت تقتضي العجلة المائية * ، ذلك المحرك الجامع من حيث استخدامه التكنيكي والقليل الارتهان نسبياً بهذه الظروف أو تلك لمكان عمله . وتتجلى عبقرية واط العظيمة في أن براءة الاختراع التي حصل عليها في نيسان (أبريل) عام ١٧٨٤ كانت تصف ماكينته البخارية ليس كاختراع لأهداف خاصة فقط ، بل كمحرك جامع للصناعة الكبيرة . وهو يشير هنا الى الاستخدامات ، التي لم يوضع بعضها ، كالمطرقة البخارية مثلاً ، موضع التطبيق سوى بعد اكثر من نصف قرن . الا أنه كان يشك في امكانية استخدام الماكينة البخارية في الملاحة البحرية . وعرض خلفاه بولتون ووات في المعرض الصناعي بلندن عام ١٨٥١ ماكينة بخارية ضخمة جداً من أجل عابرات المحيط .

وفقط بعد أن تحولت الأدوات من أدوات لجسم الانسان الى أدوات للجهاز الميكانيكي ، الى أدوات لماكينة العمل ، عندها فقط تكتسب الماكينة المحركة شكلاً مستقلاً متحرراً تماماً من تلك القيود التي تلازم القوة البشرية . ومنذئذ تهبط ماكينة العمل المنفردة ، التي عالجناها

---

* « في بداية وجود مانيفاكتورات النسيج كان موقع الانتاج مرهوناً بوجود نهر ذي علو لتساقط المياه كاف لتدوير العجلة المائية ؛ وعلى الرغم من أن اقامة الفبارك المائية كانت بداية القضاء على نظام المانيفاكتورة البيتي الا أن هذه الفبارك ... الواقعة بالضرورة الى جانب الأنهار والتي تفصل احداها عن الأخرى مسافات بعيدة على الغالب ، كانت عبارة عن عنصر لنظام ريفي اكثر مما لنظام حضري ؛ وفقط مع تطبيق قوة البخار بدلا من قوة المياه أخذت الفبارك تتركز في المدن وفي الأماكن التي يمكن العثور فيها على كمية كافية من الماء والفحم الضروريين لتوليد البخار . ان الماكينة البخارية هي أم المدن الصناعية » [أ . ريدغريف في «Reports of the Insp. of Fact. for 30th April 1860», p. 36.)

حتى الآن ، الى مرتبة عنصر بسيط للانتاج الآلي . وبامكان ماكينة-محرك واحدة أن تحرك الآن الكثير من ماكينات العمل في وقت واحد . ومع ازدياد عدد ماكينات العمل التي تُحرَّك في وقت واحد ، تنمو الماكينة-المحرك أيضاً ، وبالاضافة الى ذلك تنمو آلية نقل الحركة الى جهاز متشعب على نحو واسع .

ولا بد الآن من تحديد الفرق بين أشياء من نوعين : تعاون الكثير من الماكينات المتجانسة ، ومنظومة الماكينات .

ففي احدى الحالتين تقوم بالعمل كله ماكينة عمل واحدة بالذات . وتنفذ الماكينة كافة تلك العمليات المتنوعة التي كان الحرفي ينفذها بأداته ، النساج مثلاً بواسطة نول النسج ، أو التي كان الحرفيون ينفذونها على التوالي بواسطة أدوات مختلفة ، علماً بأنه لا فرق هنا أكانوا حرفيين مستقلين أم أعضاء في مانيفاكتورة واحدة بالذات * . وعلى سبيل المثال ففي أحدث مانيفاكتورة للمغلفات البريدية كان أحد العمال يطوي الورقة بالمطواة ، ويضع آخر الصمغ ، وثالث يثني اللسان الذي يطبع عليه الشعار ، ورابع يقوم بنقش الشعار والخ ، وفي كل من هذه العمليات الجزئية كان يجب على كل مغلف أن ينتقل من يد الى أخرى . وان ماكينة واحدة وحيدة لصنع المغلفات تنفذ جميع هذه العمليات

* من وجهة نظر التقسيم المانيفاكتوري للعمل لم يكن النسج أبداً عملا حرفياً بسيطاً ، بل معقداً ، ولذلك فنول النسج الميكانيكي هو ماكينة تنفذ عمليات متنوعة جداً . وانه لمن الخطأ عموماً تصور أن الماكينات الحديثة استحوذت في البداية على تلك العمليات التي بسطها التقسيم المانيفاكتوري للعمل . وفي مرحلة المانيفاكتورة انفصل الغزل والنسج كنوعيز جديدين ، وتعرضت الأدوات المطابقة لهما للتحسينات والتعديلات ، الا أن عملية العمل نفسها ، التي لم تنقسم اطلاقاً ، بقيت حرفية . وان نقطة الانطلاق بالنسبة للماكينة ليس العمل ، بل وسيلة العمل .

دفعة واحدة وتصنع ٣٠٠٠ مغلف واكثر في الساعة . وثمة ماكينة أمريكية لصنع اكياس الورق ، عرضت في المعرض الصناعي بلندن عام ١٨٦٢ ، تقطع الورق وتضع الصمغ وتطوي وتنتج ٣٠٠ كيس في الدقيقة . وان كل العملية ، المقسمة في المانيفاكتورة والمنفذة بتتابع معين ، تنفذها هنا ماكينة عمل واحدة تؤدي عملها بواسطة تركيب أدوات مختلفة . وسواء كانت ماكينة العمل هذه تعتبر مجرد نسخة ميكانيكية جديدة للأداة الحرفية المعقدة ، أم انها تركيب لأدوات بسيطة متنوعة جعلتها المانيفاكتورة متخصصة ، ففي الفابريكة ، أي في المشغل القائم على أساس الانتاج الآلي ، نجد أن التعاون البسيط يظهر كل مرة من جديد حتماً ، علماً بأن ذلك يتجلى بالدرجة الأولى كتراكم مكاني لماكينات العمل المتجانسة والعاملة معاً في وقت واحد (ونحن نترك العامل هنا جانباً) . وعلى سبيل المثال تتكون فابريكة النسيج من الكثير من أنوال النسج الميكانيكية ، وفابريكة الخياطة من الكثير من ماكينات الخياطة الموجودة في مشغل واحد بالذات . ولكن تقوم هنا وحدة تكنيكية لأن الكثير من ماكينات العمل المتجانسة تتلقى في وقت واحد وبالتساوي دفعة من خفقان قلب محرك أولي عام ، علماً بأن هذه الحركة تُنقل اليها بواسطة آلية لنقل الحركة ، عامة جزئياً بالنسبة لها جميعاً أيضاً حيث أنه لا تمتد منها سوى تشعبات خاصة لكل ماكينة عمل على حدة . ومثلما لا تشكل الأدوات العديدة سوى أعضاء لماكينة عمل واحدة ، كذلك بالضبط لا تشكل الآن ماكينات عمل كثيرة سوى أعضاء متجانسة لآلية محركة واحدة بالذات .

ولكن منظومة الماكينات بالمعنى الدقيق للكلمة لا تحل محل الماكينة المستقلة المنفردة الا عندما يمر موضوع العمل بسلسلة متوالية من العمليات الجزئية المترابطة معاً والتي تنفذها سلسلة من ماكينات

العمل غير المتجانسة ولكن التي تكمل بعضها البعض . وهنا يظهر من جديد التعاون المميز للمانيفاكتورة والقائم على أساس تقسيم العمل ، الا أنه يمثل الآن تركيباً لماكينات العمل الجزئية . وان الأدوات المتميزة للعمال الجزئيين المختلفين – في مانيفاكتورة الصوف مثلاً أدوات ندّافي الصوف ، وممشطيه ، والموبّرين ، والغزالين والخ – تتحول الآن الى أدوات لماكينات عمل مختلفة تشكل كل واحدة منها عضواً خاصاً يؤدي وظيفة خاصة في منظومة الآلية العاملة المركبة . وفي تلك الفروع التي تطبق فيها منظومة الماكينات للمرة الأولى تقدم المانيفاكتورة لها على وجه العموم والاجمال الأساس الطبيعي لتقسيم عملية الانتاج وبالتالي لتنظيمها * . بيد أنه يتضح منذ البداية فارق هام بين الانتاج المانيفاكتوري والانتاج الآلي . ففي المانيفاكتورة يجب على العمال ، المنفردين أو المتحدين في جماعات ، أن ينفذوا كل عملية جزئية منفردة

---

* قبل عصر الصناعة الكبيرة كانت مانيفاكتورة الصوف هي المانيفاكتورة السائدة في انكلترا . ولذلك تم فيها في النصف الأول من القرن الثامن عشر اجراء القسم الأعظم من التجارب . وان الخبرة المكتسبة في مجال الصوف نفعت القطن الذي تتطلب معالجته الميكانيكية عملية تحضيرية أقل صعوبة ؛ وبالمقابل فالأمر كذلك أيضاً حيث تطورت صناعة الصوف الميكانيكية فيما بعد على أساس غزل ونسج القطن بصورة ميكانيكية . ولم يشمل نظام الفابريكة بعض عناصر مانيفاكتورة الصوف ، كتمشيط الصوف مثلا ، سوى في العقود الأخيرة من السنين . « ان استخدام القوة الميكانيكية لتمشيط الصوف ... الذي انتشر على نطاق واسع منذ ادخال « ماكينة التمشيط » ، ولا سيما ماكينة ليستر ... قد أسفر من دون شك عن أن عدداً كبيراً جداً من الناس حرموا من العمل . ففي السابق كانوا يمشطون الصوف باليد ، وعلى الأغلب في بيت الممشط . أما الآن فهم يمشطونه عادة في الفابريكة ، وأزيح العمل اليدوي باستثناء بعض أنواع العمل الخاصة التي لا تزال الأفضلية فيها للصوف الممشط يدوياً . وان الكثيرين من الممشطين اليدويين للصوف قد وجدوا عملا لهم في الفبارك ، ولكن ناتج الممشط اليدوي ضئيل بالمقارنة مع ناتج الماكينة بحيث أن عدداً كبيراً جداً من الممشطين ظلوا بلا عمل » («Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1856», p. 16).

بواسطة أدواتهم اليدوية . واذا كان العامل يتكيف هنا مع العملية ، فان العملية بدورها مكيفة مسبقاً مع العامل . أما في الانتاج الآلي فلا وجود لهذا المبدأ الذاتي لتقسيم العمل . فالعملية بمجملها تنقسم هنا موضوعياً ، وتبعاً لطابعها الذاتي ، الى أطوارها المكوّنة ويجري حل مشكلة تنفيذ كل عملية جزئية ، وتوحيد العمليات الجزئية المختلفة ، بواسطة الاستخدام التكنيكي للميكانيكا والكيمياء والخ * ، علماً بأن الحل النظري يجب أن يتحسن بطبيعة الحال ، كما في السابق ، عن طريق الخبرة العملية المكدسة على نطاق واسع . وكل ماكينة جزئية تقدم المادة الخام للماكينة الأخرى التي تأتي بعدها مباشرة ، وبما أنها جميعها تعمل في وقت واحد فان الناتج يوجد بصورة متواصلة في مختلف درجات عملية تكوينه ، وينتقل على الدوام من أحد أطوار انتاجه الى طور آخر . وكما أن التعاون المباشر للعمال الجزئيين في المانيفاكتورة يخلق نسباً كمية معينة بين جماعات العمال المنفردة ، كذلك ففي المنظومة المجزأة للماكينات لا بد من نسبة معينة بين عددها وأبعادها وسرعة عملها من أجل أن تقدم بعض الماكينات الجزئية العمل بصورة متواصلة للماكينات الجزئية الأخرى . وان ماكينة العمل المركبة ، التي تمثل الآن منظومة مجزأة من ماكينات العمل المنفردة غير المتجانسة ومجموعاتها ، تكون اكثر كمالا كلما كان مجمل العملية التي تنفذها اكثر اتصالاً ، أي كلما قلت الانقطاعات في انتقال المادة الخام من الطور الأول للعملية الى طورها الأخير ، وبالتالي كلما ازداد انتقالها من أحد أطوار الانتاج

---

* «وبالتالي ، يكمن مبدأ نظام الفابريكة في الاستعاضة عن ... تقسيم أو تجزئة العمل بين الحرفيين بتجزئة العملية الى عناصرها المكونة الأساسية» (*Ure*. «Philosophy of Manufactures», p. 20).

الى غيره ، ليس بيد الانسان بل بواسطة الآلية نفسها . لذلك ، اذا كان انعزال العمليات المنفردة في المانيفاكتورة يعتبر مبدأ ينجم عن تقسيم العمل بحد ذاته ، فعلى العكس يسود في الفابريكة المتطورة مبدأ اتصال العمليات المنفردة .

ان منظومة الماكينات ، سواء كانت قائمة على أساس التعاون البسيط لماكينات عمل متجانسة ، كما في النسج ، أم على الجمع بين ماكينات غير متجانسة ، كما في الغزل ، تشكل بحد ذاتها آلية أوتوماتيكية كبيرة اذ يحركها محرك أولي واحد ، وهذا المحرك نفسه يولّد حركته الذاتية . ولكن المنظومة ككل يمكن أن تحركها مثلاً الماكينة البخارية ، في حين أن ماكينات العمل المنفردة لا تزال تحتاج الى معونة العمال للقيام بحركات معينة ، مثلما كان الأمر يقتضي هذه المعونة من أجل تشغيل مغازل المول قبل ادخال ماكينات المول الأوتوماتيكية . ولا بد منها حتى الآن بالنسبة للغزل الرفيع ؛ أو أن أقساماً معينة من الماكينة يجب أن يوجهها العامل ، على غرار الأداة ، من أجل تنفيذ عملياتها كما كان عليه الأمر في صناعة بناء الماكينات قبل تحويل slide rest (الدعامة المنزلقة) الى آلية أوتوماتيكية . وعندما تقوم ماكينة العمل بجميع الحركات الضرورية لمعالجة المادة الخام بدون معونة الانسان ولا تحتاج سوى للرقابة من جانب العامل ، فاننا نجد أمامنا منظومة أوتوماتيكية للماكينات ، ولكنها قابلة للتحسين المستمر في تفاصيلها . وعلى سبيل المثال فان الجهاز الذي يوقف أوتوماتيكياً ماكينة الغزل حالما ينقطع ولو خيط واحد ، والمفتاح الأوتوماتيكي الذي يوقف نول النسج البخاري المحسن حالما يفرغ مكوك النسج من خيط اللحمة نهائياً ، هما اختراعان حديثان تماماً . وتصلح فابريكة الورق المعاصرة لأن تكون مثالاً سواء على تواصل الانتاج أم على تطبيق المبدأ الأوتوماتيكي . وفي انتاج الورق

يمكن أن يُدرَس على العموم بصورة جيدة وبالتفاصيل سواء الفرق بين أساليب الانتاج المنفردة التي تقوم في أساسها وسائل انتاج مختلفة ، أم ارتباط العلاقات الانتاجية الاجتماعية بأساليب الانتاج المختلفة ؛ وتقدم صناعة الورق الألمانية القديمة أنموذجاً للانتاج الحرفي ، وتقدم هولندا في القرن السابع عشر وفرنسا في القرن الثامن عشر أنموذجاً للمانيفاكتورة بالمعنى الدقيق للكلمة ، بينما تقدم انكلترا المعاصرة أنموذجاً للانتاج الأوتوماتيكي في هذا الفرع ؛ وما عدا ذلك لا يزال موجوداً حتى اليوم في الصين والهند شكلان آسيويان قديمان مختلفان لهذه الصناعة نفسها .

في المنظومة المجزأة لماكينات العمل التي تتلقى حركتها بواسطة آليات نقل الحركة من جهاز أوتوماتيكي مركزي واحد يكتسب الانتاج الآلي شكله الاكثر تطوراً . ويحل محل الماكينة المنفردة هذا العملاق الميكانيكي الذي يشغل جسده مباني فبارك بكاملها ، والذي تنفجر قوته الشيطانية المتسترة في البداية في حركات لأعضائه الجبارة تبدو متزنة مهيبة ، بالرقص الصاخب المحموم لأجهزته العاملة التي لا يحصى لها عدد .

ان ماكينات المول والماكينات البخارية والخ قد ظهرت الى الوجود قبل ظهور العامل الذي يتلخص عمله على وجه الحصر في انتاج الماكينات البخارية وماكينات المول والخ ؛ كما أن الانسان قد ارتدى الملابس قبل ظهور الخياطين . ولكن اختراعات فوكانسون وأركرايت وواط والخ لم يكن بالمستطاع تحقيقها الا لأن هؤلاء المخترعين وجدوا عدداً كبيراً من العمال الميكانيكيين المهرة الذين قد أعدتهم مرحلة المانيفاكتورة . وكان قسم من هؤلاء العمال يتألف من الحرفيين المستقلين ذوي المهن المختلفة ، وكان القسم الآخر متجمعاً في المانيفاكتورات حيث كان يسود ، كما أشرنا سابقاً ، تقسيم للعمل صارم بصورة خاصة . ومع

ازدياد عدد الاختراعات وتنامي الطلب على الماكينات المخترعة حديثاً ازداد ، من جهة ، انقسام صناعة بناء الماكينات الى فروع مستقلة كثيرة العدد ، وتطور ، من جهة أخرى ، تقسيم العمل داخل مانيفاكتورات بناء الماكينات . وهكذا نجد هنا في المانيفاكتورة الأساس التكنيكي المباشر للصناعة الكبيرة . فالمانيفاكتورة أنتجت الماكينات التي أزاحت الصناعة الكبيرة بواسطتها الانتاج الحرفي والمانيفاكتوري من تلك الفروع التي استحوذت عليها بالدرجة الأولى . اذن ، لقد نشأ الانتاج الآلي بادئ الأمر على أساس مادي غير مناسب له . وكان يجب عليه في درجة معينة من التطور أن يقوم بانقلاب في نفس هذا الأساس الذي وجده في البداية جاهزاً ، وطوره من ثم مع الاحتفاظ بشكله القديم ، وأن يرسي لنفسه أساساً جديداً يتناسب مع أسلوب انتاجه هو . وكما أن الماكينة المنفردة تبقى قزمة ما دام يحركها الانسان فقط ، وكما أن منظومة الماكينات لم تستطع أن تتطور بحرية الى أن حلت الماكينة البخارية محل القوى المحركة التي كانت قيد الاستخدام – الحيوانات والرياح وحتى المياه – كذلك كان مجمل تطور الصناعة الكبيرة مشلولا ما دامت الماكينة نفسها – وهي وسيلة الانتاج المميزة للصناعة الكبيرة – مدينة بوجودها للقوة الشخصية وللمهارة الشخصية ، أي أنها كانت مرهونة بالقوة العضلية وحدة النظر وبراعة الأيدي التي يستخدم بها العامل الجزئي داخل المانيفاكتورة ، أو الحرفي خارجها ، أداته القزمة . ودون التطرق بالكلام الى غلاء الماكينات نتيجة لمنشئها هذا – وهو اعتبار يسترشد به الرأسمال كباعث واع – فان مواصلة توسع فروع الصناعة التي شاع استخدام الماكينات فيها ، وتغلغل الماكينات في فروع انتاجية جديدة كانا يتوقفان كلية على ازدياد تلك الفئة من العمال التي لا يمكنها أن تزداد بقفزات بل بالتدريج فقط نظراً للطابع شبه الفني لأشغالها . ولكن

الصناعة الكبيرة تدخل ، عند درجة معينة من التطور ، في تناقض تكنيكي (Widerstreit) أيضاً مع أساسها الحرفي والمانيفاكتوري . وان ازدياد أحجام الماكينات-المحركات وآلية نقل الحركة وماكينات العمل ، وازدياد التعقد والتنوع وكذلك الدقة الصارمة للأقسام المكونة لماكينة العمل بقدر ما كانت هذه الأخيرة تقطع صلتها مع نموذجها الحرفي الذي كان في بداية الأمر يحدد تصميمها بصورة كلية وتكتسب شكلاً حراً تحدده مهمتها الميكانيكية على وجه الحصر ؛ وتطور النظام الأوتوماتيكي والاستخدام المتزايد حتماً للمواد الأصعب معالجة ، كالحديد بدلاً من الخشب * ، تلك هي المهام التي نشأت بصورة طبيعية والتي كان حلها يصطدم في كل مكان بالأطر التي تشترطها تبعية الأعمال لشخصية العامل والتي لم تستطع حتى جماعة العاملين المركبة في المانيفاكتورة سوى توسيعها قليلاً وليس ازالتها من حيث الجوهر . ولم يكن بوسع المانيفاكتورة أن تخلق ماكينات مثل آلة الطباعة الحديثة ونول النسج البخاري الحديث وماكينة التمشيط الحديثة .

ان الانقلاب في أسلوب الانتاج ، الذي حدث في مجال من مجالات الصناعة ، يشترط انقلاباً في المجالات الأخرى . وينطبق ذلك بالدرجة

---

* يتكون نول النسج الميكانيكي في شكله الأولي من الخشب على الغالب ، بينما يتكون هذا النول المحسن ، الحديث ، من الحديد . ومما يظهر الى أية درجة يسيطر الشكل القديم لوسيلة الانتاج في البداية على شكلها الجديد هو المقارنة ، وحتى السطحية منها ، لنول النسج البخاري الحديث مع النول القديم ، ومقارنة الأجهزة الحديثة للنفخ في مصانع صب الحديد الزهر مع النسخة الميكانيكية الأولية الضعيفة القدرة لمنفاخ الحداد العادي ، وار بما كانت اكثر اقناعاً من غيرها القاطرة الأولى التي صنعت قبل اختراع القاطرات الحالية : فلقد كانت لهذه القاطرة في واقع الأمر قدمان كانت ترفعهما بالتعاقب كما يفعل الحصان . وفقط مع التطور اللاحق للميكانيكا وتراكم الخبرة العملية يبتدئ شكل الماكينة يتحدد بصورة كلية بمبادئ الميكانيكا ويتحرر لذلك تماماً من الشكل القديم لتلك الأداة التي تتحول الى ماكينة .

الأولى على تلك الفروع الصناعية التي تتشابك فيما بينها كأطوار لعملية عامة واحدة ، على الرغم من أن التقسيم الاجتماعي للعمل قد عزلها الى درجة بحيث أن كلاً منها ينتج بضاعة مستقلة . وعلى سبيل المثال حتم الغزل الآلي ضرورة النسج الآلي ، وهما معاً أمليا ضرورة الثورة الميكانيكية الكيماوية في التبييض وطباعة القماش والصباغة . ومن جهة أخرى فعلى هذا النحو كذلك أدت الثورة في غزل القطن الى اختراع الجن ، أي ماكينة حلج ألياف القطن عن البذور ، الأمر الذي بفضله فقط أصبح من الممكن انتاج القطن على النطاق الكبير الضروري حالياً* . ولكن الثورة في أسلوب انتاج الصناعة والزراعة هي بالذات التي أملت ضرورة الثورة في الشروط العامة لعملية الانتاج الاجتماعية ، أي في وسائل الاتصال والنقل . فوسائل الاتصال والنقل في مجتمع كان pivôt [محوره] ، حسب تعبير فوريه ، يتمثل في الزراعة الصغيرة وما يلحق بها من صناعة منزلية وحرفة المدن ، لم تعد تلبي لدرجة كبيرة حاجات الانتاج في مرحلة المانيفاكتورة بما تتميز به من تقسيم موسع للعمل الاجتماعي ، وبتركيزها لوسائل العمل والعمال ، .وبأسواقها الاستعمارية ، ولذلك فقد تعرضت للانقلاب في حقيقة الأمر . كذلك بالضبط سرعان ما تحولت وسائل النقل والاتصال ، الموروثة من مرحلة المانيفاكتورة ، الى أصفاد لا تطاق بالنسبة للصناعة الكبيرة بوتيرتها المحمومة والطابع الجماهيري للانتاج وبما تتميز به من نقل دائم لكتل

---

* ان المحلج الذي اخترعه اليانكي ايلي ويتني تعرض حتى الآونة الأخيرة لتغيرات جوهرية أقل من أية ماكينة أخرى من ماكينات القرن الثامن عشر . وفقط في العقود الأخيرة من السنين (قبل عام ١٨٦٧) تمكن أمريكي آخر ، هو السيد ايميري من أولباني ، نيويورك ، من جعل ماكينة ويتني شائخة وذلك بواسطة تحسين بسيط وفعال بدرجة واحدة .

الرأسمال والعمال من أحد مجالات الانتاج الى غيره وبما أقامته من اتصالات سوقية عالمية . وفضلاً عن الانقلاب الكامل في بناء السفن الشراعية ، جرى بصورة تدريجية تكييف الاتصال والنقل مع أسلوب انتاج الصناعة الكبيرة بواسطة نظام السفن النهرية والسكك الحديدية وعابرات المحيط وأجهزة التلغراف . الا أن الكتل الهائلة من الحديد التي أصبح من الواجب الآن طرقها ولحمها وقصها وثقبها وقولبتها تطلبت بدورها ماكينات عملاقة لم يكن بوسع بناء الماكينات المانيفاكتوري أن يصنعها .

اذن ، كان يجب على الصناعة الكبيرة أن تستحوذ على وسيلة الانتاج المميزة لها ، أي الماكينة بالذات ، وأن تنتج الماكينات بواسطة الماكينات . وعندئذ فقط أقامت الأساس التكنيكي المطابق لها ووقفت على قدميها هي . ومع نمو الانتاج الآلي في العقود الأولى من القرن التاسع عشر استحوذت الماكينة في واقع الأمر وبالتدريج على انتاج ماكينات العمل . ولكن في العقد الأخير فقط أدى تمديد السكك الحديدية على نطاق هائل وملاحة البواخر عبر المحيطات الى نشوء تلك الماكينات الضخمة التي تُستخدم عند صنع المحركات الأولية .

كان أهم شرط انتاجي لانتاج الماكينات بواسطة الماكينات هو الماكينة-المحرك القادرة على انماء القوة الى أية درجة والخاضعة كلية في الوقت نفسه للمراقبة . وكانت هذه الماكينة موجودة فعلاً بصورة الماكينة البخارية . ولكن المهمة كانت تنحصر مع ذلك أيضاً في أن تُضفى بواسطة الأسلوب الآلي على بعض أقسام الماكينة الأشكال الهندسية الدقيقة : الخطوط والمسطحات والدوائر والأسطوانات والمخاريط والكرات . وفي العقد الأول من القرن التاسع عشر حل هنري مودسلي هذه المشكلة باختراع الدعامة المنزلقة التي سرعان ما جرى تحويلها الى آلية أوتوماتيكية

وُنقلت بشكلها المعدل من المخرطة ، التي كانت مخصصة لها في البداية ، الى ماكينات أخرى لبناء الماكينات . وهذا الجهاز الميكانيكي لا يحل محل أداة خاصة ما ، بل محل اليد البشرية بالذات التي تخلق شكلاً معيناً عن طريق توجيه آلة القطع وغيرها وتقريبها من موضوع العمل كالحديد مثلا . وهكذا أصبح بالامكان اضفاء أشكال هندسية على أقسام الماكينة

« بتلك الدرجة من السهولة والدقة والسرعة التي لم تستطع أن تضمنها اليد الاكثر خبرة لأمهر عامل » * .

واذا عالجنا الآن ذلك القسم من الماكينات المستخدمة في صناعة بناء الماكينات ، والذي يكوّن الماكينة-الأداة بالمعنى الدقيق للكلمة ، لرأينا أمامنا من جديد الأداة الحرفية ولكن بأبعاد ضخمة . مثلاً ، ان القسم العامل بالذات من الآلة الثاقبة هو عبارة عن مثقب ضخم تحركه ماكينة بخارية ، وبدوره لا يمكن بدونه انتاج أسطوانات الماكينات البخارية الكبيرة والمكابس الهيدروليكية . والمخرطة الميكانيكية هي نسخة عملاقة عن المخرطة العادية التي تحرك بالرجل ؛ والمقشطة هي نجار حديدي يعالج الحديد بأداة كالتي يعالج بها النجار الخشب ؛ والأداة التي تقطع الخشب المعاكس في ترسانات بناء السفن في لندن هي شفرة عملاقة ؛ وأداة المقص الميكانيكي الذي يقص الحديد ، كما يقص مقص الخياط الجوخ ، هي مقص هائل ، والمطرقة البخارية

* «The Industry of Natios». London, 1855, part II, p. 239 وورد هنا أيضاً : مهما بدا بسيطاً وقليل الأهمية للوهلة الأولى هذا الملحق بالمخرطة فاننا نعتقد بأنه يمكن القول بلا مبالغة ان تأثيره على تحسين وانتشار الماكينات كان عظيماً ايضاً كتأثير التحسينات التي أدخلها واط على الماكينة البخارية . ولقد أسفر ادخاله فوراً عن تحسين وترخيص سائر الماكينات وأعطى دفعة لاختراعات وتحسينات جديدة .

تعمل برأس كرأس المطرقة العادية ولكن بثقل لا يستطيع رفعه حتى الاله تور نفسه* . وعلى سبيل المثال تزن واحدة من هذه المطارق البخارية ، التي هي من اختراع نيسميث ، اكثر من ٦ أطنان وتهوي رأسياً من ارتفاع ٧ أقدام على سندان وزنه ٣٦ طناً . وهي تسحق بسهولة صخرة من الغرانيت ، وتستطيع بالسهولة ذاتها أن تدق مسماراً في قطعة من الخشب اللين بعدة ضربات خفيفة**.

تكتسب وسيلة العمل ، باعتبارها ماكينة ، شكلاً مادياً للوجود يشترط الاستعاضة عن القوة البشرية بقوى الطبيعة ، وعن الأساليب الروتينية التجريبية بالاستخدام الواعي للعلوم الطبيعية . وفي المانيفاكتورة ، فان تجزئة عملية العمل الاجتماعية هي ذاتية بحتة ، وتركيب العمال الجزئيين ، بينما تملك الصناعة الكبيرة في منظومة الماكينات عضوية انتاجية موضوعية تماماً يجدها العامل كشرط مادي للانتاج جاهز مسبقاً . وفي التعاون البسيط ، وحتى في التعاون المتخصص نتيجة لتقسيم العمل ، لا تزال ازاحة العامل المنعزل من قبل العامل المعمم تبدو من قبيل الصدفة الى هذا الحد أو ذاك . أما الماكينات فلا تؤدي وظائفها ، ما عدا بعض الاستثناءات التي سيرد ذكرها فيما بعد ، الا في يدي العمل المعمم مباشرة ، أو العمل المشترك . وبالتالي فالطابع التعاوني لعملية العمل يغدو هنا ضرورة تكنيكية تمليها طبيعة وسيلة العمل بالذات .

---

* تحمل تسمية « تور » احدى ماكينات تطريق محاور عجلات التجديف للسفن في لندن . وهي تطرق محوراً وزنه ١٦ ½ طن بالسهولة التي يطرق بها الحداد حدوة .

** ان ماكينات معالجة الخشب ، التي يمكن استخدامها على نطاق صغير أيضاً ، هي من اختراع الأمريكيين بغالبيتها .

٢ – نقل قيمة الماكينات الى الناتج

لقد رأينا أن القوى المنتجة الناشئة عن التعاون وتقسيم العمل لا تكلف الرأسمال شيئاً . فهي القوى الطبيعية للعمل الاجتماعي . وان القوى الطبيعية ، كالبخار والمياه والخ ، التي تستخدم في العمليات الانتاجية ، كذلك لا تكلف شيئاً . ولكن كما أن الرئتين ضروريتان للانسان من أجل التنفس ، فهو يحتاج كذلك الى « صنع يد بشرية » بغية استهلاك القوى الطبيعية بصورة اكثر انتاجية . فمن أجل استغلال قوة المياه المحركة لا بد من العجلة المائية ، ومن أجل استغلال مرونة البخار لا بد من الماكينة البخارية . والأمر فيما يتعلق بالعلم هو نفسه فيما يتعلق بالقوى الطبيعية . وبما أن قانون إنحراف الابرة المغناطيسية في حقل فعل التيار الكهربائي ، أو قانون مغنطة الحديد بواسطة تيار كهربائي يسري حوله ، قد تم اكتشافهما فهما لا يكلفان فلساً واحداً * . ولكن من أجل استخدام هذين القانونين في التلغراف والخ يتطلب الأمر جهازاً غالياً ومعقداً . وكما رأينا فالماكينة لا تزيح الأداة . بل ان الأداة تنمو من حيث الأبعاد والعدد من أداة قزمة لجسم الانسان الى أداة للآلية التي خلقها الانسان . والرأسمال يرغم العامل الآن على العمل ليس بالأداة اليدوية بل بالماكينة التي تعمل هي نفسها بأدواتها . ولكن اذا كان يتضح على هذا النحو من النظرة الأولى أنه كان من شأن الصناعة

---

* ان العلم لا يكلف الرأسمالي « شيئاً » على العموم ، الأمر الذي لا يمنعه من استغلاله أبداً . فالرأسمال يستملك علم « الآخرين » مثلما يستملك عمل الآخرين . ولكن الاستملاك « الرأسمالي » والاستملاك « الشخصي » للعلم أو للثروة المادية هما شيئان مختلفان تماماً . وكان الدكتور يور نفسه يتشكى من الجهل الفظيع لأصحاب الفبارك الاعزاء على قلبه ، والذين يستغلون الماكينات ، بالميكانيكا ، أما ليبيخ فيتحدث عن الجهل المريع لأصحاب الفبارك الانكليز من الصناعة الكيماوية ، بمسائل الكيمياء .

الكبيرة ، بعد أن سخّرت لعملية الانتاج القوى الطبيعية الهائلة والعلوم الطبيعية ، أن تزيد انتاجية العمل كثيراً ، فانها لبعيدة عن مثل هذا الوضوح مسألة ما اذا كانت هذه الزيادة في القوة المنتجة لا تقتضي زيادة نفقات العمل في مكان آخر . والماكينات ، شأنها شأن أي قسم مكوّن آخر للرأسمال الثابت ، لا تخلق أية قيمة ، الا أنها تنقل قيمتها الذاتية الى الناتج الذي تُستخدم هي لانتاجه . وبما أنها تملك قيمة ، وبما أنها تنقل لذلك القيمة الى الناتج ، فانها تشكّل قسماً مكوّناً لقيمة الأخير . وانها ، بدلا من أن ترخّصه ، تجعله أغلى بما يتناسب مع قيمتها الذاتية . وليس من شك في أن الماكينة والمنظومة المتطورة للماكينات ، أي وسيلة العمل المميزة للصناعة الكبيرة ، تمثلان قيمة اكبر بما لا يقاس من قيمة وسائل العمل في الانتاج الحرفي والمانيفاكتوري .

تجدر الاشارة بالدرجة الأولى الى أن الماكينات تشترك بالكامل على الدوام في عملية العمل ، بينما تشترك جزئياً فقط على الدوام في عملية تكوين القيمة . وهي لا تضم أبداً من القيمة اكبر مما تفقده بالمتوسط نتيجة لبلاها . وهكذا يوجد فارق كبير بين قيمة الماكينة وبين ذلك القسم من القيمة الذي يُنقل دورياً منها الى الناتج . وثمة فارق كبير بين الماكينة كعنصر لتكوين القيمة والماكينة كعنصر لتكوين الناتج . وكلما تعاظمت الفترة التي تخدم في خلالها ماكينات واحدة بالذات من جديد وجديد في عملية عمل واحدة بالذات كلما يتعاظم هذا الفارق أيضاً . ولقد رأينا في الحقيقة أن أية وسيلة عمل بالمعنى الدقيق للكلمة ، أو أداة للانتاج ، تشترك بالكامل على الدوام في عملية العمل ، بينما تشترك جزئياً على الدوام ، بما يتناسب طردياً مع متوسط بلاها اليومي ، في عملية تكوين القيمة . ولكن هذا الفارق بين الاستخدام والبلى هو اكبر بكثير لدى الماكينات مما لدى الأداة ، ذلك لأن

الماكينات المصنوعة من مادة اكثر متانة تعيش لفترة أطول ، وأما استخدامها الذي تضبطه قوانين علمية صارمة فيتيح الامكانية لتوفير اكبر في انفاق أقسامها المكوّنة وما تستهلكه من وسائل ، وأخيراً فان ميدان الانتاج لديها أوسع كثيراً مما لدى الأداة . واذا لم نأخذ بعين الاعتبار التكاليف اليومية المتوسطة للماكينات والأدوات ، أو ذلك القسم المكوّن للقيمة الذي تضمه الماكينات والأدوات الى الناتج ببلاها اليومي المتوسط وباستهلاك المواد المساعدة ، كالزيت والفحم والخ ، لاتضح أنها تعمل مجاناً كقوى الطبيعة الموجودة بدون معونة من قبل عمل الانسان . وكلما كانت أبعاد النشاط المنتج للماكينات اكبر بالمقارنة مع النشاط المنتج للأداة كلما ازدادت أبعاد خدمتها المجانية بالمقارنة مع مثل هذه الخدمة التي تؤديها الأداة . وفي الصناعة الكبيرة فقط انما يتعلم الانسان ارغام ناتج عمله الماضي ، الذي أصبح متجسماً ، على العمل مجاناً وعلى نطاق واسع كقوى الطبيعة * .

لقد رأينا عند دراسة التعاون والمانيفاكتورة أن شروط الانتاج المعروفة العامة ، مثل المباني والخ ، يجري الاقتصاد فيها لدى استهلاكها بصورة مشتركة بالمقارنة مع استهلاك شروط الانتاج المجزأة من قبل

---

* يركز ريكاردو أحياناً جل اهتمامه على هذا الفعل للماكينات – وهو أمر قلما أوضحه على أية حال ، شأنه شأن الفارق العام بين عملية العمل وعملية تكوين القيمة – بحيث أنه ينسى ذلك القسم المكون للقيمة الذي تنقله الماكينات الى الناتج ، ويماثل تماماً بين الماكينات وقوى الطبيعة . مثلا : « ان آدم سميث لا يقلل أبداً من أهمية الخدمات التي تقدمها لنا العوامل الطبيعية والماكينات . ولكنه يميز على نحو دقيق جداً طبيعة القيمة التي تضفيها على البضائع ... وبما أنها تنفذ هذا العمل مجاناً فلا تضيف مساعدتها شيئاً الى القيمة التبادلية » (*Ricardo.* «Pinciples of Political Economy», 3rd ed. London, 1821, p. 336, 337). ومن البديهي أن ملاحظة ريكاردو تصدق على ج. ب. ساي الذي يثرثر بأن الماكينات تقدم « خدمة » تتمثل في أنها تخلق القيمة التي تشكل قسماً من « الربح » .

العمال المنعزلين ، وبالتالي فانها ترفع كلفة المنتجات بشكل أقل نسبياً . ولا يقتصر الأمر في ظل الانتاج الآلي على استهلاك هيكل ماكينة العمل بصورة مشتركة من قبل أدواتها المتعددة ، بل يجري أيضاً بصورة مشتركة استهلاك الماكينة-المحرك الواحدة بالذات مع قسم آلية نقل الحركة من قبل الكثير من ماكينات العمل .

وفي ظل الفرق المعني بين قيمة الماكينات وذلك القسم من القيمة الذي تنقله يومياً الى ناتجها ، فان تلك الدرجة التي يجعل بها هذا القسم من القيمة الناتج أغلى تتوقف بالدرجة الأولى على مقادير الناتج ، وكأنما على سطحه . وفي احدى المحاضرات المنشورة عام ١٨٥٧ يقول باينس من بلاكبرن ان

«كل حصان بخاري ميكانيكي فعلي * يحرك ٤٥٠ مغزل مول مع التجهيزات التحضيرية

---

* [ملاحظة للطبعة الثالثة . ان « الحصان البخاري » الواحد يعادل قوة ٣٣٠٠٠ رطل-قدم في الدقيقة ، أي القوة التي ترفع في دقيقة واحدة ٣٣٠٠٠ رطل الى علو قدم (انكليزية) واحدة ، أو رطلا واحداً الى علو ٣٣٠٠٠ قدم . وهذا هو الحصان البخاري المشار اليه في النص . ولكن في اللغة التجارية العادية ، وكذلك في بعض المقتطفات في هذا الكتاب يجرى التمييز بين الأحصنة البخارية « الاسمية » و « التجارية » أو « الدالة » لماكينة واحدة بالذات . وان الحصان البخاري القديم ، أو الاسمي ، يحسب على وجه الحصر بموجب شوط المكبس وقطر الأسطوانة ولا يؤخذ بالاعتبار اطلاقاً ضغط البخار وسرعة المكبس . أي أن ذلك يعني عملياً ما يلي : يعتبرون مثلا أن الماكينة هي ذات ٥٠ حصاناً بخارياً اذا كان يحركها ضغط ضعيف للبخار وبسرعة بطيئة للمكبس كما في أيام بولتون وواط . بيد أن العاملين الأخيرين ازدادا الى درجة كبيرة جداً منذ ذلك الوقت . فمن أجل قياس تلك القوة الميكانيكية التي تعطيها الماكينة بالفعل حالياً تم اختراع مؤشر يدل على ضغط البخار . أما سرعة حركة المكبس فليس من الصعب تحديدها . وهكذا يجري التعبير عن الحصان البخاري « الدال » أو « التجاري » بمعادلة رياضية يؤخذ بالاعتبار فيها في وقت واحد قطر الأسطوانة وشوط المكبس وسرعة المكبس وضغط البخار والتي تبين كم من المرات تقدم الماكينة فعلا ٣٣٠٠٠ رطل-قدم في الدقيقة . ولذلك يمكن لحصان بخاري اسمي واحد أن يقدم فعلا ثلاثة أو أربعة

المناسبة ، أو ٢٠٠ مغزل يدار بالطاقة المائية ، أو ١٥ نولا ميكانيكياً لانتاج نسيج عرضه ٤٠ بوصة مع تجهيزات لف السداة والتغطية بالغراء والخ » (١٣٠) .

ان تكاليف يوم واحد لحصان بخاري واحد وبلى الماكينات التي يحركها تتوزع في الحالة الأولى على ناتج يوم واحد لـ ٤٥٠ مغزل مول ، وفي الحالة الثانية على ناتج ٢٠٠ مغزل يدار بالطاقة المائية . وفي الحالة الثالثة على ناتج ١٥ نول نسج ميكانيكي ، بحيث لا ينقل الى الأوقية الواحدة من الغزول أو الى الذراع الواحد من النسيج سوى قسم ضئيل جداً من القيمة . وكذلك هو الأمر بالنسبة لمثال المطرقة البخارية الذي أوردناه آنفاً . فباعتبار أن بلاها اليومي ، واستهلاك الفحم والخ يتوزعان على كتل هائلة من الحديد الذي تطرقه يومياً ، فلا يذهب الى كل كنتال من الحديد سوى قسم صغير جداً من القيمة ؛ الا أن هذا القسم كان سيكون كبيراً جداً لو أنهم كانوا يدقون بهذه الأداة العملاقة مسامير صغيرة .

وفي ظل الحدود المعنية لفعل ماكينة العمل ، أي في ظل العدد المعني لأدواتها ، أو في ظل الحجم المعني لهذه الأدوات عندما يتعلق الأمر بالقوة ، فان كتلة الناتج تتوقف على السرعة التي تعمل بها الماكينة ، أي مثلاً على سرعة دوران المغازل أو عدد الضربات التي تقوم بها المطرقة في خلال دقيقة واحدة . وتقوم بعض المطارق الضخمة بـ٧٠ ضربة في الدقيقة ، وان ماكينة حدادة رايدر المسجّلة ، والتي تستخدم عند طرق المغازل مطرقة بخارية ذات أبعاد صغيرة ، تقوم بـ ٧٠٠ ضربة في الدقيقة .

واذا كانت معلومة تلك النسبة التي تُنقل بها قيمة الماكينات الى الناتج فان مقدار هذا القسم من القيمة يتوقف على مقدار قيمة الماكينات

أو حتى خمسة أحصنة بخارية دالة أو فعلية . ان هذه الملاحظة مكرسة لتفسير مختلف المقتطفات الواردة فيما بعد . ف. ا.]

نفسها * . وكلما قلّ العمل الذي تتضمنه هي نفسها كلما قلّت القيمة التي تضمها الى الناتج . وكلما قلّت القيمة التي تنقلها الى الناتج كلما ازدادت انتاجيتها وكلما ازدادت اقتراباً من قوى الطبيعة من حيث خدمتها . أما انتاج الماكينات بواسطة الماكينات فانه يقلل قيمتها بالمقارنة مع أبعادها وفعلها .

ان التحليل المقارن لأسعار البضائع من الانتاج اليدوي أو المانيفاكتوري والبضائع المماثلة التي تنتجها الماكينات يسفر بشكل عام عن نتيجة مفادها أن ذلك القسم من القيمة في ناتج الماكينات الذي ينتقل من وسائل العمل يزداد بصورة نسبية ، ولكنه يتناقص بصورة مطلقة . أي أن مقدارها المطلق يتناقص ، في حين يزداد مقدارها بالنسبة الى مجمل قيمة الناتج ، رطل من الغزول مثلاً ** .

---

* ان القارئ الواقع في أسر التصورات الرأسمالية سيقول بطبيعة الحال انه لا يرد هنا أي شيء عن « الفائدة » التي تضمها الماكينة pro rata [بصورة متناسبة طردياً] مع قيمتها الأساسية الى الناتج . ولكن من السهل الاقتناع بأن الماكينة ، شأنها شأن أي قسم مكون آخر للرأسمال الثابت لا تستطيع أيضاً ، لكونها لا تنتج قيمة جديدة ، أن تضم هذه القيمة تحت اسم « الفائدة » . وواضح من ثم أنه لا يجوز هنا ، حيث يدور الكلام عن انتاج القيمة الزائدة ، أن نفترض a priori وجود أي قسم منها تحت اسم « الفائدة » . وان الأسلوب الرأسمالي للحساب الذي يبدو prima facie [للوهلة الأولى] سخيفاً ومناقضاً لقوانين تكوين القيمة ، سيجد تفسيراً له في الكتاب الثالث من هذا المؤلف .

** ان هذا القسم المكون للقيمة ، الذي تضمه الماكينة ، يتقلص بصورة مطلقة ونسبية في تلك الحالات التي تزيح فيها الماكينة الخيول ، وحيوانات الجر بشكل عام ، التي تستخدم على وجه الحصر كقوة محركة ، وليس كماكينة لمعالجة المادة . ونقول بالمناسبة ان ديكارت بتعريفه للحيوانات كماكينات بسيطة انما ينظر الى القضية بعين مرحلة المانيفاكتورة خلافاً لعصور الوسطى عندما كانوا يتصورون الحيوان كمساعد للانسان وكما تصوره أيضاً السيد هالير فيما بعد في كتابه «Restauration der Staatswissenschaften». أما أن ديكارت ، شأنه شأن بيكون ، كان يعتبر تغير شكل الانتاج والسيطرة العملية للانسان على الطبيعة نتيجة تغيرات في طريقة التفكير فهذا ما يدل عليه كتابه «Discours de la Méthode» حيث

وواضح أنه اذا كان انتاج ماكينة معينة يكلف كمية عمل مساوية لما يوفره استخدامها ، فيجري اذن مجرد نقل العمل ، أي أن المقدار العام للعمل الضروري لانتاج البضاعة لا ينقص ، أو أن قوة العمل المنتجة لا تزداد . الا أن الفرق بين العمل الذي تكلّفه الماكينة والعمل الذي تقتصده ، أو درجة انتاجيتها ، ليس مرهوناً ، على ما يبدو ، بالفرق بين قيمتها الذاتية وقيمة تلك الأداة التي تحل هي محلها . والفرق الأول يستمر بالوجود طالما بقيت نفقات العمل على الماكينة ، وبالتالي ذلك القسم من القيمة الذي يُنقل منها الى الناتج ، أقل من تلك القيمة التي يمكن للعامل أن يضمها بأداته الى موضوع العمل . لذلك تقاس انتاجية الماكينة بتلك الدرجة التي تغني بها عن قوة العمل البشرية . ووفقاً للسيد باينس فثمة عاملان ونصف العامل لكل ٤٥٠ مغزل مول مع ما يناسبها من التجهيزات التحضيرية والتي يحركها جميعاً حصان بخاري واحد * ؛

يرد فيما يرد : « من الممكن » (بواسطة الطريقة التي أدخلها هو في الفلسفة) « ادراك معارف نافعة جداً في الحياة ، وبدلا من تلك الفلسفة التأملية التي يدرسونها في المدارس يمكن ايجاد فلسفة عملية نستطيع بواسطتها ، بعد أن نعرف قوة ومفعول النار والمياه والهواء والنجوم وسائر الأجسام الأخرى المحيطة بنا بنفس الوضوح الذي نعرف به مختلف أشغال حرفيينا ، أن نستخدم على قدم المساواة مع هؤلاء الأخيرين هذه القوى أيضاً في جميع الاستخدامات المميزة لها وأن نصبح بذلك أسياداً وأرباباً للطبيعة » ، وبالاضافة الى ذلك « أن نسهم في تحسين الحياة البشرية » . ويرد في مقدمة كتاب «Discourses upon Trade» (عام ١٦٩١) للسير دادلي نورث أن طريقة ديكارت المطبقة على الاقتصاد السياسي قد بدأت تحرره من الحكايات القديمة والتصورات الخرافية عن النقود والتجارة والخ . ولكن الاقتصاديين الانكليز المبكرين كانوا ينضمون على العموم الى فلسفة بيكون وهوبس ، بينما أصبح لوك فيما بعد « فيلسوف » الاقتصاد السياسي χατ'ἐζοχήν [على الغالب] بالنسبة لانكلترا وفرنسا وايطاليا

* يستفاد من التقرير السنوي لغرفة التجارة في ايسن (تشرين الأول – اكتوبر – ١٨٦٣) أن مصنع كروب لصب الصلب ، والذي فيه ١٦١ فرناً للصهر والتحمية والاسمنت و ٣٢ ماكينة بخارية (في عام ١٨٠٠ كان هذا هو العدد العام تقريباً للماكينات البخارية المستخدمة

علماً بأن كل مغزل يغزل في خلال يوم العمل المتألف من ١٠ ساعات ١٣ أوقية من الغزول (من القياسات المتوسطة) ، وهذا ما يبلغ بالنسبة لكل عاملين ونصف ٣٦٥ ٥/٨ رطل من الغزول في الأسبوع . وهكذا ، فان ٣٦٦ رطلاً من القطن تقريباً (وبغية التبسيط لا نحسب الفضلات) تبتلع عند تحولها الى غزل ما مجموعه ١٥٠ ساعة عمل ، أو ١٥ يوم عمل يتألف كل منها من ١٠ ساعات ، بينما في ظل العمل بالمغزل اليدوي ، عندما ينتج الغزال ١٣ أوقية من الغزول في خلال ٦٠ ساعة ، كانت هذه الكمية نفسها من القطن ستبتلع ٢٧٠٠ يوم عمل من ١٠ ساعات ، أو ٢٧٠٠٠ ساعة عمل * . وحيث حلّت الطباعة الآلية محل الطريقة القديمة blockprinting أو الطبع اليدوي للشيت تطبع ماكينة واحدة في الساعة بمساعدة عامل بالغ أو حدث واحد مقداراً من الشيت الملون بأربعة ألوان يعادل ما كان يطبعه سابقاً ٢٠٠ عامل بالغ **. وقبل أن يخترع ايلي ويتني المحلج في عام ١٧٩٣ كان فصل رطل واحد من القطن عن البذور يكلف بالمتوسط يوم عمل واحداً . وبفضل هذا الاختراع تستطيع زنجية واحدة أن تحلج ١٠٠ رطل من القطن في اليوم ، علماً بان انتاجية المحلج ازدادت كثيراً

في مانشستر) و ١٤ مطرقة بخارية -تبلغ قوتها الاجمالية ١٢٣٦ حصاناً بخارياً- و ٤٩ كوراً للحدادة و ٢٠٣ مخارط و ٢٤٠٠ عامل تقريباً، قد أنتج ١٣ مليون رطل من الصلب المصبوب في عام ١٨٦٢ . ونجد هنا أنه ثمة أقل من عاملين بالنسبة للحصان البخاري الواحد .

* تشير حسابات باباج الى أن عمل الغزل لوحده تقريباً في جاوة يزيد قيمة القطن بنسبة ١١٧ ٪ . وفي الوقت نفسه (عام ١٨٣٢) كانت القيمة العامة المضمومة الى القطن عند الغزل الرفيع بواسطة الماكينات والعمل في انكلترا تبلغ حوالى ٣٣ ٪ من قيمة المادة الخام («On the Economy of Machinery». London, 1832, p. 165, 166).

** يضاف الى ذلك أن الطباعة الآلية تتيح التوفير في الاصبغة .

منذ ذلك الوقت . وان الرطل من ألياف القطن ، الذي كان انتاجه يكلف سابقاً ٥٠ سنتاً ، أصبح يباع فيما بعد بـ١٠ سنتات وبربح اكبر ، أي أنه ينطوي على كمية اكبر من العمل غير المدفوع الأجر . وتستخدم في الهند من أجل فصل الألياف عن البذور أداة تشبه ماكينة بعض الشبه يستطيع بواسطتها رجل واحد وامرأة واحدة حلج ٢٨ رطلاً في اليوم . وبفضل هذه الأداة التي اخترعها الدكتور فوربس قبل عدة أعوام يحلج رجل واحد وحدث واحد ٢٥٠ رطلاً في اليوم ، واذا ما استخدمت بمثابة قوة محركة الثيران أو البخار أو المياه فلا يتطلب الأمر سوى عدة أحداث وفتيات يقومون بدور feeders (أي الذين يلقمون الماكينة بالمادة الخام) . وان ١٦ ماكينة مثل هذه تحركها الثيران تنفذ يومياً عملاً كالذي كان تنفيذه يتطلب سابقاً ٧٥٠ شخصاً بالمتوسط * .

وكما ذكرنا سابقاً فان الماكينة البخارية التي تحرك المحراث البخاري تنفذ في خلال ساعة واحدة ولقاء ٣ بنسات أو ¼ شلن مقداراً من العمل يعادل ما ينفذه ٦٦ شخصاً لقاء ١٥ شلناً في الساعة . وانني أعود الى هذا المثال لتجنب الوقوع في تصور خاطئ . وبالضبط : ان هذه الشلنات الـ ١٥ لا تعتبر اطلاقاً تعبيراً عن العمل الذي يضمه ٦٦ عاملاً في ساعة واحدة . واذا كانت نسبة العمل الزائد الى العمل الضروري ١٠٠٪ فان هؤلاء العمال الـ ٦٦ قد أنتجوا في الساعة قيمة بمبلغ ٣٠ شلناً ، مع أنه لا تتمثل في المعادل الذي يحصلون عليه ، أي في ١٥ شلناً لأجرتهم ، سوى ٣٣ ساعة من أصل المقدار الاجمالي البالغ ٦٦ ساعة . وهكذا ، اذا افترضنا أن الماكينة تكلف بالضبط ما يعادل الأجرة السنوية

---

* قارن : Paper read by Dr *Watson*. Reporter on the Products to the Government of India, before the Society of Arts, 17 April 1860.

ﻟ ١٥٠ عاملا ، وليكن ذلك ٣٠٠٠ جنيه استرليني ، فان هذه الـ ٣٠٠٠ جنيه استرليني لا تعتبر اطلاقاً تعبيراً نقدياً عن مجمل العمل الذي ينفذه ويضمه الى موضوع العمل هؤلاء العمال الـ ١٥٠ ، بل ما هي سوى ذلك القسم من عملهم السنوي الذي يتجلى بالنسبة لهم في الأجرة . وعلى العكس ، فالقيمة النقدية للماكينة ، أي ٣٠٠٠ جنيه استرليني ، هي تعبير عن مجمل العمل المنفق على انتاجها مهما تكن النسبة التي يخلق بها هذا العمل أجرة العامل والقيمة الزائدة للرأسمالي . اذن ، حتى اذا كانت الماكينة تكلف ما يساوي قوة العمل التي تحل هي محلها فان العمل المتجسم في الماكينة نفسها هو على الدوام أقل كثيراً من العمل الحي الذي تحل محله * .

واذا نظرنا الى الماكينات بوصفها وسيلة لترخيص الناتج على وجه الحصر ، فان حدود استخدامها تتعين بواقع أن العمل الذي يكلفه انتاجها يجب أن يكون أقل من ذلك العمل الذي يُستغنى عنه باستخدامها . الا أن هذه الحدود ترتسم بصورة أضيق بالنسبة للرأسمال ، وباعتبار أنه يدفع ليس لقاء العمل المستخدم بل لقاء قيمة قوة العمل المستخدمة ، فان استخدام الماكينة لا يكون مجدياً بالنسبة له الا في حدود الفرق بين قيمة الماكينة وقيمة قوة العمل التي تحل الماكينة محلها . ونظراً لأن تقسيم يوم العمل الى عمل ضروري وعمل زائد هو مختلف في البلدان المختلفة ، كما أنه مختلف داخل البلد الواحد ولكن في فترات مختلفة ، أو في فترة واحدة ولكن في فروع انتاج مختلفة ؛ ونظراً ، من ثم ، لأن أجرة العامل الفعلية تهبط تارة الى ما دون وترتفع تارة الى ما فوق قيمة

* « ان هذه العميلات الخرساء» (الماكينات) « تعتبر على الدوام ناتجاً لعمل أقل كثيراً من ذلك الذي تحل محله حتى ولو كانت تملك القيمة النقدية نفسها » (*Ricardo*. «Principles of Political Economy», 3rd ed. London, 1821, p. 40).

قوة عمله ، فان هذا الفرق بين سعر الماكينة وسعر قوة العمل التي تحل هي محلها يمكن أن يتعرض لتأرجحات كبيرة حتى ولو بقي ثابتاً بلا تغير الفرق بين مقدار العمل الضروري لانتاج الماكينة والمقدار العام للعمل الذي تحل محله* . بيد أن الفرق الأول فقط هو الذي يحدد للرأسمالي نفسه تكاليف انتاج البضاعة ويؤثر عليه بواسطة القوانين الارغامية للمزاحمة . لذلك يجري في انكلترا حالياً اختراع ماكينات لا تجد استخداماً لها سوى في أمريكا الشمالية ، كما كانت ألمانيا تخترع في القرنين السادس عشر والسابع عشر ماكينات لم تستخدم سوى في هولندا ، وكما أن بعض الاختراعات الفرنسية في القرن الثامن عشر لم تستغل سوى في انكلترا . وان الماكينة نفسها ، في البلدان الأقدم من حيث التطور ، تنتج باستخدامها في بعض فروع المشاريع فائضاً للعمل (redundancy of labour كما يقول ريكاردو) في الفروع الأخرى بحيث أن انخفاض الأجرة في هذه الأخيرة الى ما دون قيمة قوة العمل يعرقل استخدام الماكينات ويجعله زائداً عن اللزوم ، وفي أحيان كثيرة مستحيلاً تماماً من وجهة نظر الرأسمال الذي يأتي ربحه ليس من تقليص العمل المستخدم بوجه عام ، بل من تقليص العمل المدفوع الأجر . ولقد تقلص الى درجة كبيرة في السنوات الأخيرة عمل الأطفال في بعض فروع صناعة الصوف الانكليزية ، وحتى انه أزيل تماماً في بعض الأماكن . فلماذا ؟ لقد أرغم قانون الفبارك على تطبيق نوبتين للأطفال ، تعمل احداها ٦ ساعات والأخرى ٤ ساعات ، أو أن كلاً منهما تعمل ٥ ساعات فقط . ولكن الأهل لم يرغبوا ببيع half-time (العمال الذين يعملون نصف الوقت)

---

* ملاحظة للطبعة الثانية . لذلك سيكون للماكينات في المجتمع الشيوعي مجال رحب مغاير تماماً لما في المجتمع البرجوازي .

بأرخص مما كانوا يبيعون به سابقاً full-times (العمال الذين يعملون كامل الوقت) . ومن هنا حلول الماكينات محل half-times * . وقبل حظر عمل النساء والأطفال (الأقل من ١٠ سنوات) في المناجم كان الرأسمال يجد أن ارغام النساء والفتيات العاريات ، وغالباً مع الرجال ، على العمل في مناجم الفحم وغيرها ، يتفق مع قانونه الأخلاقي ولا سيما مع دفتر حساباته الجارية الى درجة بحيث أنه لم يلجأ الى الماكينات الا بعد هذا الحظر . لقد اخترع الأمريكيون ماكينات لتكسير الحجارة . اما الانكليز فلا يستخدمونها لأن « التعساء » (« wretch » — التعيس — اصطلاح خاص يستعمله الاقتصاد السياسي الانكليزي للدلالة على العمال الزراعيين) الذين ينفذون هذا العمل يتقاضون مقابل قسم ضئيل من عملهم بحيث أن الماكينات تجعل الانتاج أغلى بالنسبة للرأسماليين ** . ومن أجل جر المركب في القناة لا يزالون يستخدمون في انكلترا أحياناً

---

* « لا يعمد أرباب العمل الى الحفاظ على نوبتين للأطفال دون الثالثة عشرة من العمر الا بفعل الضرورة ... وفي الواقع فان قسماً من أصحاب الفبارك – غزالي الصوف – نادراً ما يستخدمون الآن عمل الأطفال دون الثالثة عشرة من العمر ، أي half-times . فلقد أصبحوا يستخدمون ماكينات محسنة وجديدة من أنواع مختلفة تغني بالكامل عن عمل الأطفال » (أي الأطفال دون سن الثالثة عشرة) . « وعلى سبيل المثال أشير ، توضيحاً لهذا الانخفاض في عدد الأطفال في الانتاج ، الى عملية انتاجية واحدة يمكن فيها لحدث واحد فقط » (اكبر من ١٣ سنة) « أن ينفذ عمل ستة أو أربعة half-times – تبعاً لخصائص كل ماكينة – وذلك بفضل اضافة جهاز يسمى آلة الفتل الى الماكينات العاملة سابقاً » ... « وان نظام «half-time» قد حفز « على اختراع آلة الفتل » («Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1858»).

** « غالباً ما ... لا يمكن استخدام الماكينات الا عندما يرتفع سعر العمل » (وهو يقصد بذلك الأجرة) (*Ricardo*. «Principles of Political Economy», 3rd ed. London, 1821, p. 479)

النساء بدلاً من الخيول * ، لأن العمل الضروري لانتاج الخيول والماكينات هو عبارة عن مقدار محدد رياضياً ، أما العمل الضروري للابقاء على النساء من السكان الفائضين هو أدنى من أي حساب . لذلك ليس ثمة مكان آخر يجري فيه تبديد القوة البشرية بلا حياء لمختلف التوافه اكثر مما في انكلترا ، بلد الماكينات .

٣ – التأثيرات المباشرة للانتاج الآلي على العامل

كما رأينا كانت الثورة في ميدان وسائل العمل هي نقطة الانطلاق للصناعة الكبيرة ، أما وسائل العمل التي تعرضت للانقلاب فتكتسب شكلها الاكثر تطوراً في المنظومة المجزأة للماكينات في الفابريكة . وقبل أن نعالج كيف تنضم المادة البشرية الى هذه العضوية الموضوعية سنطلع على بعض التأثيرات العامة لهذه الثورة على العامل نفسه .

أ) تملك الراسمال لقوى عمل اضافية . عمل النساء وعمل الأطفال

بما أن الماكينات تجعل القوة العضلية زائدة عن اللزوم فهي تغدو وسيلة لاستخدام العمال بدون قوة عضلية أو الذين لم يكتمل تطورهم الجسدي ولكنهم ذوو أعضاء اكثر مرونة . ولذا كان عمل النساء وعمل الأطفال الكلمة الأولى للاستخدام الرأسمالي للماكينات ! وبذلك تحول هذا البديل الجبار للعمل والعمال على الفور الى وسيلة لزيادة عدد

* أنظر : «Reports of the Social Science Congress at Edinburgh. October 1863».

العمال المأجورين باخضاع جميع أفراد أسرة العامل بلا تمييز من حيث الجنس والعمر لسيطرة الرأسمال المباشرة . ولم يقتصر العمل الارغامي لصالح الرأسمالي على اغتصاب وقت ألعاب الأطفال ، بل واستولى أيضاً على الوقت العادي للعمل الحر في محيط البيت من أجل حاجات الأسرة نفسها * .

تتحدد قيمة قوة العمل بوقت العمل الضروري ليس فقط من أجل معيشة العامل البالغ لوحده ، بل ومن أجل معيشة أسرة العامل أيضاً . واذ تقذف الماكينات بجميع أفراد أسرة العامل الى سوق العمل فانها توزع قيمة قوة عمل الرجل على أسرته بمجموعها . ولذلك فهي تخفض قيمة قوة عمله . ولربما أن شراء الأسرة المقسمة الى ٤ قوى عاملة يكلّف أغلى مما كان يكلفه سابقاً شراء قوة عمل رب الأسرة ، ولكن بالمقابل تحل الآن ٤ أيام عمل محل يوم واحد وينخفض سعرها بصورة متناسبة مع زيادة العمل الزائد للأربعة على العمل الزائد للواحد . ومن أجل معيشة الأسرة الواحدة ينبغي الآن على أربعة أن يقدموا للرأسمال ليس العمل وحسب ، بل والعمل الزائد أيضاً . وعلى هذا النحو تزيد الماكينات منذ

* في أثناء أزمة القطن التي رافقت الحرب الأهلية في أمريكا أرسلت الحكومة الانكليزية الدكتور ادوارد سميث الى لانكشير وتشيشر وغيرهما من أجل فحص الحالة الصحية لعمال صناعة القطن . ويقول فيما يقوله : من الناحية الصحية كان للأزمة ، الى جانب ازاحتها للعمال من جو الفابريكة ، الكثير من النتائج الايجابية الأخرى . فزوجات العمال يجدن الآن وقت الفراغ الضروري من أجل ارضاع الأطفال من أثدائهن بدلًا من تسميمهم بمزيج غودفري (بمستحضر أفيوني) . ويتوفر لديهن الآن الوقت من أجل تعلم الطهي . ولكن لسوء الحظ أجدن فن الطهي هذا في وقت ليس لديهن فيه ما يؤكل . ويتضح من ذلك الى أية درجة اغتصب الرأسمال من أجل ازدياده الذاتي العمل الضروري لحاجات الأسرة . وكذلك تم استخدام الأزمة بهدف تعليم بنات العمال الخياطة في مدارس خاصة . ولقد تطلب الأمر الثورة الأمريكية وأزمة عالمية لكي تتعلم الفتيات العاملات ، اللواتي يغزلن للعالم بأسره ، الخياطة !

البداية مع المادة البشرية للاستغلال ، وهو الحلبة الحقيقية للاستغلال الرأسمالي * ، درجة الاستغلال أيضاً .

تحدث الماكينات ثورة حتى الأسس أيضاً في التجلي الشكلي للعلاقة الرأسمالية ، للعقد بين العامل والرأسمالي . فعلى أساس التبادل البضاعي كان يفترض بالدرجة الأولى أن الرأسمالي والعامل يقفان في مواجهة بعضهما البعض كشخصين حرّين وكمالكي بضاعة مستقلين : أحدهما كمالك النقد ووسائل الانتاج ، والثاني كمالك قوة العمل . بيد أن الرأسمال يشتري الآن القاصرين أو الصغار . في السابق كان العامل يبيع قوة عمله الخاصة التي كان يتصرف بها بوصفه شخصاً حراً شكلياً . أما الآن فهو يبيع زوجته وأولاده . انه يغدو تاجر رقيق ** . وغالباً ما

* « كان النمو العددي للعمال كبيراً بنتيجة ازدياد الاستعاضة عن عمل الرجال بعمل النساء ، ولا سيما الاستعاضة عن عمل البالغين بعمل الصغار . فان ثلاث فتيات في الثالثة عشرة من العمر ، بأجرة تتراوح بين ٦ و٨ شلنات في الأسبوع ، يحللن محل رجل بالغ تتراوح أجرته بين ١٨ و ٤٥ شلناً. » (*Th. De Quincey.* «The Logic of Political Economy» London, 1844 ملاحظة على الصفحة ١٤٧) . وبما أنه لا يمكن الاستغناء استغناء تاماً عن بعض الوظائف الضرورية في الأسرة ، كرعاية الأطفال واطعامهم ، فان الأمهات اللواتي انتزعهن الرأسمال يضطررن للجوء بهذه الدرجة أو تلك الى خدمات من ينوب عنهن . والأعمال التي يتطلبها استهلاك الأسرة ، كالخياطة والرتق والخ ، يوجب الاستعاضة عنها بشراء البضائع الجاهزة . ولذلك فان انخفاض نفقات العمل المنزلي يناسبه ازدياد المصاريف النقدية . ولذا تزداد تكاليف انتاج الأسرة العاملة وتتساوى مع ازدياد الدخول . يضاف الى ذلك أنه يصبح من المستحيل الاقتصاد والرشد في استخدام وسائل المعيشة وتحضيرها . ومن الممكن ايجاد مادة غنية عن هذه الوقائع ، التي يخفيها الاقتصاد السياسي الرسمي ، في تقارير مفتشي الفبارك ، وفي تقارير لجنة استقصاء شروط عمل الأطفال ، وعلى وجه الخصوص في التقارير عن صحة السكان .

** خلافاً لذلك الواقع العظيم وهو أن العمال الرجال البالغين هم الذين انتزعوا من الرأسمال تحديد عمل النساء وعمل الأطفال في الفبارك الانكليزية نجد أن التقارير الحديثة للجنة استقصاء شروط عمل الأطفال تشير الى صفات العمال الآباء التي تثير الاشمئزاز وهي من شيم تجار

يذكرنا الطلب على عمل الأطفال من حيث الشكل أيضاً بالطلب على العبيد الزنوج الذي تعودنا على رؤية نماذج له في اعلانات الصحف الأمريكية .

وعلى سبيل المثال يقول أحد مفتشي الفبارك الانكليز : « لقد لفت انتباهي اعلان في صحيفة محلية لاحدى كبريات المدن المانيفاكتورية في دائرتي . فلقد ورد في الاعلان : « مطلوب ١٢ — ٢٠ صبياً في عمر يمكنهم من الظهور بمظهر الذين تجاوزوا ١٣ عاماً . الأجرة ٤ شلنات في الأسبوع . راجعوا والخ » » * .

وان جملة « يمكّنهم من الظهور بمظهر الذين تجاوزوا ١٣ عاماً » تفسر بأن الأولاد الذين هم دون الثالثة عشرة لا يستطيعون أن يعملوا بموجب قانون الفبارك سوى ٦ ساعات . ويجب على الطبيب الرسمي (certifying surgeon) أن يثبت العمر . لذلك يطلب صاحب الفابريكة أولاداً يوحي مظهرهم الخارجي وكأنهم قد تجاوزوا سن الثالثة عشرة . وان تناقص عدد الأولاد دون الثالثة عشرة من العمر الذين يستخدمهم أصحاب الفبارك ، هذا التناقص الذي لا يندر أن يكون على شكل قفزات ويثير مثل هذه الدهشة في الاحصاءات الانكليزية في السنوات العشرين الأخيرة ،

الرقيق حقاً ، فيما يتعلق بالاتجار بالأولاد . والحال ان الفريسيين الرأسماليين ، كما يمكن رؤيته ، يندِّدون بهذه الوحشية التي خلقوها بأنفسهم ويخلدونها ويستغلونها والتي يسمونها في حالات أخرى بـ « حرية العمل » . « لقد دعي عمل الأطفال الى المساعدة ... حتى من أجل أن يكسب الأطفال خبزهم بأنفسهم . ولكونهم لا يملكون القوى لتحمل مثل هذا العمل المرهق ولكونهم لا يملكون الاعداد الضروري لتوجيه حياتهم في المستقبل فقد وجدوا أنفسهم في وضع يدنسهم جسدياً وأخلاقياً . وقد أشار مؤرخ يهودي بصدد تهديم تيتوس لأورشليم الى أنه ليس ثمة ما يثير الدهشة في أنها تعرضت لمثل هذا الخراب اذ أن أماً غير انسانية ضحت بابنها من أجل تخفيف آلام الجوع الرهيب » . («Public Economy Concentrated». Carlisle, 1833, p. 66).

* أ . ريدغريف في «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1858», p. 41.

كان الى حد كبير ، كما يقول مفتشو الفبارك أنفسهم ، من صنع هؤلاء certifying surgeons الذين يغيّرون عمر الأطفال بما يرضي تعطش الرأسماليين الاستغلالي وجشع الآباء الاتجاري . وفي بنتال غرين ، وهو حي سيئ السمعة في لندن ، تعقد صباح كل اثنين وثلاثاء سوق مفتوحة يؤجر فيها أطفال من كلا الجنسين ، ابتداء من سن التاسعة ، أنفسهم في مانيفاكتورات الحرير في لندن . « والشروط العادية هي شلن واحد و٨ بنسات في الأسبوع (يأخذها الآباء) ، وبنسان لي مع الشاي » . ويجري عقد العقود لأسبوع واحد فقط . وان المشاهد واللغة في هذه السوق تثير الاستياء حقاً * . ولا يزال يحدث في انكلترا أن النسوة « يأخذن أولاداً من الملاجئ ويؤجرنهم لأي مشتر بشلنين و٦ بنسات في الأسبوع » ** . وخلافاً للتشريع لا يزال ٢٠٠٠ صبي على أقل تقدير يباعون في بريطانيا العظمى حتى الآن من قبل آبائهم كماكينات حية لتنظيف المداخن (على الرغم من أنه توجد ماكينات فعلية للحلول محلهم) *** . وان الثورة التي أحدثتها الماكينة في العلاقة الحقوقية بين مشتري وبائع قوة العمل ، والتي حرمت هذه الصفقة بكاملها حتى من مظهر الاتفاقية بين شخصين حرين ، قدمت للبرلمان الانكليزي فيما بعد الأساس القانوني لتدخل الدولة في شؤون الفبارك . وكل مرة يحدد فيها قانون الفبارك عمل الأطفال بـ٦ ساعات في فروع صناعية لم تكن

---

* «Children's Employment Commission. 5th Report». London, 1866, p. 81, № 31 [للطبعة الرابعة . لقد قضي بالكامل تقريباً في الوقت الحاضر على صناعة الحرير في بنتال غرين . ف . ا .] .

** «Children's Employment Commission. 3rd Report». London, 1864, p. 53, № 15.

*** المصدر السابق ، «5th Report», p. XXII, № 137

قد مُسّت حتى ذلك الوقت يتعالى من جديد وجديد عويل أصحاب الفبارك قائلين : ان بعض الآباء لا يسحبون أولادهم من الصناعة الخاضعة للضبط الا لكي يبيعوهم في فروع لا تزال تسودها «حرية العمل» ، أي العمل حيث يضطر الأطفال دون الثالثة عشرة من العمر للعمل على قدم المساواة مع البالغين ، وبالتالي يمكن بيعهم بسعر أغلى . ولكن نظراً لأن الرأسمال هو مسوٍّ من حيث طبيعته ، أي أنه يطالب ، كحق فطري للانسان ، بالمساواة في شروط استغلال العمل في جميع فروع الانتاج ، فان التحديد التشريعي لعمل الأطفال في أحد فروع الصناعة يصبح سبباً لتحديده في فرع آخر .

لقد أشرنا سابقاً الى الانحطاط الجسدي للأطفال والأحداث ، شأنهم شأن زوجات العمال أيضاً ، الذين تخضعهم الماكينة لاستغلال الرأسمال بصورة مباشرة في البداية — في الفبارك الناشئة على أساسها — وبصورة غير مباشرة فيما بعد — في كافة الفروع الصناعية الأخرى . ولذا سنتوقف هنا عند نقطة واحدة فقط ، عند نسبة وفيات أطفال العمال الهائلة في السنوات الأولى من حياتهم . ففي انكلترا ١٦ دائرة تسجيل لا تحدث فيها سوى ٩٠٨٥ حالة وفاة بالمتوسط في السنة بين كل ١٠٠ ٠٠٠ طفل لم يتجاوزوا السنة الأولى من العمر (وفي احدى الدوائر ٧٠٤٧ حالة وفاة فقط) ؛ وفي ٢٤ دائرة اكثر من ١٠ ٠٠٠ ولكن أقل من ١١ ٠٠٠ ؛ وفي ٣٩ دائرة اكثر من ١١ ٠٠٠ ولكن أقل من ١٢ ٠٠٠ ؛ وفي ٤٨ دائرة اكثر من ١٢ ٠٠٠ ولكن أقل من ١٣ ٠٠٠ ؛ وفي ٢٢ دائرة اكثر من ٢٠ ٠٠٠ ؛ وفي ٢٥ دائرة اكثر من ٢١ ٠٠٠ ؛ وفي ١٧ دائرة اكثر من ٢٢ ٠٠٠ ؛ وفي ١١ دائرة اكثر من ٢٣ ٠٠٠ ؛ وفي كل من هاو ، وولفرهمبتون ، وأشتون-أندر-لاين ، وبريستون اكثر من ٢٤ ٠٠٠ ؛ وفي نوتينغهايم ، وستوكبورت ، وبرادفورد اكثر من

٢٥٠٠٠ ؛ وفي اويسبيتش ٢٦٠٠١ ؛ وفي مانشستر ٢٦١٢٥ * .
وكما أظهر تحقيق طبي رسمي في عام ١٨٦١ فان سبب مثل هذه النسبة العالية للوفيات هو بالدرجة الأولى ، ما عدا الظروف المحلية ، انشغال الأمهات خارج البيت وما ينجم عن ذلك من عدم العناية بالأطفال ومعاملتهم بصورة سيئة ، وكذلك التغذية غير المناسبة ونقص الغذاء واعطاء مستحضرات الأفيون والخ ؛ يضاف الى ذلك اغتراب الأمهات المخالف للطبيعة عن أطفالهن وما يتبع ذلك من تجويعهم المتعمد وتسميمهم ** . وعلى العكس ، ففي تلك الدوائر الزراعية « حيث النساء أقل انشغالا نجد أن نسبة الوفيات أقل ما تكون » ***. ولكن لجنة تحقيق عام ١٨٦١ توصلت الى استنتاج غير متوقع أبداً مفاده أن نسبة وفيات الأطفال الذين لم يتجاوزوا السنة الأولى من العمر في بعض الدوائر الزراعية البحتة الواقعة على شواطئ بحر الشمال تساوي مثيلتها تقريباً في الدوائر الصناعية الاكثر شهرة من هذه الناحية . ولذلك اقترح على الدكتور جوليان هانتر دراسة هذه الظاهرة في موضعها . وان تقريره ملحق بـ« Sixth Report on Public Health» **** وكانوا يفترضون قبل ذلك الوقت أن الأطفال تحصدهم الملاريا وغيرها من الأمراض المميزة للأماكن المنخفضة والمستنقعية . بيد أن التحقيق أدى الى استنتاج مخالف لذلك تماماً ، وهو

* «Sixth Report on Public Health». London, 1864, p. 34

** « واكثر من ذلك فانه » (تحقيق عام ١٨٦١) « ... قد بين أن الأطفال يموتون في ظل هذه الظروف نتيجة للمعاملة السيئة وعدم العناية ، الأمر الناجم عن انشغال أمهاتهم . وتفقد الأمهات المشاعر الطبيعية تجاه أطفالهن الى درجة أن موتهم لا يحزنهن ، ويبلغ بهن الأمر أحياناً ... حد اتخاذ تدابير لتسبيب هذا الموت » (المصدر السابق) .

*** «Sixth Report on Public Health». London, 1864, p. 454.

**** المصدر السابق ، ص ٤٥٤ ، ٤٦٢ «Reports by Dr. Henry Julian Hunter on the excessive mortality of infants in some rural districts of England».

« أن ذلك السبب نفسه الذي قضى على الملاريا ، أي تحويل الأرض التي كانت عبارة عن مستنقعات شتاء ومراع قاحلة صيفاً ، الى حقول خصبة ، هو الذي أسفر عن نسبة الوفيات العالية للغاية بين الأطفال الرضع » * .

ان الأطباء السبعين العاملين في هذه الدائرة والذين استجوبهم الدكتور هانتر كانوا « مجمعين في الرأي بصورة مدهشة » حول هذه النقطة . وبالضبط ، ففي وقت واحد مع الثورة في الزراعة أرسيت هنا بداية النظام الصناعي .

« ان النساء المتزوجات العاملات مع الفتيات والأحداث يوضعن لقا [illegible] تحت تصرف المستأجر من قبل شخص يدعى «gangmeister» وهو الذي يتفق على تأجير الجماعة كلها . وغالباً ما ترتحل هذه الجماعات لأميال كثيرة عن قراها ؛ وتمكن رؤيتها في الصباح والمساء على الطرقات الزراعية ؛ والنساء مرتديات تنورات قصيرة وما يناسب ذلك من بلوزات وأحذية ، وأحياناً سراويل ، ويدل مظهرهن على أنهن قويات جداً وصحيحات الاجسام ولكن أفسدتهن الخلاعة التي أصبحت عادة لديهن ولا يأبهن اطلاقاً بتلك العواقب الوخيمة التي يجرها شغفهن بهذه الحياة الموارة والمستقلة على أطفالهن الذين يذوون في البيت » ** .

ان كافة ظواهر الدوائر الصناعية تلاحظ هنا أيضاً ، وحتى ان قتل الأطفال المموه واعطاء مستحضرات الأفيون للأطفال هما هنا على درجة اكبر *** .

«Sixth Report on Public Health». London, 1864, p.35, 455, 456. *

** المصدر السابق ، ص ٤٥٦ .

*** يزداد اكثر فاكثر تعاطي الأفيون بين العمال والعاملات من البالغين سواء في الدوائر الصناعية أم الزراعية في انكلترا . « ان زيادة تصريف الأفيون ... هي الهدف الرئيسي لبعض تجار الجملة من ذوى الهمة . ويعترف الصيادلة بأن الأفيون هو البضاعة الاكثر رواجاً » (المصدر السابق ، ص ٤٥٩) . وان الاطفال الرضع الذين يتناولون الأفيون « يتجعدون على هيئة الشيوخ الصغار أو يتقلصون على هيئة القردة » (المصدر السابق ، ص ٤٦٠) . هكذا تنتقم الهند والصين من انكلترا !

يقول الدكتور سايمون ، المفتش الطبي للمجلس السري الانكليزي (١٣١) والمحرر الرئيسي للتقارير المتعلقة بصحة السكان : « ان اطلاعي على الشر الناجم عن الاستخدام الواسع لعمل النساء البالغات في الصناعة يجب أن يكون مبرراً لاشمئزازي من هذا الواقع » * . ويهتف مفتش الفبارك ر . بيكر في أحد التقارير الرسمية : « سيكون من السعادة بالفعل بالنسبة للدوائر المانيفاكتورية في انكلترا اذا ما تم منع جميع النساء المتزوجات اللواتي لديهن أسرة ، من العمل في أية فابريكة مهما كان شأنها » ** .

لقد صور ف . انجلس في كتابه « وضع الطبقة العاملة في انكلترا » ومؤلفون آخرون أيضاً تصويراً كاملاً ومسهباً الفساد الأخلاقي الناجم عن الاستغلال الرأسمالي لعمل النساء وعمل الأطفال بحيث أنني اكتفي هنا بمجرد الاشارة الى ذلك . ولكن التوحش الذهني الذي يسببه بصورة مصطنعة تحويل الناس غير الناضجين الى ماكينات بسيطه لانتاج القيمة الزائدة ، والمختلف تماماً عن ذلك الجهل الفطري الذي يبقى الذهن في ظله بكراً بدون الحاق الضرر بمقدرته الذاتية على النمو واخصابه الطبيعي ، ان هذا التوحش قد أرغم أخيراً حتى البرلمان الانكليزي على اعلان التعليم الابتدائي شرطاً الزامياً للاستخدام « المنتج » للأطفال دون الرابعة عشرة من العمر في جميع فروع الصناعة الخاضعة للتشريع المصنعي . وتتجلى روح الانتاج الرأسمالي بوضوح في الصياغة غير المتقنة لنقاط قوانين الفبارك المتعلقة بالتربية المزعومة ، وفي عدم وجود ذلك الجهاز الاداري الذي يصبح هذا التعليم الالزامي بدونه وهمياً في غالبية الحالات ، وفي معارضة أصحاب الفبارك حتى لمثل هذا القانون عن التعليم ، وفي مراوغاتهم وأحابيلهم للتملص منه .

---

* المصدر السابق ، ص ٣٧ .

** «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1862», p. 59 لقد كان مفتش الفبارك هذا طبيباً في السابق .

« يقع اللوم على السلطة التشريعية وحدها لأنها أصدرت قانوناً خادعاً (delusive law) يتظاهر بالحرص على تربية الأطفال ولكنه لا يتضمن ولا حكماً واحداً يضمن التوصل الى هذا الهدف. وهو لا يقرر شيئاً سوى أنه يجب حبس الاطفال في خلال عدد معين من الساعات» (٣ ساعات) « في اليوم ضمن أربعة جدران مبنى يسمى بالمدرسة ، وان رب عمل الأطفال يجب أن يحصل أسبوعياً على شهادة بتنفيذ ذلك من قبل الشخص الذي يوقعها بوصفه المعلم أو المعلمة » * .

قبل اصدار قانون الفبارك المعدل في عام ١٨٤٤ لم يكن من النادر رؤية شهادات بالتردد على المدرسة تحمل صليباً مكان توقيع المعلم أو المعلمة لأنهما لم يكونا يعرفان الكتابة .

« عندما زرت مدرسة تعطي مثل هذه الشهادات ذهلت من جهل المعلم بحيث أنني سألته : « قل لي من فضلك هل تحسن القراءة ؟ » فكان جوابه : « على العموم نعم (summat)». وأضاف تبريراً لنفسه : « على كل حال انني أعرف اكثر من تلامذتي » » .

في اثناء اعداد قانون عام ١٨٤٤ تشكى مفتشو الفبارك من الحالة المخزية للمؤسسات المسماة بالمدارس ، والتي كان عليهم بموجب القانون الاعتراف بشهاداتها صالحة تماماً . ولكن كل ما توصلوا اليه انحصر في أنه اعتباراً من عام ١٨٤٤

« يجب على المعلم أن يسجل بخط يده الأرقام في الشهادة المدرسية ، ditto [وكذلك] أن يوقع بخط يده اسمه ولقبه » ** .

ويتحدث السير جون كينكايد، مفتش الفبارك الاسكوتلندي ، عن الأمر نفسه على أساس خبرته الوظيفية .

« المدرسة الأولى التي زرناها كانت برعاية السيدة آن كيلين . وعندما اقترحت عليها أن تكتب لقبها فقد أخطأت على الفور اذ ابتدأت بحرف C ، ولكنها ما لبثت أن صححت

* ليونارد هورنر في «Reports of Insp. of Fact. for 30th April 1857», p.17.

** ليونارد هورنر في «Reports of Insp. of Fact. for 31 st October 1855», p. 18, 19.

خطأها وقالت ان لقبها يبتدئ بحرف K . الا أنني لاحظت عندما تفحصت تواقيعها على الشهادات المدرسية أنها توقع بصورة مختلفة . وفي الوقت نفسه فان خطها لا يدع مجالا لأي شك في أنها غير قادرة على التعليم . واعترفت هي نفسها بأنها لا تعرف كيف تنظم سجل الصف .. وفي مدرسة ثانية دخلت غرفة مدرسية يبلغ طولها ١٥ قدماً وعرضها ١٠ أقدام كان فيها ٧٥ طفلا يجمجمون بشيء غير مفهوم » * . « الا أن واقع ان الأطفال يحصلون على الشهادات المدرسية ولكن لا يحصلون على أي تعليم لا يقتصر على تلك البقاع التعيسة ، بل ثمة الكثير من المدارس التي فيها معلمون ذوو اعداد كاف ، الا أن كافة جهود هؤلاء الأخيرين تقريبا تتحطم على الخلط ، الذي يحير الألباب ، للأطفال من جميع الأعمار ابتداء من سن الثالثة وان الوضع المادي للمعلم ، ذلك الوضع البائس في أفضل الحالات ، يتوقف كلية على كمية البنسات التي يستلمها ، علماً بأنه يستلم بنسات اكثر كلما حشر عدداً اكبر من الأطفال في غرفة واحدة . يضاف الى ذلك المفروشات الحقيرة في المدرسة ونقص الكتب وغيرها من الوسائل الدراسية والتأثير المكرب للهواء الخانق الكريه على الأطفال المساكين أنفسهم . لقد زرت الكثير من المدارس المماثلة حيث رأيت صفوفاً من الأطفال الذين لا يعملون شيئاً على الاطلاق ؛ وهذا ما يسمونه بالتردد على المدرسة ، ويرد مثل هؤلاء الأطفال في الاحصاءات الرسمية في عداد الذين تلقوا التعليم (educated) »**.

وفي اسكوتلندا يسعى أصحاب الفبارك جهدهم للاستغناء قدر الامكان عن الأطفال الملزمين بالتردد على المدرسة :

« وهذا يكفي للبرهنة على نفور أصحاب الفبارك الشديد من القرارات المتعلقة بتعليم الأطفال » *** .

ويتجلى ذلك بأشكال ساخرة مقرفة في مؤسسات طبع الشيت وغيرها التي تخضع لقانون فبارك خاص . وتنص أحكام هذا القانون على أن

« يجب على كل طفل قبل الانتساب الى مؤسسة طبع الشيت من هذا النوع أن يزور المدرسة ٣٠ يوماً على الأقل وما لا يقل عن ١٥٠ ساعة في خلال الـ ٦ أشهر السابقة مباشرة

* السير جون كينكايد في «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1858», p. 31, 32.

** ليونارد هورنر في «Reports etc. for 30th April 1857», p. 17, 18.

*** السير ج . كينكايد في «Reports of Insp. etc. for 31st October 1856», p.66.

يوم انتسابه . وفي أثناء عمله في مؤسسة طبع الشيب يجب عليه أيضاً أن يزور المدرسة في خلال ٣٠ يوماً أو ١٥٠ ساعة كل نصف سنة ... ويجب أن تجري زيارة المدرسة بين الساعة ٨ صباحاً والساعة ٦ مساء . والزيارة التي تستمر أقل من ½٢ ساعة أو تتجاوز ٥ ساعات في يوم واحد لا تحسب في عداد هذه الساعات الـ ١٥٠ . وفي الظروف العادية يتردد الأطفال على المدرسة صباحاً ومساء في خلال ٣٠ يوماً لفترة ٥ ساعات كل يوم ، وعند انقضاء ٣٠ يوماً وبعد أن يقضوا ١٥٠ ساعة محددة وينتهوا من كتابهم ، على حد تعبيرهم ، يعودون من جديد الى المؤسسة ويبقون فيها من جديد ٦ أشهر الى أن يحل الموعد الجديد للتردد على المدرسة ، ويبقون في المدرسة مرة أخرى الى أن ينتهوا من كتابهم من جديد ... وان الكثيرين جداً من الأطفال الذين يزورون المدرسة في غضون الـ ١٥٠ ساعة المقررة يجب عليهم أن يبتدئوا كل شيء من جديد عندما يعودون اليها عقب مكوثهم ستة أشهر في مؤسسة طبع الشيت ... وهم ينسون بطبيعة الحال كل ما تعلموه خلال زيارتهم السابقة للمدرسة . وفي مؤسسات أخرى لطبع الشيت توضع زيارة المدرسة في تبعية كاملة لسير العمل في الفابريكة ولحاجاتها . فعدد الساعات المطلوب كل نصف سنة يتكون من المجموع العام لزيارات لمدة ٣ - ٥ ساعات ، وقد يجري توزيع هذه الساعات على نصف السنة بكامله . مثلا ، تجري زيارة المدرسة في أحد الأيام من الساعة ٨ حتى الساعة ١١ صباحاً ، وفي يوم آخر من الساعة الواحدة وحتى الرابعة بعد الظهر ، وبعد أن يتغيب الطفل عدة أيام يأتي من جديد على حين غرة من الثالثة وحتى السادسة مساء ؛ وربما حضر من ثم على مدى ٣ أو ٤ أيام أو حتى أسبوع على التوالي ، ويختفي من جديد بعد ذلك لثلاثة أسابيع أو لشهر كامل ، ويعود لعدة ساعات في تلك الأيام التي بالصدفة لا يكون رب العمل محتاجاً اليه فيها ؛ وعلى هذا النحو يتقاذفون (buffet) الطفل ، كما يقال ، هنا وهناك ، من المدرسة الى الفابريكة ومن الفابريكة الى المدرسة حتى يتم الـ ١٥٠ ساعة » * .

* أ. ريدغريف في «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1857», p. 41, 42 في تلك الفروع للصناعة الانكليزية التي تخضع منذ وقت بعيد لقانون الفبارك (وليس للقانون المتعلق بفبارك طبع الشيت الذي ورد الكلام عنه الآن في النص) تمت الى درجة معينة في السنوات الأخيرة إزالة العراقيل القائمة أمام القرارات بصدد التعليم . أما الفروع الصناعية غير الخاضعة لقانون الفبارك فلا تزال فيها شديدة الانتشار حتى الآن الآراء التي عبر عنها صاحب معامل الزجاج ج . غيديس الذي وعظ عضو لجنة التحقيق وايت قائلا : « بقدر ما أفهم ، أن التعليم المتزايد الذي يحصل عليه قسم من الطبقة العاملة في السنوات الأخيرة هو شر بشر . وانه لشر خطير لأنه يجعل العمال مستقلين زيادة عن اللزوم » («Children's Employment Commission. 4 th Report». London, 1865, p. 253)

ان الماكينة ، اذ تضم عدداً ساحقاً من الأطفال والنساء الى الملاك العمالي المركب ، تحطم أخيراً المقاومة التي كان العامل الرجل يبديها في المانيفاكتورة في وجه استبداد الرأسمال * .

ب) تطويل يوم العمل

اذا كانت الماكينة تعتبر الوسيلة الاكثر جبروتاً لزيادة انتاجية العمل ، أي لتقليص وقت العمل الضروري لانتاج البضائع فانها ، بصفتها حاملة للرأسمال ، تصبح ، بالدرجة الاولى في الفروع الصناعية التي تستحوذ عليها مباشرة ، الوسيلة الاكثر جبروتاً لتطويل يوم العمل الى أبعد من جميع الحدود الطبيعية . فهي تخلق من جهة ظروفاً جديدة تتيح للرأسمال أن يطلق العنان كلية لميله الدائم هذا ؛ وتخلق من جهة ثانية بواعث جديدة تزيد من حدة تعطشه لعمل الآخرين .

قبل كل شيء فان حركة ونشاط وسيلة العمل يكتسبان في الماكينة طابعاً مستقلاً حيال العامل. وتصبح وسيلة العمل بحد ذاتها perpetuum mobile [محركاً أبدياً] صناعياً يمكنه الانتاج بصورة مستمرة لولا أنه يصطدم بحدود طبيعية معينة من قبيل مساعديه ، أي الناس ، وبضعف أجسادهم وبتعندهم . وان وسيلة العمل بوصفها رأسمالاً — والماكينة الأوتوماتيكية بصفتها هذه تكتسب الوعي والإرادة في شخص الرأسمالي — يحدوها

---

* « اخبرني السيد إ ، وهو صاحب فابريكة ، أنه يكلف النساء حصراً بالعمل على أنوال النسج الميكانيكية العائدة له ؛ وهو يفضل النساء المتزوجات ولا سيما النساء ذوات الأسرة التي يعلنها ، فهن اكثر انتباهاً وطاعة الى حد كبير من غير المتزوجات ، ويضطررن لتوتير جهودهن الى الحد الأقصى بغية الحصول على ضروريات المعيشة . وهكذا ، فالفضائل - الفضائل المميزة لطابع النساء تنقلب ضرراً لهن ، هكذا يتحول الجانب الاخلاقي والحنون لطبيعتهن الى وسيلة لاستعبادهن ومصدر لآلامهن » («Ten Hours' Factory Bill. The Speech of Lord *Ashley* 15th March». London, 1844, p. 20).

السعي لذلك لأن تخفض الى الحد الأدنى الممانعة التي تبديها في وجهها الطبيعة البشرية المقاومة ولكنها المرنة في نفس الوقت * . وحتى بدون ذلك فهذه الممانعة قد أضعفتها السهولة الظاهرية للعمل بواسطة الماكينة ، وكذلك لين وطاعة النساء والاطفال ** .

وكما رأينا تتناسب انتاجية الماكينات تناسباً عكسياً مع مقدار ذلك القسم المكون للقيمة الذي تنقله الى الناتج . وكلما استطالت الفترة التي تعمل الماكينة في خلالها كلما كبرت كتلة الناتج التي تتوزع عليها القيمة التي تضمها الماكينة وكلما تضاءل ذلك القسم من القيمة الذي تضمه الى الوحدة الواحدة من البضاعة . وان الفترة الفعالة لحياة الماكينة

---

* « منذ أن انتشرت الماكينات الغالية انتشاراً عاماً فقد أرغمت الانسان على العمل بما يتجاوز قواه المتوسطة» (*Robert Owen.* «Observations on the effect of the manufacturing system», 2 nd ed. London, 1817 [p. 16]).

** ان الانكليز ، الميالين لاعتبار الشكل التجريبي الأول لتجلي شيء ما بمثابة الأساس ، غالباً ما يعتقدون أن سبب وقت العمل الطويل في الفبارك هو ذلك الاختطاف الهائل ، كما في أيام الملك هيرودس ، للاطفال الذي قام به الرأسمال عند ولادة النظام المصنعي من ملاجىء الفقراء والأيتام والذي اكتسب بواسطته مادة بشرية مطواعة تماماً . وعلى سبيل المثال يقول فيلدن ، وهو نفسه من أصحاب الفبارك الانكليز : « من الواضح أن تطويل وقت العمل قد نجم عن واقع أن عدد الأطفال المتشردين الذين جلبوا من مختلف أرجاء البلد كان ضخماً الى درجة أن أرباب العمل تمتعوا بالاستقلالية عن العمال ، وبعد أن أقاموا عادة العمل الطويل بواسطة هؤلاء الأطفال التعساء كان باستطاعتهم أن يفرضوها بسهولة على جيرانهم » (*J. Fielden.* «The Curse of the Factory System». London, 1836, p. 11). وفيما يتعلق بعمل النساء يقول مفتش الفبارك ساندرس في تقرير بصدد الفبارك عن عام ١٨٤٤ : « ثمة بين العاملات نساء يعملن في غضون أسابيع كثيرة على التوالي ، باستثناء عدة أيام فقط ، من السادسة صباحاً وحتى الثانية عشرة ليلا مع فرصة تقل عن ساعتين للغداء بحيث لا يتبقى لديهن ، في خلال ٥ أيام في الأسبوع ، سوى ٦ ساعات من أصل ٢٤ ساعة للذهاب الى البيت والعودة منه والاستراحة في الفراش » .

تتحدد ، على ما يبدو ، بطول يوم العمل ، أو بطول عملية العمل اليومية مضروباً بعدد الأيام التي تتكرر هذه العملية في خلالها .

وان بلى الماكينات لا يتناسب البتة بدقة رياضية مع زمن استخدامها . ولكن حتى في حالة افتراض وجود مثل هذا التناسب فان الماكينة التي تخدم ١٦ ساعة يومياً في خلال ٧½ سنة تشمل فترة انتاج مماثلة وتضم الى الناتج الاجمالي القيمة نفسها كالماكينة التي تخدم ١٥ سنة ٨ ساعات يومياً فقط . الا أن قيمة الماكينة سيجدد انتاجها في الحالة الأولى اسرع بمرتين مما في الحالة الثانية ، وسيبتلع الرأسمالي في الحالة الأولى بواسطة هذه الماكينة مقداراً من العمل الزائد في خلال ٧½ سنة كالمقدار الذي سيبتلعه في الحالة الثانية في خلال ١٥ سنة .

والبلى المادي للماكينة نوعان . أحدهما ينجم عن استعمالها — كما تبلى العملة من التداول ، والآخر عن عدم استعمالها — كما يصدأ السيف في غمده اذا لم يستخدم . وتصبح في الحالة الأخيرة فريسة للعاديات . والبلى من النوع الأول يتناسب طردياً الى هذه الدرجة أو تلك مع استعمال الماكينة ، بينما يتناسب البلى من النوع الثاني تناسباً عكسياً الى درجة ما مع الاستعمال * .

ولكن ، ما عدا البلى المادي ، تتعرض الماكينة للبلى المعنوى اذا جاز القول . فهي تفقد القيمة التبادلية بقدر ما يبتدئ تجديد انتاج ماكينات من التصميم ذاته بصورة أرخص أو حين تدخل ماكينات أفضل في مزاحمة معها ** . وفي كلتا الحالتين ، ومهما كانت الماكينة جديدة

---

* « تسبيب ... الضرر للأقسام المتحركة الدقيقة للالية المعدنية نتيجة عدم عمل هذه الأخيرة » (*Ure*. «Philosophy of Manufactures», p. 281).

** ان « الغزال من مانشستر » الذي سبقت الاشارة اليه («Times» ، ٢٦ تشرين الثاني ـ نوفمبر — ١٨٦٢) يدرج في عداد تكاليف الماكينات « ما هو » (المقصود « الاقتطاعات

وقادرة على الحياة فأن قيمتها لا تعود تتحدد بوقت العمل ذاك المتجسم فيها فعلاً ، بل بذلك الضروري الآن لتجديد انتاجها هي نفسها أو لتجديد انتاج ماكينة أفضل منها . ولذا فهي تفقد قيمتها الى هذه الدرجة أو تلك . وكلما قصرت الفترة التي تتجدد في خلالها قيمتها كاملة كلما تضاءل خطر البلى المعنوي ، وكلما كان يوم العمل أطول كلما قصرت هذه الفترة . واذا جرى ادخال الماكينات للمرة الأولى في فرع ما من فروع الانتاج فسرعان ما تتوالى أساليب جديدة وجديدة واحد اثر الآخر لترخيص تجديد انتاجها * وتحسينات جديدة لا تقتصر على بعض الأقسام أو الاجهزة ، بل تشمل التصميم بأسره على العموم . لذلك ففي الفترة الأولى من حياة الماكينة يفعل هذا الباعث لتطويل يوم العمل بأشد قوة ** .

في حالة تساوي الظروف الأخرى واذا كان مقدار يوم العمل معلوماً فان استغلال عدد مضاعف من العمال يتطلب أيضاً مضاعفة ذلك القسم من الرأسمال الثابت الذي ينفق على الماكينات والمباني ، وذلك القسم منه الذي ينفق على المادة الخام والمواد المساعدة والخ . ومع تطويل يوم العمل يزداد نطاق الانتاج في حين يبقى ثابتاً بلا تغير ذلك القسم

لبلى الماكينات ») «مخصص لتغطية الخسائر الناجمة على الدوام نتيجة لاستبدال بعض الماكينات بغيرها ، أحدث منها وذات تصميم أفضل ، وذلك قبل أن تبلى الأولى بلى كاملا .

* « يعتبرون بشكل عام أن صنع النموذج الأول لماكينة اخترعت مجدداً يكلف خمس مرات تقريباً أغلى من صنع النموذج الثاني » (*Babbage*، المؤلف المذكور ، ص ٣٤٩) .

** « في خلال سنوات قليلة تحققت في انتاج أقمشة التول تحسينات جدية ومتعددة بحيث أن ماكينة بحالة جيدة ، كانت تقدر في البداية بـ ١٢٠٠ جنيه استرليني ، بيعت بعد بضع سنوات بـ ٦٠ جنيهاً استرلينياً ... وتوالت التحسينات أحدها اثر الآخر بسرعة كبيرة بحيث أن الماكينات كانت تبقى غير مكتملة لدى صناع الماكينات لأنها كانت تتقادم نتيجة لاختراعات موفقة » . وفي فترة « العاصفة والهجوم » هذه زاد أصحاب فبارك التول يوم العمل الذي كان يتألف من ٨ ساعات في بادىء الأمر مع استخدام نوبتين من العمال الى ٢٤ ساعة (المصدر السابق ، ص ٢٣٣) .

من الرأسمال الذي تم انفاقه على الماكينات والمباني * . وبفضل ذلك لا يقتصر الأمر على أن القيمة الزائدة تزداد ، بل تتناقص أيضاً النفقات الضرورية من أجل الحصول عليها . وهذه الظاهرة تلاحظ بطبيعة الحال الى هذه الدرجة أو تلك عند أي تطويل ليوم العمل على العموم ، الا أنها تنطوي هنا على أهمية اكثر حسماً لأن ذلك القسم من الرأسمال الذي يجري تحويله الى وسائل عمل يضطلع هنا بدور اكبر على العموم ** . وفي واقع الأمر فمع تطور الانتاج الآلي يجري تثبيت القسمَ المتزايد على الدوام من الرأسمال في شكل يمكن معه لهذا القسم ، من جهة ، أن يُستخدم على الدوام من أجل زيادة القيمة ، ويفقد من ، جهة ثانية ، قيمته الاستعمالية والتبادلية بمجرد أن ينقطع اتصاله بالعمل الحي .

قال السيد أشوورت ، وهو أحد رجال صناعة القطن الانكليزية الكبار ، واعظاً البروفيسور ناساو و. سنيور : « عندما يلقي الفلاح بمعزقته جانباً فانه يجعل رأسمالا قدره ١٨ بنس عديم الفائدة خلال هذا الوقت . وعندما يترك أحد رجالنا » (أي من عمال الفبارك) « الفابريكة فانه يجعل عديم الفائدة رأسمالا كلف ١٠٠٠٠٠ جنيه استرليني » *** .

فلتفكروا في ذلك ! أن يجعل « عديم الفائدة » ولو للحظة واحدة فقط رأسمالاً كلّف ١٠٠٠٠٠ جنيه استرليني ! ان ذلك لأمر فاحش

---

* « من البديهي ... أنه في أوقات المد والجزر في السوق وتوسع الطلب وتقلصه بصور متناوبة يمكن دائماً أن تحدث حالات يستطيع صاحب الفابريكة فيها ايجاد استخدام للرأسمال الدائر الاضافي دون أن يزيد الرأسمال الأساسي الموجود قيد العمل ... اذا كان بالامكان معالجة كمية اضافية من المادة الخام دون نفقات اضافية على المباني والماكينات ».
(*R. Torrens*. «On Wages and Combination». London, 1834, p. 64).

** ان الواقع المشار اليه في النص يورد هنا بغية الاكتمال فحسب ، نظراً لأن معدل الربح ، أي نسبة القيمة الزائدة الى مجمل الرأسمال الموظف ، لن أعالجه سوى في الكتاب الثالث .

*** *Senior*. «Letters on the Factory Act». London, 1837, p. 14.

اذا أقدم أحد « رجالنا » على مغادرة الفابريكة في وقت ما على العموم ! فنمو حجم التجهيزات الآلية يجعل « من المرغوب فيه » — كما يفترض سنيور الذي علّمه أشوورت — تطويل يوم العمل المتنامي باستمرار * .

ان الماكينة تنتج القيمة الزائدة النسبية ليس فقط بأنها تخفض بصورة مباشرة قيمة قوة العمل وترخصها بصورة غير مباشرة عن طريق ترخيصها للبضائع الضرورية لتجديد انتاجها ، بل وأيضاً بأنها عند ادخالها للمرة الأولى ، الذي يكون لا يزال منطوياً بعد على طابع عرضي ، تحوّل العمل ، الذي يستخدمه مالك الماكينة ، الى عمل ذي مردود مرتفع وتنهض بالقيمة الاجتماعية لناتج الماكينات الى أعلى من قيمته الفردية ، وبذلك تتيح للرأسمالي امكانية التعويض عن القيمة اليومية لقوة العمل بقسم أقل نسبياً من قيمة الناتج اليومي . لذا ففي خلال تلك المرحلة الانتقالية التي يبقى الانتاج الآلي فيها نوعاً من الاحتكار ، تبلغ الارباح أبعاداً استثنائية ويسعى الرأسمالي جهده لأن يستغل على أعظم نحو ممكن « اللحظة الذهبية للشغف الاول » (١٣٢) بواسطة تطويل يوم العمل الى أقصى ما يمكن . وان الربح الكبير يزيد من حدة العطش الذي لا يرتوى الى ربح اكبر .

---

* « ان غلبة الرأسمال الاساسي على الدائر ... يجعل من المرغوب فيه يوم العمل الطويل » . وعلى قدر نمو حجم التجهيزات الآلية والخ « تشتد البواعث على تطويل وقت العمل لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها جعل الزيادة النسبية للرأسمال الأساسي أمراً مربحاً » (المصدر السابق ، ص ١١ — ١٤) . « ثمة في أية فابريكة نفقات مختلفة تبقى ثابتة بغض النظر عما اذا كان وقت العمل في الفابريكة أطول أم أقصر ، مثال ذلك الريع والضرائب المحلية وضرائب الدولة والتأمين ضد الحريق وأجور مختلف العمال الدائمين والتكاليف المتعلقة بهبل الماكينات وعدد من النفقات الأخرى التي تنخفض نسبتها الى الربح اكثر كلما ازداد نطاق الانتاج الى حد اكبر » («Reports of the Insp. of Fact. for 31st October 1862», p. 19).

وبمجرد أن تنتشر الماكينة انتشاراً شاملاً في فرع معين من فروع الانتاج تنخفض القيمة الاجتماعية لناتج الماكينات الى حد قيمته الفردية ، وعندئذ يتجلى مفعول القانون القائل بأن القيمة الزائدة تأتي ليس من قوى العمل تلك التي استبدلها الرأسمالي بالماكينة ، بل على العكس ، من قوى العمل تلك التي يستخدمها بواسطة الماكينة . وان مصدر القيمة الزائدة هو فقط القسم المتغير من الرأسمال ، ولقد رأينا أن حجم القيمة الزائدة يتحدد بعاملين اثنين : معدل القيمة الزائدة وعدد العمال المشتغلين في وقت واحد . وفي ظل طول معين ليوم العمل يتحدد معدل القيمة الزائدة بالنسبة التي ينقسم بها يوم العمل الى عمل ضروري وعمل زائد . أما عدد العمال المشتغلين في وقت واحد فيتوقف بدوره على نسبة القسم المتغير من الرأسمال الى القسم الثابت منه . وواضح الآن أنه مهما وسّع الانتاج الآلي العمل الزائد على حساب العمل الضروري عن طريق زيادة قوة العمل المُنتجة، فانه لا يحرز هذه النتيجة سوى بانقاص عدد العمال الذين يستخدمهم الرأسمال المعني . ان الانتاج الآلي يحول الى ماكينات ، أي الى رأسمال ثابت لا ينتج أية قيمة زائدة ، قسماً من الرأسمال الذي كان متغيراً في السابق ، أي الذي كان يتحول الى قوة عمل حية . ولكن يستحيل أن يعتصر من عاملين اثنين مثلاً مقداراً من القيمة الزائدة يوازي ما يعتصر من ٢٤ عاملاً . واذا كان كل واحد من العمال الأربعة والعشرين يقدم في ١٢ ساعة من العمل ساعة واحدة فقط من العمل الزائد ، فانهم يقدمون معاً ٢٤ ساعة من العمل الزائد في حين أن مجمل عمل العاملين الاثنين يبلغ ٢٤ ساعة فقط . وهكذا ينحصر في استخدام الماكينات لانتاج القيمة الزائدة ذلك التناقضِ الكامن وهو أنه من بين عامليْ القيمة الزائدة التي يقدمها رأسمال ذو مقدار معين تزيد الماكينات أحدهما ، وهو معدل

القيمة الزائدة ، فقط عن طريق تقليصها للعامل الآخر ، وهو عدد العمال . ويتكشف هذا التناقض الكامن بمجرد أن تصبح قيمة البضاعة التي تنتجها الماكينات ، منذ أن تنتشر الماكينة انتشاراً شاملاً في فرع الصناعة المعني ، قيمة اجتماعية ضابطة لكافة البضائع من هذا النوع ؛ وهذا التناقض بالذات الذي لا يدركه الرأسمالي * انما هو الذي يحث الرأسمال على تطويل يوم العمل الى الحد الأقصى بغية التعويض عن التناقص النسبي لعدد العمال المستغَلين ليس فقط بزيادة العمل الزائد النسبي ، بل والمطلق أيضاً .

اذن ، يخلق الاستخدام الرأسمالي للماكينات ، من جهة ، بواعث جبارة جديدة على تطويل يوم العمل الى حد الافراط ويحدث ثورة في أسلوب العمل نفسه وفي طابع عضوية العمل الاجتماعية بحيث يحطم أية مقاومة في وجه هذا الميل نحو تطويل يوم العمل ؛ وينتج من جهة ثانية — جزئياً باخضاعه للرأسمال فئات من الطبقة العاملة كانت سابقاً في غير متناوله ، وجزئياً بابقائه بلا عمل للعمال الذين أزاحتهم الماكينات — سكاناً عاملين فائضين ** يضطرون الى الخضوع للقوانين التي يمليها عليهم الرأسمال . ومن هنا تلك الظاهرة الجديرة بالاعتبار في تاريخ الصناعة الحديثة وهي أن الماكينة تقلب جميع الحدود المعنوية والطبيعية ليوم العمل . ومن هنا ذلك التناقض الظاهري الاقتصادي وهو أن أقوى وسيلة لتقليص وقت العمل تتحول الى آمن وسيلة لتحويل مجمل وقت

---

* سنرى من الأقسام الأولى للكتاب الثالث لماذا يستعصي هذا التناقض الكامن على وعي الرأسمالي المنفرد ، ولذلك على الاقتصاد السياسي الواقع في أسر تصوراته .

** تتلخص احدى مآثر ريكاردو العظيمة في أنه رأى في الماكينات ليس مجرد وسيلة لانتاج البضائع ، بل ووسيلة لانتاج « السكان الفائضين » أيضاً .

حياة العامل وأسرته الى وقت عمل يقع تحت تصرف الرأسمال من أجل زيادة قيمته ؟

« لو أن » – وذلك ما كان يحلم به أرسطو أعظم مفكري العصور القديمة – « لو أن كل أداة كان بامكانها أن تنفذ بموجب أمر أو من تلقاء ذاتها العمل المرسوم لها على غرار ما كانت مبدعات ديدالوس تتحرك بنفسها أو كما كانت ثلاثيات قوائم هيفايستوس تباشر العمل المقدس بدافع ذاتي ، لو أن مكاكيك النسج كانت تنسج بنفسها لما كان المعلم بحاجة الى مساعدين ولما كان السيد بحاجة الى عبيد » * .

وان انتيباتروس ، الشاعر الإغريقي من أيام شيشرون ، قد رحب باختراع الطاحونة المائية لطحن الحبوب ، هذا الشكل الأولي لكافة الماكينات المُنتجة ، بوصفه ظهور محررة للاماء ومعيدة للعصر الذهبي ! ** . « وثنيون ! يا لهؤلاء الوثنيين ! » فهم ، كما اكتشف باستيا الثاقب الفكر ومن قبله ماك - كولوخ الاكثر حكمة ، لم يفقهوا شيئاً في الاقتصاد السياسي والمسيحية . انهم لم يفهموا ، ضمن

---

* *F. Biese*. «Die Philosophie des Aristoteles». Zweiter Band. Berlin, 1842, S. 408.

** اورد هنا هذه الأبيات الشعرية بترجمة شتولبرغ لأنها ، مثلها مثل المقتطفات الواردة سابقاً عن تقسيم العمل ، تصف التعارض بين الآراء القديمة والحديثة :

« فلتدعن الأيدي تستريح يا ايتها الطحانات ؛ ولتغفون بهدوء ،
ولو ان ديكاً قد صاح منذراً باقتراب الفجر :
لقد كلفت الإلهة ديميترا حوريات لجة النهر بعملكن ؛
وها هن يتواثبن يدرن اطار العجلة !
هل ترون ؟ لقد دار المحور ، وأشعة المحور المبرومة
تدير بهدير أصم ثقل زوجي أحجار الرحى .
ومن جديد رحنا ننعم ببهجة ديميترا المقدسة »

(«Gedichte aus dem Griechischen übersetzt von Christian Graf zu Stolberg». Hamburg, 1782).

أشياء أخرى ، أن الماكينة هي أضمن وسيلة لتطويل يوم العمل . واذا كانوا قد برروا عبودية البعض ، فكوسيلة لتطور الآخرين تطوراً انسانياً كاملاً . ولكن من أجل التبشير بعبودية الجماهير بغية تحويل قلة من حديثي النعمة الغلاظ وأنصاف المتعلمين الى « غزالين بارزين » و« صانعي سجق كبار » و« تجار اصباغ أحذية متنفذين » ، من أجل ذلك كانت تنقصهم المشاعر المسيحية المتميزة .

ج) تشديد العمل

ان التطويل المفرط ليوم العمل ، الذي تقوم به الماكينات الواقعة في أيدي الرأسمال ، يؤدي فيما بعد ، كما رأينا ، الى رد الفعل من قبل المجتمع الذي يتهدد الخطر جذوره الحيوية ، وبذلك الى اقرار يوم العمل العادي المحدد تشريعياً . وعلى أساس هذا الأخير تكتسب أهمية حاسمة تلك الظاهرة التي صادفناها سابقاً وهي تشديد العمل . فعند تحليل القيمة الزائدة المطلقة دار الكلام بالدرجة الأولى عن مقدار العمل من حيث الديمومة ، أما درجة شدته فكانت مفترضة كمقدار معلوم . وعلينا الآن أن نعالج تحول المقدار من حيث الديمومة الى مقدار من حيث الشدة ، الى تعبير عن الدرجة .

من البديهي أنه على قدر تطور الماكينات وتكدس الخبرة بين عمال الماكينات بالمعنى الدقيق للكلمة تزداد بصورة طبيعية سرعة العمل ، وبالتالي شدته أيضاً . وهكذا ، ففي انكلترا سار تطويل يوم العمل يداً بيد على مدى نصف قرن مع نمو شدة العمل في الفبارك . ولكن من المفهوم أنه في ظل مثل هذا العمل حيث لا يدور الكلام عن نوبات تشنجية عابرة ، بل عن نمط رتيب منتظم يتكرر من يوم الى يوم ، ستحل حتماً تلك اللحظة التي يتنافى فيها تطويل يوم العمل وشدة العمل

مع بعضهما البعض ، بحيث أن تطويل يوم العمل لا يتوافق الا مع انخفاض درجة شدة العمل ، وعلى العكس لا يتوافق ارتفاع درجة الشدة سوى مع تقلص يوم العمل . وعندما أدى استياء الطبقة العاملة المتنامي بالتدريج الى ارغام الدولة على تقليص وقت العمل بالعنف ، وبالدرجة الأولى فرض يوم العمل العادي على الفابريكة بالمعنى الدقيق للكلمة ، أي منذ اللحظة التي أصبح فيها من المستحيل مرة والى الأبد زيادة انتاج القيمة الزائدة بواسطة تطويل يوم العمل ، اندفع الرأسمال بكل طاقته وبكامل وعيه الى انتاج القيمة الزائدة النسبية بواسطة التعجيل في تطوير منظومة الماكينات . ويطرأ في الوقت نفسه تغيّر على طابع القيمة الزائدة النسبية . وبصورة عامة تتلخص طريقة انتاج القيمة الزائدة النسبية في أن العامل يحصل ، بفضل ازدياد قوة العمل المُنتجة ، على امكانية انتاج اكثر بالمصروف السابق نفسه من العمل وفي خلال الوقت السابق نفسه . وان وقت العمل السابق يضم الى الناتج كله بشكل عام القيمة نفسها كما في السابق ، وان كان التعبير عن هذه القيمة التبادلية التي بقيت بلا تغير يجرى الآن بكمية اكبر من القيم الاستعمالية ، ولذلك تنخفض قيمة الوحدة الواحدة من البضاعة . ولكن الأمر يصبح مغايراً لذلك عندما يعطى التقليص الاجباري ليوم العمل دفعة قوية لتطوير القوة المُنتجة والتوفير في شروط الانتاج ، ويرغم العامل في الوقت ذاته على زيادة مصروف العمل في الوحدة الواحدة من الزمن ، وعلى زيادة توتر قوة العمل ، وعلى ملء مسام وقت العمل بشكل أتم ، أي تكثيف العمل الى درجة لا يمكن بلوغها الا ضمن أطر يوم العمل المخفّض . وهذه الكتلة الاكبر من العمل المضغوطة داخل حدود فترة زمنية معينة تؤخذ بالحسبان الآن ككمية من العمل اكبر مما هي عليه في الواقع . والى جانب قياس وقت العمل كـ « مقدار من حيث المدى » يبرز الآن

قياس درجة تكثّفه * . وان ساعة واحدة اكثر شدة من يوم العمل المتألف من عشر ساعات تتضمن الآن عملاً ، أي قوة العمل المنفقة ، مساوياً أو اكثر مما تتضمنه ساعة واحدة اقل شدة من يوم العمل المتألف من اثنتي عشرة ساعة . ولذلك يملك ناتجها قيمة مساوية أو اكبر مما يملكه ناتج ١ $\frac{1}{5}$ ساعة ذات شدة اقل . وفضلاً عن زيادة القيمة الزائدة النسبية بنتيجة ازدياد قوة العمل المُنتجة ، فان ٣ $\frac{1}{3}$ ساعة من العمل الزائد على ٦ $\frac{2}{3}$ ساعة من العمل الضروري مثلاً ، تقدم للرأسمالي الآن كتلة من القيمة تعادل ما كانت تقدمه سابقاً ٤ ساعات من العمل الزائد على ٨ ساعات من العمل الضروري .

والسؤال الآن هو كيف يجري تشديد العمل ؟

ان النتيجة الأولى لتقليص يوم العمل تقوم على أساس ذلك القانون الواضح بحد ذاته وهو أن قابلية الفعل لدى قوة العمل تتناسب تناسباً عكسياً مع زمن نشاطها . لذلك وفي حدود معينة فان ما يُفقد من حيث طول فعل القوة يُكتسب من حيث شدتها . أما أن العامل ينفق بالفعل قوة عمل اكثر فذلك ما يهتم به الرأسمال بواسطة طريقة دفع الأجر ** . وفي المانيفاكتورات ، كمؤسسات الفخار مثلاً ، التي لا تضطلع الماكينات فيها بأي دور أو تضطلع بدور ضئيل وحسب ، أظهر تطبيق قانون الفبارك بكل اقناع أن مجرد تقليص يوم العمل يزيد بصورة مذهلة انتظام

---

* من البديهي أنه تلاحظ على العموم في مختلف فروع الانتاج اختلافات في شدة العمل . وهي تتوازن جزئياً ، كما أظهر آ. سميث ، بملابسات مرتبطة بكل نوع خاص من أنواع العمل . غير أن هذه الاختلافات أيضاً لا تؤثر على وقت العمل كمقياس القيمة الا بقدر ما يكون المقدار من حيث الشدة والمقدار من حيث الديمومة تعبيرين متعارضين وينفيان بعضهما البعض عن كمية واحدة بالذات من العمل .

** وعلى الأخص بشكل الأجرة بالقطعة ، هذا الشكل الذي سيعالج في القسم السادس .

العمل ورتابته ونظامه وتواصله وطاقته * . ولكن بدا من المشكوك فيه أن تحدث هذه النتيجة ذاتها في الفابريكة ، بمعنى الكلمة الدقيق ، أيضاً نظراً لأن تبعية العامل الى الحركة المتواصلة والرتيبة للماكينة قد أوجدت هنا منذ وقت بعيد جداً انضباطاً صارماً للغاية . لذلك فعندما نوقشت في عام ١٨٤٤ مسألة تقليص يوم العمل الى ما دون ١٢ ساعة أعلن أصحاب الفبارك بالاجماع تقريباً أن

« مراقبيهم في مختلف مباني العمل يسهرون على ألا يهدر العمال ولا دقيقة واحدة من الوقت » وأن « درجة يقظة وانتباه العمال (the extent of vigilance and attention on the part of the workmen») بالكاد يمكن رفعها » وأنه ، بافتراض عدم تغير كافة الظروف الأخرى ، كسرعة الماكينات مثلا ، « سيكون من غير المعقول أن يتوقع المرء في الفبارك الحسنة التجهيز والترتيب نتيجة هامة الى حد ما من ازدياد انتباه العمال والخ » ** .

ولقد دحضت التجارب هذا الزعم . فالسيد ر . هاردنر طبّق اعتباراً من ٢٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٤٤ في فابريكتيه الكبيرتين في بريستون يوم عمل من ١١ ساعة بدلاً من ١٢ ساعة . وعند انقضاء قرابة السنة كانت النتيجة

« أنه بالتكاليف السابقة تم الحصول على الكمية السابقة من الناتج وأن العمال بشكل عام اكتسبوا في خلال ١١ ساعة ما كانوا يكتسبونه بالضبط في خلال ١٢ ساعة سابقاً » *** .

وأنا لا أتعرض هنا للتجارب في قسمي الغزل والتمشيط لأنها كانت مصحوبة بزيادة سرعة الماكينات (بنسبة ٢ ٪) . وعلى العكس ، ففي قسم النسج ، حيث كانت تُنتج كذلك أنواع متباينة جداً من الأقمشة

---

* أنظر «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1865».

** «Reports of Insp. of Fact. for 1844 and the quarter ending 30 th April 1845», p. 20, 21.

*** المصدر السابق ، ص ١٩ . بما أن الأجرة بالقطعة بقيت بلا تغير ، فان مقادير الأجرة الأسبوعية كانت تتوقف على كمية الناتج .

المضلّعة ، لم تطرأ أية تغيرات على شروط الانتاج الموضوعية . وكانت النتيجة كما يلي :

« من ٦ كانون الثاني (يناير) وحتى ٢٠ نيسان (ابريل) عام ١٨٤٤ بلغت الأجرة المتوسطة للعامل الواحد في حالة يوم العمل المتألف من ١٢ ساعة ١٠ شلنات و$\frac{1}{2}$ ١ بنس في الأسبوع ، ومن ٢٠ نيسان وحتى ٢٩ حزيران (يونيو) عام ١٨٤٤ كانت الأجرة المتوسطة في حالة يوم العمل المتألف من ١١ ساعة ١٠ شلنات و $\frac{1}{2}$ ٣ بنس في الأسبوع » * .

في هذه الحالة أُنتج في خلال ١١ ساعة اكثر مما في خلال ١٢ ساعة سابقاً ، وكان ذلك نتيجة على وجه الحصر لقدرة العمال على العمل التي كبرت وأصبحت اكثر اتساقاً وكذلك نتيجة للتوفير في استخدامهم للوقت . ففي حين أنهم حصلوا على الأجرة نفسها وربحوا ساعة فراغ ، حصل الرأسمالي على الكتلة السابقة من المنتجات ووفّر الفحم والغاز وغيرهما من النفقات على الساعة الواحدة . وتم اجراء تجارب مماثلة وبنتائج مماثلة في فبارك السيدين هوروكس وجيكسون ** .

عندما يجري تقليص يوم العمل الذي يخلق في البداية شرطاً ذاتياً لتكثيف العمل أي يتيح للعامل امكانية انفاق قوة اكبر في خلال وقت معين ، بصورة اجبارية أي بواسطة التشريع ، تصبح الماكينة في أيدي الرأسمال وسيلة موضوعية تُستخدم بانتظام من أجل اعتصار كمية اكبر من العمل في خلال وقت معين . ويتم التوصل الى ذلك بأسلوب مزدوج :

---

* «Reports of Insp. of Fact. for 1844 and the quarter ending 30 th April 1845», p. 20.

** المصدر السابق، ص ٢١ . اضطلع الجانب المعنوي بدور كبير في التجارب المشار اليها . فقد قال العمال لمفتش الفبارك: « اننا نعمل بحماس كبير وعلى الدوام ننتظر المكافأة : امكانية الذهاب بصورة أبكر للاستراحة ليلا؛ وتتميز الفابريكة كلها بروح الهمة والنشاط من أصغر مساعد وحتى أقدم عامل، ونحن الآن نساعد بعضنا البعض بصورة اكبر » (المصدر السابق) .

زيادة سرعة الماكينات وزيادة عدد الماكينات الموجودة تحت رقابة عامل واحد بالذات ، أي توسيع مضمار عمل هذا الأخير . وان التحسينات في تصميم الماكينات ضرورية ، من جهة ، لأجل تشديد الضغط على العامل ، ومن ، جهة أخرى ، فانها هي نفسها ترافق تشديد العمل لأن تحديد يوم العمل يحفز الرأسمالي على التوفير الاكثر صرامة في تكاليف الانتاج . فتحسين الماكينة البخارية يزيد من سرعة حركة مكبسها ويتيح في الوقت نفسه ، بفضل توفير اكبر في القوة ، امكانية تحريك آلية اكثر اتساعاً بمحرك من الحجم السابق ، علماً بأن استهلاك الفحم يبقى بلا تغير أو حتى انه ينخفض . وتحسين آلية نقل الحركة يقلل الاحتكاك وينقص الى حد أدنى متناقص باستمرار — وهذا ما يميز بصورة مذهلة الماكينات الحديثة عن القديمة — قطر ووزن أعمدة المحاور الكبيرة والصغيرة . وأخيراً ، فان تحسينات ماكينة العمل ، التي تزيد سرعتها وتوسع فعلها ، تقلل في الوقت ذاته حجمها كما يتضح ذلك من مثال نول النسج البخاري الحديث ، أو تزيد مع هيكلها حجم وعدد أدواتها كما في ماكينة الغزل ، أو تزيد بواسطة تغيرات طفيفة في الأجزاء قابلية هذه الأدوات على الحركة ، — مثلاً ، جرت على هذا النحو في أواسط الخمسينات زيادة سرعة المغازل في ماكينة المول الأوتوماتيكية بنسبة $\frac{1}{5}$.

يرجع تقليص يوم العمل الى ١٢ ساعة في انكلترا الى عام ١٨٣٢ . وفي عام ١٨٣٦ قال أحد أصحاب الفبارك الانكليز :

« بالمقارنة مع الأيام السالفة نما كثيراً العمل في الفبارك نظراً لأن سرعة الماكينات التي ازدادت الى حد كبير تتطلب من العامل انتباهاً ونشاطاً مشددين » * .

---

* *John Fielden* ، المؤلف المذكور ، ص ٣٢ .

وفي عام ١٨٤٤ أورد اللورد اشلي ، وهو اليوم الكونت شيفتسبري ، في مجلس العموم المعطيات التالية المدعمة بالوثائق :

« ان عمل الأشخاص المشتغلين في عمليات الفبارك يزيد اليوم ثلاث مرات عما كان عليه عند تطبيق هذه العمليات . ليس من شك في أن الماكينات قد نفذت عملا حل محل أعصاب وعضلات ملايين الناس ، ولكنها زادت بصورة عجيبة (prodigiously) عمل الناس الذين أخضعتهم لحركتها الرهيبة ... وان العمل المنحصر في تتبع اثنتين من ماكينات المول في خلال ١٢ ساعة كان يبلغ ٨ أميال من السير على الأقدام عند غزل الغزول رقم ٤٠ في عام ١٨١٥ . وفي عام ١٨٣٢ أصبحت المسافة التي ينبغي اجتيازها في خلال ١٢ ساعة لتتبع اثنتين من ماكينات المول ولغزل الغزول من الرقم نفسه ٢٠ ميلا واكثر من ذلك في أحيان كثيرة . في عام ١٨٢٥ كان على الغزال أن يقوم بـ ٨٢٠ حركة مد وسحب على كل ماكينة مول في خلال ١٢ ساعة ، أي ما مجموعه ١٦٤٠ حركة مد وسحب في خلال ١٢ ساعة . وفي عام ١٨٣٢ كان على الغزال أن يقوم في خلال يوم عمله المتألف من ١٢ ساعة بـ ٢٢٠٠ حركة مد وسحب على كل ماكينة مول ، والمجموع ٤٤٠٠ حركة ؛ وفي عام ١٨٤٤ أصبح عدد الحركات ٢٤٠٠ والمجموع ٤٨٠٠ حركة ؛ وفي بعض الحالات يتطلب الأمر حجماً اكبر من العمل (amount of labour) ... وبين يدي هنا وثيقة أخرى من عام ١٨٤٢ تبين أن العمل يزداد بصورة مطردة ليس فقط لأن الأمر يقتضي اجتياز مسافة اكبر ، بل ولأن كمية البضائع المنتجة تزداد أيضاً في حين أن عدد العمال يتناقص بما يتناسب مع ذلك ؛ وفيما عدا ذلك يجري الآن في أحيان كثيرة غزل قطن أسوأ يتطلب عملا اكثر ... ولقد نما العمل في قسم التمشيط الى حد كبير أيضاً . فالشخص الواحد ينفذ الآن عملا كان يوزع في السابق على شخصين ... وفي قسم النسج ، الذي يعمل فيه عدد كبير من الأشخاص ، هم من النساء بغالبيتهم ، نما العمل في السنوات الأخيرة بنسبة ١٠ ٪ بنتيجة ازدياد سرعة الماكينات . في عام ١٨٣٨ كان يجري في الأسبوع غزل ١٨٠٠٠ كبة ، وازداد هذا العدد في عام ١٨٤٣ الى ٢١٠٠٠ كبة . في عام ١٨١٩ كان عدد ضربات المكوك في نول النسج البخاري يبلغ ٦٠ ضربة في الدقيقة ، وفي عام ١٨٤٢ بلغ هذا العدد ١٤٠ ضربة ، الأمر الذي يدل على نمو العمل بصورة هائلة » * .

ونظراً لهذه الشدة المذهلة التي كان العمل قد بلغها في عام ١٨٤٤ في ظل سيادة قانون يوم العمل من ١٢ ساعة ، بدا وكأن لدى أصحاب

---

* Lord *Ashley*، المؤلف المذكور ، ص ٦ — ٩ في مواضع متفرقة .

الفبارك الانكليز مبررات للزعم بأنه من المستحيل مواصلة التقدم في هذا الاتجاه وأن أي تقليص لاحق لوقت العمل انما يعني تقليص الانتاج . أما أن محاكماتهم لم تكن صحيحة سوى من الناحية الظاهرية فهذا ما يدل عليه على أفضل نحو البيان الذي أصدره في ذلك الوقت بالذات مراقب أصحاب الفبارك الهمام ، مفتش الفبارك ليونارد هورنر :

« بما أن كمية المصنوعات المنتجة تضبط بسرعة الماكينات على الغالب فيجب على صاحب الفابريكة أن يكون مهتماً بأن تعمل الماكينات بأقصى درجة من السرعة ولكن بما يتفق مع الشروط التالية : الحفاظ على الماكينات من العطب السريع جداً ، الحفاظ على النوعية الجيدة للبضائع المنتجة ، قدرة العامل على ألا يتأخر عن الماكينة ، علماً بأن التوتر لا يجب أن يزيد عما يستطيع أن يبديه بصورة متواصلة . وكثيراً ما يحدث أن صاحب الفابريكة يزيد الحركة ، من جراء استعجاله ، الى حد زائد عن اللزوم . وعندها تفوق الأعطال ونوعية الناتج السيئة فوائد السرعة فيضطر صاحب الفابريكة الى جعل سير الماكينات معتدلا . وبما أنه، وهو المتدبر لأموره، سيجد الحد الأقصى مما يمكن التوصل اليه ، فانني اعتقدت أنه يستحيل في خلال ١١ ساعة انتاج قدر ما يمكن انتاجه في خلال ١٢ ساعة . وافترضت بالاضافة الى ذلك أن العامل الذي يحصل على أجره بالقطعة يوتر كل قواه الى تلك الدرجة القصوى التي لا يستطيع بعدها الحفاظ بصورة دائمة على الدرجة نفسها من الشدة » * .

ولذلك توصل هورنر ، خلافاً لتجارب هاردنر والخ ، الى استنتاج أن مواصلة تقليص يوم العمل المتألف من ١٢ ساعة ستقلل بالضرورة من كمية الناتج ** . وبعد انقضاء ١٠ سنوات أورد هو نفسه الشكوك التي عبّر عنها في عام ١٨٤٥ للبرهنة على مدى عدم فهمه آنذاك لمرونة الماكينات وقوة العمل البشرية اللتين تتوتران بدرجة واحدة الى الحد الأقصى بنتيجة التخفيض الاجباري ليوم العمل .

---

* «Reports of Insp. of Fact. [for quarter ending 30 th September 1844, and from 1st October 1844] to 30 th April 1845», p. 20.

** المصدر السابق ، ص ٢٢ .

فلنتناول الآن الفترة التي أعقبت عام ١٨٤٧ ، منذ أن جرى بموجب التشريع تطبيق يوم العمل المتألف من ١٠ ساعات في فبارك القطن والصوف والحرير والكتان الانكليزية .

« لقد ازدادت سرعة المغازل في ماكينات الغزل التي تدار بالطاقة المائية بـ٥٠٠ دورة في الدقيقة بينما ازدادت في ماكينات المول بـ١٠٠٠ دورة ، أي أن سرعة المغازل التي تدار بالطاقة المائية والبالغة ٤٥٠٠ دورة في الدقيقة عام ١٨٣٩ وصلت الآن » (عام ١٨٦٢) « الى ٥٠٠٠ دورة ، وسرعة مغازل المول التي كانت تبلغ ٥٠٠٠ دورة وصلت الآن الى ٦٠٠٠ دورة في الدقيقة ؛ وهذا ما يسفر في الحالة الأولى عن ازدياد السرعة بنسبة $\frac{1}{10}$ وفي الحالة الثانية بنسبة $\frac{1}{6}$» * .

في رسالة موجهة الى ليونارد هورنر عام ١٨٥٢ يعالج جيمس نيسميث ، المهندس المدني المشهور من باتريكروفت الواقعة بالقرب من مانشستر ، التحسينات التي أجريت على الماكينة البخارية بين عامي ١٨٤٨ و١٨٥٢ . وبعد أن أشار الى أن الحصان البخاري ، الذي لا يزال يتحدد في الاحصاءات الفابريكية الرسمية طبقاً لفعله في عام ١٨٢٨ ** ، هو اسمي بحت ولا يمكن اعتباره سوى كمؤشر اصطلاحي للقوة الفعلية ، يكتب في جملة أشياء أخرى :

« لا مجال للشك اطلاقاً في أن الماكينات البخارية من الوزن السابق ، بل غالباً الماكينات نفسها مع فارق واحد فقط وهو أنه أدخلت عليها تحسينات حديثة ، تنفذ بالمتوسط عملا

* «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1862», p. 62.

** تغير ذلك منذ التقرير البرلماني لعام ١٨٦٢. فهنا يرد الحصان البخاري الفعلي للماكينات البخارية والعجلات المائية الحديثة بدلا من الحصان البخاري الاسمي [أنظر الملاحظة على ص ٥٥٩ – ٥٦٠ ف. ا .]. وكذلك فان مغازل اللف لم تعد تخلط بمغازل الغزل (كما كان في تقارير أعوام ١٨٣٩ و ١٨٥٠ و ١٨٥٦) ؛ وعلاوة على ذلك جرى بالنسبة لفبارك الصوف ادخال عدد gigs [« ماكينات الندف »] ، كما جرى التمييز بين فبارك الجوت والقنب من جهة وفبارك الكتان من جهة أخرى ؛ وأخيراً ورد في التقرير للمرة الأولى انتاج الجوارب .

يزيد بنسبة ٥٠ ٪ على السابق ، وان تلك الماكينات ذاتها التي كانت قوتها تبلغ ٥٠ حصاناً بخارياً عندما كانت السرعة القصوى تبلغ ٢٢٠ قدماً في الدقيقة ، تزيد قوتها الآن في كثير من الحالات عن ١٠٠ حصان بخاري ، علماً بأنها تستهلك مقداراً أقل من الفحم ... وان الماكينة البخارية الحديثة ، مع حفاظها على العدد الاسمي السابق للأحصنة البخارية ، تعمل بقوة اكبر من السابق نتيجة للتحسينات في تصميمها وتصغير حجمها والتغييرات في تركيب المرجل البخاري والخ ... لذلك وعلى الرغم من أن كمية الأيدي المشتغلة الآن بالنسبة الى الحصان البخاري الاسمي هي نفسها كما في السابق ، الا أن عدد الأيدي بالنسبة الى ماكينات العمل قد نقص في الوقت الراهن » * .

في عام ١٨٥٠ كان قيد الخدمة في المملكة المتحدة ١٣٤٢١٧ حصاناً بخارياً اسمياً تحرك ٢٥٦٣٨٧١٦ مغزلاً و ٣٠١٤٤٥ نولاً للنسج . وفي عام ١٨٥٦ بلغ عدد المغازل وأنوال النسج ٣٣٥٠٣٥٨٠ و٣٦٩٢٠٥ على التتابع . ولو بقي عدد المغازل والأنوال التي يحركها حصان بخاري واحد كما كان في عام ١٨٥٠ لكان لا بد في عام ١٨٥٦ من ١٧٥٠٠٠ حصان بخاري . ولكن عدد هذه الأحصنة لم يبلغ ، كما تدل الاحصاءات الرسمية ، سوى ١٦١٤٣٥ حصاناً ، أي ما يقل بـ١٠٠٠٠ حصان بخاري ونيف عما كان يقتضيه الأمر على أساس حسابات عام ١٨٥٠ ** .

« يثبت التقرير الأخير » (الاحصاء الرسمي) « لعام ١٨٥٦ واقع أن نظام المبارك ينتشر بسرعة مندفعة ، وعدد الأيدي قد تقلص بالنسبة الى الماكينات ، وبنتيجة التوفير في القوة والتحسينات الأخرى تحرك ماكينة بخارية ماكينات ذات وزن اكبر ، وأن ازدياد كمية المنتجات يتم احرازه بنتيجة تحسينات ماكينات العمل وتغيير طرق الانتاج وزيادة سرعة الماكينات والكثير من الأسباب الأخرى »*** . « ان التحسينات الكبيرة التي أدخلت على الماكينات من مختلف الأنواع قد زادت قوتها المنتجة كثيراً . وليس هناك أدنى ريب

Reports of Insp. of Fact. for 31 st October 1856», p. 14, 20. *

** المصدر السابق ، ص ١٤ ، ١٥ .

*** المصدر السابق ، ص ٢٠ .

في أن تقليص يوم العمل كان ... حافزاً على هذه التحسينات . وان هذه التحسينات وعمل العامل الاكثر شدة قد أدت الى أنه يجري في خلال يوم العمل المقلص » (بساعتين أو بنسبة $\frac{1}{6}$) « انتاج كمية من الناتج تعادل على أقل تقدير ما كان ينتج سابقاً في خلال يوم عمل أطول » * .

ويكفي واقع واحد للدلالة على مدى ازدياد ثروة أصحاب الفبارك بنتيجة استغلال قوة العمل بصورة أشد من ذي قبل ، وهو أن الازدياد السنوي المتوسط لعدد فبارك المنسوجات القطنية الانكليزية قد بلغ ٣٢ فابريكة في الفترة من عام ١٨٣٨ الى عام ١٨٥٠ ، بينما بلغ ٨٦ فابريكة في الفترة من عام ١٨٥٠ الى عام ١٨٥٦ .

ومهما يكن عظيماً تقدم الصناعة الانكليزية في السنوات الثماني من عام ١٨٤٨ الى عام ١٨٥٦ في ظل سيادة يوم العمل من ١٠ ساعات ، فقد تم تجاوزه الى حد بعيد في فترة السنوات الست التالية ، من عام ١٨٥٦ الى عام ١٨٦٢ . وعلى سبيل المثال ففي عام ١٨٥٦ كان في فبارك الحرير ١ ٠٩٣ ٧٩٩ مغزلاً بينما وصل هذا العدد الى ١ ٣٨٨ ٥٤٤ مغزلاً في عام ١٨٦٢ ؛ وفي عام ١٨٥٦ كان هناك ٩ ٢٦٠ نول نسج ووصل هذا العدد في عام ١٨٦٢ الى ١٠ ٧٠٩ . وعلى العكس ، فعدد العمال في عام ١٨٥٦ كان ٥٦ ١٣٧ عاملاً بينما أصبح ٥٢ ٤٢٩ عاملاً في عام ١٨٦٢ . وهكذا شكلت زيادة عدد المغازل ٢٦,٩ ٪ ، وأنوال النسج ١٥,٦ ٪ ، وتقلص عدد العمال في الوقت ذاته بنسبة ٧ ٪ . وفي عام ١٨٥٠ كان في فبارك الصوف المغزول ٨٧٥ ٨٣٠ مغزلاً قيد العمل ، وفي عام ١٨٥٦ وصل هذا العدد الى ١ ٣٢٤ ٥٤٩ مغزلاً (أي ازداد بنسبة ٥١,٢ ٪) ، أما في عام ١٨٦٢ فقد بلغ ١ ٢٨٩ ١٧٢ (أي

* «Reports etc. for 31st Ocober 1858», p. 9. 10 قارن Reports etc, for 30th Arpil 1860», p. 30 sqq

نقص بنسبة ٢,٧ ٪) . ولكن اذا أخذنا بالاعتبار أن مغازل اللف تدخل في حساب عام ١٨٥٦ ولكنها لا تدخل في حساب عام ١٨٦٢ لظهر أن عدد المغازل بقي منذ عام ١٨٥٦ بلا تغير تقريباً . وعلى العكس ، فمنذ عام ١٨٥٠ قد تضاعفت سرعة المغازل وأنوال النسج في الكثير من الحالات . وفي عام ١٨٥٠ كان عدد أنوال النسج البخارية في فبارك الصوف المغزول يبلغ ٣٢٦١٧ نولاً ، ووصل فى عام ١٨٥٦ الى ٣٨٩٥٦ نولاً ، وفي عام ١٨٦٢ الى ٤٣٠٤٨ نولاً . وبلغ عدد العمال الذين يخدمونها ٧٩٧٣٧ عاملاً في عام ١٨٥٠ و ٨٧٧٩٤ عاملاً في عام ١٨٥٦ و ٨٦٠٦٣ عاملاً في عام ١٨٦٢ ، ولكن عدد الأطفال ما دون الرابعة عشرة من العمر في عدادهم كان يبلغ ٩٩٥٦ طفلاً في عام ١٨٥٠ و ١١٢٢٨ طفلاً في عام ١٨٥٦ و ١٣١٧٨ طفلاً في عام ١٨٦٢ . اذن ، وبغض النظر عن الزيادة الكبيرة لعدد أنوال النسج في عام ١٨٦٢ بالمقارنة مع عام ١٨٥٦ فان العدد العام للعمال المشتغلين قد نقص بينما ازداد عدد الأطفال المستغَلين * .

في ٢٧ نيسان (أبريل) عام ١٨٦٣ قال عضو البرلمان فيراند في مجلس العموم :

« ان مندوبي العمال من ١٦ دائرة في لانكشير وتشيشير الذين أتكلم بتكليف منهم قد أخبروني أن العمل في الفبارك يتزايد اكثر فاكثر بنتيجة تحسينات الماكينات . ففي السابق كان عامل واحد مع مساعده يشغلان نولين للنسج ، أما الآن فعامل واحد بدون مساعدين يشغل ثلاثة أنوال وحتى في أحيان كثيرة جداً أربعة أنوال والخ . وكما يتضح من الوقائع التي أخبرت بها فان ١٢ ساعة عمل قد حصرت الآن في أقل من ١٠ ساعات عمل . ومن هنا يتضح بحد ذاته الى أية درجة عظيمة ازدادت في السنوات الأخيرة آلام عمل عمال الفبارك » **

* Reports of Insp. of Fact. for 31 st October 1862», p. 129, 100, 103, 130.

** ان نساجاً واحداً يشغل نولي نسج بخاريين حديثين ينتج الآن في خلال اسبوع عم

لذلك ، وعلى الرغم من أن مفتشي الفبارك لا يكلّون عن كيل المديح ، وانهم لعلى حق ، للنتائج الملائمة لقانوني الفبارك لعامي ١٨٤٤ و ١٨٥٠ ، الا أنهم يعترفون بأن تقليص يوم العمل قد أدى الى شدة في العمل تهدد صحة العمال وتؤثر بالتالي تأثيراً هداماً على قوة العمل نفسها .

« ان حالة الاهتياج المنهكة الضرورية للعمل على الماكينات التي ازدادت حركتها بصورة استثنائية في السنوات الأخيرة كانت ، على ما يبدو ، في غالبية فبارك القطن والصوف المغزول والحرير أحد أسباب زيادة الوفيات الناجمة عن أمراض الرئة ، الأمر الذي أشار اليه الدكتور غرينهاو في تقريره الرائع الأخير » * .

وليس من شك على الاطلاق في أنه ، عندما انتزع القانون من الرأسمال مرة والى الأبد امكانية تطويل يوم العمل ، فان ميله للتعويض لنفسه عن ذلك بالزيادة المنتظمة لدرجة شدة العمل وتحويل أي تحسين في الماكينات الى وسيلة لامتصاص قوة العمل بصورة مشددة سرعان ما يجب أن يؤدي الى نقطة الانعطاف تلك التي يصبح لا مفر عندها من تقليص جديد لوقت العمل ** . ومن جهة أخرى فان التطور العاصف للصناعة الانكليزية منذ عام ١٨٤٨ وحتى الوقت الحاضر ، أي في فترة يوم العمل من عشر ساعات ، يفوق فترة سنوات ١٨٣٣ — ١٨٤٧ ، أي فترة يوم العمل من اثنتي عشرة ساعة ، الى درجة اكبر مما كان

من ٦٠ ساعة ٢٦ قطعة قماش من نوع معين ذي طول وعرض معينين ، بينما لم يكن باستطاعته أن ينتج في السابق بنول النسج البخاري القديم سوى ٤ قطع . وان تكاليف نسج القطعة الواحدة من هذا النوع قد انخفضت منذ بداية عام ١٨٥٠ من شلنين و ٩ بنسات الى $\frac{1}{8}$ ٥ بنسات .

اضافة للطبعة الثانية . « منذ ٣٠ سنة » (في عام ١٨٤١) « كان من المطلوب أن يراقب غزال قطن مع ٣ مساعدين زوجاً واحداً فقط من ماكينات المول بهما ٣٠٠ — ٣٢٤ مغزلا . أما الآن » (نهاية عام ١٨٧١) « فيجب عليه أن يراقب مع ٥ مساعدين ماكينات المول التي يبلغ عدد مغازلها ٢٢٠٠ ، وهو ينتج من الغزول اكثر بسبع مرات على أقل تقدير مما أنتجه في عام ١٨٤١ » (الكسندر ريدغريف ، مفتش الفبارك في «Journal of the Society of Arts», January 5, 1872)

* «Reports of Insp. of Fact. for 31 st October 1861», p. 25, 26.

** في الوقت الراهن (عام ١٨٦٧) ابتدأ بين عمال الفبارك في لانكشير التحريض من أجل يوم العمل من ثماني ساعات .

تطور الصناعة في هذه الفترة الأخيرة يفوق بها نجاحاتها في النصف الأول من قرن نظام الفبارك ، أي في فترة يوم العمل غير المحدود * .

* ان الأرقام القليلة التالية تشير الى تقدم الفبارك بالمعنى الدقيق للكلمة في المملكة المتحدة منذ عام ١٨٤٨ :

	كمية البضائع المصدرة			
	١٨٤٨	١٨٥١	١٨٦٠	١٨٦٥
فبارك القطن				
الغزول القطنية(بالارطال)	١٣٥٨٣١١٦٢	١٤٣٩٦٦١٠٦	١٩٧٣٤٣٦٥٥	١٠٣٧٥١٤٥٥
الغزول لصنع الخيوط (بالأرطال) . . .	—	٤٣٩٢١٧٦	٦٢٩٧٥٥٤	٤٦٤٨٦١١
الأقمشة القطنية (بالياردات) . .	١٠٩١٣٧٣٩٣٠	١٥٤٣١٦١٧٨٩	٢٧٧٦٢١٨٤٢٧	٠١٥٢٣٧٨٥١
فبارك الكتان والقنب				
الغزول (بالأرطال) . .	١١٧٢٢١٨٢	١٨٨٤١٣٢٦	٣١٢١٠٦١٢	٣٦٧٧٧٣٣٤
الأقمشة (بالياردات)	٨٨٩٠١٥١٩	١٢٩١٠٦٧٥٣	١٤٣٩٩٦٧٧٣	٢٤٧٠١٢٣٢٩
فبارك الحرير				
الغزول (بالأرطال)	٤٦٦٨٢٥ *	٤٦٢٥١٣	٨٩٧٤٠٢	٨١٢٥٨٩
الأقمشة (بالياردات)	—	١١٨١٤٥٥ **	١٣٠٧٢٩٣ **	٢٨٦٩٨٣٧
فبارك الصوف				
غزول الصوف والصوف المغزول (بالأرطال)	—	١٤٦٧٠٨٨٠	٢٧٥٣٣٩٦٨	٣١٦٦٩٢٦٧
الأقمشة (بالياردات)	—	١٥١٢٣١١٥٣	١٩٠٣٧١٥٠٧	٢٧٨٨٣٧٤١٨

* عام ١٨٤٦ .

** بالأرطال .

[تتمة الجدول] قيمة البضائع المصدرة (بالجنيهات الاسترلينية)

فبارك القطن				
الغزول القطنية . . .	٥٩٢٧٨٣١	٦٦٣٤٠٢٦	٩٨٧٠٨٧٥	١٠٣٥١٠٤٩
الأقمشة القطنية . . .	١٦٧٥٣٣٦٩	٢٣٤٥٤٨١٠	٤٢١٤١٥٠٥	٤٦٩٠٣٧٩٦
فبارك الكتان والقنب				
الغزول	٤٩٣٤٤٩	٩٥١٤٢٦	١٨٠١٢٧٢	٢٥٠٠٤٩٧
الأقمشة	٢٨٠٢٧٨٩	٤١٠٧٣٩٦	٤٨٠٤٨٠٣	٩١٥٥٣٥٨
فبارك الحرير				
الغزول	٧٧٧٨٩	١٩٦٣٨٠	٨٢٦١٠٧	٧٦٨٠٦٤
الأقمشة	—	١١٣٠٣٩٨	١٥٨٧٣٠٣	١٤٠٩٢٢١
فبارك الصوف				
غزول الصوف والصوف المغزول	٧٧٦٩٧٥	١٤٨٤٥٤٤	٣٨٤٣٤٥٠	٥٤٢٤٠٤٧
الأقمشة	٥٧٣٣٨٢٨	٨٣٧٧١٨٣	١٢١٥٦٩٩٨	٢٠١٠٢٢٥٩

(أنظر الكتب الزرقاء ,«Statistical Abstract for the United Kingdom», № 8, № 13. London, 1861, 1866).

في لانكشير ازداد عدد الفبارك في الفترة بين عامي ١٨٣٩ و١٨٥٠ بنسبة ٤ ٪، وبين عامي ١٨٥٠ و ١٨٥٦ بنسبة ١٩٪ وبين عامي ١٨٥٦ و١٨٦٢ بنسبة ٣٣٪، في حين أن عدد الأشخاص المشتغلين في فترتي الاحدى عشرة سنة كلتيهما له ازداد من الناحية المطلقة ونقص من الناحية النسبية. انظر «Reports of Insp. of Fact. for 31 st Oct. 1862», p. 63 تشكل فبارك القطن أغلبية الفبارك في لانكشير. أما أي مكان كبير نسبياً تشغله في انتاج الغزول والأقمشة بشكل عام فذلك ما يتضح من أن حصتها في العدد الاجمالي لمثل هذه الفبارك في انكلترا وويلز واسكوتلندا وارلندا تبلغ ٤٥,٢٪، وفي العدد الاجمالي للمغازل ٨٣,٣٪، وفي العدد الاجمالي لأنوال النسج البخارية ٨١,٤٪، وفي العدد الاجمالي للأحصنة البخارية التي تشغل فبارك النسيج ٧٢,٦ ٪، وفي العدد الاجمالي للأشخاص المشتغلين ٥٨,٢ ٪ (المصدر السابق، ص ٦٢، ٦٣).

٤ — الفابريكة

لقد عالجنا في بداية هذا الفصل جسد الفابريكة والمنظومة المجزأة للماكينات . ورأينا فيما بعد كيف أن الماكينات تزيد ، بواسطة استملاك عمل النساء والأطفال ، المادة البشرية من أجل الاستغلال الرأسمالي وكيف أنها تستولي ، عن طريق تطويلها المفرط ليوم العمل ، على مجمل حياة العامل ، وأخيراً كيف أن تطورها ، الذي يتيح انتاج كميات متزايدة بصورة هائلة من الناتج في زمن أقصر فأقصر ، يشكل وسيلة منهاجية لتشغيل عمل اكبر في خلال فترة زمنية معينة ، أي من أجل استغلال قوة العمل بصورة متزايدة الشدة . وسنعالج الآن الفابريكة ككل ، في شكلها الاكثر تطوراً .

ان الدكتور يور ، وهو بنداروس الفابريكة الأوتوماتيكية ، يصفها من جهة بأنها

« تعاون مختلف فئات العمال ، البالغين وغير البالغين ، الذين يراقبون بمهارة ومواظبة منظومة الماكينات المنتجة التي تشغلها بصورة متواصلة قوة مركزية (محرك أولي) »

ويصفها من جهة ثانية بأنها

« جهاز أوتوماتيكي ضخم يتألف من العديد من الأعضاء الميكانيكية والواعية التي تعمل بصورة متناسقة وبلا انقطاع من أجل انتاج شيء واحد بالذات ، بحيث أن كافة هذه الأعضاء تخضع لقوة محركة واحدة تشغل نفسها بنفسها » .

ان هذين التعريفين غير متماثلين اطلاقاً . ففي أحدهما تعتبر العضوية العاملة الاجمالية المركبة ، أو العضوية العاملة الاجتماعية بمثابة الذات الفاعلة بصورة نشيطة ، بينما يعتبر الجهاز الأوتوماتيكي الميكانيكي بمثابة الموضوع ؛ وفي التعريف الثاني يعتبر الجهاز الأوتوماتيكي نفسه ذاتاً ، أما العمال فملحقون كأعضاء واعية بأعضائه المحرومة من الوعي ويخضعون مع هذه الأخيرة لقوة محركة مركزية . ويحتفظ التعريف

الأول بأهميته بالنسبة الى كافة الاستخدامات الممكنة للماكينات على نطاق ضخم ؛ أما الثاني فيصف استخدامها الرأسمالي ، وبالتالي نظام الفبارك الحديث . ومن هنا عادة يور المحببة الى نفسه بتصوير الماكينة المركزية ، التي تنطلق منها الحركة ، ليس كمجرد جهاز أوتوماتيكي وحسب بل وكحاكم مستبد أيضاً .

«في هذه المشاغل الضخمة تجمع قوة البخار الخيرة حول نفسها الآلاف المؤلفة من رعاياها» * .

ومع أداة العمل تنتقل أيضاً الحذاقة في ادارتها من العامل الى الماكينة . وتتحرر قدرة الأداة على العمل من المحدودية الناجمة عن ارتباط قوة العمل البشرية بشخصية العامل . وعلى هذا النحو تُزال تلك القاعدة التكنيكية التي يقوم عليها تقسيم العمل في المانيفاكتورة . لذلك ففي الفابزيكة الأوتوماتيكية يحل محل التسلسل الهرمي للعمال المختصين ، الأمر الذي تتميز به المانيفاكتورة ، الميل لتمهيد أو تسوية الأعمال التي يجب أن ينفذها مساعدو الماكينات** ، وبدلاً من الفوارق المختلقة بصورة مصطنعة بين العمال الجزئيين تصبح الأرجحية للفوارق الطبيعية من حيث العمر والجنس .

وبما أن تقسيم العمل يظهر مجدداً في الفابرَيكة الأوتوماتيكية فهو يعتبر قبل كل شيء توزيعاً للعمال حسب الماكينات المتخصصة وتوزيعاً لكتل العمال – ولكن التي لا تشكل جماعات مجزأة – حسب مختلف أقسام الفابريكة حيث يعملون على ماكينات عمل متجانسة موضوعة

---

* Ure. «Philosophy of Manufactures», p. 18.

** المصدر السابق ، ص ٣١ . قارن : كارل ماركس . « بؤس الفلسفة » . باريس ، ١٨٤٧ ، ص ١٤٠ ، ١٤١ .

احداها بجانب الأخرى ، أي حيث يجمعهم التعاون البسيط فقط . ويستعاض هنا عن المجموعة المجزأة للمانيفاكتورة بالجمع بين العامل الرئيسي والقليل من مساعديه . ويلاحظ فرق هام بين العمال المشتغلين فعلاً على ماكينات العمل (ويدخل في عدادهم أيضاً بعض العمال الذين يراقبون الماكينة-المحرك أو يزودونها بالوقود وغيره) وبين المساعدين البسطاء (من الأطفال على وجه الحصر تقريباً) لعمال الماكينات هؤلاء . ويندرج في عداد المساعدين أيضاً الى هذه الدرجة أو تلك جميع feeders (الذين يقتصرون على تقديم مادة العمل الى الماكينة) . والى جانب هذه الفئات الرئيسية ثمة ملاك قليل العدد يتولى الرقابة على كافة الماكينات وتصليحها باستمرار كالمهندسين والميكانيكيين والنجارين والخ . وهؤلاء عبارة عن فئة عليا من العمال ، قسم منها مثقف علمياً والقسم الآخر ذو طابع حرفي ، تقف خارج دائرة عمال الفبارك وتلحق بها فقط * وتقسيم العمل هذا هو تكنيكي بحت .

ان أي عمل على الماكينة يتطلب اعداد العامل منذ نعومة أظفار من أجل أن يتعلم تكييف حركاته مع حركات الجهاز الأوتوماتيكي الرتيبة المتواصلة . وبقدر ما يشكل مجموع الماكينات منظومة من الماكينات المتنوعة والعاملة في وقت واحد والمركّبة ، فان التعاون القائم على أساس ذلك يتطلب توزيع جماعات العمال غير المتجانسة على

---

* من المميز للتضليل الاحصائي المقصود – ومن الممكن كشفه حتى أدق تفاصيله أن التشريع المصنعي الانكليزي يستثني من دائرة فعله بصورة قطعية العمال الوارد ذكرهم في نهاية الفقرة دون أن يعترف بهم كعمال فبارك ؛ ومن جهة ثانية فان التقارير التي ينشر البرلمان تدخل بنفس هذه القطعية في فئة عمال الفبارك ليس المهندسين والميكانيكيين وال... فحسب ، بل وأيضاً مديري الفبارك والنظار والسعاة وعمال المستودعات وعمال التغلية وباختصار الجميع ما عدا صاحب الفابريكة .

الماكينات غير المتجانسة . ولكن الانتاج الآلي يزيل ضرورة توثيق هذا التوزيع على طريقة المانيفاكتورة وتقييد عمال معينين الى وظائف معينة الى الأبد * . وبما أن حركة الفابريكة تنطلق على العموم ليس من العامل ، بل من الماكينة فيمكن أن يحدث هنا استبدال الملاك بصورة مستمرة دون احداث انقطاعات في عملية العمل . والدليل الاكثر اقناعاً على ذلك انما يقدمه Relaissystem [نظام النوبات] الذي استخدم ابّان عصيان أصحاب الفبارك الانكليز في سنوات ١٨٤٨ — ١٨٥٠ (١٣٤) . وأخيراً ، فان تلك السرعة التي يتعلم الانسان في سن اليفاعة العمل بها على الماكينة تزيل بدورها ضرورة تنشئة فئة خاصة من عمال الماكينات على وجه الحصر ** . أما خدمات العمال المساعدين

---

* يعترف يور بذلك . فهو يقول انه يمكن « في حالة الضرورة » نقل العمال بمشيئة المدير من احدى الماكينات الى غيرها ، ويجهر بصوت الظافر : « ان هذا النوع من النقل يدخل في تناقض سافر مع الروتين القديم الذي يقسم العمل ويكلف أحدهم بصنع رأس الدبوس ويكلف الآخر بشحذ طرفه » . وكان من الأحرى به أن يتساءل لماذا لا يجري التغلب على هذا « الروتين القديم » في الفابريكة الأوتوماتيكية الا « في حالة الضرورة » (١٣٣).

** عندما تقتضي الحاجة ، كما في أثناء الحرب الأهلية في أمريكا مثلا ، يستخدم البرجوازي بصورة استثنائية عمال الفبارك للقيام بالأعمال الاكثر مشقة كرصف الشوارع وما الى ذلك . وان «ateliers nationaux» [« المشاغل الوطنية »] الانكليزية في عام ١٨٦٢ والسنوات التالية كانت تتميز بالنسبة لعمال القطن العاطلين عن العمل عن المشاغل الوطنية الفرنسية في عام ١٨٤٨ بأن العمال كانوا ينفذون في هذه الأخيرة أعمالا غير منتجة على حساب الدولة ، بينما كانوا ينفذون في المشاغل الأولى أعمالا بلدية منتجة لصالح البرجوازيين ، علماً بأنها كانت تنفذ بصورة أرخص مما في حالة استخدام العمال النظاميين الذين أرغم العاطل عن العمل على منافستهم . « ان مظهر العمال من فبارك القطن قد تحسن بدون شك من الناحية الجسدية . واني أعزو ذلك ... حيث أن الأمر يتعلق بالرجال ، الى أن الأشغال العامة تنفذ في الهواء الطلق » . (المقصود بذلك هنا عمال الفبارك من بريستون الذين جرى تشغيلهم في « مستنقع بريستون » (. («Reports of Insp. of Fact. October 1863», p. 59.)

البسطاء في الفابريكة فيمكن من جهة الإستعاضة عنها بالماكينات * ، كما انها تسمح من جهة أخرى ، نظراً لبساطتها المتناهية ، باستبدال الأشخاص المشتغلين بمثل هذه الأعمال استبدالاً سريعاً ودائماً .

على الرغم من أن الماكينة تقلب تكنيكياً على هذا النحو النظام القديم لتقسيم العمل ، الا أن هذا الأخير يواصل وجوده في الفابريكة ، اولا بقوة العادة ، كتقليد من تقاليد المانيفاكتورة ، ومن ثم يبعثه الرأسمال بانتظام ويوثقه بشكل اكثر تقززاً كوسيلة لاستغلال قوة العمل . فاختصاص ادارة الأداة الجزئية مدى الحياة يتحول الى اختصاص خدمة ماكينة جزئية مدى الحياة . وانهم ليسيئون استخدام الماكينة من أجل أن يحول العامل نفسه منذ صغره الى قسم من أقسام الماكينة الجزئية ** . وهكذا لا يقتصر الأمر على أنه تتناقص الى حد بعيد التكاليف الضرورية لتجديد انتاجه هو نفسهُ ، بل وتكتمل في الوقت نفسه تبعيته العاجزة

---

* مثال : الأجهزة الميكانيكية المختلفة التي ابتدأ استخدامها في فبارك الصوف منذ أيام قانون عام ١٨٤٤ من أجل الاستعاضة عن عمل الأطفال . عندما سيتوجب على أبناء السادة أصحاب الفبارك أنفسهم أن يجتازوا « مدرسة » المساعدين البسطاء في الفابريكة فان هذا الميدان من ميادين الميكانيكا الذي لم تجر معالجته تقريباً سرعان ما سيخطو خطوات ملحوظة الى الأمام . « بالكاد يمكن ايجاد ماكينة أخرى يوازي خطرها خطر ماكينة المول الأوتوماتيكية . فالقسم الأعظم من الحوادث المؤسفة انما تقع للأطفال الصغار ، وبالذات لأنهم يزحفون تحت هذه الماكينات أثناء عملها من أجل كنس الأرض . ولقد « أحال » (مفتشو الفبارك) الكثيرين من «minders» (العمال على ماكينات المول) « الى القضاء وحكم عليهم بغرامات نقدية جزاء مثل هذه التصرفات ، ولكن بدون أية نتائج عامة محسوسة . فلو أن صانعي الماكينات اخترعوا ماكينة للكنس باستطاعتها تجنيب هؤلاء الصغار ضرورة الزحف تحت الماكينات لكان ذلك مساهمة سعيدة في تدابيرنا الوقائية » (Reports of Insp. of Factories for 31 st October 1866», p. 63).

** لذلك يمكن أن نقدر حق قدرها ترهة لا تصدق من ترهات برودون الذي « يصمم » الماكينة ليس كتركيب لوسائل العمل ، بل كتركيب للأعمال الجزئية من أجل العمال أنفسهم

للفابريكة بشكل عام ، وبالتالي للرأسمالي أيضاً . وهنا ، كما هو الأمر دائماً ، لا بد من التفريق بين زيادة الانتاجية الناجمة عن نمو عملية الانتاج الاجتماعية وزيادة الانتاجية الناجمة عن الاستغلال الرأسمالي لهذه العملية .

في المانيفاكتورة وفي الحرفة يجبر العامل الأداة على خدمته ، أما في الفابريكة فهو يخدم الماكينة . وهناك تنطلق حركة أداة العمل منه ، أما هنا فيجب عليه أن يتتبع حركة أداة العمل . وفي المانيفاكتورة يعتبر العمال أعضاء لجسم حي واحد . أما في الفابريكة فالجسم الميت موجود بصورة مستقلة عنهم وهم ملحقون به كملحقات حية .

« ان الرتابة الكئيبة لآلام العمل التي لا نهاية لها ، ذلك العمل الذي تتكرر في ظله من جديد وجديد عملية ميكانيكية واحدة بالذات ، هي أشبه بآلام سيزيف : فثقل العمل ، كصخرة ضخمة ، يسقط من جديد وجديد على العامل المنهوك » * .

ان العمل الآلي ، الذي يطغى على الجهاز العصبي حتى الحدود القصوى ، يخمد اللعب المتعدد الجوانب للعضلات وينتزع من الانسان أية امكانية للنشاط الجسدي والروحي الحر** . وحتى تخفيف العمل يصبح وسيلة للتعذيب لأن الماكينة تحرر العامل ليس من العمل ، بل تفرغ عمله من أي محتوى . وان كل انتاج رأسمالي ، باعتباره ليس

---

* ف . انجلس . « وضع الطبقة العاملة في انكلترا » . لايبزيغ ، ١٨٤٥ ، ص ٢١٧ . وحتى السيد موليناري ، وهو نصير حرية التجارة المتفائل العادي تماماً ، يقول : « ان الشخص الذي يراقب في خلال ١٥ ساعة يومياً سير الماكينة الرتيب ينهك بأسرع مما لو كان يوتر قوته الجسدية في خلال هذا الوقت ذاته . وان عمل المراقبة هذا ، الذي يصلح لأن يكون تمريناً رياضياً مفيداً للعقل لولا أنه لم يكن طويلاً اكثر من اللزوم ، يدمر بافراطه العقل والجسد » . (*G. de Molinari.* «Études Économiques». Paris, 1846 [p. 49])

** ف . انجلس . المؤلف المذكور ، ص ٢١٦ .

مجرد عملية عمل وحسب ، بل وعملية لازدياد الرأسمال في الوقت ذاته ، يلازمه واقع أن العامل ليس هو الذي يستخدم شرط العمل ، بل على العكس ، ان شرط العمل هو الذي يستخدم العامل ، ولكن مع تطور الماكينة فقط تكتسب هذه العلاقة المشوّهة واقعاً محسوساً تكنيكياً . وبنتيجة تحول وسيلة العمل الى جهاز أوتوماتيكي فانها تواجه العامل في سير عملية العمل بالذات بوصفها رأسمالاً ، بوصفها عملاً ميتاً يخضع لنفسه قوة العمل الحية ويمتصها . وان فصل القوى الذهنية لعملية الانتاج عن العمل الجسدي وتحويلها الى سلطة للرأسمال على العمل يكتملان ، كما أشرنا أعلاه ، في الصناعة الكبيرة القائمة على أساس الماكينات . فالمهارة الجزئية لعامل الماكينة المنفرد ، الذي تعرض للخراب ، تتلاشى كشيء تافه وعديم الأهمية اطلاقاً أمام العلم وأمام القوى الجبارة للطبيعة وأمام العمل الاجتماعي الجماهيري ، تلك الأمور التي تجسمت في منظومة الماكينات والتي تخلق مع هذه المنظومة سلطة « رب العمل » (master) . ولذلك فرب العمل هذا الذي التحمت الماكينات في دماغه التحاماً وثيقاً باحتكاره عليها يصرخ بازدراء في وجه « الأيدي » اذا ما اصطدم بها :

« يجب على عمال الفبارك ألا ينسوا أن عملهم هو في الواقع عبارة عن مرتبة متدنية جداً من العمل المؤهل ؛ وأن ليس ثمة أي عمل آخر أسهل اتقاناً وأعلى أجراً اذا أخذنا كيفيته بالاعتبار ؛ وأنه لا يمكن الحصول على أي عمل آخر بمثل هذا التدريب الوجيز وبمثل هذ الوقت الوجيز وبمثل هذه الوفرة . وان ماكينات رب العمل تضطلع فعلا في الانتاج بدور أهم كثيراً من عمل ومهارة العامل اللذين يمكن التدريب عليهما في غضون ٦ أشهر واللذين يمكن لأي أجير زراعي أن يتدرب عليهما » * .

* «The Master Spinners' and Manufactureas' Defence Fund. Report of the Committee». Manchester, 1854, p. 17. سنرى فيما بعد أن « أرباب العمل » يشرعون برفع عقيرتهم بالغناء على نحو آخر تماماً عندما يتهددهم خطر فقدان أجهزتهم الأوتوماتيكية « الحية » .

ان اخضاع العامل تكنيكياً للحركة الرتيبة لوسائل العمل ، والتركيب المتميز للعضوية العاملة من أفراد من كلا الجنسين ومن أشد الأعمار اختلافاً ، يخلقان انضباطاً كانضباط الثكنات يتطور الى نظام الفبارك المكتمل ويوصل الى حد النمو الكامل عمل المراقبة الذي أشرنا اليه سابقاً ، وكذلك تقسيم العمال الى منفذين [Handarbeiter] ومراقبين على العمل ، الى جنود صناعيين وضباط صف صناعيين .

« ان الصعوبة الرئيسية في الفابريكة الأوتوماتيكية انحصرت في ضمان الانضباط الضروري من أجل ارغام الناس على الاقلاع عما تعودوا عليه من عدم انتظام في العمل وجعل أفعالهم متطابقة على غرار جهاز أوتوماتيكي ضخم . ولكن اختراع قانون انضباطي يتناسب مع حاجات وسرعة النظام الأوتوماتيكي وتطبيقه بنجاح ، ان هذه المأثرة الجديرة بهرقل كانت عملا نبيلا قام به أركرايت ! وحتى في الوقت الراهن ، وقد اكتمل هذا النظام تماماً ، يستحيل تقريباً أن نجد بين العمال ، الذين بلغوا سن الرجولة ، مساعدين نافعين للنظام الأوتوماتيكي » * .

ان قانون الفبارك الذي يصوغ الرأسمال فيه حكمه المطلق على العمال بشكل حقوقي خاص وبطريقة استبدادية ، بدون اقتسام السلطة العزيز جداً على البرجوازية بصورة عامة وبدون نظام تمثيلي وهو اكثر معزّة عليها ، ان هذا القانون ما هو الا مجرد كاريكاتور رأسمالي لذلك الضبط الاجتماعي لعملية العمل الذي يغدو ضرورياً في ظل التعاون على نطاق كبير وفي ظل الاستخدام المشترك لوسائل العمل ، ولا سيما الماكينات . ويحل سجل غرامات الناظر محل سوط مراقب العبيد : وتنحصر كافة العقوبات بطبيعة الحال في الغرامات النقدية والاقتطاعات

---

* Ure. «Philosophie of Manufactures», p. 15 ان من اطلع على سيرة حياة أركرايت لا يطلق أبداً تسمية « النبيل » على هذا الحلاق العبقري . فمن بين كافة المخترعين العظام في القرن الثامن عشر كان هذا الرجل اكبر سارق لاختراعات الآخرين واكثر الناس خسة .

من الأجرة ،، وبفضل الدهاء التشريعي لدى الليكورغيين المصنعيين ربما كان انتهاك قوانينهم يدر الربح عليهم اكثر من التقيد بها * .

---

* « ان أغلال العبودية التي كبلت البرجوازية بها البروليتاريا لا تبرز في أي مكان آخر بمثل هذا الوضوح الذي تبرز به في نظام الفبارك . فهنا تزول أية حرية حقوقياً وواقعياً . ويجب على العامل أن يكون في الفابريكة في الساعة الخامسة والنصف صباحاً . فاذا تأخر عدة دقائق يخضع لغرامة ، أما اذا تأخر عشر دقائق فلا يسمحون له بالدخول الا بعد انتهاء فرصة الفطور وهو يفقد أجرة ربع يوم ... ويجب عليه أن يأكل ويشرب وينام بموجب الأوامر ... والجرس المستبد يقطعه عن النوم والفطور والغداء . وماذا يحدث داخل الفابريكة نفسها ؟ ان صاحب الفابريكة هنا هو المشرع المطلق . فهو يصدر قواعد الفابريكة كما يحلو له ؛ ويغير ويستكمل مجموعة قوانينه كما يخطر على باله ؛ وعلى الرغم من أنه جعل مجموعة القوانين هذه سخيفة كل السخافة فان المحاكم تقول للعامل : أما الآن ، وبما أنكم قد وقعتم هذا العقد بمحض ارادتكم ، فأنتم ملزمون بتنفيذه ... وهؤلاء العمال محكوم عليهم أن يعيشوا تحت العصا جسدياً وروحياً منذ سن التاسعة وحتى اللحد » (ف . انجلس . « وضع الطبقة العاملة في انكلترا » . لايبزيغ ، ١٨٤٥ ، ص ٢١٧ وما بعدها) . وسأوضح بعدة أمثلة ما « تقوله المحاكم » . وقعت احدى الحوادث في شيفلد في أواخر عام ١٨٦٦ . تأجر هناك أحد العمال لمدة سنتين في فابريكة للمعادن . وقد ترك هذا العامل الفابريكة اثر نزاع مع صاحبها وأعلن أنه لن يعمل عند صاحب الفابريكة هذا بحال من الأحوال . وحكم عليه بالسجن لمدة شهرين بعد اثبات اتهامه بخرق العقد . (اذا خرق صاحب الفابريكة العقد فقد يمكن أن يحاكم أمام محكمة مدنية فقط ولا يتهدده سوى خطر غرامة نقدية) . وبعد أن قضى في السجن هذين الشهرين دعاه صاحب هذه الفابريكة نفسه للعودة الى الفابريكة بموجب العقد القديم . الا أن العامل أجاب بالرفض . فهو قد قضى فترة العقوبة جزاء خرق العقد . وما كان من صاحب الفابريكة الا أن قدمه الى المحاكمة من جديد ، حيث حكمته المحكمة مرة أخرى على الرغم من أن أحد القضاة ، وهو السيد شي ، اعترف علانية أنه فظيع من الناحية الحقوقية ذلك النظام الذي يمكن للمرء في ظله أن يتعرض طيلة حياته بصورة دورية ومن جديد وجديد للعقوبة جزاء ذنب واحد أو جريمة واحدة . وهذا الحكم لم يصدر عن «Great Unpaid» (١٣٥) ، عن دوغبري الريفي ، بل صدر في لندن عن احدى أعلى المؤسسات القضائية . [للطبعة الرابعة . لقد ألغي ذلك الآن . ففي انكلترا حالياً جرت مساواة العامل برب العمل من حيث خرق العقد ، ولا يمكن محاكمة العامل ، باستثناء بعض الحالات القليلة — في مصانع الغاز العامة مثلا — الا أمام محكمة مدنية . ف . ا .] والحادثة الثانية وقعت في

اننا لا نشير هنا سوى الى الشروط المادية التي يجري في ظلها العمل الفابريكي . وان أجهزة الحواس جميعها تعاني بدرجة واحدة من الحرارة المرتفعة بصورة مصطنعة، ومن الهواء المشبع بدقائق المادة الخام، ومن الضجيج المصم للآذان والخ ، ناهيك عن الخطر على الحياة بين

أولتشبر في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٨٦٣ . حوالى ٣٠ من العاملات على أنوال النسج البخارية ، المشتغلات لدى المدعو هاراب وهو صاحب فابريكة جوخ في ليورس ميل ، أويستبري لي ، قمن باضراب لأنه كانت لدى هاراب هذا عادة لطيفة بأن يقتطع من أجورهن جزاء التأخر صباحاً : ٦ بنسات عن التأخر دقيقتين ، وشلناً واحداً عن التأخر ٣ دقائق ، وشلناً و٦ بنسات عن التأخر ١٠ دقائق . ويبلغ ذلك ، اذا كان الاقتطاع ٩ شلنات عن الساعة ، ٤ جنيهات استرلينية و١٠ شلنات في اليوم الواحد ، علماً بأن متوسط أجورهن خلال سنة لا يتجاوز أبداً ١٠ – ١٢ شلناً في الأسبوع . وبالاضافة الى ذلك كلف هاراب أحد الأحداث بأن ينفخ في البوق ايذاناً ببدء العمل ، وكان هذا الغلام يقوم بذلك أحياناً قبل السادسة صباحاً ، واذا لم يكن العمال في أماكنهم عندما ينتهي من اشارته تغلق الأبواب ويتعرض من يبقى في الخارج للغرامة ؛ وبما أنه لم تكن في الفابريكة ساعة فقد وقع العمال المساكين تحت رحمة هذا الفتى الذي يتلقى تعليماته من هاراب . وأعلنت العاملات ، الأمهات والفتيات ، اللواتي ابتدأن « الاضراب » أنهن سيستأنفن العمل حالا اذا جرت الاستعاضة عن الغلام بساعة ووضعت تعريفة اكثر معقولية للغرامات . وقد جر هاراب ١٩ امرأة وفتاة الى المحاكمة بتهمة خرق العقد . وصدر الحكم مصحوباً بهتافات الجمهور الساخطة بأن تدفع كل منهن ٦ بنسات غرامة وشلنين و٦ بنسات مصروفات القضية . وودع الناس هاراب بالصفير عند خروجه من المحكمة . – ويتلخص أحد أساليب أصحاب الفبارك المفضلة لديهم في أنهم يعاقبون العمال بالاقتطاعات من أجورهم جزاء النوعية السيئة للمادة التي تقدم اليهم . وقد أثار هذا الأسلوب عام ١٨٦٦ اضراباً عاماً في مناطق الفخار الانكليزية . وترد في تقارير لجنة استقصاء شروط عمل الأطفال (١٨٦٣ – ١٨٦٦) حالات يصبح فيها العمال ، بدلا من أن يحصلوا على أجورهم ، مدينين بنتيجة عملهم « لارباب عملهم » الاجلاء وذلك بسبب الغرامات . وان أزمة القطن الأخيرة قد كشفت كذلك عن السمات ذات المعاني والعبر لتفنن أصحاب الفبارك المستبدين فيما يتعلق بالاقتطاعات من الأجور . يقول مفتش الفبارك ر. بيكر : « اضطررت أنا نفسي منذ مدة قريبة لأن أحيل الى القضاء أحد أصحاب فبارك القطن الذي اقتطع في هذه الأوقات العصيبة والأليمة من بعض « الأحداث » » (الذين تجاوزوا ١٣ عاماً من العمر) « المشتغلين لديه ١٠ بنسات من كل منهم لقاء الوثيقة

الماكينات الموضوعة بازدحام الى جانب بعضها البعض والتي تضع بانتظام ، شبيه بالانتظام الذي تحل به فصول السنة ، سجلاتها الصناعية بأسماء المقتولين والمشوهين * . وان التوفير في وسائل الانتاج الاجتماعية ، الذي

الطبية عن العمر التي لا تكلفه سوى ٦ بنسات والتي لا يسمح القانون بأن يقتطع مقابلها سوى ٣ بنسات ، علماً بأنه لا يقتطع عنها شيئاً عادة ... وعمد صاحب فابريكة آخر ، بغية التوصل الى هذا الهدف ذاته دون الدخول في نزاع مع القانون ، الى فرض اتاوة على كل من الأطفال الفقراء المشتغلين لديه بأن يدفع شلناً مقابل تعليمه مهارة وأسرار الغزل ، وهذه الاتاوة تجبى فوراً ، بمجرد أن تشهد الوثيقة الطبية على كفاية نضجهم من أجل هذا العمل . اذن ، ثمة تيارات خفية يستحيل بدون معرفتها فهم تلك الظاهرات الاستثنائية مثل الاضرابات في أوقات كوقتنا هذا » (المقصود بذلك اضراب النساجين على الماكينات في فابريكة في داروين في حزيران (يونيو) عام ١٨٦٣). «Reports of Insp. of Fact. for 30 th April 1863», p. 50, 51 (ان تقارير الفبارك تشمل دائماً الوقت الذي يتجاوز حدود تواريخها الرسمية).

* أبدت القوانين المتعلقة بالحماية من الماكينات الخطرة تأثيراً طيباً ... « ولكن ... ظهرت في الوقت الحاضر أسباب جديدة لحوادث مؤسفة لم يكن لها وجود قبل ٢٠ عاماً ، ومنها بالذات سرعة الماكينات المتزايدة . فالعجلات وأعمدة المحاور والمغازل وأنوال النسج يجري تحريكها الآن بقوة اكبر مما في السابق ومتنامية باستمرار ؛ ويجب على الأصابع أن تختطف الخيط المقطوع بصورة أسرع واكثر ثقة لأن البطء وعدم الثقة يحملان اليها الهلاك ... وينجم عدد كبير من الحوادث المؤسفة عن سعي العمال لأن ينجزوا عملهم بسرعة اكبر . ولا بد من التذكير بأنه من الهام الى أعلى الدرجات بالنسبة الى أصحاب الفبارك ابقاء ماكيناتهم قيد التشغيل المتواصل ، أي انتاج الغزول والأقمشة بلا انقطاع . وان أي توقف لدقيقة واحدة هو خسارة ليس للقوة المحركة وحسب ، بل وللناتج أيضاً. ولذلك فالمراقبون المهتمون بكمية الناتج يحثون العمال على عدم ايقاف الماكينات ؛ ولا يقل ذلك أهمية بالنسبة للعمال أنفسهم أيضاً اذا كانوا يحصلون على أجرتهم بموجب وزن الناتج أو بالقطعة . لذلك ، وعلى الرغم من أنه يحظر شكلياً في غالبية الفبارك تنظيف الماكينات في أثناء عملها ، الا أن هذا ما يحصل في الواقع دائماً . وهذا السبب لوحده أسفر في الشهور الستة الأخيرة عن ٩٠٦ حوادث مؤسفة ... وعلى الرغم من أن التنظيف يجري يومياً ، الا أنه يجري في أيام السبت عادة تنظيف أساسي للماكينات يقومون به في غالبية الحالات والماكينات تشتغل ... ولا يدفع أجر مقابل هذه العملية ، ولذا يسعى العمال للانتهاء منها بأسرع ما يمكن . ولذلك فعدد الحوادث المؤسفة في يوم الجمعة ، ولا سيما في يوم السبت اكبر بكثير مما في أيام

لم يبلغ النضج سوى في ظروف مناخ الدفيئة الملائم في نظام الفبارك ، يتحول مع ذلك في أيدي الرأسمال الى نهب منتظم لجميع الشروط الضرورية لحياة العامل في أثناء العمل : المكان والهواء والضوء ، وكذلك كافة الوسائل التي تحمي العامل من ظروف عملية الانتاج الخطرة على الحياة أو الضارة بالصحة ، وليس ثمة حاجة اطلاقاً للكلام عن الترتيبات من أجل راحة العامل * . أفلم يكن فوريه على حق عندما سمى الفابريكة « الأشغال الشاقة المخففة » ** ؟ (١٣٦)

العمل الأخرى . وان الحوادث المؤسفة في يوم الجمعة تتجاوز متوسط عددها في الأيام الأربعة الأولى من الأسبوع بما يقارب ١٢ ٪ ، وفي يوم السبت تكون الحوادث المؤسفة اكثر بنسبة ٢٥ ٪ مما في كل يوم من الأيام الخمسة السابقة بالمتوسط ؛ واذا أخذنا بالاعتبار أن وقت العمل في الفبارك يبلغ في أيام السبت ٧ ½ ساعة فقط ، بينما يبلغ في أيام العمل الأخرى ١٠ ½ ساعة، فان الزيادة ستكون اكبر من ٦٥ ٪ » («Reports of Insp. of Factories for 31st October 1866». London, 1867, p. 9, 15, 16, 17).

* سأتحدث في القسم الأول من الكتاب الثالث عن حملة أصحاب الفبارك الانكليز في الأونة الأخيرة ضد تلك المواد في قانون الفبارك التي تهدف الى حماية نهايات « الأيدي » من الماكينات الخطرة على الحياة . ويكفي هنا ايراد مقتطف واحد من التقرير الرسمي لمفتش الفبارك ليونارد هورنر : « لقد سمعت بأي استخفاف لا يغتفر يتحدث أصحاب الفبارك عن الحوادث المؤسفة ؛ ومثلا ، ففقدان اصبع هو ، برأيهم ، أمر تافه . أما في الواقع فان حياة العامل وجميع آفاق مستقبله تتوقف على أصابعه بحيث أن هذا الفقدان يعتبر حدثاً جدياً الى أقصى الدرجات بالنسبة له . وعندما سمعت مثل هذه الثرثرة الغبية سألت : « لنفرض أنكم كنتم بحاجة الى عامل اضافي ، فتقدم اليكم عاملان متساويان في جميع النواحي ما عدا أن أحدهما بدون ابهام أو سبابة ؛ فعلى أي منهما يقع اختياركم ؟ » وقد أعلنوا بدون أي تردد عن تأييدهم لمن أصابعه كلها كاملة ... ان لدى هؤلاء السادة أصحاب الفبارك احكاماً سفيهة باطلة ضد ما يسمونه بالتشريع ذي النزعة الانسانية الكاذبة » («Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1855»). ان هؤلاء السادة « أناس متبصرون » وليس بلا سبب اعتطفوا تمرد ملاكي العبيد .

** في الفبارك التي خضعت قبل غيرها لقانون الفبارك ، مع ما ينص عليه من تحديد اجباري لوقت العمل ومن قرارات أخرى ، زالت بعض المساوئ السابقة . وان تحسين الماكينات

٥ – الصراع بين العامل والماكينة

يبدأ الصراع بين الرأسمالي والعامل المأجور منذ بداية نشوء العلاقا الرأسمالية . واستمر هذا الصراع على شدته طيلة مرحلة المانيفاكتورة * ولكن مع ادخال الماكينات فقط يشرع العامل في الصراع ضد وسيلة العمل ذاتها التي هي الشكل المادي لوجود الرأسمال . انه يهبّ ضا هذا الشكل المحدد لوسائل الانتاج بوصفه الأساس المادي للأسلوب الرأسمالي للانتاج .

لقد شهدت أوربا بأجمعها تقريباً في القرن السابع عشر انتفاضات العمال ضد ما يسمى Bandmühle (والتي كانت تسمى كذلك chnurmühle أو Mühlenstuhl) أي الماكينة لنسج الأوشحة والشرائط المقصبة **

نفسه يتطلب عند درجة معينة « ترتيباً محسناً لمباني الفبارك » ، الأمر الذي هو في مصلح العمال (قارن : «Reports etc. for 31 st October 1863», p. 109)

* أنظر ، في جملة أشياء أخرى : «Husbandry ohn Houghton. ıd Trade improved». London, 1727. «The Advantages of the East-India Trade», 720. *John Bellers.* «Proposals for Raising a College of Industry». London, 1696. « ان أرباب العمل والعمال هم ، للأسف ، في حرب دائمة فيما بينهم . فهدف الأول الثابت هو الحصول على العمل لأنفسهم بأرخص ما يمكن ؛ وهم يقدمون على كافة الأحاي من أجل بلوغ هذا الهدف ، بينما ينتهز العمال كل فرصة بعناد لا يقل عن ذلك للتقدم ا أرباب عملهم بمتطلبات مشددة » . ın Inquiry into the Causes of the Present High Price of Provisions», 1767, p. 61, 62. (يقف المؤلف – القسيس ناتاني فورستر – الى جانب العمال كلية .)

** كانت Bandmühle قد اخترعت في ألمانيا. ويقول الكاهن الايطالي لانشيلوتي كتاب نشر في البندقية عام ١٦٣٦ : « ان أنطون موللر من دانزغ رأى في دانزغ قبل حو ٥٠ عاماً» (كتب لانشيلوتي هذا الكلام عام ١٦٢٩) « ماكينة ماهرة جداً تصنع في وق واحد من ٤ الى ٦ قطع نسيج ؛ ولكن بما أن مجلس المدينة خشي من أن هذا الاختراع يحول جمهوراً كبيراً من العمال الى شحاذين فقد حظر استخدام الماكينة وأمر بخنق مخترع

وفي نهاية الثلث الأول من القرن السابع عشر وبنتيجة تمرد سواد الناس دمرت منشرة خشب هوائية شيدها هولندي بالقرب من لندن . وحتى في بداية القرن الثامن عشر لم تكن ماكينات نشر الخشب ، التي تحركها المياه ، تتغلب الا بصعوبة في انكلترا على مقاومة الشعب التي كانت تتمتع بتأييد البرلمان . وفي عام ١٧٥٨ عندما صنع ايفيريت أول ماكينة جز تشتغل بواسطة المياه ، فقد أحرقها ١٠٠٠٠٠ شخص من الذين فقدوا العمل . وتقدم ٥٠٠٠٠ عامل من الذين كانوا يعيشون على تمشيط الصوف بعريضة الى البرلمان ضد scribbling mills [ماكينات التمشيط]

أو اغراقه سراً » (١٣٧) . وفي ليدن جرى استخدام مثل هذه الماكينة للمرة الأولى عام ١٦٢٩ . وان تمردات صانعي شرائط الزينة أرغمت أمانة المدينة في البداية على حظرها ؛ وكان يجب على مجلس طبقات الأمة بموجب قرارات عام ١٦٢٣ وعام ١٦٣٩ والخ أن يحد من استخدامها ؛ وأخيراً أجيزت بشروط معينة بموجب القرار الصادر بتاريخ ١٥ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٦٦١ . يقول بوكسهورن («Institutiones Politicae», 1663) بصدد استخدام Bandmühle في ليدن : « تم في هذه المدينة قبل حوالى ٢٠ عاماً اختراع نول نسج كان بمكان لعامل واحد أن ينتج عليه نسيجاً بكمية اكبر وبصورة أسهل مما يستطيع أن ينتجه عدة أشخاص بدون نول في خلال الفترة ذاتها من الوقت . الا أن ذلك أثار شكاوى واستياء النساجين وحظرت أمانة المدينة في نهاية المطاف استخدام النول » . وحظرت تلك الماكينة نفسها عام ١٦٧٦ في كولونيا ، وان تطبيقها في وقت واحد في انكلترا أثار اضطراب العمال . وتم حظر استخدامها في جميع أنحاء ألمانيا بموجب المرسوم الامبراطوري الصادر بتاريخ ١٩ شباط (فبراير) عام ١٦٨٥ . وفي هامبورغ جرى حرقها أمام الملأ بموجب أمر أمانة المدينة . وفي ٩ شباط (فبراير) عام ١٧١٩ جدد شارل السادس مرسوم عام ١٦٨٥ ، ولم يسمح بها من أجل الاستخدام العام في ناخبية سكسونيا سوى في عام ١٧٦٥ . وهذه الماكينة التي أثارت كل هذا الضجيج كانت في واقع الأمر سليفة لماكينات الغزل والنسج ، وبالتالي للثورة الصناعية في القرن الثامن عشر . وباستخدام هذه الماكينة كان باستطاعة حدث غير خبير اطلاقاً بأمور النسج أن يشغل نولا بكامله مع كل ملحقاته ، وذلك عن طريق تحريك ذراع التوصيل الى الأمام والخلف ؛ وبشكلها المحسن كانت هذه الماكينة تنتج ٤٠ - ٥٠ قطعة .

وماكينات تمشيط أركرايت . وان تدمير الماكينات على نطاق واسع في الدوائر المانيفاكتورية الانكليزية في خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من القرن التاسع عشر ، والذي كان موجهاً على الخصوص ضد نول النسج البخاري ، والمعروف باسم حركة اللوديين ، قد أصبح بالنسبة لحكومة سيدموت وكاسلري والخ المعادية لليعاقبة بمثابة ذريعة لاتخاذ تدابير العنف الاكثر رجعية . ويتطلب الأمر وقتاً معيناً وخبرة معينة من أجل أن يتعلم العامل التمييز بين الماكينة واستخدامها الرأسمالي ، وبالاضافة الى ذلك من أجل أن ينقل هجماته من وسائل الانتاج المادية الى الشكل الاجتماعي لاستغلالها * .

ان الصراع الذي دار في المانيفاكتورة بسبب مقادير الأجور يعترف بالمانيفاكتورة كواقع وليس موجهاً على كل حال ضد وجودها . وباعتبار أن الصراع موجه ضد تكوين المانيفاكتورات فليس العمال المأجورون هم الذين يشنونه ، بل معلمو الطوائف المهنية والمدن المتمتعة بالامتيازات . لذلك تسود بين مؤلفي مرحلة المانيفاكتورة نظرة الى تقسيم العمل كوسيلة للتعويض عن العمال المحتملين ، وليس لازاحة الفعليين منهم . وهذا الفرق واضح . فاذا قالوا مثلاً ان الأمر كان سيقتضي في انكلترا ١٠٠ مليون شخص من أجل أن يغزلوا بواسطة دولاب الغزل القديم تلك الكمية من القطن التي يغزلها بواسطة الماكينات ٥٠٠٠٠٠ شخص ، فان ذلك لا يعني البتة بطبيعة الحال أن الماكينات حلت محل هذه الملايين التي لم يكن لها وجود أبداً . بل ان ذلك يعني فقط أن الأمر يتطلب ملايين كثيرة من العمال للحلول محل ماكينات الغزل . وعلى

* في المانيفاكتورات القديمة الطراز تتكرر أحياناً حتى في الوقت الحاضر الأشكال الفظة لاستياء العمال من الماكينات . وهذا ما حدث مثلا بين عمال التجليخ في شفيلد عام ١٨٦٥ .

العكس ، اذا قالوا ان نول النسج البخاري قد القى في انكلترا بـ ٨٠٠٠٠٠ ساج عرض الشارع ، فالمقصود ليس احلال عدد معين من العمال محل الماكينات الموجودة ، بل على العكس ان المقصود هو وجود عدد معين من العمال الذين حلت الماكينات محلهم فعلاً أو ازاحتهم . وفي مرحلة المانيفاكتورة بقي الأسلوب الحرفي للانتاج هو الأساس على الرغم من أنه قد انقسم الى عمليات متفرقة . وفي ظل القلة النسبية لعدد عمال المدن الذين خلفتهم القرون الوسطى لم يكن بالامكان تلبية حاجات الأسواق الاستعمارية الجديدة ، وعندئذ فتحت المانيفاكتورات ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، مجالات انتاج جديدة أمام سكان الريف الذين كانوا يطردون من الأرض على قدر تفسخ الاقطاعية . ولذا أظهر تقسيم العمل والتعاون في المشغل آنذاك بصورة اكبر جانبهما الايجابي ، أي زيادة انتاجية العمال المشتغلين * . صحيح أن التعاون وجعل وسائل العمل في أيدي القلة قد أسفرا من جراء تطبيقهما في الزراعة — في الكثير

---

* السير جيمس ستيوارت لا يزال يقيم تأثير الماكينات كذلك بهذه الروح تماماً . « انني أعتبر الماكينات وسيلة لزيادة عدد العمال (بصورة كامنة) الذين لا يتوجب اطعامهم ... فبماذا يتميز تأثير الماكينة عن التأثير الناجم عن ظهور سكان جدد ؟ » («Recherche des principes de l'économie politique», t. I, 1. I, ch. XIX.) وان بيتي لاكثر سذاجة الى حد بعيد حيث يقول انها تحل محل « الزواج الجماعي » . ووجهة النظر هذه لا تصلح الا بالنسبة لبعض أنحاء الولايات المتحدة. وعلى العكس : « نادراً ما يمكن استخدام الماكينات بنجاح من أجل تقليل عمل شخص منفرد ؛ فان انشاءها كان سيتطلب وقتاً اكبر مما سيوفر منه بفضل استخدامها . ولا يمكن استخدامها بمنفعة فعلية الا في حالة كونها تعمل على نطاق ضخم ، اذا كان بامكان ماكينة واحدة أن تساعد عمل الالاف . وطبقاً لذلك فهي تجد أوسع استخدام لها في البلدان الكثيرة السكان ، حيث يوجد العدد الاكبر من الناس غير المشتغلين . ولا ينجم استخدام الماكينات عن نقص الناس ، بل عن السهولة التي يمكن بها اجتذاب جمهور الناس الى العمل » (*Piercy Ravenstone.* «Thoughts on the Funding System and its Effects», London, 1824, p. 45).

من البلدان قبل وقت طويل من مرحلة الصناعة الكبيرة — عن ثورات كبيرة ومفاجئة وعنيفة في أسلوب الانتاج ، وبالتالي في شروط حيا سكان الريف ووسائل عملهم على السواء . ولكن هذا الصراع ينشب بادئ الأمر بين ملاكي الأرض الكبار والصغار اكثر مما بين الرأسما والعمل المأجور ؛ ومن جهة أخرى ، وبما أن العمال يزاحون بواسط وسائل العمل — الأغنام والخيول والخ — فان أفعال العنف المباشر تخل هنا المقدمة الأولى للثورة الصناعية . ففي البداية يطردون العمال من الأرض ومن ثم تأتي الأغنام . وفقط اختلاس الأرض على نطاق واسع ، ك في انكلترا مثلاً ، هو الذي يمهد الحلبة أمام الزراعة الكبيرة * . ولذا فهذا الانقلاب في الزراعة كان في بدايته ذا مظهر خارجي أشبه بثو سياسية .

وما ان ظهرت وسيلة العمل بشكل الماكينة حتى غدت مزاح للعامل نفسه ** . وان الازدياد التلقائي للرأسمال بواسطة الماكينات يتناس طردياً مع عدد العمال الذين تدمر الماكينات شروط الوجود لديهم وان نظام الانتاج الرأسمالي بكامله يقوم على أساس أن العامل يبيع ة عمله كبضاعة . ويجعل تقسيم العمل قوة العمل هذه وحيدة الجان بتحويله اياها الى مهارة جزئية تماماً في ادارة أداة جزئية ما . وعند تنتقل ادارة الأداة أيضاً الى الماكينة تضمحل مع القيمة الاستعما

---

* [للطبعة الرابعة . ينطبق ذلك على ألمانيا أيضاً . فهناك حيث توجد لدينا زراعة كبيرة أي في الشرق بصورة خاصة ، لم تصبح ممكنة الا بنتيجة «Bauernlegen» [« طرد الفلا من الأرض »]، الأمر الذي جرى تطبيقه منذ القرن السادس عشر ، ولا سيما عقب ١٦٤٨ . ف . ا.]

** « أن الماكينات والعمل في مزاحمة دائمة » cardo. «Principles of Political Economy», 3rd ed. London, 1821, p. 479).

لقوة العمل قيمتها التبادلية كذلك . ولا يجد العامل مشترياً لنفسه مثلما لا يأخذ أحد نقوداً ورقية سحبت من التداول . وان ذلك القسم من الطبقة العاملة ، الذي تحوله الماكينة على هذا النحو الى سكان فائضين ، أي هؤلاء الذين لا حاجة مباشرة اليهم من أجل الازدياد التلقائي للرأسمال ، يهلك من جهة في الصراع غير المتكافئ بين الانتاج الحرفي القديم والمانيفاكتوري ضد الانتاج الآلي ، ويُغرق من جهة أخرى فروع الصناعة الاسهل منالاً ويغمر سوق العمل ويخفّض لذلك سعر قوة العمل الى أدنى من قيمتها . ويقولون وكأن عزاء كبيراً للعمال الذين أصابهم الفقر يجب أن ينجم عن واقع أن آلامهم هي من جهة « مؤقتة » وحسب (« a temporary inconvenience ») ، ومن جهة ثانية فالماكينة لا تستولي الا بصورة تدريجية على مجمل ميدان الانتاج ، وبفضل ذلك يقل مدى وشدة تأثيرها التدميري . واحد العزائين يقضي على الآخر . فعندما تستولي الماكينة بالتدريج على مجال انتاجي معين فانها تولّد بؤساً مزمناً لدى فئات العمال المتزاحمة معها . وعندما ينجز الانتقال بصورة سريعة فان تأثيرها يرتدي طابعاً جماهيرياً وحاداً . ولا يعرف التاريخ العالمي مشهداً اكثر فظاعة من الهلاك التدريجي لنسّاجي القطن اليدويين الانكليز الذي استمر عقوداً من السنين وانتهى أخيراً في عام ١٨٣٨ . فكثيرون قضوا نحبهم جوعاً ، وكثيرون عاشوا حياة بؤس مع عائلاتهم بمبلغ قدره بنسان ونصف البنس في اليوم * . وعلى العكس ، مارست ماكينات

* قبل تطبيق قانون الفقراء عام ١٨٣٣ طال في انكلترا أمد المزاحمة بين النسج اليدوي والنسج الآلي بسبب أن المعونات من الأبرشيات كانت تكمل الأجور التي هبطت كثيراً دون الحد الأدنى . « في عام ١٨٢٧ كان القس تورنر عميد ويلمسلو في تشيشير ، الدائرة الصنعية . وان أسئلة لجنة شؤون الهجرة وأجوبة تورنر تدل على أي نحو كان يجري دعم مزاحمة العمل اليدوي ضد الماكينات . سؤال : « ألم يسفر استخدام الأنوال الميكانيكية عن

القطن الانكليزية تأثيراً حاداً على الهند الشرقية التي قال حاكمها العام في عامي ١٨٣٤ — ١٨٣٥ : « بالكاد يمكن ايجاد مثيل لهذه المصيبة في تاريخ التجارة . وان سهول الهند تبدو بيضاء من عظام نساجي القطن التي تغطيها » . وبالطبع ، فبما أن هؤلاء النساجين قد فارقوا هذه الحياة المؤقتة فان الماكينة لم تخصص لهم سوى « آلام مؤقتة » . وعلى أية حال فان التأثير « المؤقت » للماكينات يصبح دائماً لأنها تستولي على الجديد والجديد من مجالات الانتاج . وهكذا ، فان طابع الاستقلالية والاغتراب ، الذي يضفيه الأسلوب الرأسمالي للانتاج بوجه عام على شروط العمل وناتج العمل ازاء العامل ، يتطور مع ظهور الماكينات الى تضاد كامل بين العمال من جهة وشروط العمل ومنتجات العمل من جهة أخرى * . ولذلك فمع الماكينات يظهر للمرة الأولى التمرد العفوي للعامل ضد وسيلة العمل .

ازاحة استخدام الأنوال اليديوية ؟ » جواب : « من دون شك ؛ ولكانت هذه الازاحة بدرجة اكبر مما يلاحظ في الواقع لو لم تكن لدى النساجين اليدويين امكانية الموافقة على تخفيض الأجور » . سؤال : « ولكنهم بموافقتهم على ذلك انما يؤجرون أنفسهم مقابل أجر غير كاف لمعيشتهم ، وهم يأملون بالدعم من قبل الأبرشية لتغطية العجز في وسائل المعيشة ؟ جواب : « نعم ، ان المزاحمة بين النول اليدوي والنول الميكانيكي يجري دعمها واقعاً بالضريبة لصالح الفقراء» . وهكذا فان الافقار المذل أو الهجرة هما الحسنتان اللتان يلدي بهما الكادحون لاستخدام الماكينات . ويتم انزالهم من مرتبة الصناع المحترمين ، والمستقلين لدرجة ما ، الى مرتبة الصعاليك الأذلاء الذين يعيشون على خبز الصدقة المهين . وذلك ما يسمى بـ « الألم المؤقت » A Prize Essay on the Comparative Merits of Competition and Co-operation». London, 1834, p. 29).

* « ان نفس ذلك السبب الذي يزيد الدخل الصافي للبلد » (أي ، كما يوضح ريكاردو هنا بالذات ، دخل ملاكي الأراضي الكبار والرأسماليين الذين تساوي ثروتهم من وجهة النظر الاقتصادية ثروة الأمة) « يمكن أن يخلق في الوقت نفسه فائض السكان ويزيد وضع العامل سوءاً» (icardo. «Principles of Political Economy», 3rd. ed. London, 1821, p. 469) « ينحصر الهدف الدائم وميل أي تحسين للآلية بصورة فعلية في التخلص نهائياً من عمل الانسان أو تقليل سعره عن طريق احلال عمل النساء والاطفال محل عمل العمال الرجال البالغين

ان وسيلة العمل تقتل العامل . وطبعاً يتجلى هذا التضاد المباشر على أسطع نحو في تلك الحالات التي تدخل فيها الماكينة الموضوعة قيد الاستخدام مجدداً في مزاحمة مع الانتاج الحرفي التقليدي أو الانتاج المانيفاكتوري . ولكن حتى في حدود الصناعة الكبيرة نفسها يمارس تحسين الماكينات الدائم وتطور النظام الأوتوماتيكي تأثيراً مماثلاً .

« ان الهدف الدائم لتحسين الماكينات ينحصر في تقليص العمل اليدوي أو تحسين العملية الانتاجية في الفابريكة عن طريق احلال جهاز حديدي محل الجهاز البشري في هذه الحلقة أو تلك من السلسلة الانتاجية » * . « ان استخدام قوة البخار أو الماء في الماكينات ، التي كانت تحركها اليد سابقاً ، أمر يحدث كل يوم ... وتجري على الدوام تحسينات جديدة وجديدة طفيفة نسبياً في الماكينات تهدف الى توفير القوة المحركة وتحسين الناتج وزيادة الانتاج مع بقاء الوقت على حاله أو ازاحة طفل أو امرأة أو رجل ، وعلى الرغم من أنها لا تتسم بأهمية كبيرة للوهلة الأولى الا أنها تعود بنتائج هامة » ** . « في جميع الحالات التي تتطلب فيها عملية معينة مهارة كبيرة ويداً واثقة يسعون لأن ينتزعوها بأسرع ما يمكن من يدي عامل بارع جداً وميال غالباً الى مختلف أنواع عدم الانتظام ، ولأن يعهدوا بها الى آلية خاصة تعمل بانتظام حيث أنه يمكن حتى لصبي أن يراقبها » *** . « في ظل النظام الأوتوماتيكي

أو احلال عمل العمال غير المؤهلين محل عمل العمال المؤهلين » (Ure. [«Philosophy of Manufactures», p. 23])

* «Reports of Insp. of Fact. 31st October 1858», p. 43.

** «Reports etc. for 31st October 1856», p. 15.

*** Ure. «Philosophy of Manufactures», p. 19 « ان المنفعة العظيمة من الماكينات المستخدمة في مصانع الآجر تنحصر في أنها تمنح رب العمل استقلالية كاملة حيال العمال المهرة » («Children's Employment Commission. 5th Report». London, 1866, p. 130, № 46).

اضافة للطبعة الثانية. ان السيد أ ستاروك ، رئيس قسم الماكينات في الخطوط الحديدية الشمالية الكبرى ، يقول بصدد صناعة بناء الماكينات (انتاج القاطرات والخ) : « من يوم الى آخر تصبح الحاجة أقل فأقل الى العمال الانكليز ذوي التكاليف الغالية (expensive). وزداد الانتاج بفضل استخدام أدوات محسنة ، وهذه الأدوات تديرها بدورها مرتبة أدنى من العمال (a low class of labour) ... وفي السابق كانت كافة أجزاء الماكينة البخارية

تزاح موهبة العامل اكثر فاكثر » * . « ان تحسين الماكينات يتيح ليس فقط تقليل عدد العمال البالغين المشتغلين الذين لا بد منهم لاحراز نتيجة معينة ، بل ويستعيض عن احدى مراتب العمل البشري بغيرها : عن العمال الماهرين بأقل مهارة ، وعن البالغين بالأطفال ، وعن الرجال بالنساء . وان هذه التغيرات كلها تستدعي تأرجحات دائمة في مستوى الأجور » ** . « ان الماكينات تطرد على الدوام البالغين من الفابريكة » *** .

ان المسيرة الظافرة لمنظومة الماكينات التي استدعاها تقليص يوم العمل قد عرض لنا المرونة الخارقة لهذه المنظومة والتي تم احرازها بفضل تكديس الخبرة العملية وبنتيجة ما هو موجود فعلاً من مقادير الوسائل الميكانيكية والتقدم الدائم للتكنيك . ولكن من ذا الذي كان بمستطاع في عام ١٨٦٠ ، عندما بلغت صناعة القطن الإنكليزية نقطة الأوج أن يتنبأ بتلك التحسينات المندفعة في الماكينات وما يقابلها من ازاحة العمل اليدوي والتي أثارها في السنوات الثلاث التالية ذلك الحافز الذي هو الحرب الأهلية في أمريكا ؟ ويكفي هنا مثلان من المعطيات الرسمية لمفتشي الفبارك الانكليز بصدد هذه المسألة . يقول أحد أصحاب الفبارك من مانشستر :

« بدلا من ٧٥ ماكينة تمشيط نحتاج الآن الى ١٢ ماكينة فقط نحصل بواسطتها على الكمية السابقة نفسها وبالنوعية نفسها أو أفضل ... ويبلغ التوفير في الأجور ١٠ جنيها استرلينية في الأسبوع ، والتوفير في فضلات القطن ١٠ ٪ » . وفي احدى فبارك الغزل الرفيع في مانشستر « تم بواسطة تسريع الحركة وتطبيق مختلف العمليات الأوتوماتيكية الاستغناء

تنتج بالضرورة بواسطة العمل المؤهل . وفي الوقت الحاضر يجري انتاج هذه الأجزاء نفسها بعمل أقل كفاءة ولكن بواسطة أدوات جيدة ... وأنا أقصد بالأدوات الماكينات التي تستخدم في صناعة بناء الماكينات » Royal Commission on Railways. Minutes of Evidence», № 17862, 17863. London, 1867).

* Ure. «Philosophy of Manufactures», p. 20.

** المصدر السابق ، ص ٣٢١ .

*** المصدر السابق ، ص ٢٣ .

في أحد الأقسام عن ربع ملاك العاملين ، وفي قسم آخر عن اكثر من نصفهم ، علماً بأن ماكينة التمشيط المسننة التي حلت محل ماكينة التمشيط الثانية قد أنقصت الى حد كبير عدد الأيدي المشتغلة سابقاً في قسم التمشيط » .

وتقدّر فابريكة غزل أخرى توفيرها الاجمالي في « الأيدي » بنسبة ١٠٪ . ويقول السادة غيلمور ، وهم أصحاب فبارك للغزل في مانشستر :

« اننا نقدر التوفيرات في « الأيدي » والأجور في قسم الندف ، والتي حصلت بفضل الماكينات الجديدة ، بمقدار الثلث ... وفي قسمين آخرين بلغت التوفيرات في التكاليف وفي الأيدي حوالى الثلث ؛ كما بلغت التوفيرات في التكاليف في قسم الغزل حوالى الثلث . ولكن هذا ليس كل شيء : فغزولنا التي ترسل الى النساج محسنة بفضل استخدام الماكينات الجديدة الى حد بحيث أنه يحصل على أقمشة اكثر ومن نوعية أفضل مما في حالة الغزل الآلي السابق » * .

وبهذا الصدد يلاحظ مفتش الفبارك أ. ريدغريف قائلاً :

« ان انقاص عدد العمال مع زيادة الانتاج يتقدم بسرعة ؛ ولقد ابتدأ منذ وقت قريب في فبارك الصوف تقليص جديد لعدد الأيدي ولا يزال مستمراً ؛ ومنذ بضعة أيام خلت قال لي معلم مدرسة يعيش بالقرب من روشديل ان الانخفاض الكبير لعدد الفتيات اللواتي يتعلمن في المدارس يعزى ليس الى ضغط الأزمة وحسب ، بل وأيضاً الى التغيرات في ماكينات فبارك الصوف ، الأمر الذي نجم عنه تسريح ٧٠ عاملا على العموم من الذين يشتغلون نصف الوقت » ** .

---

* «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1863», p. 108 sqq.

** «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1863», p. 109 ان التحسين السريع للماكينات ابان أزمة القطن أتاح لاصحاب الفبارك الانكليز أن يغرقوا السوق العالمية من جديد بسرعة فور انتهاء الحرب الأهلية في أمريكا . ففي الأشهر الستة الأخيرة من عام ١٨٦٦ أصبح من المتعذر تقريباً بيع الأقمشة . وعندئذ ابتدأ ارسال البضائع لبيعها بواسطة السمسرة في الصين والهند ، الأمر الذي أدى الى زيادة اغراق السوق بطبيعة الحال . وفي بداية عام ١٨٦٧ لجأ أصحاب الفبارك الى وسيلتهم المعتادة ، أي الى تقليص الأجور بنسبة ٥٪ . وأبدى العمال مقاومة وأعلنوا – وكان ذلك صحيحاً تماماً من الناحية النظرية – أن المخرج الوحيد من الوضع الناشئ يكمن في العمل وقتاً مخفضاً ، أي ٤ أيام في الأسبوع . وبعد مقاومة طويلة اضطر السادة ، الذين يسمون أنفسهم بقادة الصناعة ، للموافقة على ذلك ، علماً بأن الأجور انخفضت في بعض الأماكن بنسبة ٥٪ ، بينما بقيت على حالها في الأماكن الأخرى.

يدل الجدول التالي (١٣٨) على النتيجة العامة للتحسينات الميكانيكية في صناعة القطن الانكليزية ، تلك التحسينات التي تدين بنشوئها للحرب الأهلية في أمريكا .

عدد الفبارك

	عام ١٨٥٧	عام ١٨٦١	عام ١٨٦٨
انكلترا وويلز	٢٠٤٦	٢٧١٥	٢٤٠٥
اسكوتلندا . .	١٥٢	١٦٣	١٣١
ارلندا	١٢	٩	١٣
المملكة المتحدة	٢٢١٠	٢٨٨٧	٢٥٤٩

عدد أنوال النسج البخارية

	عام ١٨٥٧	عام ١٨٦١	عام ١٨٦٨
انكلترا وويلز	٢٧٥٥٩٠	٣٦٨١٢٥	٣٤٤٧١٩
اسكوتلندا . .	٢١٦٢٤	٣٠١١٠	٣١٨٦٤
ارلندا . . .	١٦٣٣	١٧٥٧	٢٧٤٦
المملكة المتحدة	٢٩٨٨٤٧	٣٩٩٩٩٢	٣٧٩٣٢٩

عدد المغازل

	عام ١٨٥٧	عام ١٨٦١	عام ١٨٦٨
انكلترا وويلز	٢٥٨١٨٥٧٦	٢٨٣٥٢١٢٥	٣٠٤٧٨٢٢٨
اسكوتلندا	٢٠٤١١٢٩	١٩١٥٣٩٨	١٣٩٧٥٤٦
ارلندا . .	١٥٠٥١٢	١١٩٩٤٤	١٢٤٢٤٠
المملكة المتحدة	٢٨٠١٠٢١٧	٣٠٣٨٧٤٦٧	٣٢٠٠٠٠١٤

عدد العمال المشتغلين

	عام ١٨٥٧	عام ١٨٦١	عام ١٨٦٨
انكلترا وويلز	٣٤١١٧٠	٤٠٧٥٩٨	٣٥٧٠٥٢
اسكوتلندا	٣٤٦٩٨	٤١٢٣٧	٣٩٨٠٩
ارلندا . . .	٣٣٤٥	٢٧٣٤	٤٢٠٣
المملكة المتحدة	٣٧٩٢١٣	٤٥١٥٦٩	٤٠١٠٦٤

وهكذا ، ففي الفترة من ١٨٦١ الى ١٨٦٨ زالت من الوجود ٣٣٨ فابريكة للقطن ، أي أن الماكينات الاكثر انتاجية والاكبر حجماً تركزت في أيدي عدد أقل من الرأسماليين . ونقص عدد أنوال النسج البخارية بـ ٢٠٦٦٣ نولاً ؛ الا أن ناتجها ازداد في الوقت نفسه بحيث أن نول النسج المحسّن يقدّم الآن اكثر من نول النسج القديم . وأخيراً ازداد عدد المغازل بـ١٦١٢٥٤٧ مغزلاً ، في حين أن عدد العمال المشتغلين نقص بـ٥٠٥٠٥ عمال . اذن ، فان ذلك البؤس « المؤقت » الذي أرهقت أزمة القطن العمال به قد اشتد وترسخ من جراء التحسين السريع والمتواصل للماكينات .

ولكن الماكينة لا تؤثر فقط كمزاحم جبار مستعد دوماً لجعل العامل المأجور « فائضاً » . بل ان الرأسمال يثير عن قصد وعمد ضجة وجلبة حولها وينشر الدعاية لها ويستغلها بوصفها قوة معادية للعامل . وهي تصبح أداة الكفاح الاكثر جبروتاً لاخماد انتفاضات العمال واضراباتهم الدورية والخ ، الموجهة ضد حكم الرأسمال المطلق * . وبرأي غاسكل ان الماكينة البخارية غدت منذ البداية بالذات خصماً « للقوة البشرية » وأتاحت للرأسماليين امكانية تحطيم مطالب العمال المتنامية التي كانت تهدد بالأزمة نظام الفبارك وهو في طور النشوء ** . وانه لمن الممكن

---

* «ان العلاقات بين أرباب العمل والعمال في مصانع الزجاج والقوارير هي عبارة عن اضراب مزمن» . ومن هنا النمو السريع لانتاج الزجاج المضغوط الذي تقوم الماكينات بتنفيذ العمليات الرئيسية فيه . وان احدى الشركات في نيوكاسل التي كانت تنتج سابقاً ٣٥٠٠٠٠ رطل من الزجاج المنفوخ في السنة تنتج الآن بدلا من ذلك ٣٠٠٠٥٠٠ رطل من الزجاج المضغوط («Children's Employment Commission. 4th Report», 1865, p. 262—263).

** Gaskell. «The Manufacturing Population of England». London, 1833, p. 3 4.

كتابة تاريخ كامل عن تلك الاختراعات منذ عام ١٨٣٠ التي استحدثت على وجه الحصر كوسائل قتال في يد الرأسمال ضد انتفاضات العمال ونحن نذكّر قبل كل شيء بماكينة المول الأوتوماتيكية لأنها تفتح عهداً جديداً في النظام الأوتوماتيكي * .

أدلى نيسميث ، مخترع المطرقة البخارية ، في افاداته أمام لجنة التريد يونيونات بالتصريح التالي فيما يتعلق بتلك التحسينات في الماكينات التي أدخلها على أثر الاضراب الكبير والطويل لعمال صناعة بناء الماكينات عام ١٨٥١ :

« ان السمة المميزة لتحسيناتنا الميكانيكية الحديثة تنحصر في ادخال ماكينات العمل الأوتوماتيكية . والآن لا يتوجب على العامل على الماكينة أن يعمل بنفسه ، فما عليه سوى أن يراقب عمل الماكينة الرائع ، وهذا ما يستطيع القيام به أي حدث . ولقد تم في الوقت الحاضر استبعاد مجمل تلك الطبقة من العمال الذين كانوا يعتمدون على مهارتهم حصراً . وكان لدي سابقاً أربعة أحداث لكل ميكانيكي . وبفضل هذه التحسينات الميكانيكية الجديدة خفضت عدد الرجال البالغين من ١٥٠٠ الى ٧٥٠ . وكانت نتيجة ذلك زيادة كبيرة في ارباحي » (١٣٩) .

يقول يور عن ماكينة للطبع بالألوان في مؤسسات طباعة الاقمشة القطنية :

« وأخيراً ، بذل الرأسماليون جهدهم للانعتاق من هذه العبودية التي لا تطاق » (أي من شروط العقود مع العمال المرهقة لهم) ، « بطلبهم النجدة من موارد العلم ، وسرعان ما أعيدت لهم حقوقهم الشرعية : حقوق الرأس على بقية أعضاء الجسم » .

ويقول عن اختراع لتسوية السداة كان اضراب قد أدى اليه مباشرة :

« ان زمرة المستائين التي تخيلت أنه لا يمكن لأحد أن يقهرها وهي خلف التحصينات القديمة لتقسيم العمل وجدت أنه قد تم الالتفاف حول جناحيها وأن منشآتها الدفاعية أصبحت

---

* تحت تأثير الاضرابات أدخل السيد فيربيرن في مصنع بناء الماكينات العائد له بعض المستحدثات الهامة جداً في استخدام الماكينات في صناعة بناء الماكينات .

عديمة الجدوى في ظل التكتيك الميكانيكي الحديث . وقد اضطرت للاستسلام لرحمة القاهرين ولغضبهم » .

ويقول عن اختراع ماكينة المول الأوتوماتيكية :

« انها كانت مدعوة لاقامة النظام من جديد بين الطبقات الصناعية ... وهذا الاختراع يؤكد المذهب الذي وضعناه ، وهو أن الرأسمال بارغامه العلم على خدمته انما يرغم دائماً أيادي العمل المتمردة على الخضوع » * .

على الرغم من أن كتاب يور قد صدر عام ١٨٣٥ ، أي في المرحلة التي كان نظام الفبارك فيها لا يزال ضعيف التطور نسبياً، الا أنه يبقى حتى الآن التعبير الكلاسيكي عن روح الفابريكة ليس فقط من حيث صفاقته السافرة ، بل وأيضاً من حيث تلك السذاجة التي يفشي بها التناقضات الخرقاء للدماغ الرأسمالي . مثلاً ، بعد أن طور ذلك « المذهب » القائل بأن الرأسمال ، بمساعدة العلم الذي وضعه في كنفه ، « يرغم دائماً أيادي العمل المتمردة على الخضوع » يتذمر من

« أنهم يتهمون العلم الميكانيكي الفيزيائي من جهة معينة بأنه يخدم استبداد الرأسماليين الأثرياء ويقوم بدور أداة لاضطهاد الطبقات الفقيرة » .

وبعد عظة مغرية عن مدى فائدة تطور الماكينات السريع بالنسبة للعمال يحذرهم من أنهم بتمردهم واضراباتهم والخ انما يسهمون في الاسراع بتطور الماكينات ، فيقول :

« ان تمردات العنف تلك تكشف عن المظهر الاكثر حقارة لقصر النظر البشري ، قصر النظر ذاك الذي يجعل من الانسان جلاداً لنفسه » .

وعلى العكس من ذلك يقول قبل عدة صفحات :

---

* Ure. «Philosophy of Manufactures», p. 367—370.

« بدون هذه الاصطدامات القوية والانقطاعات الناجمة عن تصورات العمال الخاطئة ، لكان نظام الفبارك قد تطور بصورة أسرع كثيراً وبنفع اكبر أيضاً لجميع الأطراف المعنية » . ومن ثم يجهر مرة أخرى : « من حسن حظ سكان الدوائر الصناعية في بريطانيا العظمى أن التحسينات في الميكانيكا تجري بصورة تدريجية فقط » . ويقول : « من الجائر اتهام الماكينات بأنها تؤدي الى تخفيض أجرة البالغين عن طريق ازاحة قسم معين منهم ، الأمر الذي يصبح عددهم بنتيجته زائداً عن الحاجة الى العمل . ولكن الماكينات تزيد الطلب على عمل الأطفال وبذلك تزيد أجوره » .

ولكن هذا المعزي نفسه يدافع من جهة أخرى عن أجرة الأطفال المنخفضة بأنها « تمنع الأهل من ارسال أطفالهم الى الفابريكة في سن مبكرة جداً » . وكتابه كله عبارة عن تمجيد ليوم العمل غير المحدود ، واذا كان التشريع يحظر تعذيب الأطفال البالغين الثالثة عشرة من عمرهم اكثر من ١٢ ساعة في اليوم فهذا يذكّر روحه الليبيرالية بأحلك أوقات العصور الوسطى . ولا يمنعه ذلك من دعوة عمال الفبارك الى اقامة صلاة الشكر للعناية الالهية لأنها بواسطة الماكينات « وفرت لهم وقت الفراغ للتأملات في مصالحهم الأبدية » * .

٦ — نظرية التعويض فيما يتعلق بالعمال الذين تزيحهم الماكينات

يزعم عدد من الاقتصاديين البرجوازيين ، أمثال جيمس ميل وماك-كولوخ وتورنس وسنيور وجون ستيوارت ميل وغيرهم ، أن كافة الماكينات التي تزيح العمال تحرر في الوقت نفسه بصورة دائمة وبالضرورة رأسمالا مناسباً يقدم العمل لهؤلاء العمال المزاحين ** .

---

* Ure. «Philosophy of Manufactures», p. 368, 7, 370, 280, 322, 321, 475.

** كان ريكاردو يعتنق هذا الرأي في البداية الا أنه تخلى عنه فيما بعد بما يتميز به من انصاف علمي وحب للحقيقة. أنظر : David Ricardo. «Principles of Political Economy» الفصل ٣١ «حول الماكينات» .

لنفترض أن الرأسمالي يستخدم ١٠٠ عامل ، في مانيفاكتورة لأوراق الجدران على سبيل المثال ، علماً بأن كلاً منهم يحصل على ٣٠ جنيهاً استرلينياً في السنة . اذن ، ان الرأسمال المتغير الذي يشغّله الرأسمالي سنوياً يبلغ ٣٠٠٠ جنيه استرليني . ولنفترض أيضاً أنه يسرّح ٥٠ عاملاً ، ويستخدم الخمسين الباقين بواسطة ماكينات تكلفه ١٥٠٠ جنيه استرليني . وبغية التبسيط نترك جانباً المباني والفحم والخ . ولنفترض من ثم أن المادة الخام المستهلكة سنوياً تكلّف كالسابق ٣٠٠٠ جنيه استرليني* . فهل « تحرر » رأسمال ما بفضل هذا التغير ؟ في ظل الأسلوب القديم لتسيير الأعمال كان المبلغ الموظف بكامله وقدره ٦٠٠٠ جنيه استرليني يتألف بنصفه من الرأسمال الثابت وبنصفه من الرأسمال المتغير . أما الآن فهو يتألف من ٤٥٠٠ جنيه استرليني (٣٠٠٠ جنيه استرليني في المادة الخام و ١٥٠٠ جنيه استرليني في الماكينات) رأسمالاً ثابتاً و ١٥٠٠ جنيه استرليني رأسمالاً متغيراً . وان القسم المتغير ، أو المحوَّل الى قوة عمل حية ، من الرأسمال لم يعد يشكل النصف بل ¼ فقط من مجمل الرأسمال . وبدلاً من التحرر يجري هنا ربط الرأسمال بشكل يكفّ معه عن التبادل مع قوة العمل ، أي أنه يجري تحول الرأسمال المتغير الى رأسمال ثابت . والآن ، وفي حالة تساوي الظروف الأخرى ، لا يمكن للرأسمال البالغ ٦٠٠٠ جنيه استرليني أن يستخدم اكثر من ٥٠ عاملاً . ومع كل تحسين للماكينات يقل عدد العمال الذين يستخدمهم . ولو أن الماكينات المدخلة مجدداً كلفت أقل من قوة العمل وأدوات العمل المزاحة بسببها ، مثلاً ١٠٠٠ جنيه استرليني بدلاً من ١٥٠٠ جنيه استرليني ، لتحول اذن

---

* NB: انني أورد هنا مثالا ينسجم تماماً مع أسلوب الاقتصاديين المذكورين أعلاه .

الرسمال المتغير البالغ ١٠٠٠ جنيه استرليني الى رأسمال ثابت ، أي لأصبح مربوطاً ، ولتحرر رأسمال بمبلغ ٥٠٠ جنيه استرليني . وبافتراض أن الأجرة السنوية تبقى على حالها لشكّل هذا الرأسمال رصيداً من أجل تشغيل ١٦ عاملاً تقريباً — بينما جرى تسريح ٥٠ عاملاً ، وحتى أقل من ١٦ عاملاً بكثير لأنه من أجل تحويل هذه الجنيهات الاسترلينية الخمسمئة الى رأسمال لا بد من تحويل قسم منها الى رأسمال ثابت ، وبالتالي لا يمكن ان يحوَّل الى قوة عمل سوى القسم المتبقي .

ولكن لنفترض حتى أن انتاج الماكينات الجديدة يقدم العمل لعدد اكبر من الميكانيكيين ؛ فهل يمكن أن يكون ذلك تعويضاً لعمال مانيفاكتورة أوراق الجدران الذين ألقي بهم عرض الشارع ؟ في أفضل الحالات يتطلب صنع الماكينات عدداً من العمال أقل مما يزيحه استخدام الماكينات . فمبلغ الـ ١٥٠٠ جنيه استرليني الذي لم يمثّل في السابق سوى أجرة العمال المسرحين ، يمثّل الآن بشكل الماكينات : ١) قيمة وسائل الانتاج الضرورية لصنع الماكينات ؛ ٢) أجر الميكانيكيين الذين يصنعونها ؛ ٣) القيمة الزائدة التي تعود الى « رب عمل » هؤلاء الأخيرين . وفيما عدا ذلك : فعندما تصبح الماكينة جاهزة لا يتوجب تجديدها حتى فنائها التام . اذن ، من أجل أن يستطيع عدد اضافي من الميكانيكيين الحصول على أشغال دائمة لا بد من أن يقوم أصحاب فبارك أوراق الجدران ، أحدهم اثر الآخر ، باحلال الماكينات محل العمال .

على أية حال لا يقصد المنافحون المذكورون حتى مثل هذا النوع من تحرير الرأسمال . بل انهم يقصدون وسائل معيشة العمال المتحررين فلا يمكن مثلا انكار واقع أن الماكينات في هذه الحالة التي ذكرناها لا تقتصر على تحرير ٥٠ عاملاً وتجعلهم بذلك « أحراراً » ، بل انها

نقطع في الوقت نفسه صلتهم بوسائل المعيشة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه استرليني وبذلك « تحرر » وسائل المعيشة هذه . وهكذا ، فذلك الواقع البسيط وغير الجديد اطلاقاً ، وهو أن الماكينات تحرر العامل من وسائل المعيشة ، انما يعني بلغة الاقتصاديين أن الماكينات تحرر وسائل المعيشة للعامل ، أو أنها تحولها الى رأسمال يقوم باستخدام العامل . وكما نرى فالقضية كلها تنحصر في أسلوب التعبير . Nominibus mollire licet mala (١٤٠).

وبموجب هذه النظرية فان وسائل المعيشة البالغة قيمتها ١٥٠٠ جنيه استرليني كانت رأسمالاً زاد قيمته بواسطة عمل العمال الخمسين المسرحين . واذن ، ان هذا الرأسمال يفقد شغله عندما يجري تسريح هؤلاء الأشخاص الخمسين ولا يمكن أن يهدأ له بال ما لم يجد « توظيفاً » جديداً يتمكن هؤلاء العمال الخمسون في ظله من الحصول على امكانية استهلاكه مجدداً بصورة انتاجية . وهكذا ، يجب على الرأسمال والعمال أن يتحدوا من جديد عاجلاً أم آجلاً ، وعندئذ يصبح التعويض واضحاً للعيان . وبالتالي ، فان آلام العمال ، الذين تزيحهم الماكينات ، هي عابرة شأنها شأن ثروات هذا العالم :

ان وسائل المعيشة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه استرليني لم تقف أبداً ازاء العمال المسرحين بصفة رأسمال . أما ما وقف ازاءهم كرأسمال فهو ١٥٠٠ جنيه استرليني محولة الآن الى ماكينات . وعند امعان النظر في الأمر يتضح أن هذا المبلغ ، ١٥٠٠ جنيه استرليني لم يكن يمثل سوى تلك الحصة من أوراق الجدران التي كان ينتجها سنوياً العمال المسرحون الخمسون والتي كانوا يحصلون عليها من رب عملهم كأجرة ، ليس عيناً بل بالشكل النقدي . وبأوراق الجدران هذه المحولة الى ١٥٠٠ جنيه استرليني كانوا يشترون وسائل معيشة بالمبلغ ذاته . لذلك كانت هذه الأخيرة موجودة بالنسبة اليهم ليس كرأسمال بل كبضائع ، ولم

يكونوا هم أنفسهم بالنسبة الى هذه البضائع عمالاً مأجورين ، بل كانوا مشترين . وان واقع كون الماكينات قد « حررتهم » من وسائل الشراء ، يحوّلهم من مشترين الى لامشترين . ومن هنا هبوط الطلب على البضائع المعنية . Voilà tout [ذلك كل ما في الأمر] . واذا لم يجر التعويض عن هذا الهبوط في الطلب بزيادته من مصدر ما آخر فسينخفض سعر البضائع في السوق . واذا استمر ذلك لوقت طويل نسبياً وبمقادير كبيرة فيجري تسريح العمال المشتغلين بانتاج هذه البضائع . وان ذلك القسم من الرأسمال ، الذي كان ينتج في السابق وسائل المعيشة الضرورية ، سيتجدد انتاجه الآن في شكل آخر . وفي أثناء هبوط أسعار السوق وتنقل الرأسمال فان العمال المشتغلين بانتاج وسائل المعيشة الضرورية « يتحررون » كذلك من قسم معين من أجورهم . وهكذا ، فبدلاً من البرهنة على أن الماكينة ، بتحريرها العمال من وسائل المعيشة تحول هذه الأخيرة في الوقت ذاته الى رأسمال يستخدم هؤلاء العمال ، يبرهن السيد المنافح بواسطة قانونه المجرب الخاص بالطلب والعرض على الأمر المعاكس ، وهو أن الماكينة تلقي بالعمال عرض الشارع ليس فقط في ذلك الفرع الانتاجي الذي أدخلت فيه ، بل وأيضاً في فروع الانتاج تلك التي لم تُدخل فيها .

ان الوقائع الفعلية التي شوهها التفاؤل الاقتصادي هي : ان العمال الذين تزيحهم الماكينة يقذفون من المشغل الى سوق العمل ويزيدون هناك عدد قوى العمل الصالحة للاستغلال الرأسمالي . وسنرى في البند السابع أن تأثير الماكينات هذا ، الذي يصورونه لنا هنا كتعويض للطبقة العاملة ، هو في الواقع أفظع مأساة لها . وسنكتفي هنا بالاشارة الى ما يلي : طبعاً ، ان العمال الذين تم قذفهم من أحد فروع الصناعة يمكنهم أن يفتشوا عن عمل في فرع آخر ما . واذا وجدوا مثل هذا

العمل واذا أعيدت على هذا النحو الصلة من جديد بينهم وبين وسائل المعيشة التي كانت قد تحررت معهم ، فان ذلك يجري بواسطة رأسمال جديد ، اضافي يبحث عن استخدام له ، وليس أبداً بواسطة ذلك الرأسمال الذي كان يعمل سابقاً والذي تحول الآن الى ماكينات . ولكن حتى لو كان الأمر كذلك فما أضأل الفرص امامهم ! فهؤلاء التعساء الذين شوههم تقسيم العمل يسوون خارج مجال نشاطهم القديم قليلاً الى حد بحيث لا يستطيعون الانتساب سوى الى القليل من فروع العمل المتدنية والطافحة بمن فيها على الدوام والمنخفضة الأجور * . وفيما عدا ذلك فكل فرع من فروع الصناعة يجتذب سنوياً تياراً جديداً من الناس يقدم له الملاك اللازم من أجل التعويض والنمو بصورة منتظمة . أما عندما تحرر الماكينات قسماً من العمال المشتغلين حتى ذلك الوقت في فرع معين من فروع الصناعة ، فان ملاك النواب يعاد توزعه من جديد أيضاً وتبتلعه فروع العمل الأخرى ، بينما تنحط الضحايا الأولية وتهلك على الأغلب في الفترة الانتقالية .

وليس من شك على الاطلاق في أن الماكينات بحد ذاتها غير مسؤولة عن أنها « تحرر » العامل من وسائل المعيشة . فهي ترخّص وتزيد الناتج في الفرع الذي تشمله ، ولا تغير في البداية كتلة وسائل المعيشة المنتَجة في فروع الصناعة الأخرى . اذن ، فبعد ادخال

---

* يقول أحد أنصار ريكاردو بهذا الصدد في معرض جداله ضد سخافات ج. ب. ساي : «في ظل التقسيم المتطور للعمل لا يمكن لمهارة العامل أن تجد استخداماً لها الا في ذلك المجال الخاص الذي اكتسب فيه الكفاءة ؛ والعامل نفسه يعتبر نوعاً من الماكينة. لذلك لا فائدة على الاطلاق من ثرثرة الببغاوات بأن الأشياء تتسم بالميل الى البحث عن مستواها . ويكفي أن ننظر حولنا لنرى أنها لا تتمكن من ايجاد مستواها في خلال وقت طويل وحتى لو وجدته فهو أدنى مما كان في بداية العملية» («An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand etc.». London, 1821, p. 72)

الماكينات ، كما قبل ادخالها ، كانت موجودة تحت تصرف المجتمع نفس الكمية أو اكبر من وسائل المعيشة للعمال المحررين ، هذا اذا تركنا جانباً ذلك القسم الضخم من الناتج السنوي الذي يبدده غير العاملين . وفي ذلك انما تكمن pointe [حجة] المنافحة الاقتصادية ! فالتناقضات والتناحرات التي لا تنفصم عن الاستخدام الرأسمالي للماكينات لا وجود لها لأنها لا تنجم عن الماكينات نفسها ، بل عن استخدامها الرأسمالي ! وبما أن الماكينة بحد ذاتها تقلّص وقت العمل بينما يطوّل استخدامها الرأسمالي يوم العمل ؛ وبما أنها بحد ذاتها تسهّل العمل بينما يزيد استخدامها الرأسمالي من شدته ؛ وبما أنها بحد ذاتها ترمز الى انتصار الانسان على قوى الطبيعة بينما يستعبد استخدامها الرأسمالي الانسان بقوى الطبيعة ؛ وبما أنها بحد ذاتها تزيد ثروة المنتِج بينما تحوله في استخدامها الرأسمالي الى فقير مدقع والخ ، فان الاقتصادي البرجوازي يكتفي بالقول ان دراسة الماكينة بحد ذاتها تبرهن بأقنع صورة على أن كافة هذه التناقضات الواضحة للعيان ما هي سوى مظهر خارجي لواقع مبتذل ، أما بحد ذاتها ، ولذلك في النظرية أيضاً ، فلا وجود لها اطلاقاً . وعلى هذا النحو يجنّب نفسه عناء مواصلة التفكير ، وعلاوة على ذلك يعزو الى خصمه تلك الغباوة وهي أنه يناضل ليس ضد الاستخدام الرأسمالي للماكينة ، بل ضد الماكينة نفسها .

وبالطبع ، لا ينفي الاقتصادي البرجوازي اطلاقاً أنه تحدث في هذا المجال أمور غير مستطابة مؤقتة ؛ ولكن لكل ميدالية وجهها الآخر ! فهو لا يتصور أي استخدام آخر للماكينة ما عدا استخدامها الرأسمالي . وبالتالي ، ان استغلال العامل بواسطة الماكينة هو مماثل ، برأيه ، لاستغلال العامل للماكينة . لذا ، فذاك الذي يكشف عن حقيقة الاستخدام الرأسمالي للماكينات انما لا يريد استخدامها على العموم وهو عدو

للتقدم الاجتماعي ! * وان هذا لشبيه تماماً بما قاله قاطع الطريق الشهير بيل سايكس : «سادتي المحلفين ، بالطبع لقد قطعت رؤوس هؤلاء الباعة المتجولين . الا أن الذنب في ذلك ليس ذنبي بل ذنب السكين . فهل نلغي استعمال السكين بسبب مثل هذه الأمور غير المستطابة المؤقتة ؟ فلتمعنوا الفكر جيداً ! فما الذي سيحدث للزراعة والحرف بدون سكين ؟ أفلا تحمل السكين الانقاذ في الجراحة ، أولا تخدم أداة للعلم في يدي المشرح ؟ ومن ثم أفليست السكين معاوناً طيباً في مائدة العيد ؟ أقضوا على السكين فتعودوا بنا القهقرى الى أعماق البربرية» ** .

بالرغم من أن الماكينات تزيح بصورة لا مفر منها العمال من فروع العمل تلك التي تم ادخالها فيها ، الا أنه باستطاعتها أن تؤدي الى زيادة العمالة في فروع العمل الأخرى . ولكن هذا الأمر ليس له جامع يجمعه مع ما يسمى بنظرية التعويض . وبما أن أي ناتج من منتجات الماكينات ، كذراع واحدة من قماش مصنوع على الماكينة مثلاً ، هو أرخص من ناتج العمل اليدوي المتجانس معه والذي ازاحه ، فينجم اذن القانون المطلق التالي : اذا بقيت الكمية الاجمالية للبضائع المنتجة بالأسلوب الآلي مساوية للكمية الاجمالية لما حلت محله من بضائع كانت تنتج بالأسلوب

---

* ان ماك-كولوخ هو أحد أساطين هذه البلاهة المتغطرسة . فهو يقول بسذاجة متصنعة خليقة بطفل في الثامنة من عمره : «اذا كان من المفيد أن يجري بصورة متزايدة تطوير مهارة العامل بحيث يمكنه أن ينتج كمية متزايدة أبداً من البضائع بواسطة القدر نفسه أو أقل من العمل ، فيجب ألا تقل نفعاً عن ذلك استفادته من معونة تلك الماكينات التي تساعده في احراز هذه النتيجة على النحو الاكثر فعالية» (*MacCulloch*. «Principles of Political Economy». Edinburgh, 1830, p. 166).

** «ان مخترع ماكينة الغزل قد خرب الهند ، الأمر الذي قلما يهمنا على أية حال» (*A. Thiers*. «De la Propriété». [Paris, 1848, p. 275]). والسيد تيير يخلط هنا بين ماكينة الغزل وبين نول النسج الميكانيكي «الأمر الذي قلما يهمنا على أية حال» .

الحرفي أو المانيفاكتوري ، فان المقدار الاجمالي للعمل المبذول يتناقص . وان تلك الزيادة في العمل التي يشترطها انتاج وسائل العمل نفسها — الماكينات والفحم والخ — يجب أن تكون أقل من ذلك العمل الذي يتوفر بنتيجة استخدام الماكينات . والا لما كان ناتج الماكينات أرخص من الناتج اليدوي ، أو لكان حتى أغلى منه . ولكن الكتلة الاجمالية للبضائع ، التي ينتجها بواسطة الماكينات عدد متناقص من العمال ، لا تقتصر على بقائها بلا تغير بل ، على العكس ، تنمو الى مقادير تتجاوز الى حد بعيد الكتلة الاجمالية لبضائع الحرفيين التي تمت ازاحتها . فلنفترض أن ٤٠٠٠٠٠ ذراع من قماش الماكينات ينتجها عدد من العمال أقل من عدد الذين ينتجون ١٠٠٠٠٠ ذراع من القماش اليدوي . ففي الناتج الاكثر أربع مرات تنحصر كمية من المادة الخام اكثر أربع مرات أيضاً . اذن ، يجب أن يزداد انتاج المادة الخام أربع مرات . اما ما يتعلق بوسائل العمل المستهلكة ، كالمباني والفحم والماكينات والخ ، فان الحدود ، التي يمكن أن يزداد ضمنها العمل الاضافي الضروري لانتاجها ، تتغير طبقاً للفرق بين كتل الناتج التي يمكن انتاجها بواسطة عدد واحد من العمال بالأسلوب الآلي من جهة ، وبالأسلوب اليدوي من جهة أخرى .

لذلك فمع اتساع الانتاج الآلي في فرع صناعي يزداد الانتاج بالدرجة الأولى في تلك الفروع الأخرى التي تقدم للأول وسائل انتاجه . أما الى أي مدى تزداد بفضل ذلك كتلة العمال المشتغلين فهذا ما يتوقف ، في ظل طول يوم العمل وشدة العمل المعنيين ، على بنية الرساميل المستخدمة ، أي على التناسب بين أقسامها المكونة الثابتة والمتغيرة . وهذا التناسب يتغير بدوره الى حد كبير تبعاً للمدى الذي استولت ، أو تستولي ، به الماكينات على الفرع الصناعي المعني . وان عدد العمال المحكوم عليهم بالعمل في مناجم الفحم والمعادن ازداد بصورة هائلة مع نمو استخدام الماكينات في انكلترا ،

على الرغم من أن هذه الزيادة تتباطأ في العقود الأخيرة من السنين بسبب استخدام ماكينات جديدة في التعدين * . ومع الماكينة يظهر نوع جديد من العمال — منتجو الماكينات . ولقد أصبحنا على علم بأن الانتاج الآلي يستولي اكثر فاكثر على هذا الفرع الانتاجي أيضاً ** . أما ما يتعلق بالمادة الأولية *** ، فليس من شك على الاطلاق مثلاً في أن التطور العاصف لغزل القطن لم يقتصر على حفز زراعة القطن في الولايات المتحدة ومعها تجارة الرقيق الافريقية ، بل وجعل من تكاثر الزنوج المهنة الرئيسية لما يسمى بالولايات الاسترقاقية الواقعة على الحدود . وفي عام ١٧٩٠ ، عندما جرى في الولايات المتحدة أول احصاء للأرقاء ، بلغ عددهم ٦٩٧٠٠٠ ، بينما وصل عددهم الى ما يقارب الأربعة ملايين في عام ١٨٦١ . ومن جهة أخرى لا يقل عن ذلك صدقاً أن ازدهار فبارك الصوف الميكانيكية ،

---

* بموجب احصاء عام ١٨٦١ (المجلد ٢ ، لندن ١٨٦٣) بلغ عدد العمال المشتغلين في مناجم الفحم في انكلترا وويلز ٢٤٦٦١٣ عاملا بمن فيهم ٧٣٥٤٦ عاملا لم يبلغوا العشرين من العمر و١٧٣٠٦٧ عاملا تجاوزوا العشرين من العمر . ويدخل ضمن الفئة الأولى ٨٣٥ شخصاً تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٠ أعوام ، و٣٠٧٠١ تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٥ عاماً ، و٤٢٠١٠ تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٩ عاماً . ويبلغ عدد المشتغلين في مناجم الحديد والنحاس والرصاص والقصدير وغيرها ٣١٩٢٢٢ شخصاً .

** في عام ١٨٦١ كان يشتغل في انتاج الماكينات في انكلترا وويلز ٦٠٨٠٧ أشخاص بمن فيهم أصحاب الفبارك مع وكلائهم والخ ditto [وكذلك] جميع عملاء وتجار هذا الفرع . وعلى العكس لا يدخل هنا منتجو الماكينات من حجم أصغر نسبياً مثل ماكينات الخياطة والخ ، وكذلك منتجو الأدوات لماكينات العمل مثل المغازل والخ . وبلغ عدد جميع المهندسين المدنيين ٣٣٢٩ شخصاً .

*** نظراً لأن الحديد هو من أهم المواد الخام فتجدر الاشارة هنا الى أنه في عام ١٨٦١ كان في انكلترا وويلز ١٢٥٧٧١ من عمال صب الحديد ، بينهم ١٢٣٤٣٠ رجلاً و٢٣٤١ امرأة . وفي عداد الأولين ٣٠٨١٠ دون العشرين من العمر و٩٢٦٢٠ من الذين تجاوزوا العشرين عاماً .

بالاضافة الى التحويل المتزايد للأراضي المحروثة الى مراع من أجل الأغنام ، قد أدى الى طرد العمال الزراعيين على نطاق واسع وتحويلهم الى « فائضين ». ولا تزال هذه العملية جارية حتى الآن في ارلندا التي تقلص عدد سكانها بعد عام ١٨٤٥ الى النصف تقريباً ويهبط الى مقادير تناسب تماماً حاجات كبار ملاكي الأراضي فيها والسادة أصحاب فبارك الصوف الانكليز .

اذا استولت الماكينة على الدرجات الأولية أو الوسيطة التي يجب على موضوع العمل أن يمر خلالها الى أن يكتسب شكله النهائي ، فيزداد مع مادة العمل الطلب على العمل أيضاً في فروع الانتاج تلك التي لا تزال تعمل بالأسلوب الحرفي أو المانيفاكتوري والتي يرد اليها ناتج الماكينات وعلى سبيل المثال قدّم الغزل الآلي غزولاً رخيصة وبوفرة حيث أن النساجين اليدويين كان بامكانهم في البداية أن يعملوا طيلة الوقت دون أية زيادة في النفقات . ولذلك ازداد دخلهم * . ومن هنا جاء تدفق العمال الى صناعة نسج القطن حتى قضى أخيراً نول النسج البخاري على ٨٠٠٠٠٠ نساج من الذين كانت الماكينات ـ الجن والماكينة التي تدار بالطاقة المائية وماكينة المول ـ قد أوجدتهم في انكلترا . وعلى هذا النحو أيضاً يزداد مع وفرة الأقمشة المخصصة للباس والمنتجة بالأسلوب الآلي عدد الخياطين وعاملات الأزياء والخياطات والخ الى أن تظهر ماكينة الخياطة .

ووفقاً لزيادة كتلة المواد الخام والمصنوعات شبه الجاهزة وأدوات العمل والخ التي يقدمها الانتاج الآلي بواسطة عدد صغير نسبياً من العمال

* «ان أسرة متألفة من ٤ أشخاص بالغين» (من نساجي القطن) «وطفلين يقومان بلف الخيط على البكرات كانت تكسب في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي ٤ جنيهات استرلينية في الأسبوع علماً بأن يوم العمل كان يتألف من ١٠ ساعات ؛ واذا كان العمل عاجلا جداً كان بامكانهم أن يكسبوا اكثر من ذلك... لقد كانوا في السابق يعانون دائماً من عدم كفاية عرض الغزول» (*Gaskell*، المؤلف المذكور ، ص ٢٥ - ٢٧) .

فان معالجة هذه المواد الخام والمصنوعات شبه الجاهزة تنقسم الى أنواع فرعية عديدة ولذلك ينمو تنوع فروع الانتاج الاجتماعي . وان الانتاج الآلي يسير بالتقسيم الاجتماعي للعمل الى أبعد بما لا يقاس مما فعلته المانيفاكتورة ، ذلك لأنه يزيد الى درجة كبيرة جداً القوة المُنتجة في الفروع الصناعية التي استولى عليها .

ان النتيجة المباشرة لتطبيق الماكينات تنحصر في أنها تزيد القيمة الزائدة ومعها كتلة المنتجات التي تتجسم فيها هذه القيمة الزائدة ؛ اذن ، فهي تنحصر في أن الماكينات تزيد ، بالاضافة الى تلك الماهية التي تستهلكها طبقة الرأسماليين والمحيطون بها ، هذه الفئات الاجتماعية نفسها أيضاً . وان تزايد ثروة هذه الفئات والانخفاض النسبي المستمر لعدد العمال اللازمين لانتاج وسائل المعيشة الضرورية يخلقان مع الحاجات الجديدة الى الكماليات وسائل جديدة لتلبيتها أيضاً . ويتحول قسم اكبر فاكبر من الناتج الاجتماعي الى ناتج زائد ، ويعاد انتاج قسم اكبر فاكبر من الناتج الزائد ويُستهلك بأشكال تزداد تفنناً وتنوعاً . وبكلمات أخرى : يزداد انتاج الكماليات * . وان أناقة المنتجات وتنوعها المتناميين ينجمان كذلك عن الشروط الجديدة للسوق العالمية ، تلك الشروط التي تخلقها الصناعة الكبيرة . وتنحصر القضية ليس فقط في مبادلة كمية اكبر من مواد الاستهلاك الاجنبية بالناتج الوطني ، بل وفي أنه تدخل في الصناعة الوطنية كتلة متعاظمة من المواد الخام والعناصر والمنتجات شبه الجاهزة الأجنبية والخ التي تستخدم كوسائل انتاج . ومع تطور هذه العلاقات للسوق العالمية ينمو

---

* يشير ف. انجلس في كتابه «وضع الطبقة العاملة في انكلترا» الى الوضع التعيس لقسم كبير من منتجي الكماليات هؤلاء بالذات . ونجد أدلة جديدة متعددة على ذلك في تقارير لجنة استقصاء شروط عمل الأطفال .

الطلب على العمل في صناعة النقل ، وتنقسم هذه الأخيرة الى أنواع فرعية جديدة متعددة * .

ان ازدياد وسائل الانتاج ووسائل المعيشة مع الانخفاض النسبي لعدد العمال يحفز على توسيع العمل في فروع الانتاج التي لا تؤتي منتجاتها ، كالقنوات وأحواض السفن والأنفاق والجسور والخ ، ثمارها سوى في المستقبل البعيد نسبياً . وعلى أساس الانتاج الآلي مباشرة أو على أساس الانقلاب الصناعي العام المناسب له تتكون فروع انتاج جديدة تماماً ، وبالتالي مجالات عمل جديدة أيضاً . ولكن لا يمكن الاعتراف بأن ثقلها النوعي في الانتاج الاجمالي كبير حتى في اكثر البلدان تطوراً . ويزداد عدد العمال المشتغلين فيها بما يتناسب مع مدى تجدد الحاجة الى العمل اليدوي الأشد بساطة. ويمكن أن تعتبر من ضمن الفروع الرئيسية للصناعة من هذا النوع في الوقت الحاضر مصانع الغاز ، والتلغراف ، والتصوير الفوتوغرافي ، وملاحة البواخر ، والسكك الحديدية . وبموجب احصاء عام ١٨٦١ (بالنسبة لانكلترا وويلز) كان في صناعة الغاز (مصانع الغاز وانتاج الأجهزة الميكانيكية ووكلاء شركات الغاز والخ) ١٥٢١١ شخصاً ؛ وفي التلغراف ٢٣٩٩ شخصاً ، وفي التصوير الفوتوغرافي ٢٣٦٦ شخصاً ، وفي ملاحة البواخر ٣٥٧٠ شخصاً ، وفي السكك الحديدية ٧٠٥٩٩ شخصاً ، بمن فيهم حوالى ٢٨٠٠٠ شخص ، يعملون بصورة دائمة الى هذه الدرجة أو تلك ، من الحفارين «غير المؤهلين» والعاملين الاداريين والتجاريين . اذن ، يبلغ العدد الاجمالي للأشخاص المشتغلين في هذه الفروع الصناعية الخمسة الجديدة ٩٤١٤٥ شخصاً .

---

* في عام ١٨٦١ كان يعمل في الأسطول التجاري في انكلترا وويلز ٩٤٦٦٥ بحاراً

وأخيراً ، ان القوة المُنتجة التي ازدادت بصورة خارقة في فروع الصناعة الكبيرة ، والتي يصاحبها نمو استغلال قوة العمل من حيث الاتساع والشدة في سائر فروع الانتاج الأخرى ، تتيح امكانية الاستهلاك غير الانتاجي لقسم متزايد على الدوام من الطبقة العاملة وبذلك اعادة انتاج جماهير متعاظمة أبداً من أرقاء المنازل القدماء تحت تسمية « طبقة الخدم » كالأتباع والوصيفات والفراشين والخ . وبموجب احصاء عام ١٨٦١ بلغ مجموع سكان انكلترا وويلز ٢٠٠٦٦٢٢٤ نسمة بمن فيهم ٩٧٧٦٢٥٩ رجلاً و١٠٢٨٩٩٦٥ امرأة . واذا حذفنا من هذا العدد جميع غير القادرين على العمل بسبب الشيخوخة أو صغر العمر ، وكافة النساء والأحداث والأطفال « غير المُنتجين » ، ومن ثم المراتب « الايديولوجية » كالحكومة والكهنة والحقوقيين والجيش والخ ، وبعد ذلك كل من تتلخص مهنته على وجه الحصر في استهلاك عمل الآخرين بشكل الريع العقاري والفوائد المئوية والخ ، وأخيراً الفقراء والمتشردين والمجرمين والخ ، فيتبقى ما يقارب ٨ ملايين شخص من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار ، بمن في ذلك جميع الرأسماليين المشاركين على هذا النحو أو ذاك في الانتاج والتجارة والمالية والخ . ومن بين هذه الملايين الثمانية :

عمال زراعيون (بمن فيهم الرعاة والأجراء والأجيرات الذين يعيشون لدى المزارعين) . . . . ١٠٩٨٢٦١ شخصاً

جميع الأشخاص المشتغلين في فبارك القطن والصوف والصوف المغزول والكتان والقنب والحرير والجوت ، وكذلك المشتغلين بالحياكة الميكانيكية وانتاج المخرمات . . . . ٦٤٢٦٠٧ * أشخاص

---

* بمن فيهم ١٧٧٥٩٦ رجلاً فقط من الذين تجاوزوا الثالثة عشرة من العمر .

جميع الأشخاص المشتغلين في
مناجم الفحم والمعادن . . . . : ٥٦٥٨٣٥ شخصاً

المشتغلون في كافة مصانع التعدين
(الأفران العالية ومشاريع
الدلفنة والخ) والمانيفاكتورات
التعدينية من مختلف الانواع . . . . ٣٩٦٩٩٨ * شخصاً
طبقة الخدم . . . . ١٢٠٨٦٤٨ ** شخصاً

واذا جمعنا عدد كل المشتغلين في فبارك النسيج وعدد العاملين في مناجم الفحم والمعادن لحصلنا على ١٢٠٨٤٤٢ ؛ واذا جمعنا عدد الأولين وعدد العاملين في كافة مصانع ومانيفاكتورات التعدين لحصلنا على ١٠٣٩٦٠٥ ، وهذا في كلتا الحالتين أقل من عدد أرقاء المنازل المعاصرين . فيا لها من نتيجة رائعة لاستغلال الماكينات الرأسمالي !

---

* بمن فيهم ٣٠٥٠١ امرأة .

** بمن فيهم ١٣٧٤٤٧ رجلا . وحذف من أصل العدد البالغ ١٢٠٨٦٤٨ كل من لا يخدم في المنازل .

اضافة للطبعة الثانية . من عام ١٨٦١ الى عام ١٨٧٠ تضاعف تقريباً عدد الخدم الرجال . وقد وصل الى ٢٦٧٦٧١ شخصاً . وفي عام ١٨٤٧ كان عدد حراس الصيد (في غابات الصيد الأرستقراطية) ٢٦٩٤ شخصاً ، بينما وصل عددهم في عام ١٨٦٩ الى ٤٩٢١ . وان الفتيات اللواتي يخدمن لدى البرجوازيين الصغار في لندن يسمين باللغة الشائعة «little slaveys» ، أي العبدات الصغيرات .

٧ – دفع العمال وجذبهم بالارتباط مع تطور الانتاج الآلي . الازمات في الصناعة القطنية

يعترف جميع ممثلي الاقتصاد السياسي من ذوي العقل السليم أنه عندما يجري ادخال الماكينة للمرة الأولى فان ذلك يؤثر كالطاعون على عمال تلك الحرف والمانيفاكتورات التقليدية التي تدخل الماكينة في مزاحمة معها قبل غيرها . وهم جميعهم تقريباً يرثون لعبودية عامل الفابريكة . ولكن ما هي تلك الورقة الرابحة الرئيسية التي يراهنون عليها جميعهم ؟ انها كون الماكينات ، عقب كافة المآسي التي تعود الى مرحلة ادخالها وتطورها ، لا تقلل بل تزيد عدد عبيد العمل في نهاية المطاف ! نعم ، ان الاقتصاد السياسي يستمتع بتلك النظرية المقززة ، – المقززة بالنسبة لأي « محب لصنع الخير » يؤمن بأبدية الأسلوب الرأسمالي للانتاج وضرورته الطبيعية – تلك النظرية التي تقول بأنه حتى الفابريكة القائمة على أساس الانتاج الآلي تبتدئ ، بعد مرحلة نمو معينة وبعد انتهاء « فترة انتقال » تطول أو تقصر الى هذا الحد أو ذاك ، بتعذيب عدد من العمال اكبر من ذاك العدد الذي كانت قد ألقت به في البداية عرض الشارع ! * .

---

* على العكس ، يعترف غانيل بأن النتيجة النهائية للانتاج الآلي هي الانخفاض المطلق لعدد عبيد العمل الذين يعيش على حسابهم من ثم عدد متزايد من «gens honnêts» [«الناس الشرفاء»] وهؤلاء ينمون «perfectibilité perfictible» [«قدرتهم على الاكتمال القادرة على الاكتمال»] . ومهما يكن سوء فهم غانيل لحركة الانتاج الا أنه يشعر على الأقل بأن الماكينات شيء مشؤوم جداً اذ أن ادخالها يحول العمال المشتغلين الى فقراء ، وأن تطورها يسفر عن عدد من عبيد العمل اكبر من العدد الذي كانت قد قضت عليه . ولا يمكن التعبير عن بلاهة وجهة نظره سوى بكلماته هو نفسه : «ان الطبقات المحكوم عليها بالانتاج والاستهلاك تتناقص من حيث تعدادها ، أما تلك الطبقات التي تدير العمل والتي تقدم لمجموع السكان تخفيف العبء ، والمواساة والتنوير فهي تتزايد... وتستملك جميع الخيرات الناجمة عن انخفاض

حقاً ، ان بعض الأمثلة – ولتكن فبارك الصوف المغزول والحرير الانكليزية – تدل على أن الاتساع المفرط للفروع المصنعية يمكن أن يرافقه عند درجة معينة من التطور ليس الانخفاض النسبي وحسب ، بل والانخفاض المطلق أيضاً لعدد العمال المشتغلين . ففي عام ١٨٦٠ ، عندما جرى بموجب أمر من البرلمان احصاء خاص لجميع فبارك المملكة المتحدة ، كان يوجد في ذلك القسم من الدوائر الصناعية في لانكشير وتشيشير ويوركشير ، الذي عهد به الى مفتش الفبارك ر. بيكر ٦٥٢ فابريكة ؛ وكان في ٥٧٠ منها : ٨٥٦٢٢ نول نسج بخارياً ، و٦٨١٩١٤٦ مغزلاً (باستثناد مغازل اللف) ، و٢٧٤٣٩ حصاناً بخارياً في الماكينات البخارية و١٣٩٠ حصاناً بخارياً في العجلات المائية ، و٩٤١١٩ شخصاً يشتغلون في هذه الفبارك . وعلى العكس ، ففي عام ١٨٦٥ كان في هذه الفبارك نفسها : ٩٥١٦٣ نولاً للنسج ، و٧٠٢٥٠٣١ مغزلاً ، و٢٨٩٢٥ حصاناً بخارياً في الماكينات البخارية و١٤٤٥ حصاناً بخارياً في العجلات المائية ، و٨٨٩١٣ شخصاً يشتغلون فيها . واذن ، لقد بلغ النمو في هذه الفبارك من عام ١٨٦٠ الى عام ١٨٦٥ : ١١٪ في أنوال النسج البخارية ، و٣٪ في المغازل ، و٥٪ في الأحصنة البخارية للماكينات البخارية ، بينما انخفض عدد العمال المشتغلين خلال هذه الفترة نفسها بنسبة ٥,٥٪ *.

تكاليف العمل ووفرة المنتجات وترخيص مواد الاستهلاك . وفي هذا الاتجاه يرتقي الجنس البشري الى أسمى ما تبتدعه العبقرية وينفذ الى أعماق الدين الخفية ويضع المبادئ الأخلاقية المنقذة» (التي تتلخص في «استملاك جميع الخيرات» والخ) «وقوانين حماية الحرية» (الحرية «للطبقات المحكوم عليها بالانتاج» ؟) «والسلطة ، والطاعة والعدالة ، والواجب والانسانية» . وهذه الرطانة موجودة في كتاب *Ch. Ganilh*. «Des Systèmes d'Économie Politique etc.», 2ème éd. Paris, 1821, t. I, p. 224 قارن : المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

* «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1865», p. 58 sq. ولكن قد تمت في الوقت نفسه اقامة قاعدة مادية لتشغيل عدد متزايد من العمال على

وفي الفترة من عام ١٨٥٢ الى عام ١٨٦٢ طرأت زيادة كبيرة على انتاج الصوف الانكليزي ، بينما بقي عدد العمال المشتغلين على حاله تقريباً . « وهذا ما يدل على أية درجة كبيرة ازاحت الماكينات المدخلة مجدداً عمل الفترات السابقة » * . وفي بعض الحالات المعينة تجريبياً تعتبر زيادة عدد عمال الفبارك المشتغلين ظاهرية فقط ، أي أنها ناجمة ليس عن اتساع الفبارك القائمة على أساس الانتاج الآلي ، بل عن طريق انضمام فروع ثانوية اليها بصورة تدريجية . وعلى سبيل المثال ان ازدياد عدد أنوال النسج الميكانيكية وعمال الفبارك المشتغلين عليها في فترة ١٨٣٨ — ١٨٥٦ كان ناجماً في انتاج الاقمشة القطنية (الانكليزي) عن مجرد اتساع هذا الفرع ؛ وعلى العكس كان مرتبطاً في الفبارك الأخرى باستخدام قوة البخار في أنوال النسج التي تصنع بواسطتها السجاجيد والأوشحة والنسيج والخ والتي كانت تُشغّل حتى ذلك الوقت بقوة عضلات الانسان ** . اذن ، ان ازدياد عدد عمال الفبارك هؤلاء كان مجرد تعبير عن انخفاض العدد الاجمالي للعمال المشتغلين . وأخيراً ، اننا لا نتوقف هنا اطلاقاً عند واقع أن الأحداث

هيئة ١١٠ فبارك جديدة تحتوي على ١١٦٢٥ نول نسج بخارياً و٦٢٨٥٧٦ مغزلا و٢٦٩٥ حصاناً بخارياً في الماكينات البخارية والعجلات المائية (المصدر السابق) .

* «Reports etc. for 31st October 1862», p. 79

اضافة للطبعة الثانية . في نهاية كانون الأول (ديسمبر) عام ١٨٧١ قال مفتش الفبارك أ. ريدغريف في تقرير ألقي في برادفورد في «New Mechanics' Institution» : «لقد أخذت تدهشني منذ بعض الوقت تلك الدرجة التي تغير بها المظهر الخارجي لفبارك الصوف . ففي السابق كانت تطفح بالنساء والأولاد ، أما الآن فيخيل للمرء أن الماكينة تقوم بتنفيذ كل الأعمال . واجابة على سؤالي قدم لي احد أصحاب الفبارك الايضاح التالي : في ظل النظام القديم كنت أقدم العمل لـ ٦٣ شخصاً ، وبعد ادخال الماكينات المحسنة قلصت عدد عمالي الى ٣٣ شخصاً ، ومنذ فترة قريبة وعلى أثر التغيرات الكبيرة الجديدة تمكنت من تقليصهم من ٣٣ الى ١٣ شخصاً» .

** «Reports etc. for 31st October 1856», p. 16.

(حتى ١٨ عاماً من العمر) والنساء والأطفال يشكلون في كل مكان ، باستثناء فبارك المعادن ، الغالبية الكبرى من العاملين في الفبارك .

ومع ذلك فمن المفهوم أنه على الرغم من كثرة العمال الذين تزيحهم الماكينات فعلاً أو تقدر على الحلول محلهم ، فان عدد عمال الفبارك يمكن أن يصبح في نهاية المطاف اكبر من عدد العمال المانيفاكتوريين أو الحرفيين المزاحين ، وذلك بسبب نمو الانتاج الآلي نفسه الذي يجد التعبير عن نفسه في زيادة عدد الفبارك المتماثلة أو في توسيع أبعاد الفبارك الموجودة . فلنفترض أن الرأسمال المستخدم أسبوعياً ، والبالغ ٥٠٠ جنيه استرليني مثلاً ، كان يتألف في ظل أسلوب الانتاج السابق من قسم ثابت بنسبة $\frac{٢}{٥}$ وقسم متغير بنسبة $\frac{٣}{٥}$ ، أي أن ٢٠٠ جنيه استرليني قد أنفقت على وسائل الانتاج و ٣٠٠ جنيه استرليني على قوة العمل ، فليكن جنيهاً استرلينياً واحداً للعامل الواحد . ومع ادخال الماكينات يتغير تركيب الرأسمال بأسره . فهو ينقسم الآن ، على سبيل المثال ، الى رأسمال ثابت بنسبة $\frac{٤}{٥}$ ورأسمال متغير بنسبة $\frac{١}{٥}$ ، وبكلمات أخرى لا ينفق على قوة العمل سوى ١٠٠ جنيه استرليني . واذن يجري تسريح ثلثي العمال المشتغلين سابقاً . واذا توسع الانتاج الفابريكي المعني وازداد كل الرأسمال الموظف ، في حالة تساوي الشروط الانتاجية الأخرى ، من ٥٠٠ الى ١٥٠٠ جنيه استرليني فسيشتغل آنئذ ٣٠٠ عامل ، أي نفس العدد الذي كان يشتغل قبل هذه الثورة الصناعية . واذا ازداد الرأسمال المستخدم الى اكثر من ذلك ، الى ٢٠٠٠ جنيه استرليني ، فسيشتغل ٤٠٠ عامل ، أي اكثر بنسبة $\frac{١}{٣}$ مما في ظل الأسلوب القديم لتسيير الأعمال . فعدد العمال المشتغلين قد ازداد من الناحية المطلقة بـ ١٠٠ ، أما من الناحية النسبية ، أي بالمقارنة مع مقدار الرأسمال الموظف بأسره ، فقد نقص بـ ٨٠٠ ، لأن الرأسمال البالغ ٢٠٠٠ جنيه استرليني كان سيستخدم في ظل الأسلوب القديم لتسيير الأعمال ١٢٠٠

عامل وليس ٤٠٠ فقط . وهكذا ، فان الانخفاض النسبي لعدد العمال المشتغلين يوافق ازدياده المطلق . ولقد افترضنا أعلاه أنه عند ازدياد الرأسمال بأسره يبقى تركيبه بلا تغير لأن شروط الانتاج لا تتغير . ولكننا أصبحنا نعلم أنه مع كل خطوة في نمو الانتاج الآلي فان قسم الرأسمال الثابت ، المتكون من الماكينات والمادة الخام والخ ، يزداد في الواقع بينما يتناقص القسم المتغير المنفق على قوة العمل ، ونعلم في الوقت نفسه أن التحسينات لا تكون في ظل أي أسلوب انتاج آخر مستمرة الى هذا الحد ، وبالتالي لا يكون تركيب الرأسمال بأسره متعرضاً للتغيير الى تلك الدرجة كما هو عليه الأمر في ظل الانتاج الآلي . ولكن هذه التغييرات المستمرة تقطعها بصورة لا تقل استمرارية فترات توقف وتوسع كمي بحت على أساس تكنيكي معين . لذلك يزداد عدد العمال المشتغلين . مثال ذلك أن عدد جميع العمال في فبارك القطن والصوف والصوف المغزول والكتان والحرير في المملكة المتحدة لم يبلغ في عام ١٨٣٥ سوى ٣٥٤٦٨٤ شخصاً ، في حين أن عدد النساجين على الأنوال البخارية لوحدهم (من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار ابتداء من سن الثامنة) بلغ ٢٣٠٦٥٤ شخصاً في عام ١٨٦١ . وبالطبع يكون هذا النمو أقل أهمية اذا أخذنا بالاعتبار أنه حتى في عام ١٨٣٨ كان في انكلترا ٨٠٠٠٠٠ من نساجي القطن اليدويين بمن فيهم أعضاء الأسر المشتغلين معهم * ؛ ناهيك عن أننا لا نتكلم أبداً عن أولئك النساجين اليدويين الذين أزيحوا في آسيا وفي قارة أوربا .

---

* «كانت مآسي النساجين اليدويين» (نساجي الأقمشة القطنية ونساجي الاقمشة من أنواع المواد الخام الأخرى ولكنها المخلوطة مع القطن) «موضوعاً للفحص من قبل لجنة ملكية ، ولكن وعلى الرغم من الاعتراف بشقائهم والرثاء لهم الا أن تحسين (!) وضعهم ترك للظروف والزمن ، ويمكن للمرء أن يأمل بأن هذه المآسي قد زالت تقريباً (nearly) الآن» (بعد مضي ٢٠ عاما !)«الأمر الذي ساهم فيه على الأرجح الانتشار الهائل الحالي لأنوال النسج البخارية» («Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1856», p. 15).

في الملاحظات القليلة التي علينا أن نسجلها بصدد هذه النقطة سنتعرض جزئياً من الجانب الواقعي الصرف لتلك العلاقات التي لما يقدنا اليها عرضنا النظري بعد .

طالما بقي الانتاج الآلي يتسع في فرع صناعي معين على حساب الحرفة التقليدية أو المانيفاكتورة ، فان نجاحه اكيد كنجاح جيش مسلح ببنادق ابرية مثلاً ضد جيش مسلح بالقسي . وهذه المرحلة الأولى ، التي لا تزال الماكينة فيها تستولي على مجال العمل ، تنطوي على أهمية حاسمة نظرا لتلك الأرباح الخارقة التي تُنتَج بواسطة الماكينة . وهذة الأرباح لا تقتصر على أنها تعتبر بحد ذاتها مصدراً للتراكم المتسارع ، بل وتجتذب الى ذلك الفرع الانتاجي الذي يتمتع بوضع مناسب بخاصة قسماً كبيراً من الرأسمال الاجتماعي الاضافي الذي يتكون مجدداً على الدوام ويبحث عن مجالات جديدة للاستخدام . وان الفوائد الخاصة لمرحلة العاصفة والهجوم الأولى تتكرر على الدوام في تلك الفروع من الانتاج التي تدخلها الماكينات للمرة الأولى . ولكن عندما تبلغ الفابريكة انتشاراً معيناً ودرجة نضج معلومة ، ولا سيما عندما تبتدئ قاعدتها التكنيكية الخاصة بها ، أي الماكينات ، تُنتَج بدورها بواسطة الماكينات ، عندما تحدث الثورة سواء في استخراج الفحم والحديد أم في معالجة المعادن وفي النقليات ، وباختصار عندما تتوافر الشروط العامة للانتاج المناسبة للصناعة الكبيرة ، عندها يكتسب الانتاج الآلي تلك المرونة ، تلك القدرة على الاتساع السريع وبشكل قفزات ، والتي لا تضع حدوداً لها سوى المادة الخام وسوق التصريف . الا أن الماكينات تؤدي : من جهة ، بصورة مباشرة الى زيادة كمية المادة الخام ، كشأن المحلج الذي زاد انتاج القطن مثلاً* . ومن جهة أخرى فان رخص ناتج الماكينات

* سترد في الكتاب الثالث الاشارة الى الطرائق الأخرى التي تؤثر الماكينات بواسطتها على انتاج المادة الخام .

والانقلاب في وسائل النقل والاتصال هما أداة للاستيلاء على الأسواق الاجنبية . واذ يسفر الانتاج الآلي هناك عن تخريب الانتاج الحرفي فانه يحوّل تلك الأسواق بصورة ارغامية الى أماكن لانتاج المادة الخام المناسبة . وعلى سبيل المثال أرغمت الهند الشرقية على أن تنتج من أجل بريطانيا العظمى القطن والصوف والقنب والجوت والنيلة والخ * . وان ما يجري في بلدان الصناعة الكبيرة من تحول دائم للعمال الى « فائضين » يولّد الهجرة المتزايدة ويسفر عن استعمار البلدان الأخرى التي تتحول الى مزارع للمادة الخام من أجل المتروبول كما تحولت أوستراليا مثلاً الى موطن لانتاج الصوف ** . وينشأ بما يتناسب مع موضع المراكز الرئيسية للانتاج الآلي تقسيم دولي جديد للعمل يُحوّل أحد أقسام الكرة الأرضية الى منطقة للانتاج الزراعي على الأغلب من أجل القسم الآخر من الكرة الأرضية بوصفه منطقة للانتاج الصناعي على الأغلب . وهذه الثورة على ارتباط وثيق بالانقلابات في الزراعة والتي لن نعمد هنا الى دراستها بصورة اكثر عمقاً وتفصيلا *** .

---

* تصدير القطن من الهند الشرقية الى بريطانيا العظمى :

عام ١٨٤٦ – ٣٤٥٤٠١٤٣ رطلا ، عام ١٨٦٠ – ٢٠٤١٤١١٦٨ رطلا ، عام ١٨٦٥ – ٤٤٥٩٤٧٦٠٠ رطل .

تصدير الصوف من الهند الشرقية الى بريطانيا العظمى :

عام ١٨٤٦ – ٤٥٧٠٥٨١ رطلا ، عام ١٨٦٠ – ٢٠٢١٤١٧٣ رطلا ، عام ١٨٦٥ ٢٠٦٧٩١١١ رطلا .

** تصدير الصوف من رأس الرجاء الصالح الى بريطانيا العظمى :

عام ١٨٤٦ – ٢٩٥٨٤٥٧ رطلا ، عام ١٨٦٠ – ١٦٥٧٤٣٤٥ رطلا ، عام ١٨٦٥ ٢٩٩٢٠٦٢٣ رطلا .

تصدير الصوف من أوستراليا الى بريطانيا العظمى :

عام ١٨٤٦ – ٢١٧٨٩٣٤٦ رطلا ، عام ١٨٦٠ – ٥٩١٦٦٦١٦ رطلا ، عام ١٨٦٥ – ١٠٩٧٣٤٢٦١ رطلا .

*** ان تطور الولايات المتحدة الاقتصادي بحد ذاته هو ناتج للصناعة الكبيرة الأوربية ، والانكليزية على وجه الخصوص . ولا يزال يجدر النظر الى الولايات المتحدة بصورتها المعاصرة

وبمبادرة من السيد غلادستون أمر مجلس العموم في ١٨ شباط (فبراير) عام ١٨٦٧ بجمع معطيات احصائية فيما يتعلق باستيراد المملكة المتحدة وتصديرها للقمح بشكل الحبوب والدقيق في خلال فترة ١٨٣١ — ١٨٦٦ . وانني أورد ادناه النتيجة الاجمالية . [راجع الجدول في ص ٦٥٤ — ٦٥٥] والدقيق يرد بكوارترات القمح على شكل حبوب (١٤١).

ان قابلية الانتاج الفابريكي الهائلة على التوسع بشكل قفزات وتبعيته للسوق العالمية تولّدان بالضرورة انتاجاً محموماً وما يتبعه من فيض الأسواق

(عام ١٨٦٦) كمستعمرة أوربية . [للطبعة الرابعة . «لقد تطورت منذ ذلك الوقت الى مرتبة البلد الصناعي الثاني في العالم ، على الرغم من أنها لم تفقد نهائياً بعد طابعها الاستعماري». ف . ا.

تصدير القطن من الولايات المتحدة الى بريطانيا العظمى (بالأرطال) :

عام ١٨٤٦ — ٤٠١٩٤٩٣٩٣ عام ١٨٥٢ — ٧٦٥٦٣٠٥٤٤

عام ١٨٥٩ — ٩٦١٧٠٧٢٦٤ عام ١٨٦٠ — ١١١٥٨٩٠٦٠٨

تصدير القمح والخ من الولايات المتحدة الى بريطانيا العظمى

(بالكنتالات الانكليزية) :

	عام ١٨٥٠	عام ١٨٦٢
الحنطة.	١٦٢٠٢٣١٢	٤١٠٣٣٥٠٣
الشعير.	٣٦٦٩٦٥٣	٦٦٢٤٨٠٠
القرطمان	٣١٧٤٨٠١	٤٤٢٦٩٩٤
الجودار	٣٨٨٧٤٩	٧١٠٨
دقيق الحنطة	٣٨١٩٤٤٠	٧٢٠٧١١٣
الحنطة السوداء	١٠٥٤	١٩٥٧١
الذرة	٥٤٧٣١٦١	١١٦٩٤٨١٨
Bere او Bigg (نوع خاص من الشعير). . .	٢٠٣٩	٧٦٧٥
الحمص.	٨١١٦٢٠	١٠٢٤٧٢٢
الفول.	١٨٢٢٩٧٢	٢٠٣٧١٣٧
التصدير العام	٣٥٣٦٥٨٠١	٧٤٠٨٣٤٤١

التي يحلّ الشلل عند تقلصها . وتنقلب حياة الصناعة الى سلسلة متتالية من فترات الانتعاش المتوسط ، والازدهار ، وفيض الانتاج ، والأزمة ، والركود . وان عدم الاطمئنان وعدم الاستقرار اللذين يفرضهما الانتاج الآلي على العملة ، وبالتالي على الوضع المعيشي للعامل ، يصبحان ظاهرة عادية عندما ينشأ هذا التبدل لفترات الدورة الصناعية . وباستثناء فترات الازدهار ينشب بين الرأسماليين صراع عنيف من أجل مكانهم الفردي في السوق . وان حصتهم في السوق تناسب طردياً مع رخص المنتجات . وفيما عدا المنافسة الناجمة عن ذلك في استخدام الماكينات المحسّنة التي تحل محل قوة العمل ، وأساليب الانتاج الجديدة ، تحل فى كل مرة لحظة يسعون فيها للتوصل الى ترخيص البضائع عن طريق التقليص الارغامي للأجرة الى ما دون قيمة قوة العمل * .

---

* في نداء وجهه في تموز (يوليو) عام ١٨٦٦ الى الجمعيات المهنية في انكلترا العمال الذين القى بهم عرض الشارع «اغلاق الأبواب» الذي أعلنه اصحاب فبارك الأحذية في ليستير ورد بين أشياء أخرى: «قبل ٢٠ عاماً تقريباً تم في صناعة الأحذية في ليستير انقلاب من جراء استخدام التسمير بدلا من الخياطة . وآنذاك كان يمكن الحصول على أجور طيبة . وسرعان ما اتسع بشدة هذا الأمر الجديد . وابتدأت مزاحمة قوية بين مختلف الشركات التي تنتج البضائع الاكثر أناقة . ولكن سرعان ما نشأت على أثر ذلك مزاحمة من نوع أسوأ هي السعي لتحطيم بعضهم البعض في السوق بواسطة السعر المنخفض (undersell) . وما لبثت العواقب الضارة أن تجلت في تخفيض الأجور ، وتم تقليص سعر العمل بسرعة مندفعة بحيث أن الكثير من الشركات لا تدفع الآن سوى نصف الأجرة الأولية . وعلى الرغم من أن الأجرة تهبط أدنى فأدنى الا أن الربح يزداد ، على ما يبدو ، مع كل تغير في تسعيرات العمل» . — وحتى الفترات غير الملائمة في الصناعة يستغلها أصحاب الفبارك من أجل ابتزاز ربح فاحش عن طريق التخفيض المفرط للأجرة ، أي بواسطة السرقة السافرة لوسائل معيشة العامل الاكثر ضرورة . وهاكم مثالا . يدور الكلام عن أزمة نسج الحرير في كوفنتري : «ينجم بما لا يقبل مجالا للشك من الافادات التي حصلت عليها ، سواء من أصحاب الفبارك أم من العمال ، أن الأجرة مخفضة الى اكثر مما اقتضته مزاحمة المنتجين الأجانب والاعتبارات الأخرى . ويعمل معظم

فترات الأعوام

	١٨٣١–١٨٣٥	١٨٣٦–١٨٤٠	١٨٤١–١٨٤٥
الاستيراد (بالكوارترات) بالمتوسط السنوي	١٠٩٦٣٧٣	٢٣٨٩٧٢٩	٢٨٤٣٨٦٥
التصدير (بالكوارترات) بالمتوسط السنوي	٢٢٥٢٦٣	٢٥١٧٧٠	١٣٩٠٥٦
المتوسط السنوي لزيادة الاستيراد على التصدير	٨٧١١١٠	٢١٣٧٩٥٩	٢٧٠٤٨٠٩
المتوسط السنوي لعدد السكان في كل فترة	٢٤٦٢١١٠٧	٢٥٩٢٩٥٠٧	٢٧٢٦٢٥٩٩
المقدار المتوسط (بالكوارترات) للقمح وغيره والذي استهلكه سنويا كل فرد من السكان علاوة على الانتاج الوطني	٠,٠٣٦	٠,٠٨٢	٠,٠٩٩

اذن ، يُشترط ازدياد عدد عمال الفبارك بازدياد أسرع كثيراً نسب لمجمل الرأسمال الموظف في الفبارك . ولكن هذه العملية لا تجري ا ضمن حدود فترات المد والجزر للدورة الصناعية . يضاف الى ذلك أنه

النساجين بأجرة مخفضة بنسبة ٣٠ – ٤٠٪ . وان قطعة الوشاح التي كان النساج قبل خم سنوات يحصل مقابلها على ٦ – ٧ شلنات ، لا تقدم له الآن سوى ٣ شلنات و ٣ بنسات ٣ شلنات و ٦ بنسات ؛ وثمة عمل آخر كانوا يدفعون مقابله في السابق ٤ شلنات او ٤ شلنا و ٣ بنسات ، لا يقدم الآن سوى شلنين او شلنين و ٣ بنسات . وجرى تخفيض الأج الى أدنى ما كان ضرورياً من أجل انعاش الطلب . وفي الواقع فان تخفيض الأجرة بالنس للكثير من أنواع الأوشحة لم يرافقه حتى أي تخفيض لسعر البضاعة» (تقرير عضو اللج ف . د . لونج في «Children's Employment Commission. 5th Report», 1866, p. 114, № 1).

الخمسة وعام ١٨٦٦

١٨٤٦—١٨٥٠	١٨٥١—١٨٥٥	١٨٥٦—١٨٦٠	١٨٦١—١٨٦٥	١٨٦٦
٨٧٧٦٥٥٢	٨٣٤٥٢٣٧	١٠٩١٣٦١٢	١٥٠٠٩٨٧١	١٦٤٥٧٣٤٠
١٥٥٤٦١	٣٠٧٤٩١	٣٤١١٥٠	٣٠٢٧٥٤	٢١٦٢١٨
٨٦٢١٠٩١	٨٠٣٧٧٤٦	١٠٥٧٢٤٦٢	١٤٧٠٧١١٧	١٦٢٤١١٢٢
٢٧٧٩٧٥٩٨	٢٧٥٧٢٩٢٣	٢٨٣٩١٥٤٤	٢٩٣٨١٧٦٠	٢٩٩٣٥٤٠٤
٠,٣١٠	٠,٢٩١	٠,٣٧٢	٠,٥٠١	٠,٥٤٣

تنقطع على الدوام بفعل التقدم التكنيكي الذي ينوب عن العمال بصورة كامنة طوراً ، ويزيحهم في الواقع طوراً آخر . ومثل هذه التغيرات الكيفية في الانتاج الآلي تفصل باستمرار العمال من الفابريكة او أنها تغلق أبواب الفبارك أمام تيار جديد من المجندين ، في حين أن مجرد الاتساع الكمي للفبارك يبتلع ، بالاضافة الى العمال المطرودين، ملاكاً جديداً منهم . وعلى هذا النحو يجري بصورة متواصلة جذب العمال ودفعهم ، ويتقاذفونهم هنا وهناك، وترافق ذلك تغيرات دائمة في جنس وعمر ومهارة العمال المجندين .

ان مصائر عامل الفابريكة تتضح على أسطع نحو اذا ألقينا نظرة سريعة على مصائر صناعة القطن الانكليزية .

في الفترة من عام ١٧٧٠ الى عام ١٨١٥ استمرت لمدة ٥ سنوات حالة الانقباض او الركود في صناعة القطن . وفي خلال هذه المرحلة الأولى التي استطالت ٤٥ سنة كان يعود لأصحاب الفبارك الانكليز الاحتكار في استخدام الماكينات والاحتكار في السوق العالمية . من عام ١٨١٥ الى عام ١٨٢١ — حالة الانقباض . عام ١٨٢٢ وعام ١٨٢٣ — الازدهار . عام ١٨٢٤ — الغاء القانون ضد التحالفات (١٤٢) ، والاتساع الكبير الشامل للفبارك . عام ١٨٢٥ — الأزمة . عام ١٨٢٦ — الفاقة الكبيرة والاضطرابات بين عمال صناعة القطن . عام ١٨٢٧ — تحسّن طفيف . عام ١٨٢٨ — نمو كبير لعدد أنوال النسج البخارية وللتصدير . عام ١٨٢٩ — تجاوز التصدير ، ولا سيما الى الهند ، جميع السنوات السابقة . عام ١٨٣٠ — فيض الأسواق والفاقة الهائلة . من عام ١٨٣١ الى عام ١٨٣٣ — حالة انقباض متواصلة ؛ حرمت شركة الهند الشرقية من احتكار التجارة مع شرقي آسيا (الهند والصين) . عام ١٨٣٤ — نمو ضخم للفبارك وانتشار الانتاج الآلي ، ونقصان الأيدي العاملة ؛ القانون الجديد بصدد الفقراء يشدد من انتقال العمال الزراعيين الى الدوائر الصناعية ؛ نزوح الأطفال بصورة جماهيرية من الكونتيات الزراعية ؛ المتاجرة بالعبيد البيض . عام ١٨٣٥ — ازدهار شديد ؛ وفي الوقت ذاته هلاك نساجي القطن اليدويين من الجوع . عام ١٨٣٦ — ازدهار شديد . عام ١٨٣٧ وعام ١٨٣٨ — حالة الانقباض والأزمة . عام ١٨٣٩ — الانتعاش . عام ١٨٤٠ — تدهور قوي واضطرابات وتدخل الجيش . عام ١٨٤١ وعام ١٨٤٢ — آلام فظيعة لعمال الفبارك . عام ١٨٤٢ — أصحاب الفبارك يطردون العمال من الفبارك بغية الارغام على الغاء قوانين الحبوب ؛ يندفع العمال بآلافهم العديدة نحو يوركشير ليردهم الجيش منها على أعقابهم ، وجرى تقديم زعمائهم الى المحكمة في لانكاستر . عام ١٨٤٣ — الفاقة الكبيرة . عام ١٨٤٤ — الانتعاش . عام

١٨٤٥ — ازدهار شديد . عام ١٨٤٦ — استمر النهوض في البداية وظهرت بعد ذلك أعراض حركة عكسية ؛ الغاء قوانين الحبوب . عام ١٨٤٧ — الأزمة ؛ التخفيض العام للأجور بنسبة ١٠٪ واكثر تمجيداً لـ « big loaf » [« الرغيف الكبير »] (١٤٣) . عام ١٨٤٨ — استمرت حالة الانقباض ؛ مانشستر تحت الحراسة العسكرية . عام ١٨٤٩ — الانتعاش . عام ١٨٥٠ — الازدهار . عام ١٨٥١ — هبوط أسعار البضائع ، والأجور المنخفضة ، واضرابات متكررة . عام ١٨٥٢ — لاحت بوادر التحسن ، والاضرابات مستمرة ، وأصحاب الفبارك يهددون بجلب العمال الأجانب . عام ١٨٥٣ — التصدير المتزايد ؛ اضراب لمدة ثمانية أشهر وفاقة كبيرة في بريستون . عام ١٨٥٤ — الازدهار وفيض الأسواق . عام ١٨٥٥ — الأنباء عن الافلاسات ترد من الولايات المتحدة وكندا والأسواق الآسيوية الشرقية . عام ١٨٥٦ — ازدهار شديد . عام ١٨٥٧ — الأزمة . عام ١٨٥٨ — التحسن . عام ١٨٥٩ — ازدهار شديد ونمو الفبارك . عام ١٨٦٠ — وصلت صناعة القطن الانكليزية الى نقطة الأوج ؛ طفحت أسواق الهند وأوستراليا وغيرهما الى درجة بحيث أنها بالكاد ابتلعت نحو عام ١٨٦٣ كل ما كان قد كسد ؛ الاتفاقية التجارية مع فرنسا ؛ النمو الهائل للفبارك والانتاج الآلي . عام ١٨٦١ — النهوض يستمر لبعض الوقت ، ومن ثم الحركة العكسية ، والحرب الأهلية في أمريكا ، ومجاعة القطن . من عام ١٨٦٢ الى عام ١٨٦٣ — انهيار تام .

ان تاريخ مجاعة القطن لبعيد الدلالة بحيث أنه يستحق أن نتوقف عنده قليلا . يتضح من الاشارات المقتضبة الى حالة السوق العالمية في عامي ١٨٦٠ — ١٨٦١ أن مجاعة القطن كانت ملائمة لأصحاب الفبارك وكانت مفيدة لهم جزئياً : وهذا واقع يعترف به في تقارير غرفة تجارة مانشستر ،

وأعلنه في البرلمان بالمبرستون و ديربي وأثبتته الأحداث * . وبالطبع ، ففي عام ١٨٦١ كان هناك الكثير من الفبارك الصغيرة من أصل ٢٨٨٧ فابريكة للقطن في المملكة المتحدة . ويدل تقرير مفتش الفبارك أ . ريدغريف الذي تدخل في دائرته ٢١٠٩ فبارك من هذه الفبارك الـ ٢٨٨٧ على أنه من هذا العدد الأخير كانت ٣٩٢ فابريكة ، او ١٩٪ ، تستخدم كل منها أقل من ١٠ أحصنة بخارية ، و ٣٤٥ فابريكة ، او ١٦٪ ، تستخدم كل منها بين ١٠ و٢٠ حصاناً بخارياً ، و١٣٧٢ فابريكة تستخدم كل منها ٢٠ حصاناً بخارياً واكثر ** . وكانت غالبية الفبارك الصغيرة عبارة عن فبارك للنسج أسسها بمعظمها في مرحلة الازدهار التي أعقبت عام ١٨٥٨ مضاربون كان أحدهم يقدم الغزول والآخر الماكينات والثالث المبنى ؛ وكانت هذه الفبارك تدار من قبل overlookers [مراقبي الفبارك] السابقين وغيرهم من الناس القليلي اليسر . ولقد أفلست غالبية أصحاب الفبارك الصغار هؤلاء . وكانوا سيواجهون المصير نفسه أيضاً من جراء الأزمة التجارية التي حالت مجاعة القطن دون وقوعها . وعلى الرغم من أنهم كانوا يؤلفون ⅓ العدد الاجمالي لأصحاب الفبارك الا أنه كان يستخدم في فباركهم قسم أصغر بكثير من مجمل الرأسمال الموظف في صناعة القطن . أما ما يتعلق بمقادير التقلص فتدل تقديرات موثوقة على أنه في تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٦٢ توقف عن العمل ٦٠,٣٪ من المغازل و٥٨٪ من أنوال النسج . وهذان الرقمان يخصان هذا الفرع الصناعي بمجمله ، ومن البديهي أنهما يتفاوتان بشدة من دائرة الى أخرى . ولم تكن هناك سوى فبارك قليلة جداً تعمل وقتاً كاملاً (٦٠ ساعة في الأسبوع) ، بينما كانت الفبارك

---

* قارن : «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1862», p. 30.

** المصدر السابق ، ص ١٩ .

الأخرى تعمل مع فترات توقف . وحتى بالنسبة لأولئك العمال القليلين الذين كانوا يعملون وقتاً كاملاً وبأجور عادية على أساس القطعة فقد تقلصت الأجرة الأسبوعية بصورة لا مفر منها بنتيجة احلال أنواع أردأ من القطن محل أنواع اكثر جودة ، القطن المصري مثلاً محل قطن سي- ايلاند (في الغزل الرفيع) ، وقطن سورات (من الهند الشرقية) محل القطن الأمريكي والمصري ، والخلائط من فضلات القطن وقطن سورات محل القطن الخالص . وان التيلة الأقصر للقطن السوراتي ، وقذارته ، وقلة متانة الخيوط ، والاستعاضة عن الدقيق ، عند تشبيع خيوط السداة بالغراء ، بعناصر أثقل مختلفة الأنواع والخ — كل ذلك أجبر على تخفيف سرعة الماكينات أو تقليص عدد أنوال النسج التي كان يديرها نساج واحد ، وزاد العمل الضروري لتصحيح العيوب في عمل الماكينات ، ومع تقليص كمية الناتج خـَفـّض الأجرة بالقطعة أيضاً . وكان العامل عندما يستخدم قطن سورات يفقد ٢٠ أو ٣٠٪ واكثر من أجرته حتى ولو عمل وقتاً كاملاً . ولكن غالبية أصحاب الفبارك خفضوا أيضاً معدل الأجرة بالقطعة بنسبة ٥ أو ٧½ أو ١٠٪ . ولذلك يمكن تصور وضع أولئك الذين كانوا يعملون ٣ أو ٣½ أو ٤ أيام في الأسبوع أو ٦ ساعات فقط في اليوم . وفي عام ١٨٦٣ ، وبعد أن جرى تحسـّن نسبي، بلغت أجرة النساجين والغزالين والخ ٣ شلنات و٤ بنسات ، و٣ شلنات و ١٠ بنسات ، و ٤ شلنات و ٦ بنسات ، و٥ شلنات وبنساً واحداً والخ في الأسبوع * . وحتى في ظل هذا الوضع المأساوي تماماً لم يكف أصحاب الفبارك عن تفننهم فيما يتعلق بالاقتطاعات من الأجور . وكانت الاقتطاعات تجري أحياناً على شكل الغرامات جزاء العيوب في المصنوعات الناجمة عن نوعية

«Reports etc. for 31st October 1863», p. 41—45, 51. *

القطن الرديئة واستخدام الماكينات غير المناسبة والخ . واذا كان صاحب الفابريكة هو صاحب مساكن العمال أيضاً فانه كان يدفع لنفسه أجرة السكن عن طريق اقتطاعها من الأجرة الاسمية . ويتحدث مفتش الفبارك أ. ريدغريف عن minders العاملين على ماكينات المول (كان كل واحد منهم يشرف على اثنتين من ماكينات المول الأوتوماتيكية) الذين

« كانوا يحصلون بعد ١٤ يوم عمل كامل على ٨ شلنات و ١١ بنساً ؛ وكانت تقتطع من هذا المبلغ أجرة السكن التي كان صاحب الفابريكة يعيد من ثم نصفها على شكل هبة : وهكذا كان عمال ماكينات المول يحملون الى بيوتهم ٦ شلنات و ١١ بنساً . وفي الأشهر الأخيرة من عام ١٨٦٢ كانت أجرة النساجين الأسبوعية تبتدئ من شلنين و ٦ بنسات » *

ولم يكن من النادر أن اقتطعت أجرة السكن من الأجرة حتى في الحالات التي كان العمال يعملون فيها وقتاً وجيزاً فقط **. وليس ثمة ما يثير الدهشة في أنه انتشر في بعض أنحاء لانكشير نوع ما من طاعون الجوع ! ولكن الاكثر دلالة من كل ذلك هو أن التغير الجذري لعملية الانتاج جرى على حساب العامل . وكانت تلك عبارة عن experimenta in corpore vili [تجارب على الجسم الحي الذي لا يساوي شيئاً] حقيقية ، مماثلة لتجارب عالم التشريح على الضفادع .

يقول مفتش الفبارك ريدغريف : « على الرغم من أنني أورد أجور العمال الفعلية في الكثير من الفبارك ، الا أنه لا ينبغي الظن بأنهم يحصلون على هذا المبلغ أسبوعياً . ويتعرض وضع العمال لتأرجحات هائلة نتيجة لتجارب («experimentalizing») أصحاب الفبارك المستمرة ... وان أجورهم ترتفع وتنخفض تبعاً لنوعية مزيج القطن : فأحياناً تقل عن الأجور السابقة بنسبة ١٥ ٪، وفي الأسبوع التالي أو الأسبوع الثاني تنخفض بنسبة ٥٠ — ٦٠ ٪ » ***

---

* «Reports etc. for 31st October 1863», p. 41, 42.

** المصدر السابق ، ص ٥٧ .

*** المصدر السابق ، ص ٥٠ ، ٥١ .

ولم تكن هذه التجارب تجري على حساب وسائل معيشة العمال وحسب . بل كان على العمال أن يدفعوا الثمن بحواسهم الخمس جميعاً .

« أخبرني المشتغلون بتنظيف القطن أن الرائحة التي لا تطاق تلقيهم في حالة الاغماء ... وان الغبار والأقذار تتغلغل في أفواه وأنوف وعيون وآذان العاملين في أقسام الفرز والندف والتمشيط مسببة لهم السعال والنهجان . وبسبب من قصر الألياف يضاف الى الغزول عند التشبيع بالغراء عدد كبير من المواد المختلفة ، وعلى وجه الخصوص مختلف البدائل عوضاً عن الدقيق الذي كان يستخدم سابقاً . وهذا هو سبب الغثيان وسوء الهضم لدى النساجين . وينتشر الالتهاب الشعبي الناجم عن الغبار وكذلك التهاب الحلقوم ؛ وتنتشر أيضاً الأمراض الجلدية نظراً لتهييج الجلد من الأقذار التي يحتويها قطن سورات » .

ومن جهة أخرى كانت بدائل الدقيق ، نظراً لكونها تزيد وزن الغزول ، عبارة عن كيس حقيقي من اكياس فورتوناتس بالنسبة للسادة أصحاب الفبارك . وبفضل هذه البدائل « كانت ١٥ رطلاً من المادة الخام ، المحوّلة الى غزول ، تزن ٢٠ رطلاً »* . ونقرأ في تقرير مفتشي الفبارك بتاريخ ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٦٤ :

« ان الصناعة تستغل اليوم هذا المورد المساعد بأبعاد فاحشة في الحقيقة . وأنا أعرف من مصدر موثوق به أن قماشاً يزن ٨ أرطال يصنع من ٥ $\frac{1}{4}$ رطل من القطن و ٢ $\frac{3}{4}$ رطل من المادة الغرائية . ويحتوي قماش آخر يزن ٥ $\frac{1}{4}$ رطل على رطلين من المادة الغرائية . وكان ذلك قماش قمصان عادياً للتصدير . ويضيفون أحياناً في الأصناف الأخرى ٥٠ ٪ من المادة الغرائية بحيث أنه كان بوسع أصحاب الفبارك أن يتبجحوا ، وهم يتبجحون فعلا ، بأنهم يغتنون من بيع الأقمشة بأرخص مما تكلفه اسمياً الغزول التي تحتويها »** .

ولكن العمال كانوا يعانون الآلام ليس فقط من تجارب أصحاب الفبارك في الفبارك نفسها وتجارب البلديات خارج الفبارك ، وليس فقط من تخفيض الأجور ومن البطالة ، ومن البؤس والصدقات ، ومن خطابات المديح التي يلقيها اللوردات وأعضاء مجلس العموم .

* المصدر السابق ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

** «Reports etc. for 30th April 1864», p. 27.

« ان النسوة التعيسات ، اللواتي حرمن من العمل بسبب مجاعة القطن ، أصبحن نفايات المجتمع وبقين كذلك ... وان عدد المومسات الفتيات في المدينة الآن هو اكبر مما كان عليه في أي وقت مضى في خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة » * .

وهكذا ، ففي السنوات ٤٥ الأولى لصناعة القطن الانكليزية ، من عام ١٧٧٠ الى عام ١٨١٥ ، نجد ٥ سنوات فقط من الأزمة والركود ، ولكن تلك الفترة كانت فترة احتكارها العالمي . وفترة السنوات ٤٨ الثانية ، من عام ١٨١٥ الى عام ١٨٦٣ ، ليس فيها سوى ٢٠ سنة من الانتعاش والازدهار مقابل ٢٨ سنة من حالة الانقباض والركود . وفي ١٨١٥ — ١٨٣٠ تبتدئ المزاحمة مع أوربا القارية والولايات المتحدة . واعتباراً من عام ١٨٣٣ جرى التوسيع الارغامي للأسواق الآسيوية بواسطة « تدمير الجنس البشري » (١٤٤) . ومنذ أيام الغاء قوانين الحبوب ، من عام ١٨٤٦ الى عام ١٨٦٣ ، نجد مقابل ثمانية أعوام من الانتعاش والازدهار المتوسطين ٩ أعوام من حالة الانقباض والركود . أما ما يتعلق بوضع العمال الرجال البالغين في صناعة القطن ، حتى في فترة الازدهار ، فيمكن الحكم عليه من الملاحظة الواردة أدناه ** .

---

* من رسالة هاريس ، رئيس البوليس في بولتون ورد الاستشهاد بها في Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1865», p. 61, 62.

** يرد في أحد نداءات عمال صناعة القطن ربيع عام ١٨٦٣ ، وهو نداء يدعو الى تشكيل جمعية للهجرة : «ليس ثمة سوى القليلين ممن ينكرون أنه من الضروري ضرورة مطلقة في الوقت الحاضر هجرة عدد كبير من عمال الفبارك . وتبرهن الوقائع التالية على أنه كان من الضروري في جميع الأوقات تدفق الهجرة بصورة دائمة وأنه يتعذر علينا بدونها الحفاظ على وضعنا في ظل الظروف الحالية : في عام ١٨١٤ بلغت القيمة الرسمية (التي هي مجرد دليل على الكمية) للبضائع القطنية المصدرة ١٧٦٦٥٣٧٨ جنيهاً استرلينياً ، أما قيمتها الفعلية في السوق فكانت ٢٠٠٧٠٨٢٤ جنيهاً استرلينياً . وفي عام ١٨٥٨ بلغت القيمة الرسمية للبضائع القطنية المصدرة ١٨٢٢٢١٦٨١ جنيهاً استرلينياً ، أما قيمتها الفعلية في السوق فلم تبلغ سوى ٤٣٠٠١٣١٢ جنيهاً استرلينياً ، بحيث أن مضاعفة التصدير عشر مرات لم تـ

٨ – الثورة التي أحدثتها الصناعة الكبيرة في المانيفاكتورة والحرفة والعمل في البيت

أ) ازالة التعاون القائم على أساس الحرفة وتقسيم العمل

لقد رأينا كيف تزيل الماكينات التعاون القائم على أساس الحرفة ، والمانيفاكتورة القائمة على أساس تقسيم للعمل محتفظ بالطابع الحرفي . وتصلح لأن تكون مثالاً على النوع الأول ماكينة الحصاد التي تحل محل تعاون الحصادين . وتعتبر مثالاً ساطعاً على النوع الثاني ماكينة انتاج ابر الخياطة . وبموجب ما يقوله آدم سميث فان ١٠ أشخاص في أيامه كانوا يصنعون ٤٨٠٠٠ ابرة في اليوم بفضل تقسيم العمل . وعلى العكس ، تنتج ماكينة واحدة في يوم عمل متألف من ١١ ساعة ١٤٥٢٠٠ ابرة . وان امرأة أو فتاة واحدة تشرف بالمتوسط على ٤ من هذه الماكينات ، وبالتالي فهي تنتج بواسطة الماكينات نحو ٦٠٠٠٠٠ ابرة في اليوم ، أو اكثر من

سوى الى ما يزيد قليلا عن ضعف السعر . وهذه النتيجة ، غير الملائمة للبلد بوجه عام ولعمال الفبارك على وجه الخصوص ، مشترطة باتفاق أحوال متنوعة . ويتلخص أحد الأحوال الاكثر وضوحاً في الفيض الدائم للعمل اللازم للفرع الصناعي المعني الذي يتطلب ، وسيف الهلاك مسلط على رأسه ، اتساع السوق الدائم . ويحدث أن تتعطل فباركنا القطنية بسبب احدى حالات الركود الدورية في التجارة التي هي حتمية ، كالموت ، في ظل النظام المعاصر . الا أن ذلك لا يوقف روح الاختراع البشرية . فعلى الرغم من أنه قد غادر هذا البلد خلال السنوات ٢٥ الأخيرة ٦ ملايين شخص بموجب أقل التقديرات ، الا أن نسبة كبيرة من الرجال البالغين ليس بوسعها حتى في الفترات الاكثر ازدهاراً أن تجد في الفبارك أي عمل وأية شروط ، وذلك نتيجة لازاحة العمل على الدوام بهدف ترخيص الناتج» («Reports of Insp. of Fact. for 30 th April 1863», p. 51, 52) وسنرى في أحد الفصول التالية كيف أن السادة أصحاب الفبارك كانوا يسعون في أثناء مأساة القطن وبكل التدابير الممكنة ، بما في ذلك بمساعدة سلطة الدولة ، لعرقلة هجرة عمال الفبارك .

٣٠٠٠٠٠٠ ابرة في الأسبوع * . وعندما تحل ماكينة عمل منفردة محل التعاون أو المانيفاكتورة فيمكن أن تصبح هي نفسها قاعدة لانتاج حرفي جديد . ولكن هذا التجدد للانتاج الحرفي على أساس الماكينات ما هو سوى انتقال الى الانتاج الفابريكي الذي يظهر الى الوجود ، كقاعدة ، في كل مرة تحل فيها قوة محركة ميكانيكية ، البخار أو المياه ، محل العضلات البشرية عند تشغيل الماكينة . ويمكن للانتاج الصغير أن يربط نفسه بالقوة المحركة الميكانيكية عرضاً ، ولوقت وجيز على أية حال ، بواسطة استئجار البخار ، كما يلاحظ ذلك في بعض مانيفاكتورات برمنغهام ، وبواسطة استخدام ماكينات حرارية صغيرة (١٤٥) كما في بعض فروع النسج والخ ** . ولقد نشأت بصورة عفوية في صناعة نسج الحرير في كوفنتري تجربة « البيوت الفبارك » . ففي وسط مربع يتألف من صفوف من البيوت يبنى ما يسمى بـ engine house [مبنى الماكينة] من أجل الماكينة البخارية التي تتصل بواسطة المحاور مع أنوال النسج في البيوت . وفي كل الأحوال كانت أجرة البخار تبلغ مثلاً ½ ٢ شلن بالنسبة لنول النسج . وكان بدل ايجار البخار هذا يدفع أسبوعياً بغض النظر عما اذا اشتغلت الأنوال أم لا . وكان يوجد في كل بيت من ٢ الى ٦ أنوال نسج تعود الى العمال ، وهي اما مشتراة بالدين واما مستأجرة مؤقتاً . واستمر الصراع بين البيت الفابريكة والفابريكة بالمعنى الدقيق للكلمة اكثر من ١٢ عاماً . وانتهى هذ

---

* «Children's Employment Commission. 3rd Report», 1864, p. 108, № 447.

** لا يندر في الولايات المتحدة مشاهدة مثل هذا التجدد للحرفة على أساس الماكينات ولهذا السبب بالذات فان التركز المربوط بالانتقال الحتمي الى الانتاج الفابريكي يجري هنا، بخطوات واسعة وسريعة جداً بالمقارنة مع أوربا وحتى انكلترا .

الصراع بالخراب التام لـ ٣٠٠ من البيوت الفبارك * . وفي الحالات التي لا تشترط فيها طبيعة العملية منذ البداية الانتاج على نطاق واسع ، فان فروع الصناعة التي نشأت في العقود الأخيرة من السنين ، كانتاج الظروف والريش من الصلب والخ مثلاً ، تمر عادة في البداية عبر الانتاج الحرفي ومن ثم عبر الانتاج المانيفاكتوري كطورين انتقاليين وجيزين نحو الانتاج الفابريكي . ويجري هذا التحول باكبر الصعوبات في الحالات التي لا يكون فيها الانتاج المانيفاكتوري للناتج عبارة عن سلسلة متتالية من العمليات المترابطة فيما بينها ، بل العديد من العمليات المتفرقة . وهذا ما كان على سبيل المثال عقبة كبيرة بالنسبة لتطور فبارك الريش من الصلب . ولكن تم منذ خمس عشرة سنة تقريباً اختراع جهاز أوتوماتيكي ينفذ ٦ عمليات مختلفة النوع دفعة واحدة . وفي عام ١٨٢٠ جرى انتاج الريش الأولى من الصلب بطريقة حرفية بـ ٧ جنيهات و ٤ شلنات مقابل ١٢ دزينة ، وفي عام ١٨٣٠ أصبحت المانيفاكتورة تنتجها بـ ٨ شلنات ، أما الفابريكة فتقدمها لتجار الجملة بـ ٢ — ٦ بنسات ** .

ب) التأثير العكسي للفابريكة على المانيفاكتورة والعمل في البيت

مع تطور الفابريكة وما يرافق هذا التطور من انقلاب في الزراعة لا يقتصر الأمر على اتساع أبعاد الانتاج في كافة الفروع الصناعية الأخرى ،

---

* قارن «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1865», p. 64.

** أسس السيد جيلوت في برمنغهام أول مانيفاكتورة لانتاج الريش من الصلب على نطاق واسع . وأصبحت تنتج في عام ١٨٥١ اكثر من ١٨٠ مليون ريشة وتستهلك في السنة ١٢٠ طناً من صفائح الصلب . وان برمنغهام ، التي احتكرت هذا الفرع الصناعي في المملكة المتحدة ، تنتج حالياً مليارات الريش من الصلب في السنة . وبموجب احصاء عام ١٨٦١ بلغ عدد الأشخاص المشتغلين بانتاج الريش ١٤٢٨ بمن فيهم ١٢٦٨ عاملة ابتداء من سن الخامسة .

بل ويتغير طابعها أيضاً . وان مبدأ الانتاج الآلي المتلخص في تحليل عملية الانتاج الى أطوارها المكوّنة وأداء المهام الناشئة على هذا النحو بواسطة استخدام الميكانيكا والكيمياء والخ ، وباختصار ، بواسطة العلوم الطبيعية ، يصبح مبدأ حاسماً في كل مكان . ولذلك تتغلغل الماكينات في المانيفاكتورة حيث تجد استخداماً لها في هذه العملية الجزئية او تلك . وبذلك فان نظام المانيفاكتورة الوطيد والمتبلور ، الناشئ من التقسيم القديم للعمل ، يتفسخ ويفتح الطريق أمام التغيرات المتواصلة . وبالاضافة الى ذلك يتحقق انقلاب جذري في تركيب ملاك العمال الاجمالي أو ملاك العمال المركّب . وخلافاً لمرحلة المانيفاكتورة يقوم مخطط تقسيم العمل الآن على أساس استخدام عمل النساء ، وعمل الأطفال من جميع الأعمار ، والعمال غير المدربين حيث يمكن ذلك ، وباختصار ، على أساس استخدام «cheap labour» أي العمل الرخيص بموجب التعبير الانكليزي ذي الدلالة . وينطبق ذلك ليس فقط على شتى أنواع الانتاج المركّب على نطاق واسع سواء كان يستخدم الماكينات أم لا ، بل وأيضاً على ما يسمى بالصناعة المنزلية بغض النظر عما اذا كان العمال يمارسونها في مساكنهم أم في مشاغل صغيرة . وما عدا التسمية ليس لهذه الصناعة المنزلية الحديثة ، كما يسمونها ، جامع يجمعها بالصناعة المنزلية القديمة التي تفترض وجود حرفة مستقلة في المدينة واقتصاد فلاحي مستقل ، وبالدرجة الأولى وجود البيت لدى الأسرة العمالية . أما الآن فقد تحولت الى قسم خارجي للفابريكة أو المانيفاكتورة أو المؤسسة التجارية . وما عدا عمال الفبارك والعمال المانيفاكتوريين والحرفيين الذين يركزهم الرأسمال من حيث المكان بجماهير كبيرة والذين يضعهم تحت امرته مباشرة ، فانه يحرك بخيوط غير مرئية جيشاً لجباً من العمال المنزليين المبعثرين في المدن الكبيرة وفي الأرياف . مثال ذلك : فابريكة القمصان التابعة للسادة تيلّي في لندندري بارلندا

التي تستخدم ١٠٠٠ عامل في الفابريكة و ٩٠٠٠ من العمال المنزليين المبعثرين في الأرياف * .

ان استغلال قوى العمل الرخيصة وغير الناضجة يتخذ في المانيفاكتورة الحديثة طابعاً اكثر صفاقة مما في الفابريكة بالمعنى الدقيق للكلمة ، ذلك لأن الأساس التكنيكي لهذه الأخيرة ، وهو حلول الماكينات محل القوة العضلية وسهولة العمل ، لا وجود له في المانيفاكتورة على الغالب ؛ يضاف الى ذلك أن جسم المرأة أو جسم الأطفال الذي لا يزال غضاً يتعرض في المانيفاكتورة بكل صفاقة ووقاحة لتأثير المواد السامة والخ . وفي ظل ما يسمى بالعمل في البيت يكتسب الاستغلال طابعاً اكثر صفاقة مما في المانيفاكتورة ، ذلك لأن قدرة العمال على المقاومة تتضاءل نظراً لتبعثرهم ، ولأنه تندس بين رب العمل والعامل زمرة كبيرة من الطفيليين المفترسين ، ولأن العمل في البيت يتصارع في كل مكان مع الانتاج الآلي ، أو مع الانتاج المانيفاكتوري على الأقل ، في الفرع نفسه ، ولأن الفقر يسلب العامل شروط العمل الاكثر ضرورة — المبنى والضوء والتهوية والخ — ولأن عدم انتظام العمل يزداد ، وأخيراً لأن المزاحمة بين العمال تصل حتماً الى أقصاها في هذه الملاجئ الأخيرة لكل من جعلتهم الصناعة الكبيرة والزراعة « زائدين عن اللزوم » . وان توفير وسائل الانتاج الذي لا يتحقق بصورة منتظمة الا بفضل الانتاج الآلي ، والذي يعتبر منذ البداية في الوقت نفسه تبديداً جائراً لقوة العمل ، ووحشياً فيما يتعلق بالشروط العادية لسير العمل ، يكشف الآن بمزيد من الجلاء عن جانبه التناحري والمهلك للانسان وذلك بقدر ما تكون قوة العمل الاجتماعية المُنتجة والأساس التكنيكي لعمليات العمل المركبة أقل تطوراً في الفرع الصناعي المعني .

* «Children's Employment Commission. 2nd Report», 1864, p. LXVIII, № 415.

ج) المانيفاكتورة الحديثة

سأوضح ببضعة أمثلة الاحكام الواردة سابقاً . وفي الحقيقة يعرف القارئ الآن ايضاحات عديدة من الفصل المتعلق بيوم العمل . فمانيفاكتورات معالجة المعادن في برمنغهام وضواحيها تستخدم في الأعمال المرهقة جداً بغالبيتها ٣٠٠٠٠ طفل وحدث و ١٠٠٠٠ امرأة . ونجدهم هنا في الأماكن الضارة بالصحة كمسابك النحاس وفبارك الأزرار وفي الأعمال المتعلقة بالطلاء والجلفنة والصقل * . وان عمل الكبار والصغار المفرط قد ضمن لمختلف مطابع الصحف والكتب في لندن تسمية « المذابح » الجديرة بها** . وفي مؤسسات التجليد نجد مثل هذا العمل المفرط أيضاً الذي تقع ضحايا له هنا النساء والفتيات والأطفال . وانه لمرهق أيضاً عمل الصغار في مشاريع الحبال ، والعمل الليلي في الملاّحات ومانيفاكتورات الشموع والمانيفاكتورات الكيماوية الأخرى ، وكذلك الاستخدام المهلك لعمل الأحداث من أجل تدوير أنوال النسج في مشاريع الحرير التي لا تستخدم قوة محركة ميكانيكية *** . ويعتبر فرز الخرق وتصنيفها من أشد الأعمال تقززاً وقذارة وأسوأها أجراً ، حيث تعطى الأفضلية لاستخدام الفتيات والنساء . وكما هو معروف تعتبر بريطانيا العظمى مركزاً عالمياً لتجارة الخرق ، ناهيك عن الحجم الضخم لخرقها بالذات . وتجلب الخرق اليها من اليابان والدول النائية في أمريكا الجنوبية ومن جزر كناريا . الا أن المصادر

---

* وحتى ان الأطفال يعملون في تسنين المبارد في شيفلد !

** «Children's Employment Commission. 5th Report», 1866, p. 3, № 24; p. 6, № 55, 56; p. 7, № 59, 60.

*** المصدر السابق ، ص ١١٤ ، ١١٥ ، العددان ٦ — ٧ . ويشير عضو اللجنة بصورة محقة الى أنه اذا كانت الماكينة تحل محل الانسان عادة ، فان الحدث يحل هنا محل الماكينة بالمعنى الحرفي للكلمة .

الرئيسية للخرق التي تجلب الى بريطانيا العظمى هي ألمانيا وفرنسا وروسيا وايطاليا ومصر وتركيا وبلجيكا وهولندا . وتستخدم الخرق لصنع الاسمدة ولانتاج الحشوة (من أجل حشو المفارش والمراتب) و shoddy (الصوف الاصطناعي) ، وكمادة خام لانتاج الورق . وان النساء العاملات في فرز الخرق يصبحن وسيطات لنشر الجدري وغيره من الأمراض المعدية التي هن أولى ضحاياها* . وما عدا مناجم الفحم والمعادن تصلح لأن تكون مثالاً كلاسيكياً على العمل المفرط والشغل المضني وغير الملائم وما يرتبط بذلك من تخشن العمال المستغَلين منذ نعومة أظفارهم ، معامل القرميد والطوب التي لا تستخدم فيها سوى بصورة عرضية حتى الآن في انكلترا (عام ١٨٦٦) الماكينة المخترعة مجدداً . فمن أيار (مايو) وحتى أيلول (سبتمبر) يستمر العمل من الخامسة صباحاً وحتى الثامنة مساء، واذا كان التجفيف يجري في الهواء الطلق فغالباً من الرابعة صباحاً وحتى التاسعة مساء . ويعتبر يوم العمل من الخامسة صباحاً وحتى السابعة مساء «مقلصاً» و «معتدلاً» . ويُقبل الأطفال من كلا الجنسين للعمل ابتداء من سن السادسة وحتى من سن الرابعة . وهم يعملون عدداً من الساعات كالكبار ، وغالباً اكثر من الكبار . والعمل مضن وقيظ الصيف اكثر انهاكاً . مثلاً ، في معمل للطوب في موسلي كانت فتاة في الرابعة والعشرين من عمرها تصنع ٢٠٠٠ طوبة في اليوم، وتساعدها فتاتان صغيرتان كانتا تحملان الطين وترتبان الطوب . وكانت هاتان الفتاتان تحملان يومياً ١٠ أطنان من الطين على الجدران الزلقة للحفرة من عمق ٣٠ قدماً وتنقلانه لمسافة ٢١٠ أقدام .

---

* أنظر : التقرير عن تجارة الخرق والايضاحات العديدة في «Public Health, 8 th Report». London, 1866, Appendix, p. 196—208.

« يستحيل على طفل أن يجتاز مطهر معمل الطوب دون أن ينهار خلقياً ... فالبذاءات التي يسمعونها منذ نعومة أظفارهم ، والعادات القذرة والفاحشة وعديمة الحياء التي ينمون في بيئتها برفقة الجهل والتوحش ، تحولهم لطيلة حياتهم اللاحقة الى أذس فاسدي السلوك ، منبوذين ودعار ... ويغدو أسلوب اسكانهم مصدراً رهيباً للانحطاط الاخلاقي . فكل moulder (صانع الطوب) » (أي العامل الماهر ورئيس جماعة من العمال) « يقدم لجماعته المؤلفة من ٧ أشخاص السكن والطعام في كوخه أو بيته . وفي هذا الكوخ ينام الرجال والشباز والفتيات بغض النظر عما اذا كانوا ينتسبون الى أسرة صانع الطوب أم لا . ويتألف الكوخ عادة من غرفتين ، وفي حالات نادرة جداً من ثلاث غرف تقع في البدروم ورديئة التهوية . وتخور قوى الناس في خلال يوم من العمل المضني الى درجة لا مجال فيها حتى للتفكير بمراعاة القواعد الصحية وقواعد النظافة واللياقة اياً كانت . والكثير من هذه الاكواخ تصلح لأن تكون نماذج حقيقية لعدم الترتيب ، والقذارة والغبار ... والشر المستطير لنظام يستخدم الفتيات في ريعان الصبا في أعمال من هذا النوع انما يكمن في أنه يربطهن بصورة محكمة منذ الطفولة المبكرة ولطيلة الحياة بالأوباش المنبوذين . وقبل أن توحي الطبيعة لهن بأنهن نساء ، يتحولن الى صبية أجلاف بذيئي الألسنة («rough, foul-mouthed boys») . واذ يرتدين أسمالا مهلهلة قذرة ، ويبدون عاريات السيقان الى ما فوق الركبة بكثير ، والطين يغطي شعورهن ووجوههن ، يتعودن على الاستهتار بكل مشاعر الاحتشام والحياء . وفي وقت الغداء يضطجعن متمددات على الأرض او يسارقن النظر الى الفيتان الذين يستحمون في القناة المجاورة . وعقب الانتهاء من يوم العمل المضني يرتدين ثياباً أفضل ويرافقن الرجال الى الحانات » .

وطبيعي أنه يسود سُكْر رهيب منذ الطفولة بين هذه الطبقة بأسرها .

« أسوأ ما في الأمر أن صانعي الطوب ييأسون من أنفسهم . وقد قال واحد من أفضلهم لكاهن ساوتولفيلد : يمكنكم أن تحاولوا بقدر واحد من النجاح ، أيها السير ، أن ترفعوا وتصلحوا الشيطان وصانع الطوب ! » («You might as well try to raise and improve the devil as a brickie, Sir!»).*

في التقرير الرابع (لعام ١٨٦١) والتقرير السادس (لعام ١٨٦٤) عن صحة السكان يمكن أن يجد المرء معطيات رسمية وفيرة فيما يتعلق بالتوفير الرأسمالي في شروط العمل في المانيفاكتورة الحديثة (التي يقصد بها هنا كافة المشاغل الكبيرة باستثناء الفبارك بالمعنى الدقيق للكلمة) .

---

* «Children's Employment Commission. 5th Report», 1866, p. XVI—XVIII, «3rd Report» 1864, p. 48, 56 قارن كذلك № 86—97, p. 130—133, № 39—71.

وان وصف workshops (مباني العمل) ، ولا سيما عند عمال الطباعة والخياطة في لندن ، ليفوق كل ما هو أكثر قباحة وكراهية مما أمكن أن تتفتق عنه مخيلة كتابنا الروائيين . والتأثير على صحة العمال يتضح من تلقاء ذاته . وان الدكتور سايمون ، وهو كبير المفتشين الطبيين للمجلس السري (١٤٦) والمحرر الرسمي للتقارير عن صحة السكان يقول فيما يقول :

« لقد بينت في تقريري الرابع » (لعام ١٨٦١) « أنه يستحيل على العمال في واقع الأمر الذود عن حقهم الأول ، ألا وهو الحق في الصحة ، والاصرار على ان يكون العمل ، مهما تكن الأعمال التي يجمعهم رب العمل من أجلها خالياً ، ما دام ذلك يتوقف عليه ، من كل الظروف التي تضر بالصحة والتي يمكن ازالتها . وبرهنت على أنه في حين أن العمال عاجزون عملياً عن التوصل بقواهم الخاصة الى تحقيق هذا الحق في الصحة ، لا يمكنهم أيضاً الحصول على مساعدة فعالة من قبل موظفي بوليس الصحة المدفوعي الأجر ... وان حياة عشرات الآلاف من العمال والعاملات تشوه وتقصر اليوم عبثاً من جراء تلك الآلام الجسدية اللامتناهية التي تنجم عن ذلك الواقع البسيط وهو أنهم يعملون » * .

ويورد الدكتور سايمون الجدول التالي لنسبة الوفيات بغية توضيح تأثير المشاغل على صحة العمال ** :

عدد الأشخاص من مختلف الأعمار المشتغلين في الفروع الصناعية المعنية	أنواع الشغل المقارنة من وجهة نظر تأثيرها على الصحة	عدد الوفيات بين كل ١٠٠٠٠٠ شخص في الفروع المعنية (حسب الأعمار)		
		٢٥—٣٥ سنة	٣٥—٤٥ سنة	٤٥—٥٥ سنة
٩٥٨٢٦٥	الزراعة في انكلترا وويلز	٧٤٣	٨٠٥	١١٤٥
٢٢٣٠١ من الرجال ١٢٣٧٧ من النساء	عمال الخياطة في لندن	٩٥٨	١٢٦٢	٢٠٩٣
١٣٨٠٣	عمال الطباعة في لندن	٨٩٤	١٧٤٧	٢٣٦٧

* «Public Health. 6th Report». London, 1864, p. 29, 31.

** «Public Health. 6th Report». London, 1864, p. 30. يشير الدكتور سايمون الى

د) العمل الحديث في البيت

سأتناول الآن ما يسمى بالعمل في البيت . وبغية تكوين فكرة عن هذ المجال للاستغلال الذي يحققه الرأسمال خلف الصناعة الكبيرة ، وعن فظاعة هذا الاستغلال ، يمكن أن نعالج مثلاً حرفة صنع المسامير التي تبدو رغيدة تماماً من الناحية الظاهرية والتي يتعاطونها في بعض القرى النائ بانكلترا * . وسيكون من الكافي أن نتوقف هنا عند بضعة أمثلة مستقاة من فروع مثل انتاج المخرمات والمضفورات من القش ، وهي الفروع التي لا تستخدم الماكينات فيها البتة بعد أو التي تزاحم الانتاج الآلي والمانيفاكتوري

من أصل ١٥٠٠٠٠ شخص يعملون في انتاج المخرمات في انكلت يسري مفعول قانون الفبارك لعام ١٨٦١ على حوالى ١٠٠٠٠ منهم . وتؤلف النساء والأحداث والأطفال من كلا الجنسين الغالبية الساحقة من الباقين البالغ عددهم ١٤٠٠٠٠ شخص ، علماً بأن جنس الرجال غير ممثل ا بصورة ضعيفة جداً . وتتضح الحالة الصحية لمادة الاستغلال « الرخيصة هذه من الجدول التالي الذي وضعه الدكتور ترومان ، الطبيب في المستوصف

أن نسبة الوفيات بين عمال الخياطة والطباعة في لندن ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٥ س هي في الواقع أعلى بكثير ، نظراً لأن رجال الأعمال اللندنيين يقبلون من الريف عدداً كبي من الشباب ، الذين لما يبلغوا بعد الثلاثين من عمرهم ، بصفة «متدربين» و«mprovers (الراغبين في اتقان حرفتهم) . واذ يردون في الاحصاءات بوصفهم من سكان لندن فانه يزيدون بصورة مصطنعة ذلك العدد من السكان الذي تحسب الوفيات بالنسبة اليه في لندن ، أ عدد حالات الوفاة بينهم أنفسهم فهو أقل بالقياس الى ذلك . ويعود قسم كبير منهم الى الريف ولا سيما عند الاصابة بأمراض خطيرة (المصدر السابق) .

* المقصود هنا المسامير المطروقة خلافاً للمسامير المقطوعة التي تصنع بواسطة الماكينات أنظر : Children's Employment Commission. 3rd Report», p.XI, XIX, № 125—130; p. 52, № 11, p. 113—114, № 487; p. 137, № 674.

العمومي للفقراء في نوتنغام . فمن أصل ٦٨٦ عاملة مخرمات مريضة ، تتراوح أعمار غالبيتهن بين ١٧ — ٢٤ سنة ، كانت المصابات بالسل بينهن * :

عام ١٨٥٢	١ من ٤٥	عام ١٨٥٧	١ من ١٣
” ١٨٥٣	١ ” ٢٨	” ١٨٥٨	١ ” ١٥
” ١٨٥٤	١ ” ١٧	” ١٨٥٩	١ ” ٩
” ١٨٥٥	١ ” ١٨	” ١٨٦٠	١ ” ٨
” ١٨٥٦	١ ” ١٥	” ١٨٦١	١ ” ٨

وهذا الازدياد التصاعدي لنسبة المصابات بالسل ينبغي أن يرضي سواء أشد التقدميين تفاؤلاً أم المروجين الألمان الكذابين لنظرية التجارة الحرة .

ان قانون الفبارك لعام ١٨٦١ يضبط انتاج المخرمات لأنه يجري بواسطة الماكينات ، وهذه هي القاعدة العامة بالنسبة لانكلترا . وان الفروع التي نعالجها هنا بايجاز — علماً بان ذلك لا يتعلق سوى بمن يسمون بالعمال المنزليين ، وليس بأولئك الذين يتركزون في المانيفاكتورات والمخازن والخ — تنقسم : ١) الى lace finishing (المعالجة النهائية للمخرمات التي تصنع بالأسلوب الآلي ؛ وهذه الفئة تشمل بدورها أقساماً فرعية عديدة) ؛ ٢) حياكة المخرمات .

وتجري lace finishing بشكل العمل في البيت ، اما في ما يسمى «mistresses houses» [«بيوت ربات العمل»] ، واما في الشقق الخاصة للنساء اللواتي يعملن لوحدهن أو مع أطفالهن . وان النساء اللواتي يملكن « mistresses houses » هن أنفسهن فقيرات . ويؤلف المشغل قسماً من

* «Children's Employment Commission. 2nd Report», p. XXII, № 166.

شقتهن الخاصة . فهن يستلمن الطلبيات من أصحاب الفبارك وأصحاب المخازن والخ ، ويستأجرن النساء والفتيات والأطفال الصغار بأعداد تتناسب مع أبعاد غرفتهن وتأرجحات الطلب في الفرع المعني من الصناعة . ويتراوح عدد العاملات المشتغلات بين ٢٠ و٤٠ في بعض هذه المشاغل وبين ١٠ و٢٠ في بعضها الآخر . والحد الأدنى لمتوسط العمر الذي يشرع الأطفال فيه بالعمل هو ٦ سنوات ، الا أن بعضهم يبتدئون العمل حتى في السن ما قبل ٥ سنوات . ويستمر وقت العمل عادة من الثامنة صباحاً وحتى الثامنة مساء مع انقطاع لمدة ١½ ساعة لتناول الطعام الذي يجري بصورة غير منتظمة وغالباً في جحر العمل النتن نفسه . وعندما تسير الأمور سيراً حسناً غالباً ما يستمر العمل من الثامنة صباحاً (وأحياناً من السادسة) وحتى العاشرة أو الحادية عشرة أو الثانية عشرة ليلاً . وفي الثكنات العسكرية الانكليزية تخصص لكل جندي ٥٠٠ – ٦٠٠ قدم مكعبة ، وفي المستشفيات العسكرية ١٢٠٠ قدم مكعبة . أما في جحور العمل هذه فلا تعدو حصة الشخص الواحد ٦٧ – ١٠٠ قدم مكعبة . وفي الوقت نفسه تبتلع الاضاءة الغازية أوكسجين الهواء . وبغية الحفاظ على المخرمات نظيفة غالباً ما ينبغي على الأطفال أن يخلعوا أحذيتهم ، حتى في الشتاء ، على الرغم من أن الأرض مفروشة ببلاط من الأحجار أو بالطوب .

« لا يندر للمرء أن يرى في نوتنغام ١٥ – ٢٠ طفلا محصورين في غرفة صغيرة واحدة ربما لا تزيد أبعادها عن ١٢ قدماً في الطول والعرض ، ويقومون ١٥ ساعة في اليوم بعمل يضني بحد ذاته بسأمته ورتابته ، علماً بأنه يجرى على الدوام بأقصى ما يمكن تخيله من شروط منافية للصحة ... وحتى الأطفال الصغار يعملون بانتباه متوتر وبسرعة يثيران الدهشة ، ولا يسمحون لأصابعهم على الاطلاق تقريباً بالاستراحة أو التحرك بصورة أبطأ . واذا توجه اليهم أحد بسؤال فانهم لا يحيدون بنظرهم عن العمل خشية أن يفقدوا ولو ثانية واحدة » .

وتخدم « العصا الطويلة » بمثابة أداة بيد « mistresses » من أجل حثّ الاطفال اكثر فاكثر بقدر ما يكون وقت العمل أطول .

« يتعب الأطفال شيئاً فشيئاً ، فاذا هم مضطربون ، كالطيور ، في نهاية ذلك الوقت الطويل الذي يقيدون في خلاله الى عملهم الرتيب والضار بالعيون والممل نظراً لعدم تغير وضع الجسد ... ان ذلك عمل عبودي حقاً » *(«Their work is like slavery»)

وحيث تعمل النساء مع أولادهن في بيتهن ، أي بالمعنى الحديث في غرفة يستأجرنها وواقعة في الجملون غالباً ، يكون الوضع أسوأ من ذلك ، هذا اذا كان بالامكان أن يكون أسوأ من ذلك على العموم . ويوزّع هذا النوع من العمل على مسافة ٨٠ ميلاً حول نوتنغام . وعندما يغادر الطفل المخزن الذي يعمل فيه في الساعة ٩ أو ١٠ مساء يعطونه في كثير من الأحيان رزمة أخرى للعمل في البيت . وبالطبع ، فان المنافق الرأسمالي بشخص أحد أتباعه المأجورين ينطق عند ذلك بجملة معسولة قائلا : « هذا من أجل أملك » ، على الرغم من أنه يعلم علم اليقين أنه سيتوجب على الطفل المسكين أن ينكب على العمل لمساعدة الأم ** .

تنتشر صناعة المخرمات بصورة رئيسية في دائرتين زراعيتين بانكلترا: دائرة هونيتون للمخرمات على امتداد ٢٠ — ٣٠ ميلاً بمحاذاة الشاطئ الجنوبي لديفونشير وأماكن متفرقة من ديفون الشمالية ، وفي دائرة أخرى تشمل قسماً كبيراً من كونتيات باكينغهايم وبدفور ونورتغمبتون والمواضع المجاورة من اكسفوردشير وهانتينغدونشير . وتستخدم اكواخ الأجراء الزراعيين كمشاغل عادة . وان بعض أصحاب المانيفاكتورات يستخدمون اكثر من ٣٠٠٠ من أمثال هؤلاء العمال المنزليين ، بغالبيتهم من الأطفال والأحداث ومن الاناث على وجه الحصر . وتلاحظ هنا من جديد الشروط التي ورد وصفها بصدد lace finishing . وليس ثمة سوى فارق واحد وهو

---

* «Children's Employment Commission. 2nd Report», 1864, p. XIX, XX, XXI

** «Children's Employment Commission. 2nd Report», 1864, p. XXI, XXII.

أنه بدلا من « mistresses houses » تظهر « lace schools » (« مدارس حياكة المخرمات ») المزعومة التي تتولى أمرها نساء فقيرات في اكواخهن . ومن سن الخامسة ، وحتى أبكر من ذلك أحياناً ، والى سن ١٢ — ١٥ سنة يعمل الأطفال في هذه المدارس ٤ — ٨ ساعات بالنسبة لأصغرهم في السنة الأولى ، وبعد ذلك من السادسة صباحاً وحتى الثامنة أو العاشرة مساء .

« ان الغرف هي ، كقاعدة ، أماكن سكن عادية في الاكواخ الصغيرة ، ويسد الموقد بهدف الحيلولة دون تيارات الهواء ، وليس للساكنين هناك ما يدفئهم أحياناً حتى في الشتاء سوى حرارتهم الذاتية . وفي حالات أخرى تكون الغرف المدرسية المزعومة عبارة عن غرف صغيرة بدون نوافذ وتدفئة ... وان ازدحام هذه الأعشاش وما ينجم عن ذلك من فساد الهواء كثيراً ما يصلان الى أقصى الدرجات . يضاف الى ذلك التأثير الضار للمجارير وبيوت الخلاء والمواد المتفسخة وغير ذلك من الأقذار التي توجد عادة بجوار الاكواخ الصغيرة » . وفيما يتعلق بالمكان : « في احدى مدارس حياكة المخرمات ١٨ فتاة مع المعلمة ، وهناك ٣٣ قدماً مكعبة لكل شخص ؛ وفي مدرسة أخرى ، حيث رائحة النتانة لا تطاق ، يعمل ١٨ شخصاً لكل منهم ½ ٢٤ قدم مكعبة . ونجد في هذه الصناعة أطفالا يعملون وهم في سن الثانية أو الثانية والنصف » * .

وفي تلك الانحاء من كونتيتي باكينغهايم وبدفور الزراعيتين حيث لا وجود لحياكة المخرمات ، يبدأ ضفر القش . وينتشر هذا العمل في قسم كبير من هارتفوردشير وفي الأقسام الغربية والشمالية من اسيكس . وفي عام ١٨٦١ كان يعمل في انتاج مضفورات القش وقبعات القش ٤٨٠٤٣ شخصاً ، بينهم ٣٨١٥ ذكراً من مختلف الأعمار ، والباقي من الاناث بينهن ١٤٩١٣ فتاة دون سن العشرين بمن فيهن حوالى ٧٠٠٠ طفلة . وبدلاً من مدارس حياكة المخرمات تظهر هنا «straw plait schools» . (« مدارس ضفر

---

* المصدر السابق ، ص. XXIX ، XXX .

القش ») . ويبدأ الأطفال فيها بتعلم ضفر القش اعتباراً من سن الرابعة عادة ، وأحياناً في عمر يتراوح بين ٣ و ٤ سنوات . ومن الطبيعي أنهم لا يتلقون أية تربية . وهؤلاء الأطفال أنفسهم يسمون المدارس الابتدائية «natural schools» (« المدارس الحقيقية ») تمييزاً لها عن هذه المؤسسات المصاصة للدماء التي يحصرونهم فيها للعمل من أجل أن ينفذوا المهمة التي تعهد بها اليهم أمهاتهم شبه الجائعات والبالغة في غالبية الحالات ٣٠ ياردة في اليوم . وهؤلاء الأمهات أنفسهن غالباً ما يرغمن الأطفال من ثم على العمل في البيت أيضاً حتى الساعة ١٠ أو ١١ أو ١٢ ليلاً . والقش يحز أصابعهم وأفواههم لأنهم يبللونه بلعابهم على الدوام . وبموجب الرأي الموحد للمفتشين الطبيين في لندن ، والذي أجمله الدكتور بالارد ، فان ٣٠٠ قدم مكعبة للشخص الواحد تمثل الحد الأدنى من أجل غرف النوم والعمل . ولكن المكان في مدارس ضفر القش أضيق مما في مدارس حياكة المخرمات : ١٢⅔ ، ١٧ ، ١٨½ وأقل من ٢٢ قدماً مكعبة للشخص .

يقول عضو اللجنة وايت : « ان أصغر هذه الأرقام تشير الى مكان أصغر من نصف ذلك الحيز المكاني الذي يمكن أن يشغله طفل موضوع في صندوق ذي ٣ أقدام لكل من أبعاده الثلاثة » .

وينعم بمثل هذه السعادة في الحياة الأطفال حتى بلوغهم ١٢ — ١٤ سنة من عمرهم . أما الأهل التعساء والفاسدون فلا يكلون عن التفكير بكيف يمتصون اكثر ما يمكن من أولادهم . وطبيعي أن الأولاد عندما يكبرون لا يكترثون بأهلهم ويهجرونهم .

« ليس ثمة ما يثير الدهشة في أن الجهل والعيوب هي من سمات هؤلاء السكان الذين يتلقون تربية من هذا النوع ... وان أخلاقهم في الحضيض ... فلدى عدد كبير من النساء أطفال غير شرعيين ، علماً بأن الكثيرات منهن يصبحن أمهات في سن غير ناضجة بحيث يرتاع من ذلك الناس الاكثر دراية بمسائل الاحصائيات الاجرامية » * .

«Children's Employment Commission. 2nd Report», 1864, p. XL, XLI.*

وموطن هذه الأسر النموذجية هو بلد مسيحي نموذجي في أوربا كما يقول الكونت مونتالامبر الضليع من دون شك في شؤون المسيحية !

ان الأجرة ، التافهة على العموم في فروع الصناعة التي وصفناها لتونا (الحد الاقصى لأجرة الأطفال في مدارس ضفر القش يبلغ في حالات استثنائية ٣ شلنات فقط) ، تنخفض الى ما دون مقدارها الاسمي بنتيجة truck-system [نظام دفع الأجرة بالبضائع] الذي انتشر انتشاراً شاملاً في دوائر انتاج المخرمات على وجه الخصوص * .

هـ) انتقال المانيفاكتورة الحديثة والعمل في البيت الى الصناعة الكبيرة . تسريع هذه الثورة عن طريق تطبيق قوانين الفبارك على المانيفاكتورة الحديثة والعمل في البيت

ان ترخيص قوة العمل عن طريق سوء استخدام قوة عمل النساء والصغار ببساطة ، وعن طريق تجريد العمل ببساطة من كل تلك الظروف التي يمكن للعمل والحياة في ظلها أن يجريا بصورة عادية ، وعن طريق قسوة العمل المفرط والليلي ، يصطدم في نهاية المطاف بحدود طبيعية معينة يستحيل تخطيها ، وبالاضافة الى ذلك يصطدم بهذه الحدود أيضاً ما يقوم على مثل هذه الأسس من ترخيص البضائع والاستغلال الرأسمالي عموماً . وعندما يتم بلوغ هذه النقطة في نهاية المطاف ــ علماً بأنه يمر قبل ذلك زمن طويل ــ تحين ساعة ادخال الماكينات والتحول السريع منذ هذا الحين للعمل في البيت المتصف بالتبعثر (وكذلك المانيفاكتورة) الى الانتاج الفابريكي .

ان انتاج « wearing apparel » (الملابس) يقدم المثال الأسطع على هذه الحركة . وبموجب تصنيف لجنة استقصاء شروط عمل الأطفال يشمل

* «Children's Employment Commission. 1st Report», 1863, p. 185.

هذا الفرع الصناعي منتجي قبعات القش وقبعات السيدات والقلانيس ، والخياطين، وdressmakers و milliners * وخياطات البياضات والخياطات ، وصانعات المشدات ، وصانعي القفافيز ، والحذائين ، والكثير من الفروع الصغيرة الأخرى كانتاج ربطات العنق والياقات والخ . وفي عام ١٨٦١ بلغ ملاك النساء العاملات في هذه الفروع الصناعية في انكلترا وويلز ٥٨٦٢٩٨ شخصاً ، بمن فيهن ١١٥٢٤٢ على أقل تقدير تقل أعمارهن عن ٢٠ عاماً و ١٦٥٦٠ تقل أعمارهن عن ١٥ عاماً . وعدد هؤلاء العاملات في المملكة المتحدة ٧٥٠٣٣٤ شخصاً (عام ١٨٦١) . وكان عدد الرجال العاملين في تلك السنة ذاتها في انتاج القبعات والأحذية والقفافيز وفي الخياطة في انكلترا وويلز ٤٣٧٩٦٩ شخصاً بمن فيهم ١٤٩٦٤ شخصاً تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً و٨٩٢٨٥ شخصاً تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٠ عاماً و٣٣٣١١٧ شخصاً اكبر من ٢٠ عاماً. ولم تؤخذ بالحسبان في هذه المعطيات فروع كثيرة أصغر حجماً تدخل في هذه الصناعات . ولكن اذا أخذنا الأرقام التي أوردناها الآن ، كما هي ، لحصلنا بموجب احصاء عام ١٨٦١ على رقم عام بالنسبة لانكلترا وويلز وحدهما هو ١٠٢٤٢٦٧ شخصاً ، أي ما يعادل تقريباً عدد المشتغلين بالزراعة وتربية المواشي . ويبدأ المرء يفهم لماذا تنتج الماكينات مثل هذه الكتلة الهائلة من المنتجات وتسهم بذلك في « تحرير » مثل هذه الجماهير الغفيرة من العمال .

ان انتاج «wearing apparel» تتولاه المانيفاكتورات التي لا تقوم في داخلها سوى بتجديد ذلك التقسيم للعمل الذي تجد membra disjecta [أعضاءه المبعثرة] (١٤٧) جاهزة أمامها ؛ ويتولاه المعلمون الحرفيون الصغار ولكن الذين لم يعودوا يعملون للمستهلكين الفرديين كما في السابق ،

* Millinery انتاج أغطية الرأس بالمعنى الدقيق للكلمة ، وكذلك انتاج حرامل وطرح السيدات ؛ أما dressmakers فهن شبيهات بخياطات الأزياء عندنا .

بل للمانيفاكتورات والمخازن بحيث أنه غالباً ما تتخصص مدن وأنحاء بكاملها في فروع انتاج معينة كالأحذية والخ مثلاً ، وأخيراً يتولى هذا الانتاج اكثر ما يتولاه من يسمون بالعمال المنزليين الذين يشكلون فروعاً خارجية للمانيفاكتورات والمخازن وحتى للمعلمين الصغار نسبياً * . والصناعة الكبيرة هي التي تقدم كتل مواد العمل والخامات والمصنوعات شبه الجاهزة والخ ، أما كتلة المادة البشرية الرخيصة (taillable à merci et miséricorde [المتروكة للرحمة والغضب]) فتتألف من « الذين حررتهم » الصناعة الكبيرة والزراعة . وان المانيفاكتورات في هذا المجال من الانتاج مدينة بمنشئها على الغالب الى حاجة الرأسماليين لأن يكون تحت أيديهم جيش جاهز يتناسب مع أي حركة من حركات الطلب ** . الا أن هذه المانيفاكتورات سمحت بأن يبقى قائماً الى جانبها الانتاج الحرفي المشتت والانتاج المنزلي كأساس عريض لها . وان الأبعاد الكبيرة لانتاج القيمة الزائدة في فروع العمل هذه ، وفي الوقت نفسه الترخيص المتزايد لما تنتجه من بضائع ، كانت تُشترَط ولا تزال على الأغلب بالمقادير الدنيا للأجرة التي لا تكفي سوى لمعيشة كالحة وبذلك الحد الأقصى لطول وقت العمل الذي بالكاد يمكن لعضوية الانسان أن تتحمله . فرخص العرق البشري والدم البشري المحولين الى بضائع انما هو بالذات الذي وسّع على الدوام ويوسّع كل يوم سوق التصريف بالنسبة لانكلترا على وجه الخصوص والسوق الاستعمارية التي تسودها

---

* يجرى انتاج dressmaking و millinery الانكليزية عادة من قبل عاملات مأجورات وذلك في أماكن تعود لأرباب العمل ويقمن فيها ، ومن جهة أخرى من قبل مياومات يقمن خارج تلك الأماكن .

** زار عضو اللجنة وايت واحدة من مانيفاكتورات الثياب العسكرية كان يعمل فيها ١٠٠٠ — ١٢٠٠ شخص كلهم تقريباً من الاناث ، وواحدة من مانيفاكتورات الأحذية فيها ١٣٠٠ عامل نصفهم تقريباً من الأطفال والأحداث ، والخ. («Children's Employment Commission. 2nd Report», p. XLVII, № 319).

بالاضافة الى ذلك العادات الانكليزية والذوق الانكليزي . وأخيراً حلّت اللحظة الحرجة. فأساس الطريقة القديمة، أي مجرد الاستغلال الفظ لمادة العمل الذي رافقه الى هذه الدرجة أو تلك تقسيم العمل المتطور بصورة منتظمة ، لم يعد كافياً عند تنامي السوق والنمو الاكثر سرعة للمزاحمة بين الرأسماليين . وجاء وقت الماكينة . وان الماكينة التي اضطلعت بالدور الثوري الحاسم ، الماكينة التي شملت بدرجة واحدة كافة فروع هذا المجال الانتاجي التي لا حصر لها ، كانتاج البضائع الحديثة الطراز وأشغال الخياطة وصنع الأحذية وصنع القبعات والخ ، كانت هي ماكينة الخياطة .

وان تأثيرها المباشر على العمال هو تقريباً كتأثير جميع الماكينات بشكل عام عندما تستولي للمرة الأولى في مرحلة الصناعة الكبيرة على فروع انتاج جديدة . وتجري تنحية أصغر الأطفال عمراً . وترتفع أجرة العمال على الماكينات بالمقارنة مع أجرة العمال المنزليين الذين يندرج الكثيرون منهم في عداد « أفقر الفقراء » («the poorest of the poor») . وتنخفض أجور الحرفيين الذين كانوا في وضع أفضل نسبياً والذين تشرع الماكينة بمزاحمتهم . وان العمال الجدد على الماكينات هم من الفتيات والنساء الشابات على وجه الحصر . فبمساعدة القوة الميكانيكية يقضين على احتكار العمل الرجالي في الأعمال الاكثر صعوبة ، وينحين جمهور الكبيرات في السن والأطفال الصغار من مجال الأعمال الأسهل . والمزاحمة الشديدة جداً تقضي على أضعف العمال الذين ينفذون عملاً يدوياً . وان النمو المريع لعدد حوادث الموت جوعاً (death from starvation) في لندن خلال العقد الأخير يسير بصورة متوازية مع انتشار الخياطة الآلية * . والعاملات الجديدات

* هاكم مثالًا : في ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٨٦٤ ترد في التقرير الأسبوعي للمسجل العام (١٤٨) عن الوفيات ٥ حوادث موت جوعاً . ونشرت «Times» في اليوم نفسه خبراً عن حادثة جديدة للموت جوعاً . ست حوادث موت بسبب الجوع في أسبوع واحد !

اللواتي يعملن على ماكينة الخياطة ، التي يحركنها باليد والرجل أو باليد فقط وهن جالسات أو واقفات تبعاً لثقل وأبعاد وطابع الماكينة ، يجب عليهن أ ينفقن قدراً كبيراً من قوة العمل . ويغدو عملهن ضاراً بالصحة نظراً لطو العملية ، وذلك على الرغم من أنها أقصر عادة مما في ظل النظام القديم وفي كل مكان حيث تقتحم ماكينة الخياطة المشاغل الضيقة والمزدحمة بحد ذاتها ، في انتاج الأحذية والمشدات والقبعات والخ على سبيل المثال فانها تشدد هناك التأثيرات الضارة بالصحة .

يقول عضو اللجنة لورد : «ان الشعور الذي يراود المرء عند دخوله المشاغل ذا السقف الواطئ والتي يعمل فيها على الماكينات في وقت واحد ٣٠ – ٤٠ شخصاً ، هو شعو لا يطاق ... وانها لفظيعة الحرارة الناجمة جزئياً عن مواقد الغاز من أجل تحمية المكاوي وحتى في تلك الحالات عندما يطبق في مثل هذه المشاغل ما يسمى بوقت العمل المعتدل ، من الثامنة صباحاً وحتى السادسة مساء ، يصاب بالاغماء عادة ٣ – ٤ أشخاص كل يوم» *

ان الانقلاب في الأسلوب الاجتماعي للانتاج ، هذا الناتج النا بالضرورة عن تحويل وسيلة الانتاج ، يجري وسط خليط متباين م الأشكال الانتقالية . وتتغير هذه الأشكال تبعاً لدرجة وزمن استيلا ماكينة الخياطة على هذا الفرع الصناعي أو ذاك ، وتبعاً للوضع الذي كا عليه العمال قبل ذلك ، وتبعاً لعودة الغلبة الى الانتاج المانيفاكتوري الحرفي أم المنزلي ، وتبعاً لبدل ايجار المشاغل والخ ** . وعلى سبيل المثا

* «Children's Employment Commission. 2nd Report», 1864, p. LXVII, № 406—409; p. 84, № 124; p. LXXIII, № 441; p. 68, № 6; p. 84, № 126; p. 78, № 85; p. 76, № 69; p. LXXII, № 438.

** «على ما يبدو فان بدل ايجار مباني العمل هو الاعتبار الذي كان ينطوي في نه المطاف – ولا سيما في العواصم – على الأهمية الحاسمة ، بمعنى أن النظام القديم لتوز العمل على أرباب العمل الصغار وعلى الأسر استمر لفترة أطول من غيره وجرى استئنافه بصو أسرع من غيره» (المصدر السابق ، ص ٨٣ ، الرقم ١٢٣) . الجملة الأخيرة تتعلق بصنا الأحذية على وجه الحصر .

ففي انتاج البضائع الحديثة الطراز ، حيث كان العمل بغالبيته منظماً على شكل التعاون البسيط بصورة رئيسية ، فان ماكينة الخياطة لا تشكّل في البداية سوى عنصر جديد للانتاج المانيفاكتوري . وفي الخياطة وانتاج القمصان والأحذية والخ تتشابك جميع الأشكال . وهنا نجد الانتاج الفابريكي بكل معنى الكلمة . وهناك يستلم الوسطاء من الرأسمالي en chef [الرئيسي] المادة الخام ويجمعون في « الحجرات » و« العلالي » ١٠ – ٥٠ واكثر من العاملين المأجورين على ماكينات الخياطة . وأخيراً ، وكما يحدث ذلك على العموم مع جميع الماكينات ، باعتبار أنها لا تشكل نظاماً مجزأ ويمكن استخدامها على نطاقات ضيقة ، فان الحرفيين أو العمال المنزليين يستخدمون ماكينات الخياطة العائدة لهم أنفسهم بمساعدة أفراد أسرهم أو القليلين من العمال الغرباء * . ويسود في انكلترا عملياً في الوقت الحاضر النظام الذي يركّز الرأسمالي بموجبه في مبانيه عدداً كبيراً من ماكينات الخياطة ، أما من أجل مواصلة المعالجة فهو يوزّع ناتج الماكينات على جيش بكامله من العمال المنزليين ** . ولكن تنوع الأشكال الانتقالية لا يخفي الميل للتحول الى الانتاج الفابريكي بالمعنى الدقيق للكلمة . ويتغذى هذا الميل : بطابع ماكينة الخياطة التي يدفع تنوع أساليب استخدامها الى توحيد فروع الانتاج المنقسمة سابقاً في مبنى واحد وتحت امرة رأسمال واحد ؛ ومن ثم بواقع أن الخياطة التمهيدية وبعض العمليات الأخرى من الأجدى القيام بها في المكان الذي توجد فيه الماكينة ؛ وأخيراً ، بالمصادرة الحتمية للحرفيين والعمال المنزليين الذين يعملون بواسطة ماكينتهم الخاصة . ولقد أدركهم هذا المصير منذ الآن الى حد ما . فالنمو المتواصل

---

* لا وجود لمثل هذا الأمر في صناعة القفافيز وغيرها من الصناعات التي بالكاد يتميز فيها وضع العمال عن وضع الفقراء المعدمين .

** «Children's Employment Commission. 2nd Report», 1864, p. 83, № 122.

لكتلة الرأسمال الموظف في ماكينات الخياطة * يغدو حافزاً على توسيع الانتاج ويولّد حالات الركود في السوق التي ترغم العمال المنزليين على بيع ماكينات الخياطة العائدة لهم . وان فيض انتاج ماكينات الخياطة نفسها يدفع المنتجين المحتاجين الى التصريف لأن يؤجروها لمدة أسبوع وبذلك يخلق مزاحمة قاتلة بالنسبة لأصحاب الماكينات الصغار ** . وان التغيرات المتواصلة على الدوام في تصميم الماكينات وترخيصها تخفّض أسعار النماذج القديمة منها على الدوام أيضاً ، الأمر الذي يسفر عن أنه لا يتمكن من استخدام هذه الأخيرة بصورة مربحة الا الرأسماليون الكبار الذين يشترونها بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة خيالية . وأخيراً ، وكما في كافة عمليات الانقلاب المماثلة ، تعود الأهمية الحاسمة هنا أيضاً الى حلول الماكينة البخارية مكان الانسان . و يصطدم استخدام قوة البخار في البداية بعقبات تكنيكية صرفة كاهتزاز الماكينات وصعوبة التحكم بسرعتها والعطب السريع للماكينات الأخف وما الى ذلك ، أي كافة العقبات التي سرعان ما تعلّم الممارسة كيفية التغلب عليها ***. واذا كان تركز الكثير من ماكينات العمل في مانيفاكتورات كبيرة نسبياً يدفع من جهة الى استخدام قوة البخار . فان تزاحم البخار مع عضلات الانسان يسرع من جهة أخرى بتركز ملايين العاملين وماكينات العمل في فبارك كبيرة . ففي انكلترا مثلا تعيش حالياً المجالات الهائلة لانتاج «wearing apparel» ، كما هو شأن القسم الاكبر من بقية الصناعات ، ثورة انتقال المانيفاكتورة والحرف والعمل في

---

* منذ عام ١٨٦٤ كانت صناعة الأحذية في ليستير ، التي تعمل للمبيع بالجملة ، تستخدم ٨٠٠ ماكينة خياطة .

** Children's Employment Commission. 2nd Report», 1864, p.84, № 124.

*** مثلاً في عنبر الأمتعة العسكرية في بيمليكو بلندن ، وفي فابريكة قمصان تيلي وهندرسون في لندندري ، وفي فابريكة الألبسة العائدة لشركة تايت في ليميريك حيث يستخدم حوالى ١٢٠٠ عامل .

البيت الى انتاج فابريكي ، ولكن قبل هذا الانتقال كانت كافة الأشكال المشار اليها قد تغيرت تماماً تحت تأثير الصناعة الكبيرة وتفسخت واتخذت مظهراً مشوّهاً وتمخضت منذ زمن بعيد عن كل فظاعة النظام الفابريكي بل وفاقتها دون أن تستوعب جوانبه الايجابية * .

ان هذه الثورة الصناعية الجارية عفوياً انما يسرعها بصورة مصطنعة تطبيق قوانين الفبارك على جميع فروع الصناعة التي تعمل فيها النساء والأحداث والأطفال . وان الضبط الارغامي لطول يوم العمل ، والانقطاعات ، ولحظة ابتداء وانتهاء يوم العمل ، ونظام النوبات بالنسبة للأطفال ، واستثناء جميع الأطفال حتى سن معينة والخ ، كل ذلك يدفع الى الاستخدام المشدد للماكينات ** ، واحلال البخار محل العضلات كقوة محركة *** . ومن جهة

---

* «الميل نحو النظام الفابريكي» («Children's Employment Commission. 2nd Report», 1864, p. LXVII) «الانتاج بأسره موجود الآن في حالة انتقالية ويتعرض للتغيرات نفسها التي طرأت على انتاج المخرمات والنسج والخ» (المصدر السابق ، رقم ٤٠٥) . «ثورة كاملة» (المصدر السابق ، ص XLVI ، الرقم ٣١٨). في أيام لجنة استقصاء شروط عمل الأطفال عام ١٨٤٠ كان انتاج الجوارب لا يزال يدوياً . ومنذ عام ١٨٤٦ جرى تطبيق ماكينات متنوعة تدار حالياً بالبخار . وان العدد الاجمالي للأشخاص من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار ، ابتداء من سن الثالثة ، المشتغلين في انتاج الجوارب الانكليزي بلغ عام ١٨٦٢ حوالى ١٢٠٠٠٠ شخص . وبموجب التقرير البرلماني بتاريخ ١١ شباط (فبراير) (١٤٩) ففي عام ١٨٦٢ لم يكن مفعول قانون الفبارك يسري سوى على ٤٠٦٣ شخصاً من أصل ذلك العدد .

** مثلاً ، فيما يتعلق بانتاج الفخار تفيد شركة كوكرين «Britannia Pottery, Glasgow» بما يلي : «من أجل الحفاظ على أبعاد الانتاج السابقة لجأنا الى الاستخدام المشدد للماكينات التي يعمل عليها عمال غير مؤهلين ، ونزداد اقتناعاً يوماً عن يوم بأننا نستطيع انتاج كمية من المنتجات اكبر مما بموجب الطريقة السابقة» («Reports of Insp of. Fact. for 31st October 1865», p. 13) «ان قانون الفبارك يفعل على نحو بحيث أنه يحث على مواصلة ادخال الماكينات» (المصدر السابق ، ص ١٣ ، ١٤) .

*** هكذا مثلاً يلاحظ ، بعد تطبيق قانون الفبارك على انتاج الفخار ، ازدياد كبير لعدد power jiggers [دواليب الفخارين الميكانيكية] بدلًا من handmoved jiggers [دواليب الفخارين اليدوية] .

أخرى فان السعي لأن يُربح في المكان ما يُفقد في الزمان يؤدي الى التوسيع الكمي لوسائل الانتاج المستخدمة بصورة مشتركة ـ الأفران والمباني والخ ـ وباختصار يشتد تركز وسائل الانتاج وتحشّد العمال طبقاً لذلك . وكل مر يجري فيها تهديد المانيفاكتورة بتطبيق قانون الفبارك يتكرر بحماس الاعتراض الرئيسي نفسه في جوهر الأمر : سيصبح من الضروري انفاق رأسمال اكبر من أجل مواصلة الانتاج بالمقادير السابقة في حالة الخضوع لقانون الفبارك. أ ما يتعلق بالأشكال الوسيطة بين المانيفاكتورة والعمل في البيت و بين العمل نفسه في البيت ، فانها تفقد التربة التي تقوم عليها ما ان يتم تحديد يو العمل وعمل الأطفال . فالاستغلال غير المحدود لقوة العمل الرخيص يشكّل الأساس الوحيد لقدرتها على المزاحمة .

يتمثل شرط هام للانتاج الفابريكي ، وعلى الأخص منذ أن ينطبق علي ضبط يوم العمل ، في ضمان النتيجة العادية ، أي الثقة في أنه سيتم في خلال فترة زمنية معينة انتاج كمية معينة من البضاعة ، أو سيتم احرا النتيجة المفيدة المرسومة . وفيما عدا ذلك فان الانقطاعات التي ينص علي القانون ليوم العمل الخاضع للضبط تفترض أن فترات التوقف عن العم الفجائية والدورية هي ممكنة دون الاضرار بالناتج الموجود قيد الانتاج ومن البديهي أن تحقيق ضمان النتيجة هذا وامكانية قطع العمل هو في الصناعات الميكانيكية البحت أسهل مما في تلك التي يعود فيها دور معي الى العمليات الكيماوية والفيزيائية كما في صناعات الفخار والتبييض والصباغة والخبز وفي غالبية مانيفاكتورات معالجة المعادن . وهناك حيث يسود روتين يوم العمل غير المحدد والعمل الليلي والتبديد الحر للقوى البشر سرعان ما يروحون يرون في أية عقبة عفوية « حداً طبيعياً » أبدياً للانتاج وليس ثمة من سم على الاطلاق يبيد الحشرات الضارة مثلما يبيد قانو الفبارك مثل هذه «الحدود الطبيعية». وليس من أحد صرخ عن « المستحيلات

بأعلى من صراخ السادة من صناعة الفخار . ففي عام ١٨٦٤ شملهم قانون الفبارك وبعد انقضاء ١٦ شهراً زالت كافة المستحيلات .

ان ما نجم عن قانون الفبارك من « طرائق محسنة لتحضير العجينة الفخارية (slip) بواسطة الضغط بدلًا من التجفيف ، والتصميم الجديد للأفران من أجل تجفيف البضاعة غير المشوية والخ ، كل ذلك عبارة عن أحداث ذات أهمية عظيمة بالنسبة لصنعة الفخار ترمز الى تقدم يستحيل ايجاد مثيل له على مدى القرن الأخير . ولقد تم تخفيض حرارة الأفران تخفيضاً كبيراً مع تقليص كبير في استهلاك الفحم وتأثير أسرع على البضاعة » * .

وخلافاً لجميع النبوءات لم ترتفع تكاليف انتاج البضائع الفخارية بل ازدادت كتلة الناتج ، بحيث أن التصدير في خلال ١٢ شهراً ، من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٨٦٤ حتى كانون الأول عام ١٨٦٥ ، أعطى زيادة في القيمة بمبلغ ١٣٨٦٢٨ جنيهاً استرلينياً علاوة على المقدار المتوسط للتصدير في السنوات الثلاث السابقة. وفي انتاج الثقاب كان يعتبر من قوانين الطبيعة أنه كان يجب على الأحداث ، حتى عندما كانوا يزدردون غداءهم ، أن يغمسوا عيدان الثقاب في المزيج الفوسفوري الحار الذي كانت أبخرته السامة تسفع وجوههم . واذ أرغم قانون الفبارك (لعام ١٨٦٤) على توفير الوقت فانه أجبر على ادخال «dipping machine» (ماكينة التغميس) التي لا يمكن للأبخرة أن تصل منها الى العامل ** . وكذلك بالضبط هو الأمر فيما يتعلق بتلك الفروع لمانيفاكتورة المخرمات التي لم تخضع بعد لقانون الفبارك ، حيث أنهم يزعمون حالياً أنه لا يمكن لوقت تناول الطعام أن يكون منتظماً هنا باعتبار أن المواد المختلفة من أجل المخرمات تتطلب وقتاً

---

* «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1865», p. 96, 127.

** ان تطبيق هذه وغيرها من الماكينات في فابريكة الثقاب أدى في أحد أقسامها الى الاستعاضة عن ٢٣٠ حدثاً بـ٣٢ فتى وفتاة تتراوح أعمارهم بين ١٤ – ١٧ عاماً . وفي عام ١٨٦٥ جرى هذا التوفير في عدد العمال الى أبعد من ذلك بواسطة استخدام قوة البخار .

مختلفاً للتجفيف ، وهذا الوقت يتراوح بين ٣ دقائق وحتى ساعة كا،
واكثر. ويجيب أعضاء لجنة استقصاء شروط عمل الأطفال على ذا
بقولهم :

« الظروف هنا هي نفسها كما في طباعة ورق الجدران . وان بعض أصحاب الفبـ
الرئيسيين في هذا الفرع أصروا بحمية على أن طابع المواد المستخدمة وعدم تجانس العمليات
التي تمر هذه المواد عبرها ، لا يسمحان باجراء انقطاعات فجائية في العمل من أجل تـ
الطعام ، لأن ذلك يجب أن يسفر حسب زعمهم عن خسائر كبيرة ... وبموجب النقطة السا
من البند السادس لقانون توسيع مجال فعل قوانين الفبارك » (لعام ١٨٦٤) « فانهم ملز
بعد مضي ١٨ شهراً فقط على صدور هذا القانون بتطبيق الفرص للاستراحة التي ينص ع
قانون الفبارك » * .

وما ان صادق البرلمان على هذا القانون حتى اكتشف السادة أصحا
الفبارك :

« ان المتاعب التي توقعناها من تطبيق قانون الفبارك لم تقع . ونحن لا نجد أن الا
واجه صعوبة ما . وفي الواقع اننا ننتج مقداراً اكبر في خلال الزمن نفسه» ** .

وهكذا ، فان البرلمان الانكليزي ، الذي لا يلومه أحد على العبقريّة
قد توصل عن طريق التجربة الى الاقتناع بأنه يمكن للقانون الارغا
بمجرد الأمر أن يزيل كافة العقبات الطبيعية المزعومة التي يضعها الانتـ
امام تحديد وضبط يوم العمل حسب زعمهم . لذلك ، عندما يجري تطـ
قانون الفبارك في فرع صناعي معين يتم تعيين فترة من ٦ أشهر حتى ،
شهراً ، وعندئذ ينبغي على صاحب الفابريكة الاهتمام بازالة العقبات التكنيـ
في خلال هذه الفترة . وان كلمات ميرابو : npossible ? Ne me dites
jamais ce bête de mot !»]« مستحيل ؟ لا تقولوا لي أبداً هذه الكا

ildren's Employment Commission. 2nd Report», 1864, p. IX, № 50. *

«Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1865», p. 22. **

الغبية ! »] تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للتكنولوجيا الحديثة . ولكن ، اذا كان قانون الفبارك ينمّي بسرعة ، كما في الدفيئة ، العناصر المادية الضرورية لتحويل الانتاج المانيفاكتوري الى انتاج فابريكي ، فانه الى جانب ذلك ، واذ يولّد ضرورة زيادة نفقات الرأسمال ، انما يسرع بهلاك رجال الأعمال الأصغر وبتركز الرأسمال *.

اذا تركنا جانباً العقبات التكنيكية الصرفة والعقبات التي يمكن ازالتها تكنيكياً ، فان ضبط يوم العمل يصطدم بالعادات الصفيقة للعمال أنفسهم ولا سيما في الأماكن التي يسودها دفع الأجر بالقطعة وحيث يمكن التعويض عن التغيب عن العمل في خلال قسم من يوم العمل أو أسبوع العمل بالعمل الاضافي أو بالعمل الليلي ، وهذه طريقة تبلّد العامل البالغ وتؤثر تأثيراً مدمراً على رفاقه من عداد صغار السن والنساء ** . وعلى الرغم من أن عدم الانتظام هذا في انفاق قوة العمل هو عبارة عن رد فعل طبيعي فظ

---

* «ان التحسينات الضرورية ... لا يمكن تطبيقها في الكثير من المانيفاكتورات القديمة بدون نفقات من الرأسمال تتجاوز أموال الكثيرين من أصحابها الحاليين ... وان تطبيق قانون الفبارك ترافقه بالضرورة فوضى عابرة . وأبعاد هذه الفوضى تتناسب طردياً مع أبعاد تلك الشرور التي يجب على قانون الفبارك أن يزيلها» (المصدر السابق ، ص ٩٦ ، ٩٧) .

** عند الأفران العالية مثلاً «يزداد طول العمل بصورة شديدة عادة في نهاية الأسبوع بسبب عادة العمال بالتعطل يوم الاثنين وأحياناً عدم العمل في خلال قسم من يوم الثلاثاء وحتى يوم الثلاثاء بكامله» («Children's Employment Commission. 3rd Report», p. VI) «ان ساعات العمل عند المعلمين الصغار غير منتظمة أبداً عادة . فهم يفقدون يومين أو ثلاثة ومن ثم يعملون ليلة بكاملها بغية التعويض عن ذلك ... فهم يرغمون أولادهم دائماً على العمل ، هذا اذا كان لديهم أولاد» (المصدر السابق ، ص VII) . «مما يشجع على عدم الانتظام في المجيء الى العمل هو امكانية وممارسة التعويض عن ذلك بزيادة عدد ساعات العمل» (المصدر السابق ، ص VIII) . «ثمة خسارة هائلة في الوقت في برمنغهام... فالتكاسل في قسم من الوقت يقابله عمل شاق حتى الاعياء في قسم آخر» (المصدر السابق ، ص XI) .

على سآمة العمل الرتيب والمبرّح ، الا أنه ينجم بقسمه الأعظم بما لا يقبل القياس عن فوضى الانتاج نفسه ، التي تفترض بدورها استغلال الرأسمال لقوة العمل استغلالاً منفلتاً من عقاله . والى جانب التبدلات المرحلية العامة لأطوار الدورة الصناعية والتقلبات الخاصة للسوق في كل فرع من فروع الانتاج يظهر على الحلبة أيضاً ما يسمى بالموسم وفجائية الطلبيات الكبيرة التي لا بد من تنفيذها في أقصر وقت ، علماً بأنه من غير المهم سواء أكانت هذه الأعمال الموسمية مشترطة بفصول السنة الملائمة للملاحة أم بالموضة . وتصبح الطلبيات المفاجئة من الأمور العادية بصورة اكثر كلما ازداد انتشار السكك الحديدية والتلغراف .

يقول أحد أصحاب الفبارك اللندنيين مثلاً : « ان انتشار شبكة السكك الحديدية في جميع أرجاء البلد قد حفز بقوة عادة الطلبيات القصيرة الأجل ؛ فالمشترون من غلاسكو ومانشستر وادنبورغ يفدون اليوم الى البيوتات التجارية الكبيرة في سيتي من أجل المشتريات بالجملة مرة كل أسبوعين تقريباً ، تلك البيوتات التي نمدها بالبضائع . وعوضاً عن أن يشترو من المستودع ، كما كانت عليه العادة سابقاً ، فانهم يقدمون طلبيات يجب تنفيذها في الحال . وفي السنوات السابقة كان بامكاننا على الدوام ، عندما يكون الطلب ضعيفاً ، أن نعمل بصور مسبقة من أجل تلبية طلب الموسم المقبل ، أما الآن فليس بوسع أحد التكهن بما سيكون عليه الطلب » * .

في الفبارك والمانيفاكتورات غير الخاضعة بعد لقانون الفبارك يسود عمل فظيع مفرط بصورة دورية — ابّان ما يسمى بالمواسم وفي أوقات غير محددة — بسبب الطلبيات المفاجئة . وفي القسم الخارجي للفابريكة والمانيفاكتورة والمخزن — في مجال العمل في البيت غير المنتظم اطلاقاً

---

* «Children's Employment Commission. 4th Report», p. XXXII. «يقولون ان اتساع شبكة السكك الحديدية قد أسهم بشدة في عادة الطلبيات المفاجئة هذه ، وكان من عواقبه الاستعجال ، والاستهتار بالساعات المخصصة لتناول الطعام ، والعمل حتى وقت متأخر» (المصدر السابق ، ص XXXI) .

حتى بدون ذلك والواقع من حيث المادة الخام والطلبيات في تبعية كاملة لتعسف الرأسمالي غير المرتبط هنا بأية اعتبارات بصدد استخدام المباني والماكينات والخ ، والذي لا يخاطر بأي شيء سوى بجلود العمال أنفسهم — في هذا القسم الخارجي يُنمّى بانتظام على هذه الصورة الجيش الصناعي الاحتياطي المستعد دوماً لخدمة الرأسمالي ، والذي يهلك في قسم من السنة من جراء العمل الشاق اللاانساني اطلاقاً ، وينحط في القسم الآخر من السنة الى وضع الصعاليك بسبب من عدم وجود العمل .

تشير لجنة استقصاء شروط عمل الأطفال الى « ان أرباب العمل يستغلون عدم انتظام العمل في البيت ، الذي أصبح من حكم العادة ، من أجل تمديده عندما يجري تنفيذ طلبيات مستعجلة حتى الساعة الحادية عشرة أو الثانية عشرة أو الثانية ليلاً ، أو ، كما تقول العبارة الدارجة ، حتى أية ساعة ، وذلك في المباني « حيث رائحة النتانة من الشدة الى درجة تجعلكم تسقطون أرضاً » (the stench is enough to knock you down) ولربما تصلون الى الباب وتفتحونه ، ولكنكم لن تقدموا على مواصلة السير » * . ويقول أحد الشهود الذين جرى استنطاقهم ، وهو حذاء : « يا لهم من أناس غريبي الأطوار أرباب عملنا هؤلاء ، فهم يظنون أنهم لا يلحقون أي أذى بالفتى اليافع اذا كانوا ينهكونه بعمل قاتل في أحد نصفي السنة بينما يرغمونه في النصف الآخر على التشرد بلا أي عمل على الاطلاق تقريباً »**.

سواء عن العقبات التكنيكية ، أم عن هذه « العادات التجارية » المزعومة (« usages which have grown with the growth of trade ») كان الرأسماليون المعنيون يتحدثون ، وما زالوا يتحدثون ، كما لو عن « حدود طبيعية » للانتاج ، وهذا هو التذمر المفضّل لدى لوردات صناعة القطن في ذلك العهد الذي ابتدأ فيه قانون الفابرك يهددهم للمرة الأولى . وعلى الرغم

---

* «Children's Employment Commission. 4th Report», p. XXXV, № 235, № 237.

** المصدر السابق ، ص ١٢٧ ، الرقم ٥٦ .

من أن صناعتهم تعتمد اكثر من أية صناعة أخرى على السوق العالمية ، وبالتالي على الملاحة أيضاً ، الا أن التجربة فضحت كذبهم . ومنذ ذلك الحين ينظر مفتشو الفبارك الانكليز الى « العقبات التجارية » على أنها ذريعة فارغة * . حقاً ، ان الأعمال المعللة والنزيهة التي قامت بها لجنة استقصاء شروط عمل الأطفال تبرهن على أن ضبط يوم العمل ليس من شأنه في بعض فروع الصناعة أن يوزع الا بصورة اكثر تعادلاً على السنة باكملها تلك الكتلة من العمل التي تستخدم فيها فعلاً ** ؛ وأنه يمكن ان يصبح اللجام العقلاني الأول لتقلبات الموضة النزقة المهلكة للانسان والعديمة المعنى والتي لا تتفق في جوهر الأمر مع نظام الصناعة الكبيرة *** ؛ وأن تطور

---

* «فيما يتعلق بالخسائر التجارية الناجمة عن عدم تنفيذ الطلبيات على البضائع في الأجل المحدد والتي يجب شحنها بحراً فانني أتذكر أن هذه كانت الحجة المفضلة لدى أرباب العمل أصحاب الفبارك في عامي ١٨٣٢ و١٨٣٣ . وكل ما يمكن قوله الآن بهذا الصدد لا يملك تلك القوة كما في ذلك الوقت عندما لم يكن البخار قد قلص بمرتين جميع المسافات ولم يخلق وسائل جديدة للنقل . وآنذاك أيضاً بدت هذه الحجة واهية عند اختبارها في الممارسة ، أما الآن فهي لن تصمد للامتحان اطلاقاً» (Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1862», p. 54, 55).

** (Children's Employment Commission. 3rd Report», p. XVIII, № 118.

*** لقد قال جون بيلليرس في عام ١٦٩٩ : «ان عدم ثبات الموضة يزيد عدد الفقراء بالضرورة . فهو ينطوي على شرين مستطيرين : ١) يشقى العمال شتاء بسبب نقصان العمل اذ أن تجار الأقمشة وأرباب العمل من النساجين لا يخاطرون بانفاق رساميلهم من أجل دفع العمال بالأجور ، وذلك الى أن يحين الربيع ويتضح ما ستكون الموضة ؛ ٢) في الربيع يتبين أن عدد العمال غير كاف ، ويضطر أرباب العمل النساجون لاجتذاب العديد من المتدربين بغية تأمين تجارة البلد لثلاثة أشهر أو لنصف سنة ؛ وهذا ما ينتزع الأيدي العاملة من الزراعة ويحرم الريف من العاملين ويجعل المدن تطفح بالبؤساء الى درجة هائلة ؛ وفي الشتاء يموت جوعاً أولئك الذين يخجلون من التسول» (Essays about the Poor, Manufactures etc.», p. 9).

الملاحة عبر المحيطات ووسائل المواصلات على العموم قد قضى على الأساس التكنيكي ذاته للعمل الموسمي * ؛ وأن جميع الظروف الأخرى، التي يبدو وكأنه لا يمكن اخضاعها للرقابة، تتم ازالتها عن طريق توسيع المباني وادخال ماكينات اضافية وزيادة عدد العمال المشتغلين في وقت واحد ** والتأثير المعاكس لكافة هذه التغيرات على نظام تجارة الجملة *** . ولكن الرأسمال ، كما أعلن مراراً على ألسنة ممثليه، لا يوافق على مثل هذا الانقلاب «الا تحت ضغط قانون برلماني عام» **** يضبط يوم العمل بصورة تشريعية ارغامية .

---

* «Children's Employment Commission. 5th Report», p. 171, № 34.

** ورد مثلاً في الافادات التي أدلى بها تجار التصدير من برادفورد : «من الواضح في ظل هذه الظروف أنه ليس ثمة حاجة لارغام الأطفال على العمل في المخازن وقتاً أطول مما من الثامنة صباحاً وحتى السابعة أو السابعة والنصف مساء . وهذه على وجه الحصر مسألة نفقات اضافية وأيد عاملة اضافية . (ما كان على الأطفال أن يعملوا الى مثل هذا الوقت المتأخر من الليل لولا تعطش بعض أرباب العمل الى الربح بهذه الصورة الجشعة ؛ وان الماكينة الاضافية لا تكلف سوى ١٦ — ١٨ جنيهاً استرلينياً) ... وان كافة الصعوبات تنجم عن نقصان التجهيزات والمباني » (المصدر السابق ، ص ١٧١ ، الارقام ٣٥ ، ٣٦ و ٣٨) .

*** المصدر السابق . فيما يلي افادة أحد أصحاب الفبارك اللندنيين الذي يرى في الضبط الارغامي ليوم العمل وسيلة لحماية العمال من أصحاب الفبارك ولحماية أصحاب الفبارك أنفسهم من تجارة الجملة . «يمارس الضغط على فرعنا المصدرون الذين يعتزمون مثلاً شحن البضائع على مركب شراعي ؛ وهم يرغبون في أن يكونوا في المكان المقصود في بداية الموسم المعين ، وأن يضعوا في جيوبهم ، بالاضافة الى ذلك ، الفرق من حيث أجرة النقل البحري بين المركب الشراعي والسفينة البخارية ؛ أو أنهم يختارون من باخرتين تلك التي تبحر في موعد أبكر من أجل الظهور في السوق الأجنبية قبل مزاحميهم» .

**** يقول أحد أصحاب الفبارك : «من الممكن تجنب ذلك مقابل توسيع الانتاج تحت ضغط قانون برلماني عام» (المصدر السابق ، ص X، رقم ٣٨) .

٩ - التشريع المصنعي (الأحكام المتعلقة بحماية الصحة وبالتربية) . انتشاره الشامل في انكلترا

ان التشريع المصنعي ، هذا التأثير الواعي والمنهاجي الأول للمجتمع على النظام الناشئ عفوياً لعملية انتاجه ، هو عبارة عن ناتج ضروري للصناعة الكبيرة كما رأينا ، شأنه في ذلك شأن الغزول القطنية وماكينات المول والتلغراف الكهربائي . وقبل أن نتناول بالكلام الانتشار الشامل للتشريع المصنعي في انكلترا لا بد من التذكير بايجاز ببعض أحكامه التي لا تمس عدد ساعات يوم العمل .

ان الأحكام المتعلقة بحماية الصحة ، ناهيك عن صياغتها التي تسهل على الرأسمالي التملص منها ، هي شحيحة للغاية وتقتصر عملياً على التعليمات بصدد تبييض الجدران وبعض القواعد الأخرى عن تدابير المحافظة على النظافة والتهوية والحماية من الماكينات الخطرة . وسنرجع في الكتاب الثالث الى صراع أصحاب الفبارك المهووس ضد ذلك الحكم الذي كلفوا بموجبه بنفقات قليلة بغية حماية أيدي وأرجل العمال من الاصابات . وهنا وجدت تأكيداً رائعاً من جديد تلك العقيدة الجامدة لأنصار التجارة الحرة القائلة بأن كل فرد في المجتمع ذي المصالح المتناحرة ، اذ يسعى لبلوغ منفعته الخاصة ، انما يسهم بذلك في تحقيق المصلحة العامة . ويكفي ايراد مثال واحد . من المعروف أنه اتسعت بشدة خلال السنوات العشرين الأخيرة في ارلندا صناعة الكتان، ومعها أيضاً scutching mills [فبارك ندف الكتان] . وفي عام ١٨٦٤ كان هناك حوالى ١٨٠٠ من هذه الـ mills . وفي الخريف والشتاء ينقطع عن الأعمال الزراعية ، من أجل تقديم الكتان الى الماكينات ذات الاسطوانات في scutching mills، أناس ليس لهم أي المام بالماكينات على الاطلاق ، وهم بالدرجة الأولى من الأحداث والنساء وأبناء

وبنات وزوجات المزارعين الصغار المجاورين . وان الحوادث المؤسفة التي تقع هنا لا مثيل لها اطلاقاً في تاريخ الماكينات من حيث عددها وشدتها . ففي scutching mill واحد ووحيد في كيلدينان (بالقرب من كورك) وقعت ٦ حوادث وفاة و ٦٠ اصابة خطيرة في الفترة من عام ١٨٥٢ الى عام ١٨٥٦ ، علماً بأنه كان من الممكن درؤها جميعاً بواسطة أبسط الأجهزة التي لا تبلغ قيمتها سوى شلنات معدودة . ويقول الدكتور وايت ، certifying surgeon [الطبيب الرسمي] للفبارك في داونباتريك ، في تقرير رسمي بتاريخ ١٦ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٨٦٥ :

« ان الحوادث المؤسفة في scutching mills ترتدي طابعاً مريعاً . ففي الكثير من الحالات ينقطع ربع الجسد . وان الموت أو المستقبل المليء بالعجز البائس والآلام — تلك هي العواقب العادية للاصابات . وبالطبع سيؤدي ازدياد عدد الفبارك في البلد الى انتشار أوسع لهذه النتائج الرهيبة . وانني لعلى قناعة بأن الرقابة اللازمة من قبل الدولة على scutching mills بوسعها أن تحول دون تضحيات هائلة بالصحة والحياة » * .

فهل هناك وصف للأسلوب الرأسمالي للانتاج أفضل من هذه الضرورة لأن تفرض عليه الدولة بقانون ارغامي مراعاة أبسط قواعد علم الصحة وحمايتها ؟

«ان قانون الفبارك لعام ١٨٦٤ قد بيض ونظف في صناعة الفخار أكثر من ٢٠٠ مشغل بعد أن كانت قد زهدت عن مثل هذه العمليات في خلال ٢٠ عاماً أو لم تقم بها أبداً » (ذلك هو « زهد » الرأسمال !) . « ويعمل في هذه المشاغل ٢٧٨٧٨ عاملا تنفسوا حتى الآن في أثناء العمل النهاري المفرط وغالباً في أثناء العمل الليلي هواء فاسداً ، الأمر الذي أسفر عن أن هذه الصناعة غير الضارة على العموم نسبياً كانت تهدد دائماً بالمرض والموت . ولقد أرغم قانون الفبارك على احداث زيادة كبيرة في عدد أجهزة التهوية » ** .

---

* «Children's Employment Commission. 5th Report», p. XV, № 72 sqq.

** «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1865», p. 127.

وفي الوقت نفسه يدل هذا المجال لتطبيق قانون الفبارك دلالة بيّنة على أن الأسلوب الرأسمالي للانتاج من حيث جوهره بالذات ينفي أي تحسين عقلاني خارج حدود معينة . ولقد أشرنا مراراً الى أن الأطباء الانكليز يعترفون بالاجماع بأن ٥٠٠ قدم مكعبة من الهواء للشخص الواحد بالكاد يمكن أن تشكل الحد الأدنى الكافي في حالة العمل المتواصل . حسناً ! بما أن قانون الفبارك يؤدي بصورة غير مباشرة ، عن طريق تدابيره الارغامية جميعها ، الى الاسراع بتحويل المشاغل الصغيرة الى فبارك ، ولذلك فهو يتطاول بصورة غير مباشرة على حق الملكية للرأسماليين الصغار ويضمن الاحتكار للكبار ، فان ضمان المقدار الضروري من الهواء ، الذي ينص عليه القانون ، لكل عامل قد يُصادر بضربة واحدة آلاف الرأسماليين الصغار ! ومن شأن ذلك أن يشل الأسلوب الرأسمالي للانتاج من جذوره ، أي الازدياد التلقائي للرأسمال ، الكبير منه والصغير ، والذي يتحقق بواسطة شراء واستهلاك قوة العمل « بصورة حرة » . لذلك فأمام هذه الـ ٥٠٠ قدم مكعبة من الهواء يضيق نفس التشريع المصنعي . وان المؤسسات الصحية ولجان استقصاء حالة الصناعة ومفتشي الفبارك يتكلمون من جديد وجديد عن ضرورة هذه الـ ٥٠٠ قدم مكعبة واستحالة انتزاعها من الرأسمال . وبذلك فانهم يعلنون عملياً أن السل وأمراض العمال الرئوية الأخرى هي شرط لوجود الرأسمال * .

---

* أثبت بالتجربة أن الفرد المعافى المتوسط يستهلك عند كل شهيق متوسط الشدة حوالى ٢٥ بوصة مكعبة من الهواء ، وهو يقوم بحوالى ٢٠ شهيقاً في الدقيقة . اذن يجب أن يبلغ استهلاك الهواء بالنسبة للشخص الواحد حوالى ٧٢٠٠٠٠ بوصة مكعبة او ٤١٦ قدماً مكعباً كل ٢٤ ساعة . ولكن من المعروف أن الهواء الذي سبق أن استخدم للتنفس لا يعود صالحاً لهذه العملية ما لم تتم تنقيته في مشغل الطبيعة العظيم . وطبقاً لتجارب فالنتين وبرونر فان الشخص المعافى يزفر على ما يبدو حوالى ١٣٠٠ بوصة مكعبة من حامض الفحم في الساعة ؛ وهذا ما يعادل كما لو أن الرئتين تلفظان ٨ أوقيات من الفحم الصلب كل ٢٤ ساعة

مهما تكن مواد قانون الفبارك المتعلقة بالتربية هزيلة على العموم ، الا أنها قد أعلنت التعليم الابتدائي شرطاً الزامياً للعمل * . وان نجاحها قد برهن للمرة الأولى على امكانية توحيد التعليم والرياضة البدنية ** مع العمل الجسدي وبالتالي توحيد العمل الجسدي مع التعليم والرياضة البدنية . وسرعان ما اكتشف مفتشو الفبارك ، بعد أن استمعوا الى افادات المعلمين ، أن أولاد الفبارك على الرغم من أنهم يدرسون أقل بمرتين من التلاميذ الذين يترددون على المدرسة نهاراً بصورة منتظمة ، الا أنهم يفلحون في التعلم مثلهم ، وغالباً اكثر منهم .

« التفسير بسيط . فأولئك الذين يمضون في المدرسة نصف النهار فقط مفعمون بالنشاط على الدوام وقادرون على الدراسة ومستعدون لها دوماً تقريباً . وان النظام الذي يتعاقب بموجبه العمل والتعلم في المدرسة يحول كلاً من هذين الشغلين الى استراحة وتنشيط بعد الآخر ، فهذا النظام ، اذن ، اكثر ملاءمة للولد من استمرار شغل واحد منهما . فالولد الذي يجلس منذ الصباح الباكر في المدرسة ، ولا سيما عندما يكون الطقس حاراً ، ليس بوسعه أن يتنافس مع ولد آخر يأتي من عمله متدفقاً حيوية ونشاطاً » *** .

«يجب أن يكون لكل شخص ما لا يقل عن ٨٠٠ قدم مكعبة» (*Huxley*. [«Lessons in Elementary Physiology». London, 1866, p. 105]).

* طبقاً لقانون الفبارك الانكليزي لا يستطيع الأهل ارسال أولادهم قبل بلوغهم ١٤ سنة الى الفبارك «الواقعة تحت الرقابة» ما لم تضمن لهم في الوقت نفسه التعليم الابتدائي . وصاحب الفابريكة مسؤول عن مراعاة القانون . «ان التعليم في الفبارك الزامي ، فهو شرط للعمل» («Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1865», p. 111).

** فيما يتعلق بالنتائج الباهرة لتوحيد الرياضة البدنية (التمارين العسكرية بالنسبة للشباب) مع التعليم الالزامي للأولاد في الفبارك وفي مدارس الفقراء أنظر خطاب ن. و. سنيور في المؤتمر السنوي السابع للجمعية الوطنية لتشجيع العلوم الاجتماعية في «Report of Proceedings etc.». London, 1863, p. 63, 64. وكذلك تقرير مفتشي الفبارك بتاريخ ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٦٥ ، ص ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٦ وما بعدها .

*** «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1865», p. 118. قال صاحب ساذج من أصحاب فبارك الحرير لعضو لجنة استقصاء شروط عمل الأطفال: «انني لعلى قناعة

ويمكن ايجاد براهين لاحقة في خطاب سنيور الذي ألقاه في المؤتمر السوسيولوجي في ادنبورغ عام ١٨٦٣ . فهو يشير في جملة ما يشير اليه هنا الى واقع أن اليوم المدرسي الطويل وغير الانتاجي ووحيد الجانب للأولاد في الصفوف الأخيرة والمتوسطة يزيد عمل المعلمين بلا طائل « ويبدد في الوقت نفسه وقت الأولاد وصحتهم وطاقتهم ليس فقط بصورة غير مثمرة ، بل وبما فيه الاضرار بهم » * . وكما نستطيع أن نرى بالتفصيل لدى روبرت أوين ، لقد نما من النظام الفابريكي جنين تربية عصر المستقبل عندما سيجري بالنسبة لجميع الأولاد الذين تجاوزوا عمراً معيناً توحيد العمل الانتاجي مع التعليم والرياضة البدنية ليس فقط كاحدى الوسائل لزيادة الانتاج الاجتماعي ، بل وأيضاً كوسيلة وحيدة لانتاج الناس المتطورين من جميع الجوانب .

تامة بان سر كيفية تكوين عمال جيدين يكمن في توحيد العمل مع التعليم ابتداء من سن الطفولة . وبالطبع لا ينبغي أن يكون العمل زائد التوتر أو منفراً أو ضاراً بالصحة . وأنا أود لو اجتمع لدى أولادي العمل واللعب كاستراحة من المدرسة» «Children's Employment Commission. 5th Report», p. 82, № 36).

* سنيور في «Report of Proceedings» الى المؤتمر السنوي السابع للجمعية الوطنية لتشجيع العلوم الاجتماعية ، ص ٦٦ . مما يدل بسطوع على الدرجة التي تحدث بها الصناعة الكبيرة ، بعد أن تبلغ مستوى تطور معيناً وبواسطة الانقلاب في أسلوب الانتاج المادي وفي العلاقات الاجتماعية للانتاج ، انقلاباً في الرؤوس هو مقارنة خطاب ن. و. سنيور عام ١٨٦٣ مع خطابه التقريعي ضد قانون الفبارك عام ١٨٦٣ أو موازنة آراء المؤتمر المذكور مع واقع أنه لا يزال حتى الآن في بعض المناطق الزراعية في انكلترا يحظر على الآباء الفقراء ، تحت طائلة التهديد بالموت جوعاً ، أن يعلموا أولادهم . ويفيد السيد سنيل مثلاً أنه اذا توجه أحد الناس في سومرسيتشير الى الأبرشية بطلب المساعدة بسبب الفقر فانهم يرغمونه بموجب الممارسة القائمة على سحب أولاده من المدرسة . ومثلاً ، يتحدث السيد اولاستون ، وهو كاهن في فيلتم ، عن حالات جرى فيها بصورة قاطعة رفض تقديم أية معونة لبعض الأسر «لأنها ترسل أولادها الى المدرسة» .

لقد رأينا أن الصناعة الكبيرة تقضي تكنيكياً على التقسيم المانيفاكتوري للعمل والذي يقّيد الانسان بمجموعه وطيلة حياته الى عملية جزئية واحدة ، وفي الوقت ذاته يجدد الشكل الرأسمالي للصناعة الكبيرة تقسيم العمل هذا بشكل اكثر فظاعة : في الفابريكة بالمعنى الدقيق للكلمة بواسطة تحويل العامل الى تابع واع للماكينة الجزئية ، وفي كافة الأماكن الأخرى بواسطة الاستخدام العرضي للماكينات وعمل الماكينات * من جهة ، ومن جهة أخرى بواسطة تطبيق عمل النساء والأطفال والعمل غير المؤهل كأساس جديد لتقسيم العمل. وان التناقض بين التقسيم المانيفاكتوري للعمل وجوهر الصناعة الكبيرة يفرض نفسه بصورة ارغامية . ويتجلى هذا التناقض ، في جملة ما يتجلى ، في ذلك الواقع الرهيب وهو أن قسماً كبيراً من الأطفال المشتغلين في الفبارك والمانيفاكتورات الحديثة ، والمقيدين منذ نعومة أظفارهم الى أبسط العمليات ، يتعرضون للاستغلال على مدى سنوات دون أن تتوفر لهم امكانية اتقان عمل ما يجعلهم في المستقبل صالحين ولو لهذه المانيفاكتورة ذاتها أو لهذه الفابريكة ذاتها . وعلى سبيل المثال كان من حكم العادة في المطابع الانكليزية سابقاً بما يتفق مع نظام المانيفاكتورة

---

* في تلك الحالات عندما تدخل الماكينات الحرفية، التي تحركها قوة الانسان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تزاحم مع الماكينات المتطورة التي تفترض بصفتها هذه قوة محركة ميكانيكية ، يطرأ تغير كبير فيما يخص العامل الذي يحرك الماكينة . ففي أول الأمر حلت الماكينة البخارية محل هذا العامل، أما الآن فيجب عليه أن يحل محل الماكينة البخارية. ولذلك يصل توتر قوة عمله وانفاقها الى أبعاد هائلة ، وعلى الأخص بالنسبة للأحداث المحكوم عليهم بهذا التعذيب . ومثلاً ، شاهد عضو اللجنة لونج كيف أنهم يستخدمون في كوفنتري وضواحيها صبياناً تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٥ سنة من أجل تدوير نول للأشرطة ، بينما كان يجب على أطفال أصغر منهم أن يدوروا أنوالاً ذات مقاييس أصغر . «انه عمل مضن للغاية . فالصبيان يحلون ببساطة محل قوة البخار» («Children's Employment Commission. 5th Report», 1866, p. 114, № 6) وفيما يتعلق بالعواقب المهلكة «لنظام العبودية هذا» ، كما يسميه التقرير الرسمي ، أنظر الموضع السابق وما يليه من صفحات .

والحرفة القديمتين انتقال المتدربين من الأعمال البسيطة نسبياً الى أعمال أغنى مضموناً ، وكان المتدربون يجتازون دورة تدريب الى أن يصبحوا طباعين متمرسين . وكانت معرفة القراءة والكتابة شرطاً ضرورياً للجميع من أجل الاشتغال بالصنعة . ولكن كل ذلك قد تغير مع ظهور ماكينة الطباعة. فهي تتطلب نوعين من العمال : العامل البالغ الذي يراقب الماكينة ، وصغار السن ، الصبيان في ١١ ــ ١٧ سنة عادة ، الذين يتلخص عملهم على وجه الحصر في وضع صفحة الورق في الماكينة أو سحب الصفحة المطبوعة منها . وهم ، وخاصة في لندن ، يشتغلون بهذا العمل الممل في بعض أيام الأسبوع ١٤ أو ١٥ أو ١٦ ساعة بلا انقطاع ، وفي أحيان كثيرة ٣٦ ساعة على التوالي دون أن يتمتعوا سوى بانقطاع ساعتين لتناول الطعام والنوم ! * وقسم كبير منهم لا يعرف القراءة ، وهم كقاعدة مخلوقات متوحشة تماماً وغير طبيعية .

« من أجل جعلهم قادرين على العمل لا يتطلب الأمر أية تربية ذهنية على الاطلاق ؛ والامكانية لديهم ضئيلة لاكتساب المهارة ، وأقل من ذلك من أجل التطور ؛ وان أجرتهم ، على الرغم من كونها مرتفعة نسبياً بالنسبة للصبيان ، لا ترتفع على قدر صيرورتهم بالغين ، وليست ثمة أية فرصة لدى الغالبية الساحقة منهم لأن يشغلوا مرتبة مراقب للماكينة اكثر دخلاً واكثر مسؤولية ، ذلك لأنه يخصص لكل ماكينة مراقب واحد وغالباً ٤ أحداث » ** .

وعندما يصبحون بالغين زيادة عن اللزوم بالنسبة لعملهم الطفولي ، أي عندما يبلغون السابعة عشرة من العمر كحد أقصى ، يسرحونهم من المطبعة . ويصبحون مرشحين الى مجرمين . وان بعض المحاولات لتقديم أعمال ما أخرى لهم قد تحطمت على جهلهم وفظاظتهم وتخلفهم الجسدي والذهني .

---

* «Children's Employment Commission. 5th Report», 1866, p. 3. № 24.

** المصدر السابق ، ص ٦ ، الرقم ٦٠ .

ان ما قيل بصدد التقسيم المانيفاكتوري للعمل داخل المشغل يحتفظ بأهميته بالنسبة لتقسيم العمل داخل المجتمع ايضاً . فما دامت الحرفة والمانيفاكتورة تشكلان الأساس العام للانتاج الاجتماعي ، فان خضوع المُنتِج لفرع انتاجي واحد على وجه الحصر ، والقضاء على تنوع أشغاله الأولي * يعتبران جانباً ضرورياً للتطور . وعلى هذا الأساس يجد كل فرع من فروع الانتاج بصورة تجريبية النظام التكنيكي الملائم له ، ويحسّنه ببطء ، وما ان يبلغ درجة معينة من النضج ، حتى يبلوره بسرعة . وتطرأ من حين الى آخر تغيرات يحدثها ، بالاضافة الى مادة العمل الجديدة التى تقدمها التجارة ، التغير التدريجي لأداة العمل . ولكن ما ان يتم ايجاد الشكل المناسب للأداة عن طريق التجريب حتى تكف عن التغير كما يدل على ذلك تناقلها من أيدي جيل الى أيدي جيل آخر على مدى ألف سنة أحياناً . ومما له دلالته أن بعض الحرف كانت تسمى حتى القرن الثامن عشر mysteries (mystères) [أسراراً] ، لم يكن بالمستطاع التغلغل في خفاياها الا عن طريق التجريب أو من قبل شخص مطّلِع مهنياً ** . ولقد هتكت الصناعة الكبيرة الستار الذي

---

* «في بعض أقاليم اسكوتلندا الجبلية ... كان الكثيرون من رعاة الأغنام والمستأجرين الفقراء مع زوجاتهم وأولادهم ، كما تقول التقارير الاحصائية ، ينتعلون أحذية خاطوها بأنفسهم من جلد دبغوه بأنفسهم ، ويرتدون ألبسة لم تمسها أية يد أخرى سوى يدهم ، وهم جزوا مادتها من الأغنام بأنفسهم وزرعوا الكتان لها بأنفسهم . وبالكاد يمكن أن يكونوا قد استخدموا عند صنع الألبسة أية حاجيات مشتراة باستثناء المخرز والابرة والكشتبان وأقسام قليلة جداً من الأدوات الحديدية المستخدمة في النسج . وكانت النساء أنفسهن يستخرجن الأصباغ من الأشجار والشجيرات والأعشاب والخ» (*Dugald Stewart*. «Works», ed. Hamilton, vol. VIII, p. 327—328)

** في الكتاب الشهير لاتيان بوالو «Livre des métiers» نجد في جملة أشياء أخرى أن مساعد المعلم عند نقله الى مرتبة المعلمين كان يقسم اليمين بأن «يحب حباً أخوياً اخوته في الحرفة وأن يساندهم وأن لا يفشي طواعية اسرار الحرفة وحتى ، لما فيه مصلحة الطائفة كلها ، ألا يلفت انتباه الشاري الى عيوب منتجات الآخرين بهدف ترويج بضاعته هو» .

كان يحجب عن الناس عملية انتاجهم الاجتماعية ويجعل من فروع الانتاج المختلفة والمنعزلة عفوياً ألغازاً تجاه بعضها البعض وحتى بالنسبة للشخص المطّلع في كل فرع . ومبدأ الصناعة الكبيرة ، الذي هو تحليل كل عملية انتاج مأخوذة بحد ذاتها وبدون أية علاقة بيد الانسان قبل كل شيء الى عناصرها المكوّنة ، قد كوّن علم التكنولوجيا الحديث تماماً . وان أنواع عملية الانتاج الاجتماعية ، المتباينة والتي تبدو من الناحية الظاهرية عديمة الترابط الداخلي ومتحجرة ، قد تحللت الى مجالات لاستخدام العلوم الطبيعية ، مجالات منهاجية بصورة واعية ومجزأة بانتظام تبعاً للنتيجة المفيدة المرجوة . واكتشفت التكنولوجيا كذلك تلك الأشكال الأساسية العظيمة والقليلة للحركة والتي يجري فيها بالضرورة مجمل النشاط المنتِج للجسد البشري مهما يكن تنوع الأدوات المستخدمة ، كما أن علم الميكانيكا لا يرى في الماكينات ، مهما تكن درجة تعقدها ، سوى تكرار دائم لأبسط القوى الميكانيكية . والصناعة الحديثة لا تنظر أبداً ولا تؤوّل الشكل القائم للعملية الانتاجية على أنه شكل نهائي . لذلك فان أساسها التكنيكي هو أساس ثوري ، في حين أن أساليب الانتاج السابقة كلها كانت ذات أساس محافظ من حيث الجوهر * . وبواسطة تطبيق الماكينات والتفاعلات الكيماوية والطرائق

* «لا يمكن للبرجوازية أن تعيش دون أن تثير على الدوام انقلابات في أدوات الانتاج ودون أن تحدث ثورة ، بالتالي ، في العلاقات الانتاجية ، وفي مجمل العلاقات الاجتماعية أيضاً . وعلى العكس ، فالشرط الأول لوجود كافة الطبقات الصناعية السابقة كان الحفاظ على الأسلوب القديم للانتاج بشكل لا يعرف التغير اليه سبيلاً . وان الانقلابات المتواصلة في الانتاج ، والزعزعة المستمرة لكافة العلاقات الاجتماعية ، والتردد والتحرك الأبديين ، انما تميز العهد البرجوازي عن كافة العهود الأخرى . وتنهار كافة العلاقات المتجمدة والصدئة ، مع ما يرافقها من تصورات وآراء قدستها القرون ، أما التي تنشأ مجدداً فتبدو جميعها متقادمة قبل أن يصلب عودها . ويزول كل ما هو تقليدي وثابت ، ويتدنس كل ما هو مقدس ،

الأخرى تُحدِث على الدوام انقلابات في الأساس التكنيكي للانتاج وبالاضافة الى ذلك في وظائف العمال وفي التركيبات الاجتماعية لعملية العمل . وبذلك تُحدث الثورةَ بمثل هذه الديمومة في تقسيم العمل داخل المجتمع وتتقاذف على الدوام كتل الرأسمال وكتل العمال من أحد فروع الانتاج الى غيره . لذلك تشترط طبيعة الصناعة الكبيرة تغيّر العمل ، وتحرك الوظائف ، وقابلية العامل للحركة بصورة شاملة . ومن جهة أخرى فهي بشكلها الرأسمالي تجدد انتاج التقسيم القديم للعمل باختصاصاته المتصلبة العود . ولقد رأينا كيف أن هذا التناقض المطلق يقضي على أي سكون وثبات وطمأنينة في الوضع المعيشي للعامل ، ويهدد على الدوام بأن يُسقط من يديه ، بالاضافة الى وسائل العمل ، وسائل المعيشة أيضاً * ويجعله هو نفسه ، بالاضافة الى وظيفته الجزئية ، زائداً عن اللزوم ؛ وكيف أن هذا التناقض يتجلى بكل قسوة في التضحية بالطبقة العاملة بلا انقطاع وفي التبديد الفاحش لقوى العمل وفي الجوائح المرتبطة بالفوضى الاجتماعية . ذلك هو الجانب السلبي . ولكن اذا كان تغيّر العمل يمهد الطريق لنفسه الآن بوصفه مجرد قانون طبيعي لا مرد له وبالقوة المدمرة العمياء للقانون الطبيعي الذي يصطدم بالعقبات في كل مكان ** ، فان الصناعة الكبيرة نفسها ، من جهة أخرى ،

ويدرك الناس في نهاية المطاف ضرورة النظر بعيون صاحية الى وضعهم المعيشي والى علاقاتهم المتبادلة» (ف . انجلس وك. ماركس . «بيان الحزب الشيوعي» . لندن ، ١٨٤٨ ، ص ٥) .

* «اذ تسلبونني وسائل المعيشة ، انما تسلبونني الحياة كلها» (شكسبير) (١٥٠) .

** يكتب أحد العمال الفرنسيين بعد عودته من سان فرانسيسكو : «لم يكن يخطر ببالي أبداً أنني ساكون قادراً على ممارسة جميع الحرف التي مارستها فعلا في كاليفورنيا . ولقد كنت على قناعة راسخة بأنني لا أصلح لأي شيء آخر سوى طباعة الكتب... ولكن عندما وجدت نفسي وسط هذا العالم من المغامرين الذين يغيرون حرفتهم بأسرع مما تغير قميصك ، – والحق

تجعل بكوارثها مسألة الاعتراف بتغير العمل مسألة حياة أو موت، وتجعل لذلك من تطور العمال الى أقصى درجة ممكنة من حيث تعدد المؤهلات قانوناً عاماً للانتاج الاجتماعي يجب تكييف العلاقات من أجل تطبيقه بصورة عادية . وهي تطرح ، كمسألة حياة أو موت ، مهمة : الاستعاضة عن هول السكان العماليين الاحتياطيين البائسين ، الذين يبقونهم قيد الاحتياط من أجل حاجات الرأسمال المتغيرة في الاستغلال ، بالصلاحية المطلقة للانسان من أجل الحاجات المتغيرة في العمل ؛ والاستعاضة عن العامل الجزئي ، الذي هو الحامل البسيط لوظيفة اجتماعية جزئية معينة ، بالفرد المتطور من جميع الجوانب الذي تصبح الوظائف الاجتماعية المختلفة بالنسبة له عبارة عن أساليب لبذل النشاط تحل محل بعضها البعض. ويتمثل أحد عناصر عملية الانقلاب هذه ، التي نمت عفوياً على أساس الصناعة الكبيرة ، في المدارس البوليتكنيكية والزراعية ، وعنصر آخر في «écoles d'enseignement professionnel» [« المدارس المهنية »] التي يطّلع فيها أبناء العمال الى حد ما على التكنولوجيا وعلى الاستخدام التطبيقي لمختلف أدوات الانتاج . واذا كان التشريع المصنعي ، بوصفه أول تنازل ضئيل تم انتزاعه من الرأسمال ، يضم الى العمل المصنعي مجرد التعليم البسيط ، فليس من شك على الاطلاق في أن ظفر الطبقة العاملة الحتمي بالسلطة السياسية سيظفر بالمكان اللائق في مدارس العمال للتعليم التكنولوجي أيضاً ، سواء منه النظري أم العملي . وكذلك بالضبط ليس

أقول ! — رحت أتصرف كالآخرين . وبما أن مهنة عامل المنجم لم تكن مربحة كثيراً فقد هجرتها ويممت شطر المدينة حيث أصبحت على التتابع عامل مطبعة ، وسقافاً ، وسباك رصاص ، والخ . وبعد أن أظهرت لي التجربة أنني أصلح لأي عمل فقد أخذت أشعر بأنني أقل شبهاً بالحيوان الرخوي واكثر شبهاً بالانسان» (*A. Corbon*. «De l'enseignement professionnel», 2ème ed., p. 50).

من شك على الاطلاق أيضاً في أن الشكل الرأسمالي للانتاج وعلاقات العمال الاقتصادية المطابقة له هي في تناقض مباشر مع تلك الخمائر للانقلاب ومع هدفها الذي هو القضاء على التقسيم القديم للعمل . ولكن تطور تناقضات شكل تاريخي معين للانتاج هو الطريق التاريخي الوحيد لتفسخ هذا الشكل ونشوء شكل جديد. « Ne sutor ultra crepidam ! » (١٥١) . لقد تحولت هذه nec plus ultra [الذروة] للحكمة الحرفية الى غباء رهيب منذ أن اخترع الساعاتي واط الماكينة البخارية ، والحلاق أركرايت ماكينة الغزل ، وعامل الصياغة فولتون المركب البخاري * .

وما دام التشريع المصنعي يقوم بضبط العمل في الفبارك والمانيفاكتورات والخ ، فان ذلك يبدو في البداية كمجرد تدخل في حقوق الرأسمال الاستغلالية . وعلى العكس ، فأي ضبط لما يسمى بالعمل في البيت ** يبرز منذ البداية كتدخل سافر في patria potestas ، أي ، اذا عبرنا بلغة معاصرة ، في سلطة الأهل ، تلك الخطوة التي كان البرلمان الانكليزي

---

* ان جون بيلليرس ، الذي هو ظاهرة مذهلة حقاً في تاريخ الاقتصاد السياسي ، قد أدرك بوضوح تام منذ نهاية القرن السابع عشر ضرورة ازالة النظام الحالي للتربية وتقسيم العمل اللذين يولدان النمو المفرط والضمور في قطبي المجتمع كليهما وان كان ذلك في اتجاه متعاكس. فهو يجيد حين يقول : «ان التعليم الخامل ليس أحسن الا قليلاً من تعلم الخمول ... وان العمل الجسدي هو الفرض الالهي الأول ... فالعمل ضروري لصحة الجسم كضرورة الطعام لحياته ، لأن تلك المشقات التي يتهرب الانسان منها بواسطة الخمول تدركه على شكل المرض... ان العمل يصب الزيت في مصباح الحياة والفكر يوقده... وعمل الأطفال الفارغ المعنى» (وهذه اعتراضات نبوئية على أمثال بازيدوف وامعاتهم المعاصرين) «يبقي عقل الأطفال فارغاً» («Proposals for raising a College of Industry of all useful Trades and Husbandry». London, 1696, p. 12, 14, 16, 18).

** بالمناسبة كثيراً جداً ما يجري هذا العمل في المشاغل الصغيرة كما رأينا ذلك من مثال مانيفاكتورة المخرمات وضفر القش ، والذي يمكن اظهاره بتفصيل اكبر على وجه الخصوص من مثال المانيفاكتورات المعدنية في شيفلد وبرمنغهام والخ .

المهذّب يمتنع خلال وقت طويل وبانفعال متصنع عن الاقدام عليها . الا أن قوة الوقائع أرغمت في نهاية المطاف على الاعتراف بأن الصناعة الكبيرة تدمر ، بالاضافة الى أساس الأسرة القديمة الاقتصادي وما يطابقه من عمل أسري ، العلاقات الأسرية القديمة أيضاً . وكان لا بد من اعلان حق الأطفال .

يرد في التقرير الختامي للجنة استقصاء شروط عمل الأطفال لعام ١٨٦٦ : « لسوء الحظ يتضح من كافة افادات الشهود أن الأطفال من كلا الجنسين لا يحتاجون الى الحماية ضد أي كان قدر حاجاتهم اليها ضد اهلهم » . وان نظام الاستغلال المفرط لعمل الأطفال على العموم وعملهم المنزلي على الخصوص « يستمر بسبب أن الأهل يستخدمون بدون أي تحديد أو رقابة سلطتهم التعسفية والمهلكة على ذريتهم الغضة الرقيقة ... لا يجب أن تكون لدى الأهل سلطة مطلقة لتحويل أولادهم الى ماكينات بسيطة لكسب أجر أسبوعي معين ... للأطفال والأحداث الحق في حماية التشريع لهم من سوء استخدام سلطة الأهل الذي يقوض قبل الأوان قواهم الجسدية وتحط من كيانهم الأخلاقي والذهني » * .

الا أنه ليس سوء استخدام سلطة الأهل هو الذي خلق استغلال الرأسمال المباشر أو غير المباشر لقوى العمل غير الناضجة ، بل على العكس ، فالأسلوب الرأسمالي للاستغلال بقضائه على الأساس الاقتصادي المطابق لسلطة الأهل قد حولها الى سوء استخدام . ولكن مهما يكن فظيعاً ومقززاً تفسخ الأسرة القديمة في ظل النظام الرأسمالي ، الا أن الصناعة الكبيرة بتخصيصها الدور الحاسم في عملية الانتاج المنظمة اجتماعياً خارج نطاق البيت للنساء والأحداث والأطفال من كلا الجنسين : انما ترسي أساساً اقتصادياً جديداً لأعلى شكل من أشكال الأسرة والعلاقة بين الجنسين . وبديهي أنه من السخف على درجة واحدة اعتبار الشكل المسيحي الجرماني للأسرة شكلاً مطلقاً ، وكذلك الشكل الروماني القديم

* «Children's Employment Commission. 5th Report», p. XXV, № 162, «2nd Report», p. XXXVIII, № 285, 289; p. XXV, XXVI, № 191.

أو الاغريقي القديم أو الشرقي التي يؤلف واحدها بالارتباط مع الآخر على أي حال سلسلة تاريخية موحدة من التطور . ومن الواضح أن تكوين ملاك العمال المركب من أشخاص من كلا الجنسين ومختلف الأعمار لكونه ، في شكله الرأسمالي الفظ والعفوي ، عندما يوجد العامل من أجل عملية الانتاج وليس عملية الانتاج من أجل العامل ، مصدراً موبوءاً للهلاك والعبودية ، يجب أن يتحول ، على العكس ، في ظل الظروف المناسبة الى مصدر للتطور الانساني * .

ان ضرورة تحويل قانون الفبارك من قانون لفبارك الغزل والنسج حصراً ، هذه التكوينات الأولية للانتاج الآلي ، الى قانون عام للانتاج الاجتماعي بمجمله تنجم ، كما رأينا ، عن سير التطور التاريخي للصناعة الكبيرة التي يعيش ثورة كاملة في خلفيتها النظام التقليدي للمانيفاكتورة والحرفة والعمل في البيت : حيث تتحول المانيفاكتورة باستمرار الى فابريكة ، والحرفة الى مانيفاكتورة ، وأخيراً فان مجالات الحرفة والعمل في البيت تتحول في أمد وجيز لدرجة مذهلة الى أحياء قذرة يحيي فيها الاستغلال الرأسمالي بكل حرية حفلات عربدته التهتكية . وثمة اعتباران يضطلعان في نهاية المطاف بالدور الحاسم : أولاً ، تدل التجربة المتكررة باستمرار على أن الرأسمال عندما يقع تحت رقابة الدولة في بعض نقاط أطراف المجتمع فقط ، فانه يكافئ نفسه بصورة أشد في النقاط الأخرى ** ؛ وثانياً ، زعيق الرأسماليين أنفسهم بصدد المساواة في شروط المزاحمة ، أي بصدد الحدود المتساوية

* «يمكن للعمل المصنعي أن يكون نظيفاً ومريحاً ... كالعمل المنزلي ، وربما حتى الى درجة أكبر» («Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1865», p. 129).

** «Reports of Insp. of Fact. for 31st October 1865», p. 27, 32

لاستغلال العمل * . فلنصغ الى زفرتين عميقتين بهذا الخصوص . ان السادة أو. كوكسلي (أصحاب فبارك للمسامير والسلاسل والخ في بريستول) قد طبقوا تحديد يوم العمل بصورة طوعية في مشروعهم .

« بما أن النظام القديم غير الخاضع للضبط لا يزال قائماً في المشاريع المجاورة ، فان اجحافاً يلحق الآن بالسادة كوكسلي من جراء اغواء (enticed) عمالهم من الأحداث بالعمل في مكان آخر بعد الساعة السادسة مساء . وهم يقولون كما كان متوقعاً « ان هذا اجحاف بحقنا وخسارة لنا لأنه ينفد على هذا النحو قسم من قوة الأحداث التي يجب أن يعود الربح منها الينا بالكامل » » ** .

ويقول السيد ج . سيمبسون (وهو صاحب فابريكة لاكياس الورق وعلب الورق في لندن) لأعضاء لجنة استقصاء شروط عمل الأطفال :

« انه مستعد لتوقيع أية عريضة بشأن تطبيق قوانين الفبارك. وهو في ظل الوضع الحالي يعاني من القلق ليلاً على الدوام («he always felt restless at night») بعد اغلاق المشغل اذ تراوده فكرة أن الآخرين يرغمون عمالهم على العمل لوقت أطول وينتزعون منه الطلبيات تحت سمعه وبصره » *** . وتقول لجنة استقصاء شروط عمل الأطفال في معرض استخلاصها للنتائج « سيكون منافياً للعدالة ازاء أرباب العمل الكبار اخضاع فباركهم للضبط في حين أن المشاريع الصغيرة في فرعهم الانتاجي بالذات لا تخضع لأي تحديد تشريعي لوقت العمل . والى جانب الاجحاف في ميدان عدم تساوي شروط المزاحمة ، ذلك الاجحاف الناجم عن أنه لا يسري مفعول تحديد عدد ساعات العمل على المشاغل الصغيرة ، تضاف بالنسبة لأصحاب الفبارك الأكبر من هؤلاء ، تلك الخسارة أيضاً وهي أن عرض عمل الأحداث والنساء ينصرف عنها الى المشاغل التي لا ينطبق عليها قانون الفبارك . وأخيراً ، سيكون ذلك بمثابة حافز لازدياد عدد المشاغل الصغيرة التي هي بمجموعها تقريباً أقل ملاءمة فيما يتعلق بصحة الشعب وراحته وتربيته وتحسين وضعه على العموم » **** .

---

* ترد أمثلة توضيحية عديدة على ذلك في تقارير مفتشي الفبارك .

** «Children's Employment Commission, 5th Report», p. X, № 35.

*** «Children's Employment Commission .5th Report», p. IX, № 28.

**** «Children's Employment Commission. 5th Report», p. XXV, № 165—167. فيما يتعلق بأفضليات الانتاج الكبير بالقياس الى الانتاج الصغير قارن «Children's Employment Commission. 3rd Report», p. 13, № 144; p. 25, № 121; p. 26, № 125, p. 27, № 140. والخ .

تقترح لجنة استقصاء شروط عمل الأطفال في تقريرها الختامي أن يشمل مفعول قانون الفبارك اكثر من ١٤٠٠٠٠٠ من الأطفال والأحداث والنساء ، النصف منهم تقريباً يستغلهم الانتاج الصغير ونظام العمل في البيت * .

تقول اللجنة : « اذا قبل البرلمان اقتراحنا بالكامل ، فلا شك في أن مثل هذا التشريع سيمارس أنفع تأثير ليس فقط على العمال الصغار والضعفاء الذين يمسهم بالدرجة الأولى ، بل وعلى جمهور أعظم من العمال البالغين الذين سيقعون في مجال مفعوله بصورة مباشرة » (النساء) « أو غير مباشرة » (الرجال) . « فهو سيرغمهم على وقت العمل المضبوط والمقلص ؛ وسيكون من شأنه أن يصون ويكدس ذلك الاحتياط من القوة الجسدية الذي تتوقف عليه الى درجة كبيرة رفاهيتهم هم ورفاهية البلد ؛ وسيحمي الجيل الناشئ من التوتر المفرط في سن مبكرة الذي يضعضع الجسم ويؤدي الى الوهن قبل الأوان ؛ وأخيراً ، سيتيح للأطفال ، حتى سن ١٣ عاماً على الأقل ، امكانية تلقي التعليم الابتدائي ويضع بذلك نهاية للجهل غير المعقول الذي ورد وصفه بصدق في تقارير اللجنة والذي لا يمكن النظر اليه الا بألم مرير وبشعور عميق من المهانة القومية » ** .

---

* ان فروع الصناعة التي كان ينبغي أن يسري عليها مفعول قوانين الفبارك هي : مانيفاكتورة المخرمات ، وانتاج الجوارب ، وضفر القش ، ومانيفاكتورة مختلف لوازم الألبسة ، وانتاج الأزهار الاصطناعية ، وانتاج الأحذية والقبعات والقفافيز ، والخياطة ، وكافة الفبارك المعدنية من الأفران العالية وحتى فبارك الابر والخ ، وفبارك الورق ، ومانيفاكتورات الزجاج و التبغ ، وانتاج المطاط ، وانتاج الأمشاط (من أجل النسج) ، وصنع السجاد اليدوي ، ومانيفاكتورة المظلات ، وانتاج المغازل والمكبات ، وطباعة الكتب ، والتجليد ، وتجارة لوازم الكتابة (stationery ، علماً بأنه يدخل هنا أيضاً صنع العلب من الورق والبطاقات والألوان للورق والخ) ، وانتاج الحبال ، ومانيفاكتورة الحلى العقيقية ، ومعامل الطوب ، ومانيفاكتورات الحرير ذات العمل اليدوي ، وانتاج الأوشحة الحريرية ، ومعامل الملح والشموع والاسمنت ، وانتاج السكر المكرر ، وانتاج البسكويت ، ومختلف صناعات معالجة الأخشاب ، وغير ذلك من الأعمال المختلطة .

** «Children's Employment Commission. 5th Report», p. XXV, № 169.

أعلنت وزارة التوري في خطاب العرش بتاريخ ٥ شباط (فبراير) عام ١٨٦٧ أنها صاغت «مشروعات قوانين» على أساس اقتراحات لجنة تقصي الصناعة * . وقد تطلب الأمر منها لذلك تجربة جديدة لمدة عشرين سنة experimentum in corpore vili [تجربة على الجسم الحي الذي لا يساوي شيئاً] . وفي عام ١٨٤٠ تم تعيين لجنة برلمانية لاستقصاء شروط عمل الأطفال . وان تقريرها في عام ١٨٤٢ كشف حسب كلمات ن. و. سنيور عن

«لوحة مفزعة من جشع وأنانية وقسوة الرأسماليين والأهل ، والبؤس والانحطاط وتدمير أجسام الأطفال والأحداث ، لوحة قد لا يكون العالم رأى مثيلاً لها في أي وقت من الأوقات ... وقد يظن المرء أن التقرير يصف فظائع الماضي . ولكن أمامنا ، للأسف ، خبر يفيد بأن هذه الفظائع ما زالت مستمرة بشدة كما في أي وقت مضى . وجاء في كراس أصدره هاردويك قبل عامين أن سوء الاستخدامات المفجعة في عام ١٨٤٢ لا تزال باقية بقوتها الكاملة الآن أيضاً (عام ١٨٦٣) ... «لم يحظ هذا التقرير» (لعام ١٨٤٢) «بأي اهتمام على مدى عشرين عاماً سمحوا خلالها للأولاد ، الذين نموا بدون أقل تصور سواء عما نسميه بالأخلاق أم عن التعليم المدرسي والدين والحب الأسري الطبيعي ، سمحوا لهؤلاء الأولاد أن يصبحوا آباء الجيل الحالي» **

ولقد تغير الوضع الاجتماعي في أثناء ذلك . فلم يجرؤ البرلمان على رفض مطالب لجنة عام ١٨٦٣ كما رفض في حينه مطالب لجنة

---

* صدر قانون توسيع مجال سريان مفعول قوانين الفبارك بتاريخ ١٢ آب (اغسطس) عام ١٨٦٧ . وهو يضبط كافة مصانع سبك المعادن والحدادة ومعالجة المعادن ، بما في ذلك مصانع بناء الماكينات ، وفيما عدا ذلك مانيفاكتورات الزجاج والورق والمواد الصمغية المطاطية والكاوتشوك والتبغ ، وطباعة الكتب والتجليد ، وأخيراً جميع المشاغل التي يعمل في كل منها أكثر من ٥٠ شخصاً . — وان قانون ضبط وقت العمل الذي صدر بتاريخ ١٧ آب (اغسطس) عام ١٨٦٧ يشمل مشاغل أصغر من ذلك وما يسمى بالعمل في البيت أيضاً .

وسأرجع في المجلد الثاني الى هذين القانونين ، وكذلك الى القانون الجديد عن المناجم لعام ١٨٧٢ والخ .

** *Senior*. «Social Science Congress», p. 55—58.

عام ١٨٤٢ . لذلك ، ففي عام ١٨٦٤ ، عندما لم تكن اللجنة قد نشرت سوى قسم من تقاريرها، أُخضعت صناعة المصنوعات من الصلصال (بما فيها صناعة الفخار) ، وانتاج ورق الجدران وعيدان الثقاب والخرطوش والكبسولات ، شأنها شأن تشذيب المخمل ، للقوانين السارية المفعول في صناعة النسيج . وفي خطاب العرش بتاريخ ٥ شباط (فبراير) عام ١٨٦٧ أعلنت وزارة التوري آنذاك مشروعات قوانين جديدة قائمة على أساس الاقتراحات الختامية للجنة التي أنجزت عملها في عام ١٨٦٦ .

في ١٥ آب (أغسطس) عام ١٨٦٧ حظي بالمصادقة الملكية قانون توسيع مجال سريان مفعول قوانين الفبارك ، وفي ٢١ آب من العام نفسه حظي بالمصادقة الملكية قانون عمل الأطفال والأحداث والنساء في المشاغل ؛ والقانون الأول يسري على المشاريع الكبيرة والثاني على الصغيرة .

وان قانون توسيع مجال سريان مفعول قوانين الفبارك يُخضع لقانون الفبارك الأفران العالية ، ومصانع الحدائد ، ومصانع صهر النحاس ، ومصانع السبك ، ومصانع بناء الماكينات ، والمشاغل المعدنية ، وفبارك المواد الصمغية المطاطية والورق والزجاج والتبغ ، ومشاغل الطباعة والتجليد وكافة المشاغل الصناعية من هذا النوع على العموم اذا كان يعمل في كل منها في وقت واحد ٥٠ شخصاً أو اكثر ما لا يقل عن ١٠٠ يوم في السنة .

وبغية تكوين تصور الى حد ما عن مجال سريان مفعول قانون عمل الأطفال والأحداث والنساء في المشاغل نورد بعض ما يتضمنه من أحكام :

« الحرفة يجب أن تعني » (في هذا القانون) : « كل عمل يدوي يتحقق كمهنة أو صنعة من أجل صنع أو تغيير أو تزيين أو تصليح أو معالجة سلعة أو قسم من سلعة مخصصة للبيع معالجة نهائية.

المشغل يجب أن يعني : كل غرفة أو مكان ، مسقوف أم في الهواء الطلق يشتغل فيه بـ « صنعة » ما طفل أو حدث أو امرأة ، وهما من الأماكن التي يملك بالنسبة لها الشخص الذي يقدم العمل لمثل هذا الطفل أو الحدث أو المرأة الحق في الدخول اليها والرقابة .
المشتغل يجب أن يعني : الشخص الذي يعمل في « صنعة » ما لقاء أجر أو بدون أجر وتحت امرة معلم أو أحد الأهل كما هو مفصل فيما يلي .
الأهل وهم الأب والأم والوصي أو أي شخص آخر يقوم بالوصاية أو الاشراف على طفل ما أو حدث ما ... » * .

ان المادة ٧ ، المادة المتعلقة بالعقوبات جزاء تشغيل الأطفال والأحداث والنساء بما يخالف أحكام هذا القانون ، تفرض غرامات نقدية ليس فقط على صاحب المشغل سواء كان أحد الأهل أم لا ، بل وعلى

« الأهل والأشخاص الآخرين الذين يقع تحت وصايتهم الطفل أو الحدث أو المرأة، أو الذين يستدرون نفعاً مباشراً من عملهم » .

أما قانون توسيع مجال سريان مفعول قوانين الفبارك الذي يشمل المشاريع الكبيرة ، فهو أتفه من قانون الفبارك الأساسي بسبب العديد من الاستثناءات الذليلة والمساومات الجبانة مع الرأسماليين .

وظل قانون عمل الأطفال والأحداث والنساء في المشاغل ، التافه في جميع تفاصيله ، حرفاً ميتاً في أيدي السلطات البلدية والمحلية التي كلفت بتنفيذه . أما عندما أعفاها البرلمان عام ١٨٧١ من هذه الصلاحية ونقل تنفيذ القانون الى مفتشي الفبارك الذين ازداد مجال رقابتهم على الفور لذلك باكثر من ١٠٠٠٠٠ مشغل و٣٠٠ من مصانع الطوب

* An Act for regulating the Hours of Labour for Children, Young Persons, and Women employed in Workshops. الناشر .

لوحدها ، فان ملاك المفتشين قد زيد بسخاء بثمانية معاونين فقط على الرغم من أنه كان قليل العدد حتى قبل ذلك * .

وهكذا ، ان ما يخرق العين في التشريع الانكليزي لعام ١٨٦٧ هو ، من جهة ، الضرورة التي كان برلمان الطبقات السائدة مرغما عليها لاتخاذ مثل هذه التدابير الاستثنائية والواسعة من حيث المبدأ ضد تطرفات الاستغلال الرأسمالي ، ومن جهة أخرى التردد وعدم الرغبة و mala fides [سوء النية] التي نفذ بها البرلمان فيما بعد هذه التدابير في الواقع العملي .

اقترحت لجنة تحقيق عام ١٨٦٢ تنظيماً جديداً كذلك لشروط العمل في صناعة التعدين ، تلك الصناعة التي تتميز عن جميع الصناعات الأخرى بأن مصالح ملاكي الأراضي والرأسماليين الصناعيين تسير فيها جنباً الى جنب . وان تضاد مصالح هؤلاء وأولئك ساعد التشريع المصنعي ؛ وانعدام هذا التضاد كاف لتفسير المماطلات والتلاعبات في ميدان التشريع الخاص بصناعة التعدين .

وكشفت لجنة تحقيق عام ١٨٤٠ النقاب عن مساوئ فظيعة وشنيعة وأثارت فضيحة أمام أوربا بأسرها بحيث أن البرلمان اضطر لتهدئة ضميره بقانون المناجم لعام ١٨٤٢ الذي اقتصر على حظر عمل النساء والأطفال قبل العاشرة من عمرهم تحت الأرض .

ومن ثم ظهر في عام ١٨٦٠ قانون تفتيش المناجم الذي تخضع

---

* كانت هيئة تفتيش الفبارك تتألف من مفتشين اثنين ومعاونين اثنين و ٤١ وكيل مفتش . وتم تعيين ثمانية جدد من وكلاء المفتشين في عام ١٨٧١ . ولم يبلغ المجموع العام للنفقات على تطبيق قوانين الفبارك في انكلترا واسكوتلندا وارلندا في ١٨٧١ — ١٨٧٢ سوى ٢٥٣٤٧ جنيهاً استرلينياً ، بما في ذلك التكاليف القضائية على المحاكمات ضد مخالفات القانون .

المناجم بموجبه للتفتيش من قبل موظفين تعينهم الدولة خصيصاً لذلك ، ويحظر أن يقبل الى العمل صبيان بين ١٠ - ١٢ سنة من العمر اذا لم تكن لديهم شهادة مدرسية أو إنْ لم يترددوا على المدرسة في خلال عدد معين من الساعات . وقد ظل هذا القانون حرفاً ميتاً تماماً نظراً لعدد المفتشين الذين تم تعيينهم الضئيل الى حد الطرافة وتفاهة صلاحياتهم وغير ذلك من الأسباب التي ستعالج بتفصيل اكبر في سياق العرض اللاحق .

ان واحداً من أحدث الكتب الزرقاء (١٥٢) عن صناعة التعدين هو « Report from the Select Committee on Mines, together with... Evidence, 23 July 1866 ». وهذا من عمل لجنة مشكلة من أعضاء مجلس العموم ومخوّلة باستدعاء واستنطاق الشهود ؛ انه عبارة عن مجلد ضخم in folio لا يشغل فيه « Report» [« التقرير »] نفسه سوى خمسة سطور تتضمن ما يلي : لا تستطيع اللجنة أن تقول شيئاً ولا بد من استجواب المزيد من الشهود !

ان أسلوب توجيه الأسئلة الى الشهود يذكرنا باستجواب الشاهد في المحاكم الانكليزية ، حيث يسعى المحامي بواسطة أسئلة وقحة ومحيّرة مطروحة بالتواء واعوجاج الى بلبلة الشاهد وتحريف كلماته . والمحامون هنا هم أنفسهم من أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية ، بمن فيهم أصحاب ومستغلو المناجم ؛ والشهود هم عمال التعدين من مناجم الفحم الحجري بغالبيتهم . والمهزلة كلها تميز روح الرأسمال بحيث يستحيل ألاّ نورد هنا بعض المقتطفات . وبغية تسهيل العرض أقسّم نتائج التحقيق والخ حسب المواضيع . وأعيد الى الأذهان أن الاسئلة والأجوبة الالزامية في الكتب الزرقاء الانكليزية مرقمة ، وأن الشهود الذين ترد افاداتهم هنا هم من عمال مناجم الفحم الحجري .

١) عمل الصبيان اعتباراً من سن العاشرة في المناجم . يستمر

العمل ، بما فيه الذهاب والاياب ، عادة ١٤ — ١٥ ساعة ، وفي الحالات الطارئة اكثر من ذلك ، من الساعة ٣ ، ٤ ، ٥ صباحاً وحتى الساعة ٤ — ٥ مساء (الأرقام ٦ ، ٤٥٢ ، ٨٣) . ويعمل العمال البالغون على نوبتين تدوم كل منهما ٨ ساعات ، ولكن بغية تقليص التكاليف لا وجود لمثل هذه النوبات اطلاقاً بالنسبة للصغار (الارقام ٨٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤) . ويستخدم الأطفال الاصغر على الغالب لفتح واغلاق فتحات التهوية في مختلف أقسام المنجم ، بينما يستخدم الأطفال الاكبر للأعمال الاكثر ارهاقاً ونقل الفحم والخ (الأرقام ١٢٢ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠) . وان يوم العمل الطويل في الأعمال تحت الأرض يبقى بالنسبة للعمال حتى سن ١٨ — ٢٢ عاماً من العمر ، حينما يجري الانتقال الى عمل استخراج الفحم بالمعنى الدقيق للكلمة (الرقم ١٦١) . والآن ينهكون الأطفال والأحداث بالعمل بصورة أشد قسوة مما في أية فترة سابقة (الارقام ١٦٦٣ — ١٦٦٧) . وان عمال استخراج الفحم يطالبون بالاجماع تقريباً بقانون برلماني يحظر العمل في المناجم بالنسبة للذين لم يبلغوا الرابعة عشرة من العمر . وهنا يطرح هاسي فيفيان (وهو نفسه يستثمر منجما للفحم) السؤال التالي :

« ألا يرتبط هذا المطلب بفقر الأهل الى هذه الدرجة أو تلك ؟ » — ومن ثم المستر بروس : « ألن يكون من القسوة أن ينتزع من الأسرة هذا المصدر للدخل اذا ما مات الأب أو أصيب بعاهة والخ ؟ والحال يجب الافتراض بأنه سيكون للحظر طابعاً عاماً ... فهل تودون حظر الأعمال تحت الأرض بالنسبة للأطفال الأقل من ١٤ عاماً في جميع الحالات ؟ » الجواب : « في جميع الحالات » (الأرقام ١٠٧ — ١١٠) . فيفيان : « اذا تم حظر العمل في المناجم لمن عمرهم أقل من ١٤ عاماً أفان يعمد الأهل الى ارسال أولادهم الى الفبارك والخ ؟ — كقاعدة عامة لا » (الرقم ١٧٤) . العامل : « يبدو من السهل فتح الأبواب واغلاقها . ولكن هذا عمل مؤلم جداً . فبالاضافة الى تيار الهواء الدائم ، يجلس الطفل ، كما في السجن ، في زنزانة مظلمة » . البرجوازي فيفيان : « أليس بامكان الطفل الجالس بجوار الباب أن يقرأ اذا كانت لديه شمعة ؟ — أولاً ، سيكون عليه أن يشتري الشمعة . ناهيك

عن أنهم لن يسمحوا له بذلك . فلقد وضعوه من أجل أن يقوم بعمله ، وعليه أن ينفذ واجباته . وأنا لم أر أبداً صبياً ما كان يقرأ في المنجم » (الأرقام ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٥٨ ، ١٦٠) .

٢) التربية . يطالب المعدنون بقانون حول التعليم الالزامي للأطفال ، كما هو الأمر في الفبارك . فهم يقولون ان مادة قانون عام ١٨٦٠ التي تجعل من شهادة المدرسة شرطاً لا بد منه من أجل قبول الصبيان في سن ١٠ — ١٢ سنة الى العمل هي وهم بوهم . وان الاستجواب « بتحيز » الذي أجراه المحققون الرأسماليون يغدو طريفاً حقاً هنا .

« ضد من القانون اكثر ضرورة ، ضد أرباب العمل أم ضد الأهل ؟ — ضد هؤلاء وأولئك » (الرقم ١١٥) . « ضد هؤلاء اكثر مما ضد أولئك ؟ — بماذا أجيب على هذا ؟ » (الرقم ١١٦) . « هل يبدي أرباب العمل رغبة ما في تنظيم ساعات العمل بما يتفق مع المواظبة على المدرسة ؟ — أبداً » (الرقم ١٣٧) . « ألا يستكمل المعدنون تربيتهم بعد ذلك ؟ — على العموم انهم يصبحون أسوأ ؛ فهم يكتسبون عادات سيئة ؛ ويدمنون على السكر ولعب القمار والخ وينحطون تماماً » (الرقم ٢١١) . « لماذا لا يرسلون الأولاد الى المدارس المسائية ؟ — لا وجود لمثل هذه المدارس البتة في غالبية دوائر استخراج الفحم الحجري . والأمر الرئيسي أن الأولاد ينهكهم العمل الطويل المضني الى درجة بحيث أن عيونهم تغمض من التعب » (الرقم ٤٥٤) . « اذن أنتم ضد التعليم ؟ — لا ، مطلقاً ، ولكن » والخ . « ألا يلزم قانون عام ١٨٦٠ أصحاب المناجم والخ بطلب شهادات المدارس اذا استأجروا أولاداً من سن العاشرة الى الثانية عشرة من العمر ؟ — نعم ، القانون يلزمهم ، ولكن أرباب العمل لا يفعلون ذلك » . « أتعتقدون أن مادة القانون هذه تنفذ ليس على الدوام ؟ — انها لا تنفذ على الاطلاق » (الرقمان ٤٤٣ ، ٤٤٤) . « هل يهتم المعدنون اهتماماً شديداً بمسألة التربية ؟ — بغالبيتهم الكبرى » (الرقم ٧١٧) . « أيشغل بالهم تطبيق هذا القانون ؟ — بغالبيتهم الكبرى » (الرقم ٧١٨) . « فلماذا اذن لا يصرون على تطبيقه ؟ — ان بعض العمال قد يود ألا يسمح للصبيان بالعمل بدون شهادة المدرسة ، ولكنه سيصبح موضع رقابة في هذه الحالة (a marked man)» (الرقم ٧٢٠) . « من الذي سيجعله موضع رقابة ؟ — رب عمله » (الرقم ٧٢١) . « ولكنكم لا تعتقدون بأن أرباب العمل سيلاحقون الشخص جزاء خضوعه للقانون ؟ — أظن أنهم سيتصرفون على هذا النحو بالذات » (الرقم ٧٢٢) . « لماذا لا يرفض العمال استخدام عمل مثل هؤلاء الصبيان ؟ — ان ذلك غير متروك لخيارهم » (الرقم ١٢٣) .

« هل تطلبون تدخل البرلمان ؟ – بغية احراز شيء فعلي ما في تربية أولاد المعدنين لا بد من تطبيق ذلك بصورة الزامية ، بواسطة قانون برلماني » (الرقم ١٦٣٤) . « وهل يجب أن ينطبق على أولاد جميع عمال بريطانيا العظمى أم على المعدنين فقط ؟ – لقد جئت الى هنا لأتكلم باسم المعدنين » (الرقم ١٦٣٦) . « بماذا يتميز أولاد المعدنين عن غيرهم ؟ – بأنهم استثناء من القاعدة العامة » (الرقم ١٦٣٨) . « من أية ناحية ؟ – من الناحية الجسدية » (الرقم ١٦٣٩) . « لماذا بامكان التربية أن تمثل بالنسبة لهم قيمة اكبر مما لصبيان الطبقات الأخرى ؟ – أنا لا أقول انها أعظم قيمة بالنسبة لهم ، ولكن بسبب العمل المفرط في المناجم تقل امكانياتهم لتلقي التربية في المدارس النهارية ومدارس الأحد » (الرقم ١٦٤٠) . « أليس من الحق أنه لا يجوز تأويل مثل هذه المسائل بصورة مطلقة ؟ » (الرقم ١٦٤٤) . « هل عدد المدارس كاف في الدوائر ؟ – لا » (الرقم ١٦٤٦) . « اذا طالبت الدولة بارسال جميع الأولاد الى المدارس فمن أين ايجاد المدارس لجميع الأولاد ؟ – أعتقد أنه اذا تطلبت الظروف ذلك فسيتم ايجاد المدارس » (الرقم ١٦٤٧) . « ان الغالبية الكبرى ، ليس فقط من الأولاد بل ومن عمال المناجم البالغين أيضاً ، لا تعرف القراءة أو الكتابة » (الرقمان ٧٠٥ ، ٧٢٦) .

٣) عمل النساء . على الرغم من أنه لا يسمح للنساء اعتباراً من عام ١٨٤٢ بالعمل تحت الأرض ، الا أنهن يعملن على سطح الأرض في شحن الفحم والخ ، ونقل سطول مليئة بالفحم الى القنوات وعربات السكك الحديدية ، وفرز الفحم والخ . ولقد ازداد استخدام عمل النساء بشدة في خلال الـ ٣ – ٤ سنوات الأخيرة (الرقم ١٧٢٧) . ان العاملات بقسمهن الاكبر هن من زوجات وبنات وأرامل المعدنين من سن ١٢ وحتى ٥٠ و٦٠ سنة من العمر (الارقام ٦٤٧ ، ١٧٧٩ ، ١٧٨١) .

« ما رأي المعدنين بعمل النساء في المناجم ؟ – انهم جميعاً ضده » (الرقم ٦٤٨) . « لماذا ؟ – انهم يعتبرونه مهيناً لجنس النساء » (الرقم ٦٤٩) . « ترتدي النساء شيئاً ما شبيهاً بألبسة الرجال . وفي حالات كثيرة يخمد ذلك أي شعور بالحياء . وبعض النساء يدخن . والعمل قذر كما في المناجم ذاتها . وبينهن الكثيرات من النساء المتزوجات اللواتي لا يستطعن القيام بأعبائهن المنزلية » (الأرقام ٦٥٠ – ٦٥٤ ، ٧٠١) . « هل بامكان

الأرامل ايجاد عمل ما آخر يعود عليهن بمثل هذا الدخل (٨ – ١٠ شلنات في الأسبوع) ؟ – لا أستطيع أن أقول شيئاً بهذ الصدد » (الرقمان ٧٠٩ ، ٧٠٨) . « ولكنكم مع ذلك تعتزمون » (يا للقلب المتحجر !) « انتزاع مورد المعيشة هذا منهن ؟ – بلا أي شك » (الرقم ٧١٠) . « من أين لكم هذا المزاج ؟ – اننا ، معشر المعدنين ، نحترم الجنس اللطيف فائق الاحترام بحيث لا نود رؤيته محكوماً عليه بالعمل في مناجم الفحم ... فهذا العمل مرهق جداً بقسمه الأعظم . والكثيرات من هؤلاء الفتيات يحملن حتى ١٠ أطنان في اليوم » (الرقمان ١٧١٥ ، ١٧١٧) . « ألا تعتقدون بأن العاملات المشتغلات في المناجم اكثر فساداً من المشتغلات في الفبارك ؟ – ان نسبة الفاسدات اكبر مما بين فتيات الفبارك » (الرقم ١٧٣٢) . « ولكنكم غير راضين عن مستوى الأخلاق في الفبارك أيضاً ؟ – لا » (الرقم ١٧٣٣) . « ألا ترغبون في حظر عمل النساء في الفبارك كذلك ؟ – لا ، انني لا أرغب في ذلك » (الرقم ١٧٣٤) . « ولماذا ؟ – انه اكثر احتشاماً وملاءمة لجنس النساء » (الرقم ١٧٣٥) . « ولكنه مسيء لأخلاقهن ، أليس كذلك ؟ – لا ، ليس الى تلك الدرجة أبداً كما في المناجم . ولكنني أعبر عن هذا الرأي ليس بالانطلاق من الاعتبارات الأخلاقية وحسب ، بل ومن الاعتبارات الجسدية والاجتماعية أيضاً . فالانحطاط الاجتماعي للفتيات فظيع ومتطرف . وعندما تصبح هؤلاء الفتيات زوجات للمعدنين فان أزواجهن يتألمون كثيراً من هذا الانحطاط الذي يطردهم من البيت ويقذفهم في أحضان السكر » (الرقم ١٧٣٦) . « ولكن ألا ينبغي قول الشيء ذاته عن النساء المشتغلات في مصانع الحديد ؟ – لا أستطيع أن أتكلم عن فروع الانتاج الأخرى » (الرقم ١٧٣٧) . « ولكن ما هو الفرق بين النساء العاملات في مصانع الحديد وفي المناجم ؟ – أنا لم أهتم بهذه المسألة » (الرقم ١٧٤٠) . « ألا تستطيعون تحديد فرق ما بين هاتين الفئتين ؟ – في هذا الصدد لا أستطيع أن أقول شيئاً بكل يقين ، ولكنني بانتقالي من بيت الى بيت تعرفت على وضع الأمور المخزي في دائرتنا » (الرقم ١٧٤١) . « أليست لديكم رغبة كبيرة بالغاء عمل النساء في كل مكان يسفر فيه عن الانحطاط ؟ – نعم ... ان الأولاد يكتسبون أفضل مشاعرهم من تربية الأم فقط » (الرقم ١٧٥٠) . « ولكن ذلك ينطبق على عمل النساء في الزراعة أيضاً ؟ – انه يستمر فصلين في السنة فقط ، أما عندنا فهن يعملن في خلال فصول السنة الأربعة جميعها ، وغالباً في النهار والليل ، مبتلات حتى العظام ، وتضعف اجسادهن ، وتنهار صحتهن » (الرقم ١٧٥٣) . « ألم تنهمكوا في المعالجة العامة لهذه المسألة » (عن عمل النساء) ؟ – « لقد لاحظت ما يجري حولي وكل ما أستطيع قوله انني لم أر في أي مكان آخر ما يشبه عمل النساء في مناجم الفحم . انه عمل للرجال ، للرجال الأقوياء » . « أن أفضل المعدنين الذين يريدون النهوض بمستواهم وأن يصبحوا بشراً ، لا يجدون في زوجاتهم سنداً لهم ، بل على العكس ينحطون بسببهن » .

وبعد أن ألقى البرجوازيون عدداً آخر من الأسئلة بالتواء واعوجاج ، انكشف النقاب أخيراً عن سر « شفقتهم » على الأرامل والأسر الفقيرة والخ .

« يكلف صاحب المنجم بالرقابة الرئيسية جنتلمانات من نوع معين ؛ وبغية نيل استحسانه يسعى هؤلاء جهدهم للتوفير في كل شيء ، وتحصل الفتيات العاملات على ما يتراوح بين شلن واحد وشلن واحد و٦ بنسات في اليوم لقاء عمل كان يجب أن يدفع للرجل مقابله شلنان و٦ بنسات » (الرقم ١٨١٦) .

٤) المحلفون في مجال الكشف على الجثث .

« فيما يتعلق بـ coroner's inquests [تحقيقات المحلفين في مجال الكشف على الجثث] في دوائركم ، فهل العمال راضون عن الممارسة القضائية عندما تقع حوادث مؤسفة ؟ - لا ، انهم غير راضين » (الرقم ٣٦٠) . « لماذا غير راضين ؟ - ذلك على وجه الخصوص لأن المحلفين يتم تعيينهم من أناس لا يفقهون شيئاً على الاطلاق في شؤون المناجم . ولا يشركون العمال أبداً الا بصفة شهود . انهم يدعون على العموم أصحاب الدكاكين المجاورة الواقعين تحت تأثير زبائنهم من أصحاب المناجم ولا يفهمون حتى تعابير الشهود التكنيكية . اننا نطالب بأن يتألف قسم من المحلفين من المعدنين . والأحكام تتناقض عادة مع افادات الشهود » (الارقام ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ؛ ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٥) . « هل ينبغي على المحلفين أن يكونوا غير متحيزين ؟ - نعم » . « ولكن هل سيكون العمال غير متحيزين ؟ - أنا لا أرى أسباباً تمنعهم من أن يكونوا غير متحيزين . انهم ملمون بالأمور » . « ولكن ألن يكونوا ميالين لاصدار أحكام قاسية جائرة لما فيه مصلحة العمال ؟ - لا ، لا أظن ذلك » .

٥) المقاييس والأوزان المغشوشة والخ . يطالب العمال بدفع الأجر أسبوعياً بدلاً من كل أسبوعين ، وأن يجري القياس حسب الوزن وليس بموجب سعة السطول ، وبالحماية ضد استخدام الموازين المغشوشة والخ (الرقم ١٠٧١) .

« اذا زادوا سعة السطول عن طريق الغش أفلا يستطيع العامل أن يترك المنجم بعد أن يقدم انذاراً قبل ١٤ يوماً ؟ - ولكن حتى لو شرع بالعمل في مكان آخر فسيجد الشيء نفسه

هناك » ([الرقم ١٠٧١]) . « ولكنه على كل حال يستطيع ترك المكان حيث يجري الظلم ؟ — الشيء نفسه في كل مكان » (الرقم ١٠٧٢]) . « ولكن العامل يستطيع في أي وقت ترك مكانه بعد أن يقدم انذاراً قبل ١٤ يوماً ؟ — نعم » . وانتهى الأمر !

٦) تفتيش المناجم . ان العمال يعانون ليس فقط من الحوادث المؤسفة عند انفجار الغازات .

« اننا نضطر للتشكي بصورة لا تقل عن ذلك ايضاً من التهوية الرديئة لمناجم الفحم ، الأمر الذي بالكاد يتمكن العمال بسببه من التنفس فيها ؛ وهم يفقدون بنتيجة ذلك القدرة على القيام بأي عمل مهما كان نوعه . وعلى سبيل المثال ففي الوقت الحاضر ، وفي ذلك القسم من المنجم حيث أعمل طرح الهواء الفاسد الكثيرين من العمال في الفراش لمدة أسابيع وان الهواء كاف على العموم في الممرات الرئيسية ، ولكنه غير كاف في الأماكن حيث نعمل واذا اشتكى العامل للمفتش من التهوية فانهم يطردونه ويصبح شخصاً « موضع رقابة » لن يجد عملاً في أي مكان آخر . وان قانون تفتيش المناجم لعام ١٨٦٠ مجرد قصاصة من ورق . والمفتشون — وعددهم قليل جداً — يقومون بزيارة رسمية ربما مرة واحدة كل سبع سنوات ومفتشنا شيخ في السبعين من عمره غير قادر على العمل اطلاقاً ومكلف باكثر من ١٣٠ منجماً من مناجم الفحم الحجري . وبالاضافة الى عدد اكبر من المفتشين نحتاج الى وكلاء مفتشين أيضاً » (الرقم ٢٣٤ وما بعده) . « في هذه الحالة يجب على الحكومة أن تعيل جيشاً من المفتشين بحيث يستطيعون القيام بأنفسهم ، ودون الحصول على المعلومات من العمال ، بكل ما يلزمكم ؟ — هذا مستحيل ، فمن أجل الحصول على المعلومات يجب أن يحضروا الى المناجم بالذات (الرقمان ٢٨٠ ، ٢٧٧) . « ألا تعتقدون أن نتيجة ذلك ستكون نقل المسؤولية (!) عن التهوية والخ من أصحاب المناجم والقاءها على عاتق موظفي الحكومة ؟ — كلا ، أبداً فمهمتهم يجب أن تنحصر في الارغام على مراعاة القوانين القائمة » (الرقم ٢٨٥) . « عندما تكلمتم عن وكلاء المفتشين أقصدتم أناساً براتب أقل ومرتبة أدنى بالمقارنة مع المفتشين الحاليين ؟ — أنا لا أنادي مطلقاً بالمستوى الأدنى اذا أعطيتمونا من هم أفضل » (الرقم ٢٩٤) . « هل تريدون عدداً اكبر من المفتشين أم أناساً من طبقة أدنى من المفتشين ؟ — اننا نريد أناساً يتوجهون بأنفسهم الى المناجم ولا ترتعد فرائصهم خوفاً على جلودهم » (الرقم ٢٩٥) . « لو تحققت رغبتكم في ايجاد مفتشين من مرتبة أدنى أفلا ينجم خطر عن عدم كفاية مهارتهم والخ ؟ — لا ، فمن واجب الحكومة أن تعين أشخاصاً مناسبين » .

وأخيراً بدا مثل هذا الأسلوب في الاستجواب سخيفاً جداً حتى في نظر رئيس لجنة التحقيق .

فتدخل قائلا : « انكم تريدون أشخاصاً عمليين يعاينون المناجم نفسها ويقدمون المعلومات الى المفتش الذي يتمكن عندئذ من استخدام معارفه الأكثر سعة » (الرقمان ٢٩٨ ، ٢٩٩) . « أفلا تتطلب تهوية كل هذه المناجم القديمة تكاليف باهظة ؟ – من الأرجح أن التكاليف سترتفع ، ولكن حياة الناس ستصبح في أمان » (الرقم ٥٣١) .

عامل منجم للفحم يحتج على المادة ١٧ من قانون عام ١٨٦٠ :

« في الوقت الحاضر اذا وجد مفتش المناجم أن قسماً ما من المنجم في حالة غير صالحة للعمل يجب عليه أن يخبر بذلك صاحب المنجم ووزير الداخلية . وبعد ذلك تقدم لصاحب المنجم فترة ٢٠ يوماً للتفكير ؛ وبعد انقضاء هذه الأيام العشرين يمكنه الامتناع عن القيام بأية تغييرات . واذا تصرف على هذا النحو بالذات يجب عليه أن يكتب الى وزير الداخلية ويقترح عليه ٥ مهندسي تعدين ، على وزير الداخلية أن يعين من بينهم قضاة تحكيميين . ونحن نؤكد أن صاحب المنجم في هذه الحالة هو الذي يعين عملياً القضاة لمحاكمته » (الرقم ٥٨١) .

البرجوازي الذي يقوم بالاستجواب ، وهو نفسه من أصحاب المناجم :

« ان هذا اعتراض افتراضي صرف » (الرقم ٥٨٦) . « فثقتكم اذاً ضعيفة جداً بنزاهة مهندسي التعدين ؟ – أقول ان ذلك مجانب للصواب وجائر الى حد كبير » (الرقم ٥٨٨) . « ألا يعتبر وضع مهندسي التعدين اجتماعياً بمعنى ما ، وألا ترون بأنهم أرفع من أن يتخذوا قرارات متحيزة تراودكم الخشية منها ؟ – انني أرفض الاجابة على أسئلة تتعلق بالطابع الشخصي لهؤلاء الناس . وأنا على قناعة بأنهم يتصرفون بتحيز كبير في الكثير من الحالات وأنه يجب حرمانهم من هذه السلطة حيث يخاطر بحياة الانسان » .

ويجد ذلك البرجوازي ما يكفي من الصفاقة في نفسه ليسأل :

« ألا تعتقدون بأن أصحاب المناجم أيضاً يتكبدون الخسائر بسبب الانفجارات ؟ »

وأخيراً :

« ألا تستطيعون أنتم العمال أن تدافعوا بأنفسكم عن مصالحكم دون اللجوء الى المساعدة من قبل الحكومة ؟ – لا » (الرقم ١٠٤٢) .

في عام ١٨٦٥ كان في بريطانيا العظمى ٣٢١٧ منجماً للفحم الحجري و١٢ مفتشاً. وان أحد أصحاب المناجم في يوركشير (« Times » ، ٢٦ كانون الثاني – يناير – عام ١٨٦٧) أجرى بنفسه حساباً تبيّن بنتيجته أن المفتشين ، حتى لو انصرفوا عن التزاماتهم المكتبية الصرفة التي تستغرق كامل وقتهم ، لاستطاعوا أن يزوروا كل منجم مرة واحدة كل ١٠ سنوات . وليس ثمة ما يثير الدهشة في أن عدد وأبعاد الكوارث في السنوات الأخيرة (وعلى الخصوص في سنتي ١٨٦٦ و١٨٦٧) ازدادت باستمرار (وبلغ عدد الضحايا في بعض الأحيان ٢٠٠ — ٣٠٠ عامل) . تلك هي روائع الانتاج الرأسمالي « الحر » .

على كل حال ، فان قانون عام ١٨٧٢ ، مهما تكن نواقصه ، هو الأول الذي يضبط طول عمل الأطفال المشتغلين في المناجم ويلقي الى درجة معينة مسؤولية ما يسمى بالحوادث المؤسفة على عاتق المستغلين وأصحاب المناجم .

ان اللجنة الملكية لعام ١٨٦٧ التي شكلت لاستقصاء شروط عمل الأطفال والأحداث والنساء في الزراعة قد نشرت عدة تقارير هامة جداً وبُذلت عدة محاولات لأن تطبق في الزراعة مبادئ التشريع المصنعي ولو بشكل معدّل ، الا أنها منيت جميعها حتى الآن بالفشل الذريع ولكن عليّ أن أشير هنا الى أمر واحد وهو وجود ميل لا يقهر نحو التطبيق الشامل لهذه المبادئ .

فاذا كان الانتشار الشامل للتشريع المصنعي ، كوسيلة لحماية الطبقة العاملة جسدياً ومعنوياً ، قد أصبح لا مفر منه من جهة ، فانه من جهة أخرى ، وكما أشرنا سابقاً ، يجعل ذا طابع شامل ويسرّع تحوّل عمليات العمل المبعثرة والجارية على نطاق صغير الى عمليات عمل مركبة على نطاق كبير، اجتماعي ، أي أنه يسرع تركز الرأسما

والتحكم المطلق للنظام الفابريكي ويجعل ذلك ذا طابع شامل . انه يدمر كافة الأشكال العتيقة والانتقالية التي لا تزال تخفي وراءها الى حد ما سيطرة الرأسمال ويستعيض عنها بسيطرة الرأسمال المباشرة والسافرة . وهو يضفي بذلك طابعاً شاملاً على النضال المباشر ضد هذه السيطرة . وبارغامه المشاغل المنفردة على وحدة الطراز والانتظام والنظام والتوفير فانه يزيد ، بفضل تلك الدفعة القوية التي يحصل عليها التكنيك بنتيجة تحديد وضبط يوم العمل ، فوضى وكوارث الانتاج الرأسمالي المأخوذ ككل ، ويزيد من شدة العمل وتزاحم الماكينة مع العامل . وبالاضافة الى القضاء على مجالات الانتاج الصغير والعمل في البيت ، يقضي أيضاً على الملاجئ الأخيرة للعمال « الفائضين » ، ويقضي بالتالي على صمام الأمان لكل الآلية الاجتماعية الذي كان موجوداً حتى ذلك الوقت . وهو يؤدي ، بالاضافة الى نضج الشروط المادية والتركيب الاجتماعي لعملية الانتاج ، الى نضج تناقضات وتناحرات شكلها الرأسمالي ، ويؤدي بالتالي وفي الوقت نفسه الى نضج العناصر لتكوين مجتمع جديد وعناصر قلب المجتمع القديم * .

---

* روبرت أوين ، أبو الفبارك التعاونية والدكاكين التعاونية ، والذي لم يكن مع ذلك ، كما أشرنا سابقاً ، ليؤيد اطلاقاً أوهام أتباعه بخصوص أهمية عناصر التحويل المنعزلة هذه ، لم يقتصر على الانطلاق عملياً في تجاربه من النظام الفابريكي ، بل وأعلنه من الناحية النظرية أيضاً نقطة انطلاق للثورة الاجتماعية . ويبدو أن السيد فيسيرينغ ، بروفيسور الاقتصاد السياسي في جامعة ليدن ، يستشعر أيضاً بشيء ما مماثل ، وفي كتابه «Handboek van Praktische Staatshuishoudkunde» ١٨٦٠ – ١٨٦٢ ، الذي يقدم بأنسب شكل كل تفاهات الاقتصاد السياسي المبتذل ، يقف وقفة غيورة الى جانب الانتاج الحرفي ضد الصناعة الكبيرة .

الطبعة الرابعة . «ان الاحتيالات الحقوقية الجديدة» (ص ٢٦٤) [ص ٤٣٤ من هذا الجزء] التي خلقها التشريع الانكليزي بواسطة قوانين الفبارك وقانون توسيع مجال سريان مفعول قوانين الفبارك ، وقانون عمل الأطفال والأحداث والنساء في المشاغل ، المتناقضة مع بعضها

١٠ – الصناعة الكبيرة والزراعة

ان الثورة التي تحدثها الصناعة الكبيرة في الزراعة وفي العلاقات الاجتماعية للقائمين بالانتاج الزراعي لا يمكن القاء الاضواء عليها الا فيما بعد . وتكفي هنا ، تمهيداً للعرض اللاحق ، الاشارة الى بعض نتائجها .

البعض ، قد أصبحت لا تطاق في نهاية المطاف ، ولذلك جرى في قانون العمل في الفبارك والمشاغل لعام ١٨٧٨ سن التشريع بمجمله في هذا المجال . وبالطبع يستحيل هنا تقدي نقد مفصل لمجموعة قوانين الصناعة الانكليزية هذه التي لا تزال سارية المفعول حتى الآن وسنقتصر على الملاحظات التالية . يسري القانون : ١) على فبارك النسيج . وهنا يبقى كل شيء على حاله بصورة عامة : فوقت العمل المسموح به للأطفال الاكبر من ١٠ سنوات يبلغ ٥ ١/٢ ساعة في اليوم ، أو ٦ ساعات ولكن يوم السبت يكون بلا عمل في هذه الحالة ؛ وبالنسبة للأحداث والنساء خمسة أيام في كل منها ١٠ ساعات، وفي يوم السبت ٦ ١/٢ ساع على الاكثر . – ٢) على الفبارك غير النسيجية . ان الأحكام بصددها هي الآن أقرب مر الأحكام المشار اليها في الرقم الأول مما كانت عليه سابقاً ، ولكن لا تزال موجودة بعض الاستثناءات الملائمة للرأسماليين والتي يمكن في حالات معينة توسيعها باذن من وزير الداخلية – ٣) على المشاغل المحددة هنا كما في القانون السابق تقريباً ؛ وباعتبار أنه يعمل فيه الأطفال والأحداث أو النساء فان المشاغل توازى مع الفبارك غير النسيجية تقريباً ، ولكن م بعض المخففات في التفاصيل . – ٤) على المشاغل التي ليس فيها أطفال وأحداث ، ب التي يعمل فيها أشخاص من كلا الجنسين تجاوزوا ١٨ عاماً من العمر ؛ وينص على مخففات أخرى لهذه الفئة أيضاً . – ٥) على المشاغل المنزلية التي يعمل فيها أعضاء الأسرة الواحد فقط في مسكنهم ؛ وتسري هنا قواعد اكثر مرونة ، وثمة ما عدا ذلك قيد يقول بأن المفتش لا يستطيع أن يزور بدون اذن خاص من الوزير أو القاضي سوى تلك المباني التي لا تستخد كمبان سكنية في الوقت ذاته ؛ وأخيراً يحافظ على كامل الحرية في ضفر القش وحياك المخرمات وانتاج القفافيز في الأسرة . وان هذا القانون على الرغم من جميع نواقصه لا يزال الى جانب قانون الفبارك الفيدرالي السويسري بتاريخ ٢٣ آذار (مارس) عام ١٨٧٧ ، أفض قانون في هذا المجال . وتتسم مقارنته مع القانون الفيدرالي السويسري الذي ذكرناه لتو بأهمية خاصة لأنها تضفي وضوحاً ساطعاً على أفضليات ونواقص طريقتين في التشريع : الطريق الانكليزية ، «التاريخية» ، التي تتدخل من حين الى حين ، والطريقة القارية ، المبنية عل تقاليد الثورة الفرنسية ، والتي هي اكثر تعميماً . وللأسف ، ان مجموعة القوانين الانكليزية

اذا كان استخدام الماكينات في الزراعة يخلو في قسمه الأعظم من العواقب الجسدية الضارة التي يلحقها بالعامل المصنعي * ، فانه بالمقابل ، وكما سنبيّن ذلك بتفصيل اكبر فيما بعد ، يفعل هنا بشدة اكبر باتجاه تحويل العمال الى « فائضين » دون أن يلقى أية مقاومة في هذا المجال . ففي كونتيتي كمبردج وسوفولك مثلاً ازدادت بشدة مساحة الأرض المزروعة في خلال السنوات العشرين الأخيرة ، بينما تناقص السكان الزراعيون خلال هذه الفترة نفسها ليس من الناحية النسبية وحسب ، بل ومن الناحية المطلقة أيضاً . وفي الولايات المتحدة لأمريكا الشمالية تنوب الماكينات الزراعية حتى الآن عن العمال المحتملين فقط ، أي أنها تتيح للمُنتِج امكانية زراعة مساحة كبيرة دون أن تطرد العمال المشتغلين فعلاً . وفي انكلترا وويلز بلغ عدد الأشخاص المشتركين في انتاج الماكينات الزراعية ١٠٣٤ شخصاً في عام ١٨٦١ ، في حين أن عدد العمال الزراعيين المشتغلين على الماكينات البخارية وماكينات العمل لم يبلغ سوى ١٢٠٥ أشخاص .

وفي ميدان الزراعة تفعل الصناعة الكبيرة بثورية كبيرة جداً بمعنى أنها تقضي على سند المجتمع القديم ، أي « الفلاح » ، وتحل محله العامل المأجور . وبذلك تصبح الحاجة الى الانقلاب الاجتماعي ، والتضادات الاجتماعية في الريف ، متماثلة مع المدينة . ويأتي الاستخدام التكنولوجي الواعي للعلم ليحل محل الانتاج الاكثر روتينية والأبعد عن العقلانية .

فيما يتعلق بتطبيقها على المشاغل ، لا تزال في قسمها الاكبر حرفاً ميتاً بسبب نقص ملاك المفتشين . ف . ا .]

* يرد وصف مفصل للماكينات المستخدمة في الزراعة الانكليزية في كتاب Dr. *W. Hamm.* «Die Landwirtschaftlichen Geräthe und Maschinen Englands», 2. Aufl., [illegible] وان السيد هام في عرضه لتطور الزراعة الانكليزية يقتفي بصورة غير انتقادية بالمرة اثر السيد ليونس دي لافيرن . [للطبعة الرابعة . بالطبع لقد أصبح هذا الكتاب قديماً الآن . ف . ا .]

ويكمل الأسلوب الرأسمالي للانتاج فسخ ذلك الاتحاد العائلي الأولي للزراعة والصناعة الذي كان يوحد الشكلين الطفوليين غير المتطورين لكلتيهما مع بعضهما البعض . الا أنه يوفّر في الوقت نفسه المقدمات المادية للتركيب الجديد ، الأعلى ، الذي هو اتحاد الزراعة والصناعة على أساس شكليهما اللذين تطورا بصورة متضادة . والانتاج الرأسمالي ، بزيادته على الدوام لغلبة سكان المدن الذين يكدسهم هذا الانتاج في مراكز كبيرة ، انما يراكم بذلك ، من جهة ، القوة التاريخية لحركة المجتمع نحو الأمام ، ويعرقل ، من جهة أخرى ، تبادل الموجودات بين الانسان والأرض ، أي اعادة أقسام التربة المكونة اليها ، تلك الأقسام التي استخدمها الانسان بشكل وسائل التغذية والألبسة والخ ، أي أنه يخرق الشرط الطبيعي الأبدي لخصوبة التربة الدائمة . وهو يدمر بذلك في وقت واحد الصحة الجسدية لعمال المدن والحياة الروحية للعمال الريفيين * . ولكن الانتاج الرأسمالي بتحطيمه لشروط تبادل الموجودات هذا الناشئة عفوياً ، فانه يسفر في الوقت نفسه عن ضرورة اعادته بصورة منتظمة وبمثابة قانون يضبط الانتاج الاجتماعي ، وبشكل يتطابق مع التطور الكامل للانسان . وفي الزراعة ، كما في المانيفا كتورة ، يـُعتبر التحويل الرأسمالي لعملية الانتاج مصدر آلام في الوقت نفسه للمنتجين ، وتعتبر وسيلة العمل وسيلة استعباد واستغلال وافقار للعامل ،

---

* «انكم تقسمون الشعب الى معسكرين متعاديين : الفلاحين الأجلاف والأقزام المخنثين . يا اله السموات ! ان الأمة التي يقسمها اختلاف المصالح الزراعية والتجارية تعتبر نفسها سليمة وحتى انها تسمي نفسها مستنيرة ومتمدنة ليس على الرغم من هذا التقسيم الفظيع وغير الطبيعي ، بل بفضله بالذات» (*David Urquhart* المؤلف المذكور ، ص ١١٩) . ان هذا الموضع يكشف في وقت واحد عن قوة وضعف ذلك النقد الذي يعرف كيف يناقش الزمن المعاصر ويدينه ، ولكنه لا يحسن فهمه .

ويعتبر التركيب الاجتماعي لعمليات العمل اخماداً منظماً لنشاطه الحيوي الفردي ولحريته واستقلاليته . وان بعثرة العمال الزراعيين على مساحات شاسعة تحطم قوة مقاومتهم ، في حين أن تركز عمال المدن يزيد هذه القوة . وفي الزراعة الحديثة ، كما في الصناعة الحديثة في المدن ، يتم شراء زيادة قوة العمل المنتِجة وقدرتها الاكبر على التحرك بتدمير وانهاك قوة العمل نفسها . يضاف الى ذلك أن كل تقدم في الزراعة الرأسمالية لا يعتبر مجرد تقدم في فن نهب العامل وحسب ، بل وفي فن نهب التربة أيضاً ، وكل تقدم في زيادة خصوبتها لأمد معيّن هو في الوقت نفسه تقدم في تدمير المصادر الدائمة لهذه الخصوبة . وبقدر ما يزداد انطلاق بلد معين ، كالولايات المتحدة لأمريكا الشمالية مثلاً ، من الصناعة الكبيرة كأساس لتطوره ، تزداد سرعة عملية التدمير هذه * .

---

* قارن : Liebig. «Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agrikultur und Physiologie», 7. Aufl., 1862 ولا سيما «مقدمة في القوانين الطبيعية للزراعة» في المجلد الأول. وان تبيان الجانب السلبي للزراعة الحديثة هو، من وجهة نظر العلوم الطبيعية، بمثابة واحدة من مآثر ليبيخ الخالدة . وان استطراداته الى تاريخ الزراعة ، على الرغم من أنها لا تخلو من أخطاء فاحشة ، تلقي الضوء أيضاً على بعض المسائل . ولا يمكن للمرء الا أن يأسف لكونه يجاسر على الاعراب اعتباطاً عن آراء مثل التالي : «ان التفتيت والفلاحة المتكررة يشددان تبادل الهواء داخل الأقسام المسامية للأرض ، ويزيدان ويجددان تلك المساحة من سطحها التي يجب أن يؤثر الهواء فيها ؛ ولكن من السهل ادراك أن زيادة المحصول لا يمكن أن تكون متناسبة طرداً مع العمل المنفق في الأرض ، وان المحصول على العكس ينمو بنسبة أقل كثيراً» . ويضيف ليبيخ قائلا : «ان هذا القانون قد عبر عنه ج. س. ميل لأول مرة في كتابه «Principles of Political Economy», v. I, p. 17 على النحو التالي : «ان ناتج الأرض caeteris paribus [في حالة تساوي الظروف الأخرى] ينمو بنسبة هابطة بالمقارنة مع ازدياد عدد العمال المشتغلين» (وحتى قانون مدرسة ريكاردو المعروف للجميع يكرره السيد ميل هنا بصيغة خاطئة ذلك لأن «the decrease of the labourers employed» [«تناقص عدد العمال المشتغلين»] رافق على الدوام تقدم الزراعة في انكلترا ، ولذلك فان القانون

فالانتاج الرأسمالي ، اذن ، لا ينمي التكنيك وتركيب عملية الانتاج الاجتماعية الا عن طريق أنه يقوّض في الوقت ذاته المصدرين الاثنين لأية ثروة : الأرض والعامل .

الذي تم اختراعه من أجل انكلترا وفي انكلترا ، قد يظهر أنه غير قابل للتطبيق اطلاقاً ، في انكلترا على الأقل) ، «وهذا قانون عام للزراعة» . وان هذا لجدير بالدهشة لأن ميل بقي جاهلاً للسبب الكامن في أساس هذا القانون» (Liebig المؤلف المذكور ، المجلد الأول ، ص ١٤٣ ، الملاحظة) . وبدون التطرق الى التأويل الخاطئ لكلمة «العمل» ، التي يفهم منها ليبيخ شيئاً ما مغايراً لما يفهمه الاقتصاد السياسي ، فمما هو «جدير بالدهشة» على أية حال أنه يجعل من ج. س. ميل أول متنبئ بالنظرية التي كان جيمس اندرسون قد نشرها للمرة الأولى في عصر آ. سميث ومن ثم كررها في مؤلفات مختلفة حتى مطلع القرن التاسع عشر ، والتي انتحلها في عام ١٨١٥ مالتوس الذي هو استاذ في الانتحال على العموم (فنظريته عن السكان بكاملها ما هي الا انتحال صفيق) ، والتي طورها آنذاك ويست بصورة مستقلة عن اندرسون، والتي ربطها ريكاردو عام ١٨١٧ مع النظرية العامة للقيمة ، هذه النظرية التي طافت منذ ذلك الحين العالم بأسره تحت اسم ريكاردو والتي ابتذلها في عام ١٨٢٠ جيمس ميل (والد ج. س. ميل) والتي كررها أخيراً السيد ج. س. ميل أيضاً كعقيدة مدرسية جامدة وتافهة . وليس من شك في أن ج. س. ميل مدين بسمعته بالكامل تقريباً : «الجديرة بالدهشة» على أية حال ، لمثل هذه qui pro quo .

ملاحظات الناشر

١ - «رأس المال» - مؤلف عبقري في الماركسية . وقد عمل ماركس على وضع مؤلفه الرئيسي في غضون أربعة عقود ، منذ مطلع الأربعينات وحتى آخر أيام حياته . كتب لينين : «اذ أيقن ماركس أن النظام الاقتصادي هو الأساس الذي يقوم عليه البناء الفوقي السياسي فقد أعار جل اهتمامه لدراسة هذا النظام الاقتصادي» .

شرع ماركس بدراسة الاقتصاد السياسي بانتظام في أواخر عام ١٨٤٣ في باريس . وبدراسته للكتب والمراجع الاقتصادية وضع نصب عينيه هدفاً هو كتابة مؤلف كبير يتضمن نقد النظام القائم والاقتصاد السياسي البرجوازي . وانعكست أبحاثه الأولى في هذا المجال في المؤلفات التالية : «المخطوطات الاقتصادية الفلسفية لعام ١٨٤٤» و«الايديولوجيا الألمانية» و«بؤس الفلسفة» و«العمل المأجور والرأسمال» و«بيان الحزب الشيوعي» وغيرها . وقد كشف النقاب في هذه المؤلفات عن أسس الاستغلال الرأسمالي ، والتضاد الذي لا يعرف المهادنة بين مصالح الرأسماليين والعمال المأجورين، والطابع التناحري، والعابر لكافة العلاقات الاقتصادية للرأسمالية .

بعد انقطاع لفترة معينة بسبب الحوادث العاصفة لثورة عامي ١٨٤٨ و١٨٤٩ ، لم يتمكن ماركس من مواصلة أبحاثه الاقتصادية سوى في لندن التي أضطر للهجرة اليها في آب (أغسطس) عام ١٨٤٩ . ودرس هنا بكل عمق وشمول تاريخ الاقتصاد الوطني واقتصاد مختلف البلدان المعاصر له ، ولا سيما انكلترا التي كانت آنذاك البلد الكلاسيكي للرأسمالية . واهتم في تلك الفترة بتاريخ الملكية العقارية ، ونظرية الريع العقاري ، وتاريخ ونظرية التداول النقدي والأسعار ، والأزمات الاقتصادية ، وتاريخ التكنيك والتكنولوجيا ، ومسائل الهندسة الزراعية والكيمياء الزراعية .

جرى عمل ماركس في ظروف فائقة الصعوبة . فكان عليه أن يخوض صراعاً دائماً ضد الفاقة ، وأن ينقطع عن أبحاثه في كثير من الأحيان بغية كسب الرزق . ولم يذهب بلا أثر توتر القوى على مدى حقبة طويلة من الزمن في ظروف الحرمانات

المادية ، حيث ألم بماركس مرض عضال . الا أنه على الرغم من ذلك تمكن نحو عام ١٨٥٧ من انجاز عمل تمهيدي ضخم أتاح له أن يباشر المرحلة الختامية من البحث ، وهي ترتيب وتعميم المواد التي جمعها .

من آب (أغسطس) ١٨٥٧ وحتى حزيران (يونيو) ١٨٥٨ أنجز ماركس وضع مخطوطة يقارب حجمها ٥٠ ملزمة طباعية ، وهي تعتبر بمثابة مسودة لكتاب «رأس المال» المقبل . ولم تنشر هذه المخطوطة للمرة الأولى الا في سنوات ١٩٣٩ — ١٩٤١ من قبل معهد الماركسية-اللينينية لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في موسكو بلغتها الأصلية تحت عنوان «Grundrisse der Kritik der politischen Oekonomie» («السمات الأساسية لنقد الاقتصاد السياسي») . وينقسم هذا البحث ، المكرس لنقد المقولات الاقتصادية ، الى ستة كتب :

١) حول الرأسمال (مع بعض الفصول التمهيدية) ؛ ٢) حول الملكية العقارية ؛ ٣) حول العمل المأجور ؛ ٤) حول الدولة ؛ ٥) حول التجارة الخارجية ؛ ٦) حول السوق العالمية . وكان من المقرر أن يتضمن الكتاب الأول («حول الرأسمال») أربعة أقسام : أ) الرأسمال بشكل عام ، ب) تزاحم الرساميل ، ج) التسليف ، د) الرأسمال المساهم ، علماً بأن قسم «الرأسمال بشكل عام» كان ينقسم الى ثلاثة بنود : ١) عملية انتاج الرأسمال ، ٢) عملية تداول الرأسمال ، ٣) وحدة هاتين العمليتين ، أو الرأسمال والربح والفائدة المئوية . ومن الهام الاشارة الى أن البنود الثلاثة الأخيرة شكلت فيما بعد أساس تقسيم الكتاب كله الى مجلدات «رأس المال» الثلاثة . وكان من المفترض أن يوضع مؤلف خاص عن تاريخ الاقتصاد السياسي والاشتراكية .

وفي الوقت ذاته قرر ماركس أن المؤلف الذي يضعه سيصدر على أجزاء ، وأن الجزء الأول «يجب أن يكون حتماً بحثاً مكتملاً الى درجة معينة» ، لا يشمل سوى القسم الأول من الكتاب الأول ، وهو قسم يتألف من ثلاثة فصول : ١) البضاعة ؛ ٢) النقد ، أو التداول البسيط ؛ ٣) الرأسمال . ولكن الفصل الثالث لم يدخل في الصيغة النهائية للجزء الأول — في كتاب «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» — وذلك لاعتبارات سياسية . وأشار ماركس الى أنه من هذا الفصل بالذات «تبتدئ المعركة الحقيقية» ، وأنه ، في ظروف الرقابة الرسمية والملاحقات البوليسية وشتى أنواع مطاردة الكتاب الذين لا ترضى بهم الطبقات السائدة ، سيكون من غير الحصافة ، برأيه ، اصدار هذا الفصل في البداية ، أي قبل أن تطلع الأوساط الاجتماعية الواسعة على الكتاب الجديد . وكتب ماركس خصيصاً من أجل «الجزء الأول» فصلا عن البضاعة ، وأعاد من الأساس تحرير الفصل عن النقود من مخطوطة عامي ١٨٥٧ — ١٨٥٨ .

صدر كتاب «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» عام ١٨٥٩ . وكان من المرتأى اصدار «الجزء الثاني» عما قريب ، أي نشر الفصل المنوه به حول الرأسمال والذي يشكل المحتوى الأساسي لمخطوطة عامي ١٨٥٧ – ١٨٥٨ . وقد استأنف ماركس دراساته المنتظمة للاقتصاد السياسي في المتحف البريطاني . ولكنه اضطر بعد فترة وجيزة نسبياً لارجاء هذا العمل لمدة سنة ونصف السنة نظراً لضرورة الرد في الصحافة على التلفيقات الافترائية من جانب ك . فوغت ، العميل البونابرتي ، وبسبب الأعمال العاجلة الأخرى . وفقط في آب (أغسطس) عام ١٨٦١ شرع بكتابة مخطوطة مسهبة وأنجزها نحو أواسط عام ١٨٦٣ . وهذه المخطوطة ، التي يبلغ حجمها الاجمالي حوالى ٢٠٠ ملزمة طباعية وتتألف من ٢٣ دفتراً ، سميت كذلك ، ككتاب عام ١٨٥٩ ، «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» . وان القسم الأعظم من هذه المخطوطة (الدفاتر ٦ – ١٥ و١٨) يعالج تاريخ النظريات الاقتصادية . وقد أعدها للنشر وأصدرها باللغة الروسية معهد الماركسية-اللينينية لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي بعنوان «نظريات القيمة الزائدة» (المجلد الرابع من «رأس المال») .

قرر ماركس في سير العمل لاحقاً أن يبني مؤلفه كله حسبما كان مرسوماً سابقاً بالنسبة لقسم «الرأسمال بشكل عام» بتقسيمه الثلاثي . أما ما يتعلق بالقسم الانتقادي التاريخي من المخطوطة فكان يجب أن يؤلف الحلقة الرابعة والأخيرة . كتب ماركس في رسالة الى كوغلمان بتاريخ ١٣ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٦٦ : «ان الكتاب بمجمله ينقسم الى الأقسام التالية : الكتاب ١) عملية انتاج الرأسمال . الكتاب ٢) عملية تداول الرأسمال . الكتاب ٣) أشكال العملية ككل . الكتاب ٤) بصدد تاريخ النظرية» . وعدل ماركس كذلك عن المخطط السابق لاصدار الكتاب على أجزاء ، ووضع أمام نفسه مهمة اعداد الكتاب بمجمله أولًا ولو بخطوطه الكبرى وعدم نشره الا بعد ذلك .

لذلك واصل ماركس العمل بانهماك في وضع مؤلفه ، ولا سيما تلك الأقسام التي لم تكن معالجة بشكل واف في مخطوطة أعوام ١٨٦١ – ١٨٦٣ . ودرس بصورة اضافية كمية كبيرة من المراجع الاقتصادية والتكنيكية ، بما فيها ما يتعلق بالزراعة ومسائل التسليف والتداول النقدي ، ودرس المعطيات الاحصائية والوثائق البرلمانية المختلفة والتقارير الرسمية عن عمل الأطفال في الصناعة وعن ظروف سكن البروليتاريا الانكليزية والخ . وعلى أثر ذلك وضع ماركس في غضون سنتين ونصف (من آب – أغسطس عام ١٨٦٣ وحتى نهاية عام ١٨٦٥) مخطوطة جديدة ضخمة تؤلف الصيغة الأولى الموضوعة على نحو مفصل للمجلدات النظرية الثلاثة من «رأس المال» . وفقط

بعد أن تمت كتابة المؤلف بمجمله (كانون الثاني – يناير ١٨٦٦) شرع ماركس باعداده نهائياً للنشر ، علماً بأنه قرر ، بموجب نصيحة انجلس ، عدم اعداد الكتاب كله للنشر دفعة واحدة ، بل المجلد الأول من «رأس المال» بادئ الأمر . ولقد أجرى ماركس هذا الاعداد النهائي بعناية فائقة ، وكان ذلك في الحقيقة بمثابة اعادة صياغة أخرى لمجمل المجلد الأول من «رأس المال» . وبغية اضفاء الترابط والاكتمال والوضوح على العرض ارتأى ماركس من الضروري أن يكرر بشكل موجز نسبياً المسائل الأساسية التي يتضمنها كتاب «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» الصادر عام ١٨٥٩ ، وذلك في بداية المجلد الأول من «رأس المال» حيث أصبحت تلك المسائل تشغل القسم الأول كله («البضاعة والنقد») ، بينما كانت في الطبعة الأولى تعالج في الفصل الأول («البضاعة والنقد») .

بعد صدور المجلد الأول من «رأس المال» (في أيلول – سبتمبر عام ١٨٦٧) واصل ماركس العمل فيه لاعداد طبعات جديدة منه باللغة الألمانية وتراجمه الى اللغات الأجنبية . فلقد أدخل تعديلات كثيرة في الطبعة الثانية (عام ١٨٧٢) ، وقدم تعليمات هامة فيما يتعلق بالطبعة الروسية التي صدرت في بطرسبورغ عام ١٨٧٢ وكانت أول ترجمة لـ«رأس المال» الى لغة أجنبية ، وأعاد الى درجة كبيرة صياغة الترجمة الفرنسية وراجعها . ونشرت هذه الترجمة على أجزاء متفرقة في خلال سنوات ١٨٧٢ – ١٨٧٥ .

ومن جهة ثانية واصل ماركس بعد صدور المجلد الأول من «رأس المال» العمل في المجلدات التالية معتزماً انجاز المؤلف بكامله خلال فترة قريبة . الا أنه لم يتمكن من ذلك حيث استغرق وقتاً كثيراً نشاطه المتعدد الجوانب في المجلس العام للأممية الأولى . وغالباً ما كان يضطر للانقطاع عن العمل بسبب تردي الصحة . يضاف الى ذلك أن نزاهة ماركس العلمية القصوى ، ودقته المتناهية ، وذلك النقد الذاتي الصارم الذي «توخى به» ، كما قال انجلس ، «معالجة اكتشافاته الاقتصادية العظيمة حتى انجازها تماماً قبل نشرها» ، أرغمته على الرجوع من جديد وجديد الى البحث الاضافي عند النظر في هذه القضية أو تلك . وفي سياق هذا العمل الابداعي كانت تنبثق أيضاً مسائل جديدة كثيرة .

أما المجلدان التاليان من «رأس المال» فقد أعدهما للنشر وأصدرهما انجلس عقب وفاة ماركس : المجلد الثاني في عام ١٨٨٥ ، والمجلد الثالث في عام ١٨٩٤ . وبذلك أسهم انجلس بقسط لا يثمن في كنز الشيوعية العلمية .

بعد وفاة ماركس راجع انجلس ترجمة المجلد الأول من «رأس المال» الى اللغة الانكليزية (الذي صدر في عام ١٨٨٧) ، وأعد للنشر الطبعة الثالثة (عام ١٨٨٣)

والطبعة الرابعة (عام ١٨٩٠) من المجلد الأول ل«رأس المال» باللغة الألمانية . وما عدا ذلك صدرت بعد وفاة ماركس ، ولكن انجلس كان لا يزال على قيد الحياة ، الطبعات التالية للمجلد الأول من «رأس المال» : ثلاث طبعات باللغة الانكليزية في لندن (١٨٨٨ ، ١٨٨٩ ، ١٨٩١) ، وثلاث طبعات باللغة الانكليزية في نيويورك (١٨٨٧ ، ١٨٨٩ ، ١٨٩٠) ؛ وطبعة باللغة الفرنسية في باريس (١٨٨٥) ، وبالدانماركية في كوبنهاغن (١٨٨٥) ، وبالاسبانية في مدريد (١٨٨٦) ، وبالايطالية في تورينو (١٨٨٦) ، وبالبولونية في لايبزغ (١٨٨٤ — ١٨٨٩) ، وبالهولندية في أمستردام (١٨٩٤) ، وكذلك عدد من الطبعات الأخرى غير الكاملة .

في الطبعة الألمانية الرابعة ل«رأس المال» (عام ١٨٩٠) وضع انجلس ، بالاستناد الى تعليمات ماركس الشخصية ، الصيغة النهائية لنص وهوامش المجلد الأول من «رأس المال» . والآن تجري في العالم بأسره اعادة طبع هذا المؤلف وترجمته حسب الطبعة الألمانية الرابعة . وطبقاً لها كذلك تصدر هذه الطبعة باللغة العربية للمجلد الأول من «رأس المال» . — ص ١١.

٢ — المقصود هنا الفصل الأول من المجلد الأول من «رأس المال» في الطبعة الألمانية الأولى عام ١٨٦٧ بعنوان «البضاعة والنقد» . وعند اعداد الطبعة الثانية أعاد ماركس صياغة كتابه وأدخل ، مثلاً ، تعديلات كبيرة في تركيبه . فعلى أساس بنود الفصل الأول السابق وملحقه جرى وضع الفصول المستقلة الثلاثة المطابقة لها والتي تؤلف معاً القسم الأول في الكتاب . — ص ١١.

٣ — المقصود هنا الفصل الثالث من كتاب ف . لاسال : «Herr Bastiat-Schulze von Delitzsch, der ökonomische Julian, oder: Capital und Arbeit». Berlin, 1864 («السيد باستيا شولتسه-ديليتش ، يوليان الاقتصادي ، أو الرأسمال والعمل» . برلين ، ١٨٦٤) . — ص ١٢.

٤ — Mutato nomine de te fabula narratur (حسبك فقط أن تغير الاسم ، أليست هذه قصتك أنت) — كلمات من هجائيات هوراسيوس ، الكتاب الأول ، الهجائية ١ . — ص ١٣.

٥ — الكتب الزرقاء (Blue Books) — تسمية عامة لمنشورات مواد البرلمان الانكليزي والوثائق الديبلوماسية لوزارة الخارجية . وان الكتب الزرقاء ، التي استمدت تسميتها من غلافها الأزرق ، تصدر في انكلترا منذ القرن السابع عشر ، وهي بمثابة المصدر الرسمي الأساسي لدراسة التاريخ الاقتصادي والديبلوماسي لهذا البلد . — ص ١٦.

٦ – *Segui il tuo corso, e lascia dir le genti!* (سر في طريقك ودع الناس يقولون ما يشاؤون !) – تحوير لكلمات من مؤلف دانتي «الكوميديا الالهية» ، «المطهر» ، الأنشودة ٥ . – ص ١٦ .

٧ – S. Mayer. «Die sociale Frage in Wien. Studie eines «Arbeitgebers»». Wien, 1871 (ز . ماير . «المسألة الاجتماعية في فيينا . رسم لواحد من «الذين يعطون العمل» » . فيينا ، ١٨٧١) . – ص ١٨ .

٨ – في الطبعة الألمانية الرابعة للمجلد الأول من «رأس المال» (عام ١٨٩٠) سقطت المقاطع الأربعة الأولى من هذا التذييل . أما في طبعتنا هذه فالتذييل يرد كاملاً . – ص ١٨ .

٩ – رابطة معارضة قوانين الحبوب أسسها عام ١٨٣٨ الصناعيان كوبدن وبرايت . وذوداً عن مصالح البرجوازية الصناعية سعت الرابطة الى الغاء ما يسمى بقوانين الحبوب التي كانت تنص ، ارضاء للأرستقراطية العقارية ، على تحديد وحظر استيراد الحبوب من الخارج . وقد حظر قانون الحبوب الذي أقر عام ١٨١٥ استيراد الحبوب طالما بقي سعر الكوارتر من الحبوب أقل من ٨٠ شلناً في انكلترا نفسها . وفي عام ١٨٢٢ طرأ تعديل على هذا القانون الى حد ما ، وفي عام ١٨٢٨ جرى تطبيق سلم متحرك أصبحت رسوم الاستيراد على الحبوب ترتفع بموجبه مع انخفاض سعرها في السوق الداخلية ، وعلى العكس كانت تنخفض مع ارتفاع السعر . واذ كانت الرابطة تسعى لالغاء قوانين الحبوب واقرار التجارة الحرة بالحبوب ، فانها كانت تهدف الى تخفيض الأسعار الداخلية للحبوب وبذلك تقليص أجور العمال المأجورين . واستغلت الرابطة على نطاق واسع شعار حرية التجارة في وعظها الديماغوجي بوحدة مصالح العمال والصناعيين . وقد ألغيت قوانين الحبوب في عام ١٨٤٦ . – ص ٢١ .

١٠ – المقصود هنا مقالة ي . ديتزغن : «كارل ماركس . «رأس المال . نقد الاقتصاد السياسي» . هامبورغ ، ١٨٦٧» ، المنشورة في جريدة «Demokratisches Wochenblatt» («الجريدة الأسبوعية الديمقراطية») ، الأعداد ٣١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ لعام ١٨٦٨. وفي سنوات ١٨٦٩ – ١٨٧٦ صدرت هذه الجريدة تحت تسمية «Der Volksstaat» («الدولة الشعبية») . – ص ٢٣ .

١١ – المقصود هنا مجلة «La philosophie positive. Revue» («الفلسفة الوضعية . استعراض») ، التي كانت تصدر في باريس في سنوات ١٨٦٧ – ١٨٨٣ . وفي العدد الثالث من هذه المجلة ، تشرين الثاني (نوفمبر) – كانون الأول (ديسمبر) لعام ١٨٦٨ ، نشرت مقالة انتقادية موجزة للمجلد الأول من «رأس المال» بقلم ي . ف دي روبرتي ، وهو من أتباع فلسفة أ . كونت الوضعية . – ص ٢٤ .

١٢ – ن . زيبر . «نظرية القيمة والرأسمال عند د . ريكاردو بالارتباط مع الاضافات والايضاحات اللاحقة» . كييف ، ١٨٧١ ، ص ١٧٠ . – ص ٢٤ .

١٣ – هذه المقالة («وجهة نظر نقد الاقتصاد السياسي لدى كارل ماركس») كتبها إ . إ . كاوفمان . – ص ٢٥ .

١٤ – المقصود هنا الفلاسفة البرجوازيون الألمان بوخنر ، لانغه ، دوهرينغ ، فيخنر وغيرهم . – ص ٢٧ .

١٥ – «الثلثان الجديدان» – هكذا كانت تسمى عملة فضية قيمتها $\frac{2}{3}$ تالر ، وكانت تتداول في عدد من الدول الألمانية . – ص ٣٣ .

١٦ – ان ترقيم فصول الطبعة الانكليزية للمجلد الأول من «رأس المال» لا تتطابق مع ترقيم فصول طبعاته الألمانية . – ص ٣٦ .

١٧ – يقصد بـ «تمرد دفاعاً عن العبودية» التمرد الذي قام به ملاكو العبيد في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية والذي أسفر عن نشوب الحرب الأهلية في سنوات ١٨٦١ – ١٨٦٥ . – ص ٤١ .

١٨ – في الواقع لا وجود لعدم الدقة عند ماركس هنا . – ص ٤٣ .

١٩ – كرس انجلس كتاباً خاصاً بعنوان «برينتانو contra ماركس ، بصدد التزوير المزعوم للمقتطف . تاريخ المسألة والوثائق» ، نشر في هامبورغ عام ١٨٩١ ، وذلك لدحض التهجمات الافترائية المتكررة من قبل ممثلي البرجوازية الذين أتهموا ماركس بأنه زور عمداً المقتطف من خطاب غلادستون بتاريخ ١٦ نيسان (أبريل) ١٨٦٣ . – ص ٤٤ .

٢٠ – يقصد ماركس بقوله «اختراع لاسكر القميء» الحادثة التالية . في جلسة الريخستاغ بتاريخ ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٨٧١ قال النائب القومي الليبرالي البرجوازي لاسكر في معرض جداله ضد بيبل انه اذا اعتزم العمال الاشتراكيون الديمقراطيون الألمان الاقتداء بمثال رجال كومونة باريس فان «المواطنين الصالحين أصحاب الملكية سيقضون عليهم بالعصي» . ولكن الخطيب لم يحزم أمره على نشر ذلك بهذه الصيغة ، ولهذا فبدلاً من كلمات «سيقضون عليهم بالعصي» وردت في التقرير الاختزالي عبارة «سيرغمونهم على الخضوع» . وقد فضح بيبل هذا التزوير . وأصبح لاسكر عرضة للسخرية في أوساط العمال . وبسبب من قصر قامته لقبوه على سبيل الاستهزاء بـ «لاسكر القميء» . – ص ٤٥ .

٢١ – غوته . «فاوست» ، الجزء ١ ، المشهد الثالث («غرفة مكتب فاوست») . – ص ٤٨ .

٢٢ – يحور انجلس هنا كلمات فالستاف المتبجح والجبان الذي ادعى أنه تعارك لوحده بالسيف ضد ٥٠ شخصاً (شكسبير . «الملك هنري الرابع» . القسم ١ ، الفصل ٢ ، المشهد الرابع) . – ص ٤٨ .

٢٣ – كلمات محورة من قصيدة س . باتلر «هوديبراس» («Hudibras») » ، القسم ٢ النشيد ١ . – ص ٥٥ .

٢٤ – أنظر كتاب /. Jacob. «An Historical Inquiry into the Production nd Consumption of the Precious Metals». In two volumes. London, 1831 (و . جاكوب . «دراسة تاريخية عن انتاج واستهلاك المعادن الثمينة» في مجلدين . لندن ، ١٨٣١) . – ص ٦١ .

٢٥ – W. Petty.] «A Treatise of Taxes and Contributions». London, 1667, p. 47. (و . بيتي . «مبحث عن الضرائب والمكوس» . لندن ، ٦٦٧ ص ٤٧) . – ص ٦٦ .

٢٦ – يستخدم ماركس هنا حواراً من مؤلف شكسبير التاريخي «الملك هنري الرابع» ، القسم ، في المشهد الثالث من الفصل الثالث يقول فالستاف لأرملة كويكلي انه «لا يعرف من أين ينالها» . فتجيبه على ذلك بقولها : «تكذب ، فأنت والآخرون تعرفون جر من أين تنالونني» . – ص ٧١ .

٢٧ – «*Paris vaut bien une messe*» («ان باريس تساوي قداساً») – كلمات قا هنري الرابع عام ١٥٩٣ بمناسبة تعهد الباريسيين بالاعتراف به ملكاً اذا تحول اعتناق البروتستانتية الى الكاثوليكية . – ص ٧٩ .

٢٨ – يقتطف ماركس هنا من مؤلف أرسطو «علم الأخلاق عند نيكوماخ» بموجب كتاب ıristotelis opera ex recensione Immanuelis Bekkeri». Tomus IX. Oxonii, 1837, p. 99, 100 (أرسطو . المؤلفات . طبعة عمانوئيل بيـَ المجلد ٩ ، أكسفورد ، ١٨٣٧ ، ص ٩٩ ، ١٠٠) . – ص ٨٩ .

٢٩ – لومبارد ستريت – شارع في سيتي (المركز المالي في لندن) الذي يقع فيه عدد كبريات البنوك ؛ وهو مرادف للسوق النقدية في لندن . – ص ٩٢ .

٣٠ – ك . ماركس . «بؤس الفلسفة . رد على «فلسفة البؤس» للسيد برودون» ، الفصل ١ – ص ١٠٢ .

٣١ – غوته . «فاوست» ، القسم ١ ، المشهد الرابع («غرفة مكتب فاوست») . – ص ١٠٢

٣٢ – عقب هزيمة ثورات ١٨٤٨ – ١٨٤٩ حلت في أوروبا مرحلة الرجعية السيا القاتمة . وفي تلك الفترة شغفت الأوساط الأرستقراطية في البلدان الأوروبية بنز استحضار الارواح ، ولا سيما دوران الطاولات . وفي ذلك الوقت بالذات قامت ، الصين حركة تحريرية مناهضة للاقطاعية اتخذت طابع حرب الفلاحين القو (ثورة تايبنغ) . – ص ١٠٦ .

٣٣ – يذكر ريكاردو متوازيات أضلاع أوين في كتابه «On Protection to Agriculture». («حول حماية الزراعة» . الطبعة Fourth edition. London, 1822, p. 21. الرابعة ، لندن ، ١٨٢٢ ، ص ٢١) . فلقد كان أوين ، في معرض تطويره لمشروعه الطوباوي بصدد التحويلات الاجتماعية ، يحاول البرهنة على أنه من الاكثر ملاءمة من الناحية الاقتصادية ، وكذلك من وجهة نظر تدبير الشؤون المنزلية ، هو بناء بلدة على شكل متوازي الأضلاع أو المربع . – ص ١١٣ .

٣٤ – طبقاً لآراء الفيلسوف الاغريقي أبيقور ، المادي والملحد عموماً ، ثمة عدد لا يحصى من العوالم . وهذه العوالم تنشأ وتوجد بموجب قوانينها الخاصة ، الطبيعية . أما الآلهة ، فبالرغم من وجودها ، الا أنها لا توجد في العوالم بل في الرحاب الفاصلة ما بينها ، وهي لا تمارس أي تأثير لا على تطور الكون ولا على حياة الانسان . – ص ١١٧ .

٣٥ – شكسبير . «جعجعة بلا طحن» ، الفصل ٣ ، المشهد الثالث . – ص ١٢٣ .

٣٦ – سوق لاندي – سوق كبيرة بالقرب من باريس كانت تقام سنوياً في القرون ١٢ – ١٩ . – ص ١٢٤ .

٣٧ – غوته . «فاوست» ، القسم ١ ، المشهد الثالث («غرفة مكتب فاوست») . – ص ١٢٧ .

٣٨ – سفر الرؤيا – أحد مؤلفات الأدب المسيحي المبكر ، الذي يدخل في العهد الجديد (التوراة . رؤيا يوحنا اللاهوتي) . وكان قد كتب في القرن الأول . ويعرب مؤلف سفر الرؤيا عن شعور الكراهية الشاملة تجاه الامبراطورية الرومانية التي يصمها باسم «الوحش» ويعتبرها تجسيدا للشيطان . وهذا الموضع مقتطف من الأصحاحين ١٧ و ١٣ . – ص ١٢٨ .

٣٩ – دولة الانكا – دولة لملاكي العبيد كانت تقوم على أراضي بيرو الحالية من أوائل القرن الخامس عشر وحتى أواسط القرن السادس عشر ، وكانت موجودة فيها مخلفات النظام المشاعي البدائي الى حد بعيد . وانقسمت قبيلة الانكا التي كانت سائدة هنا الى ١٠٠ مشاعة عشائرية (الآيليو) ، تحولت بالتدريج فيما بعد الى مشاعات زراعية (متجاورة) . – ص ١٢٩ .

٤٠ – البانديكتات – تسمية يونانية للديغستات (باللاتينية Diegesta ، أي مجموعة) وهي القسم الأهم من مجموعة القانون المدني الروماني . كانت الديغستات عبارة عن مجموعة مقاطع من مؤلفات الحقوقيين في روما ، وكانت تعبر عن مصالح ملاكي العبيد . وقد نشرت عام ٥٣٣ في عهد الامبراطور البيزنطي يوستنيان – ص ١٣٤ .

٤١ – [W. E. Parry] «Journal of a Voyage for the Discovery of a North-West Passage from the Atlantic to the Pacific; performed in the years 1819—20, in His Majesty's Ships Hecla and Griper, under the Orders of William

Edward Parry». London, 1821) [و . ا . باري .] «سجل الرحلة التي جرت في عامي ١٨١٩ و١٨٢٠ على سفينتي صاحب الجلالة «هكلا» و«غرايبر» بقيادة وليم ادوارد باري لاكتشاف الممر الشمالي الغربي من المحيط الأطلسي الى المحيط الهادي» . لندن ، ١٨٢١) . وفي الطبعة الثانية من هذا الكتاب ، التي صدرت في لندن عام ١٨٢١ كذلك، يوجد الموضع المقتطف منه على الصفحتين ٢٧٧ و٢٧٨ . — ص ١٤٠ .

٤٢ — في الأساطير القديمة كان تاريخ البشرية ينقسم الى خمس حقب . كانت الحقبتان الأوليان تمثلان العصرين الذهبي والفضي . وزعموا أن الناس كانوا يعيشون في العصر الذهبي الرغيد بلا مصائب ومشقات ، وفقط في العصور التالية أخذت حياتهم تسير على نحو مغاير . وان العصر الخامس والأخير — العصر الحديدي — طافح بالظلم والعنف والمذابح . وقد تكررت أسطورة العصور الخمسة في تراث الشاعر الاغريقي هزيودس والشاعر الغنائي اللاتيني أوفيديوس . — ص ١٤٦ .

٤٣ — المقصود هنا الاتحاد الانكلو اسكوتلندي عام ١٧٠٧ الذي انضمت اسكوتلندا بموجبه الى انكلترا نهائياً . وبنتيجة هذا الحدث الذي ألغى البرلمان الاسكوتلندي تمت ازالة كافة الحواجز الاقتصادية التي كانت قائمة بين البلدين . — ص ١٤٦ .

٤٤ — دانتي . «الكوميديا الالهية» ، «الفردوس» ، الأنشودة XXIV . — ص ١٥١ .

٤٥ — يقتطف ماركس هنا من جيروم الطوباوي : «رسالة الى يفستوخيا — حول صيانة البكارة» . — ص ١٥١ .

٤٦ — «The course of true love never run smooth» («ليس من حب صادق أبداً بلا منغصات») — و . شكسبير . «حلم ليلة صيف» ، الفصل ١ ، المشهد الأول . — ص ١٥٧ .

٤٧ — «Disjecta membra poetae» («أعضاء الشاعر المبعثرة») — كلمات من هجائيات هوراسيوس ، الكتاب الأول ، الهجائية ٤ . — ص ١٥٧ .

٤٨ — يقتطف ماركس هنا من مؤلف دوبون دو نيمور «Maximes du docteur Quesnay, ou Résumé de ses principes d'économie sociale» («أحكام الدكتور كينيه، أو موجز مبادئه الأساسية للاقتصاد الاجتماعي») المنشور في كتاب: «Physiocrates». Avec une introduction et des commentaires par E. Daire. Partie I, Paris, 1846, p. 392) («الفيزيوقراطيون» . مع مقالة افتتاحية وتعليقات بقلم ى . دير . القسم ا ، باريس ، ١٨٤٦ ، ص ٣٩٢) . — ص ١٥٩ .

٤٩ — النقد *non olet* [لا تفوح منه رائحة] — كلمات قالها امبراطور روما فسباسيانوس (سنوات ٦٩ — ٧٩) لابنه الذي عاتبه لأنه فرض ضريبة خاصة على المراحيض . — ص ١٦١ .

٥٠ – A. H. Müller. «Die Elemente der Staatskunst». Theil II, Berlin, 1809, S. 280 (أ . موللر . «أسس فن ادارة الدولة» . القسم ٢ ، برلين ، ١٨٠٩ ، ص ٢٨٠) . — ص ١٨٢ .

٥١ – تلاعب بالكلمات : الكلمة الانكليزية «sovereign» تعني «ملك ، سلطان» ، و«السفرن» كذلك هي تسمية الجنيه الاسترليني الذهبي . — ص ١٨٥ .

٥٢ – P. Boisguillebert. «Le détail de la France». In: «Économistes financiers du XVIII-e siècl». Paris, 1843, p. 213 (ب . بواغيلبير . «كل شيء بالتفصيل عن فرنسا» . في كتاب «الاقتصاديون الماليون في القرن الثامن عشر» . باريس ، ١٨٤٣ ، ص ٢١٣) . — ص ١٨٩ .

٥٣ – د . ديدرو . «صالون سنة ١٧٦٧» . — ص ١٩٥ .

٥٤ – شركة الهند الشرقية – شركة تجارية انكليزية استمرت في الوجود منذ عام ١٦٠٠ حتى عام ١٨٥٨ ، وكانت أداة لسياسة النهب الاستعمارية من قبل انكلترا في الهند والصين وغيرهما من البلدان الآسيوية . وفي أواسط القرن الثامن عشر تحولت هذه الشركة ، التي تملك جيشاً وأسطولاً ، الى قوة حربية كبيرة . وتحت لواء الشركة قام المستعمرون الانكليز بالاستيلاء على الهند . وعلى مدى حقبة طويلة من الزمن كان يعود الى الشركة احتكار التجارة مع الهند وأهم وظائف ادارة هذا البلد . وان الانتفاضة التحريرية الوطنية لسنوات ١٨٥٧ – ١٨٥٩ في الهند أرغمت الانكليز على تغيير أشكال سيادتهم الاستعمارية : حيث جرت تصفية الشركة ، وأعلنت الهند ملكاً للتاج البريطاني . — ص ١٩٥ .

٥٥ – «East India (Bullion). Return to an Address of the Honourable the House of Commons, dated 8 February 1864» («الهند الشرقية (السبائك) . تقرير مرفوع بموجب استفسار مجلس العموم الموقر بتاريخ ٨ شباط (فبراير) عام ١٨٦٤») . — ص ١٩٦ .

٥٦ – يقتطف ماركس هنا من كتاب و . بيتي «Verbum Sapienti» («الكلمة للحكماء») المنشور كملحق لكتابه الآخر الذي يذكره ماركس وهو «The Political Anatomy of Ireland. 1672». London, 1691 («التشريح السياسي لارلندا . ١٦٧٢» . لندن ، ١٦٩١) . — ص ٢٠٦ .

٥٧ – يقتطف ماركس هنا من كتاب د . ريكاردو «The High Price of Bullion a Proof of the Depreciation of Bank Notes». The Fourth Edition, Corrected. London, 1811 («سعر السبائك العالي دليل على انخفاض قيمة البنكنوتات» . الطبعة الرابعة المنقحة . لندن ، ١٨١١) . — ص ٢٠٩ .

٥٨ – «*Currency principle*» («مبدأ التداول النقدي») ، أو «المدرسة النقدية» – أحد أنواع المدارس التي تعتنق النظرية الكمية للنقد . وكان أتباعها يزعمون ان قيمة وسعر البضائع يتحددان بكمية النقد في مجال التداول . ووضعوا أمام أنفسهم هدف الحفاظ على ثبات التداول النقدي ، واعتبروا أن الوسيلة الوحيدة لذلك هي تأمين التغطية الذهبية الالزامية للبنكنوتات وضبط اصدارها طبقاً لاستيراد وتصدير المعادن الكريمة . وانطلاقاً من مقدماتها النظرية الباطلة رأت «المدرسة النقدية» أن السبب الحاسم لأزمات فيض الانتاج الاقتصادية يكمن في خرق قوانين التداول النقدي التي تروج لها . وكانت نظرية «المدرسة النقدية» ذات شعبية في انكلترا في النصف الأول من القرن التاسع عشر . الا أن محاولات حكومة انكلترا للاستناد الى هذه النظرية (قانون المصارف لعام ١٨٤٤) لم يحالفها النجاح ، بل اكدت على بطلانها العلمي وعدم صلاحيتها اطلاقاً للتطبيق العملي . – ص ٢٠٩ .

٥٩ – أنظر الملاحظة رقم ٥٦ . – ص ٢١١ .

٦٠ – المقصود هنا معهد فرنسا وهو أعلى مؤسسة علمية في فرنسا ، ويتألف من عدة مجامع أو أكاديميات ؛ وهو قائم منذ عام ١٧٩٥ . وكان دستوت دي تراسي عضوا في مجمع العلوم الأخلاقية والسياسية . – ص ٢٣٧ .

٦١ – *Hic Rhodus, hic salta!* (هنا رودس ، فاقفز هنا ! – بالمعنى المجازي : فبرهن هنا على ما أنت قادر عليه !) – كلمات قيلت للمتبجح (من أمثولة ايزوب «المتبجح» ، الذي زعم أنه قفز في جزيرة رودس قفزات عظيمة . – ص ٢٤١ .

٦٢ – ان «انقلاب كوزا» الذي يشير اليه ماركس هنا يعتبر حدثاً هاماً في تاريخ رومانيا . ففي كانون الثاني (يناير) عام ١٨٥٩ جرى انتخاب الكسندرو كوزا ، الشخصية الاجتماعية والسياسية البارزة ، حاكماً لمولدافيا أولا ومن ثم لفالاشيا . وعندما وصل كوزا الى السلطة وضع أمام نفسه هدف تحقيق عدد من الاصلاحات الديمقراطية البرجوازية . الا أن سياسته واجهت مقاومة جدية من قبل الاقطاعيين وقسم معين من البرجوازية . وبعد أن رفضت الجمعية الوطنية ، التي كانت الغلبة فيها تعود الى ممثلي الملاكين العقاريين (البويار) ، مشروع الاصلاح الزراعي الذي تقدمت به الحكومة ، قام كوزا عام ١٨٦٤ بانقلاب حكومي أسفر عن حل الجمعية الوطنية الرجعية واصدار دستور جديد وتوسيع دائرة الناخبين وتعزيز دور الحكومة . ونص الاصلاح الزراعي ، الذي أقر في هذا الوضع السياسي الجديد، على الغاء حق القنانة وتقديم الأرض للفلاحين على أساس مدفوعات التعويض . – ص ٢٤٣ .

٦٣ – H. Storch. «Cours d'économie politique, ou Exposition des principes, qui déterminent la prospérité des nations». Tome I, St.-Pétersbourg,

1815, p. 288 (هـ . شتورخ . «دراسات في الاقتصاد السياسي ، أو عرض المبادئ التي تحدد بحبوحة الشعوب» . المجلد ١ ، سانت بطرسبورغ ، ١٨١٥ ، ص ٢٨٨) . — ص ٢٦٢ .

٦٤ - A. Cherbuliez. «Richesse ou pauvreté. Exposition des causes et des effets de la distribution actuelle des richesses sociales». Paris, 1841, p. 14 (أ . شربولييه . «الثروة أم الفقر . عرض أسباب ونتائج التوزيع المعاصر للثروة الاجتماعية» . باريس ، ١٨٤١ ، ص ١٤) . — ص ٢٦٢ .

٦٥ - «الحادثة التي حملته على الابتسام» — كلمات محورة لفاوست من تراجيديا غوته التي تحمل ذات الاسم ، الفصل ١ ، المشهد الثالث («غرفة مكتب فاوست») . — ص ٢٧٩ .

٦٦ «*Tout pour le mieux dans le meilleur des mondes possibles*» («كل شيء نحو الأفضل في هذا العالم الأفضل بين العوالم») — قول مأثور من رواية فولتير «كانديد» . — ص ٢٨٠ .

٦٧ غوته . «فاوست» ، الفصل ١ ، المشهد الخامس («سرداب آورباخ في لايبزيغ») . — ص ٢٨٠ .

٦٨ لوكريتيوس . «عن طبيعة الأشياء» ، الكتاب الأول ، البيتان ١٥٥ و١٥٦ . — ص ٣٠٨ .

٦٩ — من باب السخرية يسمي ماركس ولهلم روشر باسم المؤرخ الاغريقي الشهير ثوقيديدس ويدعوه باسم ولهلم ثوقيديدس روشر ، لأن هذا الاقتصادي المبتذل ، كما قال ماركس ، «أعلن نفسه بتواضع على أنه ثوقيديدس الاقتصاد السياسي» في مقدمة الطبعة الأولى لكتابه «Die Grundlagen der Nationalökonomie» («أسس الاقتصاد السياسي») . وعند الاستشهاد بثوقيديدس استخدم روشر عبارة : «على غرار المؤرخ القديم أود أنا أيضاً أن يعود كتابي بالفائدة على أولئك الذين... » والخ . — ص ٣١١ .

٧٠ — المقصود هنا هو الكاتب والناقد الأدبي الألماني غوتشد ، الذي عرف بنفوره من جميع الاتجاهات الأدبية اذا كانت جديدة الى حد ما . ولذلك أصبح اسمه مرادفاً للتعجرف والبلاهة في الأدب . — ص ٣١١ .

٧١ — W. Jacob. «A Letter to S. Whitbread, being a Sequel to Considerations on the Protection Required by British Agriculture». London, 1815, p. 33 (و . جاكوب . «رسالة الى س . أويتبرد بمناسبة مناقشة تدابير الحماية الجمركية التي أملتها مصالح الزراعة البريطانية» . لندن ، ١٨١٥ ، ص ٣٣) . — ص ٣١٥ .

٧٢ — المقصود هنا قانون الفبارك لعام ١٨٣٣ . أنظر بصدده هذا الكتاب ص ٤٠١ . — ص ٣٢١ .

٧٣ الهيلياسيون (من الكلمة اليونانية «هيلياس» ، أي ألف) — مبشرون بتعاليم دينية صوفية عن المجيء الثاني للمسيح واقامة «ملكوت الالف سنة» على الأرض ، ملكوت

العدالة والمساواة الشاملة والبحبوحة . وقد نشأت العقائد الهيلياسية في مرحلة تفسخ النظام العبودي على تربة الاضطهاد الذي لا يطاق وآلام الكادحين الذين كانوا يفتشون عن مخرج في الاحلام الخيالية حول الخلاص . وانتشرت هذه العقائد انتشاراً واسعاً وكانت تنبعث دائماً فيما بعد في تعاليم مختلف الطوائف الدينية في القرون الوسطى . — ص ٣٢٦ .

٧٤ — A. Ure. «The Philosophy of Manufactures: or, An Exposition of the Scientific, Moral, and Commercial Economy of the Factory System of Great Britain». London, 1835, p. 406 (أ . يور . «فلسفة الفابريكة ، أو عرض الجانب العلمي والأخلاقي والتجاري لاقتصاد نظام الفبارك في بريطانيا العظمى» . لندن ، ١٨٣٥ ، ص ٤٠٦) . — ص ٣٢٦ .

٧٥ — *Little shilling men* (أنصار الشلن الصغير) ، أو مدرسة برمنغهام ، مدرسة خاصة في العلم الاقتصادي نشأت في النصف الأول من القرن التاسع عشر . كان أتباعها يروجون نظرية الوحدة النقدية المثالية للقياس وطبقاً لذلك اعتبروا النقود مجرد «تسميات حسابية» . وان ممثلي مدرسة برمنغهام الأخوان توماس وماتياس أتفود ، وسبونر وغيرهم تقدموا بمشروع لتخفيض المحتوى الذهبي للوحدة النقدية في انكلترا سمي «بمشروع الشلن الصغير» . ومن هنا جاءت تسمية المدرسة . وفي الوقت ذاته وقف «أنصار الشلن الصغير» ضد اجراءات الحكومة الرامية الى تقليص الكتلة النقدية في التداول . وبرأيهم ، كان بامكان تطبيق مبادئ المدرسة ، نظراً لكونه يؤدي الى ارتفاع الأسعار بصورة مصطنعة ، أن ينعش الصناعة ويضمن الازدهار العام للبلد . ولكن ما كان يقترحونه من تخفيض قيمة العملة لم يستطع في الواقع سوى توفير الظروف لتسديد قروض الدولة والقروض الخاصة بنقود مخفضة القيمة ، أي أنه كان يعد بفوائد معينة للخزينة وكبار رجال الأعمال — المستلمين الأساسيين لمختلف أنواع القروض . ويتحدث ماركس عن هذه المدرسة في كتابه «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» ، الفصل ٢ ، ب . نظريات الوحدة النقدية للقياس . — ص ٣٣٤ .

٧٦ — أنظر الملاحظة رقم ٦٢ . — ص ٣٤٠ .

٧٧ — «*Réglement organique*» («النظام العضوي») — أول دستور لامارتي الدانوب (مولدافيا وفالاشيا) والذي طبقه عام ١٨٣١ ب . د . كيسيليوف رئيس الادارة الروسية في هاتين الامارتين اللتين احتلتهما القوات الروسية عقب الحرب الروسية التركية في عامي ١٨٢٨ و١٨٢٩ . وبموجب النظام العضوي كانت السلطة التشريعية في كل امارة تعود الى جمعية ينتخبها كبار الملاكين العقاريين ، بينما تعود السلطة التنفيذية الى الحكام الذين ينتخبهم مدى الحياة ممثلو الملاكين العقاريين ورجال

الدين والمدن . ورسخ هذا النظام الوضع السائد لكبار الاقطاعيين وقمة رجال الدين ، وذلك بحفاظه على الأنظمة الاقطاعية السابقة بما فيها السخرة . وكان رد فعل الفلاحين على هذا «الدستور» جملة من الانتفاضات . وفي الوقت ذاته نص النظام العضوي على عدد من التحويلات البرجوازية : الغاء الحواجز الجمركية الداخلية ، وحرية التجارة ، وفصل المحاكم عن الادارة ، والخ . — ص ٣٤١ .

٧٨ - درايدن . «الديك والثعلب» («The Cock and the Fox») — ص ٣٤٨ .

٧٩ - *Ecce iterum Crispinus* (ها هو ذا كريسبينوس من جديد) — هكذا تبتدئ هجائية يوفينال الرابعة الذي ندد (في القسم الأول) بكريسبينوس ، وهو واحد من حاشية الامبراطور الروماني دوميتيانوس . وبالمعنى المجازي تعني هذه الكلمات : «الشخص نفسه من جديد» أو «الشيء ذاته من جديد» . — ص ٣٥٥ .

٨٠ - الايليون — اتجاه مثالي في الفلسفة اليونانية القديمة في القرنين السادس والخامس قبل الميلاد . وكان من أبرز ممثلي هذا الاتجاه كسينوفون وبارمنيدس وزينون الايلي . وكان الايليون يسعون لاظهار أن الحركة وتنوع الظواهر لا وجود لهما في الحقيقة ، ولا يوجدان سوى في الرأي . — ص ٣٥٨ .

٨١ هيئة المحلفين الكبرى — وجدت في انكلترا حتى عام ١٩٣٣ ، وهي هيئة من المحلفين يبلغ قوامها ١٢ — ٢٣ شخصاً يختارهم عمدة البلدة من بين «الناس الطيبين والمخلصين» في الكونتيات من أجل النظر في القضايا بصورة تمهيدية واحالة مسألة تقديم المتهمين الى محكمة الجنايات . — ص ٣٦١ .

٨٢ - يقصد ماركس هنا عرضه الموجز لكتاب ت . كارليل «الأهاجي المعاصرة» . — ص ٣٦٨ .

٨٣ - W. Strange. «The Seven Sources of Health». London, 1864, p. 84 (و . ستراينج . «مصادر الصحة السبعة» . لندن ، ١٨٦٤ ، ص ٨٤ . — ص ٣٧١ .

٨٤ - « Britons never, never shall be slaves! » («لا ، أبداً ، أبداً لن يكون البريطانيون عبيداً ! ») — كلمات من النشيد الوطني البريطاني «بريطانيا سيدة البحار» . — ص ٣٨٠ .

٨٥ - اكسيتر هول — مبنى في لندن تجتمع فيه شتى الجمعيات الدينية والخيرية . — ص ٣٨١ .

٨٦ - أنظر الملاحظة رقم ٤ . — ص ٣٨٣ .

٨٧ - Aprés moi le déluge! (فليكن من بعدي الطوفان !) — يقال ان ملك فرنسا لويس الخامس عشر أجاب بذلك على ملاحظة المقربين اليه من أن الولائم الفاخرة والأعياد التي يحييها ويقرها تهدد البلد بنمو مديونية الدولة الى حد كبير . — ص ٣٨٨ .

٨٨ – «باع بكوريته لقاء صحن من حساء العدس» – هذه العبارة التي أضحت مجازية اقتبست من احدى أساطير التوراة . فمقابل هذا الثمن بالذات باع عيسو الجائع حقه في البكورية الى أخيه يعقوب . – ص ٣٩٠ .

٨٩ – وباء الطاعون الكبير – وباء الطاعون الرهيب الذي تفشى في أوربا الغربية في سنوات ١٣٤٧ – ١٣٥٠ . وتفيد المعطيات الموجودة أنه ذهب ضحية للطاعون آنذاك حوالى ٢٥ مليون شخص ، أي ما يقارب ربع مجموع سكان أوربا الغربية . – ص ٣٩١ .

٩٠ – أنظر الملاحظة رقم ٥٦ . – ص ٣٩٢ .

٩١ – «Factories Inquiry Commission. First Report of the Central Board of His Majesty's Commissioners. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 28 June 1833», p. 53 («لجنة تفتيش الفبارك . أول تقرير للمجلس المركزي للجنة صاحب الجلالة . نشر بموجب قرار مجلس العموم المؤرخ في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٨٣٣» ، ص ٥٣) . – ص ٤٠٢ .

٩٢ – «*Periculum in mora*» («الخطر في الابطاء») – كلمات من مؤلف المؤرخ الروماني تيتوس ليفيوس : «Ab urbe condita» («تاريخ روما منذ تأسيسها») . الكتاب XXXVIII ، الفصل ٢٥ . – ص ٤٠٣ .

٩٣ – «Report from the Committe on the «Bill to regulate the Labour of Children in the Mills and Factories of the United Kingdom: with the Minutes of Evidence». Ordered, by the House of Commons, to be printed, 8 August 1832» («تقرير لجنة «مشروع قانون تنظيم عمل الأطفال في مصانع وفبارك المملكة المتحدة» .مع بروتوكولات الافادات . نشر بموجب قرار مجلس العموم المؤرخ في ٨ آب (أغسطس) عام ١٨٣٢») . – ص ٤٠٣ .

٩٤ – في أثناء الاحتفالات التقليدية على شرف جاغرناوت – وهو تجسيم للاله الهندوسي فيشنو – لم يكن من النادر أن ألقى المؤمنون ، الذين يبلغ بهم الهوس الدينى مداه ، بأنفسهم تحت العجلة التي كانوا يحملون عليها تمثال فيشنو . – ص ٤٠٤ .

٩٥ – المقصود هنا الحركة الشارتية ، وهي أول حركة ثورية جماهيرية للطبقة العاملة في التاريخ جرت في انكلترا في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر . وقد نشر المساهمون في تلك الحركة الميثاق الشعبي (charter – ومن هنا تسمية «الشارتيين») في ٨ أيار (مايو) عام ١٨٣٨ بمثابة مشروع قانون لتقديمه الى البرلمان . وكان هذا الميثاق يتألف من ست نقاط : الحق الانتخابي العام (للرجال البالغين ٢١ عاماً من العمر) ، الانتخابات السنوية الى البرلمان ، التصويت السري ، تساوي الدوائر الانتخابية ، الغاء أهلية المرشحين الى العضوية في البرلمان بموجب الملكية ، مكافأة

النواب . وجرت في طول البلد وعرضه على مدار عدد من السنوات اجتماعات ومظاهرات اشترك فيها ملايين العمال والحرفيين . وكان هناك اكثر من ٥ ملايين توقيع تحت العريضة التي وضعها المجلس القومي الثالث للشارتيين في نيسان (أبريل) عام ١٨٤٨ من أجل تقديمها الى البرلمان .

ولكن البرلمان الانكليزي ، المتألف بغالبيته الساحقة من ممثلي الأرستقراطية العقارية والبرجوازية الكبيرة ، رفض اقرار الميثاق الشعبي ورد كافة عرائض الشارتيين. وانهالت الحكومة على الشارتيين بأعمال تنكيل قاسية واعتقلت زعماءهم . لقد تم قمع الحركة الا أن تأثير الشارتية على التطور اللاحق للحركة العمالية العالمية كان كبيراً جداً . — ص ٤٠٥ .

٩٦ — كان أنصار رابطة معارضة قوانين الحبوب (أنظر الملاحظة رقم ٩) يعدون العمال في دعايتهم الديماغوجية بأن أجرتهم الفعلية سترتفع مع اقرار حرية التجارة وأن العمال سيحصلون على رغيف من الخبز اكبر بمرتين من السابق («big loaf») . وكانوا يطوفون الشوارع حاملين رغيفين من الخبز — صغيراً وكبيراً — بكتابات مناسبة ، وذلك كوسيلة للدعاية المرئية . ولكن الواقع أظهر كل زور هذه الوعود . فعندما وطد الرأسمال الصناعي الانكليزي مواقعه ، بنتيجة الغاء قوانين الحبوب ، شدد هجومه على المصالح الحيوية للطبقة العاملة . — ص ٤٠٥ .

٩٧ — ابان الثورة البرجوازية الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر كانت تسمية «مفوضو الكونفسيون» تطلق على ممثلي الكونفسيون (الجمعية الوطنية للجمهورية الفرنسية في سنوات ١٧٩٢ — ١٧٩٥) في المقاطعات والوحدات العسكرية ، وكانوا يتمتعون بصلاحيات خاصة . — ص ٤١٠ .

٩٨ — قانون المشبوهين (loi des suspects) — قانون أقره في فرنسا السلك التشريعي بتاريخ ١٩ شباط (فبراير) عام ١٨٥٨ ، وكان يخول الامبراطور وحكومته حقاً غير محدود في أن ينفيا الى مختلف أنحاء فرنسا والجزائر ، أو أن يطردا خارج الأراضي الفرنسية على العموم ، جميع الأشخاص المشتبه بهم باتخاذ موقف عدائي ازاء نظام الامبراطورية الثانية . — ص ٤١٢ .

٩٩ — أنظر الملاحظة رقم ١٧ . — ص ٤١٢ .

١٠٠ — و . شكسبير . «تاجر البندقية» ، الفصل الرابع ، المشهد الأول . — ص ٤١٤ .

١٠١ — و . شكسبير . «تاجر البندقية» ، الفصل الرابع ، المشهد الأول . — ص ٤١٥ .

١٠٢ — قانون الجداول العشرة — الصيغة الأولية لـ«قانون الجداول الاثني عشر» — وهو أقدم أثر تشريعي لدولة ملاكي العبيد الرومانية . وكان هذا القانون ، المدعو للحفاظ

على الملكية الخاصة ، ينص على انتزاع حرية المدين المفلس ، وبيعه كعبد ، أو تقطيع جسده أقساماً أقساماً . — ص ٤١٥ .

١٠٣ — يورد المؤرخ الفرنسي لينغه هذه الفرضية في كتابه Théorie de loix civiles, ou Principes fondamentaux de la société». Tome II, Londres, 1767, livre V, chapitre XX («نظرية القوانين المدنية ، أو المبادئ الأساسية للمجتمع» . المجلد ٢ ، لندن ، ١٧٦٧ ، الكتاب ٥ ، الفصل ٢٠) . — ص ٤١٥

١٠٤ — زعم العالم الألماني داومير في كتابه «Die Geheimnisse der christlichen Alterthums («أسرار العهود القديمة للمسيحية») ان المسيحيين الأوائل كانوا يتناولون اللحم البشري أثناء القربان . — ص ٤١٥ .

١٠٥ — رسم الاشتراكي الطوباوي الفرنسي فوريه لوحة للمجتمع المقبل الذي سيشتغل الانسان فيه خلال يوم عمل واحد بعدة أنواع من العمل ، أي أن يوم العمل سيتألف من عدة فترات عمل وجيزة (« courtes séances ») ، لا تستمر كل منها اكثر من ١,٥ — ٢ ساعة . وبفضل ذلك ستنمو انتاجية العمل ، برأي فوريه ، الى حد أن أفقر الكادحين سيصبح بامكانه تلبية كافة حاجاته بصورة اكمل من أي رأسمالي في العهود السابقة — ص ٤١٩ .

١٠٦ — المقصود هنا المؤتمر العمالي الأمريكي الذي انعقد في بلتيمور من ٢٠ الى ٢٥ آب (أغسطس) عام ١٨٦٦ . وحضر المؤتمر ٦٠ مندوباً يمثلون اكثر من ٦٠ ألف عامل منضم الى التريديونيونات . ناقش المؤتمر المسائل المتعلقة بالتحديد التشريعي ليوم العمل من ثماني ساعات ، وبالنشاط السياسي للعمال ، وبالجمعيات التعاونية ، وبتوحيد جميع العمال في التريديونيونات ، وغير ذلك من المسائل . واتخذ في المؤتمر كذلك قرار باقامة تنظيم سياسي للطبقة العاملة هو الاتحاد العمالي القومي . — ص ٤٣٤ .

١٠٧ — ان قرار مؤتمر جنيف لجمعية العمال العالمية ، الذي يستشهد به هنا ، كان قد وضع على أساس «التوجيه الى مندوبي المجلس المركزي المؤقت في بعض المسائل» الذي كتبه ماركس . وفي هذا الموضع من القرار يتكرر حرفاً بحرف نص هذا «التوجيه» . — ص ٤٣٥ .

١٠٨ — «أفعى الآلهة» — كلمات محورة من قصيدة هاينه «هنريخ» (ديوان «قصائد جديدة») — ص ٤٣٦ .

١٠٩ — Magna Charta — Magna Charta Libertatum — (ميثاق الحريات العظيم) — دخلت التاريخ تحت هذا الاسم الوثيقة التي وقعها عام ١٢١٥ الملك الانكليزي يوحنا وكان «الميثاق العظيم» قد رفع الى الملك من قبل الاقطاعيين الكبار المتمردين الذين

كانوا يتمتعون بتأييد الفرسان وسكان المدن . وكان هذا الميثاق ينص على تقييد معين للسلطة الملكية ، وحافظ على عدد من الحريات الاقطاعية ، وتضمن عدة تنازلات أمام طبقة الفرسان وسكان المدن . وفى هذا الموضع يقصد ماركس قوانين تحديد يوم العمل التي احرزتها الطبقة العاملة الانكليزية بنتيجة نضال طويل وعنيد ضد الرأسمال . — ص ٤٣٧ .

١١٠ – *Quantum mutatus ab illo!* (يا له من تغير بالقياس الى ما كان!) — تعبير من قصيدة فرجيليوس «الانيادة» ، الكتاب الثاني ، البيت ٢٧٤ . — ص ٤٣٧ .

١١١ - وردت عبارة «لم يتعلم شيئاً» ، التي كان لها انتشار واسع ، في احدى رسائل الاميرال الفرنسي دو بان . ويقول بعضهم انها تعود الى تاليران . وكانت قد قيلت بصدد الملكيين الذين ظهر أنهم غير قادرين على استخلاص أية عبر من الثورة البرجوازية الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر . — ص ٤٤٤ .

١١٢ يقول سبينوزا في كتابه «الأخلاق» (القسم الأول ، التكملة) ان الجهل ليس بالأساس الكافي ، وذلك في معرض تصديه لأنصار نظرة القساوسة الغائية الى الطبيعة الذين يعتبرون «مشيئة الله» بمثابة سبب الأسباب لجميع الظواهر والذين بقيت الوسيلة الوحيدة للبرهنة لديهم متمثلة في اعلان عدم معرفة أسباب أخرى . — ص ٤٤٤ .

١١٣ أنظر A. Quetelet. «Sur l'homme et le développement de ses facultés, ou Essai de phusique sociale». Tomes I—II, Paris, 835 (أ. كيتله. «حول الانسان وتطور قدراته ، أو تجربة الفيزياء الاجتماعية » . المجلدان ١ — ٢ ، باريس ، ١٨٣٥) . — ص ٤٦٧ .

١١٤ W. Roscher. «System der Volkswirtschaft». Band I: «Die Grundlagen der Nationalökonomie». Dritte, vermehrte und verbesserte Auflage. Stuttgart und Augsburg, 1858, s. 88 -89 (و. روشر . «نظام الاقتصاد الوطني». المجلد ١ : «أسس الاقتصاد السياسي» . الطبعة الثالثة، مزيدة ومنقحة. شتوتغارت وأوغسبورغ ، ١٨٥٨ ، ص ٨٨ — ٨٩) . — ص ٤٦٨ .

١١٥ — المقصود هنا مبادرة عمال مدينة روشديل (دائرة مانشستر الصناعية) الذين نظموا عام ١٨٤٤ جمعية تعاونية استهلاكية باسم جمعية الطلائع العادلين والتي كانت جنين الحركة التعاونية العمالية في انكلترا والبلدان الأخرى . وكانت افكار الاشتراكيين الطوباويين هي التي أوحت للعمال بهذه المبادرة . — ص ٤٧٩ .

١١٦ - أنظر الملاحظة رقم ٤٧ . — ص ٤٩٥ .

١١٧ — *Bellum omnium contra omnes* (حرب الجميع ضد الجميع) — تعبير أورده الفيلسوف الانكليزي توماس هوبس في كتابه «التنين الجبار أو لوياثان» . — ص ٥١٤ .

١١٨ تقول الأسطورة ان الشريف الروماني مينينوس أغريبا أقنع العوام الذين ثاروا عام

٤٩٤ قبل الميلاد بأن يستسلموا ، وذلك بأن حدثهم الأمثولة عن أقسام الجسد البشري التي ثارت ضد المعدة . لقد شبه مينينوس أغريبا المجتمع المعاصر له بالجسم الحي الذي كان العوام يديه اللتين تغذيان معدة هذا الجسم ، أي الأشراف . وبما أن فصل اليدين عن المعدة يسفر حتماً عن موت الجسم الحي فقد زعم مينينوس اغريبا أن رفض العوام تنفيذ فرائضهم سيكون بمثابة هلاك دولة روما القديمة . — ص ٥٢٠ .

١١٩ — جمعية الفنون والحرف (Society of Arts) — جمعية برجوازية تنويرية وخيرية تأسست عام ١٧٥٤ في لندن . وأعلنت هذه الجمعية أمام الملأ أن هدفها هو «تشجيع الفنون والحرف والتجارة» وكل من يسهم في «تقديم الأشغال للفقراء وتوسيع التجارة واغناء البلد» والخ . وحاولت أن تلعب دور الوسيط بين العمال ورجال الأعمال . وقد سمى ماركس هذه الجمعية بـ «جمعية الفنون والخدع» . — ص ٥٢٤ .

١٢٠ — Hegel. «Grundlinien der Philosophie des Rechts». Werke. Zweite Auflage, Bd. VIII. Berlin, 1840, s. 247 (هيغل. «أسس فلسفة الحق». المؤلفات . الطبعة الثانية، المجلد ٨ ، برلين ، ١٨٤٠ ، ص ٢٤٧) . — ص ٥٢٤ .

١٢١ — أنظر الملاحظة رقم ٤٧ . — ص ٥٢٥ .

١٢٢ — لدى ماركس هنا زلة قلم . فمؤلف كتاب «Concerning Happiness, A Dialogue» («حوار حول السعادة») هو في الواقع ليس الديبلوماسي جيمس هاريس الذي نشر كتاب «Diaries ane Correspondence» («اليوميات والتراسل»)، بل أبوه جيمس هاريس . — ص ٥٢٦ .

١٢٣ — يورد ماركس عبارة أرخيلوخوس هذه بموجب كتاب سكستوس امبيريكوس Adversus mathematicos», Liber XI, 44» («ضد علماء الرياضيات» ، الكتاب ١١ ; ٤٤) . — ص ٥٢٧ .

١٢٤ — عهد خلع الطغاة الثلاثين — فترة تعود الى نهاية القرن الخامس قبل الميلاد جرى خلاله في أثينا القديمة احياء ديموقراطية ملاكي العبيد بدلًا من النظام الارهابي للمستبدين الثلاثين . وكانت تلك فترة تطور الرأسمال التجاري والربوي في أثينا القديمة — ص ٥٢٧ .

١٢٥ — جمهورية افلاطون — طراز مثالي لدولة ملاكي العبيد رسمه الفيلسوف اليوناني القديم افلاطون في مؤلفاته . والمبدأ الأساسي لهذه الدولة يجب أن يكون التقسيم الصارم للعمل بين فئات المواطنين الأحرار . فمثلا ، خصصت للفلاسفة وظيفة الادارة ، وكان على المحاربين أن يسهموا في الحروب ويحافظوا على حياة وممتلكات المواطنين ; وعلى الزراع والحرفيين والتجار أن ينتجوا وسائل المعيشة ويقدموها للشعب — ص ٥٢٩ .

١٢٦ – يجري الاستشهاد بالصفحة ٢١ من كتاب أ. يور (انظر الملاحظة رقم ٧٤). – ص ٥٣٢.

١٢٧ – الماكينة الحرارية – الماكينة التي كان يكمن في أساس عملها مبدأ اتساع وتقلص حجم الهواء العادي عن طريق تسخينه وتبريده. وبالمقارنة مع الماكينة البخارية كانت هذه الماكينة كبيرة الحجم وكان معامل فعلها المفيد منخفضاً جداً. وكانت الماكينة الحرارية قد أخترعت في بداية القرن التاسع عشر، ولكنها فقدت في نهايته كل أهميتها التطبيقية. – ص ٥٣٦.

١٢٨ – جيني – ماكينة غزل اخترعها في أعوام ١٧٦٤ – ١٧٦٧ جيمس هارغريف وسميت هكذا باسم ابنته. – ص ٥٣٨.

١٢٩ – التوراة. سفر التثنية، الاصحاح الخامس والعشرون. – ص ٥٣٨.

١٣٠ – Baynes. «The Cotton Trade. Two Lectures on the above Subject, Delivered before the Members of the Blackburn Literary, Scientific and Mechanics' Institution». Blackburn — London, 1857, p. 48 (باينس. «الاتجار بالقطن. محاضرتان في هذه المسألة ألقيتا على أعضاء جمعية بلاكبرن للاداب والعلوم والميكانيكا». بلاكبرن – لندن، ١٨٥٧، ص ٤٨). – ص ٥٦٠.

١٣١ – المجلس السري – هيئة خاصة في بلاط ملك انكلترا يدخل في قوامها الوزراء وغيرهم من الموظفين، وكذلك ممثلو رجال الدين على أعلى المستويات. تأسس للمرة الأولى في القرن الثالث عشر. وكان يتمتع على مدى حقبة طويلة بحق التشريع باسم الملك دون الرجوع الى البرلمان. وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر انخفض دور المجلس السري انخفاضاً كبيراً. – ص ٥٧٦.

١٣٢ – شيللر. «أغنية الناقوس». – ص ٥٨٥.

١٣٣ – يستشهد هنا بالصفحة ٢٢ من كتاب أ. يور (أنظر الملاحظة رقم ٧٤). – ص ٦٠٧.

١٣٤ – أنظر هذا الكتاب، ص ٤٠٣ وما بعدها. – ص ٦٠٧.

١٣٥ – أنظر هذا الكتاب، ص ٤١٧. – ص ٦١٢.

١٣٦ – يسمي فوريه الفابريكة بأنها «أشغال شاقة مخففة» («les bagnes mitigés») في كتاب «La fausse industrie morcelée, répugnante, mensongère, et l'antidote, l'industrie naturelle, combinée, attrayante, veridique, donnant quadruple produit». Paris, 1835, p. 59 («النشاط الاقتصادي الخادع، المشتت والمنفر والمزيف. والترياق ضده: النشاط الاقتصادي الطبيعي، المركب والجذاب والحقيقي الذي يقدم ناتجاً مضاعفاً أربعة أضعاف». باريس، ١٨٣٥، ص ٥٩). – ص ٦١٥.

١٣٧ – يقتطف ماركس من كتاب س . لانشيلوتي «L'Hoggidi overo Gl'ingegni non inferiori a'passati» («العصر الحديث ، أو العقول التي لا تقل شأناً عن عقول الأزمان الغابرة») بموجب كتاب J. Beckmann. «Beiträge zur Geschichte der Erfindungen». Band I, Leipzig, 1786, s. 125—126 (ي. بكمان. «بصدد تاريخ الاختراعات» . المجلد ١ ، لايبزيغ، ١٧٨٦، ص ١٢٥ – ١٢٦) . ويستمد ماركس المعطيات عن كتاب لانشيلوتي من هذا الكتاب لبكمان ايضاً. – ص ٦١٧ .

١٣٨ – هذا الجدول موضوع على أساس معطيات ثلاث وثائق برلمانية تحت عنوان عام «Factories» («الفبارك») «Return to an Address of the Honourable the House of Commons, dated 15 April 1856» («تقرير مقدم بناء على طلب مجلس العموم الموقر بتاريخ ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٨٥٦») ؛ «Return to an Address of the Honourable the House of Commons, dated 24 April 1861» («تقرير مقدم بناء على طلب مجلس العموم الموقر بتاريخ ٢٤ نيسان (أبريل) عام ١٨٦١») ؛ «Return to an Address of the Honourable the House of Commons, dated 5 December 1867» («تقرير مقدم بناء على طلب مجلس العموم الموقر بتاريخ ٥ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٨٦٧») . – ص ٦٢٦ .

١٣٩ – «Tenth Report of the Commissioners appointed to inquire into the Organization and Rules of Trades and other Associations: together with Minutes of Evidence». London, 1868, p. 63, 64 («التقرير العاشر للجنة دراسة تنظيم التريديونيونات والاتحادات الأخرى وأنظمتها الداخلية ، والمتضمن بروتوكولات الافادات». لندن ، ١٨٦٨ ، ص ٦٣ ، ٦٤) . – ص ٦٢٨ .

١٤٠ – «*Nominibus mollire licet mala*» («تنبغي تحلية الشر بالكلمات») – كلمات من مؤلف اوفيديوس «علم الحب» ، الكتاب الثاني ، البيت ٦٥٧ . – ص ٦٣٣ .

١٤١ – يستمد ماركس هذه المعطيات من الوثيقة البرلمانية «Corn, Grain and Meal. Return to an Order of the Honourable the House of Commons, dated 18 February 1867» («القمح والحبوب والدقيق . تقرير موضوع بأمر من مجلس العموم الموقر بتاريخ ١٨ شباط (فبراير) عام ١٨٦٧») . – ص ٦٥٢ .

١٤٢ – القانونان ضد التحالفات – قانونان أقرهما في عامي ١٧٩٩ و ١٨٠٠ البرلمان الانكليزي وحظر بموجبهما تأسيس ونشاط أية منظمات عمالية . وفي عام ١٨٢٤ ألغى البرلمان هذين القانونين ، واكد الغاءهما مرة أخرى في السنة التالية . ولكن السلطات كانت ، حتى بعد ذلك ، تقيد الى حد كبير نشاط الاتحادات العمالية .

مثلاً ، كانت الدعاية البسيطة من أجل انتساب العمال الى الاتحاد والاشتراك في الاضرابات تعتبر «اكراهاً» و«عنفاً» ويعاقب عليها كجريمة جنائية . — ص ٦٥٦ .

١٤٣ — أنظر الملاحظة رقم ٩٦ . — ص ٦٥٧ .

١٤٤ — يقصد ماركس هنا التغلغل الشديد للتجار الانكليز الخاصين في السوق الصينية بعد الغاء احتكار شركة الهند الشرقية للتجارة مع الصين (عام ١٨٣٣) . وقد استشرت على وجه الخصوص تجارة الأفيون المهرب التي حظيت بدعم شامل من قبل حكومة انكلترا التي انتهكت عن وعي في هذا المجال قوانين الصين ومصالحها ، وأسهمت في تسميم الصينيين وتقويض صحتهم بصورة جماهيرية . ورداً على الاجراءات الحازمة التي اتخذتها السلطات الصينية ضد تهريب هذه المادة المخدرة الى داخل بلادها ، أشعل الانكليز نيران حرب «الأفيون» الأولى (سنوات ١٨٣٩ — ١٨٤٢) التي انتهت بمعاهدة اجحاف ونهب بالنسبة للصين . — ص ٦٦٢ .

١٤٥ — أنظر الملاحظة رقم ١٢٧ . — ص ٦٦٤ .

١٤٦ — أنظر الملاحظة رقم ١٣١ . — ص ٦٧١ .

١٤٧ — أنظر الملاحظة رقم ٤٧ . — ص ٦٧٩ .

١٤٨ — المسجل العام — هكذا كان يسمى في انكلترا الموظف الذي كان يترأس المكتب المركزي لتسجيل الأحوال الشخصية . والى جانب وظائفه العادية كان هذا المكتب يقوم باحصاء السكان مرة كل ١٠ سنوات . — ص ٦٨١ .

١٤٩ — المقصود هنا الوثيقة البرلمانية «Factories. Return to an Address of the Honourable the House of Commons, dated 24 April 1861» p. 9 («الفبارك . تقرير مقدم بناء على طلب مجلس العموم الموقر بتاريخ ٢٤ نيسان (أبريل) عام ١٨٦١» ، ص ٩) . — ص ٦٨٥ .

١٥٠ — و . شكسبير . «تاجر البندقية» ، الفصل ٤ ، المشهد الأول . — ص ٧٠٣ .

١٥١ — *«Ne sutor ultra crepidam»* («أيها الاسكاف ، اعلم قوالبك ! ») — كلمات قالها الرسام اليوناني القديم البارز أبيلليز رداً على انتقاد أحد الأسكافيين للوحاته والذي لم يكن يفقه شيئاً على الاطلاق في فن الرسم ، ولم يكن بوسعه سوى ملاحظة بعض الهفوات في تصوير الأحذية . — ص ٧٠٥ .

١٥٢ — أنظر الملاحظة رقم ٥ . — ص ٧١٤ .

دليل الاسماء

ايزوقراط (٤٣٦ – ٣٣٨ قبل الميلاد) – كاتب يوناني قديم ، مؤلف الكثير من الأهاجي .
– ص ٥٢٩ .

ايشفيغه (Eschwege) ولهلم (١٧٧٧ – ١٨٥٥) – جيولوجي ومهندس تعديني ألماني .
– ص ٦١ .

ايفيريت (Everet) – مخترع انكليزي في القرن الثامن عشر . – ص ٦١٧ .

ايفلينغ (Aveling) ادوارد (١٨٥١ – ١٨٩٨) – كاتب انكليزي ، مترجم المجلد الاول من كتاب « رأس المال » ؛ عضو الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي ومن ثم الرابطة الاشتراكية ، زوج ايليونورا ماركس . – ص ٣٥ .

ايميري (Emery) – مخترع أمريكي . – ص ٥٥٢ .

باباج (Babbage) تشارلز (١٧٩٢ – ١٨٧١) – عالم انكليزي في الرياضيات والميكانيكا واقتصادي برجوازي . – ص ٥٠٠ ، ٥٠٤ – ٥٠٥ ، ٥٤٠ ، ٥٦٣ ، ٥٨٣ .

بابيلون (Papillon) توماس (١٦٢٣ – ١٧٠٢) – تاجر ورجل سياسة انكليزي ، أحد مدراء شركة الهند الشرقية ، عضو البرلمان . – ص ١٣٣ .

باتلر (Butler) صاموئيل (١٦١٢ – ١٦٨٠) – شاعر هجائي انكليزي ، صاحب قصيدة « هوديبراس » . – ص ٥٥ .

باربون (Barbon) نيكولاس (١٦٤٠ – ١٦٩٨) – اقتصادي برجوازي انكليزي كان يعتقد بأن قيمة الشيء تتحدد بمنفعته ؛ وهو سلف ما يسمى بنظرية النقد الحكومية . – ص ٥٣ – ٥٧ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١ .

باري (Parry) وليم ادوارد (١٧٩٠ – ١٨٥٥) – رحالة انكليزي ، رائد منطقة القطب الشمالي . – ص ١٤٠ .

بازيدوف (Basedow) يوهان برنهارد (١٧٢٣ – ١٧٩٠) – مرب ألماني . – ص ٧٠٥ .

باستيا (Bastiat) فريدريك (١٨٠١ – ١٨٥٠) – اقتصادي مبتذل فرنسي ، كان يدعو لنظرية انسجام المصالح الطبقية في المجتمع البرجوازي . – ص ٢٢ ، ٩١ ، ١٢٠ ، ٢٧٧ ، ٥٨٨ .

بالارد (Ballard) ادوارد (١٨٢٠ – ١٨٩٧) – طبيب انكليزي ومفتش طبي في لندن . – ص ٦٧٧ .

بالمرستون (Palmerston) هنري جون تمبل ، فيكونت (١٧٨٤ – ١٨٦٥) – رجل دولة انكليزي ، كان من التوري في مستهل نشاطه ؛ اعتباراً من عام ١٨٣٠ أحد زعماء الفيغيين وكان يعتمد على العناصر اليمينية في هذا الحزب ؛ وزير الخارجية (١٨٣٠ – ١٨٣٤ ، ١٨٣٥ – ١٨٤١ ، ١٨٤٦ – ١٨٥١) ، وزير الداخلية (١٨٥٢ – ١٨٥٥) ، رئيس الوزراء (١٨٥٥ – ١٨٥٨ ، ١٨٥٩ – ١٨٦٥) . – ص ٦٥٨ .

بلانكي (Blanqui) جيروم أدولف (١٧٩٨ – ١٨٥٤) – اقتصادي برجوازي فرنسي ، مؤرخ المذاهب الاقتصادية ، ممثل الاقتصاد السياسي المبتذل . – ص ٣٩٨ ، ٤٨٦ .

بلانكي (Blanqui) لويس أوغست (١٨٠٥ – ١٨٨١) – من أبرز الثوريين الفرنسيين ، ممثل الشيوعية الطوباوية ، مساهم نشيط في ثورات ١٨٣٠ – ١٨٤٨ . – ص ٣٩٨ .

بلوك (Block) موريس (١٨١٦ – ١٩٠١) – احصائي واقتصادي برجوازي فرنسي ، ممثل الاقتصاد السياسي المبتذل . – ص ٢٤ .

بنتام (Bentham) يريميا (١٧٤٨ – ١٨٣٢) – عالم اجتماع برجوازي انكليزي ، نظري المذهب المنفعي . – ص ٢٥٥ .

بنداروس (حوالى ٥٢٢ – حوالى ٤٤٢ قبل الميلاد) – شاعر اغريقي ، مؤلف قصائد احتفالية . – ص ٢١٨ ، ٦٠٤ .

بواغيلبر (Boisguillebert) بيير (١٦٤٦ – ١٧١٤) – اقتصادي فرنسي ، سلف الفيزيوقراطيين وأبو الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي في فرنسا . – ص ١٨٩ ، ٢٠٤ .

بوالو (Boileau) اتيان (١٢٠٠ – ١٢٦٩) – الحاكم الملكي (حاكم المدينة) في باريس ، واضع «كتاب الحرف» وهو مجموعة الأنظمة الداخلية للطوائف الحرفية في باريس . – ص ٧٠١ .

بوتير (Potter) ادموند – صاحب فبارك ورجل سياسة انكليزي ، من أنصار التجارة الحرة . – ص ٤٢٧ .

بورك (Burke) ادموند (١٧٢٩ – ١٧٩٧) – كاتب اجتماعي ورجل سياسة انكليزي ، صاحب عدد من المؤلفات في المسائل الاقتصادية ؛ كان في بداية نشاطه يميل نحو الليبرالية وأصبح رجعياً فيما بعد وواحداً من ألد أعداء الثورة البرجوازية الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر . – ص ٢٩٧ ، ٣٣٧ ، ٤٦٦ .

بوسلتوايت (Postlethwayt) ماليكاي (١٧٠٧ – ١٧٦٧) – اقتصادي انكليزي ، مؤلف «القاموس التجاري-الصناعي الشامل» . – ص ٣٩٤ .

بوكسهورن (Boxhorn) ماركوس زويريوس (١٦١٢ – ١٦٥٣) – مؤرخ ولغوي هولندي . – ص ٦١٧ .

بولتون (Boulton) ميتيو (١٧٢٨ – ١٨٠٩) – مهندس وصناعي انكليزي . – ص ٥٥٩ .

بيبل (Bebel) أوغست (١٨٤٠ – ١٩١٣) – شخصية بارزة في الحركة العمالية الألمانية والعالمية ، واحد من مؤسسي وزعماء الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ، عضو الأممية الأولى ، نائب في الرايخستاغ اعتباراً من عام ١٨٦٧ ، صديق ونصير ماركس وانجلس ؛ في الفترة الأخيرة من نشاطه ارتكب بعض الأخطاء ذات الطابع الوسطي . – ص ٤٥ .

بينتو (Pinto) اسحق (١٧١٥ – ١٧٨٧) – رجل بورصة هولندي كبير ، اقتصادي . – ص ٢١٨ .

بيوكينين (Buchanan) دافيد (١٧٧٩ – ١٨٤٨) – كاتب اجتماعي انكليزي ، اقتصادي برجوازي ، من أتباع آ . سميث ومعلق مؤلفاته . – ص ١٨٤ .

تاكيت (Tuckett) جون ديبل (توفي في ١٨٦٤) – مؤلف كتاب «تاريخ وضع السكان الكادحين في الماضي والحاضر» الذي صدر في لندن بمجلدين عام ١٨٤٦ . – ص ٥٢٢ .

تاكير (Tucker) جوزايا (١٧١٢ – ١٧٩٩) – كاهن انكليزي واقتصادي كبير بالنسبة الى عصره ، شكلت آراؤه أحد المصادر لنظرية آ . سميث . – ص ٣٩٤ .

تاونسند (Townsend) جوزيف (١٧٣٩ – ١٨١٦) – كاهن وجيولوجي وعالم اجتماع انكليزي ، روج لنظرية السكان المنافية للعلم التي اقتبسها مالتوس فيما بعد . – ص ٥٠٨ .

تايلور (Taylor) سيدلي (النصف الثاني من القرن التاسع عشر – أوائل القرن العشرين) – ساهم في الحركة التعاونية في انكلترا ، كان يدعو لنظام مشاركة العمال في أرباح الرأسماليين. – ص ٤٧ – ٥٠ .

تريمنهير (Tremenheere) هيو سيمور (١٨٠٤ – ١٨٩٣) – موظف وكاتب اجتماعي وسياسي انكليزي ، دخل عدة مرات في قوام للجان الحكومية لتقصي ظروف عمل العمال . – ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٣٥٩ ، ٣٨٠ .

تسينتسيناتوس (لوتسيوس كوينكسيوس تيسنتسيناتوس) (القرن الخامس قبل الميلاد) – شريف روماني ، قنصل (٤٦٠ قبل الميلاد) ، ديكتاتور (٤٥٨ و ٤٣٩ قبل الميلاد) ؛ تقول الأسطورة انه كان يعيش نمط حياة بسيط وفلح الأرض بنفسه . – ص ٢٦٥ .

تشالمرس (Chalmers) توماس (١٧٨٠ – ١٨٤٧) – لاهوتي بروتستانتي واقتصادي برجوازي انكليزي ، من أتباع مالتوس . – ص ٢٢٢ ، ٢٣٥ .

تشايلد (Child) جوزايا (١٦٣٠ – ١٦٩٩) – اقتصادي مركنتلي انكليزي ، مصرفي وتاجر . – ص ١٣٣ .

تشيرنيشيفسكي نيقولاي غافريلوفيتش (١٨٢٨ – ١٨٨٩) – ثوري ديمقراطي روسي كبير ، عالم ، كاتب وناقد أدبي ؛ أحد الأسلاف البارزين للاشتراكية الديمقراطية الروسية . – ص ٢٢ .

تورغو (Turgot) آن روبير جاك (١٧٢٧ – ١٧٨١) – اقتصادي ورجل دولة فرنسي ، اكبر ممثل لمدرسة الفيزيوقراطيين ، المراقب العام على المالية (١٧٧٤ – ١٧٧٦) . – ص ٢٥٩ ، ٤٥٣ .

تورنتون (Thornton) وليم توماس (١٨١٣ – ١٨٨٠) – اقتصدي برجوازي انكليزي ، من أتباع جون ستيوارت ميل . – ص ٢٤٨ ، ٣٨٧ .

شتراوسبرغ (Stroußberg) بيتيل هنري (١٨٢٣ – ١٨٨٤) – مقاول سكك حديد ألماني كبير ، أفلس في عام ١٨٧٣ . – ص ٣٣٦ .

شتورخ أندريه كارلوفيتش (هنريخ) (١٧٦٦ – ١٨٣٥) – اقتصادي واحصائي ومؤرخ روسي ، عضو أكاديمية العلوم في بطرسبورغ ، مقلد الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي . – ص ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ٥٠٦ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ .

شتولبرغ (Stolberg) كريستيان (١٧٤٨ – ١٨٢١) – شاعر ومترجم ألماني . – ص ٥٨٨.

شربولييه (Cherbuliez) أنطوان اليزى (١٧٩٧ – ١٨٦٩) – اقتصادي سويسري ، من أتباع سيسموندي ، جمع نظرية سيسموندي الى عناصر من نظرية ريكاردو . – ص ٢٦٢ ، ٢٦٧ .

شكسبير (Shakespeare) وليم (١٥٦٤ – ١٦١٦) – كاتب انكليزي كبير . – ص ٤٨ ، ٧١ ، ١٢٣ ، ١٥٧ ، ١٩٢ ، ٣٩٤ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٧٠٣ .

شولتس (Schulz) ولهلم (١٧٩٧ – ١٨٦٠) – كاتب اجتماعي وسياسي ألماني ، اشترك في ثورة ١٨٤٨ – ١٨٤٩ ، كان ينتمي الى الجناح اليساري في الجمعية الوطنية في فرانكفورت . – ص ٥٣٤ .

شورلمير (Schorlemmer) كارل (١٨٣٤ – ١٨٩٢) – كيماوي ألماني كبير ، بروفيسور في مانشستر ؛ عضو الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ، صديق ماركس وانجلس . – ص ٤٤٧ .

شولتسه-ديليتش (Schulze-Delitzsch) غيرمان (١٨٠٨ – ١٨٨٣) – رجل سياسة واقتصادي برجوازي مبتذل ألماني ، حاول صرف العمال عن النضال الثورى بواسطة اقامة الجمعيات التعاونية . – ص ١١ .

شي (Shee) وليم (١٨٠٤ – ١٨٦٨) – حقوقي ارلندي ورجل سياسة ليبرالي ، عضو البرلمان ، عضو محكمة الدكة الملكية . – ص ٦١٧ .

شيشرون (ماركوس توليوس شيشرون) (١٠٦ – ٤٣ قبل الميلاد) – خطيب روماني فذ ورجل دولة ، فيلسوف انتقائي . – ص ٥٨٨ .

شيفالييه (Chevallier) جان باتيست انطوان (١٧٩٣ – ١٨٧٩) – كيماوي وصيدلي فرنسي . – ص ٣٥٨ .

شيللر (Schiller) فريدريخ (١٧٥٩ – ١٨٠٥) – كاتب ألماني كبير . – ص ٥٨٥ .

غاتري (Guthrie) جورج جيمس (١٧٨٥ – ١٨٥٦) – جراح انكليزي . – ص ٤٠٣

غارنيه (Garnier) جرمن (١٧٥٤ – ١٨٢١) – اقتصادي وسياسي فرنسي ، من أنصار الملكية ؛ مقلد لمدرسة الفيزيوقراطيين ؛ مترجم وناقد آ . سميث . – ص ٥٢٣ .

فيليرز (Villiers) تشارلز (١٨٠٢ – ١٨٩٨) – رجل سياسة وحقوقي انكليزي ، من أنصار حرية التجارة ، عضو البرلمان . – ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

كارلايل (Carlisle) أنطوني (١٧٦٨ – ١٨٤٠) – طبيب انكليزي ، جراح . – ص ٤٠٣

كارلي (Carli) جان رينالدو (١٧٢٠ – ١٧٩٥) – عالم ايطالي ، مؤلف عدد من الكتب عن النقود وعن تجارة الحبوب ؛ وقف ضد المركنتلية . – ص ٤٧٦ .

كارليل (Carlyle) توماس (١٧٩٥ – ١٨٨١) – كاتب ومؤرخ وفيلسوف مثالي انكليزي ، انتقد البرجوازية الانكليزية من مواقع الرومانسية الرجعية ، بعد عام ١٨٤٨ أصبح عدوا سافراً للحركة العمالية ؛ التحق بحزب التوري . – ص ٣٦٧ .

كاسلري (Castlereagh) روبرت ستيوارت ، فيكونت (١٧٦٩ – ١٨٢٢) – رجل دولة انكليزي ، من التوري ، وزير الحربية ووزير المستعمرات (١٨٠٥ – ١٨٠٦ ؛ ١٨٠٧ – ١٨٠٩) ، وزير الخارجية (١٨١٢ – ١٨٢٢) . – ص ٦١٨ .

كامبيل (Campbell) جورج (١٨٢٤ – ١٨٩٢) – موظف استعماري انكليزي في الهند ، مؤلف عدد من الكتب عن الهند ؛ عضو البرلمان ، ليبرالي . – ص ٥١٦ .

كاوفمان ايلاريون ايغناتيفيتش (١٨٤٨ – ١٩١٦) – اقتصادي برجوازي روسي ، بروفيسور في جامعة بطرسبوغ ، مؤلف كتب في مسائل التداول النقدي والتسليف . – ص ٢٥ ، ٢٦

كسينوفون (حوالى ٤٣٠ – حوالى ٣٥٤ قبل الميلاد) – مؤرخ وفيلسوف يوناني قديم ايديولوجي طبقة ملاكي العبيد ، مدافع عن الاقتصاد العيني . – ص ٥٢٨ ، ٥٢٩ .

كلاورن (Clauren) هنريخ (الاسم الأدبي المستعار لكارل هاين) (١٧٧١ – ١٨٥٤) - كاتب ألماني ، مؤلف روايات عاطفية . – ص ٣٢١ .

كلاوسن (Claussen) بيتر – مخترع بلجيكي ، حسن آلة حياكة دائرية . – ص ٥٣٤

كليمنت (Clement) سايمون – تاجر انكليزي ، مؤلف كتاب « مبحث بصدد التصورات العامة عن النقود والتجارة وسعر العملات تجاه بعضها البعض » الذي صدر في لندن مغفلا من اسم المؤلف في عام ١٦٩٥ . – ص ١٣٢ .

كو (Caus) سالومون دي (١٥٧٦ – ١٦٢٦) – مهندس فرنسي . – ص ٥٤٢ .

كوب (Kopp) هرمان فرانتس موريتس (١٨١٧ – ١٨٩٢) – عالم كيماوي ألماني ومؤرخ الكيمياء . – ص ٤٤٧ .

كوبدن (Cobden) ريتشارد (١٨٠٤ – ١٨٦٥) – صاحب فبارك انكليزي ، شخصية سياسية برجوازية ، أحد زعماء أنصار حرية التجارة ومؤسسي الرابطة ضد قوانين الحبوب عضو البرلمان . – ص ٢١ ، ٣٦٧ ، ٤٠٨ .

كوبيت (Cobbett) ويليام (١٧٦٢ – ١٨٣٥) – رجل سياسة وكاتب اجتماعي انكليزي

كيرنس (Cairnes) جون ايليوت (١٨٢٣ — ١٨٧٥) — اقتصادي وكاتب اجتماعي برجوازي انكليزي ؛ وقف ضد نظام الرق في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية . — ص ٢٨٣ ، ٣٨٣ ، ٤٨٠ .

كيري (Carey) هنري تشارلز (١٧٩٣ — ١٨٧٩) — اقتصادي برجوازي مبتذل أمريكي ، صاحب النظرية الرجعية عن انسجام المصالح الطبقية في المجتمع الرأسمالي . — ص ٣١٢

كيزنوف (Cazenove) جون — اقتصادي برجوازي مبتذل انكليزي ، من أتباع مالتوس . — ص ٢٨٥ ، ٤٦٠ .

كيسيليوف بافل دميتريفيتش ، كونت (١٧٨٨ — ١٨٧٢) — رجل دولة وديبلوماسي روسي جنرال ، في سنوات ١٨٢٩ — ١٨٤٣ رئيس الادارة الروسية في مولدافيا وفالاشيا . — ص ٣٤١ .

كينكايد (Kincaid) جون (١٧٨٧ — ١٨٦٢) — موظف انكليزي ، منذ ١٨٥٠ مفتش للفبارك والسجون في اسكوتلندا . — ص ٥٧٧ .

كينيه (Quesnay) فرانسوا (١٦٩٤ — ١٧٧٤) — من كبار الاقتصاديين الفرنسيين ، مؤسس مدرسة الفيزيوقراطيين ؛ طبيب من حيث المهنة . — ص ٢١ ، ١٥٩ ، ٤٦٣ .

لاسال (Lassalle) فرديناند (١٨٢٥ — ١٨٦٤) — كاتب اجتماعي برجوازي صغير ألماني ؛ في ١٨٤٨ — ١٨٤٩ شارك في الحركة الديمقراطية في اقليم الرين ؛ في أوائل الستينات التحق بالحركة العمالية وكان أحد مؤسسي اتحاد العمال الألماني العام (١٨٦٣) أيد سياسة توحيد ألمانيا « من الأعلى » تحت هيمنة بروسيا ؛ أرسى بداية الاتجاه الانتهازي في الحركة العمالية الألمانية . — ص ١١ — ١٢ ، ١٥٤ .

لاسكر (Lasker) أدوارد (١٨٢٩ — ١٨٨٤) — شخصية سياسية ألمانية ، نائب في الرايخستاغ ، أحد مؤسسي وزعماء الحزب القومي الليبرالي الذي أيد سياسة بيسمارك الرجعية — ص ٤٥ ،

لاشاتر (Lachâtre) موريس (١٨١٤ — ١٩٠٠) — صحفي تقدمي فرنسي ، اشترك في كومونة باريس ، ناشر المجلد الأول من كتاب « رأس المال » لماركس باللغة الفرنسية . ص ٢٩ ، ٣١ ، ٣٦ .

لافيرن (Lavergne) لويس غابرييل ليونس غيلو دي (١٨٠٩ — ١٨٨٠) — رجل سياسة واقتصادي برجوازي فرنسي ، مؤلف عدد من الكتب في اقتصاد الزراعة . — ص ٧٢٥ .

لانشيلوتي (Lancellotti) سيكوندو (١٥٧٥ — ١٦٤٣) — كاهن ايطالي ، عالم آثار مؤلف عدد من الكتب التاريخية . — ص ٦١٦ .

لو (Law) جون (١٦٧١ — ١٧٢٩) — اقتصادي ومالي برجوازي انكليزي ، وزير مالية فرنسا (١٧١٩ — ١٧٢٠) ؛ اشتهر بنشاطه في مجال المضاربة باصدار النقود الورقية الأمر الذي انتهى بالفشل التام . — ص ١٣٣ .

دليل الشخصيات الأدبية والاسطورية

آدم – هو ، حسب التوراة ، أول انسان خلقه الله من الطين . فيما بعد وقع آدم في الخطيئة . وان عبارة « النجاة من آدم الازلي » تعني التجدد روحياً والتخلي عن العادات الآثمة . – ص ١٥١ .

اكارت – بطل الحكايات الألمانية من القرون الوسطى ، نموذج الانسان المخلص والحارس الأمين . – ص ٣٩٧ .

بطرس – شخصية من « الكوميديا الالهية » لدانتي ، من الحواريين . – ص ١٥١

بلوتو – في الميثولوجيا الرومانية اله الموتى والجحيم . – ص ١٩٣ .

بوزيريس – في الميثولوجيا الاغريقية ملك مصر . – ص ٥٢٩ .

بولونيوس – شخصية في تراجيديا شكسبير « هاملت » ، نموذج رجل البلاط المحتال والثرثار . – ص ٣٩٤ .

تور – في الميثولوجيا الاسكندينافية اله الرعد ، حامي الزراعة ، كانوا يصورونه والمطرقة في يده . – ص ٥٥٥ .

جاغرناوت (جاغاناته) – تجسيد للاله الهندوسي فيشنو . – ص ٤٠٤ .

جرجس – قديس مسيحي أسطوري قهر التنين . – ص ٤٨ .

جمعة – بطل رواية ديفو « روبنسون كروزو » . – ص ٤١٧ .

جوبيتر – في الميثولوجيا الرومانية كبير الآلهة واله الرعد ، يقابله الاله زيوس عند الاغريق . – ص ٥٢٥ .

دوغبري – شخصية من كوميديا شكسبير « جعجعة بلا طحن » ، رمز للموظف المتغطرس والغبي . – ص ٦١٢ .

دون كيشوت – البطل الرئيسي في رواية سرفانتس التي تحمل هذا الاسم . – ص ١٢١ .

روبنسون كروزو – البطل الرئيسي في رواية ديفو التي تحمل هذا الاسم . – ص ١١٦ .

سايكس ، بيل – شخصية في رواية ديكنز « أوليفر تويست » ، قاطع طرق . – ص ٦٣٧ .

سيزيف – في الميثولوجيا الاغريقية ملك كورنثوس الذي عوقب جزاء خداع الآلهة بأن يدفع أمامه الى الجبل بصورة أبدية حجراً يتدحرج الى الوراء دائماً . ومن هنا تعبير « عمل سيزيف » ، اي العمل المرهق وعديم النفع . – ص ١٩٣ ، ٦٠٩ .

سيكلوب – في الميثولوجيا الاغريقية عملاق بعين واحدة في جبهته . – ص ٣٤٢

سيكول – شخصية في مسرحية شكسبير « جعجعة بلا طحن » . – ص ١٢٣ .

شيلوك – شخصية في مسرحية شكسبير « تاجر البندقية » ، مراب قاس . – ص ٤١٥

عولس (أودوسيوس) – بطل الأدب الملحمي الاغريقي ، ملك أسطوري لجزيرة ايتاكا . اشتهر بمآثره وذكائه ودهائه . تتحدث الأساطير عن رحلته الى دار البقاء حيث تكلم مع أرواح الأموات . – ص ٣٦٦ .

فاوست – الشخصية الرئيسية في تراجيديا غوته التي تحمل هذا الاسم . – ص ١٢٧ .

فرساوس – في الميثولوجيا الاغريقية بطل ، ابن الاله زيوس من دانايا ، قام بعدد من المآثر من بينها أنه قطع رأس ميدوزا . – ص ١٤

فورتونات – بطل حكاية شعبية ألمانية ، صاحب كيس رائع لا ينفد وطاقية سحرية . – ص ٦٦١ .

كويكلي – صورة صاحبة الحانة في مسرحية شكسبير التاريخية « الملك هنري الرابع » ص ٧١ .

ماريتورن – شخصية نسائية في رواية سرفانتس « دون كيشوت » . – ص ١٢٥ .

موسى – حسب التوراة ، نبي حرر اليهود القدماء من اضطهاد فراعنة مصر . – ص ٥٣٨

ميدوزا – في الميثولوجيا الاغريقية هولة كان الناس ينقلبون الى أحجار من النظر اليها – ص ١٤ .

يهوه – الاله الرئيسي في الديانة اليهودية . – ص ٥٢٠ .

دليل الكتب المقتطف منها والمحال اليها

زيبر ن . إ . نظرية القيمة والرأسمال عند د . ريكاردو بالارتباط مع الاضافات والايضاحات اللاحقة . كييف ، ١٨٧١ . — ص ٢٤ .

[كاوفمان إ . إ .] وجهة نظر النقد الاقتصادي السياسي لدى كارل ماركس . في مجلة « فيستنيك يفروبي » ، ١٨٧٢ ، المجلد ٣ . — ص ٢٤ - ٢٦ .

تشيرنيشيفسكي ن . غ . لمحات من الاقتصاد السياسي (حسب ميل) . نشر للمرة الأولى عام ١٨٦١ في مجلة « سوفريمينيك » ، سانت بطرسبورغ . — ص ٢٢ .

The Advantages of the East-India trade to England. London, 1720

(فوائد التجارة الهندية الشرقية بالنسبة لانكلترا . لندن ، ١٧٢٠) . — ص ٤٦٢ ، ٤٨٩ ، ٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٠٢ ، ٥٢٦ ، ٦١٦ .

[Arbuthnot, J.] An Inquiry into the connection between the present price of provisions, and the size of farms. By a farmer. London, 1773

([أرباثنوت ج] دراسة الارتباط بين الأسعار الحالية للمنتجات الغذائية وحجم المزارع . مؤلف مزارع . لندن ، ١٧٧٣) . — ص ٤٤٦ ، ٤٧١ - ٤٧٤ .

Aristoteles. Ethica Nicomachea. In: Aristotelis opera ex recensione I. Bekkeri. Tomus IX. Oxonii, 1837.

(أرسطو . علم الاخلاق عند نيكوماخ . في كتاب : أرسطو . المؤلفات . طبعة ع . بيكر . المجلد ٩ . اكسفورد ، ١٨٣٧) . — ص ٨٨ - ٩٠ .

Aristoteles. De republica libri VIII. In: Aristotelis opera ex recensione I. Bekkeri. Tomus X. Oxonii, 1837.

(أرسطو . السياسة (ثمانية كتب) . في كتاب : أرسطو . المؤلفات . طبعة ع . بيكر . المجلد ١٠ . اكسفورد ، ١٨٣٧) . — ص ١٢٦ ، ٢٢١ ، ٢٣٩ .

Ashley, Lord. Ten hours' factory bill. The speech in the House of Commons, on Friday, March 15th, 1844. London, 1844

(أشلي ، لورد . مشروع قانون حول يوم العمل من عشر ساعات في الفبارك . خطاب في مجلس العموم يوم الجمعة الموافق ١٥ آذار (مارس) عام ١٨٤٤ . لندن ، ١٨٤٤) . — ص ٥٨٠ ، ٥٩٥ .

Athenaeus. Deipnosophistarum libri quindecim. Tomus II. Edidit Schweig—:user. Argentorati, 1802

(أتيني . أحاديث المائدة لفطاحل العلماء ، في خمسة عشر كتاباً . المجلد ٢ . طبعة شويغهويزر ستراسبورغ ، ١٨٠٢) . — ص ١٤٧ ، ١٩٣ .

Babbage, Ch. On the economy of machinery and manufactures. London, 832

(باباج تش . حول اقتصاد الانتاج الفابريكي . لندن ، ١٨٣٢) . — ص ٥٠٠ ، ٥٠٤ ، ٥٤٠ ، ٥٦٣ ، ٥٨٣ .

[Bailey, S.] A Critical dissertation on the nature, measures, and causes of alue; chiefly in reference to the writings of Mr. Ricardo and his followers. y the author of Essays on the formation and publication of opinions. London, 325

([بيلي ص .] دراسة انتقادية حول طبيعة ومقاييس وأسباب القيمة ؛ بصورة رئيس بالارتباط بمؤلفات السيد ريكاردو وأتباعه . تأليف لكاتب « لمحات حول تكوين ونش الآراء» . لندن ، ١٨٢٥) . — ص ٩٤ ، ١٢٢ .

[Bailey, S.] Money and its vicissitudes in value; as they affect national ıdustry and pecuniary contracts; with a postscript on joint-stock banks. London, 1837

([بيلي ص .] النقود وتغيرات قيمتها ؛ تأثير هذه التغيرات على الصناعة الوطنية والالتزاما النقدية ؛ مع ملحق عن البنوك المساهمة . لندن ، ١٨٣٧) . — ص ٧٥ .

Barbon, N. A Discourse concerning coining the new money lighter. In ıswer to Mr. Locke's considerations about raising the value of money. London, 96

(باربون ن . مبحث حول سك عملة معدنية جديدة أخف وزناً . رداً على آراء السيد لوك بصد زيادة قيمة النقد . لندن ، ١٦٩٦) . — ص ٥٣ — ٥٧ ؛ ١٨٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١ .

Baynes, J. The Cotton trade. Two lectures on the above subject, delivered fore the members of the Blackburn literary, scientific and mechanics' institution. Blackburn-London, 1857

(باينس ج . الاتجار بالقطن . محاضرتان في هذه المسألة ألقيتا على أعضاء جمعية بلاك للاداب والعلوم والميكانيكا . بلاكبرن — لندن ، ١٨٥٧) . — ص ٥٥٩ .

Beccaria, C. Elementi di economia pubblica. In: Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna. Tomo XI. Milano, 1804

(بيكاريا تش. . أسس الاقتصاد الاجتماعي . في كتاب : كلاسيكيو الاقتصاد السياسي الايطاليون . الاقتصاديون المعاصرون . المجلد ١١ . ميلانو ، ١٨٠٤) . — ص ٥٢٦.

Beckmann, J. Beyträge zur Geschichte der Erfindungen. Band I. Leipzig, 1786

(بكمان يو . بصدد تاريخ الاختراعات . المجلد ا . لايبزيغ ، ١٧٨٦) . — ص ٦١٨

Bellers, J. Essays about the poor, manufactures, trade, plantations, and immorality. London, 1699

(بيلليرس ج . تجارب حول الفقراء والصناعة والتجارة والمستعمرات واللااخلاقية . لندن ، ١٦٩٩) . — ص ١٩٠ ، ٢١١ ، ٦٩٢ .

Bellers, J, Proposals for raising a colledge of industry of all useful trades and husbandry. London, 1696

(بيلليرس ج . اقتراح بصدد اقامة الكلية الصناعية لجميع الحرف المفيدة والزراعة . لندن ، ١٦٩٦) . — ص ٢٠١ ، ٤٧١ ، ٦١٧ ، ٧٠٥ .

Berkley, G. The Querist, containing several queries, proposed to the consideration of the public. London, 1750

(بركلي ج . المتسائل . بعض المسائل المطروحة على الجمهور للنظر فيها . لندن ، ١٧٥٠) . — ص ٤٨٤ ، ٥١٠ .

Bidaut, J. N. Du monopole qui s'établit dans les arts industriels et le commerce, au moyen des grands appareils de fabrication. Deuxième livraison. Du monopole de la fabrication et de la vente. Paris, 1828

(بيدو ج . ن . حول الاحتكار الذي ينشأ في الصناعة والتجارة بفضل أدوات الانتاج الكبيرة . الطبعة الثانية . حول احتكار الانتاج والبيع . باريس ، ١٨٢٨) . — ص ٤٦٤ .

Biese, F. Die Philosophie des Aristoteles, in ihrem inneren Zusammenhange, mit besonderer Berücksichtigung des philosophischen Sprachgebrauchs, aus dessem Schriften entwickelt. Band II. Berlin, 1842

(بيزى ف . فلسفة أرسطو ، ترابطها الداخلي واصطلاحاتها . المجلد ٢ . برلين ، ١٨٤٢). — ص ٥٨٨ .

Blanqui, J.A. Cours d'économie industrielle. Recueilli et annoté par Ad. Blaise. Paris, 1838-1839

(بلانكي ج . أ . منهاج الاقتصاد الصناعي . وضعه وشرحه بايجاز اد . بليز . باريس ، ١٨٣٨ — ١٨٣٩) . — ص ٤٨٦ .

Blanqui, J.A. Das classes ouvrières en France, pendant l'année 1848. Par-
I et II. In: Petits traités publiés par l'Académie des Sciences morales et
itiques. Paris, 1849

(بلانكي ج . أ . الطبقات الكادحة في فرنسا عام ١٨٤٨ . القسمان الأول والثاني . في كتا
مباحث صغيرة نشرها مجمع العلوم الأخلاقية والسياسية . باريس ، ١٨٤٩) . — ص ٩٨

Block, M. Les théoriciens du socialisme en Allemagne. Extrait du "Jour-
des Economistes" (numérous dc juillet et d'août 1872). Paris, 1872

(بلوك م . نظريو الاشتراكية في ألمانيا . خلاصة مقتطفة من مجلة «Journal des Economistes
(عددا تموز (يوليو) وآب (أغسطس) عام ١٨٧٢) . باريس ، ١٨٧٢) . — ص ٤

Boileau, E. Règlemens sur les arts et métiers de Paris, rédigés au XIII
le, et connus sous le nom du Livre des métiers. Paris, 1837

(بوالو ا . أحكام حول الفنون والحرف في باريس ، وضعت في القرن الثالث عشر وم
باسم كتاب الحرف . باريس ، ١٨٣٧) . — ص ٧٠١ .

Boisguillebert, P. Le détail de la France. In: Economistes financiers du
II-e siècle. Précédés de notices historiques sur chaque auteur, et accompa-
de commentaires et de notes explicatives, par E. Daire. Paris, 1843

(بواغيلبر ب . تجارة المفرق في فرنسا . في كتاب : الاقتصاديون الماليون في القرن
عشر . مع لمحات تاريخية عن كل مؤلف وتعليقات وايضاحات بقلم ا . دير . باري
١٨٤٣) . — ص ١٨٩ .

Boisguillebert, P. Dissertation sur la nature des richeses, de l'argent et
tributs. In: Economistes financiers du XVIII-e siècle. Précédés de notices
riques sur chaque auteur, et accompagnés de commentaires et de notes
catives, par E. Daire. Paris, 1843

(بواغيلبر ب . رأي حول طبيعة الثروات والنقود والاتاوات . في كتاب: الاقتصاديون ال
في القرن الثامن عشر. مع لمحات تاريخية عن كل مؤلف وتعليقات وايضاحات بقلم ا . د
باريس ، ١٨٤٣) . — ص ٢٠٤ .

Boxhorn, M. Z. Institutiones politicae. In: Boxhorn, M. Z. Varii tracta-
politici. Amstelodami, 1663

(بوكسهورن م . ز . المنظمات السياسية . في كتاب : بوكسهورن م . ز . مباحث
مختلفة . أمستردام ، ١٦٦٣) . — ص ٦١٧ .

[Brentano, L.] Wie Karl Marx citirt. In: "Concordia", 7. März 1872

([برينتانو ل .] كيف يقتطف كارل ماركس . في مجلة «Concordia» ، ٧
(مارس) ١٨٧٢) . — ص ٤٤ .

[Brentano, L.] Wie Karl Marx sich vertheidigt. In: "Concordia", 4. Juli 1872, 11. Juli 1872

([برينتانو ل .] كيف يدافع كارل ماركس عن نفسه . في مجلة «Concordia» ، ٤ تموز (يوليو) ١٨٧٢ ، ١١ تموز (يوليو) ١٨٧٢) . — ص ٤٥ — ٤٧ .

Broadhurst, J. Political economy. London, 1842

(برودهرست ج . الاقتصاد السياسي . لندن ، ١٨٤٢) . — ص ٨٣ .

Buchanan, D. Inquiry into the taxation and commercial policy of Great Britain. Edinburg. 1844

(بيوكينين د . دراسة التكيف الضرائبي والسياسة التجارية في بريطانيا العظمى . ادنبورغ ، ١٨٤٤) . — ص ١٨٤ .

Burke, E. Thoughts and details on scarcity, originally presented to the Right Hon. William Pitt, in the month of November, 1795. London, 1800

(بورك ا . أفكار ووقائع حول الفقر مقدمة أولا الى وليم بيت المحترم في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٧٩٥ . لندن ، ١٨٠٠) . — ص ٢٩٧ ، ٣٣٧ ، ٤٦٦ .

[Byles, J. B.] Sophisms of freetrade and popular political economy examined. By a barrister. Seventh edition: with corrections and additions. London, 1850

([بايلس ج . ب] مغالط حرية التجارة والاقتصاد السياسي المبسط . كتاب المحامي . الطبعة السابعة مع تعديلات واضافات . لندن ، ١٨٥٠) . — ص ٣٠٩ .

Cairnes, J. E. The Slave power: its character, career and probable designs. London, 1862

(كيرنس ج . اي . امتلاك العبيد : طابعه ، الطريق والآفاق المحتملة . لندن ، ١٨٦٢) . — ص ٢٨٣ ، ٣٨٣ ، ٤٨٠ .

Campbell, G. Modern India: a sketch of the system of civil government. To which is prefixed, some account of the natives and native institutions. London, 1852

(كامبيل ج . الهند المعاصرة : وصف نظام الادارة المدنية ، مع مقدمة تتضمن بعض المعطيات عن السكان الأصليين ومؤسساتهم . لندن ، ١٨٥٢) . — ص ٥١٦ .

Carli, G. R. ملاحظات لكتاب P. Verri. Meditazioni sulla economia politica. In: Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna. Tomo XY. Milano, 1804

(كارلي ج . ر . ملاحظات لكتاب : ب . فيري . أفكار حول الاقتصاد السياسي . في كتـ
كلاسيكيو الاقتصاد السياسي الايطاليون . الاقتصاديون المعاصرون . المجلد ١٥ . ميلا
١٨٠٤) . — ص ٤٧٦ .

Carlyle, Th. Ilias (Americana) in nuce. In: "Macmillan's magazine", Au-
1863. London and Cambridge

(كارليل ت . الالياذة الأمريكية في طور الجنين . مقالة في «millan's magazine:
آب (أغسطس) ١٨٦٣ . لندن وكمبردج) . — ص ٣٦٧ .

Caus, S. de. In: Heronis Alexandrini Buch von Luft-und Wasserkünsten.
kfurt, 1688

(كو س . دي . في كتاب : هيرون السكندري . كتاب حول الآلات التي تعمل ؛
الهواء والهدروليكا . فرانكفورت ، ١٦٨٨) . — ص ٥٤٢ .

[Cazenove, J.] Outlines of political economy; being a plain and short view
he laws relating to the production, distribution, and consumption of
th. London, 1832

([كيزنوف ج] النبذ عن الاقتصاد السياسي التي هي بمثابة استعراض موجز يفهمه ا
للقوانين المتعلقة بانتاج وتوزيع واستهلاك الثروات . لندن ، ١٨٣٢) . — ص ٢٨٥ ، ٠

Chalmers, Th. On Political economy in connexion with the moral state
moral prospects of society. Second edition. Glasgow, 1832

(تشالمرس ت . عن الاقتصاد السياسي بالارتباط مع الحالة الأخلاقية والآفاق الأ
للمجتمع . الطبعة الثانية . غلاسكو ، ١٨٣٢) . — ص ٢٢٢ .

Cherbuliez. A. Richesse ou pauvreté. Exposition des causes et des effets
distribution actuelle des richesses sociales. Paris, 1841

(شربولييه أ . الثروة أم الفقر . عرض أسباب ونتائج التوزيع المعاصر للثروة الاجتم
باريس ، ١٨٤١) . — ص ٢٦٢ ، ٢٦٧ .

[Child, J.] A Discourse concerning trade, and that in particular of the
Indies. London, 1689

([تشايلد ج] . مبحث حول التجارة وبصورة خاصة حول تجارة الهند الشرقية . لندن ، ٨٩
— ص ١٣٣ .

Clement, S.] A Discourse of the general notions of money, trade, and
nges, as they stand in relation each to other. By a merchant. London, 1695

([كليمنت س .] مبحث بصدد التصورات العامة عن النقود والتجارة وأسعار العملات
بعضها البعض . كتاب التاجر . لندن ، ١٦٩٥) . — ص ١٣٢ .

Columbus, Ch. Brief aus Jamaica

(كولومبوس ك . رسالة من جامايكا) . — ص ١٩١ .

Condillac, E. B. Le commerce et le gouvernement. In: Mélanges d'economie politique. Tome 1. Commentaires et notes, par E. Daire et G. Molinari. Paris, 1847

(كونديلياك اي . ب . التجارة والحكومة . في كتاب : مجموعة الاقتصاد السياسي . المجلد الأول . تعليقات وملاحظات بقلم ا . دير وغ . موليناري . باريس ، ١٨٤٧) . — ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

Considerations concerning taking off the bounty on corn exported. In some letters to a friend. London, 1753

(أفكار فيما يتعلق بالغاء الجوائز التصديرية على الحبوب . رسائل الى صديق . لندن ، ١٧٥٣) . — ص ٤٦٢ .

Considerations on taxes, as they are supposed to affect the price of labour in our manufacturies. In a letter to a friend. London, 1765

(أفكار حول الضرائب ، اذ من المفروض أنها تؤثر على سعر العمل في مانيفاكتوراتنا . رسالة الى صديق . لندن ، ١٧٦٥) . ينسب تأليف هذا الكتاب الى ج . كانينغهايم . — ص ٣٩٣ .

Corbet, Th. An Inquiry into the causes and modes of the wealth of, individuals; or the Principles of trade and speculation explained, London. 1841

(كوربيت ت . دراسة حول أسباب ثروة الأشخاص المنفردين وأساليب اكتسابها ، أو ايضاح مبادئ التجارة والمضاربة . لندن ، ١٨٤١) . — ص ٢١٨ .

Corbon, A. De l'enseignement professionnel. Seconde édition. Paris. 1860

(كوربون أ . حول التدريب المهني . الطبعة الثانية . باريس ، ١٨٦٠) . — ص ٧٠٤ .

Courcelle-Seneuil, J. G. Traité théorique et pratique des entreprises industrielles, commerciales et adricoles ou Manuel des affaires. Deuxiéme édition. Paris, 1857

(كورسيل-سيني ج . غ . مدخل الى الدراسة النظرية والتطبيقية للمشاريع الصناعية والتجارية والزراعية ، أو دليل رجل الأعمال . الطبعة الثانية . باريس ، ١٧٥٧) . — ص ٣٣٤ .

The Currency theory reviewed; in a letter to the scottish people. By a banker in England. Edinburg, 1845

(نظرية التداول النقدي . رسالة مصرفي انكليزي الى الشعب الاسكوتلندي . ادنبورغ ، ١٨٤٥) . — ص ٢٠٣ .

Darwin, Ch. On the origin of species by means of natural selection, or Preservation of favoured races in the struggle for life. London, 1859

(داروين تش . حول نشوء الأنواع عن طريق الانتقاء الطبيعي ، أو بقاء الأجناس الما في الصراع من أجل الحياة . لندن ، ١٨٥٩) . — ص ٤٩٢ .

Daumer, G. F. Die Geheimnisse des christlichen Alterthums. Hamburd 1847

(داومير غ . ف . أسرار العهود القديمة للمسيحية . هامبورغ ، ١٨٤٧) . — ص ١٥

[Defoe, D.] An Essay upon publick credit. The third edition. London, 1710

([ديفو د .] تجربة حول التسليف الاجتماعي . الطبعة الثالثة . لندن ، ١٧١٠) ص ٢٠٤ .

De Quincey, Th. The Logic of political economy. Edinburgh and Lon- , 1844

(دي كوينسي ت . منطق الاقتصاد السياسي . ادنبورغ ولندن ، ١٨٤٤) . — ص ٧٠

De Roberty, E. "Das kapital. Kritik der politischen Oekonomie von Karl x. Hamburg, 1867". In: "La Philosophie positive. Revue", N 3, November — ember 1868

(دي-روبرتي ى . « كارل ماركس . « رأس المال . نقد الاقتصاد السياسي » . هامبور ١٨٦٧ » . في مجلة : "La Philosophie positive. Revue" العدد ٣ ، تشرين (نوفمبر) — كانون الأول (ديسمبر) عام ١٨٦٨) . — ص ٠٢٤

Descartes, R. Discours de la méthode pour bien conduire sa raison, et cher la verité dans les sciences

(ديكارت ر . أفكار حول طريقة توجيه المرء لعقله جيداً والبحث عن الحقيقة في العلو الطبعة الأولى صدرت في ليدن عام ١٦٣٧ . — ص ٥٦٢ .

Destutt de Tracy, A. L. C. Eléméns d'ideologie. IV-e et V-e parties. té de la volonté et de ses effets. Paris, 1826

(دستوت دي تراسي أ . ل . ك . عناصر الايديولوجيا . القسمان الرابع والخامس . م عن الارادة وتصرفاتها . باريس ، ١٨٢٦) . في ١٨٢٣ صدر القسم الرابع من « ع الايديولوجيا » في باريس بطبعة مستقلة تحت عنوان "ité d'économie politique" (« مبحث في الاقتصاد السياسي ») . — ص ٢٢٨ ، ٢٣٧ ، ٤٧٠ ، ٤٧٤ .

Dietzgen, J. "Das Kapital. Kritik der politischen Oekonomie von Karl x. Hamburg, 1868". In: "Demokratisches Wochenblatt", NN 31, 34, 35, 1868

(ديتزغن ي . « كارل ماركس . « رأس المال ي . نقد الاقتصاد السياسي » . هامبورغ ، ١٨٦٨ » . في جريدة : "Demokratisches Wochenblatt" الأعداد ٣١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، عام ١٨٦٨) . — ص ٢٣ .

Diodorus Siculus. Historische Bibliothek, übersetzt von J. F. Wurm. Bändchen I-XIX. Stuttgart, 1828-1840. Erstes Buch. Drittes Buch

(ديودور الصقلي . المكتبة التاريخية . ترجمة ي . ف . فورم . الأعداد ١ — ١٩ . شتوتغارت ، ١٨٢٨ — ١٨٤٠ . الكتاب الاول . الكتاب الثالث) . — ص ٢٠٧ ، ٣٣٨ ، ٤٩٠ ، ٥٢٩ .

A Discourse of the necessity of encouraging mechanick industry, London, 1690

(مبحث حول ضرورة تشجيع الصناعة الميكانيكية . لندن ، ١٦٩٠) . — ص ٣٩٣ .

Dupont de Nemours, P. S. Maximes du docteur Quesnay, ou Résumé de ses principes d'économie socile. In: Physiocrates. Avec une introduction et des commentaires par E. Daire. Partie I. Paris, 1846

(دوبون دي نيمور ب . ص . أحكام الدكتور كينيه ، أو خلاصة مبادئه الأساسية للاقتصاد الاجتماعي . في كتاب : الفيزيوقراطيون . مع مقالة افتتاحية وتعليقات بقلم ا . دير . الجزء الاول . باريس ، ١٨٤٦) . — ص ١٥٩ .

Eden, F. M. The State of the Poor: or, an History of the labouring classes in England, from the conquest to the present period. In three volumes. London, 1797

(ايدن ف . م . وضع الفقراء ، أو تاريخ الطبقات الكادحة في انكلترا منذ الفتح وحتى الفترة الراهنة . في ثلاثة مجلدات . لندن ، ١٧٩٧) . — ص ٣٥٠ .

Engels, F. Die englische Zehnstundenbill. In: «Neue Rheinische Zeitung. Politisch-ökonomische Revue" N 4, 1850

(انجلس ف . مشروع القانون الانكليزي حول يوم العمل من عشر ساعات . في مجلة : "Neue Rheinische Zeitung. Politisch-ökonomische Revue" العدد ٤ ، ١٨٥٠) . — ص ٤٢١ ، ٤٣٦ .

Engels, F. Die Lage der arbeitenden Klasse in England. Nach eigner Anschauung und authentischen Quellen. Leipzig, 1845

(انجلس ف . وضع الطبقة العاملة في انكلترا بموجب ملاحظات المؤلف الشخصية والمصادر الموثوقة . لايبزيغ ، ١٨٤٥) . — ص ٣٤٥ ، ٣٥١ ، ٣٦٦ ، ٣٨٥ ، ٥٧٦ ، ٦٠٩ — ٦١٢ ، ٦٤١ .

Engels, F. Umrisse zu einer Kritik der Nationaloekonomie. In: "Deutsch-ınzösische Jahrbücher" herausgegeben von Arnold Ruge und Karl Marx. 1-ste 1 2-te Lieferung. Paris, 1844

(انجلس ف . مسودات مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي . في مجلة "Deutsch-Französische Jahrbücher" التي يصدرها أرنولد روغه وكارل ماركس . العد الأول والثاني . باريس ، ١٨٤٤) . — ص ١١٢ ، ٢٢٠ ، ٢٣٨ .

An Essay on credit and the bankrupt act. London, 1707

(تجربة حول التسليف وقوانين الافلاس . لندن ، ١٧٠٧) . — ص ١٩٧ .

An Essay on the political economy of nations: or, a View of the inter-ırse of countries, as influencing their wealth. London, 1821

(تجربة حول الاقتصاد السياسي للشعوب ، أو الارتباط بين البلدان كعامل يؤثر على ثرائه لندن ، ١٨٢١) . — ص ٢٨٧ ، ٤٤٥ .

An Essay on trade and commerce: containing observations on taxes, as y are supposed to affect the price of labour in our manufactories. By the hor of Considerations on taxes. London, 1770

(تجربة حول الحرفة والتجارة تتضمن ملاحظات عن الضرائب ، اذ من المفروض أنها على سعر العمل في صناعتنا . تأليف لكاتب « أفكار حول الضرائب » . لندن ، ١٧٧٠ ينسب تأليف هذا الكتاب الى ج . كانينغهايم . — ص ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٩٤ — ٩٧ ٥٣١ .

Faulhaber, J. Mechanische Verbesserung einer alten Roszmühlen welche disem der Königl. Ingenieur Aug. Ramellus an Tag geben. Ulm, 1625

(فاولهابر ي . التحسين الميكانيكي للطاحونة القديمة العاملة بواسطة الخيول ، التي صد المهندس الملكي أوغست راميلوس . أولم ، ١٦٢٥) . — ص ٥٤٢ .

Ferguson, A. An Essay on the history of civil society. Edinburgh, 1767

(فرغوسون آ . تجربة حول تاريخ المجتمع المدني . ادنبورغ ، ١٧٦٧) . — ص ١١د ٥٢١ — ٥٢٣ .

Ferrier, F. L. A. Du gouvernement considéré dans ses rapports avec le nmerce. Paris, 1805

(فيريه ف . ل . أ . عن الحكومة من وجهة نظر علاقاتها المتبادلة مع التجارة . باريس ١٨٠٥) . — ص ٩١ .

Fielden, J. The Curse of the factory system; or, a Short account of the gin of factory cruelties. London, 1836

(فيلدن ج . لعنة نظام الفبارك ، أو وصف موجز لنشأة قساوات الفبارك . لندن ، ١٨٣٦) . – ص ٥٨١ ، ٥٩٤ .

[Fleetwood, W.] Chronicon preciosum: or, an Account of english money, the price of corn, and other commodities, for the last 600 years. London, 1707

([فليتوود و. تاريخ الأسعار ، أو وصف النقود الانكليزية وأسعار الحبوب وغيرها من البضائع في خلال الـ ٦٠٠ سنة الأخيرة . لندن ، ١٧٠٧) . – ص ٣٩١ .

Fleetwood, W. Chronicon preciosum: or an Account of english gold and silver money; the price of corn and other commodities, for six hundred years last past. London, 1745

(فليتوود و . تاريخ الأسعار ، أو وصف النقود الذهبية والفضية الانكليزية وأسعار الحبوب وغيرها من البضائع في خلال الـ ٦٠٠ سنة الأخيرة . لندن ، ١٧٤٥) . – ص ٣٩١ .

Fonteret, A. L. Hygiène physique et morale de l'ouvrier dans les grandes villes en général et dans la ville de Lyon en particulier. Paris, 1858

(فونتيريه أ . ل . صحة العامل الجسدية والأخلاقية في المدن الكبيرة بشكل عام وفي مدينة ليون على وجه الخصوص . باريس ، ١٨٥٨) . – ص ٥٢٤ .

[Forbonnais, F. V.] Élémens du commerce. Seconde partie. Nouvelle édition. Leyde, 1766

([فوربونيه ف . ف .] عناصر التجارة . القسم الثاني . طبعة جديدة . ليدن ، ١٧٦٦) – ص ١٣٤ .

[Forster, N.] An Enquiry into the causes of the present high price of provisions. London, 1767

([فورستر ن .] بحث أسباب الأسعار المرتفعة الحالية على المواد الغذائية . لندن ، ١٧٦٧) . ص ٣٩٤ ، ٦١٦ .

Fourier, Ch. La fausse industrie morcelée, répugnante, mensongère, et l'antidote, l'industrie naturelle, combinée, attrayante, véridique, donnant quadruple produit

(فوريه ش . النشاط الاقتصادي الخادع ، المشتت والمنفر والمزيف ، والترياق ضده : النشاط الاقتصادي الطبيعي ، المركب والجذاب والحقيقي الذي يقدم ناتجاً مضاعفاً أربعة أضعاف). الطبعة الأولى صدرت في باريس في عامي ١٨٣٥ – ١٨٣٦ . – ص ٦١٥ .

Franklin, B. A Modest inquiry into the nature and necessity of a paper currency. In: The Works of B. Franklin. By Sparks. Volume II. Boston, 1836

(فرانكلين ب . بحث متواضع لطبيعة وضرورة النقود الورقية . في كتاب : مؤلفات ب فرانكلين . اصدار سباركس . المجلد ٢ . بوسطن ، ١٨٣٦) . – ص ٧٧ .

Franklin, B. Positions to be examined, concerning national wealth. In: The ·ks of B. Franklin. By Sparks. Volume II. Boston, 1836

(فرانكلين ب . مسائل الثروة القومية الخاضعة للبحث . في كتاب : مؤلفات ب . فرانكل اصدار سباركس . المجلد ٢ . بوسطن ، ١٨٣٦) . — ص ٢٣٨ .

Fullarton, J. On the regulation of currencies; being an examination of principles, on which it is proposed to restrict, within certain fixed limits, future issues on credit of the Bank of England, and of the other banking blishments throughout the country. Second edition. With correction and tions. London, 1845

(فولارتون ج . حول ضبط وسائل التداول ؛ تحليل المبادئ التي من المقترح ان يقوم في المستقبل التقييد ضمن حدود ثابتة بصورة صارمة للنشاط الاصداري للبنك الانك والمؤسسات المصرفية الأخرى في البلد . الطبعة الثانية المنقحة والمزيدة . لندن ، ١٨٤٥ — ص ١٨٧ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ .

Galiani, F. Della moneta. Libro I-V. In: Scrittori classici italiani di eco- ıia politica. Parte moderna. Tomi III-IV. Milano, 1803

(غالياني ف . حول النقود . الكتب ١ — ٥ . في طبعة : كلاسيكيو الاقتصاد الـ الايطاليون . الاقتصاديون المعاصرون . المجلدان ٣ — ٤ . ميلانو ، ١٨٠٣) . - ١١٠ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٤٦ ، ٢٢٣ ، ٢٣٠ ، ٤٥٥ .

Ganilh, Ch. Des systèmes d'Économie politique, de la valour comparative leurs doctrines, et de celle qui paraît la plus favorable aux progrès de la esse. Seconde édition. Tomes I-II. Paris, 1821

(غانيل ش . حول أنظمة الاقتصاد السياسي ، حول القيمة المقارنة لنظرياتها وحول ذلك ا منها الذي يعتبر الأنسب لنمو الثروة . الطبعة الثانية . المجلدان ١ — ٢ . باريس ، ١٨٢١ — ص ٩١ ، ٢٥٢ ، ٦٤٦ .

Ganilh, Ch. La théorie de l'économie politique. Tomes I-II. Paris, 1815

(غانيل ش . نظرية الاقتصاد السياسي . المجلدان ١ — ٢ . باريس ، ١٨١٥) . - ٢٥٩ .

Garnier, G. Notes du traducteur. In: Smith, A. Recherches sur la nature es causes de la richesse des nations. Traduction nouvelle, avec des notes et ɜrvations; par G. Garnier. Tome V. Paris, 1802

(غارنيه ج . تعليقات المترجم . على كتاب : آ . سميث « دراسة حول طبيعة وأسباب الشعوب » . ترجمة جديدة بقلم ج . غارنيه مع تعليقات وملاحظات المترجم . المجلد باريس ، ١٨٠٢) — ص ٥٢٣ .

Gaskell, P. The Manufacturing population of England, its moral, social, and physical conditions, and the changes which have arisen from the use of steam machinery; with an examination of infant labour. London, 1833

(غاسكل ب . السكان الصناعيون في انكلترا ، حالتهم الأخلاقية والاجتماعية والجسدية ، والتغيرات الناجمة عن استخدام الماكينات البخارية ؛ مع تحليل عمل الأطفال . لندن ، ١٨٣٣) . — ص ٦٢٧ ، ٦٤٠ .

Genovesi, A Lezioni di econimia civile. In: Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna. Tomi VII-IX. Milano, 1803

(جينوفيزي أ . محاضرات حول الاقتصاد الأهلي . في طبعة : كلاسيكيو الاقتصاد السياسي الايطاليون . الاقتصاديون المعاصرون . المجلدات ٧ — ٩ . ميلانو ، ١٨٠٣) . — ص ٢٢٢ .

[Gray, J.] The Essential principles of the wealth of nations, illustrated, in opposition to some false doctrines of Dr. Adam Smith, and others. London, 1797

([غراي ج .] المبادئ الأساسية لثروة الشعوب المعروضة باتجاه يخالف بعض الأحكام الخاطئة للدكتور آدم سميث والآخرين . لندن ، ١٧٩٧) . — ص ٢٣٣ .

[Greg, R. H.] The Factory question, considered in relation to its effects on the health and morals of those employed in factories. And the "ten hours bill", in relation to its effects upon the manufactures of England, and those of foreign countries. London, 1837

([غريغ ر . ﻫ .] مسألة الفبارك المعالجة من وجهة نظر التأثير على صحة وأخلاق المشتغلين في الفبارك . و «مشروع القانون حول يوم العمل من عشر ساعات» من وجهة نظر تأثيره على صناعة انكلترا والبلدان الأخرى . لندن ، ١٨٣٧) . — ص ٤٢١ .

Gülich, G. Geschichtliche Darstellung des Handels, der Gewerbe und des Ackerbaus der bedeutendsten handeltreibenden Staaten unserer Zeit. Bände I-II. Jena, 1830

(غوليخ غ . وصف تاريخي لتجارة وصناعة وزراعة أهم الدول التجارية في عصرنا . المجلدان ١ — ٢ . يينا ، ١٨٣٠) . — ص ١٨ .

Haller, C. L. Restauration der Staats-Wissenschaft oder Theorie des natürlich-geselligen Zustands der Chimäre des künstlich-bürgerlichen entgegengesetz

(هالير ك . ل . احياء العلم عن الدولة ، أو نظرية الحالة الاجتماعية الطبيعية الموضوعة في مواجهة وهم الحالة الأهلية المصطنعة) . الطبعة الأولى صدرت في أعوام ١٨١٦ — ١٨٣٤ . — ص ٥٦١ .

Hanssen, G. Die Aufhebung der Leibeigenschaft und die Umgestaltung
gutsherrlich-bäuerlichen Verhältnisse überhaupt in den Herzogthümern
ıleswig und Holstein. St. Petersburg, 1861

(هانسن غ . القضاء على القنانة وتحويل العلاقات بين الملاكين العقاريين والفلاحين بش
عام في دوقيتي شليزفيغ وهولشتاين . سان‌بطرسبورغ ، ١٨٦١) . — ص ٣٤٠ .

Harris, J. Concerning happiness, a dialogue. In: Harris, J. Three treati-
. The third edition revised and corrected. London, 1772

(هاريس ج . حوار حول السعادة . في كتاب : هاريس ج . ثلاثة مباحث . الطبعة الث
المراجعة والمنقحة . لندن ، ١٧٧٢) . — ص ٥٢٦ .

Harris, J. first Earl of Malmesbury. Diaries and correspondence, contai-
.g an account of his missions to the courts of Madrid, Frederick the Great,
herine the Second, and at the Hague; and of his special missions to Ber-
, Brunswick, and the French Republic. Volumes I-IV. Second edition. Lon-
ı, 1845

(هاريس ج . كونت مالمسبري الأول . اليوميات والتراسل المتضمنة تقارير عن مهماته
بلاط مدريد ، وفي بلاط فريدريك الكبير ، وبلاط يكاترينا الثانية وفي لاهاي ، و
مهماته الخاصة في برلين وبراونشفيغ والجمهورية الفرنسية . المجلدات ١ — ٤ . ال
الثانية . لندن ، ١٨٤٥) . — ص ٥٢٦ .

Hassall, A. H. Adulterations detected or Plain instructions for the disco-
y of frauds in food and medicine. Second edition. London, 1861.

(هاسل أ . هـ . الكشف عن الغش ، أو التعليمات المفهومة للجميع فيما يتعلق بالكشف
غش منتجات التغذية والأدوية . الطبعة الثانية . لندن ، ١٨٦١) . — ص ٢٥٣ ، ٥٧

Hegel, G. W. F. Encyclopädie der philosophischen Wissenschaften im Grund-
e. Theil I. Die Logik. Werke. Band VI. Berlin, 1840

(هيغل غ . و . ف . موسوعة العلوم الفلسفية في لمحة موجزة . القسم ١ . المنطق . المؤلف
المجلد ٦ . برلين ، ١٨٤٠) . — ص ٢٥٨ ، ٣٧٧ .

Hegel G. W. F. Grundlinien der Philosophie des Rechts. Werke. Zweite
lage. Band VIII. Berlin, 1840

(هيغل غ . و . ف . أسس فلسفة الحق . المؤلفات . الطبعة الثانية . المجلد ٨ . برلي
١٨٤٠) . — ص ٦٧ ، ١٣٤ ، ٢٤٤ ، ٥٢٤ .

Hegel, G. W. F. Wissenschaft der Logik. Werke. Zweite Auflage. Bände
IV, V. Berlin, 1841

(هيغل غ . و . ف . علم المنطق . المؤلفات . الطبعة الثانية . المجلدات ٣ ، ٤ ، ٥ . برلين ، ١٨٤١) . — ص ٤٤٦ .

Hobbes, Th. Leviathan, or the Matter, form and power of a commonwealth ecclesiastical and civil. In: The english works of Thomas Hobbes; now first collected and edited by Molesworth. Vol. III. London, 1839

(هوبس ت . لوياثان ، أو مادة وشكل وسلطة الدولة الكنسية والمدنية . في كتاب : مؤلفات توماس هوبس باللغة الانكليزية ، التي جمعها للمرة الأولى وأصدرها مولسوورت . المجلد ٣ لندن ، ١٨٣٩) . — ص ٢٤٧ ، ٥١٤ .

[Hodgskin, Th.] Labour defended against the claims of capital; or, the Unproductiveness of capital proved. With reference to the present combinations amongst journeymen. By a labourer. London, 1825

([هودسكين ت .] الدفاع عن العمل ضد تطاولات الرأسمال ، أو البرهنة على عدم انتاجية الرأسمال . مع ملاحظات حول الاتحادات الحالية بين العمال المأجورين . كتاب عامل . لندن ، ١٨٢٥) . — ص ٥١٢ .

Hodgskin, Th. Popular political economy. Four lectures delivered at the London Mechanics' Institution. London, 1827

(هودسكين ت . الاقتصاد السياسي الشعبي . أربع محاضرات ألقيت في مدرسة لندن العمالية . لندن ، ١٨٢٧) . — ص ٤٩٠ ، ٥٠٩ .

Hopkins, Th. On rent of land, and its influence on subsistence and population; with observations on the operating causes of the condition of the labouring classes in various countries. London, 1828

(هوبكينس ت . حول الريع العقاري وتأثيره على وسائل المعيشة والسكان مع ملاحظات بصدد الأسباب التي تؤثر على وضع الطبقات الكادحة في مختلف البلدان . لندن ، ١٨٢٨) . — ص ٣٢٩ .

Horner, L. Letter to Mr. Senior. In: Senior, N. W. Letters on the factors act, as it affects the cotton manufacture. To which are appended, a Letter to Mr. Senior from L. Horner, and Minutes of a conversation between Mr. E. Ashworth, Mr. Thomson and Mr. Senior. London, 1837

(هورنر ل . رسالة الى السيد سنيور . في كتاب : سنيور ن . و . رسائل حول تأثير قانون الفبارك على الصناعة القطنية . مع ملحق برسالة هورنر ل . الى السيد سنيور وتسجيل المحادثة بين السيد ي . أشوورت والسيد تومسون والسيد سنيور . لندن ، ١٨٣٧) . — ص ٣٢٢ .

Horner, L. Suggestions for amending the factory acts to enable the inspec-
to prevent illegal working, now become very prevalent. In: Factories re-
tion acts. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 9 August 1859
(هورنرل . اقتراحات بشأن تحسين التشريع المصنعي بحيث يتمكن المفتشون من الحيلولة
العمل غير الشرعي المنتشر على نطاق واسع في الوقت الراهن . في كتاب : قوانين الفبارك . م
بموجب أمر مجلس العموم بتاريخ ٩ آب (أغسطس) عام ١٨٥٩) . — ص ٣٤٦ ، ٦

Houghton, J. Husbandry and trade improv'd: being a collection of many
able materials relating to corn, cattle, coals, hops, wool, etc. Volumes
. London, 1727—1728
(هاوتون ج . تحسين الزراعة والحرفة ، مجموعة المواد القيمة عن انتاج الحبوب وتربية ال
واستخراج الفحم وجنى حشيش الدينار وتخزين الصوف والخ . المجلدات ١ —
لندن ، ١٧٢٧ — ١٧٢٨) . — ص ٦١٦ .

Hume, D. Essays and treatises on several subjects. In two volumes. A
edition. London, 1764
(هيوم د . تجارب ومباحث في مسائل مختلفة . في مجلدين . طبعة جديدة . لندن ٧٦٤
— ص ١٨٠ .

Hutton, Ch. A course of mathematics
(هوتون تش . منهاج الرياضيات) . الطبعة الأولى صدرت في سنوات ١٧٩٨ — ١٠١.
— ص ٥٣٤ .

Huxles, Th. H. Lessons in elementary phisiology. London, 1866
(هكسلي ت . هـ . محاضرات في الفسيولوجيا الأولية . لندن ، ١٨٦٦) . — ص ٧

The Industry of nations, part II. A Survey of the existing state of arts,
ıines, and manufactures. London, 1855
(صناعة الشعوب . القسم الثاني . عرض المستوى الراهن للفنون والحرف والماكينات وا
الصناعي . لندن ، ١٨٥٥) . — ص ٤٩٧ ، ٥٥٤ .

An Inquiry into the connection between the present price of provisions,
the size of farms. أنظر [Arbuthnot, J.] An Inquiry into the connection bet-
ı the present price of provisions, and the size of farms.

An Inquiry into those principles, respecting the nature of demand and the
ssity of consumption, lately advocated by Mr. Malthus, from which it is
luded, that taxation and the maintenance of unproductive consumers can
ɔnducive to the progress of wealth. London, 1821

(دراسة ما كان السيد مالتوس يدافع عنه منذ وقت قريب من مبادئ تتعلق بطبيعة الطلب وضرورة الاستهلاك والتي يستخلص منها استنتاج بأن الضرائب واعالة المستهلكين غير المنتجين يمكن ان تسهم في نمو الثروة . لندن ، ١٨٢١) . — ص ٢٣٥ ، ٢٥٢ ، ٦٣٥ .

Isocratis. Busiris .

(ايزوقراط . بوزيريس) . — ص ٥٢٩ .

Jacob, W. An Historical inquiry into the production and consumption of the precious metals. In two volumes. London, 1831

(جاكوب و . دراسة تاريخية عن انتاج واستهلاك المعادن الثمينة . في مجلدين . لندن ، ١٨٣١) . — ص ٦١ .

Jacob, W. A Letter to S. Whitbread, being a sequel to considerations on the protection required by british agriculture. London, 1815

(جاكوب و . رسالة الى س . ويتبريد بمناسبة مناقشة تدابير الحماية الجمركية التي كانت قد أملتها مصالح الزراعة البريطانية . لندن ، ١٨١٥) . — ص ٣١٥ .

Jones, R. An Essay on the distribution of wealth, and on the sources of taxation, Part I. — Rent, London, 1831

(جونز ر . تجربة حول توزيع الثروة وحول مصادر الضرائب . القسم الاول . — الريع . لندن ، ١٨٣١) . — ص ٤٧٦ .

Jones, R. Text-book of lectures on the political economy of nations. Hertford, 1852

(جونز ر . محاضرات في الاقتصاد السياسي للشعوب . هارتفورد ، ١٨٥٢) . — ص ٤٤٧ ، ٤٦٤ ، ٤٨٢ .

Kopp, H. Die Entwickelung der Chemie in der neueren Zeit. München, 1871—1874

(كوب هـ . تطور الكيمياء في العصر الحديث . ميونيخ ، ١٨٧١ — ١٨٧٤) . — ص ٤٤٧ .

Laing, S. National distress; its causes and remedies. London, 1844

(لينج ص . الكارثة القومية ؛ أسبابها ووسائل ازالتها . لندن ، ١٨٤٤) . — ص ٢٨٥ .

Lancellotti, S. L'Hoggidi overo gl'ingegni non inferiori a'passati. Parte seconda. Venetia, 1658

(لانشيلوتي س . العصر الحديث ، أو العقول التي لا تقل شأناً عن عقول الأزمان الغابرة . القسم الثاني . البندقية ، ١٦٥٨) . — ص ٦١٦ .

Lassalle, F. Die Philosophie Herakleitos des Dunklen von Ephesos. Band I. Berlin, 1858

(لاسال ف . فلسفة هيرقليطس من افسس . المجلد ١ . برلين ، ١٨٥٨) . — ص ٥٤

Lassalle, F. Herr Bastiat-Schulze von Delitzsch, der ökonomische Julian, ; Capital und Arbeit. Berlin, 1864

(لاسال ف . السيد باستيا شولتسه-ديليتش ، يوليان الاقتصادي ، أو الرأسمال والعمل . برل ١٨٦٤) . — ص ١١ .

Law, J. Considérations sur le numéraire et le commerce. In: Economists nciers du XVIII siècle. Précédés de notices historiques sur chaque auteur, ccompagnés de commentaires et de notes explicatives, par E. Daire. Paris, 1843

(لو ج . حول النقود والتجارة . في كتاب : الاقتصاديون الماليون في القرن الثامن عشر لمحات تاريخية عن كل مؤلف وتعليقات وايضاحات بقلم ١ . دير . باريس ، ١٨٤٣ — ص ١٣٣ .

Le Trosne, G. F. De l'intérêt social par rapport à la valeur, à la circu- ın, à l'industrie et au commerce intérieur et extérieur. In: Physiocrates. : une introduction et des commentaires par E. Daire. Partie II. Paris, 1846

(لو ترون غ . ف . حول المنفعة الاجتماعية فيما يتعلق بالقيمة والتداول والصناعة وا الداخلية والخارجية . في كتاب : الفيزيوقراطيون . مع مقالة افتتاحية وتعليقات بقلم ١ . ، القسم الثاني . باريس ، ١٨٤٦) . — ص ٥٥ ، ٦٠ ، ١٣٤ ، ١٤٩ ، ١٦٣ ، ١٧٤ ، ٢١٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٣٠١ .

Liebig, J. Die Chemie in ihrer Anwendung auf Agricultur und Physiolo- Theil I. 7. Auflage. Braunschweig, 1862

(ليبيخ ي . الكيمياء بتطبيقها في الزراعة والفسيولوجيا . القسم الأول . الطبعة السابع براونشفيغ ، ١٨٦٢) . — ص ٣٤٤ ، ٧٢٨ .

Liebig, J. Ueber Theorie und Praxis in der Landwirthschaft. Braunsch- , 1856

(ليبيخ ي . حول النظرية والممارسة في الزراعة . براونشفيغ ، ١٨٥٦) . — ص ٥/

[Linguet, N.] Théorie des loix civiles, ou Principes fondamentaux de la :té. Tomes I-II. Londres, 1767

([لينغه ن .] نظرية القوانين المدنية ، أو المبادئ الأساسية للمجتمع . المجلدان ١ — لندن ، ١٧٦٧) . — ص ٣٣٤ ، ٤١٥ ، ٤٨٣ .

Livius, Titus. Ab urbe condita

(ليفيوس تيتوس . تاريخ روما منذ تأسيسها) . — ص ٤٠٣ .

Locke, J. Some considerations of the consequences of the lowering of interest, and raising the value of money (1691). In: The works of John Locke. In four volumes. Volume II. The eighth edition. London, 1777

(لوك ج . بعض الأفكار حول عواقب تقليص الفائدة المئوية ورفع قيمة العملة (١٦٩١) . في كتاب : مؤلفات جون لوك . في ٤ مجلدات . المجلد الثاني . الطبعة الثامنة . لندن ، ١٧٧٧) . — ص ٥٤ ، ١٣٣ ، ١٨١ .

Lucretius. De rerum natura

(لوكريتيوس . عن طبيعة الاشياء) . — ص ٣٠٨ .

Luther, M. An die Pfarrherrn wider den Wucher zu predigen. Vermanung, Wittemberg, 1540

(لوثر م . وصية الى قساوسة الأبرشيات بأن يعظوا ضد المراباة . ويتنبرغ ، ١٥٤٠) . — ص ١٩٧ ، ٢٧٧ .

Macaulay, Th. B. The History of England from the accession of James the Second. Volume I. Tenth edition. London, 1854

(ماكولي ت . ب . تاريخ انكلترا منذ تبوء جيمس الثاني العرش . المجلد الاول . الطبعة العاشرة لندن ، ١٨٥٤) . — ص ٣٩٣ .

MacCulloch, J. R. A Dictionary, practical, theoretical, and historical, of commercial navigation. London, 1847

(ماك كولوخ ج . ر . القاموس المرشد التطبيقي والنظري والتاريخي في التجارة والملاحة التجارية . لندن ، ١٨٤٧) . — ص ٢١٨ .

MacCulloch, J. R. The Literature of political economy: a classified catalogue of select publications in the different departments of that science, with historical, critical, and biographical notices. London, 1845

(ماك كولوخ ج . ر . مراجع في الاقتصاد السياسي : كاتالوج منهاجي بالمطبوعات المختارة في مختلف أقسام هذا العلم ، مع عروض موجزة تاريخية وانتقادية وسيرية . لندن ، ١٨٥٤) . — ص ٢٠٩ .

MacCulloch, J. R. The principles of political economy: with a sketch of the rise and progress of the science. Edinburgh, 1825

(ماك كولوخ ج . ر . مبادئ الاقتصاد السياسي مع لمحة عن نشوء وتقدم هذا العلم . ادنبورغ ، ١٨٢٥) . — ص ٦٣٧ .

Idem. Second edition. London, 1830

(المصدر السابق . الطبعة الثانية . لندن ، ١٨٣٠) . — ص ٢٢٢ .

Maclaren, J. A Sketch of the history of the currency: comprising a brief review of the opinions of the most eminent writers on the subject. London, 1858
(ماكلارين ج . لمحة عن تاريخ وسائل التداول مع عرض موجز لآراء أبرز المؤلفين في هذه المسألة . لندن ، ١٨٥٨) . — ص ١٤٣ .

Macleod, H. D. The Theory and practice of banking: with the elementary principles of currency; prices; credit; and exhanges. Volume I. London, 1855
(ماكليود هـ . د . نظرية وممارسة الشؤون المصرفية مع المبادئ الأساسية لوسائل التداول والأسعار والتسليف وأسعار سحب السندات . المجلد الأول . لندن ، ١٨٥٥) . — ص ٢٢٣ .

[Malthus, Th. R.] An Essay on the principle of population. London, 1798
([مالتوس ت . ر .] تجربة حول قانون السكان . لندن ، ١٧٩٨) . — ص ٥٠٨ .

Malthus, Th. R. An Inquiry into the nature and progress of rent, and the principles by which it is regulated. London, 1815
(مالتوس ت . ر . دراسة حول طبيعة ونمو الريع ، وكذلك حول المبادئ التي تضبطه . لندن ، ١٨١٥) . — ص ٤٥٣ .

Malthus, Th. R. Principles of political economy considered with a view to their practical application. Second edition with considerable additions from the auther's own manuscript and an original memoir. London, 1836
(مالتوس ت . ر . مبادئ الاقتصاد السياسي من وجهة نظر استخدامها العملي . الطبعة الثانية ، مع اضافات هامة من مخطوطة المؤلف الشخصية وعرض موجز لسيرة حياة المؤلف . لندن ، ١٨٣٦) . — ص ٣٠٤ .

[Mandeville, B.] The Fable of the bees: or, Private vices publick benefits. London, 1714
([مانديفيل ب .] أسطورة عن النحل ، او المثالب الشخصية فوائد اجتماعية . لندن ، ١٧١٤) . — ص ٥١٢ .

[Marx, K.] Address and Provisional rules of the Working Men's International Association, established September 28, 1864, et a public meeting held at St. Martin's Hall. Long Acre, London. London, 1864
([ماركس ك .] البيان التأسيسي والنظام الداخلي المؤقت لجمعية العمال العالمية التي تأسست في ٢٨ أيلول (سبتمبر) عام ١٨٦٤ في الاجتماع الجماهيري المنعقد في سان مارتينس هول . لونغ ايكر ، لندن . لندن ، ١٨٦٤) . — ص ٤٤ .

Marx, K. An die Redaktion des "Volksstaat". In: "Volksstaat" 1. Juni 1872

(ماركس ك . الى هيئة تحرير جريدة "Volksstaat" في جريدة «Volksstaat» احزيران (يونيو) عام ١٨٧٢) . — ص ٤٤ .

Marx, K. An die Redaktion des "Volksstaat". In "Volksstaat", 7. August 1872

(ماركس ك . الى هيئة تحرير جريدة "Volksstaat" في جريدة "Volksstaat" ، ٧ آب (أغسطس) عام ١٨٧٢) . — ص ٤٦ .

[Marx, K. und Engels, F.] Manifest der Kommunistischen Partei. London, 1848

([ماركس ك . وانجلس ف .] بيان الحزب الشيوعي . لندن ، ١٨٤٨) . ص ٧٠٣ .

Marx, K. Misère de la philosophie. Réponse à la philosophie de la misère de M. Proudhon. Paris — Bruxelles, 1847

(ماركس ك . بؤس الفلسفة . رد على « فلسفة البؤس » للسيد برودون . باريس — بروكسل ، ١٨٤٧) . — ص ١٢٠ ، ٥١٥ ، ٥١٩ ، ٥٢٢ ، ٦٠٥ .

[K. Marx, F. Engels.] تقييم انتقادي لكتاب Th. Carlyle. Latter-Day Pamphlets. London, 1850

([ماركس ك . انجلس ف .] تقييم انتقادي لكتاب : ت . كارليل . الأهاجي الحديثة . لندن ، ١٨٥٠) . في مجلة "Neue Rheinische Zeiting. Politisch-ökonomische Revue", № 4 — ص ٣٦٨ .

Marx, K. Zur Kritik der politischen Oekonomie. Erstes Heft. Berlin, 1859

(ماركس ك . مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي . الطبعة الأولى . برلين ، ١٨٥٩) . — ص ٣ ، ١١ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٢٥ . ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٤١ — ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ، ١٧٩ — ١٨٢ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٧ ، ٢٧٧ .

Maurer, G. L. Einleitung zur Geschichte der Mark-, Hof-, Dorf- und Stadt-Verfassung und der öffentlichen Gewalt. München, 1854

(ماورير غ . ل . مدخل في تاريخ نظام الماركات (المشاعات الألمانية القديمة) والعزب والقرى والمدن والسلطة العامة . ميونيخ ، ١٨٥٤) . — ص ١٠٧ .

Maurer, G. L. Geschichte der Fronhöfe der Bauernhöfe und der Hofverfassung in Deutschland. Band IV. Erlangen, 1863

(ماورير غ . ل . تاريخ استثمارات الأسياد واستثمارات الفلاحين ونظام العزب في ألمانيا . المجلد ٤ . ارلانغن ، ١٨٦٣) . — ص ٣٤٠ .

Mayer, S. Die Sociale Frage in Wien. Studie eines "Arbeitgebers". Wien, 1871

(ماير ز . المسألة الاجتماعية في فيينا . رسم لواحد من « الذين يعطون العمل » . فيينا ، ١٨٧١) . — ص ١٨ .

Meitzen, A. Der Boden und die landwirtschaftlichen Venhältnisse des Preussischen Slaates nach dem Gebietsumfange vor 1866. Bānde I—IV. Berlin, 1868—1871

(مايتزن أ . الأرض والعلاقات الزراعية في دولة بروسيا ضمن الحدود التي كانت قائمة حتى عام ١٨٦٦ . المجلدات ١ — ٤ . برلين ، ١٨٦٨ — ١٨٧١) . — ص ٣٤٠ .

Mercier de la Rivière, P. P. L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques. In: Physiocrates. Aves une introduction et des commentaires par E. Daire. Partie II. Paris, 1846

(مرسيه دي لا ريفيير ب . ب . النظام الطبيعي والجوهري للجمعيات السياسية . في كتاب : الفيزيوقراطيون . مع مقالة افتتاحية وتعليقات بقلم ا . دير . القسم الثاني . باريس ، ١٨٤٦) . — ص ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٨٩ ، ٢١٣ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٥٧ .

[Mill, J.] Colony. In: Supplement to the Encyclopaedia Britannica, 1831

([ميل ج .] المستعمرة . في كتاب : ملحق الموسوعة البريطانية ، ١٨٣١) . — ص ٢٨٥.

Mill, J. Elements of political economy. London, 1821

(ميل ج . أسس الاقتصاد السياسي . لندن ، ١٨٢١) . — ص ٢٢٣ ، ٢٦٨ ، ٥٠٩ .

Mill, J. St. Essays on some unsettled questions of political economy. London, 1844

(ميل ج . س . تجارب حول بعض مسائل الاقتصاد السياسي المعلقة . لندن ، ١٨٤٤) . ص ١٨١ .

Mill, J. St. Principles of political economy with some of their applications to social philosophy. In two volumes. London, 1848

(ميل ج . س . مبادئ الاقتصاد السياسي مع بعض استخداماتها في الفلسفة الاجتماعية . في مجلدين . لندن ، ١٨٤٨) . — ص ١٩٥ ، ٥٣٣ ، ٧٢٧ .

Molinari, G Études économiques. Paris, 1846

(موليناري غ . دراسات اقتصادية . باريس ، ١٨٤٦) . — ص ٦٠٩ .

Mommsen, Th. Römische Geschichte. Bānde I-III. Zweite Auflage. Berlin, 1856—1857

(مومزن ت . تاريخ روما . المجلدات ١ – ٣ . الطبعة الثانية . برلين ، ١٨٥٦ – ١٨٥٧) . – ص ٢٤٣ ، ٢٤٨ .

Montesquieu, Ch. De l'esprit des loix. In: Oeuvres de Montesquieu. Tomes II, III et IV. Londres, 1767—1769

(مونتسكيو ش . حول روح القوانين . في طبعة : مؤلفات مونتسكيو . المجلدات ٢ ، ٣ ، ٤ . لندن ، ١٧٦٧ – ١٧٦٩) . – ص ١٤٣ ، ١٨٠ .

Morton, J. C. On the forces used in agriculture. In: "The Journal of the Society of Arts". Volume VII, December 9, 1859

(مورتون ج . تش . حول القوى المستخدمة في الزراعة . مقالة منشورة في "The Journal of the Society of Arts" المجلد ٧ ، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ، عام ١٨٥٩) . – ص ٥٤١ .

Müller, A. H. Die Elemente der Staatskunst. Theil II. Berlin, 1809

(موللر آ . ه . أسس فن ادارة الدولة . القسم الثاني . برلين ، ١٨٠٩) . – ص ١٨٢ .

Murray, H.; Wilson, J. etc. Historical and descriptive account of British India, from the most remote period to the present time. In three volumes. Vol. II. Edinburg, 1832

(ماري ه . ، ويلسون ج . وآخرون . دراسة تاريخية للهند البريطانية منذ أقدم الأزمان وحتى الوقت الراهن . في ثلاثة مجلدات . المجلد ٢ . ادنبورغ ، ١٨٣٢) . – ص ٤٩١ .

Newman, S. Ph. Elements of political economy. Andover and New York. 1835

(نيومن ص . ف . أسس الاقتصاد السياسي . اندافر ونيويورك ، ١٨٣٥) . – ص ٢٣١ ، ٢٩٨ .

Niebuhr, B. G. Römische Geschichte. Berlin, 1853

(نيبور ب . غ . تاريخ روما . برلين ، ١٨٥٣) . ص ٣٣٧ .

[North, D]. Discourses upon trade; principally directed to the cases of the interest, coynage, clipping, increase of money. London, 1691

([نورث د .] دراسات عن التجارة ؛ وبصورة رئيسية فيما يتعلق بمسائل الفائدة المئوية ، وسك النقود ، وبلى العملة ، وازدياد كمية النقود . لندن ، ١٦٩١) . – ص ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٩٥ ، ٥٦٢ .

Observations on certain verbal disputes in political economy, particularly relating to value, and to demand and supply. London, 1821

(ملاحظات بصدد بعض الجدالات حول التعابير في الاقتصاد السياسي ، وبصورة خاصة ما يتعلق منها بالقيمة والطلب والعرض . لندن ، ١٨٢١) . — ص ١٢٢ ، ٢٩٤ .

Olmsted, F. L. A Journey in the seaboard slave states, with remarks on their economy, New York, 1856

(أولمستيد ف . ل . سياحة في الولايات الاسترقاقية الساحلية مع ملاحظات حول اقتصادها . نيويورك ، ١٨٥٦) . — ص ٢٨٣ .

Opdyke, G. A. Treatise on political economy. New York, 1851

(أوبدايك ج . مبحث في الاقتصاد السياسي . نيويورك ، ١٨٥١) . — ص ٢٣٨ .

Otway, J. H. Judgment of J. H. Otway, chairman of county sessions. — Belfast, hilary sessions, 1860. Appendix in: Reports of the inspectors of factories for the half year ending 30 th April 1860. London, 1860

(آوتواي ج . هـ . قرار ج . هـ . أوتواي ، رئيس دورة محكمة كونتية بلفاست ، دورة كانون الثاني (يناير) عام ١٨٦٠ . ملحق في كتاب : تقارير مفتشي الفبارك عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣٠ نيسان (أبريل) ١٨٦٠ . لندن ، ١٨٦٠) . — ص ٤٠٠ .

Owen, R. Observations on the effect of the manufacturing system: with hints for the improvement of those parts of it which are most injurious to health and morals. The second edition. London, 1817

(أوين ر . ملاحظات عن تأثير النظام الصناعي مع اشارات حول كيفية تحسين تلك الأقسام منه التي تلحق الضرر الاكبر بالصحة والأخلاق . الطبعة الثانية . لندن ١٨١٨) . — ص ٥٨١ .

Pagnini, G. F. Saggio sopra il giusto pregio delle cose, la giusta valuta della moneta e sopra il commercio dei romani. In: Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna. Tomo II. Milano, 1803

(باتيني ج . ف . تجربة حول السعر الصحيح للأشياء وحول القيمة الصحيحة للعملة وحول تجارة سكان روما القدماء . في طبعة : كلاسيكيو الاقتصاد السياسي الايطاليين . الاقتصاديون المعاصرون . المجلد ٢ . ميلانو ، ١٨٠٣) . — ص ١٣٤ .

[Papillon, Th.] The East-India trade a most profitable trade to the Kingdom. London, 1677

(بابيلون ت . تجارة الهند الشرقية هي التجارة الأوفر ربحاً بالنسبة للمملكة . لندن ، ١٦٧٧) . — ص ١٣٣ .

[Parry, W. E.] Journal of a voyage for the discovery of a north-west passage from the Atlantic to the Pacifik; performed in the years 1819—20, in His

Majestry's ships Hecla and Griper, under the orders of William Edward Parry. London, 1821

([باري و . ا .] سجل الرحلة التي جرت في عامي ١٨١٩ و ١٨٢٠ على سفينتي صاحب الجلالة « هكلا » و « غرايبر » بقيادة وليم ادوارد باري لاكتشاف الممر الشمالي الغربي من المحيط الأطلسي الى المحيط الهادي . لندن ، ١٨٢١) . — ص ١٤٠ .

Petty W. The political anatomy of Ireland. 1672. To which is added Verbum sapienti. London, 1691

(بيتي و . التشريح السياسي لارلندا . مع ملحق « الكلمة للحكماء » . لندن ، ١٦٩١) . — ص ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٤٥٣ ، ٤٩٣ .

Petty, W. Quantulumcunque concerning money. To the Lord Marquess of Halyfax, anno 1682, In: Observations relationg to the Coin of Great Britain. London, 1760,

(بيتي و . شيء ما عن النقود . الى اللورد المركيز هالفاكس ، عام ١٦٨٢ . في كتاب : ملاحظات حول نقود بريطانيا العظمى . لندن ، ١٧٦٠) . — ص ١٤٨ ، ٢١١ .

[Petty, W.] Treatise of taxes and contributions. London, 1667

(بيتي و . مبحث حول الضرائب والمكوس . لندن ، ١٦٦٧) . — ص ٦٦ ، ١٣٥ ، ١٧٩ .

[Pinto, I.] Traité de la circulation et du crédit. Amsterdam, 1771

([بينتو ا .] مبحث حول التداول والتسليف . أمستردام ، ١٧٧١) . — ص ٢١٨ .

Plato. Respublica. In: Platonis opera omnia. Recognoverynt I. G. Baiterus, I. G. Orellius, A. G. Winckelmannus. Vol. XIII. Turici, 1840

(افلاطون . الدولة . في كتاب : افلاطون . مجموعة المؤلفات . اصدار ا . غ بايتر و ا . ك. أوريللي وأ . غ . وينكلمن . المجلد ١٣ . زوريخ ، ١٨٤٠) . — ص ٥٢٨ .

Postlethwayt, M. First preliminary discourse. In: Postlethwayt, M. The Universal dictionary of trade and commerce. The fourth edition. Vol. I. London, 1774

(بوسلتوايت م . المقالة الافتتاحية الأولى . في كتاب : بوسلتوايت م . القاموس التجاري الصناعي الشامل . الطبعة الرابعة . المجلد ١ . لندن ، ١٧٧٤) . — ص ٣٥٩ .

Postlethwayt, M. Great-Britain's commercial interest explained and improved. In two volumes. The second edition. London, 1759

(بوسلتوايت م . المصالح التجارية لبريطانيا العظمى . في مجلدين . الطبعة الثانية . لندن ، ١٧٥٩) . — ص ٣٩٥ .

A Prize essay on the comparative merits of competition and cooperation London, 1834

(التجربة التي فازت بالجائزة عن الايجابيات المقارنة للمنافسة والتعاون . لندن ، ١٨٢٤) . ص ٤٦٢ ، ٦٦٢ .

Public economy concentrated; or, a Connected view of currency, agriculture, and manufactures. Carlisle, 1833

(عرض موجز للاقتصاد العام ، أو معالجة وسائل التداول والزراعة والصناعة. كارلايل ، ١٨٣٣). — ص ٥٧١ .

Quesnay, F. Dialogues sur le commerce et sur les travaux des artisans. In: Physiocrates. Avec une introduction aet des commentaires par E. Daire. Partie I. Paris, 1846

(كينيه ف . حوارات حول التجارة وعمل الحرفيين . في كتاب : الفيزيوقراطيون . مع مقالة افتتاحية وتعليقات بقلم ا . دير . القسم الأول . باريس ، ١٨٤٦) . — ص ١٥٩ ، ٤٦٣ .

Quetelet, A Sur l'homme et le développement de ses facultés, ou Essai de physique sociale. Tomes I—II. Paris, 1835

(كيتله آ . حول الانسان وتطور قدراته ، أو تجربة الفيزياء الاجتماعية . المجلدان ١ — ٢ . باريس ، ١٨٣٥) . — ص ٤٦٦ .

Raffles, Th. S. The History of Java. In two volumes. London, 1817

(رافلس ت . س . تاريخ جاوه . في مجلدين . لندن ، ١٨١٧) . ص ٥١٧ .

Ramazzini, B. De morbis artificum diatriba. Mutinae, 1700

(راماتسيني ب . مبحث حول أمراض الحرفيين . مودينا ، ١٧٠٠) . ص ٥٢٣ .

Ramazzini, B. Essai sur les maladies des artisans, traduit du latin. Paris, 1777

(راماتسيني ب . مبحث حول أمراض الحرفيين . مترجم من اللاتينية . باريس ، ١٧٧٧) .

وقد أعيد نشر هذا المبحث في كتاب : Encyclopédie des sciences médicales. 7 division. Auteurs classiques. Paris, 1841 (موسوعة العلوم الطبية . القسم السابع . الكلاسيكيون . باريس ، ١٨٤١) . — ص ٥٢٤ .

Ramsay, G. An Essay on the distribution of wealth. Edinburgh, 1836

(رامساي ج . تجربة حول توزيع الثروة . ادنبورغ ، ١٨٣٦) . — ص ٢٣٤ ، ٢٩٣ ، ٤٥٧ .

Ravenstone, P. Thoughts on the funding system, and ist effects. London, 1824

(رايفنستون ب . أفكار حول نظام ديون الدولة وعواقبه . لندن ، ١٨٢٤) . — ص ٦١٩ .

Read, G. The History of baking trade. London, 1848

(ريد ج . تاريخ الخبازة . لندن ، ١٨٤٨) . — ص ٣٦١ .

Regnault, E. Histoire politique et sociale des principautés Danubiennes. Paris, 1855

(رينيو أ . التاريخ السياسي والاجتماعي لامارتي الدانوب . باريس ، ١٨٥٥) . — ص ٣٤٣ .

Reich, E. Ueber die Entartung des Menschen, ihre Ursachen und Verhütung. Erlangen, 1868

(ريخ أ . حول انحطاط الانسان ، أسبابه وتلافيه . ارلانغن ، ١٨٦٨) . — ص ٥٢٤ .

Ricardo, D. The High price of bullion a proof of the depreciation of bank notes. The fourth edition, corrected. London, 1811

(ريكاردو د . سعر السبائك العالي دليل على انخفاض قيمة البنكنوتات . الطبعة الرابعة ، المنقحة . لندن ، ١٨١١) . — ص ٢٠٩ .

Ricardo, D. On protection to agrciulture. Fourth edition. London, 1822

(ريكاردو د . حول حماية الزراعة . الطبعة الرابعة . لندن ، ١٨٢٢) . — ص ١١٣ .

Ricardo, D. On the principles of political economy, and taxation. Third edition. London, 1821

(ريكاردو د . مبادئ الاقتصاد السياسي والتكليف الضرائبي . الطبعة الثالثة . لندن ، ١٨٢١) . — ص ١١٨ ، ٢٤٢ ، ٢٧٠ ، ٣٢٩ ، ٥٥٨ ، ٥٦٥ ، ٥٦٧ ، ٦٢٠ ، ٦٢٢ ، ٦٣٠ .

Richardson, B. W. Work and overwork. In: "Social Science Review". July 18, 1863

(ريتشارد سون ب . و . العمل والعمل المفرط . في مجلة "Social Science Review"، ١٨ تموز (يوليو) ١٨٦٣) . — ص ٣٦٦ – ٣٦٩ .

Rohatzsch, R. H. Die Krankheuten, Welche verschiedenen Ständen, Altern und Geschlechtern iegenthümlich sind. 6 Bände. Ulm, 1840.

(روهاتش ر . ه . الأمراض الملازمة لشتى الفئات والأعمار والأجناس . ٦ مجلدات . أولم ، ١٨٤٠) . — ص ٥٢٤ .

Roscher, W. System der Volkswirtschaft. Band I: Die Grundlagen der Nationlökonomie. Dritte, vermehrte und verbesserte Auflage. Stuttgart und Augsburg, 1858

(روشر و . نظام الاقتصاد الوطني . المجلد الأول : أسس الاقتصاد السياسي . الطبعة الثالثة ، المزيدة والمنقحة . شتوتغارت واوغسبورغ ، ١٨٥٨) . — ص ١٣٦ ، ٢٣١ ، ٢٩٦ ، ٣١١ ، ٤٦٨ .

Rossi, P. Cours d'économie politique. In: Cours d'économie politique. Bruxelles, 1843

(روسي ب . منهاج الاقتصاد السياسي . في مجموعة : منهاج الاقتصاد السياسي . بروكسل ، ١٨٤٣) . — ص ٢٥١ .

Rouard de Card, P. M. De la falsification des sudstances sacramentelles. Paris, 1856

(روار دي كار ب . م . حول غش الهبات الالهية . باريس ، ١٨٥٦) . — ص ٣٥٨ .

[Roy, H.] The Theory of the exchanges. The bank charter act of 1844. London, 1864

([روي هـ .] نظرية أسعار سحب السندات . قانون البنوك لعام ١٨٤٤ . لندن ، ١٨٦٤) . — ص ٢٠١ .

Say, J. B. Traité d'économie politique. Troisième édition. Tomes I et II. Paris, 1817

(ساي ج . ب . مبحث في الإقتصاد السياسي . الطبعة الثالثة المجلدان ١ و ٢ . باريس ، ١٨١٧) . — ص ٢٢٣ ، ٢٣٧ ، ٢٣٧ ، ٢٩٥ .

Schorlemmer, C. The Rise and development of organic chemistry. London, 1879

(شورلمير ك . نشوء وتطور الكيمياء العضوية . لندن ، ١٨٧٩) . — ص ٤٤٧ .

Schulz, W. Die Bewegung der Production. Eine geschichtlichstatistische Abhandlung zur Grunglegung einer neuen Wissenschaft des Staats und der Gesellschaft. Zürich und Winterthur, 1843

(شولتس و . حركة الانتاج . دراسة تاريخية احصائية بهدف تأسيس علم جديد عن الدولة والمجتمع . زوريخ وونترتور ، ١٨٤٣) . — ص ٥٣٤ .

Senior. N. W. Letters on the Factory Act, as it affects the cotton manufacture. To which are appended, a Letter to Mr. Senior from L. Horner, and Minutes of a conversation between Mr. E. Ashworth, Mr. Thomson and Mr. Senior. London, 1837

(سنيور ن . و . رسائل حول تأثير قانون الفبارك على الصناعة القطنية . مع ملحق برسالة هورنر ل . الى السيد سنيور وتسجيل المحادثة بين السيد ي . آشوورت والسيد توموسون والسيد سنيور . لندن ، ١٨٣٧) . — ص ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٥٨٤ .

Senior. N. W. An Outline of the science of political economy. London, 1836

(سنيور ن . و . عرض علم الاقتصاد السياسي . لندن ، ١٨٣٦) . — ص ٣٢٨ .

Sextus Empiricus. Adversus mathematicos
(سكستوس امبيريكوس . ضد علماء الرياضيات) . — ص ٥٢٧ .

Sismondi, J. C. L. Simonde de. Etudes sur l'économie politique. Tome I. Bruxelles, 1837
(سيسموندي ج . ش . ل . سيموند دي . دراسات في الاقتصاد السياسي . المجلد ١ . بروكسل ، ١٨٣٧) . — ص ٤٥٥ .

Sismondi, J. C. L. Simonde de. Nouveaux principes d'économie politique, ou De la richesse dans ses rapports avec la population. Tome I. Paris, 1819
(سيسموندي ج . ش . ل . سيموند دي . المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي ، أو حول الثروة وعلاقتها بالسكان . المجلد ١ . باريس ، ١٨١٩) . — ص ٢٢٥ ، ٢٥١ .

Skarbek, F. Théorie des richesses sociales. Suivie d'une bibliographie de l'économie politique. Seconde édition. Tome I. Paris, 1839
(سكاربك ف . نظرية الثروة الاجتماعية مع ملحق بثبت المراجع المتعلقة بالاقتصاد السياسي . الطبعة الثانية . المجلد ١ . باريس ، ١٨٣٩) . — ص ٤٧٢ ، ٥٠٧ .

Smith, A. An Inquiry into the nature and causes of the wealth of nations. Ed. E. G. Wakefield, London, 1835—1839. Ed. David Buchanan, Edinburgh, 1814
(سميث آ . دراسة حول طبيعة وأسباب ثروة الشعوب . اصدار ا . غ ويكفيلد ، لندن ، ١٨٣٥ — ١٨٣٩ . اصدار دافيد بيوكينين ، ادنبورغ ، ١٨١٤) . — ص ٧٠ ، ١٧٩ ، ٥٠٨ ، ٥١٢ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

Spinoza, B. Ethica (سبينوزا ب . الأخلاق) . — ص ٤٤ .

Steuart, J. An Inquiry into the principles of political economy. In two volumes. Vol. I. London, 1767
(ستيوارت ج . دراسة حول مبادئ الاقتصاد السياسي . في مجلدين . المجلد ١ . لندن ، ١٧٦٧) . — ص ٤٨٠ .

Steuart, J. An Inquiry into the principles of political economy. In three volumes. Vol. I. Dublin, 1770
(ستيوارت ج . دراسة حول مبادئ الاقتصاد السياسي . في ثلاثة مجلدات . المجلد ١ . دوبلن ، ١٧٧٠) . — ص ٢٥٨ .

Steuart, J. An Inquiry into the principles of political economy. In: The Works of Sir James Steuart, collected by General Sir James Steuart, his son. In six volumes. Vol. I. London, 1805

(ستيوارت ج . دراسة حول مبادئ الاقتصاد السياسى . في كتاب : مؤلفات السير جيمس ستيوارت التي جمعها ابنه الجنرال السير جيمس ستيوارت . في ستة مجلدات . المجلد ١ . لندن ، ١٨٠٥) . — ص ٢١٥ .

Steuart, J. Recherche des principes de l'économie politique. Tome I. Paris, 1789

(ستيوارت ج . دراسة حول مبادئ الاقتصاد السياسي . المجلد ١ . باريس ، ١٧٨٩) . — ص ٦١٩ .

Stewart, D. Lectures on political economy. In: The collected works of D. Stewart. Edited by Sir W. Hamilton. Vol. VIII. Edinburgh, 1855

(ستيوارت د . محاضرات في الاقتصاد السياسي . في كتاب : مجموعة مؤلفات د . ستيوارت. اصدار السير و . هاملتن . المجلد ٨ . ادنبورغ ، ١٨٥٥) . — ص ٤٦٤ ، ٤٩٧ ، ٥٢٠ ، ٧٠١ .

Storch, H. Cours d'économie politique, ou Exposition des principes, qui déterminent la prospérité des nations. Tomes I — III. St.-Pétersbourg, 1815

(شتورخ هـ . منهاج الاقتصاد السياسي ، أو عرض المبادئ التي تحدد بحبوحة الشعوب . المجلدات ١ — ٣ . سان-بطرسبورغ ، ١٨١٥) . — ص ٥٠٦ ، ٥١٩ .

Storch, H. Cours d'économie politique, ou Exposition des principes, qui déterminent la prospérité des nations. Avec des notes expicatives et critiques par J. B. Say. Tome I. Paris, 1823

(شتورخ هـ . منهاج الاقتصاد السياسي ، أو عرض المبادئ التي تحدد بحبوحة الشعوب . مع ملاحظات تفسيرية وانتقادية بقلم ج . ب . ساي . المجلد ١ . باريس ١٨٢٣) . — ص ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ٥٢٠ .

Strange, W. The Seven sources of health. London, 1864

(سترينج و . مصادر الصحة السبعة . لندن ١٨٦٤) . — ص ٣٧١ .

Thiers, A. De la propriété. Paris, 1848

(تييرا . حول الملكية . باريس ، ١٨٤٨) . — ص ٦٣٧ .

Thompson. W. An Inquiry into the principles of the distribution of wealth most conducive to human happiness. London, 1824

(تومبسون و . دراسة مبادئ توزيع الثروة التي تسهم على اكبر نحو في السعادة البشرية . لندن ، ١٨٢٤) . — ص ٥٢١ .

Thornton, W. Th. Over-population and its remedy. London, 1846

(تورنتون و . ت . فيض السكان ووسائل ازالته . لندن ، ١٨٤٦) . — ص ٢٤٨ ، ٣٨٧ .

Some Thoughts on the interest of money in general, and particularly in the public funds. London

(بعض الأفكار عن الفائدة المئوية بشكل عام ، وبشكل خاص عن الفائدة المئوية على قرض الدولة . لندن) . — ص ٦٠ ، ٧١ .

Thucydides. De bello Peloponnesiaco. libri octo

(ثوقيديدس . حول حرب البيلوبونيز . ثمانية كتب) . — ص ٥٢٧ ، ٥٢٨ .

Tooke. Th.; Newmarch, W. A History of prices, and of the state of the circulation, during the nine years 1848—1856. In two volumes; forming the fifth and sixth volumes of the History of prices from 1792 to the present time. London, 1857

(توك ت ؛ نيومارتش و . تاريخ الأسعار وحالة التداول في خلال ٩ سنوات : ١٨٤٨ — ١٨٥٦. في مجلدين يؤلفان المجلدين الخامس والسادس من كتاب تاريخ الأسعار خلال الفترة منذ عام ١٨٩٢ وحتى الوقت الحاضر . لندن ، ١٨٥٧) . — ص ٤٢٧ .

Torrens, R. An Essay on the external corn trade. London, 1815

(تورنس ر . تجربة حول تجارة الحبوب الخارجية . لندن ، ١٨١٥) . — ص ٢٤٩ .

Torrens, R. An Essay on the production of wealth. London, 1821

(تورنس ر . تجربة حول انتاج الثروة . لندن ، ١٨٢١) . — ص ٢٣٤ ، ٢٦٦ .

Torrens, R. On Wages and combination. London, 1834

(تورنس ر . حول الأجور والاتحادات العمالية . لندن ، ١٨٣٤) . — ص ٥٨٤ .

Tuckett, J. D. A History of the past and present state of the labouring population, including the progress of agriculture, manufactures, and commerce. In two volumes. London, 1846

(تاكيت ج . د . تاريخ حالة السكان الكادحين في الماضي والحاضر ، بما في ذلك تطور الزراعة والصناعة والتجارة . في مجلدين . لندن ، ١٨٤٦) . — ص ٥٢٢ .

Turgot. Réflexions sur la formation et la distribution des richesses. in: Oeuvres de Turgot. Nouvelle édition par M. E. Daire. Tome I. Paris, 1844

(تورغو . أفكار حول تكوين وتوزيع الثروات . في كتاب : مؤلفات تورغو . طبعة جديدة أصدرها ا . دير . المجلد الأول . باريس ، ١٨٤٤) . — ص ٢٥٩ ، ٤٥٣ .

Ure, A. The philosophy of manufactures: or, an Exposition of the scien-

tific, moral, and commercial economy of the factory system of Great Britain. London, 1835

(يور ا . فلسفة الفابريكة ، أو عرض الجانب العلمي والأخلاقي والتجاري لاقتصاد نظام الفبارك في بريطانيا العظمى . لندن ، ١٨٣٥) . — ص ٣٢٦ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٣٠ — ٥٣٣ ، ٥٤٧ ، ٥٨٢ ، ٦٠٤ — ٦٠٧ ، ٦١١ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ .

Ure, A. Philosophie des manufactures, ou Economie industrielle. Traduit sous les yeux de l'auteur. Tome II. Paris, 1836

(يور ا . فلسفة الفابريكة ، أو الاقتصاد الصناعي . ترجم باشراف المؤلف . المجلد ٢ . باريس ، ١٨٣٦) . — ص ٤٣٣ .

Urquhart, D. Familiar words. London, 1855

(أوركهارت د . كلمات صديقة . لندن ، ١٨٥٥) . — ص ١٤٧ ، ٥٢٤ ، ٧٢٧ .

Vanderlint, J. Money answers all things; or, an Essay to make money sufficiently plentiful amongst all ranks of people. London, 1734

(فاندرلينت ج . النقود تطابق جميع الأشياء ، أو تجربة حول ما يجب فعله لأن يكون لدى جميع فئات السكان ما يكفي من النقود . لندن ، ١٧٣٤) . — ص ١٧٩ ، ١٩٠ ، ٢١٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤٥٣ ، ٤٧٨ .

Verri, P. Meditazioni sulla economia politica. In: Scrittori classici italiani di economia politica. Parte moderna. Tomo XY. Milano, 1804

(فيري ب . أفكار حول الاقتصاد السياسي . في كتاب : كلاسيكيو الاقتصاد السياسي الايطاليون . الاقتصاديون المعاصرون . المجلد ١٥ . ميلانو ، ١٨٠٤) . — ص ٦٥ ، ١٣٢ ، ١٩٤ ، ٤٧٦ .

Vissering, S. Handboek van praktische staathuishoudkunde. Delen I—III. Amsterdam. 1860—1862

(فيسيرينغ س . دليل رجل عمل فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني . الأقسام ١ — ٣ . أمستردام ، ١٨٦٠ — ١٨٦٢) . — ص ٧٢٣ .

Wade, J. History of the middle and working classes. Third edition. London, 1835

(وايد ج . تاريخ الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة . الطبعة الثالثة . لندن ، ١٨٣٥) . — ص ٣٠٥ ، ٣٩١ .

[Wakefield, E. G.] England and America. A comparison of the social and political state of both nations. In two volumes. London, 1833

([ويكفيلد ا . غ.] انكلترا وأمريكا . مقارنة الوضع الاجتماعي والسياسي لكلا الشعبين . في مجلدين . لندن ، ١٨٣٣) . — ص ٣٨٧ .

Wakefield, E. G. A View of the art of colonization. London, 1849

(ويكفيلد ا . غ . رأي حول أسلوب الاستعمار . لندن ، ١٨٤٩) . — ص ٤٧١ .

Ward, J. The Borough of Stoke-upon-Trent, in the commencement of the reign of Her Majesty Queen Victoria. London, 1843

(وورد ج . دائرة ستوك أبون ترينت في بداية عهد صاحبة الجلالة الملكة فكتوريا . لندن، ١٨٤٣) . — ص ٣٨٤ .

Watson, J. F. Paper read before the Society of Arts, 17 April 1860

(وطسون ج . ف . تقرير ألقي في جمعية الفنون والحرف بتاريخ ١٧ نيسان (أبريل) ١٨٦٠ . نشر في

"The Journal of the Society of Arts". Volume VIII. London, 1860 — ص ٥٦٤ .

Wayland, Fr. The Elements of political economy. Boston, 1843

(وايلند ف . أسس الاقتصاد السياسي . بوسطن ، ١٨٤٣) . — ص ٢٣٧ ، ٢٩٨ .

Wilks, M. Historical sketches of the South of India, in an attempt to trace the history of Mysoor. Vol. I. London, 1810

(ويلكس م . نبذ تاريخية عن الهند الجنوبية ، محاولة لتتبع تاريخ ميسور . المجلد ا . لندن ، ١٨١٠) . — ص ٥١٦ .

Xenophon. Cyropaedia

(كسينوفون . كيروبيديا) . — ص ٥٢٩ .

Young, A. Political arithmetic. Containing observations on the present state of Great Britain. London, 1774

(يونغ آ . علم الحساب السياسي ، المتضمن ملاحظات عن الوضع الراهن لبريطانيا العظمى . لندن ، ١٧٧٤) . — ص ١٧٩ ، ٣٢٩ .

تقارير برلمانية ومطبوعات رسمية اخرى

An Act to limit the hours of labor, and to prevent the employment of children in factories under ten years of age. Approved March 18, 1851

(قانون حول تحديد طول يوم العمل وعدم السماح بالعمل في الفبارك للأطفال حتى العاشرة من العمر . أقر في ١٨ آذار (مارس) ١٨٥١) . في كتاب :

Acts of the seventy-fifth legislature of the state of New Jersey. Trenton, 1851
(قرارات الهيئة التشريعية الخامسة والسبعين في ولاية نيو جرسي . ترنتون ، ١٨٥١) . — ص ٣٩٠ .

An Act for regulating the hours of labour for children, young pensons, and women employed in workshops, 21 st August 1867
(قانون حول عمل الأطفال والأحداث والنساء في المشاغل ، ٢١ آب (أغسطس) ١٨٦٧) . ص ٧١٢ .

Twenty-second annual report of tne registrar-general of births, deaths, and marriages in England. London, 1861
(التقرير السنوي الثاني والعشرون للمسجل العام للأحوال الشخصية في انكلترا . لندن ، ١٨٦١) . —ص ٣٨٨ .

Arbeiten der kaiserlich russischen Gesandtschaft zu Peking über China, sein Volk, seine Religion, seine Institutionen, socialen Verhältnisse. Aus dem Russischen nach dem in St. Petersburg 1852—1857 veröffentlichten Original von Dr. Carl Abel und F. A. Mecklenburg. Erster Band, Berlin, 1858
(مؤلفات السفارة الامبراطورية الروسية في بكين عن الصين وشعبها ودينها ومؤسساتها وعلاقاتها الاجتماعية . ترجمة الدكتور كارل آبل وف . آ . مكلنبورغ من الأصل الروسي الذي نشر في سان-بطرسبورغ في ١٨٥٢ — ١٨٥٧ . المجلد ١ . برلين ، ١٨٥٨) . — ص ١٨٥.

The Case of our english wool. As also the Presentment of the Grand Jury of the Country of Sommerset thereon. Humbly offered to the High Court of Parliament. London, 1685
(حالة صوفنا الانكليزي . تقرير هيئة المحلفين الكبرى في كونتية سومرست ، مرفوع بتواضع الى محكمة البرلمان السامية . لندن ، ١٦٨٥) . — ص ٣٦١ .

Census of England and Wales for the year 1861. London, 1863
(الاحصاء في انكلترا وويلز لعام ١٨٦١ . لندن ، ١٨٦٣) . — ص ٦٣٩ .

. Children's employment commission (1862). Report (I—VI) of the commissioners
(لجنة استقصاء شروط عمل الأطفال . تقرير (١ — ٦) أعضاء اللجنة) . — ص ٣٤٤ ، ٤٣١ ، ٥٧٠ ، ٦١٤ ، ٦٤١ .

First report. London, 1863
(التقرير الأول . لندن ، ١٨٦٣) — ص ٣٥٠ — ٣٥٧ ، ٣٨٨ ، ٤٢٨ ، ٦٧٨ .

Second report. London, 1864

(التقرير الثاني . لندن ، ١٨٦٤) . — ص ٦٦٧ ، ٦٧٣ — ٦٧٨ ، ٦٨٠ — ٦٨٥ ، ٦٨٨ ، ٧٠٦ .

Third report. London, 1864

(التقرير الثالث . لندن ١٨٦٤) . — ص ٢٥٤ ، ٣٧٠ ، ٦٦٤ ، ٦٧٠ ، ٦٨٩ ، ٦٩٣ ، ٧٠٨ .

Fourth report. London, 1865

(التقرير الرابع . لندن ، ١٨٦٥) . — ص ٣٧٠ — ٣٨٢ ، ٥٠٤ ، ٥٧٩ ، ٦٢٧ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ .

Fifth report. London,1866

(التقرير الخامس . لندن ، ١٨٦٦) . — ص ٣٧٣ ، ٥٧٢ ، ٦٢٣ ، ٦٥٤ ، ٦٦٨ — ٦٧٠ ، ٦٩٣ — ٧٠٠ ، ٧٠٦ — ٧٠٩ .

Compte rendu de la deuxième session du congrès international de statistique réuni à Paris les 10, 12, 13, 14 et 15 September 1855. Paris, Mai 1856

(تقرير عن عمل المؤتمر الدولي الثاني للاحصائيين في باريس ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ أيلول (سبتمبر) عام ١٨٥٥ . باريس ، أيار (مايو) ١٨٥٦) . — ص ٤٣٣ .

Corn, grain and meal. Return to an order of the Honourable the House of Commons, dated 18 February 1867

(القمح والحبوب والدقيق . تقرير موضوع بأمر من مجلس العموم الموقر بتاريخ ١٨ شباط (فبراير) ١٨٦٧) . — ص ٦٥٢

Correspondence with Her Majesty's missions abroad, regarding industrial questions and trades unions. London, 1867

(تراسل مع البعثات الخارجية لصاحبة الجلالة في مسائل الصناعة والتريديونيونات . لندن ، ١٨٦٧) . — ص ١٦ .

East India (Bullion). Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 8 February 1864

(الهند الشرقية (السبائك) . تقرير مرفوع بموجب طلب مجلس العموم الموقر بتاريخ ٨ شباط (فبراير) عام ١٨٦٤) . — ص ١٩٦ .

Factories inquiry commission. First report of the central board of His Majesty's commissioners. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 28 June 1833

(لجنة تفتيش الفبارك . أول تقرير للمجلس المركزي للجنة صاحب الجلالة . نشر بموجب قرار مجلس العموم المؤرخ في ٢٨ حزيران (يونيو) عام ١٨٣٣) . — ص ٤٠١ .

Factories regulation acts. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 9 August 1859

(قوانين الفبارك . تنشر بموجب أمر من مجلس العموم بتاريخ ٩ آب (أغسطس) عام ١٨٥٩) . — ص ٣٤٦ ، ٤٢٦ .

Factories. Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 15 April 1856

(الفبارك . تقرير مقدم بناء على طلب مجلس العموم الموقر بتاريخ ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٨٥٦) . — ص ٦٢٥ .

Factories. Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 24 April 1861

(الفبارك . تقرير مقدم بناء على طلب مجلس العموم الموقر بتاريخ ٢٤ نيسان (أبريل) عام ١٨٦١) . — ص ٦٢٦ ، ٦٨٥ .

Factories. Return to an address of the Honourable the House of Commons, dated 5 December 1867

(الفبارك . تقرير مقدم بناء على طلب مجلس العموم الموقر بتاريخ ٥ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٨٦٧) . — ص ٦٢٦ .

General Laws the Commonwealth of Massachusetts. Volume I. Boston, 1854

(القوانين العامة لولاية مساشوستس . المجلد الأول . بوسطن ، ١٨٥٤) . — ص ٣٩٠

House of Lords' committee, 1848 — أنظر Report from the secret committee of the House of Lords appointed to inquire into the causes of the distress which has for some time prevailed among the commercial classes.

Jahresbericht der Handelskammer für Essen, Werden und Kettwig pro 1862. Essen, 1863

(التقرير السنوي لغرفة تجارة ايسين ووردن وكتفيغ لعام ١٨٦٢ . ايسين ، ١٨٦٣) . — ص ٥٦٢ .

The Maset of spinners & manufacturers' defence fund. Report of the committee appointed for the receipt and apportionment of this fund, to the central association of master spinners and manufacturers. Manchester, 1854

(رصيد حماية المعلمين الغزالين وأصحاب الفبارك . تقرير لجنة استلام وتوزيع هذا الرصيد رفع الى الرابطة المركزية للمعلمين الغزالين وأصحاب الفبارك . مانشستر ، ١٨٥٤) . — ص ٦١٠ .

The National association for the promotion of social science. Report of proceedings at the sevenths annual congress. Edinburgh, London, 1863

(الرابطة القومية لتشجيع العلوم الاجتماعية . تقرير عن عمل المؤتمر السنوي السابع . ادنبورغ ، لندن ، ١٨٦٣) . — ص ٥٦٨ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٧١٠ .

Public Health. Reports of the Medical Officer of, the Privy Council

(صحة السكان . تقارير المفتش الطبي للمجلس السري) . — ص ١٤ ، ٥٢٤ ، ٥٧٠ ، ٥٧٦ .

Third Report. 1860. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 15 April 1861

(التقرير الثالث . ١٨٦٠ . نشر بموجب أمر من مجلس العموم بتاريخ ١٥ نيسان (أبريل) عام ١٨٦١) . — ص ٣٥١ ، ٣٥٢ .

Fourth Report. 1861. With appendix. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 11 April 1862

(التقرير الرابع . ١٨٦١ . مع ملحق . نشر بموجب أمر من مجلس العموم بتاريخ ١١ نيسان (أبريل) عام ١٨٦٢) . — ص ٦٧٠ .

Sixth Report. With appendix. 1863. London, 1864

(التقرير السادس . مع ملحق . ١٨٦٣ . لندن ، ١٨٦٤) . — ص ٢٥٣ ، ٣٨٧ ، ٥٧٤ — ٥٧٦ ، ٦٧١ — ٦٧٢ .

Seventh Report. With Appendix. 1864. London, 1865

(التقرير السابع . مع ملحق . ١٨٦٤ . لندن ، ١٨٦٥) . — ص ١٤٠ .

Eight Report. With appendix. 1865. London, 1866

(التقرير الثامن . مع ملحق . ١٨٦٥ . لندن ، ١٨٦٦) . — ص ٦٦٩ .

Report addressed to Her Majesty's Principal Secretary of State for the Home Department, relative to the grievances complained of by the journeymen bakers; with appendix of evidence. London, 1862

(تقرير الى وزير داخلية صاحبة الجلالة بصدد شكاوى مساعدي الخبازين ، مع ملحق الافادات . لندن ، ١٨٦٢) . — ص ٢٥٢ — ٢٥٣ ، ٣٥٩ — ٣٦١ .

Second report addressed to Her Majesty's Principal Secretary of State for the Home Department, relative to the grievances complained of by the journeyman bakers. London, 1863

(التقرير الثاني الى وزير داخلية صاحبة الجلالة بصدد شكاوى مساعدي الخبازين . لندن ، ١٨٦٣) . — ص ٣٥٩ .

Report from the committee on the "Bill to regulate the labour of children in the mills and factories of the United Kingdom": with the minutes of evidence. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 8 August 1832

(تقرير لجنة «مشروع قانون تنظيم عمل الأطفال في مصانع وفبارك المملكة المتحدة» . مع محاضر الافادات . نشر بموجب قرار مجلس العموم المؤرخ في ٨ آب (أغسطس) عام ١٨٣٢) . — ص ٤٠٣ .

Report from the secret committee of the House of Lords appointed to inquire into the causses of the distress which has for some time prevailed among the commercial classes, and how far it has been affected by the Laws for regulating the issue of bank notes payable on demand. Together with the minutes of evidence, and an appendix. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 28 July 1848. Reprinted 1857

(تقرير اللجنة السرية لمجلس اللوردات فيما يتعلق بالتحقيق في أسباب النكبة التي لحقت بالطبقات التجارية والتأثير الذي مارسته عليها قوانين اصدار البنكنوتات الخاضع للضبط . مع محاضر الافادات وملحق . نشر بموجب أمر من مجلس العموم بتاريخ ٢٨ تموز (يوليو) عام ١٨٤٨ . أعيد نشره في عام ١٨٥٧) . — ص ١٨٥ .

First report from the select committee on adulteration of food, & c.; with the minutes of evidence, and appendix. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 27 July 1855

(التقرير الأول للجنة الخاصة بغش المنتجات الغذائية وغيرها ، مع محاضر الافادات وملحق . نشر بموجب أمر من مجلس العموم بتاريخ ٢٧ تموز (يوليو) عام ١٨٥٥) . — ص ٢٥٣ .

Report from the select committee on bank acts; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, appendix and index. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 30 July 1857

(تقرير اللجنة الخاصة بالتشريع المصرفي ؛ كتب اللجنة ومحاضر الافادات وملحق ودليل . نشر بموجب أمر من مجلس العموم بتاريخ ٣٠ تموز (يوليو) عام ١٨٥٧) . — ص ١٩٦.

Report from the select committee on the bank acts; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, appendix and index. Ordered, by the House of Commons, to be printed, 1 July 1858

(تقرير اللجنة الخاصة بالتشريع المصرفي ؛ كتب اللجنة ومحاضر الافادات وملحق ودليل . نشر بموجب أمر من مجلس العموم بتاريخ اتموز (يوليو) عام ١٨٥٨) . — ص ٢٠٣ .

Report from the select committee on mines; together with the proceedings of the committee, minutes of evidence, and appendix. Ordered, by the House of Commons, to be printed,23 July 1866

(تقرير اللجنة الخاصة بالمناجم ؛ كتب اللجنة ومحاضر الافادات وملحق . نشر بموجب أمر من مجلس العموم بتاريخ ٢٣ تموز (يوليو) عام ١٨٦٦) . — ص ٧١٤ — ٧٢١ .

Tenth report of the commissioners appointed to inquire into the organization and rules of trades unions and other associations: together with minutes of evidence. London, 1868

(التقرير العاشر للجنة دراسة تنظيم التريديونيونات والاتحادات الأخرى وأنظمتها الداخلية ، والمتضمن محاضر الافادات . لندن ، ١٨٦٨) . — ص ٦٢٨ .

Report of the Committee on the baking trade in Ireland for 1861

(تقرير اللجنة الخاصة بالخبازة في ارلندا لعام ١٨٦١) . — ص ٣٦٢ .

Reports by Her Majesty's secretaries of embassy and legation, on the manufactures, commers, & c., of the countries in which they reside. No. 6. London, 1863

(تقارير أمناء سر سفارات وبعثات صاحبة الجلالة عن الصناعة والتجارة والخ في بلدان اقامتهم. العدد ٦ . لندن ، ١٨٦٣) . — ص ٤٩٥ .

Reports of the inspectors of factoriers to Her Majesty's Principal Secretary of State for the Home Department

(تقارير مفتشي الفبارك الى وزير داخلية صاحبة الجلالة) . — ص ٣٢٧ ، ٣٤٥ ، ٥٧٠، ٧٠٧ .

— for the half year ending the 31st December 1841. [London] 1842

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٨٤١ . [لندن] ، ١٨٤٢) . — ص ٣٩٩ .

— for the quarter ending 30th September, 1844; and from 1st October, 1844, to 30th April, 1845. London, 1845

(عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول (سبتمبر) عام ١٨٤٤ ؛ وعن الفترة من ١ تشرين الأول عام ١٨٤٤ الى ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٤٥. لندن ، ١٨٤٥) . — ص ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٢٠ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٦ .

— for the half year ending 31st October, 1846. London, 1847

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٤٦ . لندن ، ١٨٤٧) . — ص ٤٢٣ .

— for the half year ending 31st October 1848. London, 1849

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٤٨ . لندن ، ١٨٤٩) . — ص ٣٢٦ — ٣٢٧ ، ٤٠٥ ، ٤٠٩ — ٤٢٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٥ .

— for the half year ending 30th April 1849. London, 1849

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٤٩ . لندن ، ١٨٤٩). — ص ٤١٦ — ٤٢٠ ، ٤٥٠ .

-for the half year ending 31st October, 1849. London, 1850

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٤٩ . لندن ، ١٨٥٠) . — ص ٤٠٥ ، ٤١٨ .

-for the half year ending 30th April, 1850. London, 1850

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٥٠ . لندن ، ١٨٥٠) . — ص ٤٢١ ، ٤٣٦ .

-for the half year ending 31st Octoder 1850. London, 1851

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٥٠ . لندن ، ١٨٥١) . — ص ٤١٤ .

-for the half year enbing 30th April 1852. London, 1852

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٥٢ . لندن ، ١٨٥٢). — ص ٤٢٠ .

-for the half year ending 30th April 1853. London, 1853

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٥٣ . لندن ، ١٨٥٣) . — ص ٤٢٥ .

-for the half year ending 31st Octoder 1853. London, 1854

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٥٣ . لندن ، ١٨٥٤) . — ص ٢٠٤ ، ٣٨٦ .

-for the half year ending 30th April 1855. London, 1855

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٥٥ . لندن ١٨٥٥) . — ص ٣٢٧ .

-for the half year ending 31st Octoder 1855. London, 1856

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٥٥ . لندن ١٨٥٦) . — ص ٣٨٦ ، ٣٩٨ ، ٥٧٧ ، ٦١٥ .

-for the half year ending 31st October 1856. London, 1857

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٥٦ . لندن ، ١٨٥٧) . — ص ٣٤٦—٣٤٨ ، ٥٤٦ ، ٥٧٨ ، ٥٩٨ ، ٦٢٣ ، ٦٤٧—٦٤٩ .

-for the half year ending 30th April 1857. London, 1857

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٥٧ . لندن ، ١٨٥٧) . — ص ٥٧٨ .

-for the half year ending 31st Ocotber 1857. London, 1857

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٥٧ . لندن ، ١٨٥٧) . — ص ٤٢٦ ، ٥٧٩ .

-for the half year ending 30th April 1858. London, 1858

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٥٨ . لندن ، ١٨٥٨) . — ص ٣٤٦ .

-for the half year ending 31st October 1858. London, 1858

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٥٨ . لندن ، ١٨٥٨) . — ص ٥٦٧ ، ٥٧١ ، ٥٧٨ ، ٥٩٩ ، ٦٢٣ .

-for the half year ending 31st October 1859. London. 1860

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٥٩ . لندن ، ١٨٦٠) . — ص ٤٠٥ ، ٤٣٦ ،

-for the half year ending 30th April 1860. London, 1860

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٦٠ . لندن ، ١٨٦٠) . ص ٣٤٩ ، ٣٨٦ ، ٤٠١ ، ٤٢٥ ، ٥٤٣ ، ٥٩٩ .

-for the half year ending 31st October, 1860. London, 1860

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٦٠ . لندن ، ١٨٦٠) . — ص ٣٤٧ .

-for the half year ending 30th April 1861. London. 1861

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٦١ . لندن، ١٨٦١) . — ص ٣٤٧ .

-for the half year ending 31st October 1861. London, 1862

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٦١ . لندن ، ١٨٦٢) . — ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٤ ، ٦٠١ .

-for the half year ending 31st Octoger 1862. London, 1863

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٦٢ . لندن ، ١٨٦٣) . — ص ٣٤٧ ، ٤٢٦—٤٢٩ ، ٤٣٤ ، ٥٧٦ ، ٥٨٥ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠ ، ٦٤٧ ، ٦٥٨ ، ٦٩٢ .

-for the half year ending 30th April 1863. London, 1863

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٦٣ . لندن ، ١٨٦٣) . — ص ٤٢٩ ، ٤٣٦ ، ٦١٤ ، ٦٦٣ .

-for the half year ending 31st Octoder 1863. London, 1864

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٦٣ . لندن ، ١٨٦٤) . — ص ٣٤٧ ، ٦٠٧ ، ٦١٦ ، ٦٢٥ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ .

-for the half year ending 30th April 1864. London, 1864

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣٠ نيسان (أبريل) عام ١٨٦٤ . لندن ، ١٨٦٤) . — ص ٦٦١ .

-for the half year ending 31st October 1864. London, 1865

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٦٤ . لندن ، ١٨٦٥) . — ص ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦ .

-for the half year ending 31st October 1865. London, 1866

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٦٥ . لندن ، ١٨٦٦) . — ص ٥٩٢ ، ٦٤٦—٦٤٧ ، ٦٦٢ ، ٦٦٥ ، ٦٨٥—٦٨٩ ، ٦٩٥ ، ٦٩٧ ، ٧٠٧ .

-for the half year ending 31st October 1866. London, 1867

(عن فترة نصف السنة المنتهية في ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٨٦٦ . لندن ، ١٨٦٧) . — ص ٦٠٨ ، ٦١٥ .

The Revised statutes of the state of Rhode Island and Providence plantations. Providence, 1857

(قوانين ولاية رود ايلند ومستعمرة بروفيدانس التي أعيد النظر بها . بروفيدانس ، ١٨٥٧) . — ص ٣٩٠ .

Royal commission on railways. Report of the commissioners. London, 1867

(اللجنة الملكية للسكك الحديدية . تقرير أعضاء اللجنة . لندن ، ١٨٦٧) . — ص ٦٢٤ .

Statistical abstract for the United Kingdom in each of the 1 last fifteen years, from 1846 to 1860. Number 8. London, 1861

(الدليل الاحصائي للمملكة المتحدة عن كل سنة من السنوات الخمس عشرة الأخيرة (١٨٤٦ – ١٨٦٠) . العدد ٨ . لندن ١٨٦١) . — ص ٦٠٣ .

Statistical abstract for the United Kingdom in each of the last fifteen years, from 1851 to 1865. Number 13. London, 1866

(الدليل الاحصائي للمملكة المتحدة عن كل سنة من السنوات الخمس عشرة الأخيرة (١٨٥١ – ١٨٦٥) . العدد ١٣ . لندن ١٨٦٦) . — ص ٦٠٣ .

المطبوعات الدورية

« فيستنيك يفروبي » (« بشير أوربا ») ، سانت بطرسبورغ ، ١٨٧٢ ، المجلد ٣ . — ص ٢٤ – ٢٦ .

« سانت بطرسبورغسكيه فيدوموستي » (« أنباء سانت بطرسبورغ ») ٨ (٢٠) نيسان (أبريل) عام ١٨٧٢ . — ص ٢٣ .

"The Bengal Hurkaru" (« بشير بنغال ») ، كلكتا ، ٢٢ تموز (يوليو) ١٨٦١ . — ص ٤٧٥ .

"Bury Guardian" (« حارس بيري ») ، بيري ، ١٢ أيار (مايو) ١٨٧٠ . — ص ٣٨٥ ..

"Concordia. Zeitschrift für die Arbeiterfrage" (« الوفاق . مجلة مختصة بالمسألة العمالية ») ، برلين ، العدد ١٠ ، ٧ آذار (مارس) ١٨٧٢ . — ص ٤٤ ، ٤٥ .

— العدد ٢٧ ، ٤ تموز (يوليو) ١٨٧٢ . — ص ٤٥ .

— العدد ٢٨ ، ١١ تموز (يوليو) ١٨٧٢ . — ص ٤٦ .

"The Daily Telegraph" (« التلغراف اليومي ») ، لندن ، ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٨٦٠ . — ص ٣٥٠ .

"Demokratisches Wochenblatt" (« المجلة الأسبوعية الديمقراطية ») ، لايبزيغ ، العدد ٣١ ، ١ آب (أغسطس) ١٨٦٨ . — ص ٢٣ .

— العدد ٣٤ ، ٢٢ آب (أغسطس) ١٨٦٨ . — ص ٢٣ .

— العدد ٣٥ ، ٢٩ آب (أغسطس) ١٨٦٨ . — ص ٢٣ .

— العدد ٣٦ ، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٨٦٨ . — ص ٢٣ .

"Deutsch-Französische Janrbücher" (« الحولية الألمانية الفرنسية ») ، باريس ، ١٨٤٤ . — ص ١١٢ ، ٢٢٠ ، ٢٣٨ .

"The Economist" (« الاقتصادي ») ، لندن .
— المجلد ٦ ، ١٥ نيسان (أبريل) ١٨٤٨ . — ص ٣٢٨ .

"The Evening Standard" (« راية المساء ») ، لندن ، ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٨٦ . — ص ٤٠ .

"The Glasgow Daily Mail" (« بريد غلاسكو اليومي ») ، ٢٥ نيسان (أبريل) ١٨٤٩ . — ص ٤٥٠ .

"Journal des Économistes" (« المجلة الاقتصادية ») ، باريس ، تموز وآب (يوليو وأغسطس) ١٨٧٢ . — ص ٢٤ .

"The Journal of the Society of Arts" (« مجلة جمعية الفنون والحرف ») ، لندن ، المجلد ٧ ، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥٩ . — ص ٥٤١ .
— المجلد ٨ ، نيسان (أبريل) ١٨٦٠ . — ص ٥٦٤ .
— المجلد ٢٠ ، ٥ كانون الثاني (يناير) ١٨٧٢ . — ص ٦٠١ .

"Macmillan's Magazine" (« مجلة ماكميلان ») ، لندن وكمبردج ، المجلد ٨ ، آب (أغسطس) ١٨٦٣ . — ص ٣٦٨ .

"The Morning Advertiser" («مخبر الصباح») . لندن ، ١٧ نيسان (أبريل) ١٨٦٣ . — ص ٤٦ .

"The Morning Star" (« نجمة الصباح ») ، لندن
— ١٧ نيسان (أبريل) ١٨٦٣ . — ص ٤٦ .
— ٢٣ حزيران (يونيو) ١٨٦٣ . — ص ٣٦٧ .

"Neue Rheinische Zeitung. Politische- ökonomische Revue" (« الجريدة الرينانية الجديدة . استعراض سياسي اقتصادي ») ، لندن – هامبورغ ، العدد ٤ ، ١٨٥٠ . — ص ٤٢١ ، ٤٣٦ .

"The Observer" (« المراقب ») ، لندن ، ٢٤ نيسان (أبريل) ١٨٦٤ . — ص ٢٠١ .

"La Philosophie positive. Revue" (« الفلسفة الوضعية . استعراض ») ، باريس ، العدد ٣ ، تشرين الثاني – كانون الأول (نوفمبر – ديسمبر) ١٨٦٨ . — ص ٢٤ .

"Reynolds's Newspaper" (« جريدة راينولدس ») ، لندن ، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٨٦٦ . — ص ٣٦٤ .
— ٤ شباط (فبراير) ١٨٦٦ . — ص ٣٦٥ .

"The Saturday Review of Politics, Literature, Science, and Art"

(« استعراض السبت في مسائل السياسة والأدب والعلم والفن») ، لندن ، ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٦٩ . — ص ٢٣ .

"The Social Science Review" (« استعراض العلوم الاجتماعية ») ، لندن ، المجلد ٢ ، ١٨ تموز (يوليو) ١٨٦٣ . — ص ٣٦٦ — ٣٦٩ .

"The Spectator" (« المتفرج ») ، لندن ، ٢٦ أيار (مايو) ١٨٦٦ . — ص ٤٧٩.

"The Standard" (« الراية ») ، لندن ، ١٥ آب (أغسطس) ١٨٦٣ . — ص ٣٦٨.

"The Times" (« الأزمنة ») ، لندن .

— ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٦١ . — ص ٣٨٨ .

— ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٦٢ . — ص ٢٩٧ ، ٥٨٢ .

— ٢٤ آذار (مارس) ١٨٦٣ . — ص ٤٢٧ .

— ١٧ نيسان (أبريل) ١٨٦٣ . — ص ٤٥ — ٤٧ .

— ٢ تموز (يوليو) ١٨٦٣ . — ص ٣٦٨ .

— ٢٥ شباط (فبراير) ١٨٦٤ . — ص ٦٨١ .

— ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٨٦٧ . — ص ٧٢٢ .

— ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٨٣ . — ص ٤٧ .

"To-Day" (« اليوم ») ، لندن ، العدد ٢ ، شباط (فبراير) ١٨٨٤ . — ص ٤٨ .

— العدد ٣ ، آذار (مارس) ١٨٨٤ . — ص ٤٩ .

"Der Volksstaat" (« الدولة الشعبية ») ، لايبزيغ ، ١ حزيران (يونيو) ١٨٧٢ . — ص ٤٤ .

— ٧ آب (أغسطس) ١٨٧٢ . — ص ٤٦ .

"The Westminster Review" (« استعراض وستمنستر ») ، لندن . — ص ٩٤ .

"The Workman's Advocate" (« حامي العامل ») ، لندن ، ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٦٦ . — ص ٣٦٣ .

المؤلفات الأدبية

انتيباتروس من سالونيك . اختراع الطاحونة المائية . — ص ٥٨٨ .

اوفيديوس . علم الحب . — ص ٦٣٣ .

باتلر . هوديبراس . — ص ٥٥ .

دانتي . الكوميديا الالهية . — ص ١٦ ، ١٥١ ، ٣٥٤ .

درايدن . الديك والثعلب . — ص ٣٤٨ .

محتويات

الكتاب الاول

عملية انتاج الرأسمال

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب ، وشكل عرضه ، وطباعته ، واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ، ١٧
موسكو – الاتحاد السوفييتي

